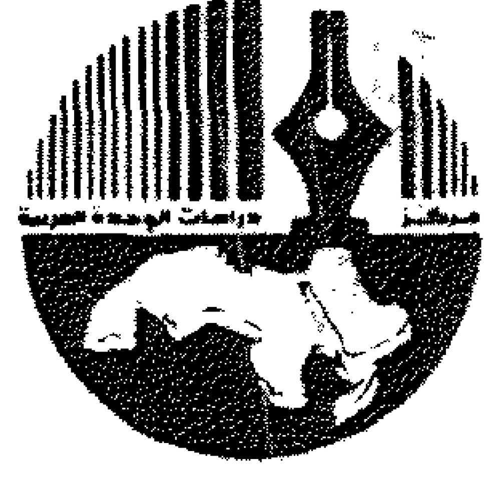


مركز دراسات الوحدة العربية   الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة

أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ا... ين عبدالله
ا... ابراهيم
ا... رحات
إمر... روز
ح... ران

سلطان ابو علي
الشاذلي العياري
شفيق الأخرس
طارق الخضيري
طاهر حمدي كنعان

عزام محجوب
عزيز العظمة
فاضل الجلبي
نجيب عيسى
يوسف صايغ

تحرير: محمد محمود الإمام

الوطن العربي
ومشروعات التكامل البديلة

أعمال المؤتمر العلمي الثالث

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية



مركز دراسات الوحدة العربية   الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الوطن العربي
ومشروعات التكامل البديلة

أعمال المؤتمر العلمي الثالث
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ابراهيم سعد الدين عبد الله   سلطان ابو علي   عزام محجوب
احمد حسن ابراهيم   الشاذلي العياري   عزيز العظمة
احمد فرحات   شفيق الأخرس   فاضل الجلبي
إدريس ضروز   طارق الخضيري   نجيب عيسى
حافظ زعفران   طاهر حمدي كنعان   يوسف صايغ

تحرير: محمد محمود الإمام

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية/ابراهيم سعد الدين عبد الله... [وآخ.]؛ تحرير محمد محمود الإمام.
٦٩٦ ص.
يشتمل على فهرس.
١. التكامل الاقتصادي - البلدان العربية. ٢. المشروعات العربية المشتركة. ٣. المؤتمر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة» (٣: ١٩٩٥: بيروت). أ. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. ب. الإمام، محمد محمود (محرّر).
330.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ١٩٩٧

المحتويات

القسم الثالث
المحور القطاعي

القسم الرابع
محور المشاريع البديلة

المشاركون

د. ابراهيم سعد الدين عبد الله	مدير منتدى العالم الثالث، القاهرة، ومنسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة.
د. ابراهيم سيد حوده	باحث من جمهورية مصر العربية.
د. ابراهيم العيسوي	الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
د. أحمد حسن ابراهيم	مستشار في معهد التخطيط القومي، القاهرة.
د. أحمد فرحات	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان.
د. أحمد هني	رئيس المجلس العلمي لمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
د. إدريس خروز	أستاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فاس.
د. اسماعيل صبري عبد الله	رئيس منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط.
د. الياس غنطوس	الأمين العام المساعد لاتحاد الغرف العربية.
د. جلال أمين	أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
د. جودة عبد الخالق	أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
د. حافظ زعفران	اقتصادي من تونس.
د. خالد تحسين علي	مستشار إقليمي في الإسكوا سابقاً.
د. خالد المنوبي	أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، تونس.
د. خير الدين حسيب	مدير مركز دراسات الوحدة العربية.
د. ربحي أبو الحاج	اقتصادي استشاري.
د. رضا قويعة	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، صفاقس ـ تونس.
د. زهرة قاسم محمد حسن	اقتصادية من العراق.
د. زياد العلواني	باحث من سوريا.

د. سعاد الصباح	باحثة اقتصادية من الكويت.
د. سلطان أبو علي	أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، مصر.
د. سليم الحص	رئيس وزراء لبنان سابقاً.
د. سليمان المنذري	باحث اقتصادي، جامعة الدول العربية.
د. الشاذلي العياري	أستاذ الاقتصاد والمالية الدولية في جامعتي نيس ومرسيليا، فرنسا.
د. شفيق الأخرس	رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
د. طارق الخضيري	مهندس استشاري من العراق.
د. طاهر حمدي كنعان	مستشار اقتصادي، ووزير تخطيط سابق في الأردن.
د. طه عبد العليم طه	رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
د. عاطف قبرصي	أستاذ في جامعة ماك ماستر، كندا.
د. عبد الله محمد النيباري	اقتصادي ونائب في البرلمان الكويتي.
د. عبد الإله بلقزيز	أمين عام منتدى المغرب العربي.
د. عبد الحسن زلزلة	مستشار اقتصادي، ووزير سابق.
د. عبد الرحمن حسن صبري	الإدارة الاقتصادية، جامعة الدول العربية.
د. عبد السلام دمق	اقتصادي من تونس.
د. عبد الصاحب العلوان	أستاذ متمرس في جامعة بغداد ـ العراق.
د. عبد الفتاح الجبالي	رئيس وحدة البحوث الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة **الأهرام**.
د. عبد الفتاح العموص	كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، صفاقس ـ تونس.
د. عبد المنعم السيد علي	أستاذ الاقتصاد المتمرس، الجامعة المستنصرية، بغداد؛ أستاذ الاقتصاد، جامعة آل البيت، الأردن.
د. عزام محجوب	اقتصادي من تونس.
د. عزيز العظمة	أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في جامعة اكستر ـ انكلترا.
د. علي خليفة الكواري	باحث في قضايا التنمية العربية، ومدير المكتب العربي للدراسات والاستشارات، الدوحة ـ قطر.
د. فاضل الجلبي	المدير التنفيذي للمركز العالمي لدراسات الطاقة، لندن.

د. فواز طرابلسي	مركز الأبحاث السلوكية، الجامعة الأميركية في بيروت.
د. كاظم حبيب	اقتصادي من العراق.
د. كريمة كريم	أستاذة في قسم الاقتصاد في جامعة الأزهر.
د. كمال حمدان	رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات، بيروت.
د. محمد سمير مصطفى	معهد التخطيط القومي، مصر.
د. محمد العوض جلال الدين	باحث اقتصادي من السودان.
د. محمد محمود الإمام	مستشار اقتصادي، ووزير تخطيط سابق، القاهرة.
د. محمود أبو زيد	رئيس المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، مصر.
د. محيا علي زيتون	رئيسة تحرير مجلة **بحوث اقتصادية عربية**.
د. مرفت بدوي	نائبة مدير البحوث والدراسات في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.
د. معتصم رشيد سليمان	الإدارة الاقتصادية، جامعة الدول العربية.
د. مهدي أحمد الحافظ	خبير في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).
د. نجيب عيسى	أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.
د. هشام البساط	المدير الإقليمي للبنك العربي في لبنان.
د. يوسف صايغ	مستشار اقتصادي، ورئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية سابقاً.

قائمة الجداول

تقديم

محمد محمود الإمام(*)

حينما اختارت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الاعتماد المتبادل والتكامل الإقليمي والواقع العربي موضوعاً لأول مؤتمراتها العلمية في عام ١٩٨٩ كانت تستشعر ذلك التحول الكبير في البيئتين الاقتصاديتين العالمية والإقليمية، وكانت تستهدف تأصيل البحث فيه من خلال مقاربات نظرية لها مغزاها بالنسبة للواقع العربي. ولم تكد التسعينيات تطل برأسها حتى وجد الوطن العربي نفسه في مواجهة مشاريع تكاملية متباينة، تطرحها أطراف تسعى في حقيقة الأمر إلى القفز فوق المشروع العربي، بل فوق الواقع العربي ذاته. وجاء الطرح في سياق أطر سياسية، فأعوزه الأساس العلمي، وهو أمر عانته بعض صيغ طرح المشروع العربي ذاته منذ نشأته. وما من شك في أن ما يسمى بالمشروع الشرق أوسطي يغلب عليه الطابع السياسي، وإن حاولت الأطراف المهتمة به تغليفه في غلاف اقتصادي، من دون ربط بالأصول النظرية. كذلك فإن ما يسمى بالمشروع المتوسطي الذي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامته مع دول متوسطية، عربية وغير عربية، له خلفياته السياسية والاجتماعية.

كان طبيعياً، والأمر كذلك، أن تبادر الجمعية إلى الدعوة لمعالجة هذه المشاريع الثلاثة على وجه الخصوص من منظار علمي مدقق. ولأن للتكامل الإقليمي أطره الكلية وتفاصيله الجزئية، كان لزاماً أن يعالج الأمر من زاويتين: **الأولى**، هي الزاوية الكلية التي تضع الأطر التي تحدد نطاق الإقليم المعني بالتكامل، وتوضح الأهداف النهائية التي يتوخاها، والمنهج الواجب اتباعه لتحقيقه، وإمكانيات تواصل مسيرته. ويقتضي هذا إجراء تقييم لهذه الأبعاد استناداً إلى معيار مستمد من فلسفة التكامل بين مجموعة من الدول النامية، هو التنمية. أما الزاوية **الثانية**، فتتناول المقومات التي تقوم عليها التجمعات التكاملية، من أجل تبين مؤداها بالنسبة إلى كل من المشاريع البديلة المطروحة.

(*) مستشار اقتصادي، ووزير تخطيط سابق، القاهرة.

وجرى التمييز بين نوعين من المقومات: **أولهما** هو الموارد، مع التركيز على تلك التي لها موقع خاص من الاقتصاد العربي، وفي مقدمتها النفط والمياه. وكان من الضروري أيضاً التعرض إلى عناصر الإنتاج نظراً إلى موقعها الخاص من نظريات التكامل. **النوع الثاني** يتعلق بخصائص القطاعات المختلفة لاقتصادات الأقطار المقصودة بالتكامل، من أجل تبين مدى توافقها مع متطلبات نجاح كل من المشاريع البديلة، ومدى تأثرها بها، بقدر تعلق الأمر بالأقطار العربية. ولم يغب عن الذهن أيضاً أن التكامل الإقليمي، كأي مسعى إنساني، له أبعاده الثقافية والاجتماعية، التي من دونها لا يكتمل التحليل.

وهكذا تناول المؤتمر العلمي الثالث للجمعية «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة»، من خلال محاور رئيسية **ثلاثة**: محور عام، ومحور الموارد، ومحور قطاعي، وذلك في إطار عام، يشمل ما تعرضت له البيئتان العالمية والإقليمية من تغيرات. فقد كانت جولة أوروغواي للغات وشيكة الانتهاء، ولها مدلولاتها بالنسبة إلى التكامل الإقليمي من ناحية، وبالنسبة إلى تطور العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى للمشاريع البديلة من ناحية أخرى. كذلك فإن دول أوروبا الشرقية بدأت تعيد بناء مجتمعاتها على أسس جديدة، الأمر الذي كان له أثره في مواقف أطراف عديدة لها اهتمام خاص بما يجري على الأرض العربية والمنطقة المحيطة بها. يضاف إلى هذا ما تخوضه بلدان عربية من تجارب جديدة متقاربة على طريق التكيف الهيكلي وتحرير التدفقات والعلاقات الاقتصادية، وهي أمور لها مغزاها بالنسبة إلى فلسفة نظمها الاقتصادية وموقفها من العلاقات الدولية والعالمية والإقليمية. وفوق هذا وذاك، ما تشهده الساحة العربية من انتقال من حالة الصراع المسلح بين العرب واسرائيل، والذي كانت له انعكاساته على القدرات التنموية العربية، وعلى خريطة الوطن العربي وبنيته الأساسية، وجهوده التكاملية، إلى سلسلة من المفاوضات حول سلام لا تزال الشقة بعيدة بين ما أحرزه والتصور العربي الذي تقرر في ضوئه هذا الانتقال. وعلى رغم ذلك فإن التكامل العربي أصبح، على حد قول الدكتور سليم الحص، مطالباً بأن يمر عبر اسرائيل.

١ ـ المدخل إلى قضايا المؤتمر

بهذه الخلفية انطلقت أعمال هذا المؤتمر، بعد أن تمت تغطية المواضيع التي اختيرت ضمن محاوره الثلاثة، باستثناء الأيدي العاملة في محور الموارد، وموضوع العلم والتقانة ضمن المحور القطاعي. وجرى التسليم منذ البداية بأنه لا انفصام بين الاقتصاد والسياسة، وأنه لا انفصام بين التكامل والتنمية. وكان من المهم إسناد عملية التقييم إلى معيار يتخذ أداة للترجيح بين البدائل والصيغ المختلفة. وقد طرحت معايير التنمية، والتحرير الشامل للتبادل التجاري، واستقرار السلام. وكان الرأي الغالب أن التنمية التكاملية هي الهدف الذي يجري تقييم أي مشروع تكاملي بالرجوع إليه، وإن تفاوتت الآراء حول أيهما يقود إلى الآخر. وباعتبار التنمية هي الهاجس الأول، اتجه التفكير إلى أن الإنتاج هو محرك النمو، أما التجارة فلا تعدو أن تكون عجلة المحرك. ومن ثم فإن

المعول عليه في أي مشروع تكاملي ليس مجرد تحرير التجارة لتطلق قوى التنمية، بل صلاحيته للنهوض بالإنتاج، وهو ما يعطي وزناً لمغزاه بالنسبة لتوافق هياكل الإنتاج وتطويرها. ولأن التكامل سعي مجتمعي، فلا بد من أن يخاطب وجدان الناس ويرعى مصالحهم، وعليه فضلاً عن ذلك أن يتصدى لحالة التشتت العربي حتى يكون جديراً بالاعتبار، كما أن عليه أن يرتقي بحصيلة العمل العربي المشترك إلى ما يضارع إنجازات التجمعات التكاملية الأخرى، وأن ينهض بمختلف جوانب التنمية البشرية عاملاً على رفع مؤشراتها عما حققه الوطن العربي حتى الآن.

وقد أدى تمسك بعض الباحثين بالفكر الكلاسيكي إلى إعادة التأكيد على التحرير الكامل للتجارة. وبالتالي لم يجد هؤلاء ما يثبت نظرياً أو عملياً أن التكتل الإقليمي أكثر كفاءة من التحرير التجاري المتعدد الأطراف في تحرير التجارة وتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول، أو ما يجعله شرطاً ضرورياً لخلق إطار مؤسسي مؤاتٍ لعملية تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري بوجه عام. ولوحظ في هذا الصدد أن الإخفاق كان من حظ تكتلات الدول النامية بعامة، ولا يوجد ما يجعل الشرق الأوسط استثناء، الأمر الذي أنكرته آراء أخرى لأنه يقود إلى رفض التكامل العربي ذاته من المنطلق نفسه. وكان من البديهي أن يحذر أصحاب ذلك الرأي من ظاهرة تحويل التجارة، ويطالبوا بأن يعمل التكامل الإقليمي على تحقيق مزيد من تحرير التجارة مع الدول الأخرى حتى لا يكون له أثر سلبي في الرفاهية الاقتصادية. وذهب رأي آخر إلى رفض الاحتكام إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة، خصوصاً أنها تقوم على التحليل الإستاتيكي المقارن، بينما تلزم لمعالجة التكامل نظرة ديناميكية. واقترح الأخذ بنظريات حديثة مثل نظرية المساومة، التي تلحظ ارتباط المنافع العائدة من التكامل بمدى التكافؤ في العلاقات التجارية، ومغزى غيابه بالنسبة إلى زيادة الفجوة التنموية. ومن هنا فإن إخفاق التكامل في الدول النامية ليس مرجعه خطأ التكامل، بل الخطأ في محاكاة منهج لا تتوفر مقوماته لدى هذه الدول.

وعندما انتقل البحث إلى العوامل الثقافية والاجتماعية، أشار الباحث إلى ما يحدث في الشمال من تطور في ظواهر العولمة (العولمة المتجددة أو المستأنفة) كان من أهم معالمه التغير في الموقف من دور الدولة ودور المجتمع، وادعاء بما بعد الحداثة، وما يقود إليه من تحول عن مفهوم التنمية الشاملة إلى السوق وإلى إيلاء المجتمع والثقافة لمجالات تحتويها مفاهيم كالأصالة والهوية، وربط بينه وبين الشرق أوسطية باعتبارها شكلاً معيناً زمانياً ومكانياً وظرفياً من أشكالها. وظهرت المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية كأحد عناصر القوة المؤسسية للأفكار المتسمة بالعولمة المتجددة، بينما حدث تحول بين المثقفين العرب من مناصرة الدولة في دورها التنويري إلى اعتناق فهم تقدمي للعملية الاجتماعية باعتبارها عملية تحرر وبناء مؤسسات مدنية مستقلة عن الدولة، وذهب جانب آخر منهم إلى قبول مسلمات الخطاب الإسلامي الذي يسعى إلى أنظمة مجتمعية تتخذ من الديانة الإسلامية أساساً للمجتمع المدني وضابطاً لحركته. وتدخل النظام الثقافي والإعلامي العالمي الذي مالت ملكيته إلى التركز الاحتكاري في عدد قليل من عابرات القوميات،

بينما تغير نمط الإيصال وفحواه. وكان لهذا كله مغزاه بالنسبة إلى مشاريع التكامل البديلة كما سنوضح في ما بعد.

وعلى رغم تخصيص دراسات بعينها لكل من المشروعات البديلة، فقد كان من البديهي أن تتعرض جميع الدراسات إلى مفهوم كل منها لها، وتصل إلى استنتاجاتها الخاصة بشأنها، وهو هدف سعى إليه منظمو المؤتمر إثراءً للبحث. وسوف يجد القارئ في القسم **الأول** من هذا المجلد البحثين المتعلقين بالخلفية العامة، من الزاويتين الاقتصادية والثقافية الاجتماعية، بينما يتناول القسم **الثاني** محور الموارد، والقسم **الثالث** المحور القطاعي. أما القسم **الرابع**، والأخير فيتناول المشروعات البديلة من الزاوية الكلية، مع إفراد مبحث خاص لمغزى المشروع الشرق أوسطي بالنسبة لفلسطين والأردن. ويختتم هذا الباب بالمشروع العربي. ونظراً لتداخل الموضوعات على النحو السالف الذكر، فإننا سوف نحاول في هذا التقديم عرض القضايا التي تناولها المؤتمر من دون تقيد بالتسلسل السابق، حتى يجد فيه القارئ ما يجيب عن تساؤلات تعن له عند اطلاعه على موضوع أو آخر من الموضوعات.

٢ ـ قضايا الوطن العربي

ونسجل بدايةً أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الأصل هو المشروع العربي، وأن الهم الأول هو تبين أسباب تعثره، ونواحي تقاطع المشاريع البديلة معه. ولأن الحديث هو عن «الوطن العربي» فإن الباحثين أولوا التطور الذي أصاب الاقتصادات العربية وأوضاعها الحالية ومقوماتها التكاملية اهتماماً خاصاً. وحينما ينتقل القارئ عبر الأبحاث المختلفة، تتجمع لديه صورة متكاملة عن الإنجازات والمقومات. فعلى الصعيد الكلي أشارت دراسة البديل العربي إلى ما تضمنه مشروع استشراف المستقبل من تقييم لمسيرة التنمية والتكامل العربيين حتى منتصف الثمانينيات، وأوضحت أن ما تحقق منذ ذلك التاريخ كان أسوأ مما توقعه السيناريو الأدنى المبني على افتراض استمرار حالة التجزئة. واتفقت الدراسة مع الآراء العديدة التي أرجعت إخفاق التجارب التكاملية السابقة إلى وقوعها في الخطأ نفسه الذي وقع فيه معظم مشروعات التكامل بين دول نامية، وهو محاكاة منهج الدول المتقدمة.

وعلى رغم الدور الحيوي للمياه، فقد غاب التعاون العربي في استخدامها وتطويرها حتى بين الدول المشاركة في مصادر للمياه، بل تحول الأمر إلى صراع، ولجأت الدول إلى عمل قطري لحل مشاكلها. وباستثناء معاناة فلسطين والأردن من استيلاء إسرائيل على مياههما، فإن المشكلة إلى وقت قريب لم تكن شح الموارد بقدر ما كانت الاستغلال المناسب لها، وهو ما أدى إلى هدر كبير للموارد المائية واختلال في خصوبة التربة وتدنٍ في إنتاجيتها. وساهمت إسرائيل في تفاقم الأزمة بجلب مهاجرين، ودعم الزراعة وهي ليست نشاطاً اقتصادياً مجدياً، ولولا الدعم ما استطاعت أن تصدّر.

وأكدت الدراسة التي تناولت قضية النفط أن النفط عجز عن أن يكون عامل تنمية على الصعد الوطنية يحقق لها التنوع في اقتصاداتها، وزيادة اعتمادها على النفس بدلاً من الاعتماد عليه. كما أن عائداته لم تنجح في أن تكون عامل تنمية وتكامل على صعيد الاقتصاد العربي، وباتت مهددة بالتراجع لأسباب عديدة. وجرت مناقشة للسياسات التي اتبعتها الأوبك وانعكاسها على البلدان العربية، التي لعبت ـ وبخاصة السعودية ـ دور المتمم، وهو ما أثار جدلاً حول المقارنة بين استخدام كل من السعر والإنتاج كأداة للتحكم في العائدات. على أن المشكلة ليست في الطبيعة الريعية للعائدات النفطية، بل في السياسات التي اتبعت إزاء الموارد المالية التي وفرها النفط. ويشير استخدام نموذج «المرض الهولندي» إلى أن الطفرة في عوائد النقد الأجنبي (بسبب النفط) للدول النفطية ولدول أخرى مثل الأردن خلال الحقبة النفطية أدت إلى رفع سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم خفض السعر النسبي للسلع الإتجارية، مما وجه النشاط الاقتصادي إلى التوسع في القطاعات غير الإتجارية كالبنية الأساسية والخدمات والتشييد والإسكان، على حساب الزراعة والصناعة المنتجة للسلع الاتجارية. وقد كان للتمايز بين الأقطار العربية بسبب اختلاف المصالح خلال الحقبة النفطية سلبياته على التكامل العربي. ويجب النظر إلى التراجع في الدور الإنمائي للنفط كأحد الموجبات الإضافية للتكامل العربي.

وإذا كانت الوفرة العابرة للأموال قد أفضت إلى عناية العمل العربي المشترك بإقامة البنية التحتية والآليات المتعلقة بانتقال الأموال، إلا أن هذه لم تحقق المنشود، فظلت حركة رؤوس الأموال محدودة. كما أنه لا تجوز مساءلة قرار السوق العربية المشتركة لأنه لم يتجاوز منطقة التجارة الحرة، فضلاً عن بقاء الدول النفطية خارجها. أما التعاون مع أوروبا فيغيب عنه وجود استراتيجيا شاملة. فاتفاقيات السبعينيات جاءت ضعيفة المردود، والاتفاقات المالية المرافقة كانت محدودة، بينما كان بنك الاستثمار الأوروبي يمنح القروض بحسب الأسعار التجارية، وجرى استخدام جانب من الهبات في تسديد فوائد القروض. وارتبطت التسهيلات الحكومية بالاستيراد من شركات الدول الأوروبية.

وفي المجال القطاعي، فإنه على رغم الأهمية الحيوية لقطاع النقل والاتصالات، والاهتمام العربي به منذ إنشاء الجامعة حتى الآن، إلا أن النتائج كانت هزيلة. بالمثل فإنه على رغم أهمية القطاع الزراعي للوطن العربي بعامة، وبالنسبة إلى عدد من البلدان العربية بخاصة، فإنه لم يحقق استفادة من الإمكانيات المتاحة سواء في أداء الدور المنوط به في التنمية القطرية، أو في تحقيق التكامل العربي. وعلى رغم أهمية قطاع الزراعة في دول المغرب العربي، فإن غياب استراتيجيا ملائمة للتنمية الزراعية أدى إلى تراجع قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات الطلب المحلي، وعلى استيعاب اليد العاملة، وعجزه عن أداء دوره التنموي أخذاً في الاعتبار تعزيز روابطه بالقطاعات الأخرى. ويعتمد المغرب اعتماداً كبيراً على الأسواق الأوروبية في صادراته الزراعية، ولا سيما فرنسا، بحكم اعتبارات الموقع وتكاليف النقل. وهذه تتعرض لضغوط شديدة مع توسع الاتحاد الأوروبي وتمسكه بسياسته الزراعية، ونتيجة التحرير الذي فرضته اتفاقيات مراكش.

واستعرضت دراسة القطاع الصناعي تطور هذا القطاع في الأقطار العربية، وأوضحت نواحي القصور في استراتيجيات التنمية، وعجز العمل المشترك عن تعزيزها وعن تنمية التجارة. وأدت الظروف السياسية والاجتماعية إلى اختلاف المواقف من أساليب العمل المشترك، بما فيها التنسيق الصناعي، مما حرم المؤسسات القومية والاتحادات من الدعم اللازم. وبدلاً من أن تعالج الاتحادات أثر التطورات العالمية في هياكل الصناعة انشغلت بقضايا فنية هي من صلاحيات مؤسسات أخرى. وازدادت مشاكل القطاع خلال التسعينيات، نتيجة لأزمة الخليج، ولتفاقم العجز في موازين مدفوعات بعض الدول، ولتوقف المساعدات الصناعية التي كانت تقدمها الدول الاشتراكية.

وساهمت ممارسات الدول الصناعية في المصاعب التي يتعرض لها القطاع، لما تنطوي عليه من تقييد قدرات الدول النامية (ومنها العربية) على المنافسة، ورفع درجة اعتمادها عليها. ونجم عن توسع الجماعة الأوروبية آثار سلبية، كان من بينها تحول شركات فرنسية وإيطالية وألمانية عما كانت قد بدأته من اهتمام بصناعات الأنسجة والجلود في بلدان المغرب العربي. ويترتب على جولة أوروغواي اشتداد المنافسة بين الدول النامية، بينما تضع الجماعة الأوروبية شروطاً صعبة أمام دخول منتجات عربية كالبتروكيماويات، وتربط أمريكا نقل التقانة (التكنولوجيا) بالموقف من اسرائيل. ويلاحظ أن التعاون العربي سعى إلى محاكاة المنهج الأوروبي ومنهج المعونة الفنية للأمم المتحدة، بينما كان يجب وضعه في إطار التطورات الجارية في هيكل الصناعة العالمية، وتوفير متطلبات التكامل على مستوى الفروع الصناعية وآليات حفز تبادل منتجاتها داخل المنطقة العربية. وغلبت النزعات القطرية، كما غلب عدم وضوح أهداف التكامل الصناعي ومهامه ومراحله. ويظل التحدي الرئيسي هو التخلف الصناعي التقاني، الذي زادت الغات من صعوبات التخلص منه. ومع ذلك فإن الغات، في سعيها إلى تحرير التجارة عالمياً، أزالت معظم العقبات التي كانت تقف دون التكتل الإقليمي العربي، وأحدثت توجهاً نحو تطوير اتفاقية ١٩٨١ لتنمية وتيسير التبادل التجاري إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٣ ـ المشروع الشرق أوسطي

انطلاقاً من أن السلام لا عودة فيه، وأنه سواء قام مشروع إقليمي أم لم يقم، فإن إسرائيل أصبحت جزءاً من اقتصاد إقليمي له وزنه، دعا بعضهم إلى دراسة ما يسمى «السلام الاقتصادي»، وما يترتب عليه من تدفقات اقتصادية. من جهة أخرى لوحظ أن الحديث عن الشرق أوسطية يفتقد السند النظري أو الاتفاق العملي على حدود الإقليم أو على الصفات التي تجعله مرشحاً لإقامة تكامل إقليمي. وبالتالي فهو في أدنى صيغه يشمل إسرائيل وعدداً من بلدان المشرق العربي، وإن سعى إلى الامتداد إلى المغرب العربي إن لم يكن إلى جميع البلدان العربية، وقد يتسع ليشمل تركيا وربما إيران. ولذلك مالت غالبية الدراسات إلى اعتبار المشروع الشرق أوسطي شاملاً الوطن العربي مضافاً إليه إسرائيل،

وتعرض بعضها للدولتين الأخريين إذا ما اقتضى الأمر ذلك. كما لوحظ أنه لا يوجد مشروع محدد يمكن أن يعتبر هو «المشروع الشرق أوسطي»، إذ تتعدد الجوانب والصيغ. وأدنى هذه الصيغ هي التجمع الثلاثي الذي يشبه أحياناً بالبنلوكس، ومن هنا كانت أهمية دراسة موقف كل من فلسطين والأردن.

فقد ترتب على ممارسات اسرائيل خلال فترة الاحتلال وفي ظل التسوية خلل في الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتدهور في البنية التحتية واستنزاف للموارد، وتحويل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد أسير يعمل كسوق ومصدر للعمالة الرخيصة لها، وتراجع في تأهيل وتربية القوى البشرية. ويقيم بروتوكول باريس اتحاداً اقتصادياً انتقائياً وغير متوازن لصالح إسرائيل. فهناك حرية انتقال للبضائع والخدمات من اسرائيل مقابل انتقال انتقائي في الاتجاه المعاكس. والشيء نفسه بالنسبة إلى حرية الإقامة والعمل للأشخاص. كما يقوم اتحاد جمركي يعفي المعاملات البينية من الضرائب والرسوم، ويطبق الرسوم الاسرائيلية على الواردات من الخارج، مما يحرم فلسطين من إيرادات رسوم (ولو معتدلة) على الواردات الكبيرة من إسرائيل، ويحمل المستهلك الفلسطيني أعباء تكسب منها إسرائيل، ويحمل الصناعة الفلسطينية رسوماً على مستلزمات إنتاج تحد من قدراتها التنافسية، إضافة إلى الأثر السلبي للدعم الذي تقدمه إسرائيل للإنتاج الزراعي. ووافقت إسرائيل على قيام السلطة النقدية الفلسطينية، وإعطائها ملامح البنك المركزي وصلاحياته الأساسية. ويجري التفاوض حول إدخال عملة فلسطينية، وهو ما قد يفقد فلسطين مزايا الاتحاد النقدي الذي قام منذ ١٩٢٦ بين الضفتين.

ويتيح تحقق السلام للأردن استعادة حصته من واردات الضفة واختصار المسافة للبحر الأبيض عبر غزة إلى النصف أو الثلث. من جهة أخرى، فإن اتفاقية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ أنهت المقاطعة بين الأردن وإسرائيل، وسمحت بالاتفاق على قوائم سلع يجري إعفاؤها أو تخفيض الرسوم عليها. وهذا يتيح للأردن الوصول إلى موانئ البحر الأبيض عبر إسرائيل، كما يفتح السوق الاسرائيلية (١٨,٣ مليار دولار سلع، ٨,٦ خدمات) أمام الصادرات الأردنية، التي تستطيع الاستفادة من شبكة التسويق والتصدير الإسرائيلية، أي أن هناك آثاراً إيجابية، إلا أنها تنطوي على تقسيم عمل لصالح إسرائيل، وعلى تشكيل حافز للأقطار العربية والإسلامية وغيرها لرفع الحظر المادي والمعنوي الجسيم على التعامل الاقتصادي مع إسرائيل. وانطلاقاً من هذا الواقع، تؤيد بعض الدراسات[(١)] فكرة تدعيم الاتحاد القائم بين إسرائيل وفلسطين، وضم الأردن إليه تدريجياً، وفتحه لدول أخرى في المنطقة. ويشير تحليل حركة عناصر الإنتاج إلى أنه على رغم استفادة إسرائيل من رصيد العمالة الفلسطينية الضخم، فإن السلطة الفلسطينية تقع عليها مسؤولية خلق

---

(١) Harvard University, Kennedy School of Government, «Towards Free Trade in the Middle East: The Triad and beyond,» (June 1995).

فرص عمل لأعداد كبيرة، بينما يتوقع أن تستأثر اسرائيل برؤوس الأموال الواردة إلى المنطقة، واستقطاب عائدات السياحة للمنطقة، فضلاً عن إنهاء المقاطعة التي يقدر بعضهم أنها كلفتها حوالى ٧٠ مليار دولار.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أشير إلى محاور ثلاثة تتحرك عليها إسرائيل: **أولها** إنشاء السوق الإقليمية على مراحل ثلاث حددها شمعون بيريس؛ **والثاني** تقديم التطور في العلاقات الاقتصادية على التقدم في الجوانب السياسية، وتعجيل إلغاء المقاطعة العربية سعياً لاستهواء رأس المال الخارجي إليها، وبخاصة أنها غير مؤهلة لتمويل من البنك الدولي، وتواجه تراجعاً في تدفق المعونات في ظل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي. **والثالث** هو إعادة تقسيم العمل في المنطقة بحيث تنفرد بالتقانة المتقدمة والسلع الاستهلاكية. وأشير في هذا الصدد إلى أن إسرائيل تسعى إلى الاستئثار بمزايا التكامل الإقليمي حتى لا تتعرض لمنافسة دول أخرى كدول جنوب شرق آسيا في الأسواق العربية، بسبب التحرير الذي تأتي به اتفاقيات مراكش. فإسرائيل تعتبر نفسها شريكاً كاملاً في موارد المنطقة كافة (مياه ونفط ورؤوس أموال. . . الخ)، وهي إما أن تحصل على حاجتها من موارد وعناصر إنتاج وفرص لتصريف المنتجات بشروط أفضل مما تحصل عليه في علاقاتها مع الدول الأخرى، وإلا فلا حاجة بها إلى التسوية السلمية.

وقد حذرت معظم الدراسات والمناقشات من مخاطر هذا المشروع على الوطن العربي، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ومما تسعى إليه اسرائيل من هيمنة. والقضية ليست خوفاً سلبياً من تفوق إسرائيلي، بل تقديراً للمخاطر وعملاً إيجابياً لمواجهتها. وما بين إسرائيل والعرب ليس خوفاً وإنما أراض لا زالت محتلة، ودماء الشهداء، وإعلان القدس عاصمة أبدية لها. ولا يجب التقليل من شأن المقاطعة، فقد كانت هي سلاح غاندي في التحرير. غير أن هناك آراء تستبعد احتمال الهيمنة أصلاً، وإن تفاوتت في المبررات. فبعضهم رأى فيه عدم تكافؤ في توزيع المنافع، مما يتعارض مع متطلبات استقرار السلام، فهو غير مقبول، وينطوي هذا على افتراض حرص إسرائيل على السلام، الأمر الذي أثيرت الشكوك حوله. وجرى تحذير من هذه المقولة، إذ قد تؤدي إلى التساهل بما يسمح باستفادة عاجلة لبعض الفئات، تتحول بها إلى قوى تضغط من أجل الاستمرار عندما تتضح الآثار السلبية، التي تشتد في الأجل الطويل. وبعضهم رأى في الإمكانات العربية حائلاً دون تلك الهيمنة، إذا أحسن استخدامها. ولكن ظل احتمال تمكن العرب من الهيمنة مستبعداً بسبب الفجوة التقنية القائمة بين إسرائيل والبلدان العربية. وبينما اتجهت بعض الآراء إلى التأكيد على عدم الدخول في ترتيبات إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل والعادل، حبذت أخرى البدء بمشروعات إقليمية، نظراً لأنها لا تخلو من فائدة. وحتى لا تذهب الفائدة الغالبة إلى إسرائيل، وضع شرطان: **الأول** قصر هذه في البداية على الأقطار العربية إلى أن يستتب السلام. **والثاني** أن يذهب الجزء الأكبر من المنافع إلى الدول الأقل نمواً في المنطقة، بحيث يتحقق تقارب في مستويات النمو. ويتسع هذا الشرط عند أولئك المؤمنين بضرورة التحرير الشامل للتجارة كهدف، لقبول تنفيذ مشاريع البنية

الأساسية التي تحقق انسياب التجارة، وتوفير تمويل إضافي لها، إذا حققت ذلك. وندد بعضهم بمشاعر الخوف من الهيمنة الاسرائيلية، وطالب بالتحول من العزل والمقاطعة إلى اتباع أسلوب الاستيعاب.

٤ ـ المشروع المتوسطي

أشار استعراض تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان العربية، وبخاصة في المغرب العربي في ظل الاتفاقيات القائمة منذ السبعينيات، إلى تراجع المنافع منها، وضرورة تعديلها نتيجة للتغيرات التي تترتب على اتفاقيات مراكش، والتطور الذي يتعرض له الاتحاد الأوروبي، وإنشاء منطقة حرة كبرى تضم إليه دولاً أوروبية أخرى، ثم دخول الاقتصادات المغربية في برامج تكيف هيكلي تؤدي الى زيادة الارتباط بالاقتصاد العالمي، ومن ثم حاجتها إلى التحديث. ولوحظ أن الدافع لدى الدول الأوروبية تغلب عليه الاعتبارات الاستراتيجية التي تولي اهتماماً لإيقاف الهجرة من الجنوب، وما قد يتسرب خلالها من عناصر تطرف أو يقترن بها من أنشطة غير مشروعة، وبناء عليه تتضمن الاتفاقيات المطروحة أربعة أهداف: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية، كما تتضمن أربع آليات هي إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠؛ وتعزيز التعاون المالي؛ وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي؛ وسن حوار سياسي بين الأطراف المعنية.

أما البواعث العربية، فهي بالأساس تنموية، تدفعها إلى توثيق العلاقات مع شريك قوي يساعد في جهود التحديث، إلا أن التفاوت الكبير في مستويات الدخل والنمو يؤدي إلى تهديد قطاعات في هذه الدول يتولد فيها ما لا يقل عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن فقدان الرسوم الجمركية على الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، وهي تشكل النسبة الأكبر من تجارتها. وعلى رغم تعريض القطاعات الصناعية المغربية لمنافسة شديدة، يصر الجانب الأوروبي على عدم فتح الباب أمام الزراعة بالقدر نفسه. ويبدو أن الدول المعنية تعلق الأمل على أمرين: كبر العون المالي المصحوب بجهود جبارة للنهوض بجهاز الإنتاج وتأهيله للمنافسة، وتنشيط حركة رؤوس الأموال وقدرتها على النهوض بمتطلبات النمو، وتقريب مستويات الاقتصادات المغاربية من مستوى دول الجنوب الأوروبي خلال الفترة الانتقالية. وعلى رغم أن العون المالي قد يتجاوز الحدود التي صاحبت الاتفاقيات السابقة، إلا أنه يظل محدوداً بالقياس إلى ما يقدم إلى أوروبا الشرقية، وإلى الاحتياجات التي تشمل مساندة تحديث اقتصادات الدول المتوسطية؛ وتمويل المشاريع اللامركزية (ومن ضمنها حماية البيئة ودعم المنظمات الأهلية)؛ ودعم مسار السلم في الشرق الأوسط. كما أن التعاون الاقتصادي في مختلف القطاعات، يظل قاصراً بالقياس إلى البرنامج الموضوع لدول أوروبا الوسطى والشرقية، أو للبرنامج الذي وضع للبرتغال وساعدها على تقريب أوضاعها من باقي دول الجماعة الأوروبية.

ومعنى هذا أن المشروع المتوسطي يحمل في طياته بذور عدم استمراريته، فمنافعه تعود بشكل متزايد على الطرف الأوروبي، بينما تتعرض الاقتصادات المغاربية إلى التراجع الصناعي، ولا ينتظر أن تؤدي المعونات إلى تغيير نمط تقسيم العمل الذي أقام حالة اللاتكافؤ. ويزيد من هذه الحالة أن دول الاتحاد الأوروبي تستفيد من تركيم نسب المنشأ، بينما تحرم منه البلدان العربية، مع فارق الحجم. يضاف إلى ذلك أنه من غير المتوقع أن يتجاوز المشروع إقامة منطقة حرة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبي (بخلاف ما هو مقدر للدول المتوسطية الأخرى). ويرى بعضهم في هذا ما يهدد بانحسار التكامل لتوقفه عن التطور إلى مراحل أعلى. من جهة أخرى، فإنه يجب عدم التعويل على رأس المال الأجنبي لأن حاجة القطاعات المضارة منه تفوق احتمالات تدفقه. ومع ذلك فإن هناك حاجة الى إعادة التقدير على أسس ديناميكية قد تعدل من صورة الآثار السلبية المبنية على نظرة استاتيكية، مع التمييز بين الأبعاد الكلية والإقليمية والآثار على مستوى المنشآت الاقتصادية، وكذلك دراسة توزيع المنافع والأعباء على كل من رجال الأعمال والعمال في الأقطار المعنية.

ولوحظ أن هذا المشروع بصيغته الراهنة يغذي حالة التشرذم العربي بتركيزه على التعامل مع جانب من البلدان العربية دون الآخر، وعلى التفاوض المنفرد مع الأقطار المغاربية، وهو ما يقود إلى تقويض المغرب الكبير وإنهاء التكامل العربي، وبخاصة في ظل التراجع الذي تشهده العلاقات العربية. وعلى البلدان العربية أن تحذو حذو أوروبا بأن تتفاوض معها مجتمعة.

٥ ـ التطورات المتوقعة للموارد

تعرضت البحوث والمناقشات إلى ما تنطوي عليه التغيرات في البيئة الدولية والمشروعات الإقليمية من احتمالات بالنسبة للظواهر المختلفة المشمولة بالدراسة. ففي مجال النفط يؤدي تحليل مختلف عناصر العرض والطلب العالميين، بما في ذلك موقع النفط العراقي بعد إعادة ضخه، إلى توقعات أقل تفاؤلاً مما تتوقعه دراسات عالمية رجحت احتمالات تماسك سوق النفط في الأجل المنظور. ولوحظ أيضاً أن العودة إلى الاستعانة بالشركات العالمية يعيد إلى النفط دوره الريعي ويسلبه القدرة على أن يكون دافعاً للتطور التقاني الذاتي. كما أن إخراج العراق من السوق النفطية وحلول السعودية محله إن هو إلا تقويض للتكامل العربي. ومع ذلك أشير إلى أن العراق من دون النفط تمكن من استعادة الكثير من بناه الارتكازية، بل وبعضاً من صناعاته المدمرة. وأكدت إحدى المداخلات عدم جدوى تسييل الغاز لتصديره، لأن الأسعار العالمية تغطي تكاليف التسييل والنقل، مما يعني بيع الغاز من دون مقابل. ولذلك هناك ضرورة لدمج الغاز في الاقتصاد الوطني وتوظيفه من أجل التعاون العربي. ويتطلب الأمر استراتيجيا طويلة الأمد تمكن البلدان العربية المنتجة للنفط والغاز من المحافظة على موقعها، ويحقق لها الاستفادة من الاحتياطيات الضخمة التي تملكها، وإلا وقعت في مآزق مالية عويصة.

ورجحت مناقشات المشاريع البديلة بطلان دعاوى كونها عامل جذب رؤوس أموال إلى البلدان العربية. ولو صح أن التكامل الإقليمي هو الذي يجلب الأموال الخارجية، لكان التكامل العربي قادراً على ذلك. وجرى التذكير بأن رأس المال ظل على مدى ثلاثين عاماً يتدفق على ١٧ دولة بعينها، كما أن الاستثمارات الوافدة إلى أربعين دولة نامية خلال السبعينيات والثمانينيات بلغت ٧ بالمئة من الاستثمار الخاص، ودون ذلك في بلدان عربية. ومع ذلك أشير إلى أن السلام وما يؤدي إليه من تحول جانب من الإنفاق العسكري (الذي يقتطع ١٠ بالمئة من الناتج المحلي العربي) إلى الاستثمار، سيجذب اهتمام عابرات القوميات ويزيد من اهتمام الأوساط المالية بالمنطقة. يعزز ذلك تزايد الاعتماد على رأس المال الخاص والأجنبي، وإن كان الأرجح أن غالبية الأموال التي سوف تفد إلى المنطقة ستكون عربية الأصل.

والمتوقع أن تكون إسرائيل هي المستفيد الأول، وبخاصة أن إنهاء المقاطعة يزيد من إقبال الشركات التي ترددت في ظلها، فضلاً عن كونها قادرة على اتخاذ القرار بمفردها، بينما العرب عاجزون عن جمع كلمتهم. يضاف إلى ذلك التفوق في الثقل الاقتصادي وفي مؤشرات التنمية البشرية. وتسعى إسرائيل إلى جذب ما لا يقل عن ٣ أو ٤ مليارات دولار سنوياً. من جهة أخرى، فإنه وفق السياسة المتوسطية الجديدة تنتقل المسؤولية من الدول الأوروبية إلى المفوضية التي أحالتها إلى القطاع الخاص الأوروبي. ولا ينتظر أن يكون نمط توزيع المنافع في الاتفاقيات المتوسطية، واضطرار البلدان العربية المتوسطية إلى فرض ضرائب على القيمة المضافة لتعويض ما تتعرض له من نقص في الموارد الجمركية، حافزاً لرأس المال الأجنبي للتوجه إليها، اللهم إلا في الخدمات والتجارة ليستفيد من تنشيط التجارة مع أوروبا.

ومع ذلك تتزايد الحاجة إلى استثمارات إضافية في القطاعات التي تحتاج إلى إعادة هيكلة بسبب اشتداد المنافسة. ولا يعتبر رأس المال الأجنبي البديل الأمثل لانخفاض الموارد المالية، فالعبرة بالقدرة على تعبئة الموارد المحلية، والعمل على خفض تكلفة الإنتاج عن طريق رفع الإنتاجية ومضاعفة عائدات التصدير عبر زيادة الإنتاج وارتقاء التخصص الإنتاجي، وبخاصة الصناعي، وزيادة تنافسية الصادرات بناء على ميزة العمالة العالية الإنتاجية، وليس العمالة الرخيصة. لذلك يرى بعضهم تفعيل العمل العربي المشترك قبل تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، والعمل على تذويب مشروع الشرق الأوسط الجديد، واتخاذ موقف فاعل في المشروع الأوروبي المتوسطي، وإقامة علاقات مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ويلاحظ أنه بحجة تعزيز تدفق المصادر الأجنبية هناك دعوة إلى تجاهل الأجهزة القائمة المرتبطة بالعمل العربي المشترك، وخلق أجهزة جديدة لتأمين وجود إسرائيل فيها، وربما أيضاً بعض حليفاتها كالولايات المتحدة، تقوم بتمويل المشروعات الإقليمية. وعلى رغم أن البنك الشرق أوسطي ليس ضرورة حتمية، إلا أن هناك من يرى بأنه لا داعي

للعراك حول إقامته، شريطة أن يكون رأسماله محدوداً تأكيداً لوظيفته التنظيمية من حيث التحضير والتنسيق ومتابعة التنفيذ، بدلاً من القيام بتمويل مُباشر. أما بالنسبة للأسواق المالية، فلا مجال للتعاون بل للتنافس، ويتوقع أن تأتي تل أبيب في المقدمة لأسباب عديدة. ومن بين المراكز المالية العربية، في البحرين وبيروت والقاهرة ترجح كفة بيروت. وعلى اتحاد المصارف العربية دعم الأسواق القطرية وتوجيهها نحو التخصص.

أما قضية المياه فهي أكثر تعقيداً، في ظل متطلبات التنمية العربية والمفهومين الإسرائيلي والتركي للتعاون الإقليمي. وتتوالى منذ الثمانينيات دراسات في الغرب تهول من حجم مشكلة المياه وتنذر بحروب المياه، تمهيداً للمشروع الشرق أوسطي. وتعتبر اسرائيل نفسها شريكاً كاملاً في جميع موارد المنطقة، وبخاصة المياه، إضافة إلى احتفاظها بما استولت عليه في عام ١٩٦٧. وهي تعتبر المياه حقاً لها، إذا حصل الفلسطينيون على جانب منه فعلى العرب تعويضها عنه، أما تركيا فتنطلق من منطق أن مياهها ثروة ملك لها، مثلما النفط ملك للعرب. وهي تدعي أن مياهها عابرة للحدود وليست مياهاً دولية، منتهزة عدم وجود اتفاقيات مكتوبة مع سوريا والعراق، وأنها مهددة بشح المياه مما يقتضي إقامة سدود، حرصاً على مياه تدعي أن سوريا تهدرها في زراعة أراض هامشية. وهي تعرض تزويد الخليج بمياه تنتفع بها اسرائيل ويدفع تكلفتها العرب. وأشير في هذا الصدد إلى أن نموذج هارفرد لتسعير المياه المتنازع عليها يتطلب تحديداً كاملاً لملكية المياه وبناء إمكانيات الاستعمال على دالة للمنفعة حتى لا تتأثر بفارق القوى الشرائية، وهو شرط يصعب تحقيقه، وبغيابه يكون الفريق الأغنى أقدر على الانتفاع الأكبر.

ويتوجب على العرب، بناء على ذلك، مواجهة هذه التحديات التي تفرض إما الدخول مع أطراف خارجية في مشاريع تكاملية من منطلق التبعية، أو مزيداً من تقليص الموارد المائية. فعلى الجانب السياسي اقترح إقامة جبهة عربية بأسس جديدة للتنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي. وهناك مجالات للعمل في الجوانب الفنية والقانونية والأمنية، وبخاصة أن المشروعات الإسرائيلية والتركية غير مكتملة فيها. ورأى بعضهم أنه لا خلاص من تبعات الشرق أوسطية إلا بالتخلص من الانخراط في السوق العالمية، وهو ما يعني التوجه إلى أنماط تنموية تكاملية قطرياً وقومياً ومستقلة خارجياً. ويجب الربط بين المياه والتنمية العربية وما تعنيه من تزايد الطلب على المياه، مع إعطاء اهتمام أكبر للاحتياجات الصناعية إلى جانب الزراعة التي يتراجع دورها نسبياً، وأخذ العلاقة مع الطاقة، بما فيها استخدام الطاقة الشمسية، في الحسبان، سواء في نقل المياه أو تحليتها وتوفير مصادر إضافية، يعززها تطوير تقانات الكشف عن المياه الجوفية، وهي مجالات يمكن أن يتناولها التعاون العربي. هناك أيضاً حاجة إلى تحسين القدرة على إدارة وتنظيم الموارد المائية واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية، مع إعطاء أولوية لترشيد أساليب الري، دون إغفال الاستهلاك المنزلي على رغم ضآلة حصته النسبية. ويجب أخذ موقف موحد إزاء الخارج بتعاون بين العرب يتناول تحسين الاستخدامات المحلية من أجل وضع

ضوابط على استخدام المياه في دول المنبع، ويعزز ذلك رفع درجة الاكتفاء الذاتي في المياه والطاقة.

٦ ـ التطورات القطاعية

تلاقت المناقشات حول موضوعي المياه والزراعة في بيان أن التكامل الشرق أوسطي ليس إلا وسيلة تتقاسم بها إسرائيل مع العرب مواردهم الزراعية، وتصب جدواه ومنافعه في صالحها في المقام الأول، وفي صالح تركيا في المرتبة الثانية. كما أن إصرار أوروبا على موقفها من الزراعة يحرم الدول المتوسطية من الانتفاع من ميزتها التنافسية في الزراعة. وتتجاهل دعاوى التعاون التقني مع إسرائيل أنها هي أساساً وسيط في نقل التقانة، فهي لا تملك تفوقاً حقيقياً يعجز عنه العمل العربي المشترك، بما في ذلك زراعة الأراضي القاحلة. والقضية ليست خطورة الشرق أوسطية والهيمنة الإسرائيلية، بل عدم قيام العرب بتعظيم الاستفادة من إمكانياتهم التكاملية. فالتكامل العربي في مجال التقانة الزراعية، وبخاصة في تطوير الأصناف والسلالات، هو المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية زراعية تحقق حداً أدنى من الأمن الغذائي. كما يلزم التعاون في وسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي، وفي مجال المياه وأساليب الري، والنهوض بالتسويق الذي يمثل نقطة ضعف رئيسية. ولا بد من معالجة قضية التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية والبشرية والمالية. ويتعزز هذا التكامل من خلال إطار مؤسسي على النحو الذي حدده برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي الذي أعده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع عدد من المؤسسات العربية والدولية. ونظراً لأهمية التطوير التقاني الذي يتطلب قدرات بحثية عالية لا يستطيع قطر توفيرها منفرداً، يجب تحقيق تعاون، ولا سيما بين الأقطار ذات البيئات المتشابهة، مراعاةً للخصوصية المكانية. والعمل المشترك ضروري لتحقيق الأمن الغذائي الذي لم يحظَ إلا بثلاثة مشروعات مشتركة، هي أساساً مشروعات صناعية. ولا بد من النهوض بعمليات التسويق ومناقشة إمكانية البحث عن أسواق بديلة، بما في ذلك السوق المغاربية والأسواق الخليجية والأفريقية وأوروبا الوسطى والشرقية، وما يلزم لذلك من تطوير لشبكات النقل، بحيث يصبح للأسواق المحلية والخارجية الدور نفسه في دعم النسيج الاقتصادي.

وهذا يعزز دور قطاع النقل والاتصالات في منظومة التكامل الإقليمي. وقد كان له مغزاه في توثيق علاقات الدول المتوسطية بأوروبا، ولا يتوقع أن تقوم سوق شرق أوسطية من دون توفير شبكة نقل واتصالات تخدم إقامتها. ولذلك تحتل مشروعات النقل والاتصالات موقعاً متقدماً بين المقترحات المطروحة في إطارها، التي سعت إسرائيل إلى تخطيطها على نحو يجعلها نقطة الارتكاز فيها، وتصبح هي البديل للشبكة القائمة، مستفيدة من موقعها على المضيق الفاصل بين قارتين. هذه المشروعات تؤدي إلى ازدواجية في هياكل قائمة بدلاً من أن تضيف إليها، وهو ما يعني تبديداً للموارد ويخدم مصلحة

إسرائيل بدلاً من خدمة التنمية الإقليمية من خلال التوزيع العادل والمتكافئ لثمار المشاركة. ولعل ذلك كان من أسباب تعجل إسرائيل لإنشاء البنك الشرق أوسطي، وقد أقره العرب من دون تدبر، وهو أمر يستدعي مراجعة.

ويتعرض قطاع النقل لتطورات كبيرة لها عواقب عديدة. فبدخول النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات تغيرت حدود مسؤولية الناقل، وكان لا بد من تغيير الإجراءات المصرفية وفقاً لذلك. كما تتبع وسائل حديثة للتراسل الإلكتروني تتخطى الفروق في لغات الحاسبات وتكفل دقة المعلومات المنقولة التي كان لا بد من أن تواكب في سرعتها سرعة حركة النقل ذاتها. ويحتاج الأمر إلى تبني استراتيجيا قومية تحقق الربط بين المشرق والمغرب، وترفع كفاءة أنشطة النقل المختلفة وتنسق بينها، وتراعي الجوانب كافة، بما فيها الصيانة والنهوض بالكوادر البشرية. ونظراً إلى ارتفاع كلفة هذه الأعمال فإن الأمر يقتضي حساب الكلف والمنافع، ووضع أولويات تبدأ من تحقيق الحد الأدنى من التعاون العربي. كذلك يجب التعرض لسياسات التسعير التي يجب توحيد أسسها لرفع كفاءة القطاع وتطويره المستقبلي، وتوزيع الحركة بشكل اقتصادي ومتوازن بين أنماطه المختلفة. وإلى جانب الاهتمام بالبعد المادي الخاص بالبنية التحتية لشبكة النقل والاتصالات، هناك حاجة الى العناية بالجوانب التشريعية والمؤسسية والإدارية الإقليمية، إضافة إلى توفر الإرادة السياسية.

ولم تطرح برامج التعاون العربي ـ الإسرائيلي مشاريع محددة في القطاع الصناعي، إلا أن التطبيع يحقق لإسرائيل مصادر للتمويل وتوسيع قاعدتها الصناعية عن طريق استغلال الخامات التي تستوردها والجيل الأول من منتجاتها لاستكمال حلقات التصنيع وإنتاج مواد الأداء ذات القيمة المضافة العالية والتقنيات المعقدة نسبياً وتصديرها إلى الخارج بما في ذلك البلدان العربية. وقد استفادت إسرائيل من اتفاقيتها مع السوق الأوروبية في التعاون مع أجهزة البحث والتطوير في الدول المتقدمة في النهوض بصناعتها والتصدير إليها، واكتسبت خبرة في مجال التصدير الصناعي والقدرة على اقتحام أسواق جديدة، مما مكنها من التغلب على ضيق سوقها وصعوبة نفاذها إلى الأسواق العربية والإسلامية. وعلى رغم المقاطعة نفذت بعض منتجاتها إلى الأسواق العربية بصورة غير مباشرة وعن طريق استثماراتها الخارجية بما قد يصل إلى مليار دولار. فإذا انفتحت أمامها الأسواق العربية أمكنها التوسع في الإنتاج وتنويعه وزيادة استثمارات الشركات العالمية. وبدأت في تجاوز العقبة السابقة في وجه إقامة مشروعات بمشاركة عابرات القوميات. وهناك بوادر لاستثمارات في مصانع ومراكز للبحث والتطوير في الإلكترونيات والتقانات المتقدمة للمواصلات والإتصالات والمعلومات. وهي تعتمد على قدراتها الذاتية وعلاقاتها الدولية بالمقارنة بتواضع الإمكانيات العربية الحالية، مما قد يقود إلى تبعية تقانية، وإلى توطين تقنيات متقادمة في البلدان العربية مقابل خدمات متطورة في إسرائيل التي تستفيد من انخفاض الرسوم الجمركية لدى بعض البلدان العربية من دون اضطرار إلى المعاملة بالمثل.

وتواجه الصناعة العربية قضايا عديدة، منها توفير الاستثمارات اللازمة، والتغير في هيكل الطلب الغربي على بعض المنتجات التصديرية، وفي التقانة، ورفع كفاءة المصانع وبلوغها الحجم الأمثل مع زيادة نسب التشغيل، وفتح أسواق خارجية جديدة، ودعم القدرة التفاوضية مع أوروبا التي ستظل بحاجة إلى النفط العربي. ويمكن من خلال تنظيم التكامل الصناعي على أساس تشاوري يحقق التخصص والمرونة في مواجهة السوق، تعظيم الإفادة من الموارد المتاحة بأقل درجة من المنافسة في السوق، بما يزيد من فاعلية مناهج التصنيع القطرية، ولا يتعارض معها. ولا يكفي إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، لأنها إذا أدت إلى زيادة النشاط، فسوف يزيد الطلب على السلع الرأسمالية وهو ما يعود على الدول الصناعية. لذلك هناك حاجة إلى التركيز على الصناعات الرأسمالية والوسيطة (وبخاصة الهندسية والبتروكيماوية)، التي لا بد لها من تعاون إقليمي يوفر السوق والموارد المالية والبشرية والتقنيات، فضلاً عن كونها صناعات قابلة للتوزيع الجغرافي، وعملياتها قابلة للتفكيك.

وقد اعتمد العرب على الصناعات القديمة وعلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية. ولا بد من الدخول إلى الصناعات الجديدة ذات النسب العالية للقيمة المضافة. وعلينا أن ندرس ما تم في مؤسسات العمل المشترك، وبخاصة برنامج التنسيق والتكامل الصناعي الذي أعده مجلس الوحدة الاقتصادية مستعيناً بعدد من الخبراء. وعلى رغم إنشاء اتحاد للمستثمرين العرب من أجل جذب الأموال العربية إلى البلدان العربية، فقد حد من فاعليته تغلب النزعات الشخصية وعدم التحمس الكافي للاستثمار المشترك.

٧ ـ العوامل الثقافية والاجتماعية

تناولت الجوانب الثقافية قضيتين أشير إليهما في ما سبق؛ **الأولى** قضية التطبيع الثقافي في إطار المشروع الشرق أوسطي، وأشير إلى أنها ليست وليدة للعولمة مباشرة، بل نتيجة موقف سياسي بالغ الخصوصية، يسعى إلى طرح تصور يعتبر الوطن العربي جملة دول وطوائف (عرقية ودينية) متجاورة، لا جامع وطني لها على صعيد الجنسية السياسية وعلى صعيد المواطنة، يجري في ظله إسناد التطبيع الثقافي مع إسرائيل إلى مبدأ التسامح وإلى الليبرالية. ويترتب على مواجهته بدعاوى «الدفاع عن الهوية الحضارية» أو العودة إلى التراث، تلاقٍ مع الادعاءات الإسرائيلية والغربية بأن المقاومة الوطنية العربية تعبير عن غريزة دينية. ولا يتصور بعضهم أن تتمكن الثقافة الإسرائيلية بمكونيها: الكوني الذي لا يتميز من الثقافات العليا الأخرى ومنها العربية، والعنصري اللاهوتي، المناظر لما هو متوفر في الخطاب الاسلامي، من اجتياح العرب. ولذلك فإن التأثر به ليس ناتج تفوق ثقافي، بقدر ما هو راجع إلى مقدار تبني الصورة والرواية الاسرائيليتين لتاريخ العرب ولتاريخ إسرائيل. وعلى رغم الاتفاق على أن الخطر على الثقافة العربية ليس مرجعه الثقافة الإسرائيلية، فقد لا تكون ذات بال، غير أن هناك من يرى أن مصدر الخطر هو إسرائيل

ذاتها بقواها العدوانية. فهذا التطبيع يتم مع كيان له خصوصياته الثقافية الشديدة، وسينتهي بمراجعة مفردات الثقافة العربية كافة، القيمية والأخلاقية والجمالية. ويرى الباحث أن دعاوى التطبيع تتفق مع الخطاب الإسلامي في تناسي الرقي الذي طرأ على العرب في القرن الأخير.

وبالنسبة إلى الشراكة الأوروبية أشير إلى أنه بينما ينظر رجال الأعمال العرب إليها من منظار الربحية، معتبرين الأبعاد الاجتماعية وما تعنيه من حقوق للعمال متعارضة مع متطلبات المنافسة، فإن الدول الأوروبية والاتحادات والنقابات الفلاحية والعمالية فيها تشدد على أهمية الحماية الاجتماعية في الدول المتوسطية، لا حرصاً عليها، بل حتى لا تؤدي العمالة الرخيصة فيها إلى تهديد مصالحها.

وعند مناقشة القضية الثانية، وهي جدلية الدولة والمجتمع، أشير إلى أن القضية ليست في تضادهما، بل في أن الدولة العربية تكرس الطائفية وتفتت الوحدة الوطنية، وهو ما يؤكد أهمية المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. وبالتالي فإن دعوات التشرذم، كتحويل العراق إلى كونفدرالية، هي وليدة ممارسات الدولة. ومشكلة المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية أنها أدوات بيد الدولة وتابعة لوزارات، فلا بد من منظمات مستقلة قادرة على الفعل والمساهمة في التقدم. من جهة أخرى، يجب عدم الذهاب في التأكيد على دور الدولة إلى إعلائها على المجتمع، فهذا فتح لباب البطش. ومشكلة الدولة في الوطن العربي أنها قايضت بين ثلاث قيم هي التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وقد أدت المقايضة بين التنمية والديمقراطية إلى فقدان الاثنين. من جهة أخرى، يجب عدم اعتبار المجتمع المدني بديلاً للدولة، ويجب عدم التجني عليه، إذ إن بعض مؤسساته وقفت في وجه بطش الدولة. وعلينا مناقشة العلاقة بين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتأثيره في الحياة الديمقراطية. وفي غياب الديمقراطية والمراقبة العامة يكون القطاع العام فاسداً، والخاص أيضاً.

٨ ـ الموقف من المشروعات البديلة

ذكر أنه إلى جانب إرادة الأطراف الأعضاء في تكامل إقليمي، توجد قوى دفع خارجية. فالسوق الأوروبية وجدت الولايات المتحدة من خلفها تدعمها لأسباب عديدة. وتكتسب المشاريع البديلة ديناميات متزايدة، بفعل القوى المروجة لها، والتي تولي اهتماماً للأخذ باقتصاد السوق، وتحرير التجارة والاستثمارات الخارجية، واندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، في إطار نظام سياسي نمطي، وتلوح بجعل المعونات بقدر التحرك على هذا المسار. أما التكامل العربي فلم يتمكن من الانطلاق عربياً كما لم يجد من يدعمه من الخارج، لكنه يظل الوحيد الذي يعطي البلدان العربية دفعة قوية لتعزيز وجودها ودعم قوتها التفاوضية إقليمياً ودولياً. وفي هذا السياق جرى التشديد على أهمية تدعيم أسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية وجعلها مطلباً ذاتياً، بغض النظر عن محاولة

أطراف خارجية جعلها شرطاً في تعاملها مع الأقطار العربية ولما تقدمه من معونات. كما اتفق على ضرورة تحقيق دينامية عربية تستبق تواتر خطر المشروع الشرق أوسطي، وتكسب العرب قوة كلاعبين أساسيين في كل من الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، بما يقلل من قدرة الأطراف الأخرى على فرض إرادتها على الأقطار العربية.

فمحاولة الإلحاق بالاتحاد الأوروبي يترتب عليها زيادة تركز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأكثر تقدماً، وزيادة حدة فروق النمو ما لم تلتزم الدول أو المناطق الأكثر تقدماً ببرامج للحد من الفجوة التنموية، كما فعل الاتحاد الأوروبي لتمكين دول الجنوب الأوروبي من اللحاق بباقي أعضائه، وهو أمر غير مطروح. أما التكتل في الشرق الأوسط الذي يضم إسرائيل فسيكون بين دول متفاوتة التقدم الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن التمايز الثقافي، وفي نوع العلاقات مع القوى الرأسمالية الكبرى. والمشروع الصهيوني يراهن على عامل الزمن، حيث تبنى خلاله علاقات التبعية لكل قطر على حدة، بما يضعف الرغبة والقدرة على إعادة بناء المشروع التكاملي. وهو يجعل إسرائيل مركزاً لتجمع إقليمي أو واسطة للتعامل بين البلدان العربية.

وسعياً إلى مواجهة المشروع الشرق أوسطي، طرح توسيع مفهوم الشرق الأوسط بحيث يشمل تركيا وإيران وقبرص ومالطة لتحجيم إسرائيل، أو تبني مشاريع مشتركة منتقاة. وفي إطار المقارنة بين المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي، ظهر اتجاه إلى تفضيل الأخير. فمقابل هيمنة الولايات المتحدة يكون من المصلحة بلورة التعاون مع أوروبا من خلال تبني المشروع المتوسطي على أساس دخول العرب فيه ككتلة واحدة، لتكوين تكتل تكاملي يمكن العرب من اتخاذ المبادرة للتدرج بالتعاون التجاري والمالي والاستثماري ليصل إلى درجة التكافؤ مع التكتلات الأخرى. يذكر في هذا الصدد أن أوروبا لا تنظر بعين الرضا إلى التغلغل الأمريكي الذي ينطوي عليه المشروع الشرق أوسطي، وهو ما حملها (بخاصة الدول ذات الروابط القديمة مع دول گالمتوسط) على معارضة إقامة بنك شرق أوسطي.

إلا أنه لوحظ أن إسرائيل تستطيع من خلال إعلان برشلونة الدخول إلى منطقة حرة متوسطية، ولذلك فهي تركز في مشروعها الشرق أوسطي على البنى الأساسية على نحو يزيد من مكاسبها من تلك المنطقة. ومن ثم فإن المفاضلة تتحول إلى مفاضلة بين نوعين من التبعية. ويظل التساؤل قائماً عن الحد الذي تتوقف به القرارات على مواقف الدول العربية ذاتها، في ظل هيمنة عابرات القوميات. ويجب علينا على المدى القصير أن ندير علاقات عدم التكافؤ مع أوروبا، وعلى المدى الطويل علينا تحقيق التكافؤ. ومن المهم تقصي وسائل النهوض بالتكتل العربي مع وجود الأنظمة السائدة في الوطن العربي، التي قد تبالغ في تصوير المنافع وتخفي عوامل الفشل والإخفاق عن الشعوب، أملاً في الحصول على معونات أو تحقيق الربح لمشروعات معينة. كما يجب دراسة ووضع صيغة جديدة للتعامل مع التكتلات الأخرى من خلال مجلس الوحدة والسوق العربية المشتركة،

وعقد اتفاقات معها لقطع الطريق على إسرائيل في محاولتها أن تكون واجهة التعاون الإقليمي معها.

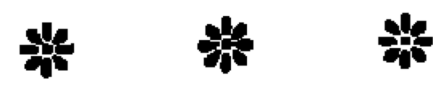
٩ ـ المشروع العربي

أرجأنا الحديث عن البديل العربي إلى ما بعد تناول المشاريع البديلة ومكوناتها المختلفة واستعراض معالم الوطن العربي التي تشكل مقومات تكامل أقطاره. ولعل هذا قد أوضح أنه في مواجهة حالة التردي والهوان، أصبحت القضية هي كيفية الخروج منها بدءاً بامتلاك القوى الديمقراطية والوطنية رؤية مستقبلية طويلة المدى تجسد حلماً عربياً قابلاً للتحقيق. وقد عرف بحث البديل العربي هذا البديل بأنه إحياء المشروع الذي طرحته القوى القومية والتقدمية العربية بعد الاستقلال واستعادة السيطرة على الموارد وهو السعي لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند إلى اعتماد جماعي على النفس وتستهدف تحقيق الأمن العربي من خلال تنمية بشرية مطردة وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربي الإنتاجية والخدمية ولإنتاجية العمل فيه بما يؤدي إلى تحسين مستمر في نوعية الحياة لمجمل الشعوب العربية في كل أقطار الوطن العربي في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

وتتفق الأدبيات العربية التي ظهرت في التسعينيات على حتمية إحداث تنمية شاملة ومطردة في مختلف أقطار الوطن العربي وعلى المستوى القومي في إطار يصفي الصراعات القطرية ويزيد التعاون. وهي تنمية يجري الاعتماد فيها على الذات وبالاستناد إلى أبناء الوطن، من دون انطواء على النفس أو تجميد للعلاقات الخارجية. وتتضمن تنمية بشرية مطردة حيث العامل البشري المؤهل والقادر على اكتساب المعرفة وحسن استخدامها هو العامل الأهم في تحقيق التنمية الشاملة وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة. ولا بد أيضاً من اتباع سياسات فعالة للمحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها وللمحافظة على البيئة، وبخاصة الموارد المائية. وهناك اتفاق على أن التنمية لا تحدث تلقائياً بقوى السوق، فهي عمل إرادي، يتطلب وجود قطاع عام كبير يتصف بالدينامية، ويتطلب إسهام القطاع الخاص والتعاوني تحقيقاً لتعبئة كل الموارد، مع السعي إلى توفير مقومات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بتوفير حرية النشاط النقابي والجمعيات الأهلية، ووجود سلطة حكومية ذات توجه قومي وإنمائي. ويلزم إعادة النظر في أساليب الإدارة والتخطيط ووظائف الأجهزة الإدارية. وهناك اتفاق أيضاً على أن مثل هذه التنمية تتجاوز قدرات البلدان العربية منفردة، ولا بد من تكامل يساعد على النهوض بقدرات البحث والتطوير وعلى اجتياز مرحلة التراكم الطويلة. ويعزز ذلك وجود سوق عربية تعزز القوة التفاوضية العربية مع العالم الخارجي.

ومع الإتفاق على ضرورة دعم دينامية المشروع العربي، إلا أن الأمر يتطلب التعامل معه بواقعية، وبخاصة أنه قد استجدت عوامل أضعفت من الولاء له، منها حرص أصحاب الثروة النفطية على الانفراد بها، والانفتاح على الغرب وتزايد التشابك في

المصالح معه، وإن كان مجرد الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس مدعاة لفقدان الهوية. كما أنه يتعين تحديد الموقف من الأقطار العربية التي تقوم بينها وبين إسرائيل علاقات خاصة. ومن ثم فإنه لا يمكن القول ان البديل العربي جاهز، بل يجب أن يبنى بنضال متصل وطويل، يبدأ بإعادة تثقيف اجتماعي وطني، ينطلق من المقومات التي تجعل العرب أمة واحدة، وإدراك أهمية التنمية العربية الشاملة والمطردة، والأخذ بالتدرج، بدءاً بتقارب، ثم تعاون فتكامل تمهيداً للتوحد باعتباره الهدف الذي يسعى إليه العرب. والجامعة العربية هي المؤهلة لقيادة المسيرة، ولكن لا بد من مشاركة شعبية نشيطة تأخذ المبادرة. وليس من الضروري أن يجري التكامل بالسرعة نفسها بين جميع الأقطار. ومن المفيد أن يوجد القطر الواحد في أكثر من تجمع عربي تحقيقاً لالتقاء التجمعات مستقبلاً. ويتوقع أن تضغط القوى الوطنية والتقدمية من أجل تعظيم التعاون الاقتصادي بين مصر وسوريا وليبيا تمهيداً لنوع من التكامل بينها على أساس تنمية تعتمد على الذات في الأقطار الثلاثة، مع استمرار الارتباط بالاتحاد المغاربي والتعاون والتنسيق مع مجلس التعاون الخليجي. ونجاح هذا التجمع يجذب الأردن ولبنان، والعراق عندما يعود الى صفوف العمل المشترك، والسودان عندما تزول عوائق تعاونه مع جيرانه. مقابل هذا أشير إلى أنه من حق التيارات الأخرى كالتيار الإسلامي أن يطرح مشروعاً قد تجده الجماهير مقبولاً. ولا بد من إدراك التباينات بين مجموعات بلدان الوطن العربي، واستنباط أنماط جديدة للعلاقات العربية بالتأكيد على التعاون الإنمائي التكاملي بدلاً من العون المالي المباشر. ولا بد من فك الحصار عن الشعوب واستعادة عافيتها ودورها الحيوي. كما يجب دراسة ظاهرة تآكل دور النفط واستنزاف موارده وتنامي المديونيات الخارجية من أجل العمل على جعلها عوامل دفع إيجابية.



وبعد، كانت هذه جولة سريعة في جنبات هذا العمل الضخم الذي تصدت له الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، فجاء منسجماً مع رسالتها الأساسية، وهي تعميق البحث العلمي النظري في أمور تهم واقع الأمة العربية. ولعل العرض السابق قد أوضح بجلاء مدى خطورة مداولات هذا المؤتمر بالنسبة لمستقبل كل من التنمية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، وتأكيدها المعاني التي تبنتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، من أن التنمية الشاملة تزداد صلابة ورشاداً إذا وضعت في إطار قومي، يستمد مقوماته من إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية والاجتماعية للوطن العربي، وأن الأمن العربي القومي ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات اللازمة، وهو بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا هذه التنمية الشاملة، والله ولي التوفيق.

كلمة الافتتاح

سليم الحص (*)

أرحب بكم في لبنان أجمل ترحيب راجياً لكم إقامة طيبة، ولقاءات مثمرة في هذا المؤتمر الذي ينعقد تحت عنوان «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة».

فضلكم أيها السادة أنكم تسعون إلى التكامل العربي في زمن الشرذمة العربية والانهزامية العربية والانكفاء العروبي أمام تحديات المشروع الشرق أوسطي. فضلكم أنكم تنادون بالتكامل بين العرب لوجه العرب في زمن يراد لنا فيه أن نصدق أن طريق التكامل العربي تمر في إسرائيل، وأن التكامل في المنطقة يكون عبر إسرائيل أو لا يكون. أوليس هذا لب التفكير الذي يقوم عليه المشروع الشرق الأوسطي الذي كان محور القمة الاقتصادية في الدار البيضاء، ثم في عمان؟

لا شك في أنكم تدركون أن خيار التكامل الاقتصادي العربي يفترض وجود مناخ ملائم للتنمية في الوطن العربي. فعبثاً تسعى البلدان العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي في ما بينها على واقع التخلف الذي تتخبط فيه. فنحن ما زلنا من الدول المتخلفة نسبياً قياساً على مستوى الإنتاج القومي ونمط توزيع الدخل بين طبقات الشعب ومعدلات النمو والبنى الاقتصادية ومشاكل السكان وحالة البيئة ومستوى التقانة المستخدمة ومدى التزام القيم المجتمعية بما فيها الحريات العامة والممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان. من هنا القول إن السير في طريق التكامل يجب أن يكون متوازياً مع السير في طريق التنمية. فلا فصام بين التكامل والتنمية.

أبرزت التحولات الدولية الأخيرة حقيقتين لا بد للعرب من أن يعوهما إذا كان لهم أن يجدوا لأنفسهم مكاناً تحت الشمس على ساحة الاقتصاد العالمي. الحقيقة الأولى هي أن تحديد الهوية الاقتصادية لأي مجتمع ينطلق من تحديد هويته السياسية، والثانية هي أن العصر الاقتصادي المقبل هو عصر التجمعات الاقتصادية القارية، ولا مكان فيه للصغير.

(*) رئيس وزراء لبنان سابقاً.

ظهر من التطورات الأخيرة، ولا سيما تلك التي اجتاحت أوروبا الشرقية، أن لا فصام بين الاقتصاد والسياسة. بدأت بعض أحداث تلك البقاع من الأرض تتفاعل في الميدان الاقتصادي وامتدت إلى المطالبة بتمثيل الجماهير العاملة في مراكز القرار، وما لبثت أن انعكست على قضية الحريات عموماً، ثم تطور الأمر إلى حركة سياسية عامة تطالب بالتغيير. وعندما حل التغيير كان شعاعه بعيد الامتداد، فأحاطت دائرته بشتى نواحي الحياة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مما لا مراء فيه أن الحرية لا تتجزأ. فعبثاً الحديث عن حرية إقتصادية بمعزل عن سائر الحريات العامة. ولم يكن من الصدفة في شيء أن الدولة التي لم تكن تسمح بالحرية الاقتصادية، عملاً بمنطق القرار الاقتصادي المركزي، كانت أيضاً تفتقد سائر الحريات العامة، بما فيها حرية الفكر والمعتقد والتعبير والعمل.

إذا كانت هذه سنة الحرية في العالم، ومن مسلمات عالم اليوم، فإن حديثنا عن الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لن يستقيم معزولاً عن الحديث عن سائر الحريات وحقوق الإنسان.

وعبثاً الحديث عن الحريات من غير ترجمتها عملياً في صيغة ديمقراطية فاعلة. فما لم تقترن الحرية الاقتصادية، وسائر الحريات العامة، بنظام ديمقراطي فاعل، فإنها تبقى طوع إرادة السلطة الحاكمة، وبالتالي فهي لا توحي بالثقة أو الصدقية أو الاستمرار. لذا القول إن الحرية والديمقراطية هما من مقومات التنمية في أي مجتمع، خصوصاً في ظل العولمة المتزايدة للإقتصاد الدولي.

فأيننا ـ نحن العرب ـ من هذه المقومات للتنمية والتكامل؟ فمع التفاوت في مقادير الحرية والديمقراطية المتاحة في مختلف الأقطار العربية، فإننا لا نغالي إذا قلنا إننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن مستوى الحرية والديمقراطية المطلوب لتأمين حركة تنموية متواصلة.

يشعر المراقب العربي أحياناً كثيرة أن مناداة القوى الدولية الكبرى بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي من باب المزايدة والإحراج والتضييق، أو من قبيل اصطناع مطية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة. ويعزز هذا الانطباع غياب الانسجام والالتزام عن سياسات الدول الكبرى حيال شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان عند التطبيق.

هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن الوطن العربي ما زال بعيداً كل البعد عن الأخذ بالقيم المجتمعية العصرية التي تعتق الإنسان وتطلق قدراته الإنتاجية في خدمة التنمية وتحصن حركة التنمية بالثقة والصدقية. فإذا أردنا نحن العرب أن ننطلق جدياً على درب التنمية والتكامل فعلينا أولاً تحديث أنظمتنا السياسية بحيث تستوعب القيم المجتمعية العصرية، ومنها الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

إذا ما تم للعرب جلاء هويتهم السياسية، فهي بطاقة دخولهم إلى موقع يليق بهم

في الحلبة الاقتصادية الدولية. ولكن الطريق إلى ذلك الموقع يمر حكماً في محطة أساسية هي جمع شمل العرب في إطار مجموعة اقتصادية فاعلة تجعل من العرب أيضاً قوة سياسية يعتد بها. إن رؤية الساحة الاقتصادية الدولية في كنف النظام العالمي الجديد تنبئ بأن تكون اللعبة حكراً على الكبار، وأكبرهم مجموعات اقتصادية قارية هي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا الشرقية، ولو أن المجموعة الأخيرة لم تنضو بعد في إطار جامع منظم. فلن يكون للعرب موقع على هذه الخريطة وهم متفرقون، وفرصتهم الوحيدة لكسب موقع يوازي حجمهم القومي هي في جمع شتاتهم. هذا مع الإقرار بأن الطريق إلى هذا الهدف صعب، يتطلب اجتيازه نزع ألغام، وردم ثغرات، وإزالة حواجز. وإذا انبرى العرب إلى ذلك فسيجدون أنفسهم يقاومون إرادة دولية عليا اختارت لهم واقع الشرذمة والتنابذ لصالح التطبيع مع إسرائيل.

ولقد تجلت هذه الإرادة في القمة الاقتصادية التي انعقدت في الدار البيضاء، ثم في عمان، والتي كانت إسرائيل محورها، تلك القمة التي فتحت باب التطبيع مع إسرائيل على مصراعيه قبل إنجاز السلام الشامل معها، وقبل جلائها عن الأراضي العربية المحتلة، ومنها الجنوب والبقاع الغربي والجولان. والمشروع الشرق أوسطي إذ يجعل إسرائيل محور كل المشاريع الإنمائية الإقليمية سيكون من شأنه تهميش الاقتصاد العربي، فتغدو إسرائيل بمثابة المركز وتغدو البلدان العربية بمثابة الأطراف. هذا ناهيك عن أن مبدأ التطبيع مع إسرائيل، إذ يحل الهوية الشرق أوسطية محل الهوية العربية إنما يشكل طعنة نجلاء لعروبة العرب، وافتئاتاً صارخاً على ذاكرة العرب القومية.

وختاماً، أتمنى لكم النجاح في المهمة القومية التي أخذتموها على عاتقكم.

القسم الأول

الأبعاد الاقتصادية
والثقافية والاجتماعية

الفصل الأول

موجبات البحث في موضوع «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة»

يوسف صايغ(*)

مقدمة

لا أستهل دراستي بالتدليل، نظرياً واستقرائياً، على المكاسب الصافية التي يجنيها كل من الجسم السياسي، والمجتمع، والاقتصاد في كل بلد من بلدان منطقة ما، ذات ثقافة وحضارة وخلفية تاريخية، ومصالح كبرى، وتطلعات مستقبلية، مشتركة، بفضل التعاون والتنسيق والتكامل في ما بين بلدان تلك المنطقة، وإن تفاوتت درجات الاستفادة ومواقعها بين بلد وآخر. فتلك في ما أعتقد مسألة أصبح مفروغاً منها ليست بحاجة الى مزيد من المحاجة والإثبات. وتنطبق هذه المقولة التأكيدية بشكل خاص على أقطار الوطن العربي فرادى، وعليه منظوراً إليه كإطار جامع.

على أن الدعوة تظل ضرورية، بل ملحة، لاستكشاف كيفية الانطلاق الأمثل صوب التكامل عبر صيغ بديلة للتكامل تنقل كلاً من الفكر والعمل من مقاربة التكامل بشكل تعميمي ميز معظم الأدبيات ذات العلاقة في ما مضى، إلى مقاربة تخصيصية متمايزة تنطلق في مسارات أكثر تحديداً تشمل ـ في المجال الاقتصادي بالذات ـ هياكل الاقتصاد، والموارد والقطاعات أو جزئيات القطاعات من سلعية وخدمية، وكذلك قوى الإنتاج والتوزيع ومؤسساتهما. وفي اعتقاد منظمي هذا المؤتمر أن المقاربة الثانية، أي الأكثر تحديداً، تعكس قدراً أكبر من التركيز وتعد بقدر أكبر من الجدوى التحليلية، بفضل

(*) مستشار اقتصادي، ورئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية سابقاً.

يشير الباحث مسبقاً إلى أن هذه الدراسة ليست بحثية بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما تأملية واستدلالية. ويعتقد أن طبيعتها هذه تخدم الغرض من إعدادها.

ما تمثله من توجه عملاني صوب التكامل واستخدام أكثر رشاداً لموجبات ومنهجيات التحليل الهادف، والصالح كمدخل أساسي في صياغة السياسات وبناء المؤسسات وتصميم البرامج ذات العلاقة جميعها بالتكامل في ما بين الأقطار العربية.

ويمكن الدفاع بقوة عن أن من شأن هذه المقاربة الأخيرة، حين تعتمد بعزم وصدق وثبات، أن تؤدي إلى إثراء عملية التنمية وتعزيز الحضور السياسي وتوطيد الأمن وتمتين التماسك الاجتماعي على كل من المستويين القطري والقومي. كما يمكن الدفاع عن أن من شأن هذه النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية أن تولد عملية تفاعل حركي ومثمر في اتجاهين: **أولهما** عمودي في ما بين المستوى القطري والمستوى القومي، **وثانيهما** أفقي ووظيفي، في ما بين عوالم السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع، لأنها تتم بفضل عملية تغذية عكسية بين هذه العوالم وتثري عملية التنمية بالتالي. من هنا في ما أعتقد كان قرار اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر في أن نهدف معاً، عبر دراسات الباحثين وتعليق المعلقين المكلفين ومداخلات الزملاء اللاحقة، الى استكشاف رؤى ومشاهد ومشروعات وصيغ تكاملية بديلة، استهدافاً لانطلاق ما ينبغي تسميته «التنمية التكاملية». والى هذا المدى فإن اهتمامات المؤتمر الحالي ومواقع التشديد فيه تختلف عن نظائرها في المؤتمر العلمي الأول الذي عقد في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ حول «الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية».

يبقى أن أضيف، في ختام هذه المقدمة، أن مهمة الاستكشاف أصبحت اليوم هماً قطرياً وقومياً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وذلك بسبب تداخل موجبات خمسة أتناولها في الأقسام التالية من هذه الدراسة، مع تركيز خاص على الموجب الأخير نظراً الى إلحاحيته الراهنة.

أولاً: الفهم الشمولي للتكامل

لئن كان محور الاهتمام في المؤتمر الحالي هو التكامل الاقتصادي العربي، فإن ذلك لا يعني انتزاعه من سياقه الأوسع والأعمق. فالتوق الى التكامل الاقتصادي ونشدانه بمضمونه الذاتي ودينامية السعي اليه، لا يمكن أن تنطلق كلها دون قيام حالة وعي لحيوية وضرورة التشابك البنيوي بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، في عوالم السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، كما في عالم الاقتصاد والتقانة. ويظل هذا الوعي عاجزاً عن أن يصبح رافعة للفعل ما لم ينبثق عن الوجدان والرؤيا المجتمعيين المدعمين بالاقتناع العقلي القائم على التحليل المتمعن والمدقق والإدراك السليم للمصلحة الاقتصادية العامة.

إذاً، فالموجب الراهن وهو الحاكم الأول في محاولة الاستكشاف التي سبقت الإشارة إليها، ليس الإسراع إلى صياغة جديدة للتشريعات والمؤسسات التكاملية أو تفعيل ما هو قائم منها، وذلك خدمة للمسار التكاملي، وإنما أن يتشكل السعي التكاملي من عناصر ثلاثة:

- توق المواطنين (إفرادياً ومؤسسياً) الذين يحملون الهم القطري والقومي معاً، للانطلاق بمسار التكامل على اعتبار أنه يشكل عملية وحالة تخدمان مصالحهم الحالية وبشكل أوفى مصالحهم في المديين المتوسط والطويل.

- وعي هؤلاء المواطنين (ومؤسساتهم) ان هذا التوق يظل عاجزاً عن إطلاق المسار التنموي ما لم ينبثق عن إدراك عقلاني لشمولية مفهوم التكامل وتجسيده بفضل امتلاك قناعات ومواقف ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية، من شأنها متضافرة ومتفاعلة، أن تولد دينامية تكاملية نشطة وفاعلة.

- التحرك بتصميم وثبات واستمرارية بما ينسجم مع هذه القناعات والمواقف، عبر أقنية التحرك داخل المجتمع المدني وداخل هيكلية الجسم السياسي على السواء، على المستويين القطري والقومي.

يتضح من تعريف هذه العناصر الثلاثة أنها جميعها بحاجة إلى عمل تثقيفي توجيهي ونشاط سياسي على اتساع المجتمعات القطرية وعلى امتداد الفضاء القومي. إلا أن مثل هذا العمل والنشاط لا يستطيع بلوغ أغراضه إذا ظل ذا طبيعة «تبشيرية»، مركزاً على أدوات أو وسائل الحث أو الابتهال. فالأسلوب الأكثر قدرة على التأثير هو أولاً «الإنذار»: إنذار المجتمعات بما يترتب على الانعزالية القطرية من مخاطر ـ اقتصادية وكذلك سياسية وأمنية ـ تطال كلاً من الأقطار بذاته لا الحضور القومي الفاعل فحسب. وإذا كان لمثل هذا الإنذار حظ بأن يولد حالة تساؤل مجتمعي عميق بفضل تدليله على الثمن الباهظ المترتب على استمرار هزال ما تحقق حتى الآن من تكامل، وتعثر خطواته ووهن مؤسساته، فإنه عندئذ يفتح الباب أمام جدوى «التبشير» بالمكاسب التي تترتب على انطلاق عملية التكامل بزخم وعمق واتساع وتواصل، للمواطنين وللمجتمعات القطرية وللوطن العربي، أمناً وإنماء، وحقوقاً ومصالح على السواء.

هنا يتوجب التساؤل: من يتولى مهمة العمل التثقيفي والتوجيهي والنشاط السياسي، في مرحلتي الإنذار ثم التبشير؟ في اعتقادي أنها مهمة المثقفين المسيسين المعنيين بالشأن العام والملتزمين بالعمل من أجل توفير المدى الحيوي اللازم لخدمته وتعزيزه، وبالتالي ترجمته إلى إنجاز يمكن للمواطنين تلمسه والاطمئنان إلى سلامته، في المقام الأول. وهي ـ بالنسبة للنشاط السياسي ـ مهمة جميع القوى الحزبية والنقابية. وأسارع إلى القول إن نهوض المثقفين المسيسين بالمهمة يكون أكثر جدوى وأوسع تأثيراً وأشد فاعلية كلما تم عبر مؤسسات وأقنية المجتمع المدني وبالتضافر معها، وكذلك عبر المؤسسات والأقنية السياسية. فإن لم يكن ذلك متاحاً فلا بد من أن يصار إلى النضال من أجل حق التعبير الحر والمشاركة السياسية الفاعلة، كيما تفتح أبواب فرص العمل من أجل انجاز المهمة المشار إليها.

على أنه يظل من الضروري أن يشار في هذا السياق إلى أن الانطلاق بالمهمة قد

يحتاج إلى «شرارة اطلاق»، ويبدو لي أن هذه الشرارة تتولد من حس ذاتي بالمسؤولية لدى المثقفين المسيسين، بفضل ما يفترض ـ تعريفاً ـ أنهم يتمتعون به من توق ووعي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وكذلك بفضل ما يفترض أنهم يتمتعون به من شجاعة ملازمة لحسهم بالمسؤولية، لمجابهة القوى التي تحاول إفشال المهمة أو تهميشها أو تأكيد فساد منطلقاتها، سواء أكانت المحاولة وليدة جهل تلك القوى للمكاسب التي يولدها التكامل، أو تجاهل وسوء نية رغبة منهم، في ما يعتقدون، بالحفاظ على مصالح ذاتية يظن أن التكامل سيعرضها للخطر أو التآكل، وهو موقف يجيء على حساب المصلحة العامة. ويبقى أن نهوض المثقفين المسيسين بالمهمة لا بد من أن يتطلب قدراً كبيراً من الاستعداد للعمل السياسي والتنظيمي على الرغم من سيطرة مناخ عربي عام يتسم بقصر نظر معظم القيادات السياسية وأنانيتها القطرية والفردية على السواء.

هنا لا بد من التأكيد على أهمية الدور التثقيفي والتوجيهي الفاعل لمؤسسات مثل مركز دراسات الوحدة العربية، والدور الاحتمالي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (ولمختلف الجمعيات والمنظمات والنقابات المعنية بالشأن العام وباستشراف قضايا المستقبل)، إذا أتيحت للجمعية وسواها من مؤسسات وسائل التطور والاتصال الواسع على امتداد الوطن العربي، وإذا انطلقت بالتالي في القيام بدراسات وندوات وأنشطة نشر تتناول عملية التكامل بمزيد من التحديد والبحث والتحليل، نظرياً واستقرائياً، ثم بتبيان أوجه العمل الرشيد من أجل تعزيز عملية التكامل.

ثانياً: التكامل رداً على حالة التفتت العربي وهزال العمل العربي المشترك

تشتد حدة إلحاحية التكامل العربي في ظل حالة التفتت العربي الراهنة، وهزال العمل العربي المشترك في مختلف المجالات. ويكفينا في هذا المجال أن نشير إلى الخصومات والمنازعات التي تعانيها العلاقات العربية في ما بين عدد من الأقطار، وهي تترك آثاراً خطيرة على الأوضاع السياسية والأمنية كما الاقتصادية والاجتماعية ـ هذا من دون أن نتناول الصراعات الدموية الداخلية والتمزق السياسي في عدة أقطار عربية كبيرة الشأن.

لا يجوز الادعاء أن تدني مستوى التكامل وضيق مساحته وتباطؤ مساره (إن لم نقل توقفه الكلي) يكمن وراء الخصومات والمنازعات والصراعات في ما بين الأقطار وداخلها. على أنه يمكن الادعاء ـ وبقوة ـ أن وجود مستوى مقبول من التكامل الاقتصادي، المنطلق بدوره من التكامل في التصورات والرؤى والقيم والأهداف، في ذاته، يضيق مجال الخصومات إلى مدى ملموس، إذ هو يعني اشتداد النسيج العربي تماسكاً ومناعة، ويؤشر إلى إدراك مرض للكلفة الاقتصادية المرتفعة، ناهيك عن السياسية والأمنية، التي

تترتب على الخصومات. وليس هناك من ريب أن انكشاف مسار التكامل للتعطيل أو الخلل، وبالتالي تعثره، بل تراجعه، يجعل العودة إليه بعد زوال الخصومات أكثر صعوبة وتعقيداً، بل أقل حظاً بإمكانية التحقق.

يشير مضمون الفقرة السابقة إلى تأثر مسار التكامل الاقتصادي بشكل مباشر بالمناخ السياسي الذي تتحرك العلاقات العربية البينية ضمنه. وليس في هذا ما يدعو إلى الاستغراب. على أن ما هو جدير بالتسجيل والتأكيد هو الترابط بين مناخات التكامل من سياسي واقتصادي من جهة، والمناخ النفسي المتصل بموضوع التكامل من جهة أخرى، وهو ترابط حاولت إبرازه في «أولاً». وإذن فإن استكشاف فرص وصيغ التكامل وحظوظها من الانفتاح يظل بعيداً عن النجاح ما لم تأخذ عملية الاستكشاف بالجوانب النفسية (الى جانب السياسية والاقتصادية) التي تحدد مدى قابلية قيام حالة تكامل واسع وفعال. ويصح هذا الأمر إذا كنا نتحدث عن مقاربة التكامل بشكل تعميمي، أو بشكل تفصيلي عبر القطاعات والموارد وقوى الإنتاج، كما تسعى أوراق المؤتمر الحالي أن تفعل. من هنا محاولة أوراق مؤتمرنا هذا دراسة قضية صياغة مشروعات بديلة للتكامل الاقتصادي العربي من ثلاث زوايا هي: **أولاً**، كيفية العمل على جعل المناخ الحاكم أكثر ملاءمة للمسار التكاملي، **وثانياً**، طبيعة الهيكليات وقوى الإنتاج والمشروعات والصيغ البديلة للتكامل، **وثالثاً**، القدرة على إطلاق عملية التكامل في خطوط أو أقنية متمايزة لكنها تتحرك معاً بانسجام. ومن شأن مثل هذا التحرك أن يعزز العملية كلما تحقق مزيد من التحسن في المناخ الحاكم، كما أن من شأن تحسن المناخ الحاكم بدوره أن يعطي زخماً واتساعاً إضافيين للعملية.

هنا يجوز التساؤل: هل ان استمرار الوضع الراهن المتسم بالتفتت القطري والمهدد بدعوات العولمة والاندماج القطري بالاقتصاد العالمي على حساب اندماج الأقطار ضمن إطار قومي ـ وهو تهديد سنتناوله في المبحث الأخير لاحقاً ـ سيؤدي إلى إجهاض الأمل بانطلاق عملية تكامل فعال متواصلة؟ أعتقد أن تجاهل مثل هذا التساؤل، حتى ونحن في مؤتمر يتناول صيغ ومشروعات التكامل البديلة، أمر لا يمكن تبريره. على أنني أسارع إلى القول إنني سأعود إلى جوهر التساؤل في محاولة للإجابة عنه في المبحث الأخير أيضاً، باعتبار التهديد تحدياً مصيرياً للعرب، ولكنه تحد يمكن أن يولد بذاته امكانية استجابة وتصد فاعلين.

ثالثاً: الأداء الاقتصادي العربي في مقابل أداء المناطق النامية غير العربية

تظهر مراجعة الأدبيات الاقتصادية المقارنة أن أداء اقتصاد الأقطار العربية منظوراً إليها كمجموعة، أدنى بشكل عام وإلى مدى ملموس من نظيره في مجموعات البلدان

النامية الأخرى باستثناء «أفريقيا جنوب الصحراء». ويعرض **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**[(١)] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يستخدم عدداً كبيراً من مؤشرات التنمية البشرية التي يصلح معظمها كدليل على الأداء الاقتصادي، بالنسبة لمجموعات سبع من البلدان النامية إلى جانب مجموعة البلدان العربية (باستثناء جيبوتي والصومال وموريتانيا). وقد أجرى الكاتب الحالي، في دراسة صدرت مؤخراً بعنوان **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**[(٢)] مقارنة لأداء البلدان العربية بنظيره في المجموعات الأخرى من البلدان النامية.

ظهر بنتيجة المقارنة أن الأداء العربي، على الرغم مما أتيح لعدد من الأقطار العربية من موارد طبيعية ومالية وقدرات بشرية، ومن ماض مليء بالإنجازات العلمية والفكرية والفنية والحرفية، ظل أدنى من نظيره في بعض أو معظم المجموعات الأخرى بالنسبة إلى الكثير من المؤشرات أبرزها:

- العمر المتوقع عند الولادة.
- وفيات الرضع.
- انتشار التوعية بأهمية ووسائل تنظيم الأسرة.
- نسبة القوة العاملة إلى السكان (وبخاصة من النساء).
- درجة الاعتماد على استيراد الأغذية (وهي الأعلى بين جميع المجموعات).
- نصيب الفرد من الأغذية المنتجة محلياً.
- نسبة السحب من المياه العذبة إلى الموارد المتاحة.
- مدى الحصول على الخدمات الصحية.
- اتساع الأمية (وبخاصة لدى النساء).
- مدى الانتساب الى التعليم الابتدائي والحرفي أو المهني.
- معرفة القراءة والكتابة لمن هم دون ٢٠ سنة من العمر.
- نسبة العلماء والفنيين والباحثين لجميع الاختصاصيين العلميين.
- النسبة المخصصة من المساعدات الخارجية للنواحي الاجتماعية.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- معدل النمو السنوي للدخل (وهو الأدنى بين جميع المجموعات).

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(٢) يوسف صايغ، **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**، سلسلة دراسات عربية (عمّان: منتدى الفكر العربي، [١٩٩٥]).

- الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (وهي الأعلى بين جميع المجموعات).

- الإنفاق العسكري بالأرقام المطلقة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (وهو الأعلى بين جميع المجموعات).

- الانفاق العسكري كنسبة مئوية من المستوردات (و«تتفوق» مجموعة البلدان العربية في هذا الصدد كذلك على المجموعات الأخرى بشكل واضح جداً).

بالمقابل، احتلت المجموعة العربية موقعاً مرتفعاً بالنسبة لعدد صغير من المؤشرات هي:

- نسبة السعرات الحرارية المستهلكة في اليوم للاحتياجات (الموقع الأول بين جميع المجموعات).

- نسبة مجموع الانفاق العام والخاص على الخدمات الصحية.

- نسبة الإنفاق على التعليم العالي.

- نسبة خريجي الكليات العلمية لجميع الخريجين الجامعيين.

تجدر الإشارة بالنسبة لمواقع «التميز» الأربعة المحددة لتوها أنها ـ باستثناء السعرات الحرارية المستهلكة ـ تحتاج الى استدراكات ذات شأن. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق على الخدمات الصحية والتعليم، فإن نواتج هذا الانفاق لا تتناسب مع حجم الانفاق منسوباً للناتج المحلي، سواء نظرنا إلى انتشار الخدمات الصحية ومستواها وآثارها، أو إلى عدد الطلبة المنتسبين الى المدارس (بخاصة في المستوى الابتدائي) ولنوعية برامج التعليم ومناهجه، أو إلى الناتج العلمي لخريجي الكليات العلمية والعلماء والفنيين. وبالنسبة لما سجلناه كمؤشر سلبي في ما سبق وهو الإنفاق العسكري الأكثر ارتفاعاً بكثير من نظيره في مجموعات البلدان النامية الأخرى، فغني عن البيان أن هذا الواقع المتمادي (منذ عام ١٩٦٠ وحتى الساعة) ليس على الإطلاق مؤشراً على تميز في الأداء الاقتصادي، أو على حسن ورشاد استخدام الموارد، وبخاصة إذا أخذنا بالاعتبار ضخامة الحاجات المعيشية وتدني المستوى الفعلي للخدمات الاجتماعية. ثم إن ترسانات الأسلحة المكدسة لدى العرب لم يستخدم معظمها إلا جزئياً وهامشياً لأغراض التحرير التي قيل إنها استوردت من أجلها، ولم تأت بمردود يوازي ما أنفق عليها. وبسبب التقادم السريع في تقانة السلاح، فإن هذه الترسانات تصبح في معظمها أكواماً من الخردة في مواقع تخزينها، من دون أن تستخدم في الأوجه التي بررت تكديسها.

لئن بدا في ما قدمته من مؤشرات تدلل على هزال الأداء الاقتصادي العربي مقارناً بمجموعات البلدان النامية الأخرى (باستثناء أفريقيا جنوبي الصحراء) أنه شرود في موضوع الدراسة الحالية، أسارع إلى التأكيد أنه ـ على العكس ـ برهان (وإن جزئي) على تقاعس البلدان العربية عن إقامة حالة من التعاون والتكامل في ما بينها تواكب الجهود التنموية القطرية وتعززها، وذلك في خدمة المصالح القطرية بذاتها والمصالح القومية ككل

على اعتبار أن هناك انسجاماً وترابطاً بين مجموعتي المصالح.

يصح هذا التأكيد بالأولى عندما نذكر أن التكامل الواجب استهدافه هو في المقام الأول تكامل في ما بين هيكليات الاقتصادات القطرية وقوى الإنتاج وموارده ومؤسساته فيها، بالإضافة الى جانب المبادلات التجارية في ما بين الأقطار العربية الذي لا يعدو أن يكون «تكامل الحد الأدنى». وإذاً فإن ما أبديناه من ملاحظات عبر استخدام عدد محدود من مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي المقارن ـ بخاصة في مجال التنمية البشرية التي هي الركن الأساسي في التنمية بمفهومها الكلي ـ إن هو إلا للتدليل على ما يفتقده كل من الجسم السياسي والمجتمع والاقتصاد العربي، من منعة وأمن، ومن تجدد وتماسك، ومن تقدم وتنمية على التوالي، في الإغفال الخطير لضرورة الاستجابة لموجب التكامل في مختلف جوانبه.

رابعاً: التوجه العالمي صوب إقامة تكتلات إقليمية كموجب إضافي لتحقيق تكامل عربي

ليس من ضرورة للتوسع في تناول هذا الموجب الرابع للبحث في موضوع «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة»، ذلك أن النظرية الاقتصادية المتصلة بمسألتي التكامل والاندماج تثبت ما ينجم عنهما من مكاسب اقتصادية (ناهيك عن المكاسب في المجالات الأخرى)، لكل بلد عضو في «الإقليم» كما للإقليم بأكمله. وكذلك فإن التجربة المعاشة منذ منتصف القرن الحالي إن بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية الصناعية أو لبلدان أخرى في أمريكا الوسطى أو أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آسيا، أو ما يتوقع لمجموعة «افتا» ـ كندا والولايات المتحدة والمكسيك ـ من نتاج، تدلل معاً في محصلة التحليل على مكاسب صافية يحصل عليها كل من هذه التكتلات بفضل التكتل والتكامل، وهي مكاسب تفوق مجموع ما يتوفر من ناتج إجمالي محلي أو قومي لكل من أعضاء كل تكتل بمفرده في حال عدم القيام بالتكتل والتكامل. ويتضح من تجربة أوروبا الغربية كذلك ان مسار التعاون ثم التنسيق ثم التكامل الاقتصادي أدى في نهاية الأمر إلى تعاون وتنسيق وتكامل، وقدر من الإندماج، في مجالات السياسة والأمن والحفاظ على البيئة وتسريع تطور التقانة، والى مزيد من الانسجام والتماسك الاجتماعي في ما بين شعوب الدول الأعضاء.

لا يستطيع المحلل الموضوعي أن يسجل مكاسب مماثلة نتيجة ما اتخذ من قرارات عربية رسمية وما أقيم أو صمم من مؤسسات وصيغ للتعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي ـ بل للوحدة الاقتصادية التي وضعت اتفاقية عربية لإقامتها عام ١٩٥٠ في ذروة الحماس ـ وذلك لأسباب متعددة ليس هذا مجال العودة اليها. على أن ما يعنينا هو أن الأمثلة المشاهدة في المناطق غير العربية، من صناعية متقدمة، أو نامية، توضح أن

هناك إدراكاً متسعاً ومتزايداً ومبرراً، لضرورة قيام تكتلات إقليمية بين بلدان متجاورة أو متصلة أو متقاربة جغرافياً وذات مصالح مشتركة وقدرة على خدمة تلك المصالح بفضل التكتل، في عالم معاصر تعملقت فيه مختلف مؤسسات الإنتاج والتوزيع والاتصال، وعظمت بموازاة ذلك مزايا ووفورات الإنتاج ذي الحجم الكبير، واشتدت المنافسة بين الدول وتكتلاتها، وتسارعت وتيرة التواصل في إطار ثورة المعلومات، وارتفع حجم التجارة الدولية وقيمتها، واحتدم التسابق على الأسواق الخارجية. ولئن كان تبلور مثل هذا الإدراك لا يزال بطيئاً جداً ـ بخاصة في جانبه الرسمي ـ فإن البطء بذاته يشكل موجباً إضافياً لقيام المفكرين المعنيين بالشأن العام باستكشاف صيغ ومشروعات تكامل بديلة تتمتع بقدر أكبر من القدرة على إقناع المترددين أو المشككين بجدوى التكامل، بل بقابليته للتحقق، وتفتح كوى جديدة لكيفية تصميم مسارات ممكنة ومجزية للتكامل تبرر السعي الجاد والمتصل الى تعزيزه وتوسيعه. من هنا أيضاً كانت أهمية مؤتمرنا الحالي.

خامساً: دور التكامل في توليد دينامية عربية فاعلة تستبق دينامية «المشروع الشرق أوسطي» الآخذة بالتكون

يمثل هذا الموجب الأخير للبحث في صيغ ومشروعات التكامل البديلة أكثر الموجبات ضرورة وإلحاحاً في الوقت الراهن وما يرجح في المستقبل المنظور. وذلك لأن الوطن العربي على عتبة تحد جديد شديد الخطورة، بالنظر الى موقع «المنظور الشرق أوسطي» في قلب الرؤية الأمريكية التي حظيت بإشهار واسع النطاق في مطلع التسعينيات، لما أسمي «النظام العالمي الجديد» بشقيه الاقتصادي والسياسي. وهي رؤية أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بكثير من التشديد والترداد بين غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ ونهاية ولاية بوش الرئاسية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ـ أي قبل نهاية «عاصفة الصحراء» بأسابيع قليلة.

أبرز العناصر التي تضمنها هذا النظام على اعتبار أنها شروط لازمة للازدهار والرشاد الاقتصادي كانت بشكل عام، ضرورة التلاؤم مع قوانين النظام الرأسمالي الأساسية ومع واقع «عولمة» الاقتصاد، وتحديداً: (١) إخضاع الحياة الاقتصادية لقوانين اقتصاد السوق وقيمه وحوافزه والالتزام بما توجبه قوى العرض والطلب، وبالتالي التخلي عن دور القطاع العام الذي اعتمدته كثرة من حكومات البلدان النامية في الحقب التالية للحرب العالمية الثانية (ناهيك طبعاً عن البلدان الأعضاء في المنظومة الاشتراكية)، (٢) تحرير التجارة الخارجية وتسهيل حركة الاستثمارات الخارجية، (٣) اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي.

بموازاة ذلك، كان العنصر المركزي في الجانب السياسي من أطروحات النظام العالمي الجديد وجوب تبني قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً، وإفساح المجال للمواطنين للتمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان في مختلف

التجمعات. وقد تم ربط الموجبات الاقتصادية في تلك الأطروحات بالموجبات السياسية. وأصبح توفير المساعدات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مشروطاً بتحول طالبي المساعدات سياسياً واقتصادياً بما يتناغم وينسجم مع أطروحات النظام العالمي الجديد. وقد وجهت الأطروحات الى العالم أجمع مع تركيز خاص كما سبقت الإشارة على البلدان التي كانت تعتنق مبادئ ومنهجيات النظام الاشتراكي في أوروبا، وتلك التي أخذت بالتحول وإن جزئياً نحو اقتصاد السوق مثل جمهورية الصين الشعبية. يبقى أن البلدان المرضى عنها سياسياً لدى الولايات المتحدة أعفيت إلى مدى بعيد من شروط ومواصفات التحول السياسي المطلوب ما دامت مطواعة للدولة العظمى تخدم مصالحها وتتماهى معها وتؤيدها باستمرار في الأمم المتحدة.

سرعان ما وقع التركيز على «الشرق الأوسط» في عملية التبشير بالنظام العالمي الجديد وأطروحاته، إذ شكل الشرق الأوسط، وتحديداً البلدان العربية، المنبر المباشر الذي اختير في اللحظة المناسبة ـ أي لحظة اشتداد تمزق المنطقة العربية وازدياد وهنها عند احتلال العراق للكويت وما أدى اليه من انقسام البلدان العربية إلى مدرستين ومعسكرين على الأقل، ودخول القوة الأمريكية عسكرياً وسياسياً بكثافة خلال حرب الخليج الثانية كعامل مسيطر وفاعل في أقطار الخليج العربي كما في أكثر من قطر من أقطار المشرق خارج الخليج ـ أقول اختير «الشرق الأوسط العربي» عند نضوج حالة استرخاء معظم أقطاره حيث تتمركز للولايات المتحدة مصالح عسكرية وسياسية واقتصادية ضخمة، ليكون المتلقي البارز لحملة التبشير والدعاية والتحرك لتثبيت أطروحات النظام العالمي الجديد، واشتقاقاً منه النظام الشرق أوسطي الجديد. وكانت البلدان المشمولة بالرعاية والتحرك الأمريكيين الكثيفين هي الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، ومصر والأردن والمناطق الفلسطينية المحتلة في المشرق العربي في المقام الأول (وإن حظيت بالرضا أقطار أخرى مشرقية ومغربية كان ميلها للسياسة الأمريكية ـ من ظاهر ومستتر ـ ثابتاً مدى سنوات طويلة). وكانت اسرائيل المستفيد الأكبر اقليمياً من الحملة الأمريكية الجديدة، كما شكلت رافداً قوياً لها.

وهكذا برزت اسرائيل كداع آخر ـ إقليمي هذه المرة ـ ذي قدرة عسكرية غير منازعة وحيوية اقتصادية ملموسة، وبالتالي دينامية سياسية وإعلامية نشطة، يبشر بأطروحات وجوب إقامة نظام شرق أوسطي جديد يجسد «مبادئ التعاون الاقتصادي الإقليمي» ويشدد على الاندفاع بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية بحيث تنسجم مع مصالحها (أي إسرائيل) وتطلعاتها المستقبلية، وبحيث تجسد مبادئ «السلام» والأمن والاستقرار، ومحاربة «الإرهاب» والتطرف (كما تعرفهما) في المنطقة العربية. وقد تضافرت لهذا الغرض أجهزة وأنشطة دولة اسرائيل ومؤسسات رجال الأعمال فيها ونتاج القسم الأكبر من المفكرين والأكاديميين البارزين والمعنيين بكثافة بقضايا الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني.

برز في زخم الدعاية والتبشير والتنظير الإسرائيلية ـ بل والغربية على الإطلاق ـ وزير خارجية اسرائيل شمعون بيريس كمنظر للدعوة وحامل للوائها. وقد وضع عناصر رؤيته للمنظور الشرق أوسطي باكراً في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**(٣). ولأنني أفترض أن الزملاء والزميلات المشاركين في هذا المؤتمر سبق أن اطلعوا على هذا الكتاب، سأسعى فوراً الى تحديد اعتراضاتي المبدئية والأساسية على مصطلح «الشرق الأوسط» وكشف الدوافع الكامنة وراء التبشير به، ومن ثم محاولة استكشاف دلالات المنظور الشرق أوسطي السياسية والاقتصادية، على أن يشكل ناتج عملية التحديد والكشف والاستكشاف مدخلاً في تبيان ما يتوقع لأن يتولد للمنظور الشرق أوسطي، وللمشروع الذي يجسده، من دينامية، وبالمقابل مؤشراً على ما يمكن أن يكون عليه دور التكامل العربي والتنمية التكاملية في استباق هذه الدينامية قبل أن تتكون بقوة وتكتسب اتساعاً وزخماً ذاتياً، يصبح من الصعب معه إيقاف أو على الأقل إبطاء تقدمها وهيمنتها في كل من عالم المفاهيم والأنشطة الاقتصادية والتداعيات الثقافية والسياسية والأمنية على السواء.

١ ـ **في مصطلح «الشرق الأوسط»**: إن هذا المصطلح لا يعدو أن يكون مصطلحاً محض جغرافي. لكن الغموض يكتنفه حتى بهذه الصفة. فليس هناك من اتفاق عام على عدد وهوية البلدان المتضمنة فيه وإن كان الرأي السائد لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انها البلدان العربية واسرائيل (أي البلدان التي تقع على أرض المنطقة العربية)، زائداً إيران وتركيا. ثم إن منطقة الشرق الأوسط، منظوراً اليها من الولايات المتحدة في الغرب مثلاً، هي شرق أوسط، ولكنها غرب أوسط إذا نظر اليها من اليابان أو الصين في الشرق.

٢ ـ **في هوية الشرق الأوسط**: باستثناء المجموعة العربية، ليس للشرق الأوسط هوية إثنية أو ثقافية أو تاريخية مشتركة، ولا تحركه بجملته مصالح سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة، ولا يحمل أبناؤه تطلعات مستقبلية مشتركة. بالمقابل فإن الأقطار العربية على الرغم ما نشهد حالياً من تباعد بينها ومن عجز عن التنسيق والتكامل، تتميز بالمشاركة بالثقافة والحضارة الموروثة والحالية والمستمرة (من دين ولغة وفن وعمارة)، وبتاريخ متصل (على الرغم مما أصاب المنطقة العربية بعد ظهور الإسلام من تجزئة وصراعات سياسية في ما بين أجزائها)، وبمصالح سياسية وأمنية واقتصادية عليا مشتركة، وبتطلعات مستقبلية مشتركة ـ كل ذلك يصح بشكل خاص بالنسبة للشعوب والفئات الواعية والنشطة سياسياً وثقافياً، أكثر منه بالنسبة للحكام العرب.

٣ ـ **الدوافع الأولية لإطلاق مصطلح الشرق الأوسط وتوسيع انتشاره**: ليس صعباً على الإطلاق إدراك الدافع الأساسي، وهو استخدام تسمية تستطيع إسرائيل أن تكون

---

(٣) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng.: Element Books, 1993).

مشمولة فيها، بعكس استخدام تسمية المنطقة العربية، وبالأولى الوطن العربي. والأرجح أن إضافة إيران وتركيا لتشملهما تسمية الشرق الأوسط يراد بها التغطية على الدافع الأساسي الذي ذكرته لتوي. ويلاحظ تزايد لجوء مفكرين ومهنيين ورجال أعمال وسياسيين وإعلاميين عرب للإشارة إلى أنفسهم كـ «شرق أوسطيين» وكثرة تحدثهم عن الشرق الأوسط في سياق بحث أمور سياسية أو اقتصادية أو سواها. وإذاً فإن من دوافع اسرائيل والغرب في إطلاق التسمية وتكرار استخدامها ترويض العرب على القبول بفكرة أنهم شرق أوسطيون وتضاؤل إشارتهم إلى أنفسهم كعرب أو التعبير عن كونهم ذوي هوية وانتماء عربيين أصيلين وعميقي الجذور، وطبعاً التصرف كمجموعة عربية متماسكة. وتلاحظ كثافة استخدام مصطلح الشرق الأوسط في تسميات الشركات والمؤسسات الجديدة، وفي عناوين الكتب، وفي محاور الندوات والمؤتمرات.

٤ ـ **في الدوافع العميقة لاستخدام مصطلح الشرق الأوسط**: أبرز الدوافع العميقة رغبة إسرائيل في التعامل مع الأقطار العربية واحداً فواحداً، سواء في محادثات التسوية أو في استهداف العلاقات السياسية والاقتصادية، بدل التخاطب و/أو التعامل مع أي مجموعة عربية كمجموعة. بعبارة أكثر وضوحاً وتحديداً: تستطيع إسرائيل بفضل الاستخدام الواسع لمصطلح الشرق الأوسط للتدليل على المنطقة العربية استفراد الأقطار العربية، وبالتالي تهميشها منفردة وكمجموعة، والحؤول قدر الإمكان دون تعاون هذه الأقطار سياسياً واقتصادياً لتحقيق قدر أكبر وأعظم دلالة من التنمية، وبالتالي حصول اسرائيل على مكاسب لا تتحقق على النحو الأمثل إلا «بكسر حزمة العصي» العربية.

ومن الجانب الأمريكي لا بد من أن هناك دوافع مماثلة لتلك التي تحمل اسرائيل على استخدام المصطلح إياه، وإن تكن أمريكا تنطلق في تغذية هذه الدوافع وتوفير أكبر فرص النجاح لبلوغها أغراضها من اعتبارها لمصالحها ولمصالح إسرائيل معاً. ولا ننسى التكامل القائم بين مجموعتي المصالح بموجب كل من الرؤية الأمريكية والإسرائيلية لهما ـ وقد تشابكت هذه المصالح في اتفاقية استراتيجية بينهما. وتحديداً فإن هذا التكامل يعين الولايات المتحدة على جني أقصى المكاسب السياسية والاقتصادية من حضورها في المنطقة العربية، كما يعين إسرائيل في المجال نفسه ضمن حدود حصتها من المكاسب. وبالتالي فإنه يضعف الشعور العربي بالانتماء الى وطن وهوية عربيين، وكذلك يضعف الدفاع العربي عن الحضور السياسي الفاعل وعن الموارد والمصالح والتطلعات العربية. ومما يعمل على تفاقم ذلك الضعف الضغط على العرب لتقبل العناصر الاقتصادية في منظور النظام العالمي الجديد التي سبقت الإشارة إليها تقبلاً يقدمون عليه مفتتين قطراً فقطراً بدل التصدي له كمجموعة متماسكة ذات رؤية قومية تقوم على إدراك أعضاء المجموعة أن تفرد الولايات المتحدة واسرائيل بهم يشكل عاملاً حرجاً وحاسماً في تيسير وتكثيف عملية التفتيت العربي وتعظيم مردوده للقائمين به الساعين إلى تثبيته وتعزيزه. إذاً فليس الغرض الأكثر أهمية من استخدام مصطلح الشرق الأوسط لغوياً أو مفهومياً، أي حمل

العرب تدريجياً على التنازل عن وصف هويتهم على أنها هوية عربية واستخدامها لتأكيد انتمائهم العربي، وإنما هو عسكري وسياسي واقتصادي في الدرجة الأولى، أي خدمة المصالح الأمريكية، وبموازاة ذلك تعزيز وجود إسرائيل وحصولها على مناعة متزايدة في هذه المجالات الثلاثة كي تتمكن في النهاية من ضمان استمرار تفوقها العسكري وتحصين قدرتها وتفوقها الاقتصاديين، وكي تتمكن بفضل هذين: الضمان والتحصين وتفاعلهما، من اكتساب هيمنة سياسية فاعلة، بموازاة تضاؤل وهزال الحضور العربي في العالم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

من المفيد في هذا السياق العودة إلى كتاب المنظر الأول والأكثر فاعلية للرؤية الشرق أوسطية: أعني إلى كتاب بيريس **الشرق الأوسط الجديد**، لنشاهد ما يؤيد ما نسبناه إلى طموحات إسرائيل في السيطرة، أو على الأقل الهيمنة، أو على الأقل التفوق على العرب. نبني حجتنا هنا على قاعدة ما يسجله بيريس ويعود إليه مراراً كلازمة تتكرر في نشيد أو ترنيمة. فهو يلجأ إلى لهجة تبشيرية تنضح بالحرارة الأخلاقية، كما يفعل ذلك أيضاً في خطابه الذي ألقاه في قمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خريف عام ١٩٩٤، أكثر مما فعل أي متحدث آخر. ومن أجل إعطاء لهجته وحماسه دلالة ملموسة، فهو يؤكد على وجوب الاستغناء عن تكديس الأسلحة كضامن للأمن على اعتبار أن الصواريخ العابرة للحدود قد همشت دور الأسلحة التقليدية ومفعولها، وكذلك قد همشت دور الجغرافيا أو مساحة الأرض. وهو أيضاً يؤكد تفاهة الصراع الجغرافي (أي على مساحات من الأرض) في وقت أصبحت الأهمية الاقتصادية لبلد ما تكمن في ما يمتلكه من تقانة رفيعة ومن قدرة على الابتكار وعلى المنافسة التجارية في الأسواق العالمية. وأخيراً فهو يقلل من أهمية العصبية الوطنية في عالم أصبح فيه اندماج الدولة الوطنية بالاقتصاد العالمي أولوية عليا وباباً للكسب الاقتصادي. ومن هذا المنطلق الأخير نراه يتجاهل كلياً موجبات الاندماج الاقليمي لمجموعة أقطار تشترك في عدد كبير من عناصر الحياة والمصالح والثقافة ـ ولا ريب أن في ذهنه المنطقة العربية بالذات. إذاً، ينتهي القارئ هنا بالتساؤل عن سبب تمسك إسرائيل بكل شبر احتلته أو صادرته من الأرض العربية منذ قيامها حتى الآن، في فلسطين وسوريا ولبنان والأردن. ولماذا إذاً لا تكتفي بما تمتلكه من قدرة نووية ضخمة فتظل تسعى لتحديث ترسانتها من الأسلحة والمعدات، وهي قد أثبتت تفوقها على القدرات العسكرية العربية، بأفضل ما تنتجه المصانع الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، إلى جانب الإسرائيلية؟

هذه ليست أسئلة خطابية أو بلاغية، إنها أسئلة مركزية وحرجة. وهي تتصل بادعائنا في هذا المبحث الأخير من الدراسة الحالية بأن المنظور الشرق أوسطي والمشروع الذي يجسده، ومن ورائه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ليس منظوراً أو مشروعاً اقتصادياً فحسب، بل إنه منظور ومشروع عسكري وسياسي/أمني، واقتصادي وثقافي كذلك، في ما يسعى إليه من إبدال مفاهيمنا وقناعاتنا ومواقفنا القومية العربية بأخرى تسحب المصطلحات العربية وما تدلل عليه من قيم من التداول تدريجياً، بحيث ننتهي إلى

حالة استرخاء وقبول بعد فترة من الترويض.

على أنه يبقى علينا أن ننظر في الحساب الاقتصادي الذي تقوم على أساسه عملية الترغيب (وإلى حد ما الترهيب، إما صراحة وتلميحاً) بوجوب اصطفاف العرب في «طابور» الذين يؤيدون البرامج والمشروعات الشرق أوسطية ويعملون أو يساهمون بالعمل على تمويلها وتنفيذها. وهنا فإنني أنطلق من مراجعتي لعدد كبير من الوثائق تنقسم إلى خمس زمر[٤]، هي:

ـ أدبيات اقتصادية، إسرائيلية أو غربية صهيونية، معظمها نشر في السنوات السبع الماضية، تركز على المكاسب التي ستجنيها الدول العربية وإسرائيل (أي الدول الشرق أوسطية) من التوصل إلى تسوية سلمية في ما بينها، والتعاون **أولاً** في إقامة مشروعات مشتركة، في مجالات البنية التحتية المادية (طرق، مواصلات، اتصالات، مياه، طاقة) والاجتماعية (صحة، تربية، بحث في مختلف المجالات)، **وثانياً** في إقامة مشروعات انتاجية مشتركة زراعية وصناعية وسياحية ثنائية أو تتناول أكثر من بلدين، **وثالثاً**، في إنشاء مؤسسات إقليمية تمويلية وتجارية وتنسيقية.

ـ عدد كبير من الدراسات التي قدمها باحثون إسرائيليون، وعرب (معظمهم فلسطينيون)، وأمريكيون، في ندوة عقدت مرة كل فصل على امتداد الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) رعاها معهد الشرق الأوسط للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في «مدرسة جون ف. كينيدي للحكم» في جامعة هارفرد لتشجيع عملية «التفهم المشترك» بين إسرائيل والفلسطينيين في المقام الأول، للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على التوجه صوب تسوية سلمية. وكانت الرعاية لهذه الندوات صهيونية التوجه بشكل واضح.

ـ مجموعة دراسات مستفيضة صدرت عن المفوضية الأوروبية تتضمن مقترحات ببرامج ومشروعات بنية تحتية إقليمية، وبتصورات حول إقامة سوق شرق أوسطية، وقد استخدمت هذه الدراسات في مجموعة العمل حول التنمية والتعاون في المحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مسار مدريد التفاوضي.

ـ مجموعة دراسات حول التعاون الإقليمي في مجالات البنية التحتية والتجارة والتقانة أصدرها البنك الدولي واستخدمت كذلك في مجموعات العمل المشار إليها في البند السابق.

ـ أخيراً، الوثائق المقدمة في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء، المشار إليها قبلاً. وتتألف هذه الوثائق أساساً من كلمات رؤساء الوفود، وأبرزها وأكثرها صلة بموضوعنا، الوفود الأمريكية والاسرائيلية والمصرية والأردنية

(٤) الوثائق المشار إليها في الزمر الخمس متوفرة لدى الكاتب وأتيحت له دراستها. ويقوم الكاتب حالياً بإعداد كتاب حول المنظور الشرق أوسطي ودلالاته بالنسبة إلى العرب.

والمغربية بين خمسة وثلاثين وفداً تتوفر كلماتها لدى الكاتب الحالي. وتشمل الوثائق ما هو أكثر أهمية من كلمات رؤساء الوفود: أعني دراسات ضخمة تتضمن تصور كل من إسرائيل ومصر والأردن (والمغرب الذي قدم وثيقة أكثر تواضعاً) للمشروعات والبرامج التي تتوجه الرغبة الى إقامتها ضمن إطار المنظور الشرق أوسطي. والجدير ذكره أن الكلفة التجميعية لكل المشروعات والبرامج المطروحة، زائداً رأس مال بنك التمويل الإنمائي للشرق الأوسط الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بحرارة للحصول على قرار بإنشائه، تربو على مئة مليار (بليون) دولار بكثير.

لقد سعيت، في محاولة الاستفادة من مجموعة الدراسات والوثائق المشار إليها ضمن الزمر الخمس التي عددتها لتوي، إلى إجراء تقييم اقتصادي بحت للنتائج الإيجابية والسلبية لكل من البلدان العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وبطبيعة الحال لم يكن التقييم استقرائياً، أي يقوم على أساس أداء تاريخي، وإنما «تأملياً استدلالياً» يقوم على ما أستطيع أن أتوقع حدوثه في ظل عدد من الفرضيات والمعطيات، ولكن إلى مدى أبعد بكثير بناء على توقعات من نوع «إذا.... فإذن»: أي توقعات يمكن أن تتم نتائجها فيما لو حصل كذا وكذا. ومع إدراكي أن هذا المنهج يشوبه الكثير من العلل ويعترضه الكثير من المطبات ومواطن الزلل، إلا أنني أقدم لاحقاً ملخصاً لنتائجه في ثمانية مجالات من القطاعات والأنشطة.

أسارع إلى القول إن الغرض من هذه «الرياضة الفكرية/التأملية والاستدلالية» هو أساساً استشراف آثار المشروع الشرق أوسطي - إذا أتيح له أن ينطلق خلال المديين القريب والمتوسط، وربما البعيد كذلك - على جانبي الحساب الاقتصادي الإيجابي والسلبي وعلى فريقي التعامل فيما إذا قام التعامل في ظل تسوية سياسية قبل فريقا الصراع بشروطها. وإذ أوصلني منهج التأمل والاستدلال والتحليل إلى الاستنتاج بأن نجاح المشروع الشرق أوسطي كما تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيقه في محصلة الحساب سيشكل خطراً كبيراً جداً على الاقتصاد العربي، ناهيك عن الجوانب السياسية والاجتماعية للخطر، تكوّن لدي الاقتناع، **أولاً**، بضرورة تبلور دينامية عربية تستطيع استباق تبلور الدينامية الشرق أوسطية واندفاعها، **وثانياً**، بأن التكامل الاقتصادي العربي المنطلق ضمن مسارات متمايزة تتأسس على تكامل الموارد والقطاعات والقوى الانتاجية القطرية، وتستند إلى سعي قوي وصادق ومتصل صوب تحقيق تكامل متجذر واسع النطاق، من شأنه أن يطلق تنمية تكاملية وأن يولد الدينامية العربية المقصودة ويعطيها زخماً وفاعلية.

أما المجالات الثمانية التي أتناول فيها توقعاتي بشأن كيفية تأثرها بقيام المشروع الشرق أوسطي، فسأستعرضها في ما يلي من فقرات باقتضاب، مسترشداً كما بينت قبلاً بعملية التأمل والاستدلال والتحليل والمحاجة، وبالقليل مما كتب حول هذا الموضوع عقب مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أ ـ التجارة الخارجية: على الرغم من ارتفاع كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي فوق نظيره في أي من الأقطار العربية عدا العربية السعودية، إلا أن السوق الإسرائيلية لا يتوقع أن تمتص من الإنتاج السلعي العربي بقدر ما تستطيع الأسواق العربية أن تمتص من الإنتاج الإسرائيلي، وبخاصة في مجال السلع المصنعة من استهلاكية ومديدة الاستعمال وترسملية. فالإنتاج العربي (باستثناء النفط والغاز الذي يقدر أن يكون أبرز وأضخم مستوردات إسرائيل من البلدان العربية) لا ميزة له في السوق الإسرائيلية إلا بالنسبة لبعض أنواع الخضار والفواكه والخيوط الصناعية والملبوسات. ويصح هذا التقدير بالأولى إذا ما استمرت إسرائيل بدعم إنتاجها الزراعي والصناعي (وإن يكن دعم الصناعة دون مستوى نظيره الزراعي).

وأرجح أن المبادلات التجارية بين العرب والإسرائيليين، بعد تحقق تسوية سياسية مرضية للفريقين، لن تنتظم وإلى سنوات طويلة في سوق تجارة حرة (سوق شرق أوسطية) ولا في اتحاد جمركي، على الرغم من أن مثل هذا الانتظام يشار إليه كجائزة كبرى للتسوية في الأدبيات التي تدعو إلى التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. وإذا صحت هذه التوقعات، فستظل المبادلات التجارية تتم على الأرجح على أساس شروط تبادل تحكم كل عملية تبادل بمفردها وعلى أساس فوائدها لكل من الفريقين. واستثني من هذه التعميمات التبادل التجاري بين إسرائيل من جهة، وكل من فلسطين والأردن من جهة أخرى، التي تحكمها اتفاقيات محددة تفرض شروطها على البلدين العربيين.

ب ـ الصناعة: لا أستغرب إطلاقاً أن ترغب إسرائيل في التخلص من صناعات مولدة لدرجة عالية من التلوث البيئي، أو التي تتطلب مدخلاً من العمالة الكثيفة والمنخفضة الكلفة، أو من صناعات مستخدمة لتقانة بسيطة (غير متقدمة)، بنقل مثل هذه الأنواع من الصناعات إلى أقطار عربية، كما يجري الآن إلى حد ما بين إسرائيل وكل من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر عملية التعاقد من الباطن. وستحاول إسرائيل أن تمدد مثل هذا النقل ليشمل الأردن ولبنان ومصر أيضاً، من دون أن يكون بمقدور الأقطار العربية أن تتبع السياسة نفسها لعدم توفر الشروط اللازمة لقيامها. وفي حال تحققت التوقعات الواردة بشأن نقل فئات معينة من الصناعات، فإن الأقطار المستقبلة ستكون خاسرة من جراء العملية، إذ إنها ستتعرض لمزيد من التلوث البيئي، وستحصل على صناعات ذات مستوى تقاني متدن، وسيؤدي مثل هذا الاستقبال، وبخاصة إذا اتسع نطاقه، إلى الحد من السعي إلى التطوير الصناعي العربي باستخدام تقانات متقدمة، وإلى رفع القدرة التصديرية التنافسية. أما السلع العربية المصنعة فمجال تصديرها إلى إسرائيل سيكون محدوداً، وستقتصر على الأرجح على المنسوجات والسلع الجلدية وبعض أنواع الأدوات المطبخية ومستلزمات البناء ذات المستوى التقني المتوسط. ولن يشكل تصدير مثل هذه المصنوعات نسبة كبيرة من الإنتاج العربي لها.

ج ـ توفر المياه: تعاني إسرائيل عجزاً واضحاً في توفر المياه للأغراض الاقتصادية

والاستخدامات المنزلية، على الرغم من كميات المياه المستولى عليها اغتصاباً من موارد لبنان وسوريا والأردن وفلسطين بالذات. لذلك، فعندما يتحدث دعاة المشروع الشرق أوسطي والتعاون الاقتصادي بين بلدانه، عن «التعاون في مجال الموارد المائية»، وينشر كل من الأسرة الأوروبية والبنك الدولي وبعض المؤسسات الأخرى من دولية وإقليمية المهتمة بموضوع الموارد المائية دراسات حول التعاون الإقليمي في مجال المياه، فإن ذلك لا يعني إلا أمرين: **أولاً** التعاون في إقامة مشروعات لتحلية مياه البحر، وهو مجال يكون دور إسرائيل فيه تقنياً في الأساس لا يحمّل إسرائيل مسؤولية المساهمة النوعية بتقديم قدر من المياه لمواجهة أزمة مياه تعانيها أقطار أخرى في المنطقة. ولا ريب في أن إسرائيل ستسعى وتضغط ـ بفضل ما لديها من وسائل ضغط سياسي (بحكم موقعها المتوقع في هيكلية المشروع الشرق الأوسطي، وبحكم علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة)، وعسكري (بحكم قدرتها المكشوفة تماماً والمجربة ميدانياً و/أو المضمرة، وأعني بذلك القدرة النووية) ـ إلى الحصول على نصيب من المياه المحلاة يفوق نسبياً مساهمتها التقنية. على أن تحلية المياه المالحة تشكل مجالاً يمكن للعرب ولوجه، وقد ولجته أقطار الخليج العربي على نطاق واسع جداً، كما أن بمقدور العرب اللجوء إلى مصادر غير إسرائيلية للحصول على تقنيات تحلية أقل كلفة وأكثر كفاءة مما هو متاح حالياً في المنطقة العربية.

وثانياً، وهو الجانب الأهم في الموضوع، تعني إسرائيل بالتعاون في مجال المياه حصولها على موارد مائية تدّعي أنها فائضة من نهر النيل في مصر والليطاني في لبنان، وذلك بالإضافة إلى ما سبق لها أن استولت عليه من مياه عربية. نضيف في هذا المجال أنه إذا كان المقصود بالتعاون الإقليمي نقل المياه من تركيا عبر خطين: أحدهما يحمل المياه إلى بلدان الخليج العربي العطشى، والآخر إلى سوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) فإن مشروع النقل هذا ـ عدا ارتفاع كلفته ـ تعترضه مشكلات طوبوغرافية وأخرى سياسية، إلى جانب التمويل والتساؤلات حول «حساب الكلفة والمردود للمشروع». على أن المشروع وهو يبقى قابلاً للتحقيق من حيث توفر المياه في تركيا، يثير الكثير من المخاوف العربية. فكما تتصور إسرائيل تصميمه الهندسي اللوجستي، فإن تخزين المياه التي يحملها الأنبوب الغربي بعد مروره بسوريا سيكون في بحيرة طبرية في شمال فلسطين المحتلة، على أن توزع من هناك حصص إسرائيل نفسها والأردن والضفة الغربية والقطاع. ويعني هذا أن تكون إمدادات هذه المناطق العربية تحت رحمة إسرائيل ورهينة لأغراضها وضغوطها السياسية والاقتصادية، بل والعسكرية وإن ظلت هذه مضمرة.

د ـ توفر الأرض للتوسع الزراعي: يكمن مجال التعاون هنا في توفير المدخلات الضرورية لتحقيق التوسع والتنوع الزراعي في الأقطار العربية ذات الإمكانيات الكبيرة غير المستغلة الى المدى الممكن والأمثل، مثل السودان وسوريا ولبنان والعراق والجزائر والمغرب وتونس. والمدخلات ذات الشأن هي الموارد المالية للاستثمار والتشغيل، التقانة والتقنيات الزراعية الضرورية وأبرزها البحث والإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات، والمكننة الملائمة،

وما الى ذلك من محددات من المهارات البشرية الإنتاجية والتخزينية والتوزيعية المطلوبة. ويمكن لإسرائيل ـ ضمن حدود كمية في هذا المجال ـ تقديم مساهمة تقنية بالنسبة للري وتنويع الزراعات والإرشاد، وبخاصة للبحث الزراعي. ومع حاجة معظم الاقتصادات العربية لمثل هذه المهارات، إلا أنها ليست غائبة كلياً وإن يكن قدر من التعاون والتكامل وتبادل المعرفة بين الأقطار العربية قد سد قسماً غير صغير من الفجوات القائمة حالياً.

كذلك فإن الحصول على التدريب في المهارات غير المتاحة حالياً لقطاع الزراعة العربي ممكن ومتيسر بفضل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إضافة الى إمكان اجتذاب القدرات والخبرات العربية المهاجرة، والى مصادر رسمية وأهلية في بلدان نامية غير عربية، أو صناعية، نجحت في تطوير زراعاتها وتقنياتها الزراعية. يبقى اذاً أن المدخل الحرج هو التمويل. وفي هذا المجال فإنه ليس من المتوقع إطلاقاً أن تسهم اسرائيل مالياً بالاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في الأقطار العربية ذات الإمكانيات المرموقة لتطوير القطاع ورفع إنتاجيته وزيادة إنتاجه، بما يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي.

هـ ـ الطاقة (نفط وغاز وكهرباء): ستكون إسرائيل الفريق المستفيد في مجال الطاقة كمستورد للنفط والغاز العربيين في المدى القصير. أما في المدى المتوسط والطويل فمدى استفادة الفريق العربي يتوقف على ما قد يصار إليه من الدخول في اتفاقات مع إسرائيل بصدد مد خطوط لنقل الغاز و/أو النفط من أقطار خليجية عبر الأردن إلى مصبات في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ و/أو في قطاع غزة. ولعل إسرائيل ستعمد أيضاً إلى استيراد مشتقات نفطية من الأقطار الخليجية. غير أنني لا أتوقع أن تكون قيمة مثل هذه المشتقات كبيرة بحيث يتوجب تعديل توقعاتي وتقديراتي. أما التعاون في مجال الكهرباء، فيمكن أن يعني ربط الشبكات الكهربائية لدى إسرائيل من جهة، والأراضي الفلسطينية (والربط قائم حالياً) والأردن من جهة أخرى. أما الربط بين شبكات إسرائيل ولبنان فلا تبدو هناك ضرورة للقيام به في المدى المتوسط.

و ـ التدفقات المالية: ستكون هذه التدفقات أحادية المنحى أو التوجه في معظمها، إذ يتوفر للعرب (بفضل العائدات النفطية في المقام الأول) موارد مالية يمكن استثمار بعضها بشكل مباشر في إسرائيل، وإن كان هذا الاحتمال سيظل ضعيفاً في المدى القصير بعد التسوية السياسية، ولعله سيظل كذلك لعدة سنوات لاحقة بالنظر الى انخفاض حجم الفوائض المالية العربية الخليجية بسبب ضخامة ما استنزف منها في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والثانية (١٩٩٠/ ١٩٩١)، وما تلا ذلك من استنزاف بسبب الاستيراد الكثيف للأسلحة الذي ما زالت البلدان الخليجية (بخاصة العربية السعودية والكويت) تقوم به.

أضيف في السياق الحالي أن الاستثمار العربي في إسرائيل، على تواضعه المتوقع، سيظل أكبر حجماً على الأرجح من الاستثمار الإسرائيلي في الاقتصادات العربية، وذلك

بسبب ما أتوقعه من قيام إسرائيل بوضع شروط أكثر تشدداً من نظيرتها العربية في وجه الاستثمارات من الطرف الآخر (أستثني في هذا السياق ما يمكن أن يتحقق من استثمار مصالح يهودية خارج إسرائيل في المنطقة العربية). ويبقى أن قيام العرب بالاستثمار في إسرائيل ليس الخيار الوحيد أمامهم، ولن يكون بالضرورة الأفضل. ففرص الاستثمار في المنطقة العربية واسعة جداً، خصوصاً إذا حل الاستقرار بشكل مرض ومستمر وغابت مخاطر التأميم، واشتد التوجه صوب التكامل بين الأقطار العربية.

لكن يبقى أن إسرائيل ستسعى حتماً لأن تصبح مركزاً مالياً رئيسياً في المنطقة (بل ستهدف لأن تصبح المركز المالي الرئيسي) بحيث تصب فيها موارد مالية عربية ذات شأن للتوظيف عبر نظامها المصرفي وسوقها المالي بشكل عام، كمحطة تتوجه الأموال منها إلى مجالات الاستثمار الحقيقي أو للتوظيف في خارج المنطقة. فإذا حدث مثل هذا التطور فإن لبنان سيكون الخاسر الأكبر لأنه كان ـ قبل الحرب الأهلية المتمادية فيه ـ المركز المالي الرئيسي في خدمة الأقطار العربية الأخرى.

ز ـ انتقال التقانة: يشتد التأكيد لدى الداعين إلى قيام المشروع الشرق أوسطي على ما تحظى به إسرائيل من تفوق تقاني نوعي على العرب في مجالات العلم والبحث والتطوير والتدريب (في حقول الطب والهندسة والصناعة والزراعة والري وتحلية مياه البحر واستخدام الطاقة الشمسية، وفي مجال الاتصالات المتقدمة وعلوم الحاسوب/الكمبيوتر، وكذلك في حقول العلوم الاجتماعية، وبخاصة الاقتصاد). وهذا صحيح، إلا أن اكتساب العرب لقدرة تقانية متقدمة نشيط ومستمر، وبخاصة عبر قيام عشرات ألوف الشبان والشابات العرب بالحصول على التعليم العالي في مؤسسات علمية رفيعة المستوى في البلدان الصناعية. وتظل نقطة الضعف العربية الرئيسية في السياق الحالي أن الأقطار العربية لم تقم قاعدة واسعة ومتينة ووافية للعلم والبحث والتطوير تستطيع امتصاص المهارات العربية الرفيعة المكتسبة في الخارج، ولم تحسن استخدام المتاح محلياً من هذه المهارات وتوفر له المناخ الملائم والجذاب في مجالات السياسة والحرية والتشجيع والحوافز.

ويبقى إضافة إلى ذلك أن التقانة المتقدمة ليست حكراً على إسرائيل. وأستطيع أن أدعي أن العرب يستطيعون تضييق الفجوة التقانية بينهم وبين إسرائيل خلال عقد من السنين إن لم يكن أقل من ذلك، إذا وضعوا السياسات الملائمة وأقاموا المؤسسات اللازمة ووفروا الموارد المالية الوافرة والتجهيزات الضرورية لذلك، وفوق هذا إذا وفروا المناخ الذي أشرت إليه في الفقرة السابقة.

أضيف أخيراً أنه مع أن هناك إمكانية للاستفادة من التميز التقاني الإسرائيلي في مجالات تحلية مياه البحر بكلفة أكثر انخفاضاً من نظيرتها لدى الأقطار الخليجية التي تمتلك منشآت ضخمة للتحلية، واستخدام الطاقة الشمسية، واعتماد تقنيات ري مقتصدة بالمياه، وتنظيم وإطلاق البحوث والتجارب الزراعية، إلا أن هذه المهارات جميعها تتوفر في قارات وبلدان أخرى، وسيكون بالتالي على إسرائيل أن تحتل موقعاً تنافسياً قوياً في مجال

تصدير خدماتها التقانية من حيث النوعية والسعر. فإذا تمتعت إسرائيل بالقدرة التنافسية هذه يصبح السؤال مبرراً فيما إذا كانت الاستفادة العربية توازي ما تحصل عليه إسرائيل بالمقابل من فوائد بفضل تغلغل علمائها وفنييها في الأقطار العربية واجتذابهم لعقود مشروعات عربية تنفذها الشركات الإسرائيلية بفضل وضع مواصفات للمشروعات من شأنها إعطاء الشركات الإسرائيلية أفضلية في التنفيذ، و/أو تعطي الصناعة الإسرائيلية أفضلية في تصميم وإنتاج الآلات والمعدات التي تلزم للمشروعات المشار إليها. فإذا تم ذلك فستكون «محصلة الحساب» في مصلحة إسرائيل، بخاصة لما سيكون للتغلغل الإسرائيلي من أثر في إحلال المهارات والخبرات الإسرائيلية محل العربية المتوفرة و/أو الاحتمالية في المنطقة، أو تلك التي يمكن اجتذابها من الخارج. ونضيف أن مثل هذا التوقع سيعمل على إبطاء التطور التقاني العربي في المديين المتوسط والطويل، وقد يؤدي إلى حالة من الاستسهال والاسترخاء بدلاً من الاعتماد على النفس(٥).

ح ـ **مشروعات البنية التحتية الإقليمية، والمؤسسات الإقليمية**: تتضمن التصورات التي طرحتها الأسرة الأوروبية حول موضوع التعاون الإقليمي لأغراض «مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ـ المحادثات المتعددة الأطراف»، وكذلك التصورات للموضوع نفسه التي وضعها البنك الدولي، وبالإضافة الى مذكرات وأوراق العمل التي قدمها بعض الدول المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف، وأخيراً الوثائق التي أعدتها الجهات التي وضعت التصورات المشار إليها وقدمتها إلى قمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تتضمن جميع هذه الأدبيات مقترحات طموحة لمشروعات في مجال البنية التحتية (من سكك حديد وطرق واتصالات وكهرباء ومياه)، ذات اتساع إقليمي يمتد من تركيا شمالاً مروراً بالبلدان المشرقية الآسيوية، ثم يتجه غرباً عبر مصر ليبلغ أخيراً أطراف المغرب العربي. أما قمة الدار البيضاء بالذات، فتناولت إقامة عدد من المؤسسات الإقليمية الموصى بإنشائها لخدمة أغراض التنمية في بعدها الإقليمي. وهذه المؤسسات هي(٦):

(١) إنشاء «البنك الإنمائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

(٢) إنشاء «مجلس سياحة إقليمي».

(٣) تشجيع تأسيس «غرفة تجارة ومجلس أعمال» إقليمي.

(٤) نية إنشاء الآليات التالية لتطبيق مجالات التفاهم المنشودة وتجسيد التعاون الجديد في ما بين السلطات العامة والقطاع الخاص:

ـ «لجنة توجيه» تمثل فيها الحكومات.

---

(٥) الفقرات (أ) ـ (ز) الواردة في القسم الحالي من الدراسة مستقاة، مع بعض التعديل والتصرف، من: صايغ، **التنمية العربية: من قصور الماضي الى هاجس المستقبل**، القسم ٣.

(٦) حسبما ورد في نص «بيان الدار البيضاء» الصادر عند انتهاء القمة الاقتصادية.

- «سكرتاريا تنفيذية» لمعاونة لجنة التوجيه.

- «إنشاء» مجموعة الاستراتيجية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من ممثلين للقطاع الخاص (وقد رحبت القمة بهذا الاقتراح المقدم من أحد منظمي مؤتمر القمة وهو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي).

- تشكيل «مجموعة تفاعل» بين رجال الأعمال (بموجب توصية من المنتدى الاقتصادي العالمي وهو الشريك الآخر لمجلس العلاقات الخارجية في تنظيم مؤتمر القمة).

ليس لدي أكثر من ملاحظات أولية وعامة حول مشروعات البنية التحتية الإقليمية والمؤسسات الإقليمية التي يتناولها البحث الحالي. فالمشروعات لا تزال في مرحلة ما قبل دراسة الجدوى ولا تتوفر تقديرات مالية وافية لها يمكن الركون إليها، وإن كانت التقديرات الكلية الأولية تتخطى مائة مليار دولار كما سبقت الإشارة. وكذلك فإن هناك اعتبارات سياسية ينبغي أخذها بالحسبان: ففي الجانب السياسي، يتوقف القيام بالمشروعات، وهي تضم أو تعني معظم الأقطار العربية زائداً إسرائيل وتركيا، على تحقق تسوية سياسية مرضية للطرفين العربي والإسرائيلي أولاً. وفي الجانب التمويلي لا بد من أن ينجح الفرقاء المعنيون بالاتفاق على كيفية و/أو تدبر أو اجتذاب موارد استثمارية خارجية، وكذلك على تقاسم الفوائد. ويشتد التساؤل هنا حول قدرة البلدان المعنية على توفير أنصبتها من كلفة المشروعات، المرتفعة جداً.

أما بالنسبة لإنشاء المؤسسات الموصى بها في قمة الدار البيضاء، أو التي أوصي بتشجيع إنشائها، فيبدو أن المهمة سهلة بالنسبة لجميع هذه المؤسسات باستثناء بنك التمويل الإنمائي، إذ أبدت الأقطار العربية الخليجية تردداً وبرودة واضحين تجاهه لخشيتها الضمنية من أن يطلب منها توفير نسبة كبيرة من رأس مال البنك. وكذلك لم تبد الأسرة الأوروبية حماساً ملموساً تجاه المشروع. بالمقابل أبدت وفود مصر والأردن وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ــ إلى جانب الولايات المتحدة ــ حماساً للمشروع وأملاً باعتماده رسمياً. وقد تقرر تحويله إلى «مؤتمر قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» المزمع عقده بنهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ (أي بعد إعداد هذه الدراسة) للبحث واتخاذ قرار بشأنه.

الملاحظة الأخيرة بالنسبة الى المشروعات والمؤسسات، وجميعها يشترط لقيامها وانطلاقها توصل البلدان العربية وإسرائيل إلى تسوية سياسية أولاً، وبالتالي إلى توفر مناخ ملائم للتعاون الاقتصادي، ان الاستفادة منها عندما تتحقق أمر لا يعقل نكرانه، نظراً الى طبيعتها وما توفره للنشاط الاقتصادي من تسهيلات ووفورات. على أن التساؤل الأساسي في هذا السياق يظل حول مدى استفادة كل من البلدان، وفيما إذا كانت إسرائيل ستحظى بنصيب الأسد. ويبدو من الوثائق المتاحة حول المشروعات الإقليمية المقترحة أن إسرائيل تحتل موقعاً مركزياً في كل منها، بالمعنى الجغرافي للكلمة، وكذلك من حيث الدور الوظيفي فيها المفترض أن يكون لإسرائيل. وتكمن دلالة هذه النقطة في كون

إسرائيل يتوقع لها، إذا انطلق المنظور الشرق أوسطي كما يريد له الداعون إلى انطلاقه، أن تكفل لنفسها موقع هيمنة اقتصادية بما تتمتع به من ميزات ذاتية ودعم خارجي، وبخاصة من الولايات المتحدة، وبما يتيحه لها إدراك الفريق العربي أن إسرائيل تمتلك تفوقاً عسكرياً واضحاً في المنطقة ليس فقط بسبب امتلاكها لترسانة سلاح نووي ضخمة، وإنما كذلك بسبب تفوقها بامتلاك السلاح التقليدي الوفير والوافي، وهو ما يجعل الوقوف في وجه رغباتها محفوفاً بالمخاطر، أو على الأقل مثيراً للمخاوف.

خاتمة

عند هذا الحد يتطلب الأمر جمع خيوط النقاش الذي تضمنته المباحث الأربعة الأولى، وبشكل خاص المبحث الخامس والأخير في الدراسة، وقد حظي هذا بالفسحة الكبرى من التحليل وبالقدر الأكبر من الاهتمام. فمع الاعتراف بالدور الفاعل للموجبات الأربعة الأولى، يبقى أن الموجب الخامس يفرض نفسه بإلحاحية شديدة لأن «هجمة» المنظور والمشروع الشرق الوسطي تمثل تحدياً راهناً ومتمادياً ينذر بتعاظم زخمه وفاعليته مع اتساع وتجذر مدى القبول به أو الاستسلام له.

يكتسب التحدي والتهديد قوتهما، **أولاً**، في ظل حالة عربية داخلية تتسم بالتفتت وترهل الإرادة السياسية، وتردي الأوضاع الداخلية في عدد كبير من الأقطار كما في الوطن العربي ككل، وكذلك في وقت تتعثر فيه العملية الإنمائية ويتكشف ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد العربي باستثناءات قليلة (كما في حال قطاع النفط والغاز حيث لا يعود الفضل لأدائه الى الاقتصاد العربي الذاتي وإنما الى الطلب العالمي على إنتاج القطاع)، وفوق هذا وذاك في وقت يبدو فيه كأنما العرب في أكثرية قواهم المسيطرة في مجالات السياسة والأعمال والإعلام، وإلى مدى أقل في الأوساط الأكاديمية، قد استسلموا للإرادات الخارجية وأصبحوا يعجزون عن إدراك مصادر قوتهم الذاتية الاحتمالية، بل يشككون بوجودها أصلاً.

يكتسب التحدي والتهديد قوتهما، **ثانياً**، من تضافر إرادة وطموحات ومطامع الولايات المتحدة وإسرائيل، في استمرار، بل تفاقم ما أشرنا إليه من تفتت وتردد وتعثر واستسلام وتشكيك، ومن تصميم الدولتين المعنيتين على التعامل مع الأقطار العربية كل على انفراد، وعلى تجاهل وإضعاف ما يشدها معاً من روابط، وعلى تهميش تراثها الثقافي وحضارتها وحقيقتها ومصالحها وتطلعاتها المشتركة، وعلى مجابهة الأقطار العربية والمنطقة ككل بمحاولة خلق ما يراد له أن يكون «حقائق أمريكية وإسرائيلية جديدة» على الأرض ترسخ التفتت وتثبت حالة الوهن السياسي، ثم الاسترخاء، وصولاً إلى الاستسلام.

إذا صح توصيفنا للحالة العربية الراهنة ـ وأنا أرى أن نكران صحته ضرب من المكابرة المفرطة إن لم نقل من خداع النفس ـ يصبح التوجه صوب إطلاق عملية تجدد نفسي وفكري وسياسي واجتماعي واقتصادي، مهمة مركزية حرجة للأقطار العربية،

منفردة وفي تعاملها معاً وتفاعلها في ما بينها. يبقى أن الانسجام والاتساق الداخلي بين العرب يوحي بهما ويوجبهما الإدراك السليم ـ إذا توفر ـ للمصلحة القطرية والقومية على السواء، وتضبطهما آليات وصيغ عمل وتفاعل وتكامل. انها مهمة إنقاذ الذات: إنقاذ الحاضر والمستقبل. وهي مهمة لا تحتمل التأجيل أو التعاطي الجزئي، ولا يمكن لها أن تحظى بالنجاح ما لم تستند إلى رؤية وجهود سياسية سليمة، وتقم على قاعدة العمل العربي المشترك والتكامل، سواء أكان ذلك في نطاق السياسة أو الأمن أو الاقتصاد أو العلم والبحث والتقانة، أو التواصل.

في إطار الفهم الشمولي للأزمة العربية الراهنة في مختلف جوانبها، ونعود الآن بالتحديد إلى أزمة القصور التنموي تخصيصاً، يصبح على قدر كبير من الأهمية والإلحاحية أن يتحقق فهم أفضل وأسلم لمقولات النظام العالمي الجديد، وللمنظور الشرق أوسطي المنبثق من أحشائه، اللذين يبشر بهما الآن بقوة، وتشتد الدعوة إلى القبول بمقولاتهما ومكوناتهما. هنا ينبغي أن نذكر، **أولاً**، ان رفع قدرة الاقتصادات العربية على المنافسة التجارية في الأسواق الخارجية، وهو ما تشدد عليه المقولات، لا بد له من أن يقوم على إنتاج المزيد من السلع والخدمات التي تتمتع بنوعية ومواصفات، وبأسعار، وتحظى بميزات توزيع وترويج، تجعلها قادرة على المنافسة. وهكذا يكون الإنتاج هو «محرك النمو»، أما التجارة الخارجية فلا تعدو أن تكون عجلة المحرك[٧]. ويترتب على هذا التوصيف وجوب تركيز الفكر والجهود أولاً على التنمية (وإذن على التكامل) لأن التنمية هي التي تفتح الآفاق للتجارة الخارجية.

ثانياً، ينبغي أن نذكر أن دعوة النظام العالمي الجديد إلى وجوب ـ بل حتمية ـ اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي ينبغي أن يجري تعديلها بحيث تراعي ضرورة ومنطق أن يسبق هذا الاندماج ـ أو على الأقل يرافقه ـ اندماج الاقتصادات الوطنية ذات السمات والمصالح والتطلعات المشتركة (كما هو حال الاقتصادات العربية) في ما بينها، وكخطوة أولى ينبغي تكاملها الهيكلي والإنتاجي والمؤسسي، مما يمكنها من التخصص في ظل التكامل. فالإندماج داخل الإقليم (أو القومي بالنسبة للأقطار العربية) يمكن الإقليم من أن يجد لنفسه موقعاً أفضل داخل الاقتصاد العالمي، مما يعطيه حضوراً أقوى وقدرة أرفع على المساومة والتعامل.

وثالثاً، ينبغي أن نذكر أن تأكيد مقولات النظام العالمي الجديد على قدرة عولمة الاقتصاد الآخذة بالاتساع على فتح الفرص لتدفق الاستثمارات الخارجية بغزارة من الشركات العملاقة إلى الاقتصادات الوطنية، لا بد من أن تظل (هذه القدرة) خاضعة

---

(٧) أعيد إلى الذاكرة هنا مقولة الاقتصادي البارز بإسهامه في اقتصادات التجارة الخارجية، جاكوب فاينر، الذي صاغ عبارة «التجارة هي محرك النمو» (Trade is the engine of growth). وأرمي الآن إلى تعديل هذه المقولة على النحو الوارد أعلاه.

للحذر والمراقبة، كي لا ترتفع إلى نسبة من الضخامة بحيث تؤدي إلى سيطرة أجنبية على وسائل الإنتاج الوطني، توجهه حسبما تتطلب أغراضها وحوافزها الذاتية وأبرزها الربحية. ففي غياب الحذر والمراقبة، أو ضعفهما، وسيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد الوطني، يصبح السعي لاحقاً لاستعادة السيطرة على وسائل الإنتاج عملية شاقة وطويلة بما يتخطى السعي السابق للاستقلال الوطني حين كان النزوع إلى الاستقلال عامل توحيد لجميع فئات المجتمع. ولا ريب في أن النزوع إلى الحد من سيطرة رأس المال الأجنبي لا يستطيع إنجاز مثل هذا التوحيد مع وجود فئات ذات نفوذ وقوة ومصالح ضالعة مع رأس المال الأجنبي.

إذاً، هل من كوة للنجاة من خطر وقوع المنطقة العربية أسيرة للمنظور «الشرق أوسطي الجديد»، بما يعنيه ذلك من تهميش للعرب سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتقانياً، وبالتالي حضارياً؟ أعتقد أن هناك إمكانية ـ مجرد إمكانية ـ مشروطة بأن ينبثق الخلاص من أحشاء فرص التهديد والتحدي والخطر الذي يمثله ذلك المشروع. فإذا سلمنا بأن المشروع سيولد دينامية لا سبيل لنكرانها، ستتمتع مع مرور الزمن بزخم قوي إذا أتيح للمشروع الانطلاق في المسارات المرسومة له، يبقى أن فرصة الخلاص هي استباق تولد تلك الدينامية بتولد دينامية عربية اقتصادية تستمد وجودها وقوتها وفعلها من إدراك العرب لما يعنيه المشروع من تهديد وتحد وخطر، وتقود بالتالي إلى تبلور توجه يسيطر عليه الهم الأساسي بإنقاذ الوضع العربي، ومن ثم تحصينه واستمرار تعزيزه. فإذا تولدت مثل هذه الدينامية العربية، واحتضنتها حالة نضال سياسي وطني، يصبح العرب لاعبين أساسيين على مسرح الشرق الأوسط بأكمله، وكذلك في حوض البحر المتوسط، بما يملكون من قدرات بشرية وموارد. وعندئذ يصبحون، إذا ومتى قامت تسوية سياسية مرضية، قادرين على التعامل مع إسرائيل تعاملاً ندياً لا تشوبه هيمنة ولا امتيازات إسرائيلية، ولا يتصف بهامشية أو تبعية عربية. وتنخفض عندئذ إلى الحد الأدنى الخشية من أن تتمكن إسرائيل من فرض شروط لا اقتصادية في مجال التعامل الاقتصادي مع العرب، أي شروط مستمدة من شعور بالفوقية السياسية والعسكرية.

يبقى أخيراً، أن الجائزة الكبرى لتولد الدينامية العربية المرجوة تكون اكتساب الجسم السياسي العربي مناعة وقوة، والمجتمع تجدداً وحيوية، والاقتصاد تكاملاً وتنمية في تزاوج يؤدي إلى تنمية تكاملية. إلا أننا هنا أمام أمل مشروط، فرص تحقيقه في متناول العرب، وكذلك فرص إحباطه. ويبدو لي أننا أمام حالة تعادل بين فرص تحقيق الأمل وفرص الإحباط، ولن يتضح لأي منهما من ستكون له الغلبة قبل عدد من السنين، وهي المهلة المتاحة على الأرجح قبل استكمال تكوين أسس وآليات المنظور والمشروع الشرق أوسطي وقيام التحولات التي يسعى إليها. وسيكون انتظار النتيجة عملية كئيبة بالنسبة لمن يتقاعسون عن النضال من أجل تحقيق الأمل، ولكن مبهجة لمن يأملون ويناضلون.

تعقيب (١)

سعاد الصباح[*]

١ ـ إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة القيمة هو تقديم إطار موضوعي لبرنامج المؤتمر يحدد خريطة النقاش ويقدم ضمنياً موضوعاته ويشير الى الرؤية المستقبلية التي يمكن أن تستند إليه.

٢ ـ ولقد اتسمت الدراسة بالتواضع المتناهي الذي هو من خصائص قادة الفكر ورواده. ويبدو هذا التواضع واضحاً في الإشارة الى إن هذه الدراسة ليست بحثية بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما تأملية واستدلالية «على أساس أن طبيعتها تخدم الغرض من إعدادها». وانني إذ أتفق تماماً بأنها بالفعل «استدلالية وتأملية» وإنها «جاءت غنية في استدلالاتها ومقنعة في تأملاتها» إلا أنني أضيف بأنها في رأيي المتواضع «بحثية بالمعنى الدقيق للكلمة»، فهي بحثت بدقة في الموضوعات الرئيسية التي تعرضت لها واعتمدت على الأسلوب العلمي للبحث في تقصي الحقائق واختبار الافتراضات والوصول الى النتائج.

٣ ـ كما أن هذا التواضع يبدو جلياً في حجم الموضوعات التي تناولتها هذه الدراسة. فعلى رغم من حجمها المحدود، وأن عنوانها يوحي بأنها تقتصر على التعرض لـ«موجبات» بحث الموضوع، إلا أنها في الواقع تكاد تكون قد تعرضت الى كافة جوانب الموضوع. فهي لم تقتصر على «المقاربة التخصيصية المتمايزة» للموضوع والتي تعتبرها «الأكثر تحديداً، تعكس قدراً أكبر من التركيز وتعد بقدر أكبر من الجدوى التحليلية»، بل تناولت «المقاربة التعميمية» للتكامل، وللعلاقة بين «المقاربة التخصيصية والمقاربة التعميمية» من حيث ان نتائج الأولى من شأنها أن «تولد تفاعلاً حركياً مثمراً في اتجاهين: **أولهما** عمودي في ما بين المستوى القطري والمستوى القومي، **وثانيهما** أفقي ووظيفي، في ما بين عوالم السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع». ومن هذا الاتصال بين المقارنتين قدمت

(*) باحثة اقتصادية من الكويت.

الدراسة ما أسمته «التنمية المتكاملة» والذي اعتبرته موضوع «اهتمامات المؤتمر الحالي» تمييزاً له من اهتمامات المؤتمر العلمي الأول الذي عقد في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ حول الاعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية».

٤ ـ ومع التفريق بين «التنمية المتكاملة» و«التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل» من حيث ان مضمون الأول يفوق بكثير محتويات الثاني، فإن الاهتمام يتنقل بشكل موضوعي الى التركيز على إنتاج المزيد من السلع والخدمات التي تتمتع بنوعية ومواصفات، وبأسعار، وتحظى بميزات توزيع وترويج تجعلها قادرة على المنافسة. ومن هذا المنطلق تدعو الدراسة الى تغيير مقولة الاقتصادي البارز الإسهام في إقتصادات التجارة الخارجية»، جاكوب ڤاينر، من أن «التجارة هي محرك النمو» الى أن «الإنتاج هو محرك النمو، أما التجارة الخارجية فلا تعدو أن «تكون عجلة المحرك».

٥ ـ وعلى الرغم من أن هذه الدعوة جاءت في الخاتمة وبعد التركيز على «التنمية المتكاملة»، إلا أنها في الواقع حددت «المعيار» الذي يجب أن يتم على أساسه تقييم البدائل في عملية «استكشاف كيفية الانطلاق الأمثل صوب التكامل عبر صيغ بديلة»، حيث يترتب على هذا التوصيف لمحرك النمو وجوب «تركيز الفكر والجهود أولاً على التنمية (وإذن على التكامل) لأن التنمية هي التي تفتح الآفاق للتجارة الخارجية».

٦ ـ وإنني أتفق تماماً مع هذا المنهج الذي يركز على «التنمية المتكاملة»، وعلى الإنتاج كمحرك لهذه «التنمية المتكاملة»، إذ إنه جرت العادة عند التطرق الى هذه الموضوعات بالتركيز على «التكامل» وكأن «التكامل هو هدف في حد ذاته» وليس مجرد منهج وأسلوب وسياسة وطريق تؤدي كلها الى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني والاقتصادات المتكاملة، كما جرت العادة أيضاً على قصر تحسين الأداء الاقتصادي على جانب واحد يتمثل في التجارة الخارجية استناداً الى أن التكامل ينطوي على علاقات اقتصادية (تجارية) بين دولتين على الأقل أو متعددة الأطراف. ولا شك في أن كلا الأمرين خاطئ، فالتكامل تعميمياً أو تخصيصياً لا يمكن أن يكون هدفاً في حد ذاته، والتجارة الخارجية ليست الا مؤشراً واحداً من بين مؤشرات عدة للأداء الإقتصادي.

٧ ـ ومع اتفاقي مع هذا المنهج، إلا أنني أفضل التركيز على «النمو المتكامل» بديلاً لاصطلاح «التنمية المتكاملة». لقد جرى العرف على التفريق بين «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية» وربط الأول بالدول المتقدمة واستخدام الاصطلاح الثاني للدول النامية (أو المتخلفة). واصطلاح النمو يشير الى «زيادة الإنتاج» في حين ينطوي اصطلاح التنمية على مصاحبة زيادة الإنتاج بتغييرات في الهياكل الإقتصادية والإدارية. وواضح أن التنمية اصطلاح يشمل النمو ويعتبره شرطاً ضرورياً على أن يصاحبه تغييرات مؤسسية.

٨ ـ استناداً إلى تلك التفرقة فقد يبدو للوهلة الأولى أنه من الأنسب استخدام اصطلاح التنمية وليس اصطلاح النمو عند الحديث عن البلدان العربية، حيث تتطلب الهياكل الاقتصادية تغييراً مؤسسياً وجذرياً. غير أن اصطلاح التنمية له عيوب من الناحية

العملية. فالإشارة إلى التنمية اقترنت في تجارب العديد من الدول النامية في الماضي بـ«الإدارة المفرطة والتدخل الكبير» من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي وبخاصة التنموي منه، بل انه في كثير من الأحوال استخدم كاصطلاح مرادف أو مكمل لـ«التخطيط الشامل أو الشمولي» وفقاً للتطبيق الإشتراكي/الماركسي. كما أن المقصود من «التغيير الهيكلي أو المؤسسي» هو الذي كان ينطوي أو يترجم في برامج للتأميم الشامل الذي كان عملياً في صورة مصادرة للممتلكات ومصادرة للحريات.

٩ ـ ولا شك في أن ذلك يتنافى مع الأهداف المعلنة للبلدان العربية من حيث رغبتها في تحرير الاقتصاد وإخضاع الحياة الاقتصادية لقوانين السوق وحوافزه وفقاً لقوى العرض والطلب. ومع اتفاقنا مع ضرورة تحرير الاقتصادات العربية والاستناد الى الحوافز لا الأوامر والتوجيهات الحكومية وتنظيم دور القطاع الخاص، إلا أن ذلك لا يعني أننا من أنصار الرأسمالية المادية البحتة في ما يخص ظروف البلدان العربية، بل إننا من دعاة الرأسمالية ذات الضمير الاجتماعي وهو «النظام المجتمعي». كما أن تأييدنا لتحرير الاقتصاد والإعتماد على السوق لا يجب ربطه من وجهة نظرنا بأي من أطروحات ما يسمى بـ«النظام العالمي الجديد»، فليس هناك ما يبرر الربط بين نظرية الاقتصاد الرأسمالي والنظام العالمي، فالأولى ترجع إلى الفكر الكلاسيكي السابق زمنياً ولقرون طويلة هذا النظام، ولا يختلف الأمر من الناحية العملية، فالأنظمة الرأسمالية عاصرت الأنظمة الدولية كافة.

١٠ ـ ومع اعتماد التنمية المتكاملة كهدف، تحدد الدراسة تداخل موجبات خمسة لكي تؤكد الخاصية استكشاف كيفية الانطلاق الأمثل نحو النمو والتنمية المتكاملة للاقتصادات العربية: **أولها** ما أسمته الورقة بالفهم الشمولي للتكامل «بمعنى أن الرغبة الملحة للتكامل الاقتصادي تعكس «حالة وعي حيوية وضرورة التشابك البنيوي بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية في عوالم السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، كما في عالم الاقتصاد والثقافة»، **وثانيها** يؤكد إلحاحية الحاجة إلى التكامل كرد على حالة التفتت العربي في الوقت الحالي والحلقة المفرغة، حيث يؤدي التفتت إلى إضعاف احتمالات التكامل، كما أن انعدام التكامل يزيد من حدة التفتت، ومن ثم ضرورة كسر هذه الحلقة المفرغة، **وثالثها** يعتبر هزال الأداء الاقتصادي العربي مقارناً بمجموعات البلدان النامية الأخرى (باستثناء افريقيا جنوب الصحراء) برهاناً على تقاعس البلدان العربية عن إقامة حالة من التعاون والتكامل بينها، **ورابعها** أن التوجه العالمي صوب إقامة تكتلات إقليمية يعد موجباً إضافياً لتحقيق تكامل عربي.

١١ ـ غير أن أكثر الموجبات إلحاحاً وأهمية هو بلا شك الموجب **الخامس**، من حيث دور التكامل في توليد دينامية عربية فاعلة لتسبق دينامية «المشروع الشرق أوسطي»، ويعد هذا الجزء من الدراسة أكثرها إسهاباً في التحليل وفي الإقناع. إذ تطرقت الدراسة في هذا الجزء إلى كافة الأبعاد والزوايا ابتداء من المصطلحات، ثم محاولة تحديد الهوية، إلى

الدوافع الأولية، ثم الدوافع الكامنة العميقة وراء استخدام مصطلح الشرق الأوسط أو المشروع الشرق أوسطي، ثم انتقلت إلى تقييم النتائج والآثار التي قد تترتب على قيام المشروع الشرق أوسطي، ثم خلصت الدراسة إلى نتيجة فحواها أن الغرض من وراء استخدام مصطلح الشرق الأوسط ليس فقط لغوياً أو مفهومياً، يهدف إلى حمل العرب على التنازل عن وصف هويتهم على أنها هوية عربية واستخدامها لتأكيد انتمائهم العربي، وإنما هو عسكري وسياسي واقتصادي في الدرجة الأولى، أي تعزيز وجود إسرائيل وحصولها على مناعة متزايدة في هذه المجالات الثلاثة كي تتمكن في النهاية من ضمان استمرار تفوقها العسكري وتحصين قدرتها وتفوقها الاقتصاديين، وكي تتمكن بفضل هذين الضمان والتحصين وتفاعلهما، من اكتساب هيمنة سياسية فاعلة، بموازاة تضاؤل وهزال الحضور العربي في العالم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

١٢ - في رأيي أنه ليس هناك جدال في أن المشروع الشرق أوسطي ينطوي على أخطار بليغة، بل انه يمثل تهديداً مباشراً للمصالح العربية التي لا تقتصر على الأجل القصير، الأمر الذي يتطلب أن تسبقه ترتيبات عربية تكون - على أقل تقدير - بمثابة إجراءات دفاعية وقائية. كذلك فليس هناك جدال في أن الحل الأمثل في مواجهة هذه الهجمة «المصيرية» يتمثل في «التنمية المتكاملة على المستوى العربي»، غير أننا يجب ألا نغفل أمرين على قدر كبير من الأهمية: **أولهما** ضرورة أن نتوخى الواقعية في ما نهدف إلى تحقيقه على المستوى العربي، **وثانيهما** أنه لا بديل للسلام في منطقة الشرق الأوسط.

١٣ - والواقعية تعني أن نأخذ في الاعتبار التجارب العربية والواقع العربي والذي يمكن تلخيصه في إخفاق كافة المشاريع العربية للتكامل أو حتى التعاون الاقتصادي حتى تاريخنا هذا، مع التمزق والتفتت اللذين يميزان الوضع العربي بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي المعاصر. إن هذا الواقع يعني أن التكامل من أجل التنمية (أو النمو) للإقتصادات العربية هو أمر غير وارد في الوقت الحالي، بل وفي المستقبل القريب. ولقد كنا نتمنى أن نتفق مع الدراسة من حيث إمكانية أن «ينبثق الخلاص من أحشاء فرص التهديد والتحدي والخطر الذي يمثله ذلك المشروع «الشرق أوسطي»، ولكننا استناداً إلى تجربتنا المريرة في الكويت، والتي ليس من السهل أن ننساها أو نتناساها بسهولة، نرى أن احتمالات هذا التكامل بعيدة المنال في الأمد المتوسط، وعليه فإنه ليس من الواقعية أن نقنع أنفسنا بإمكانية أن يسبق التكامل العربي - أو حتى دينامية هذا التكامل العربي. . الوضع الحالي الذي أسماه وزير الخارجية المصري بـ«التهافت» والتلهف وراء المشاريع الشرق أوسطية وبخاصة في ضوء الواقع الذي انبثق عن مؤتمر عمان الأخير للقمة الاقتصادية وبصفة رئيسية الاتفاق على إنشاء البنك الإنمائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل يبدو أن دينامية هذا المشروع تسير وفقاً لمخطط مدروس يتم تنفيذه بخطى راسخة ابتداء من الدار البيضاء فعمان، ثم مؤتمر القمة الاقتصادية في القاهرة في عام ١٩٩٦.

١٤ ـ كذلك فإن الواقعية تعني أيضاً أن تكون نظرتنا إلى «السلام في الشرق الأوسط» نظرة حاسمة تتسم بالموضوعية. فمن ناحية، فإن ما تم تحقيقه حتى الآن لا يتعدى كونه توقيع لـ«اتفاقيات سلام»، وهناك فرق كبير بين «الاتفاقيات» والسلام «الفعلي والحقيقي»، وهذا الأخير يكون ويتحقق بين أطراف متعادلة من زاوية القوة النسبية، وهو أمر لا يتوفر في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، حيث إن انفراد اسرائيل بالقدرة النووية والصاروخية القادرة على إرسالها في أي اتجاه وأي بقعة يعني قدرة إسرائيل على التدمير الشامل لكل مدينة ولكل قرية وكل مصنع وكل مزرعة.. الخ في أي بقعة على الأرض العربية، بينما لا تملك البلدان العربية القدرة الفعالة على الدفاع عن نفسها في مواجهة القدرة الإسرائيلية على التدمير الشامل. ومن ناحية أخرى، فإنه من زاوية الاتفاقيات لا تزال العلاقة بين إسرائيل وسوريا علاقات هدنة وفصل بين القوات، ولا زال طريق الاتفاق على السلام طريقاً طويلاً.

١٥ ـ استناداً إلى ما سبق، فليس من الواقعية الحديث عن «التكامل» سواء كان عربياً أو شرق أوسطياً، **فأولهما** صعب المنال والتحقيق إذا استمرت الأوضاع العربية على ما هي عليه، **وثانيهما** غير مرغوب فيه على الإطلاق، إذ ينطوي على نيات عدوانية تهدد الهوية العربية، بل الوجود العربي، وبخاصة في إطار الهيمنة النووية الإسرائيلية. ان الأمر الممكن في الوقت الحالي هو محاولة الإسراع في تبني أحد الخيارات التي قدمها البنك الدولي من حيث التوجه نحو تنفيذ مشروعات إقليمية تتوفر فيها المعايير التالية:

ـ أن تنطوي على تعاون بين دولتين أو أكثر.

ـ أن تكون لها مبررات مالية واقتصادية قوية على أساس التكامل بين الموارد ووفورات الحجم الكبير أو يقتضي حسن إدارة الموارد تعاوناً إقليمياً بين عدد من الدول.

ـ أن تكون مفيدة لجميع الأطراف الداخلة فيها.

ـ أن تسهم مساهمة القطاع الخاص في التعاون عن طريق غير مباشر، ومن أمثلة ذلك مشروعات البنية الأساسية التي تسهل إقامة مشروعات القطاع الخاص.

ـ أن يكون لها فرص نجاح مبكر، بحيث تعطي دفعة لتعاون أكبر في المستقبل.

١٦ ـ إن تنفيذ هذا التوجه يجب أن يكون منحازاً من حيث الحجم والأهمية والنوعية والتوقيت، بما يضمن أن تستبق المشروعات العربية غيرها من المشروعات المختلطة، وفي جميع الأحوال تستبق دينامية المشروع الشرق أوسطي الآخذة بالتكون. ويمثل ذلك الحد الأدنى من التعاون/ التكامل الاقتصادي في الأجل القصير/ المتوسط على ألا يغيب عن الأذهان أن الهدف الاستراتيجي هو تحقيق «التنمية المتكاملة» بين الاقتصادات العربية في المقام الأول، وعندما يتحقق «السلام الحقيقي» ويختفي الإرهاب النووي، فليس هناك ما يحول دون النظر إلى توسيع نطاق هذا التكامل التنموي إذا توفرت الشروط الموضوعية اللازمة لنجاحه.

تعقيب (٢)

كمال حمدان(*)

قام الكاتب باستعراض خمسة موجبات هي:

١ ـ **الفهم الشمولي للتكامل**: ويعني هذا أن التوق الى التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون فاعلاً على أرض الواقع ما لم يقع ضمن التوق إلى التكامل بكل جوانبه السياسية والأمنية والثقافية، إضافة إلى الجانب الاقتصادي.

٢ ـ **التكامل رداً على حالة التفتت العربي وهزال العمل العربي المشترك**: وهو موجب واضح الدلالة جرت الإشارة إليه باقتضاب شديد.

٣ ـ **تخلف الأداء الاقتصادي العربي في مقابل أداء المناطق النامية غير العربية**: تناولت الدراسة عدداً كبيراً من مؤشرات تخلف الأداء العربي المقارن، ثم حددت أربعة مؤشرات تدل على التفوق العربي. على أن هذا التفوق أو التميز ذو طبيعة سلبية، مثل تفوق العرب باستهلاك السعرات الحرارية للفرد (مما يدلل على إعطاء أهمية كبيرة للطعام)، والتفوق الكمي بالنسبة لعدد خريجي الكليات العلمية، وبالنسبة للاتفاق على كل من التعليم العالي وعلى الرعاية الصحية، من دون أن يترافق هذا الاتفاق مع تميز في نوعية الخدمات.

٤ ـ **التوجه العالمي صوب إقامة تكتلات إقليمية**: وهذا التوجه يقوم على إدراك الأهمية الحيوية للتكتل والتكامل. ولقد سجلت المنطقة العربية قصوراً فاضحاً في هذا الصدد خلال العقود الأربعة الماضية.

٥ ـ **دور التكامل في توليد دينامية عربية فاعلة تستبق دينامية «المنظور والمشروع الشرق أوسطي» الآخذة بالتكون**: هذا الموجب هو مركز الثقل في الدراسة. وقد انتهى الباحث بعد عرضه للدوافع خلف مصطلح «الشرق الأوسط»، ومن ثم لما يعنيه هذا

(*) رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات، بيروت.

المشروع في الأدبيات والمواقف ذات العلاقة (من إنتاج الأسرة الأوروبية والبنك الدولي والولايات المتحدة)، ولما يتوقع أن ينتهي به قيام المشروع من آثار ضخمة في مصلحة إسرائيل في مقابل نصيب العرب الأكثر تواضعاً (بعد استعراض التوقعات بالنسبة لثمانية مجالات هي: التجارة الخارجية، والصناعة وتوفر المياه وتوفر الأرض للتوسع الزراعي والطاقة والتدفقات المالية وانتقال التقانة ومشروعات البنية التحتية الإقليمية والمؤسسات الإقليمية): نتيجة كل ذلك أن القلق من قيام المشروع الشرق أوسطي ومن أخطاره مبرر ومشروع تماماً.

الخاتمة: يبقى ختاماً أن هناك سيناريوهين (مشهدين افتراضيين) أمامنا:

السيناريو **الأول**، سكوني، أي استمرار حالة التفتت العربي والقصور الاقتصادي والتباعد السياسي. فإذا استمرت هذه الحالة، فستنجح إسرائيل في التفوق الاقتصادي إلى جانب التفوق العسكري الذي تتمتع به. وستنجح في تحقيق هيمنة سياسية بفضل «تزاوج» التفوق العسكري والتفوق الاقتصادي.

السيناريو **الثاني**، هو حركي/دينامي، وهو يعي المسار الإنمائي بنشاط على المستويين القطري والقومي، باستهداف أن تتجه العملية الإنمائية صوب تحقيق تنمية تكاملية. فإذا تحقق هذا تتولد دينامية عربية تسمح بأن يتخلص العرب من التهميش ومن القلق من هيمنة إسرائيل، ويتيح هذا التعامل العربي مع إسرائيل ـ إذا تحققت تسوية سياسية مرضية معها ـ على أساس الندية والتكافؤ.

المناقشات

١ ـ جلال أمين

أحسن د. يوسف صايغ إذ خصص أكثر من نصف دراسته لعرض أخطار مشروع الشرق أوسطية باعتبارها أهم موجبات البحث في مشروعات التكامل البديلة في الوطن العربي.

لي فقط ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: هي أننا نحن ـ الاقتصاديين العرب ـ نميل دائماً كلما تكلمنا عن التكامل الاقتصادي العربي أو الوحدة العربية بصفة عامة، إلى التركيز على ضرورة التكامل ومزاياه، ثم نتكلم على المخاطر التي ستتحقق لو لم ننجح في تحقيق التكامل، وننتهي إلى التأكيد مرة أخرى على ضرورة تحقيق هذا التكامل والأمل في تنفيذه على رغم كل الصعاب. فإذا تعرضنا إلى أسباب تعثر مشروع التكامل العربي فإننا عادة نلقي باللوم على السياسة أو فقدان أو ضعف الإرادة السياسية. ولكننا نادراً ما نعطي اهتماماً يذكر للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل باستمرار على إضعاف الولاء لفكرة التكامل الاقتصادي، بحيث إننا كلما تأخرنا في تحقيق التكامل الاقتصادي تزداد المهمة صعوبة مع مرور الوقت. ففي الخمسة والعشرين عاماً الماضية مثلاً حدثت ظروف مهمة أضعفت، في ما أعتقد، من هذا الولاء:

ـ ثروة النفط وما أنتجته من حرص متزايد من جانب بلدان النفط على عدم مشاركة هذه الثروة مع أحد.

ـ الانفتاح الاقتصادي على الغرب، وزيادة تشابك المصالح الخاصة داخل كل قطر عربي مع الدول الصناعية المتقدمة. كانت مصالح تجارية في الماضي فأصبحت الآن صناعية وخدمية أيضاً، مما يزيد من قوة المصالح التي لا تجد التكامل العربي في مصلحتها. للأسف لم تساهم تيارات الهجرة في السبعينيات والثمانينيات في ما بين البلدان العربية في تقوية الاتجاهات إلى التكامل، بل ربما أدت إلى العكس.

من المهم في رأيي أن ندرس كل هذا ولا نكتفي بتأكيد مزايا الوحدة وأخطار عدم تحقيقها.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالآثار المتوقعة لمشروع الشرق أوسطية لو تحقق بالفعل، في إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل، مما كنت أفضل لو أعطاه د. يوسف صايغ اهتماماً أكبر.

نحن نعرف ما أحدثه تقسيم المشرق العربي في فترة مابين الحربين بين دولتي الانتداب بريطانيا وفرنسا، من زيادة التفريق بين البلدان العربية وخلق مصالح مرتبطة بإحدى هاتين الدولتين، وضد التكامل العربي. يمكننا، إذن أن نتخيل ما سوف يحدث عندما تصبح إسرائيل طرفاً في كل علاقة اقتصادية أحد أطرافها دولة عربية عندما يصبح من المتعذر الانتقال من القاهرة إلى دمشق أو الكويت إلا بالمرور بتل أبيب، أو عندما يصبح من المستحيل على مصر أن تحصل على استثمارات أو قروض تمولها مدخرات خليجية إلا بالمرور على بنك الشرق الأوسط الذي تتحكم فيه إسرائيل وأصدقاؤها، وعندما لا تستطيع مصر أن تصدّر شيئاً إلى الأردن مثلاً إلا من خلال وكلاء تجاريين إسرائيليين... الخ. أي تكامل اقتصادي عربي يمكن أن يتحقق حينئذٍ!.

الذين يقولون إذن إنه لا تعارض بين التكامل العربي ومشروع الشرق أوسطية، أو الذين يقولون «إننا عرب نعم، ولكننا أيضاً شرق أوسطيون» يستغلون براءة المصطلح الجغرافي (الشرق الأوسط) لإخفاء خطر داهم هو السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

٢ ـ جودة عبد الخالق

أولاً: حول مفهوم الشرق الأوسط: أود الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطوي على تغيير جوهري في القاموس السياسي سوف تكون له إذا ساد في النهاية آثار خطيرة في صعيد الواقع العملي. فهذا المفهوم، كما أشار الباحث بحق، ينطلق من مرجعية غربية معادية للعرب والعروبة، بل أقول هي مرجعية أمريكية بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط يعاني قدراً كبيراً من الغموض والهلامية، إلا أن أكثر التعريفات شيوعاً يضم إلى الشرق الأوسط عدداً من البلدان العربية، لكنه يستبعد عدداً منها أيضاً، وهذا فصم لعرى الوطن العربي بتعديل انتماء أجزائه المختلفة. ثم إن التعبير ينطوي على قدر كبير من التشوش عندما يتجسد في شعار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو التعبير الذي ظهر في دوائر البنك الدولي.

ثانياً: حول موجبات التكامل: أوافق على الموجبات الخمسة التي ذكرها الدكتور صايغ، وعلى وضعه الموجب الخامس (وهو توليد دينامية عربية تسبق الدينامية الشرق أوسطية البازغة) في مرتبة أعلى من باقي الموجبات السابقة. لكني أود أن أضيف موجبين آخرين إلى ما طرحه الدكتور صايغ وهما: البحث عن مظلة واقية من النتائج السلبية

لاتفاقات جولة أوروغواي[1] والمتضمنة في فتح الأسواق وتحرير التجارة وإسقاط القيود أمام الاستثمارات الأجنبية، وأن تكون التجارة هي الأصل والتنمية هي الفرع. طبعاً اتفاقية الغات تفتح المجال لإقامة تكتلات إقليمية وإن كانت تشترط ألا يؤدي ذلك إلى وضع حواجز أكبر أمام التجارة الدولية، وأعتقد أن أمام الوطن العربي إمكانية لإقامة كيان لتبادل التفضيلات التجارية والاقتصادية على أساس تعاقدي بما يقلل من الآثار السلبية لاتفاقات جولة أورغواي، وهذا موجب سادس يضاف إلى ما سبق.

ثم إن اتفاقات الشراكة التي تناقش الآن بين الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان العربية بصورة منفردة من شأنها خلق واقع ينطوي على تفكيك أوصال الوطن العربي، ومن هنا يكون هناك موجب سابع للتكامل.

ثالثاً: حول إطار التكامل العربي: أعتقد أن التصدي لمفهوم الشرق أوسطية وغيرها من المفاهيم الوافدة، والمستجدة، يصبح ضرورة. لكنه يظل بمثابة **الشرط الضروري**، أما **الشرط الكافي** فهو أن نراجع، وبكل الشجاعة والالتزام، إطار التكامل العربي. دعونا نعترف أن الإطار القائم ليس على مستوى المهمة المأمولة والمرجوة، ومن قبيل الفعل وليس رد الفعل. لذلك أرى أن يقوم الاقتصاديون العرب الآن بعملية مراجعة شاملة وتفصيلية لهذا الإطار، وبحث التعديلات المطلوب إدخالها حتى نخرج في نهاية المطاف بإطار فاعل للتكامل العربي. إذا فعلنا ذلك نكون قد ملأنا فراغاً كبيراً وأقمنا سياقاً مانعاً ضد التصورات والمشروعات الوافدة على الوطن العربي من الخارج.

٣ ـ خالد المنوبي

١ ـ أعبر أولاً عن سعادتي بوجودي معكم في لبنان بلد أجداد قرطاجة.

٢ ـ الوطن العربي ليس وطناً حتى وإن جمعت بين أعضائه المفترضين أمور مشتركة كاللغة ـ مع استثناءات ـ والدين ـ مع استثناءات ـ والتاريخ منذ قرون ـ مع استثناءات ـ علاوة على أن الأوطان المكونة أو إسرائيل أقرب منه إلى المفهوم الموضوعي الاقتصادي للوطن، لذلك فإن الانطلاق الاعتباطي من مفهوم غير علمي لا يمكن أن يؤدي إلى تحليل علمي سليم منهجياً ونظرياً. زد على ذلك أن أي مفهوم للوطن أصبح اليوم في ضبابية متزايدة من جراء الانتفاء التدريجي للوطن ذاته في صلب «العولمة».

٣ ـ جمعيتنا ـ وأنا من مؤسسيها ـ جمعية بحوث وليست جمعية دراسات، والبحوث الاقتصادية هي ـ جزئياً على الأقل ـ نظرية والعلم النظري ينشد التماسك المجرد أكثر مما يعتمد التماسك الملموس بينما لا تتوق الدراسات الاقتصادية إلى أكثر من خدمة الغرض

(١) *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: Legal Texts* (Geneva: GATT Secretariat, 1994).

الملموس الذي ترسمه الجهة الملموسة الآمرة ـ أفراداً كانت أو مؤسسة أو وطناً أو دولة/ وطناً أو مؤسسة دولية أو حتى ايديولوجية فاعلة اجتماعياً.

٤ ـ إذا كانت هذه الجمعية التي تضم غالبية أفضل رجال ونساء الاقتصاد الجامعيين وغير الجامعيين الناطقين بالعربية تولي ظهرها إلى العلم النظري فمن ذا الذي سيهتم به يا ترى؟

لا تقولوا لي لقد ولى زمن النظريات، فالجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية مثلاً لا زالت على اهتمامها الشديد بالمحاور النظرية الصرف إلى جانب الجوانب التطبيقية بطبيعة الحال.

٥ ـ أليس دورنا نحن أن نفكر وأن ندعو القادرين على التفكير إلى التفكير، وأن ندع محاولة الإشارة إلى ما يتعين فعله أو تركه إلى من هم في مراكز الفعل؟

لقد كان هذا موقف شومبيتر، وهو موقفي أنا حالياً. على كل حال لأننا إن لم ننسج على هذا المنوال فما الذي يمكن أن يميز عملنا عن عمل مهندسي الاقتصاد العاملين في إدارتنا الوطنية أو في المؤسسات الإقليمية أو الدولية؟

٤ ـ طه عبد العليم طه

لقد تعرض الباحث في دراسته «التأملية الاستدلالية» الرصينة إلى أهم القضايا التي يمكن أن تثار من منظور الاقتصاد السياسي لطرح مشروعات بديلة للتكامل في الوطن العربي، ولنقد الدعوة إلى ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. وأكتفي هنا بعرض موجز لمجموعتين من الملاحظات تتصلان بما أشرت إليه من طرح ودعوة.

في ما يتعلق بموضوع مشروعات التكامل البديلة في الوطن العربي أرى:

أولاً: إن مجمل البحث يتسم بتماسك منطقي من زاوية افتراضه الضمني أحياناً، والصريح أحياناً أخرى، بأن بناء التكامل الاقتصادي العربي عملية إرادية، وسياسية، تتوقف، بكلمات الباحث، على سعي تكاملي يتألف من عناصر ثلاثة هي: «توق المواطنين» و«وعي المواطنين» و«التحرك بتصميم وثبات واستمرارية» وفضلاً عما يقتضيه هذا كله من «عمل تثقيفي توجيهي».

وفي هذا اختلف مع الباحث، إذ على رغم دعوته إلى «التنمية التكاملية» فإنه لا زال يقف حيث عاش الفكر الاقتصادي العربي طوال العقود السابقة، أي الدعوة إلى «التنمية عن طريق التكامل»، بينما تكشف الحقائق العالمية، والدروس العربية، عن أن الصحيح هو العكس. أي أن «التنمية هي طريق التكامل» وهنا أيضاً لا يكفي مجرد التحول من «التبشير» بمكاسب التكامل إلى «الإنذار» بأخطار الانعزالية.

ثانياً: إن مجمل التحليل يبدو منطلقاً من تحديد مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي

للبلدان العربية باعتباره: إسرائيل والتفتت العربي. وعلى رغم إشارة الباحث الى تردي أداء الاقتصادات العربية، فإن هذا لا يقوده إلى تحديد التهديد الرئيس للأمن القومي العربي، وهو التأخر الصناعي التقاني، وما يترتب عليه من خطر تهميش الاقصادات العربية، فضلاً عن كونه أساس اختلال توازن القوى عالمياً وإقليمياً في غير صالح الوطن العربي.

ثالثاً: إن دعوة الباحث إلى الاندماج القطري في الإطار القومي، باعتباره سبيل مجابهة التهديد المترتب على «دعوات العولمة والإندماج القطري بالاقتصاد العالمي»، لا تنفصل رؤية الباحث إلى «العولمة» باعتبارها دعوة (Call) وليس عملية (Process) وعن إشارته إلى «النظام العالمي الجديد» باعتباره رؤية أطلقها الرئيس الأمريكي بوش عشية «عاصفة الصحراء». وفي تقديري، أن نزعة العالمية (Globalization)، شأن نزعة الإقليمية (Regionalism) (أو التكامل الإقليمي) بل ونزعة الوطنية (Nationalism) (أو القطرية والتفتت) هي نزعات موضوعية متعارضة، تمثل إدارتها، وما تجسده من تناقضات متجددة، إحدى الأولويات على جدول أعمال جميع الدول في فترة الانتقال، التي يعيشها النظام العالمي بمختلف مكوناته، الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي هذا السياق نشدد أيضاً على أن إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي والنظام العالمي، بوجه عام، ليس سوى محصلة لعمليات موضوعية، مهما تكن إرادة وتأثير القوى الكبرى؛ عمليات تتصل بتغيرات في هياكل الاقتصاد العالمي، وفي النظم الاقتصادية والاجتماعية، وفي إدارة النظام الاقتصادي الدولي. . . الخ.

وأما في ما يتعلق بنقد الباحث للدعوة إلى «المشروع الشرق أوسطي»، فإنني:

أولاً: أتفق جزئياً مع رؤية الباحث لدعوة الشرق أوسطية باعتبارها وثيقة الارتباط بالدعوة إلى «نظام عالمي جديد». أما سبب قولي باتفاقي جزئياً، فإنه يرتبط، من جهة، بما أشرت إليه أعلاه، من أن تشكل النظام العالمي الجديد وما يرتبط به من تشكيل لـ«النظام الشرق أوسطي»، هو نتاج «عمليات» في المقام الأول، قبل أن يكون نتاج «دعوات».

بيد أن الأهم، هو أن بناء «نظام شرق أوسطي جديد» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجمل التطورات الإقليمية المؤثرة في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: اتفق مع الباحث في كشفه لتناقض خطاب وسلوك بيريس، وهو التناقض الذي يكشفه استمرار تمسك اسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، على رغم التأكيد على أن الاحتفاظ بالأرض لا يوفر الأمن ولا يعظم القدرة الاقتصادية، وهو تناقض ظاهر أيضاً في الدعوة إلى بناء الثقة، والتعاون وحتى الاندماج الاقتصادي الإسرائيلي ـ العربي، بينما تحتفظ إسرائيل بترسانتها النووية.

بيد أن الباحث لا يتناول دعوة «التعاون الاقتصادي العربي ـ الإسرائيلي» في سياق معادلة السلام العربي ـ الإسرائيلي، باعتبار تطبيع العلاقات الاقتصادية، وإنهاء المقاطعة

الاقتصادية العربية لإسرائيل، بل حفز التعاون الاقتصادي الإقليمي في بعض المجالات الاقتصادية، هي مكونات لمعادلة السلام، كما قبلتها البلدان العربية بوجه عام، وبلدان الطوق العربية، بوجه خاص.

ثالثاً: إن الباحث يتقدم ببحث هذا الموضوع خطوة مهمة، إذ يعرض ـ وإن ضمناً ـ لمجالات التفاعلات الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية في ظل السلام، بما تحمله من مكاسب أو خسائر، فرص أو أخطار، لأطراف التفاعلات الاقتصادية «الشرق أوسطية». أضيف إلى هذا، ما يكشف عنه التحليل ـ وإن ضمناً ـ إلى توقعات: التعاون والتنافس والتناقض والصراع في مجال إدارة «علاقات اقتصادية طبيعية» بين العرب وإسرائيل.

بيد أن الأهم، هو تلك الفكرة الجوهرية التي يطرحها الباحث، من أول دراسته إلى نهايتها، وهي ما يترتب على التطورات العالمية والإقليمية والعربية من تهديد **للهوية العربية**. ولا تبدو لنا حجج الباحث مقنعة أو كافية حين نرى في ظاهرة عالمية الاقتصاد والتخصص الدولي، فضلاً عن ظاهرة التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي، تهديداً **للهوية العربية**. وباختصار فإن اندماج الاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد الكوري مثلاً في الاقتصاد العالمي لم يحمل تهديداً للهوية الأمريكية أو الهوية الكورية. والأمر نفسه في ما يتعلق باندماج الاقتصاد الألماني أو اقتصاد اليونان، مثلاً، عبر التكامل الاقتصادي الأوروبي لا يبدو تهديداً للهوية الألمانية أو الهوية اليونانية. فلماذا نرى هذا التهديد خاصاً بالعرب فقط؟

٥ ـ عبد الرحمن صبري

أود أن أبدي ملاحظتين على ما تقدم:

الأولى: يلاحظ أن مشروعات التكامل البديلة تدور حول آليات عمل واحدة. فكلها تعتمد نموذج آلية السوق وتحرير الاقتصاد. فهنالك ١٢ بلداً عربياً يتبنى برامج للتصحيح الهيكلي بإشراف المؤسسات المالية الدولية قوامها تحرير التجارة والاستثمار، أما باقي البلدان العربية فتسير في الطريق نفسه، وبالتالي أيضاً فإن انتهاء فترات السماح المسموح بها للدول النامية في إطار اتفاقية الغات ما بين سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠١٠ وما يترتب على ذلك من تحرير للتجارة والاستثمار في هذه البلدان يقترن في الوقت نفسه ببدء سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة بين دول الاتحاد الأوروبي وعشرة بلدان عربية مطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهذان الأمران يتزامنان مع ما هو مخطط من قيام شكل ما من أشكال التعاون الإقليمي في إطار الشرق أوسطية. مجمل القول إنه إذا كانت هناك مشروعات تكامل متباينة إلا أن آلياتها، وهي آليات قوى السوق كلها تسير في الاتجاه نفسه، وما يترتب عليها من تحرير للتجارة والاستثمار.

الثانية: إن التواريخ الثلاثة السابق ذكرها وما يترتب عليها من مشروعات للتكامل لا بد لها من إصلاحات داخلية عربية كي تؤتي هذه المشروعات كامل ثمارها. فهناك

إصلاحات سياسية واجبة في إطار مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، وإصلاحات اقتصادية واجبة تتمثل في رفع كفاءة الوحدات العامة وكفاءة الاستثمار بصفة عامة والتركيز على الارتفاع بمعدلات الادخار، وبالتالي الاستثمار والتغلب على مشكلات البطالة والفقر. . .

كما أن هنالك أيضاً إصلاحات اجتماعية وثقافية تشمل التقليل من حدة التوترات الاجتماعية السائدة في البلدان العربية.

مجمل القول إن البلدان العربية مطالبة قبل الدخول في أي مشروع تكامل بديل بإصلاحات داخلية تؤهلها لكي تكون فاعلة في أي مشروع بديل للتعاون الإقليمي، وبخاصة أن أي مشروع للتعاون الإقليمي يجب أن يحافظ على الهوية العربية الإسلامية التي تذوب فيها مشكلات كل الأقليات الإثنية والدينية والعرقية، في المنطقة من جانب. كما أنه يجب أن تقوم على ضرورة أن تكون مسؤوليات الأمن والدفاع عن المنطقة بيد أبنائها، وليست نابعة بأي شكل من الأشكال من خارج بلدان المنطقة العربية، من ناحية ثانية.

٦ ـ عبد الفتاح الجبالي

هناك عدة مشروعات مطروحة على المنطقة العربية مثل التكامل العربي و«السوق الشرق أوسطي»، والمشاركة مع «الاتحاد الأوروبي» وغيرها، ولكن نلاحظ أن المشروع الشرق أوسطي، والذي أخذ في التبلور مؤخراً، على رغم قدم الفكرة، قد تسارع بشدة بدءاً من مؤتمر مدريد، وتسارع بعد «قمة الدار البيضاء»، وهو ما نلاحظه من مجرد نظرة على ما تم في الدار البيضاء وعمان، إذ نلحظ مدى التسارع في هذ العملية، التي أصبحت تخلق وضعاً اقتصادياً مختلفاً تماماً. فهناك مؤسسات إقليمية محددة تنشأ، وهناك تزايد لدور القطاع الخاص وغيره، بينما لا يزال التكامل العربي في إطار الدراسة والبحث وغيرهما. هنا يصبح التساؤل عن كيفية التعامل مع هذه المسألة، بمعنى آخر ما هي الآليات العملية الكفيلة بالحد من الآثار السلبية للشرق أوسطية، في ظل العوامل والظروف كافة المحيطة بالمنطقة؟ ثم هل هناك اتفاق حول حد أدنى للمنطقة العربية، في ما يتعلق بمستقبل المنطقة، أو حتى للصراع العربي ـ الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية؟

أشار د. يوسف صايغ في دراسته إلى إمكانية تضييق «فجوة التقانة» بين العرب وغيرهم، والسؤال هو: كيف يمكن ذلك في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، أو إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي تضع قيوداً كثيرة على استيراد التقانة المتقدمة؟

٧ ـ عزيز العظمة

١ ـ هل بإمكانكم إعطاؤنا فكرة عن التوزيع القطري والقطاعي لاستهلاك السعرات الحرارية في الوطن العربي؟

٢ ـ أجد لديكم في مداخلتكم مثالاً على تفاؤل الإرادة متزاوجاً مع تشاؤم العقل: إرادة التنمية المستقلة ذات التطلع القومي، وسرد المؤشرات والوقائع الدالة على تعثر ما كنا قد ظننا منذ عقدين أنه ممكن، والمؤشرات على ترسخ التخلف بمؤشراته الكمية ودلالاته الاجتماعية. فما الرابط بين اعتبار العقل للتخلف، وسعي الإرادة إلى تجاوز ذلك التخلف، خصوصاً مع ما أضافه السيد المعقب على ما أوردتم في حديثكم، إضافة إلى الانتفاء شبه الكلي من الخطاب المتداول، لمفهوم التنمية ومعانيه، والاستعاضة منه بعبارات الترشيد والتعديل الهيكلي وغيرهما؟ وما هي الفئات الاجتماعية والقوى السياسية الفاعلة التي تحمل بفاعلية سياسية «المصالح والتطلعات المشتركة» التي أشرتم إليها، والتي قد تبعث على إعادة الاعتبار للإنتاج، على ما في هذه الإعادة من خروج على مسيرات إنتاج وتائر النمو الإقتصادي الكمي عالمياً ومن أولوية قطاعات التبادل المالي والخدمات بمختلف أنواعها؟ بل يمكن السؤال: ما هي العمليات السياسية والاجتماعية، والديناميات الاقتصادية، التي تحدد هذه المصالح والتطلعات المشتركة، وعلى أية صفة؟ وكيف يمكن التحول عن التكامل القطري مع النظام الاقتصادي العالمي، إلى التكامل العربي؟ بعبارة أخرى، ما هي عناصر الاقتصاد السياسي لاستباق الشرق أوسطية وأطرها الأوسع؟ وما الجدول الزمني لفعله؟

٨ ـ محمد العوض جلال الدين

الباحث لا يتوقع انتظام سوق حرة أو اتحاد جمركي لسنوات طويلة بالنسبة إلى المنطقة، إلا أنه يستثني كلاً من فلسطين والأردن اللذين تحكمهما اتفاقيات محددة تفرض شروطها عليهما من قبل إسرائيل.

هنا يمكن إثارة عدة تساؤلات، منها:

١ ـ ما هي أولاً طبيعة هذه الاتفاقيات وشروطها؟

٢ ـ كيف تسمح هذه الاتفاقيات لكل من الأردن وفلسطين بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، وبخاصة العربية التي ليست لها علاقات اقتصادية أو سياسية مع إسرائيل؟ وينطبق هذا على وجه التحديد على فلسطين التي لا يعرف حتى الآن متى تصبح دولة كاملة السيادة وبحدود معروفة ومن دون مستوطنات اسرائيلية. ومن دون أن يتحقق ذلك، فمن الصعوبة تصور علاقات اقتصادية أو تبادل تجاري فعال بين فلسطين وبقية البلدان العربية من دون أن تكون هناك علاقات تجارية مماثلة للبلدان العربية مع إسرائيل، حيث إن إسرائيل في حالة عدم تحديد الحدود الفلسطينية وإزالة المستوطنات لن تسمح بمثل هذه العلاقات إلا إذا كانت هي طرفاً فيها، أو انها المستفيدة الكبرى من تلك العلاقات، وبخاصة في مجال التصدير. أما السلع المستوردة من قبل الفلسطينيين فمن المتوقع ألا يسمح بقدومها، حيث يمكن أن تتسرب إلى داخل إسرائيل باستثناء السلع المستوردة من دول لها علاقات تجارية مع إسرائيل.

٩ - محيا زيتون

سوف أركز في تعقيبي على العنصر الأول من عناصر السعي التكاملي والذي ورد في دراسة د. يوسف صايغ ألا وهو سعي المواطنين الذين يحملون الهم القطري والقومي للانطلاق بمسار التكامل. هنا يجب أن نعترف أن من يحملون الهم القطري والقومي لا يتولون سلطة سياسية تتيح لهم التأثير، بينما من لهم القدرة على التأثير هم هؤلاء الذين لا يحملون هماً أو يحملون الهم ولكن في الاتجاه غير القومي.

ويقودنا ذلك إلى أهمية توفر الديمقراطية كمتطلب أساسي لإحداث التكامل. فالأوضاع في الوطن العربي كالتالي:

١ - يسود حكم الفرد من دون تغيير ديمقراطي في السلطة السياسية، ومن ثم يصبح الهدف هو الحفاظ على السلطة واستمرارها والبعد عن أي احتمالات تهددها، وأحد هذه الاحتمالات هي التكامل العربي.

٢ - تعدد الأحزاب مع عدم فاعلية الأحزاب غير الحاكمة، وإذا ما برز اتجاه معارض ذو تأثير سياسي وشعبي تتحول الديمقراطية الظاهرية إلى دكتاتورية القمع.

٣ - المنظمات غير الحكومية التي يروج لها حالياً في الغرب وتعتبر من وجهة النظر الغربية البديل الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث، هذه المنظمات المنفصلة والتي يسودها في الغالب سيطرة الفرد والسعي أحياناً على عكس ما يشاع إلى تحقيق الربح ولا يمكن القول بأنها قادرة على حمل لواء التكامل.

٤ - غياب المشاركة الشعبية غياباً شبه كامل في معظم المجتمعات العربية، بل إحساس شعوب المنطقة بالاغتراب تجاه السلطات الحاكمة.

لهذا في اعتقادي أنه قبل السعي لإحداث التكامل الاقتصادي يجب أولاً السعي لتوفير متطلباته الأساسية وأهمها الديمقراطية.

وفي النهاية أود الإشارة إلى إحلال د. يوسف صايغ محل المفهوم الشائع بأن التجارة محرك للنمو المفهوم الآخر بأن الإنتاج محرك النمو، وأشكر د. صايغ على هذا التعديل لأن المفهوم الأول يوحي خطياً أن فتح الأبواب أمام التجارة وحرية التجارة كفيل بتحقيق النمو الاقتصادي.

١٠ - مهدي الحافظ

تجسد دراسة د. يوسف صايغ الإطار الفكري لمناقشات المؤتمر العلمي الثالث، أي معالجة دواعي التكامل العربي في الآونة الراهنة، وقد كان موفقاً في تحديد معالم المعالجة المطلوبة، ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى التوسع في بحث هذه المسألة ضمن سياقين رئيسين: سياق عالمي وسياق إقليمي. وهنا أود أن أشير إلى بعض العوامل في الاتجاه ذاته الذي تناوله د. صايغ.

لقد حدثت في العالم تطورات هائلة، وأفضت إلى انتهاء الحرب الباردة، وانفراد النظام الرأسمالي بالهيمنة على الحياة الدولية، ونجم عن ذلك الدعوة إلى برنامج متكامل سياسي واقتصادي وثقافي يستهدف تحرير التجارة واقتصاد السوق والادعاء بـ «انتهاء التاريخ» و«صراع الحضارات»، بدلاً من قوانين الصراع الاجتماعي كمحرك للتاريخ.

هذه التطورات أدت إلى تغير ميزان القوى لصالح اسرائيل، وبذلك توفرت إمكانية للمباشرة بـ«عملية السلام» بين اسرائيل والبلدان العربية.

وقد عزز هذه النتيجة ما جرى في السياق الإقليمي العربي. فمن ناحية أخفقت برامج التكامل الاقتصادي العربي. وهو أمر يتطلب المراجعة النقدية لتجربة الماضي على نحو يساعد على استخلاص استنتاجات ودروس للعمل المقبل. ثم أدت حرب الخليج الى عواقب خطيرة جداً بالنسبة للعلاقات العربية، بما فيها إضعاف الرابطة القومية وتشجيع النزعات القطرية والانكفاء الذاتي.

وفي ضوء ذلك، أرى أن المهمة العاجلة أمام الاقتصاديين العرب هي الاقتراب من المشكلات الراهنة، وأهمها ظاهرة الشرق أوسطية، والعلاقة بين السلام العادل والتطبيع، ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية... الخ.

إن مفهوم الشرق الأوسط هو مفهوم تضليلي يهدف إلى فرض المشروع الاقتصادي والسياسي الإسرائيلي على المنطقة. والواقع أن تسمية الشرق الأوسط تعود تاريخياً إلى ما كان مستخدماً في منظومة اصطلاحات القيادة العسكرية البريطانية عبر البحار قبل الحرب العالمية الثانية. أما المعنى الحقيقي لهذا المصطلح في الوقت الحاضر فهو إدخال التعامل بين العرب وإسرائيل، ولا سيما التعاون الاقتصادي كشرط وضمان لعملية ما يسمى بـ «السلام».

ولا شك في أن هذا المؤتمر مدعو إلى بحث هذه الإشكالية والتوصل إلى نظرة استراتيجية واضحة المعالم.

وإلى جانب ذلك، أرى أن يولى اهتمام خاص لمراجعة تجربة التكامل العربي، فالعامل السياسي هنا كان له أثر ملحوظ. فالعلة تقوم في الإرادة السياسية للأنظمة العربية، وما إذا كانت مستعدة للسير في هذا الطريق أم لا. أما مبررات الدعوة إلى التكامل فسبق أن أنجزت دراسات مهمة بشأنها كدراسات «مركز دراسات الوحدة العربية» ووثائق وقرارات الجامعة العربية، وما نحتاج اليه هو تطوير هذه الدراسات وتحديثها بحيث توفر لنا تصورات واستراتيجيات سليمة للتكامل العربي، وما أعمال هذا المؤتمر سوى إسهام مهم في هذا المضمار.

١١ ـ يوسف صايغ (يردّ)

أولاً جاءني سؤالان مكتوبان، **الأول** من د. عبد السلام دمق يسأل لماذا أريد أن

أبين أن المشروع المتوسطي يختلف في جوانب كثيرة عن المشروع الشرق أوسطي. البحر المتوسط **أولاً**، وأنا هنا أستشهد بمحاضرة ألقاها رئيس الأسرة الأوروبية المفوض جاك سانتير من فترة حوالى الشهر، قال فيها، نحن نرغب أن تتعاون أوروبا مع العرب كمجموعة وليس كأفراد. يعني ركز على المجموعة بعكس المشروع الشرق أوسطي الذي يضعف المجموعة العربية. **ثانياً**، إن هذا من مصلحة أوروبا كما هو من مصلحة العرب. **ثالثاً**، نحن موقفنا السياسي مختلف عن موقف أمريكا. نحن نقول بحق تقرير المصير للفلسطينيين وقيام دولة فلسطينية وبالانسحاب الكامل من جنوب لبنان ومن الجولان... الخ. ويوجد فروق كثيرة عن المشروع الشرق أوسطي كما يعلن. وهذا هو التصريح الرسمي لرئيس الأسرة الأوروبية.

والسؤال **الثاني** جاء من د. ابراهيم حموده وسأل أنه عندما نتحدث عن التعاون والتكامل بين المشروعات المختلفة، فما هو الإطار المؤسسي الذي يحقق ذلك؟ الحقيقة ممكن أن يقال الكثير في هذا وكان لي الشرف مع الإخوان د. اسماعيل صبري عبد الله ود. محمد محمود الإمام وآخرين في ١٩٧٦ بالإسهام بالفكرة البارزة النيرة التي أطلقها د. عبد الحسن زلزلة بوضع تصور للعمل المشترك، مؤسسات وأقطار... الخ، لا أعتقد أن الوقت يسمح هنا بأن نناقشها. لكني آمل أن الدراسات الأخرى التي تتناول موارد القوى الإنتاجية والقطاعات... الخ، ستتولى الاهتمام بالجانب المؤسسي من الموضوع، إلا أن هذا يحتاج إلى جلسة بحد ذاته.

الملاحظات التي قدمت في عدد كبير منها من اتفقوا أو أيدوا أو قدموا شيئاً يدعم أو يعدل، وهذا كله شيء جيد ويشكرون عليه. كان هناك أيضاً تركيز على الظروف الاقتصادية الجديدة... الخ. وأنا لم يكن بإمكاني تناول كل الأمور، وكنت مضطراً إلى أن أعمل تقنيناً لنفسي. ما هو الذي أستطيع أن أضعه في دراسة محدودة الحجم، وما يحسن بي أن أتركه خارج الدراسة. طبعاً هذا موضوع مهم جداً. ولكن أنا كان تركيزي الأساسي على الجانب الداخلي. وهنا أيضاً أختلف مع أحد المعلقين. إن تركيزي لم يكن على العامل الخارجي، بل كان علينا نحن العرب داخلياً، وماذا فينا، وماذا كان علينا أن نعمل، وما يجب علينا أن نعمل.

أسئلة د. عزيز العظمة أسئلة فكرية متعمقة أظن أنه لعله هو نفسه يحاول الإجابة عنها لاحقاً في دراسته أو أن يحاول د. فواز طرابلسي ذلك في تعليقه على تلك الدراسة، فهما مؤهلان أكثر مني في هذا الشأن. وبالنسبة لمداخلة د. مهدي الحافظ، ينبغي الاقتراب من المشكلة الحقيقية لا التردد أو الوقوف عند العموميات. أنا أعتقد أنني حاولت تفادي العموميات، وما قد يكون قد ظل في الدراسة من عموميات، فمن الممكن تنظيمها بعض الشيء. القصة بالنسبة لمصطلح «الشرق الأوسط» أنها ليست مجرد مسألة تسمية، بل توجه سياسي واقتصادي، وقد ركزت على الجانب السياسي.

د. محيا زيتون أثارت قضية مهمة جداً عن أهمية الديمقراطية، أظن أنني أوليتها

بالدراسة نفسها الأهمية التي ترضيها. لكن بالعرض الشفهي لم يكن بإمكاني تناول كل الأمور، فكان يجب عمل شيء من التفضيل. لعلني أخطأت في هذا المجال، لكن كان هذا هو المنطلق. وفي ما يتعلق بأهمية المجتمع المدني فأنا أعطيته أهمية كبيرة. أنا من المؤمنين جداً بدور المجتمع المدني، لكن يجب في الوقت نفسه أن نذكر أن المجتمع المدني يضم مؤسسات سيئة، توجهها سيئ خاطئ، ومؤسسات أخرى جيدة وتوجهاتها جيدة. وفي ما عدا هذا التحفظ فأنا متفق تماماً أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مناظير مختلفة، ثقافية وفكرية، وهذه أيضاً أنا ركزت عليها. فإطار التكامل الاقتصادي لا يتماسك إلا في ظل تكامل سياسي وثقافي.

نقطة مهمة أثارها د. جلال أمين عن اتفاقية فلسطين والأردن. أولاً، هناك دراسة للدكتور طاهر كنعان التي تتناول الآثار الاقتصادية للتسوية السلمية بين إسرائيل وكل من فلسطين والأردن. وعندي الكثير الذي يمكن أن أقوله في هذا الموضوع. لكن لن أكرر الذي ألقيته في دراسة في شكل وثيقة ألقيت في ندوة بالقاهرة منذ أسبوع.

إشكالية التكامل التي أثارها د. طه عبد العليم: هل التكامل هو الذي يولد التنمية، أو التنمية التي تولد التكامل، إشكالية جديرة بالتفكير والتحليل. ليس عندي تصور كافٍ لأن أحاول الإجابة عنها الآن، إذ يجب أن أفكر فيها أكثر. أما ما ذكره د. عبد الرحمن صبري عن آلية التكامل، فهو قد طرح أفكاراً، ولم يعلق أو يطرح أسئلة، لذلك فهي ليست بحاجة إلى إجابة. كذلك أعتقد أن د. خالد المنوبي أيضاً لم يعلق على الدراسة ولا طرح أسئلة وما أتى به جدير بالتفكير، وأنا لن أعلق عليه.

أخيراً فإن تساؤل د. عبد الفتاح الجبالي عن كيفية التعامل عملياً مع المخاطر التي تهدد العرب، وبخاصة في الظروف الاقتصادية الجديدة، فأعتقد أنه ربما الدراسات الأخرى سوف تجيب عن هذا السؤال، كل دراسة من ضمن سياقها.

وأخيراً، أخيراً، فإن مال العرب سيلهث وراء الاستثمار. أنا حددت وأشرت إلى تمنع البلدان الخليجية، وأنها لن ترضى بأن يفرض عليها أن تتحمل نصيب الأسد من رأس مال بنك التمويل الإنمائي للشرق الأوسط. ولعلكم تتذكرون أن أرقامه انخفضت حتى وصلت إلى خمسة مليارات يلزم لها سنين عدة حتى تتحقق، وهذا يعكس أن العرب غير رافضين. لا يكون هناك لهث، لكن الذي أخشاه أن الاستثمار الخارجي سيلهث حتى يجلو عنا. وسوف نجد أنفسنا بعد سنوات عدة والاستثمارات الخارجية امتلكت قدراتنا الإنتاجية ولم يبق شيء لنا.

شكراً سيادة الرئيس، شكراً جزيلاً.

الفصل الثاني

الشرق أوسطية
والتكامل الثقافي للعولمة المستأنفة

عزيز العظمة(*)

ـ ١ ـ

جاء في نص «إشكالية موضوع المؤتمر» الذي نساهم فيه الآن، التأكيد على تجنب الوقوع في تجريد التحليل الاقتصادي عن الجدوى المعرفية الأكثر عموماً. لا شك في انتهاج الكثير من التحليلات الاقتصادية المنحى التقني الاقتصادوي والمجرد عن التاريخ والسياسة، كما ليس هناك شك في انتهاج الكثير من التحليلات السياسية نهجاً يتجاهل الاقتصاد وحركته وتاريخه الحديث. وإن ما ينطبق على النظر في السياسة ينطبق بدرجات ومعايير أكبر على ما يقال في شؤون الثقافة، وكأنها نصاب متصوف بريء غير مشوب بدركات الدنيا، بل كأن الثقافة ـ الرفيعة منها واليومية التي يتغنى بها الشعبويون من إسلاميين وغيرهم ـ مجال لتجاوز وقائع الدنيا الاقتصادية والسياسية، ووسيلة الانتقال في هذه الدنيا إلى دنيا أخرى يجول فيها الخلاص الحضاري التام العفة.

أما عندي، فإن للاقتصاد صلة قريبة بشؤون السياسة بمعناها الأعرض وبدنيا الثقافة، وذلك إن عدنا إلى أمهات الفكر الاقتصادي واعتبرنا الاقتصاد اقتصاداً سياسياً في المقام الأول، أي إن اعتبرناه جملة عمليات هي، مع كونها بمتناول القياس الكمي، ما زالت مندرجة في سياق أعرض من إطار متغيرات الكم: في سياق عمليات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع وتبادل واستئثار، واستراتيجيات سياسية متكاملة ومتنابذة، محلية وعالمية. أعتذر منكم على المحاضرة في شؤون الاقتصاد، ولكنني أعتقد أن استماع

(*) أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في جامعة اكستر، انكلترا.

الاقتصاديين إلى ما يقوله غيرهم حول الاقتصاد قد لا يخلو من فائدة، خصوصاً إن اعتبرنا ذلك من مقدمات الكلام في الاقتصاد السياسي للثقافة العربية الراهنة.

على ذلك أقول: إن التحولات الاقتصادية ـ ومنها مشروعات التكامل البديلة، اللاعربية، لأقطار الوطن العربي ـ شؤون لا يمكن إرجاعها إلى ما هو راهن من أحداث متسارعة وضغوط محلية وعالمية، بل هي أمور تنطوي على علاقة بالغة القرب مع تحولات تاريخية طويلة المدى على الصعيد العالمي الذي تشكل العلاقات الاقتصادية بين كتله الجغرافية الناظم الأساسي لمساره والواضع لحدود ما هو ممكن من حركة تجاه تخومه أو من نزوع لتجاوز هذه التخوم ـ وعلى رأس هذه النزوعات مشروعات التنمية في الدول المتخلفة ومشروع البديل الشيوعي الذي حورب حرباً مستمرة شاملة للسياسة والاقتصاد والثقافة على مدى سبعين عاماً. ثم إن هذه التحولات تتخذ من المجتمع والثقافة (وتشتمل الثقافة عندي على الصعد القيمية ـ أخلاقياً وجمالياً ـ والمعرفية والايديولوجية) رفيقين تاريخيين في عملية تضافر تاريخية ينبغي التأكيد على عدم انطوائها على أي ضرب من التطابق أو الأثر والتأثير الميكانيكيين بين عناصرها. على ذلك، نضيف أن عمليات المجتمع والثقافة تتوسل السياسات والأفكار والايديولوجيات صواناً لترجمتها اليومية، وأنه لا قيام واستمرار للسياسات والأفكار والايديولوجيات إلا باندراجها في مؤسسات اجتماعية، رسمية أو غير رسمية، متصلة بتنظيم الثروة الفردية والاجتماعية، إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً.

ليس من شك لدي في أن التحولات الاقتصادية العربية الراهنة تتبدى تحولات في الاقتصاد السياسي إن نظرنا إليها من جهة الناظم الأكبر للعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في تاريخ العرب الحديث: ما كان هذا الناظم الأكبر والفاعل الأول إلا الدولة. كانت الدولة العربية (وسابقتها العثمانية) في القرنين الأخيرين عقدة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعاقدة الصلات والتبادلات والتداول في ما بينها. يترتب على ذلك أنه علينا اعتبار السياسات الاقتصادية للبلدان العربية في العقدين الأخيرين، وعلاقة هذه السياسات بالفعل الاقتصادي الصرف وبالتحول الاجتماعي والثقافي، مفتاح استقصاء العلاقة بين الشرق أوسطية، والمجتمع والسياسة والثقافة العربية.

ألمحت منذ لحظات إلى الاعتقاد الذي لدي بأن الشرق أوسطية ليست مجرد نظام إقليمي ناجم عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي في سياقيه المحلي والدولي. وإنني أعني بذلك شأنين: يتناول الشأن **الأول** صورة ما يوسم بالشرق أوسطية[1]: ثمة توصيف اسرائيلي

---

(١) انظر الحلقات اليومية التي نشرها جوزيف سماحة في **الحياة** بين ٢٩/٧/١٩٩٥ و٩/٨/١٩٩٥.

أما حول تفاصيل الموقف الإسرائيلي، فانظر: جميل هلال، **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

يعبر عنه بامتياز شمعون بيريس، مستأنساً بدراسات مؤسسة آماند هامر، وهو توصيف يتوسل تكامل البنى التحتية الاقتصادية والتمويلية مدخلاً لإقامة نظام أمني يوفر عضد نظام للعلاقات الإقليمية عماده أولوية التعاون الاقتصادي على التنمية العربية، بل هو يقوم على غياب لمفهوم التنمية متأت عن شؤون أوسع في المشاغل الأمنية الاسرائيلية، وهي شؤون سنلمح إليها بعد قليل. ثمة توصيفات أخرى، أقل اكتمالاً أو تكاملاً، من قبل أطراف عربية شتى، حكومية وأهلية، لعل السياسات الأردنية الأكثر حماسة فيها. كما أنه ثمة توصيفات أوروبية وأخرى أمريكية أضيق مدى وإن كانت أكثر تماسكاً، تقوم على اعتبار الأولوية للتماسك الأمني الإقليمي على صورة ليست بعيدة عن أسس التصور الاسرائيلي بها، ولا هي بمنأى عن الاستئناس بهذا التصور. ولا شك في أن السمة الجامعة لكل هذه التصورات هي الانصراف عن اعتبار الوطن العربي وحدة عملية أو وحدة علمية تحليلية، إلى الترجمة العملية للمصطلح المستأنف ـ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ وإلى اعتبار العرب مجرد جماعات ناطقة بالعربية صدف وجودها في مناطق جغرافية متجاورة.

ليس من مقتضيات الموضوع الذي أتناوله الإشارة إلى شكي بتفاؤل المتفائلين بإنجاز ضروب شتى من التكامل الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، بل بين العرب والعرب، لأسباب ليس أقلها اعتبارات الجدوى والربح لدى القطاع الخاص، والتفاوت في معدلات النمو والمداخيل، والمؤشرات الأخرى على الأداء الاقتصادي، ذلك أن شأني هنا هو شأن الحركة الطويلة المدى للاقتصاد السياسي بما هو متعدٍّ إلى مجال الثقافة، وبما هي داخلة فيه ـ مما يجعل أشكال وجود التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي أو غيابه أموراً غير ذات أهمية حاسمة. ذلك أن الشرق أوسطية ـ وهذا ثاني الشأنين ـ وما يدعى بالتطبيع الثقافي، ليست بهذا المنظار إلا أحد العناوين المحتملة لسلسلة من التطورات التي داهمت الوطن العربي في العقدين الأخيرين، والتي يجوز لنا إيجاز فحواها للعرب ـ كما لغيرهم من الشعوب المتخلفة أو شعوب ما أضحى يدعى جنوباً ـ بالإشارة إلى أمرين متلازمين: **الأول** صرف النظر عملياً عن مفاهيم وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو أمر يستتبع القبول الضمني أو الصريح بلاهوت السوق والتجارة الحرة بالنسبة للاقتصاد، والانتكاس الاجتماعي الملازم لإعادة الاعتبار للتأخر الاجتماعي، والنكوص الثقافي الناجم عن إيلاء هذا القطاع من الحياة الاجتماعية إلى قوى وأفكار وفئات محافظة تلتئم على شأن الدين. يرتبط هذا الأمر بأمر آخر لا قيام له إلا به: ذلك هو انحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع ـ من دون الأمن ـ والبروز المتزامن والمتلازم لمفهوم إسلامي للمجتمع ولسجية هذا المجتمع، ولفهم طلسمي بالغ الذيوع للمجتمع المدني ولشأن الديمقراطية بوصفهما حقيقة تستتبع القول بزيف الدولة وتستفاد منها في آن.

ـ ٢ ـ

نؤسس ما سبق على عدم اعتبار الشرق أوسطية نظاماً إقليمياً صرفاً، بل على أنها

عنوان محطة زمنية تشير إلى بعض - من دون الإشارة إلى كل - العناصر السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي تؤسسها. فهي مؤسسة على كونها بناء محلياً أمنياً واقتصادياً يلازم مكملات ثقافية وسياسية وايديولوجية، وهو بناء متوافق مع مقتضيات الشكل الجديد من العولمة الذي انتشر في الثمانينيات والتسعينيات، والذي قام على نبذ وهزيمة شكل العولمة الأقدم، فلا مجال للكلام عن تاريخ العرب في القرنين الأخيرين من دون الكلام على العولمة السياسية (الاستعمار، الاندراج في العلاقات الدولية) وعلى المثاقفة الكونية، اجتماعياً وعقلياً، التي كونت الخط الجامع لتاريخنا الحديث وتحولاته. نقول: إن العولمة التي نراها تنقضي قامت على أفكار التنوير والتنمية والتحديث على مجمل صعد الحياة، بل على اعتبار الترقي عملية تاريخية شاملة ومتكاملة.

أما الشكل الجديد من العولمة، فإن عماده في الجنوب ما هو إلا التخلي عن التنمية الاقتصادية وأدواتها الاجتماعية والثقافية والعقلية والمعرفية، التي تشتمل على التحديث الاجتماعي وعقلنة الحياة لذهنية واكتساب المعرفة التقنية القادرة على إعادة إنتاج نفسها محلياً. وإن عناصر الاختلال، بل الانهيار في نظم التعليم المدرسي والجامعي العربي وانحطاط المدارك العامة أمور معلومة ولا حاجة الى تكرارها، وينطبق هذا الكلام أيضاً على النكوص إلى الثقافات والمعتقدات الخرافية، والزيادة في بثها في أجهزة الإعلام الرسمية، والتوقف عموماً عن الخجل من الجهر بها. وما هذا التخلي عن التنمية باسم لاهوت السوق إلا المقابل الجنوبي لتطور بالغ الأهمية حصل في الشمال، وهو انهيار الإجماع الكينزي - نسبة إلى كينز (Keynes) - الذي رسم علاقة الدولة بالاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الانهيار الذي تلازم مع نهاية الحرب الباردة وزوال ضغط النموذج الاشتراكي - كبديل محلي وكمنافس خارجي - على سياسات العمالة والمجتمع عموماً. وقد تُرجم هذا الانهيار في الجنوب - شأنه في الشمال - إلى صورة القبول بحتمية الهامشية الاقتصادية والاجتماعية كعنصر بنيوي مستمر طويل المدى: أعني معدلات البطالة المرتفعة ومدن الصفيح، والسياسات التي تستقبل بأشكال ووتائر مختلفة (أكثر سرعة بين الأقطار العربية: المغرب وتونس، تليها الأردن ومصر) لمطالب ولمفاهيم التعديلات الهيكلية. وليست الأولوية المعطاة في هذه المناهج الاقتصادية العملية للعمليات الاقتصادية الخدماتية وللمضاربات وللاقتصاد الموازي بالشأن الشاذ أو الخاص بالدول المتخلفة، فما هو إلا صورة محلية عن صعود ما دعي بالاقتصادات الوهمية (Virtual Economy) القائمة على قطاع مالي لا تخضع تبادلاته - التي تفوق الدخول القومية لكثير من الدول - لأية ضوابط. وما المكمل السياسي والاجتماعي - الثقافي لهذا الأمر إلا انحسار فاعلية الدولة واستنزاف إرادتها، بل انتشار المقالة الذاهبة إلى ضرورة تقليص حجمها إلى الحدود الدنيا. ولعله ينبغي التأكيد على ضرورة عدم الخلط بين الدولة كمؤسسة، وأرباب الدولة كأفراد يستخدمون مؤسسات الدولة لأغراضهم الخاصة: ذلك أن مشاركة أصحاب الدولة واتباعها في هذه العمليات الاقتصادية إنما هو شأن يعمل على استفحال الوهان العملي لها، من دون أن يعني أن

أفراد النظام القائم والجماعات الأخرى التي تستغل الوظيفة العامة الأمنية أو الإدارية لأغراض خاصة، هم الدولة: لا شك في أن كثيراً من البلدان العربية قد تآكلت فاعليتها بسبب الاستحواذ على أدواتها لأغراض خاصة من قبل شبكات عائلية أو جغرافية وموالي هذه الشبكات.

نعود ونقول إنه يترتب على الدعوة إلى تقليص الدولة ـ ونعني هنا أكثر من نزعها من أيدي هذه الجماعة أو تلك ـ التعدي بهذه الدعوة من مجال الاقتصاد إلى المجتمع والسياسة والثقافة، والتعبير عن هذا التعدي بعنوان «المجتمع المدني» سليل عنوان حقوق الإنسان وبمفهوم للديمقراطية يرى في الممارسة الديمقراطية تعبيراً عن إعادة الاعتبار للمجتمع باعتباره نقيضاً للدولة، أي باعتباره ما يجب أن تعبر الدولة عنه. من نافل القول أن الدولة نصاب منفصل عن المجتمع ولا يعبر عنه، بل إن ما يعبر عن القوى المنظمة في المجتمع هو الهيئات التمثيلية وجماعات الضغط، وليس الدولة. ثم إن «المجتمع» ليس نصاباً «عينياً» يشار إليه بالبنان، ولا ينتظم على أسس الولادة، بل على أسس أكثر تعقيداً بكثير من ذلك، ولا يمكن توصيفه على أساس التصنيف الطائفي، أو الإثني لأعضائه، بل على أسس وظيفية للدولة دور أساسي فيها.

ولئن كان الكثير منا قد شارك بفاعلية في الكلام المبدئي والمجرد والجميل حول حقوق الإنسان، ثم الديمقراطية، وأخيراً المجتمع المدني، بوتيرة سريعة للموضة الاصطلاحية في وقت شكّل فيه هذا المصطلح المتحول إحدى أدوات الجولة الأخيرة من جولات الحرب الباردة (الثمانينيات)، إلا أن قلة منا تنبهت إلى قصر النظر والغبن التاريخيين تجاه الدولة البادين في جل المقالات الذاهبة إلى ضرورة تنحية الدولة العربية عن الفعل الاجتماعي والسياسة: حاولت أن أبين في بحث آخر[٢] أن لجل خطاب الديمقراطية العربي في السنوات الأخيرة منطقاً داخلياً فحواه افتراض تضاد بين الدولة والمجتمع، وأن لهذا الافتراض مستنداً في فهم وهمي وشعبوي لعلاقة الدولة بالمجتمع، وأن منتهاه العملي نظرة عدمية إلى الدولة ووهمية إلى السياسة كنصاب للصفاء المجتمعي وكممارسة رومنطيقية تتيح لأمة أن تسعد بتوليد دولة مطابقة لها. لا يسعني مقابل ذلك إلا التأكيد على أن الدولة العربية الحديثة (والعثمانية) كانت رافعة شعار التحول الاجتماعي والثقافي والعقلي والقانوني ـ على جزئية هذا التحول وعدم اكتماله ـ في القرنين الأخيرين، وأنها ما زالت في الكثير من فاعلياتها أكثر تقدماً من عموم المجتمع، أو أقل

---

(٢) عزيز العظمة، «الشعبوية ضد الديمقراطية: خطاب الديمقراطية المعاصر في الوطن العربي،» ورقة قدّمت الى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني ايني انريكو ماتيي»، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥). يحبذ الرجوع إلى الأصل الإنكليزي لهذا النص أو إلى الترجمة الفرنسية لضمان استقامة المعنى.

تخلفاً منه إن شئتم. أما في العقدين الأخيرين، فقد تم في أحايين كثيرة الإذعان إلى سحب نشاط الدولة، أو العمل على سحبه، من مجالات أساسية كان لها مجالات أفرغت لأرباب الدولة بما هم شخصيات اقتصادية، أو لما دعي بالمجتمع أو المجتمع المدني، وكل ذلك (في حال احتيج إلى تسمية) باسم انعدام الكفاية وعملاً بسياسات اقتصادية نيو - ليبرالية أدت إلى استبعاد فاعليات لم ينتج من استبعادها إلا فراغ مؤسسي واقتصادي من دون بدائل وظيفية ناجعة[٣]. بعبارات أخرى، أصبحت متداولة على نطاق واسع المقالة الذاهبة إلى أن الدولة، أربابها والمستفيدين منها، والاستئثار بفاعلياتها وإمكانياتها، شيء واحد. لذلك غابت عن مجال التداول النظرة الأكثر واقعية وفائدة، من أن الدولة جهاز قادر على أن يفعّل إن توفرت المحاسبة الديمقراطية (وليس التمثيل في الدولة ولكن من أجهزة سياسية تشريعية)، وإننا نعني بها ليس فاعلية الاستبداد والقمع فقط، بل الدولة بما هي عنصر فعل تاريخياً في حياتنا العربية وضرب فيها منذ ما قارب القرنين، كما فعّل من تواريخ أمريكا اللاتينية وشرقي أوروبا وجنوبها وفي اليابان، وليست بما هي متأتية عن فهم نظري أو مذهب سوسيولوجي ما. ثم إن إفراغ مجال العموم من الدولة ليس عنصراً «مفرزاً» للديمقراطية، بل لتخصيص الشأن العام باسم الانتماء الطائفي أو الجغرافي الإثني ـ ذلك أن المحصلة العملية (ولا أحاسب على النيات هنا) لمفهوم المجتمع المدني، خصوصاً في ما يتعلق ببلد كالعراق مثلاً، تغرقه في الأهلية ما دون المدنية، ما قبل السياسية، أي الطوائف المتحولة إلى أحزاب. علينا أن نقوم بحزم بمغادرة إشكالية التطابق والتنابذ بين الدولة والمجتمع.

لزم عن هذا استبدال الدولة كفاعل اجتماعي بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية التي تستفيد ـ في عملية العولمة هذه ـ من برامج التمويل العالمية ومن الخطاب الدولي العدمي تجاه الدولة الذي يزداد باطراد ارتباطه بالدولة المانحة، وتحديداً بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية: يمكن التدليل عن مدى وعمق هذه العملية التي ما زالت غير مدروسة على صورة وافية ـ على أهميتها البالغة ـ بالإشارة إلى ازدياد المبالغ التي أنفقتها المنظمات غير الحكومية عالمياً، من مليار دولار إلى ٧,٢ مليار بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، وإلى استخدام البنك الدولي هذه المنظمات لإنفاق نصف ما رصده لأفريقيا عام ١٩٩٣، وإلى وصول نسبة ما تستقيه حالياً المنظمات غير الحكومية من الحكومات الشمالية على صورة مباشرة لينفق في الجنوب إلى الثلث. هذا، وتجدر الإشارة إلى إعلان نائب الرئيس الأمريكي مؤخراً عن اعتزام الولايات المتحدة إيصال نصف مساعداتها الخارجية عن طريق المنظمات غير الحكومية بعد خمس سنوات من الآن (١٩٩٥)، هذا في وقت ارتفعت فيه نسبة ما أنفقته هيئة التنمية الامريكية عن طريق

(٣) انظر على سبيل المثال: Helena Ribe and Soniya Carvalho, *World Bank Treatment of the Social Impact of Adjustment Programs*, Policy, Research and External Affairs; WPS 521 (Washington, DC: World Bank, [1990]).

المنظمات غير الحكومية من ١٧ بالمئة منذ سنتين إلى ٣٠ بالمئة اليوم(٤).

- ٣ -

نعود من هذه المؤشرات وتضافرها إلى الموضوعة الرئيسة في هذه المناقشة: تذهب هذه الموضوعة إلى أن الشرق أوسطية شكل معين زمانياً ومكانياً وظرفياً من أشكال العولمة المتجددة، التي تحولت عن مفهوم التنمية الشاملة إلى السوق وإلى إيلاء المجتمع والثقافة إلى مجالات تحتويها مفاهيم كالأصالة والهوية المأخوذة باعتبار بالغ التشنج والعصابية. بعبارات أخرى، إن سياق الشرق أوسطية الأوسع وشرط إمكان ما يستفاد منها لأصحابها، هو استبدال مشروع الحداثة الكونية بادعاء شمالي بما بعد الحداثة، وهو ادعاء ينطوي على عنصرين غير متكافئين ولو استندا مجتمعين إلى نبذ الأفكار الحديثة والتنويرية على اعتبارها إرهاباً فكرياً انقضى بانهيار المعسكر الشيوعي، وإلى الإعراض باسم الخصوصية والنسبية والحق في الاختلاف، عن الأسس والنتائج القيمية والمعرفية والجمالية للحداثة: العنصر **الأول** هو الإنتاج الأدبي والفني والايديولوجي ما بعد الحداثي في الشمال، انطلاقاً من موقع حداثة منجزة، وعلى صورة تلوينات وتزيينات على حداثة أزيلت عنها الاعتبارات القيمية. أما العنصر **الثاني**، وهو الألصق بقضايانا العربية، فهو التذوق والاستساغة ما بعد الحداثيين المتزايدين لجمالية ما قبل الحداثة، على اعتبار ما قبل حداثة الآخرين ــ أي الجنوبيين ــ تعبيراً عن الخصوصية والجزئية والهامشية، أي اعتبار ما قبل الحداثة هذه على وجهين: وجه إيجابي يستجلب الإعجاب ويتداعى مع الحساسية تجاه البيئة التي يراد لها عدم التلوث، أكانت نباتية أم حيوانية أم إثنولوجية؛ ووجه سلبي عنصري، يرى في ما قبل حداثة الآخرين أزلاً مقدراً (كما يرى المعجب باختلاف الآخرين) يجب تسوير النفس ضده عن طريق العنصرية والترتيبات الحادة من الأثر الشمالي للجنوب، أي الهجرة والإرهاب. يترتب على هذين الموقفين المتقابلين أن مشاريع وواقع الحداثة في ديار ما قبلها، على شاكلة مشاريع التنوير الاوروبية، إنما تشكل اغتصاباً لما قبل حداثة أزلية توسم بالخصوصية الثقافية التي يتغنى بها غافلاً الكثير منا، وأنه لا مسار تاريخياً مستقبلياً لديار ما قبل الحداثة العربية إلا إعادة الارتباط بهذا الماضي، وإقامة نظم سياسية مطابقة لما ولّى، أو بالأحرى لما يخيل لبعضهم أنه قد كان.

ليس غريباً، والوضع كذلك، أن تتكامل مواقف الإغراب للمنظمات غير الحكومية الشمالية (ومنها منظمات حقوق الإنسان) مع مواقف التفرد والاختلاف المطلق التي تستعرضها التيارات الإسلامية، وأن تنطوي على تعاطف وعلى صلات مستمرة خارج

---

(٤) United Nations Research Institute for Social Development [UNRISD], *States of Disarray: The Social Effects of Globalization* (Geneva: [UN], 1995), pp. 139 - 140, and *International Herald Tribune*, 13/3/1995.

الوطن العربي. وليس غريباً في السياق عينه وجود جماعات بالغة الأهمية لدى حكومات الشمال وما يعضدها من مؤسسات أكاديمية، خصوصاً في الولايات المتحدة، ترى في الجماعات الإسلامية أو على الأقل في ضروب مختلفة من أسلمة الحياة العامة، الحلول السياسية الناجعة في المدى البعيد لأوضاع دول عربية كالجزائر ومصر. وضمن عين الحركة التاريخية الناظمة لعلاقة الشمال بالجنوب والمنظمة بدورها لما يطغى في الجنوب من خطاب سياسي وثقافي، كما سنلمح بعد قليل، تندرج الاستعاضة عن خطاب التنمية بالتمايز الثقافي، بل بالقراءة الحضارية المتبادلة، حيث يبقى الشمال حديثاً أو ما بعد حديث، ويتغنى الجنوب بما قبل حداثته باعتبارها أصالته، وترد علاقة الشمال بالجنوب، أو الغرب بالعرب، من علاقة تقوم على حركة بنى اقتصادية وسياسية عالمية، إلى تصور قوامه المؤامرات. ترد بذلك العلاقة الدولية للعرب من علاقات بنيوية غير متكافئة إلى تلويث حضاري أو إلى صراع حضارات، ويستعاض بالكلام على الاستعمار الثقافي عن واقع التبعية الفعلية ـ أي أنه يجري تعميم نظام الخطاب الثقافي والحضاري السعودي على مساحات مهمة في البلدان العربية المركزية. في جميع الأحوال تفرغ الثقافة والثقافة السياسية تحديداً من اقتصادها السياسي.

تتلازم إذن في نظام العولمة المستأنف جمالية الإغراب في الشمال وخطاب الأصالة والخصوصية (أي جمالية التخلّف) في الجنوب من جهة أخرى. وقبل الانتقال إلى الكلام حول تعيين ما سبق وإن ذكر بما يجري في سياق الانتقال من الوطن العربي إلى «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تنبغي الإشارة هنا إلى القوة المؤسسية لهذه الأفكار والتصورات، أي للاستساغات الجمالية هذه بما هي حاملة لأفكار وسياسات. لا شك في ازدياد رعاية دول متخلفة شتى لبعض العادات والأفكار المتقادمة علامة على الأصالة أو على اكتشافها المجتمع وفي سياق سياسات ديماغوجية غير مقتصرة على الثقافة. من هذا، على سبيل المثال، البرامج الدينية في التلفزيون المصري واتخاذ بلدان عربية كثيرة مظاهر تمشيخ بيّنة، ومنها أيضاً رعاية الحزب الحاكم في زيمبابوي الوسطاء الروحانيين في القرى لضبط السلوك واحتواء النزاعات الاجتماعية[٥]. وهناك أيضاً رعاية دول عربية وغير عربية لحركات سياسية وايديولوجية نكوصية متطرفة. وبالمقابل، تجدر الإشارة إلى المقابل العالمي لهذا الأمر، ولهذا المقابل شقان، عملي وتصوري.

لا شك في أن فعل المؤسسات الغربية غير الحكومية شأن مرشح لأن يفاقم في النكوص الاجتماعي والثقافي، تحت عنوان اللامركزية والاستقلالية المحلية والقرار المحلي: إن تغليب الاعتبار المحلي المحض، وتسوير المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المحلية باسم حمايتها من تدخل الدولة، أمران من شأنهما تحديد وتسوير «داخل» محلي على صورة حاسمة، وفصله عن الشأن الوطني العام. ولا يستقيم هذا التحديد وهذا التسوير إلا على

---

(٥) UNRISD, Ibid., p. 48.

أساس اعتبارات علاقات القوة المحلية، المرتبطة بدورها بعوامل النسب والعشائرية، وغيرها. ولئن كانت المشاريع التي تأخذ هذا الطابع ليست واسعة الانتشار في البلدان العربية (عدا شمال العراق) إلا أنها تشكل جزءاً متنامياً من الاشتراطات المتعدية أو المتبادلة للتمويل الداخلة في سياق القروض والمنح (Cross-Conditionalities)، وهي بهذا الاعتبار مرشحة إلى تعميق عملية النكوص والتشظي الاجتماعي ـ الاقتصادي الناجم عن انهيار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ستكون لنا عودة إلى هذا الأمر في ما يلي.

ـ ٤ ـ

يؤدي بنا الكلام حول المنظمات غير الحكومية القائمة بالشأن الاجتماعي، إلى المنظمات غير الحكومية العربية والغربية التي تتوخى لعب أدوار سياسية وثقافية وايديولوجية. سبق وأن ذكرت الارتباط والتعاطف مع التيارات الإسلامية المعتدلة منها والمتطرفة، على اعتبار أنها تمثل المجتمع مقابل الدولة. لهذا وجه آخر: فلئن كانت التيارات الإسلامية تضم في قياداتها ـ على الغالب ـ جماعات من المثقفين المهمشين نسبياً في إطار النظام الثقافي والاجتماعي للدولة (عدا النظام الثقافي الخليجي)، أو قل هم على الأقل مستبعدون إلى حد ما من إمكانيات الحراك الاجتماعي وغير قادرين بما هم كتلة على الدخول في عملية تداول نخبوية، إلا أن قيادات التيارات غير الإسلامية تتكون من عناصر كانت أو ما زالت وثيقة الصلة بنظام الدولة الاجتماعي والثقافي في دوره التنويري الذي آل بعضه إلى هؤلاء. إلا أنه مع انحسار فاعلية الدولة على الصعد غير الأمنية، كان قد حصل استقلال نسبي لفئات غير عريضة من المثقفين عن الدولة، وذلك أمر أتاحته العولمة المتجددة بمؤسساتها العلمية والسياسية والاقتصادية التي توفر مجالاً للأعمال الاستشارية وغيرها على الصعيدين العالمي والعربي الخليجي. وإن هذه الفئة من المثقفين هي التي تمسك بالوجه الآخر للعولمة المقابل للوجه المرحب بدعوى الأصالة: إلى ذلك الوجه الذي يدعو إلى فهم تقدمي للعملية الاجتماعية بما هي عملية تحرر وبناء مؤسسات مدنية مستقلة عن الدولة. ولكننا نلحظ في الأحايين كلها أن للعدد الأكبر من أفراد ومجموعات هذه الفئة نزوعاً إلى شيء من العدمية تجاه الدولة تلتقي فيه مع ما هو غالب عالمياً، ومع ما هو سائر محلياً (أي عربياً)، مسار الشعبوية في تعبيرها الإسلامي خصوصاً، ذلك أن التنظيمات الإسلامية تستخدم خطاب الحريات العامة وخطاب الديمقراطية داخل الوطن العربي وخارجه على نطاق بالغ السعة، على الرغم مما قد يخالف هذا الخطاب من نيات سياسية وأهواء ايديولوجية. وإن لكثير من هذه الأفكار الليبرالية التي يحملها المثقفون العرب المستقلون من غير الإسلاميين دلالة لا شك فيها على وعي باختناقات محلية، سياسية واجتماعية، بالغة الأهمية، واختناقات بيّنة للفاعلية التاريخية العربية. ولكن فيها، كما سبق أن ألمحت أصداء أساسية لما ساد في خطاب السياسة العالمية الشمالية في الفترة الختامية للحرب الباردة، والاعتماد المالي والمؤسسي على المنظمات العالمية وغير الحكومية، وهي ما عبر عنها الصديق الدكتور الطاهر لبيب بعبارة

«المقاولة الديمقراطية». وعلينا في هذا المقام أيضاً الإشارة إلى منحى جديد لدى بعض قطاعات المثقفين العلمانيين، وهو منحى مستقى من العدوى مما يبدو أنه جوال في المجتمع من تدين متجدد، ومن العدوى من تمشيخ الدولة: ذلك هو نزوع بعض هؤلاء المثقفين إلى القبول بمسلمات الخطاب الإسلامي في الحياة العامة، وخصوصاً لجهة توصيف مجتمعاتنا بأنها مجتمعات إسلامية، وبأن مخاطبتها يجب أن تتم ـ على ذلك ـ بمفردات دينية. ويعرف الكثير منا زملاء وأصدقاء تمادوا في هذا إلى نزوع بيّن نحو التدروش الفكري، ولكننا لسنا الآن في معرض مناقشة هذا الأمر بنفسه(٦)، بل إننا ننتقل منها إلى الكلام حول عنصر ثالث يضاف إلى عنصري المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية، والمثقفين العرب، من عناصر القوة المؤسسية للأفكار والتصورات الملازمة للعولمة في حلتها الجديدة.

ما هذا العنصر الثالث من عناصر القوة المؤسسية للأفكار المتّسمة بالعولمة المتجددة إلا النظام الثقافي والإعلامي العالمي الذي يعضد العنصرين السابقين، بل هو يكوّن نواحي بالغة الأهمية من أسسهما. يتكون هذا النظام من عنصرين أساسيين: **أولهما** نمط الملكية والسيطرة، **وثانيهما** نمط الإيصال وفحوى هذا الإيصال. بالنسبة للعنصر الأول، يعلم جميعنا كيف مالت ملكية أدوات الإعلام العالمية ـ المرئية والمسموعة والمقروءة ـ إلى التركز الاحتكاري في عدد قليل من المؤسسات المتعددة القومية، من مؤسسات روبرت مردوخ المنطلقة من أستراليا والشاملة بريطانيا والولايات المتحدة وشرق آسيا وجنوبها، إضافة إلى بعض مناطق أمريكا اللاتينية، إلى المؤسسة الجديدة التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عبر اندماج الـ «ABC» مع الـ «CNN». ولئن كانت الأقطار العربية مغطاة من قبل مؤسسات أخرى ـ «MBC» و «BBC» و «CNN» وبعض القنوات الفرنسية والإيطالية في بلدان المغرب ـ إلا أن الاحتكارات الإعلامية إضافة إلى المجانسة النسبية للثقافة المرئية في دول الشمال وإلى النزوعات العنصرية والثقافوية للاتجاهات الفكرية والايديولوجية ما بعد الحداثية، قد أفضت إلى مجانسة على صعيد تصور المادة الإعلامية ونمط بثها ونشرها.

تتلخص فحوى هذه العملية بالنسبة لأثرها في الوطن العربي بأمرين: **الأمر الأول** هو إرجاع أمور الوطن العربي إلى الثقافة في معرض التفسير، أو إلى أمور قد تجد لها تفسيرات ثقافوية: كالإرهاب، والنزوعات القومية، والتدين. يعضد هذا نزوع متزايد نحو إرجاع الثقافة بعينها إلى الدين، والدين إلى الديانة الإسلامية تحديداً، والنظر إلى العرب باعتبارهم الديني أو الطائفي. وتقدم هذه التصورات ليس على صورة سلاسل متوالية من الموضوعات والحجج والنقاشات، بل هي تصاغ صياغة ترقيمية (Digital)،

---

(٦) حول جملة هذه القضايا، انظر: عزيز العظمة، «المجتمع العربي وخطاب الديمقراطية،» **النهج** (خريف ١٩٩٤).

أي أن وقائع الوطن العربي ـ كالعوالم الأخرى ـ تُختزن في الذاكرة الإلكترونية باعتبارها صوراً تلخص الواحدة منها عالماً بأسره. ولما كانت الصورة في جوهرها ذات طابع عياني، اتخذ الاستعاضة عن الكلام بالصورة شكل ـ وهم ـ الاستعاضة عن الوهم بالواقع: من نافل القول أنه لدينا هنا ما دعاه رولان بارت «l'effet du réel»، أي أنه لدينا إيهام ميثولوجي بواقع هو في حقيقة الأمر إزاحة لوقائع عن موضعها والاستعاضة عنها بصورة لا تمثلها إلا على صورة بالغة الجزئية. في هذه الواقعية المتوهمة لنظام البث العالمي طاقة بالغة القوة تنطلق من الاستعاضة عن العقل والتفكر بالرمز، أي أن فيها تراجعاً ثقافياً نحو الشفاهية، وهو تراجع نراه صنو تدهور المدارك العامة، وانحسار موقع التعليم الجامعي ومحتواه عالمياً. وفي هذا التراجع نحو الشفاهية والتصور الرمزي صنو العنصرية في الغرب، والحياد عن العقل باتجاه الرمز، وخصوصاً الرمز التراثي في الثقافة السياسية العربية المعاصرة، ذلك أن صورة الوطن العربي في النظام التصويري والرمزي هذا تتلخص في أحايين كثيرة في ما يبدو من نيويورك وكأنه مظاهر التميز والإغراب لدينا: صفوف المصلين في القاهرة أو مرسيليا، مظاهر التدين المتشددة في الضاحية الجنوبية من بيروت مربوطة بقضية «الإرهاب»، الحفاة هنا وهناك، والنساء المحجبات، . . . الخ. أما الواقع الفعلي فهو محجوب، إذ هو غير منتم إلى مجال الترميز الإغرابي.

لا ينحصر مجال تداول هذه الصور في دول الشمال، بل إن هذه الصورة ذات الفائض الديني والإسلامي الوهمي بالغة الذيوع في الوطن العربي، في شكلها المرئي وفي تداولها الخطي المحتوى في الخطاب الثقافي والسياسي العام. ويؤدي هذا في نظام التصور العام العربي إلى الإيهام بذاكرة ثقافية دينية وطائفية وفئوية تشكل عماد ترجمة العولمة المتجددة إلى النتائج الثقافية والثقافية ـ السياسية للشرق أوسطية ـ ولكن علينا هنا الالتفات أيضاً إلى المؤشرات الكمية المتصلة بسعة المجال الاجتماعي القادر اقتصادياً على استقبال هذه الصورة، وبمدى انتشارها في إعلام الدولة.

ـ ٥ ـ

أشرت في ما سبق إلى اعتقادي بأن الشرق أوسطية يمكن أن تعتبر بمثابة تحصيل للحاصل: تحصيل الأثر الحدثي والمحلي لنظام بنيوي متجدد، تجدد مع انهيار بديله التاريخي الذي تمثل في الشيوعية وفي حركات التحرر الوطني والتنمية، التي تتوارث بعض مقالاتها دعاوى الاستقلال الثقافي والحضاري. تكمن الشرق أوسطية على صعيد التصور في اعتبار الوطن العربي جملة دول وطوائف (بالمعنيين المذهبي والإثني) متجاورة، لا جامع وطني لها، أي لا جامع لها على صعيد الجنسية السياسية، وعلى صعيد المواطنة. تكمن الشرق أوسطية في مجال التصور، والتصور السياسي والثقافي تحديداً، على اعتبار المنطقة مستمراً متبلقناً منذ الأزل وإلى الأزل، ذلك أنها ـ أي الشرق أوسطية ـ تستتبع في الواقع العربي الراهن وفي المستقبل المنظور استقبال أمرين آتيين عن السياسات المحلية والدولية الناتجة من التحولات البنيوية التي سبق وأن ناقشناها: شأن البلقنة، وشأن إسرائيل.

أما شأن البلقنة، فهو أمر سبق وأن نوقش تحت عناوين عديدة في ما سبق، وما علينا هنا إلا استخراج ما يختص تحديداً بما قد ينجم عنه: ترتيب الأوضاع في الوطن العربي عشية الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية والدخول المتسارع للاتحاد الأوروبي وللمنظمات الدولية في عملية تمويل لمشروعات اقتصادية واجتماعية وثقافية تتكامل في إطار العولمة التي نوقشت.

فلئن كان الوطن العربي قد أبدى في فاعلياته الأساسية قدراً كبيراً من الممانعة تجاه فرض نتائج عملية للتصور البلقانوي للعرب، إلا أنه علينا أن نوازن الأثر ـ الذي قد يكون إيجابياً ـ لخطاب الحريات الجوال في إطار العلاقات العربية ـ الدولية، وخصوصاً في سياق فاعليات المنظمات غير الحكومية، بالأثر السلبي لما قد نعتبره مقاولة في الهندسة الاجتماعية والثقافية من قبل الأوساط غير الحكومية العربية التي تستقبل تعريف خطاب الحريات على أنه خطاب حريات جماعية لطوائف، بالمعنيين الذين ذكرت، الإثني ـ اللغوي والمذهبي.

وعلينا التذكير هنا بأن الجماعات التي تستقبل هذا التصور للحريات العامة، والتي تعمل على إعادة إنتاج تاريخ العرب الحديث على أنه تاريخ طوائف وجماعات فسيفسائية، تتكون من صنفين: أحدهما من اندرج خطابه في أطر الخطاب الشبه ـ إغرابي، الاثنولوجي، حول الوطن العربي، والآخر من ترجم في مجال الخطاب التصورات العامية المتواترة في البلدان العربية والتي تعتبر العشائرية ـ وهي ذروة الطوائفية ـ معيناً أساسياً للفعل الاجتماعي والاقتصادي ولتفسير الفعل السياسي والاجتماعي. هذا إن لم نشر أبداً إلى الأثر الذي لا يستهان به في أوساط واسعة من القراء الأوروبيين والأمريكيين والعرب، لبعض المثقفين العرب المتخصصين بالرواية وبالكتابة الإغرابية عموماً عن العرب، والذين يقدمون هذه الكتابة ـ وهي مفصلة على مقاس السوق المرجو لها ـ على أنها شهادات ذاتية، كالتربية في الحريم ثم الثورة على هذه المؤسسة، أو الطائفية في العراق، أو ثقافة «القسوة والصمت» التي تسم العرب مجتمعين.

لا شك في تناقض خطاب الحريات العامة هذا، الذي يصور الجماعات على صورة الأفراد والذي يسلم هذه الجماعات بالنتيجة إلى أكثر من فيها تخلفاً ومقدرة على إعادة اختراع التراث الجماعي المزعوم الذي يجري إعادة تركيب الجماعات الطائفية على أساس منه (ولعلنا لم ننس كيف نسي جزء كبير من موارنة لبنان أصوله اليمانية إبان الحرب الأهلية وما سبقها من تعبئة ايديولوجية). ولا شك في أن في هذا تناقضاً ـ أو بالأحرى ازدواجاً في المعنى ـ سيجعل خطاب الحريات العامة في الوطن العربي رهينة تلك القوى السياسية والاجتماعية التي ستكون قادرة على فرض تفسيرها له فرضاً سياسياً أو عسكرياً. ولكن المهم في الأمر لغرض هذه المناقشة هو الإشارة إلى صورتين أساسيتين، متضادتين، للتقدم والديمقراطية، يبدو فيهما هذا الخطاب في كونه من المعطيات المحلية للعولمة: **الأول**، تصريف الديمقراطية لصالح العدمية تجاه الدولة، وتأييد النظرة الإسلامية التي

ترى أن الإسلام عقيدة المجتمع، وأن المسلم بسليقته إسلامي الهوى في السياسة، وأن النظم الإسلامية سياسياً أو اجتماعياً إنما هي شكل مطابق لما تستطيع المجتمعات العربية أداءه سياسياً، أو بالأحرى أنها تشكل سقف ما تسمح به السجايا العربية من تقدم: ذلك من نتائج النظرة الثقافوية الى العرب التي أسلفنا الحديث عنها.

أما الثاني، فهو يكمل هذا المذهب، ويذهب إلى اعتبار بعض النظم السياسية العربية، وغيرها بقدر الإمكان، على أنها ليست سوى إنتاج التجاوز الجغرافي لطوائف. ولا شك في أن النظام الانتخابي الأردني قائم على هذا المبدأ، عملاً بما كان متداولاً من أفكار حول السياسة في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن مما بقي عماد النظام السياسي في الأردن. ثم إن العراق بعد حرب الخليج الثانية أضحى المختبر الرئيسي لهذه الأفكار السياسية العائدة في أسسها التصورية الى مسألة القوميات في أوروبا، وخصوصاً أوروبا الشرقية، في القرن التاسع عشر، والتي أضحى يرددها مؤخراً الملك حسين في كلامه حول نظام كونفدرالي في العراق يفتت مواطنيه إلى السنة والشيعة والأكراد. ويتبدى وضع العراق المختبري في هيئات «المعارضة» التي أنشئت في لندن وواشنطن والتي جزأت العراق إلى طوائف مؤشراً على ما قد تكون عليه السياسة الداخلية العراقية إن كان لهذا البلد أن يحكم من قبل تآلف قائم على مبدأ التشظي السياسي بدلاً من مبدأ الوطنية، وهو، أي مبدأ التشظي، الناجم عن تراث الفكر البلقانوي في شؤوننا، المتجدد عبر خطاب الهوية والأصالة والتفرد شرقاً وغرباً: نرى هنا كيف أن مؤدى العولمة الخاصة بالقرن التاسع عشر تستمر ـ مع تعديلات اصطلاحية ـ في نمط العولمة الذي ابتدأ يسود في أواخر القرن العشرين، ومع نهاية الكتلة الاشتراكية.

ـ ٦ ـ

تجول في الرؤية السياسية الشرق أوسطية إذن صورة مزدوجة عن النظام السياسي الثقافي العربي، يرى في أحد شقيه التشظي الطوائفي عنصراً أساسياً مكوناً تشكل إسرائيل نموذجه الأكثر تطوراً. لا شك في أن النموذج الإسرائيلي هذا، بصفاته الطائفية ـ القومية، اهتدت به التصورات الأمريكية وغيرها المبلقنة للوطن العربي، وللعراق بصفة خاصة اليوم: إن ما يطرح من أفكار كونفدرالية إنما يجمع الأمور كافة التي ناقشناها، ضمناً أو صراحة، من أن الدولة العراقية الحديثة تشكل تعالياً (ولِمَ لا؟) على المجتمع، وأنها بذلك تتعالى على «الاتصال الحضاري»، المفسر بدوره على أنه الانتماء إلى «مظاهر التعدد الاجتماعي ـ الفدرالي» للمجتمع، وأن المطلوب من الديمقراطية العراقية أن تتيح للمجتمع أن يصنع الدولة ــ أي أن يجعل منها صورة عن تنوعه القومي و«مظاهر تعدديته الاجتماعية ـ الفدرالية»[٧].

---

(٧) انظر الأقوال البالغة الإفصاح، في: علي الصراف، «العراق: الانقطاع الحضاري المديد الذي أسس للتوتاليتارية الراهنة،» الحياة، ١/١٢/١٩٩٥، ص ١٩.

أما في شقه الثاني، فإن صورة الرؤية الشرق أوسطية للنظام السياسي العربي «السوي» هي أنظمة مؤاتية «ثقافياً»، بحسب هذا الزعم، لما يظن في هذا الاعتبار على أنه طبيعة المجتمعات العربية، أي أنظمة تتخذ من الديانة الإسلامية طابعاً ناظماً لصفحة المجتمع المدني وضابطاً لحركته.

في الحالتين نرى إعادة كتابة ـ تتضمن جزءاً لا بأس به من الاختلاق وتتناسى كلياً الرقي الذي طرأ على العرب في القرن الأخير ـ لتاريخ العرب الحديث والمعاصر، بل للسيرة الذاتية لبعض الأفراد، الذي يحاول قولبة هذا التاريخ في القوالب الطوائفية المناسبة لهذه اللحظة التاريخية؛ إن إعادة الكتابة، على ما فيها من اختلاف وعلى ما فيها من حذف، عين ما يحصل تحت عنوان التطبيع الثقافي مع إسرائيل: إن فيه عملية تطبيع تاريخية وثقافية للوجود الإسرائيلي في المنطقة، تستبطن علاقة القوة غير المتكافئة وتصرفها على أساس من مبدأ التسامح الذي تعمل جاهدة من أجله منظمة اليونسكو، التي أضحت سياستها منذ عام ١٩٨٧ آيلة إلى نشر الأفكار الليبرالية وتسويقها في صورتها الاتصالية التي تكلمنا عليها في ما سبق[٨]. من نافل القول أن لهذا الخطاب ولترجماته العملية والمؤسسية صداه الأكبر في المغرب وتونس، وله أيضاً بعض الصدى في الأوساط الثقافية والاقتصادية ـ الاجتماعية المشرقية العليا. وهي أوساط معولمة اقتصادياً واجتماعياً، ومستقبلة خصوصاً في القطاعات غير المثقفة منها لعملية المجانسة الجمالية والقيمية ـ في إطار من الثقافة السلعية ـ التي تبثها أجهزة الإعلام العالمية ـ وهي شريحة تشكل في مصر حوالى ٢ بالمئة من السكان وتستحوذ على ٤٠ بالمئة من الدخل القومي ـ إضافة إلى بعض أعضاء شريحة تالية تشكل حوالى ٦ بالمئة من السكان وتستحوذ على ٢٥ بالمئة من مجمل الدخل القومي[٩]، ويشكل أعضاؤها جل الإنتلجنسيا العربية ذات الامتداد خارج أقطارها والتي تفعل في مواطن الفعل الثقافي والسياسي والاستشاري المتاح، والتي يميل بعضها الى مواقف ليبرالية وبعضها الآخر إلى مواقف يسارية أو قومية أو إسلامية.

ولكن تطبيع الوجود الإسرائيلي هنا ينبغي ألا يظن أنه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للعولمة التي تكلمنا عليها: فما هذا التطبيع إلا نتيجة موقف سياسي بالغ الخصوصية، لا تنبثق منه المواقف الليبرالية ولا غيرها، ولو أن وجوده مشروط بوجودها. أما الطرف الآخر للعولمة، وهو الوجه النكوصي القائم على دعاوى التفرد والخصوصية والإغراب التي تكلمنا عليها، فهو يراوح بين عدم الاكتراث بإسرائيل والعداء للصلح معها، وله على كل حال جهاز المساجد والتلفزيون والراديو الرسميين (خصوصاً في مصر) الذي

(٨) أحيل القارئ إلى دراسة بالغة الدقة لنموذج متكامل عن الموضوع قيد البحث، وهو نموذج التطبيع بين اسرائيل والفاتيكان: Henry Laurens, «Le Vatican mise sur l'état d'Israël,» *Le Monde diplomatique* (mars 1994), p. 9.

(٩) رشدي سعيد، «الحقيقة والوهم في الواقع المصري المعاصر،» **الهلال** (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، ص ١٥.

يؤمن إيصال رسالة اليمين الديني إلى الفئات الاجتماعية الدنيا والمهمشة، الفئات التي لا تماس لها مع التطبيع فكراً أو تصوراً أو ممارسة.

أما التطبيع، فهو كما أسلفت، موقف سياسي في المصاف الأول، تابع للتطبيع الاقتصادي وغيره، وينبغي عدم التهويل به لتناسي الحلول غير المتكافئة مع إسرائيل، أو الكناية به عن السياسة والاقتصاد. وينبغي هنا الإشارة إلى شبهة متواترة، وهي شبهة تستخدمها الفئات الإسلامية كما تستخدمها للأسف بعض الفئات القومية، بل واليسارية: تستند هذه الشبهة إلى اعتبار المثاقفة العالمية التنويرية، أي الانفتاح الثقافي والاعتراف بواقع الثقافة العربية وما كان تقدمياً فيها في القرن الأخير، بمثابة الوجه الآخر للتطبيع مع إسرائيل، وأن الواحد يكنّى به عن الآخر. ويستنتج من هذه المقدمة ـ وهي مقدمة فاسدة على نحو بيّن ـ أن الرد يكمن في «الدفاع عن الهوية الحضارية»، أو في الرجوع إلى براءة تاريخية والحفاظ على عفاف حضاري مفترض. لن أدخل هنا في نقاش موضوع أكثرت من الكتابة فيه[١٠]، وأعتقد أنني وفقت في تبيان تهافت مفهوم الأصالة وقيامه على الوهم عقلياً، ثم اندراجه ـ بغض النظر عن النيات ـ في أجهزة السلاح الايديولوجي للفئات النكوصية، وعلى رأسها اليمين الديني. فليست الهوية معطىً مسبقاً بل هي شأن يُصنع عن طريق دينامية اجتماعية ـ غير أزلية، بل بنت اليوم ـ تتخذ من طلب التكرار دينامية لها، وتعرّف ما ينبغي تكراره على مقاسها الايديولوجي.

وأخيراً ـ وهذه محصلة الأقوال ـ إن خطاب العفاف التاريخي هذا يستعيض عن الواقع بالوهم والتمني ويزيح الواقع عن مجال النظر والفعل التاريخيين. لن أستفيض في الكلام حول هذا الموضوع، ولكن الأمر الذي أود الإشارة إليه هو أن محاولة مصادرة الوطنية باسم النكوص، وخصوصاً باسم الرجوع إلى اعتبار الدين منارة الحياة العامة، ومحاولة إطلاق صفة الخيانة على من يفتقد النكوص بدعوة التلازم بين الدين ومقاومة التطبيع، إنما هي محاولة لتوصيف المقاومة الوطنية والقومية على صورة إسلامية حصراً، وهذا أمر يماثل ما لدى الدعاية الإسرائيلية والشمالية التي ترى في كل مقاومة وطنية عربية غريزة دينية أصولية في المقام الأول: نرى هنا مرة أخرى تضافراً بين الخطاب الإسلامي عن الذات والخطاب الإغرابي عنها. ثم إن إسرائيل، على تهويلها حول الشأن الأصولي وعضده الإيراني وعدائها لحركات الجهاد وغيرها، لم تكن بالضرورة معادية لحركة حماس في الماضي. وأخيراً، إن موقف النكوص القائم على الرفض الصرف من دون تدبر الواقع يهمل كون الثقافة الإسرائيلية لن تكون قادرة على اجتياحنا: ذلك أن لهذه الثقافة، إن أردنا، مكونين: **الأول** كوني لا يختلف عن الثقافات العليا الأخرى، ومنها العربية، في جهازه الايديولوجي والجمالي، **والآخر** مكون عنصري ولاهوتي يحاكي

---

(١٠) انظر على سبيل المثال: عزيز العظمة، **الأصالة أو سياسة الهروب من الواقع** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٢).

ما هو متوافر في الخطاب الإسلامي.

ليست قضية التطبيع عندي إذن شأناً ثقافياً، بل هي أمر دبلوماسي، وإن انعكست الدبلوماسية على الثقافة الرسمية على صورة تعديل مناهج التاريخ وتحويل محتوى البث الإعلامي الرسمي ونبرته. ولكن دبلوماسية التطبيع ستتحول حتماً إلى شأن ثقافي إذا كانت عملية التناسي والتنقيح للتاريخ الحديث تنقلب إلى تبنٍّ للصورة والرواية الإسرائيليتين لتاريخ العرب ولتاريخ إسرائيل، أي الرواية الطوائفية للتاريخ، أولوية مذبحة اليهود في الحرب العالمية الثانية على ما عداها من أحداث القرن العشرين، الإعجاب بفيلم سبيلبرغ «لائحة شندلر» الذي وبخت أجهزة الإعلام الغربية العرب على عدم إعجابهم به. لا أعتقد أن كل هذا آتٍ على صورة متكاملة، ولو كان بعض المثقفين العرب يعمل في هذا الاتجاه، وعلى رأسهم بعض المثقفين الفلسطينيين الذين استبطنوا علاقتهم الفعلية مع الإسرائيليين على أنها مكرمة عن طريق عملية قلب سيكولوجية بالغة الذيوع. ولكن هذا، إذا أتى وانتشر، فلن يكون تطبيعاً، بل إنه سيكون تشريطاً[11] بافلوفياً للسيكولوجيا الجمعية العربية.

(١١) أنقل العبارة والمعنى عن: وجيه كوثراني، «الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٣ (صيف ١٩٩٥)، ص ٣ - ١٩.

تعقيب

فواز طرابلسي(*)

يثير د. عزيز العظمة في بحثه الغني والمكثف ـ والذي لا يخلو تركيباً وأسلوباً من مقدار من التعقيد والغموض ـ جملة من القضايا تنتظمها محاولات لاستكشاف العلاقات بين «العولمة المستأنفة» في بلدان الشمال، والشرق أوسطية بما هي نظام إقليمي وشكل محلي مميز لتلك العولمة.

المشهد الثقافي هو التعايش بين ما بعد الحداثة الشمالية، وما قبل الحداثة أو النكوص عن الحداثة جنوباً في عالم يتوحد بواسطة الصورة والرمز ووسائل الاتصال بمقدار ما يتذرر أقلياً وطوائفياً عبر استعادة وفرض خطاب الأصالة والهوية.

في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة، يلاحظ الباحث، في صلب تلك العلاقة إياها انقضاء أو محاربة عولمة سابقة هي عولمة التنوير والتنمية والتحديث والترقي لصالح عولمة جديدة تقوم شمالاً على الاقتصادات الوهمية (Virtual Economies) القائمة على غلبة قطاع مالي مهيمن لعله أرقى تعبيراً عن اغتراب الإنسان حيال منتجاته، ويترتب على ذلك ثلاثة مترتبات، وخصوصاً بالنسبة إلى الشمال.

أولاً: استبدال التنمية بما يسميه الباحث **لاهوت السوق** والتجارة الحرة.

ثانياً: إلزام بلدان الجنوب الارتقاء بهامشية اقتصادية واجتماعية بنيوية مديدة من خلال تغليب قطاعات الخدمات والمضاربة والاقتصادات الموازية.

ثالثاً: تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والسعي لاستبدالها بنشاط المنظمات غير الحكومية وبخطاب المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية، وقوام ذلك إقامة التقاء بين الدولة والمجتمع وتغليب الثاني على الأولى، وفرض نظرة عدمية إلى الدولة ووهمية الى السياسة ترى اليها ممارسة رومانسية تسعى

(*) مركز الأبحاث السلوكية، الجامعة الأميركية في بيروت.

بواسطتها الأمة إلى استيلاد دولة مطابقة لها.

إلى هذا، أريد التشديد على عدد من الملاحظات النقدية التي يسوقها د. العظمة الى تلك العولمة المستأنفة في مظهرها الشرق أوسطي.

أولاً: المنظور الأمني الذي تنطوي عليه النظرة الإسرائيلية الى التعامل الاقتصادي وتسارع الأبنية التحتية.

ثانياً: بسط الرؤية الطوائفية والأقلوية الإسرائيلية التي ترى الى المنطقة تجاوراً جغرافياً لمجموعات من الطوائف والأقليات، لا تنبني على مشاكلة اسرائيل ونموذجها وحسب، وإنما أيضاً تجزئة وتذرير المنطقة من أجل تسويد اسرائيل عليها.

ثالثاً: يحذر د. عزيز العظمة من التهويل بخطر التطبيع بما يغطي على إجحاف الحل غير المتكافئ للنزاع العربي - الإسرائيلي في أوجهه الوطنية والقومية. إلا أنه يحذر في المقابل من الوجه الثقافي للتطبيع وهو تبني الرؤية الإسرائيلية الى تاريخ العرب وتاريخ اسرائيل، أي أنه يحذر تحديداً من التسليم بالنظرة الطوائفية الى التاريخ والحياة.

أود أن أسجل اتفاقي مع العدد الأكبر من عناصر التوصيف والتعليق (إقامة العلاقات) والنقد التي ينطوي عليها بحث د. عزيز العظمة، على أنني في المقابل أسجل هذه الملاحظات الخلافية:

الملاحظة **الأولى** تتعلق بالمنهج ومستتبعاته في تطلبه إقامة العلاقات بين المحلي والعالمي وتبيان مفارقات تلك العلاقات وارتكازها الى النمو غير المتكافئ. لم يسلم د. عزيز من المطبات، ففي سعيه وراء استبيان **التقاء الأضداد** وتسطح ما بينها من تضاد، أقصد هنا قوله بالتلازم في خطاب العولمة ذي المركز الأمريكي، وخطاب حقوق الإنسان والديمقراطية من جهة، وخطاب الأصالة والهوية الأقلوية والطوائفية من جهة ثانية لظاهرة واحدة، أي يحل الإدغام على إقامة العلاقة والتمييز، وسوف أوضح ذلك عما قليل.

الملاحظة **الثانية**، وهي الأهم تتعلق بمسألة ثنائية الدولة/المجتمع المدني. أشارك د. عزيز العظمة في نقده لمقولة المجتمع المدني ووهميتها وانعدام براءتها الايديولوجية. كما أوافق على تركيزه على دور الدولة الممكن والمفترض في التوحيد الوطني والقومي وفي التمويل الاقتصادي والاتباعي. على أنه إذ ينفي أحد طرفي المعادلة، أي تغليب المجتمع المدني على الدولة، فإنه يكتفي بقلب المعادلة لا بمغادرتها.

يفاضل بين الدولة والمجتمع لصالح الدولة التي يرى إليها على أنها أرقى من المجتمع أو هي أقل تخلفاً منه. ولست أعتقد أن د.عزيز تغافل عن أن مثل هذا التفضيل النهضوي بامتياز شكل ويشكل تبريراً حاسماً من تبريرات الاستبداد وتسويغ حق الدولة في التغيير في المجتمع بحجة جهله وفقره ومرضه.

عن أي دولة نتحدث؟ إن الباحث يتحدث عن دولة مجردة، بل قل وهمية، بمثل وهمية المجتمع المدني الذي يفضله بعضهم على الدولة، وينمو في مواجهتها، وليس ينقذ الباحث في ذلك إقامته التمييز بين الدولة وما يسميه الأفراد الذين يستخدمونها، وهو تمييز لا تاريخي. في حين نرى الدولة العربية الحالية ـ وهذا ما يهمنا على ما نفترض ـ ليست فقط مسخرة للأفراد الحكام ولمصالح النظام، بل أشد التصاقاً بهؤلاء الحكام وتماهياً معهم، وأكثر تمثيلاً لمصالح النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي الغالب عليها. أي أن الدولة العربية الحالية قد جرى إفراغها وتجويفها من القسط الأوفر من عناصر الاستقلال عن المجتمع وتدبير مؤسساتها وتحويل دورها الاقتصادي والاجتماعي إلى مجرد دور قمع وحماية للمصالح الأشد خبثاً وتهافتاً التي تحملها القوى المتحكمة فيها، وأقل ما يمكن قوله هنا إن الدولة العربية تحمل الطوائفية في صلب مؤسساتها وممارساتها وأعرافها، وبالتالي تشكل عاملاً من عوامل التخريب للوحدة الوطنية، وإعادة إنتاج عوامل التفتيت الاجتماعي والتجزئة الوطنية والقومية. وفي ظني أن الأحرى مغادرة ثنائية الدولة/المجتمع برمتها، وما يعيده الاعتبار بما هو كائن حي، متعدد، متصارع، ويحول العلاقة القائمة أو الممكنة بين الدولة والمجتمع بما في ذلك النقل المتبادل بينهما.

ملاحظتي **الثالثة** والأخيرة عن الديمقراطية. يعالج د. العظمة الديمقراطية بما هي خطاب من خطابات العولمة المستأنفة، ويقصر ذلك الخطاب على «منوعة» الأمريكي. **أولاً**، إن محك هذا الخطاب هو الممارسة، أي تبيان النفاق بين استدعاءات حقوق الإنسان الموجهة الينا، ودعم أنظمة الاستبداد على أنواعها، أو ازدواج المعايير في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان وقدرات التغيير الديمقراطي بين بلد عربي وآخر.

ثانياً، مهما يكن من أمر الديمقراطية كخطاب، هي جواب تحديداً عن القضايا والمشكلات التي يثيرها الباحث ويشدد عليها. فلست أرى جواباً على ما يسميه الطوائفية غير إعلان المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين، ومغادرة الأقليات المعرّفة إثنياً وطائفياً الى توليد أكثريات سياسية انتخابية، والتنافس على الاحتكام الى الرأي العام في المنافسة بين البرامج والمشاريع، وتحقيق زمنية الدولة ودنيويتها وتداول السلطة. وأخيراً، فعلى عكس ما يظن ويشاع، فالدولة الديمقراطية هي الدولة القوية خارجياً وداخلياً، على الأقل بعلاقتها الصحية والتصحيحية بمجتمعها.

المناقشات

١ ـ اسماعيل صبري عبد الله

أعترف ابتداءً بأنني من المعجبين بالدكتور عزيز العظمة، وأقدر فيه عمق الفكر والتحليل وأناقة الأسلوب العربي. وهذا بالطبع لا ينفي إمكان الاختلاف.

وأنا أريد الاختلاف معه ليس في أشكال تطبيقية متعلقة بالشرق أوسطية أو غيرها، ولكن في بعض القضايا الفكرية، وبالتحديد قضية الدولة وقضية الهوية الحضارية. فهل المقصود بالدولة الكيان المجرد الذي تجده هيغل وتمرد عليه الهيغليون الشبان ومن بينهم ماركس، والذي لعب دوراً مهماً في التمهيد الفكري والفلسفي للنازية في ألمانيا؟ فالدولة من هذا المنظور كيان يحل محل الكنيسة، فله شيء ميتافيزيقي يتجاوز المجتمع ويعطي للدولة سلطاناً يكاد يكون إلهياً، أم هي الدولة التي تقوم على عقد اجتماعي كما قال روسو؟ فنريد تحديداً أدق لفكرة الدولة. هل هي الدولة القومية حديثة النشأة، والتي نشأت مع نمو الرأسمالية، ولذلك كانت الدولة هي الأسر الحاكمة وليست الشعوب أو الأمم أو القوميات؟ وظاهرة الدولة القومية تتراجع بشدة في الشمال الآن إزاء ظاهرة الكوكبة أو العولمة. نريد أن نحدد بدقة مفهوم الدولة وماذا تمثل، ومدى شرعيتها لتمثيل المجتمع، وهل مطلوب أن تسيّر المجتمع، وبحجة أنها أكثر تقدماً منه، أن تتجاهل المجتمع وتفرض ما تريد وتلجأ إلى القمع، وما إلى ذلك.

كنت منذ أكثر من عشرين سنة مضت أستغرب كيف نجح هؤلاء القوم في الاتحاد السوفياتي باسم ماركس بأن ينشئوا أكبر بيروقراطية في تاريخ البشر. في حين أن ما أعلمه عن ماركس أنه كان في الأصل فوضوياً وعاش ومات يكره الدولة، وأبرز فكرة التناقض بين الحكام والمحكومين. ففكرة الدولة ضرورية، ولكن أي دولة وأي نوع، وتستند إلى أي قوة اجتماعية، وأيضاً ما علاقة المجتمع بها: هل هي علاقة تبعية الدولة للمجتمع أم مسؤولية الدولة أمام المجتمع التي تتمثل في إمكانية تداول السلطة بين اتجاهات وأحزاب مختلفة؟

هذه قضايا تحتاج الى الوقوف عندها، وأنا أفكر فيها أفكاراً جديدة، وأردت فقط

أن أشرك د. العظمة معي في هذه الأفكار. وعندئذ قد تبدو بعض الأمور التي حذرت منها أنها يمكن أن تندرج في سياق تجديدي لمفهوم الدولة ولا تكون بالضرورة تأثيراً خارجياً يحد من سلطة الدولة.

بالنسبة الى الهوية الحضارية، أنا أدعو أولاً الى التفرقة بين المعرفة والحضارة. فالمعرفة العلمية تعبّر، إلى أن يثبت العكس، عن وقائع موجودة في العالم، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك فيزياء غربية وفيزياء عربية وفيزياء صينية. . . الخ. هذا جزء مشترك، ولكن أيضاً الحضارة الغربية تتضمن أموراً يقف المرء عندها، من ضمنها التمحور الذاتي الأوروبي حول النفس (Euro-centerism)، هذا الفكر المبني على أن الحضارة الغربية هي حضارة راقية ولدت في اليونان، وانتشرت على يد الرومان، ثم دخلت في ظلام العصور الوسطى، ثم صحت في الصحوة الكبرى أو النهضة، وفي الخمسمائة سنة الماضية أثبتت قدرتها وكفاءتها على أن تحكم العالم. وبالتالي هناك تواصل ـ كما ذكر الباحث ـ بين هذه العنصرية الأوروبية والسلفية المضادة، لأن الاثنتين تلتقيان على أنهما مختلفان، ولكنهما تملكان من وسائل السيطرة والسيادة ما يجعل أكثر الأصوليين تشدداً عندنا لا يتردد في شراء سيارة أو ركوب طائرة. وهذه منتجات غربية، فإذا كان يريد النكوص إلى الماضي، يجب أن يركب جملاً أو ناقة وليس طائرة من صنع الغرب الشيطان.

هذا اللقاء بين الطرفين يدعو إلى نفيهما معاً، وأن نصل بمفهوم طرح من فترات تحدثنا عنه كثيراً، وهو تلاقي الحضارات المتكافئة وليس صراع الحضارات أو تغليب حضارة واحدة على أساس أنها الحضارة العالمية. وهذه القضية لا تخص العرب فقط، فهذه القضية تشغل بال اليابانيين منذ ثلاثة عقود، ومجموعة الدراسات التي تمت حول العلاقة بين الحضارات (Cross-Cultural Relations) والتمويل الذي أنفق عليها يعكس أن هذه قضية كبرى موجودة عندهم. هذه القضية مطروحة أيضاً لدى الحضارة الصينية، والصين لا تسلم إطلاقاً بأن هناك أحداً متقدماً حضارياً أكثر منها، وتثبت أنها حتى في المستوى المادي تستطيع أن تفعل ما يفعله الغرب، وفي المستوى العلمي والمعرفي أن تنتج معرفة. وإذا كان الأمريكيون اكتشفوا الشبه موصّل (Semi Conductor)، فالصينيون اكتشفوا المفرط الموَصّلية (Super Conductor) الذي هو أكثر تقدماً من الأول. وأيضاً، من الأسباب الأساسية لنجاح الهنود في المحافظة على هذا الكيان الحافل بكل المتناقضات التي يمكن تخيلها، وأن يحققوا فيه إنجازات اقتصادية ضخمة، وأن تكون لهم قاعدة علمية وتقانية، أنهم كانوا حريصين على ألا تموت الحضارة الهندية، ولكن أن تتجدد وهم قادرون على التجديد. والجميع هنا يعرف أن الهند تصدر الـ«Software» (برامج للعقل الإلكتروني) إلى الولايات المتحدة، وفي كتاب أخير سمعت عنه عنوانه ***Indians Think for Us*** ظهر في لندن، أنه اكتُشف أن ٨٠ بالمئة من «Software» المستخدم في بريطانيا صمم في بنغالور، في الهند.

في هذا المجال، أعتقد أن السلفيين ليسوا مسؤولين وحدهم، فهناك في أوروبا سلفية أيضاً، وهناك عنصرية. وأنا ممن يخوضون معارك خارج مصر وخارج الوطن العربي

دفاعاً عن قيم حضارية ليست عربية فقط ولكنها إسلامية أيضاً، وأعتقد أنها مفيدة ويجب أن نتمسك بها، مثلاً قيمة الرحمة والتراحم وما يرتبط بهما. هذه القيمة غير موجودة في الحضارة الغربية التي تؤيد المنتصر دائماً، والمثل البسيط الذي أضربه دائماً للإنكليز هو أنهم عندما يشاهدون مشاجرة بين اثنين يقفون ليتفرجوا عليهما ويصفقوا للغالب، ولكننا في بلدنا يتدافع الناس لعزلهما بعضهما عن بعض، بل وننتصر للمغلوب ونقول للغالب كفى افتراء. هذه القيمة أنا أعتز بها ببساطة شديدة وبسذاجة شديدة أيضاً، وأعتقد أننا لو فقدناها نكون فقدنا أشياء كثيرة.

مرة أخرى، يمكن استخدام الألفاظ الماركسية، أننا عندنا الأطروحة (Thesis) والاطروحة النقيضة (Anti-Thesis) ونريد تجاوزهما بنوع من الإجماع (Consensus) لعالم يتقارب، ولكن هذا التقارب لا يجعل الحضارات بالضرورة تتصارع، وإنما يمكن أن تتعامل على قدر معقول من التكافؤ، وأنه من غير المعقول ألا ينتج البشر سوى حضارة واحدة، فنشوء حضارات مختلفة هو وضع طبيعي.

٢ ـ جلال أمين

يجب أن أعترف بأني وجدت صعوبة بالغة في فهم دراسة د.العظمة، قلما أجدها في كتاباته الأخرى، فإذا كنت قد أسأت فهمه فلا يلومن إلا نفسه.

إنه لم يتناول إلا شكلاً عارضاً من هذا الموضوع الذي كنت أتمنى أن يتناوله، وهو خطر المشروع الصهيوني على الثقافة العربية، وبدلاً من ذلك فضل د.عزيز أن يعود إلى الموضوع المفضل وهو الهجوم على التيار الإسلامي السلفي أو الأصولي. وهو مصمم على أن يعامل كل من ينطق بضرورة المحافظة على الثقافة أو الهوية العربية معاملة واحدة، وأن يضعهم كلهم في معسكر واحد وهو معسكر الإسلاميين الأصوليين السلفيين المتطرفين... الخ. فمجرد التجرؤ مع ذكر كلمة الأصالة أو الاستقلال الثقافي والهوية... الخ، يجعلك في نظر د. العظمة متهماً بأبشع الاتهامات ليس أقلها شأناً اتهامك بأنك تحاول التمسك بشيء موهوم، بحسب د. العظمة «العفاف التاريخي». وأعترف بأن التعبير طريف للغاية ومؤثر، لكنني لا أجد داعياً لوصم كل من يتكلم عن الأصالة والهوية بهذا الوصف. فأنا، مثلاً، قلق جداً على الثقافة العربية، ولكن لا أعتقد أني أعاني وهم «العفاف التاريخي»، وأنا أعتبر أنه من المؤسف أن نترك هويتنا تتعرض للتخريب والإهانة، ولكن لا أعتبر نفسي سلفياً ولا أصولياً ولا متطرفاً ولا إرهابياً، فإذا استفاد السلفيون من محاولتي الدفاع عن الهوية فما هي جريرتي؟ تماماً كما لو أن بيريس والصهيونية استفادا من عبارة د. العظمة أن يدرج كل المدافعين عن الهوية العربية تحت لفظ واحد هو الإرهاب أو الأصولية، كما يفعل بيريس مثلاً في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، وكما تفعل كل أبواق الدعاية الصهيونية في الغرب. فما هي جريمة د. العظمة في ذلك؟

ولكن الظاهر أن د. العظمة يذهب في موقفه من الخطر الصهيوني على الثقافة العربية إلى أبعد من مجرد التجاهل. إنه في آخر دراسته يقول: «إن موقف النكوص القائم على الرفض الصرف دون تدبر الواقع يهمل كون الثقافة الإسرائيلية لن تكون قادرة على اجتياحنا».

وتفسيره لذلك، طبقاً لتعبيره، «أن لهذه الثقافة، إن أردنا، مكونين: الأول كوني لا يختلف بيننا عن الثقافات العليا الأخرى، ومنها العربية في جهازه الايديولوجي والجمالي، والآخر مكون عنصري ولاهوتي يحاكي ما هو متوافر في الخطاب العربي الإسلامي».

ورأيي على ذلك يمكن إيجازه في نقطتين:

الأولى: لنفترض أنني لا أنتمي الى إحدى الحركات الإسلامية المتطرفة، ألا يحق لي أن أتخوف من هذا الجذر العنصري اللاهوتي في الثقافة الإسرائيلية؟ مرة أخرى يصر د. العظمة على أن يضع كل الخائفين على ثقافتنا في معسكر واحد ثم يضربهم جميعاً.

ونقطتي **الثانية**: إن التعبير عن الخطر الإسرائيلي بأنه خطر «الثقافة الإسرائيلية» تعبير مضلل ويسهل مهمة من يريد أن يقلل من هذا الخطر. فقد نتفق جميعاً على أنه ليس هناك شيء ذو بال يمكن أن يسمى الثقافة الإسرائيلية، هل يعني أنه ليس هناك خطر على ثقافتنا من اسرائيل؟ إن من الممكن تهديد ثقافة شعب ما والقضاء عليها من دون أن يكون للمهاجم رصيد ثقافي يذكر، ما دام بيد المهاجم مدافع وقنابل أو استطاع إذلال هذا الشعب اقتصادياً وسياسياً. بعبارة أخرى، ليست الثقافة فقط هي التي تقتل الثقافة، بل تقتلها أيضاً المدافع والسياسة والاقتصاد، وهذا هو ما كنا نأمل من د. العظمة أن يكلمنا عنه، ولكنه لم يفعل.

٣ ـ جودة عبد الخالق

أشكر د. عزيز العظمة على دراسته التي كتبت بعبارات جذابة وقدمت بطريقة جذابة أيضاً. ولي أربع ملاحظات أوجزها بما يلي:

أولاً: استوقفني عنوان الدراسة الذي يتضمن ربطاً بين الشرق أوسطية والتكامل الثقافي والعولمة المستأنفة. فتوقعت أن يتحدث الباحث عن التكامل الثقافي العربي في ارتباطه بالتكامل الاقتصادي الذي هو موضوع هذا المؤتمر. ولكن لم يفعل ذلك بدرجة كافية، وإن كان قد تطرق الى قضايا مهمة عدة مثل الإطار التاريخي الذي تطرح فيه فكرة الشرق أوسطية ودور الدولة في هذا السياق، كما تطرق الى مدى الخطر الثقافي للتطبيع مع اسرائيل.

ثانياً: يستهل د. العظمة بحثه بالتحذير من الوقوع في تحرير التحليل الاقتصادي عن الجدوى المعرفية الأكثر عموماً، وأتفق معه في ذلك. فما يسميه التحليلات الاقتصادية ذات المنحى التقني الاقتصادي المحرر عن التاريخ خطر ينبغي تجنبه في التعامل

مع قضية لها طبيعة قضية الشرق أوسطية. ولكن أود أن أقول إن المنحى التقني الاقتصادي مناسب ومطلوب عند مستوى معين من التحليل. إذن هناك تكامل بين المنحى الاقتصادي الضيق والمنحى الأوسع، والذي يطلق عليه عادة منحى الاقتصاد السياسي.

ولكنني أرى قيمة كبرى في تحذير د. العظمة، خصوصاً بالنسبة للتعامل مع مشروع الشرق أوسطية: فنحن إزاء ظاهرة القوة في أبهى صورها، وللقوة بعدها الاقتصادي كما أن لها أبعادها الأخرى السياسية والعسكرية والثقافية.

ولذلك يكون لزاماً تبني المنحى الواسع. وكمثال، لا يجوز تبني المنحى التقني الضيق الذي يقوم على مقارنة معدل العائد الداخلي على مشروعات النقل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط التي تطرحها اسرائيل كبديل لقناة السويس، فمثل هذه المشروعات تنطوي على تعديلات جوهرية في المعادلة الاستراتيجية في المنطقة. وهذا يحتاج إلى حساب من نوع آخر. ومن الضروري هنا التذكير بأن الأساطيل المصرية في عهد المماليك خرجت لمنازلة أساطيل البرتغال في المحيط الهندي عقب اكتشاف البرتغاليين الطريق إلى جزر الهند الشرقية حول رأس الرجاء الصالح. لقد كان هذا الاكتشاف يحمل خطراً حقيقياً بتهميش موقع مصر الاستراتيجي دفعها إلى الدخول في حرب دفاعاً عن ذلك.

ثالثاً: عرّف د. العظمة الثقافة في بحثه بأنها تشتمل على الصعد (أي الانساق) القيمية ـ أخلاقياً وجمالياً ـ والمعرفية والايديولوجية. ثم هو يفاجئ القارئ في نهاية البحث بالقول إن قضية التطبيع مع اسرائيل ليست (عند الكاتب) شأناً ثقافياً، بل هي أمر دبلوماسي، وهنا أختلف مع الباحث. فالتطبيع شأن ثقافي بقدر ما هو شأن اقتصادي، فالعرب لا يطبّعون مع كيان عادي، بل يطبّعون مع كيان بالغ الخصوصية ـ ثقافياً ـ هو الكيان الصهيوني. ومن ثم لا يجوز القول إن مثل هذا العمل، أي التطبيع، ليس شأناً ثقافياً. فمعلوم أنه سيتجسد في النهاية في مراجعة مفردات الثقافة العربية جميعاً، القيمية والأخلاقية والجمالية.

رابعاً: تحدث الباحث عن ثنائية الدولة/المجتمع، وقد حاول مقاومة الاتجاه الراهن لتقليل دور الدولة. وهذا أمر يحمد له بالتأكيد. ولكن التطرق في هذا الأمر الى الحد الذي أعلى منه من شأن الدولة على المجتمع بجعلها، بحسب قوله، أكثر تقدماً من عمل المجتمع أو أقل تخلفاً منه. وفي تقديري أن الباحث قد خانه الصواب في هذه النقطة، ولست أدري ما هي نظرية الدولة التي بنى عليها استنتاجه. وأسأله: هل هناك دولة في الخليج أكثر تقدماً من مجمل المجتمع في هذه المنطقة؟ أعتقد أن الإجابة هي بالنفي، وبالتالي لا أساس لهذا المنحى الذي ذهب إليه الباحث والذي يمكن أن يتخذ ستاراً يداري مغالاة الدولة في البطش والقهر.

٤ ـ عبد الإله بلقزيز

في دراسة د. عزيز العظمة قدر من الرصانة ومن الدهاء: رصانة الباحث اليقظ

المتبه إلى المنسي في علاقة السياسي والثقافي بالاقتصادي، ورصانة الكاتب المولع بانتقاء العبارة الجميلة وإتقان إدراجها في معمار مفاهيمي مجرد، ودهاء الباحث الذي يتصيد طريدته بكفاءة فيبني هيكلاً (مفهومياً) كاملاً للإيقاع بها في شراكه (وليست هذه الطريدة سوى المجتمع العربي والأصولية)، ثم دهاء الباحث الذي يؤسس مرافعة ناجحة للدفاع عن الدولة من دون أن يدفع ثمنها، أي من دون أن يدفع بنفسه إلى موقع المتهم بالتواطؤ مع هذه الدولة.

جوهر القول في خطاب د. عزيز العظمة حول الدولة إحاطة هذه الدولة بالشرعية التي تفتقر إليها من مدخل التشنيع على مفهوم المجتمع المدني واحتسابه لغواً لا وظيفة له سوى أن يغمطها ـ الدولة إياها ـ حقها في صناعة شروط التقدم. وهذا ما عبر عنه بالقول إن ثمة قصر نظر تجاه دور الدولة ومكانتها في الاجتماع الوطني في مقابل استهلاك متزايد لمفهوم المجتمع المدني ورهان عليه خياراً بديلاً، وهو يقرأ مواطن التحلل في هذه النظرة في إقامتها الرأي على فرضية التناقض بين الدولة والمجتمع. وفي ظني أن د. العظمة لم يحاول بعد أن يفكر في مفهوم المجتمع المدني بعيداً عن المرجعية الاجتماعية القائمة الممثلة في المؤسسات الشعبوية التقليدية، فثمة فارق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

وعلى النحو نفسه عرّج على الدولة بقدر من المديح ليس يفهم من باحث رصين مثله، من ذلك وصفه إياها برافعة التحولات! وهو ما لم يجرؤ عليه كتاب السلاطين في ما كالوه لها من مدائح. وفي ظني هذا النحو من النظر إلى الدولة ينطوي على قدر غير يسير من افتراض للخلاصية في هذه الدولة ومن رهان على فاعلية الحس البونابارتي فيها.

ولعل هذا التطور الخلاصي للدولة في أساس هذه النظرة الاستعلائية الثقافوية للمجتمع التي عبر عنها د. عزيز، وهي النظرة التي تستبطنها الدولة العربية اليوم، وتسوّغ بها عقيدة الاستبداد وفاعلية التسلط ضد مجتمع لا يتبدى لها سوى كقطيع يحتاج إلى راعٍ يرشده إلى الكلأ والماء: أي إلى الحداثة والتقدم! ولعلي لا أضيف جديداً إلى د. العظمة حين أدعوه إلى إعادة التفكير في سؤال الدولة المركزي وهو: الشرعية. هل شرعية الدولة تتحصل من تمثيل أمين متوازن للمجتمع، ومن تعبير عن رأيه العام وعن إرادته، أم أن هذه الشرعية تتحصل من انتداب الدولة نفسها لأداء وظيفة التحديث والنهضة؟ إن الدرس العلمي المعاصر، في ميدان علم السياسة وعلم الاجتماع، يكشف عن أن الدولة صعيد يترجم تناقضات المجتمع وتوازناته، لا إرادة طبقة أو نخبة بذاتها.

أما بصدد المعادلة النظرية: الدولة ـ المجتمع، فأنا أشاطر د. فواز طرابلسي في نقده الكيفية التي بنى بها الباحث هذه المعادلة في صورة مفاضلة بين الحدين لصالح الدولة، مثلما أشاطره الرأي في أن الدولة التي ورد الحديث عنها في النص دولة مجردة ليس لها تمثيل مادي على الأرض. لكنني لا أرى في دعوة د. فواز إلى مغادرة المعادلة برمتها دعوة سديدة من وجهة نظر التحليل السياسي والاجتماعي المطلوب، بل أعتقد أن ما نحتاج

إليه هو مغادرة التصورات المتداولة حولها في الوعي العربي اليوم، أي إعادة بناء هذه المعادلة خارج فرضية المفاضلة وعلى قوام جديد هو: النقد المزدوج: نقد الدولة ونقد المجتمع على السواء، وهو (نعني النقد) المدخل التاريخي الصحيح لإعادة بنائهما على قوام جديد.

٥ ـ خير الدين حسيب

أود أن أتوجه بالشكر إلى الأخوة المسؤولين عن الجمعية لإتاحة الفرصة في هذا المؤتمر لمشاركة عدد من غير الاقتصاديين مثل د. عزيز العظمة ود. فواز طرابلسي ود. عبد الإله بلقزيز وغيرهم، وهو إغناء مهم ومفيد.

لدي ثلاث نقاط أحب أن أعلق عليها بالنسبة إلى الدراسة القيّمة التي قدمها د. عزيز العظمة:

الأولى، في ما يتعلق بدور الدولة، من حيث المبدأ أنا أتعاطف مع الباحث في ما قاله عن دور الدولة وما يتم حالياً لتهميش هذا الدور. هذا من حيث المبدأ، ولكنني أرجو أن نتجنب التعميم في ما يتعلق بدور الدولة، فالأوصاف التي نطلقها قد لا تنطبق على كل الدول، وحتى في داخل البلد الواحد لا تنطبق على الدولة نفسها في أزمان تاريخية مختلفة. أنا كنت ولا زلت أعتقد أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية في البلدان العربية كان ضرورة تنموية وليس خياراً ايديولوجياً. وهذه الضرورة التنموية تتحدد بظروف معينة، ومدى الحاجة الى هذا الدور يختلف من وقت الى آخر، ولست من الذين يعتقدون أن تملّك وسائل الإنتاج هو الوسيلة الوحيدة لإزالة الاستغلال، فهو أحد الوسائل وليس دائماً الوسيلة الوحيدة. وبالتالي هناك دور للدولة في ما يتعلق بالحياة الاقتصادية، ولا أتفق مع هذا التطرف في الأدبيات وفي المحاولات الغربية التي تجري الآن لتهميش دور الدولة، وأعتقد أننا عاجلاً أو آجلاً ستتبين خطأ هذا التوجه. وفي هذا الاطار يمكن أن ندرك لماذا كانت مساهمة القطاع العام في الناتج القومي في السعودية (وهي بلد يتبنى الاقتصاد الحر) أكبر من نسبة مساهمة القطاع العام في سوريا (التي تتبنى فلسفة اقتصادية مختلفة). فقد فرضت ضرورات التنمية على السعودية التدخل في التنمية لاعتبارات عملية وليست ايديولوجية.

القضية التي وقعت فيها الدولة العربية في ما يتعلق بقضايا ثلاث: التنمية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، أنه كانت هناك مقايضة بين هذه القيم الثلاث في كثير من الأحيان، وأنا أعتقد أن هذا هو الخطأ الرئيسي. لقد قايضنا بالديمقراطية وأعطينا الأولوية للتنمية، وتبين لنا في ما بعد أنه لم يكن هناك تنمية ولا ديمقراطية في معظم الحالات. المطلوب هو عدم المقايضة بين هذه القيم الثلاث.

وبقدر ما أتعاطف مع د. العظمة في ما يتعلق بهذا الجانب (الدولة)، لا أتفق معه في تقييمه وكلامه حول المجتمع المدني. أنا أعتقد أن هناك كثيرين ممن يتكلمون عن

المجتمع المدني وأهميته والعمل من أجله لا يضعون هذا كبديل للدولة. إنما هو أحد الوسائل للحد من طغيان الدولة واستبدادها.. الخ. ويجب أن نتصدى لكيفية معالجة العلاقة بين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتأثير ذلك في الحياة الديمقراطية. هذه القضية تمثل مأزقاً في حاجة إلى حل، فعندما تكون هناك ضرورة تنموية لتدخل الدولة، فقد ينتج من هذا التدخل توسع سلطة الدولة السياسية نتيجة توسع سلطاتها الاقتصادية وتأثير ذلك سلبياً في الحياة الديمقراطية. وبالتالي، فإن المجتمع المدني ليس بالضرورة هو ضد الدولة، بل بالعكس، يمكن أن يخفف من سيطرة الدولة.

وهناك من يتكلمون عن الدولة العربية المتسلطة والفاسدة... الخ، وعن زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ويتحدثون عن مساوئ القطاع العام، ولكن هذه المسائل تتعلق وتتوقف على مدى وجود ديمقراطية ومراقبة عامة. فإذا لم توجد هناك ديمقراطية ومراقبة عامة، فالقطاع العام يتعرض للفساد، وكذلك القطاع الخاص والبلد كله يتعرض للفساد. والقضية تتعلق بنوعية الدولة ومدى وجود مراقبة عامة على القطاع الخاص وعلى القطاع العام، ولا تتعلق بالضرورة بمبدأ وجود القطاع العام.

النقطة الثانية التي أشار إليها الإخوان، د. جلال أمين بشكل خاص، حول الآثار الثقافية للتطبيع وللمشروع الشرق أوسطي. كنت أتمنى أن يركز د. عبد الإله بلقزيز مداخلته حول هذا الموضوع لأنه قدم مادة قيمة للغاية حول البعد الثقافي للمشروع الشرق أوسطي في محاضرة مهمة ألقاها مؤخراً في معرض الكتاب في الشارقة، وستصدر في **المستقبل العربي** في عدد كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. والحقيقة أن النتائج الثقافية المترتبة على التطبيع والمشاريع الشرق أوسطية، كما تفضل د. جلال أمين، بعيدة الأثر وبعيدة المدى على الثقافة العربية. فالتطبيع الثقافي يعني أننا سنكون بحاجة إلى إعادة كتابة التاريخ العربي وأن نعيد النظر في المناهج الدراسية وفي الخطاب الرسمي والشعبي والثقافي في ما يتعلق بنظرتنا إلى التاريخ والى اسرائيل... الخ. وبالتالي، فإن التأثيرات السلبية للتطبيع ليست بالضرورة ناتجة من ثقافة اسرائيل كثقافة وإنما نتيجة لإعادتنا النظر في تاريخنا وثقافتنا.

النقطة الثالثة والأخيرة، هي أن الأخ د. عزيز العظمة يعاني عقدة من الإسلاميين. وعلى الرغم من أنه مطلع على نماذج من الإسلاميين غير النموذج الذي تحدث عنه في البحث، إلا أن هناك قدراً كبيراً من التعميم على الإسلاميين وعلى النظام الإسلامي كأساس للمجتمع. فيعطي انطباعاً أن الكل داخل تحت العباءة الإسلامية، وهذا غير صحيح. ود. عزيز يعرف نماذج من الإسلاميين مختلفة ولا يمكن التعميم على الإسلاميين كنموذج واحد، فهناك نماذج مختلفة من الإسلاميين وهناك طروحات مختلفة من الإسلاميين. الذين يتحاورون مع الإسلاميين من القوميين ينطلقون من أن هناك حضارة عربية إسلامية ساهم فيها عرب مسلمون وغير مسلمين، وساهم فيها مسلمون عرب وغير عرب... الخ، وأنها حصيلة ميراث مشترك، وأن الحضارة العربية الإسلامية هي

محتوى أساسي من محتويات القومية العربية. إننا نمر الآن بفترة حرجة، وتجابهنا أخطار شديدة للغاية تحتاج الى وجود كتلة عربية تواجه هذه الأخطار. وفي مقدمة هذه الأخطار موضوع اسرائيل والصراع العربي ـ الصهيوني، والموقف من الهيمنة الغربية والأمريكية فيها بشكل خاص، وقضية الديمقراطية والتعددية السياسية.

ولا يعني اللقاء القومي ـ الإسلامي أن الإسلاميين كلهم على موقف واحد من هذه المواضيع، كما لا يعني أن التيارات الأخرى كلها لها موقف واحد منه. وما يجري هو محاولة إيجاد قواسم مشتركة يمكن الاتفاق حولها، وهذا هو صلب تفكير من يتحدث عن اللقاء مع الإسلاميين. ولا يعني هذا أبداً أن الجميع داخلون تحت العباءة الإسلامية. كما أن كلام الباحث عن الإسلاميين غير صحيح علمياً، فالإسلاميون لا يقولون بدولة دينية ولا يقولون إن النظم السياسية الإسلامية هي التي يجب أن تطبق حالياً. هناك كلام مكتوب ومنشور يقولون فيه إنه لا توجد دولة دينية في الإسلام، وأن ما هو موجود في القرآن والسنة حول النظام السياسي أقل من القليل، وأن شكل النظام السياسي متروك للناس لاختيار ما يريدونه. إن ما قلته الآن هو كلام تتبناه تيارات إسلامية أساسية مثل الاخوان المسلمين والنهضة في تونس وغيرهما، على رغم أن هناك وجهات نظر إسلامية تختلف عن ذلك. ولذلك فإن التعميم الذي تبناه د. العظمة غير دقيق علمياً.

أنا أرجو أن يأخذ د. عزيز العظمة هذا الكلام برحابة صدر انطلاقاً من إيمانه وقناعته بالديمقراطية.

٦ ـ محمد العوض جلال الدين

طرحت دراسة د. عزيز العظمة بعض الأبعاد الاجتماعية بصورة مكثفة، وهذا أمر مهم لأن هذه الأبعاد قد غابت عن الأوراق الأخرى كما هي غائبة أيضاً من الاتفاقيات التجارية التي تم إبرامها.

وتهدف هذه المداخلة الى مناقشة هذه الأبعاد إحساساً منا بأن قضايا العولمة الإقليمية والاقتصادية (أو ما دعاه د. عزيز العظمة بلاهوت السوق) ستكون لها (شأنها في ذلك شأن سياسات التصحيح الهيكلي) انعكاسات قاسية وخطيرة على العمال وبعض الفئات الاجتماعية المهمشة، وبخاصة في ما يتعلق بفرص العمل وشروطه، ومستويات الأجور والضمانات الاجتماعية، وعمل الأطفال والعمل الإجباري، وتوزيع الدخل، وغيرها، والتنمية البشرية وبخاصة قضايا الصحة والتعليم.

ومما يجدر ذكره أن معايير العمل المستقرة والمتفق عليها دولياً كانت مثار خلاف بين أطراف اتفاقيات الغات، وبخاصة بين الدول الصناعية والدول النامية، وتم استبعاد الأبعاد الاجتماعية من هذه الاتفاقيات، ولو أدرجت في الغات فلربما تكون لها قوة الإلزام كسائر اتفاقيات الغات الأخرى بدلاً من تركها حبراً على ورق في اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويتوقع أن تقتصر أو تركز الشراكة الأوروبية المتوسطية على تعظيم أرباح

الشركات العابرة للقارات ورجال الأعمال والصناعة، من دون اهتمام يذكر بالمشاكل الاجتماعية السابق ذكرها.

ومن المفارقات أن الاتحادات والنقابات الفلاحية والعمالية في أوروبا الشمالية تشدد على أهمية الحماية الاجتماعية في دول الشراكة المتوسطية ليس عطفاً وتضامناً مع حلفائها في هذه الدول، بل حماية لمصالحها من منافسة السلع الصناعية والزراعية المتضمنة لتكلفة عمل أقل، بينما يرفض معايير العمل رجال الصناعة في الدول الأقل نمواً بحجة أن زيادة الأجور والضمانات الاجتماعية ومعايير العمل الأخرى ستحد من قدرتهم على المنافسة.

وفي ما يتعلق بقضية التشغيل، وهي قضية مهمة ومركزية، فيبدو أن القيود في هذه الاتفاقيات تؤثر بشكل أكبر في القطاعات ذات الاستخدام المكثف للعمالة، ومن ذلك قطاع الزراعة الذي يستوعب أكبر النسب، وكذلك قطاع صناعات النسيج والملبوسات، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من استفحال البطالة في دول الشراكة المتوسطية، وبخاصة منها البلدان العربية. أما بالنسبة للمشاكل البيئية، فيخشى أن تتزايد وتصبح أكثر تعقيداً إذا تركز الاهتمام على النمو الاقتصادي من أجل التصدير، فهنا قد لا تعكس الأسواق التكلفة الحقيقية للكثير من المواد البيئية، فيزيد الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية لتعظيم الإنتاج الزراعي، وتنشأ الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والمواد الأولية حول العواصم والمدن الرئيسية، وسيكون لذلك أضرار خطيرة ليس فقط على صحة العاملين في هذه القطاعات وسلامتهم، بل وعلى غيرهم من السكان.

وإذا كانت الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية والتكاملات الإقليمية الأخرى تهدف، كما يدعي مهندسوها، إلى تحقيق الاستقرار ومحاربة الإرهاب، فلا بد لها من أن تراعي الاعتبارات البيئية ومعايير العمل من دون أن يترتب على ذلك ضرر يحد من قدرة المنافسة للأطراف الضعيفة. وإلا فستكون انعكاساتها على العاملين والفقراء أشد وطأة من انعكاسات ما يسمى بالتصحيح الهيكلي للاقتصاد.

ومن المهم أيضاً أن نؤكد ما ورد في بحث د. عزيز العظمة من أن تخلي الدولة عن التنمية الاجتماعية، فتحرير التجارة، يعني خفض التعريفات الجمركية مما سيحرم الدول من أهم مصادر ايراداتها، وهو ما يعني خفض الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها.

٧ ـ مهدي الحافظ

في الواقع تثير الدراسة تساؤلات وربما اعتراضات كثيرة. أنا أشكر المعقب د. فواز طرابلسي على الملاحظات التي أبداها في ما يتعلق بجانب التحليل العام، وربما يغنيني هذا عن تناول الثغرات الأساسية للدراسة في ما يتعلق بدور الدولة والمجتمع المدني.

وجدت أن البحث من حيث التحليل العام أحادي الجانب. هناك نوع من التزكية لدور الدولة. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار دور الدولة الوطنية في الوطن العربي، فأعتقد أن الصورة قاتمة للغاية. حتى ان ما قدم من أبحاث في الآونة الأخيرة، ولا سيما أبحاث «مركز دراسات الوحدة العربية»، قد عالج هذه المسألة وخلص إلى أن الديمقراطية والحريات هي إحدى أركان المشروع النهضوي المنشود بالنسبة للوطن العربي. لذا فإن الادعاء بربط الحريات الديمقراطية وقضية المجتمع المدني بالعولمة الجديدة والمستأنفة، قد يحتاج الى كثير من الدقة، ويدعو إلى المراجعة.

النقطة **الأولى**، هناك حاجة حقيقية الى أن نحلل تجربة الدولة الوطنية في الوطن العربي، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية. إن دور الدولة الوطنية يمثل العامل الذاتي القاصر الذي أدى إلى كثير من الهزائم والذي رسخ التخلف في هذه المنطقة. وأنا ذكرت في حديث سابق كم كان صائباً وصحيحاً أن يشار إلى أن المشكلة تكمن في العامل الذاتي. والعامل الذاتي يعني أنه لا بد من مراجعة دقيقة لدور الأنظمة ودور الدولة في مسيرة الوطن العربي، وهذا ما ينبغي أن يراعى، في تقديري، في أي بحث متوازن حيال النقطة التي أثيرت في بحث د. العظمة.

النقطة **الثانية** حول دور المنظمات غير الحكومية. أنا لا أتفق مع الصورة التي قدمها الباحث بشأن دور المنظمات غير الحكومية. صحيح أن العالم مليء بآلاف من المنظمات غير الحكومية، ولكن هناك من يقف منها إلى جانب حركات التقدم والتحرير والمساهمة في مشاريع إنمائية وضد العنصرية والتخلف، وهناك أيضاً من هو مسخر بمشاريع تبشيرية لما يسمى بالعولمة الجديدة. ولا بد من إعطاء صورة متوازنة، إذ لا يصح أن نعطي صورة أحادية الجانب، ففيها ضرر كبير.

وبالنسبة للوطن العربي أيضاً هذه المسألة في غاية الأهمية. ما هو موجود في الوطن العربي هو أسوأ صورة للمنظمات غير الحكومية لسبب بسيط هو أن معظمها من صنع الدولة والأحزاب الحاكمة. فعندما نتحدث عن البلدان العربية، نجد فيها لجان سلم، لجان تضامن، لجان حقوق الإنسان... الخ، ولكن تقودها الأحزاب الحاكمة وتكون مرتبطة ببعض الوزارات. لهذا السبب أنا أعتقد أنه لا بد من الاقتراب من العلة الحقيقية، ينبغي عدم إعطاء الكلام بشكل عام. ما نحتاج إليه فعلاً هو منظمات غير حكومية مستقلة قادرة على الفعل والمساهمة في مسيرة التقدم. ينبغي عدم التنديد بهذا العامل على اعتبار أنه عامل مضاد للدولة، بل العكس، يجب أن ندعو إلى ما يفيد في هذا الميدان، وهو تأكيد استقلالية هذه المنظمات وتكثيرها.

النقطة **الثالثة** والأخيرة عن التطبيقات التي ذكرها د. العظمة حول العولمة المستأنفة وذكر تجربة العراق. أنا في الحقيقة أكن تقديراً كبيراً للأخ الباحث وأشعر بأنه من القيم الثقافية المهمة في الوقت الحاضر، لكن وجدت في بحثه تبسيطاً وعدم دقة في تناول الوضع في العراق. فلا القومية ولا الطائفية هما امتداد للقرن الثامن عشر أو التاسع

عشر. القضية القومية، والمعضلة الطائفية في العراق تعودان إلى ماض بعيد. لم يصنع الأمريكيون ولا «العولمة الجديدة» المشكلة الكردية والطائفية في العراق. الطائفية في العراق تعود إلى عصر الدولة الفارسية والعثمانية، وهي في الحقيقة مشكلة ملتهبة في العراق، فلا يمكن أن تحصر هذه المسألة وكأنها انعكاس لوضع طارئ جديد من صنع الخارج وصنع العدو الخارجي. ثم إن الدولة في العراق ذات ممارسات طائفية، فيجب أن نأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقيقة. فلا يصح أن نصف المعارضة بأنها معارضة طائفية في الوقت الذي نجد فيه أن الدولة العراقية القائمة تحمل من سلبيات وعيوب الطائفية والعشائرية والقبلية ما لا يمكن أن نضع له توصيفاً ببساطة. في تقديري، يمكن أن نختلف في مسألة ما، ولكن الدقة بالمعلومات مطلوبة حتى يكون البحث قوياً ومتيناً. إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد حالات قومية وطائفية صنعت من قبل الامبريالية والعدو الخارجي أو «العولمة المستأنفة»، ولكن الواقع في العراق مختلف. أنا لا أزكي ما هو قائم بالحركة الكردية. أنا من دعاة أن تكون هذه الحركة حركة حقيقية تعبر عن مطامح الشعب الكردي، لكن لا أستطيع أن أعتبر هذه المشكلة هي من صنع الخارج أبداً. فعندنا مشكلة في العراق باعتراف كل الأطراف العراقية بما فيها السلطة (بدليل أن السلطة لديها برنامج لهذه المشكلة)، فيجب التمييز بين النقطتين. وكذلك الطائفية، أرجو أن يكون واضحاً لدى الباحث أن ما جرى في العراق هو أسبق بكثير من حرب الخليج، وأنا لا أريد أن أستأثر بالوقت وأبحث مشكلة العراق، ولكن الطائفية بالعراق ومشكلات الحركات الدينية هي أسبق بكثير مما حدث في الآونة الأخيرة في حرب الخليج. فالتوصيف العام المطلق غير جائز وينبغي بحثه. وأعتقد أن د. العظمة هو على قدر من الموضوعية بحيث يراجع هذه الموضوعات.

٨ ـ عزيز العظمة (يرد)

أشكر جميع المعلقين، وبتصوري أود التركيز على محاولة حصر هذه الأمور كلها، يعني بدلاً من الرد على كل شخص، سأحصر هذه الأمور في جملة مواضيع، هي: **أولاً**، قضية الدولة، وقضية الإسلاميين، وقضية الطوائف والطائفية، والمنظمات غير الحكومية، وما يقال أو ما قيل عن المجتمع المدني. في قضية الدولة لم أتكلم عن دولة مجردة. أولاً يجب أن نفرق بين الدولة والنظام الحاكم، لأن الدولة جهاز مستقل ويبدو لي أن من مظاهر تآكل الدولة التي ورثناها عن القرن الماضي هو أنها أصبحت بوتائر وأشكال مختلفة متطورة إلى حد كبير من قبل فئات أو مصالح اجتماعية قد تكون مصالح فئوية طائفية وقد تكون مصالح أخرى. وهنا أتفق مع ما قاله أكثر من واحد من المعلقين. ولا أظن أنه يمكن أن يُستشف من كلامي أنني أعتقد أن لدينا دولة متكاملة ناجحة هي نموذج للجميع. لا أعتقد أن هذا يمكن أن يقرأ مما قلت. تصوري للدولة ليس تصوراً فلسفياً، ولا كان تصوراً نظرياً، بل كان قراءة للدور التاريخي الذي لعبته في البلدان العربية في القرن الأخير. وفي زعمي أن هذا الدور كان دوراً بالغ الأهمية ليس فقط لأنها كانت

الفاعل الاجتماعي الأساسي، بمعنى أنها أحدثت عمليات أو أطلقت عمليات بالغة الأهمية من التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي والتقاني. . . الخ. وأعتقد أن، في المحصلة، ما جنيناه من الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة ومن بدايات الدول الاستقلالية لم يكن بالشيء اليسير، بل أعتقد أنه كان شيئاً مهماً. ابتدأت هذه الدول بالظهور لجملة أسباب لا مجال لذكرها الآن، ولا أود أن أذكر بالتحديد ما حصل منذ السبعينيات، من نمط متجدد من العلماء على النحو الذي سقته في كلامي. وهذه الدولة طبعاً لا تقتصر على هذا النموذج من الدولة الفاعلة اجتماعياً وثقافياً وقانونياً، أي الدولة الـ (Maximum) إذا أحببتم، بدلاً من الدولة الـ (Minimum) التابعة للنظم ما قبل الحديثة. وهي لا تقتصر على الوطن العربي، بل هي دولة حملها نابليون إلى شرق أوروبا وحملها إلى إسبانيا وإلى إيطاليا، وحملها النموذج النابليوني إلى كل دول جنوب أمريكا. فهي دولة نابليونية، وإن أردتم هي النموذج الفرنسي الجمهوري للدولة. فإن تقييمي لدور الدولة الإيجابي قائم على هذا الاعتبار التاريخي لما حصل، ولما أرجو أن تكون الدولة، إن كانت ما زالت قادرة على استجماع القوام الذي كان لها سابقاً. أعتقد أنه من الممكن أن تجري إعادة تفعيل هذه الدولة بما هي نصاب مستقل ومنفصل، ولكن لا يمكن أن يحصل هذا على وجه فاعل اليوم في ضوء ما حصل أو ما طرأ على الدولة من تغلغل للمصالح الخاصة فيها. وبالمناسبة، إن تغلغل المصالح الخاصة في الدولة ليس بالشأن المقتصر على الوطن العربي. فنحن نراه في إيطاليا ونراه في بريطانيا ونراه في الولايات المتحدة على نحو بالغ الوضوح. أما في الشرق، فلدينا باعتقادي محاولة التفكير بأشكال من المحاسبة العامة للشأن العام، وهذه الأشكال من المحاسبة يمكن أن تتم تحت عنوان هو الديمقراطية، ولكن شريطة أن نعتقد أن الديمقراطية تعني أن نستبدل سيطرة فئات طائفية أو غيرها على مقدرات الدولة بسيطرة قوى سياسية تدعي أنها تمثل المجتمع؛ وفي زعمي أن هذا ما تفعله الفئات الإسلامية. في قضية التمثيل العام ليست الدولة ممثلة للمجتمع، إذ ليست هناك دول تمثل المجتمع. يعني من الأمور الأساسية في علم الاجتماع السياسي أن الدولة نصاب مستقل؛ من يمثل المجتمع هو البرلمان. ما يمثل المجتمع إن أردتم الحكومة المنتخبة أو النظام وليست الدولة. الدولة نصاب مستقل نسبياً، ولو كانت هناك علاقات بالغة التعقيد بينه وبين المجتمع. ثم ليس المجتمع كلاً متجانساً؛ المجتمع قوى سياسية متصارعة وقوى اجتماعية وقوى ومناطق وأحياء. . . الخ. وإن عملية ترجمة هذا الواقع الاجتماعي إلى واقع سياسي هي الشأن الذي يطلق عليه، أو الذي يجب أن يختص بعبارة المجتمع المدني.

أما ما يقال اليوم حول المجتمع المدني فهناك افتراض لنصاب متجانس لا وجود له إلا بما هو نفي للدولة، أو بما هو يصارع الدولة، أو بما هو ما تقمعه الدولة. إن المجتمع أكثر تعقيداً بكثير مما تسمح به عبارة المجتمع المدني كما هي مستخدمة في الخطاب السياسي العربي، وأنا عندما أحاسب هذه العبارات كالمجتمع المدني والديمقراطي وغيرهما لدي هدف أساسي وهو النظر إلى ما هو ممكن عملياً من ترجمة لها، أي كيف يمكن أن

تترجم هذه العبارة في سياق الوضع العربي اليوم أو في سياق الأوضاع العربية اليوم في الأقطار المختلفة. وأنا أرى أن الكثير من الاستخدام أو بالأحرى الاستخدام الغالب لعبارة المجتمع أو المجتمع المدني في علاقته بالدولة، يمكن أن تنصرف على صورة تستبطن فهماً للدولة باعتقاد خاطئ، وهو أن الدولة هي النظام، أي أن الدولة تمثل القوى الحاكمة. فيجب أن نكون بالغي الحذر في التفكير في هذه الأمور وألا نطلق هذه العبارات الجذابة ونعتقد أنها مشخصة بشكل أو بآخر.

تكلمت عن قضية الدولة وقضية الديمقراطية. أود أن أتكلم عن قضية الهوية وعن قضية الإسلام والخطر الصهيوني. لا أعتقد أنني أتجاهل الخطر الصهيوني، فإن معنى ما قلته اليوم قائم على اعتبار أن ما يطرح علينا من مقومات لمجتمعاتنا العربية، أي هذا الاعتبار الطائفي، هو تعميم للنموذج الإسرائيلي وللنظرة الإسرائيلية إلى العرب. فلا أعتقد أنه بما أنني لم أدخل في كلام ديماغوجي فإنني لست واعياً للخطر الصهيوني. أعتقد أنه يجب أن نحدد بدقة المواقع التي يفعل فيها الخطر الصهيوني. وألا نقتصر على عناوين كبيرة كالخطر الصهيوني الداهم والسرطان الصهيوني المتمدد... الخ.

أما قضية الثقافات: الثقافة الصهيونية، العالمية منها والمغلقة أو اليهودية الأصولية، فهذا شأن أساسي. سبق أن تكلمت عن هذه الدولة الجمهورية أو النابليونية إن شئتم، وكان في اعتقادي من أهم الإنجازات لهذه الدولة في القرن الأخير هو إدخال وإلزام القاموس الاجتماعي والسياسي العربي، بجملة تصورات هي عالمية، وبجملة ايديولوجيات هي عالمية. هذه الايديولوجيات موجودة لدينا، إن كانت ليبرالية أو اشتراكية بأشكالها المختلفة أو فاشستية أو شبه فاشستية؛ وهي موجودة أيضاً في إسرائيل، بما يعني أننا جميعاً جزء أو أجزاء مكونة من وضع عالمي فيه عناصر كثيرة من التجانس العقلي أو من التجانس، بالأحرى، الايديولوجي والمفهومي إن شئتم. ولكن الواقع هو أن المثقفين الإسرائيليين وإن كانوا قادرين على الكلام بكلام نفهمه، وإن كنا بحق قادرين على الكلام بكلام يفهمونه، هم أعداؤنا في السياسة، ولذلك شددت على قضية كون قضية التطبيع هي قضية سياسية ودبلوماسية في المقام الأول لأننا لسنا مهددين بالهيمنة على ثقافتنا. ما نحن مهددون به، وهو الكلام الوارد في الفقرة الأخيرة من كلامي، هو قضية إعادة كتابة التاريخ. وهذا في رأيي ليس أثراً، ليس ضرباً من الأثر أو من التطبيع الثقافي، ليس هذا تطبيعاً ثقافياً، لأن التطبيع الثقافي قائم على أسس أخرى. إنما هو قائم على، وهذه عبارة أستعيرها من د. وجيه كوثراني، «تشريط» لإعطاء الاعتبار الأساسي لوجهة النظر الصهيونية في ألمانيا وفي أمريكا وفي بريطانيا وفي أماكن أخرى.

أما قضية الإسلاميين، ويقدر د. خير الدين حسيب طبعاً أنني لست معقداً من أحد، ولكنني أزعم ما يلي: إن ثمة خطاباً منتشراً في الساحة الثقافية والسياسية العربية أصبح لنا نحن العلمانيين بمثابة التشريط الايديولوجي، كما يحاول الإسرائيليون أن يفرضوا علينا تشريطاً كان بمثابة التشريط الايديولوجي. هذا يعني أنه يقال أو يزعم بأن

مجتمعاتنا مجتمعات إسلامية وأن الشريعة الإسلامية شيء متجذر في المجتمع. وهذا كلام غير صحيح، فإن الأخلاق الإسلامية أو التعليل الإسلامي لأمور الدنيا هي الشيء السائد بأن المفردات الإسلامية والمفردات الدينية هي لغة التخاطب اليومية. أنا أزعم أن هذه كلها أقوال لا محصلة فعلية لها، وهي أقوال لا براءة ايديولوجية فيها، ولا تعبر عن الواقع، بل هي برنامج سياسي أصبح يستتبع أعداداً كبيرة جداً من المثقفين، وهي موجودة فقط عند المثقفين الذين لا تعاطف لهم مع الايديولوجيات الإسلامية أو مع السياسات الإسلامية. أما بالنسبة للجماعات الإسلامية أو للأقوال الإسلامية التي ترى تنظيم الدولة مجالاً مفتوحاً، إما الاجتهاد و... الخ، فأنا أعتقد أن هذا موضوع يجب أن ننظر إليه نظرة واقعية، لأن الأشخاص أنفسهم الذين يقولون هذا الأمر يقولون أشياء أخرى. يقولون إنه ليس في القرآن ولا في الحديث نظام للدولة، ثم يقولون إنه يجب الاجتهاد والبحث في النصوص، ثم يقولون لك إننا نريد دولة قائمة على النص الفلاني أو النص الفلاني، وهذا في اعتقادي نوع من السفسطة الاجتهادية التي يجب أن يتفاداها المثقفون، وألا نعتقد جميعنا أننا مشايخ علينا أن نجتهد في سياق النصوص، وشكراً.

القسم الثاني
محور الموارد

الفصل الثالث

مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة

نجيب عيسى (*)

أولاً: المياه والتنمية

من خلال استعراض سريع لمختلف وجوه استعمال الإنسان للمياه يبدو بشكل واضح أن هذا المورد هو من المقومات الأساسية للتنمية بمختلف مفاهيمها المتداولة في الوقت الحاضر (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية). فالمياه هي أولاً حاجة بيولوجية للإنسان يشربها مباشرة ويستنبت بها الغذاء الذي يتناوله. وهي ثانياً حاجة صحية كونها من المقومات الأساسية للنظافة التي تقيه من أمراض وأوبئة كثيرة. وهي أخيراً من المقومات الرئيسية لرفاهه بسبب استخداماتها الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المتعددة: من توليد الطاقة إلى الصناعة إلى الرياضة والترويح عن النفس (حدائق، مسابح... الخ).

لذلك نرى ارتباطاً واضحاً بين مؤشرات استهلاك المياه من جهة، وعدد كبير من مؤشرات التنمية كمتوسط الناتج للفرد، والانتاج الزراعي، والاكتفاء الذاتي الغذائي ومستوى التصنيع، والعمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر التنمية البشرية... الخ. ففي حين يصل استهلاك الفرد من المياه العذبة في البلدان الصناعية إلى نحو ١٢٠٠م^{٣} في السنة كمتوسط عام، نلاحظ أنه لا يتجاوز في البلدان النامية ٥٢٠م^{٣} في السنة. أما في حال أخذنا في الحسبان فقط البلدان الخمسة والأربعين الأقل نمواً في العالم، فإن معدل استهلاك الفرد من المياه العذبة لا يتجاوز ٢٦٠ م^{٣}.

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

وإذا أخذنا البلدان النامية في ترتيبها بحسب مستوى مؤشر التنمية البشرية، نجد أن متوسط استهلاك الفرد من المياه العذبة في مجموعة البلدان السبعة عشر ذات المؤشرات الأعلى يقع في حدود ٧٦٠م^3 في السنة ويهبط هذا الرقم إلى نحو ٤٩٠م^3، إذا أخذنا في الاعتبار البلدان الثمانية والأربعين ذات المستويات الوسطى لمؤشر التنمية البشرية. أما متوسط استهلاك الفرد من المياه العذبة في البلدان التي تأتي في آخر مراتب التنمية البشرية وعددها اثنان وستون فلا يتجاوز ٤٧٢م^3[(١)].

إذا كان الارتباط واضحاً بين مستويات التنمية ومستويات استهلاك المياه لجهة ارتفاع هذه الأخيرة مع ارتفاع مستويات التنمية، فإن معرفة العلاقة الفعلية بين المياه والتنمية لا يمكن أن تقف عند حدود هذا الارتباط الظاهري وإنما يجب أن تطرح على بساط البحث، الموقع الفعلي لمسألة المياه في عملية التنمية بما تعنيه هذه الأخيرة من فعل اقتصادي اجتماعي يضع البشر في مواجهة ظروفهم الطبيعية. المطلوب بعبارة أخرى، هو البحث عن مدى تدخل كل من المعطيات الطبيعية وتعامل البشر مع هذه المعطيات في تحديد الأبعاد التنموية لمسألة المياه. وبهذا الخصوص لدينا من الملاحظات ما يسمح بالقول بأن مسألة المياه في جانبها الاقتصادي التنموي تتعدى كونها مسألة عوامل طبيعية، وبالتالي مسألة وفرة أو ندرة، لتكون في المقام الأول مسألة قدرة على إدارة وتنظيم الموارد المائية المتاحة واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية. ذلك أن توفر الموارد الطبيعية من المياه لا يعني دائماً ارتفاع معدلات الاستهلاك منها، ولا يعني بالتالي ارتفاع مستوى التنمية. فالمعلومات المتاحة حول الموضوع تشير مثلاً إلى أن القارة الأفريقية لا تستغل سوى ٣ بالمئة من مواردها المائية، والفرد في بنغلادش هو في الوقت الحاضر من أفقر سكان الأرض من حيث حصته من المياه النقية بالرغم من أن بلاده تحظى بوفرة في مواردها المائية الطبيعية[(٢)]. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن شح الموارد المائية الطبيعية ليس سبباً في جميع الأحوال في انخفاض معدلات استهلاكها، ولا يشكل بالتالي عاملاً مقيداً بالمطلق لعملية التنمية. فاسرائيل مثلاً استطاعت أن تحقق مستوى متقدماً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الشح النسبي في الموارد المائية للأرض التي تحتلها. والمثل نفسه يصح على بلدان أخرى كسنغافورة وهونغ كونغ التي تلجأ للتعويض عن الموارد المائية والطبيعية الشحيحة إلى استيراد المياه من الخارج أو تحلية مياه البحر أو إعادة تدوير المياه المستعملة. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن مستوى التنمية لا يرتبط فقط بمعدل استهلاك المياه، وإنما أيضاً بنمط هذا الاستهلاك. فالبلدان النامية تعاني عموماً إهداراً كبيراً في مواردها المائية. وبهذا الخصوص يشير بعض الدراسات إلى أن نحواً من نصف مياه الشرب في هذه البلدان تضيع أثناء نقلها إلى المستهلكين عبر الأنابيب، وأن الكفاءة

---

(١) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993).

(٢) من حديث لمستشار سابق في البنك الدولي. انظر: **الحياة**، ١٥/٢/١٩٩٢.

في استهلاك المياه لأغراض الزراعة تقل عن ٣٠ بالمئة بسبب طرق الري والبزل المعتمدة[٣].

ثانياً: مسألة المياه في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي

على اختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، تنتمي الأقطار العربية بمجموعها إلى ما يسمى عادة «البلدان النامية»، وذلك لجهة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء، ناتج استخراج النفط)، وضعف هياكلها الانتاجية (ضعف الصناعة التحويلية وانخفاض الانتاجية في الزراعة) وارتفاع حصة السلع الأولية في الصادرات، وحجم المديونية الخارجية الكبير. . . الخ. أما على أساس «مؤشر التنمية البشرية» فلا نجد سوى ثلاثة أقطار عربية مصنفة في عداد البلدان ذات المستوى المرتفع على صعيد التنمية البشرية[٤]. أضف إلى ذلك أن نحواً من ثلث السكان العرب لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر المطلق[٥]. ونلاحظ بشكل خاص تدني مؤشرات التنمية التي لها علاقة مباشرة بمسألة المياه. فنسبة الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب لا تزال في حدود ٦٦ بالمئة من مجموع السكان العرب[٦]. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٢) من ناحية ثانية مدى تدني مؤشر الانتاج الغذائي للفرد العربي وارتفاع مؤشر التبعية الغذائية العربية، وتشير بعض المصادر إلى أن البلدان العربية تستورد في الوقت الحاضر نحو ٤٠ بالمئة من مجمل ما تستورده بلدان العالم الثالث مجتمعة من مواد غذائية[٧]، بحيث قدرت قيمة الفجوة الزراعية بنحو ١٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩١، بعد أن كانت في أوائل الثمانينيات في حدود ١٠ مليارات دولار، وبذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٥٨ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة، ومن الزيوت من ٧١ بالمئة إلى ٦٤ بالمئة، ومن الألبان من ٩٢ بالمئة إلى ٦٦ بالمئة[٨].

وهنا يجب أن نعود إلى طرح مسألة العلاقة بين المياه والتنمية انطلاقاً من الواقع

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: UNDP, Ibid., and World Bank, *World Development Report, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

(٥) انظر: World Bank, *World Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990).

(٦) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣** ([أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٤]).

(٧) نقلاً عن دراسة قدمت إلى: المؤتمر الدولي السابع للموارد المائية الذي نظمته الجمعية الدولية للموارد المائية ووزارة الأشغال المغربية، الرباط، ٣ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٩١. انظر: **الحياة**، ٢٩/٥/١٩٩١.

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه.

العربي. فيصبح السؤال الرئيسي هو: كيف يمكن الربط بين الأوضاع التنموية المتردية في الوطن العربي ومسألة المياه؟ وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال نتوقف عند ثلاث قضايا رئيسية:

- الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي.
- كيف يمكن طرح مسألة المياه من خلال مسيرة التنمية القطرية.
- كيف يمكن طرح مسألة المياه من خلال مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

١ ـ الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي

يقع الوطن العربي بمعظمه في الحزام الصحراوي الجاف وشبه الجاف من الكرة الأرضية، بحيث تشكل الأراضي الصحراوية والجافة نحو ٨٠ بالمئة من مساحته الكلية، ولا يتجاوز معدل هطول الأمطار عليها ٥٠ ملم في السنة. وباستثناء الجبال العالية (جبال كردستان في العراق وجبال لبنان وجبال الأطلس في المغرب) حيث يصل معدل سقوط الأمطار إلى ما يزيد على ١٠٠٠ ملم في السنة، فإن المعدل المذكور لا يتجاوز في بقية المناطق العربية ٦٠٠ ملم في السنة[٩]. وبذلك تقدر الموارد المائية العربية المتجددة (السطحية والجوفية) في الوقت الحاضر بنحو ٣١٥ مليار م^3 في السنة، أي ما يوازي ٠,٧ بالمئة من الموارد المائية المتجددة في العالم (تشكل السطحية منها نسبة تصل إلى نحو ٨٦ بالمئة) فيكون نصيب الفرد العربي من مجموع هذه الموارد نحو ١٣٧٠م^3 في السنة (الجدول رقم (٣ ـ ٣)). هذا في حين يصل نصيب الفرد من المياه المتجددة على صعيد العالم إلى نحو ٧٧٠٠م^3 (الجدول رقم (٣ ـ ٤)). وتظهر من الجدولين المذكورين الأوضاع الشديدة التباين للأقطار العربية على صعيد نصيب الفرد من المياه المتجددة. فهذا الأخير يتراوح من نحو ١٢٠م^3 في السنة أو أقل للفرد القطري أو الكويتي إلى ما بين ٣٧٣٠م^3 و ٥٣٠٠م^3 للفرد العراقي، هذا مع العلم أن الأقطار العربية التي يتجاوز نصيب الفرد فيها من المياه المتجددة ١٠٠٠م^3 في السنة لا يزيد عددها على الستة أقطار. وبالإضافة إلى الشح النسبي للموارد المائية المتجددة في الوطن العربي ككل، فإن هذا الأخير يتميز أيضاً بارتفاع نسبة اعتماده على الموارد النابعة خارج حدوده، حيث تصل هذه النسبة إلى ما بين ٥٠ بالمئة و٦٢ بالمئة من مجموع مصادر مياه الوطن العربي السطحية[١٠] (تصل هذه النسبة في الحالة المصرية إلى نحو ٩٨ بالمئة). وإذا أخذنا بعين الاعتبار توزع السكان قطرياً، نلاحظ أن

---

(٩) انظر: جان خوري وعبد الله الدروبي، معدان، الموارد المائية في الوطن العربي: وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة (دمشق: أكساد، ١٩٩٠).

(١٠) انظر: المصدر نفسه، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الموارد المائية وإدارتها وتنميتها والمحافظة عليها في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: الندوة الإقليمية حول استعمالات المياه والحفاظ عليها، منظمة الصحة العالمية والإسكوا، عمّان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

ثلثي السكان العرب تأتي مواردهم المائية المتجددة من أنهر تنبع من خارج الوطن العربي (النيل ودجلة والفرات، والسنغال...). ومن ناحية ثانية نلاحظ أن بعض الأقطار العربية لديها مصادر مياه سطحية مشتركة: سوريا والعراق في حوض الفرات، وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين في حوض الأردن، ومصر والسودان في حوض النيل.

أما مخزون المياه الجوفية العذبة في الوطن العربي، فيقدر بحوالى ٧٧٣٣ مليار م^{3} (لا يشكل سوى ٠,٠٧ بالمئة من المخزون العالمي) ولا يتغذى سنوياً إلا بمقدار ٤٥ مليار م^{3} فقط (الجدول رقم (٣ ـ ٣)). هذا وهناك أحواض مياه جوفية كبيرة يمتد الواحد منها تحت أكثر من قطر عربي. وأهم هذه الأحواض حوض «ايرغ» الشرقي الذي يقع جنوبي جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلى تونس. ويقدر حجم المخزون من المياه في هذا الحوض بنحو أربعة أضعاف كمية المياه المتجددة سنوياً في مجموع بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. لكنه لا يتجدد إلا بنسبة ٤ بالمئة سنوياً. وهنالك الحوض الرملي النوبي الذي يقع تحت أجزاء من مصر والسودان وليبيا ويقدر حجم المخزون من المياه فيه بنحو عشرين ضعف كمية المياه المتجددة سنوياً في مجموع بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. ويتجدد هذا الحوض بنسبة ٢,٥ بالمئة سنوياً. وأخيراً هنالك حوض الساق في السعودية الذي يمتد إلى الأراضي الأردنية[١١].

٢ ـ مسألة المياه والتنمية العربية القطرية

على الرغم من شح الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي بالمقاييس العالمية، فإن مسألة المياه في أبعادها التنموية وعدا استثناءات قليلة (كالأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب استيلاء اسرائيل على قدر كبير من مواردها المائية)، لم تكن، إلى وقت قريب مسألة ندرة في الموارد المائية المتاحة، بقدر ما كانت مسألة استغلال صحيح ومناسب لهذه الموارد.

بمعنى أن هذه الأقطار لم تستغل مواردها المائية المتاحة بالقدر الكافي ولا بالكفاءة التقنية والاقتصادية المطلوبة. وفي هذا السياق يبين الجدول رقم (٣ ـ ٤) أن السحب السنوي من مجموع الموارد المائية المتجددة في بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا لا يتجاوز النصف إلا قليلاً. وفي التقديرات الواردة في مصدر آخر[١٢] ان كميات المياه السطحية المستثمرة في الوطن العربي لغاية عام ١٩٨٥ بلغت نحو ١٤٠ مليار م^{3} سنوياً، أي ما نسبته ٤٧ بالمئة من مجموع الموارد المائية السطحية المتاحة. وبلغت كميات المياه الجوفية المستثمرة نحو ٢٣ مليار م^{3}، أي ما نسبته ٥٥ بالمئة من الموارد المائية الجوفية

(١١) انظر: Jeremy Berkoff, *A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa*, Directions in Development (Washington, DC: World Bank, 1994).

(١٢) خوري والدروبي، معدان، المصدر نفسه.

المتجددة و٠,٠٠٣ بالمئة من مخزون المياه الجوفية. وهذا ما يجعل استهلاك الفرد العربي من المياه في السنة المذكورة نحو ٨٤٠م^3، وهو أدنى من «خط العوز المائي» المقدر بحوالى ١٠٠٠م^3 للفرد سنوياً. هذا وتستأثر الزراعة بالجزء الأكبر من استهلاك المياه في الوطن العربي، حيث تستهلك (بحسب المصدر) ما بين ٨٠ و٨٧ بالمئة من مجموع استهلاك المياه في حين يتراوح استهلاك الصناعة ما بين ٧ و١١ بالمئة والباقي يذهب للاستهلاك المنزلي[(١٣)].

صحيح أن نسبة استغلال المياه المتجددة تتفاوت كثيراً من قطر إلى قطر، فتبلغ بحسب الجدول رقم (٣ ـ ٤) في لبنان (١٦ بالمئة) وأقصاها في مصر (٩٧ بالمئة)[(١٤)]، إلا أن الأقطار العربية تشترك جميعها في عدم كفاءة الطرق المعتمدة لاستخدام المياه، مما أدى إلى هدر كبير للموارد المائية واختلال في خصوبة التربة وتدني إنتاجيتها. وفي هذا الإطار تندرج الملاحظات التالية:

أ ـ تقدر كمية المياه المستخدمة في الأقطار العربية لري هكتار واحد من الأرض بنحو ١٢ ألف م^3 سنوياً في حين لا تتعدى الكمية اللازمة ٧,٥ آلاف م^3، أي أن نسبة الهدر تصل إلى نحو ٣٧,٥ بالمئة من مجموع استهلاك الزراعة العربية للمياه[(١٥)]. ويقدر مصدر آخر بأن كفاءة الري في معظم أرجاء الوطن العربي لا تتعدى نسبتها ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة[(١٦)].

ب ـ حتى في الأقطار التي تعاني ندرة في المياه العذبة كأقطار الخليج، فإن نسبة الهدر في الاستهلاك المنزلي للمياه هي نسبة عالية جداً. وبهذا الخصوص تشير إحدى التقديرات إلى أن نسبة الهدر تصل في البحرين مثلاً (التي تعد من أفقر بلدان العالم بمواردها المائية التقليدية) إلى نحو ٦٠ بالمئة. ففي حين يقع استهلاك الفرد من المياه العذبة المقبول عالمياً هو في حدود ٥٠ غالوناً في اليوم يصل في البحرين إلى نحو ١٢٥ غالوناً[(١٧)].

ج ـ نتيجة للاستهلاك المفرط للمياه في الري وعدم وجود أنظمة صرف جديدة، أصبحت معظم الأراضي الزراعية العربية تشكو من التملح. وأكثر الأقطار معاناة من هذه

---

(١٣) انظر: الجدول رقم (٣ ـ ٤) من هذا الفصل؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الموارد المائية وإدارتها وتنميتها والمحافظة عليها في الوطن العربي،» وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣.

(١٤) تتجاوز في أقطار الخليج واليمن وليبيا نسبة ١٠٠ بالمئة، لأن السحب السنوي من المياه الجوفية يتجاوز في هذه الأقطار الموارد المائية المتجددة سنوياً.

(١٥) انظر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، «أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي،» **أوراق اقتصادية**، العدد ٤ (١٩٩٠).

(١٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه.

(١٧) انظر: **الخليج**، ١٦/٨/١٩٩٢.

المشكلة في الوقت الحاضر هي الأردن وليبيا ومصر والعراق.

ففي العراق تقدر نسبة الأراضي التي تعاني الملوحة أو القلوية بحوالى ٧٤ بالمئة من جملة الأراضي الزراعية[١٨]. وفي مصر يقدر أن ٣٢ بالمئة من أراضي الدلتا و٣٠ بالمئة من الأراضي الزراعية في وادي النيل تتأثر بالتملح[١٩].

د ـ أصبح السحب من خزانات المياه الجوفية في أقطار الخليج وليبيا واليمن يتجاوز الموارد المتجددة لهذه الخزانات، ووصل إلى حد هذه الموارد في كل من مصر والأردن. هذا الاستخدام الكثيف والجائر للمياه الجوفية أدى مع استخدام تقنيات غير ملائمة إلى تدني المناسيب في الأحواض الساحلية واختلاطها مع مياه البحر أو تداخلها مع مياه الصرف المالحة في الأحواض الداخلية ذات النوعيات الجيدة في عدد كبير من الأقطار العربية في المغرب والمشرق[٢٠].

من مجمل هذه المعطيات الكمية والنوعية حول استغلال الأقطار العربية لمواردها المائية التقليدية نستطيع أن نقول بأن الأقطار المذكورة كان بإمكانها أن تصل، من خلال مواردها الحالية المتاحة، إلى نتائج أفضل بكثير على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وبهذا الخصوص هنالك بعض التقديرات التي تقول بأنه في حال أمكن ترشيد استخدام مياه الري فإنه يمكن زيادة المساحة المروية في الوطن العربي من حوالى ٩ ملايين هكتار إلى حوالى ١٧ مليون هكتار[٢١]. وبحسب دراسة أخرى أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يمكن زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية على مستوى الوطن العربي من ٩٫٣ مليون هكتار إلى نحو ٢٢ مليون هكتار، وزيادة المساحة المحصولية المطرية من نحو ٥٢٫٥ مليون هكتار إلى نحو ٨٠ مليون هكتار في حال ارتفع استغلال الموارد المائية العربية المتجددة بنسبة ٥٠ بالمئة[٢٢]. هذا مع العلم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي تصل إلى نحو ٢٠٠ مليون هكتار ولا تتجاوز نسبة استغلالها ٢٧ بالمئة. ويمكن زيادتها لتصل إلى ٢٣٦ مليون هكتار من خلال عمليات استصلاح الأراضي[٢٣]. وفي تقدير أحد خبراء مؤسسة موت ماكدونالد، أنه حتى في مصر التي تستغل بشكل شبه كامل مواردها المائية المتجددة، هنالك آفاق واسعة لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية.

---

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) خوري والدروبي، معدان، **الموارد المائية في الوطن العربي: وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة**.

(٢١) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، «أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي».

(٢٢) انظر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، قسم الأبحاث الاقتصادية، معد، «الأمن الغذائي والصناعات الزراعية،» **أوراق اقتصادية**، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦).

(٢٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣.

فعن طريق استخدام وسائل التقانة الحديثة ودون الحاجة إلى استهلاك كميات إضافية من المياه يمكن زيادة إنتاج معظم المحاصيل بنسبة الثلث، بينما يمكن رفع نسبة إنتاج الذرة والفول السوداني إلى الضعف، كما يمكن إدخال محصول ثالث في العام الواحد[٢٤].

إذن مع وجود هامش كبير نسبياً من عدم الاستغلال الكافي والصحيح للموارد المائية العربية المتاحة، يصبح من الواضح أنه لا يمكن اعتبار حجم هذه الموارد بعلاقته بالعامل الطبيعي الآخر الذي هو مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من جهة، وبالعامل الديمغرافي (معدل نمو السكان المرتفع أو حجم السكان الكبير) من جهة ثانية، من المحددات الرئيسية في الوطن العربي لضعف الأداء التنموي بشكل عام والأداء الزراعي بشكل خاص. بذلك تصبح مسألة المياه في المنطقة العربية كما في سائر البلدان النامية بعامة جزءاً لا يتجزأ من مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية العامة في هذه البلدان، وفي المقام الأول مشكلة أنماط التنمية التي اعتمدتها البلدان المعنية (أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك).

ليس المجال هنا للتوسع في تفصيل هذه المقولة، ونكتفي بتناول بعض الجوانب من هذه الأنماط التي تتعلق مباشرة بموضوعنا. وهي الجوانب التي يمكن إدراجها تحت عنوانين: تحيز أنماط التنمية في الوطن العربي ضد الزراعة والمزارعين، وقصور أنماط التنمية الزراعية ذاتها[٢٥].

في ما يتعلق بتحيز أنماط التنمية العامة ضد الزراعة والقوى العاملة الزراعية فهو يظهر بشكل عام من خلال إغفال استراتيجيات التنمية المعتمدة للدور المركزي الذي يجب أن يعطى للتنمية الزراعية ولتنمية الموارد البشرية في الزراعة، وهذا يتجسد بدوره في الأمور التالية:

- تدني نصيب الزراعة من مجمل الاستثمارات التي ترصدها خطط التنمية العربية. فلم يتجاوز هذا النصيب في عقد السبعينيات ١٠ بالمئة[٢٦]. وتراوح نصيب الزراعة من مجموع الاستثمارات العربية المخططة في النصف الأول من الثمانينيات بين ١,٧ بالمئة في العراق و١٨ بالمئة في مصر[٢٧].

- إهمال القوى العاملة في الزراعة والريف عموماً. ويظهر تحيز أنماط التنمية وسياساتها ضد هذه القوى من خلال الفروقات الكبيرة الموجودة بين الأوضاع الاقتصادية

---

(٢٤) **الحياة**: ١١/٥/١٩٩٠؛ ١٢/٥/١٩٩٠، و١٣/٥/١٩٩٠.

(٢٥) انظر: نجيب عيسى، «أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا،» **النشرة السكانية** (الإسكوا)، العددان ٣٨ ـ ٣٩ (حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١).

(٢٦) انظر: نجيب عيسى، **النفط والمجال الاقتصادي العربي: دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الأقطار العربية**، سلسلة دراسات المجال العربي؛ ٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٩١).

(٢٧) عيسى، «أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا».

والاجتماعية والمعيشية عموماً للقوى العاملة في الريف من جهة، والقوى العاملة في الحضر من جهة ثانية لصالح هذه الأخيرة على مختلف الصعد:

مستوى الأجور ومستوى التعليم (بشقيه العام والفني) ومستوى التدريب. الإفادة من الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية من صحية وتربوية وسكنية وثقافية.. الخ. الإفادة من الضمانات والتأمينات والتشريعات الاجتماعية المختلفة.

ـ استغلال الزراعة والمزارعين. ويتجلى ذلك من خلال قيام السياسات المتبعة في أكثر الأقطار العربية بتحويل جزء كبير من الفائض المتولد في الزراعة لصالح المدن وسكانها. وإحدى القنوات الرئيسية التي تجري من خلالها عملية الاستغلال هذه هي سياسة إبقاء أسعار المنتجين منخفضة، دعماً للاستهلاك الحضري أو لموارد الحكومة المالية التي تعود لانفاقها في التجمعات الحضرية:

أما قصور أنماط التنمية الزراعية نفسها فإنه يظهر من خلال الأمور التالية:

ـ عدم صلاحية بعض الأطر القانونية كالتشريعات التي تتناول علاقات الإنتاج، خصوصاً علاقة المالك بالأرض وعلاقة المالك بالقوى العاملة الزراعية: كتحديد سقوف للملكية في بعض الأقطار والأعراف والتقاليد المتبعة في تنظيم عقود الإيجار والمشاركة واستغلال المياه في بعضها الآخر، وعدم اتخاذ اجراءات جدية للحد من ظاهرة تقديم الحيازة وتشتتها.

ـ عدم كفاية بعض الأطر المؤسسية الموجودة لتنظيم العمل الزراعي كالتعاونيات التي تفتقر عملياً الى الأمكنة التي تؤهلها لتقديم الخدمات الإنتاجية والتمويلية والتسويقية للمزارع، والنقص الواضح في الاعتمادات التي ترصدها الموازنات العامة والحاجة إلى تحسين وتوسيع الخدمات التمويلية والتسويقية والإنتاجية بشكل عام.

ـ تركيز القسم الأعظم من الاستثمارات الزراعية في مشاريع التوسع الأفقي كمشاريع السدود والري واستصلاح الأراضي، وإهمال مشاريع التوسع الرأسي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وشد المزارع إلى أرضه، كمشاريع الصرف وتوفير أدوات وخدمات الإنتاج الضرورية كماً ونوعاً، والمشاريع التي من شأنها تنمية الموارد البشرية في الزراعة وتعمل على رفع مستوى وعيها وخبرتها وتحسين ظروف معيشتها (معاهد تدريب، مراكز إرشاد، مشاريع تنمية ريفية مختلفة).

٣ ـ مسألة المياه والتعاون/ التكامل الاقتصادي العربي

إذا كان من الواضح أن مسألة المياه في الوطن العربي لم تكن إلى وقت قريب مسألة شح في الموارد المائية مقابل كثرة في السكان ـ ومن أجل التأكيد أكثر على أنها هي مسألة التنمية نفسها بما تتضمنه من أهداف محددة ووسائل معتمدة لتحقق هذه الأهداف ـ يبقى أن نلاحظ أن مسألة المياه لم تكن في الوطن العربي أيضاً مسألة شح في الموارد المالية اللازمة. ذلك أن المنطقة العربية شهدت مع بداية السبعينيات وطوال عقد ونصف من

الزمن وفرة مالية نسبية، لكنها لم تعرف كيف توظفها في عملية إقلاع حقيقية للتنمية.

لقد راهن الفكر التنموي العربي كثيراً خلال ما سمي بالثورة النفطية على إمكان قيام تكامل اقتصادي تنموي بين أقطار الثروة النفطية والوفرة المالية والقلة السكانية والندرة المائية من جهة، وأقطار الثروة البشرية والوفرة المائية والحاجة المالية من جهة ثانية؛ كأن تقوم في الأقطار المنتجة للنفط مراكز صناعية بتروكيماوية، ويجري توظيف جزء من الفائض من أموالها في الأقطار العربية الأخرى غير النفطية (إقامة مشاريع الري والتنمية الزراعية على نطاق واسع إلى جانب مشاريع الصناعات التحويلية الأخرى). لكن هذا الرهان انتهى كما هو معلوم إلى الاخفاق. فلم تتجاوز التحويلات المالية من الأقطار النفطية إلى الأقطار الأخرى نسبة ٨ بالمئة من مجموع الفوائض المالية النفطية المتحققة خلال الفترة المذكورة. هذا مع العلم أن القسم الأعظم من هذه التحويلات كان عبارة عن أجور القوى العاملة المنتقلة من الأقطار غير النفطية للعمل في أقطار النفط، إضافة إلى مساعدات داعمة للمجهود الحربي لدول المواجهة مع إسرائيل. والقسم القليل منها وظف في مشاريع إنتاجية والأقل في مشاريع مائية - زراعية. فلم تتعد نسبة الرساميل الموظفة في الري والزراعة أكثر من ٦,٥ بالمئة من مجموع الرساميل الموظفة في المشاريع العربية المشتركة التي قامت حتى أواسط الثمانينيات. كذلك لم تحظ الزراعة بأكثر من ١٧ بالمئة من مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية التي تمت حتى عام ١٩٨٧[٢٨]. ذلك أن الأقطار العربية غير النفطية استنفدت القسم الأكبر من التحويلات التي حصلت عليها من الأقطار النفطية في الانفاق المظهري على قطاعات غير إنتاجية وعلى الاستيراد من الخارج بشكل عام واستيراد المواد الغذائية والسلاح بشكل خاص[٢٩]. هذا مع العلم أن تكاليف المشروعات لاحداث التنمية الزراعية المطلوبة لتوفير الأمن الغذائي حتى العام ٢٠٠٠ كانت لا تزيد بحسب بعض المصادر على ١٠ بالمئة من قيمة ما ستدفعه الأقطار العربية لاستيراد المواد الغذائية والمقدرة بنحو ٢٥٠ مليار دولار[٣٠]. حتى ان الأقطار العربية النفطية صاحبة الفوائض المالية والأكثر فقراً من حيث الموارد المائية الطبيعية فضلت أن تنفق مبالغ طائلة[٣١] على تحلية مياه البحر ذات الكلفة المرتفعة. وزيادة على ذلك فإنها لم تولِ أي اهتمام لمسألة التعاون في ما بينها

(٢٨) عيسى، **النفط والمجال الاقتصادي العربي: دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الأقطار العربية.**

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي،» **العلم والتكنولوجيا**، العددان ١٧ - ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩).

(٣١) تشكل طاقة محطات تكرير مياه البحر المالحة في أقطار الخليج (حوالى ٦,٦ مليون م^3 في اليوم) أكثر من ٦٠ بالمئة من الطاقة الإجمالية للتكرير على صعيد العالم. وتتراوح كلفة تكرير المتر المكعب الواحد من مياه البحر بين دولار ودولار ونصف. Berkoff, *A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa.*

لوضع برنامج للبحوث يهدف إلى تطوير تقنيات من شأنها تخفيض كلفة تكرير مياه البحر أو تطوير مصادر أخرى للمياه بأكلاف اقتصادية.

وعلى الرغم من توزع الأقطار العربية في مجموعات تقع على أحواض مياه سطحية أو جوفية مشتركة، فإن مجالات التعاون داخل هذه المجموعات كادت أن تكون معدومة. فجل ما تحقق يقتصر على المعاهدة التي أبرمت عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتقاسم الوارد المائي من النيل، إضافة إلى الاتفاق المؤقت الذي جرى بين تركيا وسوريا والعراق في عام ١٩٨٧ على تقاسم الوارد المائي لنهر الفرات. عدا ذلك فإنه كان قد تقرر أن يتعاون السودان مع مصر لإنجاز بناء قناة «جونغلي» لزيادة المياه المتدفقة إلى النيل الأبيض بمقدار ٤,٥ ميار م^{3} سنوياً تتقاسمها الدولتان، لكن حبل الأمن المضطرب في جنوب السودان حال دون تحقيق المشروع، وحالت اسرائيل دون تحقيق مشروع تحويل نهر الأردن في الستينيات، كما حالت دون إنجاز سد الوحدة بين سوريا والأردن في السبعينيات. ونلاحظ أخيراً أن المشاريع المائية العربية كانت في بعض الأحيان سبباً للنزاع وليس للتعاون بين الأقطار المعنية. هكذا مثلاً كاد أن يؤدي بناء سد الثورة على الفرات في سوريا إلى نشوب نزاع مسلح بينها وبين العراق.

ثالثاً: المياه ومستقبل التنمية في الوطن العربي

إذا كانت مسألة المياه في الوطن العربي، قد اندرجت في عداد فرص التنمية العربية الضائعة، فما هو شأن هذه المسألة مستقبلاً؟ هل يمكن التعويض وكيف؟

في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة يبدو لنا أن مسألة التعويض هذه تقف في الوقت الحاضر أمام تحديات جديدة على جانب كبير من الخطورة، منها ما يأتي في سياق التطورات الاقتصادية الاجتماعية المحلية العربية الجارية والمتوقعة، ومنها، وهو الأخطر، ما يأتي، من الخارج، في سياق الانعكاسات الشرق أوسطية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

ويمكن رد التحديات ذات المنشأ المحلي العربي المباشر إلى العوامل التي تعمل وستعمل على زيادة الطلب العربي على المياه بنسب عالية. أما التحديات الخارجية فهي تأتي من بلدان المنطقة التي تنبع منها المصادر المهمة للمياه العذبة في الوطن العربي، وخصوصاً تلك التي تأتي من اسرائيل مدعومة من قبل القوى النافذة في النظام العالمي الجديد، وتضع العرب أمام خيارين أحلاهما مر: إما الدخول في مشاريع تكاملية مع بلدان الجوار من موقع الالحاق والتبعية، وإما المزيد من تقليص مواردهم المائية.

١ ـ التطورات المتوقعة على صعيد حركة العرض والطلب على المياه في الأقطار العربية

إذا كان الطلب على المياه في الوطن العربي بصورة إجمالية لا يزال في الوقت

الحاضر أقل من الموارد التقليدية (السطحية والجوفية) المتاحة، فإن هذا الوضع لن يدوم طويلاً بسبب العوامل الكثيرة التي تعمل على زيادة الطلب بوتيرة سريعة، لا بل سيصبح على درجة كبيرة من الخطورة في حال لم تتحصن الأقطار العربية تجاه المخاطر الخارجية التي تهدد مواردها المائية المتاحة حالياً.

وتأتي في مقدمة العوامل التي تعمل على زيادة الطلب على المياه في الوطن العربي، زيادة السكان، إذ من المتوقع ألا يقل معدل نموهم حتى عام ٢٠٣٠ عن ٢٠,٤ بالمئة سنوياً. فإذا فرضنا أن معدل استهلاك المياه للفرد بقي في المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٥ (أي نحو ١٧٢ مليار م^3 لنحو ١٩٢ مليون نسمة)[٣٢]، فإنه من المقدر أن يرتفع استهلاك الوطن العربي من المياه المتجددة التقليدية إلى نحو ٢٤٥ مليار م^3 في العام ٢٠٠٠، وإلى نحو ٤٤٣ مليار م^3 في العام ٢٠٢٥، ثم إلى ٥٠٠ مليار م^3 في العام ٢٠٣٠. وإذا اعتمدنا رقم ٣٣٨ مليار م^3 كمجموع للموارد المائية التقليدية المتجددة في الوطن العربي[٣٣]، نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الموارد تكون قد استغلت بالكامل عندما يصل عدد سكان الأقطار العربية مجتمعة إلى نحو ٢٧٠ مليون نسمة، أي في حدود عام ٢٠١٢ (هذا فقط على أساس أن نصيب الفرد لا يتعدى ٨٩٥ م^3 سنوياً وهو أقل بشكل ملحوظ من خط العوز المائي المقدر بألف م^3 للفرد سنوياً).

ولكن من الأرجح أن يستنفد الوطن العربي بهذا المعدل موارده المائية المتاحة قبل العام المذكور. ذلك أن الطلب على المياه يزداد أيضاً مع ازدياد نسبة السكان الحضر التي من المتوقع أن ترتفع من ٦٠ إلى ٧٥ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي، بحيث ترتفع الحصة التي تمتصها المناطق الحضرية من ١٠ بالمئة من الاستهلاك الإجمالي للمياه إلى نحو ٢٠ بالمئة[٣٤]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه من الصعب، كما هو معلوم، استغلال الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بكاملها، فكلما اتسع نطاق الاستغلال ارتفعت الكلفة[٣٥].

على كل حال، فإن خبراء البنك الدولي يقدرون بأن نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتجددة سيهبط من نحو ١٤٣٦م^3 في العام ١٩٩٠ إلى نحو ٦٦٧م^3 في عام ٢٠٢٥ (الجدول رقم (٣ ـ ٤)). وما هي هذه إلا تقديرات إجمالية على مستوى الوطن العربي تخفي أوضاعاً شديدة التفاوت، معظمها، كما يبين الجدول نفسه، يقع بعيداً تحت مستوى الوضع العربي العام. فإذا انطلقنا من أن الحد الأدنى المطلوب لاستمرار الفرد حياً

---

(٣٢) خوري والدروبي، معدان، الموارد المائية في الوطن العربي: وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Berkoff, Ibid.

(٣٥) المصدر نفسه.

بشروط مقبولة هو من ٤٠ إلى ٨٠م³ في السنة (علماً أن الاستهلاك المنزلي فقط يصل في البلدان المتقدمة إلى نحو ١٥٠م³ في السنة)، فإن المياه المتجددة، حتى لو تمت تعبئة مواردها بالكامل، تصل بالكاد في عام ٢٠٢٥ إلى تغطية الحاجات البشرية الأساسية في كل من الأردن وليبيا والسعودية واليمن. وتقول إحدى الدراسات انه عندما يصل سكان الوطن العربي إلى ٣٠٠ مليون نسمة سنجد ١٥ بلداً عربياً يقع تحت خط الفقر المائي، منها ١٠ بلدان لا يتجاوز نصيب الفرد منها ٥٠٠م³ في السنة. وجاء في بعض الدراسات الأمريكية حول الموضوع أن مصر ستكون في أواخر هذا القرن بحاجة الى نحو ٥ مليارات م³، وسوريا بحاجة الى نحو مليار م³، والأردن الى نحو ١٨٥ مليون م³[(٣٦)]. هذا مع العلم أن السحوبات من المياه في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا واليمن قد تجاوزت في الوقت الحاضر كمية مواردها المائية المتجددة سنوياً. وها هي أقطار المجلس تستهلك في الوقت الحاضر ما يزيد على ملياري م³ من المياه المكررة في العام، ومن المقدر أن ترتفع حاجتها من هذه المياه إلى ما يزيد على ٦ مليارات م³ في عام ٢٠٠٠[(٣٧)].

لكن الوضع المائي للأقطار العربية التي تعتمد على أنهار تنبع في الخارج مرشح لأن يكون أسوأ بكثير في حال أنجزت بلدان المنبع مشاريع السدود التي تقيمها وتنوي إقامتها على الفرات ودجلة والنيل.

ويقول الخبير المائي الأمريكي توماس ناف بهذا الصدد إن إنجاز «مشروع الغاب» في تركيا (سد أتاتورك بشكل خاص) سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة ٤٠ بالمئة، وإلى العراق بنسبة ٧٥ بالمئة، وحتى ٩٠ بالمئة وفقاً لمصادر أخرى[(٣٨)]. أضف إلى ذلك المشاكل البيئية البالغة الخطورة التي سيسببها هذا المشروع للبلدين من جراء ما سينتج من السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمي الذي تحمله المياه وازدياد في نسب ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيميائية والمبيدات. هذا مع العلم أن سوريا تتلقى نحواً من ٩٠ بالمئة من مياهها السطحية من الفرات. أما السدود التي تنوي اثيوبيا إنشاءها على نهر النيل الأزرق فمن شأنها أن تخفض تدفق النيل إلى الدلتا بنحو ٢٠ بالمئة[(٣٩)]. أما إسرائيل التي وضعت يدها على نحو ٨٠ بالمئة من المياه الجوفية للضفة الغربية، وسيطرت على معظم منابع نهر الأردن[(٤٠)]، فهي لا تخفي تطلعاتها لاقتطاع قسم

---

(٣٦) انظر: عبد الوهاب المصري، «الأمن المائي العربي: من المقدمات إلى النتائج،» **تشرين**، ٦/٦/١٩٩٢.

(٣٧) انظر تقرير منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، في: **الحياة**، ٢٤/١/١٩٩٢.

(٣٨) انظر: Bruce A. Hurewitz, «The Water Crisis in the Middle East,» *Middle East Focus*, vol. 13, no. 3 (Fall 1991).

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) انظر: جاد إسحق وهشام زعرور، «مخططات اسرائيل المائية،» ورقة قدمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (ندوة)، إشراف نجيب عيسى، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١.

من مياه نهر الليطاني اللبناني والحصول على نصيب من مياه النيل. وعليه فإن وضع دول الجوار مخططاتها المائية موضع التنفيذ لا يعني فقط أن الأقطار العربية المعنية سوف لا تتمكن من تحقيق الخطط التي وضعتها لتوسيع رقعة أراضيها المروية وزيادة نسبة اكتفائها الذاتي من الغذاء(٤١)، وإنما يعني أيضاً تدهوراً ملحوظاً في أوضاعها التنموية بعامة، والبشرية بخاصة.

٢ ـ المياه في مشاريع التكامل الشرق أوسطية

بعدما كانت مسألة المياه في المشرق العربي، هي بشكل رئيسي مسألة أنماط تنموية معتمدة في الإطارين القطري والقومي، ها هي تعبر إلى المستقبل من باب استراتيجي آخر هو الباب الإقليمي الشرق أوسطي. فالطرح السائد في الوقت الحاضر وكما هو معلوم يتلخص بأن مسألة المياه في المنطقة لا يمكن أن تعالج إلا في إطار من التعاون بين بلدان الشرق الأوسط. وإلا فإن هذه المسألة ستكون سبباً في حروب لا تنتهي بين دول المنطقة.

ولا شك في أن لهذه المقولة أساساً موضوعياً. فهي ترتكز إلى ما سبق وتقدم من توقع لتزايد سريع في الفجوة بين موارد المنطقة من المياه المتجددة والطلب المستقبلي عليها. هذا في حين أن هنالك تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة لناحية نصيب كل منها من هذه الموارد. والأقطار العربية كونها تعتمد كثيراً في مواردها المائية على الأنهار النابعة من خارج حدودها، هي معنية بشكل خاص بموضوع التعاون المائي مع دول الجوار. إلا أن ذلك ليس كافياً لكي يشكل إطاراً مناسباً لمعالجة مسألة المياه في المنطقة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية. فالأمر لا يتوقف بهذا الخصوص على المبادىء العامة والنيات الطيبة، وإنما على المضمون الذي تأخذه مخططات التعاون بشكل عام ومواقع الأطراف المعنية في هذه الخطط بشكل خاص، وعلى الأخص مدى قدرة وفاعلية هذه الأطراف على رسم أطر التعاون الموضوعة ووضعها موضع التنفيذ. وعلى هذا الأساس لا نرى أن الإطار الشرق أوسطي كما هو مطروح في الوقت الحاضر لمعالجة مسألة المياه، سيأتي للأقطار العربية المعنية بتعويض عن الفرص الضائعة، وإنما سيكون من شأنه تغييب أي فرصة قد تسنح، على هذا الصعيد، في المستقبل المنظور. ذلك أن مشاريع التعاون المائي التي توضع للمنطقة إنما تأتي في سياق العمل الجدي الذي يجري في الوقت الحاضر لفرض تسوية

---

(٤١) يخطط السودان، مثلاً، لزيادة زراعته المروية من ٤,٥ مليون فدان إلى ٩,٥ مليون فدان، وهذا ما يجعله بحاجة إلى ضعف حصته الحالية من مياه النيل والبالغة ١٨,٥ مليار م^3 سنوياً. انظر: رشدي سعيد، «مشكلة المياه في الشرق الأوسط،» **الأهرام الاقتصادي** (٢ آذار/مارس ١٩٩٢). وتصل مساحة الأراضي المخطط لريها بمياه الفرات إلى نحو ٢,٦ مليون هكتار، في سوريا والعراق مجتمعين. وتصل هذه المساحة في تركيا إلى نحو ١,٧ مليون هكتار في حين أن وارد النهر لا يتيح ري أكثر من ٢,٥ مليون هكتار. انظر: «الدور العربي في قضية مياه الفرات ودجلة،» **الحياة**، ١٩٩٣/١/٣.

للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتشكل بالتالي جزءاً لا يتجزأ من المشروع الذي تحمله التسوية لإقامة نظام اقتصادي شرق أوسطي، يصبح فيه الطرف العربي، الذي هو في الواقع أطرافاً وليس طرفاً واحداً، ونظراً لأوضاع الضعف العام الأخرى التي تعتريه، في موقع التبعية لدول المنطقة القادرة والفاعلة، وهي الدول المعتمدة من قبل القوى المهيمنة في النظام العالمي الجديد، نعني اسرائيل وتركيا. وفي هذا السياق ليس من قبيل الصدف ألا يكون قد تبلور من الآن إلا مفهومان للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي يتكاملان ولا يتعارضان واحتلت فيهما مسألة المياه موقعاً مركزياً، هما تحديداً: المفهوم الاسرائيلي والمفهوم التركي.

أ ـ المياه في المفهوم الاسرائيلي للسوق الشرق الأوسطية

على الرغم من أن صورة السوق الشرق أوسطية كما تراها اسرائيل والأوساط الدولية المؤيدة لها، لم تتحدد بعد بدقة لناحية مداها الجغرافي ولا لناحية ترتيباتها الاقتصادية، فإنه بالإمكان منذ الآن استجلاء معالمها الرئيسية. ولكي نتمكن من ذلك ما علينا إلا أن نضع مسألة المياه وعملية التسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي الجارية الآن في سياق تطور المشروع الصهيوني في فلسطين[٤٢]. ونلاحظ بدقة بعد ذلك، مجريات المواقف والأمور منذ بدء مفاوضات السلام في مدريد أواخر عام ١٩٩١ وإلى الآن.

من المعروف أن المشروع الصهيوني في فلسطين هو مشروع استيطاني يقوم على استقدام أكبر عدد ممكن من اليهود المنتشرين في أرجاء العالم وتوطينهم في دولة خاصة بهم، مما يجعل نجاح هذا المشروع يتوقف بشكل أساسي على تأمين العمل لهؤلاء المستوطنين وتوفير مستوى معيشي مرتفع نسبياً من شأنه أن يبقيهم في فلسطين، ويشكل في الوقت نفسه اغراءً لبقية اليهود بالقدوم إليها. ومن أجل توفير شروط النجاح للمشروع كان لا بد للاقتصاد الصهيوني في فلسطين، بداية، من الاعتماد على المساعدات الخارجية على نطاق واسع. ولكن لم يكن بإمكان عملية تنمية الموارد المحلية الطبيعية والبشرية وتوسيع السوق أن تجري في فلسطين المحتلة من خلال جدلية العلاقة بين رأسمال مادي وبشري يستورد بكثافة من الخارج وموارد طبيعية محلية يتمتع عرضها بمرونة تتناسب وكثافة استيراد الرأسمال المادي والبشري. ذلك أن عملية التنمية هذه كانت تصطدم بعوائق كأداء أهمها شح الموارد الطبيعية بشكل عام وموارد المياه بشكل خاص، من جهة، ومقاطعة العرب الاقتصادية للكيان الصهيوني من جهة ثانية. وكانت الحرب تشكل العلاج الرئيسي الذي يلجأ إليه هذا الكيان عندما تصل الأزمة إلى أكثر أطوارها حدة، فيحقق بواسطتها هدفين رئيسيين هما: الحصول على مزيد من الدعم المالي والبشري من الخارج والتوسع باحتلال المزيد من الأراضي ووضع اليد على مزيد من

---

(٤٢) انظر: نجيب عيسى، «رهان إسرائيل على «التطبيع»: هيمنة اقتصادية بعد التفوق العسكري،» **شؤون الأوسط**، العدد ٦ (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢).

الموارد وفي مقدمتها الموارد المائية.

هكذا نلاحظ أن اسرائيل كانت في أواسط الستينيات قد استنفدت جميع الموارد المائية المتاحة والمقدرة بنحو ٧٤٥ مليون م٣ سنوياً. لكن حرب ١٩٦٧ عادت فأتاحت لها وضع اليد على جزء كبير من مياه الضفة والقطاع الجوفية، ومياه نهر الأردن والحاصباني والوزاني بما يفوق بشكل ملحوظ ما كان متوفراً لديها من قبل (نحو ٩١٠ ملايين م٣ سنوياً)[٤٣]، مما أتاح للزراعة أن تنطلق من جديد وتغطي جزءاً أكبر من حاجات اسرائيل الغذائية[٤٤]. ولكن على الرغم من نجاح اسرائيل في تحقيق أهدافها المباشرة من الحرب ومن القفزات الكمية والنوعية التي كان ينجزها الاقتصاد، فإن ذلك لم يكن سوى من قبيل الحلول المؤقتة، ولم يتوصل الكيان الصهيوني في فلسطين إلى الخلاص نهائياً من الأزمة العضوية التي ظل يعانيها منذ قيامه، والمتمثلة بعجزه عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية توازي قوته العسكرية.

مع حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ دخلت أزمة اسرائيل العضوية هذه طوراً جديداً، بحيث أخذت تتحول إلى مأزق فعلي، ذلك أن الحرب لم تعد تقوم بالوظيفة الاقتصادية نفسها التي كانت تؤديها عادة.

أصبحت الحرب على العكس إما سبباً لخلق أزمة جديدة (حرب ١٩٧٣) أو سبباً لتعميق أزمة قائمة (اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢). وفي الفترة التي سبقت بدء محادثات السلام في مدريد كانت أزمة اسرائيل الاقتصادية قد دخلت طوراً هو الأكثر حدة وخطورة. وإذا اقتصر تناولنا لهذه الأزمة على جانبها المتعلق بالمياه تحديداً[٤٥]، نلاحظ أن اسرائيل كانت قد وصلت من جديد إلى استنفاد جميع الموارد المائية المتاحة لها، بما فيها الموارد التي وضعت يدها عليها بعد حرب ١٩٦٧. وذلك بعد أن أخفقت في تحقيق حلمها، الذي أصبح بعد اتفاقيات كامب ديفيد وعداً من الرئيس السادات، بجر جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب. هذا في وقت كان عليها أن تستقبل أمواج الهجرة اليهودية المتدفقة من حطام الاتحاد السوفياتي.

---

(٤٣) انظر: جاد إسحق ورباح عودة، «مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة،» ورقة قدّمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج ١.

(٤٤) أصبحت واردات إسرائيل الغذائية في عام ١٩٧٧ لا تشكل سوى ١٠ بالمئة من مجمل وارداتها السلعية بعدما كانت هذه النسبة تفوق ٢٠ بالمئة في بداية الستينيات، مع العلم أن عدد السكان زاد في خلال الفترة نفسها من زهاء مليوني نسمة إلى نحو ٣,٦ ملايين نسمة. انظر: نجيب عيسى، «الأبعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الأوسط،» ورقة قدّمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج ٢.

(٤٥) علماً أن عملية التصنيع كانت تصطدم بعائق ارتفاع الكلفة الذي أصبح من الصعب تجاوزه من خلال حجم السوق الحالية. انظر: عيسى، «رهان إسرائيل على «التطبيع»: هيمنة اقتصادية بعد التفوق العسكري».

قبل أن تبدأ محادثات السلام كانت بعض التوقعات تشير إلى أن اسرائيل ستعاني في العام ٢٠٠٠ نقصاً في مواردها المائية يقدر بنحو ٣٠ بالمئة من حاجاتها(٤٦)، في حين كانت تشير تقديرات أخرى إلى أن حاجة اسرائيل من المياه للاستهلاك المنزلي فقط، سترتفع من نحو ٤٥٠ مليون م٣ في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧٠٠ مليون م٣ في عام ٢٠٠٠، وإلى نحو ١٥٠٠ مليون م٣ في عام ٢٠٢٠، أي ما يساوي إجمالي كمية المياه المتوقع توافرها للأراضي الفلسطينية كافة. وعلى افتراض أن حاجة اسرائيل من المياه للاستهلاك الزراعي ستبقى كما هي عليه في أوائل التسعينيات، فإن إجمالي حاجتها من المياه في عام ٢٠٠٠ سيرتفع إلى نحو ٣٠٠٠ مليون م٣، أي ما يساوي كمية المياه المستعملة في الوقت الحاضر في اسرائيل والأردن والضفة والقطاع مجتمعين(٤٧).

في هذا الإطار أصبح استمرار المشروع الصهيوني يقتضي من اسرائيل تجاوز العوائق الرئيسية التي حالت تاريخياً دون اكتسابها قوة اقتصادية ذاتية (صغر الحجم الاقتصادي وندرة الموارد الطبيعية وبصورة خاصة شح الموارد المائية)، إنما من خلال توجه استراتيجي غير الذي اعتمدته تقليدياً في إدارة الصراع مع العرب. من هنا فإن اسرائيل تنظر إلى تسوية هذا الصراع كإطار لارساء المشروع الصهيوني على أسس جديدة اقتصادية، بعد أن بلغ اللجوء إلى القوة العسكرية حدوده القصوى، وخصوصاً بعد أن انقلبت معطيات الوضع الدولي رأساً على عقب. ومن خلال هذا التوجه لا تحمل التسوية السلمية الجارية في الوقت الحاضر أكثر من معنى بالنسبة لاسرائيل. فإما أن تتيح لها الحصول على ما تحتاج اليه من موارد وعناصر الإنتاج وفرص لتصريف المنتجات (رساميل، ونفط، ويد عاملة رخيصة وأسواق تصريف، وخصوصاً موارد مائية إضافية) بشروط أفضل من التي تحصل عليها في علاقاتها مع البلدان الأخرى، وإلا فلا حاجة لها بهذه التسوية. ولا ينقص الدليل على هذا الأمر، لأننا نكاد نجده يومياً في سلسلة الوقائع والمواقف التي ظهرت منذ بداية محادثات مدريد وصولاً إلى المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد أخيراً في الدار البيضاء، مروراً باتفاقات الحكم الذاتي في أوسلو والقاهرة ومعاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية، وخصوصاً من خلال اجتماعات اللجان المتفرعة عن المفاوضات المتعددة الأطراف التي وضعت على جدول أعمالها قضايا المياه والبيئة والتنمية الاقتصادية، وبدأت أعمالها حتى قبل أن يحصل العرب على وعد من اسرائيل بالأخذ بمبدأ «الأرض مقابل السلام». هذا مع العلم أنهم دخلوا محادثات التسوية على أساسه. كذلك لا حاجة إلى الاستطراد طويلاً حول الأولوية التي تعطيها اسرائيل والداعمين لها في المحافل الدولية في هذا الإطار لمسألة المياه(٤٨)، فهي كانت أولى المسائل التي حظيت بلجنة خاصة في

(٤٦) Hurewitz, «The Water Crisis in the Middle East».

(٤٧) إسحق وزعرور، «مخططات إسرائيل المائية».

(٤٨) يقول بيريس في أحد تصريحاته: «لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي». انظر: الحياة، ١٦/٢/١٩٩٣.

المحادثات المتعددة الأطراف. ونظراً لاهتمام اسرائيل الخاص بهذه اللجنة نلاحظ أنها أصبحت من أنشط اللجان التي تفرعت عن المحادثات المذكورة. وهنا يجب أن نتوقف بشكل خاص عند الحملة الإعلامية المستمرة منذ بضع سنوات (من خلال المؤتمرات والندوات والتصريحات المتتالية) التي تقوم بها اسرائيل وأصدقاؤها في الغرب، داعية دول المنطقة بالحاح للتعاون في ما بينها لحل مشكلة المياه الداهمة، محذرة إياها ومهولة عليها في الوقت نفسه بأنها إن لم تفعل فهي مقبلة على حروب مياه لا تنتهي في ما بينها.

أما كيف تنظر اسرائيل إلى التعاون الشرق أوسطي بخصوص المياه، فإن ذلك يدخل بشكل عام في إطار نظرتها إلى التعاون الاقتصادي على صعيد المنطقة ومفهومها الخاص للسوق الشرق أوسطية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الخاصة التي تعلقها على مسألة المياه. فهي بكل بساطة وصراحة تعتبر نفسها شريكاً كاملاً في موارد المنطقة كافة (مياه، نفط، رساميل... الخ)، وخصوصاً في مواردها المائية من الفرات إلى النيل مروراً بالليطاني[(٤٩)] مع الاحتفاظ بموارد المياه التي استولت عليها بعد حرب ١٩٦٧[(٥٠)]. وإذا كان لا بد من إعطاء الضفة جزءاً من مياه طبرية فبشرط أن يجري تعويضها بجزء إضافي مقابل من مياه النيل أو الليطاني[(٥١)].

إذن يعني التعاون الاقليمي بمفهوم اسرائيل أولاً وقبل كل شيء مشاركتها في اقتسام موارد المنطقة المائية على أساس واقع الحاجات والاستهلاك القائم، وثانياً على أساس الكفاءة الفنية في استخدام الموارد المائية. ذلك أن المتر المكعب الواحد من مياه النيل، كما يقول أبرز خبراء الماء الاسرائيليين، يتيح للفلاح الاسرائيلي إنتاج أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بالكمية نفسها[(٥٢)].

وماذا تقدم اسرائيل بالمقابل؟ العنصر الوحيد نفسه الذي ستقدمه في إطار تقسيم العمل على مستوى المنطقة، نعني «الدماغ» المفكر الذي يعوض أهل المنطقة عن «جهلهم باستغلال مواردهم وإمكاناتهم الاستغلال الاقتصادي العقلاني الجيد»، أي المهارات الفنية والخبرات التقانية المتقدمة والكفاءات الإدارية العالية التي يبدي الاسرائيليون استعدادهم لتوظيفها إذا ما حصرنا الكلام في مجال المياه، في إقامة مشاريع تكرير المياه المشتركة، وإرشاد العرب إلى تقنيات الري الموفرة لاستهلاك المياه، وكأن المعرفة والخبرات في هذين المجالين حكر عليهم.

---

(٤٩) انظر تقريراً صادراً عن معهد «جافي» للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب في عام ١٩٨٩، في: **الحياة**، ٩/٥/١٩٩٢، واليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة رندة حيدر؛ مراجعة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).

(٥٠) انظر: طارق المجذوب، «المفاوضات المتعددة الطرف وميثاق المياه،» **النهار**، ١٠/١/١٩٩٥.

(٥١) كالي، المصدر نفسه.

(٥٢) حديث لاليشع كالي إلى جريدة: **يديعوت احرونوت**، ١٣/١/١٩٧٩. انظر أيضاً: **الحياة**، ٩/٥/١٩٩٢.

هكذا فإن السوق الشرق أوسطية، كما التعاون الاقليمي في مجال المياه، لا يعنيان بالنسبة لاسرائيل سوى تقسيم للعمل على صعيد المنطقة تحتل فيه موقع القطب الصناعي المتقدم الذي يحتفظ لنفسه بالفروع الأكثر دينامية: من الكترونيات وأدوات كهربائية وسلع هندسية، وتترك لبلدان المنطقة الأخرى سائر الفروع التقليدية تتوزعها كما تشاء ما دامت تفتح أسواقها أمام المنتوجات الاسرائيلية. إضافة إلى موقع المركز الاقليمي الرئيسي للأنشطة الخدمية التي تربط المنطقة بالخارج (سوقها المالية الرئيسية، عقدة المواصلات، ومركز تنسيق الأنشطة السياحية... الخ)، وفوق ذلك كله تعزيز المرتكز الايديولوجي الاقتصادي للمشروع الصهيوني الذي هو الزراعة، فتحول مياه النيل والفرات والليطاني لتروي صحراء النقب وتجعلها صالحة لاستقبال الآلاف من المهاجرين الجدد[٥٣].

ب - المياه في المفهوم التركي للتعاون الاقتصادي الاقليمي

عرفت تركيا في عقدي السبعينيات والثمانينيات نمواً اقتصادياً ملحوظاً ساهمت الصناعة بجزء كبير منه. وفي سعيها لتأمين استمرار هذا النمو أخذت تعمل على رفد اندفاعتها التصنيعية بالتوسع في مجال التنمية الزراعية. وشكلت المياه حجر الرحى في هذا التوجه.

فكان مشروع الغاب (GAP) في جنوب شرقي الأناضول الذي يتضمن إقامة سد على نهري الفرات ودجلة لري نحو ١,٧ مليون هكتار من الأرض، و١٨ محطة لتوليد نحو ٢٦ مليار كيلوات من الطاقة الكهربائية، لكن تركيا، الواقعة أصلاً في مديونية خارجية عالية، كانت تفتقر إلى الموارد المالية الكافية لتنفيذ مشاريعها التنموية. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، كانت تركيا تعلق ولا تزال، أهمية بالغة على مسألة انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

هذان الاعتباران، أي حاجتها إلى التمويل من جهة، وحاجتها تجاه الجماعة الأوروبية لإثبات أهميتها الاستراتيجية الشرق أوسطية من جهة أخرى، دفعاها لأن تجعل من المياه مدخلها الرئيسي لشكل من أشكال التعاون الاقتصادي بينها وبين دول المنطقة يفي بحاجاتها المباشرة هذه، ويبرر في الوقت نفسه الضرر الكبير الذي يلحقه مشروع الغاب من الناحيتين الكمية والنوعية بامدادات سوريا والعراق من مياه الفرات. من هنا فإننا نلاحظ أن التصور التركي للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي قد قام على مقولة مفادها ما يلي: كما أن النفط يعتبر ثروة للعرب يستغلونها بما تقتضي مصالحهم، كذلك المياه فإنها ثروة تركية يجب أن تستغلها بما يتوافق مع مصالحها. فتعالوا أيها العرب لنجعل من هذين الموردين أساساً للتعاون في ما بيننا. وهكذا جاء التصور التركي للتعاون الاقتصادي الاقليمي لا يختلف كثيراً من حيث الجوهر عن التصور الاسرائيلي للسوق

---

(٥٣) عيسى، «رهان إسرائيل على «التطبيع»: هيمنة اقتصادية بعد التفوق العسكري».

الشرق أوسطية، خصوصاً لناحية الموقع الذي تحتفظ لنفسها به كل من تركيا واسرائيل في تقسيم العمل والاختصاصات على صعيد المنطقة والموقع الذي تحددانه للعرب بهذا الخصوص.

فيكون المطلوب من العرب وأصحاب النفط منهم بشكل خاص أن يمدوا تركيا بالقروض المالية الميسرة والنفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار مخفضة، وأن يتيحوا لها الحصول على حصة أكبر من استثماراتهم الخارجية، ومن التزامات تنفيذ المشاريع في أقطارهم. وفي مقابل ذلك تعرض تركيا بيع العرب (وإسرائيل استطراداً) جزءاً من مياه نهري سيحان وجيحان لاستعمالاتهم المنزلية بواسطة أنابيب (أنابيب السلام) يقومون هم بتمويل إنشائها[٥٤]. أما حرمان سوريا والعراق من جزء كبير من مياه الفرات فمبرره من وجهة النظر التركية ان الدواعي المناخية تقضي ببناء جميع السدود في تركيا، وبعد ذلك يجري توزيع المشاريع على البلدان المعنية بحسب ما تمليه قواعد الكفاءة والاقتصاد في استعمال المياه. وبهذا الخصوص، تضيف وجهة النظر هذه، أن سوريا والعراق يملكان كثيراً من الأراضي الهامشية التي لا تصلح للزراعة، وبالتالي فإنه ليس من الواقعية في شيء أن يستمرا في إصرارهما على نيل حصصهما كاملة من هذا النهر[٥٥].

خاتمة

خلاصة هذه الدراسة هي أن مسألة المياه بأبعادها التنموية في الوطن العربي لم تكن إلى وقت قريب مسألة نقص أو شح في الموارد المائية المتاحة، ولا مسألة نمو سكاني سريع أو مسألة نقص في الموارد المالية، وإنما كانت بالأساس مسألة قدرات بشرية غير مؤهلة علمياً وتقانياً وإدارياً ومؤسسياً لاستغلال ما هو متاح للوطن العربي من موارد مائية طبيعية. وانها بذلك كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من مسألة التنمية نفسها بأنماطها الانتاجية والتوزيعية والاستهلاكية القاصرة على المستويين القطري والقومي. لكن، اعتماد استراتيجيات وسياسات تنموية رشيدة لا يعني تلقائياً أنه لن يكون هناك في المدى المنظور مشكلة مياه في الوطن العربي، إنما يعني أن سير الأقطار العربية في طريق التنمية الصحيحة ـ طريق التنمية البشرية التي تركز في المقام الأول على تمكين الإنسان من اكتساب القدرات الكافية للتعامل مع بيئته ومحيطه ـ سيمكنها بالتأكيد من إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، وذلك كما تمكنت بلدان أخرى من التغلب على ظروف طبيعية أشد قساوة.

---

(٥٤) انظر تعقيب نجيب عيسى على: محمود عبد الفضيل، «آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

(٥٥) انظر: طارق المجذوب، «لمن مياه دجلة والفرات،» **السفير**: ١١ ـ ١٣/١٠/١٩٩٣.

هذا مع العلم أن الله منح الوطن العربي في مقابل مصادر المياه الشحيحة نسبياً، مصادر غزيرة، لا بل هائلة للطاقة اللازمة لتكرير مياه البحر المالحة. فلدى الوطن العربي كما هو معلوم أكبر مخزون عالمي من النفط. وإذا كان النفط هو في واقع الحال سلعة لها قيمة عالية فلدينا مصدر مجاني للطاقة لا ينضب، نعني أشعة الشمس.

غير أن المشكلة الداهمة الآن هي أنه، وعلى قاعدة الخلافات والصراعات العربية المحتدمة، وما هو ناتج منها من ضعف عربي عام، يضع النظام العالمي الجديد كل ثقله ويمارس أشد الضغوطات على العرب لجرهم إلى الدخول في نظام اقتصادي إقليمي يُحكم عليهم، وتحت ستار ضرورات التعاون بين دول المنطقة، إقفال دائرة التبعية الاقتصادية التي هم أصلاً في داخلها؛ نظام إقليمي يجعلهم يتخلون عن مشاريعهم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي ليوكلوا أمرها إلى تركيا، ويجعلهم يتخلون عن مشاريعهم التنموية الأخرى، خصوصاً الصناعية منها ليوكلوا أمرها إلى اسرائيل.

ويستخدم النظام العالمي الجديد المياه كأحد الأسلحة الرئيسية لجر العرب إلى هذه الدائرة الجديدة الإضافية من الاستتباع، مهولاً عليهم ومهدداً إياهم بأن خطر العطش وحروبه داهمة.

وفي رأينا أن الخطورة لا تكمن في تهديدات، وحتى في اجراءات، دول الجوار لحرمان العرب من جزء من وارداتهم المائية الحالية على قلتها بقدر ما تكمن في انخراطهم في هذا النظام الاقتصادي الاقليمي. ومصدر الخطورة في الأمر أن النظام المذكور إنما جاء تحديداً لوضع المزيد من العراقيل أمام نضوج الشروط الكفيلة بإنجاح المشروع التنموي العربي الشامل.

أما كيف السبيل لمواجهة هذا التحدي الجديد؟

فلا نراه في الوقت الراهن إلا سبيلاً سياسياً يقضي بقيام جبهة عربية تقوم على أساس حد أدنى من التنسيق والتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتضع حداً لحالة التردي والتفتت التي نعيش، أما سبيل خلاص العرب الكامل من تبعات السوق الشرق أوسطية كما هي مطروحة الآن فلا نراها سوى السبيل نفسها التي تؤدي بهم إلى الخلاص من تبعات الشكل الحالي لانخراطم في السوق العالمية، ونعني بذلك استبدال الأنماط التنموية، «المتخارجة»، والتابعة السائدة في بلادهم بأنماط تنموية تكاملية قطرياً وقومياً، ومستقلة عن الخارج.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

القطر	مستوى التنمية الاقتصادية ١٩٩٠	الناتج القومي للفرد (بالدولار) ١٩٩٠	النسبة المئوية للصناعة التحويلية من الناتج المحلي ١٩٩٠	الآلات والمعدات من القيمة المضافة في الصناعة ١٩٨٩	المرتبة العالمية بحسب مؤشر التنمية البشرية المركب	مستوى التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة بالسنين ١٩٩٠	النسبة المئوية للذين لا يحصلون على مياه شرب من مجموع السكان (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)
الامارات العربية المتحدة	نامية	١٩٨٧٠	٩	-	٦٧	متوسط	٧٠,٥	-
قطر	نامية	١٥٨٩٠	-	-	٥٥	مرتفع	٦٩,٢	-
الكويت	نامية		٩	-	٥٢	مرتفع	٧٣,٤	-
السعودية	نامية	٧٠٧٠	٩	-	٨٤	متوسط	٦٤,٥	٥
البحرين	نامية	٦٨٣٠	-	-	٥٨	متوسط	٧١	-
عمان	نامية	٥٦٥٠	٤	-	٩٤	متوسط	٦٥,٩	٤٣
ليبيا	نامية	-	-	-	٨٧	متوسط	٦١,٨	٣
العراق	نام	-	-	-	٩٦	متوسط	٦٥	٧
سوريا	نامية	١٠٠٠	-	٥	٨١	متوسط	٦٦,١	٢١
الأردن	نام	١٣٤٠	١٢	٢	٩٩	متوسط	٦٦,٩	١
لبنان	نام	-	-	-	١٠٢	متوسط	٦٦,١	٢
تونس	نامية	١٤٥٠	١٧	٥	٩٣	متوسط	٦٦,٧	٣٥
الجزائر	نامية	٢٣٣٠	١٢	١٣	١٠٧	متوسط	٦٥,١	٣١
المغرب	نامية	٩٧٠	١٨	٨	١١٩	منخفض	٦٢	٢٧
مصر	نامية	٦١٠	١٦	٩	١٢٤	منخفض	٦٠,٣	١٤
السودان	أقل نمواً	٤٠٠	-	-	١٥٨	منخفض	٥٠,٨	-
اليمن	أقل نمواً	٥٤٠	٨	-	١٤٣	منخفض	٥١,٥	-
الصومال	أقل نمواً	١٢٠	-	٥	١٦٦	منخفض	٤٦,١	٤٤
موريتانيا	أقل نمواً	٥٠٠	-	-	١٦١	منخفض	٤٧	٣٤
جيبوتي	أقل نمواً	-	-	-	١٦٣	منخفض	٤٨	٥٧
مجموع الأقطار العربية	نامية	١٧٣٠					٦٢,١	١٨
إيران	نامية	٢٤٩٠	٨	١٢	١٠٣	متوسط	٦٦,٢	١١
تركيا	نامية	١٦٤٠	٢٤	١٤	٧٣	متوسط	٦٥,١	٨
اسرائيل	صناعية	١١١٦٠		٢٨	١٩	مرتفع	٧٥,٩	-
البلدان النامية	نامية أو أقل نمواً					متوسط ومنخفض	٦٢,٨	٣٢
البلدان الصناعية	صناعية	١٤٥٨٠				مرتفع	٧٤,٥	-

المصــادر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), and World Bank, *World Development Report, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

بعض مؤشرات التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي

القطر	المساحة الاجمالية للبلاد (مليون هكتار)	النسبة المئوية للمساحة الصالحة للزراعة من المساحة الإجمالية	النسبة المئوية للمساحة المروية من المساحة الزراعية (١٩٩٠)	النسبة المئوية للناتج الزراعي من الناتج المحلي ١٩٩٠	مؤشر انتاج الغذاء للفرد ١٩٨٠ = ١٠٠ ١٩٩٠	استيراد الحبوب (ألف طن) ١٩٩٠	مؤشر التبعية الغذائية[١]	
							١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٨٨ ـ ١٩٩٠
الامارات العربية المتحدة	٨,٤	٠,٣	١٣	٢	-	٥٧٦	-	١٣٦,٥
قطر	١,١٠	٠,٥	-	-	-	-	-	-
الكويت	١,٧٨	٠,٢	٥٠	١	-	٤٢٧	-	٩٧,٣
السعودية	٢١٥	٠,٥	٢٦	٨	١٨٩	٥٢٧٣	٥٧,٣	٧٢,٤
البحرين	٠,١٠	١,٥	-	-	-	-	٩٣,٢	١٣٦,٥
عمان	٢١,٢	٠,١	٨٥	٣	-	٣٠٣٨	-	-
ليبيا	١٧٦	١	١١	-	٧٨	٢٢٩٠	٦٩,١	٧٧,٩
العراق	٤٣,٧	١٢	٤٧	-	٩٢	٢٨٣٤	٣٠,٧	٦٤,٥
سوريا	١٨,٤	٢٦,٦	١٢	٢٨	٨٠	٢٠٩١	٣١,٨	٣١,٧
الأردن	٨,٩	٣,٥	١٥	٨	١٠٠	١٤٩١	٦١	٨٧,٢
لبنان	١,٠٢	٢٠,٣	٢٩	-	١٣٥	٣٥٦	٨٠,٧	٧٤,٩
تونس	١٦,٤	١٩,٥	٦	١٦	٨٧	١٤٣٩	٣٨,٨	٥٩,٩
الجزائر	٢٣٨,٢	٣	٥	١٣	٩٦	٥١٨٥	٣٤,٢	٧٦,٨
المغرب	٤٤,٧	١٩,٤	١٤	١٦	١٢٨	١٥٧٨	١٨,١	٢١,١
مصر	٩٩,٦	٢,٣	١٠٠	١٧	١١٨	٨٥٨٠	١٩,٨	٤٢,٦
السودان	٢٣٧,٦	٥,٢	١٥	-	٧١	٥٨٦	٩,٥	١٤,٨
اليمن	٥٢,٨	٢,٦	-	-	-	٢٠٠١	٢٩,٤	٦٦
الصومال	٦٣,٨	١,٦	١١	٦٥	٩٤	١٩٤	١٢,٧	١٧
موريتانيا	١٠٢,٦	٠,٢	٦	٢٦	٨٥	٢٠٥	٣٣,٤	٥٩,٤
جيبوتي	-	-	-	-	-	٥٢	٢٤,٦	٢٦,٦
مجموع الأقطار العربية	١٢٦٠	٤	٢٦	١١	١٠٩	٣٥٠٥٠	٢٩,٩	٤٩,٥
ايران	١٦٣,٦	٨,٦	٣٩	٢١	١٠٤	٦٢٥٠	١٠,١	٣١,٦
تركيا	٧٧	٣٢,٢	٨	١٨	٩٧	٣١٧٧	٣,٤	١٠,٩
اسرائيل	٢	١٦,٩	٥٠	٩	٩٥	١٨٠٢	-	-
البلدان النامية	٧٥٥٠	١٦	٢٠	١٧	١١٥	١٠٩٤٨٠	٦,٧	١٠,٥
البلدان الصناعية	٥٣٦٠	١٣	٧	٤				

(١) مؤشر التبعية الغذائية هو عبارة عن النسبة المئوية للمستوردات من المنتجات الغذائية إلى مجموع الاستهلاك من هذه المنتجات.

المصادر: UNDP, Ibid., and World Bank, Ibid.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي، ١٩٩٠

القطر	الموارد المائية السطحية (مليار م٣/ سنة) (١)	الموارد المائية الجوفية المتجددة (مليار م٣/ سنة) (٢)	مخزون المياه الجوفية (مليار م٣) (٣)	مجموع الموارد المائية المتجددة (مليار م٣/ سنة) (٤) = (١) + (٢)	عدد السكان ١٩٩١ (مليون نسمة) (٥)	نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة (م٣) (٦) = (٤)/(٥)
الامارات العربية المتحدة	٠,١٣	٠,١٢	٥	٠,٢٥	١,٦٣	١٥٣,٤
قطر	-	٠,٠٦	٢,٥	٠,٠٦	٠,٥٠	١٢٠
الكويت	-	-	-	-	٢,١	-
السعودية	٣,٢١	٢,٣٤	٣٥٤	٥,٦	١٤,٧	٣٧٧,٨
البحرين	-	٠,٠٩	-	٠,٠٩	٠,٥	١٧٣,١
عمان	١,٤٣	٠,٩٦	-	٢,٣٩	١,٦	١٥٣٢
ليبيا	٠,١٧	٢,٥	٤٠٠	٢,٧	٤,٧	٥٦٦,٩
العراق	٧١	٢	-	٧٣	١٩,٦	٣٧٢٨,٣
سوريا	١٦,٢	٥,٦	-	٢١,٨	١٢,٥	١٧٤١,٢
الأردن	٠,٧٠	٠,٢٨	١٢	٠,٩٨	٤,١٤	٢٣٦,٧
لبنان	٤,٨	٣	١,٣	٧,٨٠	٢,٧	٢٨٤٦,٧
فلسطين	-	٠,١٣	-	٠,١٣	-	-
تونس	٢,٧	١,٨٠	١٧٠	٤,٥٠	٨,٢	٥٤٧,٥
الجزائر	١٣	٤,٢٠	١٥٠	١٧,٢٠	٢٥,٧	٦٧٠,٣
المغرب	٢٣	١٠	٢٠٠	٣٣	٢٥	١٣١٩
مصر	٥٥,٥٠	٤,٥	٦٠٠٠	٦٠	٥٦,٩	١٠٥٤,١
السودان	٦٠,٦	٠,٩٠	٣٩	٦١,٥٠	٢٥,٩	٢٣٧٠,٨
اليمن	٣,٥٠	١,٤٠	-	٤,٩٠	١٢,٦	٣٨٨
الصومال	٨,١٦	٣,٣٠	-	١١,٤٦	٧,٦٩	١٤٩٠,٢
موريتانيا	٥,٨٠	١,٥٠	٤٠٠	٧,٣٠	٢,٠٨	٣٥٠٩,٦
جيبوتي	٠,٢٠	-	-	٠,٢٠	٠,٥٥	٣٦٣,٦
مجموع الأقطار العربية	٢٧٠,١٠	٤٤,٦٨	٧٧٣٣,٨	٣١٤,٨	٢٢٩,٤	١٣٧٢,٢

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**، ([أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٤])، نقلاً عن: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

الموارد المائية المتجددة واستعمالاتها في الوطن العربي

البلد	مجموع الموارد المائية المتجددة (مليار م³/ سنة)	السنة المرجعية	النسبة المئوية للسحب السنوي من مجموع الموارد المتجددة	السحب بحسب القطاعات (نسبة مئوية)			الموارد المائية المتجددة للفرد (م³/ سنة)		
				الاستعمال المنزلي	الصناعة	الزراعة	١٩٦٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
الجزائر	١٨,٤	١٩٨٠	١٦	٢٢	٤	٧٤	١٧٠٤	٧٣٧	٣٥٤
البحرين	غ.م.	١٩٧٥	غ.م.	٦٠	٣٦	٤	غ.م.	غ.م.	غ.م.
مصر	٥٨,٣	١٩٨٥	٩٧	٧	٥	٨٨	٢٢٥١	١١١٢	٦٤٥
العراق	١٠٠	١٩٧٠	٤٣	٣	٥	٩٢	١٤٧٠٦	٥٢٨٥	٢٠٠٠
الأردن	٠,٩٠	١٩٨٧	٨٧	٢٩	٦	٦٥	٥٢٩	٢٢٤	٩١
لبنان	٣,٨	١٩٧٥	١٦	١١	٤	٨٥	٢٠٠٠	١٤٠٧	٨٠٩
ليبيا	٠,٧٠	١٩٨٥	٤٠٤	١٥	١٠	٧٥	٥٣٨	١٥٤	٥٥
المغرب	٢٩,٧	١٩٨٥	٣٧	٦	٣	٩١	٢٥٦٠	١١٨٥	٦٥١
عمان	٢	١٩٧٥	٢٢	٣	٣	٩٤	٤٠٠٠	١٣٣٣	٤٢١
قطر	-	١٩٧٥	١٧٤	٣٦	٢٦	٣٨	غ.م.	غ.م.	غ.م.
السعودية	٢,٢٠	١٩٧٥	١٠٦	٤٥	٥١	٤	٥٣٧	١٥٦	٤٩
سوريا	٥,٥٠	١٩٧٦	٦١	٧	١٠	٨٣	١١٩٦	٤٣٩	١٦١
تونس	٤,٣٥	١٩٨٥	٥٣	١٣	٧	٨٠	١٠٣٦	٥٣٢	٣١٩
الامارات العربية المتحدة	٠,٣٠	١٩٨٠	١٤٠	١١	٩	٨٠	٣٠٠٠	١٨٩	١١٣
اليمن	٢,٥٠	١٩٨٧	١٠٣٦	٥	٢	٩٣	٤٨١	٢١٤	٧٢
ايران	١١٧,٥٠	١٩٧٥	٣٩	٤	٩	٨٧	٥٧٨٨	٢١٥٢	١٠٣٢
مالطا	غ.م.	١٩٧٨	٩٢	٧٦	٨	١٦	١٠٠	٧٥	٧٥
اسرائيل	٢,١٥	١٩٨٦	٨٨	١٦	٥	٧٩	١٠٢٤	٤٦٧	٣١١
مجموع الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا	٣٤٨,٣٠		٥١	٦	٧	٨٧	٣٤٣٠	١٤٣٦	٦٦٧
أفريقيا	٤١٨٤		٣	٧	٥	٨٨	١٤٨٨٤	٦٥١٦	٢٦٢٠
آسيا	١٠٤٨٥		١٥	٦	٨	٨٦	٦٢٩٠	٣٣٦٨	٢١٣٤
العالم	٤٠٦٧٣		٨	٨	٢٣	٦٩	١٣٤٧١	٧٦٨٥	٤٧٨٣

المصـــــدر: Jeremy Berkoff, *A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa*, Directions in Development (Washington, DC: World Bank, 1994).

تعقيب (١)

محمد سمير مصطفى(*)

ـ خلال العشرين سنة الأخيرة تضاعفت رقعة الأراضي المروية في الوطن العربي على حساب رقعة الأراضي المطرية. وتأسيساً على هذا فإن معظم المياه المتاحة يذهب للزراعة التي تستحوذ على نصيب الأسد أو ما يعادل ثلثي الماء من الأنهار والينابيع. وعلى رغم هذا فإن نصف المياه المستخدمة في الري لا تستفيد منها المحاصيل، وذلك بسبب الاحتياجات الغسيلية للمحاصيل المختلفة أو بسبب الحاجة الكبيرة إلى المياه المطلوبة لمساحات كبيرة من الأراضي تزرع بهذه المحاصيل الشرهة للمياه (الأرز وقصب السكر).

ـ قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كان هناك ٢١٤ نهراً في العالم تتم قسمتها بين الدول الشركاء (الفرقاء -Riparians) في حوض النهر، وفي الشرق الأوسط تتقاسم الدول الشركاء في حوض النهر شراكة الأنهار التالية:

النيل ـ الفرات ـ اليرموك ـ الليطاني ـ الأردن ـ دجلة، وأنهار الشرق الأوسط كلها تنبع من بلد وتصب في بلد آخر.

ـ هناك دول غنية بالماء مثل نيوزيلندا وكندا وأستراليا مثلاً، وهناك دول فقيرة مائياً تعاني النقص في موارد المياه مثل الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية والأردن وفلسطين، ومع عام ٢٠٢٥ فإن هناك عدداً من الدول سوف يتدنى فيها نصيب الفرد من عرض المياه إلى حد كبير تحت خط الفقر المائي وهو ١٠٠٠م^{3} في منطقة الشرق الأوسط، وذلك كما يلي:

(*) معهد التخطيط القومي، مصر.

نصيب الفرد من عرض المياه في منطقة الشرق الأوسط في عامي ١٩٩٣ و٢٠٢٥

الدولة	نصيب الفرد من عرض المياه سنة ١٩٩٣	نصيب الفرد من عرض المياه سنة ٢٠٢٥
الأردن	٢٥٠	٩٠
فلسطين	١٠٠	٤٠
سوريا	١٢٥٠	٥٨٠
لبنان	٣٠٠٠	٢٨٠٠
تركيا	٤٥٠٠	٣٠٠٠
مصر	١٠٠٠	٥٠٠
إسرائيل	٣٠٠	١٥٠

استناداً إلى هذه الأرضية حول المياه والتنمية يتطرق بحث د. نجيب عيسى الجيد الذي يحمل عنوان «مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة» إلى مجموعة من الاشكاليات الصعبة التي عالجها بإخلاص، مثل:

١ ـ مسألة المياه في مسيرة التنمية والتعامل الاقتصادي في الوطن العربي، حيث يتطرق الباحث في البداية إلى قضية الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي القطري والقومي، الذي تؤكد لنا مادته التحليلية أن سياسات الري غير الرشيدة وعدم كفاءة نظم الري قد تسببت في ارتفاع نسبة الأراضي المروية التي تعاني الملوحة، ومن ثم تأخذ طريقها إلى تدني الانتاجية والتدهور والتصحر في النهاية، بالإضافة إلى زراعة المحاصيل الشرهة للمياه والإسراف في مقننات الري للمحاصيل.

ونود أن نقول هنا إن الأمن الغذائي لن يمر إلا عن طريق الأمن المائي. ولقد أدى تلوث الأنهار في الوطن العربي إلى زيادة محدودية عرض المياه، وزيادة عقبات استخدامها بسبب الأمراض المحمولة بهذه المياه الملوثة أو تلك التي تجلبها المياه الملوثة.

وبالإضافة إلى هذا فإن الخزانات الجوفية الكبرى في الوطن العربي، مثل الخزان الجوفي للحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية في مصر، وخزانات المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء، والخزانات الجوفية في شبه الجزيرة العربية، تتصف بالمحدودية، كما أن إعادة ملء هذه الخزانات تستغرق آجالاً طويلة. كذلك فإن إعادة تدوير المياه لا تعطي إلا القليل.

٢ ـ عند هذا الحد يتطرق الباحث إلى عناصر رؤيته المستقبلية عن ثنائية المياه ومستقبل التنمية في الوطن العربي:

ـ أول هذه العناصر هو فرص زيادة عرض المياه في الوطن في مقابل زيادة الطلب

على الماء وزيادة حدة المنافسة عليه وفرص زيادة الاحتكاك السياسي بسبب ذلك، حيث من المتوقع أن يسوء موقف توزيع المياه خلال العشرين سنة القادمة بين دول منطقة الشرق الأوسط نظراً لتزايد استهلاك المياه واستخداماتها بالارتباط مع الأعداد السكانية المتزايدة.

وهنا يشير الباحث إلى موضوع شراكة المياه في أحواض الأنهار التي تنبع من بلد وتصب في بلد، حيث ينبغي التأكيد هنا أنه ليس لأحد شركاء حوض النهر الواحد حرية تلويث النهر أو السيطرة عليه انسجاماً مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعمول بها في مجال استخدام وشراكة المياه.

- يتحدث د. نجيب عيسى بعد ذلك عن المياه في مشاريع التكامل الشرق أوسطية وذلك من المنظورين:

- **المنظور الاسرائيلي**: حيث ترى اسرائيل أن الحديث عن قمة المياه لن يجدي كثيراً، والتعاون في تنفيذ المخططات الخاصة بتعظيم الفائدة من استخدام الموارد المائية لن يضيف كثيراً كذلك، ومن ثم فانها ترى بعض الحلول لذلك:

١ - إنشاء بنك للمياه تبيع فيه الدول الغنية بالمياه فائضها للدول التي تعاني الشح المائي مع تسعير المياه بشكل تتفاوت فيه أسس التسعير من بلد إلى آخر، تأسيساً على مبدأ الندرة على الرغم مما يكتنف قضية تسعير المياه من مشاكل اجتماعية وسياسية، وأحياناً دينية.

٢ - انطلاقاً من أن توفير المياه لا يعطي إلا القليل والحديث عن قسمة المياه لا يقدم كثيراً، فإن تحلية المياه هي الأمل والمستقبل. فالعربية السعودية تملك ٣٠ بالمئة من طاقة التحلية في العالم، والامارات ١٥ بالمئة، والولايات المتحدة ١٢ بالمئة، ومن ثم فإن اسرائيل تريد الولوج إلى الوطن العربي من باب تفوقها في تقنيات التحلية بتقديم خبرتها في هذا المجال والاستفادة منها، مع العلم بأن استخدام الطاقة الشمسية سوف يخدم أغراض الصناعة والاستخدامات المنزلية من دون الزراعة لارتفاع كلفة التحلية في الوقت الراهن، حيث يقول أحد الاسرائيليين ان تكلفة تحلية المياه ١٠٠,٠٠٠ نسبة تعادل ثمن مقاتلة نفاثة، ومن ثم فإن عقبة المياه أرخص من تكلفة حل النزاعات العربية - الاسرائيلية بأدوات الحرب... فهل طبقت اسرائيل ذلك؟

- **المنظور التركي**: وهو الذي يعتمد على أن تركيا دولة المنبع لنهر الفرات يمكن أن تشارك دول الحوض في مياه النهر، غير أنها لا تلتزم بتغطية احتياجات هذه الدول، بل على العكس من ذلك تريد بيع المياه ومقايضتها بالنفط. وهنا يشير الباحث إلى مشروع سد أتاتورك ومشروع أنبوب السلام التركي ومقايضة الماء بالنفط.

ما الذي يبقى من عناصر تضاف إلى ثنائية المياه والمستقبل في دراسة د. نجيب عيسى؟؟

ما يبقى هو:

١ ـ استراتيجيات فعالة للاقتصاد في الماء الذي يأتي اليوم في أدنى أولوياتنا القومية إذا أردنا أن نخلف للأجيال القادمة في وطننا العربي مياهاً كافية للمعيشة على وجه الأرض والتنمية المستدامة من دون إجحاف بحقوق هذه الأجيال.

٢ ـ إيجاد أفضل الخيارات لترشيد المتاح قبل تنفيذ مشروعات جديدة.

٣ ـ إن الوطن العربي الذي يقع في مناطق قاحلة وشبه قاحلة يفتقر إلى التنسيق بين خطط العمل القطرية التي تحدد الأهداف والموارد في مجال المشروعات المائية، كما أنه يفتقر إلى الإرادة السياسية التي لا تنبع من فراغ ولكنها تنبع من نخب المثقفين والعلماء والحلول التي يقدمونها والحكمة الجماعية من أجل تقديم خيارات واقعية ومجدية.

تعقيب (٢)

محمود أبو زيد(*)

تناولت الدراسة التي أعدها د. نجيب عيسى تحت عنوان «مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة» عرضاً وافياً بداية للعلاقة الجوهرية بين المياه والتنمية بشكل عام في الجزء **الأول** من الدراسة، وبشكل خاص على المستوى القطري والقومي في الوطن العربي. قام بذلك من خلال العديد من المؤشرات والأرقام والاحصاءات المحلية والدولية التي تصف الأبعاد التنموية لمسألة المياه وكونها مسألة قدرة على إدارة وتنظيم الموارد المائية المتاحة واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية من حيث إن وفرتها لا تعني استغلالها، كما أن شحها لا يضع قيداً على التنمية، ويضيف بأن معدلات الاستهلاك ليست هي بيت القصيد للتدليل على مستويات التنمية، ولكن نمط الاستهلاك يشرح الكثير أيضاً.

وفي الجزء **الثاني** من الدراسة التي تناولت مسألة المياه في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي، فعلى أساس مقياس مؤشر التنمية البشرية لا توجد سوى ثلاثة أقطار عربية مصنفة بكونها تتميز بمستوى تنمية بشرية مرتفع، وإن ثلث السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر، وتتدنى مؤشرات التنمية التي لها علاقة مباشرة بمسألة مياه الشرب والصناعة والغذاء وارتفاع مؤشر التبعية الغذائية العربية.

وترى الدراسة أنه للربط بين الأوضاع التنموية المتردية في الوطن العربي ومسألة المياه فلا بد من رؤية متكاملة لقضايا ثلاث رئيسية تشمل الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، وطرح مسألة المياه من خلال مسيرة التنمية القطرية، والتكامل الاقتصادي العربي. وعرضت الدراسة للعديد من الأرقام التي هي خليط من حقائق مفزعة وأمانٍ وفرص ممكنة. ان مسألة المياه لم تكن إلى وقت قريب مسألة ندرة بقدر ما هي مسألة استغلال صحيح ومناسب لهذه الموارد، حيث لم تستغل الأقطار العربية مواردها المائية

(*) رئيس المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، مصر.

المتاحة بالقدر الكافي ولا بالكفاءة التقنية والاقتصادية المطلوبة. وعدم كفاءة طرق الاستخدام للمياه يؤدي إلى هدر كبير في الموارد واختلال في خصوبة التربة وتدني الانتاجية وحالات السحب الجائر واستنزاف بعض الخزانات الجوفية بطريقة غير آمنة. وترى الدراسة أنه من خلال الموارد المائية المتاحة كان بإمكان البلدان العربية أن تحصل على نتائج أفضل بكثير من مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما أن المشكلة ليست في حجم الموارد من مياه وأرض وزيادة في السكان، ولكن ضعف الأداء التنموي بشكل عام، والأداء الزراعي بشكل خاص، ومسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية العامة في الوطن العربي والدول النامية مرتبطة بمسألة المياه وأنماط التنمية الدارجة من إنتاج وتوزيع واستهلاك. ولخصت الدراسة جوانب تلك الأنماط في بندين: **أولهما** تحيز أنماط التنمية في الوطن العربي ضد الزراعة والمزارعين، **وثانيهما** قصور أنماط التنمية ذاتها. ويرى الباحث أن الفكر التنموي العربي قد أخفق خلال ما سمي بالثورة النفطية في إحداث التنمية المتكاملة المرجوة، بالإضافة إلى إنفاق تلك الدول على تحلية مياه البحر، كما أن التعاون ومجالاته داخل مجموعات البلدان العربية المشتركة في أحواض الأنهار المشتركة تكاد تكون معدومة إلا من حالات فردية، فضلاً عن تأثير حالات الأمن المضطربة داخل بعض الدول، وتلك التي بينها وبين جاراتها، وحالات الصراع السياسي.

أما الجزء **الثالث** من الدراسة عن المياه ومستقبل التنمية في الوطن العربي فتم وصفها بأنها قد اندرجت في عداد فرص التنمية الضائعة. كما أن مسألة تعويضها في الوقت الحاضر تقف أمام تحديات على جانب كبير من الخطورة، منها ما يأتي: الأسباب التي تتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية العربية الجارية والمتوقعة، ومنها ما هو أخطر، وما يأتي في سياق الانعكاسات الشرق أوسطية لما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وتلك الخيارات الجديدة تضع العرب أمام خيارين أحلاهما مر، وهما: إما الدخول في مشاريع تكاملية مع بلدان الجوار من موقع الإلحاق والتبعية، أو المزيد من تقليص مواردها المائية.

وعن المياه في مشاريع التكامل الشرق أوسطية عرضت الدراسة للمفهوم الاسرائيلي للمياه في إطار السوق الشرق أوسطية، والمياه في المفهوم التركي للتعاون الاقتصادي الاقليمي. فالمفهوم الأول يعني لاسرائيل مشاركتها في اقتسام مياه المنطقة لكي تكون القطب الصناعي المتقدم، بالإضافة إلى تحقيق الحلم القديم من النيل إلى الفرات بتمويل مياهها لري صحراء النقب واستقبال مهاجرين جدد في مقابل أن اسرائيل هي «الدماغ» المفكر الذي يعوض أهل المنطقة عن جهلهم باستغلال إمكانياتهم ومواردهم الطبيعية.

أما المفهوم التركي فيتلخص في أن المياه كالنفط الذي يبيعه العرب. والمطلوب في المشروع التركي هو مد تركيا بالمال والنفط مقابل تزويد العرب بالمياه، وكذلك لاسرائيل.

وفي النهاية يخلص الباحث إلى أن مسألة المياه بأبعادها التنموية في الوطن العربي لم تكن إلى وقت قريب مسألة نقص أو شح الموارد المائية، وإنما كانت بالأساس مسألة

قدرات بشرية غير مؤهلة علمياً وفنياً وإدارياً ومؤسسياً لاستغلال ما هو متاح. ويرى الباحث أن التنمية الصحيحة يجب أن تبنى عن طريق التنمية البشرية التي تمكن الإنسان العربي من اكتساب القدرات التي تمكنه من التعامل مع الظروف المحيطة به ووضع الحلول المناسبة في ظل وجود امكانات طبيعية هائلة في الوطن العربي. إلا أن المشكلة الداهمة هي الخلافات والصراعات العربية والضعف العربي العام الناتج منها.

ويرى الباحث أن السبيل للخروج من المأزق الحالي هو السبيل السياسي بقيام جبهة عربية تقوم على حد أدنى من التنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية الاقليمية التي ستفرض عليهم، وذلك باستبدال تلك الأنماط بأنماط تنموية تكاملية قطرية وقومية ومستقلة عن الخارج.

وأود أن أشكر الباحث على هذا المجهود الكبير في تجميع المادة العلمية والأرقام والوقائع والاحصاءات التي استخدمها في تحليل الموضوع، حيث بينت الدراسة مواقع الخطر في مسألة المياه في الوطن العربي على المستوى العام والخاص، وكذلك داخلياً وخارجياً، وطرحت مشروعات التكامل البديلة والمطروحة حالياً. واعتقد أن الباحث لم يقدم بالتفصيل والاسهاب نفسيهما مشروعات التكامل المائية والزراعية العربية سواء التي تم تنفيذ بعض أجزائها أو التي لا زالت في إطار الفكر التنموي العربي، وكنا نود من الباحث أن يلقي ضوءاً أكثر على أسباب الاخفاق التي ستساعدنا على إضاءة الطريق أمام تنفيذ بعض الفرص الضائعة وتحقيقها في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية والتي ذكرت في الدراسة.

وعلى الرغم من صعوبة الموقف العربي في الوقت الراهن داخلياً وخارجياً فيجب ألا ننسى أن مؤشر التنمية البشرية المتواضع في معظم البلدان العربية عدا ثلاثة أقطار عربية، يدل على أنها تتميز بمستوى تنمية بشرية مرتفع، ويؤكد أن فكرة التكامل المنشود هي لتحقيق وتعظيم الاستفادة من كل الموارد البشرية والطبيعية في الأقطار العربية أينما وجدت وإحياء المشروعات العربية السابقة للتنمية وحسم الأسباب والمعوقات التي تحول دون تنفيذها.

وعلى الرغم من أهمية الوصول إلى وفاق قطري وعربي وأهمية القرار السياسي في تحقيق هذا الوفاق إلا أن جدوى أفكار التنمية والمشروع العربي المراد تحقيقه يعتمد على جانب فني لا يقل أهمية عن الجانب السياسي.

ونحن نرى أنه كضرورة للقرار السياسي توجد ضرورة للقرار الفني، وتحديداً لجوانبه الإيجابية والسلبية، لتحقيق مشروعات التكامل العربية البديلة.

ففي حين أن الساحة مملوءة بالمفاهيم الاسرائيلية والتركية، فهذا لا يعني أن أياً منهما قد وصل إلى حيز التنفيذ، أو أن الأفكار المعروضة للتحقيق والتي يدعمها النظام الدولي الجديد قد لاقت استحسان الأطراف العربية مجتمعة وقبولها سواء من الناحية الفنية

أو القانونية أو السياسية. ومثال على ذلك موقف مصر من محاولة إقحام قضية مياه نهر النيل كأحد بنود لجنة المياه للمفاوضات المتعددة الأطراف، في حين أن تلك القضية من النواحي القانونية الفنية يجب أن تكون خارج الإطار المقترح.

كما أن موقف سوريا ولبنان من مقاطعة حضور جلسات تلك اللجان كان دليلاً على نقص وعدم وضوح في مشروعات الترتيبات الإقليمية الجديدة قبل تأكيد الحقوق العربية وأن الأرض مقابل السلام. كما أن نزع السلاح النووي الاسرائيلي الذي يعتبر وجوده تهديداً للسلام في المنطقة يجب أن يكون أحد الشروط الرئيسية لإثبات حسن النيات مثل التفكير في تنفيذ بعض المشروعات المشتركة والمقترحة حالياً، والتي تتعلق بالقضايا الرئيسية للمياه.

وفي النهاية أود أن أوضح أن البلدان العربية فيها من القدرات الفنية ذات المستوى العالي والمتميز، وهي قادرة على صياغة مشروعات تكامل عربية جديدة في الوقت نفسه الذي توجد فيه قناعة كبرى، بأن هناك فرصاً لمشروعات يمكن التنقيب عنها وتدارسها لتكون محلاً للتنفيذ وإظهار العائد منها للأفراد وللشعوب العربية في مقابل ما هو مطروح من مفاهيم، حيث إن عنصر الوقت أو الزمن على قدر عالٍ من الأهمية للاستفادة مما هو متاح اليوم قبل الغد.

المناقشات

١ ـ أحمد هني

بودي القول إن قضية المياه أصبحت اليوم تمثل أكبر حاجز للتنمية الاقتصادية. تدل الاحصاءات العالمية على الاستهلاكات التالية:

ـ ١٠٠٠٠ ليتر في اليوم للفرد الواحد في الولايات المتحدة.

ـ ٣٠٠٠ ليتر في اليوم للفرد الواحد في بلد مثل فرنسا.

ـ ٣٠٠ ليتر في اليوم للفرد الواحد في بلدان الجنوب المتوسطي.

لذلك أصبح الإدراك المعاصر لقضية المياه يربطها أكثر بالحاجات الصناعية.

وإذا اعتبرنا أن الاستهلاك المنزلي المتوسط للفرد يكون ٣٠٠ ليتر يومياً، نلاحظ أن ارتفاع مستوى العيش في بلدان الجنوب المتوسطي قد يؤدي إلى حرمان الزراعة والصناعة من حاجاتهما المائية.

ويبيّن هذا الوضع:

١ ـ أن ارتباط قضية المياه بالزراعة أصبح ثانوياً.

٢ ـ أن بعض التنبؤات للتطور الصناعي قامت ولا زالت تقوم بصرف النظر عن مسألة وفرة المياه المتاحة للصناعة.

لذلك ينبغي أكثر مما مضى القيام بدراسات جديدة توضح دور الماء في التطوّر الصناعي والتخلي عن نظرة تقتصر على مسائل الزراعة فقط.

٢ ـ جلال أمين

أولاً: أود أن أثني ثناء عاطراً على بحث د. نجيب عيسى، علماً وموقفاً.

وإذا كان العرب قد ميزوا في الماضي بين علم ينفع الناس، وعلم لا ينفع الناس،

فهذا البحث، هو قطعاً، العلم الذي ينفع الناس.

ثانياً: ثم أريد أن أشرككم في عبارة طريفة جداً وردت في كتاب بيريس **الشرق الأوسط الجديد** في الفصل الخاص بالمياه. فهو يقتطف من جان جاك روسو عبارة ترجمتها كالآتي: «إن الماء لا يجوز أن يملكه شخص بعينه، أو دولة بعينها، بل هو ملك للإنسانية جمعاء».

والعبارة طبعاً تذكر بالموقف الصهيوني المألوف: «ما أملكه أنا هو ملكي وحدي، وأما ما تملكه أنت فهو ملكنا جميعاً!».

ولكن للأسف وقع بعض المثقفين المصريين البارزين في هذا الفخ مؤخراً فكتب كتاباً يقيم فيه دفاعه عن السلام على هذه الحجة الوحيدة: التعاون مع اسرائيل في استغلال المياه. ويقول ان عصر الإيديولوجيا قد انتهى ونحن نعيش عصر التقانة (التكنولوجيا) أو الايكولوجيا، وإن التعاون مع اسرائيل لاستغلال المياه هو الذي يعطي شرعية الوجود لاسرائيل (هذا هو كتاب محمد سيد أحمد الذي صدر منذ شهور قليلة بعنوان **سلام أم سراب**).

هذا المنطق الذي يبرر التعاون مع اسرائيل بأننا نعيش في عصر التقانة بعد أن انتهى عصر الإيديولوجيا، لا أرى فيه في الحقيقة إلا الإيديولوجيا الجديدة التي يجري الآن ترويجها، وتستخدمها اسرائيل لترويج مشروع الشرق أوسطية.

إن الذين يرفعون هذا الشعار يهددوننا بأننا: إن لم نتعاون مع اسرائيل لحل مشكلة ندرة المياه، فإن الحرب التي انشغلنا بها حول الأرض ستحل محلها حروب حول المياه. ومعنى هذا في الحقيقة أن الطريق الوحيد أمام العرب لتجنب أي حرب في المستقبل مع اسرائيل هو أن نعطيها كل ما تطلبه، فكما أعطيناها الأرض من قبل، علينا أن نعطيها الآن الماء أيضاً.

٣ ـ عاطف قبرصي

أود أن أثني بالشكر على د. نجيب عيسى وعلى المعقبين اللذين أتحفانا بأوراق جدية مهمة علمية ومسؤولة.

لدي بعض الملاحظات أود أن أدرجها في معرض النقاش:

أولاً: إن الفجوة بين العرض والطلب كبيرة في المنطقة العربية، وستعظم هذه الفجوة في السنين المقبلة بحيث لا يبقى أي بلد عربي فوق خط العوز المائي.

ثانياً: إن المصادر المتاحة في المياه يجب أن تحسب بالمقدار المستقر منها. فالتغيرات الكبيرة التي تطرأ على هذه المصادر تجعل القيمة المستقرة أقل من ١٠ بالمئة من مجمل القيمة بينما النسبة المستقرة في كندا هي في حدود ٦٠ بالمئة.

ثالثاً: هنالك إغفال للناحية النوعية للمياه، فالمشكلة المائية هي أيضاً في تدني نوعية المياه، فنقص المياه المتوفرة لسوريا وللعراق من جراء السدود التركية يلازمه نقص كبير في نوعية هذه المياه التي تتجمع بعد ري الأراضي وتلوثها.

رابعاً: هنالك مشروع لتسعير المياه المتنازع عليها عبر نموذج هارفرد الذي يفصل بين الملكية والاستعمال مستنداً بذلك إلى نظرية «Coase»، غير أن هذه النظرية لا تطبق إلا بعد تحديد واضح وكامل لملكية المياه. كما أنها تخضع أيضاً لبعض الشروط المحكمة بدالة المنفعة. إذا كانت هذه الدالة محكومة بحالة خاصة بحيث يكون الاستهلاك الأمثل منقسماً عن القدرة الشرائية، وهذه حالة صعبة تبدو غير واقعية، وإذا لم تتوفر هذه الشروط تمكن الفريق الأقوى من الانتفاع الأكبر من المياه المشتركة وتصبح شراكتها شراكة مالية وليس شراكة وضعية.

٤ ـ طاهر كنعان

في تصميم استراتيجيا قومية (إقليمية) للموارد المائية يجب الالتفات إلى العلاقة الوثيقة بين المياه والطاقة. فالطاقة، وبذل الطاقة، عاملان أساسيان في توفير المياه وإيصالها إلى المستهلك، ابتداء من بذل الطاقة في استخراج المياه، إلى بذلها في نقل المياه، وصولاً إلى بذلها في تحلية المياه، حتى ليمكن القول إن المياه متماهية مع الطاقة. لذلك ينبغي التعامل مع الموردين، المياه والطاقة، ضمن المنظومة ذاتها الاستراتيجية والسياسية.

٥ ـ سليمان المنذري

أود أولاً أن أهنىء الباحث على هذا الاسهام العلمي المتميز. ولدي بعض الملاحظات بحكم مسؤوليتي عن ملف المياه في موقعي الوظيفي أود إبداءها:

ـ بدأت المشكلة أولاً عام ١٩٨٨ عندما نشر معهد الدراسات الدولية في واشنطن دراسته حول أزمة المياه في الشرق الأوسط، وان المنطقة ستواجه شحاً في المياه عام ٢٠٢٠، وان الحروب القادمة ستكون حروب مياه. وتوالت المؤتمرات والندوات منذ ذلك الوقت وكلها تحذير من الكارثة المقبلة. ما هو الهدف؟ من الواضح أن العديد من الجهات الدولية يسوّق لموضوع التعاون في إدارة الموارد المائية والتسليم بحصة لاسرائيل في الموارد المائية. وتسويق هذه النظرية بدأ بحكاية تسعير المياه. وهنالك مبالغة في الأرقام التي تحذر من الأزمة المائية المقبلة وتدفع باتجاه التسليم بالمشروع الإقليمي الشرق أوسطي.

ـ لقضية المياه في المنطقة جوانب عديدة سياسية وقانونية وفنية وأمنية. ويذكر ذوو الاختصاص أن مشكلة المياه هي مشكلة سوء إدارة الموارد المائية. والواقع أن المسألة ليست مسألة إدارة موارد مائية حكيمة وكفوءة، وإن كنا بحاجة ملحة إلى ترتيب استخدام المياه وإيقاف الهدر.

هناك مخاطر أساسية تهدد مصادر المياه العربية ذاتها، وأشير على وجه الخصوص إلى مياه كل من الفرات ودجلة ومياه الجنوب اللبناني والجولان والأراضي الفلسطينية. ويلاحظ أن تركيا تعلن أن مياه كل من الفرات ودجلة هي مياه عابرة للحدود وليست مياهاً دولية. صحيح أنه ليست هناك اتفاقات مكتوبة لاقتسام المياه مع كل من سوريا والعراق، واتضحت نيات تركيا من إقامة هذه السدود من خلال مشروع خطوط أنابيب السلام الذي تروج لها. في بعض المذكرات التركية تشير تركيا إلى أنها تعاني شحاً في المياه. فكيف إذن تبيع المياه لدول الجوار من السدود التي أقامتها (سد أتاتورك، مشروع الغاب) وهي تعاني الشح. واضح أن لتركيا مطامع إقليمية في المنطقة. ومشروع أنابيب السلام كلفته عالية قدرت بـ ٣٠ مليار دولار، ويقال إن هذا الرقم تضاعف مؤخراً وليس هناك استعداد لبلدان الخليج لتمويل هذا المشروع بعد أن نفدت الموارد المالية. لقد حاول كل من العراق وسوريا التفاوض مع تركيا من خلال اللجنة الفنية الثلاثية التي عقدت اجتماعات عديدة ولم تتوصل إلى حل مقبول من الأطراف.

من جانب آخر تستولي اسرائيل على مياه الضفة والقطاع. وحول نوعية المياه فلن أتطرق إليها، وقد تحدث عنها الدكتور عاطف قبرصي.

٦ ـ كريمة كريم

تعليقي يتضمن جزءين:

الجزء **الأول**: محاولة إضافة بعض العناصر التي تدعو إلى قدر من التفاؤل بخصوص مدى توفر المياه في المنطقة العربية بعد الصورة القاتمة التي أخذناها عن مدى شح هذا المورد في منطقتنا. وبما أنني على علم بالوضع في مصر فسأعطي أمثلة بما أعنيه في هذا الصدد:

مثلاً، في مصر تبلغ تقديرات الفاقد من المياه ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة، ويمكن التقليل من هذا الفاقد بعدة طرق: مثلاً في مصر يستخدم ري الغمر في الأراضي الزراعية، فإذا ما تم الري بعد غروب الشمس يمكن الاقتصاد كثيراً في المياه المستخدمة. أما إذا استبدل الري بالغمر بأسلوب الري بالتنقيط، فهذا سيوفر أكثر في المياه المستخدمة في الزراعة.

كذلك تحلية مياه البحار تعتبر مصدراً مستقلاً لزيادة المياه الصالحة للشرب. لذلك يجب التركيز على البحوث الخاصة بها. كذلك البحوث الخاصة باستخدام الطاقة الشمسية كمصدر مهم للطاقة في منطقتنا العربية.

وهناك أيضاً تفاوت كبير في تقدير المياه الجوفية المتجددة في مصر، وأظن هذا هو الوضع أيضاً في البلدان العربية الأخرى. وهذا يمكن أن يكون مصدراً آخر للتفاؤل، حيث إن تقدم التقانة الخاصة بهذه الاستكشافات قد تدلنا على قدر من المياه الجوفية أكبر مما نعرفه حالياً.

وأخيراً تسعير المياه يمكن أيضاً أن يحد كثيراً من استخداماتها. فالآن في مصر مثلاً لا نسعر مياه الزراعة، حتى في الأراضي الصحراوية التي تستصلح، وإنما تسعر فقط الكهرباء التي تستخدم في استخراج هذه المياه من جوف الأرض.

أما الجزء **الثاني** من التعليق، فيتعلق بتأكيد ضرورة التعاون العربي بالنسبة لهذا المورد الحيوي: المياه. ويمكن تحقيق ذلك على محورين:

المحور الأول: أ ـ لا بد من التعاون العربي لتكثيف البحوث الخاصة بخفض تكلفة تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى خفض تكلفة استخدام الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة، حيث يتوفر هذا المورد (الشمس) لدينا بكثرة في المنطقة.

ب ـ لا بد من التوعية على مستوى المنطقة العربية بكيفية الاقتصاد في استخدام المياه. وهنا يجب أن تنصب التوعية على الاقتصاد باستخدام المياه في الزراعة والصناعة وليس في الاستخدامات المنزلية. فمثلاً نسبة استخدام المياه للاستخدامات المنزلية تبلغ حوالى ٧ بالمئة فقط من إجمالي الاستخدام في مصر. فالعبرة إذن بالاقتصاد في استخدام المياه في الزراعة والصناعة.

المحور الثاني: ضرورة التعاون العربي في وضع ضوابط لبناء السدود بحيث يخضع ذلك لاتفاقيات يوافق عليها كل الدول المستفيدة من مصدر المياه ولا تترك فقط لقرار الدولة التي تنبع فيها هذه المياه. فكما عرفنا من الدراسة المقدمة أن ٥٠ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة من المياه في هذه البلدان العربية (وتبلغ هذه النسبة أكثر من ٩٠ بالمئة في حالة مصر) تنبع من دول خارجها. وحتى تستطيع البلدان العربية أن تضع ضوابط على استخدام المياه في دول المنبع لا بد من أن تأخذ موقفاً موحداً في مواجهة الخارج. وهذا الموقف الموحد لن يكون إلا إذا كان هناك تعاون في ما بين البلدان العربية بخصوص استخدام المياه في المنطقة حتى يمكن أن نتفاوض مع الآخرين من مصدر قوة. ففي الدول التي لديها المياه يمكن الاقتصاد في استخدامها بطرق عديدة كما أوضحنا في حالة مصر مثلاً، ويعطى بعضها إلى البلدان العربية الأخرى التي تفتقر إلى هذا المورد. فإذا كانت تركيا ترغب وتخطط لمبادلة المياه بالنفط في البلدان العربية فمن الأولى لهذه الدول أن تتعاون في ما بينها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الموردين بدلاً من اللجوء إلى الخارج للتبادل والمساومة على هذين الموردين الحيويين.

٧ ـ يوسف صايغ

أود أن أتناول قضية يغفلها الجانب العربي تماماً عندما تحاول اسرائيل الضغط وتحاول الابتزاز من أجل التعاون في مجال المياه، مما يعني إعادة توزيع المياه بما يعطيها نصيباً من مياه الليطاني ومزيداً من حصة مياه اليرموك وشيئاً من مياه النيل.

الدعوة الإسرائيلية بوجود أزمة حالية وتهدد بأن تصبح متفاقمة جداً في المستقبل،

طبعاً حقيقية، فهناك استهلاك لإسرائيل الآن ٤٠٠ متر مكعب كما أعتقد (وليس ٣٠٠ كما قال الأخ المعقب) بينما هي ٦٠٠ متر مكعب لسكان المستوطنات. وهذا يعني أن اسرائيل تتمتع بكمية صغيرة فوق مليارين متر مكعب، قسم كبير منها من المياه الجوفية في الضفة الغربية وإلى حد كبير تحت أرض قطاع غزة.

ما يعنيني هنا بخصوص الدعوة التي لم أسمع أي إشارة إليها بردود عربية على دعاوى إسرائيل هي أن الأزمة الإسرائيلية الحالية إلى مدى ملموس تنشأ بسبب سياستين متعمدتين تفرضهما إسرائيل: **أولاً**، هي سياسة اجتذاب مهاجرين جدد، وهذا يعني أنها تبرر ضغطها أو حاجتها إلى المياه من دون أن تقدم اعترافاً أو تستشعر أنها تحتاج إلى تبرير لإدخال مئات الألوف من المهاجرين، مما خلق المزيد من الضغط على المياه المتاحة لديها. والتقدير هو أن المهاجرين الذين وردوا من الاتحاد السوفياتي الذين يتراوح عددهم بين ٨٠٠ ألف ومليون بعد انهيار الاتحاد السوفياتي يستهلكون ٣٢٠ مليون متر مكعب، وهذا شيء إضافي جاء لمجرد سياسة إسرائيلية. **الشيء الثاني**، أن اسرائيل حتى ثلاث أو أربع سنوات خلت كانت توجه ٧٢ بالمئة من المياه المتاحة لها إلى الزراعة. ولكن الزراعة الإسرائيلية ليست نشاطاً اقتصادياً بالمعنى السليم للكلمة، فالزراعة في إسرائيل مدعومة منذ قيام إسرائيل وحتى هذه الساعة، ولولا ذلك لما استطاعت إسرائيل أن تصدر إلى الضفة الغربية مثلاً أو إلى مواقع أخرى. وهبطت هذه النسبة نتيجة لضغوط داخلية في إسرائيل لأن المجتمع الحضري أصر على الحصول على كمية أكبر من المياه، فهبطت إلى حوالى ٥٠ بالمئة، وهذه نسبة مرتفعة جداً أيضاً توجه إلى أغراض الري.

فإذن نتيجة هاتين السياستين أصبح هناك ما يصح أن نسميه أزمة مستدرجة، أي ليست أزمة حقيقية ولكن أزمة قادمة. ولكنها تشتد إذا نظرنا إلى هاتين السياستين اللتين لولاهما لكان الوضع في إسرائيل أفضل. ناهيك عن أن إسرائيل لديها موارد مائية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتستمر بالشكوى من أنها في حاجة إلى مياه. وفي ما عدا الفلسطينيين لم يشر أحد إلى أن إسرائيل عليها أن تسمح للفلسطينيين باستعادة المياه المسلوبة والتي هي ٤٧٥ مليون متر مكعب. لكن إذا قصرنا النظر على السياسات الاسرائيلية، فإننا نجد أنها هي نفسها تستدرج أزمة أو تعمل على تفاقم الأزمة الذاتية.

٨ ـ نجيب عيسى (يردّ)

في الواقع ليس لديّ تعقيب على مجمل ما قيل، وإنما أعتبر المناقشات من الاخوان كلها إغناءً للدراسة، وشكراً.

الفصل الرابع

واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة

فاضل الجلبي (*)

مقدمة

هل يمكن لصناعة النفط العربية ومواردها أن تكون عامل تنمية وتكامل على صعيد الاقتصاد العربي عموماً؟ كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين العرب في فترة الخمسينيات والستينيات، عندما كانت صناعة النفط العربية تحت السيطرة الكاملة لشركات النفط متعددة الجنسية، بأن النفط لا يمكن أن يلعب مثل هذا الدور وهو تحت تلك السيطرة، نظراً إلى أن العملية الاستثمارية في النفط ابتداء من التحري عنه واكتشافه وتصديره كنفط خام إلى الأسواق الخارجية ونقله وتكريره وتوزيعه، كانت تتقرر من قبل تلك الشركات وفقاً لخططها، وليس وفقاً لخطط الأقطار المنتجة، الأمر الذي يجعل صناعة النفط موجهة إلى الاقتصاد الدولي الصناعي وليس إلى الاقتصاد الوطني أو الإقليمي. وكانت الأحلام تراود العديد من الاقتصاديين بأنه في اليوم الذي يتحرر فيه النفط العربي من سيطرة الشركات، ويؤول صنع القرار فيه إلى أهله، يمكن لهذا المورد الخطير أن يلعب دوراً كبيراً في دفع التنمية الاقتصادية الإقليمية العربية. غير أنه بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على تملك الدولة في الأقطار العربية المنتجة للنفط زمام الصناعة وعملية صنع القرار فيها سواء بتسعير النفط من قبل الأوبك، أو بسيطرة الدولة على عملية الاستثمار في النفط عن طريق التأميم كما حدث في العراق والجزائر، أو عن طريق الاتفاق الوذي بين الحكومة والشركات كما حدث في السعودية والكويت وقطر (وجزئياً في الإمارات وليبيا)، فإن الأمر لم يتغير إن لم يسؤ! لقد أخفق النفط في أن يكون كذلك على صعيد

(*) المدير التنفيذي للمركز العالمي لدراسات الطاقة، لندن.

الاقتصاد الوطني قبل أن يلعب دوره المرتقب على الصعيد العربي. لقد عجز النفط عن تحقيق تنمية اقتصادية وطنية، بمعنى خلق مصادر دخل متنوعة ذات مصدر إنتاجي داخل أو خارج القطر، من شأنها أن تقلل الاعتماد على موارد النفط وتزيد من درجة الاعتماد على الذات في مواجهة حاجات الاقتصاد الوطني، بل على العكس، فإن ما حدث قد قلل الاعتماد على النفس وزاد الاعتماد على النفط بحيث أصبح كلياً، وذلك على الرغم من أن رياح الهزات البترولية التي رفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية غير مسموع بها من قبل، قد أمطرت من موارد النفط للأقطار العربية المصدرة للبترول خلال هذين العقدين ما يتجاوز الألفي مليار دولار (ترليوني دولار)، أي ما يعادل أربعة أضعاف الدخل القومي الإجمالي لبلد كإسبانيا الذي يعتبر اليوم من الأقطار الصناعية المتقدمة! فماذا حل بتلك الموارد الخيالية التي هطلت بمعدل ١٠٠ مليار دولار سنوياً على أقطار لا يكاد يصل مجموع سكانها إلى ٦٥ مليوناً من البشر؟ إن الأمر لم يتعدَّ خلال هذه الفترة عملية قبض الأموال عن طريق بيع النفط ثم إعادة ضخها في العالم الصناعي المتقدم على شكل استيراد البضائع والخدمات التي كاد معظمها أن يكون موجهاً إلى الحاجات الاستهلاكية المتنامية التي تضخمت أنماطها، بجانب اقتناء الأسلحة التي، بحسب التقديرات الأخيرة، تكلف أقطار الشرق الأوسط، وبخاصة الخليج، حوالى ٢٠ بالمئة من دخلها القومي الإجمالي. صحيح كذلك أن جزءاً مهماً من تلك الأموال قد استثمر داخلياً في تطوير البنية التحتية، كبناء الطرق والمواصلات وتطوير الخدمات الطبية والتعليمية، ولكن ذلك تم بكلف غير اقتصادية كان المستفيد الحقيقي منها المقاولون في الغرب. بمعنى آخر، إن جميع هذه الأموال قد صرفت في الاستيراد ولم تصرف أو تستخدم في الاستثمار الداخلي أو الخارجي من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني لهذه الدول من خلال تنمية قطاعات إنتاجية في الزراعة والصناعة والتقانة. وبذلك أصبح الاقتصاد النفطي لا يعدو كونه عملية مقايضة بين الصادرات النفطية والاستثمارات في الخارج التي استمرت في الزيادة وكلما زادت موارد النفط. وباستثناء الكويت التي اتبعت سياسة استثمارية في الخارج بتنويع مصادر الدخل، فإن مثل هذا الاستثمار كاد أن يكون معدوماً في الأقطار الأخرى.

أولاً: مسألة الاقتصاد الريعي

إن عجز صناعة النفط العربية في تحقيق حد أدنى من التكامل والتنمية على صعيد المنطقة، بل حتى على صعيد الوطن، لا يفسر فقط بسوء الاستعمال، ولو أن هذا الجانب ذا الطبيعة السياسية يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية، وإنما أيضاً بطبيعة الموارد النفطية كونها مداخيل ريعية وليست انتاجية بالمعنى الاقتصادي، أي التراكم في القيمة المضافة للانتاج المحلي، أو الوطني خارج القطر، وهي موارد ناتجة من ميزة جيولوجية وجغرافية بسبب وجود النفط بغزارة في مناطق الشرق الأوسط، وبخاصة الخليج، التي بسبب تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، لا تستطيع أن تستهلك إلا جزءاً ضئيلاً من هذه الثروة، مما يجعل الجزء الأعظم في الانتاج موجهاً إلى المناطق الاستهلاكية الكثيفة في الدول

الصناعية أو الأقطار التي هي في دور التصنيع السريع، والتي لا تملك منابع للنفط، أو تملكها ولكن بكلفة عالية جداً.

وبسبب الصدفة الجيولوجية نفسها، فإن كلفة عملية إيجاد وتطوير وإنتاج النفط في الخليج منخفضة جداً، ليس فقط بالقياس إلى السعر العالمي وإنما أيضاً بالقياس إلى كلفة إنتاج النفط البديل. ففي أوائل السبعينيات، عندما كان النفط مشمولاً بامتيازات الشركات الأجنبية، كان معدل كلفة استخراج البرميل الواحد لا يتجاوز عشرة سنتات أمريكية في السعودية وخمسة سنتات في الكويت، يقابل ذلك سعر في السوق العالمي بحوالى ١,٣٠ دولار للبرميل ودخل صافٍ للحكومة بمعدل دولار واحد. الريع هنا أكثر من عشرة أضعاف الكلفة. ولو كانت الشركات في حينه قد سعّرت نفط الخليج على أساس المساواة مع الأسعار الأعلى للنفط في الولايات المتحدة مع حساب فارق الشحن، لكان دخل الحكومة يقارب ضعف ذلك. وبعد عشرين عاماً من أخذ الدولة ملكية الصناعة النفطية، زادت الكلفة إلى ما يتعدى الدولارين للبرميل (في بعض الحالات ثلاثة دولارات)، وذلك بسبب التضخم النقدي العالمي والكلف الاستثمارية، من جهة، وبسبب تضخم المصروفات الناتج من سوء الإدارة وبيروقراطية المؤسسات الحكومية وضعف كفاءة الأداء في الصرف، من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، يقابل تلك الكلفة سعر للبرميل في السوق الدولي يقارب حالياً ١٦ دولاراً، مما يخلق ربحاً يتجاوز الـ ٤٠٠ بالمئة من معدل الكلفة، الأمر الذي ليس له مثيل في أية صناعة أخرى في العالم. وحتى لو قيس هذا الريع بالفرق في كلفة الإنتاج بين منطقة الخليج والمناطق الانتاجية ذات الكلفة العالية كالولايات المتحدة أو بحر الشمال، نرى أن الميزة الجيولوجية قد أعطت هذه الأقطار دخلاً مجانياً لم يكسب بالعمل أو بتراكم الثروة، حيث إنه مقابل الكلفة الحالية لاستخراج النفط السعودي المقدرة بـ ٢,٥ دولار للبرميل والتي هي ضخمة بشكل غير اقتصادي للأسباب التي ذكرت، فإن الكلفة الوسطية اللازمة للاستمرار في إنتاج بحر الشمال والتوسع فيه تتراوح بين ١٠ و١٥ دولاراً للبرميل، أي أن الميزة الجيولوجية أعطت هذه الأقطار ميزة أو ربحاً مجانياً لا يقل عن ٨ دولارات للبرميل، بحيث إن الأسعار في السوق لو انخفضت إلى ما يقارب عشرة دولارات، فإن صناعة النفط في المناطق ذات الكلفة العالية لا بد لها من أن تتوقف بعد فترة، بينما تستطيع الأقطار العربية الاستمرار في الانتاج بربحية هائلة لم تنتج من عمل أو تكسب منه. هذا الدخل الريعي، أو العطية الإلهية، من شأنه أن يعطي الاقتصاد النفطي صفة طفيلية تؤدي دائماً إلى تراجع الانتاج المحلي لصالح الاستيراد من الخارج. بمعنى آخر، إن الدخل الريعي يؤدي بطبيعته إلى تقليل درجة الاعتماد على الذات في سد الحاجات الاستهلاكية للبلد، وكلما زاد الريع قل الاعتماد على الانتاج الذاتي وزاد الاعتماد على الاستيراد، وزاد الصرف.

إن العراق اليوم، وبعد خمس سنوات من الحظر على نفطه، يعطي مثالاً حياً للطبيعة الريعية للاقتصاد النفطي ومدى اعتماده على دخل البترول، أي مدى تطفل الاقتصاد واعتماده على الريع غير المكتسب بالعمل، بحيث يؤدي انقطاعه إلى الشلل التام لاقتصاده

الوطني. لقد انقلب هذا البلد الذي يزخر بالموارد الطبيعية الزراعية والحيوانية، وكذلك الموارد البشرية التي لها تاريخ في الابداع الانتاجي، من بلد كان يتمتع بالفائض الزراعي مما جعله يوماً المصدر التجهيزي الرئيسي للخليج بالمواد الغذائية الرئيسية كالحنطة والشعير والأرز، إلى بلد يعتمد على الاستيراد بنسبة ٨٠ بالمئة في مواجهة حاجاته الغذائية، وصناعة محلية تعتمد على الاستيراد بأكثر من ٩٠ بالمئة من قيمتها المضافة، على شكل مواد أولية ومكائن ومعدات وتقانة. وجميع هذه الكلف الاستيرادية كانت تسدد من واردات النفط، بحيث أدى انقطاعها إلى شبه مجاعة كارثية وتعطيل كامل للانتاج المحلي الصناعي والزراعي. صحيح أن جزءاً كبيراً جداً من مسؤولية هذه النتيجة المأساوية يرجع إلى النظام الحاكم، غير أن جزءاً آخر لا يقل أهمية ناتج من الطبيعة الريعية للموارد البترولية التي دخلت على العراق، والتي جعلت من الاتكال على الاستيراد أسهل الحلول، حيث إن الظاهرة نفسها نشأت مثلاً في الجزائر وفنزويلا، وهما بلدان يزخران هما الآخران بموارد طبيعية وبشرية كانت لتؤهلهما، لولا الريع النفطي، لأن يكونا من أقطار الفائض الزراعي أو الحيواني، وليس العكس كما هو عليه الوضع الآن، بحيث إن بلداً كفنزويلا يرزح تحت أعباء ديون خارجية لا تقل عن ٤٠ مليار دولار، تستهلك خدمتها ٢٥ بالمئة من دخله البترولي، وهو على شفا انهيار اقتصادي، في الوقت الذي لم يقل مجموع دخله البترولي المتراكم خلال العشرين سنة المنصرمة عما يقارب الـ ٢٥٠ مليار دولار لسكان لا يزيد تعدادهم على ١٩ مليون نسمة، وهذا البلد لم يدخل حروباً ولم يشهد صراعات كما حصل في العراق.

صحيح أن سوء الإدارة يكمن وراء هذه الظواهر، غير أن سوء الإدارة والتدهور السياسي هما أيضاً نتيجة طبيعية للدخل الريعي، لأن الدولة الريعية لا تعتمد في تمويل الميزانية على مساهمة الأفراد والمؤسسات الداخلية في خلق دخل لها، بحيث يكون لهؤلاء صوت حقيقي في إدارة السياسة، بل تعتمد على الريع الذي هو بيدها، وهي بذلك تمتلك مفتاح النشاط الاقتصادي ومعيشة الأفراد ومستوى العمالة، بحيث لا يمكن للبلد النفطي أن يتطور فعلاً إلى مجتمع مدني متقدم يستطيع أن يضع الدولة تحت المراقبة والحساب، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيم الأداء وزيادة التبذير وانتشار الفساد[1].

فإذا كان دور النفط في تطوير الاقتصاد الوطني المتخلف وزيادة اعتماده على ذاته واستخدام موارد النفط في تنويع مصادر الدخل على الصعيد الوطني محدوداً، فإن دوره في الاقتصاد الاقليمي، الذي هو الآخر متخلف، لا بد من أن يكون محدوداً بدرجة أكبر. ولا شك في أن الاضطرابات والصراعات السياسية والحروب العبثية قد لعبت دوراً خطيراً في التعطيل الكامل لدور النفط في تطوير المنطقة، لأنه من دون تلك الصراعات

(١) Giacomo Luciani, «The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State and Democratization,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Arab/Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994), p. 130.

وفي جو من السلم الدائم وعلاقات التجارة الاعتيادية، لكان بالإمكان تحويل جزء مهم من نشاطات البترول اللاحقة على استخراج النفط الخام، كالنقل بالأنابيب والتكرير الموجه للتصدير، وكذلك الصناعات البتروكيماوية، إلى داخل المنطقة لتوزيع جزء مهم من القيمة المضافة للصناعة النفطية عليها بدلاً من تسربها الى الغير، كما سنرى في ما بعد، ولكان بالإمكان توظيف الفائض المالي النفطي الذي تراكم في السبعينيات والثمانينيات للأقطار العربية النفطية في مشاريع تنموية مشتركة في البلدان العربية، بدلاً من اكتنازها في المصارف الأجنبية، مما عرضها للتآكل ومن ثم سحبها لسد العجز المالي المتراكم، الأمر الذي أضاع فرصة تاريخية لا تعوّض.

١ ـ الموارد النفطية العربية ــ من المقصود؟

عند التحدث عن النفط العربي ووارداته لا بد من التمييز بين نوعين من الأقطار العربية المنتجة للنفط، **الأول** يضم الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك، وهي العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والجزائر وليبيا، **والآخر** يضم الأقطار العربية المنتجة للنفط من غير الأعضاء في الأوبك، وهي عمان ومصر وسوريا واليمن وتونس. يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١) الفرق الشاسع بين هذين الصنفين من المنتجين العرب، حيث يتوافر لدى الصنف الأول من الاحتياطي النفطي الثابت والقابل للاستخراج ما يزيد على ٥٩٠ بليون برميل أو ما يعادل ٥٩ بالمئة من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي، في الوقت الذي لا يتعدى إنتاجها فيه ١٧ مليون برميل في اليوم (إحصاء ١٩٩٤) أو ما يعادل ٢١ بالمئة من مجموع الانتاج العالمي للنفط. إن هذا التفاوت الكبير بين حصة هذه الأقطار في الاحتياطي العالمي وحصتها من الانتاج العالمي، يجعل عمر الاحتياطي النفطي لديها أعلى بكثير من بقية المنتجين في العالم، حيث إن الاحتياطي الحالي لهذه الأقطار يكفي لإنتاجها النفطي بمعدلات ١٩٩٤ لمدة تقارب ٨٥ عاماً، هذا عدا الاحتياطي المحتمل الممكن إضافته عن طريق الاكتشافات الجديدة، وبخاصة في العراق وحتى السعودية والكويت، أو عن طريق زيادة كفاءة استخراج النفط في المكمن (أو ما يسمى «Enhanced Recovery»)، الأمر الذي يمكن أن يضيف ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من احتياطي جديد في هذه المنطقة. إن هذا الوضع غير المتوازن بين الاحتياطي والانتاج من شأنه أن يجعل هذه المجموعة من الأقطار العربية المنتجة هي المرشحة لزيادة الانتاج في المستقبل بما يتناسب واحتياطياتها النفطية فيها، لأنها هي القادرة على إضافة قدرات انتاجية كبيرة في حالة تنامي الطلب على نفطها. أما بالنسبة للمجموعة الثانية من الأقطار العربية المنتجة للنفط كعُمان ومصر وسوريا، فإن الأمر معكوس تماماً، فإن ما لدى هذه الأقطار من احتياطيات نفطية ثابتة وقابلة للاستخراج لا يتعدى ١٥ مليار برميل أو ١,٤ بالمئة من مجموع الاحتياطي العالمي، بينما تنتج ما لا يتجاوز ٢,٦ مليون برميل يومياً (١٩٩٤) أو ما يعادل ٣,٧ بالمئة من مجموع الانتاج العالمي. هذا يعني ليس فقط أن عمر الاحتياطي لهذه المجموعة قصير جداً (١٣,٧ سنة من انتاج ١٩٩٤)، وإنما

أيضاً أن درجة استنفاد الاحتياطي عالية جداً، بمعنى أنها تنتج أكثر مما تسمح به احتياطياتها النفطية، كما أنه في بعضها، كمصر مثلاً، يبلغ الاستهلاك الداخلي للنفط جزءاً كبيراً من الانتاج الوطني، مما يؤثر في الكميات المتاحة للتصدير، ناهيك عن حقيقة أن في بلدان نفطية كمصر وسوريا لا تكوّن صادرات النفط الثقل الأكبر والرئيسي في ميزان مدفوعاتها الخارجية.

ولهذه الأسباب فإن الحديث عن مستقبل صناعة النفط وواردتها سوف يقتصر على المجموعة الأولى، وهي الأقطار العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

احتياطي النفط وإنتاجه في مجموعتي الأقطار العربية النفطية (مليار برميل)

(١) القطر	(٢) الاحتياطي الثابت	(٣) النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	(٤) مجموع الانتاج السنوي ١٩٩٤	(٥) النسبة المئوية من الانتاج العالمي	(٦) عمر الاحتياطي سنة (٢)/(٤)
المجموعة الأولى ــ الأقطار النفطية الأعضاء في الأوبك					
السعودية	٢٦١,٢	٢٥,٩	٣,٣٠	١٣,٣	٨٠
العراق	١٠٠,٢	٩,٩	١,٠٤ (٨٩)	٤,٠	٩٧
الكويت	٩٦,٥	٩,٦	٠,٧٦	٣,٢	١٢٧
الامارات العربية المتحدة	٩٨,١	٩,٧	٠,٩١	٣,٥	١٠٧
ليبيا والجزائر وقطر	٣٥,٧	٣,٦	١,١٤	٤,٥	٣١
المجموع	٥٩١,٥	٥٨,٧	٧,١٥	٢٨,٥	٨٤,٥
المجموعة الثانية ــ الأقطار النفطية غير الأعضاء في الأوبك					
مصر	٣,٣	٠,٣	٠,٣٤	١,٥	٩,٨
عُمان	٤,٨	٠,٥	٠,٣٠	١,٣	١٦,٣
سوريا	٢,٥	٠,٢	٠,٢١	٠,٩	١١,٩
اليمن	٤,٠	٠,٤	٠,١٢	٠,٥	٣٢,٨
أقطار أخرى	٠,٢	ـ	٠		
المجموع	١٤,٨	١,٤	١,٠٧	٣,٧	١٣,٧

المصدر: *BP Annual Statistical Review.*

٢ ـ واردات النفط والمتغيرات الهيكلية

يتوقف مستقبل واردات النفط للأقطار العربية المنتجة للبترول على تطور أسعار النفط العالمية من جهة، والطلب على نفط الأوبك، وبخاصة نفط الخليج من جهة ثانية. وكلا المتغيرين يتأثران بالسياسات النفطية للأقطار المهمة، خصوصاً السعودية وما سيكون الحال بالنسبة للعراق. لقد أخفقت الأقطار بوضع سياسات أو استراتيجيات طويلة الأمد في ما يخص تسعير النفط أو مستويات الانتاج وحصتها في سوق النفط العالمي. ومن غير المتوقع أن يكون لهذه الأقطار مثل هذه الاستراتيجيات في المستقبل لأن ذلك يتطلب

قرارات خطيرة مما لا تقوى عليه هذه الأقطار بسبب ضعفها المالي والسياسي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل كل واحد منها ينظر إلى النفط من ناحية الأمد القصير جداً. **ولذلك فإن أي تقدير لمستقبل ورادات النفط العربي لا يكون إلا ضرباً من التخمين الذي لا يستند إلى أسس حقيقية وإنما إلى افتراضات قد تكون بعيدة عن الواقع الاقتصادي والسياسي لهذه الأقطار.** فقد أدى التدهور المالي إلى أن تفقد قدرتها على التحرك بحيث لم يعد لها هدف الآن سوى المحافظة على الدخل الحالي وعدم المسّ فيه، وإن كان التحرك من شأنه أن يحقق فوائد عظيمة مما لا يجنى إلا في الأمد البعيد، بحيث أصبحت أسيرة لدخل بترولي يكاد يكون ثابتاً، بعد أن كانت تمتلك فوائض مالية مهمة جداً.

ترى ما الذي حدث لهذه الأقطار ولمنظمة الأوبك عموماً التي كانت يوماً من أهم وأقوى التكتلات الاقتصادية في العالم؟ لقد أدخلت المنظمة نفسها في مأزق يصعب الخروج منه نتيجة لسياسات قصيرة الأجل لم تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الهيكلية في صناعة النفط التي نتجت من ممارسات الأوبك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات.

منذ أن قررت الأوبك تسعير نفوطها بمعزل عن الشركات إعمالاً لمبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، وذلك في خريف ١٩٧٣ وما تبع ذلك من هزات كبيرة إثر أحداث سياسية درامية، كان أولها حرب تشرين الأول/ أكتوبر في تلك السنة وما قررته الأقطار العربية من استعمال ما يسمى بسلاح البترول أو الحظر النفطي، كوسيلة للضغط السياسي على الولايات المتحدة، ثم أحداث الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، ثم الحرب العراقية ـ الايرانية، منذ ذلك الحين، حدث في سوق النفط من الغليان وآثار الصدمة السعرية مما أحدث تغيرات هيكلية كبرى في صناعة النفط العالمية أثرت بعد فترة في قدرة الأوبك على التحرك من ناحية التأثير في السعر في السوق العالمي أو التأثير في حصتها في سوق النفط. إن سياسات الأوبك السعرية كانت من الحماقة وقصر النظر ما أدخلها اليوم في وضع جعلها شبه مشلولة، حيث ارتفعت أسعار النفط، بفضل قرارات الأوبك، من ٢,٥ دولار للبرميل في خريف ١٩٧٣ إلى ٣٤ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، أي أكثر من ثلاث عشرة مرة في بحر ست سنوات. وكان لا بد لهذه الطفرات السعرية العجيبة من أن تعطي مفعولها العكسي، الذي لم يظهر حالاً بسبب الوقت اللازم بين الاستثمار في النفط ومصادر الطاقة عموماً، ودخول إنتاج المصادر الجديدة للأسواق (Lead Time)، والذي كان يقدر في ذلك الوقت بما لا يقل عن ٥ ـ ٧ سنوات (أصبح اليوم أقل بفضل التقدم التقاني). لقد أنتجت الصدمات السعرية ردود الأفعال التالية:

أولاً: حدث تغير هيكلي في العلاقة بين نمو الدخل القومي في الأقطار الصناعية، واستهلاك الطاقة عموماً، والنفط بصورة خاصة، وذلك بسبب التقدم الكبير الذي حدث في كفاءة استعمال الطاقة، فقد انخفضت المرونة الدخلية لاستهلاك النفط أو ما يسمى بكثافة النفط (Oil Intensity)، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك. فبعد أن كانت تلك

الكثافة (أو المرونة الدخلية للطلب (Income Elasticity of Demand) أعلى من الوحدة، بحيث إن زيادة قدرها ١ بالمئة في الدخل تصاحبها زيادة أكثر من ١ بالمئة، وكانت تصل إلى ٢ بالمئة في استهلاك النفط، انتهت الكثافة بأن تكون أقل من الوحدة بحيث إن النمو الاقتصادي يصاحبه نمو أقل في استهلاك الطاقة (النفط خصوصاً). لقد ساعدت أسعار النفط العالية على إحداث تقدم تقاني كبير في الاقتصاد في استهلاك الطاقة، كما أدت إلى تحولات هيكلية في النمو الاقتصادي نفسه في الأقطار الصناعية بالتحول من الاستثمارات في القطاعات ذات الاستهلاك المكثف للنفط (الصناعات الثقيلة مثلاً) إلى القطاعات ذات الاستهلاك المخفف للنفط (التقاني والخدمات).

كما أدت الصدمات السعرية إلى تحول أو استبدال في استعمال الطاقة من النفط إلى المصادر الأخرى، وبخاصة الغاز الطبيعي والفحم، مما أدى بدوره إلى انخفاض في حصة النفط في ميزان الطاقة في الدول الصناعية، فبعد أن كانت هذه الحصة حوالى ٤٨ بالمئة في عام ١٩٧٥، انخفضت إلى ٤٠ بالمئة في ١٩٩٤. هذه التطورات انتهت بهبوط كبير جداً في معدلات نمو استهلاك النفط كما يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٢):

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

الاستهلاك العالمي للنفط (نسبة مئوية)

المنطقة	المعدل السنوي للنمو (١٩٦٠ ـ ١٩٧٣)	المعدل السنوي للنمو (١٩٧٤ ـ ١٩٨١)	المعدل السنوي للنمو (١٩٨٢ ـ ١٩٩٤)
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٧	ـ ٠,٩	٠,٧
أوروبا الغربية	٩,٤	ـ ١,٦	٠,٤
اليابان	١٥,٦	ـ ١,٤	١,٧
مجموع أقطار التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	٨,١	ـ ١,٣	٠,٨
الأقطار النامية	٩,٦	٥,٣	٣,٤
العالم (خارج الاتحاد السوفياتي)	٧,٦	٠,٣	١,٧

ثانياً: لقد كان من جراء ارتفاع الأسعار أن أصبحت الاستثمارات النفطية خارج الأوبك مثمرة اقتصادياً حتى في المناطق ذات الكلفة العالية كبحر الشمال لأن هامش الربحية قد ارتفع عالياً بسبب ارتفاع الأسعار في السوق الدولي، عكس ما كان عليه الحال قبل حدوث الصدمات السعرية، عندما كانت الاستثمارات خارج منطقة الأوبك لا تعتبر مجدية اقتصادياً. ومما زاد من الاندفاع في تلك الاستثمارات النفطية خارج الأوبك هو ما جرى في الأوبك من تسلم الدولة لملكية الصناعة النفطية عن طريق التأميم والاتفاقات التي تمت مع شركات النفط متعددة الجنسية، بحيث لم يعد لتلك الشركات وجود استثماري في تلك الأقطار أو حصص في الانتاج، الأمر الذي دفع الشركات إلى

الاستثمار خارج الأوبك وبموجب أنظمة استثمارية أعطت للشركات محفزات مالية وضريبية كبيرة في الوقت الذي لم يعد لتلك الشركات أي مجال للاستثمار في الأوبك. وهكذا خلال عشرين عاماً ارتفع انتاج النفط خارج الأوبك بحوالى ١٤ مليون برميل في اليوم، أكثر من خمسة ملايين منها في بحر الشمال و٨ ملايين في مناطق أخرى في العالم كالمكسيك وعُمان وأنغولا والبرازيل وسوريا وغيرها، في الوقت الذي لم يرتفع الطلب العالمي على النفط بهذا المقدار.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

توزيع إنتاج النفط في العالم (خارج الاتحاد السوفياتي السابق)

(الانتاج بملايين البراميل يومياً)

المنطقة	١٩٧٠		١٩٨٥		١٩٩٤	
	الانتاج	النسبة	الانتاج	النسبة	الانتاج	النسبة
الخليج	٩,٦	٢٣,٤	٧,٨	١٧,١	١٤,٥	٢٤,٤
مجموع الأوبك	٢٣,٦	٥٧,٨	١٧	٣٧,٣	٢٧,٣	٤٦,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٣	٢٧,٦	١٠,٦	٢٣,٢	٨,٤	١٤,١
بحر الشمال	٠,٨	١,٠	٤,٠	٨,٧	٦,١	١٠,٢
المنتجون الآخرون (العالم الثالث)	٣,٤	٨,٤	٨,٥	١٨,٧	١١,٤	١٩,٢
العالم (عدا الاتحاد السوفياتي السابق)	٤٠,٢		٤٥,٦		٥٩,٣	

ثالثاً: على أثر تولي الأوبك عملية تسعير النفط منذ خريف ١٩٧٣ اختارت المنظمة نظاماً للتسعير يقوم على فكرة السعر الثابت للنفط الخام، بحيث إن أقطار الأوبك تلتزم ذلك السعر من دون أن تسمح بالبيع بخصميات عليه أو بأي امتيازات تؤدي إلى سعر أقل من السعر الثابت. فإذا ما علمنا بأن هذا السعر كان عالياً جداً، فهذا يعني أن الأقطار المنتجة خارج الأوبك كان باستطاعتها إنتاج النفط ذي الكلفة العالية وعرضه في السوق بأسعار تقل عن أسعار الأوبك، وهي بذلك تأخذ موقعاً تنافسياً تفضيلياً على الأوبك. إن تمسك الأوبك بهذا النظام جعلها تلعب دور المنتج المتأرجح (The Swing Producer) أو المجهز المتمم (Residual Supplier) الذي يتغير إنتاجه صعوداً أو هبوطاً على ضوء إنتاج النفط في الأقطار من خارج المنظمة. بعبارة أخرى، أصبحت الأوبك منتج النفط الذي يتحدد إنتاجه بالفرق بين الطلب العالمي على النفط من جهة، وإنتاج النفط خارج المنظمة من جهة أخرى. وبمعنى آخر، فإن مستهلكي النفط يلجأون أولاً إلى شراء النفط من المنتجين خارج الأوبك ثم يتحولون إلى نفط الأوبك لسد ما تبقى من حاجتهم النفطية. وبذلك فإن انتاج الأوبك يتأرجح صعوداً في حالة انخفاض الانتاج

خارج الأوبك، وهبوطاً في حالة زيادته، فإذا انخفض الانتاج خارج أوبك (على مستوى طلب عالمي معين) فإن على الأوبك أن تزيد من انتاجها، من أجل الحيلولة دون ارتفاع السعر إلى مستويات عالية جداً. أما إذا زاد الانتاج خارج الأوبك فإن الأوبك تقلل من انتاجها، وذلك من أجل المحافظة على سعر النفط في السوق الدولي والحيلولة دون هبوطه. وخلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) كان انتاج الأوبك مستقراً بصورة عامة، حيث كان لا بد من مرور فترة من الزمن على استثمارات النفط خارج الأوبك قبل أن تؤتى أكلها. غير أنه منذ ذلك التاريخ، بدأ انتاج الأوبك بالتراجع المستمر لصالح الانتاج خارج الأوبك، بحيث هبط ذلك الانتاج من أعلى مستواه في عام ١٩٧٨ (٣١ مليون برميل في اليوم) إلى حوالى نصفه عام ١٩٨٥ (١٦ مليون برميل في اليوم)، بينما زاد الانتاج خارج الأوبك (وخارج الكتلة الاشتراكية) خلال الفترة نفسها من ٢١,٦ مليون ب/ ي إلى ٢٨,٦ مليون ب/ ي.

كان من جراء هذا التراجع في انتاج الأوبك لصالح غيرها من المنتجين بسبب إصرارها على الدفاع عن سعر عالٍ، أن لجأت إلى عملية تقنين الانتاج من خلال نظام الحصص الانتاجية (الكوتا) وذلك ابتداء من عام ١٩٨٢. ومما زاد من الأمر تعقيداً أن السعودية كانت قد قبلت في عام ١٩٨٣ أن تكون المنتج المتمم داخل الأوبك، حيث لم يتم تحديد حصة لها في الانتاج، الأمر الذي أدى إلى أن تتحمل عبئاً أكثر من غيرها من أعضاء الأوبك في الدفاع عن الأسعار، بحيث انخفض انتاجها إلى مليوني برميل في اليوم في صيف ١٩٨٥ بعد أن كان بحدود ١٠ ملايين ب/ ي عام ١٩٨٠.

ثانياً: مأزق الأوبك: حماية الأسعار أم حماية حصة السوق (الانتاج)؟

منذ ذلك التاريخ بدأت مشكلة الأوبك التي هي مصدر مأزقها الحالي: عمّ تدافع؟ هل تدافع عن السعر من خلال تخفيض الانتاج، وبالتالي تخفيض حصتها في السوق العالمي لصالح المنتجين الآخرين؟ أم تدافع عن تلك الحصة ومحاولة زيادتها بما يتناسب وقدراتها الكبيرة في زيادة السعات الانتاجية، مما يعني في نهاية الأمر أسعاراً منخفضة بسبب دخولها في السوق على أسس تنافسية مع الآخرين؟

لقد أدت مرارة التجربة لعام ١٩٨٥ بانخفاض الانتاج حداً جعل الأوبك، وبالذات دول الخليج، تنظر إلى حجم صادرات النفط ومسألة حصتها في السوق بدلاً من مجرد حماية السعر. وقد بدأت السعودية عندما تخلت عن السعر الثابت والتجأت كوسيلة لزيادة صادراتها، إلى تسعير نفطها على أسس تنافسية ووفقاً لأسعار المنتجات المكررة في السوق، دون الالتزام بالحصص. إن انهيار نظام السعر أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض شديد للأسعار، حيث انهارت الأسعار من ٢٨ دولاراً للبرميل في خريف ١٩٨٥ إلى أقل من ٨ دولارات في صيف ١٩٨٦، عندما دخلت السعودية والكويت على أسس تنافسية

مع المنتجين الآخرين داخل الأوبك وخارجها. غير أن هذا الوضع لم يدم إلا سنة واحدة أو أقل عندما ضاقت الدنيا بمنتجي الولايات المتحدة وبحر الشمال والمنتجين الآخرين حتى في داخل الأوبك. لقد كان من جراء انهيار الأسعار أن بدأت صناعة النفط الأمريكية في تكساس وألاسكا تعاني كساداً كبيراً أدى إلى غلق العديد من الآبار المنتجة، حيث إن الصناعة ذات الكلفة العالية هناك لم تكن قادرة على الاستمرار في الاستثمار إلا بأسعار عالية في السوق الدولي، إذ إن الأسعار المنخفضة تفقدها القدرة على منافسة النفط منخفض الكلفة في منطقة الخليج. إن وضعاً كهذا كان من شأنه أن يهدد صناعة النفط في الولايات المتحدة وفي المناطق ذات الكلفة العالية مما لا تسمح به الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، الأمر الذي أدى إلى حملة ضغوط كبيرة على السعودية للرجوع إلى نظام الحصص وتثبيت الأسعار حماية للصناعة الأمريكية ونفط بحر الشمال. وكان من أشهر هذه الضغوط الزيارة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية الأمريكية آنذاك جورج بوش إلى السعودية لإقناع الملك بذلك، وهو ما تم فعلاً عندما رجعت الأوبك ابتداء من عام ١٩٨٧ إلى نظام الحصص كوسيلة وحيدة للحفاظ على الأسعار. وكانت ضغوط أخرى داخل الأوبك حتى من الأقطار التي لا تملك سعات إنتاجية كبيرة تستطيع أن تعوض زيادة الانتاج وما خسرته من واردات بسبب انهيار الأسعار.

هكذا كان على الخليج أن يرجع إلى دور المنتج المتمم الذي يتوجب عليه أن يحمي أسعار النفط من خلال السيطرة على انتاجه. ومنذ ذلك الحين تم تحجيم الأوبك، فهي غير قادرة على تبني أية سياسة هجومية للحصول على حصة أكبر في السوق أو دخلٍ أعلى، سواء من خلال زيادة الانتاج أو من خلال رفع الأسعار. فإن هي زادت من انتاجها تكون خسارتها المالية من انهيار الأسعار أكبر من ربحها من زيادة الانتاج ما لا تستطيع تحمله مالياً، وإن هي قللت من الانتاج بأمل زيادة الأسعار، فإن المستفيد سيكون في هذه الحالة المنتجين الآخرين للحصول على حصة أكبر في السوق على حساب أقطار الخليج.

ومما ساعد المنتجين خارج الأوبك على زيادة انتاجهم على حساب الأوبك هو أن التقدم التقاني خلال السنوات السبع الأخيرة قد أدى إلى انخفاض كبير في كلف إيجاد وتطوير النفط في المناطق ذات الكلفة العالية. فعملية الحفر والاستكشاف اليوم لم تعد تحمل المخاطر الاستثمارية السابقة نفسها، حيث إن التقنيات الحديثة تستطيع أن تحدد مواقع الحفر الناجحة، عكس ما كان عليه الحال في السابق. كما أن التطور التقني وكفاءة الاستخراج قد زادا من امكانات زيادة الانتاج من الحقول القديمة. إن معظم الدراسات التي أجريت في اقتصادات البترول اليوم تشير إلى أن الانخفاض في الكلفة الرأسمالية والتشغيلية الذي حدث نتيجة التقدم التقاني يزيد على ٤٠ بالمئة بالقياس إلى مستواها في منتصف الثمانينيات. إن مثل هذا الانخفاض في الكلفة من شأنه أن يزيد من عامل الربحية في الاستثمار النفطي ويشجع النمو في السعات الانتاجية هناك، بحيث إن

الأسعار الحالية للنفط (العربي مثلاً) والبالغة ١٦ دولاراً للبرميل هي عالية إلى درجة تجعل، مع انخفاض الكلفة، ربحية الاستثمار تتجاوز ٣٠ بالمئة. كما أن هناك عوامل أخرى ساعدت على هذا النمو المطرد للانتاج خارج الأوبك، ومن أهمها الاعفاءات والمحفّزات الضريبية للشركات العاملة في بحر الشمال والشروط المالية المغرية التي تمنحها الأقطار المنتجة في العالم الثالث للمستثمرين الأجانب، مما جذب المليارات من الدولارات في الاستثمار في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وحتى الشرق الأوسط (عمان واليمن وسوريا).

لقد كان من نتيجة ذلك أن الزيادات في الانتاج خارج الأوبك خلال السنوات الأخيرة كانت من السرعة ما جعلها تقارب، بل تزيد على النمو في الطلب. ففي عام ١٩٩٤ كانت الزيادة في انتاج غير أوبك بمعدل ١,٣ مليون برميل عن العام الذي سبقه، بينما كانت الزيادة في الطلب العالمي ١,٢ مليون برميل، وفي عام ١٩٩٥ كانت الزيادة في المتغيرين ١,٢ بالمئة و١,١ بالمئة على التوالي، ومن المتوقع أن تكون الزيادة في الانتاج خارج أوبك عام ١٩٩٦ بحدود ١,٥ مليون برميل مقابل نمو في الطلب العالمي لا يزيد على ١,٣ مليون برميل. بمعنى آخر، إن على الأوبك، باعتبارها المنتج المتمم (Residual Producer)، أن تخفض من انتاجها في العام القادم ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف برميل من أجل استيعاب الزيادة في انتاج غيرها والتي سوف تفوق الزيادة في الطلب العالمي بهذا المقدار. فإن هي لم تفعل، فإن أسعار النفط ستهبط، وإن فعلت، وهذا من الصعوبة بمكان، فإن ذلك يعني تراجعاً أكبر لحصتها في السوق.

١ ـ الهاجس المالي للأوبك: من الفائض إلى العجز

إن الذي يقيد من حرية الأقطار المنتجة اليوم هو وضعها المالي المتدهور والعجز المزمن والمتراكم للميزانيات السنوية وموازين المدفوعات والديون الخارجية التي كبّلت بها نفسها معظم أقطار الأوبك، مما يجعل الوضع المالي والخوف من تدهوره بدرجة أكبر في الأمد القصير جداً يشل من حركة هذه الأقطار التي كانت تتمتع بفوائض مالية كبيرة جداً. فالديون الخارجية لفنزويلا، والجزائر، وإيران، ونيجيريا (٤٠ و٢٦ و٢٠ و٣٠ مليار دولار على التوالي) تستهلك خدمتها جزءاً كبيراً من دخل النفط. وحتى الكويت التي كان لديها ما ينوف على ١٠٠ مليار دولار قيمة فوائض واستثمارات أجنبية قد لجأت إلى الاستدانة، والسعودية التي كانت في مطلع الثمانينيات تملك فائضاً مالياً يقارب الـ ١٨٠ مليار دولار قد اضطرت إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للاستدانة لموازنة المدفوعات الخارجية (التقارير الأخيرة تشير إلى تسديد تلك الديون، غير أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات السعودي قد سجل عجزاً مقداره ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤)، على الرغم من أن دخل السعودية النفطي قد تضاعف خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الحظر النفطي على العراق والفوائد المالية الكبيرة التي حصلت عليها بما يفوق من بعيد ما تكبدته من مصاريف باهظة في حرب الخليج، كما سنرى.

أما العجز في الميزانيات السنوية فهو ذو نتائج اقتصادية واجتماعية أخطر من الديون الخارجية بالنظر إلى أن الاقتصاد الريعي يعتمد كلياً على واردات النفط التي إن لم تنم بوتيرة النمو نفسها في الانفاق الحكومي، فإن من شأن ذلك أن يحدث ركوداً اقتصادياً ويزيد من البطالة، مما يمكن أن يخلق ضغوطاً اجتماعية وسياسية داخل هذه الأقطار.

لقد كان من آثار انخفاض انتاج السعودية، كما سلف ذكره، وانخفاض الأسعار أن بدأت هذه الدولة الغنية تعاني عجز الميزانية منذ عام ١٩٨٢، غير أنها كانت تسحب من الفوائض المالية الخارجية لتسديد العجز المالي، وعند نفاد ذلك الفائض لجأت السعودية إلى الاقتراض من البنوك وبيوت المال المحلية عدا تراكم كبير لمستحقات المجهزين والمقاولين على الحكومة (التي أصدرت لصالح ديونهم على الحكومة مؤخراً سندات بفائدة عالية). إن تزايد العجز في الميزانية السعودية قد اضطر الحكومة إلى إجراء بعض الاصلاحات الداخلية، منها رفع أسعار البنزين المجهز محلياً وسحب بعض المعونات الاقتصادية وغير ذلك، إلا أنه لا يزال هناك عجز مقدر بـ ٤ مليارات دولار للعام القادم، أي بانخفاض ملياري دولار عن العجز المالي المقدر لهذه السنة. وبقطع النظر عن الأسباب التي أدت إلى هذا العجز المالي الذي هو ظاهرة غير قابلة للتفسير لبلد كالسعودية ينتج ٨ ملايين برميل يومياً، والانفاق العجيب (كصفقة شراء ٦٠ طائرة نقل مدنية من الولايات المتحدة بكلفة ستة مليارات دولار!)، فإن الأمر الذي يهمنا هنا هو أن هذا الوضع المالي الصعب من شأنه أن يشل قدرة البلد في اتخاذ قرارات تخدم أهداف المستقبل البعيد، وتجعله أسيراً للمتطلبات اليومية للصرف خوفاً من حدوث أزمة مالية أو انعكاسات سلبية للحياة السياسية، ولا سيما بوجود مد الاسلام السياسي المناهض لأنماط الصرف للسعودية عدا وجود الأعداد الكبيرة من متخرجي المدارس والجامعات ممن لا يحصلون على عمل. ولذلك فإن الحكومة تحرص على إبقاء الانتاج بالمستويات المقررة في نظام الحصص (الكوتا) من أجل المحافظة على الأسعار بالشكل الذي لا يؤثر تأثيراً مهماً في الدخل والذي أصبح بالنسبة للبلد الحد الأدنى الذي تستطيع أن تتعايش معه. ولذلك فهي غير قادرة على أن تتبنى استراتيجيا تعطي ثمارها بعد فترة من الزمن لأنها لا تستطيع تحمل الصدمات المالية التي تنتج من اتباع سياسة أخرى ولفترة انتقالية ذات زمن محدد. فمثلاً، لا تستطيع السعودية، وهي التي تملك سعات انتاجية فائضة (السعة الانتاجية الحالية للسعودية تقدر بـ ١٠ ملايين برميل يومياً مقابل انتاج فعلي بحدود ٨ ملايين برميل/ يوم) اتباع سياسة تنافسية في السوق الدولي من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، لأن مثل هذه السياسة تؤدي إلى انهيار في السعر، مما يؤثر حالاً في دخل البلد، وهو ما لا تستطيع تحمله بسبب وضعها المالي، كما أنها لا تستطيع أن تخفض الانتاج بهدف زيادة الأسعار لأن المستفيد من ذلك هم المنتجون خارج الأوبك الذين يستطيعون بالمستوى الأعلى للأسعار الاستمرار في الاستثمار للتوسع في قدراتهم الانتاجية المزاحمة للأوبك.

ومما فاقم الوضع المالي لدول الأوبك عموماً عاملان: **الأول** هو التآكل في القيمة

الحقيقية لواردات البترول بسبب التضخم النقدي العالمي وهبوط قيمة الدولار (العملة التي يسعّر بها برميل النفط)، فكلما هبطت قيمة الدولار بالقياس إلى العملات القوية مثل الين الياباني والمارك الألماني والفرنك السويسري، زادت كلفة الاستيرادات في الأقطار الصناعية ذات العملة القوية. فإذا أُخذ الأثر المزدوج لهذين العاملين، نجد أن البرميل الواحد قد فقد من قوته الشرائية ما لا يقل عن الثلث منذ عام ١٩٨٧. إن السعر المستهدف للبرميل البالغ ١٨ دولاراً، الذي حدد في ذلك الوقت، يعادل اليوم بدولارات ١٩٨٧، ١٢ دولاراً. والعامل الثاني هو التآكل الذي يتم في ريع الدولة بسبب ارتفاع كلفة الانتاج في الداخل ارتفاعاً لا يعكس العوامل الاقتصادية والتقانية بقدر ما يعكس سوء الادارة والتبذير والبيروقراطية الحكومية، ناهيك عن الفساد الذي يأخذ شكل تدخلات في تأمين مقاولات توريد الخدمات وأعمال البناء، مما لم يكن يجري يوم كانت الشركات الأجنبية هي التي تسيطر على العمليات النفطية. إن ارتفاع الكلفة من ١٠ سنتات للبرميل إلى ٢,٥ دولار، كما سلف ذكره، لا يمكن تبريره بالتضخم النقدي أو الاستثمارات اللازمة لإدامة الانتاج. فلو كان معيار الكفاءة هو السائد، لانخفضت كلفة الانتاج إلى الحد المعقول الممكن تبريره اقتصادياً. إن الاقتصاد بدولار واحد للكلفة في بلد كالسعودية من شأنه أن يدرّ دخلاً إضافياً للحكومة بما يتجاوز ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وبالنسبة لعموم الأوبك، فإن توفير دولار واحد في الكلفة يعني ٩ مليارات دولار سنوياً!

وعلى الرغم من هذه الضغوط المالية على الأوبك، فقد استطاعت المحافظة على تماسكها النسبي، وذلك بفضل عاملين هما الحصار الاقتصادي على العراق، الذي حجب النفط العراقي عن الأسواق لصالح منتجي الأوبك، وبخاصة السعودية، والثاني انهيار الاتحاد السوفياتي وما صاحبه من انخفاض شديد في انتاج الاتحاد الروسي.

٢ ـ مأساة العراق وتأجيل انفجار الأوبك: مصائب قوم عند قوم فوائد!

كانت حصة العراق من مجموع الحصص الانتاجية للأوبك تعادل ١٤,٥ بالمئة مقابل حصة مماثلة لإيران وحصة تعادل ٢٤ بالمئة للسعودية، وكانت صادرات العراق النفطية تقارب ٣,١ ملايين برميل يومياً، مقابل حصة مماثلة لإيران وحصة قدرها ٥,٤ مليون برميل يومياً للسعودية، حققت لها دخلاً مقداره ٢٤ مليار دولار عام ١٩٨٩. وعلى اثر اجتياح الكويت وفرض الحظر الدولي على نفط العراق (وعلى نفط الكويت أيضاً طيلة فترة الاحتلال لها) وبسبب النقص الذي حصل بتوقف الامدادات العراقية والكويتية، ووجود فائض سعة انتاجية للسعودية، فقد قفز انتاجها من ٥,٤ مليون برميل إلى ٨,٥ مليون برميل، ثم استقر على ٨ ملايين برميل يومياً. لقد كان من نتيجة هذا الارتفاع الكبير جداً في انتاج السعودية أن تضاعف دخلها البترولي، حيث بلغ معدل الواردات السنوية للسعودية خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ الماضية ٤٢ مليار دولار مقابل معدل ٢١ مليار

دولار الذي حققته السعودية خلال السنوات الخمس (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) السابقة على الحظر على نفط العراق. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تركيبة الصادرات البترولية السعودية، فإن الفائدة التي آلت للبلد من جراء حظر النفط العراقي كانت أكبر من مجرد النسبة في زيادة الانتاج البالغة ٥٠ بالمئة (زيادة الانتاج: ٥,٤ إلى ٨ ملايين ب/ ي). ذلك أن حوالى مليون برميل في اليوم يستهلك داخل السعودية كما أن حوالى مليون برميل آخر يدفع ثمناً للأسلحة (طائرات تورنيدو) والمعدات وبعض المقاولات مما لا يحقق دفعاً وسيولة نقدية، ولذلك فإن الزيادة في الانتاج كانت تعني إضافة ٢,٦ مليون برميل في صادرات تدر سيولة نقدية، أو زيادة في تلك السيولة بحوالى ٨٠ بالمئة. ولهذا السبب فقد كان الدخل الإضافي المتراكم الذي حققته السعودية منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى الآن يقارب ٨٨ مليار دولار، وهو الكسب الاضافي الناتج من غياب النفط العراقي وحلول النفط السعودي بحوالى ٧٥ بالمئة (هذا المبلغ يمثل الفرق بين دخل السعودية الفعلي منذ ذلك التاريخ ودخلها الافتراضي في حالة عدم وجود الحظر على النفط العراقي وبقاء حصتها في انتاج الأوبك على مستواها نفسه قبل الحرب والبالغ ٢٤ بالمئة). ويكاد هذا المبلغ أن يصل إلى ضعف ما تكبدته السعودية من جراء عملية «عاصفة الصحراء» والذي يقدر بـ ٥٠ مليار دولار. وربما الأهم من ذلك أنه لو لم يفرض الحظر على النفط العراقي وبقيت حصة السعودية في الأوبك على ما كانت عليه (٢٤ بالمئة)، لكانت حصة السعودية اليوم من مجموع الحصص الانتاجية للأوبك البالغ ٢٤,٥ مليون برميل ٥,٨ مليون في اليوم فقط، أي بانخفاض عن حصتها الحالية يبلغ ٢,٢ مليون برميل تعادل قيمتها بأسعار اليوم ١٢ ـ ١٣ مليار دولار سنوياً. ولعل الأكثر أهمية من كل شيء، هو أنه لولا حظر النفط العراقي لحدث انفجار داخل الأوبك من جراء الحاجة إلى زيادة الانتاج، حيث كان واضحاً أن السعودية غير قادرة على الاستمرار في انتاج ٥,٤ مليون برميل في اليوم بالنظر لنفاد احتياطياتها النقدية الفائضة والتي كانت السعودية تسحب منها لتغطية العجز في الميزانيات السنوية. أما وقد استنفدت هذه الفوائض المالية، فلم يعد هناك دخل يكمّل دخل السعودية بمعدلات ما قبل حرب الخليج لتلافي العجز المالي الناتج من الانفاق المتزايد. ومن ناحية أخرى، كان العراق يخطط قبل حرب الخليج لإضافة سعة انتاجية تقدر بمليون برميل في اليوم، والتي لولا الحرب وتوقف النفط العراقي، لكانت قد خلفت صداماً نفطياً داخل الأوبك مما كان يهدد أسعار النفط بالانهيار، حيث كل من السعودية التي تشكو عجزاً مالياً، والعراق المثقل بديون الحرب مع ايران، كان ليندفع بإنتاج أعلى من حصته الانتاجية داخل الأوبك. ولذلك فإن الحظر على النفط العراقي قد جاء كرحمة للأوبك أنقذتها من انهيار محتم للأسعار، وللسعودية التي أنقذها الحظر على النفط العراقي من انهيار مالي محتم. وكانت هناك بجانب السعودية أقطار أخرى في الأوبك قد ربحت من غياب النفط العراقي عن الأسواق، ولكن بدرجة أقل بكثير، منها فنزويلا (الدخل الإضافي المتراكم الذي حققته بسبب إحلالها جزئياً محل النفط العراقي تجاوز ١٠ مليارات دولار) وإيران (٧ مليارات دولار).

أما الخاسر الوحيد فهو العراق الذي قاربت خسارته المتراكمة منذ فرض الحظر حتى الآن ٩٥ مليار دولار، مما قصم ظهر الاقتصاد العراقي وأدى إلى انهياره وانهيار عملته الوطنية ونشر المجاعة بين سكانه وعطل الانتاج المحلي...

الجدول رقم (٤ ـ ٤) يوضح درجة الربح والخسارة لأقطار الأوبك بسبب الحظر على النفط العراقي، أي الأقطار التي حلت محل النفط العراقي ونسبة الحلول.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

من الرابح والخاسر من حظر النفط العراقي

البلد	حصص الأوبك تموز/ يوليو ١٩٩٠ النسبة المئوية من المجموع	حصص الأوبك أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ النسبة المئوية من المجموع	الرابح (بالمئة)	الخاسر (بالمئة)
السعودية	٢٧,٤	٣٦,٣	٦٢,٧٠	-
ايران	١٦,٠	١٦,٣	٢,٤	-
الكويت	٧,٦	٩,١	١٠,١	-
الامارات العربية المتحدة	٧,٦	٩,٨	١٥,٣	-
ليبيا	٦,٣	٦,٣	٠,١٧	-
نيجيريا	٨,٢	٨,٥	١,٨	-
الغابون	١,٠	١,٣	٢,١	-
فنزويلا	٩,٩	١٠,٧	٥,٦	-
العراق	١٦,٠	١,٨	-	١٠٠

ملاحظة: لقد تم حذف كل من قطر والجزائر واندونيسيا من الجدول لأنها لم تكسب أي شيء بسبب غياب النفط العراقي. وتم بذلك تعديل الحصص النسبية للأقطار الأعضاء من مجموع انتاج ٩ دول أعضاء بدلاً من ١٢ دولة عضو.

المصدر: Center for Global Energy Studies.

أما العامل الآخر الذي ساعد الأوبك على تماسكها على الرغم من كل الصعوبات المالية فهو انهيار الاتحاد السوفياتي وما نجم عنه من انخفاض كبير جداً في انتاج النفط الروسي (الذي كان يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق)، حيث انخفض من أكثر من ١٢ مليون برميل في اليوم إلى حوالى ٧ ملايين برميل في اليوم حالياً. إن هذا الانخفاض الحاد في الانتاج الروسي لا يعني بالضرورة زيادة الطلب على نفط الأوبك بالمقدار نفسه، لأن الجزء الأكبر من هذا الانخفاض صاحبه انخفاض شديد في استهلاك النفط في داخل روسيا، غير أن تأثير انخفاض الانتاج

الروسي في الطلب على نفط الأوبك تأتي من انقطاع الصادرات الروسية إلى أقطار حلف وارسو التي كانت تستلم النفط الروسي بأسعار خاصة لا تدفع بالعملة الصعبة وإنما على شكل مقايضات بسلع كانت تصدرها تلك الدول إلى روسيا. وبانقطاع النفط الروسي إلى هذه الأقطار بسبب رفضها الطلب الروسي بالدفع بالدولار، بدأت تستورد كميات من نفط الأوبك أدت إلى زيادة نسبية في الطلب على نفط الأوبك.

إن أهمية النفط الروسي في ميزان السوق العالمي وتطور العرض والطلب يكمنان في صادرات روسيا النفطية إلى العالم الغربي والذي تحقق دخلاً بالدولار تعتمد عليه روسيا بـ ٨٠ بالمئة مما يتوفر لها من عملات صعبة، الأمر الذي حدا روسيا على أن تبذل كل جهد لإبقاء الصادرات النفطية على حالها على الرغم من انخفاض الانتاج، وهذا ما حصل.

٣ ـ ماذا لو رجع النفط العراقي إلى الأسواق؟

كانت الطاقة الانتاجية العراقية قبل حرب الخليج بمعدل ٣,٣ مليون برميل في اليوم، يستهلك منها حوالى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم داخل العراق والباقي معدّ للتصدير. وكان العراق يتمتع بطاقة تحميلية فائضة تتجاوز ٤,٥ مليون برميل في اليوم عن طريق أنبوب النفط التركي لسواحل البحر الأبيض المتوسط بطاقة ١,٦٥ مليون والخط السعودي إلى البحر الأحمر بطاقة مماثلة، وبجانب طاقة تحميلية محدودة بـ ٦٠٠ ألف برميل مما تبقى من سعة ميناء البكر الذي دمر خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، بالإضافة إلى الخط السوري الذي كان معطلاً. لقد كان من نتائج حرب الخليج أن انحدرت كلا القدرتين الانتاجية والتحميلية بنسبة كبيرة جداً. إن القصف الجوي للمنشآت النفطية في العراق وغلق الآبار لمدة تنوف على الخمس سنوات أدّيا إلى انخفاض القدرة الانتاجية إلى ما لا يزيد على مليوني برميل في اليوم. ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن سنتين واستثمار ما لا يقل عن خمسة مليارات دولار للرجوع إلى الطاقة الانتاجية لما قبل الحرب.

ومن الناحية الأخرى، فإن طاقة العراق التحميلية قد انخفضت بشكل كبير، لأن الخط التركي قد فقد ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف برميل من قدرته التحميلية بسبب تهشيم محطة الضخ الكبرى داخل الأراضي العراقية أثناء القصف الجوي، مما يجعل قدرته الحالية لا تتجاوز ٩٠٠ ألف برميل/ يوم، ويحتاج العراق إلى حوالى السنة لتصليح المحطة وإرجاع الخط التركي إلى طاقته السابقة البالغة ١,٦٥ مليون برميل/ يوم. أما الخط السعودي الذي كان يأخذ النفط العراقي إلى البحر الأحمر، فليس من المتصور أن تسمح السعودية باستعماله مجدداً بسبب منافسة النفط العراقي لنفوطها. وما تبقى من القدرة التحميلية لميناء البكر لا يتجاوز ٦٠٠ ألف برميل/ يوم.

بناء على ما تقدم، فإن العراق يستطيع، بمجرد رفع الحظر عنه، أن يصدر حوالى ١,٥ مليون برميل في اليوم. فماذا يعني ذلك للأوبك ولأسعار النفط وواردات النفط

للأقطار العربية، خصوصاً السعودية؟ ذلك يعني أن على بقية الأعضاء في المنظمة أن يخفضوا من انتاجهم بما يعادل الكمية التي يصدرها العراق، وإن لم يفعلوا ذلك فإن أسعار النفط يمكن أن تنهار إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل. إن ذلك ليس بالأمر اليسير بالنظر إلى أن إعادة تقسيم الحصص الانتاجية من أجل استيعاب النفط العراقي تصطدم بعقبة رئيسية وهي كيفية توزيع التخفيض في الحصص الانتاجية بما يعادل ١,٥ مليون برميل في اليوم على الدول الأعضاء. من المعلوم أن العديد من دول الأوبك لم يستفد بزيادة حصته الانتاجية بسبب غياب النفط العراقي، كالجزائر وإندونيسيا وقطر وليبيا، الأمر الذي يجعل من غير المعقول أن يطلب إلى هذه الدول تخفيض انتاجها من أجل فسح المجال للنفط العراقي، من دون التأثير في الأسعار. أما في حالة الاحتكام إلى مبدأ التخفيض من الانتاج بنسبة تعادل نسبة الاستفادة من زيادة الانتاج بسبب غياب النفط العراقي، فإن الأمر ينتهي إلى أن الجزء الأكبر من التخفيض يجب أن يقع على عاتق السعودية التي كانت المستفيد الأكبر من الحظر على النفط العراقي، حيث حلّت محله بأكثر من ٧٥ بالمئة من حصته في السوق الدولي قبل الحظر. فإذا ما كان الأمر كذلك، فإن على السعودية أن تخفض انتاجها بنسبة تعادل نسبة الربح الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ٤)، أي ٦٢,٧ بالمئة من صادرات النفط العراقي، أو حوالى مليون برميل من مجموع ١,٥ مليون برميل/يوم نفط عراقي لكي يدخل السوق، أو ما يعادل بالأسعار الحالية حوالى ٦ مليارات دولار في السنة، وهو عبء أكبر من أن تتحمله الأوضاع المالية السعودية اليوم. أما في حالة عدم اتفاق الأوبك على التخفيض مع رجوع النفط العراقي، فإن انهيار السعر سيرتب خسارة أكبر للأوبك (وفي حالة السعودية فإن الخسارة يمكن أن تتجاوز الـ ١٥ مليار دولار). وما يصدق على السعودية يصدق بدرجة أقل بكثير على فنزويلا وايران ونيجيريا والامارات.

غير أن عودة العراق إلى السوق ورفع الحظر الكلي على صادراته النفطية ورفع أي قيد على استثماراته النفطية من شأنها أن تخلق في الأمد البعيد وضعاً خطيراً بالنسبة للأوبك والواردات النفطية، يتوقف على تطورات عرض النفط والطلب عليه في العالم، حيث إن للعراق امكانات نفطية هائلة لو أطلقت من عقالها لأضافت إلى السعة الانتاجية العالمية ما لا يقل عن ثلاثة ملايين برميل، إضافة إلى سعة العراق الانتاجية لما قبل الحرب البالغة ٣,٣ مليون برميل. إن احتياطي النفط الثابت في العراق اليوم يزيد على ١٠٠ مليار برميل، وهناك حقول عملاقة تم اكتشافها في فترة السبعينيات كحقل مجنون ونهران عمر وشرقي القرنة وغرب بغداد. . . الخ، ولم يتم تطويرها بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية، وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت مؤخراً (آذار/مارس ١٩٩٥) عن هدف لإنتاج النفط العراقي بسعة ٦ ملايين برميل، وهي أهداف قابلة للتحقيق من الناحية الفنية، وعلى الرغم من ارتفاع الكلفة الاستثمارية لتحقيق تلك الأهداف (قدرتها الحكومة العراقية بـ ٢٥ مليار دولار)، فإن اتباع سياسة انفتاحية تجاه الشركات الأجنبية من شأنه أن يساعد على تقليل العبء المالي.

وبالنسبة لبلد كالعراق تكون فيه الكلفة التطويرية والانتاجية منخفضة بسبب هذه الحقول العملاقة وتوفر كفاءات هندسية محلية عالمية، فإن تحقيق الهدف في إيصال السعة الانتاجية للبلد إلى ٦ ملايين برميل في اليوم قد لا يستغرق من الفترة الزمنية اللازمة أكثر من خمس سنوات ابتداء من رفع الحظر الدولي عليه، الأمر الذي يعني ضخ ما لا يقل عن ٥,٥ ملايين برميل عراقي في اليوم إلى السوق العالمية في أوائل القرن القادم من شأنها أن تحدث هزة في السوق إذا كان النمو في الطلب العالمي ضعيفاً.

إن الصورة القاتمة جداً للاقتصاد العراقي بسبب ما خلفته الحروب المدمرة سوف تضطر العراق إلى انتاج آخر برميل يمكن أن يحقق له دولاراً إضافياً لمواجهة الاختلال الهائل الذي حدث للمدفوعات الخارجية والموازنات الداخلية. فالبلد ينوء بديون خارجية تقارب ٩٠ مليار دولار، تكلف خدمتها السنوية ما لا يقل عن ٨ مليارات دولار (دفع الفوائد بالإضافة إلى تسديد الدين بنسبة ٥ بالمئة سنوياً)، وتعويضات حرب بموجب قرارات الأمم المتحدة قد تصل إلى ٣٠ بالمئة من دخله النفطي، واستصلاح للبنية التحتية التي دمرتها الحروب بكلفة سنوية لا يقل معدلها عن ٣ ـ ٤ مليارات من الدولارات. ولذلك فإن من المتصور أن يلقي العراق بثقله النفطي إلى أكبر درجة تساعد في تخفيف جروحه العميقة.

ثالثاً: التطورات المحتملة للانتاج العالمي للنفط

ما يصدق على العراق، قد يصدق، ولو بدرجة أقل، على كل منتجي النفط في العالم في تحقيق معدلات عالية للانتاج، وما سيجري في تلك الأقطار هو الذي سيحدد وضع السوق العالمي وأسعار النفط، وبالتالي واردات النفط العربية.

١ ـ نفط الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد الولايات المتحدة على النفط المستورد لسد نصف حاجاتها الاستهلاكية، والنصف الثاني تنتجه داخلياً. إن ما سيجري في هذا البلد الذي هو أكبر مستهلك للنفط في العالم (حوالى ٢٦ بالمئة من مجموع الاستهلاك النفطي العالمي)، من حيث التطور المحتمل لإنتاجه واستهلاكه من النفط من شأنه أن يلعب دوراً خطيراً في الطلب على نفط الخليج وانتاجه. لقد بدأ انتاج النفط الأمريكي بالهبوط من أعلى مستوى وصله عام ١٩٨٥ والبالغ ١٠,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٨,٤ مليون برميل عام ١٩٩٤. يعتقد بعض الخبراء أن هذا الاتجاه التنازلي للانتاج الأمريكي سيستمر في المستقبل نظراً إلى أن حقول النفط هناك وصلت الى مرحلة من الشيخوخة، وأن عمر الاحتياطي النفطي الأمريكي من القصر ما يحتم هبوط الانتاج وعدم قدرته على الاستمرار في معدلاته الحالية، حتى ولو كانت أسعار النفط العالمية عالية إلى مستويات مجزية تبرر اقتصادياً الاستثمارات الباهظة الكلفة هناك. ولذلك فإن بعض التقديرات (مركز دراسات الطاقة

العالمي مثلاً) تذهب إلى أن انتاج النفط الأمريكي سيهبط إلى ٧ ملايين برميل يومياً في العام ٢٠٠٥. ففي مثل هذه الحالة سيزداد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد بنسبة تتوقف على زيادة الاستهلاك هناك، والتي قد تصل إلى ٣ ملايين برميل في اليوم في ذلك العام، الأمر الذي يعني خلق طلب جديد على النفط في الخليج بمقدار يتجاوز الـ ٤ ملايين برميل يومياً (أو درجة اعتماد على النفط المستورد تصل إلى ثلثي الاستهلاك الأمريكي).

غير أن تاريخ انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يعطي تصوراً آخر لاستيرادها النفطي. إن شيخوخة الصناعة النفطية الأمريكية ومحدودية احتياطياتها النفطية مسألة قديمة. وكان التقدم التقاني المطرد دائماً بعون الصناعة، مما ساعدها على تحقيق معدلات عالية من الانتاج. فلو رجعنا إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لوجدنا أن الاحتياطي المعلن للولايات المتحدة كان بحدود ٢١ مليار برميل، بينما يبلغ الاحتياطي الأمريكي المعلن عام ١٩٩٤، ٣٠ مليار برميل، وهو ما يكفي للاستمرار بانتاج ذلك العام لمدة تقارب العشر سنوات. غير أن الانتاج الفعلي المتراكم للولايات المتحدة خلال حوالى نصف قرن بلغ ١٣٨ مليار برميل. بمعنى آخر، إنه خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٩٤) أضيفت احتياطيات نفطية تبلغ ١٦٨ مليار برميل، أو ثمانية أضعاف ما كان لديها من احتياطي في فترة ما بعد الحرب، ولا يزال لديها من الاحتياطي ما يكفيها لعشر سنوات قادمة! إن جزءاً من هذه الاضافات الهائلة للاحتياطي كان عن طريق اكتشافات جيدة كنفط ألاسكا، غير أن الجزء الأعظم منها يعود إلى التقدم التقاني الذي أدى إلى زيادة مستمرة في نسبة الاستخراج من النفط الموجود في الأرض (Enhanced Recovery)، بحيث بلغت نسبة الاحتياطي القابل للاستخراج من النفط الموجود أكثر من ٧٠ بالمئة مقابل معدل ٢٥ بالمئة في منطقة الخليج. ومن غير المضمون أن هذا التقدم في التقانة سوف لا يستمر، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة قد تستطيع خلال العشر سنوات القادمة المحافظة على الانتاج الحالي أو خفضه بمعدلات بطيئة. كما أن هناك جوانب سياسية لقضية زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد بما يسمى بالأمن الوقودي (Energy Security). هناك ضغوط سياسية تعارض زيادة الاعتماد على النفط المستورد من الخليج الذي لا يعتبر من الناحية السياسية تجهيزاً مضموناً للطاقة اللازمة لاستمرار المستوى الاقتصادي الأمريكي بالنظر الى التاريخ المضطرب لمنطقة الخليج، مما قد يدفع بواضعي السياسة الوقودية إلى اللجوء إلى اجراءات حماية الانتاج الأمريكي في حالة عدم تمكنه من مزاحمة النفط المستورد الرخيص.

٢ ـ نفط بحر الشمال: بريطانيا والنروج وغيرهما

تمت الإشارة سابقاً إلى صعود انتاج بحر الشمال من ٨٠٠ ألف برميل عام ١٩٧٠ إلى ما يتجاوز ٦ ملايين عام ١٩٩٤، ومن المتوقع أن يتجاوز الانتاج هناك الـ ٧ ملايين

برميل عام ١٩٩٦. لقد استمر انتاج بحر الشمال في الصعود على الرغم من انهيار أسعار النفط عن مستواها العالي في منتصف الثمانينيات من ٢٨ دولاراً للبرميل إلى مستواها الحالي البالغ حوالى ١٦ دولاراً للبرميل، الأمر الذي لا يفترض معه هبوط الحافز للاستثمار التوسعي في تلك المنطقة ذات الكلفة العالية. على العكس من ذلك، فقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة زيادة كبيرة في الاستثمارات هناك، وكان للتقدم التقاني دور مهم في تلك الزيادة، بحيث إن الانتاج الكلي لبحر الشمال (بريطانيا، النروج، الدانمارك، هولندا) قد ارتفع بما يزيد على ٢,٥ مليون برميل منذ عام ١٩٩٠.

السؤال المطروح الآن هو: هل أن بإمكان هذه المنطقة المنتجة الاستمرار في الزيادات في الانتاج خلال السنوات العشر القادمة، حتى بوتائر أقل مما شهدنا خلال السنوات الأربع الماضية؟ هناك من يعتقد أن انتاج بحر الشمال سيصل إلى مرحلة قصوى من الانتاج الذي يتجاوز ٧ ملايين برميل بعد قليل من السنوات (١٩٩٧)، ثم يبدأ بالانحدار، وذلك بالنظر إلى أن الحقول القديمة التي هي عماد الانتاج في تلك المنطقة قد أصابها الهرم وليس من السهل أن تحافظ على انتاجها إلا بأسعار عالية جداً، بينما بإمكان الحقول الجديدة أن تتعايش مع أسعار في السوق الدولي أدنى من ذلك. ومما يسند هذا الرأي هو قلة الاحتياطي الثابت الذي قدر في عام ١٩٩٤ بما لا يتجاوز ١٦ مليار برميل يكفي لاستمرار الانتاج بمعدلات تلك السنة لفترة ٨ سنوات فقط.

غير أن التقدم التقاني هنا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، قادر على أن يلعب دوراً مهماً للغاية في تطور حقول بحر الشمال. فمن الرجوع إلى بداية الانتاج في تلك المنطقة بكميات مهمة عام ١٩٧٠، نجد أن ما كان معروفاً من احتياطي النفط لم يتجاوز ١٢ مليار برميل، وبعد أربع وعشرين سنة من الانتاج الذي بلغ التراكم فيه أكثر من ٢٠ مليار برميل، نجد أن الاحتياطي المعروف حالياً ذو مستوى أعلى مما كان عليه عام ١٩٧٠، وذلك بفضل التقدم التقاني الذي أوصل نسبة الكميات القابلة للاستخراج من مجموع النفط الموجود إلى ٤٥ بالمئة (مقابل ٣٠ بالمئة قبل عشرين عاماً)، وليس من المستبعد أن تصل النسبة في بحر الشمال الى ٧٠ بالمئة، كما هو في الولايات المتحدة، مما يعني زيادة في الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة.

وفي جميع الأحوال، فإن تطور الانتاج في بحر الشمال سوف يتوقف على مستويات الأسعار خلال السنوات العشر القادمة، حيث إنه بموجب السعر الحالي، هناك إمكانية استمرار الارتفاع في الانتاج هناك، ولو بوتائر أقل من التي سجلت خلال السنوات الثلاث المنصرمة. غير أنه في حالة هبوط الأسعار إلى ما دون العشر دولارات للبرميل، فإن من المشكوك فيه جداً أن يستمر معدل الاستثمارات لتطوير انتاج تلك المنطقة، بل حتى الاستمرار في الانتاج بمستواه الحالي.

ولذلك ففي بحر الشمال، كما هو الحال في الولايات المتحدة، هناك احتمالان،

الأول هو أنه ليس بمقدور ذلك النفط الاستمرار على الوتائر الحالية، ولا بد من أن يصل إلى أقصاه في عام ١٩٩٧، ثم يبدأ بالانحدار ليصل إلى ما يزيد قليلاً على ٤ ملايين برميل في اليوم (تقديرات CGES). أما **الاحتمال الثاني** فهو أن يستطيع منتجو النفط في بحر الشمال الاستمرار في مستويات انتاجهم التي تتجاوز ٧ ملايين برميل في اليوم.

٣ ـ نفط آسيا الوسطى: مخزون النفط الجديد

سوف يحتل نفط الجمهوريات الآسيوية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي (آذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، أوزبكستان) موقعاً مهماً في خارطة الانتاج النفطي العالمي في أوائل القرن القادم. تحوي المنطقة احتياطيات ثابتة ومحتملة قد تصل إلى ٦٨ مليار برميل. ومعلوم بأنه طيلة الفترة التي كانت فيها هذه الجمهوريات جزءاً من الاتحاد السوفياتي لم يُجرَ أي تحر أو تطوير جدي لاحتياطي النفط في تلك البقعة من العالم، وإن جرى، كما هو الحال في آذربيجان، فقد تم بأساليب وتقانة قديمة لم تنجح في معرفة الامكانات الحقيقية للنفط فيها، وكان التركيز في التحري عن النفط يتم في روسيا الذي كان انتاجها يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق.

حالياً، هناك خطط طموحة لتطوير انتاج النفط في هذه الجمهوريات بحيث يصل إلى ٣ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠٠٠، وحوالى ٥ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠١٠، وهناك أعداد كبيرة من المستثمرين الأجانب لتطوير الانتاج بما يساعد على تحقيق الأهداف المذكورة. غير أن بعض محللي نفط المنطقة يعتقد بصعوبة تحقيق تلك الأهداف، حيث هناك معوقات ذات طبيعة سياسية ولوجستية قد تؤدي إلى تأخير مهم في عمليات الاستثمار. من ذلك، مثلاً، قضية ملكية هذه الاحتياطيات النفطية، التي إن لم تحسم قد تؤدي إلى تأخيرات مهمة في مشاريع الاستثمار، حيث تدعي روسيا بحق الملكية في مصادر النفط في بحر قزوين، مما قد يعرقل تنفيذ الصفقات التي عقدت خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين الشركات الأجنبية وحكومات هذه الأقطار، كما أن روسيا تدعي بحق التدخل في تطوير الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها في عهد الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة لمصادر النفط في بحر قزوين، فإن روسيا تعتبر تلك المصادر ملكية مشتركة للدول المطلة على البحر (روسيا وايران وآذربيجان وكازاخستان وتركمنستان) نظراً الى أن بحر قزوين مغلق ويمكن اعتباره بحيرة لا منفذ لها إلى البحار والمحيطات. إن مثل هذا الموقف تمليه اعتبارات سياسية تهدف إلى سيطرة روسيا على المناطق المذكورة وبالشكل الذي يحق لها نقض أية اتفاقية نفطية تعقدها تلك الأقطار مع الشركات الغربية. والعائق الآخر لتطوير ذلك الاحتياطي النفطي هو قضية نقله وايصاله إلى الأسواق العالمية. إن النظام الحالي يربط صناعة النفط في هذه الأقطار بشبكة الأنابيب التابعة لروسيا التي هي الآن تكاد تكفي لنقل النفط الروسي، الأمر الذي يجعل من غير المحتمل أن توافق روسيا على أن تضع شبكة مواصلاتها النفطية تحت تصرف الجمهوريات الآسيوية المستقلة. وهناك

خيارات متعددة كلها تحمل مخاطر سياسية: **الأول**، والذي استبعد كلياً، هو شحن النفط الآسيوي باتجاه الجنوب إلى ايران، ومن ثم إلى الأسواق في الشرق الأقصى، وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة تجاه ايران (٤٠ بالمئة من حصص كونسورتيوم آذربيجان تعود إلى شركات أمريكية). والخيار **الثاني** هو إصرار روسيا على أن تنقل نفط بحر قزوين عبر البحر الأسود من موانئها المكتظة بالشحن، وهذا يجعل نفط تلك المناطق تحت النفوذ الروسي. والخيار **الثالث** وهو المفضل، هو مد خط أنابيب النفط إلى تركيا الى سواحل البحر الأبيض المتوسط من خلال جورجيا أو أرمينيا.

٤ ـ صادرات النفط الروسية

إن الصادرات النفطية الروسية، لا الانتاج الروسي، هي العامل الأهم في ميزان العرض والطلب على النفط في العالم، لأن الجزء الأكبر من الانتاج في الاتحاد السوفياتي السابق كان يستهلك داخلياً والجزء الأقل (٤ ملايين برميل يومياً) كان يصدر، نصفه إلى أقطار حلف وارسو، والنصف الآخر إلى أوروبا الغربية. لقد كان من جراء الانخفاض الكبير في الانتاج الروسي، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، أن هبط التصدير إلى أقطار حلف وارسو خلال ما يسمى بأنبوب الصداقة بنسب كبيرة. غير أن الصادرات النفطية الروسية إلى الغرب بقيت محافظة على مستواها البالغ حوالى مليوني برميل في اليوم، والسؤال الذي يرد إلى ذهن دارسي اقتصاد النفط هو ما إذا كانت هناك إمكانات لزيادة الصادرات النفطية الروسية؟

من الواضح أن وتيرة انخفاض الانتاج بدأت بالتراخي، ويعتبر الكثيرون أن السبب الرئيسي لاستمرار الانخفاض الآن لا يتعلق بالامكانات المادية للانتاج بقدر ما يتعلق بمنافذ الاستهلاك الداخلي للنفط الذي أخذ ينخفض بوتائر أعلى من وتائر انخفاض الانتاج، وكذلك بمنافذ التصدير بسبب ضيق السعات التصديرية والتحميلية، وبخاصة في البحر الأسود. لقد كان من جراء انخفاض النشاط الاقتصادي، وكذلك التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا، أن انخفض الاستهلاك فيها بنسب كبيرة، والجزء الأكبر من ذلك الانخفاض نتج من الاقتصاد في استهلاك الطاقة بعد أن كان التبذير في الاستهلاك في فترة الاتحاد السوفياتي عالياً جداً. وقد ساعد على هذا الاقتصاد في الاستهلاك الزيادة التي حصلت في أسعار المنتجات النفطية المكررة داخل روسيا، بعد أن كانت المنتجات النفطية تباع في الاتحاد السوفياتي بأسعار منخفضة جداً. ومن الناحية الأخرى، فإن المنافذ التصديرية وشبكة المواصلات النفطية التي توصل النفط الروسي إلى موانىء البحر الأسود محدودة وتشغل بطاقة تقارب طاقتها القصوى، كما أن قدم المنشآت وتشغيلها بالأساليب القديمة بما يسبب التعطيل المتكرر من شأنه أن يعيق التصدير. وبالنسبة الى أنبوب الصداقة فإنه يشغل اليوم بنصف طاقته السابقة لتصدير النفط إلى بعض مناطق أوروبا الغربية.

إن الاحتمالات القوية لتوقف الانخفاض في الانتاج الروسي، بل البدء بزيادته نتيجة للاستثمارات الحالية بجانب عدم نمو الاستهلاك من شأنها أن تزيد من إمكانات الفائض النفطي الذي يعد للتصدير حالما تستطيع روسيا التغلب على عوائق التصدير، خصوصاً تلك المتوفرة في موانىء البحر الأسود، كما أنه بالامكان الاستثمار في تمديد خط الصداقة إلى مواقع في أوروبا الغربية من أجل استعمال الطاقة المعطلة للأنبوب ولو أن مثل هذا الاستثمار يقاوم من قبل بعض الأقطار الغربية التي لا ترى مصلحة في زيادة الاعتماد على استيراد النفط الروسي.

إن زيادة القدرات التحميلية والتصديرية من شأنها أن تتيح إمكانية تحقيق زيادات مهمة في الصادرات الروسية، بالشكل الذي يجعل بعضهم يعتقد أنه بمقدور روسيا أن تزيد من حجم صادراتها النفطية إلى أكثر من ٣,٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٥.

٥ ـ انتاج النفط في المناطق الأخرى خارج أوبك

من المتوقع أن تستمر الزيادات في السعات الانتاجية النفطية في أقطار العالم الثالث في أمريكا اللاتينية (البرازيل وكولومبيا والمكسيك والإكوادور وغيرها)، وفي آسيا وأفريقيا بما لا يقل عن ٢ ـ ٣ ملايين برميل يومياً خلال السنوات العشر القادمة. وقد تمت الإشارة إلى مدى المحفّزات المالية والضريبية التي تقدمها تلك الأقطار للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار في التحري عن النفط فيها وتطوره، بحيث زاد الانتاج فيها بما لا يقل عن ٨ ملايين برميل يومياً خلال العشرين سنة المنصرمة.

٦ ـ الطاقات الانتاجية الإضافية والأوبك

هناك في أقطار الأوبك خطط استثمارية لزيادة السعات الانتاجية والتي بموجب أهدافها المعلنة قد تصل إلى ١١ مليون برميل، إضافة إلى السعات الحالية البالغة ٢٨ مليون برميل يومياً (عدا العراق)، ونصف هذه الزيادة في السعة الانتاجية سوف يأتي بالدرجة الأولى من العراق (٥,٥ م ب/ي)، ثم فنزويلا (١,٥ م ب/ي)، والسعودية وايران والكويت (مليون ب/ي طاقة إضافية لكل واحدة منها)، والامارات وليبيا والجزائر... الخ.

من الواضح أن تنفيذ هذه المشاريع يتوقف على أمور كثيرة، أهمها تنامي الطلب على نفط الأوبك وتوفير الأموال الهائلة اللازمة للاستثمار، مما لا تقوى عليه هذه الأقطار ما لم تغير من نظامها الاستثماري بفسح المجال لرجوع الشركات كشريك قادر على تهيئة التمويل مقابل حصص في الانتاج، كما أن الكثير من المشاريع، وبخاصة تلك المعلن عنها في العراق وايران وحتى السعودية، يتوقف على تطور الأوضاع السياسية فيها، لأن الاستثمارات الكبيرة المتوقعة من الشركات الغربية لا يمكن أن تكون مضمونة من دون وجود استقرار سياسي وضمانات قوية لحماية تلك الاستثمارات، مما هو غير واضح الآن.

يتضح مما تقدم أن هناك تفاوتاً كبيراً في التقديرات لما ستكون عليه سعات الانتاج العالمي، من ضمن ذلك الصادرات الروسية، خلال السنين العشر القادمة، مما قد تتراوح بين ١٦ و٢١ مليون برميل في اليوم. فهل هناك نمو في الطلب العالمي على النفط مما يستوعب هذه الزيادات في المعروض من النفط؟

رابعاً: مستقبل الطلب العالمي على النفط

إن التغيرات الهيكلية المشار إليها سابقاً تشير بوضوح إلى أن إمكانات الزيادة في استهلاك النفط في الأقطار الصناعية ستكون محدودة. يضاف إلى ذلك اعتبارات البيئة وتلوث الجو بسبب حرق الوقود والتي من شأنها أن تخلق ضغوطاً سياسية متزايدة ضد استهلاك النفط، مما يترجم عادة بفرض ضرائب عالية على النفط دون سواه من مصادر الطاقة الأخرى (ضريبة الكربون مثلاً التي شغلت ولا تزال فكر السياسة الوقودية في أوروبا الغربية)، مما يعني كلفة أعلى على المستهلك النهائي تؤدي إلى الإقلال من النمو في استهلاكه النفطي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل والعجز المالي في الدول الصناعية يجعلان النفط وسيلة سهلة لفرض الضرائب من أجل خلق موارد إضافية تستعين بها الدولة لتقليص العجز في الميزانية العامة.

على الرغم من ذلك، فإن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن ينمو استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمقدار ٥ ملايين برميل يومياً ليصل إلى ٤٦,٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥، من مستواه الحالي البالغ ٤١,٧ مليون برميل يومياً. ويقدر مركز دراسات الطاقة الزيادة في استهلاك تلك المنطقة من النفط بحوالى ٤ ملايين برميل يومياً خلال تلك الفترة.

أعتقد أن هذه التقديرات تحمل شيئاً من التفاؤل الزائد عن الواقع، وأن أفضل ما يمكن أن ينمو به الطلب على النفط في الأقطار الصناعية يمكن أن يتجاوز نصف ما تتوقعه وكالة الطاقة الدولية بقليل.

الأمر يختلف بالنسبة لأقطار العالم الثالث، وبخاصة تلك التي هي في دور التصنيع السريع، مما يتطلب استهلاكاً أكبر للطاقة، كالصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والفيليبين وماليزيا. والجدول رقم (٤ ـ ٥) يوضح تطور الاستهلاك في تلك الأقطار الآسيوية خلال السنوات العشر الماضية.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

تطور استهلاك النفط في أقطار آسيا القصوى

القطر	الاستهلاك ١٩٨٥ (مليون ب/ي)	الاستهلاك ١٩٩٤ (مليون ب/ي)	معدل وتيرة النمو
الصين	١,٧٤	٣,٠٣	٥,٨
الهند	٠,٨٢	١,٤٠	٥,٦
إندونيسيا	٠,٤٨	٠,٨٣	٥,٨
ماليزيا	٠,١٩	٠,٣٦	٥,١
الفيليبين	٠,١٧	٠,٣١	٦,٦
سنغافورة	٠,٢٦	٠,٤٥	٦,٣
كوريا الجنوبية	٠,٥١	١,٨٠	١٣,٨
تايوان	٠,٣٦	٠,٦٧	٦,٦
تايلاند	٠,٢٦	٠,٦١	٩,٧
بقية آسيا	٠,٤٧	٠,٧٨	٣,٥
المجموع	٠,٢٦	١٠,٢٥	٦,٧

المصدر: *BP Annual Statistical Review.*

وهنا أيضاً يرد السؤال عما إذا كانت هذه الوتائر العالية في النمو في استهلاك النفط في تلك المناطق من العالم ستستمر خلال السنوات العشر القادمة؟ الأمر يتوقف على معدلات النمو الاقتصادي في تلك الأقطار وقدرتها على استيعاب الزيادات المهمة في كلفة النفط المستورد، لأن جميع هذه الأقطار عدا إندونيسيا وماليزيا وبروناي هي مستوردة للنفط، وحتى الصين التي كانت إلى تاريخ قريب جداً مصدرة للنفط أصبحت مستوردة له. وكلفة استيراد هذه الكميات المتزايدة من النفط من شأنها أن تخلق ضغوطاً على ميزان المدفوعات الخارجية لتلك الأقطار، مما يمكن تلافيه فقط في حالة حصولها على دخل متنام من صادراتها الزراعية والصناعية إلى العالم. وهذا قد يصطدم بالقيود التجارية التي قد تُفرض ضد صادرات هذه الأقطار التي تتبع عموماً سياسات تصديرية هجومية في المنافسة في التجارة الدولية. كما أنه من غير المؤكد أن تستمر وتائر النمو الاقتصادي العالية التي تحققت في الماضي القريب والتي قد تصل إلى ١٠ بالمئة سنوياً في بعض الحالات.

إن التقديرات حول زيادة الطلب العالمي خلال السنوات العشر القادمة تتراوح بين ١,٥ بالمئة و٢,١ بالمئة كمعدل سنوي، مما يمكن أن يضيف استهلاكاً جديداً يتراوح بين ١٠ ملايين برميل في اليوم، أي بمعدل مليون برميل كل سنة، و١٧ مليون برميل يومياً، وهو تقدير وكالة الطاقة الدولية الذي أرى فيه مبالغة واضحة.

١ ـ مستقبل واردات النفط العربية: الصورة الوردية

إذا صدقنا تنبؤات وكالة الطاقة الدولية في ما يخص العرض والطلب العالميين، وما سيكون مطلوباً من الأوبك انتاجه خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة، فإن الكثير من التشاؤم الحالي حول مستقبل الواردات النفطية العربية سوف لا يكون مبرراً. فاستناداً إلى الجدول رقم (٤ ـ ٦) الذي يمثل توقعات الوكالة حول ميزان النفط العالمي في السنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠، نجد أن الطلب على نفط الأوبك سينمو نمواً سريعاً، من ٢٤,٨ مليون برميل يومياً الآن إلى ٣١ مليوناً في العام ٢٠٠٠، ثم يمكن أن يرتفع إلى ٣٦,٣ ثم ٤٢,٦ مليون برميل يومياً في العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، أي بمعدل زيادة سنوية تتجاوز المليون ونصف المليون برميل يومياً، وذلك بافتراض إن إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبحر الشمال سوف يستقر عموماً على ٢٠ ـ ٢١ مليون برميل يومياً، وأن الزيادة في الانتاج خارج الأوبك سواء في الاتحاد السوفياتي السابق أو في العالم الثالث سوف لا تتجاوز الـ ٤ ملايين برميل يومياً حتى عام ٢٠٠٥، و٦,٥ مليون برميل حتى العام ٢٠١٠. وقد توصل مركز دراسات الطاقة العالمي في لندن إلى نتائج متشابهة نسبياً، والتي بموجبها سيكون الطلب على نفط الأوبك ٢٩,٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٠، و٣٧,٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٥.

إن هذه الصورة المتفائلة للعرض والطلب على النفط في المستقبل تجعل أقطار الخليج المنتجة للبترول في فائض مالي كبير جداً خلال السنوات العشر القادمة، وبخاصة بعد سنة ٢٠٠٠، لأن مثل هذه الصورة تعني أن العالم سيحتاج إلى الطاقات الإضافية للأوبك ولا سيما العراق كما تمت الإشارة إليه، بحيث إن دخول العراق بهذه الكميات، ليس فقط من شأنه عدم خلق فائض نفطي في السوق، وإنما هو ضرورة لتلافي حدوث أزمة توريد طاقة في المستقبل، إذ إن هذه الصورة تفترض عدم قدرة المنتجين في آسيا الوسطى وروسيا على زيادة الصادرات كما هو مستهدف، وبذلك تستطيع الأوبك أن تحافظ على تماسكها وعلى مستويات من الأسعار أعلى من المستويات الحالية.

واستناداً إلى مثل هذه الصورة الوردية يمكن لواردات النفط العربية المتراكمة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ أن تصل إلى ١,٣ ترليون دولار مقابل ما حققته هذه الأقطار خلال السنوات العشر الماضية البالغ ٠,٦٧ ترليون دولار.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

توقعات وكالة الطاقة الدولية للعرض والطلب على النفط في العالم
وحصة الأوبك (مليون برميل يومياً)

الطلب العالمي الاجمالي	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
مجموعة الأقطار الصناعية	٤١,٦	٤٤,٩	٤٦,٦	٤٨,٣
أمريكا الشمالية	٢١,٥	٢٣,٣	٢٤,٣	٢٥,٤
أوروبا الغربية	١٣,٥	١٤,٥	١٤,٨	١٥,١
الباسيفيك	٦,٥	٧,١	٧,٤	٧,٦
أوروبا الشرقية	١,٣	١,٦	١,٩	٢,٢
الاتحاد السوفياتي السابق	٤,٨	٥,٧	٦,٧	٧,٩
أفريقيا	٢,٢	٢,٧	٣,٣	٤,٠
الصين	٣,٠	٤,١	٥,٢	٦,٥
آسيا الجنوبية	١,٨	٢,٥	٣,٤	٤,٧
أمريكا الجنوبية	٤,٠	٤,٦	٥,٣	٦,١
الشرق الأوسط	٤	٤,١	٤,٦	٥,١
المجموع	٦٨,٣	٧٧,١	٨٥,٣	٩٥,٢
العرض العالمي الاجمالي				
الأقطار الصناعية	٢٠,٨	٢٠,٥	٢٠,٧	٢١,٠
الاتحاد السوفياتي السابق	٧,٥	٧,٧	٩,١	١٠,٧
بقية الانتاج خارج الأوبك	١١,٤	١٣,٢	١٣,٨	١٤,٩
الأوبك (نفط خام)	٢٤,٨	٣١,٠	٣٦,٣	٤٢,٦
الأوبك (غاز مسيّل)	٢,٣	٣,٠	٣,٥	٤,١
مكاسب التكرير	١,٥	١,٧	١,٨	١,٩
المجموع	٦٨,٣	٧٧,١	٨٥,٣	٩٥,٢

ملاحظة: جدول التوقعات لوكالة الطاقة الدولية لم يتضمن أرقاماً عن العام ٢٠٠٥ وإنما لسنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، والأرقام الخاصة بسنة ٢٠٠٥ مستقاة من الرقمين (Interpolated).

واستناداً إلى هذه الصورة، فإن حصة الأوبك من مجموع الانتاج العالمي للنفط في العام ٢٠١٠ ستقارب ٥٠ بالمئة مقابل حصتها لعام ١٩٩٤ التي لم تتجاوز الـ ٤٠ بالمئة. ونتيجة لذلك، لا بد من أن يكون هناك تحسن في أسعار النفط عندما يقارب انتاج الأوبك السعات الانتاجية التي ستملكها في حينه.

٢ ـ مستقبل واردات النفط العربية: الصورة القاتمة

إن الصورة الوردية لمستقبل واردات النفط العربية، كما ذكرت آنفاً، مبنية على

تنبؤات وكالة الطاقة الدولية، وكذلك مركز دراسات الطاقة العالمي في لندن التي تتوقع وتائر عالية جداً لنمو الطلب العالمي على النفط مع تقديرات منخفضة جداً لانتاج النفط خارج الأوبك بجانب صادرات تكاد تكون ثابتة للاتحاد السوفياتي السابق. النتيجة الطبيعية لتنبؤات كهذه أن يزداد الطلب العالمي على نفط الأوبك باعتباره المنتج المتأرجح الذي يصعد بانتاجه كلما هبط انتاج الآخرين.

غير أنه يمكن النظر إلى ميزان العرض والطلب على النفط من زاوية أخرى، وهي أن التغيرات الهيكلية التي أدت الى الانخفاض الكبير في وتائر نمو الاستهلاك العالمي للنفط خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات إلى معدل نمو سنوي لأقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بحوالى ١ بالمئة ومعدل نمو سنوي للعالم خارج الاتحاد السوفياتي السابق بما لا يتجاوز ١,٧ بالمئة مقابل معدل سنوي بلغ أكثر من ٧ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣)، إن تلك التغيرات ستستمر في دفع النمو في الطلب العالمي بوتائر منخفضة. بمعنى آخر، إن وتائر النمو في السنين العشر القادمة لن تتجاوز تلك التي تحققت في الماضي، والبالغة ١,٧ بالمئة للعالم ككل، الأمر الذي يعني أن الطلب العالمي على النفط في العام ٢٠٠٥ لن يتجاوز ٨٠ مليون برميل يومياً مقابل ٨٥ مليون برميل لوكالة الطاقة الدولية. ومن الناحية الأخرى، فإنه لا يوجد ما يحول دون الافتراض بأن التقدم التقاني الذي ساعد على تطور النفط خارج الأوبك بالوتائر العالية في السابق سوف يستمر، مما يعني أن الانتاج الحالي للمناطق خارج الأوبك يمكن أن يستمر على معدلاته الحالية إن لم يزد في المستقبل. إن نظرة كهذه إلى المستقبل يمكن أن تعطي تقديرات لميزان العرض والطلب على النفط خلال السنين العشر القادمة تختلف كلياً عن الصورة الوردية التي تعطيها وكالة الطاقة الدولية. واستناداً إلى هذا المنظور، فقد قدّم مؤخراً هرمان فرنسن (Herman Franssen)، مستشار وزارة النفط العمانية، ورقة تعكس تصوراته بموجب الجدول رقم (٤ ـ ٧):

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

الصورة الأخرى للعرض والطلب العالميين على النفط وحصة الأوبك

	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الطلب العالمي الإجمالي على النفط	٦٨,١	٧٣,٣	٨٠,٠	٨٥,٠
انتاج النفط خارج الأوبك زائداً الغاز المسيّل	٤٣,٢	٤٥,٥	٤٧,٩	٥٠,٣
الطلب على نفط الأوبك	٢٤,٩	٢٧,٨	٣٢,١	٣٤,٧
طاقات الأوبك الانتاجية	٢٩,٠	٣٢,٠	٣٥,٠	

المصـــدر: Herman Franssen, «The Resurgence of Non-OPEC Oil Production: Causes and Effects,» (London, November 1995).

واستناداً إلى هذه الصورة، فإن الزيادة في الطلب على نفط الأوبك بعد خمس سنوات من الآن ستكون بحدود ٢,٥ مليون برميل يومياً فقط، وهي لا تكفي لاستيعاب النفط العراقي الذي، إذا ما رفع الحظر الدولي عليه عام ١٩٩٧، يمكن أن يتجاوز ٤ ملايين برميل يومياً ومن ذلك التاريخ، هذا بجانب وجود طاقة انتاجية معطلة لدى السعودية بما يقارب المليوني برميل يومياً عدا الاستثمار الذي تقرر مؤخراً بإضافة طاقة ٧٠٠ ألف برميل يومياً فيها. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العجز المالي الذي تشكو منه أقطار الأوبك كافة والحاجة الملحّة للعراق لانتاج أقصى ما يمكن، فإن وضعاً كهذا يمكن أن يخلق مواجهات حقيقية داخل الأوبك تنتهي بمواجهة ضارة بين أعضائه، وخصوصاً العراق والسعودية بالشكل الذي يؤدي إلى انهيار نظام الحصص الانتاجية، وبالتالي الأسعار إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل. واستناداً إلى هذه الصورة القاتمة، فإن واردات النفط العربية سوف تكون أقل من نصف المتوقع لها بموجب السيناريو السابق. بعبارة أخرى، إن العجز المالي الحالي سوف يتفاقم في المستقبل نتيجة لزيادة حاجات الصرف الحكومية في تلك الأقطار.

إن ما يمكن أن يغير من هذه الصورة القاتمة لواردات النفط هو أحد الاحتمالات التالية:

أ ـ إبقاء الحظر الدولي على نفط العراق إلى ما بعد نهاية القرن، ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الطلب على نفط الأوبك منسجمة مع الطاقات المتوافرة آنذاك عدا العراق.

ب ـ أن تتدخل الولايات المتحدة لإجبار دول الأوبك على الالتزام بقيود الانتاج من أجل المحافظة على الأسعار على مستواها الحالي، لأن انهيارها إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل من شأنه أن يضر بمصالح المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية وبحر الشمال. وهذا الاحتمال وارد بسبب ما قامت به الولايات المتحدة عند انهيار الأسعار عام ١٩٨٦.

ج ـ أن تتبع الأوبك منذ الآن استراتيجيا طويلة الأمد تهدف إلى توسع حصتها في السوق العالمية عن طريق خلق محفزات لشركات النفط العالمية بالرجوع إلى منطقة الأوبك والاستثمار فيها بدلاً من المناطق الأخرى، وكذلك اتباع سياسة سعرية طويلة الأمد من أجل خلق المعوّقات أمام زيادة الاستثمار النفطي خارج المنظمة. إن استراتيجيا كهذه تتطلب أوضاعاً سياسية في تلك البلدان أقوى مما نشاهده اليوم.

خامساً: منطقة الشرق الأوسط وتوزيع أفضل لفائض القيمة في المنطقة: هل من سبيل لتعاون اقليمي؟

لقد كان من نتائج الاضطرابات والهزات السياسية والحروب المتكررة أن حرمت منطقة الشرق الأوسط من التمتع بميزة جغرافية كانت لتوفر لها جزءاً من القيمة المضافة للنفط العربي عن طريق نقله بالأنابيب من منطقة الخليج إلى سواحل البحر الأبيض

المتوسط الشرقية بالنسبة لشحنات النفط العربي المتجهة غرباً إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكذلك عن طريق بناء سعات تكرير على تلك السواحل للنفط العربي الخام وتصديره إلى العالم الغربي على شكل منتجات مكررة بدلاً من تصديره على شكل نفط خام. وما يصدق على معامل التكرير يمكن أن يصدق على معامل الصناعات البتروكيماوية، وكذلك الغاز الطبيعي. إن هذه العمليات، أو جزءاً منها على الأقل، من شأنها أن تدر أرباحاً للمنطقة في حالة الاستفادة من الموقع الجغرافي وتغيير نمط التصدير، بدلاً من تسربها إلى شركات الشحن الدولية وعمليات تكرير النفط خارج المنطقة.

إن نظرة واحدة على خارطة الشرق الأوسط تدل بوضوح على ما يجري حالياً من تبذير كبير جداً للموارد العربية في ما يخص نقل البترول من الخليج إلى العالم الغربي، حيث يضخ معظم هذا النفط عن طريق الناقلات العملاقة حول رأس الرجاء الصالح إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بينما البديل الطبيعي لهذا النقل الطويل هو نقل نفط الخليج إلى موانىء شرقي البحر الأبيض المتوسط عن طريق خطوط الأنابيب، ثم شحن النفط من هناك إلى موانىء الوصول الغربية. إن من شأن هذا البديل في النقل أن يوفر ٣٨ يوماً من الشحن البحري لرحلة مرجعية من الخليج إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة و٥٢ يوماً من الخليج إلى روتردام في شمال أوروبا. يعادل هذا التوفير توفيراً في كلفة الشحن لصالح شرقي البحر الأبيض المتوسط بما يعادل اليوم حوالى ٤٠ سنتاً أمريكياً للبرميل. فإذا ما علمنا بأن الشرق الأوسط قد صدّر من النفط عام ١٩٩٣ إلى الغرب ما مقداره ٦,٥ مليون برميل يومياً، وأن ١,٦ منها فقط شحن إلى المتوسط عن طريق خط سوميد (قبل توسيعه إلى ٢,٤ مليون برميل حالياً)، فإن أكثر من ٤ ملايين برميل في اليوم شحنت عن طريق رأس الرجاء الصالح، أو ما يعادل دخلاً لا يقل عن نصف مليار سنوياً كان ليبقى في المنطقة لو نقلت هذه الكميات بالأنابيب، وذلك على شكل عوائد ورسوم لمرور النفط عبر الأراضي الواقعة بين الخليج والمتوسط.

توجد في الوقت الحاضر سعة نقل أنابيب لا تقل عن ٥,٢٥ مليون برميل معطلة لأسباب سياسية، وهي خط العراق ـ سوريا/ لبنان بطاقة ١,٤ مليون برميل يومياً، وخط العراق ـ السعودية ينبع بطاقة ١,٧ مليون، وخط العراق ـ تركيا بطاقة ١,٦٥ مليون، وخط السعودية ـ صيدا في لبنان بطاقة ٠,٥ مليون برميل. فقد أغلقت سوريا خط الأنبوب العراقي بسبب موقفها السياسي تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية، وأغلق الخطان التركي والسعودي لنفط العراق بسبب حرب الخليج وفرض الحظر على النفط العراقي، كما أغلق خط السعودية ـ صيدا بسبب التفجيرات التي حدثت خلال السبعينيات على الخط، ولو كانت هذه السعات في النقل عبر الأنابيب قد استعملت فعلاً لكانت قد جلبت للمنطقة دخلاً لا يقل عن ٧٥٠ مليون دولار.

وبالنسبة للمستقبل، يمكن الافادة من هذا الموقع الجغرافي وميزة النقل عند شحن المزيد من صادرات نفط الخليج عن طريق بناء أنابيب إضافية، ولا سيما أن ميزة الموقع الجغرافي هذه سوف تكبر في المستقبل بالنظر إلى توقع زيادة أجور الشحن، بحيث يمكن

أن تصل الى ضعف حجمها الحالي في نهاية القرن، والسبب في ذلك هو الحاجة إلى بناء ناقلات عملاقة جديدة بسبب تقادم عمر نصف الأسطول الدولي حالياً. ففي مثل هذه الحالة، يمكن لخط أنبوب إضافي بسعة ١,٥ مليون برميل، مثلاً، أن يجلب دخلاً للمنطقة لا يقل عن ٤٤٠ مليون دولار سنوياً، يستفيد منه ناقلو النفط بالأنابيب من أبناء المنطقة بدلاً من تسربها إلى شركات الشحن العالمية.

ومن ناحية أخرى، لو أن الوضع السياسي في المنطقة كان يسمح باستثمار خليجي في بناء معامل تكرير في شرقي البحر الأبيض المتوسط لتصدير جزء من النفط الخليجي على شكل منتجات مكررة إلى أوروبا الغربية، وبخاصة الى المناطق الساحلية في البحر الأبيض، لكان من شأن ذلك أن يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة للمنطقة بسبب جني جزء من فائض القيمة الناتجة من التكرير بجانب خلق فرص عمالة كبيرة لأبناء المنطقة.

إن الأحوال السياسية غير الملائمة التي حالت في السابق دون مثل هذا الاستثمار، لا تعني عدم توفر الامكانية في المستقبل، لأن مشاكل تلوث الجو في أوروبا الغربية لم تعد تشجع على بناء مصاف جديدة فيها، مما يعطي الفرصة لنفط الخليج المكرر في شرقي البحر الأبيض لخلق أسواق جديدة. وما يصدق على معامل التكرير يصدق على الغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية.

الاستنتاجات الرئيسية

أ - إن الواردات النفطية العربية بذاتها لا تخلق ثروة قومية لأنها لا تمثل دخلاً مكتسباً عن طريق تراكم رأس المال والكسب من خلال القيمة المضافة لرأس المال الوطني، وهي معرضة للتسرب إلى الخارج على شكل استيراد بضائع وخدمات، إلى العالم الصناعي الذي هو في نهاية المطاف المستفيد الاقتصادي الحقيقي. إن قلب هذه الموارد الريعية «المجانية» إلى فرص انتاجية حقيقية بالشكل الذي يحقق تنمية اقتصادية يتطلب سياسات إنفاقية رشيدة وأنظمة كفؤة مما هو غير متوفر في تلك الأقطار.

ب - إن الأوضاع السياسية السيئة في الوطن العربي ولامسؤولية الحكم فيه قد ساعدت، إلى حد بعيد جداً، على إلغاء أية إمكانية لاستثمار الواردات النفطية في مجالات انتاجية في الأقطار النفطية أو في أقطار المنطقة. إلا أن الأوضاع السياسية هي الأخرى، والى حد معين، نتيجة لطبيعة الدخل الريعي للحكومة التي به تستطيع أن تكمّ أفواه الناس وتشتري ضمائرهم.

ج - إن القوة الوهمية التي شعر بها ممثلو الأوبك في السبعينيات قد أفقدتهم الرشد في صنع القرارات، مما أدى إلى ردود فعل عكسية هي مصدر مشاكل الأوبك اليوم. وإن الصرف اللامعقول في شراء السلاح والبذخ الأسطوري الذي انتهى بالعجز المالي المزمن لهذه الأقطار التي جنت ما لا يقل عن ترليوني دولار خلال العشرين سنة المنصرمة، قد أفقد القدرة على التحرك في سوق النفط، فهي لا تستطيع اليوم أن تتخذ قرارات مهمة

في ما يخص أسعار النفط وانتاجه خوفاً من تأثير ذلك في الوضع المالي في الأمد القصير جداً الذي أصبحت أسيرة له.

د ـ هناك أمور كبيرة مجهولة لمستقبل النفط العربي ووارداته، منها ما يتوقف على نمو الطلب العالمي على النفط وانتاج النفط خارج الأوبك الذي بسبب التقدم التقاني المهم والتغييرات الهيكلية في صناعة النفط أصبح يزاحم نفط الخليج بشكل جدي مما لا بد لهذه الدول أن تتصدى له.

هـ ـ إن حجم الريع النفطي لا يزال من الكبر ما يؤهل الأقطار المنتجة، إذا هي رشّدت إنفاقها، لأن تتبع من الاستراتيجيات الطويلة الأمد ما يحافظ على موقعها، لأنها تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم بأقل كلفة، على الرغم من تضخم هذه الكلفة لأسباب يعود أكثرها إلى سوء الإدارة. إن غياب مثل هذه الاستراتيجيا يمكن أن يعقّد المأزق الذي أوقعت هذه الأقطار نفسها فيه، وذلك لأن تطورات السوق الدولية والأوضاع السياسية في المنطقة يمكن أن تجعل أقطار الخليج في مواجهة أزمات كبيرة في المستقبل، تنجم عن التنافس في ما بينها، للحصول على حصص أكبر في السوق.

و ـ إن ما سيحدث في العراق ونفطه سيكون هو العامل الحاسم في تحديد مستقبل الواردات النفطية العربية. إن بقاء نفط العراق تحت الحظر الدولي، وما يجره ذلك على البلد من خراب ومآسٍ وتدمير شامل للاقتصاد الوطني، من شأنه أن يساعد أقطار الخليج، وبخاصة العربية السعودية، على تجاوز مشاكلها المالية التي يسببها الانفاق المالي والعسكري والبذخ أكثر مما سببتها وارادات النفط التي تضاعفت بسبب استمرار الحظر الاقتصادي على العراق ونفطه. ولذلك فإن رجوع العراق إلى السوق بوجود إمكانات كبيرة للتوسع في إنتاجه، من شأنه أن يخلق وضعاً جديداً لا بد من مواجهته بفكر واقعي ومرشّد مما هو غير متوفر في الوقت الحاضر.

ز ـ إن للمتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية تأثيراً كبيراً جداً في وضع صناعة النفط العربية، وإن استقرار المنطقة من شأنه أن يساعد على مواجهة التحديات الكبيرة التي ستنتظر الأقطار العربية النفطية.

ملاحظة عامة:

إن جميع الأرقام والنسب والجداول التي وردت في هذا البحث مستقاة من المصادر التالية:

Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin; BP Annual Statistical Review; Global Oil Report* (London, Centre for Global Energy Studies) (Bi-monthly); *Annual Reports of the International Energy Agency*, and

بحوث المؤلف بخاصة: Fadhil J. Al-Chalabi, *OPEC at the Crossroads* (New York: Pergamon Press, 1989).

تعقيب

إسماعيل صبري عبدالله(*)

أن يعقّب من لا يعلم على حديث من يعلم جرأة تداني التهور. ومع ذلك، يبدو أن السن لا يعصمني من التهور، وقد قبلت التعقيب.

وأسجل **أولاً** سعادتي بالدراسة، وأنا لا أتكلم عن المستوى العلمي فهذا مسلّم به، ولكن سعادتي السياسية بالدراسة في الإسهام في تبديد الأحلام المبنية على الثروة النفطية التي لا تنفد، والذي ضللنا كثيراً، وعطل كثيراً من أعمال التكامل العربي أننا قسمنا بلداننا إلى دول نفطية وشبه نفطية ولا نفطية، وأثرنا علاقة الأغنياء بالفقراء... الخ.

ما قدمه د. الجلبي في نقد سياسة الأوبك تطبيق صريح وواضح جداً لما تعلمناه وعلّمناه في مبادىء الاقتصاد بأن المحتكر يستطيع أن يسيطر على كمية الانتاج وعلى سعر الوحدة ولكنه لا يستطيع أن يرفعهما معاً، لأن رفع أحدهما يؤثر في الطلب من الناحية الأخرى، وأن تعظيم ربحه يتم في نقطة ما بين المنحنيين، هي النقطة التي تمثل ضعف سعر السوق الحرة لو كانت منافسة كاملة كما نقرأ في الكتب. طبعاً الأوبك لم تكن محتكرة وإنما كانت أقرب شيء إلى احتكار الأقلية، وهي أقلية مشاغبة بعضها مع بعض، وكان غائباً عن تفكيرها إمكان فقدان السيطرة على السوق بسبب انتاج جديد في مناطق خارج نفوذها. هذا كلام ـ كما يقال في مصر «ما يخرش المية» ـ علمي ودقيق وواضح وأؤمن به تماماً.

وسأستخدم المعطيات نفسها لبعض الملاحظات والاضافات. سأتكلم عن السلعة وعن العرض وعن الطلب وعن السعر. ففي مستوى السلعة، لاحظت أن د. الجلبي لم يعط الغاز الطبيعي الأهمية التي يستحقها، في حين أن ما لدينا من مؤشرات تبين الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي المسيّل أو المنقول كغاز. فمثلاً، وجدت في تقرير *World Resources Report* أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٩١ زاد الطلب على الطاقات

(*) رئيس منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط.

الأولية بأنواعها بنسبة ٣٥ بالمئة، في حين زاد المنتج من النفط بنسبة ٩ بالمئة، والمنتج من الغاز بنسبة ٣٩ بالمئة. فالفارق واضح في المكانة التي يأخذها الغاز. وجدت أيضاً في بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) تغير الزيادة في الزيت والزيادة في الغاز. فعلى مستوى الدول الصناعية السبع الكبرى، الزيادة في استهلاك الزيت كانت ١٠,٦ بالمئة، والزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي كانت ٢٨,٩ بالمئة. على مستوى الاتحاد الأوروبي، كانت الزيادة في الزيت أقل (٧,٩ بالمئة)، وكانت الزيادة في الغاز ٤٠,٦ بالمئة. وفي مجموع الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت الزيادة في الطلب على الزيت ١٢,٢ بالمئة وعلى الغاز ٣٠,٢ بالمئة.

إذن هناك اتجاه الى الاعتماد أكثر على الغاز، يدعمه ليس العلاقات السعرية فقط، ولكن اعتبار مهم أنه أقل الطاقات الأحفورية تلويثاً للجو. وبدأت دول كثيرة، بما فيها مصر، بتحويل المحطات الكهربائية الحرارية لكي تعمل بالغاز بدلاً من أن تعمل بالمازوت.

هذا في ما يتعلق بالسلعة موضع النقاش. أما في ما يتعلق بجانب **العرض**، كنت أود لو رتب د. الجلبي على نظرية الريع محاولة حسبة افتراضية عن النقص في مصدر الريع الناتج من الاستخراج والتصدير، وأن يعمل خصماً، بحيث يبين الفرق في ثمن البترول بين ما هو انتقاص لرأس المال وما هو دخل بالمعنى المفهوم في الحسابات القومية. ظاهرة الريع تفسد ظاهرة الدخل، فالدخل نتيجة عمل والريع نتيجة ملكية. فإذا كانت هذه الملكية تنضب في يوم من الأيام، فثمة وسائل رياضية لإعطاء صورة تقديرية لما نخسره نتيجة لزيادة الانتاج. وهذا ما لم تأخذه في الحسبان دول الأوبك والدول العربية بالذات في حدود ما أعلم.

بالنسبة الى **الطلب**، في الواقع أنا أؤيد تماماً إبراز حقيقة أن طلب الدول الصناعية على الطاقات الأولية يتناقص، وذلك نتيجة لتغيير هيكلي داخل الانتاج نفسه، فنصيب الصناعات آخذ في التراجع، ونصيب الخدمات يتزايد. واستخدام الخدمات للطاقة أقل بكثير من الصناعات التقليدية. والتقانة الرفيعة (High Technology)، كلها سواء في علم الوراثة (Genetics) أو في الالكترونيات، تستخدم «Marginal» بمعنى هامش للطاقة الأولية. ويضاف إلى هذا أيضاً إجراءات الحفاظ على الطاقة التي يقيسها مجلس الطاقة العالمي على أساس كثافة استخدام الطاقة (Energy Intensity). وفي الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣ انخفضت هذه الكثافة في حدود تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ بالمئة بحسب البلدان والمناطق.

فإذن، هذا هو الاتجاه الأساسي. ويرتب تقرير مجلس الطاقة العالمي على أن الطلب الأساسي في الفترة المقبلة على البترول والغاز سيكون من الدول المصنعة حديثاً، ومن آسيا بصفة عامة، وجزئياً من أمريكا اللاتينية. أما المنطقة العربية وأفريقيا، فلا ينتظر أحد أنهما

ستنشطان في التصنيع بحيث يزيد الطلب المحلي زيادة واضحة وكبيرة خلال العشرة أو الخمسة عشر عاماً القادمة.

ملحوظتي الأخيرة تتناول السعر. لم يأخذ د. الجلبي في حسبانه تناقص القوة الشرائية للدولار. فإذا حسبنا قيمة الدولار الآن مقارناً بدولار سنة ١٩٧٣. سنجد أن سعر البترول الذي هو اليوم ١٦ دولاراً للبرميل سيساوي ٥,٤ دولار فقط بدولار ١٩٧٣. وهذه ظاهرة غير مباشرة ولكنها تخفض موضوعياً العائد، لأننا نستورد السلع بالدولار، فإذا كان سعر الدولار ينخفض فإن ما يعود على الدول المصدرة للبترول من قدرة شرائية حقيقية يتناقص. إذن وضع البترول لدى الدول العربية الغنية بالنفط يحيط به ضرران أساسيان: **الأول** هو استنفاد أو إهدار جزء كبير من رصيد الثروة النفطية وثروة الغاز، **والثاني** هو تدني العائدات، بالإضافة إلى كل الأسباب التي أشار إليها د. الجلبي، بسبب قبول الدولار وحده كوسيلة دفع للبترول، والدولار ينخفض. وليس حلاً أن نلجأ لأي عملة أخرى لأننا نعيش في عالم فقد تماماً العملة ذات سعر الصرف الثابت، وكل العملات عائمة (Floating). ففي هذا مصدر خسارة.

وسياسة النفط يجب أن تأخذ في اعتبارها هاتين القاعدتين. ولكن الاندفاع الاستهلاكي والمحافظة على المستوى نفسه من الإنفاق على رغم قلة الموارد يدفعان بهذه البلاد دفعاً في مسار خطير يمكن أن يكون مهدداً لوحدتها، أو لوجودها ذاته في الدول الصغيرة.

المناقشات

١ ـ خالد المنوبي

يقول د. فاضل الجلبي «إن العراق اليوم وبعد خمس سنوات من الحظر على نفطه يعطي مثالاً حيّاً للطبيعة الريعية للاقتصاد النفطي (ليس العراقي فحسب إذن) ومدى اعتماده على دخول النفط، أي مدى **تطفل**[1] الاقتصاد واعتماده على الريع غير المكتسب بالعمل، بحيث يؤدي انقطاعه إلى الشلل التام للاقتصاد الوطني».

هذه صورة الانقطاع، أما في حالة عدم الانقطاع فإن الأمثلة غير العراقية تبرز وتظهر أن «العالم الصناعي [...] هو في نهاية المطاف المستفيد الاقتصادي الحقيقي».

لا تشكل واردات النفط العربية أو غير العربية في المناطق قليلة التصنيع إذن ريعاً بمفهومه النظري في الاقتصاد السياسي، بل هي ريع *تحتي* كما أعلنته في تونس منذ ١٤ سنة. وفي عمان في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول التنمية المستقلة، وكما نظّرته في مؤلفاتي، ومنها: **النظرية العامة للاقتصاد والمنطق** (١٩٩٤ بالفرنسية) حيث المفهوم المرجعي هو الشكل الاجتماعي الرأسمالي العالمي دونما استثناء، **ودولة العالم** (١٩٩٣ بالعربية)، علاوة على دراستي لحالة المغرب العربي في مؤلف **اقتصاد المغرب ورأس المال العالمي** (١٩٩٢، الجزء الثاني).

ومن ناحية أخرى، كتبت مؤسسة «نور ـ سود إكسبورت» (Nord-Sud Export) أن ضعف الموارد النفطية جاء بمثابة الحافز لتونس كي تحقق بعض النتائج في سبيل التصنيع وفي سبيل بداية تنويع الاقتصاد الانتاجي والتصديري. بطبيعة الحال، لا يكفي غياب النفط لكي تتحرك الأمور، كما لا يكفي حضور النفط لكي تتحنط الأشياء، ولكن مجرد التسليم بهذه المقولات يُقحمك في خضم الاقتصاد النظري لكي تلتحق بموضع من يفهم شيئاً. اللهم الا إذا أمعنت في تصميمك على القول: «اليوم أمرٌ وغداً نظرٌ».

---

(١) التشديد من قبل خالد المنوبي.

٢ ـ مهدي الحافظ

وجدت صعوبة في فهم العلاقة بين الاقتصاد الريعي والانجازات والاخفاقات السابقة المذكورة في دراسة د. فاضل الجلبي. الاقتصاد الريعي الذي يميز صناعة النفط في البلدان العربية كان وما زال مصدراً من المصادر المالية، أي أن الريع يضع في حوزة الدولة مصادر مالية بصرف النظر عن حجم هذه المصادر بحسب ظروف كل بلد، ومهما كانت كلفة الانتاج فلن تتغير طبيعة هذه العوائد سواء كانت قليلة أو كبيرة، إذ إنها بالأساس توفر أموالاً جديدة للدول. أما كيفية استخدام هذه الموارد، فهي لا تشكل معياراً لقياس الانجازات الاقتصادية. فبعض الدول تستخدمها بصورة صحيحة، وبالتالي تجني عند ذاك فوائد معينة، وبلدان أخرى تسيء أو لا تحسن استخدامها أو ربما تقوم بهدرها، سواء بالفساد أو التسلح أو التوسع في الاستيراد الاستهلاكي. والنتيجة تكون سلبية على هذه البلدان.

لذلك، فإن سياسة الدول وما يتصل بها من ضوابط هي المعنية بكيفية صرف هذه الأموال الصادرة عن الاقتصاد الريعي وجني عواقب ذلك.

٣ ـ جودة عبد الخالق

لم أكن أنوي التعليق هذه المرة، ولكن الذي دفعني هو السؤال الذي وجهه د. مهدي الحافظ إلى د. فاضل الجلبي. لقد سأله: ما دخل ريع النفط في السياسات التي طبقت في الدول النفطية وترتب عليها إضعاف اقتصادات هذه الدول؟ (كان المثال الذي ضرب هو مثال العراق بعد فرض الحظر، وكيف أن انقطاع عوائد النفط أدى إلى تدهور مستوى معيشة الشعب العراقي).

أعتقد أن من المفيد هنا استخدام نموذج المرض الهولندي (Dutch Disease) في الإجابة عن هذا السؤال. فالنموذج يقول إن الطفرة في عوائد النقد الأجنبي (ومنها عوائد النفط) تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة (Real Appreciation)، وهذا تغيير في الأسعار النسبية، يترتب عليه انخفاض الأسعار النسبية لسلع التجارة (Tradables) وارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية (Non-tradables). ويؤدي هذا التغيير إلى توسع قطاعات انتاج السلع المحلية كالبنية الأساسية والخدمات والتشييد والاسكان، وتقلص قطاعات انتاج سلع التجارة (أساساً الزراعة والصناعة التحويلية).

وإذا طبقنا هذا النموذج سنجد أن هذا السيناريو هو ما حدث بالفعل في الحقبة المسماة بحقبة النفط، ويتجاوز بلدان الخليج العربية إلى غيرها مثل مصر، بل مثل الأردن. لذلك أعتقد أن الاهتمام بدراسة نموذج المرض الهولندي يمكن أن يقدم أساساً تحليلياً جيداً لفهم التطورات الاقتصادية التي أعقبت حقبة النفط.

٤ ـ خير الدين حسيب

كنت أتمنى لو أن أحد المداخلين عبّر عما سأقوله وأعفاني من هذه المداخلة، لأنني مضطر الى أن أقدم مداخلة حول دراسة قدمها شخص ربما أكون أكثر الحاضرين صداقة ومحبة وتقديراً له، ولكنني في الوقت نفسه ربما أكون أكثر المختلفين معه جذرياً في تفكيره الحالي.

لا يمكن مناقشة دراسة د. فاضل الجلبي الحالية بمعزل عن المراجعة الفكرية العامة التي يقوم بها حول أمور أخرى أساسية ابتداء من الإصلاح الزراعي إلى السياسات النفطية. وهذه الدراسة، وفي إطار ما يعرضه د. الجلبي، تهيىء المسرح لآراء أخرى يعرضها د. الجلبي حول أهمية عودة شركات النفط الأجنبية للاستثمار... الخ، وعرضها في أوراق مكتوبة ومحاضرات... الخ، وكأنما شركات النفط ليس لها إلا دور اقتصادي ولم يكن لها أدوار أخرى.

كان د. الجلبي انتقائياً في بعض المؤشرات، وليس لدي الوقت الكافي لمناقشة كل منها، ولكنني سأشير إلى بعض منها. فمثلاً، أشار إلى أن زيادة أسعار النفط أدت إلى قلة مساهمة النفط كمصدر من مصادر الطاقة، وذكر أنه ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٤ انخفضت مساهمة النفط في مجمل استهلاك الطاقة من ٤٨ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة، في حين أنه ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣ (قبل زيادة أسعار النفط) انخفضت نسبة مساهمة النفط في الطاقة من حوالى ٦٠ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة، أي أن الانخفاض كان أكثر من دون زيادة الأسعار. فإذن ليست القضية فقط هي زيادة أسعار النفط إنما هناك عوامل أخرى.

كما كنت أتمنى أن يكون د. الجلبي أكثر تواضعاً في الحكم على السياسات النفطية السابقة التي وصفها في دراسته بقوله: «إن سياسات الأوبك كانت من الحماقة وقصر النظر... الخ». فهو يصدر حكماً على عدد من المسؤولين كان هو نفسه من بينهم. فالدكتور الجلبي كان مسؤولاً رئيسياً في وزارة النفط العراقية (مدير شؤون النفط العام ثم وكيل وزارة النفط لمدة عشرين سنة). وكان مسؤولاً عن إعطاء المشورة الأساسية في صنع القرار في الأوبك، بشكل مباشر لمدة عشر سنوات، وبشكل غير مباشر لخمس سنوات أخرى، وله كتابان صدرا في الثمانينيات فيهما آراء تختلف عن الآراء التي يطرحها الآن. وإذا كانت الآراء الجديدة للدكتور الجلبي نتيجة اجتهادات فكرية الآن فقط، وتختلف عن آرائه السابقة، فعليه أن يكون أكثر تواضعاً في نقده للسياسات النفطية الأخرى، فمثل ما كانت لديه آراء أخرى سابقة مختلفة... الخ، ولم يحكم عليها بالحماقة وقصر النظر، فعليه أن يحترم الآراء والسياسات الأخرى، وله الحق في طرح وجهة نظره، ولكن الحكم على هذه السياسات التي كان هو نفسه مساهماً فيها وكتب مؤيداً لها بهذا النوع من السخرية، أعتقد أنه موقف غير علمي وغير صحيح، وقد يساء تفسير دوافعه.

٥ ـ شفيق الأخرس

الحقيقة ليس لي تعقيب إلا ضم صوتي الى من سبقني إلى الإشادة بالمتعة التي قدمها كعادته د. الجلبي. وإنما أتمنى عليه، بمقدار ما يسمح له الوقت بالإجابة، أن يكون أكثر وضوحاً في الربط بين الصورة والتصور في مشروعات التكامل، بدءاً بما يمكن أن نتوقع بالنسبة للتعاون العربي وانتهاءً إلى بقية المشاريع.

٦ ـ طه عبد العليم طه

يطرح الباحث استناداً إلى معرفة عميقة ودراسة دقيقة لأوضاع وآفاق السوق العالمي للنفط، ومكانة النفط العربي فيها، رؤى متميزة وآراء جريئة، بالقدر نفسه الذي يطرح فيه قضايا مثيرة للجدل.

وتلفت الانتباه بشدة قراءة الباحث لظروف وآثار تعاظم عوائد النفط التي يراها نتاج ما أسماه «الصدفة الجيولوجية»، كما يضيف الباحث جديداً في قراءة «هدر الثروة النفطية»، وآثار «حرب الخليج الثانية»، وعواقب ريعية الاقتصادات النفطية، وتوقعات تطور أسعار وعوائد النفط، وآليات إدارة السيطرة على النفط... الخ.

وأكتفي هنا ببعض الملاحظات حول ما تطرحه الدراسة من قضايا مهمة.

وأؤكد **أولاً** اتفاقي مع الباحث في ربطه بين قصور دور «مورد النفط» في التنمية القطرية، من جانب، والدور المرتقب لها في التنمية الاقليمية على الصعيد العربي، من جانب آخر.

وقد أضيف هنا أن عوائق توظيف إيرادات النفط في التنمية الاقليمية العربية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً، بأثر تعاظم تلك الايرادات، مع غير ذلك من التطورات العالمية والمحلية والاقليمية، وأهمها تمايز الاقتصادات العربية بين: اقتصادات نفطية واقتصادات مأزومة (اقتصادات متحولة، واقتصادات محاصرة)، واقتصادات مهمشة... الخ. وقد دفع هذا التمايز إلى تباين مصالح البلدان العربية وأهدافها في ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي وغيره من موضوعات التنمية الاقتصادية العربية.

وأشير **ثانياً** إلى أهمية ما أشار إليه الباحث من إسهام رئيسي للدول النفطية الخليجية في التطور النسبي الذي شهدته العلاقات الاقتصادية العربية البينية في حقبة النفط. بيد أنني أتصور أن تناول الثروة النفطية العربية من منظور إسهامها في التنمية الاقليمية العربية في ظل المتغيرات الجديدة، وبخاصة تداعيات حرب الخليج الثانية وفي ظل المعطيات الأخطر للتأخر الصناعي التقاني العربي، ينبغي أن ينطلق ليس فقط من نبذ «شعارات توزيع الثروة»، التي مزقت الوطن العربي، وإنما بالبحث في «آليات مجابهة خطر التهميش» التي توفر أساساً جديداً للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

و**ثالثاً** أود تحية الباحث على ما طرحه ـ وبجرأة ـ من قراءة نقدية لسياسات تسعير النفط، ولسياسات تأميم النفط، ولأسباب ارتفاع تكاليف الانتاج وتدهور أسعار البيع،

وما يترتب على هذا التحليل من إضافة حجج قوية جديدة تدحض ذرائع ودعاوى الغزو العراقي للكويت.

بيد أن الأهم هو ما تكشف عنه الدراسة من ألوان قصور إدارة العلاقات وعدم التكافؤ بين منتجي النفط ومصدريه في الوطن العربي، من جانب، ومستهلكي هذا النفط ومستورديه على الصعيد العالمي، من جانب آخر. وتظهر عدم عقلانية هذه الادارة وعدم واقعيتها ورشادتها في تناقضات الأوبك وخلافات أعضائها، بل وحتى في السياسات التي تبنتها إزاء الأسعار والحصص، والتي تفسر بدرجة مهمة تدهور أسعار النفط وهبوط حصة الأوبك في سوق النفط، بل وتقلص دورها في هذه السوق.

وأتفق رابعاً مع ما يقود إليه التحليل من أن الفجوة التقانية بين مصدري النفط ومستورديه تفسر، من حيث الأساس، التحول من سوق البائعين إلى سوق المشترين. وبغير تجاوز هذه الفجوة، وبخاصة بغير تنويع الهياكل الاقتصادية الانتاجية، فإنه يستحيل في تقديري بناء أسس التكافؤ في التفاعلات بين الطرفين.

وأرى ضرورة دراسة حسابات المنافع والخسائر والمباشرة، والفرص والمخاطرة البعيدة، لما يدعو إليه الباحث، وإن بغير تصريح، إلى تشجيع عودة الشركات البترولية العالمية إلى الصناعات البترولية العربية المؤممة، وإلى ما يدعو إليه من إعادة النظر في سياسات التسعير والحصص، وغير ذلك. بيد أنني لا أرى هذا كافياً ـ وربما يكون عائقاً ـ للارتقاء بالقدرات الصناعية التقانية للبلدان المصدرة للنفط، ومن ثم التحسين الجذري لشروط وضعها في إدارة السيطرة على النفط في السوق العالمي.

٧ ـ عبد المنعم السيد علي

الباحث د. الجلبي صديق قديم ساهم في حقل الصناعة النفطية وفي رسم سياساتها منذ الستينيات، وكان ضمن من كانوا يوصفون عندئذ بـ «التقدميين» الذين كانوا ينتقدون بشدة انخفاض أسعار النفط في وقته ضد مصالح المنتجين بما فيهم العراق.

ثم إن بحثه كان في اقتصادات النفط واقتصادات الأوبك وليس في دوره في التكامل الاقتصادي العربي. ويوحي بحثه بتناقض المصالح النفطية العربية بعضها مع بعض، فهل هذا صحيح؟ وهل أن رفع أسعار النفط وتقنين انتاجه قد تما على أسس اقتصادية صرفة، أم لعبت فيهما العوامل السياسية دوراً كبيراً؟ ثم ألا يدل خروج العراق من سوق النفط والاستعاضة منه بإنتاج من دول عربية أخرى، وبخاصة العربية السعودية، على أن النفط قد استعمل لتقويض التكامل الاقتصادي وليس للسير باتجاهه؟

كما أن الأوبك تضم دولاً أخرى غير عربية، لذلك فإن سياساتها لا تتأثر بمواقف عربية فقط، وإنما بمواقف أخرى غير عربية. أما استعمال السياسة السعرية كوسيلة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب النفطيين في ظل الاحتياطيات النفطية الكبيرة، فانها

ستسير باتجاه انخفاض في أسعار النفط وفي غير صالح البلدان العربية المنتجة للنفط. أما سياسة تقنين الانتاج فهي تهدف إلى تنظيم المنافسة بين المنتجين وليس إلى مجرد رفع أسعار النفط. ولم تكن أسعار النفط في الماضي عادلة بالنسبة للمنتجين العرب بخاصة. ولذلك فإن رفعها كان ضرورياً لتحقيق مصالح عربية، ولم يكن تأثيرها في التضخم كبيراً باعتراف العديد من الاقتصاديين الغربيين، أما ما حدث بعد ذلك من قبل المستهلكين الكبار فقد اختلطت فيه العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية، وكان هدفها إضعاف الأوبك ثم تفكيكها إن أمكن. وربما سيحدث ذلك مستقبلاً.

وأود أن أذكّر الاخوان بأن حرمان العراق من تصدير نفطه كانت له آثار إيجابية في الاقتصاد العراقي تمثلت بزيادة اعتماده على الذات، خصوصاً من حيث استغلال القدرات الذاتية بشكل أفضل، فقد أعاد العراق من دون النفط بناء الكثير من بناه الارتكازية... وحتى بعضاً من صناعاته المدمرة.

وأخيراً، وليس آخراً، لا تبتعد آراء الزميل د. الجلبي كثيراً عن آراء مهندس السياسة النفطية السعودية أحمد زكي اليماني...

٨ ـ كاظم حبيب

شكراً للدكتور فاضل الجلبي على بحثه القيم حول قضايا النفط كمورد مادي ومالي في الأقطار العربية، ومع ذلك أود أن أسجل الملاحظات التالية:

أ ـ إن الإشكالية الأساسية، كما أرى، لا تكمن في امتلاك الأقطار العربية للنفط الخام، وبالتالي اعتباره اقتصاداً ريعياً، بل تكمن في الأساس في طبيعة السياسات الاقتصادية التي مارستها وما تزال تمارسها الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، في طبيعة الواقع العربي والعلاقات الانتاجية السائدة، وكذلك في طبيعة النظم السياسية فيها. إنها تكمن في عجز هذه النظم عن تحويل النفط كمادة أساسية في التنمية الانتاجية من جهة، وفي وضع موارد النفط المالية في تحقيق التنمية الوطنية من جهة أخرى. إن السياسة الجارية في هذه الأقطار تشكل عملية تفريط بالثروة النفطية وبمواردها المالية، إذ إنها تبتعد عن تحويل تلك الموارد إلى مشروعات اقتصادية تساهم في إغناء الثروة الاجتماعية في هذه الأقطار.

لذلك أرى أن المصيبة ليست في امتلاكنا للثروة النفطية، وهي خير من الناحية المبدئية، بل في سبل ممارسة النظم العربية لسياسة استخدام تلك الموارد المالية وللنفط بالذات.

ب ـ كما نعرف، يلعب النفط دوراً كبيراً في تصور اسرائيل لمشروع الشرق الأوسط، وقد غاب هذا الأمر عن هذا البحث. ونحن في مجال البحث في مشروعات التكامل البديلة وفي الموقف من مشروع الشرق الأوسط، أجد مناسباً أن يشير السيد

الباحث أو أن يبدي رأيه في هذا الموضوع.

ج - ونحن نبحث في موضوع التنمية الوطنية والتكامل العربي ومشروع الشرق الأوسط، يغيب عن بالنا ما وصل إليه الوضع العربي والعلاقات بين الأنظمة العربية في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي أعقبت غزو العراق للكويت.

لقد فرض مجلس الأمن، وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، الحصار الاقتصادي الدولي على العراق. إن الحصار يُنزل منذ سنوات أفدح الأضرار بالشعب العراقي، ونحن الآن أمام أكثر من أربعة ملايين إنسان يقفون تحت خط الجوع في العراق ويعانون الحرمان والمرض وخطر الموت. ونحن نعرف أن الشعب هو المبتلى بالحصار وليس النظام. وفي مقابل هذا تقوم بعض البلدان العربية بإنتاج حصة العراق في الأوبك وتصديرها، وتحصل على موارد مالية كبيرة. وينبغي أن ندين ذلك، ونطلب التخلي عن هذه السياسة ورفع الحصار الدولي.

د - يقدم الباحث دراسة اقتصادية تبتعد تماماً عن الواقع السياسي والسياسات التي تمارسها النظم السياسية العربية والدول الرأسمالية المتطورة إزاء المنطقة العربية وإزاء الشعوب العربية، وبخاصة أن النفط يعتبر مادة استراتيجية حيوية في سياسات دول الشمال الرأسمالية المتطورة.

وهو أمر لا يساعدنا قطعاً على التقدم خطوة إلى الأمام في مجال التحليل. إن سياسات تلك الدول تتصدى لعملية التنمية المستقلة، وكذلك ضد ما يفترض أن يلي ويرتبط بالتنمية الوطنية من تكامل عربي في مجال الاقتصاد.

٩ - محمد سمير مصطفى

يذكر الباحث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية المصدرة للنفط قد استندت إلى اقتصادات ريعية قامت على استنفاد مورد ناضب وغير متجدد، والتعجيل بأجل نفاده لخلق الدخل القومي لتمويل أغراض استهلاكية وإنشاء زخارف المدنية الزائلة، ومن ثم تسرب هذا المورد من الأيدي العربية.

لقد اندفعت البلدان العربية النفطية في استنزاف هذا المورد، وكانت قصيرة النظر في استخدامه، إذ اندفعت في استخراجه. فاستخدام أشعة الشمس الطالعة على العربية السعودية، مثلاً، في يوم واحد تعادل مخزون الزيت وكميته المستخرجة لمدة خمسين سنة.

إن الباحث يرى أن استراتيجيات التنمية العربية مستقبلاً تعتمد على حجم الريع النفطي، وهذا يتناقض مع أسس التنمية البيئية المتواصلة والإجحاف بحق الأجيال القادمة في الحفاظ على مواردها.

والسؤال الآن: ما هو مستقبل التنمية العربية فيما لو تم ابتكار تقنيات رخيصة

للطاقة البديلة يترتب عليها تقلص عوائد النفط العربية وانكماشها بشكل يضر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

١٠ ـ مرفت بدوي

أحب أولاً أن أشكر د. الجلبي، فأنا دائماً أستمتع عندما أسمعه يتكلم في أي مناسبة عن النفط. وودت فقط أن أثير ثلاث نقاط أساسية:

النقطة **الأولى**، في ما يخص أسعار النفط. إذا نظرنا في مدى طويل إلى أسعار النفط، نجد أنها لم ترتفع في أي وقت إلا بأسباب خارجية وبأسباب حوادث أساسية. الحادثة الأولى هي في سنة ١٩٧٣ (الحرب المصرية ـ الاسرائيلية). والثانية هي الحرب العراقية ـ الايرانية. والحادثة الثالثة هي حرب الخليج الثانية.

النقطة **الثانية** هي حول ما حدث أيضاً بالنسبة للاستراتيجيا طويلة الأمد لهذا القطاع. نجد أن البلدان العربية لا توجد لها أي استراتيجيا طويلة الأمد للقطاع سواء من حيث الانتاج أو من حيث الأسعار، وفي المقابل نجد أن الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة الأساسية للنفط هي التي أملت علينا استراتيجياتها. في كل مرة ارتفع سعر النفط، وجدنا دراسات متعددة، مثل الدراسة المتبادلة بين الأوابك وإيني، والتي أشارت إلى ما هي توقعات انتاج النفط وأسعاره في المستقبل ودقت ناقوس الخطر: سيكون السعر ٨٠ دولاراً في سنة ١٩٩٠، ١٢٠ دولاراً في سنة ٢٠٠٠، وبعضهم أيضاً ذهب إلى ٢٤٠٠ دولار. ماذا كان الأمر؟ فالدول الصناعية بدأت إعادة هيكلة اقتصاداتها، وبصفة خاصة تخفيض كثافة استخدام الطاقة (Energy Intensity) في قطاعين أساسيين: الصناعة التي حدث فيها ليس فقط صناعات (Non-energy Intensity)، ولكن أيضاً **زحلقة** هذه الصناعات إلى الدول النامية لأسباب ليست فقط خاصة بكثافة استخدام الطاقة، وإنما أيضاً البيئة وما أثير في موضوع البيئة.

وإذا أخذنا القطاع الآخر وهو قطاع النقل، نجد مثلاً في أمريكا أنه على الرغم من تزايد المركبات ربما ثلاث أو أربع مرات خلال العشر سنوات الماضية، إلا أن استهلاكها من النفط لم يزدد في حال من الأحوال خلال تلك الفترة، بل بالعكس حدث انخفاض في هذا الاستهلاك.

ماذا حدث في المقابل في البلدان العربية؟ البلدان العربية استثمرت في قطاعات البنى التحتية بصورة كبيرة جداً، بحيث إن دخل هذه القطاعات الآن لا يتحمل حتى الصرف على مصاريف الصيانة (Maintenance) وليس عمل استثمارات جديدة في هذه القطاعات.

بالنسبة للنقطة **الثالثة** والأخيرة، وهي استخدامات العوائد النفطية، فقد تمت هذه الاستخدامات خارج البلدان العربية وخارج البلدان النفطية نفسها. وإذا ذهبنا إلى الفترة

التي وصلت فيها العوائد المتراكمة (Accumulated Surplus) إلى أعلى قيمة لها (٢٨٠ مليار دولار)، كان ٦٠ بالمئة منها مستثمراً في أذونات خزانة أمريكية. إذن تناقص قيمة كل هذه الاستثمارات كان نتيجة أسباب عدة: السحب منها ثم تناقص قيمتها عالمياً ليس فقط بالقيمة الحقيقية (Real)، ولكن حتى بالقيمة النقدية (Nominal).

في المبحث الأخير الخاص بموضوع العراق، ماذا سوف يحدث إذا دخل العراق فعلاً سوق النفط؟ في رأيي، وأتفق مع ما تفضل به الباحث، سنجد ماذا حدث عندما زادت السعودية، وزادت في وقت ما حصلت الهرجلة في الأوبك في ما مضى، سنجد موضوعاً أكبر أيضاً مما حدث في ما مضى عندما حدث ازدحام (Crowded) منتجين. وأظن أننا يجب فعلاً أن نتحسب لهذا اليوم، ويجب على الدول المنتجة للنفط والدول أعضاء الأوبك أن تفكر فيه بصورة جدية.

١١ ـ يوسف صايغ

لقد خطف د. محمد سمير مصطفى مني مبرر كلمتي، لكن سأسجلها على أي حال. أعتقد أنه من الضروري الآن أن نضيف موجباً سادساً للتكامل هو تآكل أهمية قطاع النفط وعائداته، مما يوجب الالتفات إلى أنشطة وقطاعات أخرى لتنميتها بشكل سريع ومكثف لنعوض انخفاض العائدات النفطية ودورها كممول للتنمية.

١٢ ـ فاضل الجلبي (يردّ)

الملاحظات كثيرة جداً. أول شيء أنه في الواقع توجد أشياء كثيرة لم يسمح الوقت بأن أعرضها. كثير من الملاحظات أثيرت، وهي في الحقيقة جوابها موجود في الدراسة. مثلاً قضية أسعار النفط وتأثير الحوادث السياسية؛ أسعار النفط لم تتحدد بعوامل سوق اقتصادية فقط، وإنما جرت بحوادث سياسية ابتداء من الحظر البترولي إلى الثورة الخمينية إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى الأوبك. فكان كل ما يحدث حدثاً سياسياً يؤدي إلى حدوث نقص في السوق وترتفع الأسعار، ثم نتمسك بهذه الأسعار ونعتبرها الحد الأدنى. لكن هذه الأسعار لم توضع كسياسة استراتيجية، وإنما لحقت السوق التي ما كانت تتماسك بسبب أحداث سياسية من دون أن يكون هناك للأوبك سياسة سعرية. فارتفاع السعر خلال ٦ أو ٧ سنوات من دولارين للبرميل إلى ٣٤ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، هذه الارتفاعات ليست الارتفاعات اقتصادية ولا أسباب اقتصادية لها، وإنما كانت مسألة سياسية وقد ذكرت في الدراسة، أي أن التفاصيل الخاصة بعدم وجود استراتيجيا للأوبك أيضاً كانت متوفرة.

في الحقيقة، أود أن أعلق على بعض المسائل الأساسية التي ذكرت كثيراً ولا زالت تذكر، وهي قضية أن النفط ثروة ناضبة يجب أن نحافظ عليها، وأن الأسعار يجب أن تكون عالية لأن القيمة الحالية المخصومة للعائدات من الثروة النظرية تبرر الفرق الكبير

بين كلفة الإنتاج والسعر. هذه في الحقيقة نظرية منسوفة نسفاً كاملاً الآن، لأن التقدم التقاني كان من الكبر والعظم بحيث إن احتياجات النفط تسير بسرعة أعلى بكثير من سرعة زيادة الإنتاج. مثلاً، إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ إلى الآن، نجد أنه في حين كان ما يمكن استخراجه في ظل تقانة النفط آنذاك لا يعادل سوى إنتاج لعشر سنوات من ذلك الوقت، إلا أنه بفضل التقدم التقاني، أنتجت أمريكا ٨ أضعاف ما كان لديها من احتياطي، ولا يزال لديها احتياطي ٣٠ مليار برميل. بمعنى أنه في ما يخص النفط هناك فرق بين ما يسمى النفط الظاهر (Oil in Place) والنفط الكامن. فليس الاحتياطي كله قابلاً للاستخراج إلا بواسطة تقانة معقدة، بمعنى، مثلاً، أن الاحتياطي العربي هو في حدود ٦٠٠ مليار برميل، وهذا يمثل فقط ٢٥ أو ٣٠ بالمئة من النفط الذي يمكن استخراجه بطرق تقانية ذات كفاءة عالية. فتلك النظرية أصبح ليس لها وجود بسبب التقدم التقاني، وارتفعت نسبة النفط المستخرج في البلدان العربية من مستوى الـ ٢٥ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، وهذا هو الذي يقف وراء الاستخراج. وكذلك جرى الحال في بحر الشمال الذي كانت نسبة الاستخراج فيه ٣٠ بالمئة، والآن هي ٤٠ بالمئة، ويمكن رفعها إلى مستويات أعلى. فالقول بأن النفط ناضب مسألة غير صحيحة تقانياً، كما أن البلدان العربية تملك من النفط ما يكفي لأكثر من مائة سنة من الانتاج. وخلال مائة سنة لن يبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة لأن هناك عوامل كثيرة بيئية وتقانية تجعل دوره يتراجع في المستقبل. وبالتالي يمكن أن يكون رصيد الاحتياطيات الهائلة مثل مصير الفحم الحجري، يدفن داخل الأرض من دون أن يستعمل.

وفي موضوع الاقتصاد الريعي، هناك موارد مالية ريعية، ويتوقف الأمر على كيفية صرف هذه الموارد. التجربة الوحيدة في الأوبك التي كانت ذات سياسة مرشدة هي ما تم في العراق في زمن العهد الملكي، وهي اعتبار هذه الموارد ريعية غير متأتية من إنتاج، وتصرف في التنمية. فهي يجب أن تحول من موارد مالية صرف إلى تنموية.

هذه التجربة تجعل ٧٠ بالمئة من موارد النفط حصراً للإنفاق على التنمية الاقتصادية، بحيث لا يحق لرئيس الدولة ولا لمجلس الوزراء أن يتصرف في هذه الـ ٧٠ بالمئة. طبعاً مجلس الإعمار ألغي لأسباب تتعلق بالأفكار التي اعتبرته مجلساً استعمارياً. نتيجة لذلك، أصبحت الأموال التي كانت تخصص للتنمية في يد الحكومات. وأثار هذا تساؤلاً عن دور الحكومات، وشارك د. غسان سلامة في كتاب عن مسألة الربح الاقتصادي والديمقراطية: لماذا هذه الدول لا يمكن أن تكون ديمقراطية؟ لأنها تملك ما لا تستطيع به أن تكون هي الموظّف الوحيد والمنشط الوحيد للاقتصاد، كما أنها لن تحتاج الى أي مساهمة مالية، لا ضرائب ولا غير ضرائب من السكان، وبالتالي تستغني عن صوتهم السياسي، وتستطيع أن تكم الأفواه وتستطيع أن تشتري الذمم. فالمسألة الريعية تعني أن هناك فلوساً تحققت من دون تعب، تصرف من قبل حاكم. هذا النمط ليس موجوداً فقط في البلدان العربية؛ في فنزويلا موجود، في المكسيك موجود، في إيران موجود، والنتيجة الشيء نفسه. فنزويلا الآن مُدينة بـ ٤٠ مليار دولار، وهي قد حصلت خلال

الـ ٢٠ سنة الأخيرة على ٢٥٠ مليار دولار، والآن الاقتصاد الفنزويلي في انهيار، والسبب هو أن هذه الفلوس لم تكن توظف في استخدامات إنتاجية وطنية، وإنما كانت تسرب إلى الخارج، فهذا هو الأسهل. وبالتالي فإن العراق ذاته كان قبل أن تأتيه موارد البترول الكبيرة، ليس فقط مكتفياً ذاتياً في مجال الغذاء، بل كان مصدراً للمواد الغذائية. الآن أصبح العراق يعتمد في ٨٠ بالمئة من حاجاته الغذائية على الاستيراد. هذا من أين؟ لولا فلوس النفط ما كانت هذه الظاهرة تنشأ. وما حدث في العراق حدث في الجزائر وفنزويلا وفي البلاد النفطية كلها التي بدأ الإنتاج فيها يتراجع.

أما عن دور النفط في مسألة التكامل، أنا شخصياً أعتقد أنه قبل أن نتكلم على التكامل الإقليمي لا بد من أن نتكلم على التنمية الوطنية، لأنه من دون تنمية وطنية لا يمكن أن يكون هناك تكامل إقليمي. فإذا كان البترول قد عجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو من باب أولى عجز عن تحقيق التكامل والتنمية التكاملية الإقليمية، لأن التجارب كلها التي تمت على التكامل الإقليمي أخفقت بسبب إخفاق التنمية في الداخل. قبل أن نتكلم على اقتصاد عربي متكامل يجب أن نتكلم على موضوع التنمية. فبسبب الطبيعية الريعية انقلبت العملية من تصدير نفط إلى مقايضة المواد المستوردة. هذه، بطبيعة الحال، تؤدي إلى تراجع في الإنتاج الوطني الذي هو في الحقيقة مظهر من مظاهر الزيادة في التخلف الاقتصادي أكثر مما هو تقدم اقتصادي.

وفي ما يتعلق بموضوع السعودية والعراق، أنا في الحقيقة كتبت ذلك بالتفصيل وذكرت كيف أن السعودية بسبب الحظر على العراق استفادت مالياً وإنتاجياً. ما تراكم للسعودية من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى اليوم بسبب غياب النفط العراقي، وهو يعادل حوالى ٩٠ مليار دولار، أتى بسبب غياب النفط العراقي.

أما موضوع أنني كنت في فترة ما في المسؤولية وكنت أكتب بشكل آخر، فهذا تعبير عن مدى تغيير الإنسان رأيه لأنني أنظر إلى النفط الآن بمنظار بعيد عن السياسة، بمنظار اقتصادي. أنا أنظر إلى النفط كسلعة يجب أن تستثمر استثماراً سليماً، وأن الإنتاج يجب أن يسير بمستويات الزيادة في الصرف، بحيث إن الأوضاع الحالية التي تمر بها الأوبك هي نتيجة لأعمال وسياسات خاطئة معرفياً، والنتائج سوف تظهر في المستقبل، ونحن نعانيها الآن.

الفصل الخامس

حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة

شفيق الأخرس (*)

مقدمة

تختلف الأهداف المالية للتكتلات الاقتصادية، بحسب أبعاد وشكل كل تكتل، فمثلاً تقتصر هذه الأهداف، في إطار منطقة تجارة حرة، على مجاراة نمو التبادل التجاري داخل هذه المنطقة، وتسهيلها بخلق وسائل وأدوات التمويل التي يتطلبها نمو تبادل السلع والخدمات. في حين تبلغ هذه الأهداف مداها الأقصى إذا أخذ التكتل شكل الوحدة الاقتصادية.

ويمكن بصورة عامة إيجاز هذه الأهداف نظرياً في ما يلي:

١ ـ تعبئة جماعية لرؤوس الأموال خارج وداخل التكتل، لتوفير حاجات التنمية الاقتصادية التي يهدف إلى تحقيقها أي تكامل اقتصادي.

٢ ـ توجيه حركة رؤوس الأموال وتوزيعها بصورة إيجابية بين أعضاء المجموعة وفق حاجات كل عضو، وزيادة فاعلية هذه الأموال بحسن توزيعها قطاعياً داخل اقتصاد المجموعة.

٣ ـ توزيع رؤوس الأموال بين القروض، والاستثمار المباشر، والهبات، وغير ذلك من أوجه الاستعمال، وفق نموذج أمثل يحول بصورة خاصة دون إرهاق المجموعة بديون خارجية تقضي على هدفها إذا هي تجاوزت الحدود السليمة.

(*) رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

٤ ـ توخي أفضل كلفة للأموال، عن طريق اختيار مصادرها وأشكالها (قروض ميسرة، هبات. . .) وتوقيت تعبئتها بحيث يخف عبئها على تكاليف الإنتاج.

٥ ـ إنشاء أجهزة إقليمية على صعيد المجموعة، تساند الأجهزة الوطنية في تنفيذ تعبئة قصوى للأموال المتاحة، والتحكم بتدفقاتها، بما يحقق الأهداف الاقتصادية التي يتوخاها مشروع التكتل التكاملي.

٦ ـ وضع آلية مناسبة لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين المجموعة والخارج، وداخل المجموعة، تتضمن سوقاً مالية إقليمية، إلى جانب الأسواق المالية الوطنية، وأدوات مالية من شأنها تحريك رؤوس الأموال داخل شبكة أقنية مالية، توصلها إلى أوجه استعمالها، بأفضل الشروط.

وللبحث عن حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة لا بد من طرح سؤالين: **أولهما**: البديل لماذا؟ **وثانيهما** ما هي تلك المشروعات؟ ولكي لا يبقى الغموض يميز السؤالين المطروحين كما هو الحال في الواقع، فستتبنى في بحثنا الخيارات التالية:

ـ يشمل هذا الاختيار على سؤال (البديل لماذا؟) ما هو قائم، ولو على الورق. ويشمل اختيارنا هذا كل من السوق العربية المشتركة، وتكتل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي. أما مشروعات التكامل البديلة التي يغطيها بحثنا فهي: السوق الشرق أوسطية وتكتل دول البحر المتوسط العربي الأوروبي.

ـ ثم أياً كان البديل سنحاول إعطاء صورة عما أنجز من المشاريع التي يبحث لها عن بديل. وهذا ما سيتناوله البحث في شقه الأول قبل دراسة البدائل المقترحة وتحري ما تقدمه إضافة إلى ما هو موجود، وعما قد يبرر الجديد في المشروعات البديلة. وسيكون ذلك موضوع القسم الثاني من البحث. وأخيراً، لا بد من التساؤل عما إذا كان هناك بديل للبدائل أفضل من المشروعات التي يروج لها أصحابها، ونستقصي في هذا التساؤل احتمال تقديم مشروع عربي بديل، يعوض نقص الماضي، ويهيىء مستقبلاً أفضل للعرب من الذي تقدمه المشاريع المتداولة في الساحة الإقليمية، في إطار دولي.

أولاً: حركة رؤوس الأموال في ضوء الماضي والحاضر

سنبدأ بالتذكير، بصورة مختصرة، بتطور العمل العربي المشترك بما في ذلك التكتلات القائمة حالياً، ساعين إلى قياس نتائجها الفعلية مقارنة بما رسم لها من أهداف.

١ ـ تطور العمل العربي المشترك والتكتلات الاقتصادية القائمة

يمكن القول إن التعاون العربي المشترك في الحقل الاقتصادي والمالي بدأ بعد نشوء الجامعة العربية في العام ١٩٤٥، حيث تميزت الخمسينيات باتفاقيات تسهيل التبادل

التجاري، وتسوية المدفوعات، وانتقال رؤوس الأموال. ثم تبعتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، بالإضافة إلى الوحدات الثنائية أو الجزئية، كوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، والاتحاد العربي الهاشمي في العام نفسه، وفي عام ١٩٨٠ أعلن ميثاق العمل الاقتصادي القومي في قمة عمان، ثم مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩.

وقد بدأ تطبيق اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤، وتقرر إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، بهدف تحريك القوى العاملة العربية باتجاه بلدان النفط، وحركة رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس. ورافق محاولة تطبيق السوق العربية المشتركة، الاتجاه نحو تأسيس مشاريع عربية مشتركة في ميادين عدة، منها المالي والنقدي، حيث تجسدت في كل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وصندوق النقد العربي، وذلك إضافة إلى المبادرات الفردية التي اتخذها عدد من البلدان العربية، بتأسيس صناديق وطنية للتنمية الاقتصادية، هدفها جميعاً تنشيط حركة رؤوس الأموال من البلدان النفطية إلى البلدان العربية الأخرى، سواء على شكل قروض، أو مساهمات، ولو بقيت ضئيلة نسبياً. ولكي تكون الصورة كاملة، لا بد من ذكر تمويل متطلبات التنمية العربية عن طريق المساعدات المالية المقدمة من بلدان النفط، وكذلك الدعم المالي للمجهود الحربي لدول المجابهة.

إن أول نتيجة تستخلص من الموجز التاريخي لتطور التعاون العربي المشترك، هو أنه لم تنقصه البنية التحتية، من اتفاقات ومعاهدات توضح أسس التبادل، ومن آلية وأجهزة، من أبرزها على الصعيد الاقليمي صندوقا الانماء والنقد العربيان، تفعّل حركة رؤوس الأموال البينية والاقليمية. فهل هذا ما حدث؟

إن هذه البنية التحتية، ولو أنها غير كاملة، كان يفترض أن تعطي نتائج أفضل بكثير من التي سجلتها السنوات العديدة التي انقضت منذ بدء العمل باتفاقات التعاون المشترك. وكذلك ما سجلته أنشطة الأجهزة الاقليمية في تقدم هذا التعاون، كما سنبين.

٢ ـ محدودية حركة رؤوس الأموال في الماضي والحاضر

من المعروف أن حركة رؤوس الأموال تكون عادة وليدة التبادل بين البلدان، على صعيد التجارة والخدمات والعمليات المالية وغيرها. لهذا فإن المسيرة المتواضعة في التعاون الاقتصادي العربي، سابقاً وحاضراً، جعل حركة رؤوس الأموال البينية محدودة، على رغم تحقيق بعض التقدم في هذه الحركة على صعيدي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. وفي ما يلي نوجز محدودية هذه الحركة وأسبابها.

أ ـ الحساب الجاري

يشكل التبادل التجاري الجزء الأكبر في هذا الحساب. ولا تزال التجارة العربية

البينية ضعيفة، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز الصادرات العربية البينية خلال فترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) أكثر من ٩ بالمئة من مجمل الصادرات العربية. وإذا أخذنا بالاعتبار أن نصيب دول مجلس التعاون بلغ وحده نسبة ٧٢,٧ بالمئة خلال عام ١٩٩٣ من مجموع الصادرات العربية البينية، تبين لنا ضعف حركة رؤوس الأموال البينية التي واكبت التبادل التجاري.

أما في مجال الخدمات، فإن الصورة أفضل نسبياً، بفضل حركة العمالة البينية وما يرافقها من تحويلات العاملين لذويهم في بلادهم.

وثمة نقطة إيجابية أخرى تستحق الذكر في حركة رؤوس الأموال في الحساب الجاري، وهي برامج تمويل التبادل التجاري التي يقوم بها صندوق النقد العربي والتي لا شك تعتبر إحدى الانجازات في تنشيط حركة رؤوس الأموال العربية البينية.

ب ـ التدفقات الرأسمالية

لا شك في أن جهداً قد بذل على الصعيدين الثنائي والجماعي لخلق تدفقات رأسمالية من بلاد الفائض إلى البلدان الأخرى، سواء عن طريق الصناديق الوطنية أو عن طريق المؤسسات المشتركة مثل صندوقي الانماء والنقد العربيين. وكذلك ساهمت في هذه التدفقات القروض الثنائية والمنح والهبات.

هذا على صعيد التدفقات الرأسمالية الحكومية وما يماثلها، أما بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الخاصة، فلا تزال محدودة، ولو أنها نشطت في السنوات الأخيرة تحت تأثير انفتاح بعض البلدان العربية إزاء الاستثمار الخاص العربي فيها.

ج ـ الأسواق المالية العربية

لا يزال عدد كبير من البلدان العربية يفتقر إلى سوق مالية منظمة، كذلك لم تنجح الأسواق المالية العربية المحدثة في السنوات الأخيرة، في استقطاب أموال عربية للاستثمار فيها، أو إدراج أسهم شركات عربية في الأسواق المالية المحلية. ويعود ذلك إلى عوائق لا يستهان بها، نذكر منها على سبيل المثال: احتفاظ عدد من البلدان في الاستثمار بالشركات الوطنية، لمواطنيها حصراً، وهيمنة الطابع الفردي والعائلي على معظم الشركات العربية، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا مجال لتعدادها.

ويمكن القول إنه لا توجد سوق مالية إقليمية عربية باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تحاول البحرين لعب دور سوق مالية إقليمية أو خليجية، تستقطب رؤوس أموال شركات من بلدان المجلس نحو سوقها المالية.

د ـ تسوية المدفوعات وتقاص الأموال

على رغم كل الجهود التي بذلت لتسهيل تسوية المدفوعات البينية، وبخاصة ضمن إطار صندوق النقد العربي، فإنه لا تزال حركة رؤوس الأموال البينية تحتاج إلى المرور عن طريق أقنية خارجية لكي تصل إلى البلدان العربية المعنية بها.

وثمة محاولات لاستكمال التجهيز الإقليمي في الحقلين المالي والنقدي، عن طريق إنشاء صندوق أو بنك لتسوية المدفوعات، مثل البنك الدولي لتسوية المدفوعات في مدينة بال في سويسرا، وكذلك لإجراء تقاص للأوراق المالية. ولكن هذه المحاولات لم تثمر، على رغم أهميتها على الأقل بالنسبة لرؤوس الأموال، حيث لا يزال هناك مجال لانتظار تأسيس جهاز لتقاص الأوراق المالية.

ثانياً: هل من جديد في مشروعات التكامل البديلة؟

سبق وذكرنا أن الآثار المالية لمشروعات التكامل الاقتصادي، تكون انعكاساً لعوامل أخرى عديدة نذكر منها:

- **التكوين الجغرافي** للتكتل ومداه، وطبيعة اقتصاد كل بلد يدخل في حدود التكوين الجديد. ومنذ حرب الخليج برزت مقولات كثيرة في الوطن العربي، بشقيه المغربي والمشرقي، ويتجاوز بعضها الوطن العربي ليشمل بلدان البحر المتوسط شمالاً وجنوباً بما في ذلك اتحاد أوروبا. ولعل أهم ما يميز هذه المقولات هو غموضها جميعاً، بحيث أصبح عدم وضوح المشاريع التكتلية المطروحة حالياً، هو قاسمها المشترك. فنذكر، على سبيل المثال، ما سمي **النظام** الاقتصادي الشرق أوسطي، **والسوق** الشرق أوسطية المشتركة... فماذا تشمل كلمتي «الشرق الأوسط»، هل يدخل في حدودها بلدان مثل تركيا وإيران وقبرص ومالطا... أم أن هذا التعبير لا يعني في ذهن مروجيه غير البلدان العربية مضافاً إليها إسرائيل؟

وإزاء هذا الغموض، سنأخذ في بحثنا هذا المفهوم الأخير على علاته لأنه هو الرائج، وهو المقصود بالنسبة لمنطقتنا العربية، بحيث نتحرى الآثار المالية التي تنجم عن احتمال تأسيس تكتل يشمل البلدان العربية وإسرائيل. ثم نميز بينه وبين تكتل محتمل آخر، هو المشروع المتوسطي نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط، وكذلك مشروع منطقة تجارة حرة مع أوروبا في المغرب العربي.

- وثمة عامل آخر، لا يقل أهمية عن العامل الأول، هو **محتوى وشكل الصيغ التكتلية المقترحة** وأثرهما في حركة رؤوس الأموال. وهنا لا يقل الغموض في الصيغة، عن عدم وضوح الحدود الجغرافية للتكتلات المتداولة: منطقة تجارة حرة ـ نظام اقتصادي مشترك يتم تحديده باتفاقيات إقليمية وآليات للعمل الاقتصادي المشترك ـ وحدة اقتصادية... الخ.

إزاء هذا الغموض لا بد من اختيار صيغة أقرب ما تكون إلى الواقعية، أو أبعدها عن الأوهام. وهي في رأينا صيغة **تعاون مشترك**، قد يتطور نحو إنشاء منطقة تجارة حرة. وسنقف عند هذا الحد الذي يعتبر بذاته صعب المنال في ضوء الظروف الحالية والعلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وبخاصة بالنسبة للعرب. وسنحاول تحري الآثار المالية الناجمة عن مثل هذه التكتلات، وفق مدى اتساعها وتطور صيغتها، لكي يكتمل البحث.

ـ ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن التحليل الاقتصادي يجب أن ترافقه إحاطة **بالعوامل السياسية، والاستراتيجية، والتاريخية**، وغيرها، الأمر الذي يجعل الموضوع أكثر تعقيداً، ولكنه يكون أكثر واقعية وجدية، إذ يكاد يكون الموضوع، برأينا، سياسياً أكثر منه اقتصادياً. ولهذا فإننا نلفت الانتباه إلى هذه المنهجية التي سنتبناها، في تحليلنا للجانب المالي لكل من مشروعات التكامل الاقتصادي المطروحة.

ـ وأخيراً، لا بد من الانتباه إلى أنه حتى تتبلور هذه المشاريع، أو أحدها، تسير منطقتنا نحو السلام، الذي لا بد أن يغير ـ إذا تمّ ـ معالم واتجاهات التدفقات المالية من الخارج إلى المنطقة، والعكس، وكذلك داخل المنطقة. ولهذا سنتحرى الآثار المالية لما يسمى بـ «السلام الاقتصادي».

١ ـ السوق الشرق أوسطية

لا بد من الإقرار بأن شمعون بيريس رئيس وزراء اسرائيل السابق، هو ليس فقط أحد أهم الآباء الروحيين لمشروع السوق الشرق أوسطية، بل لعله الوحيد الذي ترجم فكره إلى ما يشبه برنامجاً لإنشاء هذه السوق.

ولا يزال الغموض يكتنف الكثير من أوجه هذا المشروع إلا أنه واضح جداً في ظاهرتين: أولهما أهمية الجانب الاقتصادي في بناء شرق أوسط «جديد»، على حد تعبيره[1]، وذلك وفق «النموذج الأوروبي»، كذلك بحسب تعبيره، بحيث يبدأ بتعاون اقتصادي، يمتد إلى تفاهم سياسي، ينتهي إلى هدفه الأخير وهو «الاستقرار» في المنطقة، كشرط أساسي للرخاء، أو كما يقول «الاقتصاد مفتاح الاستقرار والأمن».

وثمة ظاهرة ثانية واضحة في تفكير بيريس، وهي «الاقليمية»، حيث يتحدث عن «نظام إقليمي» يهدف إلى بناء مجموعة إقليمية من الأوطان، تضمها «سوق مشتركة». ويرى بيريس أن تحقيق هذا الهدف يستوجب «إعادة تنظيم عميقة للمؤسسات» في الشرق الأوسط، وإنشاء مؤسسات مركزية على نمط النموذج الأوروبي.

ويقترح، لتحقيق ما سبق، هيكلاً هرمياً ذا ثلاثة طوابق: يشمل الأول منها، مشاريع ثنائية، ومتعددة الأوطان (Multinational) في الوقت ذاته. يذكر منها على سبيل المثال، معهداً للأبحاث عن تنمية الصحراء، ومصانع لتحلية المياه. ويأتي في الطابق الثاني من هذا المفهوم مجمعات دولية بين الشركات المتعددة الجنسية تقوم بتنفيذ مشاريع تتطلب استثمارات ضخمة، تتجاوز طاقة الوطن الواحد أو حتى التعاون الثنائي. ويذكر من هذه المشاريع على سبيل المثال أيضاً، قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت، مع ما يتممها من

---

(١) الاستشهادات جميعها مأخوذة من: Shimon Pérès, *Le Temps de la paix* (Paris: Editions Odile Jacob, 1993).

مشاريع، مثل مرفأ مشترك أردني - اسرائيلي - سعودي، وكذلك مشاريع محيطة بها، مثل محطات توليد كهرباء، ومشاريع سياحية على طول المنطقة. وأخيراً يأتي في الطابق الثالث من الهيكل الهرمي المقترح، إعداد وتطبيق سياسة مشتركة للمنطقة تكون ذات محاور أربعة هي: نزع السلاح والماء والبنية التحتية، وبخاصة في مجال المواصلات والاتصالات، وأخيراً السياحة.

ويوضح بيريس أن هذه الاستثمارات الضخمة، يجب أن تمول من المصادر التالية:

- اليابان وأوروبا، حيث يجب عليهما، بحسب قوله، المساعدة في بناء شرق أوسط جديد، مثل ما قامت الولايات المتحدة في إعادة بناء اليابان وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أضعف قدراتها المالية على المساعدة، بحسب رأيه، وبالتالي يقترح التركيز على اليابان وألمانيا وبلدان أخرى.

- تليها المنظمات المالية الدولية، على مختلف أنواعها (ولا بد من أنه يقصد مجموعة البنك الدولي في الدرجة الأولى).

- الجهاز المصرفي الدولي الخاص.

- مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات.

- وأخيراً، لا ينسى دور المؤسسات وصناديق التنمية الوطنية والإقليمية، دون تسميتها، ولكن لا بد أن الصناديق العربية تشكل الجزء الأهم منها في تفكيره.

وهكذا يمكن الاستنتاج أن حركة رؤوس الأموال في السوق الشرق أوسطية، بحسب ما يراه بيريس يجب أن تأخذ اتجاهين:

- الاتجاه الأول يأتي من خارج المنطقة، وبخاصة اليابان وأوروبا نحو الشرق الأوسط كوحدة إقليمية، وكمجموعة أوطان.

- وينعكس الاتجاه الثاني في الحركة البينية داخل المنطقة، أي من بلاد الفائض المالي إلى المشاريع المشتركة من دون إهمال اقتصادات الأوطان الأعضاء وحاجاتها إلى استمرارية تمويل مشاريعها.

وأخيراً، يكتمل نموذج بيريس بدعوته إلى تعبئة جميع هذه الموارد في جهاز واحد هو «بنك التنمية للشرق الأوسط» المقترح إنشاؤه برأسمال محدود، ولكن بالتركيز على دوره كجهاز تعبئة لموارد ضخمة تتدفق من مصادر خارج المنطقة ومن داخلها. ويبرر إنشاء المصرف المقترح بقدرته على التصور والنظرة الاقليمية، وبالتالي إعطاء الأولوية والتركيز على المشاريع الإقليمية في توجيه الأموال المتاحة، وبخاصة في قطاعات المواصلات والاتصالات من خطوط حديدية وطرق ومرافىء مع مناطق حرة، ومطارات، وأقنية، وكذلك في السياحة.

٢ ـ السوق الشرق أوسطية كبديل للسوق العربية المشتركة

ما هو الجديد في المقولة الشرق أوسطية، وما يدور حولها من أفكار، وفي مقدمتها أفكار شمعون بيريس؟ تعبئة واعدة للموارد المالية نحو تحقيق تنمية اقتصادية تحقق الأمن والاستقرار والرخاء؟ إذا صدق ذلك، فماذا يقدمه التكتل البديل بمقارنته بالتكتلات القائمة ومنها السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية؟ وماذا يقدم بنك التنمية للشرق الأوسط إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه صناديق التنمية العربية الوطنية والجماعية؟ وأخيراً هل يقدر للمشاريع المشتركة النجاح في إطار شرق أوسطي أكثر منه في الإطار العربي؟

أسئلة كثيرة لا حصر لها، تدور حول الاعتبارات التي تقف وراء الدعوة الشرق أوسطية، لا نجد لها سوى جواب واحد ألا وهو تغلفة انضمام اسرائيل إلى المجموعة العربية بزينة بهية تبهر الصفوة العربية، إلا إذا كان الجواب أن السوق العربية المشتركة قد أخفقت وأخفقت معها كذلك المشاريع العربية المشتركة، وبالتالي يجب أن تفسح المجال لتنظيم جديد، يقدر له النجاح، بفضل انضمام اسرائيل إلى هذه المجموعة لتصبح تكتلاً شرق أوسطياً، يكون قدره أفضل من التكتلات العربية.

وتطرح هذه الأسئلة بصورة خاصة، بسبب ضبابية وغموض المدى الجغرافي للتكتل البديل المقترح. فإذا قيل انه يشمل المغرب العربي، فهو جزء من الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، أم أن بلداناً أخرى مثل تركيا مرشحة لعضوية التكتل الجديد، مع أن توجهات هذا البلد أصبحت أوروبية ويزداد اتجاهها التكتلي، اقتصادياً وسياسياً، إلى مجموعة الوحدة الأوروبية، أو أنه يفترض دخول دول شرق أوسطية أخرى، مثل إيران، وربما باكستان، وقبرص. . ؟

٣ ـ مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية

قبل أن نستطلع حقيقة هذا المشروع وجديته، دعونا نذكّر بأن المجموعة الأوروبية الاقتصادية لم يكن لها في يوم من الأيام رؤية شاملة للتعاون مع بلدان البحر المتوسط، ولسوء الحظ لم يعوض العرب بمبادراتهم عن هذا النقص. وفي ما يلي إيجاز للتطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، مع منطقة البحر المتوسط، قبل بلوغها فكرة التكتل المطروح. وسنرى أن ثمة تساؤلات يثيرها غموض كثير من جوانب المشروع المتوسطي بحسب تداوله الحالي.

أ ـ موجز لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط

لعل أول ما يلفت النظر في متابعة هذا التطور هو فقدان استراتيجيا شاملة للتعاون الاقتصادي الأوروبي العربي أو المتوسطي. يضاف إلى ذلك أن العدد الضئيل من الاتفاقات الموقعة بين الطرفين لم تحقق أهدافها المرجوة. ومن هذه الاتفاقات تلك التي وقعت مع

بلدان المغرب العربي عام ١٩٧٦، ثم مع بعض بلدان المشرق العربي في عام ١٩٨٠ في إطار ما سمي في حينه البلدان الثالثة في البحر المتوسط (PTM)، من دون أية نظرة تكتلية، ولا حتى السعي لانشاء «السوق الجنوبية». ويعبر عن النتائج المخيبة للآمال كل من ضعف أرقام التبادل التجاري، وتزايد العجز في الميزان التجاري للبلدان العربية. أما الاتفاقات المالية التي رافقتها، فلقد ظهر عدم ملاءمتها لحاجات البلدان المستفيدة، بالإضافة إلى تكلفتها العالية، حيث كان البنك الأوروبي للاستثمار يمنح قروضه بسعر السوق المصرفية الدولية. أما الهبات فلقد استعمل معظمها لتسديد جزء من فوائد القروض. وأخيراً، استعملت التسهيلات الحكومية لفائدة شركات الدول الأعضاء التي ربط التعاقد معها كشرط أساسي لصرف هذه التسهيلات.

وفي عام ١٩٩٠ بدأ تفكير جديد في لجنة بروكسل للاتحاد الأوروبي، انتهى إلى وضع «برنامج» للفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) لسياسة الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع بلدان المتوسط، تميز بالنظرة إلى هذه العلاقات لأول مرة، نظرة شاملة تتضمن استراتيجيا جديدة تهدف إلى تحقيق تنمية مترابطة ومشتركة بين الطرفين (Codevelopment) وأدخل مفهوم الشراكة (Partnership) لأول مرة في هذه الاستراتيجيا.

كذلك تميز التطور الجديد بتبني مشاريع مشتركة محددة تتعاون على تنفيذها الأجهزة المتخصصة لدى الطرفين على الصعيد الحكومي المركزي وعلى صعيد السلطات الاقليمية والمحلية.

واليوم، وبعد أن مضى معظم الفترة التي حددت لتنفيذ البرنامج «المعدل» والسياسة «الجديدة»، يمكن القول إن النتائج لم تتجاوز النظرة المركنتيلية، بحيث لم يحصل تقدم ملموس خارج ميدان التبادل التجاري، وذلك لأن الأعضاء الأوروبيين، وبخاصة أولئك الذين تربطهم علاقات تاريخية مع بلدان الجنوب، تخلوا عن واجباتهم إزاء هذه البلدان، بنقلها إلى لجنة بروكسل، التي توقعت بدورها من القطاع الخاص الأوروبي أن يقوم بالمهمة. ولعل هذا الاخفاق لما سمي في حينه «السياسة المتوسطية المجددة» (Renovée) للاتحاد الأوروبي، ساهم في التفكير بدفع جديد أخذ شكل الدعوة إلى إنشاء «ساحة اقتصادية» متوسطية ـ أوروبية يجري تحقيقها بصورة تدريجية، وخلال فترة زمنية تنتهي في العام ٢٠١٠، يتعاون الطرفان خلالها على:

ـ خلق منطقة تجارة حرة، تكون كمرحلة انتقالية نحو بلوغ الهدف الأخير، للتكتل المزمع إقامته.

ـ تحقيق التوازنات الاقتصادية الاجتماعية في بلدان الجنوب، كشرط أساسي لبلوغ التكامل الاقتصادي بين بلدان منطقة البحر المتوسط.

ب ـ الثغرات في المشروع المتوسطي

من الإنصاف الإقرار أن هذا المشروع لا يزال في مرحلة «الولادة» ولم يتبلور بعد،

بحيث يأخذ شكل برنامج شامل متكامل، ولهذا من الطبيعي أن يتضمن الكثير من الثغرات، نذكر منها:

- المدى والحدود الجغرافية للتكتل الذي تجري الدعوة إليه. وعلى رغم تعدد الآراء حول هذه النقطة فيمكن حصرها فيما إذا كان التكتل الجديد سيقتصر على البلدان التي تقع مباشرة على البحر المتوسط، أو أنه يبقى مفتوحاً لبلدان أخرى، وفي هذه الحال هل يقتصر على البلدان التي تقع خلف التي تتقاسم شاطىء البحر المتوسط، مثل العراق، والسعودية، وبلدان الخليج العربي، وموريتانيا.. أم أنه يشمل بلداناً أخرى، معظمها عبّر عن رغبة في الانضمام إلى التكتل الجديد مثل الولايات المتحدة، وروسيا واليابان. إن الحوار لا يزال مفتوحاً.

- أما الغموض الثاني المهم، الذي سيكتنف فكرة التكتل الجديد، فإنه يخص طبيعة وشكل هذا التكتل: هل هو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة أو شراكة في التنمية الاقتصادية.. الخ. ويأخذ هذا الغموض أهمية عند مقارنته باستراتيجية التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التي تأخذ، بصورة جلية، منحى «التكامل الاقتصادي»، إذ يجري الحديث عن انضمام بعض هذه البلدان إلى الاتحاد وتوسيع مداه الجغرافي ضمن إطار الاتفاقيات الجاري تنفيذها لتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي، يتطور تدريجياً ليصبح اتحاداً سياسياً.

ويشير معظم الظواهر، من كتابات وتصاريح وما يماثلها، إلى أن التكتل الجديد لا طموحات له أكثر من إنشاء منطقة تجارة حرة، حيث لم تتضمن الأفكار التي تدور في الساحة أية نظرة تكاملية لاقتصادات المنطقة، كذلك لا يجري الحديث عن الشراكة في التنمية الاقتصادية إلا من خلال نمو التبادل التجاري داخل المنطقة ومع الخارج، علماً بأن هذا التبادل التجاري مرشح لزيادة العجز التجاري في بلدان الجنوب، للأسباب الآتية:

- إن بناء منطقة تجارة حرة متوسطية، لا بد من أن يتم ضمن اتفاقات مراكش حول التجارة العالمية، الأمر الذي يعرض بلدان الجنوب إلى خسارة «الهامش التفضيلي» الذي تستفيد منه حالياً بعض بلدان المتوسط، في علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

- إن المنتجات الصناعية لهذه البلدان لا تزال قدرتها بعيدة عن مزاحمة المنتجات نفسها في بلدان الاتحاد، أو البلدان الأخرى المفتوحة أمام صناعاتها أسواق الاتحاد الأوروبي. وتقول بعض التقديرات ان تطبيق اتفاقات مراكش من شأنها أن تخفض نسبة صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو أوروبا بنسبة ٤٠ بالمئة، وتقدر هذه النسبة بـ ٢٢ بالمئة بالنسبة للمغرب.

- وأخيراً، فإن مبلغ العون الذي يجري الحديث عنه (٤,٥ مليار ايكو (ECU)) لصالح دول الجنوب، ولمدة خمس سنوات، لا يتناسب مطلقاً مع الحاجات الضخمة لهذه البلدان، لكي تطور اقتصاداتها إلى المستويات التي تجعلها شريكاً أكثر تكافؤاً عما هي عليه

الآن. ومن المفيد ذكر أن هذا المبلغ أقل بكثير من المبالغ التي يخصصها الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية.

وخلاصة الموضوع، نرى أن المشاريع البديلة للتكامل الاقتصادي كما هي مطروحة على الساحة الدولية والإقليمية، لا تزيد على كونها:

- وسيلة لضم اسرائيل إلى المجموعة العربية.

- وفي أقل الإيمان، ايصالها إلى تبني مشاريع إقليمية مشتركة تكون إسرائيل طرفاً لها.

- السباق بين الولايات المتحدة، التي تتبنى المشروع الشرق أوسطي، واتحاد أوروبا التي استيقظت دوله متأخرة، في النظر إلى منطقة المتوسط بشمالها وجنوبها ومشرقها ومغربها كامتداد طبيعي لها، فبادرت إلى طرح المشروع الأوروبي المتوسطي.

وهذا يعني في نهاية المطاف، أن نتخذ مواقف واضحة وثابتة أمام التحدي الأعظم الذي تواجهنا به هذه المشروعات، ولا يجوز لنا أن نحذو حذو النعامة، ولا يفيدنا تجاهل الحقيقة الصارخة التي تفرض نفسها علينا، وتطلب منا الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل نتعامل مع اسرائيل في مرحلة السلام أم نسعى إلى عزلها؟

- هل يمكن عزل إسرائيل، سواء بتبني مقاطعة من نوع جديد، أو التريث في التطبيع في علاقاتنا الاقتصادية معها؟

- وإذا كان لا بد من التعاون، فما هي حدوده، ومحتواه وشكله؟

إن جوابنا عن هذه الأسئلة هو في استقراء الواقع الذي سيفرضه السلام.

ثالثاً: اقتصاد السلام في جوانبه المالية

إذا كان الغموض لا يزال يكتنف المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي في منطقتنا، كما هي مطروحة على الساحة، فإنه من الواضح أن السلم قادم، وأن هذا السلم هو لصالح اسرائيل، وأنه لا بد من أن تنتج منه آثار مالية مهمة، سواء رافق هذا السلم مشروع تكاملي منظم أو لم يرافقه. لهذا لا بد لنا من محاولة قراءة لما يمكن توقعه من آثار يحملها السلام إلى المنطقة بكاملها، وإلى مختلف أطرافها، بصرف النظر عن عمق مضمونها، ودرجة تحققها، أي أن السلم لا بد من أن يحدث تغيرات في المنطقة على صور عديدة، منها الجانب المالي، وسنحاول التنبؤ بأهم المتغيرات:

- إن السلم المتوقع في المنطقة سيغير بصورة عميقة معظم المواقف الخارجية تجاه تطور اقتصاد المنطقة، سواء كانت حكومية أو خاصة، وسيشمل هذا التغير مختلف أنحاء المعمورة وبصورة خاصة البلاد الصناعية. وكذلك «النمور» الجديدة في بلدان جنوب

آسيا، وسوف يمتد اهتمام الأوساط المالية الدولية بالأسواق الناشئة (Emerging) إلى منطقتنا، واعتبارها عضواً جديداً واعداً في هذه الأسواق، مع جميع ما يتضمن ذلك من آثار في حركة رؤوس الأموال، بخاصة باتجاه المنطقة.

- إن التغير المرتقب في الإنفاق الحكومي لدول المنطقة، في اتجاه خفض الانفاق العسكري لصالح الانفاق الانمائي سيفتح آفاقاً استثمارية كبيرة، وذلك على صعيدي التنمية الوطنية، والمشاريع الاقليمية، وسيكون ذلك حافزاً لاهتمام الشركات المتعددة الجنسية في الدول الصناعية، وبصورة عامة مختلف الأقنية الاستثمارية سواء كانت دولية، اقليمية، عامة أو خاصة، بالمنطقة في ظل السلام المرتقب.

- إن اتجاه دول عديدة في المنطقة نحو الانفتاح على القطاع الخاص الوطني من جهة، وعلى الاستثمار الخارجي من جهة ثانية، ستزداد وتيرته بسرعة ودرجة كبيرتين. يساعد على ذلك النمو المرتقب في التبادل التجاري والاستثماري اللذين ينشطان بدورهما التدفقات المالية الجارية والرأسمالية، بين المنطقة وخارجها، وبين أطرافها الوطنية.

- إن انتهاء، أو الزوال الفعلي للمقاطعة العربية، سيضيف إلى الدورة الاقتصادية الاقليمية تيارات تجارية ومالية واستثمارية جديدة، لا بد من أن تؤثر في حركة رؤوس الأموال على صعيدي الحساب الجاري بفضل توقع نمو التبادل التجاري والخدمات، وعلى الحساب الرأسمالي، بسبب الاستثمارات الجديدة التي يتوقع أن تأخذ مبادرتها الشركات التي ترددت بأخذها في ظل المقاطعة العربية.

إزاء هذه التوقعات الواعدة بالنسبة لاقتصادات المنطقة، كيف ستتوزع الغنائم، وما هي المحاور والأقنية التي ستأخذ بعداً إقليمياً يتجاوز الحدود الوطنية، وتكون مراكز استقطاب التدفقات المالية من الخارج، ونحوه، بالإضافة إلى حركتها البينية.

إن الموضوعية والواقعية يقودانا إلى التوقع بأن اسرائيل ستكون المستفيدة الأولى، وأن تل أبيب ستكون أكثر المدن حظاً بأن تصبح سنغافورة المنطقة، كل ذلك للأسباب التالية:

- انفتاح اسرائيل نحو الخارج، وتاريخ علاقاتها بمناطق جغرافية متعددة، وكذلك بالأسواق الدولية، الذي عززته المقاطعة العربية، يقابل ذلك المعوقات المتعددة والمتنوعة التي تميزت بها معظم البلدان العربية خلال العقود الماضية، وبعضها لا يزال. ولنتذكر على سبيل المثال قوانين الرقابة على القطع، وقوانين الملكية، والحماية التجارية، وضعف أو فقدان البنية التحتية المتصلة بالقطاع المالي الدولي... هذا دون ذكر الآثار التي خلفتها قوانين التأميم، وإخفاق القطاع الخاص الوطني خلال ربع قرن، وهو همزة الوصل الطبيعية بين الاقتصاد الوطني والخارج.

- تقدم الاقتصاد الاسرائيلي الوطني بالمقارنة مع الاقتصادات الوطنية العربية. فغياب تعاون جدي بينها يقيدها، فلا يعطيها البعد الإقليمي الذي يعوض عن نقاط الضعف

باقتصاداتها الوطنية، إذا ما تمَّ تناولها إفرادياً.

- مستوى نمو وتكامل القطاع المالي الاسرائيلي بالنسبة إلى أمثاله في الأقطار العربية، وهو يتضمن بصورة خاصة سوقاً مالية منظمة قادرة على استقطاب شركات عالمية يهمها الوجود في المنطقة، وتنمية أعمالها فيها.

- ارتباط اسرائيل بعلاقات متطورة مع الاتحاد الأوروبي، الذي توجته مؤخراً بتوقيع اتفاق الشراكة الأوروبية - المتوسطية الذي سيرتقي بالعلاقات بين الجانبين إلى مستوى الحوار السياسي، بالإضافة إلى الشراكة الاقتصادية. ولقد حصلت اسرائيل في الاتفاق الجديد على تنازلات تتصل بشهادات المنشأ، وفرص مشاركة مؤسساتها في أسواق التعاقدات العامة على غرار مشاركة بلدان تجمع «نافتا» (NAFTA). كما تميز الاتفاق الجديد بشكل خاص بالفوائد الكبيرة التي تعلقها اسرائيل على التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات الأوروبية. وإن عدداً من هذه المؤسسات يعتبر اسرائيل إحدى القوى الصناعية التي يمكن أن تستفيد من خبراتها. وسيعزز هذا الدور، المهمة السابقة التي حصلت عليها اسرائيل في الاتفاق الجديد، إذ هي الطرف الخارجي الوحيد الذي حصل على حق المشاركة في برامج الأبحاث والتنمية الأوروبية. وسيشارك ممثلوها في لجنة «تسيير برامج الأبحاث والتنمية» بصفة مراقب إلى جانب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- وجود رؤية واضحة إلى حدٍّ ما، ومتوقعة، ومحسوبة لدى اسرائيل، بالنسبة للنظام الاقتصادي، أو العلاقات الاقتصادية المتوقع قيامها بين البلدان العربية واسرائيل. وبحسب التصور الاسرائيلي فإن اتفاقات السلام ستجري لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه نظام، أو واقع اقتصادي تكون اسرائيل محوره ومركزه.

- قدرة اسرائيل على القرار لأنها منفردة، بينما تتعدد المواقف العربية وتختلف، بالإضافة إلى غياب أي تصور جماعي وإرادة على إخراجه إلى حيز الوجود بحيث تحمي نفسها على الأقل، إذا لم تتمكن من لعب دور قيادي.

- خطر نشوء تبعية عربية لإسرائيل بسبب عدم تكافؤ الوضعين الاقتصاديين وتقدم اسرائيل على معظم البلدان العربية، وبخاصة في غياب تعاون حقيقي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانية والمواصلات والأبحاث. ويكفي لقياس فقدان التكافؤ أن نذكر أن الدخل الوطني الاسرائيلي قد بلغ، بحسب احصاءات البنك الدولي ٦٧ بليون دولار عام ١٩٩٠، أي ما يزيد على الدخول القومية لمصر والأردن ولبنان وسوريا ومنطقة الحكم الذاتي مجتمعة. وعلى الصعيد الفردي فقد بلغ الدخل الوطني للفرد الواحد في اسرائيل ١٣٢٣٠ دولاراً سنوياً، مقابل ٤٦٣٥ دولاراً لمجموعة دول المواجهة السابق ذكرها. ويساوي ٢١ ضعفاً للدخل الفردي المصري، ونحو ١٢ ضعفاً للأردن و١١,٣١ ضعفاً للدخل السوري.

ويبلغ عدم التكافؤ هذا حده الأقصى في ميزان التنمية البشرية التالي، وفق ما نشره

تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٤.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

عدم التكافؤ بين البلدان العربية وإسرائيل وفقاً لميزان التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

البلد	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب بحسب دليل ١٩٩٤	العمر المتوقع عند الميلاد (١٩٩٢)	معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٩٩٢)
إسرائيل	٠,٩٠٠	١٩	٧٦,٢	٩٥,٠
مصر	٠,٥١١	١١٠	٦٠,٩	٥٠,٠
الأردن	٠,٦٢٨	٩٨	٦٧,٣	٨٢,١
لبنان	٠,٦٠٠	١٠٣	٦٨,١	٨١,٣
سوريا	٠,٧٢٧	٧٣	٦٦,١	٦٦,٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

ولكن هل يعني ذلك أن العرب فقدوا طاقاتهم بحيث يتفاعلون مع السلم، عوضاً من أن يكونوا فاعلين فيه ومبادرين في التعامل معه لخدمة بلدانهم، أفراداً وجماعة. إن جوابنا هو طرح بديل للبدائل.

رابعاً: هل من بديل عربي؟

من المؤسف، لا بل من المؤلم أن يكون الدور العربي «متفاعلاً» مع الأحداث، في الوقت الذي نرى فيه إسرائيل تلعب دور «الفاعل» مباشرة، وبالتعاون مع الغير، وبصورة خاصة الولايات المتحدة. ولا بد من الإقرار أن بين جميع «المشاريع البديلة» فإن المشروع الشرق أوسطي هو أكثر المشاريع بلورة إلى حدّ ما، أو على الأقل أقلها غموضاً.

فهل يعني ذلك أن الفكر العربي وصل إلى حد من العقم، بحيث لم يبق له إلا «التفاعل» مع ما يجري حوله؟ الجواب كلا، قطعاً ومن دون تردد. إذن ما هي المشكلة؟ الجواب هو نقص المبادرة الناتج ليس من «العقم» وإنما بسبب وجود هوة ضخمة بين أصحاب القرار، وأصحاب الرؤيا والفكر بسبب الأنظمة السياسية التي تسيطر في المنطقة العربية، والتي سطت على المبادرة الفردية العربية الحرة والجريئة.

ولكن منطقتنا تجتاز مرحلة تاريخية مصيرية، أي أننا أمام منعطف تاريخي ستحدد وجهته مصيرنا لعشرات السنين وربما للقرن الحادي والعشرين بكامله. لهذا فإن الصحوة هي قضية حياة أو موت. فلا بد من أن تتضافر الجهود، أياً كانت وبصرف النظر عن مصدرها، وشكلها، للثورة على الواقع الأليم. لهذا وبمنتهى التواضع، سنحاول أن

نشارك في هذا الجهد، الذي لا بد من أن يبدأ بمرحلتين: التصورية، قبل أن يبلغ البلورة الكاملة، ثم دفعه بعد ذلك إلى مجال التنفيذ مروراً بأصحاب القرار.

وفي محاولتنا المتواضعة في المساهمة بهذا الجهد، سنبدأ من عدد من المسلمات التي لا بد من الاتفاق عليها، قبل أي تصور لما يخبىء لنا «سلم إسرائيل» في الحقلين الاقتصادي والمالي.

١ ـ في المعطيات والمسلمات

إن تجاربنا الأليمة، في مجال التعاون العربي المشترك، وفي تعاملنا مع المجابهة العربية ـ الإسرائيلية، تفرض علينا أن نبدأ بإقرار عدد من المعطيات، نسلم بها ونعتبرها أسساً لبناء صرح جديد، يتضمن في طياته آمالاً جديدة، لأجيال جديدة. وسنستعرض في ما يلي، ما نعتبره أهم المعطيات التي يجب أن نسلم بها، في محاولتنا لأخذ المبادرة في تصور بديل عربي، للبدائل غير العربية:

أ ـ إن أول هذه المعطيات وأهمها، وأكثرها أسبقية، هي أن نتخلى إلى الأبد عن سلبيتنا، أو سلبياتنا، في نظرتنا الجديدة إلى خلافاتنا مع إسرائيل، وبالتالي أن نرسم علاقات جديدة مع الأطراف الخارجية. كفانا الرفض لمجرد الرفض إذا لم يكن لدينا البديل الجدي والقوي والواعد والذي نستطيع تنفيذه بنجاح. كفانا الخوف من «البعبع» الإسرائيلي، لأن أية قوة مهما بلغت، لا يتجاوزها إلا طاقة أكثر قوة منها. كفانا البكاء على مصيرنا لأن الحق على «المؤامرات». وحري بنا أن نكون نحن في عداد «المتآمرين» على مصيرنا، عوضاً من أن نكون فريسة لمؤامرات الغير التي يجب توقعها، لا بل اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم، ولعبة الأطراف، أياً كان نوعها، في التصدي للعلاقات مع الغير. كفانا بتجيير المسؤولية على «الطليان»، وبأنهم «أتونا من الغرب». بينما هيأنا لنفسنا التصدي لهم «من الشرق». ولنعتمد العقل والمعرفة والعلم في التصدي للتحديات التي تنتظرنا في عشية القرن الحادي والعشرين.

ب ـ وفي مسيرتنا الإيجابية الجديدة، يجب أن نسلم بأننا نعيش عصر تكتلات من نوع جديد، يوفق بين نقل جزء من السيادة الوطنية لسلطة أعلى مقابل ميزات التجمع والتكتل، ولكن في الوقت نفسه، ننمي المسؤوليات الوطنية والمحلية. فلا خلاف بين التيارين اللذين يسيطران اليوم على العالم: أي المزيد من المركزية التي تتضمنها التكتلات، ولكن مع المزيد من اللامركزية التي تنقل إلى الفرد، ثم الجماعة المحلية، وهكذا إعادة مسؤولية المشاركة الجديدة في النظام والتنظيم إلى القوى البشرية الفاعلة.

إن مسيرة التيار التكتلي في العالم تزداد قوة ونمواً لأن العقل يدعو إلى مرافقة هذه المسيرة، لا العمل ضدها، أو اعتراضها، أو التصدي لها بسلبية عوضاً من أن نتوخى الحلول، وأن نتخذ القرارات، ونقوم بالأعمال التي تحثنا على إحراز الأفضل من التيار التكتلي العالمي.

ج ـ الإقرار بأن الحلول العسكرية ليست دائماً الحل الأمثل في معالجة الخلافات وأننا جربناها بما فيه الكفاية. كما يجب أن نعي أن القرن الحادي والعشرين يدعونا إلى التفكير بحلول أخرى، في مقدمتها الإنماء والتعاون الاقتصاديين، وان إسرائيل سبقتنا إلى الاقتناع بأن السلم الاقتصادي هو أقوى وأكثر جدوى من الحل العسكري، آخذة بذلك تجربة كل من اليابان والمانيا. وإذا لم نؤمن بذلك، فإننا نخشى أن يكون مصيرنا خسارة السلم الاقتصادي بعد خسارة الحروب العسكرية خلال نصف قرن.

د ـ إننا نرى أن السلام يسلك طريقاً من دون خط عودة، الأمر الذي يدعونا إلى استباق الأحداث، وبالتالي تصور المستقبل في ضوء سلام، سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً إلى تحرير أموال التسليح، وإنهاء المقاطعة العربية، واقدام الشركات المتعددة الجنسية على النظر إلى مستقبل المنطقة بمنظار إيجابي، وذلك لأول مرة منذ خمسين عاماً. ويعني ذلك أنه بصرف النظر عن مصير مشروعات التكامل البديلة المطروحة، أن نأخذ مبادرة خلاقة ومبدعة في النظر إلى تبادل تجاري، ومشروعات إنمائية، وحركة رؤوس أموال، وكذلك في العمالة... على أساس أن المنطقة سيسودها السلام لا محالة، وكذلك التصدي لمشاكلنا على هذا الأساس.

هـ ـ وفي مقدمة هذه المشاكل يأتي التعاون العربي المشترك، الذي يجب الاعتراف بأن إخفاقه الماضي سببه فقدان الإرادة العربية لتحقيقه من قبل الحكومات، وعدم الثقة المتبادلة بينها، وإلا فلدينا من الاتفاقات، ومن الأجهزة، ومن الوسائل... ومتطلبات أخرى، مما يساعدنا على إخراج هذا التعاون إلى حيز الوجود والنجاح. وفي خلاف ذلك فإننا سنرى النجاح في التعاون بين دول المنطقة مع محور جديد هو إسرائيل، تدور الأطراف العربية بعلاقات ثنائية معه وحوله.

و ـ وفي هذا المضمار فإننا ندعو، أمام الخيارات المتاحة لرسم العلاقات المستقبلية الاقتصادية مع إسرائيل، أن نستبعد المقاطعة والعزل الاقتصاديين، وأن نتجه نحو «الاستيعاب» الاقتصادي، الذي يؤمن لنا أعظم الفوائد، بفضل ما تملكه البلدان العربية من موارد مادية وبشرية ومالية هائلة. وإن هذا «الاستيعاب» يجب أن يكون استراتيجيتنا، وأن يرافقه دور الفاعل، في بناء السلم الاقتصادي الواقعي، بصرف النظر عن مشاريع التكامل التي تسوّق في ساحتنا. إننا نسير نحو اقتصاد اقليمي تكون فيه إسرائيل جزءاً له وزنه، وذلك سواء انتظم الاقتصاد الإقليمي ضمن مشروع تكتلي أم لم ينتظم، بصرف النظر عن مداه الجغرافي، وعن شكله ومحتواه (شرق أوسطي أو متوسطي).

وخلاصة الموضوع هو أن نتجه نحو التعاون البيني في إطار انفتاحي نحو الخارج، نستوعب فيه الطرف الآخر كأحسن وسيلة لحماية اقتصادنا، ولقطف مكاسب السلام، داخل التكتلات المنظمة أو خارجها.

٢ ـ اختيار الأهداف

سنقتصر هنا في الحديث عن الأهداف المالية، غرض هذا البحث. ولقد سبق وذكرنا أن الأهداف النظرية لأي تكتل مالي تشمل: الكم، الذي يقاس بمقدار التدفقات المالية، ثم الكيف الذي تعبر عنه أشكال هذه التدفقات، ثم التوزيع داخل أعضاء التكتل، وأخيراً، وليس بأقل أهمية عن سابقاته، هدف الكلفة المتوازنة. وسنتناول هذه الأهداف تباعاً.

أ ـ تعبئة الأموال اللازمة

لا بد ولاحظنا أن في مقدمة المظاهر «التجميلية» لمشروعات التكامل المطروحة، وللسلام بحد ذاته هي كمية الأموال التي ستتدفق على المنطقة، من كل صوب ودرب، ومن دون حساب، وكأنها المن والسلوى، وذلك بحسب أقوال دعاة هذه المشروعات.

وطبعاً تحاشى المحللون الجادون، تقديم أي تقدير لكمية المبالغ المتوقع تدفقها نحو المنطقة سوى ترداد أرقام صدرت في تصاريح هنا وهناك. ولكي لا ندخل في «مصيدة» هذا الجدل، سنميز منذ البداية، بين المبالغ المطلوبة، وتلك المتوقعة أو التي قد يوعد بها. وأخيراً تلك التي «تصل إلى الجيب» في نهاية المطاف. إن التجربتين الماضية والحالية لا تغفران لنا الحلم من جديد، فحسبنا المليارات (٣ تقريباً) من الدولارات التي «قررت» لـ«السلطة الفلسطينية» وقبلها المليارات التي قررت «العون لبنان على إعادة إعماره». ويشارك العرب الأطراف الخارجية من حكومات ومنظمات دولية، مسؤولية قذف الأرقام.

وليست المهمة أسهل في تقدير ما تحتاج إليه المنطقة، لإنشاء «تكامل اقتصادي»، ولكن من المؤكد أنها مبالغ هائلة، نستطيع قياسها بتعداد عدد من المشاريع المشتركة وحدها، من دون المشاريع الوطنية التي تردد ذكرها في المشروعات المتداولة:

(١) مشاريع المياه، وهي ليست فقط الأكثر أسبقية، وإنما هي أيضاً وبصورة خاصة الأصعب من كل المشاريع الأخرى، بسبب الاختلاف على توزيعها، مع كل ما يشوب ذلك من جوانب سياسية. والذين يسوقون الدعوة إلى النظر إلى الشرق أوسطية «كمنطقة واحدة وكساحة اقتصادية واحدة» يؤيدون الأفكار القائلة بأن تمويل مشاريع المياه، بصورة خاصة، يكون أكثر منالاً إذا كانت إقليمية، تهم المنطقة بكاملها، لأن الحكومات والمؤسسات الدولية ستكون أكثر تجاوباً في منح التمويل اللازم. ويجزم بيريس أنه حتى الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات، سترغب في المشاركة في التمويل ليس فقط لما يقدمه ذلك من أعمال لها، وإنما لأن مثل هذه المشاريع يمكن النظر إليها من ناحية اقتصادية، على أنها قابلة للتمويل الذاتي بعد إنجازها بسبب «اقتصادياتها الإيجابية».

وللتأكيد على ضرورة النظر إلى الشرق الأوسط كساحة اقتصادية واحدة، تقدم مشاريع المياه في مقدمة الاعتبارات المبررة لهذه النظرة، فيجري الحديث عن مشاريع

أنابيب لنقل المياه من تركيا في خطين: أحدهما يهتم بتموين البلدان الشرقية، والثاني يفي بحاجات الشق الغربي من المنطقة. أما الخط الشرقي فيجتاز سوريا والأردن والعربية السعودية، ومنها إلى بلدان الخليج حتى عمان. أما الخط الغربي فينقل المياه التركية إلى سوريا وإسرائيل والأردن ومنطقة الحكم الذاتي.

(٢) مشروعات المواصلات والاتصالات، التي تصبح أكثر قابلية للتمويل الدولي، إذا صممت على أساس أن المنطقة ساحة واحدة، تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي ترسم المشاريع لخدمة المنطقة بكاملها وليس لبلد أو بضعة بلدان. وتدخل في مقدمة هذه المشاريع: بناء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، إعادة بناء خط حديد الحجاز الذي يربط بين دمشق والمدينة، على أساس إقليمي، طبعاً ليشمل إسرائيل ويتفرع عنه خط موازٍ على طول شاطىء البحر المتوسط، بالإضافة إلى خطوط فرعية، تشكل مع الخط الرئيسي شبكة تخدم سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل، والعربية السعودية، مع امتداد الخط الرئيسي إلى مصر، وربما منها إلى بلدان افريقيا الشمالية. وفي ميدان الطرق، تتضمن المشروعات المقترحة إنشاء شبكة إقليمية تخدم المنطقة وتتضمن ثلاثة خطوط رئيسية: **الأول** يربط بين أوروبا وشقي المشرق والمغرب العربيين، مروراً بإسرائيل. أما الخط **الثاني** فيؤمن الصلة بين بلاد المشرق والمغرب العربيين من جهة، والعراق وبلدان الخليج من جهة ثانية. وأخيراً فإن الخط **الثالث** يشمل عدة فروع تربط بين القدس والعواصم العربية.

وكما بالنسبة لمشاريع المياه، لا، بل بتأكيد أكثر، يجزم الداعون إلى هذه المشاريع، وفي مقدمتهم بيريس، ان تمويل هذه المشاريع يمكن أن يتم من قبل شركات متعددة الجنسيات، تسترد قروضها من رسوم المرور التي تخضع لها السيارات التي تستعمل شبكة الطرق هذه. وطبعاً يربط هذا التمويل بكونها مشاريع إقليمية تفيد كل بلدان المنطقة، أي إسرائيل مع البلدان العربية.

(٣) وهناك مشاريع أخرى يضيق البحث بتعدادها بالتفصيل، وهي تتناول المرافىء المشتركة، والمناطق الحرة المشتركة، والمناطق السياحية المشتركة التي يسري عليها الاعتباران الأساسيان اللذان يشكلان مفتاح مشكلة التمويل، وهما:

ـ تصميم المشاريع على أساس إقليمي لمنطقة تعتبر ساحة واحدة تتجاوز الحدود كشرط أساسي لاقتصادية هذه المشاريع.

ـ التمويل الدولي والحكومي والخاص بفضل توفر المردود الاقتصادي لهذه المشاريع ولأنها تخدم مجموعة من البلدان، بينما كان سيتعذر تمويلها كأجزاء وطنية، لأنها لن تكون اقتصادية، وبالتالي يتعذر تأمين الأموال الضخمة اللازمة لتنفيذها.

وهكذا يصبح واضحاً أن الساحة الاقتصادية المزمع إنشاؤها، هي وسيلة «تجميلية» ومقنعة لانضمام إسرائيل إلى البلدان العربية، وخلق تشابك اقتصادي وإنمائي بينهما، وليس ما يسمى بـ«الشرق الأوسط الجديد» إلا السوق العربية، منضمة إليها إسرائيل،

لأنها ستوفر البعد الإضافي اللازم لجعل التمويل الإقليمي ممكناً. ولهذا لا بد من وقفة تأمل حول ادعاء نجاح التمويل الخارجي في ظل التكتل، أو تصميم المشاريع على أساس اقليمي، للتساؤل عن جديته، وعن صحة التوقع بموقف خارجي أكثر إيجابية للتمويل سواء كان المصدر دولياً أو حكومياً أو خاصاً.

في رأينا أن هذا التأكيد مبالغ فيه، ولو أننا نرى فيه بعض الصحة للأسباب التالية:

- تأييد الولايات المتحدة وتأثيرها في أوروبا لتأمين انضمام إسرائيل إلى المجموعة العربية، عن طريق إحداث تكامل معها في معظم القطاعات.

- وعي إسرائيل الكبير لأهمية انخراطها في اقتصادات المنطقة بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإنها تجند نفوذها لدى الجاليات اليهودية في المنظمات الدولية والحكومية، والإقليمية، وكذلك الخاصة، بالإضافة إلى الأسواق المالية الدولية، حيث تجد أعضاء بارزين من الجاليات اليهودية في مراكز القرار أو التأثير فيه.

- لأن اعتبار حجم المشروع هو عامل أساسي في اقتصاداته، ولهذا يمكن توقع اهتمام ببعض المشاريع بفضل ما يقدم لها البعد الإقليمي.

- سعي إسرائيل لإنشاء جهاز إقليمي للتعبئة المالية اللازمة للمشاريع الإقليمية والمشاريع المشتركة، وليس تمسكها بمشروع بنك التنمية للشرق الأوسط إلا لأنه يؤمن دخول إسرائيل طرفاً في هذا الجهاز، وبخاصة أنه من المستبعد أن تقبل الحكومات العربية انضمام إسرائيل إلى الأجهزة العربية القائمة مثل صندوق الإنماء العربي. وهذا ما يشرح دعم الولايات المتحدة للمشروع، في حين يشير معظم دول أوروبا إلى أنه لا مبرر للبنك الجديد، ويدعو إلى استعمال الأجهزة القائمة، لأن المشكلة تكمن في كمية الأموال اللازمة، وليس في الأجهزة اللازمة لتعبئتها وتوزيعها.

وخلاصة الموضوع فإن الأموال التي تحتاج إليها تنمية المنطقة على أساس إقليمي، تعتبر جسيمة جداً، وذلك بصرف النظر عما إذا خضعت هذه التنمية لتنظيم تكتلي، أو تم تنفيذها على أساس من التعاون بين مختلف الأطراف من دون مثل هذا التنظيم. إذن فإن السؤال الطبيعي الذي يرد هو: ما هي مصادر التمويل، وما هو الشكل الذي يجب أن تأخذه التدفقات الرأسمالية لأغراض التنمية الإقليمية؟

ب ـ مصادر التمويل وأشكال التدفقات المالية

يمكن تعداد هذه المصادر كما يلي:

(١) وفورات تمويل الحرب والتسليح الوطنية، والتي تشكل رقماً كبيراً، لا يقل عن متوسط ٣٠ بالمئة من ميزانية البلدان المعنية.

(٢) وفورات المعونات المالية الخارجية العسكرية، وهي أيضاً تبلغ أرقاماً ضخمة تتكرر سنوياً منذ نصف قرن مع افتراض أن إسرائيل ستقبل بتوجيه العون المالي الأمريكي،

إن لم يكن بكامله فبجزء منه، لتمويل المشاريع الإقليمية.

(٣) قروض المنظمات المالية الدولية والإقليمية.

(٤) الأموال الحكومية الجديدة الإضافية لوفورات العون المالي العسكري.

(٥) القروض المصرفية الدولية المباشرة.

(٦) قروض ومساهمات الشركات المتعددة الجنسيات.

(٧) الأسواق المالية الدولية.

(٨) توقع انخفاض المعونة الخارجية وتوجيه الوفر الناتج نحو التنمية.

(٩) الأموال المهاجرة من المنطقة بصورة عامة.

وطبعاً لا يخطر بالبال أن هذه الأموال ستتدفق بصورة آلية، وإنما تحتاج تعبئتها إلى جهود ضخمة تقع على عاتق حكومات المنطقة بما في ذلك مساعدة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي.

هذا من حيث مصادر رؤوس الأموال، أما من حيث الشكل الذي تأخذه حركة رؤوس الأموال، فإن لنا ملاحظتين مهمتين: **الأولى** تتعلق بنسبة المساهمات والاستثمار المباشر. **والثانية**، تتعلق بالمعونات والهبات. وكلتاهما يشترك في أثره الإيجابي في المديونية الخارجية.

فمن المعلوم أن عدداً كبيراً من بلدان المنطقة يعاني عبء المديونية الخارجية بسبب الضغط على الموارد المتاحة، سواء من حيث تسديد أقساط الدين أو فوائده. وإننا نتوقع أن يرافق السلام ما قد يتحقق من مشروعات التكامل، من تخفيض للمديونية الخارجية من قبل البلدان الدائنة، سواء بإعفائها من جزء من أصل وفوائد الديون، أو بإعادة جدولتها، أو كلاهما معاً. وفي هذا المجال فمن المنطق أن تتبنى البلدان المستفيدة سياسة جديدة للمديونية الخارجية تهدف إلى تحديدها بسقوف عليا تنسجم مع قدراتها المستقبلية.

لهذا السبب يفضل أن تشجع بلدان المنطقة التدفقات المالية على شكل **مساهمات واستثمار مباشر** من الخارج، بحيث يرتبط عبئها على الاقتصاد بمردوديتها. ولا شك في أن عقبات كبيرة تقوم حالياً أمام تبني مثل هذه السياسة، مثل نظام الملكية، حيث يحرم عدد من حكومات بلدان المنطقة، ملكية الأسهم في شركاتها الوطنية بصورة مطلقة، أو في بعض القطاعات كالصناعة أو العقارات. وبالتالي فإن إعطاء المساهمات والاستثمار المباشر وزناً ونسبة معقولة في حجم التدفقات المالية من الخارج إلى المنطقة يستوجب جهداً في إعادة النظر في مواقفنا إزاء الاستثمار الخارجي. وإننا نرى أنه لا خطر على تشجيع المساهمات والاستثمار المباشر الخارجيين، إذا سارا ضمن إطار مخطط له مسبقاً، بحيث تحدد الأهداف كمياً وكيفياً، عن طريق توزيعها بين القطاعات التي تتلاءم طبيعتها أكثر من

غيرها مع الملكية الخارجية لجزء من رؤوس أموالها، أو لكامل رأس المال في بعض الحالات.

ولا بد من التنبيه إلى أن هذا الموضوع سيلعب دوراً مهماً في اتجاه التدفقات المالية من الخارج، وفي نجاح سبق عضو أو بعض أعضاء المنطقة في خلق مركز مالي إقليمي كما سنبين لاحقاً.

وللأسباب المذكورة أعلاه، يتحتم أن تشمل حركة رؤوس الأموال الخارجية نحو المنطقة، نسبة مهمة من التسهيلات الميسرة الشروط، والمعونات والهبات، وبخاصة أن عدداً من المشاريع المشتركة يدخل في قطاع البنية التحتية الذي يحتاج تنفيذه إلى تمويل يتماشى مع طبيعته غير الانتاجية مباشرة، وفي الأجلين القصير والمتوسط.

وسيكون، برأينا، نجاح مثل هذا النوع من التدفقات المالية أحد أهم مقاييس نجاح السلام الاقتصادي، وتطوير المنطقة إقليمياً.

وأخيراً فإن التعبئة المالية يجب أن تخص الأموال المهاجرة ببرنامج خاص بها، يشجع على عودتها، ودخولها الحلقة الانتاجية على صعيد وطني وإقليمي، بحيث تساند المجهودات الدولية الحكومية الخارجية والمحلية. وإننا لا نبالغ إذا قلنا إن دخول الأموال المهاجرة في الدورة المالية الجديدة، يعتبر المقياس الثاني من حيث أهمية آثاره وتفاعلها المركب مع عوامل أخرى، في تفعيل حركة رؤوس الأموال بما يحقق الأهداف المرسومة.

ج - التكلفة المالية

سبق وأشرنا إلى أخطار المديونية الخارجية على التوازنات الاقتصادية والمالية، وذلك عندما يفوق عبئها قدرات البلد الذي يتحملها، وكثيراً ما تفوق حتى قدرة المشروعات التي تم التعاقد على القروض من أجل تمويلها، هذا من دون أن ننسى إساءة استعمال المديونية الخارجية أحياناً في غير أغراضها الانتاجية.

كذلك دعينا إلى إعطاء أدوار مهمة لكل من الاستثمار المباشر والمعونات والهبات، ثم عودة الأموال المهاجرة، كمساهمة في الحيلولة دون تضخم المديونية الخارجية فوق طاقة بلدان المنطقة إفرادياً وكمجموعة، كل ذلك كوسيلة للحد من كلفة التمويل.

وبما أنه لا يجوز استبعاد مصادر الأسواق المالية من برنامج التعبئة المالية بسبب الحاجة الكبيرة إلى رؤوس الأموال ولأن طبيعة بعض المشاريع تتلاءم مع التمويل عن طريق الأسواق؛ لهذا فإن على الأجهزة المعنية أن تنمي مصداقية ائتمانية إزاء الأسواق المالية، تساعد ليس فقط في تسهيل لجوئها إلى الأسواق، لا بل في تخفيض كلفة الأموال التي تطلب من هذه الأسواق. ولعل نجاح البنك الدولي، مقارناً بمؤسسات دولية وإقليمية أخرى، في تخفيض معدلات الفوائد على الأموال التي يقترضها من الأسواق المالية بصورة دورية، لخير دليل عما ندعو إليه. ولهذا فليس من المستغرب أن يذكر دعاة

إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط، قدرته المتوقعة على تحسين شروط التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه من الأسواق المالية، كعامل لصالح إنشاء مثل هذا البنك.

٣ ـ الوسائل

يتجه تفكيرنا بالوسائل التي نقترح لتحقيق الأهداف المحددة سابقاً، إلى الأجهزة اللازمة لذلك، وبخاصة إلى الأجهزة الإقليمية، ونلاحظ أن تركيز معظم المشاريع المطروحة على إنشاء أجهزة جديدة، من دون ذكر ومع تجاهل، ما هو قائم، وذلك لسبب بسيط وهو تأمين انضمام إسرائيل إلى هذه الأجهزة، وربما بعض حليفاتها كالولايات المتحدة، الأمر الذي يصعب تحقيقه عن طريق الأجهزة القائمة، إذ ان معظمها مرتبط بالتعاون العربي المشترك، سواء على صعيد الوطن العربي أو على صعيد مجموعات بلدان من أعضائه. ويتداول أصحاب المشروعات المطروحة نماذج تتراوح بين «إعادة تنظيم عميقة لمؤسسات الشرق الأوسط»، بحسب رأي بيريس، أو إنشاء لجان قطاعية مشتركة، مروراً بأمانة عامة إقليمية على شكل لجنة بروكسل في الاتحاد الأوروبي، أو مجالس على غرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو مجلس التعاون بين دول الخليج، أو مجلس الاتحاد المغربي العربي.

وبما أننا ندعو، على الأقل في المرحلة الحاضرة، إلى عدم الانضمام إلى تكتل منظم باتفاقات ومعاهدات تربطنا مع إسرائيل، في تنظيم اقتصاد المنطقة، كما سنشرح لاحقاً، فإننا سنقتصر هنا على معالجة وسيلتين مهمتين في حركة رؤوس الأموال، وهما: الجهاز الإقليمي المالي والسوق المالية الإقليمية، واللذان يمكن النظر إليهما بصرف النظر عن أي تنظيم اقتصادي لـ «الشرق الأوسط الجديد».

أ ـ الجهاز المالي الإقليمي

هناك تياران في هذا المجال: **الأول** تقف وراءه إسرائيل، وترفع رايته الولايات المتحدة، وهو مشروع بنك التنمية للشرق الأوسط. أما التيار **الثاني** فيدعو إلى عدم تعدد الأجهزة، والاقتصار بالاعتماد على الأجهزة القائمة ويأتي في مقدمتها البنك الدولي، يليه بنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمات إقليمية أخرى، حتى إذا اقتضى الأمر إنشاء وحدة أو إدارة أو صندوق خاص، داخل هذه المنظمات. وتتصدر أوروبا الدفاع عن هذا التيار.

أما البلدان العربية، فعلى عادتها، انقسمت بين التيارين، حيث إن هناك بلداناً مثل مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، تميل إلى إنشاء بنك التنمية، وبلداناً أخرى، في مقدمتها بلدان مصادر التمويل، أي السعودية والخليج، تؤيد الموقف الأوروبي. ولا نرى فائدة هنا من دخول هذا الجدل، وبخاصة أنه سياسي أكثر مما هو مالي أو فني، وبالتالي نكتفي بالملاحظات التالية:

(١) ان الحاجة إلى جهاز متخصص أقرب إلى العقلانية بالنسبة إلى المشاريع الإقليمية

المشتركة، التي تتطلب جهداً متفرغاً ومركزاً على هذه الصفة الإقليمية. ولكن من الممكن عدم التسرع بإنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط، وتجاوز الاختناقات السياسية القائمة والتي تصب في وعاء واحد هو انضمام إسرائيل، وذلك بالسير على مرحلتين: تستعمل في المرحلة الأولى نماذج تصاغ وفق الحالة، ثم يتقرر في المرحلة الثانية، وفي ضوء تجربة المرحلة الأولى، نماذج تنظيم التمويل اللازم.

(٢) إن استمرار الجدل وخطورة تطوره بصورة سلبية، لا يستحق التوقف كثيراً حول فكرة إنشاء بنك التنمية، لأن الدول الأجنبية المانحة ومصادر التمويل، وبخاصة الأسواق المالية، قد تجيز التعامل مع جهاز متخصص، يضم إسرائيل حتماً، ويفسح المجال لعضوية الدول المانحة مثل الولايات المتحدة واليابان، كما يسمح بتوقيع اتفاقات ثنائية تجمع البنك الشرق أوسطي وبنك الاستثمار الأوروبي، في برنامج معادل يتناول حركة رؤوس الأموال الأوروبية نحو المنطقة. ولهذا نقول بأنه لا داعي لـ«معركة» حول إنشاء البنك أو عدمه.

(٣) إذا تم إنشاء البنك المذكور فيجب التأكيد على نشاطاته وأهدافه بحيث يتم تركيزها، حصراً، على المشاريع الإقليمية المشتركة، وترك المشاريع الوطنية والثنائية لما هو متوفر من الأجهزة القائمة.

(٤) حصر دور البنك بمسؤولية التحضير، والتنسيق، ومتابعة التنفيذ، دون غيرها، بحيث يكون عتبة متحركة تسهل انسياب التدفقات المالية الإقليمية في الأقنية التي تصب في المشاريع الإقليمية المشتركة. وفي هذا المجال فإننا من أنصار الداعين إلى رأسمال متواضع، كوسيلة لإبراز طبيعة المسؤولية التنظيمية التي ندعو إليها، عوضاً من أن يكون جهاز تمويل مباشر، أي يستقطب الأموال، ويقرر استعمالها وتوزيعها.

(٥) الإصرار على عضوية الدولة المانحة، وربما المنظمات الدولية والإقليمية، للحيلولة دون أن يصبح البنك منبراً للخلافات العربية ـ الإسرائيلية، إذا اقتصرت العضوية عليهما، وبخاصة أن عضوية الأطراف من خارج المنطقة ستؤمن له استقلالية أفضل، وإدارة فنية تخفف مما قد يقدم عليه أصحاب القرار السياسي في اعتماد عوامل غير الكفاءة في اختيار عناصر هذه الإدارة.

ومن السابق الدخول في تفاصيل عمليات البنك وتنظيمه بما يحقق الأهداف التي رسمناها أعلاه، ولهذا ننتقل إلى الوسيلة الثانية التي قد تتجاوز دور بنك الإنماء أهمية، وهي السوق المالية الإقليمية.

ب ـ السوق المالية الاقليمية والمركز المالي الاقليمي

لنوضح بادىء ذي بدء بأن هذه السوق قد تكون الوحيدة بين جميع الأجهزة التي تدعو اليها مشروعات التكتل، التي لا تحتاج بالضرورة، إلى تعاون مسبق من الأطراف، وإنما سيكون نشوء مثل هذه السوق وليد مزاحمة لا شك ستكون شديدة بين بلدان المنطقة

لتلعب دور المركز المالي الاقليمي كسنغافورة مثلاً في منطقة جنوب آسيا.

ومن دواعي الألم أن البحث بصورة موضوعية وعلمية عن أكثر المدن المرشحة للعب هذا الدور يجعلنا نرتب تل أبيب في مقدمة هذه المدن للأسباب التالية:

- انفتاح اسرائيل بصورة عامة على الخارج، وعلاقات السوق المالية الاسرائيلية ببعض الأسواق المالية الدولية التي سبقتنا إليها، والتي يبلغ حجم أعمالها حدوداً تفوق جميع الأسواق المالية العربية ليس أفراداً فقط وإنما بمجموعها.

- تعزيز هذا الوضع المكتسب بمجموعة من التشريعات والتدابير المالية التي بدأت باتخاذها منذ عام ١٩٨٥ وفي مقدمتها تحرير الأجهزة المالية من كثير من القيود، شملت المصارف، ونظام التحويلات الخارجية، وبرنامج تطوير «الشيكل» نحو قابلية للتحويل الكامل لعملات أخرى ينتهي تنفيذه في السنوات القليلة القادمة.

- الأرضية القانونية المهيأة للعب دور اقليمي، وبخاصة بالنسبة الى قانون الشركات والهولدنغ.

- التدرج في حرية التملك من المستثمر الأجنبي وقانون الاستثمار المعمول به.

- شبكة من الاتفاقات المالية الدولية والثنائية، وبخاصة اتفاقات عدم ازدواج الضريبة.

- حرية التدفقات المالية التي بدئ العمل بها، والتي يقدر لها أن تستمر في التطور نحو التحرير الكامل.

- تطور المصارف الاستثمارية (Investment Banks) وبيوتات الوساطة المالية بصورة عامة، وارتباطها بشبكة علاقات خارجية متطورة.

يضاف إلى جميع الايجابيات الاسرائيلية التي سبق تعدادها سلبيات معظم الأسواق المالية العربية من حيث حجمها، وتنظيمها ومحدوديتها خارج الحدود الوطنية. ولكن هل هذا يعني «حتمية» انتصار تل أبيب في أن تكون المركز المالي الاقليمي للمنطقة؟ الجواب كلا. ونرشح بالترتيب أربعة مدن عربية تستطيع أن تزاحم تل أبيب في بلوغ هذا المركز هي: بيروت ثم القاهرة ثم البحرين، وأخيراً عمان.

ومن الصعب الدخول هنا بالتفصيل في ايجابيات وسلبيات كل من هذه المراكز الوطنية وقدرتها على تبوء المركز المالي الاقليمي في السلام الاقتصادي الذي تتجه نحوه المنطقة. وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال، أن حجم العمليات يكون لصالح القاهرة. والتجربة والموقع لصالح عمان. كما أن اقليمية البحرين الخليجية قابلة للتوسع لتشمل المنطقة بكاملها. ولكن في رأينا أن بيروت هي أكثر المدن القادرة على مزاحمة تل أبيب، للأسباب التالية:

- ان الحرية، مطلق الحرية، في جميع المجالات، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيان لبنان، ومن شخصية اللبناني، والحرية هي مفتاح أي عمل يتجاوز الحدود الوطنية ليأخذ مركزاً اقليمياً أو دولياً. وللبنان تجربة في قدرته على التوجه نحو خلق سوق مالية اقليمية. ونضيف إلى ذلك أن أفظع الحروب، وغياب السلطة ١٧ عاماً، لم يستطيعا إفقاده نظامه الاقتصادي الحر، وحرية العملة على رغم المآسي التي تعرض لها، بحيث بقيت الليرة اللبنانية قابلة للتحويل الخارجي، من دون أي قيد أو شرط، على رغم فقدانها قيمتها الخارجية مما يقارب الألفي ضعف.

لهذا فإن بيروت المجردة من قيود الملكية نسبياً، والتي تتمتع بحرية تدفق الاموال في مختلف الاتجاهات، دخولاً وخروجاً، هي أكثر المدن العربية قابلية للانفتاح على الخارج، وبالتالي القيام بدور اقليمي فعال.

- ان بيروت لها تجربة سابقة على صعيد «الاقليمية»، فلقد برهنت بالفعل وبالتجربة في مطلع السبعينيات في خضم فورة الفوائض المالية العربية، على قدرتها بأن تكون المركز المالي الاقليمي للمنطقة، وترجمت ذلك كله بتنظيم إصدارات مالية، وقروض مجمعة دولية لعبت مؤسساتها دور القيادة فيها، وذلك بتعبئة فوائض الأموال العربية، نحو الأسواق الدولية، مروراً ببيروت، بما في ذلك مساهمات كبريات المصارف والمؤسسات المالية ذات الطابع الدولي.

- يملك لبنان العنصر البشري، وهو الثروة الحقيقية لكل عمل يتضمن تحدياً يستوجب قدرة وفاعلية كبيرة في المبادرة، والتنفيذ والسير بمشاريع لا يتردد أمام حجمها، وطبيعتها، وخطورتها، من السير بها إلى حيز الوجود.

- إن البنية التحتية التشريعية والتنظيمية المنفتحة على الخارج، وبالتالي القادرة على القيام بدور اقليمي ودولي، متوفرة في لبنان، نذكر منها قانون الشركات، قانون الهولدنغ، الذي صدر خلال الحرب، تشريعات ضرائبية مجزية (الحد الأقصى لضريبة الدخل على الشركات ١٠ بالمئة).. كلها تجعل من لبنان بلداً مهيئاً للقيام بدور المركز المالي الاقليمي مع امكانية تطوير هذه البنية وفق التجربة المستقبلية.

- حرية حركة رؤوس الأموال المطلقة، تزداد قوتها مع مرور الزمن الذي تخللته حرب من العجب أنها لم تقض على حرية هذه الحركة.

- تجربة بورصة منظمة، متواضعة من حيث حجمها وعدد الشركات المدرجة فيها، واقتصارها على الشركات المحلية، ولكنها منفتحة لكل الاحتمالات وقادرة على تجهيز نفسها لاستيعاب أسهم مشاريع إقليمية، وشركات من أعضاء المنطقة، بالإضافة إلى شركات من خارج المنطقة. وإن إعادة فتح البورصة بعد تحديثها وتجهيزها بأحدث الوسائل والأدوات، يهيئها لتطور واعد يشمل زيادة عدد الشركات المدرجة واستقبال شركات عربية لتدرج أسهمها في البورصة الجديدة، بالإضافة إلى أنها تستطيع أخذ المبادرة في استقطاب

تدريجي لعدد من الشركات الأجنبية، وبخاصة الأوروبية، لدرج أسهمها في البورصة الجديدة.

ـ النجاح في حماية السرية المصرفية على رغم الحرب الطويلة التي بلغت في تهديمها درجات غير عادية، من دون أن تشمل السرية المصرفية. إن في ذلك مصداقية لا بد من أن تعززها مستقبلاً.

وفي جميع الأحوال، تدعو الضرورة إلى جهد مشترك يجب أن يأخذ مبادرته اتحاد البورصات العربية للتعاون في توجيه أكثرها أهلية للتطور من الصعيد الوطني إلى المستوى الإقليمي، الذي يفسح المجال في جميع الأحوال إلى تنشيط أكثر من بورصة واحدة، مع شيء من التخصص نوعياً أو جغرافياً. فمثلاً، قد يكون من الأنسب دعم مكانة البحرين كسوق إقليمية خليجية، تراعي موازين الملكية في هذه البلدان التي لا تزال خاضعة لقيود، باستثناء انفتاحها على مواطني دول مجلس التعاون. وقد يمكن توجيه عمان نحو الشركات المشتركة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل. أما القاهرة، فإن للسوق المصرية حجماً يؤمن لها مستقبلاً مشرقاً تنبىء به زيادة عدد الشركات التي تدرج في بورصتها، إضافة إلى بدئها بإدراج سندات الدين للشركات الخاصة، إضافة إلى الأسهم. وفي قدرة بورصة القاهرة، بعد أن استعادت نشاطها، أن تجذب شركات عربية وغير عربية لتداولها في المنطقة عبر هذه البورصة.

وإذا غاب تخطيط مسبق، وتنسيق داخل اتحاد البورصات العربية، لخلق أفضل الشروط لمزاحمة تل أبيب في أخذ دور المركز المالي، فسيكون النجاح للمدينة الأقل قيوداً، والأكثر حرية وقدرة على التحرك.

وقد يكون مفيداً أن يأخذ المسؤولون، من رسميين، وقطاع خاص، ومصارف ومؤسسات مالية، في لبنان، مبادرة التطور والتطوير نحو خلق سوق مالية إقليمية، تقطع الطريق عن تل أبيب لاحتلال هذا المركز، وبخاصة إذا تم دعم هذه الجهود من قبل الأسواق المالية المحلية العربية في تعزيز دور بيروت.

٤ ـ الآلية لبناء بديل عربي

إذا كانت مسيرة السلام تبدو بلا رجعة، ولو أن محتوى هذا السلام وجدوله الزمني، وأمور أخرى كثيرة، لا تزال معقدة وتحتاج إلى كثير من الجهد لتذليلها، فمن الأفضل أن يتجه تفكيرنا وعملنا نحو كسب **السلام الاقتصادي**، أو على الأقل التعامل معه بما يحقق لنا أكثر المكاسب. فكيف يكون هذا وما هي الآلية الأفضل لبلوغه؟

الجواب عن ذلك، هو تبني استراتيجيا جديدة للسلام الاقتصادي قائمة على تفعيل العمل العربي المشترك، والعمل على «تذويب» مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، واتخاذ

موقف فاعل في المشروع الأوروبي المتوسطي، وأخيراً إقامة علاقات متينة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

أ ـ تفعيل التعاون العربي المشترك

نعتقد أن هناك إجماعاً على اعتبار إخفاق مشاريع التكامل الاقتصادي العربي هو نقص إرادة التعاون عند الحكومات العربية. وإذا كانت الاقتصادات العربية بطبيعتها وواقعها الحالي بعيدة عن التكامل، الأمر الذي يشرح ضعف التبادل التجاري البيني، فإن ما وضع من اتفاقات، وما أسس من مشاريع مشتركة، كفيل بتحويل عدم الترابط الحالي إلى تكامل تدريجي، فهو الهدف وليس الوسيلة، ولهذا فإن القول بأن هيكل الاقتصادات العربية لا يؤهلها لعلاقات اقتصادية بينية أكثر حجماً مما هو عليه، هو مزج بين الهدف والوسيلة.

كذلك يعتقد أن هناك إجماعاً على أن نقص الإرادة أو التعاون الحكومي، وضعف الثقة المتبادلة بين الحكومات، سببه سياسي وليس اقتصادياً. وتساهم في ذلك طبيعة معظم الأنظمة القائمة، التي تخاف من خلق شروط انفتاح وتبادل بيني.

لهذا لن نتعرض هنا لبحث أو تحليل الوسائل الاقتصادية والمالية التي من شأنها تفعيل العمل العربي المشترك، لأنه يتطلب قراراً سياسياً، لا نملك تجاهه إلا الأمل والدعاء بأن يقنع حكامنا بأن سلامتنا في المستقبل هي في إعادة النظر في العلاقة التي تربطهم بذويهم.

إن آثار السلام في المنطقة ضخمة جداً، وقد يكون من الصعب التنبؤ بها جميعاً وبالدقة اللازمة. لهذا نتكلم على استراتيجيا جديدة نحمي أنفسنا بها إزاء ما يخطط لنا، ويلعب بعضها دوراً فاعلاً في الأحداث التي تنتظرنا. وفي رأيي يمكن تلخيص هذه الاستراتيجيا كما يلي:

ـ تبني مفاهيم جديدة في رسم علاقتنا مع إسرائيل تختلف جوهراً وشكلاً عن مفاهيمنا السابقة، بحيث نقضي على الانفعالية، واللاعقلانية، والخوف، وإلقاء المسؤولية على غيرنا. فلم يعد مقبولاً التعامل مع إسرائيل بالسلبية التي أكسبتها انتصارات على مدى العقود التي سبقت الحديث عن السلام.

ـ إحلال سياسة الاستيعاب، محل المقاطعة والعزل، ليس فقط بسبب إخفاقهما في تأمين مصالحنا، وإنما أيضاً لأنهما حققا لإسرائيل مكاسب العمل مع العالم في مناطقه الجغرافية العديدة.

ـ الانفتاح على الخارج لاستقطابه كشريك في تحقيق سياسة الاستيعاب، عوضاً من استقطاب إسرائيل له.

ـ إعداد اقتصاداتنا للتعامل بقوة والتفوق في معركة المزاحمة التي يحملها السلام.

ـ ربط التطبيع بقدرتنا على تحقيق مكاسب اقتصادية منه أكبر من التي ستحصل

عليها إسرائيل، التي تقف في موقع مبدئي أفضل إذا تسرعنا بالتطبيع، أو لا سمح الله، تسابقنا على طريقه.

ـ أخذ المبادرة في المشاريع المشتركة المطروحة، عوضاً من تجاهلها، أو أخذ دور المشاهد بالنسبة لها، ودراستها بصورة علمية من منظار مصالحنا والنظر إلى تنفيذها نظرة محورية تسبغ عليها عروبة تستوعب إسرائيل، عوضاً من العكس كما تحاول هي الآن.

ـ مشاركة إسرائيل في المشاريع المشتركة ضمن إطار أجهزتنا الإقليمية القائمة عن طريق اتفاقات ثنائية تكون هذه الأجهزة الطرف المقابل لإسرائيل، كأن توضع اتفاقات التمويل لدى الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كطرف يمثل البلدان العربية أمام اسرائيل، وربما أطراف أخرى.

ـ تنظيم التعاون الاقليمي بموجب اتفاقات ثنائية يمثل العرب فيها كطرف واحد، وتكون اسرائيل، أو أي جهاز متخصص ينشأ لمشروع مشترك معين، الطرف الثاني، كأن تقوم مؤسسة عربية إقليمية بتمثيل مصالح الأطراف العربية لدى مؤسسة إقليمية، لنقُل مؤسسة مواصلات مشتركة تؤسس لهذه الغاية.

وهكذا يمكن تفعيل هذه الآلية بشكل يحقق سياسة الاستيعاب، أو التطبيع بالاستيعاب.

ب ـ تذويب مشروع تنظيم «الشرق الأوسط الجديد»

قلنا إن هذا المشروع ليس إلا «حصان طروادة» يؤمن لاسرائيل دور المحور في المنطقة، بحيث تحقق أهدافها التوسعية اقتصادياً، بعد أن أخفقت عسكرياً وسياسياً. ولا نعتقد أن المواقف الدفاعية العربية حتى **الاختناق**، هي التي تؤمن مصالحنا، وإنما يجب «طمس» هذا المشروع في السياسة الاستيعابية التي سبق ذكرها.

ولبلوغ ذلك نرى أحد الاختيارين الآتيين، أو الجمع بينهما بطريقة ما:

ـ الحديث عن شرق أوسط موسع ليشمل تركيا وإيران وقبرص ومالطة... بالإضافة إلى البلدان العربية والمغربية، بما يذيب وزن إسرائيل، ويحجمها داخل التنظيم الجديد.

ـ تبني المشروع الأوروبي المتوسطي كبديل لأنه يحقق الغاية نفسها، بإذابة اسرائيل ضمن مجموعة جغرافية واسعة، يمكن للعرب أن يلعبوا فيها دوراً مهماً إذا اتحدوا بالواقع، أو بدخول التكتل المذكور كوحدة مثل ما يقدر أن تكون الحال بالنسبة لدول أوروبا التي تفكر بعضويتها من خلال الاتحاد الأوروبي.

كما يمكن «طمس» هذا المشروع بتبني مشاريع مشتركة محددة وفق الاستراتيجيا التي سبق شرحها.

ج ـ التعاون الأوروبي العربي

إن فقدان التوازن في النظام العالمي القائم، وهيمنة الولايات المتحدة، تجعل من

مصلحتنا بذل المزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي اقتصادياً ومالياً، بما يدعمه ويقوينا في الوقت نفسه. ولهذا فإننا نرى الأخذ بموقف إيجابي فعال في بلورة المشروع الأوروبي المتوسطي. وطبيعي أن العمل لموقف جماعي عربي في الدراسة، والتعاون، والمبادرة، يعزز دورنا في تكتل تكاملي يتدرج في التعاون التجاري والمالي والاستثماري حتى يصل إلى درجة التكافؤ مع التكتلات الكبرى.

د ـ التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى

إننا ندعو منذ الآن إلى دراسة جديدة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية ووضع صيغة لها، وذلك بصورة جماعية عن طريق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وعقد اتفاقات معها لقطع الطريق على اسرائيل في محاولتها لتصبح المحور الاقليمي في التعاون مع هذه التكتلات.

خلاصة

يجب أن نستنتج من متابعة الأحداث التي تحيط بمنطقتنا، أننا نعيش ضمن إطار عالمي طرأت عليه تغييرات جوهرية، امتدت إلى هيكليته إلى درجة البحث عن نظام عالمي جديد. ومن أجل إطلاق دورة عجلة السلام، علينا أن نتعامل معه بالسعي إلى توجيهه إلى مصالحنا لأن مسيرته لا تترك لنا خيارات أخرى، ويعني هذا العمل كما يلي:

أ ـ الحصول على أكبر قدر من ثمار السلام الاقتصادي.

ب ـ السير مع تيار التكتلات الذي أصبح، ولعدة عقود، سمة أساسية في العلاقات الدولية، وبالتالي التركيز على التأثير في أي تكتل تكاملي، بما يحقق مصالحنا على أفضل وجه.

ج ـ إن بداية الطريق هي في التكتل التكاملي العربي، فهو الذي يقدم المناعة اللازمة لحماية مصالحنا، وهو العامل الذي يأخذ بيدنا في توازن القوى مع الأطراف الأخرى.

د ـ إن حركة السلع، ورأس المال، والبشر... أصبح مجالها الكرة الأرضية بكاملها، لأن التطور الثوري في مجالي المواصلات والاتصالات، تجاوز الحدود، ولم تعد هناك حماية قادرة على وقف هذا التيار.

هـ ـ إن البعد الاقتصادي أصبح في عالمنا الجديد محور القوة، والنمو، والرخاء، والأمن، والاستقرار.

وإن اقتصاد السلام يعطي هذا البعد حدوده القصوى. وما دام الأمر اليوم لم يعد سلاماً أو حرباً، وإنما أي سلام؟ يصبح واضحاً أن نسعى إلى سلام يعوضنا اقتصادياً عما خسرناه بشرياً ومادياً في حروب الماضي، ولا يكون ذلك إلا بنجاح **تعاوننا المشترك** في إطار تكتل نحن نبنيه عوضاً من أن **يبنى لنا**.

تعقيب

سليمان المنذري(*)

يتناول د. الأخرس في بحثه الرصين محوراً من أهم محاور المشروع التكاملي البديل الذي يلخص في الواقع كافة جوانب التعاون الاقتصادي، باعتبار ما تعنيه حركة رؤوس الأموال من ترجمة لكل التدفقات التجارية والاستثمارية والخدمية عبر الحدود الوطنية في الإطار الثنائي أو المتعدد الأطراف.

والباحث ـ كما عودنا ـ يتناول الأمور بعمق في القضايا الاقتصادية، خبير في تخصصه، محيط بجوانب بحثه، متميز بحسه القومي النبيل. وميزته كباحث حين يناقش موضوعه المتخصص، لا يغفل الأبعاد السياسية والتاريخية والتوجهات المتصلة بمشروعات التكامل المحتملة وانعكاساتها على صياغة نمط العلاقات الاقتصادية المستقبلية سواء في دائرة الشرق الأوسطية أم في إطار المشاركة المتوسطية الهادفة، وإن اختلفت المصالح، إلى حدّ جعل إسرائيل جزءاً من النسيج الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من أن السلام الذي أصبح هدفاً استراتيجياً، كما يردد الخطاب السياسي في المنطقة، فإن العملية السلمية في وضعها ومسارها الراهنين لم تنته بعد، وهي تنطوي على محاذير عديدة ولا سيما أن التقدم على الجبهة الاقتصادية من دون استكمال استحقاقات السلام بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، سوف ينعكس بالسلب على المساعي السلمية، ويؤدي إلى عدم الاستقرار كشرط للتنمية، مقابل انخراط إسرائيل في محيطها من دون التزام حقيقي من جانبها. إن هذا الموقف المبدئي في المنظور القومي ينبغي أن يكون صمام الأمان ومفتاح الحركة للتعاون الإقليمي وتذويب مشروع الشرق الأوسط بحسب تعبير الدكتور شفيق الأخرس. ومع ذلك فهناك من الاعتبارات التي تقف وراء الدعوة الشرق أوسطية لا تبدو مقنعة أو أن تكون لها القدرة على القبول عندما يتساءل الباحث ويجيب بالقول بأنها «تغلفه انضمام إسرائيل إلى

(*) باحث اقتصادي، جامعة الدول العربية.

المجموعة العربية بزينة تبهر الصفوة العربية»، ولا أحسب هذه الصفوة إلا أصحاب المال وأرباب الأعمال. فهل يعني ذلك أن إخفاق السوق العربية المشتركة والمشاريع العربية المشتركة يجب أن تفسح المجال لتنظيم جديد يقدر له النجاح بفضل انضمام إسرائيل إلى المشروع القومي بعد تذويب الهوية؟

يشير الباحث إلى أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ كان يهدف إلى تحريك القوى العاملة العربية باتجاه دول النفط وحركة رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس، وأحسب أنه لم يوفق في حكمه هذا، ذلك أن هذا القرار وإن كان ترجمة لمبادىء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، فهو لم يكن إلا تطويراً لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣، ناهيك على أنه لم تكن في عضوية مجلس الوحدة يومذاك إلا دولة نفطية واحدة أعلنت منذ اللحظة الأولى عن تحفظها على قرار السوق العربية المشتركة. ولم تكن هذه السوق في حقيقتها إلا منطقة تجارية حرة تم تحقيقها نظرياً في ١/١/١٩٧١، وظلت حركة انتقال الأيدي العاملة تلقائية غير منظمة، كما خضعت حركة انتقال رؤوس الأموال إلى اتفاقيات عديدة تكللت بالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي صادقت عليها قمة عمان ١٩٨٠، ومع ذلك فقد حظي القطاع المالي باهتمام خاص منذ السبعينيات وظل يمثل أهم محاور العمل العربي المشترك وإن لم يرق إلى المستوى المنشود.

حول السوق الشرق أوسطية يشير الباحث إلى أن شمعون بيريس هو ليس فقط أحد أهم الآباء الروحيين للمشروع، بل لعله الوحيد الذي ترجم فكره إلى ما يشبه برنامجاً لإنشاء هذه السوق، والواقع يلاحظ أن هذه السوق من الناحية التاريخية قد سبقت قيام الدولة اليهودية في فلسطين، وأنها نشأت في ظروف الحرب العالمية الثانية وانتهت عام ١٩٤٩ لأسباب عديدة منها أن إسرائيل لم تكن ترغب في الدخول فيها أو استمرارها، فانتهت بقرار اتخذته الحكومة البريطانية راعية هذا التنظيم يومذاك.

أما مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية، فيذكر الباحث أن المجموعة الأوروبية الاقتصادية لم يكن لها في يوم من الأيام رؤية شاملة للتعاون مع بلدان البحر المتوسط، من دون أن يشير إلى مسيرة الحوار العربي ـ الأوروبي الذي انطلق في أعقاب أزمة الطاقة عام ١٩٧٤ والمبادرة التي طرحتها المجموعة الأوروبية لإجراء تعاون وحوار مع البلدان العربية. وقد استمر هذا الحوار سنوات طويلة وانتهى مع بداية حرب الخليج الثانية، كما لم يشر إلى محاولة المجموعة طرح مشروع التعاون الثلاثي عام ١٩٧٦، إلا أن المبادرة الأوروبية المتوسطية الجديدة لا تعدو أن تكون وسيلة لضم اسرائيل إلى المجموعة العربية ضمن مشاريع إقليمية مشتركة ولكنها ـ أي المبادرة ـ ليست غايتها ضم اسرائيل، بل إن ما سعى إليه الاتحاد الأوروبي الذي استفاق أخيراً هو البحث عن مصالحه مجدداً في الدول المتوسطية التي تشكل امتداداً تاريخياً وسياسياً وحضارياً له.

في «اقتصاد السلام بجوانبه المالية» ينطلق الباحث في تنبؤاته للتغيرات التي ستحدث

في المنطقة في ظل السلام من واقعية ترى أن اسرائيل هي التي ستحصد ثمار السلام وأنها المستفيدة الأولى، ويعطي الأسباب التي تجعل من الاقتصاد الاسرائيلي أكثر قدرة وأداء على المنافسة، فضلاً عن انفتاحه على الخارج وشبكة العلاقات التي تربطه بالأسواق المالية والمؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، وقدرة إسرائيل ورؤيتها الواضحة مقارنة بالوضع العربي على اتخاذ القرار. كل هذه الميزات التي يتمتع بها الاقتصاد الاسرائيلي تقود حتماً إلى نشوء تبعية عربية لاسرائيل بسبب عدم تكافؤ الوضعين الاقتصاديين وتقدم اسرائيل على معظم البلدان العربية. إذن فالتبعية المحتملة نتيجة لوضع معين وليست سبباً، كما يقول الباحث، مما يقتضي التنويه.

في المحصلة النهائية لمنهج البحث وموضوعه فقد قدم د. الأخرس رؤيته لكيفية تفعيل البديل العربي، في مواجهة المشروع الشرق أوسطي، ويبدأ متحفزاً لتشخيص الواقع العربي ويتساءل عن ماهية المشكلة التي جعلت من الفكر العربي متفاعلاً مع ما يجري حوله وليس فاعلاً، ويحدد الصلة في نقص المبادرة الناتج ليس عن العقم وإنما بسبب وجود هوة ضخمة بين أصحاب القرار وأصحاب الرؤية والفكر بسبب الأنظمة السياسية التي تسيطر في المنطقة، والتي سطت على المبادرة الفردية الحرة والجريئة. وأتوقف عند هذا التحليل الدقيق وأحسبه يعني تحديداً المشاركة السياسية في صنع القرار وتغييب دور الجماهير وتحييدها تجاه القضايا المصيرية واختزال الكل في واحد. وشتان بين المبادرة الاقتصادية والمبادرة السياسية، أو كما يقال شتان بين المفكر والصراف.

إلا أن الباحث، وهو يحلل رؤيته لطرح البديل ويبدأ بعدد من المسلمات والمعطيات التي ستقود في حالة الاتفاق عليها إلى أخذ المبادرة في تصور عربي للبدائل غير العربية، أهمل في معطياته تلك من دون قصد دور الجماهير والمنظمات الشعبية المهنية التي ينبغي أن تتاح لها الفرصة لانجاح المشروع العربي وتحجيم، إن لم يكن إفشال، المشروع البديل.

يناقش الباحث الأهداف المالية لمشاريع التكامل المشتركة، وقد استمتعت بهذا الجزء كثيراً، وبخاصة وهو يركز على أهم تلك المشروعات المتعلقة بالمياه والمواصلات والاتصالات والطاقة ومشاريع المرافىء المشتركة والمناطق الحرة المشتركة والمناطق السياحية، والتدفقات المالية المترتبة على إنجازها ومصادرها وكلفتها، وهي مبالغ باهظة قطعاً. ويلاحظ في كل هذه المشاريع أنها تستهدف فرض المشاركة الاسرائيلية في موارد المنطقة وإشراكها في استغلال تلك الموارد عبر صيغ وآليات التعاون الاقليمي المطروحة. كذلك تستهدف فرض اسرائيل كعضو متميز في صيغ تعاون اقتصادي إقليمي تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري لقيام هذا التعاون في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين البلدان العربية، ولن نتحدث عن اختلال الموازين العسكرية.

أما عن مسألة التمويل ومصادره وأشكاله، فإن شكوكاً جدية تثار بشأنها ولا سيما في ضوء جسامة المبالغ المطلوبة وكلفتها وشروطها، ومن هنا فإن أكثر الأحكام واقعية في

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه الأموال سيكون من دول القدرة المالية في المنطقة من خلال مخطط يستهدف إعادة توزيع الموارد المالية. أما التزامات الدول فلا يعول عليها، وقد اتضح ذلك من نسبة سدادها فقط لثلث ما التزمت به للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولعل المواقف المتباينة من مشروع بنك التنيمة للشرق الأوسط يترجم صدقية الأطراف المعنية بالمساهمة في رأسماله وإدارته وغاياته. وقد أسس المعارضون لانشاء البنك موقفهم من اعتبارات سياسية واستراتيجية أكثر منها اقتصادية وإدارية، ويرى هؤلاء أن البنك سيكون جهازاً بيروقراطياً جديداً، وأن احتمالات نجاحه محدودة بل وضئيلة، ويخشى المعارضون أن يصبح البنك أداة لتعزيز الهيمنة الأمريكية بأموال أوروبية وخليجية. ويتضح من أهداف البنك أن دوره التمويلي المباشر سيكون محدوداً.

وحول السوق المالية الإقليمية والمركز المالي، فقد أفاض الباحث بخبرته الثرية في تحليل هذا الجانب التكاملي، حيث ذكر عدداً من الاعتبارات التي ترجح أو ترشح تل أبيب لتلعب دور المركز في المنطقة، وساق جملة من الاعتبارات الوجيهة لعل أهمها ارتباطها بشبكة علاقات خارجية متطورة. وعلى رغم ذلك فإن عواصم عديدة مثل بيروت والقاهرة وعمان مؤهلة هي الأخرى لتكون المركز المالي ـ الإقليمي كما ذكر الباحث بعد أن شهدت أسواقها المالية تطورات سريعة وحاسمة وإصلاحات شاملة خلال السنوات الأخيرة. ولا يهمنا قومياً أي من هذه الأسواق ستحظى بالفوز طالما استطاعت أن تتمتع بمزايا تنافسية أكبر.

أخيراً نأتي إلى الجزء الختامي عندما يتحدث الباحث عن الآلية لبناء بديل عربي والتعامل الواعي مع الآخر من خلال استراتيجيا جديدة للسلام الاقتصادي قائمة على تفعيل العمل العربي المشترك قبل تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل. يبدو حتى الآن غياب مثل هذه الاستراتيجيا، وبل وغياب التنسيق العربي بما يعزز من مخاطر تعريض النظام الاقليمي العربي إلى الانهيار وتعميق الانقسام وتمهيد الطريق للاستفراد بأطرافه وجعلهم الطرف الأضعف في أية مشاركة إقليمية.

وقد نتفق أو نختلف مع الباحث في رؤيته الاستراتيجية للتعامل مع مرحلة السلام التي ينبغي أن نمسك بزمام الأزمة فيها للحفاظ على التماسك العربي والإسراع في تحقيق المصالحة العربية للتمكن من تركيز كل الجهود العربية الوطنية والقومية. إن المصالحة العربية تشكل ضرورة قصوى للتمكن من بلورة رؤية عربية مشتركة لاستراتيجيا شمولية من أجل التعامل الواعي مع المرحلة المقبلة. إن تفعيل الموقف العربي فضلاً عن مقترحات الباحث تتطلب مراعاة الأولويات التالية:

ـ تعزيز النظام العربي وتحسين أدائه وزيادة فاعليته.

ـ الإسراع في القيام بدراسات علمية تحليلية لبدائل الصيغ التنظيمية الممكنة للتعاون الإقليمي.

- دراسة سبل توظيف العلاقات والإمكانات الاقتصادية للبلدان العربية مع القوى الدولية المؤثرة لتطوير مواقفها والإفادة من التباين والتنافس بين تلك القوى على الإقليم من أجل تعزيز الموقف العربي وتوسيع قاعدة تحالفاته بما يعزز مكانته ويدعم مصالحه.

- تفعيل جامعة الدول العربية وأجهزتها ومؤسساتها لتعظيم ثقة البلدان العربية بها من خلال إثبات كفاءتها في حماية مصالح البلدان العربية وقدرتها على تحقيق منافع ملموسة لتعزيز تلك المصالح.

أخيراً كنت أتمنى ألا يغفل الباحث البعد العقائدي والحضاري لدى الأمة العربية ويتسع في الدائرة العربية إلى دائرة أوسع وأشمل تضم أكثر من مليار مسلم نحتاج إلى جهدهم وتعاونهم في تعزيز موقفنا وتفعيل طاقاتنا وتعبئتها.

المناقشات

١ - إبراهيم العيسوي

استندت دراسة د. شفيق الأخرس إلى عدد من الافتراضات وتوصلت إلى عدد من الاستنتاجات التي تبدو لي صعبة ومحيرة في آن واحد.

أ - منها القول بأن علينا أن نسلم بأن عجلة السلام بين العرب وإسرائيل قد دارت، وأن مسيرة السلام لا رجعة فيها، وأنه علينا ترتيباً على ذلك، أن نتحدث عن اقتصاد السلام، وعلينا أن نتوقع أن يؤدي هذا السلام إلى تخفيض الانفاق العسكري العربي ومن ثم زيادة الاستثمارات العربية.. وفي الواقع أنه من الصعب قبول ذلك إذا كان محتوى السلام غامضاً، أو إذا كانت التسويات التي يتم التوصل إليها بين العرب وإسرائيل بمثابة اتفاقات إذعان بين العرب وإسرائيل، شروطها جائرة بحق العرب. فمثل هذا السلام محمل بعناصر عدم الاستقرار، ومساره معرض للارتداد إذا ما تغيرت النظم العربية الحالية وبرزت قوى سياسية واجتماعية لا ترضى بالهوان. وفي هذه الحال يصعب توقع انخفاض الانفاق العسكري العربي. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك من جانب عدد من الزملاء. لكن أود أن أضيف أن ارتفاع الإنفاق العسكري العربي لم يكن دائماً مرتبطاً بوجود إسرائيل، بل كانت له دائماً أسباب داخلية وأخرى عربية - عربية.

ب - أمر آخر من الصعب تفهمه هو دعوة د. الأخرس إلى تخلي العرب عن الخوف من اسرائيل ونبذ السلبية والمقاطعة اللتين على حد قوله لم ينجحا في الدفاع عن مصالحنا، وأريد أن أتساءل هنا:

- ألم يكن هناك دور إيجابي للمقاطعة والحصار في مواجهة العرب لإسرائيل، وإذا لم يكن لهذه المقاطعة من أثر سلبي في إسرائيل، فلماذا تستميت في إلغائها؟

- أليست المقاطعة والحصار الاقتصادي من الأسلحة المشروعة في العلاقات الدولية؟ وما مثال حصار العراق وليبيا ببعيد.

- ما الأساس العملي لعدم الخوف من إسرائيل على الرغم مما تملكه من تفوق كبير على العرب عسكرياً واقتصادياً وتقانياً ومساندة خارجية. هل يؤدي عدم الخوف من

إسرائيل إلى تحول التفوق الإسرائيلي إلى تفوق عربي؟

ج - الاستراتيجيا المقترحة هي استراتيجية السير على كل الخطوط في الوقت نفسه: تعاون عربي - عربي، وتعاون عربي - إسرائيلي، وتعاون في إطار المشروع الأوروبي المتوسطي. وهذه الاستراتيجيا تثير تساؤلات عديدة مثل:

- هل يمكن السير على كل هذه الخطوط جميعاً؛ بخاصة إذا كانت المشروعات البديلة تريد نفي المشروع التكاملي العربي، وعلى الرغم من أن إسرائيل على حد قوله ستكون المستفيد الأول من التطبيع، وعلى الرغم من عرض الدراسة للمضار المتوقعة من الشراكة العربية مع أوروبا؟ ألا ترى الدراسة أي تناقض بين المسارات المختلفة التي تتضمنها الاستراتيجيا؟

- لو ربطنا التطبيع كما تريد الدراسة بقدرتنا على تحقيق مصالح أكبر من تلك التي تحصل عليها إسرائيل، فما هي في نظر الباحث المجالات والإمكانية الفعلية للتطبيع والتعاون المفيد مع إسرائيل؟

- أليس أمامنا إلا الخيار بين تبعية وتبعية، إما تبعية لإسرائيل وإما تبعية لأوروبا أو أمريكا؟

إذا كان الباحث لا يجد أي تناقض في السير على كل الخطوط معاً، فهل له أن يوضح لنا أساس التناغم بين هذه المسارات وإمكاناته؟

٢ - جلال أمين

لا بد من أن أعبر بالشعور عن عدم الارتياح من فقرات كثيرة جداً في الدراسة. بدأ الباحث بالقول بأنه يرى مصطلح الشرق الأوسط غامضاً على رغم أني أراه واضحاً للغاية. ثم قال: «يجب أن نتخلى عن سلبيتنا. يجب أن نكون إيجابيين». وحرت ما هي الإيجابية هنا؟ هل زيارة السادات للقدس كان تصرفاً إيجابياً؟ أم كان الامتناع السلبي أفضل؟

وأضاف: «كفانا الخوف من البعبع الإسرائيلي». لماذا إذا كان لديّ من الدلائل على أنه بالفعل بعبع؟ و«كفانا الرفض لمجرد الرفض»، من الذي يرفض لمجرد الرفض؟ نحن نرفض ونقول أسباب الرفض. و«كفانا البكاء على نسبة كل شيء إلى المؤامرات». أنا أعتقد أن نظرية المؤامرة هي أنسب نظرية لتفسير تاريخ العرب في المائتي سنة الماضية، ولا أجد فيها عيباً، ففعلاً ما حدث لنا هو نتيجة سلسلة من المؤامرات.

أما القول بأن السلام سيوفر لنا ما ننفقه على السلاح، أنا أشك في هذا. سوف يقال لنا ان هناك إرهاباً إيرانياً أو تطرفاً سودانياً أو ليبياً ولا بد للتسلح لمواجهته، فأموالنا ستنفق أيضاً على السلاح. ليس هذا فقط، بل ستقوم إسرائيل نفسها ببيع السلاح لنا.

قال الباحث في عرضه الشفوي إن المقاطعة العربية أفادت إسرائيل. ما معنى هذا؟ أنا رأيي أن المقاطعة أجلت فقط عصر الهيمنة الإسرائيلية، ولو كانت استمرت لكان الوضع أفضل. والدكتور شفيق الأخرس يستعرض مشاريع المياه ثم مشاريع المواصلات من دون أي اعتراض عليها وكأنه يقبلها، بل يقتبس كلام بيريس بشأن مشروعات المواصلات ومن دون أي نقد أو تعليق عليه مما لا بد من أن يفهم بأنه يوافق على هذه المشروعات. يبدو أيضاً أن أي مشروع ـ في نظر الباحث ـ يحصل على تمويل يكون جيداً. لا ليس هذا صحيحاً. ويقول: «لا داعي لمعركة حول إنشاء البنك أو عدمه». لماذا؟

ملاحظتي الأخيرة تتعلق بفكرة «التذويب». وهذه فكرة عبقرية، ومعناها أننا بدلاً من أن نصارع إسرائيل، دعنا نذوبها. فكلمة تذويب تخدم كل الأغراض لأنك إذا كنت مع إسرائيل، فإنك تقبلها داخل المنطقة بتذويبها، وإذا كنت ضد إسرائيل فلا تخشى فإنها ستذوب، أي ستتلاشى. فنحن الآن في معركة استخدام كلمات: السلام والشرق أوسطية والتذويب. فكلها في الواقع معركة ألفاظ، فكل واحد يهرب تفضيلاته في داخل تعبيرات جديدة. يقول د. الأخرس: «دعنا نتعامل مع إسرائيل ككتلة عربية» وأنا أقول: إذا كنا نستطيع تكوين كتلة عربية، فلا داعي لأن نقبل إسرائيل أصلاً.

٣ ـ جودة عبد الخالق

أشكر د. شفيق الأخرس على هذه الدراسة التي اعتبرها من أخطر إن لم تكن أخطر الدراسات التي قدمت في هذا المؤتمر. وأرى أن الدراسة قد تضمنت العديد من الأفكار التي تحتاج منا إلى مناقشة هادئة ولكن متمعنة.

١ ـ أبدأ بمناقشة ما ورد تحت عنوان «في المعطيات والمسلمات». لقد ذكر د. الأخرس ست مسلمات لعل أخطرها هي الأولى والأخيرة. في المسلمة الأولى والأهم أن نتخلى إلى الأبد عن سلبيتنا من النظرة الجديدة إلى علاقتنا مع إسرائيل. ويقول: «كفانا الرفض لمجرد الرفض إذا لم يكن لدينا البديل الجدي والقوي والواعد والذي نستطيع تنفيذه بنجاح. كفانا الخوف من «البعبع الإسرائيلي». هذا الكلام يحتاج إلى مناقشة. والمناقشة تبدأ بطرح السؤال التالي: ما الذي بيننا ـ نحن العرب ـ وبين إسرائيل؟ ودعوني أقدم إجابة مباشرة عن هذا السؤال تتجاوز الخلفية الثقافية/التاريخية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ببساطة، إن الذي بيننا وبين إسرائيل هو الأراضي المحتلة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان، بالإضافة إلى دماء عدة آلاف من الشهداء من بينهم الأسرى المصريون في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧. وإذا تمت استعادة الأرض العربية على الأقل فمن الممكن بدء التعامل مع إسرائيل، ولكن مع توخي القدر اللازم من الحذر طالما بقيت إسرائيل متمسكة بترسانتها النووية.

ولا يمكن التهوين من شأن المقاطعة العربية لإسرائيل بدعوى التخلي عن الرفض لمجرد الرفض ونبذ الخوف من «البعبع الإسرائيلي». فقد طرح غاندي المقاومة السلبية في

الهند كوسيلة لمقاومة الاحتلال البريطاني وهي وسيلة ثبتت فعاليتها. كما أن أمريكا قاطعت الصين وبعدها فييتنام لسنوات طويلة، وهي الآن تقاطع دولتين عربيتين هما العراق وليبيا. فكيف نستنكر من العرب المقاطعة للكيان الصهيوني الذي يعلن القدس عاصمة أبدية له ويرفض التفاوض للجلاء عن باقي الأراضي العربية؟

٢ ـ وهذا ينقلني إلى المسلمة **السادسة والأخيرة**، والتي تتضمن دعوة صريحة من الباحث إلى استبعاد المقاطعة والعزل الاقتصاديين من الخيارات المتاحة لرسم العلاقات المستقبلية مع إسرائيل. ود. الأخرس يطرح كبديل للمقاطعة والاستبعاد ما يسميه «الاستيعاب» الاقتصادي، الذي يؤمن لنا أعظم الفوائد بفضل ما تملكه البلدان العربية من موارد مادية وبشرية ومالية هائلة. ويستطرد قائلاً: «إننا نسير نحو اقتصاد إقليمي تكون فيه إسرائيل جزءاً له وزن، وذلك سواء انتظم الاقتصاد الإقليمي ضمن مشروع تكتلي أم لم ينتظم، بصرف النظر عن مداه الجغرافي وعن شكله ومداه (شرق أوسطي أو متوسطي)».

إن هذا الكلام في رأيي خطير جداً، لأنه يتضمن التسليم بضرورة إقامة علاقات مع إسرائيل، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لها من دون مقابل، مع العلم أن المناقشات الدائرة في إطار ما يسمى القمم الاقتصادية (الدار البيضاء أو عمان أو غيرها) بدأت بعد مؤتمر مدريد وعلى أساس مبدأ مبادلة الأرض بالسلام. فكيف نسلم لإسرائيل بالسلام من دون الحصول على الأرض؟ وكيف نسمي هذا سلاماً وهو الاستسلام بعينه؟

٣ ـ وهذا ينقلني بالتالي إلى الملاحظة التالية على هذه الدراسة. ففي (ثالثاً) يقول الباحث: «إذا كان الغموض لا يزال يكتنف المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي في منطقتنا، كما هي مطروحة على الساحة، فإنه من الواضح أن السلم قادم، وان هذا السلم هو لصالح إسرائيل».

هنا أيضاً يقرر الباحث أن السلم قادم وانه لصالح إسرائيل، وهذا قد يفهم منه أن السلم القادم قد لا يتضمن حل مشكلة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس. والباحث يفترض ضمناً أن هذا سيكون وضعاً مقبولاً للعرب. وإذا كان الأمر كذلك، ألا نكون في هذه الحالة أمام استسلام لا سلام؟ وينبني على ذلك سؤال مهم: ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية التي ستقوم في إطار مثل هذا السلام؟ إنني أعتقد أن على مؤتمرنا أن يناقش مفهوم ومضمون السلام الذي سيتخذ أساساً لاقامة علاقات اقتصادية **وقبل إقامة مثل هذه العلاقات**. وما لم نفعل ذلك نكون قد فرطنا تفريطاً شائناً في مقدرات أمتنا العربية.

٤ ـ أما بخصوص الغموض الذي قال الباحث إنه لا يزال يكتنف المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي في منطقتنا، فلا غموض إطلاقاً في ما يتعلق بجوهر هذه المشروعات جميعاً سواء كانت الشرق أوسطية أو المتوسطية. فجوهر كل هذه المشروعات **هو تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل الوصول إلى السلام الشامل والعادل**. فإذا طرحت

المسألة على هذا النحو يكون هناك مبرر للخوف والحذر. اما طرحها على أنها غموض يكتنف المشروعات فهو تمييع لطبيعة العملية التي يروج لها على مستوى المنطقة الآن.

٥ ـ أخيراً، فإن في ما قدمته من ملاحظات أعلاه مدخل للإجابة عن الأسئلة التي طرحها الباحث والتي قدم اجتهاده هو في الإجابة عنها، وهو اجتهاد يستحق المناقشة. وهذا هو ما دفعني إلى إبداء ملاحظاتي. ولكن الانصاف يقتضي الإشادة بما ورد في نهاية البحث في معرض الإجابة عن سؤال عن الآلية لبناء بديل عربي، حيث قال الباحث إن الجواب على ذلك هو تبني استراتيجيا جديدة للسلام الاقتصادي قائمة على تفعيل العمل العربي المشترك قبل تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وفي تقديري أن هذا موقف جيد، بشرط ألا يبدأ العرب بتطبيع العلاقات إلا بعد تحقيق السلام الذي يستعيد الحقوق العربية المستلبة.

٤ ـ سلطان أبو علي

لقد استمتعت بقراءة دراسة د. شفيق الأخرس وما حوته من معلومات، وما بذله من مجهود في إعدادها. وأود أن أورد بعض الملحوظات على أساس أن الدراسة تبحث حركة رؤوس الأموال وأتغاضى عما حوته من موضوعات أخرى.

النقطة الأولى: لا جدال في أن البلدان العربية النفطية قدمت معونات كبيرة تشكر عليها إلى الدول النامية عربية وغير عربية، سواء عن طريق الصندوق العربي للانماء أو عن طريق الصناديق الثنائية كالكويت والسعودية وأبو ظبي وغيرها. وكما نعلم ان هذه الدول بلغت المعونة بها نحو ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الدول الصناعية المتقدمة لم تقدم إلا أقل من ٠,٣ بالمئة. وحيث إن الباحث قد أشار إلى التعاون العربي منذ سنة ١٩٤٥، كنت أتوقع أن يشير إلى المعونات التي قدمتها مصر في صورة مالية أو عينية أو فنية للبلدان العربية في المشرق والمغرب العربي. وأذكر هذا ليس بصفتي مصرياً، ولكن كي نتذكر هذه الحقائق بحيث يكون لنا ذاكرة للتاريخ تستخدم في تعميق التعاون العربي، وليس لكي نمن بعضنا على بعض، فمصر كانت في ضائقة مالية في السبعينيات، والآن وبعد حروب الخليج ورهن إيرادات البترول، يبدو أن رؤوس الأموال الخليجية صارت إلى نضوب، ومن ثم يجب أن نحسن استخدام هذا القليل المتبقي.

النقطة الثانية: من المعروف أن حركة رؤوس الأموال العالمية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت في صورة استثمار مباشر، ثم تطورت بعد ذلك في منتصف القرن العشرين لكي تصبح في صورة قروض، ثم عادت من جديد إلى استثمار مباشر. كنت أود أن يخبرنا الباحث ما إذا كانت حركة رؤوس الأموال في المنطقة تتوافق مع هذا النمط أم لا؟

النقطة الثالثة: إن حركة رؤوس الأموال المشار إليها في الدراسة في إطار حديث شرق أوسطي تثير في واقع الأمر سؤالين فرعيين وهما: من أين ستأتي، وأين ستذهب

هذه الأموال؟ بالنسبة للسؤال الأول، إذا كانت إضافية فهي مرحب بها، أما إذا كانت بمثابة إعادة تخصيص للموارد المتاحة حالياً للمنطقة كي تستفيد منها إسرائيل، وهي غير مؤهلة للحصول على قروض من البنك الدولي، فهذا مرفوض. وفي هذا الصدد أشير إلى أن انخفاض المعونة كمصدر إلى رأس المال يحتاج إلى إعادة نظر، حيث إنه مصدر سلبي وليس إيجابياً. وبالنسبة للسؤال الثاني، فأرى أنه إذا كانت ستذهب إلى تنمية البلاد الأقل نمواً فهي مرحب بها، أما إذا كانت ستذهب إلى إسرائيل وهي الأكثر تقدماً فهي مرفوضة.

النقطة الرابعة: يرى الباحث أن تل أبيب هي المؤهلة كي تقوم بدور سنغافورة كمركز مالي للمنطقة. وما أورده من تبريرات لهذا الأمر أعتقد أنه «ستاتيكي» لا ينظر إلى التطورات التي يجب إدخالها، ومن الممكن إدخالها وينبغي إدخالها، في ضوء التغيرات التي تحدث في المنطقة. وفي هذا الصدد يكون لدينا عدة بدائل أكثر تأهيلاً ربما من تل أبيب، منها على سبيل المثال: البحرين وعمان والقاهرة وتونس وطنجا... وغيرها.

النقطة الأخيرة: في واقع الأمر تتحدث الدراسة عن حركة رؤوس الأموال والبدائل للشرق أوسطية وذكرت أربعة مجالات، وأرى أنه لا بديل إلا أن توجه حركة رؤوس الأموال القليلة الباقية إلى التنمية القطرية داخل كل بلد عربي وإلى تنمية التكامل وتعميق الاستثمار العربي داخل المنطقة العربية.

٥ ـ طه عبد العليم طه

الحقيقة سأمر سريعاً. في أول الدراسة وفي الحديث عن تعبئة جماعية لرؤوس الأموال، أنا في الحقيقة أتساءل هل نحن بصدد التحول لاقتصادات السوق، أم ما زلنا نحتفظ باقتصادات اشتراكية واقتصادات أوامر.. الخ، ومن ثم من الذي سيقوم بهذه التعبئة؟ يتحدث الباحث عن هيمنة الطابع الفردي والعائلي على معظم الشركات العربية، وهذا مرتبط أيضاً بالتساؤل السابق المتعلق بما إذا كنا نتحدث عن اقتصاد سوق وتعبئة موارد عربية، فمن الذي سيقوم بها، فهل يمكن لهذه الرأسمالية الفردية والعائلية أن تقوم بها؟

الحديث عن تعاون مشترك يبدأ بمنطقة تجارة حرة، أنا أعتقد أنه صائب من زاوية الكلام عن التدرج في بناء التكامل العربي. أعتقد أن الحديث عن سوق مشتركة عربية ـ إسرائيلية هو نوع من البحث عن خيار مستحيل لسبب بسيط، كما قلت إن طبيعة الدولة اليهودية لن تسمح بإقامة وانتقال قوة العمل. وفي ما يتعلق بالحديث عن الشرق أوسطية كبديل للتساؤلات الثلاثة التي طرحها الباحث حول الجديد الذي يمكن أن تقدمه السوق الشرق أوسطية، يمكن أن أشير إلى أن الجديد هو الاستقرار المترتب على إنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي مقارنة بمحاولة التكتل الاقليمي العربي. الجديد في ما يتعلق ببنك التنمية للشرق الأوسط هو مؤسسة لتعبئة الموارد الخارجية والاقليمية والقطرية، وليس

مجرد مؤسسة تنمية أو مؤسسة مانحة محكومة بدولة أو مجموعة من الدول المانحة وتقتصر مواردها على ما يقدم إليها من هذه الدول. الأمر الثالث هو أن المحتمل بالفعل هو نجاح المشروع الشرق أوسطي ولكن ضمن الحدود التي أشرت إليها، والتي لم تصل بحال من الأحوال إلى سوق مشتركة.

وفي ما يتعلق بالحديث عن النتائج المخيبة للآمال للاتفاقات عام ١٩٧٦ مع الاتحاد الأوروبي، أعتقد أن مؤشرات التجارة التونسية ـ الأوروبية، والمصرية ـ الأوروبية، والعربية ـ الأوروبية، تقول إن النتائج لم تكن بالضبط مخيبة للآمال، وأن التجارة العربية ـ الأوروبية بالفعل هي التجارة الأعظم في ما يتعلق بعلاقات الوطن العربي بأوروبا.

وبالنسبة إلى الحديث عن الواجب والمصلحة، وأن الأوروبيين تخلوا عن واجباتهم إزاء هذه البلدان، فلا أظن أن العقل الأوروبي يمكن أن يقبل خطاب الواجب وإنما خطاب المصلحة هو الذي يجب أن نتعامل به. ترتبط بهذا أيضاً الإشارة إلى شرق أوروبا ووسط أوروبا، وواضح أن الأولوية بالنسبة لشمال أوروبا هي بالتحديد لوسط أوروبا وشرق أوروبا، وليس لجنوب البحر المتوسط. الأولوية هنا عند إيطاليا وفرنسا وبريطانيا هي الاهتمام بجنوب البحر المتوسط.

والحديث عن خسارة الهامش التفضيلي يذكرني بما ذكرته بالأمس بخصوص أن اتفاق ١٩٧٦ كان أفضل. ما الذي يجبر أوروبا على الإبقاء على هذا الهامش التفضيلي؟ وأعتقد أن أمامنا ـ كما قلت ـ شيئين: على المدى القصير، إدارة علاقات عدم التكافؤ مع أوروبا، وعلى المدى البعيد بناء أسس التكافؤ في العلاقات مع أوروبا.

وفي الحديث عن ضم إسرائيل إلى المجموعة العربية، الحقيقة أن الطرح هنا في هذه الدراسة متناقض، فهو تارة ضم إسرائيل إلى المجموعة العربية، وتارة أخرى خطر التبعية لإسرائيل، وتارة ثالثة خطر الهيمنة الإسرائيلية. وأنا أزعم أن إسرائيل لا تريد ولا تسعى لأن تكون عضواً ضمن مجموعة عربية، وإنما تسعى بالتحديد إلى أن تكون مركزاً قوياً إقليمياً مهيمناً ومسيطراً اقتصادياً في المنطقة.

والحديث الذي تكرر كثيراً عن الآثار الإيجابية والأموال والمكاسب التي ستتدفق، أعتقد أنها مبرر كاف للقبول بالسوق الشرق أوسطية إذا كانت ستحمل لنا كل هذه المكاسب. وفي ما يتعلق بالانفاق العسكري، أعتقد أن الخلاف المصري ـ الإسرائيلي حول الترسانة النووية الإسرائيلية خلاف مهم. وعلى رغم تراجع الإنفاق العسكري المصري للناتج المحلي الإجمالي إلى نصف مستواه تقريباً بعد كامب ديفيد، ما زال التفوق العسكري الإسرائيلي وإصرار إسرائيل على التمسك بترسانتها النووية يمثلان قوة ضغط على إمكانية تقليص الإنفاق العسكري إلى أقل من هذا في مصر وفي غيرها من البلدان.

أعتقد أن إسرائيل تتطلع إلى جذب الأموال الأجنبية وإلى الاستقرار السياسي وما

يترتب عليه أكثر مما تتطلع إلى الموارد العربية على الأقل في المدى المنظور. أيضاً بالنسبة إلى الحديث عن انفتاح إسرائيل نحو الخارج، أنا أشك حقيقة في هذا لأن كل مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي القائم على بيروقراطية الدولة العسكرية يبين أنه اقتصاد أكثر انغلاقاً وفقاً لتقرير الـ «World Competitive Report»، فمصر أكثر انفتاحاً من إسرائيل في سياساتها الاقتصادية.

أنا في الحقيقة أيضاً أشك في أن إسرائيل تستطيع أن تهيمن على الاقتصادات العربية، والمؤشرات المطروحة في الدراسة غير كافية لهذا. يعني لو قلنا إن الناتج المحلي لإيطاليا هو ضعف الناتج المحلي للبلدان العربية مجتمعة، لا يبرر هذا القول بأن إيطاليا تستطيع أن تهيمن على المنطقة العربية. ثم لماذا تترك الدول الرأسمالية الصناعية هذه المنطقة من خليجها إلى محيطها منطقة حكراً على إسرائيل؟

والحديث عن نظرتنا الجديدة إلى خلافاتنا مع إسرائيل: «وكفانا الرفض لمجرد الرفض» هو كلام يبدو مهماً من زاوية، ولكن الحقيقة من زاوية أخرى يتجاهل ـ في رأيي الشخصي ـ مشروعية المخاوف العربية من المشروع الشرق أوسطي. ولكن هنا ينبغي أن نميز بين القلق السلبي من المشروع الشرق أوسطي والفعل الإيجابي لتقليص الأخطار، وتعظيم الفرص المحتملة للسلام العربي ـ الإسرائيلي.

أما الحديث عن أننا لا نستطيع أن نعترض على مسيرة التكتل في العالم، فيذكرني أيضاً بقراءة ـ في رأيي الشخصي ـ غير موضوعية للتفاعلات بين العالمية والإقليمية والقومية في الاقتصاد العالمي، تناقضات تحل وتظهر تناقضات جديدة وعلينا أن نبحث كيف نتدبر ونشارك في إدارة حل هذه التناقضات. إسرائيل لم تسبقنا إلى الاقتناع بأن السلم الاقتصادي هو أقوى وأكثر جدوى من الحل العسكري. وأذكر بخطاب السادات الذي ربط مسيرة السلام بوعد الرخاء للشعب المصري بغض النظر عن تحقيق هذا، وبغض النظر عن الإدارة الساداتية لما بعد السلام: «خط السلام يسلك طريقاً دون خط عودة»، أشك في هذا وأعتقد أن السلام قابل للانتكاس، ومسيرة السلام أكثر تعقيداً بكثير من هذا.

مرة أخرى، فالحديث عن أن فقدان الإرادة العربية هو سبب مأزق التعاون، أنا في الحقيقة أقول إن السبب الحقيقي هو عجز التنمية العربية. وأنا أشير فقط إلى حالة كوريا، فمن دون أي تكامل اقتصادي استطاعت كوريا أن تنافس ليس فقط إقليمياً وإنما على الصعيد العالمي، وتتكامل من دون أية مؤسسات مع الدول الأخرى في جنوب شرق آسيا. لن نستطيع استيعاب إسرائيل اقتصادياً. وأكتفي بهذا، وشكراً.

٦ ـ عبد الرحمن صبري

لدي توضيح وتعليق:

بالنسبة للتوضيح: ذكر د. سليمان المنذري أن الحوار العربي ـ الأوروبي لم ينته سنة

١٩٧٩، بل استمرت اجتماعات اللجان إلى أن انتهى فعلياً بعد سنة ١٩٩٣. وأود أن أوضح أن هذا سليم من الزاوية الإجرائية، فقد استمرت الاجتماعات بعد ١٩٧٩، ولكن وفقاً لطلب الجانب العربي من جانب، ووفقاً لتنظيم جديد للجان العمل وتقليص عددها وتقليل أهمية المشروعات التي تدرسها إلى أن انتهى به الأمر في النهاية إلى التوقف إجرائياً. أما التوقف الدماغي والعملي فقد كان سنة ١٩٧٩.

وأود أن أوضح أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتعامل مع المنطقة العربية أبداً كوحدة واحدة، بل نظرت إليها في إطار سياسة متوسطية، أي تشمل فقط البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بل إنها في كثير من الأحوال كانت تطلب عدم حضور بلدان عربية بعينها اجتماعات الحوار، كما جرى سنة ١٩٧٥ باستبعاد دولة فلسطين من الجانب العربي في المفاوضات، ثم عادت سنة ١٩٩٢ وطلبت استبعاد ليبيا من المجموعة العربية في المفاوضات.

وأسجل أيضاً أن الحوار توقف فعلياً ودماغياً سنة ١٩٧٩ عقب توقيع اتفاقية مصر لمعاهدة كامب ديفيد ومعاهدة مع اسرائيل ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، وليس سنة ١٩٩٣ وهو تاريخ التوقف الاجرائي فقط وظهور أفكار المشاركة الأوروبية.

أما **التعليق فهو**: بالنسبة لموضوع خفض الإنفاق العسكري الاسرائيلي فأضم صوتي إلى من سبقوني بالقول بأن الإنفاق العسكري الاسرائيلي لن يخفض لأسباب عدة:

أولها: ان الإنفاق العسكري الاسرائيلي جزء كبير منه ينفق في الداخل، وبالتالي له دور في ترشيد الطلب والإنفاق الحكومي.

ثانيها: إن نسبة كبيرة من القوة العاملة الاسرائيلية تعمل في القطاع الصناعي العسكري الاسرائيلي وليس من السهل تحويل هذه العمالة للأغراض المدنية.

وثالثها: حجم المجتمع الاسرائيلي العسكري الصناعي واحتلاله مكانة متقدمة في القطاع الصناعي الاسرائيلي، ولعبه دوراً رئيسياً في التصدير إلى الخارج بما يحافظ على توازن الميزان التجاري الاسرائيلي.

مجمل القول إنه حتى في ظل السلام، هناك الكثير من الأسباب التي تدعونا إلى القول اقتصادياً فقط بصعوبة تخفيض الانفاق العسكري الاسرائيلي.

٧ ـ عبد الفتاح الجبالي

هناك ملاحظات ثلاث على الدراسة:

أولاً: يركز الباحث على التغير المرتقب في الإنفاق الحكومي نتيجة لخفض الإنفاق العسكري لصالح الإنفاق الانمائي. وهي مسألة تحتاج إلى نقاش، وذلك في ضوء الطبيعة

الخاصة لاسرائيل، بل وطبيعة السلام المفروض حالياً، والمعتمد بالأساس على القوة العسكرية لاسرائيل، ناهيك عن الموازنة الأخيرة التي زاد فيها الإنفاق الحربي بنسبة ١٠ بالمئة تقريباً على رغم الحديث عن تطور عملية السلام.

ومن جهة أخرى، فإن الإنفاق العسكري لدى البلدان العربية ينبع أساساً من اعتبارات عدة مختلفة يأتي على رأسها صراع الحدود القائم بين معظم هذه الأقطار.

هذا فضلاً عن الدور الذي تلعبه الشركات مصدرة السلاح في هذه المسألة، والتي أخفقت في الاتفاق في ما بينها على الالتزام بالحد من توريد السلاح إلى المنطقة. من هنا فنحن نتوقع استمرار المعدلات المرتفعة للإنفاق العسكري، وبخاصة الاستثماري.

ثانياً: يرى الباحث أن مصادر التمويل متعددة وتأتي من مصادر عديدة: كالاقتراض؛ والمعونات؛ والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ والأموال المهاجرة من المنطقة.

وكل من هذه المصادر عليه العديد من القيود والشروط، فالاقتراض من الأسواق الدولية غير متاح بالشكل المطلوب، إذ إن هناك قيوداً عديدة تحول دون الحصول على ذلك.

وهنا نختلف مع الباحث في رؤيته بأنه من الممكن الحصول على ائتمان من السوق الدولية، بشروط ملائمة لـ «البنك الدولي»، إذ إن التشبيه في هذه الحالة غير صحيح نظراً لما بين الاثنين من خلاف كبير، فالبنك الدولي ذو جدارة ائتمانية نتيجة لطبيعته الخاصة، بينما تصنف الدول ضمن مجموعة البلدان الأعلى مخاطرة ولا يتوقع أن يؤدي تخفيضها إلى إعادتها إلى المنطقة من جديد في صورة معونات اقتصادية.

وينطبق الوضع نفسه على المعونات، إذ إن الاتجاه العام هو الحد منها سواء التزاماً بنصوص الغات، أو نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة لدى البلدان المانحة.

وفي ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فذلك لا يتوقف فقط على ظروف السوق، ولكنه يرتبط بالعديد من العوامل الأخرى، وكمثال على ذلك، إن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اتجه إلى العالم الثالث انصبّ في مجمله داخل بلدان جنوب شرق آسيا، والصين، التي استحوذت على نصيب الأسد من هذه الأموال على رغم كل ما يقال عنها.

ويظل الهدف هو الاستثمارات العربية في حد ذاتها، وهنا يصبح السؤال المطروح هو: ماذا تفيد هذه الأموال بالاستثمار في وجود إسرائيل، وما هي الخسارة التي تعود عليها في ظل عدم وجودها؟

ثالثاً: البنك «الشرق أوسطي» يطرح العديد من التساؤلات الخاصة بآلية عمله في حد ذاتها وشروط التعامل معه وكيفية اتخاذ القرار وطبيعة المشروعات التي سيتصدى لها... الخ، من الأسئلة الخاصة بالبنك. وإذا كان الهدف هو إيجاد عملية آلية جديدة

للمنطقة، فهل الآليات القائمة حالياً أخفقت في هذه المسألة؟

رابعاً: إهمال الحديث عن المدخرات الوطنية العربية باعتبارها إحدى الآليات المناسبة.

٨ ـ فواز طرابلسي

توفيراً للوقت، وبصفتي غير اقتصادي، كنت أتمنى ألا يغلب على بحثنا وهمومنا مجرد طرح الأفكار ورفع أو تهبيط المعنويات، بل ان يغلب ما هو شأن اقتصادي فعلاً، أعني التحليل وتعيين المصالح والتوقعات. كما أني كنت أتمنى أن نعالج موضوع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بمنطق يبدأ بالافتراض الآتي: السلام ليس نقيض الصراع، ومثلما أن الحرب شكل من أشكال الصراع، فالسلام أيضاً شكل من أشكال الصراع وإن يكن لا يتوسل الوسائل نفسها. لست أدري عن حالة سلام في العالم لا تتضمن صراع المصالح بين الدول وداخل المجتمعات نفسها.

ثانياً، موضوع الشرق أوسطية وهجمة رؤوس الأموال على المنطقة. التعريف البديهي لمنطقتنا في الاقتصادات العالمية انها منطقة منتجة للنفط بالدرجة الأولى، أي أنها منطقة تُضخ رؤوس الأموال منها إلى الخارج وليس إليها، وذلك تلبية لحاجة الدول الغربية إلى استرجاع البترودولارات التي تدفعها ثمناً للنفط العربي. أعتقد أن الحساب الاقتصادي المطلوب هو تعيين ما إذا كانت قد استجدت ظروف اقتصادية دولية باتت تقضي بتغيير تلك المعادلة، بحيث تتحرك رؤوس الأموال نحو منطقتنا بدلاً من أن تتحرك منها إلى الخارج. فإذا قيل إن السلام بين العرب واسرائيل هو السبب الوحيد لهذا الانقلاب في المعادلات، فهو ليس سبباً مقنعاً، لأن اتجاهات الاقتصاد العالمي ـ بما فيها المؤشرات التي تؤكد تنامي حركة رؤوس الأموال والمبادلات ضمن مناطق «الشمال» على حساب تناميها بينها وبين بلدان الجنوب ـ لا تشير إلى أن الحاجز الحاسم أمام تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة كان النزاع العربي ـ الاسرائيلي دون سواه.

أعتقد أن هذا الموضوع في صلب التوقع وفي صميم الهمّ الاقتصادي. بالتالي، استنتاجاً واستدراجاً، يصير السؤال هو الآتي: إن شمعون بيريس يقدم لنا حلماً اسرائيلياً حول الشرق أوسطية، ولكن من قال ان هذا الحلم قد وجد رؤوس الأموال المستعدة لتنفيذه؟ سأعطي مثالاً وحيداً هو خط سكة الحديد الاسكندرية ـ تركيا. ما الجدوى الاقتصادية من هذا الخط؟ أقول هذا حتى لا يبقى كل ما يصدر عن أي مرجع اسرائيلي مجرد مناسبة للاستهوال والتهليع. من قال إن ربط المنطقة بشبكة من الطرقات ضرورة اقتصادية وليس مجرد ضرورة أمنية اسرائيلية؟ فلنميّز على الأقل بين الاستراتيجيا والأمن والاقتصاد. إن للاقتصاد قواعد لها علاقة بالجدوى والمردودية والارباحية. ولا يقوم الاقتصاد على مجرد بناء الطرق لأنه من الضروري أن تبنى الطرقات وخطوط المواصلات.

النقطة الثانية، أريد أن أضم صوتي إلى الذين يثيرون السؤال الآتي: من قال ان

السلام هو سلفاً في مصلحة اسرائيل؟ إننا نتحدث هنا بعد أيام معدودة على اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي نعترض عليه لتطرفه في التنكر لحقوقنا الوطنية والقومية، فإذا هو يقضي على يد أحد المتشددين الاسرائيليين؟ من قال إن السلام هو سلفاً لمصلحة إسرائيل ونحن ندري تماماً أن قسماً من الرأي العام الاسرائيلي يعارض السلام. أضيف إلى ذلك: من قال إن الصهيونية قد انتهت في إسرائيل وإن إسرائيل تريد، بجناحيها الصهيونيين، إقامة علاقة تبادل وتطبيع بينها وبين الأكثرية العربية المحيطة بها؟

هذه ليست أسئلة ميتافيزيقية وإنما هي أسئلة تتعلق بتقدير عيني لمصالح اسرائيل. أضيف إلى ذلك أيضاً أن القسم الأكبر من الاقتصاد في إسرائيل يقوم على المنتجات المصنّعة والموجهة إلى الأسواق الغربية. فماذا يتبقى من حاجات لدى إسرائيل لتسويق منتجاتها من زراعة وصناعة إلى الأسواق العربية؟ أعتقد أن هذا على الأقل نمط من الأسئلة والمشكلات والتوقعات والتحليلات لم تلق الاهتمام الكافي أو النقاش الكافي في مؤتمرنا.

أخيراً يجري الحديث عن المنطقة وكأنها منطقة بكر تتعرض الآن لخطر غزوها واغتصابها من قبل رؤوس الأموال اليهودية والاسرائيلية. والحقيقة أننا نعيش في منطقة تسيطر رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية على مرافقها الحيوية كافة. فهل المقصود إقناعنا بأن رؤوس الأموال الأخيرة تحمل إلينا الازدهار والرخاء فيما رؤوس الأموال الأولى تحمل هي وحدها مخاطر الغزو والاغتصاب؟ وهل يمكن إقامة مثل هذا الفصل التعسفي بين رؤوس الأموال اليهودية والاسرائيلية من جهة، وبين رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية من جهة أخرى؟ أم أن المطلوب أن يؤدي التخويف من رؤوس الأموال الاسرائيلية إلى حرف الأنظار عن رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية؟

٩ ـ كاظم حبيب

طرح علينا د. الأخرس مجموعة من الأفكار لشرح الواقع العربي والوضع في المنطقة. قد لا نختلف وإياه في توصيف الواقع، ولكن يصعب عليّ أن أتقبل جميع المبررات التي يقترحها ويدعو بموجبها الأقطار العربية إلى الولوج في طريق مشروع الشرق الأوسط، كما أشك تماماً في احتمال انسياب الموارد المالية الأجنبية إلى المنطقة العربية كما ورد في مطالعته، فالغرب الرأسمالي يعمل من أجل جذب الأموال العربية الشحيحة حالياً إلى بلدانه. أعتقد جازماً بأن المشروع يخدم أساساً المصالح الاسرائيلية ويفتح أبواباً جديدة وأسواقاً جديدة وإمكانيات جديدة لنموها وتطورها الاقتصادي وربما توسعها لاحقاً. ومع ذلك فإننا أمام حقيقة واقعة هي أن مشروع الشرق الأوسط سائر في طريق التنفيذ، وأن النظم العربية سائرة بوتائر متباينة من السرعة صوب المشاركة فيه. وسيكون هناك صراع سلمي حول المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في المشروع بقوى غير متكافئة، وهي في صالح إسرائيل وحليفها الاستراتيجي.

والسؤال الذي أتوجه به إلى الحاضرين جميعاً يتلخص كالآتي: ما هي الآليات والأدوات التي يراها الحاضرون مناسبة وعملية ويقترحونها، ونحن قوى خارج السلطة، لمقاومة المشروع؟

إن طرح مشروع التنمية التكاملية البديلة سليم تماماً. ولكن كيف السبيل إليه، والأدوات السياسية والاقتصادية هي في أيدي النظم الحاكمة السائرة صوب المشروع؟ أملي أن نتعاون في إيجاد الجواب العملي الذي يقترب من الواقع والذي يمكن أن يساعدنا في مهمتنا في هذا الصراع الذي نخوضه نحو تحقيق السلم العادل والدائم بين الأقطار العربية وإسرائيل.

أشير أخيراً إلى ملاحظة أخرى هي أن من الخطأ تصور وجود موقف واحد وغير متباين بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الآسيوية الأخرى إزاء مشروع الشرق الأوسط. وهي لا تريد ترك المنطقة تحت رحمة اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتريد موقعاً لها في هذه المنطقة النفطية الهائلة وذات الأسواق الكبيرة والمتسعة باستمرار. ونحن ملزمون بالتحري عن إمكانية الاستفادة من ذلك التباين وصراع المصالح لصالح المصالح العربية الحيوية.

١٠ ـ محمد محمود الإمام

أبدأ بتذكير د. المنذري أن من رفض السوق الشرق أوسطية في الأربعينيات لم يكن إسرائيل لأنها لم تكن في وضع يسمح لها بالقبول أو الرفض، وإنما أمريكا. أمريكا رفضت أن يصبح هذا مركزاً لبريطانيا تسيطر به على إقتصاد المنطقة وتمنعه عنها. وهذا يرتبط بما ذكرته بالأمس من أن التكتلات يقصد بها حصار مناطق لصالح المراكز الرأسمالية الكبرى.

الشيء الآخر هو بعض التساؤلات. د. الأخرس يتكلم على أن الحل العسكري أصبح تقريباً في خبر كان. قد يكون هذا صحيحاً من الناحية العربية، فقد قررنا هذا منذ عام ١٩٧٣. إنما هل سيظل هذا الآن وفي القرن الحادي والعشرين هو الخيار الإسرائيلي أم لا؟ أنا أعتقد أنه في القرن المقبل سيكون الحل العسكري هو الشيء الوحيد الذي سيبقى لإسرائيل بعد استنفاد فرص السلام ومكاسبه.

الشيء الآخر هناك حديث عن أن التكامل يحتاج إلى أموال هائلة، وجاء هذا في سياق المشروع الشرق أوسطي. هل التكامل العربي لا يحتاج إلى مثل هذه الأموال؟ فإذا كانت الموارد التي ذكرتها في هذا السياق ستأتي من مصادر خارجية متعددة، هل هذه الموارد ستأتي إذا قام الوطن العربي بالتكامل مستبعداً إسرائيل أم لا؟ إن هذه القضية في الواقع لا ترتبط فقط بإرادة الجانب الآخر، إذ إن إرادة الجانب العربي تقوم على أن مقدم رأس المال الأجنبي شرط أساسي للتنمية الداخلية. فمع كل الأموال التي لدينا اعتبرنا أن رأس المال الأجنبي ضرورة حتمية للتنمية العربية.

وقد أعاد د. الأخرس فتح الموضوع الذي أثير ولم يحسم بعد طيلة الأمس واليوم، وهو جدلية العلاقة بين المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي، وأشار إلى أن إسرائيل سوف تدخل إلى المنطقة عن طريق المشروع المتوسطي. وبناء عليه فإنها تحقق أمرين مختلفين: أن تدخل منطقة حرة مع البلدان العربية المتوسطية في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ في اجتماع برشلونة. وهكذا تصبح شريكة للبلدان العربية، أردنا أم لم نرد، في المنطقة الحرة التي تفرضها أوروبا. وبناء عليه فإن قضية المنطقة الحرة غير واردة في المشروع الشرق أوسطي، ويصبح المطلوب من هذا الأخير التركيز على البنية الأساسية والتكاليف الباهظة التي أشارت إليها الدراسة من أجل تمكين المنطقة الحرة من أن تصب لمصلحة إسرائيل. إذاً هما مشروعان متكاملان، وعلينا أن نعي ماذا نفعل في برشلونة، ولعلنا نوجه رسالة إلى المفاوض العربي في ذلك الوقت.

١١ ـ معتصم رشيد سليمان

ما طرحه د. جودة عبد الخالق أعتقد أنه أكثر خطورة مما ورد في دراسة د. الأخرس، وهو التعامل مع اسرائيل وكأنها دولة موجودة قبل عام ١٩٤٧، وان المشكلة مع اسرائيل ظهرت باحتلالها أراضي عربية عام ١٩٦٧، وان طرح الموضوع بهذا الشكل أعتقد أنه خطير وفيه إلغاء لبلد عربي واسمه فلسطين كان موجوداً قبل عام ١٩٤٧ ويربط بين المشرق العربي ومغربه، وأعتقد بأن الصراع هو بين مشروع عربي قومي ومشروع استعماري غربي تجسده اسرائيل.

فإذا تجاهلنا هذه الحقيقة فإننا سنأتي بعد فترة من الزمن ونتحدث عن التعامل مع اسرائيل بحدود جديدة غير حدودها في مرحلة السلام الحالية.

١٢ ـ مهدي الحافظ

في البداية أهنىء د. الأخرس على الجرأة العلمية التي طرح بها هذا الموضوع وفي هذه المرحلة بالذات من المناقشة. أنا ذكرت من قبل نقطة أعتقد أنها لم تفهم بشكل جيد. ذكرت أننا مطالبون بأن نعالج موضوع كيفية التعامل مع إسرائيل في ظرف نواجه فيه قضية تجري أمامنا، وهي قضية تنفيذ ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط، وهو مشروع التعاون مع إسرائيل. إن معظم الآراء المطروحة تدور في إطار الرفض، والرفض بحسب التجربة التي مرت بها الأمة العربية لم يؤد إلى نتيجة إيجابية، وكنا دائماً مطالبين بوضع الأمور في إطارها العملي والصحيح، بحيث يمكن بالتالي استعادة الحقوق القومية للعرب وتصفية الاحتلال، ومن ثم التعامل مع هذه المسألة تعاملاً يحفظ حقوقنا وفي الوقت نفسه يتجاوب مع المتغيرات الدولية.

لذلك أنا أرى أن تناول الباحث لهذه المسألة من وجهة نظره يتيح لنا أن نناقش الموضوع من دون حساسيات، على الرغم من أنني أختلف معه في بعض الاستنتاجات.

ولكن أجد أنه ما زالت هناك قضية مطروحة أمام الاقتصاديين العرب، فهل يمكن التعامل مع هذه القضية بمجرد الرفض أم أن يربطها بالقضية الأكبر، وهي كيف يمكن استعادة الأراضي العربية وتحقيق السلام الحقيقي والشامل، وبالتالي تناول موضوع التعاون الاقتصادي وما يترتب عليه ضمن إطار المصالح القومية العربية.

في هذا الإطار، أعتقد أن هناك بعض الأسئلة مطلوب من الباحث أن يجيب عنها بوضوح: هل يعتقد أنه يمكن تحقيق هذا التعامل قبل أن يستتب سلام عادل وحقيقي في المنطقة؟ ذلك أن أي تطور اقتصادي من دون سلام واستقرار لا يكتب له النجاح. وأنا أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تعالج بصورة موضوعية. إسرائيل لديها رؤية متكاملة حول هذا الموضوع. فهي تضع قضية التعاون الاقتصادي وإدخالها كعنصر أساسي في المنطقة العربية كشرط لضمان السلام من وجهة نظرها (وهذا هو محتوى كتاب شمعون بيريس).

النقطة الثانية هي: هل يمكن تناول موضوع التطبيع (وهو يعني الاستقرار والسلم والأمن واستعادة الحقوق) بعد أن يتحقق التعاون الاقتصادي ضمن المشروع الشرق أوسطي؟ واللافت أنه تذكر مزايا المشروع الشرق أوسطي وكأننا الآن في أوضاع طبيعية ولا يوجد احتلال ولا سلم ناقص. وهنالك جزء أساسي من العملية وهو التعامل مع سوريا والأراضي الفلسطينية ما زالت على كف عفريت وليس هناك ما يشير إلى إمكانية حلها في المستقبل القريب. ولهذا السبب أعتقد أنه من الخطأ أن نتناول هذا الموضوع بشكل مجرد عن الوضع الراهن الملموس الذي يجري على أرض الواقع. أرجو من د. الأخرس أن يوضح هذه النقاط.

١٣ ـ شفيق الأخرس (يرد)

أولاً، أشكر الزملاء الذين تقدموا بآرائهم، وهي ثمينة وفيها الكثير مما يستدعي التفكير وإعادة النظر. ونظراً لضيق الوقت سأكتفي بما أعتقده نقاطاً استراتيجية ومعظمها غير مالي لأنه يبدو لي أنه وقع التباس بالنسبة لبعض الزملاء في كيفية قراءتهم للدراسة.

أول إيضاح، أجيب مباشرة عن السؤال: ما هو التعامل مع إسرائيل؟ هل نقبل بالسوق الشرق أوسطية؟ أقول لا؛ وكتبت في الدراسة: «لا للشرق أوسطي»، وركزت في عرضي بأنني لا أعتبر أن هناك مشروعاً شرق أوسطياً. هناك مشروع إسرائيلي لدمج إسرائيل في المنطقة العربية، ولذلك قضيت على الموضوع مرة واحدة لأنه بالنسبة لي فإنه ليس هناك شيء اسمه المشروع الشرق أوسطي. هناك شيء اسمه إسرائيل تحاول الانخراط والاندماج في هذا العالم، ونركز رؤيانا على هذا. ويعني ذلك التعامل مع إسرائيل عند هذه النقطة الأدنى، وأرجو أن أكون واضحاً.

استنتاجاً واستناداً إلى ذلك نأتي إلى **النقطة الثانية**، وهي التطبيع. أقول، وكتبت، وسأعيد القراءة حول التطبيع: يعني مفاهيم جديدة في رسم علاقتنا مع إسرائيل، تختلف

جوهراً وشكلاً مع مفاهيمنا السابقة، بحيث نقضي على الانفصالية، ونغلّب العقلانية على الخوف وإلقاء المسؤولية على غيرنا. فلم يعد مقبولاً التعامل مع إسرائيل بالسلبية التي أكسبتها، وسأبرر ذلك، إحلال سياسة الاستيعاب؛ سياسة الاستيعاب ترجمتها في ما بعد في بعض الفقرات التالية وسأعيد قراءتها: إعداد اقتصاداتنا للتعامل بقوة والتفوق في معركة المزاحمة التي يحملها السلام. قبل السير في تطبيع علاقتنا مع إسرائيل ربط التطبيع بقدرتنا على تحقيق مكاسب اقتصادية منه أكبر من التي تحصل عليها إسرائيل وهو موقف مبدئي. أصل المبادرة مشاركة إسرائيل في المشاريع المشتركة ضمن إطار أجهزتنا القائمة. فعندما أقول إن البنك الشرق أوسطي لا يستحق معركة معه، ليس ذلك معناه نعم للبنك الشرق أوسطي، فيكون هو البديل؛ البديل هو تهيئة استعمال أجهزتنا بأن تسبق إسرائيل في عرض المشاريع وفي عرض الرؤية وفي عرض برنامج التمويل... الخ ويغطيه التعاون الإقليمي بموجب اتفاقات ثنائية يمثل فيها العرب طرفاً وإسرائيل طرفاً آخر. أكتفي بهذا القدر بالنسبة لهذا الموضوع.

النقطة **الثالثة** التي تستحق الإجابة، الإنفاق العسكري. قد يكون مفيداً أن أضيف على ما جاءت به الدراسة بعض إيضاحات، وأريد أن أوضحها كما يلي، وسأضمنها الصيغة المجددة للدراسة. **أولاً**، لا أتوقع انخفاض الإنفاق العسكري بين ليلة وضحاها. نحن نتجه نحو القرن الحادي والعشرين، وأقول في المدى من ١٠ إلى ٢٠ سنة سيكون هناك انخفاض في الإنفاق العسكري، وهو نتيجة طبيعية. إذاً لا أتوقع هذا الانخفاض غداً. **ثانياً**، أقول إن هذا التخفيض لا يجوز أن يُبدأ به إلا بعد أن نستلم حقوقنا من دون تسويف، الأرض مقابل السلام، ولا يجوز أن يسرح جندي واحد قبل أن نحصل على سلام شامل نقبله جميعاً من دون استثناء. الإنفاق العسكري كذلك، لا يعني أننا نغلق الصناعات العسكرية، لا بل على العكس، لأنني أتوقع أن إسرائيل لن توقف الصناعات العسكرية، على العكس ستنشطها. وأشارك الزميل الذي ذكر جانب العمالة، وحجم العمالة التي تعمل في الصناعة العسكرية. أقول، بالعكس، إنها المكتسبات التي لم تحققها الحرب، فلتكن أقل ما تكسبنا الحرب أن نطور الصناعات العسكرية للتصدير. قد يكون هذا الموقف غير أخلاقي؛ ولكني أقول حماية لنا ولأولادنا، وحتى لا ننتظر حتى يأتي الخطر، هناك إمكانيات للصادرات العسكرية تزداد يوماً بعد يوم.

النقطة **الرابعة**، هي التعامل مع إسرائيل. عندما أقول التخلص من الخوف والسلبيات، أنا أقصد التكتيك الحذر كل الحذر. لكن هناك فرقاً بين الحذر والخوف. الحذر استراتيجي، لأنه أمامنا عدو شرس وتفوق طاقاته في مختلف مجالاتها عسكرياً واقتصادياً. الخ طاقاتنا. إذا الحذر كل الحذر. ولكن لا يمكن أن نحقق أهدافنا بالخوف. ولا يمكن إلا أن نقلب هذا العبء الصعب إلى تحدٍ تُعبأ له كافة الطاقات. فإذاً التعامل مع إسرائيل ينطلق من أننا أمام عدو شرس، قتل أبناءنا، واستولى على أرضنا، وحاولنا استعادة هذه الأرض. كل ما في الأمر أننا نحاول بوسيلة أخرى. وكما قال أحد الإخوان، ان السلام كالحرب هو وسيلة للحصول على الحقوق تدريجياً. ما قلته عن

المقاطعة، وعن التطبيع، لا تطبيع قبل الوصول إلى حل شامل سياسياً، وهو يعني كل الأرض، ومع جميع الأطراف العربية، وأولها فلسطين. إنما ما دامت إسرائيل سائرة كالطيارة تسابق الريح، هل أقف مكتوف الأيدي؟ هل أنتظر التكامل العربي؟ هل أنتظر إرادة التعاون العربي؟ هل أنتظر أن الحكومات تزيد وتعيد. لعلني، ولي حقي كمواطن، أن أساهم حتى انطلاقاً من أمور الضياع، لا بما لدينا، وفي الكثير من التناقض، أن نأخذ المبادرة. لنفرض أن أحداً منا يعمل في صندوق الإنماء العربي؛ هو قادر أن يأخذ مبادرة قد يكون لها وزن أكثر من رئيس حكومة، بأن ينكبّ على دراسة ما هو مطروح، وإعادة النظر فيه وتقويمه، والنظر في بديل، وإبراز مشروع عربي، عوضاً من أن يكون مشروعاً إسرائيلياً يهتم به مالكه ويهتم به الأوروبي... الخ. معكم حق جميعاً، أو على الأقل الذين قالوا: لن يأتي المال إلى المنطقة لعيوننا الزرق أو عيوننا السود، المال يجري وراء المصلحة، لا دين ولا وطن... الخ.

إذاً لنعترف بهذا الشيء. وكل ما أقوله بأن التعامل يكون بهذا الشكل. قالت السيدة الزميلة اليوم إنه إذا قدمت إسرائيل أشياء قد تبدو مغرية لأنه لا يوجد مواصفات أفضل، فليكن. دعونا نأخذه، ونرى ما فيه، ونصنع مثله. ما أقصده بالتخلي عن السلبيات، هو تبني الإيجابيات حصراً فقط.

النقاط الأخرى: كذلك حول موضوع التعاون مع إسرائيل، فأنا أشارك الزميل الذي أشار إلى ما حدث من تطورات أخيرة منذ اغتيال رئيس وزراء إسرائيل رابين. أعتقد أنه في هذا الحدث ما يجب أن يشجعنا جميعاً على المزيد من التعبئة والمزيد من الجهد، وبخاصة المزيد من الوضوح في الرؤية. وفي بداية هذه الرؤية، اننا كنا الأسمنت الذي جمع بين فسيفساء المجتمع الإسرائيلي. وفي الوقت الذي بدأنا بطرق أخرى، بدأت بسرعة وظهرت بسرعة أبعاد هائلة جداً كلكم تتابعونها، ولا شك تقدرون أبعادها وهي في بداية الطريق. مقابل القوى التي ذكرناها، القوى الاقتصادية والعسكرية... الخ، فإن الصنف الأساسي الجوهري هو تفتت المجتمع الإسرائيلي واختلافه.

إذا سمحتم لي بتلخيص حول نقطتين أو ثلاث: **النقطة الأولى**، فلسفة الصهيونية، هل هي دينية؟ **النقطة الثانية**، هي الأرض ـ أرض إسرائيل أين هي وما هي... الخ. إذاً هناك مصادر للاختلافات الداخلية الإسرائيلية. نحن الذين بدأنا بتفجيرها عندما تغيرت الاستراتيجيا، وأعتقد أن هناك احتمالات كبيرة جداً لتفاقم هذا الوباء. ومن قال إن السلام قد ينتكس؟ أنا لا أقول إننا في السلم في طريق واحد، بل أقول إن السلم قد ينتكس ليس للعودة إلى الحرب، بل سينتكس بوقف المفاوضات بسبب اختلاف المجتمع الإسرائيلي، وهكذا...

وأخيراً إنني أدعو الإخوان من خلال تقييمي لتجربتي الشخصية؛ لقد مضى على مشاركتي في الحياة العامة نحو ما يقرب من ٤٠ عاماً، ومنها بعض التجارب في العمل العربي المشترك، وفي مصر بخاصة، أذكر منها الوحدة السورية ـ المصرية، حيث كان لي

شرف العمل خلال فترة الوحدة في رئاسة الجمهورية. ومنذ ذلك الحين وحتى هذه الساعة أراجع، وأتأمل، وأقول إنه أولاً وآخراً، جميع المشاكل التي تخالج العرب، سببها الإنسان العربي لأن المشكلة فينا، فيّ أنا، في كل واحد منا.

ثانياً، هناك العلاقة السيئة بين الحاكم والمحكوم، مما عطل قدرة كل منا. وكل أمة لا يبنيها الإنسان، لا يمكن أن تحقق أهدافها بمجرد وجود موارد. وهناك دول في العالم، ومنها عربية، بفضل قيمة الإنسان استطاعت أن تخلق من لا شيء شيئاً. إذاً اذكروا دائماً مسؤولية كل واحد منا في ما نحن فيه، وبالتالي ماذا يمكن أن نعمل؟ المهمة صعبة لأن دورنا معطل، بينما يجب أن يبدأ هذا الدور كما قلت في انتخاب مجلس بلدي، حتى نتدرج في ممارسة الديمقراطية، لأن الديمقراطية كما تعلمون ليست موضوع دستور وغير ذلك. أعذروني، دخلت في عمل سياسي، هذا مع العلم، وأؤكد لكم، عانيت كثيراً أثناء كتابة الدراسة، لأنني كلما أبحث وألف وأدور، أرجع إلى أن الموضوع ينصب في المشكلة السياسية، والمشكلة السياسية هي قضية فلسفية.

الفصل السادس

منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي: عناصر تحليلية للمثال التونسي ـ الأوروبي

حافظ زعفران(*)

تفتقر النظريات الاقتصادية لوسائل تحليل خاصة بالاستثمار الخارجي وعلاقاته بسياسات التكامل أو الاندماج الاقتصادي. وفي محاولة دراستنا لموضوع إنشاء منطقة التبادل الحر وعلاقاتها بظاهرة الاستثمار الخارجي، سوف نعتمد مؤشرات عامة (في حالة غياب أنموذج تحليلي) وذلك بالرجوع إلى المثال التونسي ـ الأوروبي.

وتمهيداً لموضوع هذه الدراسة، فسوف نقدم بسطاً عاماً حول خاصيات ومجازفات وتأثيرات منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي، وذلك قبل التطرق إلى درس مكانة الاستثمار الخارجي ودوره في مثل هذه الحالة من إنشاء منطقة للتبادل الحر.

أولاً: خاصيات ومجازفات منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي

تكتسي مناطق التبادل الحر أشكالاً ومضامين مختلفة باختلاف التوليفات الممكن تركيبها من المتغيرات التالية:

١ ـ تركيبة الطرفين المكونين لمنطقة التبادل الحر:

ـ منطقة للتبادل الحر بين بلدين اثنين.

ـ منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة، ومجموعة بلدان من جهة أخرى.

(*) اقتصادي من تونس.

ـ منطقة للتبادل الحر بين مجموعتين من البلدان.

٢ ـ مستوى النمو للطرفين المكونين لمنطقة التبادل الحر:

ـ مستوى نمو متقارب.

ـ مستوى نمو متفاوت.

٣ ـ مستوى التكامل أو الاندماج الاقتصادي: في حالة قيام منطقة للتبادل الحر بين بلد ومجموعة، أو بين مجموعتين قد تكون إحدى المجموعات أكثر اندماجاً وتكاملاً من الطرف الثاني.

٤ ـ المضمون: قد تغطي منطقة التبادل الحر كامل فروع الاقتصاد، كما يمكن أن تنحصر في أحد القطاعات أو بعضها (الفلاحة أو الصناعة...).

أما المنطقة المزمع إنشاؤها بين تونس والاتحاد الأوروبي فهي تمثل على الأقل أربع خاصيات:

١ ـ هي منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة، ومجموعة بلدان من جهة أخرى؛

٢ ـ هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصادات ذات مستويات نمو مختلفة؛

٣ ـ هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاد منعزل ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من الاندماج والتكامل الاقتصادي؛

٤ ـ هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حمائية بينية متفاوتة.

هذه الخاصيات تجعل منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي تخرج عن نطاق المعهود، إذ إنها تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة في ما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر.

ويتضح أن المثال التونسي الأوروبي يكتسي بالأساس صبغة تباينية، فغياب التماثل والتناسق يكمن في العناصر التالية:

ـ البون الشاسع في مستوى النمو؛

ـ البون الشاسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي؛

ـ البون الشاسع في مكانة الطرف عند الثاني: فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالى ٧٠ بالمئة من التجارة الخارجية التونسية، بينما مكانة الاقتصاد التونسي تنحصر في ٥ في الألف من التجارة الخارجية الاتحادية.

كما أن تونس تتمتع منذ سنة ١٩٧٦ بنظام تفاضلي غير متبادل في ما يتعلق بصادراتها نحو الاتحاد الأوروبي. فقيام منطقة التبادل الحر ترجع بالأساس إلى رفع الحماية

الجمركية على الصادرات الأوروبية الوافدة على تونس، مع العلم بأن الصادرات التونسية (ما عدا بعض المواد) تتمتع بنظام الإعفاء منذ توقيع معاهدة التعاون في سنة ١٩٧٦. إذاً، تونس، البلد الأقل نمواً وثقلاً، مدعوة إلى رفع جميع وسائل الحماية تجاه المنتوجات الأوروبية من دون تنازل واضح مقابل من الطرف الأوروبي.

فهذا التوجه الحديث في العلاقات التونسية - الأوروبية يعتبر تتويجاً لمسار اعتمده كلا الطرفين في تحديد سياستهما الخارجية: السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي والسياسة التفتحية للاقتصاد التونسي. وإن سيرورة قيام منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي قد لا يمكن فصلها عن إطار أكثر شمولية يهدف إلى تمتين العلاقات التجارية التونسية - الأوروبية في نطاق وضع استراتيجيا شاملة للتقارب والتكامل الاقتصادي.

ثانياً: التأثيرات المحتملة لمنطقة التبادل الحر في الاقتصاد التونسي

إن إنشاء منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي يتمخض عنه أساساً تفكك أساليب الحماية الاقتصادية تجاه المنتوجات الأوروبية. وتكون التأثيرات السلبية لمنطقة التبادل الحر على وجه الخصوص في مستويين اثنين:

١ - اندثار لأغلب النشاطات الاقتصادية غير التنافسية بحكم مواجهتها لمزاحمة المنتوجات الأوروبية، إذ ان حوالى ٦٠ بالمئة من الناتج الداخلي يكون مهدداً بمخلفات رفع الحماية الجمركية تجاه الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي. هذه النسبة يمكن تقسيمها إلى نصفين: النصف الأول تقابله أنشطة تنافسية، والنصف الثاني توافقه أنشطة غير تنافسية.

بصفة مبسطة، يمكن القول بأن المحافظة على مستوى الإنتاج، وبالتالي مستوى التشغيل عند إنشاء منطقة التبادل الحر تستلزم التفريط في ثلث الناتج الداخلي وبالتوازي إعادة تدوير وسائل الإنتاج المتاحة في الثلث التنافسي للناتج الداخلي. إن الاستجابة لهذه الفرضية غير بديهية بالمرة، إذ إنها تستوجب تحولاً نوعياً للاقتصاد التونسي يتوفر فيه الشرطان التاليان:

- توسيع رقعة «الثلث التنافسي»: الأنشطة الصناعية التنافسية في بلد مثل تونس محدودة، فهي تعتمد أساساً على المزايا النسبية التي تمثلها الأنشطة المركزة على عنصر العمالة. ومحدودية توسيع طاقة استيعاب القطاعات التنافسية يمكن بيانها بمثال قطاع النسيج الذي يمثل في تونس أهم قطاع صناعي مصدر، ولكنه يتمتع حالياً بصفة تنافسية اصطناعية، إذ إن هذه الصفة سوف تضمحل مع تفكك اتفاقيات النسيج (AMF). ومن ناحية أخرى، قد يستعصي كذلك توسيع رقعة الأنشطة الصناعية التنافسية بحكم تفكيك وسائل الحماية الاقتصادية اللازمة لمتابعة نمو الصناعات الناشئة.

- طاقة استيعاب الاقتصاد المحلي لتطور هائل في الاستثمارات المنتجة: إن إعادة

الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجاً استثمارياً ليس فقط في القطاعات الصناعية المعنية، بل أيضاً في جميع الخدمات والميادين المصاحبة للاستثمار المنتج (البنية التحتية والخدمات والتكوين وإعادة التدوير...). ويستلزم تنفيذ البرامج الاستثمارية الإحاطة من ناحية بوسائل التمويل، ومن ناحية أخرى بقابلية قصوى لدى مختلف القطاعات والخدمات للتكيف والاستجابة للمتطلبات المحدثة.

٢ ـ انخفاض مهم في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة: تمثل الرسوم الجمركية في بلد نامٍ مثل تونس مورداً جبائياً تتجاوز أهميته مردود جميع الضرائب المباشرة. ففي تونس تمثلُ الرسوم الجمركية ٢٠ بالمئة من الميزانية العمومية، والتخلي عن الحماية الجمركية تجاه الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي يعني التفريط بحوالى ١٥ بالمئة من موارد الميزانية العامة، وبالتالي احتمال لانخفاض موازٍ في المصاريف العمومية.

ثالثاً: دور الاستثمار الخارجي ومكانته

يمثل التدفق المتزايد للاستثمار الخارجي الحجة الأكثر تداولاً عند استبيان مزايا إنشاء منطقة التبادل الحر، معللين ذلك بما يسمى بالأثر الدعائي المتعلق بحدث إقامة منطقة للتبادل الحر. لكن العناصر الأكثر أهمية لاستقطاب الاستثمار الخارجي تبقى الحوافز الاقتصادية الجديدة المصاحبة لإقامة منطقة التبادل الحر، إذ إن الإطاحة بالحواجز الجمركية من شأنها أن تخلق أسواقاً جديدة، وبالتالي فرص استثمار حديثة.

أما في ما يخص المثال التونسي ـ الأوروبي، فإن منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها لن تتولد منها حوافز اقتصادية جديدة من شأنها أن تنمي تدفق الاستثمار الخارجي نحو تونس. فمن الناحية التجارية، تقتصر منطقة التبادل الحر على فتح السوق التونسية للمنتوجات الأوروبية، أما السوق الأوروبية فلن يطرأ عليها أي تغيير: منذ سنة ١٩٧٦ والمنتوج التونسي معفى من جميع الرسوم عند اقتحامه سوق الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي، وفي نظر المستثمر الأجنبي، فإن الحالة لن تتغير وتبقى منطقة التبادل الحر غير مصاحبة لحوافز جديدة سواء كانت اقتصادية أو مالية أو جبائية. ومع ذلك فإن نجاح إنشاء منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي يبقى رهين تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر الذي يعول عليه لعب الدور الرئيسي والمحوري في قيادة السياسة الاقتصادية المصاحبة لسيرورة إنشاء منطقة التبادل الحر.

فالدراسات التي اهتمت بموضوع إنشاء منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي تمخضت عن التعريف بالشروط التي من شأنها أن توفر ظروف نجاح إقامة منطقة التبادل الحر. فيستوجب التقاء عوامل متكاملة عدة تكون في مقدمتها حتمية توخي سياسة اقتصادية توسعية.

فقد يكون رد الفعل «الطبيعي» لمخلفات إنشاء منطقة التبادل الحر هو توخي سياسة

مرتكزة على التحكم في الطلب، مؤدية إلى ركود اقتصادي من جراء التخفيض في المصاريف الحكومية أو الترفيع في الضريبة غير المباشرة. توخي مثل هذه السياسات قد يكون ممكناً في حالة عدم تأثير منطقة التبادل الحر في الطاقة الانتاجية. ولكن يتضح أن رفع الحماية الجمركية يولد اضطرابات كبرى في هيكلة النشاطات الصناعية، والمحافظة على مستوى الناتج تستلزم تحولاً هائلاً للطاقات الإنتاجية. فإعادة هيكلة الجهاز الصناعي تتطلب تدخلاً متزايداً للدولة في شكل تمويل الاستثمارات المصاحبة، وهذا يتناقض مع فرضية التخفيض في المصاريف الحكومية (إذا اعتبرنا أن مصاريف التسيير (الإنفاق الجاري) غير قابلة للنقص، فإن التخفيض سوف يهم مصاريف الاستثمار).

وكذلك سياسة الركود المبنية على الترفيع في الضريبة غير المباشرة تكون غير مجدية، إذ إنه إذا اعتبرنا أن الحركة الاقتصادية لن تتأثر بمخلفات منطقة التبادل الحر (فرضية غير سليمة)، يجب الترفيع بـ ٥٠ بالمئة من الأداء على القيمة المضافة لتعويض الخسارة الجبائية المتولدة من النقص في الموارد الجمركية، وهذه الفرضية لن يقبلها الواقع الاقتصادي والسياسي.

فلا خيار إذاً من توخي اتجاه سياسة توسعية، ولكن وجب امتلاك وسائل اتباع هذه السياسة. إن الاستثمار الخارجي يمثل العنصر الرئيسي الذي ترتكز عليه السياسة الاقتصادية الموجب توخيها في البلد الأقل نمواً في حالة مشاركته لبلد أو لمجموعة بلدان في مشروع تركيز منطقة للتبادل الحر.

فالتدفقات المالية الأجنبية تكون بمثابة المحرك الضروري للتعجيل بسير النمو الاقتصادي، متفادين بذلك وضع الركود والانكماش الوخيم الناتج في حالة الانفتاح الاقتصادي وتعريض الأنشطة الداخلية للمنافسة الخارجية.

والحاجة إلى التمويل الخارجي للاستثمارات يمليها، من ناحية، قصور الموارد المحلية عن الوفاء بالاحتياجات المالية اللازمة للاضطلاع بمتطلبات برنامج التنمية الطموح، ومن ناحية أخرى الاحتياجات «الطبيعية» للنقد الأجنبي لتمويل المشاريع الإنمائية.

كما أن مقتضيات التحول العميق المنتظر في إعادة توزيع وهيكلة وسائل الإنتاج عند رفع الحماية الجمركية تقلص من فرص الاستثمار وتجعلها محصورة في القطاعات التنافسية القادرة على مواجهة المزاحمة الدولية؛ والاستثمار الخارجي يهدف تماماً إلى تلك النشاطات التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة.

وخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن إقامة منطقة للتبادل الحر بين بلد نام مثل تونس وطرف متقدم مثل الاتحاد الأوروبي تجعل البلد الأقل نمواً، إذا أراد الخروج بنتيجة إيجابية من هذا التوجه، مدعواً إلى توخي سياسة معينة تتوفر فيها الشروط التالية:

- برنامج تنموي طموح معتمد على سياسة اقتصادية توسعية؛

- إعادة هيكلة صناعية بالعدول عن النشاطات غير التنافسية والتركيز على الصناعات القادرة على مواجهة المزاحمة الأجنبية؛

- درجة عالية من استقطاب الاستثمارات الخارجية.

ويكون الاستثمار الخارجي المباشر في صلب تلك السياسة، إذ يمثل الوسيلة الرئيسية القادرة للاستجابة لمتطلبات برامج التنمية الطموحة والهادفة إلى تركيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيزه.

ولكن ما هي الاحتمالات المرتبطة بإمكانيات تحقيق هذا البديل المرتكز على الاستثمار الخارجي؟

رابعاً: محدوديات بديل «الاستثمار الخارجي»

في محاولة لاستشراف التأثيرات المنتظرة في الاقتصاد التونسي عند إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، اعتمدنا أنموذج تحليلي (أنموذج التوازن العام) وأدت التوقعات إلى النتيجة الرئيسية التالية: لتفادي مخلفات رفع الحماية الجمركية وجب تحقيق نسبة تطور مرتفعة في الناتج الداخلي (١٤ بالمئة).

ويكون هذا التطور نتيجة ازدياد هائل في حجم الاستثمار (٧٣ بالمئة)، ويمثل اللجوء إلى الموارد الخارجية حوالى ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الجملية، حيث تنخفض نسبة تغطية الاستثمارات بالادخار المحلي من أكثر من ٨٠ بالمئة إلى أقل من ٦٠ بالمئة؛ أما الاستثمار الخارجي المباشر فيكون له دور أساسي في تحقيق هذه الأهداف، إذ يمول أكثر من ٢٠ بالمئة من الاستثمارات الجملية وحوالى ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الخاصة.

تعتبر هذه الأهداف الموكولة للاستثمار الخارجي طموحة جداً بالمقارنة بما هو معهود. فنلاحظ أن دور الاستثمار الخارجي في البلدان النامية يقتصر عموماً على المعدلات التالية:

- فهو لا يمثل أكثر من ٧ بالمئة من الاستثمار الخاص.

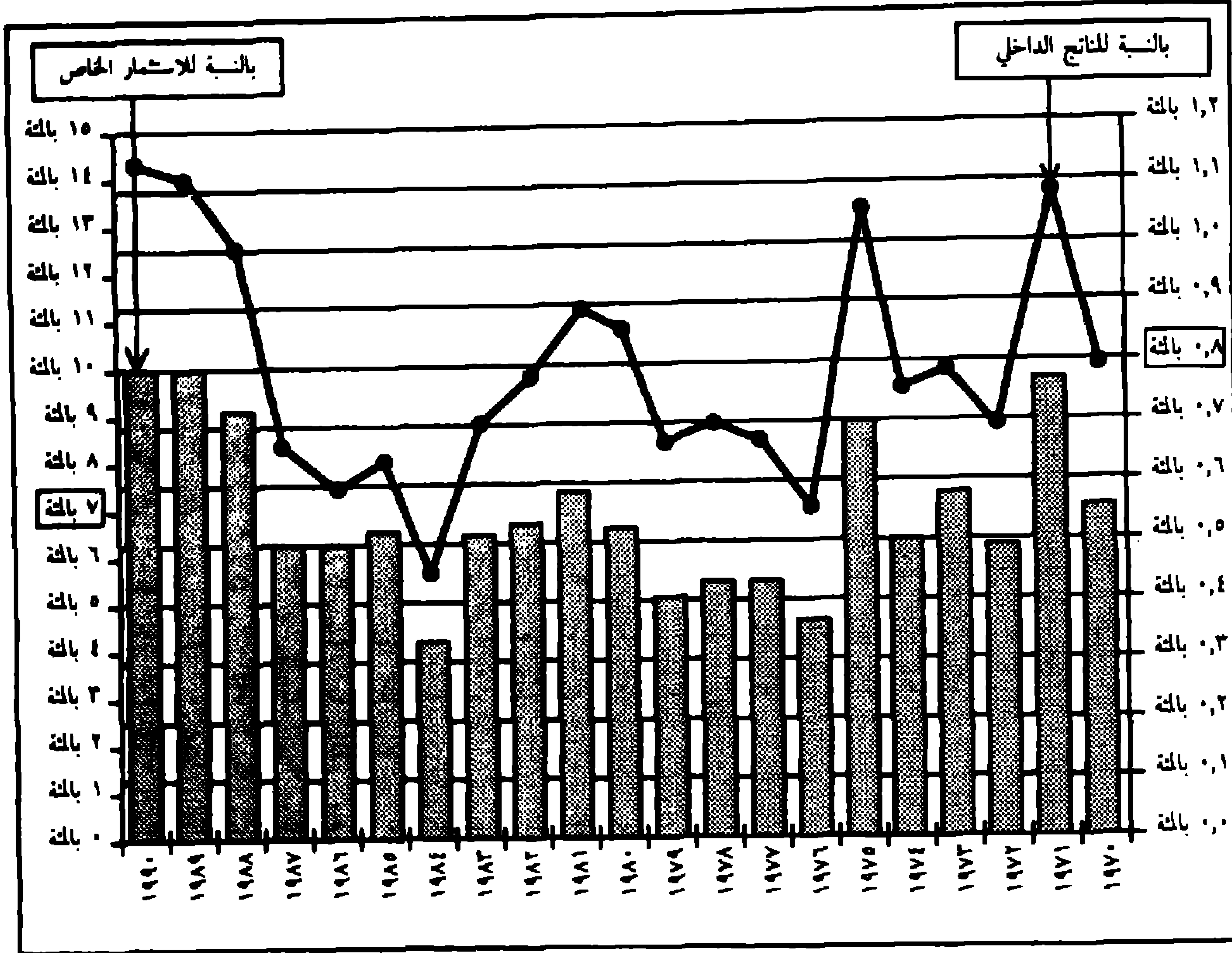
- وأهميته لا تتجاوز ٠,٨ بالمئة من الناتج الداخلي.

ويبين الشكل رقم (٦ ـ ١) تطور هذه النسب في أربعين دولة نامية خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠[1]:

(١) G. Pfeffermann and A. Mardarassy, *Trends in Private Investment in Developing Countries, 1992*, Discussion Paper; no. 14 (Washington, DC: International Finance Corporation, 1992).

الشكل رقم (٦ ـ ١)

معدلات الاستثمار الخارجي المباشر في أربعين دولة نامية



أما في ما يتعلق بالحالة في تونس، فإن الاستثمار الخارجي المباشر يمثل ٣ بالمئة من الاستثمارات الجملية وحوالى ٦ بالمئة من الاستثمارات الخاصة. أما بالنسبة للناتج الداخلي، فإن الاستثمار الخارجي المباشر لا يمثل سوى ٠,٧ بالمئة.

إذاً في حالة اعتبار أن شروط توخي سياسة اقتصادية قادرة على مواجهة الصعوبات المتولدة من إنشاء منطقة للتبادل الحر خاضعة لاحتمال توفر تدفقات الاستثمار الخارجي بالقدر المطلوب، فإن المثال التونسي ـ الأوروبي يبين محدوديات هذا الافتراض، إذ إن أهمية الاستثمار الخارجي الوافد على تونس على أهميته، مدعو إلى تحقيق قفزة نوعية (نسبة نمو للاستثمار الخارجي المباشر تجاوز ١٠٠٠ بالمئة) تخول له أن يمثل:

ـ ٤٠ بالمئة من الاستثمار الخاص بعد أن كان يمثل ٦ بالمئة.

- ٨,٦ بالمئة من الناتج الداخلي بعد أن كان يمثل ٠,٧ بالمئة.

هذا التحول الهائل قد يبدو صعب المنال إذا اعتبرنا من ناحية بأن منطقة التبادل الحر سوف لن تصاحبها حوافز إقتصادية جديدة من منظور المستثمر الخارجي، فتبقى آثارها منحصرة في أبعادها السياسية، إذ إن إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي يمثل إثباتاً وتعزيزاً للمسيرة التفتحية للاقتصاد التونسي ومصداقية أكثر للسياسة الليبرالية المتوخاة خلال العقد الأخير.

ولقد اهتمت النظريات الاقتصادية في السنوات الأخيرة بتحليل سياسات التفتح والاندماج الاقتصادي في شكل التكتلات الاقتصادية الجهوية، ويظهر من خلالها أهمية عنصر المصداقية في التوجهات والخيارات السياسية(٢).

فتعهد الدولة التونسية بإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي يمثل مصداقية إضافية للتوجه المتبع منذ سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٧ والرامي إلى إرساء قواعد لاقتصاد حر ومنفتح على العالم. فهذا الخيار من شأنه أن يضفي جاذبية إضافية لمناخ الاستثمار في تونس.

ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة، كما أنها متداخلة إلى حد كبير. إلا أنه مع التسليم بذلك، فيمكن تعداد أهم العناصر المكونة لجاذبية الاستثمار الخارجي في بلد ما:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي.
- حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في القطر.
- توفر شريك محلي من القطر المضيف موثوق به.
- توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.

---

(٢) انظر: Dani Rodrik: «Credibility of Trade Reform: A Policy Maker's Guide,» *World Economy* (1989), and «The Limits of Trade Policy Reform in Developing Countries,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 6, no. 1 (Winter 1992).

- توفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها.
- توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الإنمائية.
- اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
- المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في القطر.
- وجود جهة واحدة للتعامل معها.
- الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف.
- إمكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع.
- سهولة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية في القطر.
- نجاح مشروعات سابقة في القطر.

فهي العناصر الجاذبة للاستثمار الخارجي، ويصعب حصرها وهيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها وضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي وتغيراته. كما أن العناصر ذات البعد السياسي العام تعتبر من أهم مشاغل المستثمر الأجنبي(٣). فالأحداث الأخيرة التي تشهدها المكسيك تمثل دليلاً واضحاً على هشاشة الاستثمار الخارجي وحساسيته للأوضاع السياسية على رغم ما توفره منطقة التبادل الحر مع أمريكا الشمالية من جاذبية اقتصادية ومالية للاستثمار الخارجي.

ومحاولة لتحديد تدفقات الاستثمار الخارجي الممكن ترقبها إثر إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، يمكن اعتماد التالي: من ناحية تأثيراتها في التدفقات المالية، قد يكون لمنطقة التبادل الحر أثر مماثل لما وقع تسجيله إثر توخي السياسة الاقتصادية التفتحية في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

فإذا قمنا بمقارنة مستوى التدفقات المالية الخارجية، المسجلة قبل سنة ١٩٨٧ وبعدها، نلاحظ ارتفاعاً محسوساً يقدر بنسبة نمو ٢٠ بالمئة سنوياً، وإذا حذفنا من ذلك النسبة الراجعة لتقرير استقرائي للتطور السابق لسنة ١٩٨٧، نستنتج أن اعتماد السياسة التجريبية للاقتصاد تسببت بنمو إضافي للاستثمار الخارجي بحوالى ١٤ بالمئة سنوياً.

إذا اعتبرنا أن المدة الانتقالية لإنجاز منطقة التبادل الحر تجاوز ١٢ سنة، أمكن القول بأن التدفقات المالية الخارجية الإضافية المتولدة من منطقة التبادل الحر قد تناهز المليار من الدنانير.

---

(٣) انظر، مثلاً، نتائج الاستبيانات الدورية التي تقوم بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لدى نخبة مختارة من المستثمرين العرب بهدف الوقوف على انطباعاتهم وآرائهم حول مستجدات مناخ الاستثمار الخارجي ومعوقاته.

ولكن ما هي المكانة المحتملة للاستثمار الخارجي المباشر في مجموع هذه التدفقات المالية؟

عناصر الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في ما يلي:

- إن محدودية طاقة المديونية الخارجية تملي بتعزيز مكانة الاستثمار الخارجي المباشر؛

- إن متطلبات إعادة الهيكلة الصناعية توجه الاستثمار الخارجي المباشر تفاضلياً نحو الصناعات التحويلية ذات القدرة التنافسية.

قد يصعب اتخاذ موقف تفاؤلي في ما يتعلق بآفاق تطور الاستثمار الخارجي المباشر، وذلك بالنظر إلى الوضع الحالي الذي يتسم بالمكانة المتواضعة جداً التي يحتلها الاستثمار الخارجي المباشر، إذ لا تتجاوز أهميته نسبة ٢٠ بالمئة من مجموع التدفقات المالية الخارجية، ولا تتمتع الصناعات التحويلية إلا بقدر ضئيل منه: ٠,٧ بالمئة من الاستثمار الخارجي المباشر.

خلاصة

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين قطر نام وطرف آخر متقدم يعتبر مساراً غير خال من المخاطر والتحديات، ولكنه مع ذلك يمثلُ مجازفة لتعزيز اختيارات سياسية واقتصادية يصعب تجاهلها في الوضع الحالي للاقتصاد العالمي المهمش للاقتصادات المنعزلة: فلا مكانة للتوجهات الانكماشية ولا مستقبل للاقتصادات غير التنافسية.

فبالنسبة لبلد نام مثل تونس، تعتبر إقامة منطقة للتبادل الحر مع شريك متقدم مثل الاتحاد الأوروبي وسيلةً ربط وإمداد من شأنها أن تجذب الاقتصاد المحلي نحو الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية.

هذا المبتغى يعجل من سيرورة سياسة الإصلاح الاقتصادي مخلفاً بذلك صعوبات وأزمات لا يمكن تجاوزها إلا في حالة توفر الشروط اللازمة لتوخي سياسة إنمائية مبنية على إعادة هيكلة الجهاز الصناعي والخدمات المرتبطة به. ويكون للاستثمار الخارجي الدور الرئيسي في قيادة هذه السياسة.

أما عن مسألة مسايرة الاستثمار الخارجي المباشر لبرنامج التنمية الطموح المصاحب لسيرورة إرساء منطقة التبادل الحر وبلوغه المستويات المرجوة، فالجدل مطروح نظراً لتشعب العناصر المتحكمة في ذلك وتداخلها.

وفي مختلف الحالات، فإن الاقتصاد التونسي يكون عاجزاً عن تحمل جميع مخلفات منطقة التبادل الحر بمفرده من دون مؤازرة تعويضية من الطرف الأوروبي تصاحبها استنباطات لطرق وإجراءات جديدة من شأنها تشجيع توافد الاستثمار الخارجي المباشر نحو تونس.

تعقيب (١)

عبد الفتاح العموص (*)

تمثل هذه الدراسة أحد التحليلات الاقتصادية المميزة الخاصة بمنطقة التبادل الحر بين تونس وأوروبا الموحدة مع التركيز على المكانة المهمة للاستثمار الخارجي الذي يعدّ أحد روافد المنطقة التجارية المعنية، والتي تجسدت في الاتفاقية الاطارية المبرمجة في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٥ بين الحكومة التونسية ومسؤولي السوق الأوروبية المشتركة. وتتركب شكلياً هذه الورقة التحليلية الأحادية الاقتصادية من إحدى عشرة صفحة، قسم مضمونها إلى أربعة أجزاء متكاملة ومتتابعة أو ربما متداخلة. وقد اهتم الباحث في الجزء الأول منها بالخصوصيات الذاتية لمناطق التبادل الحر في أبعادها المختلفة المؤسسية والوسيطية والارتباطات المتنوعة بين البلدان المعنية تعاوناً وتكاملاً. كما أكد د. حافظ زعفران التباين المهم الموجود بين تونس البلد النامي ذي الموارد المتاحة الضعيفة والبلدان الأوروبية الأخرى أطراف الاتفاقية المتقدمة اقتصادياً.

ثم تحدث عن النظام الاقتصادي التفاضلي الذي كانت تتمتع به تونس مع هذه البلدان منذ سنة ١٩٧٦، والذي مكّن البلد من الامتيازات الضريبية والمالية والاستثمارية العديدة، وبيّن أن الوضع الاقتصادي الحالي لكل البلدان المعنية بهذا الاتفاق يندرج أساساً في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي والتوجه الانفتاحي للاقتصاد التونسي، الذي يهدف إلى وضع استراتيجيا شاملة للتقارب والتكامل الاقتصادي الجهوي. ولسائل أن يتساءل هنا عن العلاقة بين اتفاقية ١٩٧٦ واتفاقية ١٩٩٥. فهل هناك تكامل بينهما؟ أي هل تعتبر الثانية تحييناً للأولى أم بديلاً منها وكيف؟

أما في الجزء الثاني، فقد أكد الباحث التأثيرات المرتقبة لهذه المنطقة في الاقتصاد التونسي، حيث سيؤثر سلباً تفكك أساليب الحماية الاقتصادية في المنشآت التونسية الصغيرة والمتوسطة غير التنافسية التي ستفقد بمفعول ذلك كثيراً من أسواقها التقليدية ومن

(*) كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، صفاقس ـ تونس.

قدرتها المحدودة على مناقشة المنشآت الخارجية، مما سيقود بالتالي إلى اندثارها، ويهدد هكذا حوالى ثلثي الناتج المحلي الاجمالي التونسي الذي سيدفع الثمن غالياً نتيجة للقرارات الاقتصادية التحررية الجديدة وفي صورة عدم تأهيل مختلف الأنشطة القطاعية المعنية في جل المجالات الاستثمارية والصناعية والخدمية الضرورية للوضع المتوقع.

كما أظهر الباحث بوضوح الخسارة المالية المهمة المنجرة من هذه المنطقة بالنسبة للموازنة العامة للحكومة، من ذلك أن الإدارة التونسية ستتخلى عن ١٥ بالمئة من إيراداتها الجبائية، الشيء الذي سيؤثر في المنظومة الانتاجية العمومية والاجتماعية الحيوية في الاقتصاد التونسي.

من جهة أخرى، يهتم الجزءان الثالث والرابع من الدراسة البحثية بدور الاستثمار الخارجي ومكانته ومحدودية البدائل له في الاقتصاد التونسي. وهنا، بين د. حافظ زعفران أن المنطقة التجارية الجديدة لا تفيد كثيراً التجارة الخارجية لأنها ستقتصر أساساً على فتح السوق التونسية أمام المنتوجات الأوروبية بصورة مكثفة، بينما تبقى السوق الأوروبية بالنسبة للصادرات التونسية على ما هي عليه منذ عام ١٩٧٦. أما في ما يهم رأس المال الأجنبي الذي سيُستثمر في تونس، فإنه يتطلب المزايا الاقتصادية القانونية والضريبية والمالية العديدة، وتوخي سياسة اقتصادية توسيعية تعتمد عموماً على إعادة هيكلة الصناعات الموجودة الآن، والعدول عن الأنشطة غير التنافسية، واعتماد المنشآت التي لها درجة عالية لاستقطاب الاستثمار الخارجي ولقدراتها على منافسة المنشآت الخارجية كماً وكيفاً. وهو وضع غير موجود الآن في تونس.

أخيراً، حاول الباحث تقديم بعض الأفكار المهمة الاستشرافية لما ستكون عليه التأثيرات المتوقعة عند بعث وتجسيم منطقة التبادل الحر بين تونس والبلدان الأوروبية مستقبلاً. وارتكز على النموذج التحليلي التوازني العام الذي يقر بضرورة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي ١٤ بالمئة سنوياً في المتوسط، حيث سيزداد حجم الاستثمار بنسبة ٧٣ بالمئة وترتفع نسبة الاستثمار الخارجي من ٢٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة، مما سيقلص بشدة من نسبة تغطية الاستثمارات الجملية بالادّخار الوطني، ويزيد هكذا من تبعية الاقتصاد التونسي إلى الخارج واعتماده على التجارة الخارجية ورأس المال الأجنبي. زد على ذلك أن الحالة الاقتصادية التونسية لا تترجم الآن على تجسيم مثل هذه التوقعات، علماً أنّ الاستثمار الأجنبي لا يمثل الآن إلا ٣ بالمئة من الاستثمار الجملي. بعبارة أخرى، إذا أردنا من الاستثمار الخارجي أن يلعب الدور الذي تتوقعه بنود اتفاقية ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٥ حول منطقة التبادل الحر، فلا بد للرأس المال الأجنبي من أن يمثل ٤٠ بالمئة من الاستثمار، الخاص، و٨,٦ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو شيء صعب المنال حالياً، أضف إلى ذلك ضرورة وجود عناصر مهمة وعديدة خاصة بجذب هذا الاستثمار كمية ونوعية، تتعلق أساساً بالاستقرار وحرية عناصر الانتاج وفوائدها، وتوفر البنية الأساسية التحتية والفوقية. وهذه العناصر وإن توجد الآن في تونس، فلا بد من تدعيمها وتطويرها.

إن هذه الدراسة المهمة والشاملة لجل جوانب منطقة التبادل الحر بين تونس وبلدان أوروبا الموحدة تقودنا إلى تقديم بعض الملاحظات العامة نسردها في النقاط التالية:

ـ تشهد الآن الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية عدداً من الدراسات الخاصة بمواضيع التعاون الاقتصادي الدولي العيني والنقدي والمالي في أبعاده الكلية والوسيطة والجزئية، ولعل ظهور وترعرع وتطور الاقتصاد الصناعي وإشكالياته المتنوعة حول تنازعية الأسواق (Marché Contestable) والأسواق الواعدة (Marché Emergent) والتكامل الأفقي والرأسي بين المنشآت ذات الجنسيات المختلفة في إطار الإجمالية الدولية والشمولية التحررية العالمية خير دليل على ذلك.

ـ لقد لجأت تونس إلى بعث منطقة التبادل الحر انطلاقاً من أسباب عدة، **أولها** تبعية التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً لبلدان أوروبا الموحدة، حيث تبلغ نسبة المبادلات السلعية والخدمية التونسية مع البلدان المعنية حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي التبادلات الخارجية التونسية.

ـ تجسيداً لتنفيذ السياسة التصحيحية الاقتصادية التونسية التي بدأت منذ شهر آب/ أغسطس سنة ١٩٨٦ وما تتطلبه هذه السياسة الاقتصادية من تركيز التحررية وتقلص دور الدولة في جميع الأنشطة القطاعية وتشجيع الانفتاح الخارجي، يبدو أن بعث مثل هذه المنطقة هو شيء ضروري للاقتصاد التونسي الذي يشكو البطالة، وحيث تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، أضف إلى ذلك تبعية هذا الاقتصاد منذ الاستقلال للسوق الأوروبية المحدودة وارتباطها بها في سنوات السبعينيات.

ـ يفترض إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس وأوروبا الموحدة توفر العناصر المهمة العديدة على جميع المستويات، منها ضرورة تأهيل الاقتصاد التونسي كمياً ونوعياً، وبالخصوص بالنسبة للمنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل أكثر من ٨٥ بالمئة من نسبة المنشآت التونسية، وذلك قصد إكساب هذه المنشآت المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المنشآت الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى ١٢ سنة تنفيذاً لبنود اتفاق الشراكة التونسي ـ الأوروبي واتفاقية انخراط تونس في المنظمة التجارية العالمية سنة ١٩٩٤.

ـ لم يتعرض الباحث لهذه العناصر الأساسية المكونة لاتفاقيات الشراكة البينية التونسية الأوروبية وما تحمله من فوائد ولو عسيرة المنال، بل اكتفى بإعطائنا صورة أكثر سلبية منها ايجابية، وربما له الحق في ذلك نسبياً.

ـ أخيراً، لا يمكننا الحكم بالايجاب أو بالسلب على هذه الاتفاقية التحررية الانفتاحية الاقتصادية لتونس ما لم نقم بدراسات تجريبية على مدى تأثير بنودها المختلفة في الاقتصاد كلياً (من خلال المتغيرات الاقتصادية)، ووسطياً (عبر جهات البلاد ومراكز النمو)، وجزئياً (انطلاقاً من أوضاع المنشآت الاقتصادية) التي تعتبر هذه المنطقة التحررية الحديثة بين تونس وأوروبا الموحدة المستفيدة الأولى.

تعقيب (٢)

طه عبد العليم طه(*)

أود أولاً أن أشير ـ للمقارنة ـ إلى حالة مصر في ما يتعلق بقضية الشراكة الأوروبية، وبوجه خاص إلى ما يتصل بنقد شروط التجارة في ظل الاتفاقية المطروحة من الاتحاد الأوروبي، وأقول باختصار، إني أتفق مع نقد الاتفاقية، من زاوية أن ما تطرحه من مزايا يقال إنها تقل عما حملته اتفاقيات الغات من مزايا لمصر وغيرها من البلدان النامية، وإن تطلب الأمر دراسة دقيقة في هذا الصدد. كما أتفق مع نقد الاتفاقية من زاوية وضعها قيوداً حمائية ضمنية على صادرات مصر (وغيرها من الدول العربية جنوب المتوسط وشرقه) إلى السوق الأوروبية، مثل تلك المترتبة على شروط الجودة وظروف العمل والتلوث البيئي وغيرها.

بيد أنه هنا بالذات، فإن الجوهري هو إبراز ضرورة خفض تكلفة الانتاج عبر رفع الانتاجية وتعظيم القدرة التصديرية بفضل ارتقاء تنافسية الصادرات، ومضاعفة عائدات التصدير عبر زيادة الانتاج وارتقاء التخصص الانتاجي، وبالذات الصناعي.

أضف إلى هذا أنني أرى وهن الدفاع عن ميزة «العمالة الرخيصة» في وقت يتوجب فيه الآن (من منظور القدرة على المنافسة في السوق العالمية والاقليمية، بل وفي السوق المحلية بعد تحرير التجارة) إعلاء ميزة «العمالة عالية الانتاجية» فضلاً عن أنه يتوجب، في كل وقت، عدم التباهي بالعمالة الرخيصة (من زاوية ضرورات التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية).

وبوجه خاص، فإن خفض التكلفة عبر رفع الانتاجية وتوسيع الانتاج هو سبيل حل التناقض بين متطلبات حماية الصناعة والانتاج، وضرورات تحرير الواردات وتنمية الصادرات. ومثل هذا السبيل يقطع الطريق على «قولة حق يراد بها باطل»، أي الحديث عن الحماية بدعوة تجنب تفاقم مشكلة البطالة ولزيادة فرص العمل، بينما تقود الحماية إلى ارتفاع التكلفة، وإضعاف التنافسية، وانخفاض فرص العمل وانخفاض الأجور

(*) رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

والأرباح الاحتكارية. . . الخ.

ثانياً: إن الباحث، حين يقارن بين اتفاقية ١٩٧٦ واتفاقية الشراكة الجديدة، يبدو وكأنه ينطلق من أن ما تضمنته الاتفاقية الأولى من إعفاء أوروبي تام ـ أو شبه تام ـ للصادرات التونسية (أو غيرها) من دفع الرسوم ومن القيود، هو أمر معطى ومسلم به. والأمر أن أوروبا ترفض مواصلة العمل بالشروط التفضيلية القديمة، ويصبح أمام تونس (أو مصر أو غيرها)، إما العمل على تحسين شروط الاتفاقية الجديدة بقدر ما تجد أوروبا لنفسها مصلحة في عقدها، أو رفض الاتفاقية مع حساب تكلفة الفرصة الضائعة، وحساب المنافع والخسائر المترتبة على هذا الرفض.

وأتصور أنه على المفاوض التونسي (العربي) أن يتحول من الوقوف على الأرض الأوروبية، التي ترى في اتفاقية الشراكة سبيلاً إلى وقف «التهديدات العربية» من أصولية وتطرف وإرهاب وعدم استقرار سياسي يهدد إمدادات النفط. . . الخ، إلى الوقوف على أرض عربية تنطلق من تطوير التعاون الاقتصادي مع أوروبا وغيرها بهدف تحقيق منافع متبادلة تستند إلى التنمية والتصنيع والتقدم في الوطن العربي.

وقد نضيف أن التوجه المتوسطي في الوطن العربي تنبغي رؤيته من منظور التنويع الضروري للعلاقات الاقتصادية ـ وغير الاقتصادية ـ العربية مع القوى الكبرى، من جهة، وباعتباره تحقيقاً لنوع من التوازن مع التوجه الشرق أوسطي، من جهة ثانية.

ثالثاً: أتفق مع القول بضرورة الدراسة العلمية الدقيقة لجدوى اتفاقيات الشراكة الأوروبية وتأثيرها في الاقتصادات العربية، وأشدد على ضرورة الانطلاق من أن هذه الاتفاقيات تحفل، شأن غيرها، بالفرص والمكاسب، والمخاطر والخسائر.

ويصبح واجب الاقتصاديين العرب وصانعي القرار العرب، ورجال الأعمال العرب، السعي إلى تعظيم الآثار الأولى، وتقليص الآثار الثانية.

أضف إلى هذا، أن تحسين شروط الاتفاقيات لا يعدو إدارة عقلانية لعلاقات عدم التكافؤ، وهو مجرد خطوة نحو الهدف النهائي الأهم، أي بناء أسس التكافؤ، عبر تعبئة الموارد: القطرية أولاً، ثم العربية ثانياً، ثم الدولية الممكنة ثالثاً، في اتجاه التقدم الاقتصادي، وبخاصة التقدم الصناعي التقاني للبلدان العربية.

وفي مثل الأوضاع الاقتصادية العربية الراهنة، وفي البيئة العالمية والاقليمية الراهنة، لا نتوقع إلا ما قاله الشاعر العربي:

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره

تعددت الأسباب والموت واحد

فالصناعة العربية، مثلاً، تهدد بوأدها ليس فقط المنافسة الاسرائيلية أو المنافسة الأوروبية، بل والمنافسة الكورية أو التايوانية، أو غيرها من الصادرات الأجود والأرخص من شتى البلدان الصناعية المتقدمة والجديدة.

المناقشات

رضا قويعة

اتّبع الأخ زعفران نوعاً من التسلسل في الأفكار، أو قل نوعاً من المنطق الاقتصادي، حيث بيّن في مداخلته أن إنشاء منطقة التبادل الحر أدت أو ستؤدي إلى تقلص (أو انخفاض) في العائدات الجمركية (أو الإيرادات) للحكومة التونسية، وهو ما سينتج منه تقلص في المصاريف الحكومية مؤدياً إلى الركود الاقتصادي في البلاد، ومن هنا يستنتج الأخ زعفران حتمية أو ضرورة اللجوء إلى **الاستثمار الأجنبي المباشر**.

فهنا يمكن التساؤل **أولاً**: هل تحقيق السوق التجارية الحرة من شأنه أن يقلص أو أن يزيد في عملية تراكم رأس المال أو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد؟

طبعاً، للإجابة عن هذا السؤال يمكن اللجوء إلى النظرية الاقتصادية التي طرحت مشكل حوافز الاستثمار الخارجي المباشر. فمن هنا يمكن القول إنه هناك **علاقة عكسية** بين رفع الحواجز الجمركية أو تقليصها، وعملية تدفق رأس المال العالمي. فحسب النظريات، يمكن القول إنه، زيادة على التغير الحاصل للاستثمار الأجنبي في صورة رفع الحواجز لبلد ما، فإنه يلاحظ اتجاه الاستثمار الخارجي في هذه الحالة من عملية الانتاج إلى الخدمات (تجارة وتأمين ونقل سلع. . .)، فعلى سبيل المثال، نرى أن الاستثمار الفرنسي والياباني في الولايات المتحدة يمكّن أساساً من ترويج البضاعة المستوردة من بلدانها، إذ تبلغ نسب هذا التسويق ٤٠ بالمئة و٤٥ بالمئة من جملة واردات الولايات المتحدة المتأتية من اليابان وفرنسا.

فنظراً لجملة المزايا والتسهيلات المتحصل عليها الاستثمار الأجنبي في تونس، فإنه يمكن القول: إن تحقيق منطقة تجارية حرة بين تونس والاتحاد الأوروبي لن يكون له انعكاس وحافز ودافع للزيادة في الاستثمار الأجنبي المتحصلة عليه تونس.

ولكن يمكن القول إن تحرير استيراد المواد الفلاحية من قبل الاتحاد الأوروبي هو الذي سوف يكون له نوع من دفع الاستثمار الأجنبي المباشر في استغلال مزايا المقارنة المتوفرة في القطاع الفلاحي في تونس. كذلك يمكن لتنشيط التجارة مع الاتحاد الأوروبي

أن تزيد من الاستثمار الأجنبي المتجه نحو التجارة والخدمات، كما هو الشأن في البلدان الأخرى التي توخّت وحققت حرية التجارة الخارجية.

أما السؤال الثاني الذي يمكن أن يطرح نفسه علينا فهو: هل هناك وسائل أخرى تعوض الخسائر الناجمة عن رفع الرسوم الجمركية في البلاد، عوضاً من الاستثمارات الخارجية المباشرة؟ فالاتجاه أو التفكير في حتمية الرفع من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعويض النقائص أو تقلص عائدات الدولة ربما يعكس، بحسب رأي جلال أمين، ميلاً نحو ربط نجاح السوق التجارية الحرة بتدفق الموارد المالية الأجنبية.

القسم الثالث

المحور القطاعي

الفصل السابع

قطاع النقل والاتصالات في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة

أحمد فرحات(*)

مقدمة: إشكالية قديمة ومستجدات حديثة

أ ـ دور القطاع في التعاون الاقليمي

كانت شعارات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، وما زالت، أحد الأهداف الأصيلة للأمة العربية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق تنمية مطردة ومتواصلة للبلدان العربية اعتماداً على مواردها الذاتية وتقليل اعتمادها على العالم الخارجي، مع ما يحمله هذا الاعتماد في طياته من مخاطر التبعية والتخلف. ومن المسلّم به أن التكامل يتحقق بصورة متعاقبة على مستويات ثلاثة، تبدأ بتكامل البنى والهياكل المادية التحتية والمؤسسية، مروراً بتكامل الهياكل الانتاجية، وانتهاء بقيام وتكامل الأسواق المشتركة أو البنى الفوقية للدول المعنية.

ولقد أثبتت التجارب المعاصرة أن فرص تحقيق أية نجاحات في جهود التكامل الاقليمي تكاد أن تكون معدومة، إذا لم تكن الهياكل الأساسية للبنية التحتية على درجة عالية من الكفاية والكفاءة. ويحتل قطاع النقل والاتصالات موقعاً حاكماً في هذه المنظومة. وعلى هذا، تعتبر بنى النقل والاتصالات التحتية بمثابة القاعدة والأساس التي يمكن أن يقوم عليه أي تكامل إقليمي.

وإذا كان القطاع من هذا المنظور يعتبر شرطاً ضرورياً (Necessary) للتكامل، فإنه

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان.

بلغة الرياضيين لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره كافياً (Sufficient)، إذ يجب أن يصاحبه العديد من الاجراءات والترتيبات التشريعية والمؤسسية، وذلك بافتراض توفر القرار والإرادة السياسية في المقام الأول. لقد كان القرار بتشغيل خط عبّارات بين العقبة ونويبع، على سبيل المثال، قراراً صائباً تمخض عن توفير وصلة سطحية بين مصر والأردن، ومنها إلى سوريا والعراق والسعودية وسائر بلدان الخليج، وقد أظهرت هذه الوصلة حجم الطلب الكامن (Latent Demand) على النقل عبر هذا المحور، إلا أن هذه الخطوة لم تتبعها خطوات أخرى على طريق التكامل أو التعاون العربي.

وكان هناك دائماً وعي بالانعكاسات الاقتصادية والسياسية للدور يمكن أن يقوم به قطاع النقل والاتصالات على الصعيد القومي. فالمدى الذي يمكن أن تبلغه الأهداف السياسية يتحدد إلى حد كبير بملامح ومحاور البنية التحتية. لقد كان تشييد الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة في عهد السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ ذا أبعاد استراتيجية عميقة الأثر في تدعيم سلطة الخليفة العثماني وإحكام سيطرته على أقطار الإمبراطورية بصرف النظر عن الأهداف المعلنة للخط، وهي نقل الحجاج بين الشام والحجاز. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتخذ لورنس في زحفه نحو الشام إبان الثورة العربية، بعد ذلك ببضعة أعوام، مساراً موازياً للخط مع تدمير الأجزاء التي أتيحت له منه لتقويض دعائم الدولة العثمانية التي تحالفت مع ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى.

ويعود الاهتمام بدور القطاع في العصر الحديث إلى البدايات الأولى لنشأة الجامعة العربية، فلقد حث بروتوكول الاسكندرية الذي دعا إلى إنشاء الجامعة والموقع في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ على تعاون البلدان العربية في شؤون المواصلات وتكوين لجان فرعية دائمة تكون مهمتها تحقيق التعاون المنشود[(١)].

واحتل القطاع في ما بعد موقعاً متميزاً في القرارات والاتفاقات كافة التي كانت تدعو إلى التكامل الاقتصادي العربي، بدءاً من اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية، إلى استراتيجية العمل العربي المشترك التي تم إقرارها في مؤتمر قمة عمّان عام ١٩٨٠، حتى استراتيجية النقل والاتصالات التي أقرها مجلس وزراء النقل العرب في دورته الخامسة في بغداد عام ١٩٨٩.

إلا أن النتائج الفعلية التي تحققت على أرض الواقع لم تكن في مستوى الآمال المعقودة عليها، فعلى الرغم من ضخامة حكم التجارة الخارجية للوطن العربي، إلا أن معظم هذه التجارة يتم مع بلدان غربي أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، ويقبع حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية عند مستوى متدنٍّ للغاية يتراوح ما بين ٥ و٧ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية في أحسن الأحوال.

---

(١) بروتوكول الاسكندرية، الفقرات ١ ـ ب، ٣ من البند ثانياً.

وقد تعزى أسباب هذه النتيجة في جانب رئيسي منها إلى ظروف الصراع المسلح الذي ساد منطقة الشرق الأوسط في العقود الخمسة الماضية، غير أن وضع حد مؤخراً لهذا الصراع بتوقيع اتفاقات السلام على بعض المسارات العربية، ولا سيما المسار الفلسطيني، يوفر فرصة تاريخية لاستثمار الأوضاع الجديدة في المنطقة في إعطاء دفعة قوية لمشروعات التعاون والعمل العربي المشترك، وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية للنقل بين جناحي الأمة العربية، وبخاصة بعدما لاحت في الأفق بعض المؤشرات التي تحمل في طياتها علامات تدعو إلى الحيطة والحذر.

ب ـ دعاوى التعاون الجديدة: كلمة حق أم باطل مستتر

ارتفعت مؤخراً دعاوى البحث عن ترتيبات إقليمية مستقبلية تعمد إلى استثمار الظروف الجديدة التي طرأت على المنطقة العربية في تطوير صور جديدة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة تعمل على تحويل مواردها، التي طالما سُخّرت في الماضي لخدمة أهداف الصراع المسلح، إلى وجهات سلمية تحقق آمال شعوب المنطقة في التنمية وارتفاع مستويات المعيشة لشعوبها.

ولقد أسفرت تلك الدعاوى عن عقد قمة التنمية والتعاون الاقتصادي الاقليمي في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، والذي اشترك فيها العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوفود رسمية حكومية وممثلين عن رجال الأعمال، ولم يكن من قبيل الصدفة أن تحتل مشروعات النقل والاتصالات موقعاً متقدماً بين مقترحات الدول المشاركة في المؤتمر.

إن المعيار الحقيقي لتحقيق أهداف التعاون الاقليمي هو ارتفاع معدلات نمو اقتصادات الدول المعنية وزيادة دخلها القومي، وتمثل قناة السويس بالنسبة لمصر أحد أهم مصادر الإيرادات السيادية للدولة. لقد كان أقصى ما تعرضت له قناة السويس خلال ذروات الصراع المسلح هو توقف الملاحة لفترات محدودة خلال العمليات الحربية، واستؤنفت بعدها في خدمة التجارة الدولية بعد تنفيذ مشروعات تطهير بمساهمة المجتمع الدولي، ولكن قناة السويس لم تكن معرضة مطلقاً في سنوات الحرب لخطر الاندثار نتيجة لمشروعات مشبوهة تتستر بدعاوى المنافسة كما تردد مؤخراً في ظل السلام وشعارات التعاون الإقليمي.

فما زالت المخاوف تحوم حالياً في الأفق حول المشروع الاسرائيلي المعلن لربط البحر الأحمر بالبحر الميت والبحر المتوسط، واحتمالات تحويله بجانب أغراض توليد الكهرباء إلى أغراض ملاحية، وما زالت الأنظار تتابع المشروع الاسرائيلي وتفاصيله ومواصفاته، وإذا كان هناك نفي في العلن لأي تهديد يمثله هذا المشروع بالنسبة لقناة السويس، فهناك على الناحية الأخرى مشروع إنشاء ميناءي حاويات في كل من إيلات على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط لخدمة حركة النقل بين الشرق والغرب بوصلة برية باستخدام اللواري، الأمر الذي سوف يحول قدراً غير قليل من حركة العبور عن قناة السويس. وتكتمل

الصورة بالمشروعات المطروحة لنقل النفط والغاز عبر الأنابيب مباشرة إلى موانئ اسرائيلية على البحر الأبيض، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: هل صيحات التعاون الاقليمي هي بالفعل دعوة حق إلى النمو والتقدم أم هي باطل مستتر يسعى بالسلم إلى تحقيق أهداف لم يكن بمقدورها أن تتحقق أثناء فترة الحروب والصراع المسلح؟ وهل من المصلحة الإقليمية توجيه الموارد نحو تحسين المرافق القائمة أم إهدارها بالانفاق على مشروعات تتصف بالازدواجية مع هياكل قائمة، ولا تخدم في النهاية سوى دولة واحدة بصرف النظر عن الآثار التدميرية على باقي دول المنطقة؟

ج ـ تعاون متكافئ أم ترتيبات جائرة

لقد كان تسهيل اجراءات عبور الحدود أمام حركة نقل السلع أو تنقلات الأفراد لأغراض العمل أو السياحة أحد المطالب التي نادى بها مسؤولو النقل دائماً من أجل تشجيع التعاون الاقليمي. وفي دراستها المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء، حددت مصر بوضوح أن التعاون الإقليمي يجب أن يسفر عن توزيع عادل ومتكافئ لثمار أية مشروعات مشتركة في هذا الخصوص. وهذا الشرط يمثل حجر الزاوية في نجاح ترتيبات التعاون الاقليمي في المنطقة، وهو المعيار الرئيسي للكشف عن النيات الحقيقية وراء الدعاوى المعلنة.

تم كشف النقاب مؤخراً عن أحد مشروعات التكامل السياحية المشتركة بين الأردن وإسرائيل تحت اسم «ريفييرا البحر الأحمر» عند خليج العقبة. وعلى رغم أن شواطئ الخليج تمتد إلى أكثر من ٣٦٠ كيلومتراً على سواحل مصر والسعودية ولا يقابلها سوى بضعة كيلومترات على سواحل الأردن وإسرائيل، فإن المشروع المعلن بمباركة أمريكية لم يُعنَ سوى بمصلحة دولة واحدة بعينها هي إسرائيل.

يقوم المشروع على تشجيع السياحة في منطقة خليج العقبة بخلق مناطق سياحية حرة على غرار المناطق الصناعية. وينص على تشييد طاقات فندقية هائلة تقدر بـ ٢٠٢٠٠ غرفة في مدينة إيلات وحدها خلال السنوات القليلة القادمة، تستوعب معظم السائحين المتوقعين في إطار هذا المشروع، حيث الانفاق الحقيقي وقضاء الجزء الأكبر من الليالي السياحية من دون إنفاق يذكر في الدول المجاورة، وفي المقابل يطالب المشروع بتوفير حرية الحركة عبر الحدود للوفود السياحية القادمة، وذلك بـ:

- تخصيص نقاط عبور خاصة للسياح من دون أمتعة.

- إصدار تصاريح مرور ليوم واحد عبر الحدود تعفي السائح من اجراءات الجوازات والجمارك أو رسوم العبور.

- تحديد مناطق جغرافية لا يحتاج السائح فيها إلى الحصول على تأشيرة دخول (فيزا).

- الاعتراف المتبادل بباصات وتاكسيات السياحة لتسهيل حركتها في المنطقة.

فإذا كانت الأهداف المعلنة للتعاون الإقليمي هي دفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي بين دول المنطقة، فغني عن البيان أن ثمار هذه التنمية يجب أن تتوزع بصورة عادلة بين الأطراف المختلفة، وأن تتم بصورة متوازنة بناءً على سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المعنية مجتمعة.

ويقوم التكامل الاقليمي على الميزات النسبية للأطراف المعنية، ويتجسد في النهاية في شكل تبادل تجاري وحركة انتقال عبر الحدود للسلع والأفراد، فضلاً عن رؤوس الأموال والمعلومات لخدمة أسواق معينة. ويعنى قطاع النقل بحركة السلع والأفراد، بينما يعنى قطاع الاتصالات بحركة المعلومات وإتمام الصفقات المصاحبة للمعاملات. ومن ثم فإن هناك بعدين رئيسيين لأية صورة من صور التكامل: الأول هو البنية التحتية المادية لشبكة النقل والاتصالات التي يجب أن تتحدد ملامحها وفق البناء الفوقي الذي سوف تخدمه في النهاية، والثاني هو بعد غير مادي يتمثل في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإدارية والاقليمية التي تتم من خلالها هذه المعاملات، والبعدان هما وجهان لعملة واحدة.

إن فترة التحول التي تمر بها المنطقة العربية حالياً سوف تشهد محاولات مستميتة لإعادة تشكيل العوامل المادية وغير المادية لخدمة الأهداف النهائية. ويتطلب الأمر قدراً كبيراً من المتابعة الواعية لما يدور حالياً على الساحة حفاظاً على المصلحة النهائية للبلدان العربية مجتمعة، كما يتطلب إحياءً للعمل العربي المشترك على محاور عدة تشكل في مجموعها استراتيجية الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة.

وسوف نحاول أن نستعرض بصورة سريعة الملامح العامة للشق المادي للقضية، وهو شبكة النقل والاتصالات في المنطقة، كما سوف نتعرف في القسم الذي يليه إلى أهم التطورات في سوق النقل العالمية، وهو ما يمثل الشق غير المادي، ثم نعرض في القسم الأخير للمحاور الأساسية لاستراتيجية المواجهة.

أولاً: ملامح شبكة النقل العربية: الجانب المادي للمشكلة

١ ـ الشبكة الآسيوية

حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الملامح العامة لشبكة الطرق الدولية في المشرق العربي على النحو التالي:

أ ـ الطرق الدولية الشريانية (Arterial)

وهي تمتد عادة من الشمال إلى الجنوب، وتربط المشرق العربي في قسمه الشمالي بآسيا وأوروبا وأفريقيا، وهي طرق ثلاثة يشار إليها بـ م١ وم٢ وم٣.

(١) الطريق الغربية م١

يرتبط هذا الطريق بالشبكة الأوروبية بواسطة الطريق «E5» في تركيا، ومن الحدود

التركية يجتاز سوريا ماراً بحلب وسراقب وحماه وحمص ودمشق حتى درعا، ثم يجتاز الحدود الأردنية عند الرمثا متجهاً إلى عمان، ثم جنوباً إلى معان حتى الحدود السعودية في المدورة، ويتابع الطريق سيره إلى السعودية ماراً بتبوك والمدينة المنورة وجدة ومكة والطائف، ثم أبها حتى الحدود اليمنية، ثم ينتهي بميناء عدن. ولهذا الطريق أهمية خاصة، حيث إنه طريق الحج الرئيسي، بالإضافة إلى مهامه التجارية كطريق دولي. يبلغ طول هذا الطريق داخل المشرق العربي ٤٠٨٤ كم.

(٢) الطريق الشرقية م٢

يتصل هذا الطريق بالشبكة الأوروبية عبر الطريق «E90» ومنها إلى جنوب تركيا فحدود العراق عند زاخو، ثم يمتد جنوباً عبر البصرة حتى صفوان على حدود الكويت، ثم السعودية وقطر والإمارات العربية وعمان بمحاذاة الخليج العربي حتى مسقط. ويبلغ طوله في المشرق العربي ٣٦٧٨ كم، ويرتبط هذا الطريق الدولي بشبكة الطرق الآسيوية عند طرفه الشمالي في جنوب تركيا، كما يرتبط بالطريق الآسيوية «A2» المار بطهران عن طريق بغداد في اتجاه بعقوبة وخانقين.

(٣) الطريق الدولية الساحلية م٣

كان هذا الطريق حتى الأربعينيات من هذا القرن الطريق البري الرئيسي الذي يمتد بمحاذاة شاطئ البحر الأبيض المتوسط، فيربط أوروبا عبر تركيا بأفريقيا عبر مصر سالكاً في مساره الساحل السوري من الاسكندرونة حتى رفح في سيناء. وقد توقف استخدام هذا الطريق بعد قيام دولة إسرائيل، وإغلاق الحدود بينها وبين البلدان العربية، حيث انقطعت الصلة بين المشرق العربي والمغرب العربي براً. يبدأ الطريق من الحدود التركية إلى داخل سوريا ماراً بكسب واللاذقية وطرطوس، ثم لبنان ماراً بطرابلس وجبيل وبيروت وصيدا وصور. يبلغ طول الطريق ٣٧٩ كم.

ب ـ الطرق الرئيسية الرابطة

وهي تمتد عادة في اتجاه الغرب ـ الشرق، وتربط سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بشواطئ الخليج وآسيا شرقاً، وأهم هذه الطرق ما يلي:

- الطريق م٦: ويربط حلب في سوريا بالموصل في العراق، ويبلغ طوله ٥٩٧ كم.

- الطريق م٧: ويربط اللاذقية ببغداد مروراً بحلب ودير الزور والبوكمال وعانه وحديثة، ويبلغ طوله ٩٠٧ كم.

- الطريق م٨: ويربط بيروت بدمشق ببغداد، ويبلغ طوله ١٠٨٣ كم.

- الطريق م٩: ويربط المدورة على الحدود السعودية والعقبة على البحر الأحمر مروراً بالرطبة وبغداد، ويبلغ طوله ٧٢٦ كم.

- الطريق م١٠: ويربط عمان (الأردن) بموانئ الخليج العربي، وطوله ١٢٠٠ كم.
- الطريق م١١: الرياض - المدينة المنورة، وطوله ١٠١٠ كم.
- الطريق م١٢: وهو طريق داخلي في السعودية يربط الطريقين م١١ وم١٢.
- الطريق م١٣: ويربط الطائف بالرياض والهفوف، وطوله ١٢٢٩ كم.
- الطريق م١٤: ويربط الرياض بالحدود اليمنية، وطوله ١٠٥١ كم.
- الطريق م١٥: ويربط عدن بمسقط، وطوله ٢٣٥٠ كم.

وتوضح الخريطة رقم (٧ - ١) شبكة الطرق في المشرق العربي، كما توضح أيضاً شبكة السكك الحديد والتي يبين الجدول رقم (٧ - ١) بعض خصائصها.

الجدول رقم (٧ - ١)

شبكة السكك الحديدية القياسية في المشرق العربي

الخط	طول الخط (كم)	تاريخ الانشاء
أ - الخط الشمالي الجنوبي:		
- ميدان أكبر - حمص	٣٢٠	١٩٠٠ - ١٩١٤
- حمص - دمشق	٢٠٢	١٩٨٠
- عكاري - طرطوس	٣٨	١٩٧١
ب - خط الشرق القديم:		
- حلب - طومانباي	٦٤	جزئياً
- طومانباي - القامشلي	٣٨٢	قبل الحرب
- القامشلي - اليعروبية	٨٢	العالمية
- ربيعة - بغداد	٥٢٨	الأولى
ج - خط الشرق الحديث:		
- اللاذقية - دير الزور	٥٢٢	١٩٧٤ - ١٩٧٥
- دير الزور - القامشلي	٢١٣	١٩٧٨
- بغداد - البصرة	٥٤٢	
- البصرة - أم قصر	٥٩	
د - السعودية:		
- الدمام - الرياض	٥٦٢	١٩٥١

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شبكة النقل المتكاملة (بيروت: اللجنة، ١٩٨٠)، مج ١.

وتتكون تلك الشبكة من خطوط ضيقة أهمها الخط الذي يمتد من سوريا إلى العقبة

في الأردن على مسار خط الحجاز. وتمثل الخطوط القياسية أهمية كبيرة بالنسبة إلى حركة النقل الدولية، ولا سيما المحور الممتد من أم قصر على بحر العرب إلى البصرة وبغداد فالموصل فالقامشلي فدير الزور، ثم حلب ومنها إلى تركيا وأوروبا، أو إلى اللاذقية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض، غير أن الوصلة الممتدة من الموصل إلى القامشلي قد توقفت الحركة بها لأسباب سياسية. كما أتم العراق في الثمانينيات إنشاء خط قياسي من بغداد حتى عانه فالبوكمال على الحدود السورية، وأما الوصلة ما بين البوكمال ودير الزور ذات الأهمية الاستراتيجية، فلم يتخذ قرار بشأن بدء العمل بها بعد، فيتم باكتمالها تحقق ربط موانئ البحر المتوسط في سوريا ولبنان بمنطقة الخليج بوسيلة نقل سريعة ومنخفضة التكاليف، ولا يوجد في الجزيرة العربية سوى خط واحد من الدمام حتى الرياض.

٢ ـ الشبكة الأفريقية

يمكن تقسيم البلدان العربية الأفريقية إلى مجموعتين متباينتين من حيث الهياكل المادية للنقل، تضم الأولى كلاً من السودان وموريتانيا حيث تسببت الظروف المناخية مع ضعف الانفاق الحكومي بتدهور الهياكل المادية للنقل وأصبحت في حاجة ماسة للصيانة. وتضم المجموعة الثانية كلاً من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، وتتمتع بقدر معقول من البنية المادية التي تفي بالمتطلبات الحالية للأنشطة الاقتصادية وحركة السلع والأفراد. ويتصل المغرب العربي بباقي أنحاء أفريقيا بوسائل النقل البحري والجوي، أما الاتصال البري عبر الصحراء الكبرى فمن المأمول فيه أن يتحقق بالطرق عابرة أفريقيا التي تعمل الدول الافريقية على خروجها إلى حيز التنفيذ.

ويقدر طول شبكة الطرق في المغرب العربي بحوالى ٢٤٠ ألف كم، منها ١٠٩ آلاف كم معبدة (الجدول رقم (٧ ـ ٢))، وهو ما يمثل كثافة تبلغ ٢٩ كم لكل ١٠٠٠ كم^{٢}، أو ٢ كم لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. ويمتد الطريق الساحلي من المغرب إلى مصر وهو معبد بكامله غير أنه يحتاج إلى بعض التحسينات كي يساير المواصفات العالمية، وتتصل موريتانيا بالسنغال عبر طريق واحد فقط، كما أن السودان لا تتوفر لديه وصلة برية مع الدول المجاورة طول العام.

وقد حددت الأمم المتحدة طريقين عبر أفريقيا لربط المغرب العربي بباقي أنحاء القارة، وهما:

ـ طريق طنجة ـ لاغوس الساحلي الذي يربط المغرب بدول غرب أفريقيا.

ـ طريق القاهرة ـ غابورون الذي يمتد بطول القارة من الشمال حتى جنوب أفريقيا.

غير أن المحور الأول يعترضه قسم غير مكتمل طوله ٤٧٥ كم ما بين نواديبو

ونواكشوط في موريتانيا، بينما يوجد على الطريق الثاني قسمان غير مكتملين في السودان، الأول بين عطبرة ووادي حلفا (١١٩٠كم) والثاني بين ملكال وجوبا (٨٥٠كم).

الجدول رقم (٧ ـ ٢)

شبكة الطرق العربية في شمال أفريقيا

البيان	الطرق المعبدة			الطرق غير المعبدة			الطرق	المجموع
أطوال الشبكة (كم)	١٠٩٠٠٠			٦٤٠٠٠			٦٧٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
حالة الطرق (بالمئة)	جيد	متوسط	رديء	جيد	متوسط	رديء		
	٤٤	٣٩	١٧	١٠	١٧	٧٣		

المصـــدر: *Subsectoral Strategy for Railway*, Subsectoral Strategies ([Addis Ababa]: United Nations, Economic Commission for Africa, [1991]).

ويبلغ مجموع أطوال شبكة السكك الحديد في المغرب العربي ١٨٦٣٦ كم، ٧ بالمئة منها خطوط مكهربة. كما تمثل أطوال الخطوط المزدوجة ٢,٧ بالمئة فقط من إجمالي طول الشبكة. وتوجد أطول شبكة في مصر (٥٤٠٠ كم)، يليها السودان (٤٦٧٤ كم)، غير أن الخطوط السودانية في حالة سيئة لحاجتها إلى الصيانة.

وتتصل الشبكات الحديدية الوطنية بين كل من المغرب والجزائر وتونس، ولكنها لا تتصل بمصر لعدم وجود وصلة عبر ليبيا.

ولقد توارثت دول المغرب العربي منذ عهود الاستعمار شبكات حديدية ذات عروض (Gauges) متفاوتة للقضبان. فبجانب العرض القياسي السائد (١٤٣٥ مم) توجد خطوط ذات عرض ١٠٠٠ مم في كل من الجزائر وتونس، كما تنفرد الجزائر بخطوط عرضها ١٠٥٥ مم والسودان بخطوط ذات عرض ١٠٦٧ مم، إلا أنه ولحسن الحظ فقد أصبحت مشكلة اختلاف عروض الخطوط الحديدية غير ذات بال بعد أن تم التغلب عليها بالوسائل الفنية الحديثة.

ويتميز المغرب العربي بواجهة بحرية طويلة تقدر بـ ١٥ ألف كم، تمتد من سواحل الأطلسي إلى البحر الأبيض والبحر الأحمر، وعلى ذلك يحمل النقل البحري للتجارة الخارجية إمكانات كبيرة، حيث يتم ٩٧ بالمئة من هذه التجارة عبر الوسائل البحرية.

ويمثل النقل النهري أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر والسودان فقط، حيث لا توجد هذه الوسيلة في سائر أقطار المغرب العربي.

كما يمثل النقل بالأنابيب أهمية كبرى بالنسبة إلى كل من مصر وتونس والجزائر، ويوجد في مصر قرابة ١٩٠٠ كم من خطوط نقل النفط والغاز. وترتبط تونس والجزائر بخط طوله ٢٤٠٠ كم يمد إيطاليا بالغاز الطبيعي، كما وقعت الجزائر مؤخراً اتفاقية

لتزويد أوروبا الغربية بخط رئيسي للغاز عبر مضيق جبل طارق.

ويتمتع المغرب العربي بمنظومة جيدة للطيران المدني تتكون من ٢٥ مطاراً دولياً، بالإضافة إلى ١٨٦ مهبطاً ومطاراً محلياً، كما توجد لدى معظم الدول شركات عالمية متطورة.

ويلاحظ على شبكة النقل البرية في المغرب العربي أنها تربط الدول المعنية فقط عبر الطريق الشمالي الذي يمتد بمحاذاة الساحل الافريقي على المحيط الأطلسي والبحرين الأبيض والأحمر، وتتعامد مع هذا المحور الساحلي وصلات قطرية متفرقة إلى داخل البلاد تربط مراكز محددة للإنتاج بموانئ التصدير الرئيسية باستثناء الطريق البري الذي يمتد من ميناء الجزائر حتى جمهورية مالي. وعلى ذلك تعتمد هذه الدول في نقل تجارتها الخارجية، في ما بين بعضها بعضاً، وبين الدول الافريقية بخاصة في غرب أفريقيا، على وسائل النقل البحري وخطوطه الممتدة لمسافات طويلة.

إلا أن هناك محوراً عرضياً بدأت تتشكل ملامحه مؤخراً، ويمتد من ميناء برنيس على البحر الأحمر إلى مدينة أسوان في صعيد مصر، ومنها بمحاذاة الساحل الغربي لبحيرة ناصر حتى أبو سمبل، ثم شرقاً إلى منطقة شرق العوينات قرب الحدود السودانية الليبية، حيث يجري العمل حالياً في هذا القسم الأخير، فإذا ما امتد هذا المحور إلى جمهورية تشاد فسوف يكون من الممكن ربط دول غرب أفريقيا بالمشرق العربي والخليج بطريق مباشر للتجارة والحج يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الوطن العربي وعمقه الاستراتيجي في القارة الافريقية بدلاً من الدوران حول الساحل الافريقي الطويل.

ثانياً: اتجاهات النقل الحديثة: الجوانب غير المادية

١ ـ نظم النقل بالحاويات وأثرها في التجارة الدولية

كانت السلع تنقل في عمليات التجارة الدولية حتى وقت قريب بصورة متقطعة عبر وسائط عدة للنقل عادة ما يكون النقل البحري إحداها، وكان الشاحنون يلتزمون بإحضار البضائع إلى رصيف الميناء حيث ترسو السفينة، ولقد عنيت القوانين والتشريعات الدولية بتحديد الكيفية التي تنتقل بها ملكية السلعة من البائع إلى المشتري.

وتركزت هذه التشريعات حول:

ـ توصيف الحدود الفاصلة أو النقاط الحرجة التي تكون السلع بينها من مسؤولية الناقل.

ـ حجم هذه المسؤولية وأبعادها.

كانت النقاط الحرجة تتحدد بالفترة الزمنية المنقضية بين لحظة رفع البضاعة من

رصيف الشحن ولحظة تفريغها على رصيف الوصول أو لحظتي عبورها سور السفينة عند التحميل وعند التفريغ. ولقد استقرت وفق هذه المفاهيم مصطلحات تتم على أساسها المبادلات التجارية تعرف بمصطلحات سطح السفينة (Incoterms) من أهمها مصطلحات فوب، سيف... الخ.

ومع دخول عصر الحاويات في العقود الأخيرة، لم تعد السلع تنقل للناقلين في الميناء، بل أصبح من الممكن أن يتم نقلها من المصنع مباشرة أو نقلها إلى محطة حاويات داخل البلاد للناقل الأول. وترتب على ذلك انتقال النقاط الحرجة السالفة الذكر إلى داخل اليابسة، الأمر الذي دعا إلى استحداث مجموعة جديدة من مصطلحات التعاقد عام ١٩٩٠ أطلق عليها «Incoterms 1990»، ومن أمثلتها:

EXW = Ex woks

و DDP = Delivered Duty Paid

... الخ.

وتتحدد مسؤولية الناقلين البحريين وفق معاهدة لاهاي أو قواعد لاهاي (The Hague Rules) التي خدمت التجارة الدولية لأكثر من أربعين عاماً. وكان الحد الأقصى لحجم التعويضات بحسب هذه المعاهدة هو ما يعادل مئة جنيه استرليني ذهباً لكل وحدة عبوة. وظل هذا هو الحد الأقصى المعمول به بعد إدخال نظم الحاويات في التجارة الدولية. ومع انتشار هذا النظام واتجاه أحجام سفن الحاويات إلى الزيادة من مستويات ١٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ طن ساكن، أصبحت هذه القيم المعمول بها في اتفاقية لاهاي غير عملية، ودعت الضرورة إلى إعادة النظر فيها. فقد كان من المعتاد جداً أن تتجاوز قيمة السفينة الواحدة بما تحمله من بضائع مئة مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى انتشار خدمات نقل الحاوية من الباب إلى الباب، والحاجة إلى إصدار وثيقة أو بوليصة شحن واحدة لكامل الرحلة.

لهذه الأسباب تم توقيع بروتوكول فيزبي (Visby Protocol) عام ١٩٦٨ الذي نص على دفع قيمة التعويض لكل عبوة داخل الحاوية، كما تم تدريجياً رفع الحد الأقصى للتعويض حتى وصل إلى ١٠ آلاف فرنك بوانكاري (Francs Poincaré) وهي عملة تخيلية تعادل ٦٥,٥ مليغرام من الذهب الذي تبلغ نقاوته ٩٠٠ وحدة في الألف. ومع انهيار قاعدة الذهب واتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) تم تحديد قيمة التعويض بما يعادل ٦٦٦,٦٧ وحدة من وحدات السحب الخاصة (SDR)، وهكذا دخل بروتوكول فيزبي إلى حيز التنفيذ عام ١٩٨٤ بتوقيع إحدى عشرة دولة عليه ليس بينها أي دولة من العالم الثالث، غير أن اتفاقية فيزبي تسري فقط في أحوال شحن البضائع من إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية، مما جعل قدراً كبيراً من التجارة الدولية لا يخضع لهذه الاتفاقية، بل يخضع للقوانين الوطنية أو لاتفاقية لاهاي. ومن ناحية أخرى، لا تعترف معاهدة لاهاي

بالبضاعة التي تنقل فوق سطح السفينة (On-Deck)، مما جعل الكثير من الحاويات التي توجد على السطح غير خاضعة لهذا التأمين. ولهذه الأسباب مجتمعة، وبمبادرة من الانكتاد، تم وضع قواعد هامبورغ (Hamburg Rules) في آذار/مارس ١٩٧٨ للتغلب على تلك الصعوبات، ودخلت هذه المعاهدة مؤخراً حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢ ـ النقل المتعدد الوسائط: موجة المستقبل

دفعت التطورات السابقة إلى حيز الوجود بمفهوم جديد في عمليات نقل التجارة الدولية هو مفهوم النقل المتعدد الوسائط (Multimodal Transport) (MT) الذي يسعى إلى تحقيق الحلم القديم في سوق النقل الدولية، وهو إتمام عمليات النقل من الباب للباب (Door-to-Door) من المصنع إلى المستهلك النهائي عبر وسائل للنقل عدة غالباً ما يكون النقل البحري إحداها بأكبر قدر من السهولة واليسر، وذلك بوثيقة نقل واحدة وتحت مسؤولية طرف واحد ينظم عملية النقل بأسرها، يطلق عليه متعهد النقل متعدد الوسائط (MT Operator) أو اختصاراً (MTO).

يمثل النقل المتعدد الوسائط موجة المستقبل التي بدت ملامحها في الأفق، ولا سيما بعد توقيع معاهدة الأمم المتحدة الدولية (United Nations Convention on International Multimodal Transport of Goods) التي تنظم أحكامه في جنيف منذ عام ١٩٨٠، والتي تدخل إلى حيز التنفيذ بعد انضمام ثلاثين دولة إليها. وتفتح المعاهدة الباب أمام فئة جديدة من متعهدي النقل المتعدد الوسائط (MTO) التي سوف تؤول إليها عمليات النقل الدولية بأسرها بمختلف وسائطها. وسوف تسيطر عليها الشركات الدولية المتعددة الجنسية إذا لم تسارع الدول النامية إلى تقوية هياكلها الوطنية وإنشاء شركاتها التي تدخل هذا المجال حفاظاً على مصالحها، وضماناً لحصول الناقلين الوطنيين على نصيب عادل من عمليات النقل الدولية.

لقد استقرت مسؤولية الناقلين إزاء الأضرار أو الأخطار التي تتعرض لها السلع المنقولة على النحو الذي حددته المواثيق والمعاهدات الدولية في ما يتعلق بعمليات النقل الأحادية الواسطة (Unimodal). فتحددت هذه العلاقة بالنسبة إلى النقل البحري على النحو الوارد في معاهدة لاهاي الموقعة عام ١٩٢٤ وتضم ٧٧ دولة والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٣١. كما حددت معاهدة وارسو (Warsaw Convention) هذه العلاقة في ما يتعلق بالنقل الجوي، بينما حددت اتفاقيات (Convention Covering (CIM) the International Carriage of Good by Rail)، و(Convention on the (CMR) Contract for the International Carriage for Goods by Road) هذه العلاقة بالنسبة إلى النقل البري على الطرق والسكك الحديد على التوالي، ثم جاءت معاهدة النقل المتعدد الوسائط لتنظيم العلاقة عبر هذه الوسائط مجتمعة.

وقعت معاهدة النقل المتعدد الوسائط في جنيف عام ١٩٨٠. وتنص المعاهدة على دخولها حيز التنفيذ بعد توقيع ثلاثين دولة عليها، غير أنه في آذار/مارس ١٩٩٢ لم تكن قد وقعت عليها سوى ستة أطراف فقط. والهدف الأساسي هو توحيد نظم المسؤولية المتعددة التي تحددها الاتفاقات أو المعاهدات الدولية التي تنطبق على وسائط النقل الأحادية. ولا تتدخل الاتفاقية في حرية الشاحنين ومسؤولية الناقلين. كما تحاول التغلب على مشكلة انخفاض القيمة الشرائية للحدود المنصوص عليها في التعويضات، إلا أنه نظراً إلى البطء في عمليات التصديق على المعاهدة، فقد عمد الانكتاد بالاتفاق مع غرفة التجارة الدولية (ICC) إلى إصدار قواعد اختيارية لتنظيم عمليات النقل المتعدد الوسائط (UNCTAD-ICC Rules for MT Documents)، تم إقرارها عام ١٩٩١ وأصبحت سارية المفعول بصورة اختيارية اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٣ - جهود تبسيط نقل التجارة الدولية

تتسم عمليات التبادل التجاري عبر الحدود بالكثير من التعقيد والمعاملات التي تشمل فرقاء عديدين. كما تتضمن هذه المعاملات تبادل العديد من المعلومات والوثائق كبوالص الشحن والتأمين، وإتمام عمليات بنكية كفتح الاعتمادات وتحويلات نقدية عبر الحدود وفاء بأثمان البضائع والسلع موضوع التبادل.

وكانت هناك دائماً حاجة إلى تبسيط الاجراءات وتسهيل العمليات تشجيعاً للتجارة الدولية من أجل تخفيض التكلفة، وتقليل الوقت اللازم للافراج الجمركي عن البضائع، ووصولها إلى وجهتها النهائية. ومن ثم فقد تركزت الجهود بصورة خاصة على تبسيط المعاملات البنكية والاجراءات الجمركية.

أ - بوالص الشحن والمعاملات البنكية

لقد ظهرت بعض الصعوبات عندما طبقت المعاملات البنكية التقليدية على حركة الحاويات. فالبنوك تطلب عادة بوليصة شحن صادرة عن الناقل البحري. وكانت البنوك قد اعتادت على النظام القديم الذي يطلق عليه بوالص سطح السفينة (On-Board Bill Of Lading) التي تنص على استلام البضاعة في حالة جيدة، وترتيبها في عنابر السفينة تحت السطح (Under Deck). ولما كانت الحاويات يتم تسليمها عادة في محطة داخل البلاد، فإن جهات أخرى خلاف الناقل البحري أصبحت تصدر بوليصة الشحن في صورة «Received for Shipment»، التي تختلف عن البوالص التقليدية، مما يشكل صعوبة أمام البنوك في التأكد من جودة البضائع وصلاحيتها، ومن ثم إتمام التحويلات النقدية المطلوبة. ولقد تم مؤخراً في عام ١٩٨٣ تعديل قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) في ما يعرف بـ «Uniform Customs And Practices for Documentary Credits» أو «ICC-UCP 1983»، وذلك باستحداث مادة جديدة تتخطى بمقتضاها الأطراف المتعاقدة هذه العقبة. فإذا لم ينص صراحة في خطاب الاعتماد على الحاجة إلى

بوليصة شحن بحرية، فإن البنوك يصبح في وسعها قبول البوليصة التي:

- تحمل عنوان: «وثيقة نقل متعدد» أو «بوليصة نقل متعدد».
- تحديد نقطة انتقال المسؤولية بالنسبة إلى البضائع خلافاً لميناء الشحن.
- تحديد الوجهة النهائية للبضائع خلافاً لميناء التفريغ.

وبذلك أمكن التغلب على إحدى الصعاب التي تحول دون انتشار النقل المتعدد الوسائط.

ب ـ تبسيط المستندات

ساعد انتشار الحاويات أيضاً على تسليط الأضواء على الجوانب المستندية (Documentation) المصاحبة لعملية النقل، فقد أصبح من الممكن أن تعبر السفينة شمال الأطلسي، وتقوم بتفريغ شحنتها في نحو أربعة أو خمسة أيام قبل وصول وثائق الشحن اللازمة للتخليص على البضائع، والتي ترسل عادة بالبريد. كما أن الحجم الكبير للوثائق المصاحبة لكل إرسالية أصبح يمثل مشكلة كبيرة، وإذا كانت هذه القضية تمثل مشكلة بالنسبة إلى حركة البضائع العامة، فإنها أصبحت أكثر إلحاحاً بالنسبة إلى عمليات النقل بالحاويات.

وعلى ذلك، فقد شكلت دول عديدة لجاناً وطنية لتسهيل عمليات التبادل، وتمحورت الجهود حول المحاور التالية:

- ترشيد عمليات التبادل التجاري.
- تنميط الوثائق والمعلومات اللازمة للتبادل.
- تقليل عدد الوثائق المطلوبة إلى الحد الأدنى.
- الاعتماد على تبادل المعلومات بوسائل إلكترونية مع تنميط أساليب التخاطب بين الأجهزة.

ج ـ التبادل الإلكتروني للمعلومات

مع تطور تقانة الحاسبات الالكترونية وربطها بعضها ببعضها الآخر عبر شبكات بعيدة (Wide Area Networks) (WAN)، تطورت أساليب تبادل المعلومات عن بعد وأصبح المجال مفتوحاً أمام ترشيد عمليات معالجة البيانات ونقلها. ويطلق على هذا المجال «التبادل الالكتروني للبيانات» (Electronic Data Interchange) (EDI) ويعرف بأنه «إتمام نقل المعلومات الإدارية والتجارية بين الحاسوب الآلي لأطراف التبادل التجاري، وذلك باستخدام شكل نمطي متفق عليه للمعلومة الدالة على هذه الحركة». إن الهدف النهائي هو إتمام المعاملات من دون أوراق (Paperless)، ولكن بصورة قانونية صحيحة، ومن ثم تسريع عمليات التخليص على البضائع في الموانئ وعبر الحدود، وتقليل الوقت

الذي تقضيه هذه البضاعة أثناء عملية النقل مع ما يترتب عليه من تقليل النفقات، مما يعني إعطاء دفعة هائلة لاستخدام الحاويات في أعمال النقل بصورة عامة والنقل المتعدد الوسائط بصورة خاصة. وتتلخص الفكرة الأساسية في الجهود المبذولة هنا في تطوير طرق جديدة لتبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الدولية ومعالجتها بما في ذلك وضع أكواد (Codes) وشروط فنية خاصة تضمن الحد الأدنى من التوافق (Compatibility) بين نظم المعلومات المختلفة، وتنميط عملية المعلومات(٢) بين أطراف التجارة الدولية بما في ذلك إعداد معاجم للمصطلحات الفنية المتعلقة بترميز المعلومات ونقلها وتبادلها.

ولما كانت حركة السلع في التجارة الدولية في هذا النظام تمر من المصنع إلى المشتري النهائي بمراحل عدة بين الدول وعبر الحدود من خلال الحواسيب الالكترونية، ومع اختلاف نظم الحواسيب في كل مرحلة، فسوف تكون هناك حاجة إلى «لغة واحدة» مشتركة للتراسل في ما بين المراحل لضمان انتقال المعلومة من نقطة المصدر إلى نقطة النهاية تكون مستقلة عن نظم الحواسيب المستخدمة في كل مرحلة، أو اللغات الداخلية المستخدمة في الشبكات المحلية للمرحلة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت اللجنة الاقتصادية الأوروبية «ECE» التابعة للأمم المتحدة بوضع نظام «UN/ EDIFACT» لإضفاء الصفة العالمية على التراسل المتعلقة بالسلع في ما بين المنتج والمصدر وتاجر الجملة والموزع وتاجر التجزئة والسماسرة ووكلاء الشحن والشاحنين والناقلين والبنوك وشركات التأمين وسلطات الموانئ. . . الخ. ويحل هذا النظام محل الوثائق الورقية بتنميط الرسائل وفق مواصفات دولية. وكما هو الحال في لغات التخاطب التي تقوم على قواعد لبناء «الكلمات» في «جمل مفيدة»، فإن هذا النظام يحاول بناء قواعد نمطية تحقق التراسل ونقل المعلومة من دون أي لبس أو خطأ، فالرسالة تتكون من مقاطع عدة وهذه بدورها تتكون من بيانات (Data Elements) عدة، ومن أمثلة الرسائل:

«Commercial Invoice Message & Despatch Advice Message... etc».

وإذا كان العمل في هذا المجال قد بدأ في اللجنة الاقتصادية الأوروبية (ECE) فإن خطوات جادة قد اتخذت لنشر هذا النظام في أقاليم جديدة، مثل: شرق أوروبا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وآسيا (الصين، كوريا، اليابان، سنغافورة).

ومن بين مزايا هذا النظام ما يلي:

ـ خفض التكلفة بتقليل الأعمال المكتبية، وتفادي عمليات إعادة إدخال البيانات بما

---

(٢) على سبيل المثال:
ISO 6422 (United Nations Key for Trade Documents).
ISO 7472 (Trade Data Elements Directory).

يضمن إتمام تبادل المعلومات في الوقت المطلوب بين أجهزة الحاسوب من دون أخطاء.

- تحسين إدارة البيانات مما يمكن من اتباع استراتيجيات جديدة مثل استراتيجية التصنيع المعروفة بـ «في الوقت المطلوب تماماً»(Just-in-time).

- التخليص السريع على الفواتير مما يعني تسهيل عمليات الدفع وتسريع التدفقات النقدية.

- تسهيل عمليات التخليص الجمركي والرقابة عبر الحدود ورفع كفاءتها.

وباختصار، فإن هذه طريقة جديدة لعقد الصفقات وإنجاز الأعمال التي تستقطب اهتماماً متزايداً في عمليات الانتاج والنقل، سوف تصبح معه في المستقبل لازمة، ولا يمكن الاستغناء عنها لإتمام هذه المعاملات.

د ـ تسهيل إجراءات عبور الحدود

إن تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وبخاصة في الدول النامية، يمثل أحد العوامل التي تساهم في تسهيل اجراءات عبور الحدود. لقد عمدت دول كثيرة على الخطوط الملاحية للحاويات إلى تبسيط الاجراءات الجمركية إلى أقل حد ممكن، بل إن الحاوية يتم نقلها في كثير من الأحيان إلى داخل البلاد بعيداً عن الميناء لإتمام إجراءات التخليص. وفي أوروبا عقدت الدول المعنية اتفاقات ثنائية للتغلب على أهم عقبتين جمركيتين تعوقان حركة الحاويات، وهي عقبة التفتيش على الحاويات الترانزيت، وتحصيل الرسوم على الاستيراد المؤقت (Temporary Import).

إن جني الثمار الكاملة لنظم الحاويات في النقل البحري والحصول على الخفض الكامل في الوقت والنفقات يتطلبان أن تدرس الدول المعنية بجدية إمكانية الانضمام إلى المعاهدات التالية:

- معاهدة الجمارك على الحاويات (Customs Convention on Containers).

- معاهدة «TIR».

- معاهدة كيوتو.

ولقد ثبت في أحوال عديدة فاعلية هذه الاجراءات وجدواها، والتي لا تعدو كونها اجراءات إدارية وتشريعية ذات فاعلية كبيرة، ولا تتطلب في المعتاد استثمارات كبيرة.

ثالثاً: استراتيجية المواجهة

قد لا يكون هناك خلاف كبير على الأهداف الرئيسية لاستراتيجية القطاع القومية، تلك الأهداف التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات. وإنما التفاوت قد ينشأ بين الفرقاء حول أولويات هذه الأهداف وكيفية ترتيبها، وهي مهمة ليست باليسيرة، ومن هنا يجب

أن تشارك فيها الأقطار المعنية كافة للوصول إلى اتفاق بشأنها. وتقدم الأجزاء التالية محاولة لتحديد أهم محاور أو جوانب الاستراتيجيا المنشودة.

١ ـ شبكة النقل العربية المتكاملة

سيظل مطلب تحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب مطلباً استراتيجياً ملحاً تحت الظروف كلها، بصرف النظر عن الأحوال السياسية السائدة في المنطقة. وعلى رغم نشأة خطوط ملاحية عدة تعمل عبر خليج العقبة والبحر الأحمر، فإن إنشاء وصلة برية يظل أنسب الحلول المطروحة في المرحلة القادمة. ولقد تبلورت الأفكار في هذا الصدد حول إنشاء جسر بري (Causeway) بين مصر والسعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضايق تيران عبر مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وتوفر هذه الوصلة طريقاً مباشراً بين منطقة الخليج ومصر ومنها إلى المغرب العربي. ولقد ارتفعت الأصوات المطالبة بإنشاء هذه الوصلة أثناء حرب الخليج الثانية لأسباب عسكرية ثم خبت في ما بعد، ومن المعتقد أن أهمية هذه الوصلة تعود بالدرجة الأولى إلى اعتبارات استراتيجية تتجاوز مثل هذه الظروف العارضة.

ولقد ثارت نقاط فنية عدة في مواجهة هذا المشروع ترجع أساساً إلى عوامل جيولوجية تتعلق بحركة هذه الجزر في المنطقة، إلا أنه من المعتقد أن هذه النقاط الفنية يمكن التغلب عليها عند دخول المشروع مرحلة التصميم الهندسي. وتبقى الاعتبارات الأمنية لها الأولوية من حيث الاهتمام في هذه المرحلة بأن يكون الحصول على ضمانات لحرية العبور على هذا الجسر أحد الشروط التفاوضية لأية ترتيبات سياسية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ على شبكات النقل الوطنية في الأقطار العربية أنها صممت في الواقع لتخدم بالدرجة الأولى أهدافاً قطرية من دون إعطاء الاهتمام الكافي لاحتمالات الربط مع الأقطار المجاورة، وفي أحوال كثيرة يمكن الربط ما بين الشبكات القطرية عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكة الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة ما بين دير الزور والبوكمال. وعلى ذلك، تعتبر قضية استكمال الوصلات غير الموجودة على الشبكة البرية لهياكل النقل في الوطن العربي، وعلى وجه التحديد شبكة الطرق البرية والسكك الحديد، والتي تدعم ربط الأقطار العربية المجاورة ووصلها بعضها ببعض أو تحسين الوصلات القائمة حالياً ذات المواصفات المتدنية، قضية ذات أهمية حيوية. وإذا كانت هناك في أحوال معينة انعكاسات سياسية لهذه الوصلات قد يثور حولها الجدل وتجعل الوصول إلى اتفاق بشأنها مسألة صعبة، فإن هناك في الوقت نفسه وصلات أخرى قد يكون الاتفاق بشأنها أكثر يسراً وسهولة.

بالإضافة إلى قضية استكمال الوصلات التي تربط الشبكات القطرية، فإن السكك الحديد ما زال أمامها آفاق رحبة للتطور في مناطق بكر كالجزيرة العربية، حيث لا يوجد

سوى خط واحد مفرد من الدمام إلى الرياض. وإذا كان الوضع يمكن تفسيره تاريخياً في ضوء الطفرة السريعة لتطوير الطرق في الجزيرة العربية في أعقاب الزيادة الهائلة في أحجام الواردات اثر ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات باعتبار المردود السريع لمشروعات الطرق وسرعة الانتهاء منها في وقت قصير، إلا أن التفكير اتجه مؤخراً ـ وعن حق ـ إلى التركيز على كفاءة عملية النقل وخفض تكلفتها، وهنا برزت الحاجة إلى تنمية الخطوط الحديدية في شبه الجزيرة العربية، حيث عنيت بها العربية السعودية في خططها الخمسية المتعاقبة.

وتتبلور الأفكار هنا حول محاور رئيسية ثلاثة تختلف وجهات النظر القطرية حولها وفقاً لموقعها في سلم أولويات الأقطار المعنية. ولعل **أول** هذه المحاور وأشهرها هو إحياء الخط الحديدي الحجازي من دمشق في سوريا إلى المدينة المنورة في العربية السعودية مروراً بأراضي الأردن حيث بلغت الدراسات مرحلة متقدمة. ولا تقف أمام المشروع معوقات سياسية بل اختلافات تمويلية يمكن التغلب عليها من خلال العمل العربي المشترك.

والمحور **الثاني** هو المحور الممتد من أم قصر قرب البصرة في العراق بمحاذاة الخليج حتى مسقط، حيث يربط بلدان الخليج بالشبكة العراقية ومنها إلى موانئ شرق المتوسط إذا ما تم الوصل مع الشبكة السورية.

والمحور **الثالث** هو امتداد الخط الحالي من الرياض عبر الجزيرة العربية إلى جدة على البحر الأحمر، ومنها مستقبلاً شمالاً إلى المدينة، وهذا المحور، وإن كان مشروعاً قطرياً بأكمله، إلا أنه ذو أبعاد استراتيجية، حيث يربط بلدان الخليج مباشرة بالبحر الأحمر. ويتفادى عمليات النقل عبر مضيق هرمز للسلع الاستراتيجية كالقمح والحبوب وما إلى ذلك. وهذه القضايا تفسح في المجال أمام جامعة الدول العربية لأخذ زمام المبادأة، والتنسيق بين الدول للخروج بهذه المشروعات إلى حيز التنفيذ على طريق العمل العربي المشترك.

ويكتسب النقل البحري الساحلي أهميته من حقيقة جغرافية وهي أن البلدان العربية كلها تطل على سواحل بحار متصلة تربو على الـ ٢٠ ألف كيلومتر، مما يجعل هذه السواحل عامل ربط واتصال في ما بينها. وإذا كانت الوصلات البرية تحتاج إلى وقت طويل قبل استكمال نواقصها أو رفع مواصفات الأجزاء المتدنية فيها فضلاً عن الاستثمارات الهائلة المطلوبة، ولا سيما لمد خطوط حديدية، فإن النقل الساحلي يوفر بديلاً مرحلياً يمكن أن يدخل حيز التشغيل في غضون مدى زمني قصير. ويتمتع النقل الساحلي بميزة أخرى هي إمكانية تنسيق خدماته للتكامل مع الخطوط الملاحية المنتظمة في الموانئ الكبيرة. فإذا كان من غير المتصور مرور السفن الكبيرة على الموانئ كلها المتجاورة مع ما يتطلبه هذا من توفير تجهيزات معينة في هذه الموانئ كلها، فقد يمكن تركيز الخدمات والتجهيزات في ميناء واحد فقط شبه إقليمي على أن تتولى عمليات النقل الساحلي توزيع البضائع على الموانئ الصغيرة المتجاورة.

كما تحتاج شبكة الطرق البرية إلى جهود مكثفة على الصعيد القومي للتوصل إلى نظام موحد لترميز الطرق الدولية في المنطقة العربية للتعريف المختصر لها كما هو متبع في شبكات الطرق الأوروبية، وتوحيد المواصفات الهندسية والتصميمية لها بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة العربية، وذلك من حيث السرعات والميول والأبعاد وارتفاعات الجسور والأوزان المحورية المسموح بها. . . الخ، وكذلك توحيد علامات وإشارات المرور والتنفيذ الدقيق لاتفاقية فيينا (Vienna Convention on Road Signs and Signals) بهذا الخصوص، وهذه النقطة الأخيرة تثير قضية وثيقة الصلة، وهي قيام صناعة عربية ذات أحجام تتناسب مع حجم الطلب العربي والاستفادة في هذا الخصوص بالتجارب القطرية الناجحة، مثل تجربة العراق، والاسترشاد بها.

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة الأهداف الاستراتيجية للعمل العربي على هذا المحور في الأهداف التالية:

- تحقيق الربط والتواصل المنشود بين البلدان العربية بإنشاء شبكة موحدة للنقل والاتصالات تتكامل فيها وسائل النقل المختلفة من برية وبحرية وجوية بحيث تشجع احتياجات التدفق السلعي وانتقال الأفراد بين أرجاء الوطن العربي الكبير وتعنى بذلك، بما يمهد السبيل للتكامل الاقتصادي العربي.

- تدعيم جسور النقل والاتصال بين الجناح الشرقي والغربي للأمة العربية للتغلب على الآثار السلبية التي نجمت عن قطع التواصل البري بينهما.

وإذا كان تحقيق هذه الشبكة التي تمثل الشرايين الأساسية التي تربط الوطن العربي هو أحد الآمال المتفق عليها، فإن تحقيق ذلك يجب أن يتم بصورة متوازية مع تنامي الطلب وارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الدول من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تتكامل وسائل النقل في ما بينها مع إعطاء أولوية لوسيلة معينة مرحلياً وفقاً لمقتضيات كل مرحلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحتل النقل الساحلي أولوية في المراحل الأولى باعتبار قصر الفترة التي يمكن أن يحقق فيها الاستثمار نتائجه (Gestation Period).

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع مجموعة من السياسات من بينها:

- بذل مجهود حقيقي في سبيل توحيد المواصفات والمصطلحات والتبويبات والخرائط وغير ذلك من الشروط الأولية اللازمة للشبكة العربية الموحدة.

- عمل الدراسات اللازمة لتقدير اتجاهات وقياسات حجم الطلب ما بين الأقطار العربية كخطوة أولى في سبيل وضع خطة عامة لشبكة النقل العربية الموحدة.

- تشكيل هيئات عربية مسؤولة لكل مشروع من المشروعات التي تشترك فيها أقطار عربية متعددة بهدف تنسيق وضمان تزامن عمليات التنفيذ القطرية لهذه المحاور العربية، وتوحيد دراساتها واقتسام تكاليفها.

ـ الانضمام والتنفيذ الفعال للاتفاقات الدولية والعربية، ومن بينها اتفاقية فيينا بشأن علامات وإشارات الطرق، واتفاقية النقل الدولية على الطرق (TIR) واتفاقية الترانزيت العربية.

ـ اتباع سياسات تكاملية لا تنافسية بين وسائل النقل المختلفة على الشبكة العربية الموحدة.

ـ الاشتراك بصورة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى تنمية قطاع النقل والاتصالات والاستفادة من الفرص المتاحة على الصعيد الدولي.

ـ الاهتمام بتطوير الوصلات البحرية عبر خليج العقبة لربط بلدان الخليج بالشبكة المصرية.

ـ التوصل إلى اتفاقات ثنائية لاعتبار هذه الوصلات وصلات داخلية.

ـ إجراء دراسة جادة لجدوى تنفيذ الجسر البري بين مصر والسعودية.

٢ ـ الحفاظ على الثروة القومية للهياكل الحالية

تعتبر عمليات التصميم والصيانة والتأهيل من القضايا التي يكمل بعضها بعضها الآخر ذات الانعكاس المباشر على شبكة النقل العربية المتكاملة باعتبارها مخزوناً تراكمياً لرأس المال القومي ينبغي الحفاظ عليه وحمايته من التدهور. إن الاتجاهات السائدة مؤخراً تدعو إلى أن تراعي عمليات التصميم تكامل سياسات تشييد البنية الأساسية مع سياسات صيانتها خلال عمرها الاقتصادي. فقد تدعو الحاجة إلى اتباع مواصفات عالية في مراحل التشييد على أن تصاحبها سياسة أقل تشدداً في عمليات الصيانة، والعكس صحيح. وفي جميع الأحوال يفتح هذا المجال الباب أمام تكوين كوادر ومؤسسات قومية ذات آثار اقتصادية إيجابية غير مباشرة، وبخاصة في أسواق العمل وصناعة التشييد.

إن الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الصيانة التي أسفرت عنها الدراسات الحديثة كشفت عن الأحجام الكبيرة للمشلكة، ودفعت بها إلى دوائر الاهتمام تفادياً لمخاطر التضحية بإهدار استثمارات كبيرة تراكمت في أصول البنية الأساسية عبر سنوات عديدة، وأصبحت تشكل جانباً أساسياً من رأس المال الاجتماعي للدول النامية. وتقدر الدراسات السالفة الذكر المكافئ النقدي لحجم التدهور الذي أصاب قطاع الطرق وحده في الدول النامية في عقدي السبعينيات والثمانينيات بما يعادل ٤٥ مليار دولار، وهي خسارة جسيمة كان يمكن تداركها بأساليب وقائية لا تتعدى ١٢ مليار دولار فقط[٣].

(٣) Clell G. Harral, *Road Deterioration in Developing Countries: Causes and Remedies*, A World Bank Policy Study (Washington, DC: World Bank, ©1988).

وتتخذ المشكلة أبعادها الحقيقية حينما يتضح حجم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأبعاد المادية لتدهور البنية التحتية.

فتدهور البنية الأساسية للطرق، على سبيل المثال، يترتب عليه مباشرة ارتفاع نفقات التشغيل لمستخدمي الطرق إلى الضعف أو الثلاثة أمثال، أي أن كل جنيه ينقص عن الحد المطلوب في ميزانية الصيانة يقابله ثلاثة جنيهات تتحملها ميزانية مستخدمي الطريق. وتزداد المشكلة تدريجياً بالاتجاه المتزايد في أحجام حركة السلع والمركبات الذي لا يعوقه سوء حالة الطريق.

وترجع أسباب المشكلة في جانب منها إلى أسباب مؤسسية واقتصادية ومالية منها:

- ان الدوائر الحكومية التي تقوم بتشييد الطرق ليست نفسها الجهات التي تتحمل فاتورة ارتفاع نفقات التشغيل الناجمة عن التدهور، وهذه الدوائر عادة ما تولي اهتماماً أكبر بتوجيه مواردها نحو تشييد طرق ومشروعات جديدة عن توجيه هذه الموارد نحو صيانة ما هو قائم فعلاً، حيث إن الآثار السلبية لإهمال عمليات الصيانة لا تظهر في حسابات هذه الجهات وموازناتها حتى وإن ترتبت عليه ضياعات اقتصادية جسيمة من الوجهة القومية.

- ان شبكات الطرق عادة ما تزيد أطوالها بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الموازنات الحكومية المخصصة للصيانة أو القدرات المؤسسية للهيئات الحكومية القائمة عليها.

- ان أحجام الحركة تتجاوز غالباً الحدود المسموح بها، فالأوزان المحورية للمركبات في دول المنطقة تفوق عادة القدرات التصميمية للرصف. فزيادة حمولة المركبات بمقدار ٥٠ بالمئة عن الحدود التصميمية تعادل تأثير خمسة لواري ذات حمولة قياسية، كما أن زيادة الحمولة إلى الضعف تعادل تأثير ٢٠ مركبة قياسية.

- عادة ما لا تكون العلاقة واضحة بين ارتفاع نفقات التشغيل على الطرق وارتفاع أسعار السلع وخدمات النقل، ومن ثم لا تمارس أية ضغوط من الرأي العام على هيئات الطرق للاهتمام بأعمال الصيانة بالقدر الكافي.

- ان الحكومات في كثير من دول العالم الثالث عادة ما تهتم بالجوانب الدعائية للمشروعات الجديدة عن الجوانب الموضوعية لأعمال الصيانة الوقائية.

- ان الأطر المؤسسية للصيانة في هذه الدول تتسم عادة بالضعف.

إن تكلفة برامج الصيانة الوقائية وفق المعايير الدولية تتراوح ما بين ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار للكيلومتر الواحد. غير أن المنفعة التي تتحقق في المقابل تصل إلى ما يقرب من ٦٠٠٠ دولار سنوياً، فضلاً عن تأخير أعمال التكسية وإعادة التأهيل التي تتكلف مبالغ

باهظة[٤] لمدد تصل إلى خمسة أعوام.

٣ ـ التنمية البشرية

من الخصائص المميزة لقطاع النقل في الوطن العربي أن هناك ندرة كبيرة في الكوادر البشرية العربية المتخصصة فيه، بدءاً بالجوانب التخطيطية وانتهاء بالجوانب المتعلقة بالتشغيل وإدارة العمليات، ولا سيما عند مستويات الإدارة الوسطى والعليا. إن التطورات التقانية الحديثة ونمو الطلب على مكونات القطاع أبرزا الحاجة الماسة لرفع كفاءة عمليات مناولة البضائع ونقلها وتخزينها، فضلاً عن عمليات نقل الركاب من خلال برامج تدريبية مكثفة للكوادر العربية لتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في هذه المجالات، سواء في ذلك برامج تدريبية يتم عقدها في المنطقة العربية أو الإيفاد لبرامج في الخارج. فمما لا شك فيه أن التقدم الذي يمكن إحرازه في هذا المجال سوف يتحدد في النهاية بكفاءة الكوادر البشرية العربية قبل أي عامل آخر.

ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

ـ إنشاء معهد عربي إقليمي للنقل والاتصالات.

ـ عقد دورات تدريبية في المنطقة العربية في فروع ومجالات النقل والاتصالات كافة.

ـ إيفاد البعثات وإعطاء المنح الدراسية إلى الخارج للتخصص في هذا المجال.

ـ تشجيع الجامعات العربية على إنشاء تخصص للنقل والاتصالات داخل كلياتها المعنية.

٤ ـ مواكبة التطورات المستقبلية والحصول على نصيب عادل من عوائد نقل التجارة العربية

مع ازدياد الروابط الثنائية والجماعية بين الدول في إطار ترتيبات التعاون الاقليمي سوف تزداد المبادلات التجارية للسلع والخدمات بصورة تتناسب مع المستويات التي يبلغها هذا التعاون. وتتم هذه المبادلات في جانبها المادي عبر نظام إقليمي للنقل والاتصالات يتضمن دول المنطقة. ومع سقوط بعض الحواجز في سوق النقل الإقليمية تبرز على السطح مباشرة قضية الحصول على نصيب عادل من عوائد نقل الدول لتجارتها الخارجية.

لقد شغلت قضية حق الدولة النامية في الحصول على نصيب عادل من عوائد نقل

---

(٤) تقدر تكلفة تكسية الكم الواحد بما يتراوح بين ٥٠ الى ٧٥ ألف دولار، كما تبلغ تكلفة إعادة تأهيل الكم من ١٢٠ الى ٢٠٠ ألف دولار.

تجارتها الخارجية موقعاً متقدماً في الفكر التنموي، نظراً لانعكاس هذه القضية على موازين مدفوعات هذه الدول النامية وحصيلتها من العملات الأجنبية اللازمة للاستثمار والتنمية.

ولقد أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) منذ منتصف الستينيات، حيث أسفرت جهوده عن توقيع اتفاقية «مدونة قواعد سلوك النقل البحري» (Code of Conduct of Liner Conferences) في جنيف عام ١٩٧٩ والتي دخلت إلى حيز التنفيذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ بعد أن وقعت عليها ٧٦ دولة[(٥)]، من بينها اثنتا عشرة دولة عربية، ولم توقعها إسرائيل.

أقرت مدونة قواعد السلوك صيغتها الشهيرة المعروفة بـ «٤٠ : ٤٠ : ٢٠»، والتي تعطي كل دولة الحق في نقل ٤٠ بالمئة من حجم تجارتها الخارجية على أساطيلها الوطنية، على أن يكون للطرف الآخر في عملية التبادل التجاري الحق في نقل ٤٠ بالمئة أخرى من هذه التجارة، ويترك الـ ٢٠ بالمئة الباقية لأطراف ثالثة في السوق العالمي للنقل البحري.

تعكس مدونة قواعد السلوك الاهتمام الذي تركز في وقت من الأوقات على الجزء المتعلق فقط بالنقل البحري في عمليات نقل التجارة الدولية ما بين نقاط المصدر إلى مقاصدها النهائية، باعتبار أن هذا الجزء يتم خارج الحدود الوطنية ويتضمن مدفوعات بالعملات الصعبة، ويتم في الأسواق العالمية للنقل البحري التي تسيطر عليها الدول المتقدمة، الأمر الذي استلزم تدخلاً دولياً حفاظاً على حقوق هذه الدول النامية.

ولقد حملت التطورات الأخيرة في سوق النقل العالمي في طياتها بعض المخاطر والمحاذير، وتتمثل في ولادة نظام نمطي جديد يتصف بالعالمية بدأت تتشكل ملامحه يوماً بعد يوم، وأخذ ينتشر في مناطق جديدة من العالم ليس من بينها المنطقة العربية، كظهور فئة من متعهدي النقل المتعدد الوسائط والتبادل الالكتروني للبيانات. وإذا كانت أطراف العملية التجارية وفق هذا النظام ـ ولا سيما بعد تطبيق اتفاقية الغات ـ ستتحدث لغة واحدة اعتماداً على تقانات معينة في شبه شبكة عالمية ذات قواعد و«لغة» جديدة، فإن بقاء البلدان العربية بمنأى عن التمكن من قواعد اللعبة الجديدة سوف يبقيها أسيرة نظم عتيقة لا تساير المستجدات العصرية، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن مراكز السيطرة ويلقي بها في براثن التبعية لأطراف خارجية تتحكم في مبادلاتها الخارجية وكيفية توزيع نقليات بضائعها على وسائل نقل خارجية تراعي بطبيعة الحال مصالحها الخاصة، مما سوف ينعكس بآثار وخيمة على موازين مدفوعاتها واقتصاداتها الوطنية.

ويتطلب الأمر من الدول النامية من أجل الاستعداد لمواكبة هذه الموجة الجديدة ورفع قدراتها التنافسية أمام الاحتكارات الدولية اتخاذ اجراءات جديدة على جبهات عدة أهمها:

---

(٥) حتى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢.

- سياسة واعية إزاء الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات العلاقة.

- تعديلات تشريعية ومؤسسية ولوائحية داخلية.

- تعديلات في البنى التحتية للنقل.

- تطوير نظمها البنكية والجمركية المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

- تشجيع تكوين مؤسسات وطنية لمتعهدي النقل المتعدد الوسائط والتنسيق الوثيق بينها وبين الناقلين (Carriers) الوطنيين.

- إبرام اتفاقيات تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل في ما يتعلق بعمليات الناقلين الوطنيين خارج الحدود، وبصورة متناسبة مع منشأ العمليات التجارية.

٥ - الارتفاع بالقدرة التنافسية للأقطار العربية

من المؤكد في ظل ظروف تحرير التجارة الدولية بعد اتفاقية الغات والمناخ السياسي الجديد السائد في المنطقة العربية أن تحتدم المنافسة من أجل الحصول على أكبر قدر من حركة الترانزيت، وبخاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن يترتب على ذلك ظهور حاجة ماسة إلى تحديث وتطوير الموانئ العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وتهيئتها لاستقبال السفن الحديثة لمواكبة حركة النقل الكثيفة مع أوروبا عبر البحر المتوسط، حيث تفضل كثير من شركات النقل الأوروبية، وكذلك يفضل الشاحنون إرسال شاحناتهم على سفن دحرجة مباشرة إلى موانئ شرق المتوسط أو شمال أفريقيا تلافياً لتعدد اجراءات عبور الحدود العديدة إذا ما اتخذت هذه الشاحنات الطريق البري فقط، كما أن هناك أيضاً إمكانات الحركة لشاحنات السكك الحديد عبر المتوسط إلى الموانئ العربية كما كان الحال بالنسبة إلى حركة الترانزيت عبر الموانئ السورية، مما يؤكد الحاجة إلى تحديث هذه الموانئ، وإعدادها لهذه النوعيات المتخصصة من الحركة.

إن قضية تسهيل عمليات انتقال السلع والأفراد واجراءاتها بين أقطار الوطن العربي وعبر الحدود القائمة حالياً بين دوله سوف تصبح إحدى القضايا المهمة ذات الانعكاس المباشر على عملية النقل بما يصاحبها من ظواهر الازدحام أو التكدس أو الأعطال وضياع الوقت والمال. إن تسهيل اجراءات الدخول في الموانئ والمطارات وعبر نقاط الحدود البرية يجب أن يولي العناية الكافية على الصعيد القومي العربي بكافة جوانبه، سواء في ذلك توحيد وتبسيط وثائق وأوراق العبور والدخول أو تسهيل الاجراءات الأمنية والاجراءات المتعلقة بالهجرة والجوازات والجمارك، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد تكتسب عملية الانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية ودقة تنفيذها أهمية خاصة، وتأتي في مقدمة المعاهدات معاهدة المنظمة البحرية الدولية لتسهيل حركة النقل البحري(IMO) Convention on Facilitation of International Maritime Traffic)، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط (UN Convention on International

(Multimodal Transport، فضلاً عن اتفاقية النقل الدولي على الطرق TIR) .Convention)

وتتصل هذه القضية بقضية توحيد «رسوم الطريق» التي تفرضها الأقطار المختلفة على مركبات البضائع غير الوطنية. إن أغلب الممارسات المتبعة حالياً تقوم على حساب هذه الرسوم كنسبة معينة من قيمة السلع[٦] المنقولة بما في ذلك التأمين وأجور النقل. ولما كانت حركة النقل في مثل هذه الأحوال تمثل في غالبيتها العظمى واردات لدول معينة يتم عبورها ضمن حركة الترانزيت في الدول المجاورة، فإن هذه السياسة تؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكلفة السلعة بالنسبة إلى المستهلك النهائي. ومن هنا تبرز قضية إعادة النظر في أسس وأساليب تحديد رسوم الطريق بهدف توحيد هذه الأسس وتجانسها في الدول العربية المختلفة، كما تتصل أيضاً بقضايا التوحيد في مجالات الحركة الدولية للنقل البري في البلدان العربية أمور أخرى تتعلق بجوانب متفرقة، مثل توحيد نظم التأمين[٧] والشروط الواجب توافرها في المركبات من حيث الأوزان المحورية والأبعاد، وما إلى ذلك.

ويتأتى ذلك بالسياسات التالية:

- التوصل إلى اتفاقية عربية لتوحيد وثائق السفر وتبسيط إجراءاته تشمل كافة العمليات ذات الصلة سواء في ذلك الجمارك أو الجوازات، وما إلى ذلك.

- اعتماد مفاهيم ومعايير الجودة الشاملة في الإدارة وفق المواصفات الدولية «ISO 9000» بالنسبة إلى الشركات الوطنية أو المشتركة التي تقوم بتقديم خدمات النقل بصورها المختلفة.

٦ ـ التنسيق أول خطوات التكامل

مما لا شك فيه أن هناك نقصاً واضحاً في ما بين البلدان العربية، ولا سيما البلدان المتجاورة منها، في عمليات التنسيق والتخطيط في ما بينها في أمور النقل، مما يؤدي إلى تعثر عمليات التنمية المتوازنة والمتسقة للمحاور الإقليمية لشبكة الهياكل الأساسية الاقليمية للقطاع، مع ما يصاحب هذا من سوء تخصيص للموارد المالية. ويمكن إرجاع أسباب هذه القضية إلى القصور الحالي في الهيكل المؤسسي القومي والتعاون بين المؤسسات والمنظمات القائمة حالياً في الوطن العربي التي تعنى بشؤون القطاع، ولا سيما أجهزة الجامعة العربية والمنظمات الدولية الاقليمية ومؤسسات التمويل العربية.

كما أن هناك حاجة ملحة إل مجهود كبير يبذل على مستوى الوطن العربي في

---

(٦) القيمة CIF للسلع.

(٧) Third Party Liability.

المجالات المتعلقة بتطوير الاحصاءات والبيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع، وإجراء القياسات والتعدادات الميدانية لحجم حركة النقل ومسوحات المصدر والهدف باعتبارها الأساس السليم لأية عمليات مستقبلية في مجالات التخطيط والتنسيق. وتتخذ هذه القضية أبعاداً عدة، منها ما يتعلق بحجم قاعدة البيانات والمعلومات، ومنها ما يتعلق بتجانس هذه البيانات بما يسهل عمليات المقارنة والمتابعة، وذلك باتباعها نظماً موحدة في عمليات التبويب والتقسيم والترميز تتماشى مع الاتجاهات والأنماط الأمامية الدولية في هذا المجال، كما أن هناك الجوانب المتعلقة باستخدام التقانة الحديثة للحواسيب الالكترونية في عمليات خزن البيانات والمعلومات واسترجاعها، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

وتحتل قضية توحيد تعريب المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية والفنية المستعملة في مجال النقل أهمية قصوى لانعكاساتها على توفير لغة مشتركة، وتسهيل الاتصالات بين المعنيين بشؤون هذا القطاع على مستوى الوطن العربي. إن هناك محاولات واجتهادات تتم إما على مستوى أقطار معينة أو على مستوى اتحادات نوعية، إلا أن هذه المحاولات تفتقر إلى الشمول لكي يتم اعتمادها وإقرارها على مستوى الوطن العربي، وتسفر عن إصدار معجم مناسب للمصطلحات والمفاهيم. ويتصل بهذه القضية عن قرب قضية توحيد كتابة أسماء المدن والمناطق سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية الرئيسية المستعملة، وكذلك توحيد تصانيف وتبويبات الطرق وهياكل النقل الأخرى، مما يمهد الطريق في النهاية إلى إصدار مجموعة من الخرائط للوطن العربي ككل ولأقطاره المختلفة بمقاييس رسم مناسبة تخدم أهداف النقل والسياحة معاً.

خلاصة

مع قبول جميع الأطراف في صراع الشرق الأوسط استراتيجية السلام على المسارات كافة، أصبحت الخلفية السياسية في المنطقة منفتحة لاحتمالات التعاون الاقليمي وأفكاره التي اتخذت درجات متفاوتة من الوضوح. ومع باكورة الأفكار التي وجدت طريقها إلى العلن ظهرت بعض المؤشرات التي تدعو إلى أكبر قدر من الحيطة والحذر. فنجاح أية صيغة للتعاون الاقليمي يجب أن يقوم على مبدأي التكافؤ والموضوعية من أجل ضمان التوزيع العادل لثمار هذا التعاون.

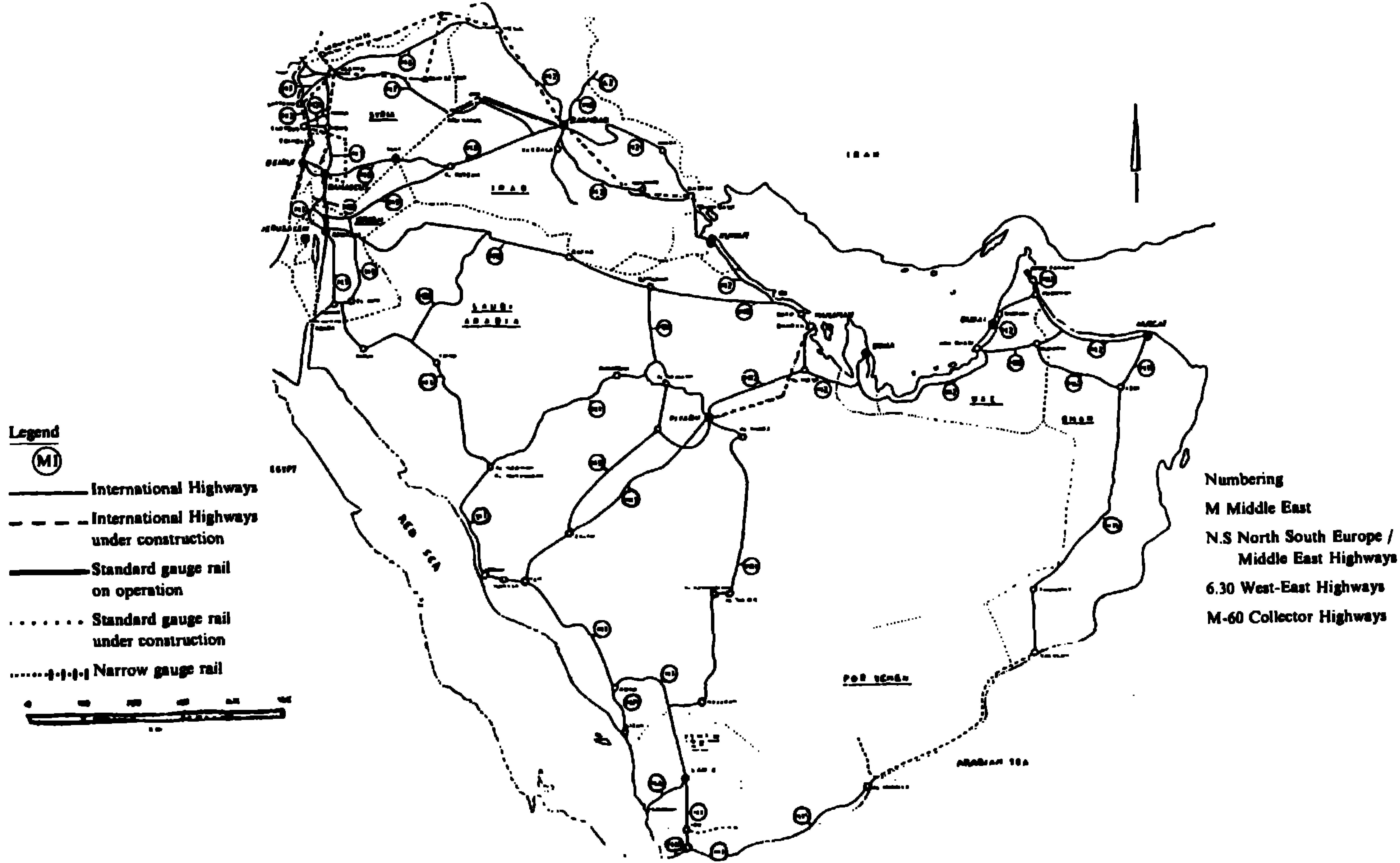
ويمثل قطاع النقل والاتصالات الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الهياكل الانتاجية التي تؤدي بدورها في نهاية الأمر إلى تكامل الأسواق الاقليمية، ومن ثم فإن متابعة محاولات تشكيل البنية المادية للقطاع في هذه المرحلة المبكرة تصبح ضرورة ملحة لتفادي أي آثار سلبية لمشروعات التعاون الاقليمي في المستقبل.

وبناء على ذلك الطرح، وفي ظل هذه الأوضاع والظروف، فإن إحياء صيغ التعاون الاقليمي العربي في مجال النقل والاتصالات، وتفادي أوجه القصور القائمة يصبحان ضرورة ملحة، بصرف النظر عن إحباطات الماضي. وما زالت الجامعة العربية تعتبر

الإطار الوحيد المخول تشريعياً بسند تحقيق هذا التكامل في سائر أنحاء الوطن العربي. وتقوم الاستراتيجيا المقترحة في هذه الدراسة على تكامل شبكة النقل والاتصالات العربية باستكمال الوصلات الناقصة لربط الشبكات القطرية، وتحقيق مطلب التواصل البري بين المشرق العربي والمغرب العربي، وهو ما يجب أن يشكل مطلباً عربياً أساسياً في أية ترتيبات سلمية نهائية. كما تقوم الاستراتيجيا المقترحة على محاور أخرى كحتمية المنافسة والارتقاء بخدمات ومؤسسات النقل العربية باعتماد معايير الجودة الشاملة والتقانات الحديثة من أجل جذب حركة الترانزيت الدولية، وضرورة مواكبة التطورات المستقبلية في سوق النقل الدولية كالنقل المتعدد الوسائط، فضلاً عن توفر ضمانات الحصول على نصيب عادل من نقل التجارة الخارجية، مع ما يعكس هذا من أثر في موازين المدفوعات مع العالم الخارجي، وتسهيل إجراءات عبور الحدود على أمل تمهيد الطريق لتكامل الأسواق العربية في نهاية المطاف.

الخريطة رقم (٧ ـ ١)

الطرقات السريعة والسكك الحديدية الرئيسية في غربي آسيا



الخريطة رقم (٧ ـ ٢)
شبكة النقل والاتصالات في البلدان العربية الأفريقية

تعقيب

مرفت بدوي(*)

شكراً للباحث على هذه الدراسة القيمة التي تتطرق إلى أحد الجوانب المهمة للتكامل الاقتصادي للبلدان العربية. فلا شك في أن الربط العضوي للهياكل الأساسية لبلداننا العربية من خلال شبكة من الاتصالات والمواصلات والكهرباء والغاز هو من أهم القواعد الأساسية التي من شأنها أن تدعم وتنمي الترابط في البنى الفوقية، أي قوى الإنتاج والتوزيع ومؤسساتها. كما أن الانعكاسات السياسية والاقتصادية للبنى التحتية لا تحتاج إلى تدليل. فنظرة سريعة إلى تطور البنى التحتية واتجاهاتها في الحقبة الماضية تدلل بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية/السياسية للمنطقة العربية. كما أن التمعن في ما يدور على الساحة العربية في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة ما هو مطروح من مشاريع إقليمية في مجالات النقل، نقل الكهرباء والغاز والمياه، والاتصالات في ظل ما سمي إعادة ترتيب أوضاع «إقليم الشرق الأوسط»، لأقوى دليل على أهمية هذا القطاع.

لقد أثارت الدراسة في مقدمتها قضية مهمة وساخنة على الصعيد العربي، ألا وهي تكامل الاقتصادات العربية في ظل أوضاع شرق أوسطية جديدة، والترابط العضوي لاقتصادات البلدان العربية في ظل مزاعم حول أهمية الترابط العضوي الأشمل لدول الشرق الأوسط، ومزاعم حول أهمية السوق الشرق أوسطية كسوق أعم وأشمل تربط بين دول المنطقة جميعها عربية وغير عربية. وقد أثار الباحث أسئلة مهمة تدور في ذهن كل من له صلة بهذه الموضوعات.

ثم تناولت الدراسة واقع حال شبكات النقل وشبكات الاتصالات في البلدان العربية مقسمة إلى دول المشرق ودول المغرب. وقد تطرقت بصفة خاصة إلى النقل البري، والطرق والسكك الحديد، ولم تتناول النقل البحري والجوي. وقد تطرقت في عجالة إلى نقل النفط والغاز عن طريق الأنابيب.

(*) نائبة مدير البحوث والدراسات في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.

واستعرضت الدراسة بعد ذلك عدداً من الاتجاهات الحديثة في النقل، وبصفة خاصة النقل، عن طريق الحاويات والنقل المتعدد الوسائط، وكذلك الجوانب غير المادية لها والمتمثلة في الأطر المؤسسية والقانونية التي واكبت هذه التطورات، وبصفة خاصة الاتفاقيات الدولية وبروتوكولات النقل المختلفة. وقد بينت كيف سارت هذه الاتفاقيات والاجراءات في اتجاه التبسيط والتنميط ومواكبة التطورات التي شهدتها أنظمة النقل المختلفة، وبصفة خاصة التطورات الهائلة في منظومة الاتصالات وشبكات المعلومات وتراسل المعطيات.

وتعرضت الدراسة في النهاية إلى ما أسمته استراتيجية المواجهة، والتي احتوت عدداً من المحاور والسياسات المطروحة لتكامل الشبكات، وكذلك عدداً من المقترحات المهمة حول أفق تطوير قطاعي النقل والاتصالات من النواحي الأساسية والمؤسسية، وبصفة خاصة تطوير الموارد البشرية اللازمة لتشغيلها وصيانتها. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية التنسيق والتخطيط بين الأقطار العربية، ولا سيما المتجاورة، وأهمية مواكبتها للتطورات المستقبلية للحصول على نصيب عادل من عوائد نقل التجارة العربية.

وسوف أحاول هنا، نظراً لضيق الوقت، أن أركز في تعقيبي على عدد من النقاط:

النقطة الأولى، في تقديري، أن هناك صعوبة في إيجاد خط واضح للبحث يبني عليه الباحث تحليله. فعلى سبيل المثال، لا يقودنا مدخل الدراسة، على أهميته وخطورته، إلى أية استنتاجات تصل إليها الدراسة في ما بعد، اللهم سوى فقرتين في الخلاصة. فبعد طرح عدد من التساؤلات حول الأوضاع الشرق الأوسطية الجديدة، يتوقع القارئ أن يجد ولو إشارة عابرة في بقية الدراسة لما هي مدلولات المرحلة الحالية والتحدي المفروض علينا في المرحلة المقبلة في ضوء المشروعات الشرق أوسطية المطروحة في مجالات النقل والاتصالات، وهي كثيرة، وموقف الباحث منها، وخطورتها في تجسيد مبادئ التعاون الإقليمي المستجدة، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية وهياكلها الأساسية بحيث تنسجم هذه مع مصالح إسرائيل، وما هي المحاذير أو الإيجابيات، إن وجدت، لهذه المرحلة. ولا يتطرق البحث، على سبيل المثال، إلى مدلول مشاريع شبكات النقل المطروحة، وبصفة خاصة ما يخص منها سلع حيوية مثل النفط والغاز والكهرباء. كما لا تتطرق الدراسة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه الدينامية العربية لاستباق هذه التطورات الجديدة التي تهدف إلى إعادة تشكيل العوامل المادية وغير المادية لخدمة أهداف محددة قبل أن تتكون بسرعة وبقوة وتكتسب اتساعاً وزخماً وتصبح واقعاً لا يمكن الفرار منه. فالكلام يدور عن ربط إسرائيل بالبلدان العربية عن طريق مشروعات كبيرة في مجال البنى التحتية من سكك حديد وطرق واتصالات وكهرباء ومياه ذات اتساع إقليمي يمتد من تركيا شمالاً مروراً ببلدان المشرق إلى مصر، ثم إلى أطراف المغرب العربي، ثم إلى أوروبا الغربية.

وفي ما يخص الجزء الخاص بعرض ملامح شبكة النقل العربية، فكان من الأحرى أن تتجاوز الدراسة مجرد إعطاء إحصاءات إجمالية عن أطوال شبكات الطرق وسكك

الحديد إلى إعطاء صورة أكثر دقة عن أوضاع هذه الشبكات في أقطار المغرب العربي والمشرق العربي على حد سواء، وأن تقدم الدراسة إيضاحاً لما هي المقاطع التي تعتبر مسارات عبر دولية، وتلك التي تحتاج إلى رفع مستوياتها، وتلك التي تحتاج إلى إنشاء.

كما أنه، في رأينا، كان لا بد للدراسة من إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن وسائط النقل المختلفة؛ النقل البري عن طريق الطرقات وسكك الحديد، والنقل الجوي والبحري، وأحجام الحركة عليها، والتنافس بين هذه الوسائط بالنسبة إلى أنواع النقل المختلفة، وواقع حال هذه في مجموعتي الأقطار العربية محل البحث، وربط التطورات في وسائط النقل بالتطورات الاقتصادية والتطورات في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. وفي اعتقادنا أنه قد يثري الدراسة كثيراً لو تطرقت بصفة خاصة إلى الأمور التالية:

أولاً: ما هو نصيب كل من وسائط النقل في نقل السلع والمسافرين، وكذلك ما هي كمية وقيمة التبادل داخل كل من المجموعتين وفي ما بينها مع مقارنة قيمة هذا التبادل بوضع شبكات النقل في كل من المجموعتين؟

ثانياً: الميزة النسبية لوسائط النقل المختلفة في كل من المجموعتين، إذ إن المقياس الأساسي لمستوى كفاءة نظام النقل هو مدى التنسيق بين مختلف أنماطه. فليست هناك وسيلة نقل واحدة قادرة دون غيرها على تقديم خدمة كاملة، أي لجميع أنواع البضائع وبجميع الكميات ولجميع المسافات بأفضل طريقة. كما أن تقييم الوضع الراهن لوسائط النقل يجب أن يتطرق إلى نوعية السلع المتداولة في التبادل واتجاهاتها. فعلى سبيل المثال، نجد أن السلع المتداولة في التجارة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، وبينها وبين العالم الخارجي، قد فرضت أوضاعاً على قطاع النقل جعلت لتطوير الموانئ التجارية في أقطار الخليج العربية في فترة ذروة التطور الاقتصادي أولوية على غيرها من وسائط النقل، لتتماشى مع الطلب المرتفع على الاستيراد وعلى تصدير النفط. ونتيجة لذلك، فقد شهدت موانئ أقطار الخليج العربية، شأنها في ذلك شأن معظم موانئ العالم، تحولاً مهماً نحو النقل بسفن الحاويات وسفن الدحرجة. كما أن أوضاعاً مماثلة قد حددت في ما مضى تطور وسائط النقل واتجاهاتها في بلدان المغرب العربي، إذ نجد أن شبكة النقل فيها قد أنشئت بصورة أساسية لخدمة تجارتها مع بلدان أوروبا الغربية.

كما أن الدراسة في استعراضها للتطورات الجديدة في قطاع النقل والتطورات في التشريعات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تبعتها لم تتناول وضع البلدان العربية وموقعها من كل هذه التطورات، سواء كانت هذه في وسائط النقل نفسها أو في موقف البلدان العربية من عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المهمة في هذا المجال. وبصفة عامة، يغلب على معالجة هذا الموضوع الطرح النظري العام البعيد عن تحليل الأوضاع في البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، عند مناقشة التطور في وسائط النقل ودخول عصر الحاويات، لم تتطرق الدراسة إلى التطور الهائل الذي شهدته أقطار الخليج العربية في هذا المجال،

كما لم تتطرق إلى المشاكل التي تواجهها. فمن الجدير بالذكر أن النقل عن طريق الحاويات قد أخذ يلعب دوراً رئيسياً في حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية الخليجية نتيجة للمرونة التي يتمتع بها هذا النمط مقارنة بالأنماط الأخرى.

وهناك عدد من الأمور التي، في رأينا، كان يجب أن تتطرق إليها الدراسة، فالدراسة تشير في عنوانها إلى قطاعي النقل والاتصالات، إلا أنها لم تعالج سوى جزئية من قطاع النقل، ولم تتطرق إلى قطاع الاتصالات على أهميته القصوى في ظل التطورات الحديثة. وحتى في تناولها قطاع الطرق، لم تتطرق الدراسة إلى المشروع المهم قيد الدراسة والإنجاز والخاص بالطريق المغاربي السريع، والذي يبدأ من نواكشوط مروراً بنواديبو إلى الدار البيضاء في المغرب ثم الرباط وفاس وجدة وتلمسان، إلى مدينة الجزائر في الجزائر، ثم قسنطينة وتونس وسوس وجابس ومدنين وراس جدير وطرابلس وبنغازي وطبرق إلى الحدود المصرية. يضاف إلى ما تقدم أن معظم البيانات الواردة في الدراسة بحاجة إلى تحديث، وبخاصة ما يخص منها المغرب العربي.

كما لم تتطرق الدراسة إلى النقل الجوي والبحري، وإن كانت قد تطرقت بإيجاز شديد إلى أنابيب الغاز في المغرب العربي، إلا أن العرض بقي متطوراً، حيث لم تشر سوى إلى جزء من خطوط الأنابيب، كما أنها بصورة كاملة لم تتطرق إلى شبكات نقل الطاقة في صورتها الثانوية أي شبكات نقل الكهرباء والتي هي، وإن اختلفت عن سائر وسائط النقل، إلا أنها شأنها شأن أنابيب الغاز والنفط، مكرسة لنقل سلعة واحدة. كما أنها تلعب دوراً حيوياً في زيادة التبادل بين الأقطار العربية وربطها عضوياً وزيادة التكامل والاندماج في ما بينها. ومع تسليمنا أن هذا الموضوع يتطلب مبحثاً آخر، إلا أنه كان من الأجدى للدراسة الإشارة إليه على الأقل، وبخاصة أنه المشروع العربي المشترك الوحيد الذي تم تنفيذ أجزاء كبيرة منه للربط العضوي للبلدان العربية.

كما لم تتطرق الدراسة إلى سياسات التسعير. فمن أجل رفع كفاءة استعمال قطاع النقل وتطويره المستقبلي وتوزيع الحركة بشكل متوازن واقتصادي بين أنماطه المختلفة، لا بد من أن تقوم البلدان العربية أولاً بتوحيد الأسس والمبادئ لوضع سياسات التسعير، والتي من المقترح أن تكون واضحة، وترتكز على مبادئ فرض رسوم مباشرة وغير مباشرة على مستخدمي أنماط النقل المختلفة لتغطية النفقات، ووضع سياسات مرنة مرافقة لإعادة توزيع الكلفة أو الفوائد بين الدول من جراء اتباع السياسة المقترحة التي قد تتضارب مع السياسات الوطنية المختلفة في كل دولة.

وثمة قضايا ثلاث مهمة قد وردت في الدراسة، أود أن أتطرق إليها. القضية الأولى، هي ما ذهبت إليه الدراسة من ضرورة استكمال السكك الحديد في الجزيرة العربية. وقد طرحت الدراسة محاور رئيسية ثلاثة لتطوير السكك الحديدية داخل العربية السعودية، وكذلك لربطها مع البلدان الخليجية المجاورة. ومع تسليمنا مع الباحث بأن أية دراسة تهتم بجميع أنماط النقل لا يمكن أن تهمل دور النقل عبر السكك الحديد،

ولا سيما أن النقل على السكك الحديد يتميز بقدرته على نقل البضائع الثقيلة بكميات ضخمة ولمسافات طويلة، وهو ينافس بذلك النقل البحري والنقل على الطرقات البرية، إلا أننا نود هنا أن نوضح الأمور التالية:

لقد تطرقت دراسات النقل الشاملة كافة المعدة للعربية السعودية إلى موضوع توسيع خدمة النقل على السكك الحديد، وقد درست مشاريع لمد الخطوط إلى المنطقة الغربية حتى جدة، وكذلك إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك مد الخط الحديدي شمالاً إلى مدينة الجبيل الصناعية. كما أنجزت الكويت دراسات عدة حول إدخال خدمات النقل عبر السكك الحديد إلى الكويت وربطها بالشبكة العراقية، كما قامت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بتكليف الاستشاري ترانسمارك بالقيام بدراسة جدوى إنشاء خط خليجي يمتد على طول الساحل، ويربط دول المجلس وينتهي في مدينة مسقط. كما قام الصندوق العربي أيضاً بإجراء دراسة لأنماط النقل كافة في بلدان مجلس التعاون تناولت النقل عبر السكك الحديد كأحد وسائل النقل المهمة، وقد توصلت هذه الدراسات كافة إلى أن نتائج المؤشرات المالية لإنشاء المشروع لا تشجع على الإقدام عليه، إذ قدرت الاستثمارات الرأسمالية للمشروع بملياري دولار بأسعار عام ١٩٨٩. كما قدرت الاستثمارات في المعدات الدارجة عند البدء بالتشغيل بحوالى ٤٨ بالمئة من الاستثمارات الرأسمالية. وقد ينطبق ذلك الوضع على بلدان المغرب العربي، وبخاصة إذا كانت هذه تشق لأول مرة، وهنا أود أن أشير إلى أن غالبية الدراسات قد بينت أنه في حالة إنشاء خطوط سكك حديد جديدة فلا تعتبر هذه في معظم الأحوال الحل الأنسب أو الحل ذا التكلفة الدنيا لنقل المسافرين والبضائع، وبخاصة إذا كان ذلك عبر مسافات طويلة كالتي نحن بصددها.

أما القضية الثانية، فهي ربط البلدان العربية في المشرق العربي بالأقطار العربية في المغرب العربي عن طريق وصلة برية. وأود هنا بصفة خاصة أن أؤكد أهمية هذا المشروع الذي لن يحقق فقط مجرد ترابط شبكات النقل البري بين البلدان العربية، بل أكثر من ذلك. فقد أظهرت دراسات الجدوى التي قام بها الصندوق العربي لمشروع الربط الكهربائي للبلدان الخليجية بمصر وربط مصر بالمغرب، أن المشروع يصبح أكثر جدوى إذا ما تم تنفيذ جسر بري بين مصر والسعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضيق تيران بين مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وقد أوضحت الدراسة أن مثل هذا الربط الكهربائي يؤدي إلى توفير ملايين الدولارات في الاستثمارات الرأسمالية اللازمة للبلدين.

أما القضية الثالثة، فهي أهمية الأوضاع المؤسسية والقوانين والأنظمة والإجراءات وأوضاع القوى العاملة ومستويات التدريب والسياسات المتبعة في التسعير. كما أود التأكيد بصفة خاصة على أهمية البيانات والمعلومات، وأن أضيف إلى ذلك أنها يجب ألا تقتصر هذه فقط على أنماط النقل، إذ إن النقل قطاع خدمي يدعم القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى كافة، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتمتع بمواصفات معينة.

وهناك حاجة إلى أن تكون البيانات والمعلومات مفصلة بحسب المناطق الجغرافية، لأن النقل هو تبادل للأشخاص والبضائع بين المناطق المختلفة، فإعطاء المعلومات على مستوى الدولة قد لا يكون مفيداً.

وفي النهاية أود أن أؤكد أهمية ما جاء في الفقرتين الأخيرتين. فمنذ مطلع الدراسة كان توقعي أن يبنى سياق البحث في الدراسة للتوصل إلى هذه الخلاصة. فيا حبذا لو كانت الدراسة بنت تحليلها سواء للأوضاع الحالية أو للتوقعات المستقبلية والاستراتيجية البديلة المقترحة، انطلاقاً من التساؤل المطروح في بدايتها حول دور القطاع في التعاون الاقليمي، وبصفة خاصة التساؤل الآني الذي وضعته الدراسة: «هل صيحات التعاون الاقليمي هي بالفعل دعوة حق للنمو والتقدم أم هي باطل مستتر. . . الخ. وما هي الاستراتيجيا البديلة للبلدان العربية انطلاقاً من الإجابة عن هذا التساؤل. وأنا أشكر د. فرحات على استكمال هذه النقطة في دراسته المقروءة، وأتمنى لو أضيف ذلك إلى الدراسة.

المناقشات

١ ـ جلال أمين

لدي بضع ملاحظات:

الملاحظة الأولى: تؤدي بي إلى أن أقترح على الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية باعتبارها عربية أن تصدر قراراً بمنع استخدام ألفاظ أجنبية إلا حينما يكون ذلك ضرورياً. ولم أكن لأقول هذا لولا أن مسألة استخدام ألفاظ أجنبية من دون داع فاقت التصور. ففي الصفحة الأولى من البحث يقول الباحث: يعتبر شرطاً ضرورياً (Necessary) ثم كافياً (Sufficient). وكأن المناطقة العرب لم يفكروا في الضروري والكافي قبل أن تخترع كلمتا «Sufficient» و «Necessary». وفي صفحة أخرى يقول: في الوقت المطلوب تماماً (Just-in-time)، فهذه هي ملاحظتي الأولى.

والملاحظة **الثانية** تتعلق بأنني أضم صوتي إلى صوت د. مرفت بدوي في نقدها الممتاز للدراسة، لأن الدراسة بعد أن أثارت شهيتنا لمخاطر المشروعات المطروحة علينا للتكامل، تركت الموضوع جانباً. وصحيح أن الباحث حاول أن يعود إلى النقطة الأساسية في العرض الشفوي، ولكن كنا نتمنى أن يتوسع في عرض الأخطار التي يمكن أن تنتج من أن تكون إسرائيل دائماً في آخر منافذ التوزيع، وكيف تصبح كل الطرق تؤدي إلى إسرائيل، كما كانت تؤدي إلى روما؟ وكيف ستؤدي إلى استئثار إسرائيل بالجزء الأكبر من قيمة السلعة بسيطرتها على منافذ التوزيع، وكيف يمكن أن تتحكم في عملية الانتاج نفسها إذا كان التسويق يتم في النهاية عن طريق إسرائيل. كذلك إذا شققنا طريقاً بين السعودية وإسرائيل، ولم يمد طريق بين السعودية ومصر، ستصبح لإسرائيل فوراً ميزة نسبية إضافية تقضي على السوق السعودية بالنسبة للمنتج المصري، وتخلق سوقاً جديداً للسلع الاسرائيلية. أعتقد أن هذه المسألة كانت تتطلب اهتماماً أكبر بكثير.

والملاحظة **الثالثة** تتعلق بعلاقة قطاع النقل والمواصلات بالبنك الشرق أوسطي. أعتقد أن أحد أسباب تعجل إسرائيل بإنشاء هذا البنك هو مشروعات الطرق والمواصلات. وربما كان هذا من أشد جوانب هذا البنك خطورة. وللأسف مر البنك ووقعنا عليه من دون تدبر على الإطلاق. وقالوا لنا إنه سيناقش في الدار البيضاء، وقلنا:

الأحسن ألا نذهب إلى الدار البيضاء، فقالوا: نروح ونسمع، وقلنا: لا ضرورة للذهاب إلى مؤتمر عمان، فقالوا: نروح وندرس البنك، وجاءوا وقد وقعوا على اتفاقية إنشاء البنك، ثم قالوا إن البنك لن ينشئ قبل سنتين، وسيكون مقره في القاهرة. والواقع أنني لا أدري ما وجه الفرح في أن يكون مقر البنك في القاهرة ليوافق على مشروعات طرق في إسرائيل. فالمسألة في غاية الخطورة.

وهذا يقودني إلى الملاحظة الرابعة، وفيها يتساءل د. فرحات عن استراتيجية المواجهة. وعندما نثير موضوع ماذا نفعل، نقول دائماً لا بد من إحياء صيغ التعاون العربي. إنما هناك أشياء عاجلة للمواجهة أكثر من هذا لأننا نعرف أن التعاون العربي سيستغرق وقتاً. وتتلخص هذه الأشياء في الامتناع. كان يجب أن نمتنع عن توقيع اتفاقية بنك الشرق الأوسط. يجب أن تمتنع الكويت مثلاً وأن تقاوم المحاولات المبذولة الآن لكي تتصالح مع الأردن لكي تدخل في تمويل بنك الشرق الأوسط. ودائماً يقال لنا إن الدول التي ستمتنع ستتجاهل، وسيتم السير في مشروع السوق الشرق أوسطي من دونها. وأنا أعتقد أن هذه خرافة لأنه لا يمكن إذا كانت إسرائيل تريد أن تصل بالطرق والمواصلات إلى المغرب العربي إلا أن تكون مصر في هذه المشروعات. فانسحاب مصر من هذه المشروعات يمكن أن يؤدي إلى تعطيل، على الأقل، الامتداد أو الانتشار إلى المغرب العربي. وإذا امتنعت الكويت عن دخول البنك الشرق أوسطي، طبعاً يمكن أن تعطل قيام البنك أصلاً. وامتناع دولة سيقوي الدول الأخرى. أعتقد أن هذا، على رغم صعوبته، هو الوارد الآن أكثر من أن نتكلم على ضرورة إنشاء تعاون وصيغ سوق عربية مشتركة.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بعلاقة مشروعات النقل والمواصلات بدور الدولة في الحياة الاقتصادية. وهذا النوع من المشروعات يتطلب بالضرورة دوراً نشيطاً للدولة. وفي الوقت نفسه، يقال للبلدان العربية ولحكوماتنا إن الدول يجب أن تسحب يدها من التدخل تطبيقاً للتصحيح الهيكلي. والدولة الاسرائيلية لا تخضع لمثل هذه الضغوط. فالحكومة الاسرائيلية حرة التصرف ونحن مغلولو اليد في هذا. وهذا سيؤدي إلى إمكانية تطبيق مشروعات في النقل والمواصلات وفي غيرها لمصلحة إسرائيل أكثر منه في صالحنا. وهذا يثير تساؤلاً هو: إلى أي مدى يمكن النجاح في مقاومة مشروعات شرق أوسطية ونحن واقعون تحت وهم التصحيح الهيكلي في الداخل؟ فيبدو أنهم يمسكون بخناقنا هنا وهناك، إنما يبدو أن القضيتين متصلتان، فطالما نحن خاضعون للتصحيح الهيكلي سيؤدي هذا إلى صعوبة شديدة في المقاومة لمشروعات التكامل المطروحة علينا.

٢ ـ خالد المنوبي

النقل والمواصلات العامة فرع وسند للنشاط الاقتصادي في الوقت نفسه، لذلك ترى النقل يربط إلى الآن الأقطار العربية بالبلاد الصناعية قبل أن يربط الأقطار العربية بعضها ببعضها الآخر. ما الذي سيجري في المستقبل؟ هنالك افتراضا عمل جديران بالعناية، الأول يخص المغرب والآخر يخص المشرق.

في المغرب: هناك تبادل حر سيربط كلاً من تونس والمغرب والجزائر بأوروبا، وهذا التبادل مدعو لكي يسري على الأقطار المغاربية في ما بينها على الأقل في المنظور الأوروبي، وذلك يعني أن النقل سيتطور مع أوروبا، وفي ما بين أقطار المغرب ذاتها بحسب حاجة النشاط الاقتصادي الذي سيكون مشدوداً إلى أوروبا كما هو عليه الآن وربما أكثر.

في المشرق: إحلال السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات الاقتصادية وثقل إسرائيل الاقتصادي، كلها عناصر من شأنها تكثيف شبكة النقل بكل أنواعه في شكل نجمة تحتل إسرائيل مركزها. ومما سيزيد هذا التحديد الاقتصادي قوة الطبيعة المركزية الجغرافية لاسرائيل في المنطقة وتربعها على المضيق الفاصل بين قارتين، كما نتوقع في هذه الحالة رفع مستوى النقل بين المشرق والمغرب.

وأما في صورة عدم تحقيق الافتراضين المعنيين، فإنه يصعب جداً الحديث عن قفزة نوعية في تطور النقل على المستوى الاقليمي، بل سيمدد ذلك التوقف في تعثر التطور الاقليمي وفي بطء التطور القطري ذاته في مجال النقل.

٣ ـ سلطان أبو علي

أتمنى على الباحث أن يستكمل جانباً مهماً من الموضوع المطروح في الدراسة، وهذا الجانب هو دراسة المنافع والتكاليف لمشروعات النقل والمواصلات التي أوردها. من المعروف أن مشروعات المواصلات باهظة التكاليف. فلا بد من وضع أولوياتها التي لا تتحدد إلا بدراسة جدواها. كما يستلزم الأمر بيان منافع هذه المشروعات، ومَن المستفيد منها، وكيفية استعادة التكاليف التي ستنفق عليها. لا شك في أن هذه نقطة جوهرية تحسّن من البحث كثيراً.

٤ ـ عاطف قبرصي

الواضح أن السوق الشرق أوسطية تبقى صورية إذا لم ترتكز على قواعد مواصلات ومنافذ تربط الأسواق العربية باسرائيل. لهذا وجب فهم شبكة المواصلات التي تتوخاها اسرائيل وتصورها، فهي بالأساس مبنية على أساس تصورها وتصميمها للسوق الشرق أوسطية.

والملاحظ أن اسرائيل خططت لهذه الشبكات بحيث تكون هي نقطة الارتكاز لكل هذه الشبكات، إذ عبرها تمر جميع المنافذ والطرق، وهي وحدها حلقة الوصل بين المشرق العربي والمغرب العربي. أما ما هو أخطر من ذلك فهو أنها تحضّر نفسها كبديل من الشبكات الحالية، وتخطط بإحلال نفسها مكان القناة طريقاً للنفط والغاز بين الخليج وأوروبا وأمريكا. إن للمشاهد البديلة طرقها وشبكاتها البديلة، وكان بودي أن يفصل المحاضر هذه الشبكات البديلة. وقد قامت د. بدوي بذلك، لكن المطلوب تخطيطاً استراتيجياً كاملاً لهذه القطاعات والتصورات الشاملة، وربط المواصلات والاتصالات

للسوق والطرق بهذه الشبكات. فالقضية مترابطة ومتزامنة، وليس بالمقدور فصل السوق عن المواصلات، ولا يمكن فصل المواصلات عن وجود السوق.

كما بودي التذكير بأن هنالك أكلافاً بديلة لرؤوس الأموال المعززة لقطاع المواصلات. فمن غير المستحب أن نوزع حصصاً عالية من رؤوس الأموال في هذا الغرض ونربط الاقتصاد المستقبلي بأكلاف الصيانة إلا إذا كان هنالك مردود اقتصادي لها. هذا ويجب أن يبقى الحساب الاستراتيجي هو الحساب الأسبق والأقوى، وألا ندخل في الحسابات الجزئية من دون إدراك الموقع الاستراتيجي للبنية التحتية.

وبودي أيضاً التطرق إلى السياحة التي تعتمد بالأساس على شبكة الاتصالات أكثر مما تعتمد على شبكة المواصلات. وتسعى إسرائيل اليوم إلى لعب الدور الارتكازي في هذا الموضوع، إذ يأتي السياح إلى إسرائيل وهي توزعهم بحسب مشيئتها على البلدان العربية الأخرى. وتجربة مصر والأردن بهذا تشير إلى هذه الاشكالية وهذا التخطيط.

٥ ـ عبد الرحمن صبري

إن الطلب على البنية التحتية في مجال النقل والاتصالات يقوم على ركيزتين: **الأولى** التجارة البينية العربية، **والثانية** حركة الترانزيت والسياحة في المنطقة العربية، خصوصاً أن المنتج في قطاع النقل والاتصالات لا يمكن تخزينه. ومن ثم فإن الطلب على قطاع النقل والاتصالات هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات من جانب، والطلب على فائدة التنقل والوصول إلى نقطة معينة بالنسبة لتنقلات الأفراد من جانب آخر. ومن ثم فإن شبكة النقل والاتصالات المطلوبة للتكامل العربي تختلف كل الاختلاف عن تلك التي تطلب لتفعيل المشروع الشرق أوسطي.

ولذلك فنحن مطالبون كباحثين بأن ندرس النفقة والعائد الاجتماعي لكل مشروع من مشروعات النقل والاتصالات ولكل مشروع مقدم، سواء في القمة الاقتصادية للدار البيضاء (تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٤) أو قمة عمان الاقتصادية (تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٥). ومن وجهة نظري، فإن النظرة السريعة إلى المشروعات التي قدمت إلى هاتين القمتين لا تخدم هدف التكامل العربي بأي شكل من الأشكال، سواء بالنسبة إلى حركة نقل السلع والخدمات أو نقل الأفراد لأغراض سياحية أو بالترانزيت.

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مؤداها أن المشروعات المقدمة في إطار الشرق أوسطية، وبالذات المشروعات البديلة لقناة السويس، هي مشروعات تستهدف تحقيق أهداف لم يمكن تحقيقها بالحرب. وتساءل: «هل المصلحة الاقليمية هي توجيه الموارد نحو المرافق القائمة أم إهدارها بالازدواجية مع هياكل قائمة، ولا تخدم في النهاية سوى دولة واحدة»؟

وأنا بدوري أتساءل عن العوائد الاجتماعية التي تعود على كل دولة من إنشاء مشروعات شرق أوسطية، وبالذات تلك التي قدمت لمؤتمرات القمة الاقتصادية، سواء في

الدار البيضاء أو عمان في قطاع النقل والاتصالات؟

٦ ـ كريمة كريم

طرحت في الدراسة عن النقل والمواصلات الرؤى المختلفة لربط البلدان العربية بعضها ببعضها الآخر. ولكن هذه المشاريع تحتاج إلى أموال كثيرة، ولذلك لا بد من أن يخضع هذا التنفيذ لأولويات معينة. وهنا اقتراحي أن توضع هذه الأولويات في ظل تحقيق هدف معين، وهو تحقيق الحد الأدنى من التعاون العربي.

فمثلاً نجد أن ٦٥ بالمئة من الصادرات الزراعية المغربية يذهب إلى فرنسا، وأحد أسباب ذلك، في تصوري، هو ارتفاع تكلفة النقل من المغرب العربي إلى المشرق العربي، مما يشجع التصدير إلى فرنسا. فإذا كان من أولوياتنا شق الطرق ومد خطوط المواصلات التي تربط بين المشرق والمغرب، لأمكننا تسهيل التصدير على أساس اقتصادي من المغرب إلى المشرق، وبالعكس.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصناعة التحويلية، فهناك مجال كبير للتنسيق بين البلدان العربية لتشجيع الانتاج والتجارة بالسلع الصناعية بينها من دون التضحية بنوعية السلع المتبادلة بحيث تفضل السلع الأجنبية على السلع العربية لجودتها، طالما أن الدولة المستوردة تستطيع دفع السعر المرتفع. ولكن بعد تطبيق اتفاقية الغات أصبح إنتاج هذه السلع الصناعية الأقل جودة غير ممكن بعد اشتراط الغات إلغاء شروط الحماية التي تطبقها بلدان عربية عديدة على صناعتها. معنى ذلك أن مستقبل الصناعة في المنطقة العربية مهدد بالزوال إذا لم تستطع البلدان العربية أن ترفع من جودة منتجاتها الصناعية إلى المستوى المماثل للسلع الأجنبية. إذن، فالتنسيق بين البلدان العربية في مجال الصناعة التحويلية ضروري ومطلوب لمقابلة هذا التحدي الصناعي الذي يفرضه تطبيق اتفاقية الغات.

التنسيق بين البلدان العربية في مجال السياحة ممكن أيضاً. والخلاصة أن شق الطرق ومد المواصلات بين البلدان العربية لا بد من أن يكون في ظل تحقيق هدف معين، وهو تسهيل التعاون والتبادل بينها في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة والصناعة والسياحة.

٧ ـ محمد سمير مصطفى

ـ هناك شرط ضروري لتنمية قطاع النقل في البلدان العربية، وهو ضرورة تنمية شبكات النقل الداخلي واستكمالها على المستوى القطري عربياً لتقليل الضائعات في الانتاج وزيادة فوائض التصدير، إذ من دون هذا الشرط لن تتمكن شبكات النقل القومية عبر الوطن العربي وأركانه المختلفة من تحقيق الأهداف المتوقعة منها (خذ مثلاً حالة مصر وليبيا والسودان).

ـ للنقل دور كبير في أوقات الضغط السياسي والحظر الاقتصادي، ولولا وجود ممرات أرضية بين مصر وليبيا من جهة، والعراق والأردن من جهة أخرى، مما خفف

ـ ولو بشكل جزئي ـ من حدة الحظر الاقتصادي على ليبيا والعراق لزادت الأمور حدة. ومن ثم تبرز فكرة المعابر الأرضية (Land Bridges) حيث تنقل السلع والبضائع من الموانئ البحرية على ممر مائي دولي إلى ميناء آخر على ممر دولي مختلف (البحر الأبيض والبحر الأحمر) كما حدث في مصر في زمن إغلاق قناة السويس بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والتي اضطرت إلى تطوير هذه المعابر الأرضية لتخفف من ضغوط إغلاق القناة، إذ من شأن هذه المعابر عندما نفكر فيها في الوطن العربي أن تحل أزمة النقل وتوقف حركة البضائع والسلع في أوقات الأزمة. ونذكر في هذا السياق مشروع اسرائيل لإنشاء قناة تربط بين البحرين الأبيض والأحمر.

ـ نشير أيضاً إلى عدم طواعية بعض البلدان العربية لإنشاء الجسور البحرية بينها وبين بلدان عربية أخرى لتسهيل حركة العمل والسلع خوفاً من تدفق هذه الحركة المتوقع (حالة مصر والسعودية ـ جسر بين سفاجه وضبا)، بينما تقوم جسور أخرى، كما هي الحال بين السعودية والبحرين في الخليج، حيث يؤدي هذا إلى استمرار تقطع أوصال الوطن العربي وعدم استكمال شبكات النقل اللازمة.

٨ ـ محيا زيتون

سوف ينصب تعقيبي على نقطة أثيرت في دراسات الأمس، وأثيرت مرة أخرى في دراسة د. فرحات، وإن كان من منطلق مختلف. وهذه النقطة تتعلق بأن عدم العدالة في توزيع الثمار بين الدول الداخلة في تكتل معين كفيل بانهيار هذا التكتل وعدم استمراره. وخطورة هذه المقولة أنها تدعو إلى الاندفاع نحو التكامل في سوق شرق أوسطي، إذ لا داعي للحذر الشديد لأن التفاوت في التوزيع وسيادة دولة معينة على غيرها من الدول سيؤديان بالضرورة إلى تفكك التكتل.

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا القول بشكله النظري البحت قد يكون صحيحاً، إذ ليس هناك ما يجبر دولة ما على الاستمرار في تكتل لا تستفيد منه على نحو يتسم بالعدالة مع الآخرين.

ولكن الواقع شيء مختلف تماماً لما يلي:

أ ـ يكفي للدولة أن تحصل على منافع أكبر، ولو قليلاً، عما كانت تحصل عليه قبل الدخول في التكتل لكي يقنعها ذلك بالاستفادة من المشاركة، وذلك حتى إذا وجد تفاوت ضخم في توزيع الثمار. هذا مع العلم أن الدخول في تكتل يعني ضرورة زيادة المنافع بقدر ملحوظ مقارنة بالوضع قبل الدخول.

ب ـ إن حساب المنافع ينبغي ألا يحسب فقط خلال السنوات الأولى التي تلي تكوين التكتل، بل ينبغي أن يحسب على مدار زمني طويل. وفي اعتقادي أن المكاسب القصيرة الأجل للدول الضعيفة اقتصادياً قد تبدو كبيرة كدافع أو إغراء للانضمام إلى التكتل، إلا أنه في الأجل الطويل، ومع وجود مصالح قائمة لبعض الفئات ذات النفوذ في

المجتمعات العربية لاستمرار التكتل، تصعب معه عملية الانسحاب حتى لو ازدادت حدة التفاوت في توزيع الثمار.

ج - إن كانت المنافع واضحة حيث الجميع يتسابق في البداية لتأكيد نصيبه في الثمار، لكن التكاليف أو التضحيات قد يكون بعضها مباشراً وواضحاً، بينما يكون العديد منها غير مباشر ومستتراً. وهنا يحتاج الأمر ضرورةً إلى أخذ هذه التكاليف في الاعتبار لتحديد الكسب الصافي.

د - في ظل أنظمة حكم غير ديمقراطية في المجتمعات العربية، وفي ظل حجب المعلومات عن الشعب، فإن جوانب الإخفاق من المصلحة إخفاؤها، بينما تُسلَّط الأضواء عالية على جوانب النجاح. هذا مع العلم أن النجاح قد لا يقاس بمعيار العائد الاجتماعي الطويل الأجل، بل تستخدم بعض المعايير القصيرة الأجل من المساعدات الأجنبية أو الربح المتحقق لبعض المشروعات الخاصة.

وكمثال للتكاليف غير المرئية أشير إلى التعاون السياحي بين مصر وإسرائيل. فمن المعروف أن من أكثر القطاعات تطبيعاً مع إسرائيل هو قطاع السياحة. والشيء الظاهر هو أن هذا التعاون يعود بفائدة كبيرة على الاقتصاد المصري في شكل تنشيط الحركة السياحية إلى مصر والتي تأتي عبر إسرائيل.

ومشروع خليج العقبة السياحي الذي ذكره د. فرحات في دراسته هو أحد المشروعات التي توحي بأنه سيترتب عليه رواج سياحي في سيناء، على رغم ما يصاحب ذلك من عائد حقيقي ضئيل للاقتصاد المصري.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحركة السياحية عموماً، فقد أصبح السائحون الاسرائيليون، على رغم ضآلة عدد سكان اسرائيل، من أهم الجنسيات التي تزور مصر سياحياً. وقد يعطي ذلك انطباعاً ظاهرياً بالرواج، ولكن، وفي دراسة ميدانية أجريناها عن السياحة في مصر، اتضح أن شركات السياحة المصرية لا تتولى تنظيم الرحلات السياحية على مستوى السائحين أجمع إلا في قلة قليلة جداً من الحالات، بينما من المعروف أن الشركات الاسرائيلية، ومن خلال تعاونها الوثيق مع الشركات العالمية، ستصبح لها سيطرة شبه كاملة على حركة السياحة في المنطقة.

ولا أنبه هنا للمخاطر السياسية المحتملة وحدها على رغم أهميتها، إنما أيضاً للمخاطر الاقتصادية المترتبة على تركز سلطة التحكم في الحركة السياحية للمنطقة في أيدي إسرائيل.

٩ - يوسف صايغ

بالنسبة إلى بحث د. أحمد فرحات، أود أن أهنئ الباحث والمعقب وأعتبرهما وحدة واحدة على أساس أن هناك تكاملاً بين عرضيهما، بمعنى أن ما أغفله د. فرحات (مثلاً الإشارة بمزيد من التحديد إلى التصورات العربية لموضوع النقل والمواصلات)، قامت

د. مرفت بدوي بأناقة أسلوب وفصاحة بملئه.

وإنما أستغرب أن يغيب موضوع الاتصالات ـ وهو جزء من العنوان ـ كلياً عن الدراسة. وبالتالي ينبغي إما أن تكون الدراسة «قطاع النقل والمواصلات»، أو أن يشار إلى الاتصالات بإعطائها القدر المساوي من الاهتمام الذي أعطي لموضوع المواصلات.

١٠ ـ أحمد فرحات (يرد)

أود أن أشكر كل من تفضل بالتعقيب أو المداخلة على هذه الدراسة، وهي جميعاً إسهامات تثري الموضوع، وسوف أحاول في عجالة الرد عليها. وبدايةً، إنني أتفق مع الأخت د. مرفت بدوي التي تسعى إلى الكمال في الجوانب التي لم تتعرض لها الدراسة بالنسبة إلى القطاع، وهي جميعها نقاط مطلوبة، ولكن مجالها هو مشروع بحثي كبير أرجو أن تضطلع به مؤسسات الجامعة العربية، وليس دراسة بحثية تحاول تسليط الأضواء على القضايا الرئيسية للقطاع. وفي ما يتعلق بالسياق والعرض الشفوي، فأرجو إيضاح أن الدراسة المقدمة كتبت في خريف عام ١٩٩٤ حين كانت الأخطار المحيطة بموضوع الشرق أوسطية ما زالت في دائرة الشك، غير أن الأحداث اللاحقة وفي مقدمتها مؤتمرا الدار البيضاء وعمّان، قد أكدت هذه الشكوك إلى حد كبير، ومن هنا حاولت في العرض الشفوي استعراض هذه التطورات اللاحقة التي تؤكد ما أثير سابقاً من تساؤلات في صدر الدراسة.

وفي ما يتعلق بالسياق أو الخط العام، فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: **الأول** يضع وظيفة القطاع في سياقها الصحيح من حيث العمل على تكامل الأسواق وتسليط الأضواء على الأخطار والمحاذير التي تبدو في الأفق. **والثاني** يصف القطاع موضوع البحث بشقيه المادي وغير المادي بشيء من التفصيل. والقسم **الأخير** يحدد ملامح استراتيجية مواجهة ما أثير في القسم الأول.

وإذا كان مجال القطاع يتسع لعمليات النقل البري والبحري والجوي، فإنه من المتعارف عليه عدم إدراج نقل الكهرباء ضمن وظائف القطاع. وإذا توسعنا في مفهوم النقل في هذا الاتجاه، فقد نجد أنفسنا مطالبين في المستقبل بإدراج «نقل التكنولوجيا» ضمن وظائف قطاع النقل والاتصالات!

وفي ما يتعلق باستخدام ألفاظ أجنبية، فأود الإشارة إلى أن العبرة هنا هي بتوحيد المفاهيم والاتفاق على مدلولات الألفاظ. واستخدام عبارة «Just-in-Time» كان المقصود به هو التعريف بأسلوب حديث في إدارة العمليات يقصد به الاعتماد على تقانة الحواسيب الالكترونية في التنسيق بين برامج الانتاج وعمليات الشحن والنقل والتصدير، بحيث يخرج المنتج مباشرة من خطوط الانتاج إلى وسائل الشحن من دون المرور بمرحلة التخزين.

الفصل الثامن

قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة

أحمد حسن ابراهيم(*)

مقدمة

تطغى الهيمنة والسيطرة على اقتصادات ما يسمى اصطلاحاً «الشرق الأوسط»، بصفة عامة، وعلى الاقتصاد العربي على وجه الخصوص، كما تحتل الزراعة أيضاً، موقعاً محورياً في المشروع الصهيوني على صعيد الفكر والتطبيق.

أما الهيمنة فلأنها غاية الطموح الصهيوني ومحطته الأخيرة.

وأما الزراعة فلأنها أداة ووسيلة إلى تلك الغاية، تهيئان لبلوغها وتقودان إليها، بما قد لا يتوفر لنشاط إنساني غيرها من قدرة على الفعل والتأثير، انطلاقاً مما تتيحه في البدء من التصاق الإنسان بالأرض وتشبثه بها، وما توفره له من تدريب ومراس على إخضاع الطبيعة والهيمنة والسيطرة عليها تمهيداً لممارسة فرضها على الآخرين؛ ولأن الزراعة أيضاً أداة لفرض الهيمنة يتوفر لها من الكفاءة والقدرة على الفعل ما لا يتوفر لغيرها من أنشطة بني البشر؛ فمن يمتلك زمام الزراعة أو يسيطر عليها يستطع أن يمسك بتلابيب «معدات وأمعاء» بني البشر، ومن ثم يسقط كل تحصيناتهم وكافة دفاعاتهم وكل ما يحشدونه من قوى المناعة وتجهيزاتها ضد الهيمنة. ولعل أحداً لم ينس بعد التهديدات الأمريكية منذ الستينيات باستخدام ترسانة القمح، على وجه الخصوص، لإسقاط نظم حكم وطنية احترمت الإرادة الوطنية لشعوبها وتمسكت بها، بل واستخدامها بالفعل للضغط على هذه النظم لترويضها على طاعة من يساندون ترساناتهم النووية بترسانة القمح وغيره من منتجات الزراعة.

(*) مستشار في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

لم يتحرج الصهاينة، في أي وقت وتحت أي ظرف، من الاعلان الصريح عن طموحهم وسعيهم إلى الهيمنة والسيطرة على اقتصادات ما يسمى «الشرق الأوسط» والاقتصاد العربي في القلب منه. وربما يكفي للتذكرة، فحسب، استرجاع ما تضمنه برنامج المؤتمر الصهيوني المنعقد في فندق بلتيمور في مدينة نيويورك في عام ١٩٤٢، وقبل إعلان الدولة الصهيونية بسنوات، من التزام في هذا السبيل. فلقد تضمن هذا البرنامج التزام المنظمة الصهيونية في فلسطين ببرنامج موسع يرمي، ضمن أهداف أخرى، إلى تحقيق «القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط في حقل التنمية والسيطرة»[(١)].

وفي السنوات الأخيرة لا يكاد يمر يوم لا تصك فيه آذاننا وتلطم مشاعرنا عبارات وجهود تنطلق من وهم بواقع لم يتجسد بعد، تمارس فيه إسرائيل مهام القيادة الاقتصادية، وفي طياتها مهام القيادة السياسية، في «الشرق الأوسط» وفي الوطن العربي، على وجه الخصوص، من موقع الهيمنة. وربما يكفي للتذكرة في هذا الشأن استحضار وقائع الهجوم الاقتصادي الصهيوني في مؤتمري الدار البيضاء وعمان الاقتصاديين. ناهيك عما يتردد على نحو لا يكاد ينقطع من تصريحات وكتابات وأحاديث لمسؤولين في الدولة الصهيونية، وممن يساندون دعوتهم إلى قيام تعاون اقتصادي إقليمي شرق أوسطي، أو سوق شرق أوسطية، ويؤيدونها. وربما يجسد كل ذلك بوضوح لا يرقى إليه شك عبارة أوردها شمعون بيريس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** تقول: «وبرغم أن إسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية، إلا أن الجيران لم يستوعبوا الدرس حتى الآن»[(٢)].

أما الأهمية المحورية للزراعة في الفكر والممارسة الصهيونيين فتبرز وتتأكد في أمور عديدة قد يكون من بينها ما ينسب إلى بن غوريون من القول: «إن إسرائيل لا يمكن أن تضمن أمنها الحقيقي بدون الهجرة. والأمن يعني استعمار الأرض وإسكان المناطق المقفرة الخالية في شمالي البلاد وجنوبها»[(٣)]. ناهيك عن عدد غير محدود من دراسات مستقبلية أعدها باحثون ومراكز بحوث إسرائيلية وغربية، منذ وقت مبكر وبكثافة متزايدة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، حول علاقات تعاون عربي، كلي أو جزئي، مع إسرائيل في مجال الزراعة. ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أن تبدأ علاقات التعاون الاقتصادي بين

---

(١) استناداً الى وثائق لوزارة الخارجية الأمريكية منشورة في عام ١٩٦٤، انظر محمد الأطرش في مراجعة لكتابي: Shimon Peres, «Battling for Peace: Memoirs,» and Shimon Peres with Arye Naor, «The New Middle East,»

في: **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥).

(٢) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، تعريب محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: دار الجليل للدراسات الفلسطينية؛ المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١١٩.

(٣) جورج المصري، **الأمن المائي العربي في عالم متغير** (ليماسول، قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٢.

مصر وإسرائيل، تحت غطاء أمريكي، في صورة تعاون ثلاثي في الزراعة، في وقت مبكر جداً بعد كامب ديفيد. دعك مما تحظى به الزراعة من اهتمام متميز في إطار الدعوة إلى سوق شرق أوسطية، على نحو ما يورده شمعون بيريس في مواضع متكررة من كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، وفي أحاديث وتصريحات تصدر عنه في مناسبات مختلفة.

من هنا يجيء ويجدر الاهتمام ببعث وإنهاض فكرة التكامل الزراعي العربي. ومن ثم لا تهدف هذه الورقة إلى ابتكار مقولات لتأكيد أهمية هذا التكامل ودوافعه ومبرراته والحاجة إليه. . الخ، لأن تراث العمل العربي المشترك، على المستوى الفكري أو النظري على أقل تقدير، يذخر بثروة كبيرة في هذا الشأن. ومن ثم فإن مهمة هذه الدراسة تنحصر بصفة رئيسية في الدعوة إلى استدعاء هذا التراث للبحث، ومحاولة تكييفه مع المستجدات التي طرأت على واقع الوطن العربي في السنوات الأخيرة. وهي تركز في سبيل ذلك على السعي إلى تقصي ما إذا كان يمكن للعرب أن يجنوا نفعاً في مجال الزراعة من التحاقهم، فرادى أو مجتمعين، بإطار للتكامل الاقتصادي الإقليمي أكبر مما يمكن أن يحققوه في إطار للتكامل يجمعهم هم فقط، إذا كان هناك ثمة إمكانية لانتفاعهم بالتكامل الإقليمي الأوسع أصلاً.

وأخذاً بنصائح «الواقعيين والمتحضرين» ممن يعيشون على أرض العرب، تهجر هذه الدراسة المشاعر والعواطف القومية والايديولوجية، وتعالج موضوعها من زاوية المصلحة، والمصلحة الاقتصادية، فحسب. ومن هنا فإنها تركز على رصد واستقصاء واقع القطاع الزراعي العربي والقطاعات الزراعية في إيران وتركيا وإسرائيل، وهي المرشحة في المدى المنظور للضم أو للانضمام إلى السوق الشرق أوسطية، وعلى رصد واستقصاء ما تنطوي عليه هذه القطاعات من إمكانيات للتكامل أو عوامل للتباعد بينها.

أولاً: الواقع الراهن لقطاع الزراعة في الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل

يكشف رصد واستقصاء الواقع الراهن لأوضاع قطاع الزراعة في الوطن العربي وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل عن ملامح وسمات لا بد من التوقف عندها وتحليلها قبل تقرير شكل وإطار ونطاق مناسب للعمل الزراعي المشترك بينها مجتمعة أو بين مجموعات، محدودة أو موسعة، منها. ويقتضي التعرف إلى هذه الملامح والسمات، بما قد تكشف عنه من إمكانيات للعمل المشترك ومن حاجة إليه أو من أسباب ومظاهر لتعارض المصالح وتناقضها تحول دونه أو تجعله عبئاً ثقيلاً على طرف لحساب طرف آخر، رصد واقع متغيرات اقتصادية زراعية واستقصاءها، وتشمل:

- قاعدة الموارد الاقتصادية الزراعية.

- غلة (انتاجية) الوحدة الأرضية المزروعة من الحاصلات الزراعية النباتية الرئيسية.

- إجمالي الانتاج من الحاصلات الزراعية النباتية الرئيسية.

- إجمالي الانتاج من المنتجات الحيوانية والداجنية (لحوم وألبان وبيض).

- انتاجية الوحدة الحيوانية من اللبن.

- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الرئيسية.

ولتفادي وتجنب الآثار الناجمة عن اختلاف وتباين أسس الحساب والتقدير من قطر إلى آخر يعتمد رصد واستقصاء المتغيرات الاقتصادية الزراعية، آنفة الذكر، بصفة رئيسية، على بيانات من مصدر واحد هو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

١ ـ الموارد الاقتصادية الزراعية

تشمل الموارد الاقتصادية الزراعية التي ترصدها هذه الدراسة:

- الموارد البشرية.

- الموارد الأرضية الزراعية.

- الموارد المائية.

- التقانة الزراعية.

وتركز هذه الدراسة بصفة رئيسية على رصد الموارد البشرية، والموارد الأرضية الزراعية، وعلى إيراد بعض المظاهر التي قد تعكس، بقدر أو بآخر، واقع العلم والتقانة الزراعية كمورد اقتصادي زراعي، بينما ترصد الموارد المائية في إيجاز شديد، باعتبارها موضوعاً لدراسة بحثية مستقلة خاصة بها.

أ ـ الموارد البشرية الزراعية

ازداد مجموع عدد السكان الزراعيين في الوطن العربي من نحو ٧٣,١ مليون نسمة يعادلون نحو ٤٤,٥ بالمئة من إجمالي عدد سكانه في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٨٣,٨ مليون نسمة يعادلون نحو ٣٤,٨ بالمئة من إجمالي عدد سكانه في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها نحو ١٤,٦ بالمئة. وازداد مجموع السكان الزراعيين النشطين اقتصادياً، أو ما يعني أيضاً قوة العمل الزراعية، من ٢١,٣ مليون نسمة، يعادلون نحو ٤٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان النشطين اقتصادياً في الوطن العربي في عام ١٩٨٠، إلى نحو ٢٥ مليون نسمة يعادلون نحو ٣٥,٧ بالمئة من إجمالي عدد سكانه النشطين اقتصادياً في عام ١٩٩٣[٤]، وبزيادة قدرها نحو ١٧,٤ بالمئة.

(٤) احتسبت من: Food and Agriculture Organization [FAO], *Production Yearbook, 1993*, vol. 47 (Rome: FAO, 1994), pp. 19 - 23 and 27 - 31.

ويتسم التوزيع القطري للسكان الزراعيين ولقوة العمل الزراعية في الوطن العربي بسمات وملامح لعل من أهمها:

(١) تركز نحو ٥٥,٧ بالمئة من مجموع عدد السكان الزراعيين في الوطن العربي في كل من عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ في ثلاثة أقطار عربية فقط، تقع في القارة الأفريقية، هي - مرتبة تنازلياً بحسب نصيبها فيه - مصر والسودان والمغرب[٥].

(٢) يتراوح عدد السكان الزراعيين على المستوى القطري في الوطن العربي في عام ١٩٨٠ بين نحو ستة آلاف نسمة في قطر، كحد أدنى، ونحو ١٨,٧ مليون نسمة في مصر، كحد أقصى[٦]. وتتراوح نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع عدد السكان على المستوى نفسه في العام ذاته بين نحو ١,٩ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٧٦,٢ بالمئة في الصومال، كحد أقصى[٧].

(٣) يتراوح عدد السكان الزراعيين على المستوى القطري في الوطن العربي في عام ١٩٩٣ بين نحو ثمانية آلاف نسمة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٢١,٩ مليون نسمة في مصر، كحد أقصى[٨]. وتتراوح نسبة هؤلاء السكان إلى مجموع السكان على المستوى نفسه وفي العام ذاته بين نحو ١,٥ في المئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٦٨,٩ بالمئة في الصومال، كحد أقصى[٩]. ولا تتوفر بيانات عن عدد السكان الزراعيين وقوة العمل الزراعية في عام ١٩٩٣ في كل من الكويت وقطر، وفي عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ في كل من جيبوتي وفلسطين (قطاع غزة).

(٤) تتجاوز نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع عدد السكان على المستوى القطري للوطن العربي ٣٠ بالمئة في ١٢ قطراً عربياً هي، مرتبة تنازلياً: الصومال والسودان وموريتانيا واليمن وعمان والعربية السعودية ومصر والمغرب وتونس وسوريا والجزائر والعراق في عام ١٩٨٠، وفي ثمانية أقطار في عام ١٩٩٣ هي، وفقاً للترتيب ذاته: الصومال وموريتانيا والسودان واليمن ومصر وعمان والعربية السعودية والمغرب[١٠].

(٥) يتركز نحو ٥٦,٣ بالمئة ونحو ٥٦,٦ بالمئة من مجموع قوة العمل الزراعية في الوطن العربي في عام ١٩٨٠ و١٩٩٣ على التوالي في ثلاثة أقطار عربية هي، مرتبة تنازلياً: مصر والسودان والمغرب، وترتفع هذه النسبة إلى نحو ٦٦,٧ بالمئة ونحو ٦٦,٤

---

(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.

بالمئة في العامين ذاتهما على التوالي بإضافة الصومال إلى الأقطار الثلاثة المشار إليها[١١].

(٦) يتراوح حجم قوة العمل الزراعية على المستوى القطري للوطن العربي في عام ١٩٨٠ بين نحو ثلاثة آلاف نسمة في قطر، كحد أدنى، ونحو ٥,١ مليون نسمة في مصر، كحد أقصى. وتتراوح نسبتها إلى مجموع السكان النشطين اقتصادياً (مجموع قوة العمل) في العام ذاته بين نحو ١,٨ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٧٥,٥ بالمئة في الصومال، كحد أقصى[١٢].

(٧) يتراوح حجم قوة العمل الزراعية على المستوى القطري للوطن العربي في عام ١٩٩٣ بين نحو ثلاثة آلاف نسمة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٦,١ مليون نسمة في مصر، كحد أقصى. وتتراوح نسبتها إلى مجموع قوة العمل في العام ذاته بين نحو ١,٤ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٦٨,٤ بالمئة في الصومال، كحد أقصى[١٣].

(٨) تتجاوز نسبة قوة العمل الزراعية إلى مجموع قوة العمل على المستوى القطري للوطن العربي ٣٠ بالمئة في ١٢ قطراً هي، مرتبة تنازلياً: الصومال والسودان وموريتانيا واليمن وعمان والعربية السعودية ومصر والمغرب وتونس وسوريا والجزائر والعراق في عام ١٩٨٠، وفي ثمانية أقطار في عام ١٩٩٣ هي، مرتبة تنازلياً: الصومال وموريتانيا والسودان واليمن ومصر وعمان والعربية السعودية والمغرب[١٤]. وهو ما يعني تطابق التوزيع القطري النسبي لقوة العمل الزراعية مع التوزيع القطري النسبي للسكان الزراعيين في الوطن العربي.

(٩) يبلغ نصيب الوطن العربي في مجموع عدد السكان الزراعيين فيه وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل نحو ٦٥,٥ بالمئة، ونحو ٦٧,٥ بالمئة في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ على التوالي. ويبلغ نصيبه في مجموع قوة العمل الزراعية فيها مجتمعة نحو ٥٨,٥ بالمئة ونحو ٦٠,٨ بالمئة في العامين المذكورين على التوالي[١٥].

في إيران ازداد عدد السكان الزراعيين من نحو ١٣,٩ مليون نسمة يعادلون نحو ٣٥,٤ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٥,٦ مليون نسمة يعادلون نحو ٢٤,٦ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها نحو ١٢,٢ بالمئة. وازداد عدد أفراد قوة العمل الزراعية من نحو أربعة ملايين نسمة يعادلون نحو ٣٦,٤ بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤,٣ مليون نسمة يعادلون نحو ٢٥,٤

(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.

بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها نحو ٨,١ بالمئة[١٦]. ويبلغ نصيب إيران في مجموع عدد السكان الزراعيين وفي مجموع قوة العمل الزراعية في الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل نحو ١٢,٥ بالمئة ونحو ١١,٠ بالمئة على التوالي في عام ١٩٨٠، ونحو ١٢,٥ بالمئة ونحو ١٠,٥ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٣[١٧].

وفي تركيا ازداد عدد السكان الزراعيين من نحو ٢٤,٤ مليون نسمة يعادلون نحو ٥٤,٩ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٤,٨ مليون نسمة يعادلون نحو ٤١,٤ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها نحو ١,١ بالمئة. وازداد عدد أفراد قوة العمل الزراعية من نحو ١١,٠ مليون نسمة يعادلون نحو ٥٨,٩ بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١١,٧ مليون نسمة يعادلون نحو ٤٥,٦ بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها نحو ٥,٩ بالمئة[١٨]. ويبلغ نصيب تركيا في مجموع السكان الزراعيين وفي مجموع قوة العمل الزراعية في الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل نحو ٢١,٩ بالمئة ونحو ٣٠,٣ بالمئة على التوالي في عام ١٩٨٠، ونحو ١٩,٨ بالمئة ونحو ٢٨,٤ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٣[١٩].

وفي إسرائيل تناقص عدد السكان الزراعيين من نحو ٢٤١ ألف نسمة يعادلون نحو ٦,٢ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٠١ ألف نسمة يعادلون نحو ٣,٨ بالمئة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٩٣، بنقص قدره نحو ١٦,٦ بالمئة. وتناقص عدد أفراد قوة العمل الزراعية من نحو ٩٠ ألف نسمة يعادلون نحو ٦,٢ بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٧٨ ألف نسمة يعادلون نحو ٣,٨ بالمئة من مجموع قوة العمل في عام ١٩٩٣، بنقص قدره نحو ١٣,٣ بالمئة[٢٠]. ويبلغ نصيب إسرائيل في مجموع السكان الزراعيين وفي مجموع قوة العمل الزراعية في الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل نحو ٠,٢ بالمئة ونحو ٠,٢ بالمئة على التوالي في عام ١٩٨٠، ونحو ٠,١٦ بالمئة ونحو ٠,٢ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٣[٢١].

لعله يتبين مما تقدم أن الأهمية النسبية والمطلقة لقطاع الزراعة كمجال للعمل وكمصدر للرزق تفوق في الوطن العربي ككل، وفي كثير من أقطاره منفردة، أهميته النسبية والمطلقة في الأقطار غير العربية الثلاثة مجتمعة. وهو أمر لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار، كبعد أمني اقتصادي قومي، عند البحث عن صيغة لعمل زراعي إقليمي مشترك

---

(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه.

يكون العرب كلهم أو بعضهم طرفاً فيه مع أطراف أخرى غير عربية.

ب - الموارد الأرضية الزراعية

يقدر إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في الوطن العربي بنحو ١٩٨ مليون هكتار[٢٢]. ووفقاً لبيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ازداد مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله من نحو ٥٣,٤ مليون هكتار، تعادل نحو ٢٧ بالمئة من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة آنفة الذكر في عام ١٩٧٧، إلى نحو ٥٩ مليون هكتار، تعادل نحو ٢٩,٨ بالمئة من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة، في عام ١٩٩٢[٢٣]، بزيادة قدرها نحو ١٠,٥ بالمئة.

ووفقاً لبيانات منشورة بواسطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية يرتفع مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي في عام ١٩٩٢ إلى نحو ٦١,٥ مليون هكتار، تعادل نحو ٣١,١ بالمئة من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة، ويبلغ في عام ١٩٩٣ نحو ٦٣,٩ مليون هكتار تعادل نحو ٣٢,٣ بالمئة من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة[٢٤].

وفي جميع الأحوال يظل مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله أقل من ثلث إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة فيه. وهو ما يعني أن هناك إمكانيات كامنة لتوسيع الرقعة الأرضية المزروعة عندما تتوفر شروط وإمكانيات يفتقر إليها الواقع الزراعي العربي الراهن مثل توفر مياه للري وأنواع معينة من التقانة الزراعية.

ووفقاً لبيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ازدادت الرقعة الأرضية المزروعة على المستوى القطري للوطن العربي في ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٢ بما يتراوح بين نحو ١,٤ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٤٠٠ بالمئة في الكويت، كحد أقصى، وإن كانت الزيادة المطلقة المقابلة لهذه الزيادة النسبية من الصغر بحيث لا يعتد بها، وهو ما ينطبق أيضاً على حالة الأقطار أعضاء مجلس التعاون الخليجي الأخرى، باستثناء العربية السعودية حيث تبلغ الزيادة النسبية في الرقعة الأرضية المزروعة بها نحو ١٠٧,٦ بالمئة، تقابلها زيادة مطلقة مقدارها نحو ١٩٤٢ ألف هكتار، وهي ثاني أعلى زيادة مطلقة بعد الزيادة التي تحققت، في الفترة ذاتها، في الرقعة الأرضية المزروعة في المغرب ومقدارها نحو ٢٠٦٩ ألف هكتار، ونسبتها نحو ٢٦,٦ بالمئة. ولقد شهدت الفترة المشار إليها انخفاضاً في الرقعة الأرضية المزروعة في كل من مصر (١,٣ بالمئة) وتونس (٢,٩ بالمئة) ولبنان (٥,٩ بالمئة)[٢٥].

---

(٢٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٤** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٥)، ص ٢.

(٢٣) احتسبت من: FAO, Ibid., pp. 3 - 5 and 8 - 11.

(٢٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٥) جمعت واحتسبت من: FAO, Ibid., pp. 3 - 5 and 8 - 11.

ويعكس التوزيع القطري للرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي في عام ١٩٩٢، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١)، تركز نحو ٢٢ بالمئة منها في السودان يليه المغرب (١٦,٧ بالمئة) والجزائر (١٣,٣ بالمئة) وسوريا (١٠,٠ بالمئة) والعراق (٩,٢ بالمئة) وتونس (٨,٣ بالمئة). ومعنى ذلك أن نحو ٨٠ بالمئة من مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي في عام ١٩٩٢ يتركز في ستة فقط من أقطاره. وهو أمر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة صيغة ملائمة وفعالة للتكامل الزراعي العربي، أو لأي شكل آخر للعمل الزراعي العربي المشترك.

وتشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى ازدياد مجموع مساحة المراعي المستديمة في الوطن العربي كله من نحو ٣٦٧,٨ مليون هكتار في عام ١٩٧٧، إلى نحو ٤١١,٧ مليون هكتار في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ١١,٩ بالمئة. ويقع نحو ٥٦ بالمئة من مجموع هذه المساحة في العربية السعودية (٢٩,٢ بالمئة) والسودان (٢٦,٧ بالمئة)[٢٦].

وكما يتباين مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله في عام ١٩٩٢ في البيانات المنشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عنه في البيانات المنشورة بواسطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يتباين مجموع مساحة المراعي المستديمة فيه في العام ذاته في كل منها، فبينما يبلغ في الأولى نحو ٤١١,٧ مليون هكتار، كما سلف ذكره، يبلغ في الثانية نحو ٣٧٤,١ مليون هكتار تنخفض في عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣٧٣,٣ مليون هكتار[٢٧].

وتشكل الرقعة الأرضية الزراعية المروية في الوطن العربي ما يتراوح بين نحو ١٧,٤ بالمئة ونحو ٢٠,٢ بالمئة من مجموع الرقعة الأرضية المزروعة فيه في عامي ١٩٧٧ و١٩٩٢ على التوالي، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٢). فوفقاً لهذه البيانات ازدادت الرقعة الأرضية الزراعية المروية من نحو ٩,٣ مليون هكتار في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١١,٩ مليون هكتار في عام ١٩٩٢، بزيادة مقدارها نحو ٢٨,١ بالمئة. وتتراوح نسبة الرقعة الأرضية الزراعية المروية إلى مجموع الرقعة الأرضية المزروعة على المستوى القطري للوطن العربي بين نحو ٢,٦ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ١٠٠ بالمئة في كل من مصر والكويت وقطر، كحد أقصى، في عام ١٩٧٧، وبين نحو ٤,٧ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ١٠٠ بالمئة في كل من مصر وقطر، كحد أقصى، في عام ١٩٩٢. وتتراوح الزيادة النسبية في الرقعة الأرضية الزراعية المروية، في الفترة المشار إليها، بين نحو ١١ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٣٠٠ بالمئة في كل من قطر والبحرين، كحد أقصى، وإن كانت الزيادة المطلقة المقابلة لهذه الزيادة النسبية من الصغر بحيث لا

---

(٢٦) جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه.

(٢٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ٢.

يعتد بها. ومن ثم فإن الحد الأقصى للزيادة النسبية في الرقعة الأرضية الزراعية المروية التي يعتد بها هو ما حققته العربية السعودية ويبلغ نحو ١٠٦,٤ بالمئة، ويقابله زيادة مطلقة فيها مقدارها نحو ٤٩٥ ألف هكتار، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الزيادة المطلقة التي حققها العراق في هذه الرقعة.

وبدورها تتباين الرقعة الأرضية الزراعية المروية في الوطن العربي كله في عام ١٩٩٢، آنفة الذكر، عنها في البيانات المنشورة بواسطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تبلغ في العام ذاته نحو ١١,١ مليون هكتار، ترتفع في عام ١٩٩٣ إلى نحو ١١,٣ مليون هكتار[(٢٨)]، تعادل نحو ١٧,٧ بالمئة من مجموع الرقعة الأرضية المزروعة فيه. وهو ما يعني خضوع الإنتاج الزراعي في أكثر من ٨٠ بالمئة من مجموع الرقعة الأرضية المزروعة للتقلبات في المناخ وفي كميات الأمطار التي تسقط عليها.

وبينما تشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى ازدياد نصيب الوطن العربي كله في مجموع الرقعة الأرضية المزروعة فيه وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل من نحو ٥٤,٨ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٥٦,٢ بالمئة في عام ١٩٩٢[(٢٩)]، تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٢) إلى انخفاض نصيبه في مجموع الرقعة الأرضية الزراعية المروية فيها مجتمعة من نحو ٥٣,٩ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٤٧,٣ بالمئة في عام ١٩٩٢.

يبقى بعد ذلك أن هناك إمكانية لزيادة الرقعة الأرضية الزراعية المروية إلى ما يقرب من ثلاثة أمثالها في الوقت الراهن، إذ يقدر أنه من الممكن زيادتها إلى نحو ٢٧ مليون هكتار، من خلال تطوير نظم الري وأساليبه ومنشآته وترشيد استخدام مياهه. وإلى جانب ذلك تبدو هناك إمكانية لتوسيع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله إلى ما يزيد كثيراً على مثيلها في الوقت الراهن، من خلال توسيع الرقعة الأرضية الزراعية المطرية الحالية إلى ما يقترب من ثلاثة أمثالها أيضاً. ويكمن القسم الأكبر من إمكانيات توسيع الرقعة الأرضية المزروعة، المروية، والمطرية معاً، في السودان[(٣٠)]. وهو ما يقتضي أن يحتل بؤرة الاهتمام والعناية في تخطيط وتصميم وإقرار وتنفيذ صيغة ملائمة للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، أو للعمل الزراعي العربي المشترك على إطلاقه وأياً كان الشكل الذي يتخذه.

في إيران ازدادت الرقعة الأرضية المزروعة من نحو ١٥,٧ مليون هكتار في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٨,٢ مليون هكتار في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ١٥,٨ بالمئة، على

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) احتسبت من: FAO, Ibid., pp. 3 - 5 and 8 - 11.

(٣٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤ (القاهرة: الجامعة، ١٩٩٤)، ص ٣١.

حساب الأراضي الأخرى، التي تشمل الغابات والأراضي التي عادة ما تكون بوراً، والتي انخفضت مساحتها في الفترة المشار إليها من نحو ١٠٤ ملايين هكتار إلى نحو ١٠١ مليون هكتار، بينما بقيت مساحة المراعي المستديمة على ما هي عليه (نحو ٤٤ مليون هكتار) من دون تغيير[٣١]. وترتب على ازدياد الرقعة الأرضية المزروعة على النحو المشار إليه ازدياد نصيب إيران في مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل من نحو ١٦,١ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٧,٣ بالمئة في عام ١٩٩٢[٣٢]، ولقد صاحب ازدياد الرقعة الأرضية المزروعة في إيران ازدياد الرقعة الأرضية الزراعية المروية فيها من نحو ٥,٦ مليون هكتار، تعادل نحو ٣٥,٨ بالمئة منها في عام ١٩٧٧، إلى نحو ٩,٤ مليون هكتار، تعادل نحو ٥١,٧ بالمئة منها، في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ٦٧,٣ بالمئة. وترتب على ذلك ازدياد نصيب إيران في مجموع الرقعة الأرضية الزراعية المروية في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل من نحو ٣٢,٢ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٣٧,٤ بالمئة في عام ١٩٩٢، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٢). وهذا أمر من شأنه أن يهيئ للانتاج الزراعي في إيران أوضاعاً أكثر استقراراً مما يتهيأ في الوقت الراهن من أوضاع وظروف مائية للانتاج الزراعي في الوطن العربي كله وفي القسم الأكبر من أقطاره منفردة.

وفي تركيا انخفضت الرقعة الأرضية المزروعة من نحو ٢٧,٩ مليون هكتار في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٢٧,٥ مليون هكتار في عام ١٩٩٢ بنقص قدره نحو ١,٧ بالمئة. وفي المقابل ازدادت مساحة المراعي المستديمة في الفترة ذاتها من نحو ١٠,١ مليون هكتار إلى نحو ١٢,٤ مليون هكتار، بزيادة قدرها نحو ٢٢,٥ بالمئة، بينما انخفضت مساحة الأراضي الأخرى، التي تشمل الغابات والأراضي البور، من نحو ٣٨,٩ مليون هكتار إلى نحو ٣٧,١ مليون هكتار، بنقص قدره نحو ٤,٧ بالمئة[٣٣]. وترتب على ذلك انخفاض نصيب تركيا في مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل من نحو ٢٨,٧ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٢٦,١ بالمئة في عام ١٩٩٢. وعلى خلاف ذلك ازدادت الرقعة الأرضية الزراعية المروية من نحو ٢,٣ مليون هكتار، تعادل نحو ٨,٢ بالمئة من الرقعة الأرضية المزروعة في عام ١٩٧٧، إلى نحو ٣,٧ مليون هكتار، تعادل نحو ١٣,٤ بالمئة منها، في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ٥٩,٧ بالمئة. وازداد بذلك نصيب تركيا في مجموع الرقعة الأرضية الزراعية المروية في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل من نحو ١٢,٣ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٤,٦ بالمئة في عام ١٩٩٢[٣٤]، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٢).

---

(٣١) FAO, Ibid., p. 9.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥ و٨ ـ ١١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥ و٨ ـ ١١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥ و٨ ـ ١١.

وفي إسرائيل ازدادت الرقعة الأرضية المزروعة من نحو ٤١٣ ألف هكتار في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٤٣١ ألف هكتار في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ٤,٤ بالمئة. وازدادات مساحة المراعي المستديمة في الفترة ذاتها من نحو ١١٨ ألف هكتار إلى نحو ١٤٠ ألف هكتار، بزيادة قدرها نحو ١٥,٧ بالمئة، على حساب مساحة الأراضي الأخرى، التي تشمل الغابات والأراضي البور، التي تناقصت من نحو ١,٥٣ مليون هكتار إلى نحو ١,٤٩ مليون هكتار بنقص قدره نحو ٢,٦ بالمئة[٣٥]. وترتب على هذا التطور انخفاض نصيب اسرائيل في مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل، انخفاضاً طفيفاً، من نحو ٠,٤٢ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٠,٤١ بالمئة في عام ١٩٩٢[٣٦]. وفي اتجاه مخالف، تناقصت الرقعة الأرضية الزراعية المروية من نحو ٢٠٣ آلاف هكتار، تعادل نحو ٤٩,١ بالمئة من الرقعة الأرضية المزروعة، في عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٨٠ ألف هكتار، تعادل نحو ٤١,٨ بالمئة منها، في عام ١٩٩٢، بنقص قدره نحو ١١,٣ بالمئة. وتناقص بذلك نصيب إسرائيل في مجموع الرقعة الأرضية الزراعية المروية في الوطن العربي كله وإيران وتركيا وإسرائيل من نحو ١,٢ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى نحو ٠,٧ بالمئة في عام ١٩٩٢، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٢).

ج ـ الموارد المائية

يشير بعض المصادر إلى أن الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي كله بلغت في عام ١٩٨٦ نحو ٣٣٢,٦ مليار متر مكعب، منها نحو ٢٩١,٧ مليار متر مكعب، أي نحو ٨٧,٧ بالمئة، موارد مائية سطحية، ونحو ٤٠,٩ مليار متر مكعب، أي نحو ١٢,٣ بالمئة، مياه جوفية. ويعكس التوزيع القطري لمجموع الموارد المائية العربية التقليدية، ولكل من السطحي منها والجوفي، تبايناً شديداً بين أنصبة الأقطار العربية ـ منفردة ـ منها. فلقد تراوحت أنصبة هذه الأقطار في مجموع الموارد المائية العربية التقليدية بين نحو ٥٥ مليون متر مكعب، جميعها موارد مائية جوفية، في قطر، كحد أدنى، ونحو ٨١ مليار متر مكعب في العراق، كحد أقصى. وتتراوح أنصبتها في الموارد المائية السطحية بين نحو ١٥٠ مليون متر مكعب في الإمارات العربية المتحدة، كحد أدنى، ونحو ٨٠ مليار متر مكعب، في العراق، كحد أقصى، بينما تتراوح أنصبتها في الموارد المائية الجوفية بين نحو ٥٥ مليون متر مكعب في قطر كحد أدنى، ونحو ١٠ مليارات متر مكعب في المغرب، كحد أقصى[٣٧].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥ و٨ ـ ١١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥ و٨ ـ ١١.

(٣٧) سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

ويتركز القسم الأعظم من مجموع الموارد المائية العربية التقليدية في العراق (٨١ مليار متر مكعب)، ومصر (٦٦,٥ مليار متر مكعب)، والسودان (٦١,٥ مليار متر مكعب)، والمغرب (٣٣ مليار متر مكعب)، وسوريا (٢٥ مليار متر مكعب) والجزائر (١٧,٢ مليار متر مكعب). ويبلغ مجموع أنصبة هذه الأقطار الستة من مجموع الموارد المائية العربية التقليدية نحو ٢٨٤,٣ مليار متر مكعب، أي نحو ٨٥,٥ بالمئة منها، بينما يتوزع القسم المتبقي منها بين الأربعة عشر قطراً المتبقية(٣٨).

وبالمثل يتركز القسم الأعظم من الموارد المائية السطحية (نحو ٨٩,٤ بالمئة) في الأقطار الستة ذاتها آنفة الذكر بمقادير ٨٠ و٦٢، و٦٠,٦، و٢٣ و٢٢,١، و١٣ مليار متر مكعب على التوالي. ويتركز القسم الأكبر من الموارد المائية الجوفية (نحو ٨٠,١ بالمئة) في المغرب (١٠ مليارات متر مكعب)، ومصر (٤,٥ مليار متر مكعب)، والجزائر (٤,٢ مليار متر مكعب)، والصومال (٣,٣ مليار متر مكعب)، ولبنان (٣ مليارات متر مكعب) والعربية السعودية (٢,٩ مليار متر مكعب)، وليبيا (٢,٥ مليار متر مكعب)، وجيبوتي (٢,٣ مليار متر مكعب)(٣٩).

وبأخذ الموارد المائية غير التقليدية في الاعتبار يرتفع إجمالي الموارد المائية العربية المتاحة في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٣٥٣ مليار متر مكعب(٤٠).

ووفقاً **للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤**، تبلغ كمية الموارد المائية المتجددة المتاحة في الوطن العربي نحو ٣٣٨ مليار متر مكعب، يتركز القسم الأعظم منها (نحو ٨٨ بالمئة) في ستة أقطار عربية هي أيضاً العراق ومصر والسودان وسوريا، ويتركز فيها مجتمعة نحو ٧٦ بالمئة منها، والمغرب والجزائر، ويقع فيها نحو ١٢ بالمئة من مجموع هذه الموارد. وينتمي القسم الأعظم من الموارد المائية العربية المتجددة (نحو ٨٧,٧ بالمئة)، إلى الموارد المائية السطحية، بينما ينتمي القسم المتبقي، ومقداره نحو ٤٥ مليار متر مكعب (نحو ١٢,٣ بالمئة) إلى الموارد المائية الجوفية. ويتركز قسم كبير من هذه الموارد بدورها (نحو ٤٥ بالمئة) في المغرب ومصر والجزائر(٤١).

وتقدر مصادر مختلفة كميات المياه المستخدمة في الري من موارد مائية غير تقليدية بما يتراوح بين نحو ٩,٤(٤٢) ونحو ٩,٧(٤٣) مليار متر مكعب في السنة، يتركز القسم

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤**، ص ٣٣.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) النجفي، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

الأعظم منها في أقطار الخليج العربي ومصر، منها نحو ٣,٣ مليار متر مكعب من مياه البحر المحلاة ونحو ٦,١ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها ومياه الصرف الصحي المعالجة. وتستخدم مصر، وحدها، في الري نحو ٤,٥ مليار متر مكعب من هذه المياه المعاد استخدامها، منها نحو ٤,٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي ونحو ٠,٢ مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة. ويعالج كل من العربية السعودية والجزائر والمغرب ما يتراوح سنوياً بين نحو ٢٠٠ ونحو ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي لاستخدامها لأغراض الري[٤٤].

وعلى الرغم من الأهمية النسبية المتزايدة للموارد المائية كعامل محدد للتنمية الزراعية العربية، الرأسية والأفقية، على المستوى القومي العربي، وعلى المستوى القطري للوطن العربي، تقدر كمية الموارد المائية، التقليدية وغير التقليدية، المستخدمة لكافة الأغراض بما يتراوح بين نحو ١٥٨ مليار متر مكعب، تستهلك الزراعة نحو ٨٥ بالمئة منها[٤٥]، ونحو ١٧٢,٧ مليار متر مكعب[٤٦]. وهو ما يعني أن ما يستخدم من كافة الموارد المائية العربية المتاحة، التقليدية وغير التقليدية، لا يتجاوز ما يتراوح بين نحو ٤٥,٥ بالمئة ونحو ٥٠,٥ بالمئة منها مجتمعة، وأنه لا يتجاوز ما يتراوح بين نحو ٤٦,٧ بالمئة ونحو ٥١,٩ بالمئة من الموارد المائية التقليدية. وهو ما يعني بدوره أن ما يهدر من هذه الموارد مجتمعة يتراوح بين نحو ٤٩,٥ بالمئة ونحو ٥٤,٥ بالمئة، وأن ما يهدر من الموارد المائية التقليدية فقط يتراوح بين نحو ٥١ بالمئة ونحو ٥٦ بالمئة.

ويقدر بعضهم[٤٧] ما يهدر من الموارد المائية العربية بنحو «٥٢ بالمئة تضيع هدراً وتسرباً وتبخراً وتلوثاً»[٤٨].

ويعزى الهدر في الموارد المائية العربية إلى عوامل أو أسباب من بينها تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدني مستوى، أو حتى غياب، الوعي المائي وما يرتبط به من سوء استخدام المياه وإسراف في استخدامها وتلويثها، وضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية، في مجال استخدام المياه، بصفة عامة، واستخدامها للري بصفة خاصة.

ولعله من نافلة القول ـ والأمر كذلك ـ أن الحاجة إلى ترشيد وتحسين استخدام الموارد المائية العربية المتاحة، ناهيك عن الحاجة إلى العمل على توفير وإتاحة المزيد منها،

(٤٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) النجفي، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤٧) يحيى بكور، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(٤٨) يحيى بكور، «مجالات التعاون الزراعي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية،» ورقة قدمت الى: المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية حول الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، بيروت، ٩ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٤.

لا بد من أن تدفع بها إلى بؤرة الاهتمام لعمل زراعي عربي مشترك، أياً كانت صيغته وإطاره والمدى الذي يذهب إليه. ولعلنا لا نبالغ إذا ادعينا أنها تمليه وتحتمه.

وبالنظر إلى عدم توفر بيانات عن كمية الموارد المائية المتجددة في إيران ونوعيتها فربما يكون من المناسب، وفي حدود المدى الذي لا ينبغي أن تتجاوزه هذه الدراسة في ما يتعلق بالموارد المائية، الاكتفاء بالإشارة إلى ما سلف ذكره من توسع في الرقعة الأرضية الزراعية المروية بنحو ٦٧,٣ بالمئة في ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٢. وهو أمر ما كان يمكن له أن يتحقق ما لم تتوفر موارد مائية متجددة إضافية أو ما لم يتم ترشيد استخدام ما كان متاحاً منها، أو كلاهما في آن معاً.

وربما يكفي، في ما يخص الموارد المائية المتجددة في تركيا، التذكير بالإشارة المتكررة إليها، وبصفة خاصة من جانب شمعون بيريس، كإحدى المقومات الرئيسية الأربعة لما يسمى «السوق الشرق أوسطية» وهي «النفط العربي، والمياه التركية، والكثافة السكانية والسوق المصرية الكبيرة، وأخيراً الخبرة والمهارة الاسرائيلية»[٤٩].

وفي إسرائيل يقع شح المياه وندرتها المتزايدة، وما يقترن بهما من أطماع صهيونية متزايدة في مياه العرب، بين الدوافع الرئيسية التي ينطوي عليها ما تمارسه اسرائيل، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من ضغوط على العرب للإذعان والقبول بصيغة لعمل اقتصادي إقليمي مشترك، غايته، إلى جانب تكريس النفوذ الأمريكي في الوطن العربي وترسيخه وبالتوازي معه، تحقيق مصالح وأطماع الدولة الصهيونية في موارد العرب، بتمكينها من فرض سيطرتها وبسط هيمنتها على الاقتصاد العربي، على مستوييه القومي والقطري، وبما يحقق ـ ضمن أهداف أخرى ـ نقل النيل والفرات إلى ما تحتله من أرض العرب لتعويضها عما عجزت عنه، حتى الآن، من مد حدودها، بآلتها الحربية، إلى ضفافهما تحقيقاً لحلم الصهيونية بإسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

د ـ العلم والتقانة الزراعيين

لا يتوفر من البيانات ما يمكن من إجراء رصد دقيق ومقارنة كمية موضوعية لموارد العلم والتقانة الزراعيين في الوطن العربي، على مستوييه القومي والقطري، من ناحية، وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل، مجتمعة أو منفردة، من الناحية الأخرى. ويكاد ما يتوفر من معلومات في هذا الخصوص ينحصر في:

ـ ما يردده الإسرائيليون، ومن ورائهم مؤيدو دعوتهم إلى إقامة نظام اقتصادي إقليمي شرق أوسطي، من قول مرسل، غير موثق، عن خبرة وتقدم تقني إسرائيليين

---

(٤٩) أمين هويدي، الحرب والسلام في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، كتاب المستقبل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٣.

يطرحونهما باعتبارهما الحصة التي تساهم بها إسرائيل في قاعدة الموارد الإنتاجية التي يقوم عليها هذا النظام الإقليمي. وربما يضاف إلى ذلك أيضاً ما يردده في الاتجاه ذاته بعض معارضي إقامة هذا النظام، على الجانب العربي، تصديقاً لما يردده الإسرائيليون عن تقدمهم التقني في غياب معلومات وبيانات موثقة عن هذا التقدم.

- ما يردده عرب، في إطار ما يمكن اعتباره نقداً ذاتياً، عن تخلف التقانات المستخدمة في الزراعة العربية.

وربما يضاف إلى ذلك ما قد يتوفر من مظاهر، مباشرة وغير مباشرة، ذات دلالة في التعبير عن مستويات تقنية، يتعذر قياسها، لدى كافة الأطراف المرشحة للضم أو للانضمام إلى النظام الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي المزمع إقامته، بضغوط من اسرائيل، مدعومة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

لم يتوقف الصهاينة منذ كامب ديفيد، بصفة خاصة، وبعد بدء العمل لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في إطار صيغة مدريد، وإعلان اتفاق المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي في أوسلو (غزة - أريحا أولاً) على وجه أخص، عن ترداد مقولة التفوق التقني الاسرائيلي، بصفة عامة، وفي مجال الزراعة، بصفة خاصة، وزراعة الصحراء بصفة أخص، والترويج لها على نحو يهيئ لإسرائيل إمكانية الاستحواذ منفردة على مقاليد القيادة العلمية - التقنية للنظام الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي المستهدف، بما يمكنها من بلوغ الهدف الصهيوني الدائم، المتمثل في إحكام السيطرة والهيمنة على اقتصادات المنطقة المعروفة، اصطلاحاً، باسم الشرق الأوسط، والاقتصاد العربي، القومي والقطري، في القلب منها.

وربما يذكر في هذا الخصوص، على سبيل المثال، ما يتضمنه تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر اليهودي العالمي، صدر في عام ١٩٨٠، عن الآثار المترتبة على السلام العربي - الإسرائيلي، من وجهة نظر صهيونية، في سياق تحديده لما يسميه «العوامل الاقتصادية الأساسية التي يمكن أن تساعد في التعاون الاقتصادي البناء» بين مصر وإسرائيل، من أن مصر «لديها وفرة من العمال ذات أجور منخفضة نسبياً، ووفرة نسبية في الطاقة والمياه، أما إسرائيل فإنها تشكو من نقص في الطاقة، والعمالة، والمياه، ولكنها غنية بالفنيين وتملك مستوى منيعاً من التكنولوجيا في مجالات معينة. إن التكنولوجيا الإسرائيلية خاصة في مجالات الزراعة، والري وإزالة ملوحة مياه البحر، والطاقة الشمسية، يمكن أن تساهم مساهمة مهمة في تلبية احتياجات مصر الراهنة والقادمة»(٥٠).

(٥٠) ورد في: علاء عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٥)، الملحق رقم (٥)، ص ٥٢٧.

ينعكس المفهوم الذي ينطوي عليه مضمون التقرير المشار إليه على طبيعة علاقات التعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل، ويصبغها منذ بدايتها المبكرة في عام ١٩٧٨، عندما أبرم اتفاق ثلاثي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للتعاون في مجال الزراعة. فوفقاً لهذا الاتفاق تقدم مصر الأرض وقوة العمل، وتقدم إسرائيل التجهيزات والخبرة الفنية، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية التمويل(٥١). وهو ما أكدته اللجنة المصرية ـ الإسرائيلية الزراعية المشتركة، في اجتماعها الدوري في القاهرة في الفترة ٧ ـ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، عندما أوصت، ضمن توصيات أخرى، «أن الجانب الإسرائيلي مستعد وبكل جدية في الوقت الحاضر لتقديم كافة العلوم والتكنولوجيا لجمهورية مصر العربية في شتى مجالات المعرفة باعتبارها مفتاح العالم العربي.. الأمر الذي يتطلب سرعة اتخاذ القرار نحو الاستفادة من التعاون الفني والعلمي بين البلدين في هذه المجالات بما يخدم القضايا الاقتصادية والعلمية في مصر تحت مظلة العمل السياسي.. مع الوضع في الاعتبار أن الدول العربية في القريب العاجل ستكون المجال الفسيح لامتصاص كافة وسائل التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل والاستفادة الكاملة منها.. بعد إقرار السلام وتطبيع العلاقات في ما بينها..»(٥٢).

ويذهب خبراء إسرائيليون إلى أن التعاون الزراعي الثنائي و/أو متعدد الأطراف، بين مصر وأقطار عربية أخرى، من ناحية، وإسرائيل، من الناحية الأخرى، يحقق مصالح للطرفين من خلال ما يتيحه من مزج بين «الإمكانات المصرية في المياه والأرض والعمل، وبين الإمكانات الاسرائيلية في الخبرة والإدارة المتخصصة (التي ستنتقل إلى مصر بالتدريج). وسيأخذ التعاون طابع نشاط إداري إسرائيلي على أرض مصرية»(٥٣).

ينضم شمعون بيريس إلى حملة الترويج لمقولة التفوق التقاني الإسرائيلي، ويكتب: «تمتلك إسرائيل مزية نسبية، في استخدام الأبحاث الأساسية والتطبيقية، في الزراعة والتصحر، وقد تمكنت من زيادة دخلها الزراعي، حوالى اثني عشر ضعفاً، خلال خمسة وعشرين عاماً ـ من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ ـ تقريباً دون زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة، والتقدير هو أن ٩٥ بالمئة من الزيادة تحققت نتيجة العلم والتكنولوجيا، والتخطيط، وهي مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها، ليس من قبيل حب الغير، ولكن لأننا نعيش جميعاً في هذه المنطقة، ويتوجب علينا أن نساعد بعضنا البعض، من أجل التغلب على الصعوبات التي تفرضها الطبيعة»(٥٤).

---

(٥١) من تصريح يوسف والي، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مصر، رداً على سؤال في مجلس الشعب حول جدوى التعاون الزراعي المصري مع اسرائيل، في: **الأهرام**، ١٩/٢/١٩٩٤، ص ٢١.

(٥٢) عبد الوهاب، المصدر نفسه، الملحق رقم (١٤)، و**الأهرام**، ١٢/٢/١٩٩٤، ص ٢٠.

(٥٣) إليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة رندة حيدر؛ مراجعة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ٨٥.

(٥٤) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٤٣.

وفي محاضرة ألقاها في مركز الشرق الأوسط بالقاهرة يوم ١٥/١١/١٩٩٤، قال شمعون بيريس: «العلم أهم من الأرض فلديكم في مصر الأرض ولكن ينقصكم الغذاء، السوق الشرق أوسطية تقوم على تكامل طاقات عدة هي النفط العربي والمياه التركية والكثافة السكانية والسوق المصرية الكبيرة، وأخيراً الخبرة والمهارة الإسرائيلية»[٥٥].

يتأثر بعضهم في الوطن العربي، وهو أمر طبيعي لا بد من توقعه، بحملة الترويج الصهيونية للتفوق الإسرائيلي في التقانة الزراعية. وربما يكفي كمثال على هذا التأثر ما تتضمنه دراسة أولية لإدارة المال والتجارة والاستثمار بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، في شباط/فبراير ١٩٩٤، عن «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية». ففي تعدادها لعناصر القوة في الاقتصاد الإسرائيلي أو لمقوماته الإيجابية تبدأ هذه الدراسة بذكر «ارتفاع مستوى التطور التكنولوجي والاقتصادي، وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية وإنتاج السلع الرأسمالية، والقطاع الزراعي»[٥٦].

وفي المقابل تورد الدراسة المشار إليها ضمن مكامن الضعف في الاقتصادات العربية «ضعف القاعدة الإنتاجية ومستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي والاعتماد في النمو على الصادرات من المواد الأولية. بينما تتميز الاقتصادات الثلاثة الأخرى، بتنوع قاعدتها الإنتاجية، وارتفاع مستوى التطور التكنولوجي، خاصة لدى إسرائيل، وتركيا بشكل نسبي»[٥٧]. والاقتصاد الثالث الذي تعنيه الدراسة هو الاقتصاد الإيراني.

يذهب **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤** مذهب إدارة المال والتجارة والاستثمار في الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية نفسه، عندما يعزو ضعف الإنتاجية الزراعية في الأقطار العربية إلى تخلف التقانة الزراعية فيها. فوفقاً له، «تتصف الإنتاجية الزراعية لأغلب المحاصيل في الدول العربية بالانخفاض وبكونها دون المستويات التي تحققها الدول النامية، إذ يلعب التخلف التكنولوجي الزراعي دوراً رئيسياً في انخفاض معدلات الإنتاجية والإنتاج للوحدة الأرضية أو الحيوانية في الوطن العربي. فغلة الحبوب في الوطن العربي، على سبيل المثال، تمثل حوالى ٥٧ في المائة و٤٤ في المائة من غلة الحبوب في الدول النامية والدول المتقدمة على التوالي. وتمثل غلة الهكتار الواحد من القمح في الوطن العربي عام ١٩٩٢ حوالى ٧٠ و٧٦ في المائة من نظيرتها في الدول المتقدمة والدول النامية على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لمجموعتي الدرنيات

(٥٥) هويدي، **الحرب والسلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، ص ١٣.

(٥٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية [فبراير ١٩٩٤]،» **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة)، العدد ١١ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ٩٤.

(٥٧) المصدر نفسه.

والبقوليات، حيث يمثل متوسط غلة الهكتار في الدول العربية حوالى ٨٤ في المائة و٤٥ في المائة من نظيره في الدول النامية والدول المتقدمة على التوالي»[٥٨].

في ضوء هذا التقييم لمستوى التقانة الزراعية العربية تكتسب حملة الترويج للتفوق التقني الإسرائيلي قوة تأثير قد تصل إلى حد الإبهار. وإذا كان لا يجوز المبالغة في التهوين من شأن تقدم التقانة الزراعية الإسرائيلية، فإنه لا يجوز، بالقدر نفسه من الاحتراز، المبالغة في التهويل في الإعلاء من شأن هذا التقدم، وفي تضخيمه وتعظيمه بما يتجاوز حقيقته. ولا يجوز، بالمثل، المبالغة في التهوين من شأن ما حققه العرب من تقدم، ولو كان جزئياً، في التقانات الزراعية. فإذا كان التهوين من شأن التقدم التقني الزراعي الإسرائيلي لا يفيد العرب، فإن التهويل في الإعلاء من شأنه والتهوين من شأن ما حققه العرب من تقدم تقني زراعي يضر بهم كثيراً. ومن ثم تقتضي المصلحة العربية، القومية والقطرية، النظر إلى مستوى التقانة الزراعية على الجانبين نظرة موضوعية متوازنة تعكس وزنه وحجمه الحقيقيين من غير تهوين ومن غير تهويل.

في هذا الخصوص ينقل بعضهم، بتصرف، عن فؤاد مرسي «أن إسرائيل تتقدم وبيدها عصا سحرية هي التكنولوجيا القادرة على تطوير المحيط العربي ـ أو هكذا تزعم ـ ودون التقليل من شأن الكفاءة الإسرائيلية، فإن دعوى التفوق التكنولوجي اعتمدت ـ في الواقع ـ على أراضٍ عربية مغتصبة، وعمالة عربية رخيصة، ورؤوس أموال عالمية مجانية، أو شبه مجانية، وتكنولوجيا عالمية ـ أيضاً ـ توضع تحت تصرفها ـ أو تقتنصها عبر جواسيس التكنولوجيا مثل الجاسوس بولارد ـ لذا فإن إسرائيل تمثل في أحسن الفروض وسيطاً تكنولوجياً على درجة عالية من الكفاءة»[٥٩].

ويرى سعيد النجار، وهو، على أقل تقدير، ليس من معارضي التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل من حيث المبدأ، أن «ما يقوله البعض من أن السوق الشرق أوسطية تتمتع بمزايا لا نظير لها في التجارب السابقة حيث توجد درجة عالية من التكامل بين التكنولوجيا من إسرائيل ورأس المال العربي من بلاد الخليج والعمالة من البلاد العربية الأخرى، مثل هذه الحجة لا تخلو من سذاجة فإن التكامل بهذا المعنى لا وجود له بين الدول. ليس هناك دولة عندها مجرد تكنولوجيا وأخرى مجرد رأسمال وثالثة مجرد عمالة. بل إن هذه العناصر الثلاثة موجودة في كل بلد بدرجات متفاوتة من الندرة والوفرة. وحتى إذا غاب أحد هذه العناصر مثل التكنولوجيا فإن مصادر التكنولوجيا متعددة وليست حكراً على إسرائيل. ومن المعروف أن النسبة الساحقة من تكنولوجيا إسرائيل مستوردة من البلاد الصناعية المتقدمة. وإذا كان في استطاعة إسرائيل أن تستورد

---

(٥٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤**، ص ٣٦.

(٥٩) عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية**، ص ٢٧٦.

التكنولوجيا فإنا نستطيع ذلك كذلك دون حاجة إلى إنشاء سوق مشتركة»[٦٠].

من جانبه يؤكد يوسف والي، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في مصر، وهو من أشد المتحمسين لقيام سوق شرق أوسطية، ويوصف بأنه مهندس العلاقات الزراعية المصرية - الإسرائيلية، أن هناك توازناً وندية في مجال التقانة الزراعية بين مصر وإسرائيل. ففي حديث معه، نشرته مجلة **المصور**، نسب إليه القول بأن الإسرائيليين «متقدمون كثيراً في التكنولوجيا الزراعية. ولكن في الوقت نفسه نحن متقدمون أيضاً ويستفيدون منا كثيراً». ونسب إليه أيضاً القول: «نحن متقدمون أيضاً في التكنولوجيا. وما يحدث بيننا من تبادل معلومات لا أطلق عليه «تطبيعاً». ولكن نستفيد ونفيد. فهناك تبادل للمنفعة.. ونحن نؤثر ونتأثر»[٦١]. وينسب إلى يوسف والي، في حديث آخر نشرته مجلة **المصور** أيضاً في ١٩/ ١١/ ١٩٩٣، القول، في إجابته عن سؤال حول فجوة التقانة بين مصر وإسرائيل: «ليست هناك فجوة، هم متقدمون في بعض الأمور ونحن متقدمون في أمور أخرى»، وكذلك القول: «هناك توازن وندية بالطبع.. ونحن نتعامل مع إسرائيل من هذا المنطلق.. هناك توازن قائم.. في الزراعة ـ مثلاً ـ هم متقدمون في أمور ونحن أيضاً متقدمون في أشياء أخرى»[٦٢].

لعل التوازن والندية في مجال التقانة الزراعية بين مصر وإسرائيل يتبينان من مراجعة قوائم الصادرات والواردات الزراعية المتبادلة بينهما. فقائمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إسرائيل تشمل، ضمن بنود أخرى، شتلات وبذوراً، وأعشاباً طبية، وخضروات، وماشية ودواجن[٦٣]. والشتلات والبذور، على أقل تقدير، تنطوي على محتوى تقني متقدم تكمن فيه دواعي استيرادها ودوافعه. وبدورها تشمل قائمة الواردات الزراعية المصرية من إسرائيل، ضمن بنود أخرى، شتلات وبذوراً، ومرشحات لتنقية المياه، ومعدات رش لمياه الري، وسلالات دواجن للتهجين[٦٤]. ومعنى ذلك أن هناك اعتماداً متبادلاً بين مصر وإسرائيل لسد ثغرات في قاعدة التقانة الزراعية لدى كل منهما، وهو ما يدحض الادعاء بالتفوق التقني المطلق لإسرائيل على العرب. وربما يشار في هذا المقام إلى ما يسجله شمعون بيريس على التقانة الزراعية الإسرائيلية من عجز يدحض الادعاء بتفوق تقني زراعي إسرائيلي مطلق، إذ يكتب: «لم نتمكن بعد من اكتشاف طريقة لاستخدام نظرية الوراثة، من أجل إنتاج كميات كافية من النباتات والحيوانات، وهناك حاجة إلى

---

(٦٠) سعيد النجار، **نحو استراتيجية عربية للسلام**، رسائل النداء الجديد؛ ١١ (القاهرة: [د.ن.، د.ت.])، ص ٢٥.

(٦١) **المصور** (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٢١.

(٦٢) ورد في: عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية**، الملحق رقم (٩)، ص ٥٦٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٦٤) المصدر نفسه.

إجراء المزيد من الأبحاث»[٦٥].

وإذا كانت الإنتاجية دالة، إلى جوانب عوامل أخرى، على المستوى التقني، وهي بالفعل كذلك، فإن التفوق الإسرائيلي على العرب في التقانة الزراعية لا يعدو أن يكون محض إدعاء. ولا يكاد الأمر يختلف عن ذلك في حالة إيران وتركيا. فوفقاً للبيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٧) تحتل مصر المرتبة الأولى بين أقطار ما يسمى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الغلة الهكتارية من الحبوب في عام ١٩٩٣ (٦١٦٤ كغم)، تليها الكويت (٥٠٤٢ كغم)، والعربية السعودية (٤٤٦٦ كغم)، والإمارات العربية المتحدة (٤١٦٠ كغم)، وقطر (٣٠٧٩ كغم)، وعمان (٥٨٠ كغم)، وإيران (١٧٤٤ كغم)، وتركيا (٢٢٧٠ كغم)، وإسرائيل (٢١٧١ كغم).

وتشير هذه البيانات إلى أن الغلة الهكتارية من الحبوب في مصر تعادل نحو ٣٥٣ بالمئة ونحو ٢٧٢ بالمئة ونحو ٢٨٤ بالمئة منها في إيران وتركيا وإسرائيل على التوالي، وأنها في العربية السعودية تعادل نحو ٢٥٦ بالمئة ونحو ١٩٧ بالمئة ونحو ٢٠٦ بالمئة منها في إيران وتركيا وإسرائيل على التوالي، وأنها تتفوق كثيراً في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر عنها في كل من إيران وتركيا وإسرائيل.

وبالمقارنة بمتوسطها السنوي في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ازدادت الغلة الهكتارية من الحبوب في عام ١٩٩٣ بنحو ٤٤٤,٥ بالمئة ونحو ١٢٦ بالمئة ونحو ١٢٢ بالمئة ونحو ٦٣ بالمئة ونحو ٥٤ بالمئة ونحو ٥٢ بالمئة ونحو ٤٩ بالمئة ونحو ٤٧ بالمئة في العربية السعودية وموريتانيا وعمان والكويت وليبيا ومصر ولبنان وتونس على التوالي. وفي المقابل ازدادت بنحو ٥٧ بالمئة ونحو ٢١ بالمئة ونحو ١٨ بالمئة في كل من إيران وتركيا وإسرائيل على التوالي[٦٦].

على المستوى المحصولي تتفوق الغلة الهكتارية من محصول القمح في مصر والعربية السعودية والكويت وسوريا (تتراوح بين ٢٦١٨ كغم في سوريا، كحد أدنى، و٥٣٥١ كغم في مصر، كحد أقصى) في عام ١٩٩٣ تفوقاً واضحاً عليها في إيران وتركيا وإسرائيل (تتراوح بين ١٦٥٢ كغم في إيران و٢٤٠٠ كغم في إسرائيل) في عام ١٩٩٣، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٨).

وتتفوق الغلة الهكتارية من الأرز في مصر وعلى المستوى القومي العربي (٧٧٢٤ كغم و٦٨١٨ كغم على التوالي) في عام ١٩٩٣ تفوقاً ظاهراً عليها في إيران (٣٨٧٠ كغم) وفي تركيا (٥٠١٧ كغم) في عام ١٩٩٣[٦٧].

---

(٦٥) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٤٢.

(٦٦) احتسبت من: FAO, *Production Yearbook, 1993*, pp. 65 - 66.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

وتتفوق الغلة الهكتارية من الذرة الشامية بشدة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر (٦٤١٨ كغم في مصر، كحد أدنى، و١٩٠٠٠ كغم في الإمارات العربية، كحد أقصى) في عام ١٩٩٣، عليها في إيران وتركيا وإسرائيل (٤٢٠٠ كغم في إيران، كحد أدنى، و٤٧٨٧ في إسرائيل، كحد أقصى)، في عام ١٩٩٣[٦٨].

وفي حالة محصول الشعير تتفوق الغلة الهكتارية تفوقاً ظاهراً في الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية والكويت وقطر ومصر (٢٤٥٩ كغم في مصر، كحد أدنى، و١٣١٠٣ كغم في الإمارات العربية المتحدة، كحد أقصى) في عام ١٩٩٣، عليها في إيران وتركيا وإسرائيل (٥٨٦ كغم في إسرائيل، كحد أدنى، و٢١٥٢ كغم في تركيا، كحد أقصى) في عام ١٩٩٣[٦٩].

وتتفوق الغلة الهكتارية لمجموعة البقوليات في القسم الأكبر من الأقطار العربية تفوقاً ملموساً عليها في الأقطار الثلاثة غير العربية موضوع الدراسة كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٩).

وتشير البيانات الخاصة بتطور الغلة الهكتارية لمحاصيل الحبوب المشار إليها آنفاً، في الفترة من أواخر السبعينيات حتى عام ١٩٩٣، إلى أن الزيادة فيها، في غالبية الأحوال، أعلى بكثير في أقطار عربية منها في الأقطار الثلاثة غير العربية التي تشملها الدراسة. وهو ما يعني تطوراً في تقانة الأصناف في هذه المحاصيل في أقطار عربية أسرع وبمعدلات أكبر من معدلات تطورها في الأقطار الثلاثة غير العربية، بصفة عامة، وفي إسرائيل بصفة خاصة.

ويرى أحمد جويلي وإمام الجمسي، بحق، أنه وإن كان «ارتفاع إنتاجية محصول في وحدة مساحة مؤشراً جيداً لكفاءة التكنولوجيا المستخدمة، الأمر الذي يعكس في نهاية الأمر المستوى التكنولوجي المحصولي في المجتمع»، فإن «نجاح تكنولوجيا الأصناف في الحبوب يشير إلى مستويات مرتفعة وإمكانيات عالية في مجال التكنولوجيا الزراعية للمجتمع» لأن «إنتاج أحد الأصناف الجديدة عالية الإنتاج من الحبوب يأخذ وقتاً طويلاً عن الوقت الذي تأخذه باقي المجموعات المحصولية، ويأتي القمح والشعير في مقدمة المحاصيل التي تحتاج إلى خبرة بحثية عالية، ومن المعروف أن البحوث العلمية هي أساس التكنولوجيا الزراعية»[٧٠].

وخلافاً لمحاصيل الحبوب، يرى جويلي والجمسي «أن إنتاج الخضر والفاكهة لا يمثل

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٧٠) أحمد جويلي وإمام محمود الجمسي، «المعالم الزراعية الرئيسية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين الزراعيين الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢ ـ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، ص ٣٦٩.

مشكلة في معظم دول المنطقة التي بها قطاع زراعي مناسب، فمعظم دول المنطقة تصدر هذه المنتجات، ولها خبرات إنتاجية متنوعة، الأمر الذي لا يجعل من إنتاجها ميزة تكنولوجية»[٧١].

هكذا تدحض مقارنة إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية في أقطار الوطن العربي بتلك في كل من إيران وتركيا وإسرائيل، ادعاء تفوق إسرائيل أو غيرها من الأقطار غير العربية، في ما يسمى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على العرب في التقانة الزراعية على إطلاقها. ناهيك عن أنها تكشف عن تدنٍّ نسبي لإنتاجية هذه المحاصيل في إسرائيل على نحو يدحض ما سلفت الإشارة إليه مما يدعيه شمعون بيريس من أن إسرائيل تمكنت من زيادة دخلها الزراعي حوالى ١٢ ضعفاً في الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) بفضل ما تملكه من علم وتقانة وتخطيط، وإن كان ذلك لا يعني أن يرضى العرب ويقنعون بما لهم من تفوق على الأقطار الأخرى في المنطقة في هذا المجال، وإنما يعني أن يتخذوا منه حافزاً وقاعدة انطلاق إلى المزيد من التفوق في ما يتفوقون فيه بالفعل وإلى اللحاق بالآخرين وتجاوزهم في ما يتخلفون هم فيه نسبياً.

ولعله من نافلة القول أن العرب يستطيعون تحقيق ذلك بكفاءة وفاعلية أكبر، وبتكلفة أقل، في إطار صيغة لتكامل علمي ـ تقني عربي، أو حتى في إطار صيغة لعمل عربي مشترك في هذا المجال دون مستوى التكامل. وربما لا يحتاج العرب في سبيل ذلك إلى مؤسسات وأجهزة قطرية جديدة بقدر ما يحتاجون إلى تنشيط ما هو قائم منها وتفعيله وتهيئته للتكامل بعضه مع بعض، وبقدر ما يحتاجون إلى تنشيط ما هو قائم من مؤسسات قومية في هذا المجال وتفعيله، إذا كان ثمة إمكانية لذلك، أو إنشاء مؤسسات قومية جديدة يتوفر لها من إمكانات التكامل ومن القدرات القومية ما يعوز القائم منها حالياً.

ولعله مما يذكر في هذا المقام «المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة» وهو مركز قومي أنشئ في حزيران/يونيو من عام ١٩٦٨، وبدأ بممارسة مهامه في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧١. وتتلخص هذه المهام في إجراء دراسات وتطوير أساليب لزراعة المناطق الجافة، شاملة دراسة مصادر المياه وأساليب ووسائل استغلال الموارد المائية، وأساليب ووسائل صيانة ومنع تدهور الغطاء النباتي وتطوير استغلال المراعي... الخ[٧٢].

إن المهام التي أنشئ من أجلها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة هي المهام ذاتها التي يطرحها الاسرائيليون ومؤيدو دعوتهم إلى إقامة سوق شرق

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: سليمان حيدر المنذري، «التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي،» في: خليل حسن خليل [وآخرون]، **آليات التكامل الاقتصادي العربي**، تحرير طه عبد العليم طه (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

أوسطية، باعتبارها أهم مجالات التكامل الاقتصادي الشرق أوسطي وأكثرها حيوية وأشدها إلحاحاً. وهي المهام ذاتها التي يطرح شمعون بيريس، من أجل الاضطلاع بها، فكرة إنشاء ثلاثة مراكز بحثية متعددة الأطراف: أحدها في إسرائيل، والثاني في الولايات المتحدة الأمريكية والثالث في «الدول العربية»، ينسق مشروعاتها البحثية «منظمة شاملة» تضم «أعضاء دول في منطقة البحر المتوسط، تعاني مشاكل زراعية تتعلق بالمناطق القاحلة، . . تشمل المغرب وتونس ومصر وإسرائيل وسوريا وتركيا وقبرص وإسبانيا». ويحدد بيريس موضوعات البحث الرئيسية لهذه المراكز في «أساليب زراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، وتطوير المياه، وأساليب من أجل استغلالها، وإعادة تأهيل الأرض والأنظمة البيئية، التي تدهورت نتيجة التصحر»[٧٣].

إن ما يطرحه بيريس من مهام لمراكز البحث التي يدعو إلى إنشائها، في إطار السوق الشرق أوسطية، التي يقود الدعوة إليها والإعداد لإقامتها، لا تخرج عن المهام التي حددتها اتفاقية إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في الثالث من شهر حزيران/يونيو عام ١٩٦٨. وهو ما تنتفي معه حاجة العرب، قومياً وقطرياً، إلى ما يطرح بيريس فكرة إنشائه من مراكز بحثية، وما تتأكد معه في المقابل حاجتهم إلى تطوير وتفعيل مركزهم البحثي القائم باعتباره أولوية تكاملية ملحة ومتقدمة.

ولا يفتقر العرب على المستوى القطري إلى إمكانات قابلة للتفعيل والتطوير، بما يؤهلهم لتحقيق تطوير متسارع للعلم والتقانة الزراعيين يجتازون به ما قد يفصلهم عن الآخرين من فجوة تقنية زراعية. وهذه الإمكانات تتفاوت من قطر إلى آخر على نحو يهيئ لقيام تكامل حقيقي بينها، ويقتضيه أيضاً، ويجعل منها أداة فاعلة لتطوير الزراعة العربية كلها وتنميتها لصالح العرب كلهم.

ففي مصر، على سبيل المثال، تتوفر بنية أساسية واسعة وراسخة لتطوير التقانات الزراعية، تشمل، إلى جانب عدد ضخم نسبياً من العلماء والباحثين، عدداً كبيراً من مؤسسات البحث العلمي والتطوير الزراعيين، من بينها على سبيل المثال لا الحصر[٧٤]:

- مركز البحوث الزراعية، التابع لوزارة الزراعة، ويضم خمسة عشر معهداً بحثياً متخصصاً تعمل في مختلف مجالات البحث العلمي الزراعي، أنشئ آخرها وهو معهد بحوث الهندسة الوراثية قبل نحو عامين.

(٧٣) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١٤٤.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد حسن ابراهيم، «التطوير التكنولوجي والإنتاجية في الزراعة المصرية،» في: ابراهيم حسن العيسوي [وآخرون]، **دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري**، تحرير ابراهيم حسن العيسوي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٥٦ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠)، ص ١١٨ ـ ١٢٨.

- مركز البحوث المائية وهو الجناح البحثي لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية، ويضم أحد عشر معهداً بحثياً متخصصاً.

- شعبة البحوث الزراعية والبيولوجية في المركز القومي للبحوث، وتضم سبعة أقسام متخصصة في مجالات البحث العلمي الزراعي.

- كليات الزراعة وعددها ١٣ كلية تمارس مهاماً بحثية ومهاماً تعليمية في الوقت ذاته.

- كليات الطب البيطري وعددها أربع كليات تمارس فيها المهام البحثية والتعليمية المتعلقة بصيانة وتطوير وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة.

- مركز بحوث الصحراء، ويبحث في تنمية الصحراء بصفة أساسية، ويضم أقساماً للموارد المائية، والموارد الأرضية، والإنتاج النباتي والحيواني.

- معهد علوم البحار والمصايد، ويعمل في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية في مجال الثروة المائية، من خلال ستة عشر قسماً متخصصاً يضمها.

ويعزى قسم كبير مما تحقق من تقدم في إنتاجية الحاصلات الزراعية المختلفة، ومن زيادة في الإنتاج منها في مصر ـ على نحو ما سلفت الإشارة إليه وما سوف يلي ذكره أيضاً ـ إلى جهود هذه المؤسسات. ولقد كان في مقدور هذه المؤسسات أن تساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين بمقادير ومعدلات أكبر بكثير لو أتيحت لها إمكانيات تمويلية ملائمة، إذ لا يخفى على أحد مدى شح المخصصات التمويلية للبحث والتطوير وضآلتها، وما يترتب عليه من إعاقتها عن الانطلاق إلى تحقيق ما يمكن أن تحققه من تطوير للتقانات الزراعية.

وهذا أمر يستحق، بدوره، أن يحظى بقدر غير يسير من الاهتمام في أية صيغة، يتفق عليها، للعمل الزراعي العربي المشترك.

ربما يبقى في هذا المقام الإشارة إلى مغزى الارتفاع الواضح في إنتاجية محاصيل الحبوب بصفة عامة، وبعضها، بصفة خاصة، في أقطار عربية غير زراعية، مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، ومن وجهة نظر التكامل العربي في مجال التقانة الزراعية. فهذا الارتفاع في الإنتاجية، وإن كان لا يعتد كثيراً بأثره في الإنتاج، بسبب الضيق الشديد في الرقعة المزروعة، يتيح قاعدة قد يمكن الانطلاق منها لتطوير تقانة الأصناف في محاصيل الحبوب على المستوى القومي، من خلال التوظيف العلمي لأصولها الوراثية في استنباط أصناف جديدة عالية الغلة ذات خصائص وراثية تلائم البيئة الصحراوية والمناخ الجاف. وهذا أمر يمكن تحقيقه فقط في إطار تكاملي عربي.

٢ ـ الإنتاج والإنتاجية الزراعيان

شهدت الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣) تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي، ومجموع الإنتاج الغذائي، وإنتاج وإنتاجية مجموعات محصولية ومحاصيل زراعية رئيسية، في

أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل. وهذه التطورات هي موضوع هذا القسم من الدراسة.

أ ـ إجمالي الإنتاج الزراعي

شهدت الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣) تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل. وتبين البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٣) الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي في هذه الأقطار في الفترة المشار إليها (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠). ويتبين منها:

(١) انخفض الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي في عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٦,٢ ونحو ٩٢,٦ ونحو ٩١,٢ في كل من السودان وتونس واليمن على التوالي. وزاد زيادة طفيفة جداً في الجزائر وموريتانيا، وزاد في بقية أقطار الوطن العربي إلى ما يتراوح بين نحو ١٠٥ في مصر، كحد أدنى، ونحو ١١٨,٥ في العراق، كحد أقصى. وزاد إلى نحو ١١٩,٥، ونحو ١٠٦,٧ ونحو ١٠٩,٩ في كل من العراق وتركيا وإسرائيل على التوالي.

(٢) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إجمالي الإنتاج الزراعي إلى أقل من ١٠٠ في كل من الجزائر ومصر وموريتانيا والسودان وتونس والعربية السعودية واليمن، وزاد في بقية أقطار الوطن العربي إلى ما يتراوح بين نحو ١٠٢,٢ في الأردن، كحد أدنى، ونحو ١١٦,٧ في لبنان، كحد أقصى. وفي الأقطار الثلاثة غير العربية زاد إلى نحو ١٠٩,٨ ونحو ١٠١,٦ ونحو ١٠٥,٥ في كل من إيران وتركيا وإسرائيل على التوالي.

(٣) ارتفع الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي في كافة أقطار الوطن العربي في عام ١٩٩٣ إلى ما يتراوح بين نحو ١٠٨,٨ في السودان، كحد أدنى، ونحو ٥٩٣,٢ في العربية السعودية كحد أقصى، بزيادات عنه في عام ١٩٨٢ تتراوح بين نحو ١٠,٩ بالمئة في العراق، كحد أدنى، ونحو ٤٣٦,٤ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وارتفع في إيران إلى نحو ١٩٨,٩، بزيادة قدرها نحو ٦٦,٥ بالمئة، وفي تركيا إلى نحو ١٣٥,١، بزيادة قدرها نحو ٢٦,٢ بالمئة، بينما بقي في إسرائيل عند مستواه نفسه في عام ١٩٨٢.

(٤) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إجمالي الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٣ عليه في عام ١٩٨٢ في كل من ليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان والعراق وسوريا وليبيا واليمن، بنسب تتراوح بين نحو ٤,٢ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٢٢,٧ بالمئة في العراق، كحد أقصى. وارتفع في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٦,٥ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٢٤٣,٣ بالمئة في العربية السعودية كحد أقصى. وفي إيران ارتفع بنسبة ١٢,٨ بالمئة، بينما انخفض في تركيا بنسبة ٠,٨ بالمئة، وانخفض في إسرائيل بنسبة ٢٦,٨ بالمئة وهي أعلى نسبة انخفاض في متوسط نصيب الفرد في إجمالي الإنتاج الزراعي في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)، الأمر الذي يعكس جمود القدرات

الإنتاجية الزراعية فيها، ومن بينها بطبيعة الحال مستوى التقانة الزراعية.

ب - إجمالي الإنتاج الغذائي

اتخذ تطور الإنتاج الغذائي في أقطار الوطن العربي، وإيران وتركيا وإسرائيل، في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣) اتجاه تطور إجمالي الإنتاج الزراعي نفسه في الفترة نفسها، وإن تباينت مقاديرهما، على نحو ما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٤)، ويمكن إيجازه في ما يلي:

(١) انخفض الرقم القياسي لإنتاج الغذاء (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)، في عام ١٩٨٢ في كل من السودان وتونس واليمن عن الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي فيها، وتجاوزه في حدود ضيقة في غيرها من الأقطار العربية والأقطار غير العربية التي تتناولها الدراسة. وكانت أعلى نسبة لهذا التجاوز في مصر.

(٢) ارتفع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في الأقطار كافة التي تتناولها الدراسة وبنسب تتراوح في الوطن العربي بين نحو ١١,٨ بالمئة في العراق، كحد أدنى، ونحو ٤٥٢,٤ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، وتزيد بدرجة ملحوظة على الزيادة في الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي في كل من مصر ولبنان والعربية السعودية، بينما تزيد بدرجة أقل في الأقطار العربية الأخرى كافة تقريباً. وهو ما ينطبق أيضاً في حالة الأقطار غير العربية، وإن كان يلاحظ أن الزيادة في الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في إسرائيل (١٤,١ بالمئة) تفوق كثيراً التغير في الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي (صفر). وهو ما قد يعني أن هذه الأقطار جميعاً توجه قدراً من الاهتمام إلى إنتاج الغذاء يفوق اهتمامها بإنتاج ما عداه من منتجات زراعية.

(٣) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في عام ١٩٨٢ إلى أقل من ١٠٠ في الأقطار العربية ذاتها التي انخفض فيها الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج منه إلى أقل من ١٠٠ في العام نفسه، باستثناء مصر، حيث ارتفع فيها إلى نحو ١٠١,٩، وزاد في بقية الأقطار العربية بالنسب نفسها التي زاد بها الرقم القياسي لنصيب الفرد من إجمالي الإنتاج الزراعي تقريباً، أو بزيادات طفيفة عنها. وهو ما يكاد ينطبق تقريباً على الأقطار الثلاثة غير العربية.

(٤) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إنتاج الغذاء في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في كل من ليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان والعراق وسوريا واليمن، بنسب تتراوح بين نحو ٤,٦ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٢٢,١ بالمئة في كل من ليبيا والعراق (الخاضعين لحصار اقتصادي)، كحد أقصى، وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١١,٤ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٢٥٣,٦ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وفي إيران زاد الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إنتاج الغذاء في الفترة نفسها بنحو ١٤,٤ بالمئة، بينما بقي ثابتاً من دون تغيير

في تركيا، وانخفض في إسرائيل بنسبة ١٦,٥ بالمئة، وهي أقل من نسبة الانخفاض في الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إجمالي الإنتاج الزراعي.

ج ـ إنتاج الحاصلات النباتية

يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٥) ما يمكن إيجازه في ما يلي:

(١) انخفض الرقم القياسي للإنتاج النباتي (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)، في عام ١٩٨٢ في الجزائر والسودان وتونس واليمن بنسب تتراوح بين نحو ٦ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ١٦ بالمئة في الجزائر، كحد أقصى. وزاد في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ٠,٣ بالمئة في موريتانيا كحد أدنى، ونحو ٦٠,٥ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وزاد في كل من إيران وتركيا وإسرائيل بنحو ٢٨,٢ بالمئة، ونحو ٧,٤ بالمئة، ونحو ٨ بالمئة على التوالي.

(٢) زاد الرقم القياسي للإنتاج النباتي في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في الأقطار العربية كافة بما يتراوح بين نحو ٣,١ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٣٣٤,٤ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، وإن بقي في كل من السودان واليمن أقل من ١٠٠ في عام ١٩٩٣. وزاد في كل من إيران وتركيا بنحو ٧٠,٥ بالمئة ونحو ٢٣,١ بالمئة على التوالي، بينما انخفض في إسرائيل وحدها بنسبة ٨,٤ بالمئة.

(٣) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في الإنتاج النباتي في عام ١٩٨٢ إلى أقل من ١٠٠ في كل من الجزائر وموريتانيا والسودان وتونس واليمن، وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٠,٢ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٤٢,٥ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وزاد في كل من إيران وتركيا وإسرائيل بنحو ١٨ بالمئة ونحو ٢,٣ بالمئة ونحو ٣,٩ بالمئة على التوالي.

(٤) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في الإنتاج النباتي في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في كل من ليبيا وموريتانيا والمغرب والعراق وسوريا واليمن بما يتراوح بين نحو ١١,٢ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ٢٥,٢ بالمئة في السودان، كحد أقصى. وزاد في بقية الأقطار العربية بين نحو ٣,٤ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ١٧٨ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وزاد في إيران بنحو ١٥,٦ بالمئة، وانخفض في تركيا بنحو ٣,٥ بالمئة، وفي إسرائيل بنحو ٣٢,٩ بالمئة، وهي أعلى نسبة للانخفاض في متوسط نصيب الفرد في الإنتاج النباتي في الفترة المشار إليها.

د ـ إنتاج الحبوب

يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٦) ما يمكن إيجازه في ما يلي:

(١) انخفض الرقم القياسي لإنتاج الحبوب (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)، في عام ١٩٨٢ في كل من الجزائر والسودان والأردن ولبنان وسوريا واليمن بما يتراوح بين نحو

٥,٣ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٢٩,٨ بالمئة في لبنان، كحد أقصى، وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٤,٨ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ١٠٠,٨ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وزاد في كل من إيران وتركيا بنحو ١٦,٦ بالمئة ونحو ٦ بالمئة على التوالي، وانخفض في إسرائيل بنحو ١٣,٣ بالمئة.

(٢) انخفض الرقم القياسي لإنتاج الحبوب في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في كل من ليبيا والمغرب واليمن بنسب تتراوح بين نحو ١,٩ في المئة في ليبيا، كحد أدنى، ونحو ٤٤,٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى. وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٧,٤ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ٩١٠,٣ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، وإن كان قد بقي في الأردن أقل من ١٠٠. وزاد في كل من إيران وتركيا بنسبة ٧٢,١ بالمئة و٢٠,٥ بالمئة على التوالي، كما زاد في إسرائيل بنسبة ٥,٩ بالمئة، وإن بقي أقل من ١٠٠.

(٣) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إنتاج الحبوب في عام ١٩٨٢ عنه كمتوسط للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١)، في كل من الجزائر ومصر والسودان والأردن ولبنان وسوريا واليمن بما يتراوح بين نحو ٠,٤ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٣٠,٦ بالمئة في سوريا، كحد أقصى. وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٣,٩ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ٧٨,٣ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وزاد في كل من إيران وتركيا بنحو ٧,٣ بالمئة ونحو ٠,٩ بالمئة على التوالي، وانخفض في إسرائيل بنحو ١٦,٣ بالمئة.

(٤) انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في إنتاج الحبوب في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢ في كل من ليبيا والمغرب والأردن واليمن بما يتراوح بين نحو ٣١ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ٥٧,٩ بالمئة في المغرب، كحد أقصى. وزاد في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٠,٤ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٥٤٦,٧ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، وإن بقي دون مستواه في سنة الأساس في كل من الجزائر والسودان. وزاد في إيران بنحو ١٦,٧ بالمئة، بينما انخفض في تركيا بنحو ٥,٥ بالمئة، وفي إسرائيل بنحو ٢٢,٥ بالمئة.

ويتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٧) ما يمكن إيجازه في ما يلي:

(١) ازداد إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٩/١٩٨١ ـ ١٩٩٣) بنحو ٢٣ بالمئة، وازداد متوسط الغلة الهكتارية منها بنحو ٣٠,٥ بالمئة، مما أسفر عن زيادة الإنتاج بنحو ٦٠,٥ بالمئة.

(٢) انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب على المستوى القطري للوطن العربي، في الفترة المشار إليها، في كل من الجزائر وليبيا والأردن والإمارات العربية المتحدة واليمن بنسب تتراوح بين نحو ٠,٥ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ٣٢,٩ بالمئة في الأردن،

كحد أقصى. وازدادت في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ١١,٤ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ١٨٢,٧ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

(٣) انخفضت الغلة الهكتارية من الحبوب في كل من المغرب والسودان وقطاع غزة والإمارات العربية بما يتراوح بين نحو ٢٣,٢ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٩١,١ بالمئة في قطاع غزة، كحد أقصى. وزادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٣,٨ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ٤٤٤,٦ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

(٤) انخفضت كمية الإنتاج من الحبوب في كل من المغرب والصومال وقطاع غزة والأردن واليمن بما يتراوح بين نحو ٦,٢ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٨٠ بالمئة في قطاع غزة، كحد أقصى. وزادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٢,٨ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ١٥١٦ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

(٥) ازدادت المساحة المزروعة بالحبوب، والغلة الهكتارية، والإنتاج منها، في إيران في الفترة المشار إليها بنحو ٢٣,٥ بالمئة ونحو ٥٧,٤ بالمئة و٩٦,١ بالمئة على التوالي.

(٦) ازدادت المساحة المزروعة بالحبوب، والغلة الهكتارية، والإنتاج منها، في تركيا بنحو ٣,٦ بالمئة ونحو ٢١,٤ بالمئة، ونحو ٢٥,٨ بالمئة على التوالي.

(٧) انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب في إسرائيل بنحو ١٨,٦ بالمئة، وازدادت الغلة الهكتارية بنحو ١٨ بالمئة، وانخفض الإنتاج بنحو ٤,٢ بالمئة.

(١) إنتاج القمح

يأتي القمح على رأس قائمة السلع الزراعية الاستراتيجية، ويستخدم أحياناً كأداة للضغط السياسي على الحكومات الوطنية في الأقطار التي يعجز إنتاجها الوطني عن كفاية استهلاكها منه. وتشير البيانات المتاحة إلى أن أقطار الوطن العربي نجحت في الفترة (١٩٧٩/١٩٨١ ـ ١٩٩٣) في زيادة إجمالي إنتاجها منه بنحو ١٠٦,٤ بالمئة، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٨). ويعزى القسم الأكبر من الزيادة المشار إليها، في كمية الإنتاج، إلى ما حققته هذه الأقطار مجتمعة من زيادة في الغلة الهكتارية من القمح بنحو ٦٧,٦ بالمئة في الفترة المذكورة، بينما يعزى القسم الآخر من الزيادة في كمية الإنتاج إلى الزيادة في المساحة المزروعة قمحاً في الوطن العربي بنحو ٢٣,٢ بالمئة.

وعلى المستوى القطري انخفضت المساحة المزروعة قمحاً في الفترة المذكورة في كل من الجزائر وليبيا والصومال والأردن بنسب تتراوح بين نحو ٩,٩ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ٥٤,١ بالمئة في الأردن، كحد أقصى. وفي المقابل ازدادت هذه المساحة في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٠,١ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ١٠٢٠

بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

وبينما انخفضت الغلة الهكتارية من القمح في كل من المغرب وقطاع غزة والإمارات بما يتراوح بين نحو ٢٣,٨ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٧٦,٢ بالمئة في قطاع غزة، كحد أقصى، حققت بقية الأقطار العربية زيادات فيها تتراوح بين نحو ٩,٣ بالمئة في العراق، كحد أدنى، ونحو ١٢٤,٧ بالمئة في عمان، كحد أقصى.

ترتب على التطورات المشار إليها في المساحة المزروعة قمحاً، وفي الغلة الهكتارية منه، زيادة الكميات المنتجة منه في الأقطار العربية كافة، باستثناء قطاع غزة والأردن، بنسب تتراوح بين نحو ٤,٩ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ١١٥٠ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، بينما انخفضت كمية الإنتاج في قطع غزة والأردن بنحو ٥٠ بالمئة ونحو ٢١ بالمئة على التوالي.

وفي الأقطار الثلاثة غير العربية ازدادت المساحة المزروعة قمحاً في كل من إيران وتركيا بنحو ١٢,٧ بالمئة ونحو ٤,٣ بالمئة على التوالي، وانخفضت في إسرائيل بنحو ٦,٣ بالمئة. وفي المقابل ازدادت الغلة الهكتارية فيها بنحو ٦٤,٧ بالمئة ونحو ١٨,٢ بالمئة ونحو ١٥,٨ بالمئة على التوالي، وازدادت الكميات المنتجة من القمح فيها بنحو ٨٦,٥ بالمئة ونحو ٢٣,٢ بالمئة، ونحو ٨ بالمئة على التوالي.

ولعل أهم ما تكشف عنه البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٨) أن الوطن العربي يتفوق على المستوى القومي، وفي الكثير من أقطاره، تفوقاً واضحاً في ما يتعلق بمستوى الغلة الهكتارية من القمح، وفي نسب نموها، في الفترة موضوع الدراسة، على الأقطار الثلاثة غير العربية التي تشملها الدراسة.

(٢) إنتاج الأرز

تكاد زراعة الأرز في الوطن العربي تنحصر في مصر والعراق. وتشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى ازدياد إجمالي المساحة المزروعة أرزاً في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٩/١٩٨١ ـ ١٩٩٣) بنحو ٣٢,٤ بالمئة، وازدياد متوسط الغلة الهكتارية العربية منه بنحو ٣٠,٤ بالمئة وكمية الإنتاج بنحو ٧٢,٧ بالمئة[٧٥].

وعلى المستوى القطري تزيد المساحة المزروعة أرزاً في مصر على ٨٠ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة به على المستوى القومي العربي، بينما تزيد غلته الهكتارية فيها، وهي أعلى غلة هكتارية للأرز في العالم، على متوسطها على المستوى القومي العربي بما يتراوح بين نحو ٩ بالمئة كمتوسط سنوي للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) ونحو ١٣,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣، ويزيد نصيبها في إجمالي الكميات المنتجة منه، على هذا المستوى، على ٩٠ بالمئة

(٧٥) احتسبت من: FAO, *Production Yearbook, 1993*, pp. 70 - 71.

في الفترة المدروسة بأكملها[٧٦].

وفي إيران ازدادت المساحة المزروعة أرزاً، وهي تزيد عليها في مصر بما يتراوح بين نحو ٤,٣ بالمئة، في بداية الفترة المشار إليها ونحو ٣٠ بالمئة في نهايتها، بنحو ٦١,٣ بالمئة. وازدادت الغلة الهكتارية منه بنحو ١٧,٦ بالمئة، وكمية الإنتاج منه بنحو ٨٩,٨ بالمئة، يرجع القسم الأكبر منها إلى الزيادة في المساحة المزروعة، خلافاً لحالة مصر والوطن العربي، حيث يرجع القسم الأكبر من الزيادة في الكمية المنتجة في كل منهما إلى الزيادة في الغلة الهكتارية وليس في المساحة[٧٧].

وفي تركيا انخفضت المساحة المزروعة أرزاً بنحو ٣٢,٨ بالمئة، وزادت الغلة الهكتارية بنحو ٦,٦ بالمئة، وانخفضت كمية الإنتاج بنحو ٢٨,٣ بالمئة[٧٨].

ويمثل إنتاج الأرز مظهراً من مظاهر التفوق العربي، قومياً وقطرياً، في تقنيات أصناف الحبوب، ففي الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) تجاوزت الغلة الهكتارية من الأرز في مصر مثيلتها في إيران وتركيا بنحو ٧٧,٥ بالمئة ونحو ٢١,٣ بالمئة على التوالي، وتجاوزتهما الغلة الهكتارية على المستوى القومي العربي في الفترة نفسها بنحو ٦٢,٦ بالمئة ونحو ١١,١ بالمئة على التوالي. وفي عام ١٩٩٣ بلغت هذه النسب نحو ١٠٤,٣ بالمئة ونحو ٥٤ بالمئة على التوالي على مستوى مصر، ونحو ٨٠,٤ بالمئة ونحو ٣٥,٩ بالمئة على التوالي على المستوى القومي العربي[٧٩].

(٣) إنتاج الذرة الشامية

ازداد إجمالي الإنتاج من الذرة الشامية في الوطن العربي بنحو ٤٣,٢ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣)، على الرغم من ازدياد المساحة المزروعة به في الفترة نفسها بنحو ٠,٣ بالمئة فقط، مما يعني أن الزيادة في الغلة الهكتارية هي المسؤولة تقريباً عن كل الزيادة في الكمية المنتجة، كما يتبين من بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[٨٠].

ولعله مما يلفت الانتباه في هذا المقام ذلك الارتفاع الواضح في الغلة الهكتارية من الذرة الشامية في كل من الإمارات العربية المتحدة (٢٣٩٤٦ كغم كمتوسط سنوي في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) و١٩٠٠٠ كغم في عام ١٩٩٣)، وفي قطر (١٣٤٠٠ كغم كمتوسط سنوي في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) و١٢٥٠٠ كغم في عام ١٩٩٣)، وفي

(٧٦) المصدر نفسه، صفحات متفرقة.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

الكويت (١١٠٠٠ كغم في عام ١٩٩٣)، وهو أمر يستحق أن يؤخذ في الاعتبار في عمليات تطوير أصناف الذرة الشامية في إطار تكامل عربي[٨١].

تأتي مصر في المرتبة التالية للكويت من حيث الغلة الهكتارية للذرة الشامية (٦١٤٨ كغم في عام ١٩٩٣) ثم إسرائيل وتركيا وإيران (٤٧٨٧ كغم و٤٥٤٥ كغم و٤٢٠٠ كغم على التوالي)[٨٢].

(٤) إنتاج الشعير

ازداد إجمالي المساحة المزروعة شعيراً في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ - ١٩٩٣) بنحو ٣٣ بالمئة، وازداد متوسط الغلة الهكتارية على المستوى القومي بنحو ٦,٥ بالمئة، وإجمالي الإنتاج بنحو ٤١,٧ بالمئة. وعلى المستوى القطري للوطن العربي انخفضت المساحة المزروعة شعيراً في المغرب بنحو ١,٨ بالمئة، وازدادت في بقية أقطاره بما يتراوح بين ٤,١ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٢٣٨٦ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وانخفضت الغلة الهكتارية في الجزائر ومصر والمغرب وقطاع غزة وسوريا والإمارات العربية بما يتراوح بين نحو ٨,٥ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٨٢,٩ بالمئة في قطاع غزة، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٧,٢ بالمئة في قطر، كحد أدنى، ونحو ٤٣٧ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. واقترن بذلك ازدياد كمية الإنتاج في الأقطار العربية كافة، باستثناء المغرب، بما يتراوح بين نحو ١,٣ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ١٣٦٥٠ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى[٨٣].

وفي إيران ازدادت المساحة المزروعة شعيراً بنحو ٥٠,٥ بالمئة وازدادت الغلة الهكتارية بنحو ٤٩,٧ بالمئة وكمية الإنتاج بنحو ١٣١,١ بالمئة[٨٤].

في تركيا ازدادت المساحة المزروعة شعيراً والغلة الهكتارية وكمية الإنتاج منه بنحو ٢٢,٤ بالمئة ونحو ١١,٨ بالمئة ونحو ٣٦,٩ بالمئة على التوالي[٨٥].

وفي إسرائيل انخفضت المساحة والغلة الهكتارية وكمية الإنتاج بنحو ٤٨,٢ بالمئة، ونحو ١٩,٦ بالمئة ونحو ٥٥,٦ بالمئة، على التوالي[٨٦].

ويتجاوز متوسط الغلة الهكتارية من الشعير في الوطن العربي كله، وفي القسم

---

(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) المصدر نفسه.
(٨٤) المصدر نفسه.
(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) المصدر نفسه.

الأكبر من أقطاره، متوسطها في إسرائيل بمقادير ونسب كبيرة، بينما يقل متوسطها في الوطن العربي كله عنه في كل من إيران وتركيا، وينخفض بدوره فيهما عنه في عدد غير قليل من الأقطار العربية[٨٧].

(٥) إنتاج البقول

تشغل البقول في الوطن العربي مساحة محدودة نسبياً، وتكاد تكون ثابتة تقريباً في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣)، إذ ازدادت فيها بنحو ١,٧ بالمئة فقط، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ٩). وفي المقابل ازداد المتوسط القومي للغلة الهكتارية بنحو ١٠,٢ بالمئة، وإجمالي الإنتاج بنحو ١٢,١ بالمئة.

وعلى المستوى القطري تركز القسم الأكبر من المساحة المزروعة بقولاً في المغرب وسوريا ومصر وتونس والجزائر. وحققت الغلة الهكتارية أعلى مستوياتها في مصر ولبنان والعربية السعودية واليمن والأردن وليبيا والعراق والسودان حيث تجاوزت في كل منها بمقادير كبيرة مستوياتها في كل من إيران وتركيا وإسرائيل. وكانت نسب زيادتها في فترة الدراسة أعلى بنسب كبيرة في كثير من الأقطار العربية عنها في إسرائيل.

وفي إيران وتركيا ازدادت المساحة المزروعة بقولاً بنسب كبيرة انعكست بالزيادة، بنسب كبيرة أيضاً، على الإنتاج على الرغم من انخفاض الغلة الهكتارية في كل منهما.

(٦) إجمالي الإنتاج من الخضر والفاكهة

ازداد إجمالي الإنتاج من الخضر والقرعيات في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣) بنحو ٣٣,٥ بالمئة. وازداد الإنتاج منها على المستوى القطري في أقطاره كافة باستثناء البحرين وسوريا، حيث انخفض فيهما بنحو ٢٦,٧ بالمئة ونحو ٤٢,٤ بالمئة على التوالي، بينما تراوحت نسب الزيادة فيه في بقية الأقطار العربية بين نحو ١,٨ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٢٦٢,٢ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٠).

في إيران تبلغ نسبة الزيادة في إنتاج الخضر في الفترة المشار إليها نحو ٥٧,٥ بالمئة، وهي تقل عن نسبة الزيادة فيه في ١٣ قطراً عربياً.

وفي تركيا تبلغ نسبة الزيادة في إنتاج الخضر في الفترة ذاتها نحو ٣٨,٥ بالمئة، وهي تقل، وبنسب كبيرة في غالب الأحوال، عنها في ١٦ قطراً عربياً.

وتبلغ نسبة الزيادة في إنتاج الخضر في إسرائيل في الفترة نفسها نحو ٦٦ بالمئة، وهي تقل كثيراً عنها في ١١ قطراً عربياً.

---

(٨٧) المصدر نفسه.

ويتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٠) أيضاً أن إجمالي إنتاج الوطن العربي من الفاكهة ازداد في الفترة المشار إليها بنحو ٦٠,٣ بالمئة، كما ازداد في أقطاره كافة، باستثناء الجزائر وموريتانيا والبحرين وقطاع غزة، بنسب تتراوح بين نحو ١٢,٢ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٢٨٤ بالمئة في الإمارات العربية كحد أقصى.

في إيران ازداد الإنتاج من الفاكهة بنحو ١٤٧ بالمئة، وهي تقل كثيراً عن نسب زيادته في ثلاثة أقطار عربية هي الإمارات العربية المتحدة والأردن والعربية السعودية، وتزيد عليها في بقية الأقطار العربية.

وفي تركيا ازداد الإنتاج من الفاكهة في الفترة ذاتها بنسبة ٢٥,٥ بالمئة، وهي تقل، وبنسب كبيرة في حالات غير قليلة، عن نسب زيادته في ١٤ قطراً عربياً.

وفي إسرائيل انخفض الإنتاج من الفاكهة بنسبة ٢٥ بالمئة.

(٧) الإنتاج من السكر الخام والمبلور

ازداد إجمالي الإنتاج من السكر في الوطن العربي بنحو ٧٣,٥ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/١٩٨١ ـ ١٩٩٣). وازداد على المستوى القطري بنسب تتراوح بين نحو ٤٣ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٢٠٨,٤ بالمئة في السودان، كحد أقصى. ويتركز إنتاج القسم الأكبر منه (نحو ٩٠ بالمئة كمتوسط سنوي في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)، ونحو ٩١,٦ بالمئة في عام ١٩٩٣) في مصر والمغرب والسودان[٨٨].

في إيران ازداد الإنتاج من السكر في الفترة المشار إليها بنحو ٤٦,٧ بالمئة، وانخفضت نسبته إلى إجمالي الإنتاج في الوطن العربي من نحو ٤٧,٢ بالمئة في بداية هذه الفترة إلى نحو ٤٠ بالمئة في نهايتها في عام ١٩٩٣. وفي تركيا ازداد الإنتاج من السكر بنحو ٩٢,٧ بالمئة، وازدادت نسبته إلى إجمالي الإنتاج منه في الوطن العربي من نحو ٨٨,٢ بالمئة في بداية الفترة إلى نحو ٩٨ بالمئة في نهايتها[٨٩].

وفي إسرائيل انخفض الإنتاج من السكر من ٨ آلاف طن كمتوسط سنوي للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) إلى لا شيء في عام ١٩٩٣[٩٠].

(٨) إنتاج المنتجات الحيوانية

ارتفع الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج من المنتجات الحيوانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)، في عام ١٩٨٢ في أقطار الوطن العربي كافة، في ما عدا السودان، بنسب تتراوح بين نحو ٠,٦٢ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ٣٥,٨٥ بالمئة في العربية السعودية،

---

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

كحد أقصى. وازداد في عام ١٩٩٣ عليه في عام ١٩٨٢ في الأقطار العربية كافة أيضاً، باستثناء العراق، بنسب تتراوح بين نحو ١٠,١ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ١٩٨,٧ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١١).

وفي المقابل انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج في عام ١٩٨٢ في كل من موريتانيا والسودان، وارتفع في بقية أقطار الوطن العربي بنسب تتراوح بين نحو ٠,٦ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٢١,١٣ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى. وفي عام ١٩٩٣ انخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في الإنتاج من المنتجات الحيوانية عنه في عام ١٩٨٢ في خمسة أقطار عربية هي ليبيا وموريتانيا والسودان والعراق وسوريا، وارتفع في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ٨,١ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٥٨,٥ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

وفي إيران ارتفع الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج من المنتجات الحيوانية بنحو ٨,٦ بالمئة في عام ١٩٨٢، وانخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد فيه بنحو ٠,٣ بالمئة. وازداد الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج من المنتجات الحيوانية ولمتوسط نصيب الفرد فيه في عام ١٩٩٣ عليه في عام ١٩٨٢ بنحو ٦٠,٥ بالمئة ونحو ٨,٨ بالمئة على التوالي.

وفي تركيا ارتفع الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج من المنتجات الحيوانية بنحو ٤,٩ بالمئة، وبقي الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد فيه ثابتاً تقريباً في عام ١٩٨٢، وازداد الأول في عام ١٩٩٣ عليه في عام ١٩٨٢ بنحو ٢٨,٧ بالمئة، بينما ازداد الثاني في الفترة نفسها بنحو ٠,٩ بالمئة.

وفي إسرائيل ارتفع الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج من المنتجات الحيوانية بنحو ٧,١ بالمئة، والرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد فيه بنحو ٢,٩ بالمئة في عام ١٩٨٢، وارتفع الأول بنسبة ٣٠,٤ بالمئة بينما انخفض الثاني بنسبة ٤,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٢.

(أ) إنتاج اللحوم من الحيوانات المحلية: ازداد إجمالي الإنتاج من لحوم الأبقار والجاموس المحلية في الوطن العربي بنحو ٣٣,١ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/١٩٨١ ـ ١٩٩٣). ومع ذلك انخفض نصيبه في مجموع الإنتاج من هذه اللحوم فيه وفي إيران وتركيا وإسرائيل من نحو ٥٩,٣ بالمئة كمتوسط سنوي للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) إلى نحو ٤٤ بالمئة في عام ١٩٩٣. وعلى المستوى القطري يتركز إنتاج هذه اللحوم في مصر والسودان والمغرب، حيث يتراوح نصيبها في إجمالي إنتاج الوطن العربي منها بين نحو ٧٠ بالمئة كمتوسط سنوي للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) ونحو ٧٤,٨ بالمئة في عام ١٩٩٣[٩١].

(٩١) المصدر نفسه.

ولقد شهدت الفترة المشار إليها زيادة في إنتاج هذه اللحوم في أقطار الوطن العربي كافة، باستثناء موريتانيا والصومال والعراق وعمان، تتراوح بين نحو ٤ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٨٠٠ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى.

وفي إيران وتركيا وإسرائيل ازداد الإنتاج من هذه اللحوم، في الفترة ذاتها، بنحو ٦٢,٣ بالمئة ونحو ١٠٦,٦ بالمئة ونحو ٨٥ بالمئة على التوالي. وازداد بذلك نصيب كل منها في مجموع الإنتاج من هذه اللحوم فيها وفي الوطن العربي كله من نحو ٢٠,٥ بالمئة ونحو ١٧,٨ بالمئة ونحو ٢,٣ بالمئة على التوالي إلى نحو ٢٥ بالمئة ونحو ٢٧,٧ بالمئة ونحو ٣,٣ بالمئة على التوالي(٩٢).

وفي ما يختص بالإنتاج من لحوم الأغنام والماعز كانت نسب الزيادة في الفترة المشار إليها أقل منها في حالة الإنتاج من لحوم الأبقار والجاموس في الوطن العربي كله وكل من تركيا وإسرائيل، وأكبر منها في إيران فقط، إذ تبلغ نحو ٢٦ بالمئة و١٧ بالمئة و٥٠ بالمئة و٦٣,١ بالمئة على التوالي(٩٣).

ولقد اقترن بذلك انخفاض نصيب الوطن العربي في مجموع الإنتاج من لحوم الأغنام والماعز فيه وفي الأقطار الثلاثة غير العربية المشمولة بالدراسة من نحو ٢٠,٤ بالمئة في بداية الفترة المشار إليها إلى نحو ١٣,٦ بالمئة في نهايتها.

وعلى المستوى القطري العربي يتركز الإنتاج من لحوم الأغنام والماعز في عام ١٩٩٣ في الجزائر والسودان وسوريا ومصر والمغرب، بينما كان يتركز في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) في السودان وسوريا والصومال والمغرب والجزائر ومصر(٩٤).

(ب) **الإنتاج من لحوم الدواجن**: ازداد إجمالي إنتاج الوطن العربي من لحوم الدواجن بنحو ١٥٢,٧ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣)، وازداد الإنتاج منها على المستوى القطري، في أقطاره كافة بنسب تتراوح بين نحو ١٠ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٧٦٦,٧ بالمئة في اليمن، كحد أقصى. ويتركز أكثر من ٦٤ بالمئة من هذا الإنتاج في عام ١٩٩٣ في العربية السعودية ومصر والجزائر والمغرب والعراق(٩٥).

وفي المقابل ازداد الإنتاج من هذه اللحوم في إيران وتركيا وإسرائيل بنحو ١٥٧,٦ بالمئة ونحو ٦٤,٢ بالمئة ونحو ٤٤,٤ بالمئة على التوالي، ومع ذلك انخفض نصيبها مجتمعة في مجموع الإنتاج فيها وفي الوطن العربي من نحو ٨٧,٥ بالمئة كمتوسط سنوي للفترة

(٩٢) المصدر نفسه.
(٩٣) المصدر نفسه.
(٩٤) المصدر نفسه.
(٩٥) المصدر نفسه.

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١) إلى نحو ٦٦,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣[٩٦].

(ج) **الإنتاج من اللبن الطازج**: شهدت الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣) تغيرات متباينة في كل من متوسط الإنتاجية والإنتاج من اللبن البقري الطازج، إذ ازداد إجمالي الإنتاج منه في الوطن العربي بنحو ٤٤,٦ بالمئة، بينما ازدادت الإنتاجية بنحو ١٥,٩ بالمئة فقط[٩٧].

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت الإنتاجية من اللبن البقري في عشرة من أقطار الوطن العربي بنسب تتراوح بين نحو ٠,٥ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ٥٣,٦ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، كحد أقصى، وازدادت في سبعة أقطار منها بنسب تتراوح بين نحو ٢٠,٨ بالمئة في لبنان، كحد أدنى، ونحو ١٣٤٠ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، بينما بقيت ثابتة في كل من جيبوتي ومصر وموريتانيا وعمان. ومع ذلك ازدادت الكميات المنتجة منه في أقطار الوطن العربي كله، باستثناء أربعة أقطار هي الصومال وقطاع غزة والعراق والكويت، بنسب تتراوح بين نحو ٢,٣ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ٤٣٣,٣ بالمئة في الأردن، كحد أقصى[٩٨].

في إيران ازدادت الإنتاجية والإنتاج من اللبن البقري الطازج بنحو ٨,٦ بالمئة ونحو ٧٠,٢ بالمئة على التوالي. وازدادت نسبة إنتاجها إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٢١,٦ بالمئة إلى نحو ٢٥,٤ بالمئة. وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاجية فيها عن متوسطها في الوطن العربي كله، فهي تقل عنها في عدد كبير من الأقطار العربية[٩٩].

وفي تركيا ازدادت الإنتاجية والإنتاج من اللبن البقري في الفترة ذاتها بنحو ١١,٥ بالمئة ونحو ١٣,١ بالمئة على التوالي. وانخفضت نسبة إنتاجها إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ١٤٨,٦ بالمئة إلى نحو ١١٦,٢ بالمئة. وعلى الرغم من أن الإنتاجية فيها تتجاوز ضعف متوسطها في الوطن العربي، فإنها تقل عنها في عدد غير قليل من الأقطار العربية[١٠٠].

وفي إسرائيل ازدادت الإنتاجية والإنتاج من اللبن البقري بنحو ٣٦,٣ بالمئة ونحو ٥٤ بالمئة على التوالي في الفترة المدروسة، وازدادت نسبة إنتاجه فيها إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ١٣,٥ بالمئة إلى ١٤,٣ بالمئة، بينما ازدادت نسبة إنتاجيته فيها إلى متوسط إنتاجيته في الوطن العربي من نحو ١١ مثلاً إلى نحو ١٣ مثلاً[١٠١]. ولعله

---

(٩٦) المصدر نفسه.
(٩٧) المصدر نفسه.
(٩٨) المصدر نفسه.
(٩٩) المصدر نفسه.
(١٠٠) المصدر نفسه.
(١٠١) المصدر نفسه.

مما يلاحظ في هذا المقام أن إنتاجية البقرة من اللبن تكاد تكون أهم مظهر للتفوق الإسرائيلي في مجال التقانة الزراعية، حيث تأتي في المرتبة الأولى على المستوى العالمي.

ولعله مما يستحق الالتفات في هذا المقام أيضاً ما حققته العربية السعودية من تقدم في هذا المجال، إذ ازدادت إنتاجية البقرة من اللبن فيها إلى أكثر من ١٤ مثلاً في الفترة المدروسة لتصل إلى نحو ٦٩ بالمئة من إنتاجيتها في إسرائيل[١٠٢]. وهذا في ذاته مؤشر لما يمكن أن يحققه العرب في هذا السبيل إذا أتيحت لهم الإمكانيات اللازمة له. وهو أمر يمثل مجالاً واعداً وشديد الأهمية، في آن واحد، لتكامل زراعي عربي.

ويكاد إجمالي إنتاج الوطن العربي من لبن الجاموس يتركز في مصر التي تنتج نحو ٩٨ بالمئة منه. ولقد ازداد الإنتاج منه فيهما في الفترة المدروسة بنحو ٢٣,٩ بالمئة ونحو ٢٤,٧ بالمئة على التوالي[١٠٣].

وفي إيران ازداد الإنتاج من لبن الجاموس بنحو ٢٨,٦ بالمئة، بينما انخفض في تركيا في الفترة نفسها بنحو ٤٤,٤ بالمئة، وانخفضت تبعاً لذلك نسبة مجموع إنتاجيهما إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٢٧,٧ بالمئة كمتوسط للفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) إلى نحو ١٥,٧ بالمئة منه في عام ١٩٩٣[١٠٤].

وتشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى ازدياد إجمالي إنتاج الوطن العربي من ألبان الأغنام وألبان الماعز بنحو ١٢,٧ بالمئة ونحو ٧ بالمئة على التوالي، في مقابل ازدياده في إيران بنحو ٤١,٩ بالمئة ونحو ٣٧,٤ بالمئة على التوالي، وانخفاضه في تركيا بنحو ٨,١ بالمئة ونحو ٣٦,٤ بالمئة على التوالي، وانخفاضه في إسرائيل بنحو ١٩,١ بالمئة ونحو ٤١,٧ بالمئة على التوالي. وترتب على ذلك انخفاض نسبة مجموع إنتاج الأقطار الثلاثة غير العربية إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي من ألبان الأغنام من نحو ١٠٠,٦ بالمئة إلى نحو ٩٧,٦ بالمئة، ومن ألبان الماعز من نحو ٧٢,٧ بالمئة إلى نحو ٧١,٥ بالمئة[١٠٥].

ويطرح تطوير إنتاج كل من لحوم الأغنام والماعز وألبانها، مقروناً بتطوير المراعي الطبيعية، مجالاً، ربما يكون مهماً ومبشراً، لتكامل زراعي عربي.

(د) الإنتاج من منتجات الألبان: يرتبط تطور الإنتاج من منتجات الألبان المختلفة بتطور الإنتاج من اللبن الطازج. وتشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى ازدياد إجمالي إنتاج الوطن العربي من الجبن بأنواعه كافة ومن الزبد

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه.

بنحو ٣٣,٧ بالمئة ونحو ١٢,١ بالمئة على التوالي في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣). وباستثناء العراق ازداد إنتاج الجبن بأنواعه كافة في أقطار الوطن العربي كله بنسب تتراوح بين نحو ٠,٢ بالمئة في موريتانيا كحد أدنى، ونحو ٣٤٢,٧ بالمئة في تونس، كحد أقصى. وباستثناء الصومال والعراق والعربية السعودية ازداد إنتاج الزبد في أقطار الوطن العربي كافة بنسب تتراوح بين نحو ٦,٨ بالمئة في موريتانيا كحد أدنى، ونحو ١٠١,٧ بالمئة في اليمن، كحد أقصى[١٠٦].

وفي إيران ازداد الإنتاج من الجبن بأنواعه كافة ومن الزبد، في الفترة المشار إليها، بنحو ٤٢,٤ بالمئة ونحو ٥٩ بالمئة على التوالي. وازدادت نسبته إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منهما من نحو ٣٤,٢ بالمئة ونحو ٣٩,٥ بالمئة على التوالي إلى نحو ٣٦,٤ بالمئة ونحو ٦٠ بالمئة على التوالي[١٠٧].

وفي تركيا ازداد الإنتاج من الجبن بأنواعه كافة بنحو ٤,٧ بالمئة، وانخفضت نسبته إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٣٢,٣ بالمئة إلى نحو ٢٥,٣ بالمئة. وانخفض الإنتاج من الزبد بنحو ٤,٥ بالمئة مقروناً بانخفاض نسبته إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٩٤,٧ بالمئة إلى نحو ٨٠,٧ بالمئة، في الفترة ذاتها[١٠٨].

وفي إسرائيل ازداد إنتاج الجبن بأنواعه كافة وإنتاج الزبد بنحو ٥٤,٩ بالمئة ونحو ٣,٧ بالمئة على التوالي. وازدادت بذلك نسبة إنتاجها من الجبن إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ١٣,٤ بالمئة إلى نحو ١٥,٥ بالمئة، بينما انخفضت نسبة إنتاجها من الزبد إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٣,٨ بالمئة إلى ٣,٥ بالمئة، في الفترة ذاتها[١٠٩].

(هـ) **الإنتاج من البيض**: ازداد إجمالي إنتاج الوطن العربي من البيض بنحو ٩٩,٥ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣)، وباستثناء الصومال والبحرين والعراق والكويت ازداد إنتاج البيض على المستوى القطري العربي بما يتراوح بين نحو ٨ بالمئة في السودان كحد أدنى، ونحو ١١٨١ بالمئة في قطر كحد أقصى[١١٠].

وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل ازداد إنتاج البيض في الفترة نفسها بنحو ١٢٢,١ بالمئة ونحو ١٩,١ بالمئة ونحو ٢٣,٧ بالمئة على التوالي. وازدادت بالتالي نسبة الإنتاج منه في إيران إلى إجمالي إنتاج الوطن العربي منه من نحو ٣٠,٦ بالمئة إلى نحو

---

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) المصدر نفسه.

٣٤,١ بالمئة، بينما انخفضت في تركيا من نحو ٤٢,٨ بالمئة إلى نحو ٤١ بالمئة، وفي إسرائيل من نحو ١٨,١ بالمئة إلى نحو ١١,٢ بالمئة[١١١].

٣ ـ إنتاج الأسمدة الكيماوية واستهلاكها

انخفض إجمالي إنتاج الأسمدة الكيماوية في الوطن العربي بنحو ٢,٨ بالمئة في ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، بينما ازداد إجمالي استهلاكه منها بنحو ٠,٥ بالمئة، وانخفض بذلك فائض الإنتاج عن الاستهلاك منها بنحو ٤,٨ بالمئة. ومع ذلك يبقى هناك فائض في الإنتاج يعادل نحو ٦٠ بالمئة منه[١١٢].

وعلى المستوى القطري العربي يزيد الإنتاج على الاستهلاك من هذه الأسمدة في عام ١٩٩٠، في الأقطار كافة، باستثناء مصر والصومال وسوريا، بنسب تتراوح بين نحو ٣,٥ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ٩٩,٥ بالمئة في الكويت، كحد أقصى. وفي عام ١٩٩٢ يتجاوز الإنتاج من الأسمدة الاستهلاك منها في أقطار الوطن العربي كافة، باستثناء سوريا، بنسب تتراوح بين نحو ١١,٨ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٩٩,٥ بالمئة في قطر، كحد أقصى. وبينما انخفض فائض الإنتاج عن الاستهلاك من الأسمدة على المستوى القومي العربي، على نحو ما سلفت الإشارة إليه، يلاحظ أنه ازداد على المستوى القطري في كل من الجزائر ومصر وليبيا وتونس وقطر والعربية السعودية بنسب تتراوح بين نحو ٠,٥ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ١٦٩١ بالمئة في ليبيا، كحد أقصى، في حين ازداد عجز الإنتاج عن الاستهلاك في سوريا بنحو ٩,٢ بالمئة[١١٣].

وفي إيران ازداد الإنتاج من هذه الأسمدة بنحو ٦٥,٩ بالمئة، وازداد الاستهلاك منها بنسبة ١٨,١ بالمئة، مما أدى إلى خفض الزيادة في الاستهلاك على الإنتاج من نحو ٢٥٤ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٨٠,٩ بالمئة في عام ١٩٩٢، وبنسبة ١٢,٩ بالمئة[١١٤].

وفي تركيا انخفض الإنتاج من الأسمدة بنسبة ١١,٣ بالمئة، وازداد الاستهلاك منها بنسبة ٢,١ بالمئة، مما أدى إلى ارتفاع الزيادة في الاستهلاك على الإنتاج من نحو ١٢٨,٣ بالمئة إلى نحو ١٤٧,٦ بالمئة، وبنسبة قدرها نحو ٤٩,٥ بالمئة في ما بين العامين المشار إليهما[١١٥].

---

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه.

وفي إسرائيل ازداد الإنتاج من الأسمدة بنحو ٠,٧ بالمئة، وانخفض الاستهلاك منها بنحو ٣,٩ بالمئة، فزاد فائض الإنتاج عن الاستهلاك من نحو ٩٣,٥ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٩٣,٨ بالمئة في عام ١٩٩٢، بزيادة قدرها نحو ١ بالمئة[١١٦].

ولعله مما يلاحظ في هذا المقام أن إنتاج الأسمدة يزيد على الاستهلاك منها في الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل مجتمعة بنحو ٤,٥ مليون طن متري تعادل نحو ٤٣,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠، وبنحو ٤,٢ مليون طن متري تعادل نحو ٤٠,٩ بالمئة في عام ١٩٩٢. وتبلغ نسبة فائض الإنتاج في الوطن العربي إلى مجموع الفائض منه فيه وفي الأقطار الثلاثة غير العربية المشمولة بالدراسة نحو ٩٢,٣ بالمئة ونحو ٩٤,١ بالمئة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ على التوالي، بينما تبلغ نسبة فائض الإنتاج في إسرائيل إلى مجموع الفائض المشار إليه نحو ٣٢,٦ بالمئة ونحو ٣٥,٣ بالمئة في العامين ذاتهما على التوالي[١١٧].

ومن ناحية أخرى، يعادل الفائض في إجمالي الإنتاج العربي من الأسمدة نحو ٣٧١ بالمئة من مجموع العجز فيه في إيران وتركيا في عام ١٩٩٠ ونحو ٣٢٠ بالمئة منه في عام ١٩٩٢، بينما يعادل فائض الإنتاج منها في إسرائيل نحو ١٣١ بالمئة ونحو ١٢٠ بالمئة من هذا العجز في العامين ذاتهما على التوالي. وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى تنافس حاد بين الإنتاج العربي والإنتاج الإسرائيلي على السوق التركي في بادئ الأمر، ثم على السوق الإيراني في ما بعد. وهو تنافس لن يكون لصالح الإنتاج العربي، لا لميزة يتفوق بها الإنتاج الإسرائيلي عليه، وإنما للتوافق على عداء تاريخي مشترك للعرب من جانب إسرائيل وتركيا وإيران.

٤ ـ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

ينعكس حجم الإنتاج الزراعي المحلي، بطبيعة الحال، على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، تصديراً واستيراداً، على المستويين الكلي والجزئي على السواء.

أ ـ التجارة الخارجية لإجمالي المنتجات الزراعية

ازداد إجمالي قيمة الواردات الزراعية للوطن العربي في ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ بنحو ٤,٣ بالمئة، بينما ازداد إجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٢٣,٣ بالمئة. وترتب على ذلك زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية العربية من نحو ١٧ بالمئة إلى نحو ٢٠,٢ بالمئة في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ على التوالي. ومن ثم ازدادت فجوة الواردات بنحو ٠,٣ بالمئة فقط، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٢).

وعلى المستوى القطري للوطن العربي تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) المصدر نفسه.

الزراعية في عام ١٩٨٨ بين نحو ٠,٢ بالمئة في ليبيا، كحد أدنى، ونحو ١٨٨,٤ بالمئة في السودان، كحد أقصى، بينما تتراوح في عام ١٩٩٣ بين نحو ٠,٦ بالمئة في العراق، كحد أدنى، ونحو ١٩٧,٩ بالمئة في السودان، كحد أقصى. وترتب على ذلك انخفاض الفجوة بين الواردات والصادرات في ٨ أقطار عربية، بما يتراوح بين نحو ٩,١ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٦٦,٥ بالمئة في سوريا، كحد أقصى، وارتفاعها في أحد عشر قطراً بما يتراوح بين ٦,٦ بالمئة في جيبوتي، كحد أدنى، ونحو ٣٨٥,٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، كما ترتب عليه انخفاض فائض الصادرات عن الواردات الزراعية بنحو ٦,٩ بالمئة في السودان ونحو ٦٤,١ بالمئة في قطاع غزة.

في إيران ازدادت قيمة الواردات الزراعية في الفترة ذاتها بنحو ٥١,٢ بالمئة، وازدادت قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٤٤,٣ بالمئة. وترتب على ذلك انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٢٤,٨ بالمئة إلى نحو ٢٣,٧ بالمئة في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣ على التوالي، وازدياد الفجوة بين الواردات والصادرات بينهما بنحو ٥٣,٥ بالمئة.

وفي تركيا ازدادت قيمة الواردات والصادرات الزراعية في الفترة ذاتها بنحو ١٤٣,٦ بالمئة ونحو ١٩,٧ بالمئة على التوالي، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣٢٣,٢ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١٥٨,٨ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفض فائض الصادرات في ما بين هذين العامين بنحو ٣٥,٨ بالمئة.

وفي إسرائيل ازدادت قيمة الواردات الزراعية بنحو ١٨,٩ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنحو ١,٣ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٩٥,٤ بالمئة إلى ٧٩,٢ بالمئة، ومن ثم ازدادت الفجوة بين الواردات والصادرات الزراعية بنحو ٤٤٠ بالمئة[١١٨].

وتشير البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٣) إلى ازدياد الرقم القياسي (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠) لكمية الواردات الزراعية في أقطار الوطن العربي، باستثناء مصر وتونس وقطر وسوريا، في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣) بنسب تتراوح بين نحو ١,٤ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ١٢٥,٦ بالمئة في المغرب، كحد أقصى. ويقترن بذلك ازدياد الرقم القياسي لقيمة هذه الواردات في كل من ليبيا والمغرب والأردن والكويت وعمان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بنسب تتراوح بين نحو ٣ بالمئة في ليبيا، كحد أدنى، ونحو ٦١,٣ بالمئة في الكويت، كحد أقصى، بينما انخفض الرقم القياسي لقيمة هذه الواردات في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ١,٣ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٢٦,٩ بالمئة في مصر، كحد أقصى.

وفي المقابل ازداد الرقم القياسي لكمية الصادرات الزراعية في الفترة ذاتها في كل الأقطار العربية، باستثناء الكويت والجزائر، بنسب تتراوح بين نحو ١,٢ بالمئة في

(١١٨) المصدر نفسه.

المغرب، كحد أدنى، ونحو ١١٣ بالمئة في الصومال، كحد أقصى، بينما بقي ثابتاً في الجزائر وانخفض في الكويت بنحو ٣٥,٧ بالمئة. وعلى خلاف ذلك انخفض الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية لكل من مصر والمغرب والصومال والسودان والكويت وسوريا بنسب تتراوح بين نحو ١,٨ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٥٠ بالمئة في الكويت، كحد أقصى، بينما ازداد الرقم القياسي لقيمة هذه الصادرات لبقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٩,٨ بالمئة في الإمارات، كحد أدنى، ونحو ٤٨١,٥ بالمئة في عمان، كحد أقصى.

وفي تركيا انخفض الرقم القياسي لكمية وقيمة الواردات الزراعية في الفترة المدروسة بنحو ٣,٢ بالمئة ونحو ٠,١ بالمئة على التوالي، وازداد الرقم القياسي لكمية وقيمة صادراتها الزراعية بنحو ١٠,٢ بالمئة ونحو ١٩,٢ بالمئة على التوالي.

وفي إسرائيل ازداد الرقم القياسي لكمية وقيمة الواردات الزراعية بنحو ٢٠ بالمئة ونحو ٧,٦ بالمئة على التوالي، بينما انخفض الرقم القياسي لكمية وقيمة صادراتها الزراعية بنحو ٢٩,٣ بالمئة ونحو ٢٧,٥ بالمئة على التوالي. ولعله مما يلاحظ هنا أن الرقم القياسي لقيمة الواردات الزراعية يقل عن الرقم القياسي لكميتها، والعكس هو الصحيح في حالة الصادرات. وهو ما قد يعني تمتع إسرائيل بمزايا سعرية عندما تستورد أو تصدر، وما قد يعني أيضاً توجيه جهازها الإنتاجي الزراعي إلى إنتاج سلع تتزايد أسعارها في السوق العالمي بهدف التصدير، في مقابل استيراد سلع تتناقص أسعارها في هذا السوق. وهذا يعني بدوره أنه في حالة قيام علاقات اقتصادية بين العرب وإسرائيل، فإنها ستبيع للعرب بأسعار أعلى من أسعار وارداتها منهم، مما يجعل ميزانها التجاري الزراعي معهم لصالحها باستمرار. وفي حالة قيام علاقات تكاملية زراعية بينهم فإنها ستعمل على استغلالها على النحو الذي يحقق الهدف ذاته.

ب ـ التجارة الخارجية للغذاء

انخفض إجمالي قيمة واردات الغذاء (في ما عدا الأسماك) للوطن العربي في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) بنحو ١,٨ بالمئة، وازداد إجمالي قيمة صادراته منه بنحو ٣٦,٢ بالمئة في الفترة ذاتها. وترتب على ذلك ازدياد نسبة تغطية الصادرات للواردات من الغذاء من نحو ١٣,٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١٨,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣، ومن ثم انخفضت الفجوة بين الواردات والصادرات بينهما بنحو ٨,٣ بالمئة، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٤).

وعلى المستوى القطري العربي ازدادت الواردات من الغذاء في الفترة المشار إليها في ١٣ قطراً عربياً بنسب تتراوح بين نحو ١١,٥ بالمئة في اليمن، كحد أدنى، ونحو ٨٧,٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، وانخفضت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١,٤ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ٥٨,٢ بالمئة في العراق، كحد أقصى. وفي المقابل ازدادت صادرات الغذاء في أقطار الوطن العربي، باستثناء جيبوتي وقطاع غزة

والعراق والكويت واليمن، بنسب تتراوح بين نحو ٠,٧ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٢٣٥٠ بالمئة في البحرين، كحد أقصى.

وتتراوح نسبة تغطية الصادرات من الغذاء للواردات منه على المستوى القطري للوطن العربي في عام ١٩٨٨ بين نحو ٠,٨ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ١٠٧,٧ بالمئة في السودان، كحد أقصى، بينما تتراوح في عام ١٩٩٣ بين نحو ٠,٦ بالمئة في العراق، كحد أدنى، ونحو ١٣٣,٩ بالمئة في السودان، كحد أقصى. ويقترن بذلك انخفاض الفجوة بين واردات وصادرات الغذاء في ثمانية أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٠,٢ بالمئة في جيبوتي، كحد أدنى، ونحو ٧٣,٦ بالمئة في تونس، كحد أقصى، وازديادها في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١٢ بالمئة في العربية السعودية، كحد أدنى، ونحو ٨٢,٢ بالمئة في لبنان، كحد أقصى.

في إيران ازدادت واردات الغذاء بنحو ٦٢,٢ بالمئة، وصادراته بنحو ٦١,٥ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٢٢,٨ بالمئة إلى نحو ٢٢,٧ بالمئة، وزادت الفجوة بينهما بنسبة ٦٢,٤ بالمئة.

وفي تركيا ازدادت الواردات من الغذاء بنسبة ١٩٤,١ بالمئة والصادرات منه بنسبة ١٣,٨ بالمئة، فانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٥٧٦,٦ بالمئة إلى نحو ٢٦١,٩ بالمئة، بنقص مقداره نحو ١٧,٤ بالمئة.

وفي إسرائيل زادت الواردات من الغذاء بنسبة ٢٠,٧ بالمئة، وانخفضت الصادرات منه بنسبة ٠,٢ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٨٨,٤ بالمئة إلى نحو ٧٣,١ بالمئة، وارتفعت الفجوة بين الواردات والصادرات بنسبة ١٧٩,٣ بالمئة.

(١) التجارة الخارجية للحبوب الخام والمصنعة(١١٩)

ازداد إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من الحبوب الخام والمصنعة في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) بنحو ١٢,٧ بالمئة، وإجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٢٧,٦ بالمئة، وزادت بذلك نسبة تغطية صادراته لوارداته منها من نحو ٨,٥ بالمئة إلى نحو ٩,٧ بالمئة، ومع ذلك ازدادت الفجوة بين وارداته وصادراته منها بنحو ١١,٣ بالمئة، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٥).

وعلى المستوى القطري العربي ازدادت الواردات من الحبوب في ٩ أقطار عربية بما يتراوح بين نحو ١٢,٧ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ١٢٣,٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، بينما انخفضت الواردات منها في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ٣,٤ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٥٤,٨ بالمئة في تونس، كحد أقصى.

---

(١١٩) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية لإيران وبضع أقطار عربية صغيرة الحجم للحبوب الخام والمصنعة.

وازدادت الصادرات القطرية من الحبوب في سبعة أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٤ بالمئة في العربية السعودية، كحد أدنى، ونحو ٢٢٨,٦ بالمئة في السودان، كحد أقصى. وترتب على ذلك تغير في نسب تغطية الصادرات للواردات من نحو ١,٥ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ٢٥,٦ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى في عام ١٩٨٨، إلى نحو ٠,٠٧ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٦٩,٥ بالمئة في السودان، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣، وثباتها عند نحو ٠,٠٣ بالمئة في الجزائر ونحو ٠,٤ بالمئة في البحرين. واقترن بهذا التطور زيادة الفجوة بين الواردات والصادرات في ٨ أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٩,٨ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ١٥٣,٧ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، وانخفاضها في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ٣,٤ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٦٥,١ بالمئة في السودان، كحد أقصى.

في تركيا ازدادت الواردات بنحو ٤٨٣,٨ بالمئة وانخفضت الصادرات بنحو ١٩,٤ بالمئة، فانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٥٥٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧٦,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣، فضلاً عن تحويل فائض في الصادرات يعادل نحو ٤٥٣ بالمئة من الواردات في عام ١٩٨٨ إلى عجز يعادل نحو ٢٣,٦ بالمئة منها في عام ١٩٩٣.

وفي إسرائيل ازدادت الواردات والصادرات بنحو ٣٢,٥ بالمئة ونحو ٣٢,٧ بالمئة على التوالي، وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣، كما ازدادت الفجوة بين الواردات والصادرات بنحو ٢٦,٤ بالمئة بين العامين المذكورين.

ويتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٦) أن إجمالي كمية الصادرات من الحبوب من الوطن العربي توازي نحو ٩,٤ بالمئة فقط من كمية وارداته منها في عام ١٩٩٣، وأن هذه النسبة تتراوح على المستوى القطري بين نحو ٠,٠٧ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ١٠٣,٧ بالمئة في السودان، كحد أقصى.

وفي المقابل يوازي إجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من الحبوب نحو ٨,١٠ بالمئة فقط من إجمالي قيمة وارداته منها في عام ١٩٩٣، وتتراوح هذه النسبة على المستوى القطري بين نحو ٠,٠١ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ٧٣,٤ بالمئة في السودان، كحد أقصى. وهو ما يعني انخفاض أسعار الصادرات العربية من الحبوب بالمقارنة بأسعار واردات العرب منها.

ولعله مما يلاحظ أن نصيب العرب في إجمالي كمية الواردات العالمية من الحبوب ازداد من نحو ١٢,٩ بالمئة في عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٥,٧ بالمئة في عام ١٩٨٨[١٢٠]،

(١٢٠) أحمد حسن ابراهيم، «العرب وتجارة الغذاء العالمية،» ورقة قدّمت الى: المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ومعهد التخطيط القومي (القاهرة)، برنامج تخطيط وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية، القاهرة، ١٥ شباط/فبراير ـ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، ص ١٩.

ونحو ١٥,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٢١]. وفي المقابل ازداد نصيبهم في إجمالي قيمة هذه الواردات من نحو ١٥,٦ بالمئة في عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٧,٤ بالمئة في عام ١٩٨٨[١٢٢]، ثم تناقص إلى نحو ١٤,٧ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٢٣].

يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٦) أيضاً أن إيران تستورد حبوباً ولا تصدرها.

وفي تركيا تغطي كمية الصادرات من الحبوب نحو ٧٠,٤ بالمئة من كمية الواردات منها، بينما تغطي قيمة صادراتها نحو ٥٥,٩ بالمئة من قيمة وارداتها.

وفي إسرائيل تغطي كمية الصادرات من الحبوب نحو ٠,٠٢ بالمئة فقط من كمية الواردات منها، بينما تغطي قيمتها نحو ٠,٠٩ بالمئة من قيمة هذه الواردات. وهو ما يعني ميل أسعار الحبوب إلى صالح إسرائيل عندما تستوردها وعندما تصدرها على السواء، والعكس صحيح في حالة الوطن العربي وتركيا.

(٢) التجارة الخارجية للقمح ودقيقه

تشير بيانات التجارة الخارجية للقمح ودقيقه، على نحو ما هو مدون في الجدول رقم (٨ ـ ١٧)، إلى أن إجمالي كمية الصادرات من القمح ودقيقه من الوطن العربي تغطي نحو ١٠,٣ بالمئة فقط من إجمالي كمية وارداته منهما في عام ١٩٩٣، وأن إجمالي قيمة هذه الصادرات لا يغطي سوى نحو ٨ بالمئة فقط من إجمالي قيمة الواردات.

وعلى المستوى القطري العربي تتركز صادرات القمح ودقيقه، في عام ١٩٩٣، في العربية السعودية التي يبلغ نصيبها في إجمالي كمية وإجمالي قيمة الصادرات العربية منها نحو ٩٨,٢ بالمئة ونحو ٩٦ بالمئة على التوالي. ويأتي القسم المتبقي من هذه الصادرات من عمان وسوريا على التوالي.

ولقد ازداد نصيب العرب في إجمالي كمية الواردات العالمية من القمح ودقيقه من نحو ٥,٥ بالمئة في عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٨[١٢٤]، ثم تناقص إلى نحو ١٧,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٢٥].

وفي إيران تنحصر التجارة الخارجية للقمح ودقيقه في الاستيراد. وفي تركيا تغطي صادرات القمح ودقيقه نحو ٩٦,٣ بالمئة ونحو ٨٨ بالمئة من كمية وقيمة وارداتها منهما على التوالي.

---

(١٢١) احتسبت من: FAO, *Production Yearbook, 1993*, pp. 87 - 88.

(١٢٢) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٢٣) احتسبت من: FAO, Ibid., pp. 87 - 88.

(١٢٤) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٢٥) احتسبت من: FAO, Ibid., pp. 90 - 91.

وفي إسرائيل أيضاً تنحصر التجارة الخارجية للقمح ودقيقه في الاستيراد فقط.

(٣) التجارة الخارجية للبقول

يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٨) أن إجمالي كمية وإجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من البقول تغطي نحو ١٣,٢ بالمئة ونحو ١١,٤ بالمئة من إجمالي كمية وإجمالي قيمة وارداتها منها في عام ١٩٩٣.

وعلى المستوى القطري العربي تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من البقول، من حيث الكمية، بين نحو ٠,٣ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ٣٢٣٣,٣ بالمئة في سوريا، كحد أقصى، بينما تتراوح هذه النسبة من حيث القيمة بين نحو ٠,٨ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ١٠١١ بالمئة في سوريا، كحد أقصى. وبينما تحتل مصر المركز الأول من حيث كمية الواردات من البقول تحتل الإمارات العربية المركز الأول من حيث كمية الصادرات منها، في ما يدخل في نطاق إعادة التصدير، وبالمثل تحتل مصر المركز الأول من حيث قيمة الواردات، وتحتل الإمارات العربية أيضاً المركز الأول من حيث قيمة الصادرات.

في إيران تغطي كمية وقيمة الصادرات من البقول نحو ٣٧,٢ بالمئة ونحو ٢٥,٨ بالمئة من كمية وقيمة الواردات منها على التوالي.

وفي تركيا تغطي كمية وقيمة الصادرات من البقول نحو ١٣٠٩١ بالمئة ونحو ١١٩٨٦ بالمئة من كمية وقيمة الواردات منها على التوالي. ولعله مما يلاحظ في هذا المقام أن كمية صادرات تركيا من البقول توازي نحو ٩٠,٦ بالمئة من إجمالي كمية واردات الوطن العربي منها.

وفي إسرائيل تغطي كمية وقيمة الصادرات من البقول نحو ١,٦ بالمئة ونحو ٠,٧ بالمئة من كمية وقيمة الواردات منها على التوالي.

(٤) التجارة الخارجية للخضر والفاكهة[١٢٦]

انخفض اجمالي قيمة واردات الوطن العربي من الخضر والفاكهة في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) بنحو ٣,٥ بالمئة، وازداد اجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٢٦ بالمئة، كما يتبين من البيانات المدونة في الجدول رقم (٨ ـ ١٩). وارتفعت بذلك نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٥٣,٨ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧٠,٢ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفضت الفجوة بين الواردات والصادرات بنحو ٣٨,٧ بالمئة.

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة في

(١٢٦) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية لإيران وبضع أقطار عربية صغيرة الحجم للخضر والفاكهة.

٩ أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٣ بالمئة في ليبيا، كحد أدنى، ونحو ٦٩,٣ بالمئة في الجزائر، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٧,٢ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ١٨٦,٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى. وفي المقابل انخفضت قيمة الصادرات منها في ثلاثة أقطار عربية هي السودان والمغرب والكويت بنحو ١١,١ بالمئة، ونحو ١١,٣ بالمئة ونحو ٤٧,٥ بالمئة على التوالي، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٢,٧ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ٣٥٧,٥ بالمئة في الجزائر، كحد أقصى.

وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من الخضر والفاكهة بين نحو ٠,٥ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٢٨٥٤ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٥ بالمئة في البحرين أيضاً، كحد أدنى، ونحو ٩٧٥ بالمئة في سوريا، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. ويبلغ عدد الأقطار العربية التي تحقق فائضاً في ميزان تجارتها الخارجية للخضر والفاكهة ٦ أقطار هي في عام ١٩٨٨ مصر والمغرب والصومال والسودان وتونس وسوريا، وفي عام ١٩٩٣ الجزائر ومصر والمغرب وتونس والأردن وسوريا.

ترتب على التطور الآنف الذكر في قيم الواردات والصادرات من الخضر والفاكهة على المستوى القطري العربي تحول فجوة الواردات إلى فائض صادرات في قطرين هما الجزائر والأردن. وتحول فائض الصادرات إلى فجوة واردات في السودان، وانخفاض فائض الصادرات في مصر والمغرب، وتلاشيه في الصومال، وزيادته في تونس وسوريا، وانخفاض فجوة الواردات في ليبيا والعراق والعربية السعودية والامارات العربية المتحدة، واتساعها في عمان وقطر.

في تركيا ازدادت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة بنحو ٩٦٠,٥ بالمئة، وقيمة الصادرات منها بنحو ٥,٣ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ١٦٦٣٥ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى ١٦٥٢ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفض فائض الصادرات بنحو ٠,٥ بالمئة.

وفي إسرائيل انخفضت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة بنحو ١٤,٨ بالمئة، وقيمة الصادرات منها بنحو ١٤ بالمئة، فزادت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣٦٤,٨ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٦٨ بالمئة في عام ١٩٩٣، بينما انخفض فائض الميزان التجاري الخارجي للخضر والفاكهة بنحو ١٣,٨ بالمئة.

(٥) التجارة الخارجية للسكر

تتضمن بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قيم كل من الواردات والصادرات من السكر والعسل مجتمعين. ولا تمثل الواردات والصادرات من العسل إلا نسبة زهيدة من هذه الأرقام، على نحو يمكن معه استخدامها للدلالة على

حركة التجارة الخارجية للسكر فحسب. ووفقاً لهذه البيانات، ومن هذا المنظور، ازداد إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من السكر في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) بنحو ٧,١ بالمئة، وازداد إجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٢٨,٥ بالمئة، وازدادت بذلك نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٤٠,٦ بالمئة، في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٤٨,٧ بالمئة في عام ١٩٩٣، وضاقت فجوة الواردات بنسبة ٧,٥ بالمئة[١٢٧].

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيمة الواردات من السكر في خمسة أقطار عربية، هي مصر والسودان والعراق والكويت وعمان، بما يتراوح بين نحو ٧,٥ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٦٥,٦ بالمئة في مصر، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بنسب تتراوح بين نحو ٥,٢ بالمئة في قطر، كحد أدنى، ونحو ١٦٦ بالمئة في الامارات العربية المتحدة، كحد أقصى[١٢٨].

وتتراوح نسب تغطية الصادرات للواردات من السكر على المستوى القطري العربي بين نحو ٠,١ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ١٧١٦٥ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٤ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٢٤١٥ بالمئة في السودان، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. وتنحصر الأقطار العربية التي تحقق فائضاً في ميزان تجارتها الخارجية للسكر في قطرين فقط هما المغرب والسودان[١٢٩].

ترتب على التطور الآنف الذكر في قيم الواردات والصادرات من السكر على المستوى القطري العربي انخفاض الفجوة بين الواردات والصادرات منه في مصر والأردن وعمان بنحو ٧٣ بالمئة ونحو ٥,٥ بالمئة ونحو ١٥,٤ بالمئة على التوالي، وازديادها في الأقطار المتبقية، باستثناء المغرب والسودان، بما يتراوح بين نحو ٣,١ بالمئة في قطر، كحد أدنى، ونحو ١٢٣ بالمئة في الامارات العربية المتحدة، كحد أقصى. أما في المغرب والسودان فقط ازداد فائض الصادرات بنحو ٣,٤ بالمئة ونحو ٨٨٠ بالمئة على التوالي[١٣٠].

وفي إيران تقتصر البيانات المتاحة على الواردات فقط وتوحي بأن قيمتها ارتفعت من لا شيء في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣[١٣١].

وفي تركيا ازدادت قيمة الواردات من السكر بنحو ٣٠٦,٤ بالمئة، وازدادت قيمة الصادرات منه بنحو ٦٧٧ بالمئة، وازدادت بذلك نسبة تغطية الصادرات للواردات منه من نحو ١٠٩٨ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٢٠٩٩ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازداد فائض

---

(١٢٧) احتسبت من: Food and Agriculture Organization [FAO]: *Trade Yearbook, 1988,* pp. 57 - 58, and *Trade Yearbook, 1993,* different pages.

(١٢٨) المصدر نفسه، صفحات متفرقة.

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) المصدر نفسه.

الميزان التجاري الخارجي للسكر بنحو ٧١٤ بالمئة[١٣٢].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة الواردات من السكر بنسبة ٥٣,٧ بالمئة، وقيمة الصادرات منه بنسبة ١٧٧,٥ بالمئة، وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣,٥ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٦,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازدادت أيضاً فجوة الواردات بنسبة ٤٩,٣ بالمئة[١٣٣].

(٦) التجارة الخارجية للحوم الطازجة والمصنعة

تشير بيانات للتجارة الخارجية للحوم الطازجة والمصنعة، منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى ازدياد إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من هذه اللحوم بنحو ٠,٧ بالمئة في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)، وازدياد إجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٧١,٤ بالمئة في الفترة ذاتها، وازدياد نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣,٩ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٦,٦ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفاض فجوة الواردات بنحو ٢,٢ بالمئة[١٣٤].

على المستوى القطري العربي تتركز صادرات هذه اللحوم في عام ١٩٨٨، وفقاً للبيانات المتاحة، في ثلاثة أقطار، هي الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية والكويت، تصدر نحو ٩٤,١ بالمئة من إجمالي الصادرات العربية منها في العام ذاته، بينما تتوزع الكمية المتبقية على خمسة أقطار أخرى هي مصر والمغرب وتونس والأردن وعمان. وتتركز في عام ١٩٩٣ في أربعة أقطار، هي الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية ومصر والأردن، تصدر نحو ٨٧,٨ بالمئة من إجمالي الصادرات العربية منها، وتتوزع الكمية المتبقية منه على خمسة أقطار أخرى، أيضاً، هي المغرب وتونس والكويت وعمان وقطر[١٣٥].

وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من هذه اللحوم على المستوى القطري العربي في عام ١٩٨٨ بين نحو ٠,٠٨ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ١٤,٥ بالمئة في الامارات العربية المتحدة، كحد أقصى، وبين نحو ٠,٤ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ١٩,٢ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. واقترن بذلك انخفاض فجوة الواردات بنحو ٤٥,٩ بالمئة ونحو ١٣,٤ بالمئة في مصر والأردن على التوالي، وازديادها في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١,٩ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٩٧ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى[١٣٦].

---

(١٣٢) المصدر نفسه.

(١٣٣) المصدر نفسه.

(١٣٤) المصدر نفسه.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) المصدر نفسه.

في إيران تقتصر التجارة الخارجية للحوم الطازجة والمصنعة على الاستيراد، ووفقاً للبيانات المتاحة انخفضت وارداتها منها بنحو ٢٧ بالمئة في ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣[١٣٧].

وفي تركيا ازدادت قيمة الواردات من اللحوم بنحو ١٤٤,٢ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٤٨,٧ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣٥٣,٢ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٥٩,٨ بالمئة في عام ١٩٩٣، وتحول فائض الميزان التجاري التركي للحوم (نحو ٣٣,١ مليون دولار أمريكي)، في عام ١٩٨٨ إلى عجز (نحو ١٢,٨ مليون دولار أمريكي)، في عام ١٩٩٣[١٣٨].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة واردات اللحوم بنحو ١٣,٢ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ١٧,٩ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٥٤,٢ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٩,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازدادت فجوة الواردات بنحو ٤٩,٩ بالمئة[١٣٩].

(٧) التجارة الخارجية للحيوانات الحية[١٤٠]

ازداد إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من الحيوانات الحية بنحو ٥,٨ بالمئة، وازداد إجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٨٩,٢ بالمئة في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)، وازدادت نسبة تغطية صادراته لوارداته منها من نحو ١٧ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٠,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣، ومن ثم انخفضت فجوة وارداته منها بنحو ١١,٣ بالمئة[١٤١].

وعلى المستوى القطري العربي تتركز صادرات الحيوانات الحية في الصومال والسودان وتونس وعمان والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة التي تصدر مجتمعة نحو ٩٤,٦ بالمئة من إجمالي الصادرات العربية من الحيوانات الحية. وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من الحيوانات الحية بين نحو ٠,٢ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٤٣٦٧ بالمئة في السودان، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٣ بالمئة في كل من البحرين والكويت، كحد أدنى، ونحو ١١٩٤٦ بالمئة في السودان، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣، بينما تقتصر تجارة الصومال الخارجية للحيوانات الحية على الصادرات دون الواردات. ولقد اقترن بهذه التطورات انخفاض قيم الواردات من

---

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) المصدر نفسه.

(١٤٠) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية للحيوانات الحية لكل من جيبوتي وموريتانيا وقطاع غزة والعراق ولبنان واليمن وايران.

(١٤١) احتسبت من: FAO, *Trade Yearbook, 1993*, different pages.

الحيوانات الحية في ثمانية أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٥,٦ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٧٣,٨ بالمئة في قطر، كحد أقصى، وازديادها في ستة أقطار أخرى بنسب تتراوح بين نحو ٦,٢ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، كحد أدنى، ونحو ٢٤١,٧ بالمئة في الأردن، كحد أقصى. وفي المقابل ازدادت قيم الصادرات في ثمانية أقطار بنسب تتراوح بين نحو ١٠ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ١٦٣٨,٤ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، وانخفضت في تونس والكويت والإمارات العربية المتحدة بنحو ١١,٩ بالمئة ونحو ٦٥,٥ بالمئة ونحو ٥٣,٨ بالمئة على التوالي. وصاحب ذلك انخفاض فجوة الواردات من الحيوانات الحية في سبعة أقطار عربية بما يتراوح بين نحو ٥,٦ بالمئة في البحرين، كحد أدنى، ونحو ٦٤ بالمئة في الجزائر، كحد أقصى، وزيادتها في أربعة أقطار عربية أخرى بما يتراوح بين نحو ١٨,٨ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ١٦١ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، وزيادة الفائض في الميزان التجاري السوداني للحيوانات الحية بنحو ٩٧ بالمئة، وتحول هذا الفائض في عمان إلى عجز[١٤٢].

في تركيا ازدادت قيم الواردات والصادرات من الحيوانات الحية بنحو ٢٠٦ بالمئة ونحو ١٥ بالمئة على التوالي، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٧٤٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٢٧٩ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفض الفائض في ميزانها التجاري بنحو ١٤,٧ بالمئة[١٤٣].

وفي إسرائيل ازدادت قيم الواردات والصادرات من الحيوانات الحية بنحو ١٨٠,٥ بالمئة ونحو ١٩,٨ بالمئة على التوالي، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ١٦٤ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧٠ بالمئة في عام ١٩٩٣، وتحول الفائض في ميزانها التجاري (نحو ١,١ مليون دولار أمريكي) إلى عجز فيه (نحو ١,٥ مليون دولار أمريكي)[١٤٤].

(٨) التجارة الخارجية للألبان

ازداد إجمالي قيمة واردات وإجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من اللبن الطازج والمكثف والمجفف بنحو ١٤,٨ بالمئة ونحو ١٢٤,١ بالمئة على التوالي في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)، وازدادت نسبة تغطية صادراته لوارداته منها من نحو ١,٨ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازدادت الفجوة بين وارداته وصادراته منها بنحو ١٢,٩ بالمئة[١٤٥].

---

(١٤٢) المصدر نفسه، صفحات متفرقة.
(١٤٣) المصدر نفسه.
(١٤٤) المصدر نفسه.
(١٤٥) المصدر نفسه.

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيم الواردات من هذه الألبان في ستة أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ١٢ بالمئة في موريتانيا، كحد أدنى، ونحو ٩٨,٣ بالمئة في العراق، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٨,٥ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ١٢٨,٩ بالمئة في سوريا، كحد أقصى. وفي المقابل انخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٣٨,٣ بالمئة ونحو ١٣,٢ بالمئة في الكويت وسوريا على التوالي، وازدادت بما يتراوح بين نحو ٤٦,٥ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ٤٩٢٥٠ بالمئة في تونس، كحد أقصى[(١٤٦)].

وتتركز صادرات الألبان من الوطن العربي في ما يتراوح بين خمسة أقطار، هي الكويت وعمان والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة، في عام ١٩٨٨، وستة أقطار، هي الأقطار ذاتها مضافاً إليها لبنان في عام ١٩٩٣. وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من الألبان على المستوى القطري العربي بين نحو ٠,٠٤ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ٢٩ بالمئة في سوريا، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٠٦ بالمئة في قطر، كحد أدنى، ونحو ١٦,٥ بالمئة في تونس، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣[(١٤٧)].

اقترن بالتطورات الآنفة الذكر في التجارة الخارجية للألبان على المستوى القطري العربي اتساع فجوة الواردات منها في اثني عشر قطراً عربياً بنسب تتراوح بين نحو ١٠,٧ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ١٨٧ بالمئة في سوريا، كحد أقصى، وانخفاضها في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٩,٢ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، كحد أدنى، ونحو ٩٨,٣ بالمئة في العراق، كحد أقصى[(١٤٨)].

في إيران تقتصر التجارة الخارجية للألبان موضوع الدراسة على الواردات التي انخفضت قيمتها بنحو ٩٩,٧ بالمئة في ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣[(١٤٩)].

وفي تركيا ازدادت قيمة الواردات من الألبان بنسبة ٩٣,٥ بالمئة وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٣١,٧ بالمئة، وانخفضت معها نسبة تغطيتها للواردات من نحو ٥,٩ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٢,١ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازداد العجز في الميزان التجاري للألبان بنحو ١٠١,٤ بالمئة[(١٥٠)].

وفي إسرائيل انخفضت قيمة الواردات من الألبان بنحو ٤,٤ بالمئة، وازدادت قيمة

---

(١٤٦) المصدر نفسه.

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) المصدر نفسه.

(١٥٠) المصدر نفسه.

الصادرات منها بنحو ٣٠٣,٧ بالمئة، وازدادت معها نسبة تغطيتها للواردات من نحو ٨,١ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٤,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣، وانخفض العجز في ميزانها التجاري للألبان بنحو ٣١,٧ بالمئة(١٥١). ولعله مما يلاحظ في هذا المقام التدني الشديد في نسبة تغطية الصادرات للواردات من الألبان بالنظر إلى الارتفاع الشديد في إنتاجية البقرة من اللبن في إسرائيل، على نحو ما سلف ذكره، وعلى نحو يباهون به كمظهر من مظاهر تفوقهم التقني.

(٩) التجارة الخارجية لمنتجات الألبان والبيض(١٥٢)

ازداد إجمالي قيمة واردات وإجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من منتجات الألبان والبيض معاً بنحو ٢٦,٢ بالمئة ونحو ٦٣,٢ بالمئة على التوالي في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)، وصاحب ذلك ازدياد العجز في ميزانه التجاري لهذه المنتجات بنحو ٢٤,٩ بالمئة، على الرغم من ازدياد نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٣,٥ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٤,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣(١٥٣).

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيمة الواردات من هذه المنتجات بنحو ٣٢,٨ بالمئة ونحو ٦٠,٢ بالمئة ونحو ٦٨,٧ بالمئة في مصر والصومال والسودان على التوالي، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١٢,١ بالمئة في الكويت، كحد أدنى، ونحو ٩٢,٩ بالمئة في سوريا، كحد أقصى. وفي المقابل انخفضت قيم الصادرات منها بنحو ٥٠,٣ بالمئة ونحو ٤٧,٢ بالمئة في الأردن والكويت على التوالي، وازدادت في ستة أقطار عربية أخرى بنسب تتراوح بين نحو ٥٨,٤ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ٢٥٨٤٠ بالمئة في تونس، كحد أقصى(١٥٤).

تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من هذه المنتجات بين نحو ٠,٠١ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٢٨,١ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٠٥ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ١٦,٨ بالمئة في تونس، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. وصاحب ذلك انخفاض العجز في الميزان التجاري لهذه المنتجات بنحو ٣٤,٢ بالمئة ونحو ٦٠,٢ بالمئة ونحو ٦٨,٧ بالمئة في مصر والصومال والسودان على التوالي، وازدياده في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٠,٢ بالمئة في تونس، كحد أدنى، ونحو ٨٤,٩ بالمئة في سوريا، كحد أقصى(١٥٥).

---

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية لمنتجات الألبان والبيض في الفترة المدروسة في جيبوتي وموريتانيا وقطاع غزة والعراق ولبنان واليمن وايران.

(١٥٣) المصدر نفسه.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) المصدر نفسه.

في تركيا ازدادت قيمة الواردات من منتجات الألبان والبيض معاً بنحو ١٩٨,٦ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٦٣,٥ بالمئة، وتحول الفائض في ميزانها التجاري (نحو ١٩,٧ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٨٨ إلى عجز فيه (نحو ١٧,٠ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٣، واقترن بذلك انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٣١٣,٥ بالمئة، في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٨,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٥٦].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة كل من الواردات والصادرات من هذه المنتجات بنحو ٤ بالمئة ونحو ١٠,١ بالمئة على التوالي، وازداد الفائض في ميزانها التجاري بنحو ٩٤,٩ بالمئة، وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ١٠٧,٢ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١١٣,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٥٧].

(١٠) التجارة الخارجية للبيض الطازج

تشير بيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن نسبة تغطية الصادرات للواردات من البيض الطازج على المستوى القومي للوطن العربي تبلغ في عام ١٩٩٣ نحو ٣٨,٣ بالمئة ونحو ٣١,٨ بالمئة من حيث الكمية والقيمة على التوالي[١٥٨].

وعلى المستوى القطري تتركز الصادرات العربية من البيض الطازج في خمسة أقطار، هي ليبيا والأردن والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية، تصدر نحو ٩٤,٤ بالمئة من إجمالي الصادرات العربية منه من حيث الكمية، وبما يعادل نحو ٨٧,٧ بالمئة من إجمالي قيمتها. وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات الكمية بين نحو ٣,٦ بالمئة في قطر، كحد أدنى، ونحو ٣٣٨,٥ بالمئة في العربية السعودية، كحد أقصى، وتتراوح في ما يختص بالقيمة بين نحو ٣,٣ بالمئة في مصر، كحد أدنى، ونحو ١٣٣٥ بالمئة في الأردن كحد أقصى[١٥٩].

في إيران تنحصر التجارة الخارجية للبيض الطازج في الواردات منه[١٦٠].

وفي تركيا تبلغ نسبة تغطية الصادرات للواردات من البيض الطازج نحو ١٢٢,٦ بالمئة ونحو ١٢٣,٦ بالمئة من حيث الكمية والقيمة على التوالي[١٦١].

وفي إسرائيل تغطي الصادرات من البيض الطازج الواردات منه بنسبة نحو ٢١٣٣

---

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه.

(١٥٨) المصدر نفسه.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) المصدر نفسه.

(١٦١) المصدر نفسه.

بالمئة ونحو ٩٤٠ بالمئة من حيث الكمية والقيمة على التوالي[١٦٢].

(١١) التجارة الخارجية للأسماك ومنتجاتها[١٦٣]

انخفض إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من الأسماك ومنتجاتها، وازداد إجمالي قيمة صادراته منها بنحو ٢٥,٤ بالمئة ونحو ١٢,٦ بالمئة على التوالي في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٢٥٥,٥ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٨٥,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازداد بذلك الفائض في ميزانها التجاري بنحو ٣٧,١ بالمئة[١٦٤].

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيم الواردات من الأسماك ومنتجاتها في الجزائر ومصر وليبيا بنحو ٩٨,١ بالمئة ونحو ٢٥,٣ بالمئة ونحو ٩٥,٥ بالمئة على التوالي، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٧,٦ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ٤٨٥ بالمئة في السودان، كحد أقصى. وفي المقابل انخفضت قيم الصادرات في سبعة أقطار عربية بما يتراوح بين نحو ١٠,٢ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، كحد أدنى، ونحو ٨٤ بالمئة في السودان، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ١٨,٥ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ١٣٩٤ بالمئة في الأردن، كحد أقصى[١٦٥].

وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من الأسماك ومنتجاتها بين نحو ١,١ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ١٧٨٠٣ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٤,٣ بالمئة في السودان، كحد أدنى، ونحو ٦٩٢٨ بالمئة في المغرب، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. واقترن بهذا التطور انخفاض العجز في الميزان التجاري للأسماك بنحو ٩٨,٦ بالمئة ونحو ٢٩,٥ بالمئة في الجزائر ومصر على التوالي، وازدياده بنحو ٣٩,٦ بالمئة ونحو ٥١ بالمئة ونحو ٤٧,٨ بالمئة ونحو ١٨,٥ بالمئة في البحرين والأردن والعربية السعودية وسوريا على التوالي. وفي المقابل ازداد الفائض في هذا الميزان بنحو ٢٨,٤ بالمئة ونحو ١٨,٣ بالمئة في المغرب والصومال على التوالي، وانخفض بنحو ١٧,٥ بالمئة ونحو ٣٣,٥ بالمئة ونحو ٨٣,٤ بالمئة في تونس وعمان والإمارات العربية المتحدة على التوالي. وبينما تحول العجز في هذا الميزان في عام ١٩٨٨ إلى فائض فيه في عام ١٩٩٣ في ليبيا، تحول الفائض فيه إلى عجز في الفترة نفسها في السودان. وفي الصومال تقتصر التجارة الخارجية للأسماك ومنتجاتها على الصادرات فقط[١٦٦].

---

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية للأسماك ومنتجاتها في جيبوتي وموريتانيا وقطاع غزة والعراق ولبنان واليمن وايران.

(١٦٤) المصدر نفسه.

(١٦٥) المصدر نفسه.

(١٦٦) المصدر نفسه.

في تركيا ازدادت قيمة الواردات من الأسماك ومنتجاتها بنحو ١٩٦٥ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ١٩,١ بالمئة، وانخفض الفائض في الميزان التجاري بنحو ٧٦ بالمئة، كما انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٣٥٨٦ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١٤٠,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٦٧)].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة كل من الواردات والصادرات من الأسماك ومنتجاتها والعجز في ميزانها التجاري بنحو ٤١,٥ بالمئة ونحو ٣٥,٩ بالمئة ونحو ٤١,٩ بالمئة على التوالي، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٧,٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٦٨)].

٥ ـ التجارة الخارجية للأسمدة المصنعة

انخفض إجمالي قيمة واردات وإجمالي قيمة صادرات الوطن العربي من الأسمدة المصنعة والفائض في ميزانها التجاري بنحو ٢٤,٥ بالمئة ونحو ٢٠,٢ بالمئة ونحو ١٨,٣ بالمئة على التوالي. ويقترن بذلك ازدياد نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٣١٩ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٣٧ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٦٩)].

وعلى المستوى القطري العربي انخفضت قيم الواردات من الأسمدة المصنعة في ثمانية أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٨,٧ بالمئة في الأردن، كحد أدنى، ونحو ٥٧,٧ بالمئة في تونس، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٨,١ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ٢٣٣,٣ بالمئة في الكويت، كحد أقصى. وفي المقابل انخفضت قيمة الصادرات منها في خمسة أقطار عربية بنسب تتراوح بين نحو ٣,١ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٧١,٤ بالمئة في الكويت، كحد أقصى، وازدادت في بقية الأقطار العربية بما يتراوح بين نحو ٩,٨ بالمئة في ليبيا، كحد أدنى، ونحو ١٤٢,٥ بالمئة في مصر، كحد أقصى[(١٧٠)].

تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من الأسمدة المصنعة على المستوى القطري العربي بين نحو ٠,٩ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ٣٠٠٠٠ بالمئة في قطر، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ١ بالمئة في عمان، كحد أدنى، ونحو ٦٥٠٠ بالمئة في قطر، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣. وصاحب ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري للأسمدة في ستة أقطار عربية بما يتراوح بين نحو ٨,١ بالمئة في الصومال، كحد أدنى، ونحو ١٥٥,٣ بالمئة في عمان كحد أقصى.

---

(١٦٧) المصدر نفسه.

(١٦٨) المصدر نفسه.

(١٦٩) المصدر نفسه.

(١٧٠) المصدر نفسه.

ويلاحظ أن الصومال والسودان والبحرين وسوريا تستورد الأسمدة ولا تصدرها، كما يلاحظ أن العجز في الميزان التجاري السعودي للأسمدة في عام ١٩٨٨ تحول إلى فائض فيه في عام ١٩٩٣، وكذلك ازداد الفائض فيه بنحو ٧٤,٨ بالمئة ونحو ٢٠,٦ بالمئة ونحو ١٨,٥ بالمئة في ليبيا وقطر والإمارات العربية المتحدة على التوالي، بينما انخفض هذا الفائض في المغرب وتونس والأردن والكويت بنحو ٠,٣ بالمئة، ونحو ٣٣ بالمئة، ونحو ٣٥,٧ بالمئة، ونحو ٧٥ بالمئة على التوالي[١٧١].

في إيران تقتصر التجارة الخارجية للأسمدة المصنعة على الاستيراد فقط. ولقد انخفضت قيمة الواردات منها بنحو ٣١,٤ بالمئة في ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣[١٧٢].

وفي تركيا ازدادت قيمة الواردات من الأسمدة المصنعة بنحو ٢٧,٧ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٩٢,٨ بالمئة، فانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٩٥,٨ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٥,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣، وازداد العجز في ميزانها التجاري بنحو ٢٧٨٠ بالمئة[١٧٣].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة كل من الواردات والصادرات من الأسمدة المصنعة والفائض في ميزانها التجاري بنحو ١٥٧,٤ بالمئة ونحو ٣١,٢ بالمئة ونحو ٢٧,٩ بالمئة على التوالي، بينما انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٣٩٢٥ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٢٠٠٠ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٧٤].

٦ ـ التجارة الخارجية لمبيدات الآفات الزراعية

انخفض إجمالي قيمة واردات الوطن العربي، وازداد إجمالي قيمة صادراته من مبيدات الآفات الزراعية بنحو ٢٨,٤ بالمئة ونحو ٤١١ بالمئة على التوالي، وانخفض العجز في ميزانها التجاري بنحو ٣١,٤ بالمئة، مقروناً بارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٠,٧ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٤,٩ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٧٥].

وعلى المستوى القطري العربي تتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من مبيدات الآفات الزراعية بين نحو ٠,٠٢ بالمئة في الجزائر، كحد أدنى، ونحو ١٤,١ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٠٤ بالمئة في سوريا، كحد أدنى، ونحو ٩٠,٦ بالمئة في الأردن، كحد أقصى في عام ١٩٩٣[١٧٦].

---

(١٧١) المصدر نفسه.
(١٧٢) المصدر نفسه.
(١٧٣) المصدر نفسه.
(١٧٤) المصدر نفسه.
(١٧٥) المصدر نفسه.
(١٧٦) المصدر نفسه.

في إيران، حيث تقتصر تجارتها الخارجية لمبيدات الآفات الزراعية على الاستيراد، ازدادت قيمة الواردات منها بنحو ١٤,٨ بالمئة في ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣[(١٧٧)].

في تركيا ازدادت قيمة كل من الواردات والصادرات من مبيدات الآفات الزراعية والعجز في ميزانها التجاري بنحو ٦٢,٦ بالمئة ونحو ٢٥٥ بالمئة ونحو ٣١,٣ بالمئة على التوالي. وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ١٤ بالمئة في العام ١٩٨٨ إلى نحو ٣٠,٥ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٧٨)].

وفي إسرائيل ازدادت قيمة كل من الواردات والصادرات من هذه المبيدات والفائض في ميزانها التجاري بنحو ٧ بالمئة ونحو ٢٣,٥ بالمئة ونحو ٦٠,٩ بالمئة على التوالي، وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ١٤٤,٣ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١٦٦,٧ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٧٩)].

٧ ـ التجارة الخارجية للآلات والمعدات الزراعية[(١٨٠)]

انخفض إجمالي قيمة واردات الوطن العربي من الآلات والمعدات الزراعية بنحو ٥,٣ بالمئة، وازداد إجمالي قيمة صادراتها منها بنحو ١٤,٥ بالمئة، وانخفض العجز في ميزانها التجاري بنحو ٥,٥ بالمئة في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣). وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ١,١ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٨١)].

وتتراوح نسبة تغطية الصادرات للواردات من هذه الآلات والمعدات على المستوى القطري العربي بين نحو ٠,٠١ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٢٩,٧ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، في عام ١٩٨٨، وبين نحو ٠,٤ بالمئة في المغرب، كحد أدنى، ونحو ٦,٢ بالمئة في الأردن، كحد أقصى، في عام ١٩٩٣[(١٨٢)].

في تركيا ازدادت قيمة الواردات من الآلات والمعدات الزراعية بنحو ١٩٨ بالمئة، وانخفضت قيمة الصادرات منها بنحو ٩٥,٢ بالمئة، وازداد العجز في ميزانها التجاري بنحو ٩٨٤٧ بالمئة، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٩٧ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ١,٦ بالمئة في عام ١٩٩٣[(١٨٣)].

---

(١٧٧) المصدر نفسه.

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) لا تتوفر بيانات، على مستوى التصنيف نفسه، عن التجارة الخارجية للآلات والمعدات الزراعية في جيبوتي وموريتانيا وقطاع غزة والعراق ولبنان واليمن وايران.

(١٨١) المصدر نفسه.

(١٨٢) المصدر نفسه.

(١٨٣) المصدر نفسه.

وفي إسرائيل ازدادت قيمة كل من الواردات من الآلات والمعدات الزراعية والصادرات منها والعجز في ميزانها التجاري بنحو ٢٠,٩ بالمئة ونحو ٣٢,٣ بالمئة ونحو ٩,٩ بالمئة على التوالي. وازدادت نسبة تغطية الصادرات للواردات منها من نحو ٤٩ بالمئة في عام ١٩٨٨ إلى نحو ٥٣,٦ بالمئة في عام ١٩٩٣[١٨٤]. ومع أن هذه النسبة هي أعلى نسبة لتغطية الصادرات للواردات من الآلات والمعدات الزراعية في الوطن العربي وإسرائيل، إلا أنها تظل أدنى بكثير من المستوى الذي يتناسب مع ما يروج له من تفوق تقني إسرائيلي في مجال الزراعة ويؤكد ما يذهب إليه بعضهم من أن إسرائيل ليست أكثر من «وسيط تكنولوجي» عالي الكفاءة وحسب.

ثانياً: التكامل الزراعي العربي: دواعٍ وإمكانات

يكشف رصد واستقصاء واقع قطاع الزراعة في الوطن العربي وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل، كما مر آنفاً، عن ملامح وسمات تصب في المقام الأول في صالح التكامل الزراعي العربي، بدءاً بتعاون جزئي ـ وظيفياً ـ متدرج، استرشاداً باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وبميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادرين عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في عام ١٩٨٠، وتعلي من شأنه وتفضله على إطار التكامل الإقليمي الأوسع الذي تنطوي عليه فكرة السوق الشرق أوسطية. ولعل من بين أهم هذه السمات والملامح ما يلي:

١ ـ تشابه قاعدة الموارد الإنتاجية الزراعية إلى حد كبير في الوطن العربي على المستوى القومي، وفي كل من إيران وتركيا وإسرائيل، على نحو لا يهيئ إطاراً ملائماً لتكامل حقيقي يفيد منه كل الأطراف.

٢ ـ تشابه هياكل الإنتاج الزراعي، وتوليفات المنتجات، وانعدام التنوع المحصولي بين الأقطار المختلفة (كل الوطن العربي في مواجهة إيران وتركيا وإسرائيل).

٣ ـ تشابه هياكل التجارة الخارجية إلى حد بعيد، وباستثناءات محدودة جداً.

٤ ـ تعاني الأقطار كافة المشمولة بالدراسة، باستثناء السودان وقطاع غزة، في الوطن العربي، وتركيا، عجزاً في موازينها التجارية الزراعية بمقادير متباينة.

٥ ـ تعاني الأقطار كافة المشمولة بالدراسة، باستثناء المغرب في عام ١٩٨٨ والسودان في عام ١٩٩٣ وتركيا، عجزاً في موازين تجارتها من الغذاء، متناقصاً في حالة الوطن العربي على المستوى القومي، وثابتاً تقريباً في إيران، ومتزايداً في إسرائيل في الفترة التي تغطيها الدراسة.

٦ ـ تعاني الأقطار كافة التي تشملها الدراسة، باستثناء تركيا، عجزاً شديداً في

---

(١٨٤) المصدر نفسه.

الموازين التجارية للحبوب الخام والمصنعة، بصفة عامة، وللقمح ودقيقه بصفة خاصة، والذي تعاني تركيا أيضاً عجزاً في ميزانه التجاري.

٧ - تتسم الغالبية العظمى من الأقطار المشمولة بالدراسة بكونها مصدرة صافية للخضر والفاكهة، وهو ما يمكن أن يخلق تنافساً بدلاً من أن يهيئ لتكامل بينها.

٨ - تتسم كل الأقطار التي تشملها الدراسة بأنها مستورد صاف للبقول، باستثناء تونس وسوريا في الوطن العربي، وتركيا. ويبلغ العجز في الموازين التجارية للبقول مداه في إسرائيل.

٩ - تعاني الأقطار كافة المشمولة بالدراسة، باستثناء المغرب والسودان في الوطن العربي، وتركيا عجزاً في الموازين التجارية للسكر يصل إلى مدى بعيد في حالة إسرائيل.

١٠ - تعاني الأقطار كافة المشمولة بالدراسة، باستثناء تركيا، عجزاً في موازين تجارة اللحوم، متناقصاً على المستوى القومي للوطن العربي، ومتزايداً في إسرائيل.

١١ - تعاني الأقطار المشمولة بالدراسة، باستثناء السودان والصومال في الوطن العربي، وتركيا وإسرائيل، عجزاً في الموازين التجارية للحيوانات الحية.

١٢ - تعاني الأقطار كافة المشمولة بالدراسة عجزاً واضحاً في الموازين التجارية للألبان.

١٣ - تنفرد إسرائيل بتغطية صادراتها لوارداتها من منتجات الألبان والبيض.

١٤ - تعاني الأقطار المدروسة، باستثناء الأردن والعربية السعودية في الوطن العربي، وتركيا وإسرائيل، عجزاً في الموازين التجارية للبيض الطازج.

١٥ - يحقق الوطن العربي على المستوى القومي، وفي الكثير من أقطاره، وتركيا، فائضاً في الموازين التجارية للأسماك ومنتجاتها، بينما تعاني إسرائيل عجزاً كبيراً فيها.

١٦ - يحقق الوطن العربي على المستوى القومي، وإسرائيل، فائضاً في الإنتاج من الأسمدة، بينما يتجاوز الاستهلاك الإنتاج منها في إيران وتركيا.

١٧ - يتمتع الوطن العربي على المستوى القومي، وفي كثير من أقطاره، وإسرائيل، بفائض في الميزان التجاري للأسمدة المصنعة، بينما تعاني تركيا عجزاً شديداً فيه.

١٨ - تنفرد إسرائيل وحدها بتحقيق فائض في الميزان التجاري لمبيدات الآفات الزراعية.

١٩ - تعاني كل الأقطار المشمولة بالدراسة عجز موازينها التجارية للآلات والمعدات الزراعية، بما فيها إسرائيل، على الرغم مما يروج له من تفوقها في مجال التقانة الزراعية.

٢٠ - هناك أكثر من دليل يدحض دعوى التفوق الإسرائيلي على العرب في التقانة الزراعية، ويؤكد التفوق العربي النسبي في هذا المجال.

هكذا يصبح التكامل الزراعي في إطار ما يسمى السوق الشرق أوسطية أداة ووسيلة تقاسم بها إسرائيل العرب مواردهم الزراعية، وتصب جدواه ومنافعه في صالحها في المقام

الأول، وبما يحقق غايتها في الهيمنة والسيطرة، وفي صالح تركيا في مرتبة تالية وبالقدر الذي تخدم به تركيا أهداف الهيمنة الإسرائيلية على العرب، الذين سيكونون وحدهم الخاسرين فرادى ومجتمعين.

لقد كان التكامل الاقتصادي العربي، وفي ظله التكامل الزراعي العربي، ضرورة ملحة يدركها العرب على مدى عقود من الزمان، قبل بدء زمن انكسارهم وتمزقهم الحالي. ولكنه يصبح أكثر إلحاحاً في ظل الهجمة الاقتصادية الصهيونية المتدثرة بعباءة الشرق الأوسط، مستفيدة من حالة الانكسار العربي المؤقتة. ففي غيابه فقط يمكن لهذه الهجمة أن تحقق أهدافها وغاياتها بكل ما يحمله ذلك من أضرار وخسائر على الجانب العربي. ولا ينبغي للتمزق ولا للخصومات العربية الراهنة، الزائلة حتماً أن تحول دونه أو حتى أن تؤخره.

إن التكامل الزراعي في إطار السوق الشرق أوسطية، التي تدفع إليها إسرائيل، مدعومة بمساندة أمريكية غير محدودة، يحمل في طياته مخاطر على الزراعة العربية، لعل من بين أهمها تغيير الهياكل الإنتاجية والتراكيب المحصولية العربية بما يخدم مصالح إسرائيل، بغض النظر عن آثاره في العرب حاضراً ومستقبلاً، من خلال اضطلاعها بمهام الوساطة، أو السمسرة، في استيراد منتجات زراعية لهم وفي تصدير منتجات زراعية، تحملهم على إنتاجها لتعظيم استفادتها بما تتمتع به من وجود في أسواقها الخارجية، وفي استيراد منتجات تقنية زراعية لهم، ناهيك عن تصريف ما قد تستطيع انتاجه هي من هذه المنتجات. ولعله مما يذكر في هذا الشأن ما ينسب إلى يوسف والي من قول بأن الإسرائيليين يتخلصون حالياً من إنتاج الموالح «لأن أرباحها أقل بالنسبة لهم، ولأنهم أصحاب السوق في البداية فتحوه لنا وأفادوا مصر في بيع الموالح المصرية»[١٨٥]. ولعل ذلك يفسر ما سلفت الإشارة إليه من انخفاض إنتاج إسرائيل من الفاكهة بنحو ٢٥ بالمئة في الفترة (١٩٧٩/ ١٩٨١ ـ ١٩٩٣).

ولعله من الغني عن الذكر أن الحلقة التسويقية الأقرب إلى المستهلك النهائي لسلعة ما تكون هي الأقدر على الاستحواذ على الربح والأعلى نصيباً في عائد إنتاج السلعة وتسويقها. ومعنى ذلك أن ينتج العرب لتربح إسرائيل، وإن كان لهم أن يجنوا بعضاً من النفع في حدود ما تجود به عليهم. وربما يزعم بعضهم أن هذه أمور تحكمها اتفاقات يلتزم بها أطراف التعامل. ويتجاهل هؤلاء التراث الإسرائيلي في التنكر للوعود ونكث العهود. وربما يذكر في هذا الخصوص أيضاً ما تشكوه المفوضية الأوروبية من عدم التزام إسرائيل بإزالة العوائق والرسوم الجمركية التي تضعها أمام منتجات الصناعات الغذائية الأوروبية، وانتهاكها للاتفاق القائم بينهما في هذا الشأن[١٨٦].

---

(١٨٥) انظر: عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية**، ص ٥٦٤.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

ويبقى أن التراث الفكري النظري، والتطبيقات المحدودة، للتكامل الزراعي العربي تمثل قاعدة لا بد من الانطلاق منها، تطبيقاً وتطويراً، إلى تكامل زراعي عربي حقيقي يقوم على المصالح الاقتصادية المتبادلة بين أطرافه، ويراعي المزايا النسبية لكل قطر، ويعظم الاستفادة منها لصالح العرب على المستوى القومي والقطري.

وينبغي ألا تحول الانقسامات والخلافات السياسية بين نظم الحكم العربية دون الانطلاق، على أساس من الدراسة الممحصة، إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على المستويات كافة وفي المجالات كافة، وفي مقدمتها الزراعة. فالعداءات التاريخية للعرب، والأطماع الدائمة في مواردهم وحقوقهم، التي تكنها وتضمرها لهم إسرائيل وبعض الدول الإقليمية، بل واستيلاؤهم على أجزاء من أرض العرب، لم تمنع بعض العرب من القبول، على أقل تقدير، بفكرة التكامل الاقتصادي معهم في إطار ما يسمى السوق الشرق أوسطية. وفي الأحوال كافة لا يمكن أن تكون الخلافات والخصومات العربية ـ العربية أعمق وأشد تأثيراً في العلاقات بينهم من ذلك العداء في تأثيره في علاقاتهم بها.

وتتعدد مجالات التكامل الزراعي العربي التي تتهيأ له فيها عوامل النجاح وتقتضيها التنمية الزراعية العربية، وربما يساق في هذا المقام بعض من هذه المجالات:

١ ـ **التقانة الزراعية**: يمثل تطوير تقانة الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية والحيوانات بأنواعها المدخل الرئيسي، بل وربما الوحيد، لتحقيق تنمية زراعية تحقق حداً أدنى من الأمن الغذائي العربي، من خلال إنتاج أصناف وسلالات نباتية عالية الإنتاجية تتحمل ظروف الجفاف وظروف الملوحة وتحتاج إلى كميات قليلة نسبياً من المياه. ولن يبدأ العرب هذا الطريق من فراغ، فلديهم خبرات متناثرة ومنتشرة في هذا القطر أو ذاك، يمكن، وينبغي، البناء عليها وتطويرها، ولديهم أيضاً قاعدة غنية من التنوع الحيوي والأصول الوراثية، لا تتوفر لغيرهم، يمكن البناء عليها أيضاً وتطويرها.

ولا يقف الأمر عند حدود تقانات الأصناف والسلالات، وإنما هناك حاجة إلى تطوير تقانات وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي. وهذا أو ذاك لا يمكن لقطر عربي واحد أو لعدد محدود من الأقطار العربية أن يمارسه بما يحقق الأهداف المرجوة وبتكلفة اقتصادية، وهو ما يمكن فقط تحقيقه من خلال جهد تكاملي عربي.

ولعل العرب أجدر بأن يحققوا ذلك لأنفسهم من أن يحققه لهم آخرون ليسوا أكثر منهم تقدماً في هذا الشأن.

٢ ـ **المياه والري**: المياه عامل محدد، وبقسوة، للتنمية الزراعية العربية، رأسياً وأفقياً، ويقتضي زيادة المتاح من مواردها وترشيد استخدامها جهوداً بحثية وتنفيذية عالية التكلفة، على نحو لا يطيقه قطر عربي بمفرده. ومن هنا تمثل زيادة موارد المياه، وتحسين نوعيتها والحفاظ عليها، وترشيد استخدامها جهوداً تكاملية متشعبة، تمتد من عمليات المسح والحصر وتوفير المعلومات، انتهاء بعمليات الري على مستوى الحقل، مروراً بالتجهيزات والبنى الأساسية والآلات والمعدات.

٣ ـ تسويق المنتجات الزراعية، وبالذات تسويقها الخارجي، يمثل نقطة ضعف بارزة في أقطار الوطن العربي، تحتاج إلى جهود تقانية وتدريبية وإدارية متميزة، ناهيك عن الحاجة إلى هيكل مؤسسي قومي لممارسة الأنشطة التسويقية للمنتجات الزراعية، بما يزيد من كفاءة تسويقها داخلياً وخارجياً، ويعظم منافع حلقات الإنتاج والتسويق والاستهلاك منها.

٤ ـ التمويل يمثل عقبة كؤوداً في سبيل تعظيم استغلال القسم الأكبر من الموارد الزراعية العربية المتاحة، ومن ثم فإنه مجال لا بد لجهود التكامل الزراعي العربي من أن تحيط به.

ولتحقيق التكامل الزراعي العربي في المجالات، آنفة الذكر، وفي غيرها مما لم يرد ذكره هنا، يقتضي الأمر قيام مؤسسات وأجهزة تكاملية على المستوى القومي العربي تربط بين شبكة من الأجهزة والمؤسسات القطرية تتوزع الاختصاصات والمهام بينها على نحو يجعل منها جزءاً يتكامل مع أجزاء أخرى لتحقيق كلٍّ متكامل. وربما يكون من المفيد أن يتسع إطار العمل التكاملي، ومن أجل التكامل، لتكامل بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على المستويين القومي والقطري. ولكن من المؤكد أن توسيع قاعدة المشاركة في العمل التكاملي لاستيعاب جهود وقدرات الشعوب العربية وتفعيلها، من خلال منظماتها وتنظيماتها الشعبية والأهلية، أمر لا بد منه لقيام تكامل زراعي عربي ونجاحه وحمايته، ولحمايته بصفة خاصة من غائلة الخلافات السياسية بين نظم الحكم والخلافات الشخصية بين الحكام.

تلك مجرد خطوط عامة وعريضة... وتبقى هناك حاجة إلى المزيد من التفاصيل.

ربما يبقى أيضاً أنه لا بد، في إعداد هذه التفاصيل، من التبصر وإمعان النظر في ما سلفت الإشارة إليه مما كتبه شمعون بيريس من أنه «برغم أن إسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية، إلا أن الجيران لم يستوعبوا الدرس حتى الآن»[١٨٧]، مقروناً بقول سميحا إرليخ، وزير الزراعة الإسرائيلي الأسبق، من «أن المشاريع والنشاطات الزراعية الإسرائيلية ستعتمد على الخبرة والتجربة والتقانة الإسرائيلية، وأن أية محاولة لإنهاء دور إسرائيل في هذا المجال مستقبلاً ستكون متعذرة، لأن معنى ذلك التسبب في خسائر اقتصادية كبيرة قد تنجم عن توقف هذه المشاريع»[١٨٨].

---

(١٨٧) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ١١٩.

(١٨٨) حلمي عبد الكريم الزعبي، «كيف يخطط العدو الصهيوني للسيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية من خلال التعامل بالأداة الدبلوماسية،» **شؤون عربية**، العدد ٥٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٧)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

الجداول الاحصائية

الجدول رقم (٨ ـ ١)

الموارد الأرضية الزراعية واستخداماتها في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في عام ١٩٩٢

(ألف هكتار)

القطر	إجمالي المساحة الأرضية	الأرض المزروعة [١]		المراعي المستديمة		الغابات	
		المساحة	النسبة المئوية من الإجمالي	المساحة	النسبة المئوية من الإجمالي	المساحة	النسبة المئوية من الإجمالي
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٧٨٥٠[٢]	٣,٣	٣٠٧٠٠[٢]	١٢,٩	٤٠٤٠[٢]	١,٧
جيبوتي	٢٣١٨			٢٠٠[٢]	٨,٦	٦[٢]	٠,٣
مصر	٩٩٥٤٥	٢٦٠٠[٢]	٢,٦			٣١[٢]	٠,٠٣
ليبيا	١٧٥٩٥٤	٢١٧٠[٢]	١,٢	١٣٣٠٠[٢]	٧,٦	٧٠٠[٢]	٠,٤
موريتانيا	١٠٢٥٢٢	٢٠٨[٢]	٠,٢	٣٩٢٥٠[٢]	٣٨,٣	٤٤١٠[٢]	٤,٣
المغرب	٤٤٦٣٠	٩٨٤٨	٢٢,١	٢٠٩٠٠[٢]	٤٦,٨	٧٩٠٠[٢]	١٧,٧
الصومال	٦٢٧٣٤	١٠٣٨[٢]	١,٧	٤٣٠٠٠[٢]	٦٨,٥	٩٠٤٠[٢]	١٤,٤
السودان	٢٣٧٦٠٠	١٢٩٧٥	٥,٥	١١٠٠٠٠[٢]	٤٦,٣	٤٤٢٤٠[٢]	١٨,٦
تونس	١٥٥٣٦	٤٨٨١	٣١,٤	٤٠٤١	٢٦,٠	٦٤٧	٤,٢
البحرين	٦٨	٢[٢]	٢,٩	٤[٢]	٥,٩	٤[٢]	٥,٩
فلسطين (قطاع غزة)	٣٨	٢٤[٢]	٦٣,٢			٤[٢]	١٠,٥
العراق	٤٣٧٣٧	٥٤٥٠[٢]	١٢,٥	٤٠٠٠[٢]	٩,١	١٨٧٠[٢]	٤,٣
الاردن	٨٨٩٣	٤٠٥[٢]	٤,٦	٧٩١[٢]	٨,٩	٧٠[٢]	٠,٨
الكويت	١٧٨٢	٥[٢]	٠,٣	١٣٧[٢]	٧,٧	٢[٢]	٠,١
لبنان	١٠٢٣	٣٠٦[٢]	٢٩,٩	١٠[٢]	١,٠	٨٠[٢]	٧,٨
عُمان	٢١٢٤٦	٦٣[٢]	٠,٣	١٠٠٠[٢]	٤,٧	-	-
قطر	١١٠٠	٧[٢]	٠,٦	٥٠[٢]	٤,٦	-	-
السعودية	٢١٤٩٦٩	٣٧٤٦	١,٨	١٢٠٠٠٠	٥٥,٨	١٨٠٠	٠,٨
سوريا	١٨٤١٢	٥٩٠٩	٣٢,١	٨٠٥٩	٤٣,٨	٦٥٥	٣,٦
الإمارات العربية المتحدة	٨٣٦٠	٣٩[٢]	٠,٥	٢٠٠[٢]	٢,٤	٣[٢]	٠,٠٤
اليمن	٥٢٧٩٧	١٤٨١[٢]	٢,٨	١٦٠٦٥[٢]	٣٠,٤	٢٠٠٠[٢]	٣,٧
مجموع الوطن العربي	١٣٥١٤٣٨	٥٩٠٠٧	٤,٤	٤١١٧٠٧	٣٠,٤	٧٧٥٠٢	٥,٧
إيران	١٦٣٦٠٠	١٨١٧٠[٢]	١١,١	٤٤٠٠٠[٢]	٢٦,٩	١٨٠٢٠[٢]	١١,٠
تركيا	٧٦٩٦٣	٢٧٤٦٥	٣٥,٧	١٢٣٧٨	١٦,١	٢٠١٩٩	٢٦,٢
إسرائيل	٢٠٦٢	٤٣١	٢٠,٩	١٤٠[٢] -	٦,٨	١٢٦	٦,١
الاجمالي	١٥٩٤٠٦٣	١٠٥٠٧٣	٦,٦	٤٦٨٢٢٥	٢٩,٤	١١٥٨٤٧	٧,٣

(١) تشمل الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة إلى جانب الأرض المزروعة بمحاصيل موسمية.

(٢) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: Food and Agriculture Organization [FAO], *Production Yearbook, 1993*, vol. 47 (Rome: FAO, 1994), pp. 3-5 and 8-11.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

الأرض الزراعية المروية في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٩٢)

(ألف هكتار)

القطر	١٩٧٧		١٩٩٢		التغير (بالمئة)
	المساحة (١)	النسبة المئوية من المساحة المزروعة	المساحة (١)	النسبة المئوية من المساحة المزروعة	
الجزائر	٢٤٨	٣,٣	٤٣٠	٥,٥	٧٣,٤
جيبوتي (٤)					
مصر	٢٦٣٥	١٠٠,٠	٢٦٤٥ (٢)	١٠١,٧	٠,٤
ليبيا	٢١٠	١٠,٢	٢٥٠	١١,٥	١٩,٠
موريتانيا	١١	٥,٥	١٥	٧,٢	٣٦,٤
المغرب	١١٢٤	١٤,٤	١٢٨٠	١٣,٠	١٣,٩
الصومال	١٠٠	١٠,١	١٢٠	١١,٦	٢٠,٠
السودان	١٧٣٠	١٤,٠	١٩٢٠	١٤,٨	١١,٠
تونس	١٣٠	٢,٦	٢٣٢	٤,٧	٧٨,٥
البحرين	١ (٣)	٥٠,٠	٤	٥٠,٠	٣٠٠,٠
فلسطين (قطاع غزة)	١٠	٤٥,٥	١٢	٥٠,٠	٢٠,٠
العراق	١٦٥٠	٣١,٢	٢٥٥٠	٤٦,٨	٥٤,٥
الأردن	٣٨	١١,٦	٦٥	١٦,٠	٧١,٠
الكويت	١	١٠٠,٠	٢	٤٠,٠	١٠٠,٠
لبنان	٨٦	٢٦,٥	٨٦	٢٨,٠	-
عُمان	٣٨	٩٧,٤	٥٨	٩٢,١	٥٢,٦
قطر	٢	١٠٠,٠	٨ (٢)	١١٤,٣	٣٠٠,٠
السعودية	٤٦٥	٢٥,٨	٩٦٠	٢٥,٦	١٠٦,٤
سوريا	٥٣١	٩,٦	٩٠٦	١٥,٣	٧٠,٦
الإمارات العربية المتحدة	٥ (٣)	٢٩,٤	٥	١٢,٨	-
اليمن	٢٨٢	١٩,٣	٣٦٠	٢٤,٣	٢٧,٧
مجموع الوطن العربي	٩٢٩٧	١٧,٤	١١٩٠٨	٢٠,٢	٢٨,١ (٢)
إيران	٥٦١٧	٣٥,٨	٩٤٠٠	٥١,٧	٦٧,٣
تركيا	٢٣٠٠	٨,٢	٣٦٧٤	١٣,٤	٥٩,٧
إسرائيل	٢٠٣	٤٩,١	١٨٠	٤١,٨	(ـ ١١,٣)
الاجمالي	١٧٤١٧	١٧,٩	٢٥١٦٢	٢٣,٩	٤٤,٥

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ما عدا ما يختص بكل من سوريا والكويت وإيران وإسرائيل في عام ١٩٧٧، وبكل من سوريا وقطر وتركيا في عام ١٩٩٢.

(٢) تزيد على مجموع المساحة المزروعة وفقاً لبيانات منشورة بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (كما في الجدول رقم (٨ ـ ١))، التي تنسب إليها هذه التقديرات.

(٣) بيانات غير رسمية.

(٤) بينات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ١٥.

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	إجمالي الإنتاج			متوسط نصيب الفرد من الإنتاج		
	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	١٠٠,٥٣	١٧٢,٤٩	٧١,٦	٩٤,٤٥	١١٩,٥٣	٢٦,٦
جيبوتي [1]						
مصر	١٠٥,٠٢	١٤٥,٦٤	٣٨,٧	٩٩,٧٤	١٠٦,٢٠	٦,٥
ليبيا	١١٤,١٢	١٣٤,٧٢	١٨,١	١٠٤,٥١	٨١,٣٨	(ـ ٢٢,١)
موريتانيا	١٠٠,٢٩	١١٤,٤٥	١٤,١	٩٥,٣٥	٨٠,٥١	(ـ ١٥,٦)
المغرب	١١٦,٧٠	١٤٧,٨٧	٢٦,٧	١١٠,٩٧	١٠٦,٢٧	(ـ ٤,٢)
الصومال [1]						
السودان	٩٦,٢٤	١٠٨,٨٢	١٣,١	٩٠,٥٢	٧٣,٩٥	(ـ ١٨,٣)
تونس	٩٢,٥٨	١٦٤,٧٣	٧٧,٩	٨٧,٨١	١٢٢,٦٧	٣٩,٧
البحرين [1]						
العراق	١١٨,٥٣	١٣١,٤٥	١٠,٩	١١١,١١	٨٥,٩١	(ـ ٢٢,٧)
الأردن	١١٠,١٠	٢٠٠,٤٤	٨٢,١	١٠٢,٢٤	١١٩,٦١	١٧,٠
الكويت [1]						
لبنان	١١٥,٨١	١٩٥,٦٨	٦٧,٠	١١٦,٦٩	١٨٠,٣١	٥٤,٥
عُمان [1]						
فلسطين [1]						
قطر [1]						
السعودية	١١٠,٥٩	٥٩٣,١٧	٤٣٦,٤	٩٦,٩٧	٣٣٢,٩٠	٢٤٣,٣
سوريا	١١٧,٤٠	١٤١,١٤	٢٠,٢	١١٠,٠٦	٨٩,٥٥	(ـ ١٨,٦)
الامارات العربية المتحدة [1]						
اليمن	٩١,٢٤	١١٩,٤٩	٣١,٠	٨٥,٠٩	٧٥,٠٣	(ـ ١١,٢)
إيران	١١٩,٤٩	١٩٨,٩١	٦٦,٥	١٠٩,٨١	١٢٣,٩٢	١٢,٨
تركيا	١٠٦,٧١	١٣٥,٠٨	٢٦,٦	١٠١,٦٥	١٠٠,٨٤	(ـ ٠,٨)
إسرائيل	١٠٩,٨٧	١٠٩,٨٨	-	١٠٥,٥٤	٧٧,٢٦	(ـ ٢٦,٨)

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢ و٥١ ـ ٥٢.

الجدول رقم (٨ ـ ٤)

الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	إجمالي الإنتاج			متوسط نصيب الفرد من الإنتاج		
	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	١٠٠,٠٢	١٧١,٨٧	٧١,٨	٩٣,٩٧	١١٩,١١	٢٦,٧
جيبوتي [١]						
مصر	١٠٧,٣٢	١٥٥,٧١	٤٥,١	١٠١,٩٢	١١٣,٥٥	١١,٤
ليبيا	١١٤,٢٠	١٣٤,٨٠	١٨,٠	١٠٤,٥٩	٨١,٤٣	(ـ ٢٢,١)
موريتانيا	١٠٠,٢٩	١١٤,٤٥	١٤,١	٩٥,٣٥	٨٠,٥١	(ـ ١٥,٦)
المغرب	١١٦,٨٤	١٤٧,٥٧	٢٦,٣	١١١,١٠	١٠٦,٠٥	(ـ ٤,٦)
الصومال [١]						
السودان	٩٤,٢٢	١١٠,٩٣	١٧,٧	٨٨,٦٥	٧٥,٧٦	(ـ ١٤,٥)
تونس	٩٢,٣٤	١٦٥,٢٠	٧٨,٩	٨٧,٥٨	١٢٣,٠٢	٤٠,٥
البحرين [١]						
العراق	١١٨,٥١	١٣٢,٤٦	١١,٨	١١١,١٠	٨٦,٥٧	(ـ ٢٢,١)
الأردن	١٠٩,٥٩	٢٠٣,٠٤	٨٥,٣	١٠١,٧٥	١٢١,١٥	١٩,١
الكويت [١]						
لبنان	١١٦,٨٢	٢٠١,٥٧	٧٢,٥	١١٧,٧١	١٨٥,٧٤	٥٧,٨
عُمان [١]						
فلسطين [١]						
قطر [١]						
السعودية	١٠٩,٦٤	٦٠٥,٦٨	٤٥٢,٤	٩٦,١٠	٣٣٩,٧٩	٢٥٣,٦
سوريا	١١٦,٨١	١٤٠,١٢	٢٠,٠	١٠٩,٥٤	٨٨,٩٢	(ـ ١٨,٨)
الإمارات العربية المتحدة [١]						
اليمن	٩٠,٤٥	١١٨,٤٩	٣١,٠	٨٤,٣٦	٧٤,٩٠	(ـ ١١,٢)
إيران	١١٩,٧٨	٢٠٢,٠٥	٦٨,٧	١١٠,٠٩	١٢٥,٩٠	١٤,٤
تركيا	١٠٧,١٦	١٣٦,٧٣	٢٧,٦	١٠٢,٠٨	١٠٢,٠٨	-
إسرائيل	١١٠,٤٩	١٢٦,١١	١٤,١	١٠٦,٠٩	٨٨,٦٤	(ـ ١٦,٥)

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠ و٤٩ ـ ٥٠.

الجدول رقم (٨ ـ ٥)

الرقم القياسي لإنتاج الحاصلات النباتية في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	إجمالي الإنتاج			متوسط نصيب الفرد من الإنتاج		
	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	٨٣,٩٥	١٢٩,٥٢	٥٤,٣	٧٨,٨٨	٨٩,٧٧	١٣,٨
جيبوتي (١)						
مصر	١٠٥,٤٨	١٤٢,١٠	٣٤,٧	١٠٠,١٨	١٠٣,٦٢	٣,٤
ليبيا	١١٧,٨٩	١٢٦,٧٣	٧,٥	١٠٨,٠٠	٩٤,٧٩	(ـ ١٢,٢)
موريتانيا	١٠٠,٣٢	١٤٤,٣٠	٤٣,٨	٩٥,٤٦	١٠١,٦٠	٦,٤
المغرب	١١٩,٥٧	١٣٦,٩٨	١٤,٦	١١٣,٥٦	٩٨,٣٢	(ـ ١٣,٤)
الصومال (١)						
السودان	٩٣,٩٠	٩٦,٨٠	٣,١	٨٨,٣٦	٦٦,١٢	(ـ ٢٥,٢)
تونس	٩٠,٠٨	١٦٢,٦٦	٨٠,٦	٨٥,٤٣	١٢١,١١	٤١,٨
البحرين (١)						
العراق	١١٩,٩٧	١٥٠,٦٧	٢٥,٦	١١٢,٥٣	٩٨,٥٢	(ـ ١٢,٥)
الأردن	١١٢,٩٧	١٨٩,٨١	٦٨,٠	١٠٤,٩٦	١١٣,٣٢	٨,٠
الكويت (١)						
لبنان	١١٦,٣٠	٢١٠,٥٦	٨١,٠	١١٧,٢١	١٩٤,٠٦	٦٥,٦
عُمان (١)						
فلسطين (١)						
قطر (١)						
السعودية	١٦٠,٤٩	٦٩٧,١٤	٣٣٤,٤	١٤٢,٤٧	٣٩٦,١٣	١٧٨,٠
سوريا	١٠٩,٠٧	١٤٣,٠٧	٣١,٢	١٠٢,٣٤	٩٠,٨٥	(ـ ١١,٢)
الإمارات العربية المتحدة (١)						
اليمن	٨٣,٧٧	٩٤,٢٢	١٢,٥	٧٨,٠٥	٥٩,٥١	(ـ ١٣,٨)
إيران	١٢٨,٢٣	٢١٨,٦٩	٧٠,٥	١١٧,٩٧	١٣٦,٤١	١٥,٦
تركيا	١٠٧,٣٩	١٣٢,٢٤	٢٣,١	١٠٢,٢٦	٩٨,٦٩	(ـ ٣,٥)
إسرائيل	١٠٨,٠٢	٩٨,٩٩	(ـ ٨,٤)	١٠٣,٨٨	٦٩,٦٨	(ـ ٣٢,٩)

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤ و٥٣ ـ ٥٤.

الجدول رقم (٨ ـ ٦)

الرقم القياسي لإنتاج الحبوب في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	إجمالي الإنتاج			متوسط نصيب الفرد من الإنتاج		
	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	٧٤,٢٤	١٠٣,٩٩	٤٠,١	٦٩,٧٩	٧٢,١١	٣,٣
جيبوتي [1]						
مصر	١٠٤,٨٤	١٧٢,٢٢	٦٤,٣	٩٩,٥٧	١٢٥,٥٩	٢٦,١
ليبيا	١٣٨,٠٨	١٣٥,٥١	(ـ ١,٩)	١٢٦,٤٧	٨١,٨٧	(ـ ٣٥,٣)
موريتانيا	١٢٨,٥٦	٣٣٩,٥٥	١٦٤,١	١٢٢,٥٩	٢٣٩,٥٨	٩٥,٤
المغرب	١٤١,٤٥	٧٨,٨٢	(ـ ٤٤,٣)	١٣٣,٩٣	٥٦,٤١	(ـ ٥٧,٩)
الصومال [1]						
السودان	٧٦,٣٨	١٠٥,٦٧	٣٨,٣	٧٢,٢٣	٧٢,٥٤	٠,٤
تونس	١٠٩,٣٨	١٧١,٨٢	٥٧,١	١٠٣,٩٣	١٢٨,١٧	٢٣,٣
البحرين [1]						
العراق	١١٣,٥٦	١٧٤,٦٥	٥٣,٨	١٠٦,٧١	١١٤,٤٢	٧,٢
الأردن	٨٦,٨٩	٩٣,٣٢	٧,٤	٨١,٠٢	٥٥,٩٣	(ـ ٣١,٠)
الكويت [1]						
لبنان	٧٠,٢٣	١٩٧,٤٧	١٨١,٢	٧٠,٨٥	١٨٢,١٧	١٥٧,١
عُمان [1]						
فلسطين [1]						
قطر [1]						
السعودية	٢٠٠,٧٧	٢٠٢٨,٤٣	٩١٠,٣	١٧٨,٣٢	١١٥٣,١٩	٥٤٦,٧
سوريا	٧٣,٧٧	١٨٢,٧٨	١٤٧,٨	٦٩,٤١	١١٦,٣٩	٦٧,٧
الإمارات العربية المتحدة [1]						
اليمن	٩٤,٧٧	٨٨,٥٤	(ـ ٦,٦)	٨٨,٥٣	٥٦,٠٧	(ـ ٣٦,٧)
إيران	١١٦,٦٤	٢٠٠,٧٥	٧٢,١	١٠٧,١٣	١٢٥,٠٠	١٦,٧
تركيا	١٠٥,٩٩	١٢٧,٧٦	٢٠,٥	١٠٠,٩٠	٩٥,٣٢	(ـ ٥,٥)
إسرائيل	٨٦,٧٤	٩١,٨٨	٥,٩	٨٣,٦٦	٦٤,٨٨	(ـ ٢٢,٥)

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨ و٥٧ ـ ٥٨.

الجدول رقم (٨ ـ ٧)

إنتاج الحبوب في أقطار الوطن العربي

وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وعام ١٩٩٣

القطر	المساحة (١٠٠٠ هكتار)			الغلة الهكتارية (كغم)			الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)		
	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	٢٩٦٨	٢٩٥٢	(ـ ٠,٥)	٦٥٦	٦٨١	٣,٨	١٩٥٨	٢٠١٢	٢,٨
جيبوتي[2]				٨٣٣	٣٢٥٠	١٩٠,٢			
مصر	٢٠٠٧	٢٢٩٥	١٤,٣	٤٠٥٣	٦١٦٤	٥٢,١	٨١٣٤	١٤١٤٧	٧٣,٩
ليبيا	٥٣٨	٤٥٨[1]	(ـ ١٤,٩)	٤٣٠	٦٦١	٥٣,٧	٢٢٥	٣٠٣[1]	٣٤,٧
موريتانيا	١٢٥	١٨٩	٥١,٢	٣٨٤	٨٦٧	١٢٥,٨	٤٨	١٦٤	٢٤١,٧
المغرب	٤٤١٤	٤٩٦٤	١٢,٥	٨١١	٥٩٠	(ـ ٢٧,٣)	٣٥٨٣	٢٩٣٠	(ـ ١٨,٢)
الصومال	٦٣٨	٤٨٨[1]	٢٣,٥	٤٧٤	٥٨٦	٢٣,٦	٣٠٥	٢٨٦[1]	(ـ ٦,٢)
السودان	٤٤٠٧	٦٢٢٦	٤١,٣	٦٥٩	٥٠٦	(ـ ٢٣,٢)	٢٩٦٢	٣١٥١	٦,٤
تونس	١٤١٦	١٥٧٧	١١,٤	٨٢٨	١٢١٦	٤٦,٩	١١٤٦	١٩١٨	٦٧,٤
البحرين[2]									
فلسطين (قطاع غزة)	٢	٢[1]	-	٢٧٩٣	٥٢٩	(ـ ٩١,١)	٥		
العراق	٢١٥٩	٣٢٢٣	٤٩,٣	٨٣٢	١٠١٩	٢٢,٥	١٨٠٣	١	(ـ ٨٠,٠)
الأردن	١٦٤	١١٠	(ـ ٣٢,٩)	٥١٦	٧٤٥	٤٤,٤	٩١	٣٢٨٣	٨٢,١
الكويت			-	٣٠٨٧	٥٠٤٢	٦٣,٣		٨٢	(ـ ٩,٩)
لبنان	٣٤	٤٢[1]	٢٣,٥	١٣٠٧	١٩٤٧	٤٩,٠	٤١	٢	
عُمان	٢	٣[1]	٥٠,٠	٩٨٢	٢١٨٠	١٢٢,٠	٢	٨١	٩٧,٦
قطر		١[1]		٢٦٢٣	٣٠٧٩	١٧,٤	١	٥[1]	١٥٠,٠ ـ
السعودية	٣٨٨	١٠٩٧	١٨٢,٧	٨٢٠	٤٤٦٦	٤٤٤,٦	٣٠٣	٤[1]	٣٠٠,٠
سوريا	٢٦٤٢	٣٦٢٥	٣٧,٢	١١٥٦	١٤٨٦	٢٨,٥	٣٠٦٩	٤٨٩٧	١٥١٦,٢
الإمارات العربية المتحدة		٢[1]		٥٦٠٨	٤١٦٠	(ـ ٢٥,٨)	٣	٥٣٨٦	٧٥,٥
اليمن	٨٦٥	٧٥٢	(ـ ١٣,١)	١٠٤٥	١٠٩٧	٥,٠	٩٠٣	٨[1]	١٦٦,٧
								٨٢٥	(ـ ٨,٦)
مجموع الوطن العربي	٢٢٧٦٩	٢٨٠٠٦	٢٣,٠	١٠٨٠	١٤٠٩	٣٠,٥	٢٤٥٨٢	٣٩٤٥٥	٦٠,٥
إيران	٨٠٦٢	٩٩٥٦[1]	٢٣,٥	١١٠٨	١٧٤٤	٥٧,٤	٨٨٥٥	١٧٣٦٨	٩٦,١
تركيا	١٣٤٩٩	١٣٩٨٥	٣,٦	١٨٦٩	٢٢٧٠	٢١,٤	٢٥٢٣٢	٣١٧٤٩	٢٥,٨
إسرائيل	١٢٩	١٠٥	(ـ ١٨,٦)	- ١٨٤٠	٢١٧١	١٨,٠	٢٣٩	٢٢٩	(ـ ٤,٢)
الاجمالي	٤٤٤٥٩	٥٢٠٥٢	١٧,١	١٣٢٥	١٧٠٦	٢٨,٨	٥٨٩٠٨	٨٨٨٠١	٥٠,١

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٢) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

الجدول رقم (٨ ـ ٨)

إنتاج القمح في أقطار الوطن العربي

وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وعام ١٩٩٣

القطر	المساحة (١٠٠٠ هكتار)			الغلة الهكتارية (كغم)			الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)		
	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	١٩٤٣	١٧٥٠(١)	(ـ ٩,٩)	٦٥٢	٧٧١	١٨,٢	١٢٧٠	١٣٥٠(١)	٦,٣
جيبوتي(٣)									
مصر	٥٧٧	٨٩٤	٥٤,٩	٣١٩٢	٥٣٥١	٦٧,٦	١٨٤٤	٤٧٨٨	١٥٩,٦
ليبيا	٢٥١	١٥٠(٢)	(ـ ٤٠,٢)	٥٠١	١٠٠٠	٩٩,٦	١٢٥	١٥٠(٢)	٢٠,٠
موريتانيا				٥٦٤	١٠٠٠	٧٧,٣			
المغرب	١٦٧٣	٢٣١٠	٣٨,١	٨٩٤	٦٨١	(ـ ٢٣,٨)	١٥٠٠	١٥٧٣	٤,٩
الصومال	٤	٣(٢)	(ـ ٢٥,٠)	٣٢٤	٣٦٠	١١,١	١	١(٢)	ـ
السودان	٢٠٥	٣٢٨(١)	ـ ٦٠,٠	١٠٢٨	١٣٨١	٣٤,٣	٢٠٥	٤٥٣(١)	١٢١,٠
تونس	٨٨٧	١٠٣١	١٦,٢	٩٧١	١٣٧٠	٤١,١	٨٣٧	١٤١٣	٦٨,٨
البحرين(٣)									
فلسطين (قطاع غزة)	١	١(٢)	ـ	٢٩٩٤	٧١٤	(ـ ٧٦,٢)	٢	١(٢)	(ـ ٥٠,٠)
العراق	١٢١٥	١٥٥٠(١)	٢٧,٦	٧٠١	٧٦٦	٩,٣	٨٥٤	١١٨٧(١)	٣٩,٠
الأردن	١٠٩	٥٠(٢)	(ـ ٥٤,١)	٥٦٨	١٠٦٠	٨٦,٦	٦٧	٥٣	(ـ ٢٠,٩)
الكويت				٣١٣٦	٤٠٥٨	٢٩,٤	٦٤		
لبنان	٢٦	٢٦(٢)	ـ	١٥٠٥	٢١١٥	٤٠,٥	٣٢	٥٥(٢)	٧١,٩
عُمان		١(٢)		٧٢٨	٢٣٦٤	١٢٤,٧		١(١)	
قطر				٢٢٨٥	٢٥٠٠	٩,٤			
السعودية	٧١	٧٩٥(١)	١٠١٩,٧	٢٢٤٩	٤٥٢٨	١٠١,٣	١٦٠	٣٦٠٠(١)	١١٥٠,٠
سوريا	١٣٨٣	١٣٨٥	٠,١	١٣٧١	٢٦١٨	٩٠,٩	١٨٧٨	٣٦٢٨	٩٣,٢
الإمارات العربية المتحدة		٢(٢)		٢٢٢٤	١٥٧٦	(ـ ٢٩,١)	١	٣(٢)	٢٠٠,٠
اليمن	٧٧	٩٩	٢٨,٦	١٠٦٥	١٦٠٩	٥١,١	٨٢	١٦٠	٩٥,١
مجموع الوطن العربي	٨٤٢٢	١٠٣٧٥	٢٣,٢	١٠٥٩	١٧٧٥	٦٧,٦	٨٩٢٢	١٨٤١٦	١٠٦,٤
إيران	٥٨٥٨	٦٦٠٠(٢)	١٢,٧	١٠٠٣	١٦٥٢	٦٤,٧	٥٨٤٣	١٠٩٠٠(١)	٨٦,٥
تركيا	٩٢٠٨	٩٦٠٠	٤,٣	١٨٥٢	٢١٨٩	١٨,٢	١٧٠٥٨	٢١٠١٦	٢٣,٢
إسرائيل	٩٦	٩٠(١)	(ـ ٦,٣)	٢٠٧٢	٢٤٠٠	١٥,٨	٢٠٠	٢١٦	٨,٠
الاجمالي	٢٣٥٨٤	٢٦٦٦٥	١٣,١	١٣٥٨	١٨٩٦	٣٩,٦	٣٢٠٢٣	٥٠٥٤٨	٥٧,٨

(١) بيانات غير رسمية.
(٢) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
(٣) بيانات غير متوفرة.
المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

الجدول رقم (٨ ـ ٩)

إجمالي إنتاج البقول في أقطار الوطن العربي

وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وعام ١٩٩٣

القطر	المساحة (١٠٠٠ هكتار)			الغلة الهكتارية (كغم)			الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)		
	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	١٢١	١١٧[١]	(ـ ٣,٣)	٤٣١	٤٠٨	(ـ ٥,٤)	٥٢	٤٨[١]	(ـ ٧,٧)
جيبوتي [٢]									
مصر	١٤١	١٣٢	(ـ ٦,٤)	٢٠٠٠	٢٤٢٣	٢١,١	٢٨٣	٣٢١	١٣,٤
ليبيا	٨	١٢[١]	٥٠,٠	١٠٧٩	١١٥٧	٧,٢	٩	١٤[١]	٥٥,٦
موريتانيا	٧٠	٥٠[١]	(ـ ٢٨,٦)	٤٠٧	٢٩٦	(ـ ٢٧,٣)	٢٩	١٥[١]	(ـ ٤٨,٣)
المغرب	٣٨٨	٤٥٩	١٨,٣	٥٧١	٦٠٤	٥,٨	٢٢٩	٢٧٧	٢١,٠
الصومال	٢٠	٤٢[١]	١١٠,٠	٤٩٤	٣١٠	(ـ ٣٧,٣)	١٠	١٣[١]	٣٠,٠
السودان	٧٨	١٠٥	٣٤,٦	١٢٦٠	١٠٩٥	(ـ ١٣,١)	٩٩	١١٥	١٦,٢
تونس	١٥٩	١٠٨	(ـ ٣٢,١)	٥٦٠	٨٢٩	٤٨,٠	٨٩	٨٩	ـ
البحرين [٢]				٩١٧	٩٠٠	(ـ ١,٩)			
فلسطين (قطاع غزة)				٣٠٧١		ـ			
العراق	٤٦	٣٤[١]	(ـ ٢٦,١)	٨٠٢	١١٤٨	٤٣,١	٣٦	٤٠	١١,١
الأردن	١٣	٥[١]	(ـ ٦١,٥)	٥٨٨	١٣١٦	١٢٣,٨	٨	٦	(٢٥,٠)
الكويت [٢]									
لبنان	١١	١٩[١]	٧٢,٧	٩٤٠	١٨٩٥	١٠١,٦	١٠	٣٦[١]	٢٦٠,٠
عُمان [٢]									
قطر [٢]									
السعودية	٣	٤[١]	٢٥,٠	١٨١٣	١٨٧٥	٣,٤	٦	٨[١]	٣٣,٣
سوريا	٢٢٠	٢٣٣	٥,٩	٧٩٩	٨٤٩	٦,٣	١٨٠	١٩٨	١٠,٠
الإمارات العربية المتحدة [٢]									
اليمن	٧٣	٥٤	(٢٦,٠)	١٠٨٧	١٤٢١	٣٠,٧	٨٠	٧٦	(ـ ٥,٠)
مجموع الوطن العربي	١٣٥١	١٣٧٤	١,٧	٨٢٩	٩١٤	١٠,٢	١١٢٠	١٢٥٦	١٢,١
إيران	٣١٤	٧٣٥[١]	١٣٤,١	٧٩٩	٧٣٧	(ـ ٧,٨)	٢٤٧	٥٤٢[١]	١١٩,٤
تركيا	٧١٧	٢٠١٨	١٨١,٤	١١٤٠	٩٥٩	(ـ ١٥,٩)	٨١٧	١٩٣٦	١٣٧,٠
إسرائيل	٩	٥[١]	(ـ ٤٤,٥)	٩٥٥	١٠٢١	٦,٩	٨	٥	(ـ ٣٧,٥)
الاجمالي	٢٣٩١	٤١٣٢	٧٢,٨	٩١٧	٩٠٥	(ـ ١,٣)	٢١٩٢	٣٧٣٩	٧٠,٦

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٢) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

الجدول رقم (٨ ـ ١٠)

إجمالي الإنتاج من الخضر والفاكهة في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وعام ١٩٩٣

(ألف طن متري)

القطر	الخضر والقرعيات			الفاكهة		
	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	٨٧٤	٢٠٠١[١]	١٤٢,٨	١١٩٧	١٠٧٢[١]	(ـ ١٠,٤)
جيبوتي	١٣	٢٢[١]	٦٩,٢			
مصر	٧٣٤٥	٧٤٧٤	١,٨	٢٣١٠	٤٨٩٨	١١٢,٠
ليبيا	٥٢٧	٧٩١[١]	٥٠,١	٢٠٣	٣١٦[١]	٥٥,٧
موريتانيا	٧	٨[١]	١٤,٣	١٥	١٢[١]	(ـ ٢٠,٠)
المغرب	١٣٢٠	٢٧٠٠	١٠٤,٥	١٦٢٣	٢٣٢٩	٤٣,٥
الصومال	٢٧	٤٧[١]	٧٤,١	١٨٢	٢٤٦[١]	٣٥,٢
السودان	٧٨٩	٨٨٠[١]	١١,٥	٧٥٤	٨٤٦[١]	١٢,٢
تونس	١٠٤٤	١٥٢٦	٤٦,٢	٥١٨	٨٤٣	٦٢,٧
البحرين	١٥	١١[١]	(ـ ٢٦,٧)	٣٥	٢٣[١]	(ـ ٣٤,٣)
فلسطين (قطاع غزة)	٦١	١٥٧[١]	١٥٧,٤	٢٠٠	١٢٥[١]	(ـ ٣٧,٥)
العراق	١٩٩٢	٢٦٨١	٣٤,٦	١١٦١	١٥٥٩	٣٤,٣
الأردن	٤٣٧	٨٢٠[١]	٨٧,٦	٩٠	٢٥٣[١]	١٨١,١
الكويت	٣٨	٨٩[١]	١٣٤,٢	١	١[١]	-
لبنان	٣٥٤	٩١١[١]	١٥٧,٣	٧٠٤	١٣٣٢[١]	٨٩,٢
عُمان	١٠٥	١٦٧[١]	٥٩,٠	١١١	٢٠٢[١]	٨٢,٠
قطر	١٨	٤٢[١]	١٣٣,٣	٦	١٥[١]	١٥٠,٠
السعودية	٦٨٢	٢٤٧٠[١]	٢٦٢,٢	٤٩٩	٩٣٣[١]	٨٧,٠
سوريا	٢٩٧٣	١٧١٤	(ـ ٤٢,٤)	٧٣٣	١٣٦٩	٨٦,٨
الإمارات العربية المتحدة	١٣٠	٣٨٥[١]	١٩٦,١	٦٢	٢٣٨[١]	٢٨٣,٩
اليمن	٣٣٥	٥١٧	٥٤,٣	١٧٣	٣٤٦	١٠٠,٠
مجموع الوطن العربي	١٩٠٣٦	٢٥٤١٣	٣٣,٥	١٠٥٧٧	١٦٩٥٨	٦٠,٣
إيران	٤٩٦٦	٧٨٢٠[١]	٥٧,٥	٣٢٣٤	٧٩٨٧[١]	١٤٧,٠
تركيا	١٣٣٣٨	١٨٤٦٨	٣٨,٥	٧٦٨٢	٩٦٤٥	٢٥,٥
إسرائيل	٧٦٢	١٢٦٨	٦٦,٤	١٩١٣	١٤٣٥	(ـ ٢٥,٠)
الاجمالي	٣٨١٠٢	٥٢٩٦٩	٣٩,٠	٢٣٤٠٦	٣٦٠٢٥	٥٣,٩

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

الجدول رقم (٨ ـ ١١)

الرقم القياسي لإنتاج المنتجات الحيوانية في أقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	إجمالي الإنتاج			متوسط نصيب الفرد من الإنتاج		
	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)	١٩٨٢	١٩٩٣	التغير (بالمئة)
الجزائر	١٢٠,٤٨	٢١٤,٣٢	٧٧,٩	١١٣,٢٢	١٤٨,٥٦	٣١,٢
جيبوتي [١]						
مصر	١٠٨,٢٣	١٦٢,٧٧	٥٠,٤	١٠٢,٨١	١١٨,٧٢	١٥,٥
ليبيا	١١١,٦٩	١٥٣,١٥	٣٧,١	١٠٢,٠٨	٩٢,٣٣	(ـ ٩,٦)
موريتانيا	١٠٠,٦٢	١١٠,٨٠	١٠,١	٩٥,٦٤	٧٧,٩٣	(ـ ١٨,٥)
المغرب	١٠٨,١٦	١٥٤,٧٧	٤٣,١	١٠٣,٠٤	١١١,٤٤	٨,١
الصومال [١]						
السودان	٩٩,٨٨	١٢٤,٦٥	٢٤,٨	٩٣,٨٧	٨٥,٠٤	(ـ ٩,٤)
تونس	١١١,٦٤	١٦٣,٩٥	٤٦,٩	١٠٥,٩٨	١٢٢,١٩	١٥,٣
البحرين [١]						
العراق	١٠٩,٦٠	٩٥,٥٧	(ـ ١٢,٨)	١٠٢,٦٤	٦٢,٤٠	(ـ ٣٩,٢)
الأردن	١٠٩,٧٤	٣٢٧,٨٥	١٩٨,٧	١٠١,٦٠	١٩٥,٠٦	٩٢,٠
الكويت [١]						
لبنان	١٠٦,٢٠	١٤٢,٥٨	٣٤,٣	١٠٦,٩٤	١٣١,٣٠	٢٢,٨
عُمان [١]						
فلسطين [١]						
قطر [١]						
السعودية	١٣٥,٨٥	٣٣٦,٤٧	١٤٧,٧	١٢١,١٣	١٩٢,٠٢	٥٨,٥
سوريا	١٢١,٣٨	١٣٥,١٣	١١,٣	١١٣,٦٩	٨٥,٦٥	(ـ ٢٤,٧)
الإمارات العربية المتحدة [١]						
اليمن	١٠٧,٦٥	١٧٥,٩٢	٦٣,٤	١٠٠,٦٠	١١١,٤٢	١٠,٧
إيران	١٠٨,٦٥	١٧٤,٣٨	٦٠,٥	٩٩,٧٣	١٠٨,٥٢	٨,٨
تركيا	١٠٤,٩٥	١٣٥,٠٦	٢٨,٧	٩٩,٩٩	١٠٠,٨٥	٠,٩
إسرائيل	١٠٧,١٢	١٣٩,٧٣	٣٠,٤	١٠٢,٩٣	٩٨,٢٩	(ـ ٤,٥)

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦ و٥٥ ـ ٥٦.

الجدول رقم (٨ ـ ١٢)

التجارة الخارجية لإجمالي المنتجات الزراعية لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)

(١٠٠ ألف دولار أمريكي)

القطر	١٩٨٨				١٩٩٣			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	٢١٢٩٦	٣٠٣	٢٠٩٩٣	١,٤	٢٤٠٨٣	٧٢٧	٢٣٣٥٦	٣,٠
جيبوتي [١]	٧٦٥	٦٦[١]	٦٩٩	٨,٦	٧٨١	٣٦[١]	٧٤٥	٤,٦
مصر	٣١٩٦٠	٥١٣٨	٢٦٨٢٢	١٦,١	٢٢٦٦٤	٣٦٠٤	١٩٠٦٠	١٥,٩
ليبيا	٩٩٢٢	٢٣[٢]	٩٨٩٩	٠,٢	١٢٦٦١	٢٩٩	١٢٣٦٢	٢,٤
موريتانيا	١٤٩٠	٣٢٤	١١٦٦	٢١,٧	١٣٢٧	٣٩٩	٩٢٨	٣٠,١
المغرب	٧٢٢٥	٥٧٢٣	١٥٠٢	٧٩,٢	١٢٣٧٨	٥٠٨٩	٧٢٨٩	٤١,١
الصومال [١]	٩١٣	٧٥٧	١٥٦	٨٢,٩	٧٩٨	٧٠٣[١]	٩٥	٨٨,١
السودان	٢٦٩٢	٥٠٧١	(ـ ٢٣٧٩)	١٨٨,٤	٢٢٦٢	٤٤٧٧	(ـ ٢٢١٥)	١٩٧,٩
تونس	٦٧٤٣	١٩٣٣	٤٨١٠	٢٨,٧	٥٥٧٧	٣٤٧٠	٢١٠٧	٦٢,٢
البحرين [١]	٢٥٦٦	٤٥	٢٥٢١	١,٧	٢٩٩٠	١٨٧[١]	٢٨٠٣	٦,٢
العراق	٢٧٩[١]	٦٧٢[١]	(ـ ٣٩٣)	٢٤٠,٩	٤٦٣[١]	٦٠٤[١]	(ـ ١٤١)	١٣٠,٤
الأردن	٢٧١٧٦	٧٦٨	٢٦٤٠٨	٢,٨	١٠٦٣٦	٦٤	١٠٥٧٢	٠,٦
الكويت	٥٩٦٨	٩٧٤	٤٩٩٤	١٦,٣	٧٠٠٥	١٨٤٨	٣٨٥٧	٢٦,٤
لبنان	١٠٩٦٢	٦١٣	١٠٣٤٩	٥,٦	٩٦٠٨	١٩٨	٩٤١٠	٢,١
عُمان [١]	٦٢٩٩	١٤٣٥	٤٨٦٤	٢٢,٨	١١٢٢١	١٣٢٣	٩٨٩٨	١١,٨
فلسطين [١]	٤٣٠٣	٥١٩	٣٧٨٤	١٢,١	٧٥٤٠	١٩٦٥	٥٥٧٥	٢٦,١
قطر [١]	٢٤٨٣	-	٢٤٨٣	-	٢٨٢٧	١٠٧	٢٧٢٠	٣,٨
السعودية	٣٧٥٢٦	٣٩١٦	٣٣٦١٢	١٠,٤	٤٦٦١٥	٤٩٩٥	٤١٦٢٠	١٠,٧
سوريا	٤٤٦٦	١٧٩٢	٢٦٧٤	٤٠,١	٦٧٥٧	٥٨٦٢	٨٩٥	٨٦,٧
الإمارات العربية المتحدة [١]	١٣٢٩٤	٤٢٤٩	٩٠٤٥	٣٢,٠	١٧٥٣٣	٦٨٨٣	١٠٦٥٠	٣٩,٣
اليمن	٦٩٢٢	٦٢٧	٦٢٩٥	٩,١	٧٨١٤	٤٠٣[١]	٧٤١١	٥,٢
مجموع الوطن العربي	٢٠٥٢٥٢	٣٤٩٤٨	١٧٠٣٠٤	١٧,٠	٢١٤٠٤٠	٤٣٢٤٣	١٧٠٧٩٧	٢٠,٢
إيران	١٥٨٦٨	٣٩٤٢	١١٩٢٦	٢٤,٨	٢٣٩٩٣	٥٦٨٧	١٨٣٠٦	٢٣,٧
تركيا	٩٣٨٩	٣٠٣٤٥	(ـ ٢٠٩٥٦)	٣٢,٣٢	٢٢٨٧٤	٣٦٣٢٦	(ـ ١٣٤٥٢)	١٥٨,٨
إسرائيل	١١٣٨٤	١٠٨٦٤	٥٢٠	٩٥,٤	١٣٥٣٤	١٠٧٢٦	٢٨٠٨	٧٩,٢
الاجمالي	٢٤١٨٩٣	٨٠٠٩٩	١٦١٧٩٤	٣٣,١	٢٧٤٤٤١	٩٥٩٨٢	١٧٨٤٥٩	٣٥,٠

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٢) بيانات غير رسمية.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

الجدول رقم (٨ ـ ١٣)

الرقم القياسي للواردات والصادرات الزراعية لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣)

(١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

القطر	الواردات				الصادرات			
	الكمية		القيمة		الكمية		القيمة	
	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣
الجزائر	١٥٩	١٧١	١١٥	١١٣	١٤	١٤	٤٢	٥٧
جيبوتي [١]								
مصر	١٤٥	١٢٣	١١٩	٨٧	٨٢	١٢٣	٥٩	٤٨
ليبيا	٨٧	١٠٥	١٠١	١٠٤				
موريتانيا [١]								
المغرب	٨٢	١٨٥	٨٢	١٢٩	٨٦	٨٧	١١٣	٨٢
الصومال [١]	٧٣	٨٥	٦٤	٦٢	٤٦	٩٨	٥٦	٥٥
السودان	١٤٧	١٤٩	٨٠	٧٩	٩٤	١٣٨	٨٧	٧٣
تونس	١٤٥	١٢٣	١٢٥	١٠٥	١٠٩	١٢٨	١٤٥	١٧٨
البحرين [١]	١٦٥	١٧٤	١٣٠	١٣٧				
فلسطين (قطاع غزة) [١]								
العراق [١]								
الأردن	١٤٥	١٩٣	١٣٣	١٤١	٨٤	١٦١	٦٥	١٠١
الكويت	٧٥	٩٤	٦٢	١٠٠	٢٨	١٨	٣٦	١٨
لبنان [١]								
عُمان	٣٤٩	٤٦٣	١٨٤	٢٨٥	٣٥٦	٦٨٩	٩٢	٥٣٥
قطر	١٨٣	١٧٤	١٥٦	١٤٧				
السعودية	١٣٠	١٥٢	٩٩	١١٨	١٢٤٠	١٨٩٤	٤١٣	٥٤٥
سوريا	١٧٥	١٥١	١٢٨	١١٢	٣٤٣	٤٣٣	٢٦٦	٢٠٢
الإمارات العربية المتحدة	٢١٦	٢٧٥	١٦٠	١٦٨	٣٤٢	٣٧٢	٢٥٦	٢٨١
اليمن [١]								
إيران [١]								
تركيا	١٥٢٤	١٤٧٦	٨٤٩	٨٤٨	١٦٧	١٨٤	١٥٦	١٨٦
إسرائيل	١٢٥	١٥٠	١١٩	١٢٨	٧٥	٥٣	١٣١	٩٥

(١) بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: Food and Agriculture Organization [FAO], *The State of Food and Agriculture, 1994* (Rome: FAO, 1994), different pages.

الجدول رقم (٨ ـ ١٤)

واردات وصادرات الغذاء (في ما عدا الأسماك) لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)

(١٠٠ ألف دولار أمريكي)

القطر	١٩٨٨				١٩٩٣			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	١٦٧٠٣	١٣٤	١٦٥٦٩	٠,٨	٢٠٦٨١	٦٤٦	٢٠٠٣٥	٣,١
جيبوتي	٤٨٣	٤٢[١]	٤٤١	٨,٧	٤٧٣	٣٣[١]	٤٤٠	٧,٠
مصر	٣٦٣٨١	١٩٢٢	٣٤٤٥٩	٥,٣	١٧٧٥٧	٢٧٢٢	١٥٠٣٥	١٥,٣
ليبيا	٧٦٣٩	-	٧٦٣٩	-	١٠١٨٦	٢١٥	٩٩٧١	٢,١
موريتانيا	١١٨١	٣٠٧	٨٧٤	٢٦,٠	١١٦٤	٣٨٥[١]	٧٧٩	٣٣,١
المغرب	٤٦٤٢	٥٠٠٢	(ـ ٣٦٠)	١٠٧,٧	٨٦٩٣	٤٣٧٨	٤٣١٥	٥٠,٤
الصومال	٨٣٤	٦٧٥	١٥٩	٨٠,٩	٧٧٣	٦٨٠[١]	٩٣	٨٨,٠
السودان	٢٠٩٤	١٧٧٨	٣١٦	٨٤,٩	١٨٩١	٢٥٣٣	(ـ ٦٤٢)	١٣٣,٩
تونس	٥٢٦٠	١٧٨٤	٣٤٧٦	٣٣,٩	٣٩٢٥	٣٠٠٦	٩١٩	٧٦,٦
البحرين	٢٠٣٠	٦[١]	٢٠٢٤	٠,٣	٢٤٢٤	١٤٧[١]	٢٢٧٧	٦,١
فلسطين (قطاع غزة)	٢٧٩[١]	٦٧٢[١]	(ـ ٣٩٣)	٢٤٠,٩	٤٦٣[١]	٦٠٤[١]	(ـ ١٤١)	١٣٠,٤
العراق	٢٢٣٠٧	٥١٧	٢١٧٩٠	٢,٣	٩٣٢٢	٥٤	٩٢٦٨	٠,٦
الأردن	٤٩٨٦	٨٤٦	٤١٤٠	١٧,٠	٦٥٨٢	١٦٠٠	٤٩٨٢	٢٤,٣
الكويت	٩٥٦٨	٤٨٨	٩٠٨٠	٥,١	٨٣٤٩	١٤٦[١]	٨٢٠٣	١,٧
لبنان	٤٤١٥	٩٣٣	٣٤٨٢	٢١,١	٧٥٠١	١١٥٨	٦٣٤٣	١٥,٤
عُمان	٣٦٤٠	٣٩٩	٣٢٤١	١١,٠	٤٨٦٨	٦٨٨	٤١٨٠	١٤,١
قطر	٢٠٦٦	-	٢٠٦٦	-	٢٣٩٦	٨١	٢٣١٥	٣,٤
السعودية	٣١٥٦٤	٣٣٣٦	٢٨٢٢٨	١٠,٦	٣٩٧٦٥	٤٢٧١	٣٥٤٩٤	١٠,٧
سوريا	٣٣١٢	١١٢٧	٢١٨٥	٣٤,٠	٥٢٤٩	٣٦١٥	١٦٣٤	٦٨,٩
الإمارات العربية المتحدة	١١١٤٩	٣١٨٤	٧٩٦٥	٢٨,٦	١٤١٨٢	٤٧٣٣	٩٤٤٩	٣٣,٤
اليمن	٥٩٣٧	٢٥٤	٥٦٨٣	٤,٣	٦٦٢٠	١٩٥[١]	٦٤٢٥	٢,٩
إجمالي الوطن العربي	١٧٦٤٧٠	٢٣٤٠٦	١٥٣٠٦٤	١٣,٣	١٧٣٢٦٤	٣١٨٩٠	١٤٠٣٧٤	١٨,٤
إيران	١٢٠١٥	٢٧٤٤	٩٢٧١	٢٢,٨	١٩٤٩٠	٤٤٣٢	١٥٠٥٨	٢٢,٧
تركيا	٣٦٢٢	٢٤٥٠٦	(ـ ٢٠٨٨٤)	٥٧٦,٦	١٠٦٥٢	٢٧٩٠٠	(ـ ١٧٢٤٨)	٢٦١,٩
إسرائيل	٨٩١١	٧٨٧٥	١٠٣٦	٨٨,٤	١٠٧٥٤	٧٨٦٠	٢٨٩٤	٧٣,١
الاجمالي	٢٠١٠١٨	٥٨٥٣١	١٤٢٤٨٧	٢٩,١	٢١٤١٦٠	٧٢٠٨٢	١٤٢٠٧٨	٣٣,٧

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: FAO, *Trade Yearbook, 1993*, pp. 18-19.

الجدول رقم (٨ ـ ١٥)

التجارة الخارجية للحبوب الخام والمصنعة لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)

(ألف دولار أمريكي)

القطر	١٩٨٨				١٩٩٣			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	٦٧٧١٦٠	١٩٠	٦٧٦٩٧٠	٠,٠٣	٩٠٥٣٧٠	٣١٠[١]	٩٠٥٠٦٠	٠,٠٣
جيبوتي [٢]						-	-	-
مصر	١٣٣٤٩٠٠	٢٠٦٢٠	١٣١٤٢٨٠	١,٥	٨٨٩٧٣٠	٤٧٧٢٠	٨٤٢٠١٠	٥,٤٠
ليبيا	٢٤٥٤٧٠	-	٢٤٥٤٧٠	-	٥٤٣٩٧٠	-	٥٤٣٩٧٠	-
موريتانيا [٢]				-	-	-	-	-
المغرب	٢١٣٥١٣	٢٥٧٣٢	١٨٧٧٨١	١٢,٠	٤٧٦٧٥٧	٣١٤	٤٧٦٤٤٣	٠,٠٧
الصومال	٥٥٥٦٠	-	٥٥٥٦٠	-	٥٣٧٠٠	-	٥٣٧٠٠	-
السودان	١٢١٨٢١	٢٣٧٣٩	٩٨٠٨٢	١٩,٥	١١٢٢٢٠	٧٨٠٠٠[٣]	٣٤٢٢٠	٦٩,٥٠
تونس	٣٠٠٦٦٦	٩٢٨٣	٢٩١٣٨٣	٣,١	١٣٥٨٥١	١٩٨٦٠	١١٥٩٩١	١٤,٦٠
البحرين	٣٦٤٩٦	١٦٢[١]	٣٦٣٣٤	٠,٤	٤٣٧٥٣	١٦٢[١]	٤٣٥٩١	٠,٤٠
فلسطين (قطاع غزة) [٢]				-	-	-	-	-
العراق [٢]				-	-	-	-	-
الأردن	١٥٧٧٠٨	٥٨١٧	١٥١٨٨٨	٣,٧	٢٤٨٧٢٢	٢٥٨٦	٢٤٦١٣٦	١,٠٤
الكويت	١٢٤١٩٠	١١٤٢٠	١١٢٧٧٠	٩,٢	١٠٧٩٦٠	٤٧٤٠[١]	١٠٣٢٢٠	٤,٤٠
لبنان [٢]				-	-	-	-	-
عُمان	٩٠٩٢٩	٩١٣٩	٨١٧٩٠	١٠,٠	١٠٢٥٢٦	١٢٦٩٩	٨٩٨٢٧	١٢,٤٠
قطر	٣٩١٦٦	-	٣٩١٦٦	-	٣٦١١٤	٣٨٦[١]	٣٥٧٢٨	١,١٠
السعودية	٨٧٣٥٠٠	٢٢٣٣٠٠	٦٥٠٢٠٠	٢٥,٦	١٠٩٥٩٠٠	٢٣٢٣٠٠[١]	٨٦٣٦٠٠	٢١,٢٠
سوريا	١٤٦٣٢٦	٢٧٠٩٠	١١٩٢٣٦	١٨,٥	٢٠٩٣١٤	١٩١١٠	١٩٠٢٠٤	٩,١٠
الإمارات العربية المتحدة	١٧٢٦٠٠	٣٥٦٣٠	١٣٦٩٧٠	٢٠,٦	٢١٢٤٠٠	٨٢٢٤٠	١٣٠١٦٠	٣٨,٧٠
اليمن [٢]					-	-	-	-
إجمالي الوطن العربي	٤٥٩٠٠٠٥	٣٩٢٠٩٢	٤١٩٧٩١٣	٨,٥	٥١٧٤٢٨٧	٥٠٠٤٢٧	٤٦٧٣٨٦٠	٩,٧
إيران [٢]					-	-	-	
تركيا	٦٠٧٣٠	٣٣٥٨٦٠	(ـ ٢٧٥١٣٠)	٥٥٣,٠	٣٥٤٥٢٠	٢٧٠٦٦٠	٨٣٨٦٠	٧٦,٣٠
إسرائيل	٢٩١٣٢٨	٨٨٨٣	٢٨٢٤٤٥	٣,٠	٣٨٦٠٥٧	٢٩٠٨٧	٣٥٦٩٧٠	٧,٥٠
الإجمالي	٤٩٤٢٠٦٣	٧٣٦٨٣٥	٤٢٠٥٢٢٨	١٤,٩	٥٩١٤٨٦٤	٨٠٠١٧٤	٥١١٤٦٩٠	١٣,٥٠

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
(٢) بيانات غير متوفرة.
(٣) بيانات غير رسمية.
المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، صفحات متفرقة.

الجدول رقم (٨ ـ ١٦)

التجارة الخارجية للحبوب لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في عام ١٩٩٣

القطر	الكمية (١٠٠ طن متري)				القيمة (١٠ آلاف دولار أمريكي)			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	٥٨٢١٣	-	٥٨٢١٣	-	٨٩٤٥٠	-	٨٩٤٥٠	-
جيبوتي	٤٢٦	٢٠[١]	٤٠٦	٠,٥	٩٧٩	٦٠[١]	٩١٩	٦,١
مصر	٧٢٠٥٦	١٦٤٧	٧٠٤٠٩	٢,٣	٨٨٥٩٦	٤٣٢٠	٨٤٢٧٦	٤,٩
ليبيا	٢٨٩٢٠	-	٢٨٩٢٠	-	٥١٤٦٥	-	٥١٤٦٥	-
موريتانيا	٢٨٥٧	-	٢٨٥٧	-	٥٠٨٠	-	٥٠٨٠	-
المغرب	٣٦٥٢٥	١	٣٦٥٢٥	٠,٠٠٣	٤٦٦٠٣	٤	٤٦٥٥٩	٠,٠٠٩
الصومال	٢٢٧٦	-	٢٢٧٦	-	٥١٦٠	-	٥١٦٠	-
السودان	٦٢٧٠	٦٥٠٠[٢]	(ـ ٢٣٠)	١٠٣,٧	١٠٦٢٠	٧٨٠٠[٢]	٢٨٢٠	٧٣,٤
تونس	١٠٤٣٦	٤٨٥	٩٩٥١	٤,٦	١٣١٩١	٧٨١	١٢٤١٠	٥,٩
البحرين	٩٠٩	-	٩٠٩	-	٣٣٧٧	-	٣٧٧	-
فلسطين (قطاع غزة)	٢٠٨٣	-	٢٠٨٣	-	٣٠٠٠[١]	-	٣٠٠٠	-
العراق	١٣٩٧٢	-	١٣٩٧٢	-	٣١٩٠٠	-	٣١٩٠٠	-
الأردن	١٥٩٦٣	١١	١٥٩٥٢	٠,٠٧	٢٤٣٥٠	٣٨	٢٤٣١٢	٠,١٦
الكويت	٢٥١٢	-	٢٥١٢	-	٧٨٠٥	-	٧٨٠٥	-
لبنان	٧٣٦٩	٣١٠	٧٠٥٩	٤,٢	١١٠٥٥	٣٤٠	١٠٧١٥	٣,٠٧
عُمان	٣٦٩٤	٣٠٧	٣٣٨٧	٨,٣	٨٧٣٨	٨٠٩	٧٩٢٩	٩,٣
قطر	١٢٨٠	٧[١]	١٢٧٣	٠,٥	٢٨٦٣	٢٦[١]	٢٨٣٧	٠,٩
السعودية	٥١٨٦٢	٢٠٠١٠	٣١٨٥٢	٣٨,٦	٩٣٧٩٣	٢١٥٢٦[١]	٧٢٢٦٧	٢٢,٩
سوريا	١٢٠٨٣	١٥٨٠	١٠٥٠٣	١٣,١	٢٠٧٧٠	١٥١٠	١٩٢٦٠	٧,٣
الإمارات العربية المتحدة	٥٨٢٩	٢٢٦٣	٣٥٦٦	٣٨,٨	١٥٢١٥	٧٨٧٣	٧٣٤٢	٤٨,٢
اليمن	١٨٤٣٤[٢]	-	١٨٤٣٤	-	٢٨٩٥٠[٢]	-	٢٨٩٥٠	-
إجمالي الوطن العربي	٣٥٣٩٦٩	٣٣١٤١	٣٢٠٨٢٨	٩,٤	٥٦٢٩٦٠	٤٥٠٨٧	٥١٧٨٧٣	٨,٠١
إيران	٤٨٤٠٠[٢]	-	٤٨٤٠٠	-	٩١١٠٠[٢]	-	٩١١٠٠	-
تركيا	٢١٠٦٨	١٤٨٣٠	٦٢٣٨	٧٠,٤	٣٤٢٧٢	١٩١٦٤	١٥١٠٨	٥٥,٩
إسرائيل	٢٢٩٣٥[٢]	٥	٢٢٩٣٠	٠,٠٢	٣١٤٥٠	٢٨	٣١٤٢٢	٠,٠٩
الاجمالي	٤٤٦٣٧٢	٤٧٩٧٦	٣٩٨٣٩٦	١٠,٧	٧١٩٧٨٢	٦٤٢٧٩	٦٥٥٥٠٣	٨,٩

(١) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٢) بيانات غير رسمية.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

الجدول رقم (٨ ـ ١٧)

التجارة الخارجية للقمح ودقيقه (بمكافئ القمح) لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في عام ١٩٩٣

القطر	الكمية (١٠٠ طن متري)				القيمة (١٠ آلاف دولار أمريكي)			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	٤١١٦١	-	٤١١٦١	-	٦٦١٦٥	-	٦٦١٦٥	-
جيبوتي	(١)٢٢٢	-	٢٢٢	-	(١)٣٨٠	-	٣٨٠	-
مصر	٥٠٣٨١	١	٥٠٣٨٠	٠,٠٠٢	٦٤٣٦٧	٥	٦٤٣٦٢	٠,٠٠٨
ليبيا	(١)١٥٦٩٢	-	١٥٦٩٢	-	(١)٢٣٤٥٠	-	٢٣٤٥٠	-
موريتانيا	(١)١٩٤٩	-	١٩٤٩	-	(١)٣١٠٠	-	٣١٠٠	-
المغرب	٢٧١٧١	-	٢٧١٧١	-	٣٥٤٧١	-	٣٥٤٧١	-
الصومال	(٢)١٠٥٦	-	١٠٥٦	-	(٢)٢١٠٠	-	٢١٠٠	-
السودان	(١)٣٤٥٠	-	٣٤٥٠	-	(١)٤٣٢٠	-	٤٣٢٠	-
تونس	٧١٦٢	-	٧١٦٢	-	٩٠٢٨	-	٩٠٢٨	-
البحرين	(١)٢١٤	-	٢١٤	-	٣٩٠	-	٣٩٠	-
فلسطين (قطاع غزة)	(٢)٢٠٨٣	-	٢٠٨٣	-	(٢)٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	-
العراق	(١)٧٩٧٢	-	٧٩٧٢	-	(١)١١٥٠٠	-	١١٥٠٠	-
الأردن	٦٧٨٦	٣	٦٧٨٣	٠,٠٤	١١٢٣٦	٤	١١٢٣٢	٠,٠٤
الكويت	(١)٨٣٢	-	٨٣٢	-	(١)١٠٥٠	-	١٠٥٠	-
لبنان	(١)٤٣٧٨	-	٤٣٨٧	-	(١)٦١٠٠	-	٦١٠٠	-
عُمان	١٥٧٤	٢٦٠	١٣١٤	١٦,٥	٢٣٨٦	٦٧٩	١٧٠٧	٢٨,٥
قطر	٥٢١	(٢)٢	٥١٩	٠,٤	٩٧٣	(٢)٦	٩٦٧	٠,٦
السعودية	(١)٦٤٧	٢٠٠١٠	(ـ ١٩٣٦٣)	٢٩٩٣,٠	(١)١٨٥٠	(٢)٢١٥٢١	(ـ ١٩٦٧١)	١٠٩٣,٣
سوريا	(١)٦٩٣٩	(١)٨٠	٦٨٥٩	١,١	(١)١٠٣٢٠	(٢)١٦٠	١٠١٦٠	١,٥
الإمارات العربية المتحدة	٨٨٣	(١)١٩	٨٦٤	٢,١	١٣٥٠	(١)٤٥	١٣٠٥	٣,٣
اليمن	(١)١٥٨٣٤	-	١٥٨٣٤	-	(١)٢٣٣٠٠	-	٢٣٣٠٠	-
إجمالي الوطن العربي	١٩٦٩٠٧	٢٠٣٧٥	١٧٦٥٣٢	١٠,٣	٢٨١٨٣٦	٢٢٤٢٠	٢٥٩٤١٦	٨,٠
إيران	(١)٢٥٠٠٠	-	٢٥٠٠٠	-	(١)٣٧٥٠٠	-	٣٧٥٠٠	-
تركيا	١٢٢١٠	١١٧٥٥	٤٥٥	٩٦,٣	١٧٨٩٠	١٥٧٥٢	٢١٣٨	٨٨,٠
إسرائيل	(١)٩٣٩٣	-	٩٣٩٣	-	١٤٤٦٢	(١)١	١٤٤٦١	٠,٠٠٧
الاجمالي	٢٤٣٥١٠	٣٢١٣٠	٢١١٣٨٠	١٣,٢	٣٥١٦٨٨	٣٨١٧٣	٣١٣٥١٥	١٠,٨

(١) بيانات غير رسمية.

(٢) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة:

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

الجدول رقم (٨ ـ ١٨)

التجارة الخارجية للبقوليات لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في عام ١٩٩٣

القطر	الكمية (طن متري)				القيمة (ألف دولار أمريكي)			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمئة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمئة)
الجزائر	٤٦٥١٠	-	٤٦٥١٠	-	٢٢٥٩٦	-	٢٢٥٩٦	-
جيبوتي	٣٩٠[١]	-	٣٩٠	-	١٢٠[١]	-	١٢٠	-
مصر	١٣١١٥٨	٨٩٩٥	١٢٢١٦٣	٦,٩	٥٤٥٠٥	٣٢١٣	٥١٢٩٢	٥,٩
ليبيا	٧٠٠٠[١]	-	٧٠٠٠	-	٥١٠٠[١]	-	٥١٠٠	-
موريتانيا	٣٥٠٠[١]	-	٣٥٠٠	-	٢١٠٠[١]	-	٢١٠٠	-
المغرب	٤١٢١٨	١٦٩٢	٣٩٥٢٦	٤,١	١٨٥١٢	١٢٣٦	١٧٢٧٦	٦,٧
الصومال	١٧٠٠٠[١]	-	١٧٠٠٠	-	٦٩٠٠[١]	-	٦٩٠٠	-
السودان	٣٩٠٠٠[١]	٤٥٠٠[١]	٣٤٥٠٠	١١,٥	٢٧٠٠٠	٩٠٠[١]	٢٦١٠٠	٣,٣
تونس	٢٠٠١	٣٦٤٥	(ـ ١٦٤٤)	١٨٢,٢	٦٣٧	١٦٠٧	(ـ ٩٧٠)	١٥٢,٣
البحرين	٤١٠٠[٢]	-	٤١٠٠	-	٢٤٠٠[٢]	-	٢٤٠٠	-
فلسطين (قطاع غزة)	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	٢٣٠٠٠[١]	-	٢٣٠٠٠	-	١٢٠٠٠[١]	-	١٢٠٠٠	-
الأردن	٢٠٤٨٥	٣٥٢	٢٠١٣٣	١,٧	٨٩٤١	١٥٣	٨٧٨٨	١,٧
الكويت	١٠٠٠٠[٢]	٥٦[٢]	٩٩٤٤	٠,٦	٦٣٠٠[٢]	٣٠[٢]	٦٢٧٠	٠,٥
لبنان	١٣٥٠٠[١]	١٠٠٠[١]	١٢٥٠٠	٧,٤	٦٩٠٠[١]	٥٠٠[١]	٦٤٠٠	٧,٢
عُمان	٧٣٤٨	٢٤	٧٣٢٤	٠,٣	٣٣١٠	٢٥	٣٢٨٥	٠,٨
قطر	٣٦٦٥	٣٥[٢]	٣٦٣٠	١,٠	١٩٠١	٢٦[٢]	١٨٧٥	١,٤
السعودية	٥٣٠٠٠[١]	٣٨٠٠[١]	٤٩٢٠٠	٧,٢	١٨١٠٠[١]	١٣٠٠[١]	١٦٨٠٠	٧,٢
سوريا	٣٠٠[١]	١٠٠٠٠[٢]	(ـ ٩٧٠٠)	٣٣٣٣,٣	٤٥٠[١]	٥٠٠٠[٢]	٤٥٥٠	١٠١١,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٠٠٠٠[٢]	٢٠٠٠٠[٢]	٣٠٠٠٠	٤٠,٠	٢٠٠٠٠[٢]	٩٠٠٠[٢]	١١٠٠٠	٤٥,٠
اليمن	١٣٠٠٠[١]	١٠٠٠٠[٢]	٣٠٠٠	٧٦,٩	٥٨٠٠[١]	٢٥٠٠[٢]	٣٣٠٠	٤٣,١
إجمالي الوطن العربي	٤٨٦١٧٥	٦٤٠٩٩	٤٢٢٠٧٦	١٣,٢	٢٢٣٥٧٢	٢٥٤٩٠	١٩٨٠٨٢	١١,٤
إيران	٥٢٠٠[١]	١٧٠٠[١]	٣٥٠٠	٣٢,٧	١٩٠٠[١]	٤٩٠[١]	١٤١٠	٢٥,٨
تركيا	٣٣٤٠	٤٤٠٥٩١	(ـ ٤٣٧٢٥١)	١٣٠٩١,٠	١٥٢٧	١٨٤٥٥٠	(ـ ١٨٣٠٢٣)	١١٩٨٦,٠
إسرائيل	١٢٧٠٠[١]	٢٠٠[١]	١٢٥٠٠	١,٦	٨٢٨٤	٦٠[١]	٨٢٢٤	٠,٧
الاجمالي	٥٠٧٤١٥	٥٠٦٥٩٠	٨٢٥	٩٩,٨	٢٣٥٢٨٣	٢١٠٥٩٠	٢٤٦٩٣	٨٩,٥

(١) بيانات غير رسمية.

(٢) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

الجدول رقم (٨ ـ ١٩)

التجارة الخارجية للخضر والفاكهة لأقطار الوطن العربي وإيران وتركيا وإسرائيل في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)

(ألف دولار أمريكي)

القطر	١٩٨٨				١٩٩٣			
	الواردات (١)	الصادرات (٢)	(١) ـ (٢)	(٢)/(١) (بالمائة)	الواردات (٣)	الصادرات (٤)	(٣) ـ (٤)	(٤)/(٣) (بالمائة)
الجزائر	١٣٨٦٩٠	١٣١٧٠	١٢٥٥٢٠	٩,٥	٤٢٥٧٠	٦٠٢٥٠	(ـ ١٧٦٨٠)	١٤١,٥
جيبوتي [1]								
مصر	٥٤٥٣٠	١٣٠١٦٠	(ـ ٧٥٦٣٠)	٢٣٨,٧	٨٩١٣٠	١٤١٠٧٠	(ـ ٥١٩٤٠)	١٥٨,٣
ليبيا	٧١٢٣٠	-	٧١٢٣	-	٦٩١١٠	١٦٦٢٠	٥٢٤٩٠	٢٤,٠
موريتانيا [1]								
المغرب	١٦٠٣٣	٤٥٧٥٤٢	(ـ ٤٤١٥٠٩)	٢٨٥٤,٠	٤٥٩٠٨	٤٠٦٠٣٨	(ـ ٣٦٠١٣٠)	٨٨٤,٥
الصومال	٣٧٤٠	٢٣٦٧٩	(ـ ١٩٩٣٩)	٦٣٣,٠	٧١٤٠	-	٧١٤٠	-
السودان	١٧٧٠٣	٢٣٢٢٨	(ـ ٥٥٢٥)	١٣١,٢	٢٨٦٤٥	٢٠٦٤٠	٨٠٠٥	٧٢,١
تونس	٢٨٠٦٩	٦٨٤٢٩	(ـ ٤٠٣٦٠)	٢٤٣,٨	٢١٠٢١	٧٠٢٦١	(ـ ٤٩٢٤٠)	٣٣٤,٢
البحرين	٥٩٨٨٠	٣٢٢ [2]	٥٩٥٥٨	٠,٥	٦٤١٩٣	٣٢٢ [2]	٦٣٨٧١	٠,٥
فلسطين (قطاع غزة) [1]								
العراق [1]								
الأردن	٨٥٥٨٨	٥٤٢٩٤	٣١٢٩٤	٦٣,٤	٦٣٢٠٦	١٠١٠٩٥	(ـ ٣٧٨٨٩)	١٥٩,٩
الكويت	٢٩٤٦٦٠	٨٨٠٠	٢٨٥٨٦٠	٣,٠	٢٢٩١٤٠	٤٦٢٠ [2]	٢٢٤٥٢٠	٢,٠
لبنان [1]								
عُمان	٩١٩٠٣	١١٦٣٢	٨٠٢٧١	١٢,٧	١٢٦٢٠٤	١٤٩٥٣	١١١٢٥١	١١,٨
قطر	٤٥١٩٩	-	٤٥١٩٩	-	٦١٣٢٩	٦٠٦	٦٠٧٢٣	١,٠
السعودية	٥٩٠٢٠٠	٤٢٢٠٠	٤٥٨٠٠٠	٧,١	٥٣٩٤٠٠	٧٣٧٠٠	٤٦٥٧٠٠	١٣,٧
سوريا	١٠٠٩٣	٥٠٦٨٣	(ـ ٤٠٥٩٠)	٥٠٢,٢	٢١٣٨٩	٢٠٨٥١٤	(ـ ١٨٧١٢٥)	٩٧٥,٠
الإمارات العربية المتحدة [1]	٤٢٧٨١٠	١٥٧٣٠٠	٢٧٠٥١٠	٣٦,٨	٤٥٩٦٦٠	١٩٣١٦٠	٢٦٦٥٠٠	٤٢,٠
اليمن [1]								
مجموع الوطن العربي	١٩٣٥٣٢٨	١٠٤١٤٣٩	٨٩٣٨٨٩	٥٣,٨	١٨٦٨٠٤٥	١٣١١٨٤٩	٥٥٦١٩٦	٧٠,٢
إيران [1]								
تركيا	٩٥٣٠	١٥٨٥٣٠٠	(ـ ١٥٧٥٧٧٠)	١٦٦٣٥	١٠١٠٧٠	١٦٦٩٦٣٠	(ـ ١٥٦٨٥٦٠)	١٦٥٢,٠
إسرائيل	١٧٨٢٤٤	٦٥٠٢٠١	(ـ ٤٧١٩٥٧)	٣٦٤,٨	١٥١٩٥١	٥٥٨٩٦٣	(ـ ٤٠٧٠١٢)	٣٦٨,٠
الاجمالي	٢١٢٣١٠٢	٣٢٧٦٩٤٠	(ـ ١١٥٣٨٣٨)	١٥٤,٣	٢١٢١٠٦٦	٣٥٤٠٤٤٢	(ـ ٤١٩٣٧٦)	١٦٧

(١) بيانات غير متوفرة.

(٢) تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المصدر: جمعت واحتسبت من: المصدر نفسه، صفحات متفرقة.

تعقيب

خالد تحسين علي(*)

يمثّل قطاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي ميداناً مهماً وحيوياً للتعاون بين أقطاره، وذلك بسبب مجموعة من الخصوصيات والأوضاع التي يتسم بها هذا القطاع والتي تبرر، بل وتدعو بإلحاح، إلى قيام تعاون فاعل بين أقطاره في إطار من المنافع المتبادلة والمتوازنة.

القطاع الزراعي يتيح مديات واسعة للتعاون، سواء كان ذلك في اتجاهاته الأفقية (الجغرافية ـ القطرية)، أو الرأسية المتعلقة بعمق عملية التعاون (تعاون، تنسيق، تكامل)، أو بمجالات العمل القطاعية التي تتعامل معها.

هذا الإقرار الوارد في السطور القليلة السابقة ليس من بنات أفكار هذا الكاتب وهو يُعد هذه الدراسة التعقيبية الموجزة، وإنما هو حصيلة جهود مكثفة ومتعددة تم معظمها خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينيات. والبحوث والدراسات والبرامج والمشاريع التي أعدت لتحقيق شكل أو آخر من أشكال التعاون العربي في المجال الزراعي تعز عن الحصر، كما أنه ليس هذا مجال البحث فيها، وربما تكفي الإشارة إلى عدد قليل من المجهودات الرئيسة الهادفة إلى تحقيق التنسيق والتكامل الزراعي العربي وأهمها: برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، البرنامج الأساسي لتطوير القطاع الزراعي في السودان (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي)، برامج الأمن الغذائي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، سياسة زراعية مشتركة لأقطار مجلس التعاون الخليجي (أمانة المجلس)، والدراسات الخاصة بالقطاع الزراعي في دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية).

«البديل» العربي للشرق أوسطية في المجال الزراعي هو «بديل» جاهز قبل أن تظهر

(*) مستشار إقليمي في الإسكوا سابقاً.

فكرة «الشرق أوسطية» والنشاطات الهادفة إلى تحقيقها. إن الأهداف التي تسعى إليها مجهودات التنسيق والتكامل الزراعي العربي ما زالت، وستبقى قائمة، ذلك لأن مبررات قيامها باقية كذلك بحكم خصوصيات هذا القطاع وأوضاعه في الوطن العربي، والتي تدعو، وبإلحاح، إلى مثل هذا التعاون، سواء أقامت ما يدعى «الشرق أوسطية» أم لم تقم.

أنتقل الآن إلى تعقيب موجز على بحث د. أحمد حسن إبراهيم، إذ رأيت أنه من الأنفع الانتقال إلى «البديل العربي» لاستكمال البحث في هذا المجال، حيث إن معالجة الباحث لهذا الموضوع، والذي هو جوهر الدراسة، وردت بإيجاز مخل، نسبة إلى المساحة الشاسعة التي خصصها للاحصاءات والأرقام عن الزراعة وتجارتها في الأقطار العربية والأقطار الثلاثة الأخرى (الأعضاء؟) في النظام الشرق أوسطي الجديد، والتي لم يوضح لنا الكاتب أو لم يقنعنا كيف يرتبط هذا الكم الكبير من الاحصاءات والأرقام بهدف البحث الأساسي، وهو رد «الشرق أوسطية» والدعوة إلى البديل العربي.

وأول ما يلفت النظر في الدراسة أنها قررت أن هدف إسرائيل من خلال النظام الشرق أوسطي الجديد تحقيق الهيمنة على الزراعة العربية (لماذا إسرائيل دون غيرها؟) وكأنما يفتقد العرب، فرادى ومجتمعين، الإرادة وربما حتى الإدراك بماهية مصالحهم وقدراتهم على رعايتها. كما لم يوضح لنا الباحث كيف، بأية آلية أو اتفاقية أو تنظيم مؤسسي ستتمكن إسرائيل من تحقيق هذه الهيمنة. ثم ما هي ماهية الهيمنة تحديداً، ما هو مضمونها ومحتواها وأهدافها، هل هي هيمنة وتحكم فعلي بالإنتاج الزراعي وفي إنتاج وتجارة مدخلاتها ومخرجاتها، أم في موارده الطبيعية، أم في أنماطه وهيكليته، أم في السياسات الزراعية والريفية، أم في التقانة، أم في ماذا؟

إن من الصعب على قارئي البحث قبول منطق الهيمنة الإسرائيلية على الزراعة العربية وكأنها قدر محتوم. إن هذا المعقب لا يدعي أنه يعرف ما تبيته إسرائيل تجاه الزراعة العربية، ولكن من الصعب عليه قبول منطق الهيمنة الاسرائيلية من دون برهان مقنع، والذي يفترض إلغاء الإرادة والإدراك العربي كلياً. إن الدعوة إلى البديل العربي لا تحتاج إلى تهويل مخاطر الشرق أوسطية ونيات إسرائيل المبيّتة من خلالها. البديل العربي للتنسيق والتكامل العربي هو «بديل» جاهز، منذ زمن، ليس للشرق أوسطية، وإنما للتشرذم العربي.

الدعوة إلى التكامل الزراعي العربي من خلال إزالة العوائق أمام انسياب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات في الإنتاج الزراعي وفي المجالات المرتبطة به أمامياً وخلفياً، وتحرير تجارة السلع الزراعية ومدخلاتها، والعمل الجاد على تطوير المجتمعات الريفية العربية، وإحداث القفزة التي تتطلبها الزراعة العربية في الأساليب والتقنيات الزراعية المستخدمة، وإنشاء البنى التحتية المادية والمؤسسية للزراعة العربية وتحديثها، وأخيراً التركيز على الميزات النسبية في الإنتاج، وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق

العالمية لعدد ليس بالقليل من المنتجات الزراعية (وحتى بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي ومعداته ذات المنشأ الصناعي والتي تتوافر مصادر الطاقة الرخيصة لصناعتها كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والمكائن والمعدات الزراعية)، كل هذا سيعطي الزراعة العربية القوة والمنعة أمام أية هجمات من الخارج، مما سيتيح لها ليس فقط تحقيق الأهداف «الداخلية» العديدة التي يهدف إليها هذا التكامل، وإنما كذلك إعطاءها المقدرة للوقوف موقف الند تجاه أية تطورات إقليمية أو دولية شرق أوسطية كانت أم غيرها.

البديل العربي: التنسيق والتكامل الزراعي العربي

١ ـ الأهداف

البديل العربي الذي تعرض هذه الدراسة ملامحه الرئيسية، استند، كما سبقت الإشارة، إلى تراث غني من المجهودات الجادة، المفصلة والمعمقة لأهداف وآفاق ووسائل التعاون العربي في المجال الزراعي باتجاه التنسيق والتكامل.

ترتكز مبررات التعاون العربي في هذا المجال على معالم وخصوصيات القطاع الزراعي في الوطن العربي، إذ إن هذه الخصوصيات (والتي سيرد ذكرها لاحقاً) تتيح للتعاون في هذا القطاع، ربما أكثر من غيره من النشاطات الاقتصادية، إمكانية تحقيق سلسلة من الأهداف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، أهمها زيادة الإنتاج، وتحسين كفاءته، وبالتالي قدراته التنافسية، كما يؤدي إلى نمو في الاقتصاد العام، وإلى رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الريفية ـ بؤرة الفقر والتخلف في الوطن العربي ـ وإلى الحد من الاعتماد المتفاقم على مصادر الغذاء الأجنبية، وزيادة الاعتماد على الذات، وإلى نمو التجارة البينية بين الأقطار المتعاونة، وإلى توفير فرص واسعة للعمالة ولاستثمار الأموال العربية في البلدان العربية في نشاطات ذات مردود مالي مجزٍ سواء في الإنتاج الزراعي بالذات أو في المجالات العديدة المرتبطة به كصناعة مدخلات الإنتاج الزراعي ومستلزماته، وتسويق منتجاته وتصنيعها. كما يتيح هذا التعاون الفرصة لخلق قدرات علمية عالية لاستنباط وتطوير التقانة الزراعية، ولمعالجة عدد من المشاكل التي تواجه الموارد الطبيعية والبيئية.

٢ ـ الإطار المؤسسي والقانوني

من المقترح أن يتوافر لبرنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي إطار مؤسسي مناسب يقوم على قاعدة قانونية تلتزم الأقطار المتعاونة المنظمة له فقط بمبدأ التنسيق والتكامل، من دون التزام مسبق بأي نشاط معين، إذ يترك الخيار الكامل للأقطار المتعاونة في تحديد أوجه التعاون وأطرافه وعمقه واختيار الأطراف التي يودون التعاون معها، استناداً إلى مبادئ الطوعية والتدرج والمرونة، والتي من المنتظر أن تؤدي إلى خلق قاعدة متينة للتعاون، مبنية على واقع التجارب المكتسبة، مما يتيح له الاستمرار والتطور، أفقياً ورأسياً، بعيداً عن الإلزام المسبق الذي قد يفتقد القناعة من جدواه وعوائده.

(عولج هذا الموضوع بتفصيل كبير في برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي الذي أعده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع مؤسسات عربية ودولية، والذي سبقت الإشارة إليه).

٣ ـ خصوصيات القطاع الزراعي العربي

أ ـ تنوع البيئات الزراعية العربية: تغطي البيئات الزراعية (Agroclimatic Zones) في عدد من الأقطار العربية مديات واسعة تتيح تنوعاً كبيراً في الإنتاج. ويتضح هذا التباين البيئي من الإشارة إلى قطرين فقط يمتلكان قدرات واسعة لزيادة الإنتاج هما العراق والسودان، إذ بحكم هذا الاختلاف البيئي يمكن لهذين القطرين إنتاج معظم أصناف الحبوب (القمح والشعير والذرة والأرز) والمحاصيل الزيتية (القطن والسمسم وعباد الشمس وفول الصويا والفول السوداني)، والدرنية والبقولية والسكرية (القصب والبنجر السكري) والألياف النباتية والمنتجات الحيوانية كافة، وأغلب أصناف الفاكهة والخضروات، وبعض المحاصيل الاستوائية كالشاي والبن والتبوغ، ومختلف أنواع الأسماك. هذا التنوع البيئي والتعدد المحصولي ميزة مهمة لم تدرك أبعادها وأهميتها جيداً بعد.

ب ـ إمكانات زيادة الإنتاج وتحسين كفاءته: إن إمكانات التوسع الأفقي والرأسي متاحة في الزراعة العربية إلى حدود بعيدة للغاية. تكفي الإشارة إلى أن المساحة المزروعة المروية البالغة ١٢ مليون هكتار يمكن أن تصل إلى ٢٧ مليون هكتار، عن طريق استكمال استخدام الموارد المائية المتاحة وترشيد استخدامها. كما تشير الدراسات إلى أن مجموع المساحة المزروعة (المروية والمطرية) البالغة حالياً بحدود ٦٠ مليون هكتار يمكن أن تتجاوز الـ ١٠٠ مليون هكتار (أساساً بتحويل مناطق الرعي الطبيعي في أراضي السفانا، وبخاصة في السودان، إلى الزراعة المطرية).

وفي مجال التوسع الرأسي، أي زيادة غلة وحدة المساحة أو الوحدة الحيوانية، تكفي الإشارة إلى رقم واحد في دراسة قديمة (في السبعينيات) أجراها عدد من الخبراء الأمريكيين عن «إمكانية الإنتاج الزراعي في الشرق الأوسط»، إذ أشارت الدراسة إلى أن بإمكان العراق، عن طريق تحسين أساليب الإنتاج الزراعي فيه وتحديثها والاستغلال المتكامل لمياهه، أن ينتج ٢٥ مليون طن من الحبوب سنوياً، علماً أن العراق لا ينتج حتى الآن (عام ١٩٩٥) أكثر من ٣ إلى ٥ ملايين طن من الحبوب إلا في النادر.

ج ـ الخاصية الثالثة تتمثل بالتوزيع غير المتكافئ، والذي يقرب من حالة الانفصام شبه الكامل، بين عناصر الإنتاج الزراعي وهي: الموارد الطبيعية وبخاصة المياه والتربة الصالحة، والموارد البشرية بما فيها العمالة غير الماهرة والماهرة والمهارات التقنية والعلمية العالية، والموارد المالية «الفائضة» (بالطبع هذا الفيض قد تغير الآن كثيراً بسبب كوارث المنطقة الأخيرة، إلا أنه عائد في الأمد المتوسط أو حتى القصير، وبخاصة إذا عادت العلاقات العربية إلى أوضاعها الطبيعية وانكمشت النفقات الهائلة المهدرة حالياً على

التسليح). هذه الظاهرة ـ ظاهرة انفصام الموارد ـ تكاد تكون فريدة من نوعها بين مناطق العالم. وكان يلزم أن تدعو، منطقياً، إلى قيام مجهودات حقيقية لغرض تكاملها، وبخاصة أن المنطقة العربية أصبحت أكثر مناطق العالم، من دون استثناء، اعتماداً على الخارج في استيراد الغذاء، في ما ينطوي ذلك على هدر للموارد وتبعية للخارج وخلل في أمن المنطقة، وحتى وقت الأزمات، من فقدان سيطرتها على قرارها السياسي.

هذه الظاهرة الواضحة، والتي لم تعد بحاجة إلى الكثير من الأرقام للتدليل عليها تتمثل أساساً في افتقار الأقطار النفطية العربية الرئيسة إلى الموارد الزراعية الطبيعية، ومن المفارقات الغريبة كذلك أن العكس من ذلك يكاد يكون صحيحاً (ربما عدا العراق). قبل عصر النكسات العربية الأخيرة (في أوائل الثمانينيات) كان متوسط حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقطار الخليج النفطية زائداً ليبيا حوالى ١٠,٠٠٠ دولار، بينما بلغت حصته من الأراضي المزروعة ٠,١٧ هكتاراً. وفي بقية الأقطار العربية الأربعة عشر كانت هذه المؤشرات ١١٠٠ دولار و٠,٣٩ هكتاراً، أي أن حصة الهكتار من إجمالي الناتج المحلي بلغت ١٦ ضعف متوسط حصته في المجموعة الثانية (و٢٧ ضعفاً في مجموعة الأقطار العربية السبعة الأقل دخلاً). وفي مؤشر آخر نجد أن ١٠ بالمئة من السكان العرب يمتلكون أكثر من ٥٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي، وفي المقابل تتوافر لهم ٦ بالمئة من مساحات الأراضي المزروعة. وأخيراً، فإن الموارد المالية التي وفرتها أقطار المجموعة الأولى للتنمية الزراعية فيها بلغت أكثر من ٣ أضعاف ما أمكن للأقطار الأربعة عشر الأخرى توفيره لهذا الغرض (٦٥ إلى ٢٠ مليار دولار للفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) بينما تمتلك هذه المجموعة الأخيرة ٩٤ بالمئة من الأراضي المزروعة.

د ـ الخاصية الرابعة ـ وهي ما يمكن أن يطلق عليها بالخصوصية المكانية للتقانة الزراعية (Location Specificity)، إذ إن الزراعة، أي تربية النبات والحيوان، تتم في بيئات طبيعية لها خواصها كدرجات الحرارة والرطوبة والتربة ونوعية وكميات المياه وموسم النمو والأمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل... الخ. لذلك فإن التقانة المستحدثة في بيئة معينة لا تصلح، عادة، للاستخدام في بيئات أخرى مختلفة مما يتطلب كثيراً من الاختبارات والبحوث التكييفية لغرض التحقق من إمكانات استخدامها بكفاءة ونجاح، ويتطلب قدرات علمية بحثية عالية متنوعة إضافة إلى المعدات ومحطات التجارب والفترة الزمنية الطويلة. لذلك فإن التقانة الزراعية المتقدمة الناجحة يلزم أن تنبثق من الإمكانات المحلية سواء كان ذلك على مستوى استنباط هذه التقانة أو اختبار وتكييف ما هو مستورد منها. وتدل المسوحات الميدانية المتوافرة على أن أغلب الأقطار العربية تفتقد القدرات المتكاملة، العلمية والفنية والمالية، للتطوير التقاني الزراعي. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنه من غير المنطقي أن يقوم كل قطر عربي بهذا التطوير، على الرغم من أن الكثير منها يمتلك قطاعاً زراعياً محدوداً لا يبرر نفقات ومجهودات البحث الزراعي الفاعل والمتكامل، كما أن بعضها الآخر والذي يمتلك قطاعاً زراعياً مهماً لا يمتلك

القدرة المالية والعلمية لمتطلبات هذا النشاط. أضف إلى ذلك أن العديد من الأقطار العربية المتجاورة تسود فيها بيئات طبيعية متشابهة أو متطابقة، مما يجعل من المجدي والمنطقي أن تتعاون في ما بينها في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض دراسات وبرامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي رسمت نظاماً متكاملاً للتعاون والتكامل في ميدان البحوث وتطوير التقانة الزراعية، مما لا يتسع معه المجال للدخول في تفاصيله في هذه الدراسة الموجزة. وتكفي الإشارة للتدليل على أهمية ذلك إلى إنشاء أربعة عشر مركزاً دولياً للبحوث الزراعية بمعونة عدد من مؤسسات المعونة الدولية والقطرية وإشرافها، في البيئات الزراعية المختلفة في مناطق العالم النامية، والتي حققت حتى الآن إنجازات هائلة في تطوير التقانة الزراعية في هذه المناطق، بما في ذلك استنباط الأصناف العالية الغلة من القمح والأرز وغيرها، ويذكر أن استفادة المنطقة العربية منها محدودة للغاية تقتصر على عدد قليل من المحاصيل والمناطق.

هـ - الموارد الطبيعية المشتركة وحماية البيئة تتطلب عملاً مشتركاً: إن اشتراك غالبية الأقطار العربية في عدد من الموارد الطبيعية الزراعية من جانب، وتأثر هذه الموارد بالعوامل الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، المتنقلة والمتحركة عبر الحدود من جانب آخر، يدعوان إلى جهد مشترك، ليس فقط لتحقيق الاقتسام العادل لهذه الموارد، وإنما كذلك لحمايتها من الاستنزاف والتدهور والتلوث. الأمثلة على ذلك متعددة، نذكر منها المياه السطحية (الأنهار) وخزانات المياه الجوفية ومصائد الأسماك البحرية المشتركة. ومن العوامل المهمة المؤثرة في الموارد الطبيعية (والإنتاج الزراعي والحيواني) والمتنقلة عبر الحدود، ظواهر التصحر، وتلوث مياه الأنهار والمياه الجوفية والمصائد البحرية، وعدد كبير من الآفات والأمراض الوبائية التي تصيب الحيوان والنبات. واضح من ذلك كله أن المجهود القطري الانفرادي الموجه نحو معالجة مشاكل الموارد الطبيعية المشتركة والعوامل المتنقلة المؤثرة فيها لا يمكن أن يكون ذا جدوى في غياب تنسيق وتكامل وثيق بين الأقطار ذات العلاقة.

تمر أوضاع البيئة والموارد الطبيعية في الوطن العربي ككل بفترة زمنية حرجة بسبب عدم فاعلية المجهودات القطرية الموجهة نحو مشاكلها المتعددة والصعبة. وأعتقد أننا لا نتجاوز الحقيقة في الإقرار بأن هذا الأمر بالذات يعتبر واحداً من أهم المجالات وأكثرها إلحاحاً في الحاجة الى العمل المشترك.

المناقشات

١ ـ رضا قويعة

أشكر الباحث على أهمية ما جاء في دراسته وبخاصة لما احتوته من معلومات عن القطاع الفلاحي، ليس في بلد ما من بلداننا العربية فحسب، وإنما في مجموعة من البلدان. وهذا ـ كما لا يخفى علينا ـ يعكس مدى المجهود الذي بذله الباحث في إعداد دراسته هذه. فإذا كان الحصول على معلومات وإحصاءات عن بلد واحد صعباً جداً، فما بالكم في التمكن من جملة من المعلومات عن بلدان متعددة.

هذا في البداية، ولكن اسمحوا لي بطرح ـ أو بإثارة ـ نقطة منهجية مهمة. فكلما تكلمنا في دراستنا عن التكامل بين بلداننا العربية (والباحث لم يخرج عن هذه الفكرة) فإننا نميل الى تعداد الموارد الموجودة وإمكانياتها الطبيعية والمالية والفلاحية الموجودة في بلداننا وذكرها: ماء، ثروة حيوانية، بترول، حبوب.

فهذه الطريقة أعتقد أنها مهمة، ولكنها في الوقت نفسه خطيرة.

فهي مهمة لأنها تظهر مدى أهمية الإمكانيات الطبيعية التي يمكن وضع بعضها مع بعض لخلق قوة اقتصادية بين البلدان، ولكن هذا أصبح غير كاف، وغير ناجح لإقناع أصحاب القرار عندنا والسياسيين في بلداننا. كما أنه مصدر قلق ونفور من الوحدة والتكامل، إذ إن التكامل ليس هو وضع الإمكانيات الموجودة بعضها مع بعض، وإنما أيضاً وجود إرادة تنمية القوى الإنتاجية. فمنذ العقود القديمة واستقلال بلداننا، ما فتئنا نردد بوجود تنوع في إمكانياتنا الطبيعية، وننادي بالتكامل، إلا أنه كيف نتكامل ونحن لا نملك الموارد نفسها، فالثروات تختلف، والذي يملك منها الكثير سيكون نافذاً ورافضاً للتكامل والتعامل.

لهذا، لا بد لنا ـ نحن المثقفين العرب ـ من إقناع أصحاب السياسة والقرارات، وذلك بإجراء البحوث الديناميكية (وليس الستاتيكية) التي من شأنها أن تبرز أنه حتى مع تشابه خيراتنا ولاتنوعها، وحتى في صورة محدوديتها، فإنه يمكن للتكامل بيننا أن يوجد من خلال تقوية المؤسسات الإنتاجية، وتطوير التصرف فيها، وخلق مزايا المقارنة

الجديدة، وتقسيم جديد بين البلدان من شأنه أن يزيد من القدرات التنافسية وإعادة هيكلة اقتصاداتنا.

وبهذه الطريقة يمكن لبلداننا أن تنافس أي بلد آخر سواء أكان إسرائيل أو غيرها، فطرح التكامل لا بد من أن يكون وسيلة لتنمية وإعادة هيكلة اقتصاداتنا وليس وسيلة للتصدي لهيمنة اسرائيل المحتملة.

ولا يفوت أياً منا أن هذه المنهجية الديناميكية هي التي تفسر ما يجري في أوروبا من تقارب وتكامل وحتى اندماج اقتصادي، وذلك على الرغم من مستوى تقدم القوات الإنتاجية فيها. فالتكامل هو وسيلة التقدم ودعم القوة التنافسية لبلداننا، وهو يفرض نفسه في هذه المرحلة من تاريخ شعوبنا لا للتصدي لإسرائيل فحسب، وإنما للاستجابة لمتطلبات ما تفرضه علينا الظروف التالية من عولمة وخوصصة وتكتلات إقليمية وتغيّر في موازين القوى العالمية أيضاً.

٢ ـ عبد الصاحب العلوان

لا بد لي أولاً من الإشادة بدراسة د. أحمد حسن إبراهيم، وبالقضايا المهمة التي أثارها وعالجها، ولا أريد بمداخلتي هذه سوى إضافة بعض الملاحظات والنقاط التي أرى أن من الضروري التركيز عليها نظراً إلى أهميتها عند التطرق الى موضوع التنمية والتكامل في القطاع الزراعي، وضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي.

الكل يعلم أن جهود التكامل الاقتصادي العربي قد واجهت العديد من التحديات والمعوقات، مما أدى إلى إخفاق المشاريع العربية للتكامل والتنسيق الاقتصادي، أو مما أدى إلى جعل منجزاتها متواضعة، وهي أدنى من الطموح بدرجة كبيرة. وفي مجال التكامل الزراعي العربي تكاد تكون الإنجازات شبه معدومة، حيث كان القطاع الزراعي أقل القطاعات الزراعية إفادة من محاولات التكامل وإقامة المشروعات المشتركة، إذ تم إنشاء ثلاث شركات قابضة لإقامة مشروعات زراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن هذه المشروعات تركزت في مجال الصناعات التحويلية (صناعات غذائية وصناعة مستلزمات زراعية) ولم تشمل الجانب الأكثر أهمية وهو إنتاج الحبوب الذي يحتل القدر الأكبر من الفجوة الغذائية، إذ تقدر نسبة الاكتفاء الذاتي لها بأقل من ٥٠ بالمئة، وهذا يعني أن استمرار الوضع الحالي كما هو في ظل التنامي المتسارع لمعدلات زيادة السكان سوف يؤدي الى تفاقم الفجوة الغذائية وتعميق التبعية الخارجية. وقد يكون هذا المبرر كافياً للدعوة الى مزيد من خطوات التكامل الزراعي، بالإضافة الى المبررات الأخرى، ومنها مواجهة أعباء الديون الخارجية ومواجهة الآثار المترتبة على قيام التكتل الاقتصادي الأوروبي والسوق الشرق أوسطية وما يعقب ذلك من تقليص الصادرات العربية الى السوق الأوروبية، وكذلك مواجهة اختلال التوازنات البيئية ومواجهة التقدم العلمي التقاني باستخدام الإمكانيات العربية ووقف التدهور البيئي بما في ذلك تدهور التربة والتصحر.

وإن الاستراتيجيا المقترحة للتكامل الزراعي العربي تتضمن عدداً من البرامج الطويلة والقصيرة المدى التي تراعي بعدي التكامل القطري والقومي، والتنسيق بين البعدين من أجل تحقيق استخدام أمثل للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة وفقاً لمبادئ تقسيم العمل ومبادئ الميزة النسبية وتحقيق نسبة مقبولة من الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في مجال السلع الغذائية ومن أهمها الحبوب، كما تتضمن خلق المزيد من فرص العمالة الزراعية مما يساهم في تحسين الدخل وخفض معدلات البطالة. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيا على المدى القصير زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك سواء من قبل الحكومات أو القطاع الخاص، كما يتطلب تطوير الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي، وبخاصة في ما يتعلق بتحرير التجارة لسلع زراعية محددة والتوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة والتنسيق بين البلدان العربية في ما يتعلق بمجال التجارة الخارجية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن إزالة القيود المفروضة على التجارة لن تحقق بالضرورة مكاسب للجميع، حيث قد ينتج من تحرير التجارة آثار متباينة. فالاختلالات التجارية القائمة وتأثيراتها في أسعار الأسواق التجارية الدولية تختلف اختلافاً بيناً من قطاع الى آخر. فمن قطاع الزراعة نجد أن الآثار المناوئة التي تمارسها السياسات الزراعية التي تنتهجها البلدان الصناعية المتقدمة على القطاعات الزراعية في البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية ينتج منها **أولاً** انخفاض الواردات الزراعية في البلدان المتقدمة التي تدعم الإنتاج الزراعي المحلي، وتصدير الفائض من إنتاجها الى الأسواق العالمية. **ثانياً**، يؤدي تشبع الأسواق العالمية بفوائض كبيرة الى انخفاض الأسعار، وبالتالي انخفاض عائدات المصدرين الآخرين. كما أن السياسات الزراعية للدول المتقدمة تترك على بلدان العجز الغذائي النامية آثاراً سلبية وإيجابية. وتتعلق الآثار الإيجابية بحصول مستوردي الأغذية على إمدادات غذائية بأسعار منخفضة، كما توفر لدول العجز الغذائي فرصة تنفيذ برامج تستهدف زيادة فرص الطبقات الفقيرة في الحصول على الغذاء وتسهم في التخفيف من حدة مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما الآثار السلبية لانخفاض أسعار الأغذية في السوق العالمية فتتمثل في تشجيع كثير من البلدان النامية على اتباع سياسة الاعتماد على الأغذية الرخيصة المستوردة التي تؤدي بدورها الى خفض الأسعار المحلية، الأمر الذي يؤدي الى عدم تحفيز المزارعين والمستثمرين على التوسع في الزراعة وعدم الأخذ بتقانات جديدة وتدابير أخرى لتحسين الإنتاجية، ويكون الأثر الطويل الأمد هو إدامة مشكلة العجز الغذائي في هذه الدول مع المخاطر السياسية والاقتصادية التي يسببها عدم توفير الغذاء من مصادر محلية. وهنا تبرز إحدى مساوئ عولمة الاقتصاد بالنسبة الى الدول النامية، والذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية واندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، كما تبرز هنا ضرورة البحث عن صيغ ومشروعات التكامل البديلة بالنسبة الى الأقطار العربية. وهذا ما يجعلني أتفق تماماً مع رأي د. يوسف صايغ في أن دعوة النظام العالمي الجديد الى وجوب اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي ينبغي تعديلها، بحيث يسبق هذا الاندماج اندماج الاقتصادات الوطنية ذات السمات والمصالح والتطلعات

المشتركة (كما هو حال الاقتصادات العربية) في ما بينها كخطوة أولى ينبغي تكاملها الهيكلي والإنتاجي والمؤسسي مما يمكنها في ظل التكامل من توليد ديناميكية عربية فاعلة لتسبق دينامية مشاريع النظام العالمي الجديد بما في ذلك المشروع الشرق أوسطي، وبهذا تستطيع البلدان العربية أن تحقق لنفسها موقعاً أكثر نفعاً داخل الاقتصاد العالمي من حيث الحضور القوي والقدرة على المساومة والتعامل. وبعكس ذلك فإن التكامل الزراعي الانفرادي في إطار ما يسمى السوق الشرق أوسطية يصبح (كما أثبت الباحث) أداة ووسيلة تقاسم بها إسرائيل العرب مواردهم الزراعية، وتصب جدواه ومنافعه في صالحها وصالح بقية الدول المشمولة بالسوق الشرق أوسطية، وبخاصة تركيا، بالقدر الذي تخدم به هذه الدول أهداف الهيمنة الاسرائيلية على اقتصادات العرب.

٣ ـ أحمد حسن ابراهيم (يرد)

لا يوجد رد على ما قدم من مناقشات، لأنها إضافات وليست أسئلة. وأود أن أشكر الأخوة المحاورين على ما تفضلوا به من إضافات مفيدة.

الفصل التاسع

المبادلات التجارية الفلاحية بين المغرب والمجموعة الأوروبية: حواجز وآفاق

إدريس خروز(*)

مقدمة

يعتبر المغرب المعني الأول بطبيعة العلاقات التجارية، وبخاصة الفلاحية منها، وتطورها مع المجموعة الأوروبية. ومنذ سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٩٤ مروراً بسنتي ١٩٨٨ و١٩٩٢، تطورت علاقات المغرب التجارية مع المجموعة الأوروبية من إطار اتفاقية تعاون الى خطاب حول الشراكة، ثم الى اقتراح عضوية تجارية غير واضحة الآفاق.

وتمشياً مع التحولات العميقة التي تعيشها شعوب المنطقة من جهة، ومع متطلبات النمو السريع الذي عرفته المبادلات العالمية من بضائع وخدمات من جهة أخرى، فرضت التجارة نفسها كمحرك أساسي لضمان فرص العمل ودعم النسيج الاقتصادي الوطني.

أما القدرة التنافسية وقيادة وتوجيه السوق وقناة التسويق، وكذلك الاختراع والتجديد، فإنها قد أصبحت من السبل الأكثر نجاعة لضمان ثروة الشعب وحماية نموها.

وهكذا وتحت ضغط هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، أصبح البحث عن سبل التعايش السليم بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من الأولويات الملحة للمنطقة.

ففي الشمال، تستقطب الرساميل والتقانة العديد من البلدان اللاتينية الأوروبية، وتوسع رقعة المجموعة الأوروبية كما جاءت به اتفاقية ماستريخت في هذا الإطار. وكان انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال الى المجموعة الأوروبية بمثابة الحجر الأساسي لهذه

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فاس.

التركيبة الأوروبية الجديدة.

أما المغرب، فبعد تجربة عشر سنين من التقويم الهيكلي والاقتصادي والمالي والاجتماعي، تيقن أن لا حل لمعضلاته سوى اندماجه الفعال في المحيط الاقتصادي العالمي.

إطار التعاقد

شكلت اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية العنصر الأساسي للتنمية الاقتصادية في المغرب. وقد أبرمت سنة ١٩٧٦ اتفاقيات تعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، وفي سنة ١٩٨٨ عندما انضمت إسبانيا والبرتغال الى هذه المجموعة، تكيفت صادراتنا من حوامض وبواكر ونسيج الى الواقع الجديد من غير أن تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع المغربي.

وقد كان لتجديد اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والمجموعة الأوروبية سنة ١٩٩٢ أهمية قصوى لما للصيد من وزن بالنسبة للنسيج الاقتصادي المغربي، وكذلك لبعض البلدان الأوروبية كإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا.

وبالنسبة إلى المغرب، فإن إنتاج الصيد البحري يمثل حوالى ١٥ بالمئة من مجموع صادراته، يتم تسويق ٦٥ بالمئة منها في أوروبا.

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٢ أقر مؤتمر لشبونة مبدأ الشراكة الشمولية بين المغرب والمجموعة الأوروبية، وكان من بين ركائزها الأساسية التبادل الحر.

أما وزراء المجموعة المذكورة، فقد صادقوا على مبدأ عضوية المغرب في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أي قبيل أسبوع واحد من توقيع مباحثات التجارة العالمية في سويسرا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، وهي المباحثات التي وقّعت بصفة نهائية في نيسان/ابريل ١٩٩٤ من قبل المنظمة العالمية للتجارة في مدينة مراكش.

وقبل الوصول الى هذا الاتفاق العالمي اتخذت التدابير اللازمة لضمان مصالح بعض الدول، مثل المنتوجات الفلاحية الفرنسية والإسبانية، وكذلك منتوجات النسيج البرتغالية، كما اتخذت تدابير أخرى من شأنها حماية قطاعات وشرائح اجتماعية معينة يمكن أن تتضرر من جراء تحرير المبادلات التجارية بعامة، والفلاحية بخاصة.

وفي هذا الإطار، حصل البرتغال على مساعدة قدرها ٢٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية مقابل موافقته على تحرير التجارة العالمية. وعلى العموم، ومنذ سنة ١٩٩٢، ارتكزت المباحثات المذكورة على أربعة أسس، وهي:

- وجوب إرساء حوار سياسي حول جميع المشاكل المشتركة.
- دعم تعاون شمولي يهم الجوانب الاقتصادية والتقانية والاجتماعية والثقافية.

ـ دعم تعاون مالي يتماشى مع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدول، وكذلك توفير الدعم المالي الفعال للميزانيات المعنية بطريقة فعالة وهادفة الى ما رسمته استراتيجية نمو دول البحر الأبيض المتوسط الجديدة.

ـ العمل تدريجياً على خلق منطقة تبادل حر بين الدول المعنية.

وفي ظل تفاعلات التقويم الهيكلي المتبع على الصعيدين الأوروبي والمغاربي، يجب دراسة محتوى وبعد كل شراكة مقترحة دراسة عميقة حتى توفر لها الشروط المطلوبة. أما بالنسبة الى المجموعة الأوروبية، فإطارها الوحدوي أصبح يحدد بدقة نوع علاقاتها ومحتواها، وبخاصة المستقبلية منها.

وبالنسبة الى المغرب، فالقطاع الفلاحي يلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً متميزاً، حيث يساهم بما بين ١٧ بالمئة و٢٠ بالمئة من الإنتاج الوطني الخام، كما يوفر الشغل لأكثر من ستة ملايين من اليد العاملة. كما أنه يساهم أيضاً بحوالى ٤٠ بالمئة من مجموع الصادرات المغربية، وحوالى ٢٠ بالمئة من الواردات. ويستقطب ما يناهز ٢٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الوطنية. ومهما كانت سرعة وتيرة التمدن في المغرب ووزن الهجرة القروية يبق نصف سكانه في البوادي، مما يجعل من الفلاحة الحجر الأساسي لضمان توازناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا الإطار، يبقى القطاع الفلاحي مرتبطاً ارتباطاً وطيداً بالتقلبات المناخية، الأمر الذي يجعل تأثير طرق الاستغلال وتحسين المردودية والتسويق محدود الانعكاسات، ذلك أن التقلبات المناخية لا تؤثر في المناطق البورية وتربية المواشي فحسب، وإنما أيضاً في المناطق السقوية والزراعات العصرية، حيث تقل مياه السدود وتتقلص اليد العاملة.

إن قدرة القطاع الفلاحي هذه على التحكم في النسيج الاقتصادي الوطني برمته، تجعلنا نتساءل: هل هي قوة في حد ذاتها أم خلل يجب تقويمه؟

أولاً: أهم المعطيات الفلاحية المغربية

يتوفر هذا القطاع على:

ـ ١,٥ مليون ضيعة منها ٧٥ بالمئة لا تتعدى ٥ هكتارات.

ـ ٩,٢ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة منها ٩٣٥٠٠٠ هكتار فقط مروية، أي حوالى ١٠ بالمئة.

ـ ٢٠ مليون هكتار من أراضي الرعي.

ـ ٦ ملايين من الغابات.

كما نلاحظ أن حوالى ٩٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات المناخية.

ولهذه الأسباب يبقى القطاع الفلاحي المغربي ضعيف المردودية وغير قادر على تحسين

دخل الفلاحين، إذ يُعتمد فيه على الزراعات البورية كالشعير والقمح والقطاني.

الجدول رقم (٩ ـ ١)

الأراضي المزروعة بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٤

(المساحة بـ ١٠٠٠ هكتار)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الحبوب	٥٥٩٣,٣	٥٤٩٠,٨	٥٠١٢,٥	٥٠٢٠	٥٤٠٠
القطاني	٥٠٢,٤	٤٤٥,١	٤٥٠,٢	٣٢٢,٣	٤٤٠
الزراعات الصناعية	١٣٦,٣	١٥١,٨	١٥٧,٢	١٤٥,٧	١٤٥
الزراعات العلفية	١٥٩,١	١٦٤,٦	١٧١,٣	١٦٧,٧	١٦٥
البواكر	١٨٠	١٨٠,٠١٨	١٨٦,٢٨٣	١٨٠	١٨٢
غير المزروعة	١٦٩٩,٩	١٩٠٦,٨	٢٥٢٣,٣	٢٦٨٧,٢	٢٧٠٠

إن زراعة الحبوب المرتبطة بالتقلبات المناخية والقليلة الدخل (بين ٨٠٠ و١٠٠٠ درهم للهكتار) تمثل أكثر من ٥٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي لا يبشر بالحد من الهجرة القروية المتفاقمة، والتي يفوق معدلها السنوي ٣,٠٠٠,٠٠ قروي.

أما إنتاج الحبوب، فيمكنه أن يصل الى حوالى ٩٤ مليون قنطار سنوياً كما كان الحال في سنة ١٩٩٤. كما يمكن أن ينحدر الى أقل من ٢٧ مليون قنطار مثلما كان الحال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وذلك وفق ما يوضحه الجدول رقم (٩ ـ ٢).

الجدول رقم (٩ ـ ٢)

معدل الإنتاج بالقنطار بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٤

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الحبوب	٦٢٦٦٢,٤	٨٦٥٧٢,٤	٢٩٤٢٠,٥	٢٨١٠٠,٢	٩٤٠٠٠
القطاني	٣٣٦٨,٤	٤٤٨٥,٤	١٥٤٤,٦	٧٧٣,٨	٤٥٠٠
الزراعات الصناعية	٤٠٣١٥	٤٠٨٥٠,٧	٣٧٥٣٧,٨	٤١٠٨٩,٦	٤٠٨٠٠
البواكر	٣١٥٠	٣١٦٢,١٢٨	٢٨٣٣,٠٠٦	٢٧٦٠	٢٨٠٠
الحوامض	١٠٥٠	١٤٦٨	١١١٠	١٢٣٠	١٢٣٥

أما بخصوص تربية المواشي والتي توفر مدخول حوالى ٢٠ بالمئة من الفلاحين، فإن أهميتها كالتالي:

- ١ مليون من رؤوس الأغنام.
- ٢,٥ مليون من رؤوس الأبقار.

- حوالى ٤ ملايين من الماعز.

- ١,٧ مليون رأس من الحوافر.

ولكي يتمكن المغرب من توفير حاجياته العلفية، فإنه يجب توسيع المساحات المخصصة للزراعات العلفية بحوالى ٦٠٠٠٠ هكتار، وبخاصة في المناطق البورية. كما يجب سقي حوالى أكثر من ٨٠٠٠٠ هكتار جديد، وذلك في غضون سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة ٣,٧٥ بالمئة سنوياً.

١ ـ الموارد المائية

يوظف المغرب حوالى ١٠ ملايين متر مكعب لأغراض سقوية، أي أقل من الثلث من طاقاته الهيدرومائية، من دون الأخذ بعين الاعتبار المياه المستعملة أو غيرها.

أما الماء الصالح للشرب ولأغراض صناعية، فزيادة استهلاكه تنقص سنة تلو الأخرى من القدرات السقوية، وبخاصة في مرحلة أصبح يتوفر فيها للمغرب مبالغ مالية هائلة.

وإذا كان استهلاك الماء الصالح للشرب ولأغراض صناعية قد شكل ٦ بالمئة من مجموع الاستهلاك سنة ١٩٨٥، فهو يناهز ٩ بالمئة حالياً. وسيصل الى أكثر من ٣٠ بالمئة في غضون سنة ٢٠٠٠. وزيادة على هذا النمو المطرد لتلبية حاجيات المدن والصناعة، فإن انجراف التربة يزيد المشكلة تعقيداً حيث تقدر انعكاساتها السلبية بضياع ما يسقى وهو أكثر من ٥٠٠٠ هكتار على الأقل، في حين أنها لا توفر حالياً سوى ٥٠ بالمئة من حاجيات المناطق الصحراوية من الماء. وفضلاً عن التقلبات المناخية وضعف الإنتاجية الفلاحية، وكذلك الموارد المائية، فإن الاستثمارات الفلاحية بما فيها الخواص تبقى دون حاجيات القطاع وعصرنته.

٢ ـ تمويل القطاع الفلاحي

إن اللجوء الى طلب القروض أصبح خلال السنوات الأخيرة أحد ركائز تقدم القطاع الفلاحي. انتقلت حاجيات الفلاحين من ٢,٦ مليار درهم سنة ١٩٨٥ من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى الى حوالى ٥ مليارات درهم سنوياً حالياً. أما حجم الدعم للقطاع الفلاحي، فقد وصل ما بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٢ الى حوالى ٩٨٠ مليون درهم، منها ٤٠ بالمئة للسقي وتحسين الأراضي، و٣٥ بالمئة لإنتاج المواد العلفية، والباقي لاقتناء آلات الحرث والتبريد وغيرها.

٣ ـ وسائل الإنتاج والتأطير التقني

ارتفع عدد الأطر والتقنيين الفلاحين من ١٠٠٠٠ سنة ١٩٨٠ الى أكثر من ٢٣٠٠٠ حالياً. وقد انعكس هذا الارتفاع بصفة إيجابية على تطوير القطاع وتحسين مستوى التأطير

به، ذلك أن مبيعات البذور المختارة مثلاً انتقلت من حوالى ٢٠٠٠٠٠ قنطار سنوياً الى أكثر من ٨٠٠٠٠٠ قنطار ما بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠، في حين ارتفعت مبيعات الأسمدة من ٢٠٠٠٠٠ قنطار الى أكثر من ٤٠٠٠٠٠ قنطار في الفترة نفسها. أما عدد الجرارات فهو يناهز حالياً ٣٦٠٠٠ وحدة مقابل ٢٥٠٠ قبيل الاستقلال على رغم أن الأراضي التي تحتاج إلى التنقية من الأحجار تمثل أكثر من ٧٠ بالمئة من الأراضي الزراعية.

وعلى رغم هذه المعاينات، فإن انعكاسات الجهود المبذولة في ميدان التأطير ووسائل الإنتاج تبقى محدودة، خصوصاً بالنسبة الى الزراعات المغطاة التي تعتمد على الأسواق الخارجية، ذلك أنه مهما قلت حاجة هذه الزراعات فإنها استهلكت أكثر من ٦٠ بالمئة من مبيعات الأسمدة مثل الحوامض والبواكر وغيرها. وقد أصبح أيضاً تطور هذا القطاع الفلاحي الأكثر فعالية يرتبط بشروط السوق الخارجية من دون أن يحرك إيجابياً وبطريقة مندمجة وسائل الإنتاج الفلاحية، وبخاصة في المناطق البورية. ولهذا فمهما كانت الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي العصري، وبخاصة كمصدر للحصول على العملة الصعبة، فإنه يبقى محدود البعد وغير قادر على تحريك طاقات المغرب الفلاحية وتقوية نسيجه الاقتصادي.

٤ ـ بعض ميزات القطاع الفلاحي المغربي

من الميزات الإيجابية للقطاع الفلاحي المغربي نذكر:

ـ الإلمام بفن الفلاحة لدى أغلبية فلاحي المغرب وتشبثهم بالأرض.

ـ تنوع المناخ والزراعات بحسب المناطق والأنظمة الغذائية مما يمكن من تحسين مدخول الفلاحين.

ـ وجود طاقات تسويق ليس على صعيد المنتوجات الفلاحية فقط، وإنما على صعيد الخدمات أيضاً مثل تسويق الأسمدة والبذور المختارة وإصلاح الآلات الفلاحية وتحسين النسل وتسويق المواد العلفية وتوفير وسائل النقل والعلاج، وغيرها.

ـ وجود المغرب في منطقة جغرافية استراتيجية وقربه من الشعوب الأوروبية والعربية والأفريقية.

ـ تحسين قدرات المغرب التأطيرية على الصعيد التقني والإداري.

وحتى يتمكن المغرب من الاستفادة من هذه الطاقات الفلاحية، فإنه يجب إزالة بعض العراقيل، وبخاصة:

ـ التغلب على التقلبات المناخية وانعكاساتها السلبية على صعيد الإنتاج الفلاحي ودخل الفلاحين، وكذلك الحد من الهجرة القروية.

ـ الحد من تعدد أنظمة الاستغلال والقوانين التي تهم الأراضي كالجموع والحبوس والكبش وغيرها.

ـ الحد من تفتيت الضيعات الفلاحية والعمل على تشجيع ضم الأراضي.

ـ تحسين القدرة التنافسية عن طريق الاختراع والتجديد والجودة.

ـ العمل على فك العزلة عن العالم القروي ببناء الطرق، وكذلك توفير البنى التحتية الأساسية من ماء وكهرباء وصحة وغيرها.

ـ توجيه العادات الغذائية لصالح المنتوج الفلاحي الوطني بتحسين الجودة والمردودية الأساسية، عوضاً من الاعتماد، كما هو الحال، على استهلاك القمح الطري والاستهلاك غير المعقلن من السكر والزيوت وغيرها، وهي مواد جلها مستورد.

ـ تشجيع الاستثمارات الفلاحية بما فيها استثمار الخواص.

ـ الحد من تدمير المواد الطبيعية كالغابات والموارد المائية.

وهكذا، ونظراً لعدم وجود استراتيجيا شاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحسين مردودياته، ظل المغرب غير قادر على توفير الاكتفاء الذاتي الغذائي على رغم الطاقات الفلاحية التي يتوفر عليها.

وقد أكدت جميع الدراسات التي أجريت في هذا الميدان، سواء من قبل الوزارة المعنية أو من قبل خبراء أجانب، ضرورة مضاعفة إنتاج الحبوب واللحوم والقطاني.

ومن أجل بلورة هذه الغاية، اعتمد المغرب منذ سنة ١٩٨٤ سياسة التقويم الهيكلي الفلاحي. فهل حققت هذه السياسة أهدافها الأساسية؟

إن محاولة تحرير التجارة العالمية من شأنها أن تلغي الدعم الذي كانت تعرفه المواد الغذائية على الصعيد الوطني. وإلغاء هذا الدعم يؤدي الى تضرر الشرائح الاجتماعية ذات الدخل الضعيف. وتتحمل ميزانية الدولة ما يناهز ١٤٦٣,٢ مليون درهم برسم سنة ١٩٩٥ لتوفير الزيوت النباتية للمواطنين، أي حوالى ١٦,٣ بالمئة من العبء الإجمالي من الدعم الغذائي. وموازاةً مع ذلك، تعرف صادرات المغرب الفلاحية صعوبة أكثر حدة مما كان عليه الحال من قبل، حيث انخفضت صادراتنا من الطماطم من ٦٧ بالمئة من مجموع الإنتاج الى أقل من ٣٤ بالمئة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠. ومن حسن الحظ استطاع السوق الوطني استيعاب هذا التقليص بصفة إيجابية حيث استقطب الباقي وبأثمان معقولة. ولكن عبء البطالة أصبح يرمي بثقله سنة بعد أخرى على قدرة السوق الداخلي، مما يمكن أن يؤدي الى انعكاسات جد سلبية خلال السنوات القليلة المقبلة، وبخاصة في ما يخص تسويق المنتوجات الفلاحية.

وهكذا، وعلى مستوى القرى، انتقل معدل البطالة من ١١ بالمئة في سنة ١٩٨٧ الى

أكثر من ٢١,٤ بالمئة حالياً، زيادة على البطالة المقنعة والتي يمكن أن يفوق معدلها ٢٠ بالمئة، أي أكثر من ١,٠٠٩,٥٢٦ قروياً.

وفي السياق نفسه، فإنه من المحتمل أن تؤدي مصاريف الصحة الى التقليص من شراء المواد الغذائية الأساسية، وخصوصاً أن معدل التغطية الاجتماعية في البوادي لا يتعدى أكثر من ٣,١ بالمئة مقابل ٢٣,٧ بالمئة في المجال الحضري.

ولهذا، يجب عدم تقييم ما تزخر به الفلاحة من طاقات وما يشوبها من عراقيل من خلال مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، بل من خلال التحديات التي سيواجهها المجتمع ليتحكم في محيطه فيطوره ويتطور معه.

وفي نظام اقتصاد حر، ينبغي أن يكون كل تقييم تقييماً شمولياً، وليس فقط ميدانياً، بحيث إن الفلاحة تشكل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي المغربي اعتباراً لما تحتويه من طاقات متعددة وموارد غير معبأة.

وهكذا، وفي ظل اقتصاد عالمي يفرض نفسه على الجميع، تبقى إحدى طرق التقييم الأكثر نجاعة هي القدرة التنافسية لكل نسيج اقتصادي حتى يوفر شروط تحسين العيش للسكان. وحتى يتأتى للقطاع الفلاحي أن يلعب دوره الاقتصادي والاجتماعي المنوط به في ظل التحولات العميقة التي نعيشها، يجب أن يكون التضامن الوطني أحد الوسائل للدفع بالتماسك الاجتماعي والحث على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي من خلال الاختراع والتجديد والاستغلال العلمي للطاقات والموارد الموجودة، وكذلك تلك التي تظهر في المستقبل.

ولهذا، فإن أولى الأولويات التي تطرح نفسها في المغرب ضرورة خلق نسيج اقتصادي مندمج ومتماسك. ويكمن هذا أولاً في إعادة الاعتبار الى العالم القروي والنهوض به اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. فكل الدراسات التي أجريت مؤخراً تحث على أن تعطى الأولوية للعالم القروي، حيث ما زال لا يتوفر على أدنى المتطلبات الاجتماعية الضرورية.

وثانية الأولويات الملحة أيضاً على الصعيد الوطني، تدبير الهجرة القروية وانعكاساتها السلبية بخاصة، وجعلها المحرك الأساسي لطاقات المغرب في غضون القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يفرض خلق فرص عمل كافية للنهوض بالقطاع الصناعي والخدمات التي ترتب قيمة مضافة أكثر. وإذا لم تتوفر هذه الشروط ستنقلب لا محالة الهجرة القروية الى خلق خدمات تقتصر على الدعارة وترويج المخدرات ومضاعفة السكن العشوائي وآفات أخرى لا تحمد عقباها، علماً أن الهجرة القروية هي ظاهرة طبيعية لا مفر منها، تنتج إما من تطور صناعي واقتصادي فعلي، كما كان شأن أوروبا الغربية من قبل، أو من سراب وخطاب نظري على النمو وتدمر وسائل الإنتاج، وبخاصة في العالم القروي.

أما الأولوية **الثالثة** في هذا الباب، فتتعلق بتحسين إنتاجية العمل في المغرب، وبخاصة القطاع الفلاحي. وحتى يتم النهوض فعلاً بهذا القطاع يجب أن نخرج من السياسة الفلاحية التي تقتصر على عنصرين اثنين: **أولهما** التكيف مع المناخ، **وثانيهما** الاعتماد على الأسواق الخارجية، ذلك أن المطلب الملح في هذا الميدان هو بالدرجة الأولى التوفيق بين المنتوج الفلاحي وتحسين ظروف عيش الفلاح ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، كما أن الأموال هي بين أيدي الأقلية من المجتمع حيث يتم تفقير الأكثرية منه وتهميشها. وبالطبع، لم تكن السوق وقوانينها مسؤولة بالدرجة الأولى عن تفاقم هذه الظاهرة، لكن أحد أسبابها الرئيسية يكمن في ما نسميه بالليبرالية البدائية.

وختاماً، فإن من ركائز الاستراتيجيا الجديدة المزمع نهجها، وجوب الاعتناء الفعلي بكل ما هو ثقافي في العالم القروي، حيث إنه، أمام التقلبات العميقة التي يعيشها المجتمع، يمكن للتضامن القروي ودور الجماعة كما كان سائداً من قبل عند جل القبائل أن يلعبا دوراً مهماً في الحفاظ على توازنات المجتمع وعدم تهميش مكوناته الأساسية، وبخاصة الشابة منها.

ثانياً: الأسواق الخارجية

مهما كانت وتيرة النمو الديمغرافي، فقد عرفت واردات المغرب، وبخاصة من القمح الطري، انخفاضاً ملموساً، حيث بلغت ١٥ مليون قنطار سنة ١٩٩٠ في حين كانت ٢٠ مليون قنطار سنة ١٩٨٥. وقد أصاب الانخفاض نفسه وارداتنا من السكر، حيث انتقلت من ٢٨٦٠٠٠ طن الى أقل من ٢٨٠٠٠٠ طن خلال الفترة نفسها.

أما مساهمة الصادرات الفلاحية، فلم تتجاوز ١٦ بالمئة من مجموع الصادرات، مسجلة بذلك تدهوراً ملموساً في معدل تغطية الواردات الفلاحية الذي انتقل من ٧٣ بالمئة سنة ١٩٨٨ الى ٤٢ بالمئة فقط سنة ١٩٩٣. ولم تكن انعكاسات الجفاف المتكررة غائبة في هذا التطور السلبي، ذلك أن جفاف سنة ١٩٩٥ قد أدى الى طلب قرض يقدر بـ ٢٠ مليون دولار لتوفير حوالى ٤٠٠٠٠٠ طن من القمح الطري.

١ ـ انعكاسات تحرير التجارة العالمية المحتملة على تطور الإنتاج الفلاحي المغربي

إن انخراط المغرب في اتفاقية التجارة العالمية سنة ١٩٨٧ يفرض عليه الالتزام بما تمليه قوانين المنظمة والخضوع لشروطها.

الجدول رقم (٩ ـ ٣)

المبادلات التجارية الفلاحية

من سنة ١٩٩٠ الى سنة ١٩٩٣ (بالمليون درهم)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الواردات	٨٠٧٩	٨٥٨٨	١١٣٤٦	١٢٥٧٠
الصادرات	٥٨١٦	٦٣١٦	٥٤٤٣	٥٣٠٧
معدل التغطية (بالمئة)	٧٢	٧٣	٤٨	٤٢

أما في ما يخص علاقات التعاون المبرمة بين المغرب والمجموعة الأوروبية منذ سنة ١٩٧٦ والمعدلة سنة ١٩٨٨، فهي على رغم ليونتها لا يمكنها أن تبقى خارجة عن إطار الاتفاقية المبرمة في سويسرا مؤخراً والمصادق عليها علانية في مراكش سنة ١٩٩٤.

إن الكل يدرك حدة التوتر الذي طبع المحادثات التي كانت تجري بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية قبل التوصل الى الاتفاق النهائي، وبخاصة الملف الفلاحي. وانطلاقاً من هذا الحزم للدفاع عن المكتسبات الفلاحية لكل دولة، يجب على المغرب أن يدرس بعمق انعكاسات تحرير المبادلات التجارية العالمية حتى يحتفظ بما هو أساسي من الامتيازات الفلاحية التي تتسم بها صادراته الى المجموعة الأوروبية.

٢ ـ انغلاق الأسواق وحدّة المنافسة على التحكم في الأسواق الجديدة

تمثل المجموعة الأوروبية السوق الأساسية لصادرات المغرب، حيث تستقطب ما بين ٦٨ بالمئة و٧٨ بالمئة من مجموع الصادرات. كما يعتمد المغرب عليها في وارداته بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ بالمئة و٤٥ بالمئة من المجموع.

وامتثالاً لشروط المنظمة التجارية العالمية ستنخفض حقوق الجمارك عما عليه الآن بنسبة ٣٦ بالمئة خلال ست سنوات. وعند الحاجة الملحة وحدها، وبترخيص من هذه المنظمة، يمكن اتخاذ نوع من الحماية التجارية المقبولة عالمياً.

وستتناول التدابير نفسها دعم بعض المواد الغذائية، حيث سيتقلص بنسبة ٢٦ بالمئة خلال الفترة نفسها، أي ست سنوات، وبخاصة في البلدان المتقدمة. أما بلدان العالم الثالث فعليها اتخاذ التدابير المذكورة خلال عشر سنوات وتقليص الحماية الجمركية بنسبة ٢٦ بالمئة فقط.

ونلاحظ أن تحرير التجارة العالمية وبطريقة تدريجية لا محال منه أيضاً. وقد أخذت المنظمة العالمية للتجارة بعين الاعتبار الامتيازات التي تطبع العلاقات الثنائية شرط احترام الخطوط العريضة الرامية الى تحرير المبادلات على الصعيد العالمي.

ولهذا يحق للمغرب أن يطبق على وارداته بعض الحمايات الجمركية وأثمان معينة،

كما سيكون تحرير الواردات التي لا تتنافى بشدة مع إنتاج مواد غذائية أساسية أسرع مما سيكون عليه الحال بالنسبة الى الواردات الأخرى.

وسيعرف سقف الحماية المحدد بـ ٦٠ بالمئة انخفاضاً، كما تنص على ذلك قوانين التجارة العالمية. وفي ما يخص الحبوب والقطاني والسكر واللحوم والحليب ومشتقاته، اقترح المغرب مدة سبع سنوات حتى تؤخذ التدابير اللازمة بتحريرها بوتيرة يبلغ معدلها ١٥ بالمئة سنوياً تقريباً.

وفي ما يخص صادرات المغرب، والتي تحدد بالفعل مصير تطور نسيج اقتصاده، فإن المشاكل تختلف بين ما هو عليه الحال مع المجموعة الأوروبية وما يطبع علاقتنا التجارية مع باقي الدول الأخرى.

وعلى العموم، فإن لم يحتفظ المغرب ببعض مزايا علاقاته التجارية الفلاحية، وبخاصة مع المجموعة الأوروبية، فسوف تتضرر مصالحه من جراء اتفاقية المنظمة التجارية العالمية في سوق المغرب ما بين ٦٠ بالمئة و٦٨ بالمئة من صادراته، وبخاصة الفلاحية في المجموعة الأوروبية، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (٩ ـ ٤).

الجدول رقم (٩ ـ ٤)

صادرات المغرب الفلاحية الى المجموعة الأوروبية ووارداته منها

(بالمليون درهم)

	المجموع	قسط أوروبا	نسبتها المئوية
١٩٩١			
الواردات	٥١٤٦	١٧٦٧	٤٣,٣
الصادرات	١٠٤١٢	٦٨٩٢	٦٦,٢
١٩٩٢			
الواردات	٧٦١٩	٢٩٩٧	٣٩,٣
الصادرات	٨٩٦٦	٥٨٧٦	٦٥,٥

المصدر: الرباط، مكتب التجارة، سنة ١٩٩٤.

تظهر من خلال هذا الجدول أهمية الأسواق الأوروبية بالنسبة إلى صادراتنا، كما تحدد مصير نسيج الاقتصاد الوطني، وبخاصة القطاع العصري منه، خصوصاً أن حوالى ١٦ بالمئة من صادراتنا المسوقة في الأسواق الأوروبية الأخرى ستعرف المضايقات نفسها عندما تدخل هذه الدول، كما هو مرتقب، في المجموعة الأوروبية.

ولذلك، فتسويق المنتوجات المغربية في المجموعة الأوروبية هو مصيري، خصوصاً إذا ما أدى انخراط الدول الأوروبية الشمالية الى تقلصها المحتمل.

ومهما حسن المغرب من إنتاجيته الفلاحية، تبقى مشكلة التسويق جد مصيرية.

وهذا لا يعني أن الانخفاض الذي سيطرأ على الواردات من معدات وآلات تجهيز لا يؤثر سلبياً في تطور القطاع الفلاحي بخاصة، والنسيج الاقتصادي بعامة.

ومما لا شك فيه أن هذه الإشكالية سوف تجد الحل المناسب في الاتفاقيات التي ستبرم قريباً مع المجموعة الأوروبية، وبخاصة في ما يخص صادرات المغرب الفلاحية.

إن ثمن الدخول المقرر عند الحدود الأوروبية يطبق خلال السنة بأكملها، وليس كما كان عليه الحال من قبل، أي خلال الأشهر الثلاثة الأولى كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس. لكن تأثيره سيكون محدود الانعكاسات على الصادرات المغربية الى المجموعة الأوروبية.

إن عضوية المغرب في المجموعة الأوروبية تعوقه صادرات الطماطم والبواكر، على رغم أنها لا تفوق ١٠ بالمئة من واردات أوروبا الفلاحية. وقد حددت أوروبا صادرات المغرب إليها من الطماطم بـ ١٣٠,٠٠٠ طن بدل ١٧٠,٠٠٠ طن كما كان من قبل، الأمر الذي تضرر منه منتجو هذه المواد الغذائية.

ولقد قرر المغرب والمجموعة الأوروبية في منتصف شهر كانون الثاني/ يناير من سنة ١٩٩٥ استئناف المباحثات التجارية لدعم علاقات التعاون بينهما، وذلك بإرساء دعائم جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار المتوفرة منها.

أما التناقضات الثنائية، فتظهر أن المشكل لا يكمن في تأثير صادرات المغرب الفلاحية في القطاع الفلاحي الأوروبي.

لهذا، وجب على المغرب أن يساير هذا التحرير بطريقة عقلانية حتى لا يكون تحريراً مسيئاً لمكونات النسيج الاقتصادي الأساسية. ومن بين الحلول الأكثر نجاعة لهذه المعضلة، أنه يجب أن يكون للأسواق الخارجية والسوق المحلية الدور نفسه في دعم النسيج الاقتصادي، وذلك بطريقة مندمجة ومتكاملة حتى تحقق الأهداف الأساسية وبخاصة بالنسبة للمواطنين المعنيين.

تعقيب

عبد السلام دمق(*)

١ ـ تلخيص الدراسة

تنقسم هذه الدراسة الى قسمين: القسم **الأول** يتعلق بأهم المعطيات الفلاحية المغربية، ويشتمل على عدد الضيعات ومساهمتها، ومساحة الأراضي المزروعة، ومعدل الإنتاج، ثم وسائل الإنتاج من موارد مائية وتمويل وتأطير. وينتهي هذا القسم بالتركيز على أهم مميزات الفلاحة المغربية، وكذلك على أهم المشاكل التي تعانيها من جفاف وتفاقم البطالة في الريف (حيث بلغت ٢١,٤ بالمئة حالياً بينما كانت ١١ بالمئة سنة ١٩٨٧، هذا زيادة على البطالة المقنعة) وهي تشمل الآن ١,٠٠٩,٥٢٦ عاطلاً عن العمل. ثم ينتقل الباحث الى طرح بعض الحلول التي من شأنها أن تخرج الفلاحة من الأزمة التي تتخبط فيها الآن وذلك «بواسطة خلق نسيج اقتصادي مندمج ومتماسك. ويكمن هذا أولاً في إعادة الاعتبار الى العالم القروي والنهوض به اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وكذلك الحد من الهجرة القروية (من الريف الى المدينة) وتنظيمها وتدبيرها حتى تصبح «المحرك الأساسي لطاقات المغرب في غضون القرن الحادي والعشرين». ولا يتم هذا إلا بتحسين الإنتاجية الفلاحية «والاعتناء الفعلي بكل ما هو ثقافي في العالم القروي».

أما القسم **الثاني** فهو يتناول الأسواق الخارجية. وقد ذكر الباحث في هذا الصدد نسبة تغطية الواردات بالصادرات الفلاحية التي تضاءلت خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، حيث انخفضت من ٧٢ بالمئة سنة ١٩٩٠ الى ٤٢ بالمئة سنة ١٩٩٣. ثم لاحظ الباحث أن اتفاقية التجارة العالمية الغات (GATT) والمصادقة عليها علانية في مراكش سنة ١٩٩٤ ستؤثران من دون شك في الاتفاقية المبرمة بين المغرب والمجموعة الأوروبية سنة ١٩٧٦، والتي ما تزال تمثل الإطار القانوني الذي يدير تبادل المواد الفلاحية بين المغرب والمجموعة الأوروبية. كما ذكر الباحث في مقدمته لهذه الدراسة أن المفاوضات الحثيثة الجارية الآن

(*) اقتصادي من تونس.

لتجديد هذه الاتفاقية تعترضها صعوبات جمة، من بينها تجديد اتفاقية الصيد البحري المبرمة سنة ١٩٩٢. ويعتبر قطاع الصيد البحري حيوياً بالنسبة إلى المغرب، حيث يمثل ١٥ بالمئة سنوياً من مجموع صادراته، منها ٦٥ بالمئة موجهة الى السوق الأوروبية. لهذا يطالب المغرب المجموعة الأوروبية بتخفيض استغلالها للثروة السمكية المغربية بـ ٥٠ بالمئة، بينما تريد المجموعة أن يكون هذا التخفيض في مستوى ٢٥ بالمئة فقط. ويرغب المغرب في الحصول على اتفاق في مجال الصيد البحري قبل الاتفاق نهائياً على إنشاء منطقة تبادل حر بينه وبين السوق الأوروبية. والوصول الى هذا الاتفاق يمثل مشكلة حيوية بالنسبة الى المغرب لأن السوق الأوروبية ـ كما ذكر الباحث ـ تستقطب ما بين ٦٨ بالمئة و٧٨ بالمئة من مجموع الصادرات المغربية. وواردات المغرب من السوق نفسها تتراوح ما بين ٤٠ بالمئة و٤٥ بالمئة من مجموع وارداته. ثم حاول الباحث أن يحلل الانعكاسات الجمركية لاتفاقيات «جولة الأوروغواي» على العلاقات الأوروبية ـ المغربية، إذ إن مزايا اتفاق ١٩٧٦ ـ إذا ما اندثرت بموجب تطبيق اتفاقية الغات الأخيرة ـ ستكون لها انعكاسات سلبية على الصادرات الفلاحية المغربية الى السوق الأوروبية، إذ تكون هذه الصادرات ٦٦,٢ بالمئة سنة ١٩٩١، و٦٥,٥ بالمئة سنة ١٩٩٢، و٦٢,٤ بالمئة سنة ـ بحسب ظننا ـ ١٩٩٣ (لم يذكر الباحث إلى أية سنة ينتمي هذا الرقم الأخير).

٢ ـ تقييم الدراسة

سنحاول في ما يلي تقييم هذه الدراسة على مستويين:

أ ـ مستوى المنهج الذي اتبع.

ب ـ مستوى المضمون، أي على مستوى الأفكار التي جاءت بها هذه الدراسة.

أ ـ مستوى المنهج

اتبع الباحث منهجاً «إمبريقياً» (Empirique)، إذ حاول تدعيم أفكاره بمعطيات كمية وكيفية لم يذكر مصادرها في بعض الأحيان (انظر مثلاً إلى الجداول رقم (٩ ـ ١) ورقم (٩ ـ ٢) ورقم (٩ ـ ٣)، بينما ذكر مصدر الجدول الأخير). هذه المنهجية، وإن كانت تتيح في بعض الأحيان إعطاء فكرة واضحة ومدعمة وموجزة، محدودة الآفاق، فهي لا تمكن من التعمق في التحليل لأنها خالية من بعد نظري للمشكلة. وسنحاول تفسير هذا من خلال مثالين:

(١) لقد ذكر الباحث أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة الى الاقتصاد المغربي. فهو يساهم في ما بين ١٧ و٢٠ بالمئة من الإنتاج الوطني الخام، ويوفر الشغل لأكثر من ستة ملايين من اليد العاملة. . .الخ، لكنه لم يذكر العلاقة بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى، مثل الصناعة والخدمات، لأنه لم يستخدم جدول المبادلات القطاعية الذي يبين التأثير المتبادل بين الفلاحة والصناعة أو الفلاحة والخدمات، خصوصاً أن المواد الفلاحية

التي ستجد صعوبات تسويق نحو السوق الأوروبية بموجب الوضع الجديد الذي أحدثته اتفاقيات «الغات» الجديدة، يمكن تصنيعها الى مواد غذائية مصنعة تدخل تحت مظلة التبادل الحر (عصير ليمون بدلاً من الليمون الطبيعي أو عصير طماطم بدلاً من الطماطم الطبيعي. . . الخ)، ويمكن حينذاك تسويقها كمواد صناعية.

فجدول المبادلات القطاعية يمكننا من مدى استيعاب الصناعة الغذائية في المغرب من تصنيع المواد الفلاحية الخام. وهذا الجدول مبني على نظرية خاصة للاقتصاد، وهي تدعو الى تحليل قطاعي مترابط، فلا يمكن أن نبين أهمية قطاع إلا بتحديد علاقاته بالقطاعات الأخرى.

(٢) لقد ذكر الباحث أن من بين «الأولويات الملحة على الصعيد الوطني، تدبير الهجرة القروية وانعكاساتها السلبية وجعلها المحرك الأساسي لطاقات المغرب في غضون القرن الحادي والعشرين». لكن كيف يتم ذلك إذا لم نتسلح بنظرية معينة تفسر لنا طبيعة العلاقات القائمة بين الفلاحة والصناعة. فمثلاً نظرية «راج وسان» (Raj et Sen) التي تبين نسق انتقال اليد العاملة الفلاحية الى القطاع الصناعي عبر السنين ولدت بعض التدابير التي يجب اتخاذها في هذا المجال، وخصوصاً في الهند. فهل يمكن الاستفادة منها في المغرب؟ وهل هناك نظريات أخرى يمكن أن تعالج الهجرة القروية بكيفية أنجع حتى تصبح المحرك الأساسي لطاقات المغرب في غضون القرن الحادي والعشرين؟

ب ـ مستوى المضمون

ما من شك أن الباحث ملم بالمشاكل الكبرى للفلاحة المغربية. فقد عرض جلها ولو في بعض الأحيان بإيجاز.

لكن بما أن الموضوع يتعلق أساساً بـ«المبادلات التجارية الفلاحية بين المغرب والمجموعة الأوروبية: حواجز وآفاق»، فإنه لا بد من تحليل هذه المبادلات بشكل أكثر دقة، وذلك بإعطاء بيانات أوفر حول مضمون اتفاقية ١٩٧٦، وخصوصاً مزايا هذه الاتفاقية بالنسبة الى تسويق المواد الفلاحية ثم نتيجة هذه المزايا: هل هي أعطت دفعاً جديداً للصادرات الفلاحية المغربية الى السوق الأوروبية مقارنة بأسواق أخرى؟ خصوصاً إن بعض التحاليل المتعلقة بنتيجة هذه المزايا على الصادرات الفلاحية المغربية والتونسية نحو السوق الأوروبية تكاد تكون منعدمة، وذلك بحسب تحليل خبراء أوروبيين ومغاربيين[١]. إن هذه المزايا قد عممت على جل البلدان المتوسطية، إذاً بطل مفعولها. هل هناك حينئذ أسواق بديلة؟ نحن نعلم أن هناك مشروع سوق مغاربية فلاحية. هل هو كفيل بامتصاص

---

(١) انظر مثلاً: كمال الكوكي وعبد السلام دمق، «انعكاسات اتفاقيات ١٩٧٦ على الصادرات الفلاحية التونسية والمغربية نحو السوق الأوروبية: تقييم كيفي،» ورقة قدّمت الى: ملتقى الجمعية الاقتصادية الناطقة بالفرنسية، ليل، ١٩٨٩.

بعض العراقيل الموضوعة من قبل أوروبا أمام الصادرات المغربية؟ إن بعض الصادرات الآتية (Ponctuelles) نحو الجزائر في سنة ـ على ما أظن في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ـ قد أعطت نتائج جد مشجعة. وقد كانت من بين الأدلة الدافعة نحو إنشاء هذا السوق الفلاحي المغاربي. ثم ماذا عن الأسواق الأخرى؟ سوق الخليج، الأسواق الأفريقية، أسواق أوروبا الوسطى والشرقية... الخ.

ثم إن اتفاقيات الغات الأخيرة ـ وقد ذكر الباحث بعض انعكاساتها في الصادرات الفلاحية المغربية ـ سيكون لها تأثير إيجابي قوي في الصادرات الفلاحية المغربية الى أوروبا، بغض النظر عن المزايا التي من الممكن أن يتحصل عليها المغرب من السوق الأوروبية، ألا وهي تحويل العراقيل غير الجمركية الى عراقيل جمركية وتخفيض هذه الأخيرة بنسبة ٣٦ بالمئة، وذلك في غضون السنوات الست القادمة. فهذه العراقيل غير الجمركية ـ مثل تحديد السعر لدخول البضاعة الفلاحية المنافسة... الخ ـ هي التي تكون العقبة الكبيرة أمام الصادرات الفلاحية المغربية والتونسية الى السوق الأوروبية.

وفي الختام، نحن نريد من خلال هذا التقييم أن نعبر عن يقيننا من أن هذه الدراسة يمكن إثراؤها منهجياً و«ضمنياً» فتصبح أفضل. لكن وانطلاقاً من الأمانة العلمية، فإن هذه الدراسة وعلى رغم النقائص التي ذكرناها، تعطي القارئ فكرة موجزة لكنها واضحة وشمولية عن المشاكل التي تتخبط فيها الفلاحة المغربية على مستوى الإنتاج والإنتاجية والتسويق الخارجي.

المناقشات

١ ـ سلطان أبو علي

إن موضوع العلاقات الخارجية الخاص بالمنتجات الزراعية في إطار المشاركة الأوروبية عام بالنسبة الى الدول التي عرضت عليها هذه المشاركة. فمن المعروف أن هناك عدم إقبال من المزارعين الأوروبيين على الاستمرار في نشاط الزراعة، وتريد دول الاتحاد الأوروبي حماية إنتاجها الزراعي بأكبر درجة ممكنة، ومن ثم فإنهم يرفضون فتح السوق الأوروبية للمنتجات الزراعية التي قد ترد من دول جنوب البحر المتوسط، وهذا إجحاف وعدم توازن في اتفاق المشاركة، ولكن المغرب وتونس قد قبلتا بالاتفاق. ولا بأس في هذا إذا كان هناك مكاسب للاقتصاد القومي في القطاعات الأخرى تفوق عدم التوازن هذا وتعوض منه. فهل تمت حسابات جعلت هذه الدول تقبل هذه الاتفاقيات؟

ومن قراءة الدراسة يتبين أنه في ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كانت هناك زيادة في الواردات ونقص في الصادرات. هذا يعكس عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي، وربما كانت هذه نقطة عامة في المنطقة العربية. ومن المعروف أن الاهتمام بالزراعة ضروري لأية تنمية ناجحة. والقطاع الزراعي في المغرب يعاني مشكلة مياه الري. وقد تم خلال ربع القرن الماضي إنشاء العديد من السدود والخزانات. والآن أصبح من الضروري العناية بالري فضلاً عن استخدام البذور المحسنة والإرشاد الزراعي وغيرها من الأساليب التي ترفع من إنتاجية الأرض، ومن ثم ينعكس الاتجاه المشاهد من تزايد الواردات وتراجع الصادرات.

٢ ـ عبد الصاحب العلوان

جاء في الدراسة أن المغرب على رغم إمكانياته الزراعية والميزات الإيجابية للقطاع الفلاحي المغربي لا يزال غير قادر على توفير الاكتفاء الذاتي الغذائي ورفع مستوى المعيشة في الريف، وأن الدراسات كافة في هذا الشأن توصي بضرورة مضاعفة الإنتاج الزراعي، وبخاصة إنتاج الحبوب واللحوم والقطاني، وأنه لأجل تحقيق هذا الهدف اعتمد المغرب سياسة التقويم الهيكلي الفلاحي عام ١٩٨٤، ولكن هذه السياسة تركت آثاراً سلبية،

حيث إن محاولة تحرير التجارة قد أدت الى إلغاء الدعم للمواد الغذائية أو تقليصه، وإلغاء هذا الدعم أدى إلى تضرر الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، كما أدى الى انخفاض الصادرات الزراعية وارتفاع معدل البطالة من ١١ بالمئة في عام ١٩٨٧ الى ٢١ بالمئة في الوقت الحاضر، وبخاصة بعد أن اشتد زخم الهجرة من الريف الى المدن التي لم يذكر الكاتب أهم أسبابها: هل هي بسبب سوء العلاقات الزراعية السائدة في الريف الناجم عن نظام حيازة الأراضي الزراعية واستغلالها أو بسبب تدني مستوى الإنتاجية الزراعية واختلاف مستويات الأجور والمعيشة بين الريف والحضر، وكل هذه المشاكل تؤدي الى نزوح أعداد متزايدة من القوى العاملة في الريف سعياً وراء تحسين ظروفها المعيشية.

إن ما يحدث في المغرب بسبب اتباع برامج التكييف الهيكلي أو التقويم الهيكلي أو الإصلاحات الاقتصادية كما تسمى أحياناً للتعبير عما يسمى بـ «Structural Adjustment» قد جرى في بلدان نامية أخرى اضطرت الى إجراء تغيرات هيكلية بناءً على طلب المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض أو المساعدات المالية، حيث أدى اتباع هذه السياسة الى انخفاض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية أو توزيع الأغذية المدعومة، مما كان له أسوأ الأثر في الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود. زد على ذلك أن اتباع سياسة التقويم الهيكلي لا بد من أن يزيد من حجم البطالة بسبب الرغبة في رفع كفاءة وحدات الإنتاج التي تعاني كبر حجم القوة الفاعلة فيها. ولكن هذه الآثار السلبية التي يحدثها هذا الإصلاح الهيكلي قد تكون لها بعض الفوائد في الأمد الطويل، إذا أدى ذلك الى ارتفاع مستوى الإنتاج كماً ونوعاً والى فتح باب فرص الاستثمار للقطاع الخاص قطرياً وإقليمياً ودولياً.

كما أن هذا الإصلاح البنيوي يفيد أيضاً في تعاطف المؤسسات المالية والدولية مع الدولة المصححة لمسيرة اقتصادها بتخفيض ديونها أو تخفيف عبء تسديد المتبقي منها بإعادة جدولتها، إلا أنه ينبغي أن تتخذ الدول النامية الحيطة والتدابير اللازمة للتغلب على أية آثار سلبية تتركها إجراءات التكييف والإصلاح الهيكلي في برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية للطبقات الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

إن الآثار السلبية التي تركتها الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في هذه الطبقات سواء في المغرب أو غيرها من البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تجعل من الضروري تبني سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، حيث إن متغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الصرف وسياسات الاستيراد والتصدير وعجز الميزانية يمكن أن تكون لها آثار مهمة في الأسعار والدخول وفرص العمل. ولذلك فإن سياسات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المتكاملة ينبغي أن توضع في إطار اقتصادي كلي مؤاتٍ للنمو كي ما تصبح سياسات فعالة وقابلة للاستمرار في تحقيق التنمية المتكاملة.

٣ ـ يوسف صايغ

بالنسبة لبحث د. إدريس خروز، أعتقد أن الدراسة أخطأت في توزيع الصفحات من حيث الأهمية. فثلاثة أرباع الدراسة خصصت للحديث عن قطاع الزراعة: مواصفاته ومساحات الأرض والمحاصيل... الخ. وأعتقد أننا لسنا في مجال تناول هذه الموضوعات، وإنما نحن بصدد تناول موضوع المبادلات التجارية الفلاحية بين بلدان المغرب والمجموعة الأوروبية. وفي الربع الأخير من الدراسة، مسّ الباحث هذا الموضوع مساً خفيفاً رقيقاً ولم يتناول على الإطلاق محاولة استكشاف بدائل للمبادلات التجارية إذا كانت المجموعة الأوروبية لا تتيح فرصة كافية لامتصاص جميع الصادرات التي يستطيع المغرب أن يوجهها إليها.

الفصل العاشر

قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة

طارق الخضيري(*)

مقدمة

يعتبر النشاط الصناعي في الوطن العربي منوطاً بالصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بالدرجة الأولى على الرغم من شموله فعاليات صناعية أخرى، كتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه ومعاملتها والخدمات الصناعية الأخرى. وتضم الصناعة الاستخراجية عمليات استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، تليها عمليات استخراج المعادن والمركبات غير الهيدروكربونية، مثل الحديد والنحاس والكبريت ومركبات الفوسفات والبوتاسيوم وأملاح الصوديوم وصخور الكالسيوم... الخ. ومن المعروف أن الصناعة الاستخراجية، وعلى الأخص الصناعة النفطية، تشكل القاعدة الأساسية للنشاط الصناعي في عدد كبير من الأقطار العربية، إذ يعتمد عليها بصورة رئيسية كمصدر للتمويل، إضافة إلى أهميتها كمصدر للطاقة والمواد الأولية لمشاريع بعض فروع الصناعة التحويلية المهمة. ومن ناحية أخرى، تعتبر الصناعة الاستخراجية ذات أهمية بالغة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي (الجدول رقم (١٠ ـ ١)) وعلى الأخص في البلدان التي تتوفر فيها المكامن الواسعة والتي يصدر القسم الأعظم من خاماتها الى خارج الوطن العربي. وعليه، تبقى الصناعة الاستخراجية أكثر عرضة للتأثر بالطلب العالمي على الخامات (والنفط بالذات) وبالأوضاع السياسية الدولية والإقليمية من الصناعة التحويلية، كما يتبين من تقلبات مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، كان للصناعة الاستخراجية دور كبير في تطوير الصناعة التحويلية والتي نمت مرافقها

(*) مهندس استشاري من العراق.

وازداد نشاطها بدرجة كبيرة خلال فترة نصف قرن من الزمن.

سيتركز الحديث في هذه الدراسة على الصناعة التحويلية ما دام موضوع النفط الخام، الذي سيشكل العنصر الأهم في الصناعة الاستخراجية على مستوى الوطن العربي، يتطلب منهجاً خاصاً للدرس، والذي قد تناولت ظروفه بإسهاب أبحاث ودراسات عدة قدمت خلال الفترة الأخيرة. وفي ما عدا الإشارة الى الروابط بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ستهتم هذه الدراسة بتقديم صورة مبسطة عن واقع الصناعة التحويلية لما له من علاقة بموضوع التكامل الصناعي على مستوى الوطن العربي قدر الإمكان، مستفيدة من المعلومات المتوفرة لطرح ظروف تطورها في المستقبل.

إن عدم توفر الإحصاءات الدقيقة يجعل عملية تقييم الصناعة التحويلية في الوطن العربي مهمة صعبة. ومع هذا، فإن بالإمكان تقديم صورة مقربة لواقع هذه الصناعة من خلال تحليل ما يتوفر من إحصاءات.

أولاً: تطور الصناعة التحويلية في الوطن العربي

١ ـ الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الأقطار العربية

على الرغم من أن الصناعة التحويلية في بعض البلدان العربية (مثل مصر) تمتد جذورها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن زخم نموها لم يأخذ مجراه الا في أعقاب تلك الحرب، وبالذات مع بداية النصف الثاني من هذا القرن. فقد أخذت الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية بالذات) تتطور في عدد من الأقطار العربية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات تبعها ظهور صناعات ثقيلة أو كبيرة في بعض الأقطار التي تمتلك الموارد الطبيعية والمالية اللازمة خلال عقد السبعينيات وما بعده، محققة نمواً معتدلاً استمر الى بداية عقد التسعينيات وإن بقيت محصلة الإنجاز العام ضعيفة نسبياً (الجدول رقم (١٠ ـ ٢)). وقد يعزى ضعف الإنجاز وتذبذب معدلات نمو الصناعة التحويلية في أقطار الوطن العربي وأقاليمه إلى أسباب عدة منها عدم الاستقرار السياسي والبلبلة التي انتابت السياسات الصناعية في بعض الأقطار لأسباب اجتماعية أو عقائدية، إضافة الى ضعف اهتمام القطاع الخاص بالنشاط الصناعي وعدم وضوح الرؤية بشأن أهمية التعاون العربي في خلق قاعدة صناعية متينة، من خواصها التشابك وحتى التكامل في عمليات التصنيع تساندها سوق إقليمية واسعة لجميع عوامل الإنتاج.

استناداً إلى ما جاء أعلاه، يمكن اعتبار الصناعة التحويلية في الوطن العربي في مراحلها الأولى وبحاجة الى جهود كبيرة لتطويرها وتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج المحلي لكل قطر وفي دعم الاقتصاد العربي العام واللازم، كي يصبح الوطن العربي في مركز فعال ككتلة اقتصادية تتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى والتي أفرزتها الظروف المستجدة للنظام الاقتصادي الدولي.

يستنتج من الإحصاءات المتوفرة (الجدول رقم (١٠ ـ ٢)) أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية في الوطن العربي قد ارتفعت من ٤,٦ ألف مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٤٧,٤ الف مليون دولار عام ١٩٩٠ (بالأسعار الجارية)، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٢ بالمئة تقريباً. ويبدو أن معدل النمو السنوي خلال عقد السبعينيات قد قارب ٢٠ بالمئة ثم أخذ بالتباطؤ خلال النصف الأول والنصف الثاني من عقد الثمانينيات مسجلاً ٦ بالمئة و٥ بالمئة على التوالي. كما يلاحظ من الجدول نفسه تراجع النمو الصناعي بشكل سلبي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. ويعود سبب التراجع في بداية التسعينيات بالدرجة الأولى الى ظروف حرب الخليج الثانية وانعكاس ذيولها المأساوية على نشاط الصناعة التحويلية، وبخاصة في العراق والكويت.

لا تعكس الأرقام الواردة أعلاه الإنجاز الفعلي في قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي، لأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار معدل ارتفاع أسعار السلع الصناعية، والتي كانت متفاوتة من قطر الى آخر، ومن فترة الى أخرى، ومن سلعة الى أخرى. وفي محاولة لوضع تصور أكثر واقعية لنمو هذه الصناعة، اعتمدت إحدى الدراسات[1] مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية لتلك الفترة لتقدير متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) (بأسعار عام ١٩٨٠) فكان بحدود ٧,٦ بالمئة، في حين كان نمو النمو السنوي للفترة نفسها بالأسعار الجارية بحدود ١٣ بالمئة. كذلك أشارت دراسة أخرى[2] إلى أن معدلات الناتج المحلي للصناعة التحويلية على المستوى القطري خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٨) (وبأسعار عام ١٩٨٠) تراوحت بين ٢ بالمئة و١٣,٩ بالمئة. ويشير الرقمان الأخيران الى متوسط معدل النمو لقطاع الصناعة التحويلية في كل من المغرب وليبيا على التوالي. كما سجلت معدلات النمو في الكويت والعربية السعودية والجزائر متوسطاً قدره ٥,٦ بالمئة و٧,٤ بالمئة و١٠ بالمئة على التوالي. أما متوسط معدل النمو في تونس ومصر والأردن والسودان واليمن (الجنوبي) فقد جاوز ٥ بالمئة بقليل في حين كان في العراق وسوريا أقل من ٥ بالمئة. ولا تعكس هذه النسب حجم القطاع الصناعي أو حتى حجم الاستثمار الصناعي في تلك البلدان خلال الفترة نفسها، وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار حداثة التصنيع أو الانطلاق نحوه من قواعد صناعية محدودة وبأسلوب مكثف في بلد مثل ليبيا خلال السبعينيات، في حين كانت القاعدة الصناعية آنذاك أكثر اتساعاً لبلد مثل المغرب، والذي لم تتوفر له عناصر التمويل اللازمة للتطور السريع كما حدث للبلدان النفطية الحديثة العهد بالتصنيع.

يعتبر متوسط معدل النمو السنوي للصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة

---

(١) فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٢) «التنسيق العربي والمشروعات الصناعية المشتركة،» ورقة قدمت الى: مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، ١٩٨٩.

(١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) (والبالغ ٧,٦ بالمئة بأسعار عام ١٩٨٠) مرتفعاً نسبياً مقارنة بالمناطق العالمية الأخرى، ويأتي بالدرجة الثانية عالمياً بعد مجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تراوحت معدلات نمو صناعتها التحويلية بين ١١,٩ بالمئة للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)، و٨,٨ بالمئة للفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥). ولكن مساهمة الصناعات التحويلية العربية في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية عالمياً لم ترتفع كثيراً، إذ كانت بحدود ١,٩ بالمئة (عام ١٩٨٥)، في حين كانت مساهمة دول شرق وجنوب شرق آسيا للعام نفسه بحدود ٣,٣ بالمئة[٣]. أما على المستوى القطري، فعلى الرغم مما حققته بعض البلدان العربية من نمو ملموس في صناعتها التحويلية، لم تكن إنجازاتها توازي إمكانياتها إذا ما قورنت بالعديد من الدول النامية والشرق أوسطية بالذات (الجدول رقم (١٠ ـ ٣)).

لقد تعرضت الزيادة السنوية لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية الى بعض التذبذب خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩١) (الجدول رقم (١٠ ـ ٢)). ويعزى ازدياد وانخفاض نسبة المساهمة في البلدان النفطية الى تقلبات أسعار النفط، وانعكاس ذلك على حجم مساهمة الصناعة الاستخراجية ونسبتها في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن يصعب التكهن على وجه التقريب بمدى تأثير نشاط الصناعات الاستخراجية السلبي في مساهمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية في الأقطار التي اكتشفت وطورت فيها مكامن جديدة للنفط (كاليمن) والحديد (كموريتانيا) والكبريت (كالعراق) والفوسفات (كالمغرب وتونس) والبوتاس (كالأردن)، إذ إن مثل هذا النشاط قد يحفز بدوره قيام صناعات تحويلية جديدة.

كان متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الأقطار النفطية الرئيسية (التسعة) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) بحدود ٣٤,٨ بالمئة، وكانت حصة الصناعة التحويلية منها ٨,٩ بالمئة فقط، في حين كانت حصة الصناعة الاستخراجية ٢٥,٩ بالمئة. أما في الأقطار العربية الأخرى، فقد كان متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي حوالى ١٨,٤ بالمئة للفترة نفسها، وكانت حصة الصناعة التحويلية منها ١٤,٨ بالمئة. وعلى مستوى الوطن العربي، كان متوسط مساهمة الصناعة التحويلية بحدود ١٠,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نصف مساهمة الصناعة الاستخراجية تقريباً (الجدول رقم (١٠ ـ ٤)).

تجدر الاشارة الى أن النسب المرتفعة لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية لم تكن ذات أثر مهم في مساهمتها على مستوى الوطن العربي. فخلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٩١)، كانت أكثر الأقطار مساهمة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية السعودية ومصر والجزائر والعراق والمغرب وسوريا، إذ جاوزت مساهمتها مجتمعة ٧٥ بالمئة من القيمة الكلية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، وحوالى ٧٠

(٣) المصدر نفسه.

بالمئة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وقد يعود السبب في هبوط نسبة مساهمة هذه المجموعة في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة الأخيرة الى ازدياد حصة الإمارات وليبيا وانخفاض حصة العراق بسبب حرب الخليج الثانية.

٢ ـ سياسات التصنيع وتطور هيكل الصناعة التحويلية في الوطن العربي

تضمنت خطط التنمية الصناعية للبلدان العربية أهدافاً متشابهة تتمثل بـ: زيادة معدلات الناتج الصناعي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ زيادة تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها لزيادة قيمتها المضافة وتخفيف صادرات المواد الخام؛ زيادة الإنتاج لتقليص الاستيراد من السلع المصنعة وتشجيع الصناعات التصديرية للحصول على العملات الصعبة؛ تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقي والعمودي بين فروع الصناعة التحويلية المختلفة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ تطوير أساليب التأهيل الصناعي... الخ. ولكن أغلب الخطط الوطنية أغفلت مخاطبة موضوع الارتباط الجوهري بين عملية التصنيع وعملية تطوير الهياكل الاجتماعية القائمة. هذا، وقد اعتبر بعضهم أن مثل هذا الارتباط قد ترجمته السياسات التي أدت الى هيمنة القطاع العام في عدد من البلدان العربية، وبخاصة في البلدان ذات التخطيط المركزي.

لا زالت سياسة إحلال الواردات تمثل النهج الأكثر شيوعاً ومتابعة في توطين الصناعة التحويلية في الوطن العربي على الرغم من محاولات بعض البلدان العربية اعتماد سياسات تصنيع متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات مع التأكيد على الإفادة من الصناعة الاستخراجية والموارد المحلية الطبيعية الأخرى وزيادة القيمة المضافة لخاماتها. ولم تكن النتائج على مستوى الطموحات بعد ما يزيد على عقدين من الزمن منذ البدء بتنفيذ هذه السياسات المتوازنة بشكل موسع، على الرغم من أن نسبة تغطية الصادرات للواردات من المنتوجات المصنعة وشبه المصنعة ازدادت من ٩,٧ بالمئة (عام ١٩٧٥) الى ٣٤,٧ بالمئة (عام ١٩٩٠) بحسب ما ورد في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**[٤]. وتعزى الزيادة المطلقة للصادرات الصناعية خلال عقد الثمانينيات الى التوسع في صناعة تكرير النفط الخام والغاز الطبيعي والصناعات المعتمدة عليهما كمصدر للطاقة وللمواد الأولية أو اللقيم الرئيسي كصناعة البتروكيماويات والأسمدة النتروجينية والحديد والصلب والألمنيوم، والتي كان القسم الأكبر من إنتاجها موجهاً إلى التصدير.

شجعت سياسة إحلال الواردات على تطور الصناعات الاستهلاكية (وبصورة رئيسة الصناعات الغذائية والنسيجية) وصناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية (وفي مقدمتها

---

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣** ([أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٤]).

صناعة مواد الإنشاء)، وكان للقطاع الخاص المبادرة الأكيدة في أغلب الأقطار العربية بهذا الشأن. ومما شجع القطاع الخاص لمبادرته هذه هو سعة السوق المحلية للمنتجات الاستهلاكية وحجم الاستثمار البسيط والتقنيات غير المعقدة لمشاريع صناعية متوسطة الحجوم، والتي تلائم الإمكانات المحلية المتوفرة وبأقل درجة من المخاطرة. ومع تطور القدرات الفنية الوطنية تطورت بعض الصناعات الخفيفة الأخرى لإنتاج السلع المعمرة والمنتجات النهائية الأخرى والمعتمدة على المكونات أو السلع شبه المصنعة المستوردة، فتأسست معها قاعدة بسيطة للصناعات الهندسية والصناعات الكيمياوية في عدد من الأقطار العربية. ومع ازدياد استثمار الدولة في الصناعات الأساسية المعتمدة على الصناعة الاستخراجية بالدرجة الأولى وهيمنة القطاع العام على الاستثمار الصناعي في بعض الأقطار، تطورت بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وازدادت درجة التصنيع في معظمها بعد أن كانت في البداية لا تتجاوز عمليات التجميع والخلط والتعبئة والتغليف، وإن ظل الاعتماد على المدخلات المستوردة من المكونات اللازمة للمنتوج النهائي كبيراً، وبخاصة في نشاط الصناعات الرأسمالية التي لم يرتبط معظمها بعد ارتباطاً عضوياً بصناعة المعادن الأساسية كالحديد والصلب والألمنيوم والنحاس. ولا بد من القول إن الصناعات المعدنية الأساسية نفسها، كصناعة الحديد والصلب، تعتبر الى حد ما صناعات وسيطة تستغل مخرجاتها لإنتاج سلع المستهلك المعمرة (كالأدوات المنزلية) والمعدات الرأسمالية المرتبطة بالاستثمار (كأجهزة المصانع والناقلات ومعدات العمل)، إضافة إلى بعض المنتجات النهائية/ الوسيطة (كالأنابيب والقضبان المستعملة في الصناعات الإنشائية أو العقارية). وينطبق هذا على الصناعات البتروكيمياوية الأساسية والتي لم تتطور كثيراً باتجاه البتروكيمياويات الوسيطة/ البينية المهمة والنهائية إلا في حالة بعض مدخلات الصناعات البلاستيكية وفي عدد محدود من الصناعات الكيمياوية الأخرى كالمنظفات ومساحيق الغسل... الخ، مما يجعل وجود فراغ أو فجوة في مسلسل التكامل الرأسي (العمودي) والأفقي أو الجانبي لأغلب الفروع الصناعية الثانوية.

تشير المعلومات الى أن التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية على مستوى الوطن العربي كان بدرجات متفاوتة بين الأقطار العربية ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ ولم يحدث عليه تغيير كبير حتى مطلع التسعينيات. ويمكن القول إن الصناعات الاستهلاكية لا زالت تستأثر بحوالى ٥٠ بالمئة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، في حين تتقاسم الصناعات الوسيطة والرأسمالية الباقي بصورة متقاربة. ويلاحظ من الجدول رقم (١٠ ـ ٥) أن هيكل الصناعة التحويلية العربية يشابه الى حد ما مثيله في الدول النامية الأخرى وإن تميز بنمو أعلى نسبياً في الصناعات الوسيطة والرأسمالية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥). ولكنه حتماً يختلف كثيراً عن هيكل الصناعة التحويلية في الدول الصناعية والتي تميزت بضخامة حجم صناعاتها الرأسمالية التي لم يعترِ هيكلها تغيير يذكر خلال الفترة نفسها. وبسبب ضعف الصناعة الرأسمالية، يمكن القول إن الصناعة العربية كانت ـ ومن المحتمل لا زالت ـ بعيدة عن الموقع الذي يؤهلها لتأمين قسط وافر من مستلزمات

التنمية الصناعية لتتمكن من التطور الذاتي ولو بدرجة متواضعة، على الرغم من التطورات الإيجابية الملموسة في هيكل الصناعة التحويلية في بعض الأقطار.

على المستوى القطري، يمكن القول بأن بعض البلدان العربية حققت تقدماً ملموساً في توطين بعض الصناعات الرأسمالية والوسيطة الأساسية، كما هو الحال في الدول النفطية الكبرى ومصر بسبب توفر الطاقات واللقيم اللازم. وفي ما يخص صناعة المعدات والأجهزة ووسائط النقل، فقد سجل كل من العراق ومصر والجزائر وسوريا، والى حد ما تونس ولبنان، بعض التقدم المتواضع وإن لم تكن درجة التكامل والتشابك بين الفروع الثانوية لمثل هذه الصناعات على المستوى المطلوب محلياً.

بصورة عامة، لم تحدث أية تغييرات جذرية في أنماط التصنيع التي سادت منذ عقد الستينيات على الرغم من التقدم الذي أصاب القاعدة الصناعية من ناحية تعدد المنتجات الاستهلاكية والسلع المعمرة وظهور بعض الصناعات الأساسية على المستوى القطري، والتي كان بإمكانها أن تحفز عملية التكامل على المستويين الأفقي والعمودي للصناعات القائمة تؤهلها لإيجاد صيغ ومناهج للتخصص داخل الفروع الرئيسة. ومع أن استراتيجيات التصنيع في أغلب البلدان العربية، وبخاصة في دول التخطيط المركزي، قد أكدت على تطوير أنماط التصنيع بهذا الاتجاه، إلا أن المحصلة النهائية لا زالت محدودة.

من ناحية أخرى، تفاوتت أهمية القطاع الخاص في عملية التصنيع من بلد الى آخر، كما خضع دور القطاع الخاص للمتغيرات السياسية في كل بلد على حدة وللظروف الاقتصادية التي أملتها موارد النفط. وبسبب ملكية الدولة لمصادر النفط والصناعة الاستخراجية في جميع الأقطار العربية، صار القطاع العام مهيمناً على جميع فعاليات الصناعة التحويلية المرتبطة مباشرة بالصناعة الاستخراجية، على الأقل في مرحلة تصنيع المنتجات الأساسية من الخامات (كما هو الحال في جميع الدول النفطية والدول ذات المكامن الواسعة للمعادن والفوسفات والكبريت والبوتاس). وقد شملت سيطرة القطاع العام في عدد من أقطار البلدان العربية كمصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن، عدداً كبيراً آخر من الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية والإنشائية والمعدنية بما فيها صناعات سلع المستهلك المعمرة) منذ عقد الستينيات ولفترة جاوزت الربع قرن من الزمن في بعض منها. كما لم تتساهل هذه البلدان الستة بموضوع الاستثمار الأجنبي طيلة تلك الفترة والى مرحلة متأخرة حتى بعد أن ازداد الاهتمام بفعاليات القطاع الخاص ودوره في الاستثمار الصناعي بعد أن ظهرت بوادر إخفاق القطاع العام في إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة. ومن المعروف أن هذا الاهتمام أدى الى بيع بعض المشاريع الصناعية في بعض البلدان (مثل العراق) الى القطاع الخاص لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية ولتفادي الأعباء المالية والخسائر، في حين اعتبر بعضهم أن مثل هذا التوجه على مستوى الوطن العربي يمثل تجاوباً والمستجدات على المستوى العالمي بشأن تحرير التجارة وضرورة انحسار دور القطاع العام في الاستثمار الصناعي، ومن ثم

تخفيف الدعم الحكومي للصناعة التحويلية.

في ما عدا الصناعة التحويلية المعتمدة مباشرة على الصناعة النفطية أو ما سمي بالصناعات الأساسية، تركت بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ البداية الحرية التامة للقطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، كما شجعت الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصناعية المشتركة. وبشأن الاستثمار الأجنبي، أشارت إحدى الدراسات(٥) إلى أن عدد المشاريع الصناعية المشتركة في مجلس التعاون الخليجي بلغ ٩٥ مشروعاً عام ١٩٨٩ برأس مال كلي يزيد على ٢٠٠٠ مليون دولار، منها حوالى ٤٠ بالمئة في العربية السعودية و٣٠ بالمئة في الإمارات، تساهم فيها شركات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي مقدمتها دول أوروبا الغربية تليها الولايات المتحدة. ومن أهم الفروع الصناعية التي اهتم بها المستثمران الأجنبي والعربي كان فرعا الصناعات الكيمياوية والهندسية بالدرجة الأولى. ومما شجع المستثمر الأجنبي الميزات التي وفرتها قوانين تلك الدول، وفي مقدمتها ضخامة نسبة الحد الأعلى للمساهمة الأجنبية في المشاريع المشتركة والتي تراوحت بين ٢٥ بالمئة و٤٩ بالمئة في معظم الحالات (و٧٥ بالمئة في حالة العربية السعودية، ولو أن هذه النسبة في دور الانخفاض بحسب التوجيهات الأخيرة في سياسة التصنيع هناك). وتجدر الإشارة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي رحبت بإشراك رأس المال الأجنبي حتى في الصناعات الأساسية، وشجعت الشركات الدولية الكبرى التي تمتلك التقنيات المتقدمة والقدرة التسويقية على المستوى العالمي للمساهمة في عدد من مشاريع الصناعات الأساسية، كما وقعت عقوداً مختلفة ينص بعضها على تسليم إدارة المشاريع الى الشريك الأجنبي وبكلفة مرتفعة نسبياً مقابل ضمان تسويق قسم من الإنتاج عالمياً. هذا، وقد كانت مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس مال بعض المشاريع أحياناً تشمل كلفة التقنيات المستوردة والخدمات الفنية في مرحلة الإنشاء. ومما مكن نجاح مثل هذه المشاريع تجارياً الميزات النسبية التي حظيت بها كالأسعار المدعمة لمصادر الطاقة والمادة الأولية المتوفرة محلياً والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للقوى العاملة المستوردة... الخ.

في بلدان اتحاد المغرب العربي، كانت تونس والمغرب في مقدمة الدول التي اهتمت بالقطاع الخاص وبتشجيع الاستثمارين الأجنبي والعربي في الصناعة التحويلية، ثم حذت حذوهما الجزائر في وقت لاحق خلال عقد الثمانينيات. أما مصر فقد انطلقت بهذا الاتجاه في النصف الثاني من عقد السبعينيات حين صدرت تشريعات خاصة بهذا الشأن، ثم تبعتها تشريعات مماثلة في كل من سوريا والعراق خلال عقد الثمانينيات وإن كانت في القطرين الأخيرين لا تشمل الاستثمار الأجنبي، بل أكدت دور القطاع الخاص والاستثمار

(٥) *Industrial Development in the Arab Countries and Prospects for Cooperation with EC and OECD, 1991 - 2000.*

العربي. من ناحية أخرى، يعتبر كل من لبنان والأردن من الأقطار العربية الذي كان فيه ولا زال القطاع الخاص صاحب المكانة والمبادرة الأولى في الاستثمار الصناعي، إلا فيما يخص صناعة تكرير النفط الخام والصناعة الاستخراجية للفوسفات والبوتاس في حالة الأخير.

٣ ـ القوى العاملة في الصناعة التحويلية على مستوى الوطن العربي

تشير إحدى الدراسات[٦] الى أن عدد العاملين في الصناعة التحويلية في الأقطار العربية عام ١٩٨٠ كان بحدود ٤,٥ مليون نسمة، وأن نسبة حجم العمالة الصناعية الى إجمالي عدد العاملين تختلف من قطر إلى آخر، إذ تراوحت آنذاك بين ٥,٥ بالمئة و١٢,٩ بالمئة، وبمتوسط ١٠,٥ بالمئة على مستوى الوطن العربي. وفي دراسة قامت بها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، قدرت العمالة في النشاط الصناعي الكلي لدول غربي آسيا العربية بما فيها مصر بحدود ٣,٥ مليون شخص عام ١٩٨٦، وكان حوالى ثلثي هذا العدد يمثل حجم العمالة في القطاع الصناعي لمصر والعراق. ويلي هذين البلدين من حيث حجم العمالة الصناعية العربية السعودية ثم سوريا فلبنان. كما أشارت تلك الدراسة الى أن نسبة العمال الأجانب (ومن ضمنهم العمال العرب من مواطني مصر واليمن والسودان وفلسطين والأردن) من جميع القوى العاملة في القطاع الصناعي في بلدان الخليج تراوحت بين ٥٠ بالمئة (في البحرين) و٧٠ بالمئة (في الإمارات). هذا وقد قدرت العمالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في قطاع الصناعة عدا العربية السعودية وعمان بحدود ٧٣ ألف عامل.

لم تكن العمالة الصناعية في الوطن العربي قبل عقد السبعينيات كبيرة، كما أن معدل نموها خلال عقد السبعينيات كان بمتوسط ٢,٩ بالمئة في الصناعة التحويلية، في حين ازداد نصيب العامل من القيمة المضافة الصناعية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٨) بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٧ بالمئة، وكان بحدود ٥,٨ ألف دولار عام ١٩٨٠. وعليه، فإن معدل نمو العمالة خلال عقد السبعينيات لم يكن بالنسبة نفسها التي بلغها معدل نمو القطاع الصناعي أو حتى معدل نمو السكان. وقد يعني هذا أن الزيادة الكبيرة في الناتج الصناعي قد اقترنت بزيادة انتاجية الصناعات ذات رأس المال المكثف والتقنية العالية في أغلب الأقطار العربية[٧]. ومن غير المستبعد أن هذه الزيادة تزامنت مع اهتمام تلك الأقطار ببرامج التدريب والتأهيل، كما نتج منها زيادة كبيرة بمعدلات الأجر، وهو أمر يتماشى ومتطلبات الصناعات الثقيلة التي أخذت تتطور منذ منتصف عقد السبعينيات بصورة سريعة، وبخاصة في البلدان النفطية. وهذا ما حفز على هجرة العمالة العربية

(٦) المصدر نفسه.

(٧) «التنسيق العربي والمشروعات الصناعية المشتركة».

والخبرات الفنية باتجاه تلك البلدان وإن استمر اعتماد بلدان مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى على الخبرات الفنية المستوردة من الدول الصناعية للإدارات الفنية في منشآتها الصناعية.

على الرغم من التطور الملحوظ في قوى الإنتاج الوطنية، والذي ساعدت على تقويمه سياسات صناعية أملتها خطط تنموية مفصلة في بعض البلدان، لا تزال مؤسسات التدريب والتأهيل على مستوى الوطن العربي تفتقر الى العناصر الكفيلة بتحقيق التطور التقني (التكنولوجي) واستيعابه في النشاط الصناعي. كما بقي معظم المعاهد والبرامج الإقليمية لهذه الغاية محدود الفاعلية والحجوم. وقد يكون السبب لهذه المشكلة هو عدم وجود الترابط العضوي بين فعاليات هذه المؤسسات وبرامج الإنتاج. فقد أغفل بعضهم، مثلاً أن نقطة الانطلاق نحو مرحلة التقانة الصناعية المتقدمة تبدأ بتطوير قوى الإنتاج في مشاريع صناعية قائمة تمكنها من استيعاب التقنيات المستوردة وتطويعها مرحلياً على مستوى المصنع أولاً لتنضج معها قدرة التخصص قبل الانتقال الى مراحل البحث والتطوير. إن فعاليات البحث والتطوير، في الغالب، تبدأ تلقائياً على مستوى المصنع بحسب حاجة التصنيع وظروفه، فتتطور معها القدرات التي تمكنها من تشكيل نواة مؤسسية اختصاصية والعمل لنقل التقنيات المستوردة وتطويعها في فروع صناعية مترابطة قبل تأهيلها للقيام بمهام البحوث والتصاميم لتطوير المنتجات وتحسين اقتصادات العمليات الصناعية، وللتعاون مع الجهات الأجنبية والتعامل مع خبرائها بمستوى لائق. ولمحدودية وضآلة حجوم مراكز الإنتاج في الفروع الصناعية الثانوية على المستوى القطري، لم تنضج فعاليات معاهد البحوث والتطوير (التي أسست بمعزل عن النشاط الصناعي وعلى نطاق محدود) الى درجة تؤهلها للتفاعل مع متطلبات الإنتاج. من ناحية أخرى، كان لغياب قطاع مقاولات على درجة عالية من التأهيل محلياً أو إقليمياً، وعدم وجود أجهزة فنية وطنية كفوءة أو كافية للإشراف على فعاليات المقاول الأجنبي في معظم البلدان العربية، وبخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأثر الأكبر في الاعتماد على الاستشاري والمقاول الأجنبي لدراسة المشاريع ولإنشاء المصانع وتجهيزها، مما أدى الى قيام معظمها على الأكثر عن طريق عقود المشروع الجاهز أو صيغة المفتاح باليد ذات الكلفة العالية بالمقارنة مع العقود المفتوحة التي تعتمد الكلفة الحقيقية زائداً الأجر المتضمن للربحية. كما كان لغياب القدرة الفنية الوطنية أثر في إضعاف الموقف التفاوضي أثناء التعاقد على المشاريع وفي جعل الإشراف على العمل مهمة صعبة ازدادت معها كلفة المشاريع وحدة التبعية التقنية.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة الى أن البلدان العربية الأقل نمواً تعاني بدورها نقصاً كبيراً في الخدمات الفنية والتقنية محلياً وإن لم يكن هذا النقص العامل المباشر في تباطؤ عملية التنمية الصناعية لوجود عوامل أخرى، أهمها ضعف البنية الاقتصادية والمرافق الخدمية وصعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة حتى عند توفر المصادر المحلية لبعض الخامات والمواد الأولية، والتي هي بحاجة الى تطوير لدعم الصناعة التحويلية. وقد أدت

هذه الأوضاع الى انتقال القدرات الفنية المحلية باتجاه البلدان النفطية للإفادة من ظروف العمل هناك. ولا بد من التأكيد على أن توفر بعض الخامات المهمة كالحديد في الأقطار العربية الأقل نمواً، مثل موريتانيا، قد شجع على قيام مشاريع عربية مشتركة لاستغلالها. ومثل هذه المبادرة ستؤدي حتماً الى توطين بعض الصناعات في تلك الأقطار، إن هي مكنت من وجود التشابك والتكامل على مستوى الفرع الصناعي الواحد محلياً وإقليمياً، وقد تشكل حافزاً في إعادة الكفاءات المهاجرة لتساهم في دعم الصناعة المحلية.

إن التوسع الأفقي السريع في بعض الأقطار، التي لم تكن الكفاءات الفنية فيها تتلاءم وحاجة أو حجم الصناعات التي نفذت خلال فترة قصيرة أو عن طريق ما يسمى بخطط التنمية المعجلة، قد ساهم في ازدياد حجم العمالة المستوردة. ويصعب القول في ما إذا كان النهج الذي اتبع في تنفيذ تلك الخطط قد أدى إلى تطوير حجم الكفاءات الفنية الوطنية بدرجة تساير متطلبات الاستثمارات المرتقبة وحجمها.

٤ ـ دور الصناعة التحويلية في التجارة الخارجية للوطن العربي

على الرغم من محاولات أغلب البلدان العربية في اتباع استراتيجيات صناعية متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، لا زالت الفجوة بين صادرات وواردات السلع المصنعة واسعة، وربما أكثر اتساعاً في منتجات بعض الفروع الصناعية (كصناعة المعدات والأجهزة ووسائط النقل) من غيرها. ومع أنه من الصعب جداً احتساب قيمة صادرات وواردات السلع المصنعة من الوطن العربي وإليه بسبب عدم توفر الإحصاءات الدقيقة والاختلافات الواضحة بين التقديرات التي نشرتها بعض المصادر والأدبيات (أحياناً لأسباب تتعلق بكيفية وأسس احتساب القيمة المطلقة للسلع المعنية بحسب مجاميعها ضمن الفرع الصناعي الواحد في مختلف الأقطار ذات العلاقة، والظروف الاقتصادية في كل قطر بما في ذلك سعر صرف العملات المتداولة)، اعتُمد بعض المؤشرات لوضع استنتاجات تفي بغرض هذه الدراسة، وإن كانت بمجملها لا تعدو انطباعات ذات بعد شمولي بالنسبة لنشاط الصناعة التحويلية، كما يتبين في ما يلي:

تطور الصادرات الصناعية للوطن العربي خلال
عقد السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينيات (مليون دولار)

الأعوام	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
قيمة الصادرات الصناعية	٥٧٣	٢٢٨٧	٣٥١٤	٦٤٤٢
نسبتها للصادرات الكلية (بالمئة)	٦	٣,٥	٢	٥,٣

المصدر: فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

وبحسب ما جاء في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**[٨]، بلغت قيمة الصادرات الصناعية للوطن العربي لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١ حوالى ٢١,٦٥ و٢٥,٥٣٦ مليار دولار على التوالي، بما فيها صادرات الوقود والمعادن وبعض المنتجات المصنعة، وهو ما يمثل ١٧ بالمئة و٢٠ بالمئة تقريباً من الصادرات الكلية. وعلى أية حال، يصعب اعتبار زيادة نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية بأنها نتيجة لازدياد النشاط الصناعي بقدر ما هي نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية ما بين عقدي السبعينيات والثمانينيات. كما أن الزيادة النسبية في قيمة الصادرات الصناعية المطلقة بحسب ما ورد أعلاه لا زالت ضئيلة إذا أخذ بنظر الاعتبار زيادة أسعار السلع خلال الفترة نفسها.

تدل الإحصاءات الواردة في التقرير نفسه على أن حصة الصادرات الصناعية للأقطار العربية النفطية الكبيرة تمثل حوالى ٥٨ بالمئة من مجموع الصادرات الصناعية للوطن العربي عام ١٩٩٠، تتقدمها الصادرات الصناعية لكل من العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات والتي تفاوتت فيها قيمة صادرات أي منها بين ١,٢ و٤ مليارات دولار. أما الأقطار العربية الأخرى والتي جاوزت قيمة صادراتها الصناعية ١,٢ مليار آنذاك فهي تونس والمغرب وسوريا ولبنان ومصر. من أهم صادرات المجموعة الأولى المذكورة أعلاه كانت الأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياويات وبعض منتجات المعادن (وبالذات منتجات الحديد والألمنيوم) في حين كانت أهم صادرات المجموعة الثانية الأنسجة والألبسة الجاهزة والجلود. من ناحية أخرى، تعتبر الأقطار العربية النفطية الكبيرة مجتمعة أكبر مستورد للسلع المصنعة بحيث تفاوتت قيمة استيراداتها الصناعية بين ٢ و١٩,٥ مليار دولار، وتراوحت نسبة السلع الرأسمالية فيها بين ٢٨ بالمئة و٤٨ بالمئة (وبمتوسط ٣٦ بالمئة). أما الأقطار العربية الأخرى والتي جاوزت قيمة مستورداتها الصناعية ٢ مليار دولار، فهي مصر والمغرب وتونس، وكانت نسبة السلع الرأسمالية من ذلك لا تزيد على ٢٨ بالمئة.

يستشف مما ورد في التقرير نفسه ومن مصدر آخر[٩] أن مجموعة الدول الصناعية تستأثر بحوالى ثلثي الصادرات العربية الكلية، وبما يزيد على ذلك بقليل بخصوص حصتها من الواردات العربية الكلية، في حين لا تزيد حصة الدول النامية من الصادرات العربية الكلية على ٢٠ بالمئة وأقل من ذلك (أو حوالى ١٥ بالمئة) من الواردات الكلية للوطن العربي. كما أن حصة الجماعة الأوروبية من الصادرات العربية لم تتجاوز ٤٠ بالمئة، في حين كانت صادراتها الى الأقطار العربية تزيد على ٤٥ بالمئة من واردات الوطن العربي خلال عقد الثمانينيات. أما في ما يخص تجارة السلع المصنعة، فيشير الجدولان رقم

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣.

(٩) *Industrial Development in the Arab Countries and Prospects for Cooperation with EC and OECD, 1991 - 2000.*

(١٠ ـ ٦) ورقم (١٠ ـ ٧) الى ضخامة حجم التبادل التجاري بين الوطن العربي والدول الصناعية واعتماده الكبير على الجماعة الأوروبية بالذات عام ١٩٨٧. كما يشير الجدول رقم (١٠ ـ ٩) الى الخلل الواضح بين حجم الصادرات وحجم الواردات من دول منظمة الاقتصاد والتعاون للتنمية وإليها، على مستوى كل قطر من الأقطار العربية العشرة التي تستأثر بما يقارب ٨٨ بالمئة من مجموع الاستيراد الصناعي العربي من تلك الدول. ويبدو أن ستة بلدان عربية فقط (المغرب وتونس ومصر والعربية السعودية والإمارات والبحرين) استأثرت بحوالى ٨٥ بالمئة من الصادرات الصناعية العربية الى دول المنظمة. ويلاحظ من هذه الجداول مدى اعتماد أقطار المغرب العربي على الجماعة الأوروبية في ما يخص استيرادها من المواد المصنعة بالمقارنة بأقطار الأقاليم أو التكتلات الاقتصادية العربية الأخرى، وبخاصة أقطار مجلس التعاون الخليجي والتي تعتمد على اليابان والولايات المتحدة مجتمعة بدرجة توازي اعتمادها على الجماعة الأوروبية.

تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة البينية بالسلع المصنعة بين الأقطار العربية لا زال محدوداً. فاستناداً إلى إحصاءات **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لم تتجاوز التجارة العربية البينية في أحسن الأحوال ٧,٥ بالمئة من الصادرات و١٠ بالمئة من الواردات للفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦). وتعتبر هذه النسب ضئيلة إذا أخذ بنظر الاعتبار سعة السوق الإقليمية والإمكانات الإنتاجية المتوفرة فيها وارتفاع نسبة التبادل التجاري البيني على مستوى بعض الأقطار، وبخاصة البلدان العربية الأقل نمواً والتي ازدادت نسبة وارداتها من البلدان العربية الأخرى بشكل ملحوظ وارتفعت معها نسبة واردات السلع المصنعة خلال الفترة نفسها.

تصدرت المنتجات النفطية والأنسجة والأسمنت قائمة التجارة البينية بالمنتجات الصناعية منذ فترة طويلة، وتبعها في وقت لاحق بعض منتجات فرعي الصناعات الكيمياوية كالأسمدة والمنظفات أو مساحيق التنظيف والسلع البلاستيكية... الخ، والصناعات الهندسية وفي مقدمتها اللوازم والمعدات المعدنية والكهربائية وغيرها من السلع المعمرة للاستعمال الشخصي والبيتي. كما كان لبعض المنتجات الغذائية حيز يسير في التجارة البينية، وأهمها الأغذية المعلبة والزيوت النباتية. أما المنتجات الوسيطة من مخرجات الصناعات الأساسية المعتمدة على النفط بالدرجة الأولى كالبتروكيمياويات والحديد والصلب والألمنيوم، فلم يكن لها دور يذكر في التجارة البينية إذا أخذ بنظر الاعتبار الحجوم الانتاجية القائمة في الوطن العربي. ويمكن القول بهذا الصدد إن التبادل التجاري بمنتجات الصناعات الوسيطة بين البلدان العربية لم يصل الى الدرجة اللازمة لتنشيط منهج التكامل، على الرغم من الاتفاقيات الجماعية والثنائية المعقودة، وعلى الرغم من سعة الأسواق العربية لقسم من هذه المنتجات التي تستعمل في عمليات تصنيع لاحقة أو في القطاع الزراعي. والأسباب الرئيسة لهذا الوضع تعود بالدرجة الأولى الى اهتمام المستثمر بتصنيع السلع والمنتجات النهائية ذات التقنيات البسيطة والتي لها أسواق محلية مضمونة مستفيداً من سياسة إحلال الواردات، والى ضعف دور المؤسسات الوطنية القائمة على تهيئة

وتنشيط ظروف الصناعات الوسيطة في السوق الإقليمية بما فيها هيئات المواصفات والمقاييس التي تدعم فعالية التسويق لمثل هذه المنتجات. ومما لا شك فيه أن للظروف السياسية شأناً إضافياً آخر بهذا الصدد.

من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان الأقطار العربية المائتين والثمانين مليون نسمة في نهاية القرن الحالي. ومثل هذا العدد يشكل سوقاً كبيرة تضاهي أسواق بعض التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، والتي هي بصدد إعادة هيكلة برامجها الاقتصادية وتوسيع الطاقة الاستيعابية في أسواقها لاستغلال عناصر الإنتاج المتوفرة على المستوى القطري والإقليمي لبلدانها بكفاءة تمكنها من خفض كلفة الإنتاج ومن زيادة قدرتها التفاوضية على المستوى العالمي. ومثل هذا التوجه بالنسبة للوطن العربي يستحق الاهتمام لاعتبارات عديدة، في مقدمتها جغرافية المنطقة وتوسط بلدانها أو قربها من أسواق عدد من الدول في ثلاث قارات، والطاقة الاستيعابية الواسعة للسوق الاقليمية، وتباين قدراتها الوطنية في ما يخص وفرة ومدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة التطور التقني والفني، وبالتالي الصناعي، وغيرها من العوامل التي تؤهل تكاملها. والأهم من ذلك هناك احتمال استمرار تعرض أغلب البلدان العربية للتبعية التقنية بسبب ضعف القاعدة الصناعية الوطنية وحداثتها في كل قطر، مما يزيد من احتمالات خضوع كل منها بصورة منفردة لتأثير التكتلات الاقتصادية الأخرى. وبهذا الصدد، لا بد من تلخيص بعض الحقائق والشواهد ذات العلاقة بإمكانية تعديل دور الصناعة العربية في التجارة الخارجية بصورة مقتضبة:

أ ـ في ما عدا البلدان النفطية، وبالأخص بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا زالت القوة الشرائية في أغلب الأقطار العربية ضعيفة. فبحسب إحصاءات عام ١٩٨٩، تراوح متوسط دخل الفرد السنوي بين ١٧٠ دولاراً (في الصومال) و١٨٤٣٠ دولاراً (في الإمارات)، ولم يتجاوز الألفي دولار الا في البلدان النفطية التسعة الكبار، في حين كان دون الألف دولار في تسع بلدان عربية أخرى منها سوريا والمغرب ومصر (والثلاثة الأخيرة تعتبر من البلدان المتقدمة نسبياً في الصناعة التحويلية). وبالمقارنة بعدد من الدول الشرق أوسطية المتاخمة (الجدول رقم (١٠ ـ ٣))، يتضح أن القوة الشرائية على مستوى الوطن العربي لم تشكل حافزاً مهماً في تنشيط الصناعة التحويلية وتوسيع قاعدتها بشكل يتلاءم وإمكاناتها على الرغم من زيادة الاستهلاك خلال عقد الثمانينيات. فقد استمرت حدة منافسة المستوردات الأجنبية للمنتجات الوطنية من مواد استهلاكية وسلع معمرة في البلدان العربية ذات الدخول العالية بسبب انفتاح أسواقها ومبدأ التجارة الحرة المعتمد فيها، مما شجع الإقبال الشخصي على المنتجات الأجنبية ذات الأسماء التجارية المشهورة أحياناً من دون الالتفات الى موضوع الجودة والسعر. كما كان لسياسة إغراق السوق التي اتبعتها الشركات التجارية والصناعية الأجنبية أثر في إضعاف القوة التنافسية للمنتجات العربية.

ب ـ كان لزيادة أسعار النفط خلال عقد السبعينيات الأثر الأكبر في زيادة الاستثمار

الصناعي وتطور الصناعة التحويلية في أغلب أقطار الوطن العربي. فقد أدت الزيادات المرتفعة والمتعاقبة في سعر البرميل بعد عام ١٩٧٣ الى توسع حركة التصنيع المحلي والتحول نحو الصناعات الرأسمالية والوسيطة التي تعتمد الموارد المحلية بالدرجة الأولى والتي كرس من خلالها هيمنة القطاع العام وزيادة استثماراته في الصناعة التحويلية، كما ساعدت على تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الخفيفة. ولا بد من القول بأن ارتفاع ايرادات النفط الكبيرة خلال فترة قصيرة كانت تتجاوز فرص الاستثمار والطاقة الاستيعابية المتاحة للمشاريع التي تم تنفيذها في بعض الأقطار النفطية، مما زاد من كلفتها وعزز جذور التبعية التقنية فيها، وأضعف بالتالي قدرة منتجاتها في منافسة الإنتاج الأجنبي. ومع أن هذه الأجواء ساهمت في تنقل العمالة وحتى رؤوس الأموال بين الأقطار العربية لفترة جاوزت العقد من الزمن بأقل درجة من الضوابط، إلا أنها لم تشجع على توسيع درجة انفتاح السوق الإقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية العربية أو الى تكريس مبدأ التعاون لتلك الغاية، بل العكس كان هو الصحيح، إذ كان لها انعكاسات سلبية على برامج التعاون العربي بسبب ازدياد الاهتمام بتنشيط الاستثمار المحلي كنتيجة لازدياد حركة السوق والنشاط الاقتصادي على المستوى القطري، ولاعتبارات اجتماعية سياسية أحياناً.

ج- انعكست الظروف السياسية والاجتماعية على تباين المواقف الوطنية في ما يخص أساليب العمل العربي المشترك، بما في ذلك سبل تنسيق برامج التنمية الصناعية على جميع المستويات ودرجة الاهتمام بالمحصلة الإيجابية للتعاون على المدى البعيد. وقد ظهر هذا التباين واضحاً خلال عقد الثمانينيات حتى بين دول الكتلة الاقتصادية الواحدة مثل مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى ظهور بوادر التردد في إقامة المشاريع المشتركة وفي برمجة آليات التنسيق الصناعي، ومن ثم تحجيم فعاليات عدد من المنظمات الإقليمية التي تم تأسيسها خلال الستينيات والسبعينيات بهدف دعم العمل العربي المشترك في الصناعة التحويلية، كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (التي ألغيت وألحقت فعالياتها ببرامج الأولى)، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيميائية، والاتحاد العربي للحديد والصلب، والاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء... الخ. ولا بد من القول بأن بعض هذه المؤسسات نجحت الى حد ما في بعض فعالياتها، إلا أن معظمها لم ينل الدعم اللازم من قبل الدول الأعضاء، مما أدى إلى إخفاقها في حين أخفق بعضها الآخر في أدائه لأسباب أخرى، مما شجع بعض الدول على تخفيف الدعم لبرامج عملها. ومن المعروف أن غالبية تلك المؤسسات لم تتمكن من جذب أو تشجيع القطاع الخاص للتشاور الفعال والمساهمة في برامج عملها، ومنها من حاول توسيع دائرة فعالياته بما يفوق قدراته الفنية، وأحياناً تجاوز على فعاليات غيره من المنظمات الإقليمية الأخرى، مما أمكن وجود نوع من الازدواجية في برامج العمل، وأدى الى عدم الإفادة التامة من الكفاءات المتوفرة وتأكيد مبدأ أو مناهج التخصص. فعلى سبيل المثال، أخفقت الاتحادات النوعية للمنتجين في متابعة مشاكل السوق المحلي والإقليمي والعالمي، ولم تتمكن من وضع تصورات واقعية مدروسة

لانعكاسات الهياكل الصناعية وأنماط التصنيع المستحدثة في الدول المتقدمة على الأسواق العالمية، بل ركزت اهتماماتها في غالب الأحيان على الشؤون الفنية الخاصة بالتصنيع، كالتدريب، ودراسة المشاريع المشتركة، وتقديم الخدمات الفنية على مستوى المصنع، وجميعها فعاليات من مهام منظمات أخرى قائمة أو معاهد إقليمية متخصصة، بعضها لم يتم تأسيسه كما كان متوقعاً. وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه المؤسسات أخذت بمرور الزمن تفتقر الى القدرات الفنية اللازمة، والى حد ما، أخذت تفقد صفة التخصص، والغالبية لم تتمكن من التفاعل والمؤسسات أو المراكز الوطنية القطرية ذات الفعاليات المتشابهة.

د- أدى تعاون القطاع الخاص العربي والأجنبي الى قيام صناعات اعتمدت في البداية على تقنيات مستوردة كلياً، وأحياناً الى توطين صناعات في بعض البلدان العربية صورياً أو من دون أدنى درجة من التصنيع، غايتها الإفادة من السوق العربية أو مناهج التبادل التجاري والاتفاقات الثنائية والرامية الى زيادة صادرات منتجات معينة كالأنسجة الى أسواق الدول الصناعية. فقد أخذ بعض الشركات الأجنبية في تأسيس منشآت صناعية في البلدان العربية بأقل درجة من التصنيع مؤداها إعادة التصدير. وقد نتج من هذا التوجه انغلاق أو انحسار بعض الأسواق العالمية في وجه المنتجات العربية المشابهة كمنتجات الخياطة. ومع هذا لا بد من القول إن بعض الصناعات التي ابتدأت كمشاريع مشتركة والتي اعتمدت التقنية المستوردة قد تطورت وانتقلت الى مراحل جديدة، بحيث صار لها الخيار في اعتماد مصادر مختلفة للتقنيات بدلاً من مصدر معين يفرضه الشريك الأجنبي كما كان في البداية، حتى ان قسماً منها وصل الى مرحلة الاعتماد الذاتي في كل فعالياتها، كما هو الحال في صناعة الصابون والمنظفات الكيمياوية والأدوية، بما في ذلك إيجاد مراكز تسويق وتصنيع لها خارج الوطن العربي لدخول الأسواق الأخرى.

هـ- على الرغم مما ورد أعلاه بشأن التعاون العربي في الصناعة التحويلية أو الخدمات الصناعية الفنية ذات العلاقة، تمكّن بعض المشاريع المشتركة من النجاح في فتح أسواق له خارج المنطقة، وإن لا زال هذا النجاح محدوداً حتى بالنسبة للمشاريع المشتركة التي تم تأسيسها اعتماداً على سعة السوق الإقليمية بالدرجة الأولى كالشركة العربية لصناعة المنظفات الكيمياوية التي يعتمد إنتاجها بالدرجة الأولى على مصادر محلية. كما أن مستقبل بعض المشاريع كالشركة العربية لصناعة أجهزة القياس والسيطرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على المدخلات الأجنبية، والشركة العربية للخدمات الهندسية والتي كان يؤمل أن تسد بعض حاجة الوطن العربي من الخدمات الفنية اللازمة لإقامة المشاريع، لا زال مبهماً. ومن الجدير بالذكر أن المشاريع المشتركة الثلاثة الأخيرة قد تأسست بهمة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركة العربية للاستثمارات البترولية المنبثقة منها. أما فعاليات الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، فلا زال مصيرها غير واضح نتيجة لظروف حرب الخليج الثانية، كما هو الحال مع اتحاد التعاون العربي والذي يضم بين أقطاره بعض الدول المساهمة في تلك الشركة.

و- إضافة إلى تشجيع الاستثمار على مستوى الوطن العربي في مشاريع صناعية مشتركة، اهتم بعض بلدان اتحاد المغرب العربي (وبعض الدول العربية الشرق أوسطية مثل العراق وسوريا ومصر والأردن) بدراسة مناهج جديدة للتكامل الصناعي على المستوى القطري والمستوى الإقليمي لتوسيع سوق المنتجات الوسيطة (البينية) ومن ثم تطوير صناعاتها محلياً. ومن هذه المناهج ما أطلق عليه اسم التعاقد الثانوي (الذاتي) والذي يتم عن طريقه ضمان تسويق كميات معينة من المنتجات البينية الوسيطة تتناسب وحجوم الإنتاج لمراكز تصنيع متفرقة موزعة تلقائياً في مناطق جغرافية مختلفة ويكمل بعضها بعضها الآخر في سبيل الوصول الى المنتوج النهائي. إن مثل هذا المنهج يتطلب أولاً توفر المعلومات الدقيقة عن فعاليات مراكز التصنيع التي تنتظم في مجموعة معينة من الصناعات يتمم بعضها بعضها الآخر داخل الفرع الصناعي الواحد للتعرف الى درجة تكامل خطوط الإنتاج في كل منها وإمكانية تنسيقها مع فعاليات المراكز الأخرى داخل المجموعة، والتزامها ببرامج إنتاجية معينة من دون الحد من قدراتها في مجالات أخرى. أما العنصر المهم في هذه الأحوال فإنه يتعلق بإمكانية توحيد المواصفات والمقاييس للمنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية لتلك المجموعة بصورة عملية وبأدنى درجة من التعقيد. ولا بد من القول إن موضوع توحيد المواصفات والمقاييس وملاءمتها مع عمليات التصنيع في مراكز إنتاجية متعددة لن يواجه صعوبات كثيرة داخل القطر الواحد أو حتى ضمن الإقليم الواحد الذي تتقارب خلفيات أقطاره ثقافياً وتتواءم عناصر التصنيع فيها بحكم تشابه أو تقارب مصادر التقنيات المستوردة والتي اعتمدت لفترات طويلة من الزمن فيها. وهذا ينطبق على بعض أقطار اتحاد المغرب العربي مثل تونس والمغرب والجزائر، كما ينطبق على بعض أقطار المشرق العربي مثل العراق ومصر والأردن كمجموعة صغيرة واحدة أو كمجموعة موسعة تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً. وهنا تتضح أهمية دور هيئات المواصفات والمقاييس القطرية والإقليمية والتي لم تتطور فعالياتها بعد لدرجة تمكنها من دعم هذا المنهج لهذه الغاية أو لتحقيق أهدافها الأصلية والأساسية.

ثانياً: المتغيرات السياسية ومناهج التعاون العربي الإقليمي والدولي

١ - أثر المتغيرات السياسية في الاستثمار الصناعي

أخذت المتغيرات السياسية الأخيرة في المنطقة تفرض أجواء جديدة لمناهج الاستثمار الصناعي في الأقطار العربية. فقد نتج من حرب الخليج الثانية ذيول سياسية واجتماعية على المستويين القطري والإقليمي وفي مقدمتها: الاهتمام بتعجيل عملية السلام الشرق أوسطية والتي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تطبيع العلاقات بين البلدان العربية واسرائيل؛ تكريس الوصاية الأمريكية في منطقة الخليج؛ انحسار دور العمالة العربية في مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك زيادة البطالة في عدد من الأقطار

العربية كاليمن والسودان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ التردد في متابعة سبل التعاون العربي وآلياته بما في ذلك المساعدات والقروض المالية وبرامج المشاريع المشتركة؛ تزايد اهتمام بعض البلدان العربية وبخاصة الخليجية بالصناعات العسكرية؛ تحجيم دور العراق (أحد البلدان العربية الأكثر تقدماً صناعياً في المنطقة) وتردي أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية الى درجة الانهيار؛ ازدياد الاضطراب السياسي والاجتماعي في عدد من الأقطار العربية مثل الجزائر والسودان؛ وأخيراً تزايد مديونية بعض البلدان العربية ومسؤوليتها تجاه الدول الصناعية. وقد تزامن هذا كله مع انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان له دور مهم في تطوير القطاع الصناعي في بعض الأقطار العربية كالعراق وسوريا وليبيا، كما كان لوجوده الفني والتقني في المنطقة أبعاد سياسية أدت الى تبني الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، سياسات متشددة بشأن انتقال التقنيات المتقدمة الى تلك الأقطار، في حين اتبعت سياسات لين معتدلة تجاه الأقطار العربية الأخرى، وبخاصة النفطية منها، والتي كان لبعضها مواقف غير متشددة تجاه اسرائيل، مما ساعد على تنشيط الصناعة التحويلية في معظمها، وإن كان من خلال آليات وضمانات صارمة لرصد التطور التقني فيها. ومما لا شك فيه أنه سيكون لهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة العربية الشرق أوسطية أثر في توجيه سياسات التصنيع في بعض أقطارها مما يتماشى واستراتيجيات الأولى، ومن خلال توجهاتها نحو ما سمي بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تدعمه بقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. هذا إضافة الى ما سينتج من جهودها الرامية الى تأسيس تعاون شرق أوسطي يضم بعض البلدان العربية واسرائيل، ومن المحتمل تركيا، وفي وقت لاحق ايران، تنسق من خلاله فعاليات النشاط الصناعي الإقليمي للمنطقة العربية وبضوابط تتحكم بقدراته التنافسية. والصناعة التحويلية في الوطن العربي لن تكون بمعزل عن التطورات والظروف المستجدة والتي يمكن توزيع عناصرها على ثلاثة محاور، كما هو وارد في الفقرات التالية.

٢ ـ ظروف التعاون الدولي وممارسات الدول الصناعية

إضافة الى اهتماماتها الوطنية ودورها الفعال في تطبيق بنود الاتفاقية العامة للتعرفة (الجمركية) والتجارة، والتي تعتبرها من الركائز المهمة للنظام الدولي الاقتصادي الجديد، تتجه الدول الصناعية الكبرى الى خلق تكتلات اقتصادية من شأنها إيجاد صيغ معينة للتعاون في ما بينها، متوخية الحفاظ على قدراتها الاقتصادية والتقنية لزيادة الإنتاج وخفض العمالة في أقاليمها، ومن ثم المحافظة على مركز قوي في السوق العالمية. ومع أن الاحتكاك متوقع بين مصالح أقطار كل تكتل من هذه التكتلات الاقتصادية، إلا أن محاولات التوفيق بين المصالح ستستمر للالتفاف على ذيولها السلبية عن طريق التفاوض ومن منطلق التكافؤ بالنسبة الى عناصر الإنتاج، وإن كانت مراكز الثقل ستكون موزعة على عدد قليل من الأقطار بحسب امكانات كل منها اقتصادياً وتقانياً.

استناداً الى ما ورد أعلاه، قد تستمر كل من الولايات المتحدة واليابان والمجموعة

الأوروبية في الإبقاء على دورها في الصناعة العالمية عن طريق التفاوض. وقد يشمل ذلك وضع مبادئ لتنسيق الجهود في سبيل الإفادة التامة من السوق الإقليمية في الوطن العربي بأقل درجة من المنافسة في ما بينها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الموقع الجغرافي والمؤثرات السياسية والإمكانيات الفنية والمالية لكل قطر عربي. من جانبها تطمح الأقطار العربية في الحصول على موقع مميز لبعض منتجاتها الصناعية في السوق العالمية استناداً الى مبدأ الاعتماد المتبادل الذي تنادي به الدول الصناعية، ومن منطلق تعديل الميزان التجاري بين الجانبين. ولكن حيازة الأقطار العربية موقعاً مميزاً في تلك الأسواق يتطلب إيجاد صيغ جديدة للتعاون العربي مع تلك التكتلات تأخذ بنظر الاعتبار المقومات والمبادئ والآليات المستحدثة لتعاون أقطار كل تكتل عالمي على حدة، كتلك التي تضمنتها مناهج السوق الأوروبية الموحدة وللتعاون على المستوى العالمي من خلال برامج الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «الغات» (GATT). وبهذا الصدد تجدر الإشارة الى بعض الشواهد والظروف التي تستحق الاعتبار عند بحث مواضيع جميع مقتضيات التعاون المنشود في هذا السبيل:

أ ـ لم تكن تجارة المنتجات الصناعية البينية للدول المتقدمة تخلو من المشاكل والتي انعكست بشكل أو بآخر على العلاقات القائمة بينها. فقد أدت سياسات الحماية الى حدوث احتكاك مثلاً بين الولايات المتحدة واليابان، وبين كل من هاتين الدولتين بصورة مستقلة، وبين دول المجموعة الأوروبية. وقد كان للاستثمار الصناعي الياباني المكثف في أوروبا وأمريكا أثر في زيادة الاحتكاك، إضافة الى انغلاق السوق اليابانية أو الظروف الصعبة التي تلقاها المنتجات الأوروبية والأمريكية فيه. والمحاولات المستمرة في التفاوض لتخفيف وطأة هذه المشاكل على إنتاجية هذه الصناعات في كل منطقة أدت الى بعض الحلول لصالح الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، جرت مساومات خلال التفاوض بين اليابان من جهة، وأمريكا والمجموعة الأوروبية بصورة منفصلة من جهة أخرى، انتهت بالاتفاق على زيادة نسبة المكونات المحلية للسلع اليابانية المصنعة في تلك الدول، كالسيارات والالكترونيات الى ٥٠ بالمئة (والمؤمل في وقت لاحق الى ٨٠ بالمئة). وهذا يترجم مقدرة الدول الصناعية المتكافئة على تسوية خلافاتها عن طريق ملاءمة ظروف الإنتاج للتغيرات الحاصلة في هيكل الصناعة بسبب إمكاناتها في تنوع مصادر ومرونة خطوط الإنتاج والتي أكسبها قوة في التفاوض. ومثل هذه المقدرة جاءت نتيجة لأسبقيتها في التصنيع وتجربتها الطويلة في تطوير صناعاتها وتقنياتها وأسواق منتجاتها وخدماتها عالمياً. وهذا لا ينطبق على دول حديثة العهد بالتصنيع كالبلدان العربية وغيرها من الدول النامية التي ابتدأت برامجها بتقليد أنماط التصنيع في الدول الصناعية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيدت نفسها بظروف إنتاجية غير مرنة وقادرة على محاكاة ظروف السوق المتغيرة. وفي ما لو استمرت الأقطار العربية بالاتجاه نفسه الذي ساد العقود الأربعة الماضية وبأقل درجة من التكامل على المستويين القطري والإقليمي والذي من شأنه توسيع القاعدة الصناعية وسوق منتجاتها وزيادة الخبرات التقنية فيها عن طريق التخصص واتباع أنماط جديدة في التصنيع، قد لا تتمكن من حيازة موقع تفاوضي جيد مع الدول الصناعية وتكتلاتها الاقتصادية. ولا بد من القول إن الدول الصناعية لا

ترغب في زيادة قدرة الدول النامية الى درجة التكافؤ وإياها بقدر ما يهمها الحفاظ على درجة من الانسجام والتوازن بين طموحات الأخيرة ومناهج التصنيع التي تتبعها هي بأقل درجة من التنازلات.

ب ـ لم تلتزم الدول الصناعية الكبرى قرارات مؤتمر ليما للتنمية الصناعية (لعام ١٩٧٥) والذي كان من أهم بنوده إعادة هيكلة الصناعة على المستوى العالمي وفقاً للميزات النسبية لمختلف المناطق الجغرافية، ومن ثم تمكين الدول النامية من المساهمة بحوالى ٢٥ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي للصناعة التحويلية في نهاية القرن الحالي. فقد ترجمت الدول الصناعية تحفظاتها على المبادئ العامة وبنود العمل لتلك القرارات بتقليص دعمها للمنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (UNIDO)، مما أدى الى انكماش نشاط تلك المنظمات الخاص بتوجيه مناهج التصنيع في الدول النامية نحو أهداف ذلك المؤتمر، كما أخذت تفرض شروطاً ذات توجهات اقتصادية سياسية معينة على برامج تلك المنظمات، منها التركيز على المعونة الفنية لصالح الصناعات الخفيفة، والابتعاد عن مناهج التخطيط المركزي، ومن ثم تنشيط القطاع الخاص.. الخ. ومما زاد الأمر تعقيداً في ما يخص دعم مسيرة التصنيع في الدول النامية هو تراجع بعض الدول الصناعية الكبرى (ممثلة بشركاتها الوطنية ومؤسساتها الاقتصادية) عن برامجها ونياتها التي أعلنتها سابقاً بشأن إعادة توزيع أو نشر بعض صناعاتها التقليدية باتجاه الدول النامية. فقد اهتمت الدول الصناعية في بادئ الأمر بتشجيع إقامة صناعات معينة في الدول النامية لأسباب تتعلق بالكلفة الباهظة لعمالتها المكثفة وبالتأثيرات السلبية لعمليات التصنيع فيها في البيئة. وقد جاء تراجعها بعد أن نجحت برامج البحث والتطوير التي نفذتها مؤسساتها باستحداث تقنيات جديدة تخفف من وطأة تلك الصناعات وتقنياتها المتقادمة على الكلفة والبيئة. ونتيجة لذلك التراجع زالت مخاوف الدول الصناعية من تفاقم مشكلة البطالة المحلية المتوقعة فيما لو كانت قد قلصت برامج التوسع في تلك الصناعات محلياً أو استغنت عن المصانع المتقادمة لصالح الدول النامية بدلاً من تحديثها. وينطبق هذا بالذات على صناعات النسيج والحديد والصلب.

ج ـ تنادي الدول الصناعية بمبدأ تحرير التجارة العالمية ونبذ فكرة حماية المنتوجات الوطنية، ولكنها في الوقت ذاته ابتدعت لنفسها أساليب جديدة للاحتكار وحماية صناعاتها أينما وجدت مشاريعها. ومن هذه الأساليب:

ـ مبدأ الاتجار العادل والذي يطبق على أساس اتفاق يتم بين المنتج والمستهلك أو المستفيد للتعامل بأسعار معينة لا تخضع لحركة السوق لزيادة القوة التنافسية لمنتجاتها الوطنية عالمياً، بحيث تكون أسعارها قد خفضت عن الحد المعقول من دون إحراج أو احتجاج.

ـ تعقيد إجراءات الاستيراد لتأخير دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها المحلية، وبالتالي تحميل تلك المنتجات كلفة إضافية مما يجعلها أقل قدرة تنافسية من منتجاتها الوطنية.

- اعتماد قوانين تمنع الاستيراد أو تحدده لأسباب تتعلق بخواص المنتجات الأجنبية حتى لو لم تكن مشكلة الخواص ذات أثر سلبي في ظروف الاستعمال. وينطبق هذا بالذات على السلع الوسيطة والمنتجات البينية.

- دعم المكونات المحلية لمنتجات نهائية تصنع أو يكمل تصنيعها من قبل فروع لها في الخارج كي تتمكن من إغراق الأسواق الخارجية التي توجد فيها تلك الفروع بأسعار مخفضة من دون أن تثار مسألة السعر المدعم.

- اتخاذ إجراءات ضد إغراق أسواقها المحلية بمنتجات أجنبية ذات أسعار تنافسية، منها: رفض المستوردات ذات الأسعار المتدنية نسبياً بحجة احتمال دعم أسعار مستلزمات إنتاجها في بلد المنشأ أو حصولها على منح التصدير من قبل دولها، أو فرض ضريبة إضافية على المنتجات التي تعتبر كلفة مستلزمات إنتاجها دون السعر العالمي.

- دعم عمليات البحث والتطوير وبصورة مباشرة من قبل حكومات الدول الصناعية نفسها لتوسيع القاعدة الصناعية محلياً وتعدد منتجاتها وخفض كلفتها، ومن ثم وضع شروط قاسية على نقل نتائج تلك البحوث والتقنيات المستحدثة الى الأقطار غير المنتظمة في التكتلات الصناعية المتقدمة.

- تشجيع عملية التكامل الصناعي في بعض الفروع حتى عن طريق اندماج الشركات ذات الفعاليات المشابهة لكسبها قوة في التخصص والتسويق.

د - اتجه بعض المنتجين التقليديين (الكبار) في الدول الصناعية نحو التعاون مع بعض الدول النامية لتوطين قسم من طاقاتهم الإنتاجية (لمواد معينة) للإفادة من المزايا النسبية في تلك الدول وللإبقاء على موقع احتكاري مميز في أسواقها والأسواق المجاورة. كما ابتدع هؤلاء المنتجون مبدأ توزيع المناطق الجغرافية لمثل هذه الصناعات لتفادي المنافسة الشديدة في ما بينهم أسوة بما تفعله الشركات الهندسية العالمية المعنية بتنفيذ وتشغيل المشاريع الصناعية. وقد ساعد هذا كله على التحكم بظروف السوق وانتقال التقنيات المستحدثة للصناعة التحويلية الى الدول النامية بشروط تتلاءم ومصالح منتجيهم.

هـ - من مبادئ التعاون والتنسيق بين دول التكتلات الاقتصادية المتقدمة كالمجموعة الأوروبية التشاور لاتخاذ مواقف محددة حيال التعاون مع الدول النامية في مجال التصنيع والتبادل التجاري بالمنتجات الصناعية، وفتح باب الحوار كمجموعة واحدة مع التكتلات الاقتصادية والإقليمية الأخرى كالجامعة العربية أو منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. ولكنها تفضل المفاوضات الثنائية مع بعض دول التكتل المعني حتى لو أنها دخلت المفاوضات كمجموعة واحدة، كي تستبعد أي تنسيق مسبق من خلال جهاز مؤسسي لعدد من أقطار ذلك التكتل، وبخاصة الأقطار ذات الاحتياطي الكبير من الخامات، مما يكسب الأخيرة قدرة تفاوضية بسبب الفعاليات التي قد لا تتوفر مقوماتها في بلد واحد. وهذا ما حدث في حالات عدة، منها الحوار العربي - الأوروبي بشأن الصناعات

البتروكيمياوية وتكرير النفط والذي أفشلت بنوده لصالح التفاوض مع دول الخليج النفطية بصورة منفردة.

و ـ استغلت بعض المؤسسات الاستشارية الأجنبية مواقعها أو عقودها في بعض البلدان العربية لتوجيه المشروعات الصناعية نحو تقنيات وخطوط إنتاج معينة قد تكون في بعض الحالات متقادمة. وقد ساهم هذا التوجيه أحياناً في وضع شروط تفضيلية لبعض المقاولين دون غيرهم، وأحياناً أخرى وبصورة غير مباشرة، في تخفيف حدة منافسة منتجات تلك المشروعات في السوق تجاه المنتجات الأجنبية، وذلك بترجيح خواص معينة للإنتاج أو المنتوجات تحدد أسواقها أو درجة استغلالها بصورة اقتصادية في عمليات لاحقة في حالة المنتجات الوسيطة.

ز ـ تهتم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية بالنشاط الصناعي في الدول النفطية وتتنافس الى حد ما في ما بينها على تقديم الخدمات الهندسية والإدارية للمشاريع التي لا تتعارض ومخططات الفعاليات الاقتصادية لبلدان المنشأ. كما أن للعديد من تلك الشركات اهتمامات خاصة للمساهمة في مشاريع مشتركة لتوسيع حجوم بعض الصناعات الأساسية المعتمدة على النفط بالدرجة الأولى أو لإقامة عدد من الصناعات الوسيطة المنبثقة منها، للإفادة من مخرجاتها في صناعات رافدية تشجع على إقامتها إقليمياً وعلى الأكثر في مجلس التعاون الخليجي، أو في مراكز إنتاجية تابعة لها في مواقع أخرى خارج الوطن العربي. من ناحية أخرى، تقوم بعض الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية المتخصصة بالتعاون مع بعض بلدان الخليج، مثل العربية السعودية، على إقامة صناعة عسكرية، معتمدة، في البداية، كلياً على مكونات ومدخلات التصنيع المستوردة. ومن السابق لأوانه التكهن بدرجة التصنيع محلياً أو مدى مواكبة السلع المنتجة للتطورات التقنية أو مساهمة هذه الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها تنمية الكفاءات والمهارة المحلية على المدى البعيد. هذا إضافة إلى احتمال الانقياد الى ظروف التصنيع العسكري سياسياً وما قد ينتج منه من هدر وخسائر اقتصادية، كما كان الحال مع العراق.

ح ـ تحاول دول اتحاد المغرب العربي التغلب على مخاوفها بشأن توحيد أسواق المجموعة الأوروبية لما لذلك من تأثير سلبي في صادراتها الى تلك الأسواق. فبعد أن شهدت بعض دول الاتحاد اهتماماً من قبل شركات دول المجموعة، وفي مقدمتها شركات فرنسية وإيطالية وألمانية، بتنشيط المشاريع المشتركة في فرعي صناعات الأنسجة والجلود لفترة من الزمن، لاحظت في الفترة الأخيرة تماهلاً متعمداً في هذا الشأن عدا ما يخص مشاريع المناطق الحرة والتي تجد فيها دول المجموعة مجالاً للعمالة الرخيصة ولتوسيع أسواقها في الدول الأفريقية.

٣ ـ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة

الى مطلع عقد التسعينيات، لم تشترك في مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة

(الجمركية) والتجارة متعددة الأطراف (الغات) سوى خمس دول عربية هي تونس والكويت والمغرب ومصر وموريتانيا من مجموع ١١٢ دولة. ومن المعروف أنه قد تم مؤخراً التوقيع من قبل الولايات المتحدة على هذه الاتفاقية، وبهذا تكون قد اكتملت مفاوضات ما سمي بجولة الأوروغواي الهادفة الى تحرير التجارة العالمية للسلع والخدمات والى وضع الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (ومنها التقنيات الصناعية)، ومن ثم إنشاء منظمة تجارية عالمية قوية بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة. ومما تصبو إليه الدول النامية، ومنها العربية التي شاركت في هذه المفاوضات، هو ضمان وصول صادراتها الى الأسواق العالمية، ومنها أسواق الدول الصناعية، من دون عقبات وإن كانت المنافسة بين الدول النامية نفسها ستكون أشد من السابق. وهذا يعني ضرورة الاهتمام بتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات العربية تجاه صادرات الدول الأخرى بما فيها الدول النامية، وبخاصة صادرات الدول التي تتمتع صناعاتها بمزايا نسبية أيضاً، حتى في الأسواق العربية. ويصعب التكهن بالقدرة التنافسية للمنتجات العربية بصورة عامة إذا رفعت الحماية عن الصناعة الوطنية كلياً وانتهى دور الدعم الحكومي لها، وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار حداثة النشاط الصناعي وضعف قاعدته، واستمرار ما ترتب من نتائج سلبية على تطبيق مبادىء التخطيط المركزي ومنطوقها الخاص بالمردود الاجتماعي لفترة طويلة من خلال ملكية الدولة للمشاريع الصناعية وفرض التسعيرة والعمالة المكثفة من دون ضوابط، وغيرها من آليات لذلك الغرض. وعليه، لا بد من منهج مرحلي يخفف من أعباء تلك المبادئ تدريجياً في أغلب البلدان العربية، يتزامن وتهيئة الظروف الملائمة لتبني عناصر تلك الاتفاقية ابتداء بالتفاوض على بعض الاستثناءات بسبب حداثة الصناعة العربية.

من ناحية أخرى، يصعب القول إن المزايا النسبية لبعض الصناعات العربية، والتي تعطيها قدرة تنافسية على المستوى العالمي، ستمكن منتجاتها من النفاذ الى سوق الدول الصناعية من دون عراقيل تضعها تلك الدول أو تكتلاتها الاقتصادية بصورة استثنائية لحماية صناعاتها الوطنية وظروفها الاجتماعية السائدة، كما ورد سابقاً. فمن المعروف أن مجموعة السوق الأوروبية الموحدة، وهي أحد مراكز التصنيع الكبرى في العالم، والتي تتزعم النظام التجاري العالمي إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتشكل وحدها أكبر سوق للصادرات العربية وأكبر مصدر لوارداتها، حاولت فرض شروط صعبة بشأن دخول المنتجات العربية البتروكيمياوية الى أسواقها في محاولة لاستبعادها عن منهج تبادل الإعفاءات الجمركية في إطار المفاوضات التي جرت بينها وبين مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي كانت فيه منتجاتها فيه تستفيد من برامج الرسوم الجمركية المخفضة التي تعتمدها دول المجلس. كما وضعت استثناءات لبعض المنتجات الصناعية العربية عند التفاوض على اتفاقية محتملة بشأن إقامة منطقة مشتركة بينها وبين اتحاد المغرب العربي للتجارة الحرة. والسؤال المطروح بهذا الصدد، هل ستتمكن الآلية الجديدة التي ستنبثق نتيجة لنجاح الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة واختتام جولة الأوروغواي من فرض

شروط تزال معها الاستثناءات كتلك التي وردت أعلاه؟ وهل سينتهي بوجودها اعتماد بعض الترتيبات التفضيلية الخاصة لبعض منتجات المغرب العربي (كالمنسوجات) في سوق بعض الدول الأوروبية؟ وما هي الظروف التي ستنشأ بشأن الحصول على التقنيات الحديثة والعالية من قبل البلدان العربية والتي لا زالت قدراتها التقنية في أول الطريق؟ تجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن منظمة التجارة العالمية التي تأسست نتيجة لانتهاء محادثات الغات سيشرف على فعالياتها مجلس تسيطر على أحكامه الدول الصناعية الكبرى.

وتجدر الإشارة أيضاً الى أنه على الرغم من إجماع الدول الصناعية الكبرى على أهمية تطبيق المبادئ التي تمخضت عن مفاوضات الغات، كان من الصعب على أغلب تلك الدول التمسك بجميع بنودها لاعتبارات تتعلق بضرورة دعم وحماية بعض صناعاتها الوطنية، مما أدى إلى إجراء مفاوضات ثنائية وأحياناً متعددة الأطراف أو جماعية أو على نطاق ضيق في ما بينها لوضع استثناءات وشروط ثنائية للتبادل التجاري بالمنتجات المعنية. وفي جميع الأحوال كانت قوة التفاوض لكل طرف تعتمد على إمكاناته التقنية، وحجم القاعدة الصناعية ذات التركيب السلعي المتنوع، والدرجة العالية من التشابك في عمليات التصنيع والمرونة التي تؤهلها من مواكبة تطورات السوق، إضافة الى قدراتها في متابعة التطورات العالمية.

٤ ـ عملية السلام ومشاريع التعاون الشرق أوسطية

بعد أن تخطت الأحداث الخيار العسكري لإعادة الحقوق المشروعة الى الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة بسبب ضعف القدرة الذاتية والتصميم، أخذ الجانب العربي يؤكد مقولة الأرض مقابل السلام، في حين أخذ الجانب الاسرائيلي يؤكد مقولة التطبيع الكامل مقابل السلام الشامل معتمداً على قدراته الذاتية وعلاقاته الدولية التي قومت تحدياته دائماً. ويستشف من الطرح الاسرائيلي أن التطبيع الكامل للعلاقات يشمل النواحي السياسية، كما يعني بالضرورة فتح الأسواق العربية بما في ذلك الأسواق المالية وأسواق المنتجات ومستلزمات الإنتاج، ومن ضمنها الخدمات الفنية والخبرات التقانية. وفيما استخدمت القيادة الاسرائيلية هذا الطرح لإقناع المجتمع الاسرائيلي بقبول بعض التنازلات مقابل العائد الاقتصادي المتوقع من عملية السلام، ترجمت نياتها بتبني مشروع التعاون الشرق أوسطي والذي يستهدف إدماج الاقتصاد الاسرائيلي في مناهج العمل الإقليمي المشترك، وبدعم من بعض الدول الصناعية المتقدمة. من هذا المنطلق، أخذت اسرائيل تشدد على عملية التطبيع حتى قبل استكمال بحث القضايا المهمة المرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة ابتداءً بإلغاء المقاطعة العربية، مستفيدة من الوهن الذي أصاب مسيرة التكتل العربي إثر مغامرة العراق عند اجتياحه دولة الكويت والتي تم بعدها احتواء الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي تعانيها اسرائيل والتي كان من أهم أسبابها

استمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي لفترة جاوزت أربعة عقود من الزمن، تطورت صناعتها التحويلية[١٠] وقدراتها الفنية والتقنيات المتقدمة فيها على مراحل ومن خلال برامج متوازنة ومنسقة مع عدد من الدول الصناعية المتقدمة. وتشير إحصاءات اليونيدو[١١] الى أن هيكل الصناعة التحويلية في اسرائيل يشابه مثيله في الدول المتقدمة، إذ كانت نسبة الصناعات الرأسمالية في الناتج المحلي للصناعة التحويلية حوالى ٥٠ بالمئة من ضمنه جزء يسير جداً لصناعة التعدين، و٢٠ بالمئة للصناعات الوسيطة من ضمنها الصناعات الكيمياوية، والباقي يمثل الصناعات الاستهلاكية.

ومن الواضح أن محدودية السوق المحلية وصعوبة النفاذ الى السوق الإقليمية (العربية) والأسواق المتاخمة، وبخاصة في بعض الدول الإسلامية بسبب النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وشدة المنافسة في سوق الدول الصناعية، لم تمكن اسرائيل من استغلال إمكاناتها الفنية بدرجة أكبر على الرغم من قدرتها على استمالة التمويل الأجنبي، ومن حصولها على الأفضلية في التعامل التجاري في أغلب الدول المتقدمة. فبسبب عزلتها إقليمياً، لم تكن محاولاتها في إقامة مشاريع مشتركة مع بعض الشركات الدولية، وبخاصة في مجال التصنيع المدني للمنتجات النهائية (السلعية والاستهلاكية)، في مستوى طموحاتها وإن كانت قد نجحت في التعاون المثمر مع مؤسسات البحث والتطوير العالمية، وفي توطين عدد من الصناعات، وفي الاستثمار الصناعي خارج حدودها. ومن المحتمل أن تكون بعض المنتجات والتقنيات الاسرائيلية قد نفذت الى بعض البلدان العربية بصورة غير مباشرة أو عن طريق استثماراتها الخارجية، ولكنها لم تشكل نواة لفعاليات تسويق بشكل موسع في المنطقة العربية.

ومما لا شك فيه أن اسرائيل تأمل من خلال عملية السلام الشرق أوسطية وتطبيع العلاقات بينها وبين البلدان العربية إذا ما تواصلت تلك العملية بصورة معجلة، أن تتمكن من زيادة إنتاجها وتوسيع مسلسل منتجاتها بعد أن تتفتح أمامها الأسواق وحتى مصادر التمويل الإقليمية ومجال الاستثمارات المشتركة مع رؤوس الأموال العربية. كما تأمل أن تزداد استثمارات الشركات الصناعية العالمية الكبرى فيها بعد أن تكون الأخيرة قد اطمأنت الى حالة الاستقرار وقبول اسرائيل سياسياً وكمركز اقتصادي مهم في المنطقة. وتطلعها هذا ليس بعيداً عن الواقع. فقد أعلن مؤخراً عن توقيع عقود تستثمر بموجبها ثلاث من كبريات الشركات الأمريكية مجتمعة (هي أنتيل وموتورولا ودلكو ـ جنرال موترز) مبلغ ٣,٦ ألف مليون دولار في اسرائيل لإقامة مصانع ومراكز للبحث والتطوير في حقول الإلكترونيات والتقانيات المتقدمة للمواصلات والاتصالات والمعلومات، بعد

---

(١٠) «التنسيق العربي والمشروعات الصناعية المشتركة».

(١١) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1989 - 1990* (Vienna: UNIDO, 1990).

تردد طويل الأمد. وغني عن القول أن هذا سيساعدها على تطوير قدراتها التقانية وتوسيع قاعدتها الصناعية، ويزيد من إمكانياتها في تقديم الخدمات الفنية لإقامة المشاريع الصناعية في بعض البلدان العربية، بما في ذلك تصنيع أجهزة الإنتاج والمرافق الخدمية حتى لو تم ذلك باستعمال تقنيات إضافية مستوردة عن طريق عقود ثانوية مضمونة يصعب على غيرها الحصول عليها بشروط مخففة لما لها من علاقات متميزة مع الدول الصناعية.

تدل الأحداث على أن عدداً من البلدان العربية، منها بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن، تبدي اهتماماً بالتعاون الاقتصادي مع اسرائيل، حتى ان الأردن بادر بتشكيل لجان مشتركة معها لدراسة مجالات التعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولوضع أساليب متكافئة المسؤولية والمردود بهذا الشأن. وتجدر الإشارة الى أنه قد أبرمت مؤخراً اتفاقية تعاون بين شركتي البوتاس الأردنية والاسرائيلية يتم بموجبها تصدير ٢٠ بالمئة من إنتاج الأولى عن طريق موانئ اسرائيل على البحر المتوسط و٢٠ بالمئة من إنتاج الثانية عن طريق ميناء العقبة الأردني، وبهذا يتفادى الطرفان دفع رسوم المرور وأجور شحن إضافية في ما لو تم الشحن عبر قناة السويس. والسؤال المطروح بهذا الصدد: هل أن الجانبين (العربي والإسرائيلي) متكافئان أو بإمكانهما تطبيق مبدأ الاعتماد المتبادل؟

تستند الطموحات الإسرائيلية وتحدياتها الى قدراتها الذاتية وعلاقاتها الدولية على المستويات الفنية والتقانية بالمقارنة بالإمكانات المحلية (الوطنية) العربية في وضعها الحالي. واستناداً الى ذلك، قد يترتب على ظروف التعاون نتائج سلبية بالنسبة الى الوطن العربي، منها التمهيد لأسلوب جديد من التبعية التقانية والتي قد تتعاظم في حالة انخفاض درجة التنسيق بين اسرائيل والدول الصناعية في ما يخص النشاط الصناعي العربي لأسباب استراتيجية واقتصادية على المدى البعيد، وبخاصة اذا اتضح لتلك الدول حدة منافسة اسرائيل لمواقعها الاقتصادية في المنطقة العربية. هذا إضافة الى احتمال ازدياد الفارق في القدرات التقانية بين الطرفين والتي قد تؤدي الى توطين تقنيات متقادمة في بعض البلدان العربية. كما أنه من غير المستبعد أن ينتهي الأمر الى موازنة التبادل التجاري بين الجانبين على أساس الخامات التي يوفرها الجانب العربي مقابل السلع والخدمات الصناعية التي تقدمها اسرائيل والتي ستستفيد أيضاً من الرسوم الجمركية المخفضة على صادراتها الى بعض الأقطار العربية، وبخاصة الأقطار الغنية، من دون التقيد بمسألة المعاملة بالمثل، أسوة بما هو ساري الآن بالنسبة الى صادرات اسرائيل الى الدول الصناعية المتقدمة من خلال ما سمي بمنهج الدول الأكثر حظوة، أو على غرار ما تلقاه صادرات الدول المتقدمة في البلدان العربية الخليجية.

ثالثاً: مستقبل الصناعة التحويلية في الوطن العربي

إن المزايا النسبية المتمثلة بتوفر مصادر الطاقة وبعض الخامات الصناعية والعمالة الرخيصة لن تكفي وحدها لتطوير الصناعات التحويلية ما لم تتوفر لها الظروف والعوامل

اللازمة لتقويم الحجوم الاقتصادية المثلى للمشاريع، وفي مقدمتها مصادر التمويل وحجم السوق المناسب والقدرات الفنية والتقانية التي تمكنها من مواءمة فعاليات الإنتاج وظروف التسويق مع المتغيرات الهيكلية للصناعة عالمياً. والحديث عن هذه العوامل والظروف الملائمة لتوطين وتطوير الصناعة التحويلية في الوطن العربي يتطلب مراجعة الإمكانيات المحلية (الوطنية) والإقليمية وما قد يحدث فيها من متغيرات في ضوء الظروف المستجدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

١ ـ الاستثمار الصناعي في بلدان الوطن العربي وأقاليمه

مما لا شك فيه أن حجم الاستثمار الصناعي في بعض بلدان أقاليم الوطن العربي سوف يبقى مرتبطاً بدرجة كبيرة بإنتاج النفط الخام وتصديره لفترة طويلة، حتى بعد استقرار الأوضاع السياسية وازدياد مبادرات القطاع الخاص ونشاطه في الصناعة التحويلية. وسيكون هذا الارتباط أكثر متانة في الأقطار ذات الاحتياطي النفطي الكبير باستثناء العراق الذي ستستمر معاناته نتيجة لحرب الخليج الثانية وباستمرار الحصار الاقتصادي وخضوع نشاطه الصناعي للرقابة الدولية ولفترة غير محددة بحسب قرارات مجلس الأمن، ومنها القرارين رقم (٦٨٧) ورقم (٧١٥).

سيكون للسياسات الجديدة التي أخذت تتبناها أغلبية الأقطار العربية والخاصة بتنشيط القطاع الخاص في زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والعربية في الصناعة التحويلية أثر إيجابي في زيادة النشاط الصناعي. والشيء نفسه يقال عن زيادة الاستثمار الأجنبي في عدد من البلدان العربية، وفي مقدمتها أقطار الخليج، وبخاصة بعد أن يعم الاستقرار السياسي، وبسبب الحوافز التي توفرها حكومات تلك الدول، إضافة الى توفر مخرجات الصناعات الأساسية كمدخلات لصناعات تحويلية رافدية (لاحقة) والمرافق الخدمية والتسهيلات المصرفية محلياً. وقد يكون النصيب الأوفر من الاستثمار الأجنبي في بلدان الخليج لشركات دول التحالف الغربي في جميع القطاعات الاقتصادية، في ما عدا الكويت التي تعطي الأولوية لإعادة الإعمار واستقرار أوضاعها المالية والاجتماعية قبل التوسع في قطاع الصناعة التحويلية على المدى القريب. ولن يؤثر احتمال خفض السقف الأعلى لنسبة الاستثمار الأجنبي في المشاريع المشتركة الصناعية، وبخاصة في السعودية، في حجم الاستثمار المرتقب.

من ناحية أخرى، تهتم دول المجموعة الأوروبية بدول اتحاد المغرب العربي (باستثناء ليبيا في المرحلة الراهنة) لاعتبارات سياسية واجتماعية، منها ما له علاقة بهجرة العمالة الى أوروبا وبهاجس الاستقرار السياسي في منطقة البحر المتوسط وضرورة الالتفاف على ذيولها السلبية عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية في دول الاتحاد. إلا أن هذا الاهتمام قد لا يترجم الى زيادة كبيرة في استثمارات المجموعة الأوروبية في الصناعة التحويلية لبلدان المغرب العربي بسبب تزايد اهتمام المجموعة بسوق أوروبا الشرقية

وضرورة دعم الهياكل الاقتصادية في دولها لاعتبارات حضارية واقتصادية، مستفيدة من سعة السوق والعمالة الرخيصة نسبياً هناك. إضافة الى ذلك، فإن المجموعة الأوروبية مضطرة الى زيادة استثماراتها الصناعية في دول السوق الموحدة نفسها. ومع أن دول المجموعة الأوروبية ستستفيد من زيادة الاستثمار الصناعي في بلدان اتحاد المغرب العربي عن طريق بيعها أو تصدير أجهزة التصنيع والتقنيات والخدمات الفنية اللازمة لمشاريعها الصناعية، وعن طريق المساهمة في المشاريع المشتركة، وبخاصة تلك المرتبطة بصناعة التعدين في دول غنية أو ذات احتياطي كبير من الخامات مثل موريتانيا إن رغبت بذلك، إلا أن مصدري المواد الاستهلاكية وسلع المستهلك المعمرة سيتهيبون من المنافسة الشديدة من المنتجات العربية التي ستزداد حدة بزيادة حجم الاستثمار في بلدان المغرب العربي وحتى في الأسواق الأفريقية المتاخمة. ولهذه الأسباب مجتمعة لا يتوقع أن تعتمد المجموعة الأوروبية آليات فعالة للتعاون العضوي مع دول الاتحاد أسوة بما قامت به تجاه دول أوروبا الشرقية، ومنها، على سبيل المثال، إنشاء المصرف (الصندوق) الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والذي سيكون من أهم نشاطاته تقويم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل القارة الأوروبية. ومع هذا قد تهتم بعض الشركات الأوروبية في الاستثمار الصناعي بمشاريع المناطق الحرة في شمال افريقيا.

قد تحظى بعض الأقطار العربية الأخرى ذات الأسواق الكبيرة والإمكانات الاقتصادية المرتبطة بمدخلات الإنتاج الصناعي، والتي أخذت تشجع مبدأ التجارة الحرة، بفرص أكبر لتمويل مشاريعها الصناعية إما عن طريق الاستثمارات أو القروض الأجنبية. ومن هذه الأقطار مصر وسوريا، والى حد ما اليمن، بسبب الاستكشافات النفطية فيها مؤخراً. وقد يكون العامل المساعد في تعظيم هذه الفرص هو الاستقرار السياسي في المنطقة ومجالات انفتاح الأسواق المتاخمة في افريقيا وفي الدول الإسلامية الآسيوية لمنتجات تلك الأقطار. وينطبق هذا، الى حد ما، على الأردن ولبنان الذي ظهرت فيه بوادر الاستقرار بعد حرب أهلية استمرت لفترة تزيد على عقد ونصف من الزمن. ومع هذا، سيبقى نجاح استغلال الفرص ودرجته منوطين بدرجة التقدم الذي ستحرزه عملية السلام الشرق أوسطية والنهج الذي ستعرضه مصالح الأطراف المعنية (العربية والاسرائيلية والغربية) بحسب الإمكانات الفنية الاقتصادية والدوافع السياسية لكل منها في توجيهه. كما ستخضع فرص الاستثمار الصناعي في منطقة الحكم الفلسطيني التي لم تتطور صناعاتها التحويلية خلال فترة جاوزت الربع قرن من الزمن بسبب ظروف الاحتلال الاسرائيلي، لما ستفرزه عملية السلام بكل جوانبها. ومن المعروف أن من أهم الطروحات المتداولة بهذا الشأن ما يخص تحفيز التعاون الشرق أوسطي وخلق آليات العمل المشترك بين دول المنطقة بأسلوب لا يتعارض وطموحات الدول الغربية أو يؤثر سلباً في مصالح اسرائيل بالذات.

إن عدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل عملية السلام والأجواء السياسية والاجتماعية التي ستتمخض عنها تلك العملية قد تسبب بتأجيل تبني فكرة وزارة الخارجية الأمريكية

في أوائل التسعينيات، والقاضية بإنشاء مصرف (بنك) تنمية شرق أوسطي لتنفيذ مشروع مشابه لمشروع مارشال الأوروبي الذي وضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية، يتم عن طريقه توجيه المساعدات المالية والفنية التي تقدمها بلدان مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى دول المنطقة الأكثر احتياجاً. وكان من المؤمل أن ينال القطاع الصناعي قسطاً من المعونات، وإن كان جلها سيكون موجهاً الى المرافق الاجتماعية والخدمية. وتجدر الإشارة الى أن حصة القطاع الصناعي في برامج وصناديق التنمية والمعونة الفنية العالمية والإقليمية لم تكن عالية في الثمانينيات. فعلى سبيل المثال، كانت حصة القطاع الصناعي من برامج سبعة صناديق (مؤسسات) للتنمية العربية والإقليمية خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) لا تزيد على ٢٠ بالمئة من مجموع القروض والمساعدات التي ازدادت من ١١,٢٥ مليار دولار الى ١٥,٧٢ مليار دولار في الفترة نفسها، بحسب ما ورد في إحدى الدراسات[١٢]. كما لم تتجاوز حصة القطاع الصناعي من معونات التنمية التي تشرف عليها لجنة المساعدات التنموية التابعة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى الدول النامية ٥,٥ بالمئة خلال العام ١٩٨٩، وكان نصيب البلدان العربية والشرق أوسطية النامية منها حوالى ١٦,٤ بالمئة لعام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ بعد أن كان ٢٢,٤ بالمئة عام ١٩٨٠/ ١٩٨١. ومن المتوقع أن تكون التخصيصات المستقبلية من معونات الدول الصناعية موجهة بصورة رئيسية الى موازنة المدفوعات واستيراد المواد الضرورية والخدمات الاجتماعية وظروف الطوارئ المرتبطة بالاستقرار السياسي المنسجم مع تطلعات أو تصورات الدول المتقدمة.

وكنتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، قد ترتبط برامج المعونة المالية والقروض بالظروف والواقع السياسي لكل بلد عربي على حدة. ومن غير المستبعد أن تخضع تلك البرامج لتوجيهات الدول المهيمنة على صناديق التنمية عند ممارسة مبدأ اختيار المشاريع التي تحظى بالقرض أو بالمساعدات، والتي قد ينتج منها احتكار المشاريع الصناعية من قبل تلك الدول. ولكن إذا ما حسنت النيات عند أولي الأمر في صناديق التنمية العربية بالذات، وأخذت بنظر الاعتبار المحصلة النهائية لبرامج التنمية القطرية على أساس المصالح المتبادلة، يمكن أن تؤدي أسس الاختيار الى نوع من التنسيق والتكامل بين المشاريع على مستوى الوطن العربي. وتجدر الإشارة الى أن صناديق التمويل والمعونة العربية والإقليمية ستتعاون مع البنك الدولي، وعليها إذاً أن تتماشى ومبادئه القاضية بتحقيق مبدأ اقتصاد السوق (الحرة) وإعطاء الأولوية لمشاريع القطاع الخاص والدول التي تنبذ مبدأ التخطيط المركزي والحماية الصناعية واستثمارات القطاع العام في المستقبل. وهذا قد يؤدي الى استبعاد بعض البلدان العربي، مثل ليبيا والجزائر والعراق، والتي لا زالت تتبنى بعض مناهج التخطيط المركزي، عن برامج التمويل

---

(١٢) *Industrial Development in the Arab Countries and Prospects for Cooperation with EC and OECD, 1991 - 2000.*

للاستثمار الصناعي بسبب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تؤهلها لاتباع هذه المبادئ على المدى القريب، و لا بد لمثل تلك الدول من اتباع منهج مرحلي لهذه الغاية. وهذا لا يعني، على أية حال، أن ظروف التصنيع ستتحسن بزوال نشاط القطاع العام أو أن الحاجة الى التخطيط المركزي تنتفي بازدياد نشاط القطاع الخاص، كما يتصور بعضهم.

سيكون للقطاع الخاص مجال كبير في الاستثمار الصناعي إذا عم الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والإقليمي، واستمرت دول الأقاليم العربية بتقديم الدعم المتوازن للصناعات المحلية والإقليمية، وشجعت على خلق سوق إقليمية للتمويل والعمالة والاتجار بعناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية بأدنى درجة من المعوقات والرسوم والحواجز. ولا بد من التأكيد، في هذا الشأن، على أن خلق سوق عربية مشتركة عملية شاقة ويصعب تنفيذها الا على مراحل. ومتى ما وضعت هذه العملية موضع التنفيذ وفق مخطط مدروس يتضمن أسساً سليمة لمناهج التصنيع الأكثر واقعية وملاءمة للظروف المحلية، وتأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية، فإنها ستأتي بنتائج إيجابية بابتداء المرحلة الأولى. ومن هذه النتائج تشجيع إعادة توطين رؤوس أموال المغتربين العرب (لبنانيين وفلسطينيين وعراقيين. . . الخ) للاستثمار الصناعي في مواطنهم الأصلية أو عبر الأقطار العربية التي تتوفر فيها المجالات والأجواء الملائمة للمشاريع المشتركة (والعربية بالذات)، بما في ذلك وجود السوق الواسعة لمدخلات الإنتاج والمنتجات حتى لو كان ذلك على مستوى الأقاليم أو المناطق الجغرافية المختلفة. وهنا تتضح أهمية إقامة التكتلات الاقتصادية العربية التي ابتدأت في عقد الثمانينيات والتي يمكن اعتبارها كمرحلة أولى في هذا السبيل إن هي نجحت بخلق أسواق أقاليمية للتعاون في هذا المجال. أما إذا اعتمدت هذه التكتلات مبدأ الاستغلال والانفراد بالعمل من دون تنسيق وتعاون مع التكتلات أو الأقاليم العربية الأخرى، فالأمر يكون مختلفاً.

٢ ـ استراتيجية التنمية وبرامج التصنيع في المرحلة القادمة

على الرغم من الاهتمام المتزايد بنشاط القطاع الخاص في الصناعة التحويلية في جميع الأقطار العربية تقريباً، سيبقى للقطاع العام دور مميز، على الأقل في عدد من تلك الأقطار بما فيها بعض الأقطار التي تتمتع باحتياطي نفطي كبير. وعليه، سيكون لاستثمارات الدولة في الصناعة التحويلية أثر مهم في ترتيب أو توجيه أنماط التصنيع على مستوى تلك الأقطار. وقد تعتمد إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في الوطن العربي على مدى وضوح الرؤية بشأن مستقبل العلاقات بين الأقطار العربية نفسها من جهة، وبينها (أو بين بعضها) وبين الدول الأخرى، وبخاصة دول الجوار والدول الصناعية في ضوء المتغيرات الاقتصادية وما تعكسه من تحولات في السوق العالمية، من جهة أخرى. ولوضع تصور عما يمكن أن يؤول إليه الأمر، تجدر الإشارة الى بعض العوامل والظروف

التي تتحكم في اتجاهات برامج التنمية على المستويين القطري والإقليمي:

- يتوقع أن تحدث توسعات كبيرة في الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الحديد والألمنيوم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إضافة الى قيام صناعات وسيطة تتضمن عمليات تصنيع لاحقة وصناعات رافدية في عدد من الفروع الثانوية. ونجاح مثل هذه المشاريع سيكون منوطاً بدرجة التشابك والتكامل محلياً وبمقدرتها على دخول الأسواق الخارجية كي تتمكن من ضمان تصدير فائض الإنتاج الكبير ما دامت السوق المحلية لكل قطر محدودة للسلع الوسيطة. ويبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد أدركت أهمية التعاون في ما بينها لهذه الغاية، فأخذت تتبنى سياسات تنسيق معينة تتفادى عن طريقها مشكلة المنافسة وتشجع على إقامة مشاريع صناعية مشتركة، كما نصت على حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال داخل التكتل. وقد تؤدي هذه السياسات الى الحد من الازدواجية في خطوط الإنتاج، على الأقل مؤقتاً، للتأكد من أوضاع السوق العالمية للصناعات الأساسية. ولكن لم تترجم مثل هذه السياسات بصورة علمية وعملية تكفي لخلق البيئة اللازمة للتشابك وللتكامل في هذه الصناعات على المدى القريب كي تتمكن منتجاتها الوسيطة من ولوج الأسواق العالمية.

- يتوقع أن تؤدي التطورات التقنية الحديثة في الدول الصناعية الى التحول من بعض السلع التقليدية الى سلع جديدة قد لا تعتمد المنتجات الوسيطة المستوردة من بعض الأقطار العربية والتي ظلت بعض الأسواق العالمية مفتوحة لها لفترة طويلة لأسباب اقتصادية كما كانت الحال مع بعض منتجات الاثيلين البلاستيكية. ولتفادي الخسائر المترتبة على ذلك، لا بد من توسيع القاعدة الصناعية وضمان المرونة اللازمة لزيادة التركيب السلعي وتنويعه للتجاوب مع متغيرات الأسواق العالمية. ويبدو أن بعض البلدان العربية كالسعودية انتبهت للأمر، فأقامت خطوط انتاج جديدة منها لتنويع المنتجات أو لتحسين خواص السلع الوسيطة للإبقاء على مستوى هذه الصناعة في التصدير.

- كان للتقدم الملموس الذي أحرزته بعض الأقطار العربية، مثل العراق ومصر وتونس والجزائر وسوريا، في تطوير الصناعات الرأسمالية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات أثر في تطور هيكل صناعي شبه متوازن الى حد ما في كل منها. ولكن محدودية السوق المحلية وانغلاق السوق الإقليمية، إضافة الى مشكلة الاعتماد على التقنيات المستوردة وسرعة تطورها عالمياً قد تضع بعض العراقيل في طريق استمرار تقدم هذه الصناعات، وبخاصة إذا لم يتواصل تكاملها باتجاه الصناعات الأساسية. ولهذا اهتمت بعض هذه الأقطار، كالعراق ومصر والجزائر، بالتعاون في ما بينها عن طريق الاستثمارات المشتركة أو وضع صيغ للتعاون، بما في ذلك توزيع عمليات تصنيع المكنونات والاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر الإقليمية لمستلزمات الإنتاج مثل مخرجات صناعة الحديد والصلب والكفاءات الفنية. وقد كان من المؤمل أن تتكامل صناعة الحديد والصلب باتجاه الصناعة الاستخراجية أيضاً على مستوى الوطن العربي بعد أن تأسست

شركة عربية لهذه الصناعة وبدأت فعالياتها في موريتانيا، إلا أن بعض برامج التعاون التي ذكرت أعلاه قد جمدت بعد حرب الخليج الثانية.

- كان بعض الأقطار العربية يخطط لزيادة سعات تكرير النفط لاعتبارات خاصة بالتصدير أولاً. ومن المعروف أن الطاقة العربية التصميمية الكلية لمصافي التكرير العربية تراوحت بين ٥,٤ و٥,٩ مليون برميل يومياً من النفط الخام خلال عقد الثمانينيات، وهذا يزيد على استهلاك الوطن العربي بقليل، إلا أنه، بصورة عامة، كانت أغلبية المصافي ذات سعات إنتاجية صغيرة أو متوسطة ولا تشمل عمليات تحويلية تساعد على زيادة كفاءتها للإفادة القصوى من النفط الخام المستعمل وتحسين المنتجات التقليدية، وفي إنتاج اللقيم المناسب لعدد من الصناعات البتروكيمياوية. وهذا ما جعل الاهتمام في الوقت الحاضر منصباً على إقامة مصافي تكرير تحويلية لتتكامل هذه الصناعة مع الصناعة البتروكيمياوية في بعض الأقطار العربية. ومثل هذا التوجه لا زال محدوداً أو في مراحله الأولى، على الرغم من أهميته في تحسين خواص المنتجات وتنويع التركيبة السلعية. وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن الطاقات التصميمية الحالية للصناعات البتروكيمياوية في الوطن العربي لا زالت متواضعة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار الامكانيات المتوفرة، إذ كانت مع مطلع هذا العقد حوالى ١٣,٢ مليون طن سنوياً موزعة على أربعة أنواع من المنتجات الرئيسة أو الأساسية، ولا تمثل أكثر من ٤,٤ بالمئة من الطاقة التصميمية العالمية. إضافة إلى هذا، لا زالت الصناعة البتروكيمياوية العربية تعتمد الغاز الطبيعي كلقيم بدرجة كبيرة، مما يحد من قدرتها على تنويع التركيبة السلعية إن لم تعززها منتجات التكرير الثانوية الوسيطة كالنفثا.

- ارتأى بعض الأقطار العربية التريث في توسيع صناعة الإسمنت، وهي إحدى الصناعات التصديرية الرائدة في الوطن العربي، وذلك لأسباب تتعلق أولاً بالطاقة التصميمية الكلية لمصانع الإسمنت والتي قاربت ١٠٠ مليون طن سنوياً، في حين لا زالت درجة استغلالها حوالى ٧٠ بالمئة، مع العلم أن الاستيراد من خارج المنطقة قد توقف كلياً. كما أن مجال التصدير الى خارج المنطقة العربية لا يبدو مشجعاً في الوقت الحاضر. من ناحية أخرى، اهتم بعض البلدان العربية بزيادة نشاط الصناعات النسيجية في ضوء الحقائق القائلة بأن الوطن العربي يواجه تدهوراً في الاكتفاء الذاتي من الأنسجة. والمعروف أن مجالات التصدير قد يشوبها بعض الصعوبات بسبب العراقيل التي تواجهها منتجات هذه الصناعات للنفاذ الى الأسواق العالمية. وقد لا تتحسن أوضاع هذه الصناعات ما لم يُصَر الى تحسين ظروف التصنيع بما فيها زيادة الاعتماد على المدخلات المحلية للغزول الصناعية (الألياف التركيبية) وتشجيع التبادل التجاري بمنتجاتها داخل السوق الإقليمية أولاً.

- هناك حاجة ملحة الى زيادة الاهتمام من قبل بعض الأقطار العربية بأسواق الدول المحاذية للصحراء الغربية (الافريقية) الكبرى وباتجاه الدول الآسيوية، وبخاصة الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية. ومما يعظم هذا الاهتمام هو احتمال انخفاض

الصادرات العربية من السلع المصنعة الى دول المجموعة الأوروبية بحوالى ٤٠ بالمئة خلال هذا العقد، بحسب إحدى الدراسات[١٣]. والمرجح أن أكثر البلدان العربية عرضة لهذا الانخفاض ستكون: البحرين وتونس والأردن والمغرب وعمان ومصر ولبنان. ويؤكد بعضهم أنه على الرغم من أن غالبية دول المجموعة ستبقى بحاجة الى مصادر للطاقة الرخيصة ويزداد اهتمامها بالسوق العربية الكبيرة، إلا أن البلدان العربية لن تتمكن من التوسع داخل سوق المجموعة حتى لو تبنت سياسات تجارية حرة تتماشى وتوجيهات العالم الرأسمالي ما لم يكن لها موقف تفاوضي جيد تقدم من خلاله تنازلات مقابل امتيازات معينة في أسواق الدول الصناعية بصورة عامة.

ـ سيكون للتجارة الإقليمية، وعلى مستوى الوطن العربي، الأثر الأكبر في زيادة إنتاجية المشاريع الصناعية وتوسيع القاعدة الصناعية وإعادة هيكلتها بما يتلاءم والتطور اللازم باتجاه الأسواق العالمية، وبخاصة في الدول الصناعية. وهذا يتطلب صيغاً جديدة للتعاون العربي في مجال الصناعة التحويلية لا تخضع لتوجهات فوقية سياسية، بل تنبثق وتتطور من الداخل استناداً الى الاحتياجات والمتغيرات الجارية في جميع الظروف الخاصة بالتصنيع محلياً وإقليمياً وعالمياً. ومثل هذه الصيغ تتطلب التنسيق والتشاور المستمر بين المنتجين ومسؤولي السياسات المالية والاقتصادية والصناعية كي يصار الى وضع الآليات المناسبة لتطوير الهيكل الصناعي والقدرات الفنية والتفاوضية، إضافة الى صياغة أسس حقيقية لسوق إقليمية موحدة في جميع الحالات.

رابعاً: مناهج التعاون العربي في الصناعة التحويلية

١ ـ مما لا شك فيه أن للتعاون الاقتصادي أبعاداً سياسية، وإن كانت الأهداف الاقتصادية المعلنة هي العنصر الأول في تحديد آليات التعاون. وقد تتطور هذه الآليات على مراحل بحسب الحاجة والظروف حينما تدرك الدول المعنية أبعاد الإنجاز الذي حصل والمنافع التي ستجنيها إن هي استمرت في تطوير آلية التعاون. وهذا ما حصل لدول الاتحاد الأوروبي التي أخذت تتجه نحو درجة أكبر من التعاون لاعتبارات استراتيجية اقتصادية. أما بالنسبة الى البلدان العربية، فقد كان المنطلق لأي من آليات التعاون التي طرحت خلال فترة نصف قرن من الزمن يستند بالدرجة الأولى الى فكرة الوحدة العربية بمضمونها السياسي كهدف مبدئي أو أساسي، ابتداء باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت (عام ١٩٥٣)، مروراً باتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وإنشاء مركز التنمية الصناعية للدول العربية في عقد الستينيات، وانتهاء بتشكيل مجلس التعاون العربي. وغالباً ما كانت الآليات وحتى الفعاليات الخاصة بموضوع التعاون على المستوى العربي تضم أوجهاً مشابهة إن لم تكن تقليداً للخطوات التي اتبعتها المجموعة

(١٣) المصدر نفسه.

الأوروبية أو ترجمة ممسوخة لبرامج التعاون الفني للأمم المتحدة في ما يخص قطاع الصناعة التحويلية والتبادل التجاري بمستلزمات الإنتاج والمنتجات. وبسبب افتقار البلدان العربية الى كثير من متطلبات العمل المشترك، وفي مقدمتها القناعة بماهية التكامل وأهمية التعاون الجدي لوضع مخطط تأشيري ملزم من دون المساس بالسيادة الوطنية لتنسيق فعاليات النشاط الصناعي على المستوى الإقليمي، لم تتمكن المؤسسات العربية المعنية التي شكلت لهذه الغاية من الوصول الى نتيجة مثمرة حتى قبل اجتياح العراق لدولة الكويت.

بعد إقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل المشترك في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) والذي نص على الالتزام بوضع خطة للتنمية القومية الطويلة المدى، كان من المؤمل أن يأخذ موضوع التعاون الصناعي منحى جديداً قوامه تحرير التبادل التجاري والبرمجة الصناعية المشتركة التي تأخذ بنظر الاعتبار خطط التنمية القطرية وأنماط الاستثمار الصناعي في كل بلد لوضع منهاج للتشابك بين الأنشطة الصناعية المختلفة على المستوى الإقليمي. في الواقع، كانت بعض العناصر التي تضمنها الميثاق بشأن الصناعة تمثل إعادة لبنود سبق وأن أقرتها مؤسسات العمل العربي المشترك بما فيها مؤتمرات التنمية الصناعية للدول العربية، والتي طالما أكدت أهمية التنسيق الصناعي وضرورة إقامة المشاريع الصناعية المشتركة في بعض الصناعات المهمة، كالصناعات البتروكيمياوية، مما شجع بعض المنظمات العربية على وضع دراسات أولية بعضها مفصل حول مشاريع محددة طرحت للنقاش، ولكن لم يتمخض عنها سوى عدد محدود جداً. ومع أن دراسات الجدوى التي وضعت لهذه المشاريع أخذت بنظر الاعتبار ما تضمنته خطط التنمية القطرية من تصورات لمشاريع ذات علاقة بالفعاليات المقترحة وبسعة السوق الإقليمية واحتمالات التصدير، إلا أن معظمها لم يتطرق الى أسس التعاون اللازم بإسهاب لإنجاح مثل هذه المشاريع في ضوء التطورات الجارية في هيكل الصناعة العالمية، وفي مقدمتها مقومات التكامل على مستوى الفروع الصناعية والآليات اللازمة لتحفيز التبادل السلعي لمنتجاتها داخل المنطقة العربية ولعملية التبادل التجاري على المستويين الإقليمي والدولي.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تباطؤ المساعي نحو تعاون عربي جاد ومثمر بشأن التنمية الصناعية حدة النوازع القطرية وعدم وضوح أهداف التكامل الصناعي المثمر ومهامه، وحتى مراحله. كما كان لتباين الاجتهادات بشأن هذه الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيقها بما فيها مراحل التكامل أثر كبير في إفشال المحاولات لذلك الغرض. وبهذا الشأن يجدر بنا وضع بعض التعاريف لمنطوق التكامل الصناعي من خلال شرح مبسط لفكرة التعاون:

ترتبط فكرة التعاون برغبة بعض البلدان في تقوية العلاقات الاقتصادية بينها عن طريق آليات لها جوانب قانونية، منها: تشكيل منطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي لتنسيق السياسات الاقتصادية والتشاور بين البلدان الأعضاء في

الاتحاد في سبيل اتخاذ مواقف محددة من الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى. وغالباً ما ينبثق من هذه الآليات إجراءات تخص القطاع الصناعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما قد ينجم عن هذه الإجراءات بنود ملزمة للبلدان الأعضاء تعممها على مؤسساتها العامة والخاصة فتتحدد بموجبها العلاقات القطرية والإقليمية التي تعود بالفائدة على الجميع: كالارتفاع بمستويات الإنتاج واستخدام الموارد المتاحة وإعادة توزيعها لصالح الوحدات الإنتاجية، والإفادة من حجم السوق الكبير للارتفاع بكفاءة الإنتاج... الخ. ومثل هذه العلاقات قد تنتظم للفعاليات نفسها على مستوى الفرع الصناعي الواحد أو حتى عن طريق تشكيل إداري قانوني يشرف على منشأة، أو منشآت انتاجية، يتحقق من خلالها التكامل الصناعي بأشكاله ودرجاته المختلفة.

يتحقق التكامل العمودي (الرأسي) إذا أقيمت خطوط إنتاجية يكمل بعضها بعضها الآخر ضمن مسلسل إنتاجي يضم عمليات صناعية متعددة، بما فيها عملية تهيئة المواد الأولية وعملية استغلال المواد البينية حتى لو كانت وحدات الإنتاج في مناطق جغرافية متباعدة. كما يتحقق التكامل الصناعي الأفقي ضمن الفرع الصناعي الواحد أو لفروع صناعية متعددة في حالة استغلال المنتجات البينية والعرضية لوحدات إنتاجية في أحد الفروع الصناعية كمدخلات أو لقيم لخطوط إنتاجية جانبية في المنشأة نفسها أو الفرع، أو في منشآت فرع صناعي آخر. ومثل هذا التكامل الأفقي الجانبي كفيل بخلق التشابك بين عمليات الإنتاج المختلفة وحبك الروابط بين الإنتاج والتسويق حيث تشكل الخطوط الجانبية سوقاً مضمونة للخطوط العمودية. هذا وقد أطلق بعضهم منطوق التكامل الأفقي أيضاً على الحالة التي يتم فيها تنسيق الفعاليات الخدمية والإنتاجية لوحدات تصنيع متشابهة في مناطق جغرافية متباعدة حتى لو لم يجمعها أي جهاز إداري أو قانوني واحد، للإفادة القصوى من المواد المتاحة وبأقل درجة من المنافسة في السوق، وذلك عن طريق تنظيم تشاوري. وقد ينجم عن الحالة الأخيرة فرصة للتخصص وللمرونة في مواجهة السوق بمنتجات متعددة أو على الأقل بمنتوج واحد ذي خواص مختلفة لمواءمة الطلب.

وبهذا الصدد لا بد من التأكيد أن مشاريع التكامل الصناعي كما بحثت أعلاه لا تعني بالضرورة الاستثمار المشترك، علماً أن الاستثمار المشترك يعتبر محفزاً لعملية التكامل. كما أن فعاليات التكامل التي لخصت أعلاه تعتبر من أهم مقومات التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقطري، ودور الدولة في تشجيعها لا يعني بالضرورة أن يتم عن طريق استثمارات القطاع العام محلياً أو استثمارات الدولة في مشاريع إقليمية مشتركة. فللدولة دور أساسي في ترسيخ بنود التعاون الصناعي على المستوى الإقليمي وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار وإيجاد الآليات الكفيلة لتشجيع مشاريع التكامل، بما في ذلك تحفيز إقامة مشاريع مشتركة والمساهمة في استثماراتها عند الضرورة.

يتضح مما تقدم أن عناصر التكامل الصناعي على مستوى الوطن العربي لن تشكل أي خطر على مناهج التصنيع القطرية، بل العكس هو الصحيح لأنها ستزيد من فعالياتها

وتعطيها اللازم لمواجهة التحديات الدولية إن حسنت النيات ووجدت الآلية المناسبة. من ناحية أخرى، سيمهد التكامل الأرضية اللازمة لدعم القوة التفاوضية على المستوى الدولي بعد أن يكون منهجه قد اكتسب الثقة والدرجة الكافية من الدعم لتحرير التجارة البينية بين الأقطار العربية وتوسيع سوقها الإقليمي.

٢ ـ مشاريع التكامل البديلة

على الرغم من أنه لم تطرح الى الآن مشاريع تكامل محددة لها علاقة بالصناعة التحويلية ضمن برامج التعاون العربي ـ الإسرائيلي، إلا أن منطوق التطبيع الذي تتحدث عنه إسرائيل لم يتغاضَ عن إمكانية التعاون والاستثمار المشترك مع الأقطار العربية في بعض الفروع الصناعية والتي من شأنها خلق أجواء التكامل. فإضافة إلى التمويل، تتطلع إسرائيل الى توسيع قاعدتها الصناعية عن طريق استغلال الخامات والجيل الأول من منتجاتها والتي ستستوردها من بعض الأقطار الغنية بالموارد الطبيعية لاستكمال مسلسل التصنيع وإنتاج مواد الأداء (Performance Materials) ذات القيمة المضافة العالية والتقنيات المعقدة نسبياً، وتصديرها حتى الى البلدان العربية بدلاً من إكمال مسلسل التصنيع عند الأخيرة. ويرى بعض المفكرين أن مثل هذا يجب أن يكون محفزاً للبلدان العربية لاتباع أنماط جديدة في التصنيع تمكنها على المدى البعيد من منافسة إسرائيل عند الإفادة من برامج التعاون العربي ـ الاسرائيلي والأوضاع المستجدة عالمياً بما فيها طموحات الدول الكبرى في المنطقة، كما حدث لليابان وألمانيا مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت الهيمنة الأمريكية موضع تحدٍّ لكلا البلدين، فساهمت بانتقالهما الى موقع اقتصادي مميز. إن مثل هذه الأطروحة لم تأخذ بنظر الاعتبار خلفية المجتمع المتقدمة في كلا البلدين آنذاك، ولا التناقضات القطرية في الوطن العربي أو الترابط العضوي بين إسرائيل والدول الصناعية.

إن قبول الأمر الواقع في ما يخص عملية السلام من قبل بعض المفكرين العرب لم يمنع من إثارة التحفظات بشأن التطبيع بسبب احتمال الهيمنة الاسرائيلية اقتصادياً على المنطقة، وبخاصة أن طموحات إسرائيل بهذا الشأن تؤكدها تصريحات زعمائها حول دور إسرائيل القيادي للنظام الإقليمي المنشود بحكم تفوقها التقاني ومستواها الحضاري الديمقراطي المتقدم. ويرى المؤيدون لعملية التطبيع أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي المحتلة أو تتساهل بموضوع حقوق الشعب الفلسطيني من دون مقابل، وأن التطبيع هو الشرط الأساسي للمقايضة. وما دام الأمر كذلك، من الأوفق أن يتم التطبيع على مراحل كي يتمكن الجانب العربي من إعداد نفسه لاتقاء مخاطر الهيمنة الاسرائيلية، إذ لا زال أمامه خيارات يمكن استخدامها لذلك الغرض. ومن الشواهد التي تطرح بهذا الصدد ما له علاقة بدعم الدول الصناعية لعملية التطبيع. فتأييد تلك الدول لمواقف إسرائيل لا يعني فسح المجال لها كلياً للاستئثار بالسوق العربية، على الرغم من أن الدول الغربية

المتقدمة ستعطي إسرائيل الفرصة لاستغلال عملية التطبيع لما لها من دالة عليها وهي دولة صغيرة ذات سوق داخلية وموارد طبيعية محدودة. وهذا يعني أن الدول الصناعية لن تتسامح باحتكار إسرائيل للسوق الاقليمية، وبخاصة أنها تؤكد مبادئ الاتجار الحر والتي تسعى إلى تطبيقها من خلال المنظمة العالمية للتجارة، المؤسسة الأولى في النظام الدولي الجديد والتي لا تتعارض مبادئها نظرياً مع برامج التنمية القطرية أو مناهج التكامل الإقليمية. ويؤكد المؤيدون لهذا الطرح ضرورة توفر الإرادة السياسية العربية والحكمة المتناهية في عدم الاندفاع نحو التعاون مع إسرائيل قبل صياغة مناهج واقعية وسبل قويمة لترسيخ مبادئ التعاون العربي تمكنها من الانسجام مع مناهج منظمة التجارة العالمية بعد أن تتقدم لذلك كتكتل اقتصادي. وعلى الرغم من التفوق التقاني والذي يجعل ميزان الصراع والتعاون يميل لصالح إسرائيل، فإن للأقطار العربية قدرات فنية وتقانية واسعة، ولكنها بحاجة إلى مناهج تكامل وتنسيق وإلى أجواء عمل تتواءم ومتطلبات المرحلة القادمة.

إن عملية السلام والتطبيع لن تؤدي أو تساعد على إدماج إسرائيل الكامل في المحيط العربي في المدى المنظور، وبخاصة أن الأبعاد التاريخية والنفسية للقضية الفلسطينية قد تبقى في خاطر المجتمع العربي لفترة طويلة، على الرغم من تطلعات بعض شرائح المجتمع العربي إلى المردود الاقتصادي من عملية السلام وحتى التعاون مع إسرائيل من خلال التطبيع. والرؤية الواقعية الحذرة للجانب العربي في تعامله مع التطبيع قد تتمثل في التفاوض على خلق أجواء طبيعية للتنافس بين جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو باقي دول البحر المتوسط، بعد أن تتأصل الثقة المتبادلة بين الجميع. والثقة هذه لا تتبلور ما لم تتخلّ إسرائيل عن نزعة التحدي لاحتلال المركز الأول في المنطقة اعتماداً على قوة التقانة (التكنولوجيا) بعد قوة السلاح، وبعد أن تتمكن البلدان العربية من إدراك ما عليها أن تقوم به لتدخل معركة السلام بثقة وتصور عقلاني لقدراتها مجتمعة وإمكانية التعاون في ما بينها من أجل البقاء في اللعبة الدولية. أما النموذج المؤسسي الأقل خطورة للتعاون مع إسرائيل في البداية، فيجب أن يستند الى مبدأ تحرير التجارة الذي أقرته اتفاقيات الغات، بدلاً من استحداث صيغ وآليات للتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي كاتحاد جمركي أو سوق مشتركة لعدد من دول المنطقة، منها إسرائيل وبعض الأقطار العربية أو كلها، أو اتحاد اقتصادي يسمح بحرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتقانات المتقدمة من دون قيود.

وخلاصة القول أن التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية في الوطن العربي كثيرة ومتشعبة، ولا بد من مواجهتها برؤية واضحة ومواقف عملية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعتبر بتجارب الماضي لمسيرة التعاون. فالصناعة العربية لا زالت في مراحلها الأولى، ولم تتهيأ لها بعد الأجواء الملائمة لاستغلال جميع الظروف والإمكانات المتاحة لها وللتفاعل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بصورة كبيرة. وما لم يتم تقييم ظروف العمل والتعاون بين

البلدان العربية على أسس منطقية وعملية لتتمكن من خلق أرضية متماسكة للتفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى ومع دول المنطقة بالذات من منطلق متوازن، ستبقى الصناعة في الوطن العربي على هامش النظام الدولي المطروح حتى لو توسعت القاعدة الصناعية محلياً في بعض الأقطار، إذ لا زالت الصناعة في الأقطار العربية جميعها تفتقر الى الكثير من المقومات الذاتية الرئيسة أو المهمة للإنتاج الصناعي بمفاهيم الحديثة. ومن هنا يأتي التأكيد على العمل من أجل تأصيل العمل العربي المشترك وإعطاء الأولوية لمناهج التكامل الصناعي على مستوى الوطن العربي في معزل عن عملية التطبيع ومسارها، بما في ذلك مناهج التعاون العربي ـ الإسرائيلي، وإن يستلزم الأمر أخذ عناصر تلك المناهج وآلياتها بنظر الاعتبار.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

القيمة المضافة للصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١ ـ أ ـ القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	٧٠٤٣٠	٦٧١٠٦	٨٦٨٨٣	١٠٦٣٧٢	٩٢٩٤٤
١ ـ ب ـ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	١٨,٥	١٧,٥	٢١,٦	٢٣,٢	٢١,١
٢ ـ أ ـ القيمة المضافة للصناعات التحويلية	٤٢٦٨٣	٤٠٠١٧	٤٤٠٧١	٤٧٤٢٠	٤٠٦١٦
٢ ـ ب ـ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	١١,٢	١٠,٤	١١,٠	١٠,٤	٩,٢

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (مليون دولار بالأسعار الجارية)

	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩١	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الأردن	٣٤	٧,٠	١٢٤	١٢,٧	٤٢٧	١٢,٩	٤٩٢	١٢,٣	٥٢٠	١٣,٢	٥٠٥	١٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	٢٦	٢,٧	٩٣	٠,٩	١١٣٠	٣,٨	٢٥٢١	٩,٣	٢٦٤٣	٧,٩	٢٦٦١	٧,٩
البحرين	٢	٠,٩	٢٧٣	٢٣,٠	٥٥٧	١٤,٧	٥٨٥	١١,٤	٦٥٧	١٦,٣	٦٩٠	١٦,٢
تونس	١١٥	٨,٠	٣٨٠	٨,٨	١٠٢٦	١١,٨	٩٩١	١٢,١	١٩٩٦	١٥,٩	١٩٩٧	١٥,١
الجزائر	٧٣٥	١٤,٣	١٤٥٢	١٠,١	٤١٦٨	٩,٩	٦١٣٩	١٠,٦	٥٧٢٥	٩,٦	٣٨٤١	٨,٩
السعودية	٣٧٢	٩,٦	١٤٣٠	٣,٦	٥٨٠٠	٥,٠	٧٥٥٣	٨,١	٧٢٩٦	٧,٠	٧٩٤٦	٦,٩
السودان	١٩٣	٩,٦	٣٩٧	٩,٢	٤٧٩	٥,٩	٥٥٤	٩,٣	١٠٦٨	٨,٧	١١٣٠	٩,٣
سوريا	٣٥٢	١٩,٦	٥٧٥	١٠,٣	١١٧٢	٩,٠	١٣٢٠	٦,٥	٢١٣٩	١٥,٤	٢٥٣٤	٢٠,٠
الصومال	٢٦	٨,٣	٣٥	٥,٠	٩١	٥,٨	٤٦	٦,٠	١٦	٤,٢	٨	٣,٥
العراق	٣٢٥	٩,٠	٨٠٨	٥,٩	٢٤٠١	٤,٥	٥١٣٩	٩,٦	٨٢٩١	١٠,٨	٢٩٣٣	٤,٤
عمان	١	٠,٢	٦	٢,٣	٤٥	٠,٨	٣٢٢	٣,٢	٣٩٦	٣,٨	٤٣٨	٤,٣
قطر	٧	٢,٧	٦٥	٢,٦	٢٥٨	٣,٣	٤٥٦	٧,١	٩٤٨	١٢,٩	٩١٧	١٣,٣
الكويت	١٢٠	٤,٢	٦٨١	٥,٧	١٦٢٤	٥,٧	١٢٢٣	٦,٢	٢١٦٠	١٢,٠	٧٨٣	٧,١
لبنان	٢٠٢	١٣,٦	٤٥١	١٣,٨	٥٢٥	١٢,٩	١٢١	١٣,٢	٥٥٧	١٢,٦	٤٦٥	١٢,٦
ليبيا	٨٢	٢,١	٢٩١	٢,٣	٨٠٥	٢,٣	١٢٨١	٤,٨	٢١٢٥	٧,٧	٢٣٧٩	٧,٥
مصر	١٣٣١	١٩,٦	٢٢٦٨	١٦,٩	٣١٥٣	١٢,٢	٥٩٨٣	١٢,٩	٥٥٢٧	١٥,٦	٥٥٤٥	١٦,٢
المغرب	٦١١	١٥,٩	١٤٨٨	١٦,٦	٣٠٥١	١٧,١	١٩٧٢	١٦,٦	٤٨٨٥	١٩,٠	٤٩٣٩	١٧,٩
اليمن الشمالي	١٠	٤,٢	٥٦	٥,٣	١٦٠	٥,٧	٢٥٩	٧,٠	٥٥٧	٧,٨	٧٩١	٩,٥
اليمن الجنوبي	٤٣	٢٥,٠	٢٧	١٠,٢	٨٠	١٢,٠	١٢٨	١١,٣				
موريتانيا	١٨	١٠,٢	٢١	٤,٥	٤٠	٥,٨	٣٥	٥,١	٩٨	٩,٣	٩٨	٨,٦
جيبوتي	-	-	-	-	٢٦	٨,٦	٥٧	١٠,٠	١٧	-	١٧	-
الوطن العربي	٤٦٠٣	١١,٥	١٠٩٢٢	٧,٢	٢٧٠١٨	٦,٦	٣٧١٧٦	٩,٢	٤٧٤٢٠	١٠,٤	٤٠٦١٦	٩,٢

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

مقارنة بين تطور القيمة المضافة الصناعية ونسبتها، والناتج المحلي الإجمالي والعمالة في الصناعات التحويلية والدخل الفردي السنوي لعدد من البلدان العربية والصناعية وبعض الدول الآسيوية

(بأسعار عام ١٩٨٠)

الأعوام	١٩٨٠				١٩٨٧			
	القيمة المضافة (مليون دولار)	نسبتها المئوية	العمالة (بالألوف)	دخل الفرد (دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	نسبتها المئوية	العمالة (بالألوف)	دخل الفرد (دولار)
الجزائر	٣٢٨٦	٧,٨	٣٢٩	٢٢٦٨	٥٦٣١	١٠,١	٤٤٩	٢٤٢٥
مصر	٣٢٢٠	١٣,١	٨٦٨	٥٩٠	٥٣٠٩	١٣,٨	١٠٥٩	٧٦٦
ليبيا	٧٢٣	٢,٠	١٨	١١٦٩٢	١٢٢٧	٤,٥	٢٤	٦٦٦٦
المغرب	٢٧٧٤	١٧,٧	١٩٣	٨٣٦	٢٩٨٠	١٥,٤	١٨٧	٨٢٩
تونس	١٠٣٠٨	١١,٨	١٢٥	١٣٦٩	١٧١٩	١٥,٠	١٧٤	١٥٠٣
العراق	٢٣٦٣	٤,٥	١٧٧	٣٩٦٩	١٨١٨	٦,٥	١٨٤	١٧٧٠
الأردن	٣٦٣	١١,٠	٢٥	١١٣٠	٤١٤	٨,٨	٤٤	١٢٤٤
الكويت	١٥٨١	٥,٥	٤٣	٢٠٨٣٦	١٧٤٥	٧,٠	٥١	١٣٤٢٧
السعودية	٥٨٠٠	٥,٠	غ.م.	١٢٣٧٢	٨١٢٩	١٠,١	غ.م.	٦٤١٥
سنغافورة	٣٤١٥	٢٩,١	٢٩٤	٤٨٥١	٤٦٩٥	٢٦,٨	٢٦٤	٦٦٩٣
اليابان	٣٠٩٧٤٧	٢٩,٢	١٠٢٥٣	٩٠٦٨	٤٦٢٤٨٨	٣٣,٨	١٠٦٥٠	١١٢٣٥
ألمانيا الاتحادية	٢٦٥٥٨٩	٣٢,٦	٧٢٢٩	١٣٢١٣	٢٨٢٨٢٢	٣١,٤	٦٦٥٦	١٤٨٣١
الولايات المتحدة	٥٨٦٤٣٨	٢١,٨	١٩٢١٠	١١٨٠٤	٧٤٧٧٦٧	٢٢,٧	١٦٩٤١	١٣٥٢٦
تركيا	١٢٧٧٠	٢٢,٤	٧٨٧	١٢٨١	٢٢٢٩٢	٢٧,١	٩١٩	١٥٦٤
إيران	٨٥٢٨	٨,٧	٤٧٠	٢٥٢١	١١٩٥٧	١٠,٤	٥٢٩	٢٢٣٩
باكستان	٤١٣٨	١٤,٧	٤٥٢	٣٢٩	٧٣٩٠	١٦,٧	٤٨٤	٣٩٨
الهند	٢٧٥٢٦	١٥,٩	٦٩٩٢	٢٥١	٤٧٧٣٨	١٩,٤	٧١٣٤	٣٠٧
إسرائيل	٤٢٠٠	١٨,٣	٢٥٩	٥٩٢٩	٥٠١٥	١٨,٠	٢٨٧	٦٣٧٧

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

متوسط النسبة المئوية لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية

خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)

	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	النشاط الصناعي		الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	النشاط الصناعي
مجموعة البلدان التالية	٨,٩	٢٥,٩	٣٤,٨	مجموعة البلدان التالية	١٤,٨	٤,٦	١٨,٤
الإمارات العربية المتحدة	٨,٦	٤٠,٣	٤٨,٩	الأردن	١٠,٩	٤,٨	١٥,٧
البحرين	١٥,٩	١٨,٢	٢٩,٣	تونس	١٤,٥	٧,٦	٢٢,١
الجزائر	١٠,٣	١٩,٣	٢٩,٦	السودان	٨,٣	١,٨	١٠,١
السعودية	٧,٨	٢٨,٩	٣٦,٧	سوريا	١٧,٩	٨,٧	٢٦,٦
العراق	٩,٧	١٤,٥	٢٤,٢	لبنان	١٤,٢	-	١٤,٢
عمان	٤,٠	٤٥,٢	٤٩,٢	مصر	١٥,٠	٤,٨	١٩,٨
قطر	١٣,٠	٣١,١	٤٤,١	المغرب	١٩,٠	٢,٥	٢١,٥
الكويت	١٣,٣	٣١,٤	٤٤,٧	موريتانيا	٧,٦	١٠,٣	١٧,٩
ليبيا	٧,٥	٣٠,٥	٣٨,٠	اليمن	١٠,٨	٩,٦	٢٠,٤

الوطن العربي: ١٠ بالمئة للتحويلية و٢٥,٤ بالمئة للاستخراجية و٣٠,٨ بالمئة للنشاط الصناعي الكلي.

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)
توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية
لمجموعة البلدان العربية بالتعاون مع المجموعات الدولية الأخرى
(نسبة مئوية)

	الدول الصناعية		الدول النامية		البلدان العربية	
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥
الصناعات الاستهلاكية	٣٣,٠	٣٠,٢	٤٧,٤	٤٥,٨	٥٩,٣	٤٨,٤
الصناعات الغذائية	١٢,٠	١١,٢	٢٠,١	٢٣,١	٢٤,٩	٢٠,٧
صناعة النسيج والملابس والجلود	٨,٧	٦,٦	١٨,٢	١٤,٠	٢٦,٤	٢١,١
صناعة الأخشاب وأوراق الطباعة	١٢,٣	١٢,٤	٩,١	٨,٧	٨,٠	٦,٦
الصناعات الوسطية	١٧,٠	١٧,٥	٢٢,١	٢٥,٠	٢١,٣	٢٤,٦
الصناعات الكيمياوية وتكرير النفط	١٣,٢	١٣,٧	١٧,٠	١٩,٥	١٤,١	١٤,٢
صناعة المنتجات المنجمية غير المعدنية	٣,٨	٣,٨	٥,١	٥,٥	٦,٢	٩,٤
الصناعات الرأسمالية	٤٨١	٥١,٠	٢٧,٩	٢٧٢	١٩,٢	٢٦,٦
صناعة المعادن الأساسية	٩,٠	٧,٢	٦,٦	٦,٦	١٠,٤	١٤,٦
صناعة الآلات والمكائن	٣٩,١	٤٣,٣	٢١,٣	٢٠,٦	٨,٨	١٢,٠
صناعات أخرى	١,٩	١,٣	٢,٦	٢,٠	٠,٢	٠,٤

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)
قيمة صادرات المنتجات الصناعية للتكتلات العربية
الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونسبتها من
الصادرات الكلية لعام ١٩٨٧ (مليون دولار)

الصادرات	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الجماعة الأوروبية
الصادرات الكلية(١)	٩٠١٦٤	٥٢٣٠٣
صادرات المنتجات الصناعية	٤٣٤٤	٣٥١٠
منها صادرات دول:		
١ ـ اتحاد المغرب العربي	٢١٩١	٢٠٩٣
٢ ـ مجلس التعاون العربي	٧٣٥	٥٤٤
٣ ـ مجلس التعاون الخليجي	١١٩٧	٧٢٨
نسبة صادرات المنتجات الصناعية		
من الصادرات الكلية (بالمئة)	٤,٨	٦,٧
صادرات السلع الرأسمالية(٢)	١٠٢٢	٩٨٤
نسبة صادرات السلع الرأسمالية		
من الصادرات الكلية (بالمئة)	١,١	١,٩

ملاحظات:

(١) تشمل الصادرات الكلية النفط والغاز والمواد الخام الأخرى أيضاً.

(٢) تشمل السلع الرأسمالية الأجهزة ومعدات النقل.

الجدول رقم (١٠ ـ ٧)

قيمة واردات المنتجات الصناعية للتكتلات العربية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونسبتها من الواردات الكلية لعام ١٩٨٧ (مليون دولار)

الواردات	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الجماعة الأوروبية
١ ـ الواردات الكلية	٦١٣٦٠	٣٦٩١٧
٢ ـ واردات المنتجات الصناعية الكلية[1]	٤١٨٩٨	٢٥٣٥٨
منها واردات دول:		
أ ـ اتحاد المغرب العربي	٩٧٦٢	٨٣٨٨
ب ـ مجلس التعاون العربي	٨٦٦٧	٥٠٠١
ج ـ مجلس التعاون الخليجي	٢١٣١١	١٠٦٨٧
نسبة واردات المنتجات الصناعية		
من مجموع الواردات (بالمئة)	٦٨,٣	٦٨,٧
١ ـ واردات السلع الرأسمالية[2]	٢٤٩١٨	١٤٦١٣
٢ ـ ونسبتها من مجموع الواردات (بالمئة)	٤٠,٦	٣٩,٦

ملاحظات:

(١) لا تشمل الواردات جميع المواد الكيمياوية والمواد الغذائية.

(٢) تشمل السلع الرأسمالية الأجهزة ومعدات النقل والآلات.

الجدول رقم (١٠ ـ ٨)

التبادل التجاري بالسلع المصنعة بين البلدان العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ١٩٨٧ (مليون دولار) والنسب المئوية لحصة الجماعة الأوروبية والسلع الرأسمالية منها

	واردات السلع المصنعة من «OECD»				الصادرات من السلع المصنعة الى «OECD»		
	مليون دولار	نسبة المعدات	حصة أوروبا	نسبة المعدات	مليون دولار	نسبة المعدات	حصة أوروبا
المغرب	٢١٨٢	٥٢,١	٨٩,٩	٨٨,٤	١٦٥٨	٩,١	٩٥,٩
الجزائر	٣٤٧٩	٦٤,٤	٨٤,٣	٨٦,٧	٩٩	٢٦,٤	٨٥,٣
ليبيا	٢٣٣٧	٥٦,٣	٧٩,٦	٧٦,٩	١٦	٨٦,٣	٩٩,٤
تونس	١٥٧٦	٤٢,٢	٩٢,٨	٩٠,٧	١٠١٥	٠,٨	٨٦,٤
مصر	٤٢٦٨	٦٧,١	٦١,٩	٦٠,٧	٥٥٩	٧,٦	٧١,٣
العراق	٢٦١٠	٥٥,٢	٤٤,٠	٥٨,٨	٩٠	٧٩,٦	٩٠,١
الأردن	١٣٢٩	٦١,١	٦٠,٥	٦٢,٠	٧٩	٧٣,٨	٧٢,٢
السعودية	١٢٥٥٧	٦١,٢	٤٩,٢	٤٥,٨	٤٤٢	٦٢,٤	٧٣,٤
الكويت	٢٦٩٠	٦٠,٨	٤٣,٤	٣٦,٥	٨٦	٨١,٤	٩٧,١
الإمارات العربية المتحدة	٣٨٠١	٥٦,٨	٥٤,٢	٥٦,٢	٣٦٢	٢٣,٢	٤٦,٧
البلدان العربية جميعها	٤١٨٩٨	٥٩,٥	٦٠,٥	٥٧,٦	٤٣٤٤	٢٣,٥	٨٠,٨

الجدول رقم (١٠ ـ ٩)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية للبلدان العربية

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٢٠	٢٢٣٠	٢٣٥٥	٢٦٤٣	٢٦٦١
البحرين	٣٩٠	٦١٧	٦٢٧	٦٥٧	٦٩٠
الجزائر	٧٦٢٩	٦٢١٥	٥٨٠٨	٥٧٢٥	٣٨٤١
السعودية	٦٠٨٥	٦٥٤١	٦٧٣٦	٧٢٩٦	٧٩٤٦
العراق	٤٩٨٦	٤٥٠٤	٧٣٦١	٨٢٩١	٢٩٣٣
عمان	٢٩٠	٣١٩	٣٥٧	٣٩٦	٤٣٨
قطر	٥٧٧	٨٦٢	٩١٦	٩٤٨	٩١٧
الكويت	٢٨٧٨	٢٨١٣	٣٤٧٤	٢١٦٠	٧٨٣
ليبيا	١٦٣٥	١٦٩٤	١٩١٩	٢١٢٥	٢٣٧٩
الأردن	٥١٩	٥٩٧	٤٤٣	٥٢٠	٥٠٥
تونس	١٢٦٣	١٤٣٥	١٤٧٤	١٩٩٦	١٩٩٧
جيبوتي	٢٦	٢٧	١٦	١٧	١٧
السودان	٧٧٠	٦٨٧	٨٨٤	١٠٦٨	١١٣٠
سوريا	٣٥٥٥	١٤٧٧	١٣٠٧	٢١٣٩	٢٥٣٤
الصومال	٨٠	٨٥	٤٩	١٦	٨
لبنان	٣٠١	٤٦٣	٣٣٩	٥٥٧	٤٦٨
مصر	٤٦١٧	٣٨١٥	٤٨٥٩	٥٥٢٧	٥٥٤٥
المغرب	٤٢٣٩	٣٨٩٤	٤٠٧٤	٤٨٨٥	٤٩٣٩
موريتانيا	٤٣	٤٦	١٠٢	٩٨	٩٨
اليمن	٥٨٥	٧٩٦	٩٧٣	٥٥٧	٧٩١

تعقيب

ربحي أبو الحاج (*)

قام د. طارق الخضيري في بداية الدراسة المتعلقة بمشاريع التكامل البديلة في قطاع الصناعة التحويلية بعرض عام «مبسط» لخص فيه واقع الصناعة التحويلية وتطورها وتشعباتها ضمن أربعة عناوين رئيسية شملت:

١ ـ تطور الصناعة التحويلية في الوطن العربي.

٢ ـ سياسات التصنيع وتطور هيكل الصناعة التحويلية.

٣ ـ القوى العاملة في الصناعة التحويلية.

٤ ـ دور الصناعة التحويلية في التجارة الخارجية للوطن العربي.

وانتقل بعد ذلك الى عرض للمتغيرات السياسية، ومناهج التعاون العربي الإقليمي والدولي ومستقبل الصناعة التحويلية، وأخيراً تطرق الى مناهج التعاون العربي في الصناعة التحويلية.

في المقدمة المشار إليها أعلاه، شمل هذا العرض العام واقع الصناعة التحويلية، وتم فيه إبراز السمات الرئيسية، وتلخيص خصائص الصناعة التحويلية والمعوقات التي تعانيها هذه الصناعات بغرض إبراز أهليتها في مواجهة المتغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والعالمية وانعكاساتها على التعاون الإقليمي العربي. ولا حاجة إلى الإشارة هنا الى صعوبة إبراز السمات الرئيسية ذات العلاقة بالموضوع وتلخيصها في مثل هذه الدراسة المقتضبة. وأود، في هذا السياق، أن أركز على اثنتين من هذه السمات والخصائص مع إبداء بعض الملاحظات والتوضيحات.

أولاً، تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن الصناعة التحويلية في معظم

(*) اقتصادي استشاري.

البلدان العربية تُعرف في أدبيات التنمية الصناعية بالمرحلة الأولى من التصنيع، إلا أن هناك فروقات واسعة في مستوى التقدم الذي أحرزته هذه الدول على مر السنين. وكما ذكرت الدراسة، هنالك بعض البلدان التي يرجع تاريخ بدء التصنيع فيها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، مثل مصر والمغرب. وهذه الدول كانت قد أنهت المرحلة الأولى من التصنيع وبدأت بالفعل ولوج ما يسمى بالمرحلة الثانية من التصنيع. وعلى نقيض ذلك، هناك البلدان الأقل نمواً، حيث نجد أن الصناعة لا تزال في طورها البدائي. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البلدان الحديثة العهد في التصنيع وتشمل البلدان الخليجية، والتي بدأ التصنيع فيها في عقد السبعينيات. وبالتحديد، فقد بدأت هذه البلدان بتطوير رزمة محدودة من الصناعات المعتمدة في الأساس على الميزة النسبية لهذه البلدان، أي في مواردها الطبيعية من النفط والغاز.

وأود أن أؤكد هنا أنه على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها معظم البلدان العربية في مجال التنمية الصناعية، إلا أن أياً منها لم يَرق حتى الآن الى مستوى من التقدم بحيث يمكن تصنيفه ضمن الدول النامية المتقدمة صناعياً. وهذه المجموعة من الدول تشمل بالإضافة إلى ما يسمى بدول النمور من جنوب شرق آسيا، بعض دول أمريكا اللاتينية والهند. في هذا السياق كانت بعض أدبيات التنمية قد شملت المغرب ضمن قلة من الدول النامية التي تمكنت من تسجيل نجاح ملحوظ في تصدير منتجاتها الصناعية الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

ثانياً، هناك سمة عامة رئيسية أخرى، والمتعلقة بالضعف في البنية الصناعية التي تعانيها الصناعة التحويلية في معظم البلدان العربية. وهذا القطاع الصناعي يعاني كذلك تدني أداء الإنتاج، والذي يعزى بدوره الى مجموعة من العوامل التي تشمل الدعم والحماية المفرطة التي تتمتع بها الصناعة، إضافة إلى المستوى المتدني في أداء وإدارة القطاع الصناعي العام والى تقادم معدات الإنتاج، وتدني معدل استغلال سعة الإنتاج وسياسات تحديد الأسعار من بين عوامل كثيرة أخرى. وغني عن الذكر هنا أن هذا الخلل في القطاع الصناعي ما هو إلا امتداد وانعكاس للخلل والضعف الذي يعانيه الاقتصاد العام في الدول المعنية. ويعزى هذا الضعف بالدرجة الأولى الى السياسات والاستراتيجيات التي سادت وحتى فترة قصيرة في معظم البلدان العربية التي اعتمدت أكثريتها سياسة واستراتيجيات إحلال الواردات، بالإضافة الى هيمنة القطاع العام. وكان لبنان البلد الوحيد الذي مارس سياسة السوق الحرة. من جهة أخرى، فإن القطاع الخاص لعب دوراً محدوداً في القطاع الصناعي في الدول التي اعتمدت التخطيط المركزي. أما الدول التي اعتمدت نظام السوق الحر وشجعت القطاع الخاص فقد كانت قلة، وقد شملت لبنان والأردن والمغرب وتونس، وقد انضمت منذ عقد السبعينيات الى هذه البلدان في مجال التصنيع البلدان الخليجية.

في ما يتعلق بالتغيرات على الساحة العالمية والإقليمية، بما في ذلك التعاون العربي

الإقليمي، فقد استعرضت الدراسة هذه التغيرات والمستجدات، بما في ذلك النظام السياسي والاقتصادي العالمي الجديد وإبرام اتفاقية الأوروغواي، وعلى المستوى الإقليمي حرب الخليج الثانية، وأخيراً التحرك على درب مفاوضات السلام العربي ـ الإسرائيلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بأهمية الصناعات العربية في مواجهة التحديات التي نتجت من هذه المتغيرات، بما في ذلك قدرة الصناعات العربية على النفاذ الى السوق العالمية، بالإضافة إلى قدرتها التنافسية في هذه الأسواق. والجواب، على ما يبدو واضح لجهة أهلية الصناعات العربية في ضوء واقع هذه الصناعات، أي أن قلة من الدول تبدو مهيأة لمجابهة التحديات الناتجة من هذه المتغيرات. صحيح أن أكثرية البلدان العربية قد أعلنت في السنوات الأخيرة اتباع سياسات واستراتيجيات التوازن بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، إلا أنه عند تفحص تطبيقات هذه السياسات على أرض الواقع نجد أنها لا تزال كما كانت في الماضي تركز على سياسات إحلال الواردات. في هذا السياق، فإن سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي التي اعتمدتها معظم البلدان العربية، والتي تعتبر تشجيع التصدير أحد أهدافها الرئيسية، لا تزال تسير ببطء في معظم هذه البلدان. في هذا الصدد لا حاجة هنا إلى تأكيد أهمية التقدم ضمن سياسات الإصلاح والتصحيح لتشمل كذلك مجال تصحيح هيكلية القطاع الصناعي، ورفع وتحسين مستوى الأداء في الإنتاج. وينسحب هذا بالخصوص على القطاع العام الصناعي لما لهذا القطاع من أهمية في معظم البلدان العربية.

وتجدر الإشارة هنا الى أن قلة من البلدان قد تمكنت من النفاذ الى الأسواق العالمية، وخصوصاً في الدول الصناعية، وتصدير منتجاتها الصناعية، وتشمل هذه البلدان المغرب وتونس اللتين نجحتا في التصدير إلى السوق الأوروبية، وفي السنوات الأخيرة تبعتها في التصدير الى هذه الأسواق مصر ولبنان والأردن، هذا بالإضافة إلى بلدان الخليج الحديثة العهد في التصنيع، التي اعتمدت منذ البداية سياسات واستراتيجيات التصدير والتي ركزت على تطوير الصناعات المعتمدة على النفط والغاز كلقيم أو مصدر للطاقة الرخيصة في الصناعات الكثيفة الاستعمال للطاقة. وخلاصة القول هنا أن معظم هذه الدول لا تزال حديثة الخبرة في تصدير المنتجات الصناعية، وخصوصاً الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

نتوقف هنا لنلقي نظرة على أبعاد عملية السلام الاسرائيلية ـ العربية. وقد ذكرت الدراسة أن الصناعة التحويلية في إسرائيل متقدمة. ويشار الى مستوى التقدم الذي أحرزته إسرائيل في الأدبيات التنموية على أنه قطاع «شبه مصنع» (Quisi-industrial). وغني عن الذكر أن أياً من البلدان العربية لم يصل حتى الآن الى هذا المستوى من التقدم الصناعي. لقد تمكنت إسرائيل منذ عقد السبعينيات من الاستفادة من اتفاقية كانت قد أبرمتها مع السوق الأوروبية، حيث تمكنت بموجبها منتجات إسرائيل، ومن ضمنها المنتجات الصناعية، من النفاذ الى السوق الأوروبية. وقد أعطى هذا على مر السنوات السابقة زخماً

لجهة تطوير وبناء قاعدة صناعية متوازنة صلبة في اسرائيل. أضف إلى ذلك تراكم الخبرات في مجال التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية والقدرة على اقتحام أسواق جديدة.

وأشارت الدراسة الى تمكن اسرائيل، قبل البدء بعملية السلام، من التصدير الى البلدان العربية عن طريق بعض دول الجوار. وأود أن أضيف هنا بعض الأرقام غير الرسمية لقيمة هذه الصادرات والتي تتراوح التقديرات لها ما بين ٦٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دولار.

وفي ما يتعلق بالمحاولات الاسرائيلية المخفقة في الماضي في إقامة مشاريع صناعية بالمشاركة مع الشركات المتعددة الجنسيات، يبدو أن هذا الوضع قد يطرأ عليه تغير في المستقبل المنظور. وهناك بعض المؤشرات في هذا الاتجاه. إن نجاح إسرائيل بفتح الأسواق العالمية يجب اعتباره مدخلاً من منظور أوسع، أي كما هو في الحقيقة، وجه من عملية مستمرة ومتكاملة لدمج الاقتصاد الاسرائيلي في النظام العالمي القائم. في هذا السياق، فإن شركات إسرائيلية عديدة قد تمكنت من الولوج الى السوق المالي العالمي والنفاذ الى مصادر التمويل الدولي بما في ذلك نجاحها بطرح الأسهم في أسواق البورصة العالمية. ويجب قراءة الإعلان حديثاً عن قرار شركة الأنتيل (Intel) إنشاء مصنع لإنتاج «شبه الموصلات» (Semi-conductor) في إسرائيل من ضمن هذه المؤشرات. وتقدر قيمة هذا الاستثمار بمليار وستة أعشار المليار دولار، وتعتبر هذه أكبر صفقة استثمارية أجنبية في حقل الصناعة منذ تأسيس إسرائيل.

ولا تكتمل الصورة هذه الا بعد الأخذ بعين الاعتبار ضخامة الاقتصاد الاسرائيلي ككل، وما لهذا من أبعاد قد تنتج من إضافة الاقتصاد الاسرائيلي الى السوق الاقليمي. فالدخل القومي الإسرائيلي يقدر الآن بحوالى ٥٥ مليار دولار، وهذا يساوي تقريباً تقديرات الدخل القومي لمجموع دول الجوار. وهو أعلى بحوالى الثلث من الدخل القومي في مصر، ويساوي حوالى نصف الدخل القومي السعودي، وهو أكبر دخل قومي عربي. في ضوء هذه المعطيات، لا حاجة الى الجواب عن السؤال الذي طرحته الدراسة: هل أن الجانبين (العربي والإسرائيلي) متكافئان أو أن بإمكانهما تطبيق مبدأ الاعتماد المتبادل؟

في ما يتعلق بمستقبل الصناعة التحويلية هناك ملاحظتان أود إثارتهما. بخصوص حجم الاستثمار في المستقبل، صحيح أنه مرتبط بإنتاج النفط وتصديره من جهة، وتنشيط القطاع الخاص، بالإضافة الى ما قد ينتج من استقرار سياسي في المنطقة نتيجة التقدم الممكن إحرازه في عملية السلام، من جهة أخرى، لكن تنشيط الاستثمار في القطاع الخاص في العديد من البلدان العربية، وخصوصاً تلك التي اتبعت التخطيط المركزي، مرهون الى درجة كبيرة بالتقدم المحرز في سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي الكلي، وخصوصاً بتحسين المناخ الاستثماري.

وأود هنا أن أضيف عاملاً آخر مهماً وخصوصاً على المديين القصير والمتوسط، والذي قد يؤدي الى زيادة الاستثمار: وهو احتمال خفض المصاريف العسكرية التي تقدر

بالمعدل بحوالى ١٠ بالمئة من الدخل القومي في المنطقة، وهو ضعف المعدل التي تم تسجيله لمجموع الدول النامية.

وأخيراً، في ما يتعلق بمستقبل التعاون العربي الإقليمي فهو مرتبط، والى درجة كبيرة، بكيفية تعامل البلدان العربية مع المتغيرات التي أفرزتها المستجدات على الساحة العالمية والإقليمية، والتحديات التي نتجت منها. وللبلدان العربية في هذا المجال الخيار في مواجهة هذه التحديات منفردة أو مجتمعة. وقد بينت الدراسة، في ضوء خبرة بعض البلدان العربية، أخطار ومحدودية استراتيجية الانفراد ـ المغرب وتونس لجهة علاقاتهما غير المستقرة مع السوق الأوروبية، وكذلك الحال في علاقات بلدان الخليج مع هذه المجموعة، وبالتحديد المشاكل التي واجهتها في ما يتعلق بتصدير منتجاتها البتروكيمياوية. وإنني أشاطر د. طارق الرأي بأنه يتوجب على البلدان العربية التوجه بجدية نحو تطوير التعاون الإقليمي الجاد وتطوير التجارة الإقليمية على المستوى العربي، وهذا بدوره يكون عاملاً مهماً في توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية وفي إعادة هيكلتها، وتطوير قطاع صناعي متكامل ومتطور قادر على ولوج الأسواق العالمية ومجابهة المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من النكسات التي طغت على مسار التعاون العربي، وآخرها التي نتجت من حرب الخليج الثانية، فالتحديات الدولية والإقليمية تملي على الوطن العربي ضرورة السعي الى العمل الجاد لإعادة ترتيب البيت العربي وتقوية أسس التعاون العربي الإقليمي. ويمكن للتجمعات الإقليمية العربية القائمة، وبعد إغلاق الحلقة المفرغة فيها بإعادة ترتيب العلاقات بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاون العربي، يمكن لهذه التجمعات أن تكون النواة التي ينطلق منها هذا التعاون والتمكن من خلق الآليات اللازمة وتطويرها وتقوية القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية، بالإضافة الى مجابهة التحركات والمشاريع التي يروج لها على الساحة الإقليمية. ولا حاجة إلى التأكيد هنا على أن إحراز تقدم على هذا المسار، بل التسريع فيه، يصبح أكثر إلحاحاً في ضوء التحركات على الساحة الإقليمية لدعم المشاريع الشرق أوسطية البديلة.

إن بناء قطاع صناعي متكامل ومتطور يحتاج الى تطوير مناهج تعاون وآليات جديدة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصناعات التي سوف تشملها عملية التعاون، إذ إن تطوير قطاع صناعي متوازن ومتطور يعني التركيز، الى حد كبير على تطوير الصناعات الوسيطة والصناعات الهندسية والرأسمالية. وهذه الصناعات تتسم بكبر السوق وسعة الإنتاج وبمدخلات تقنية عالية المستوى. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يُحرز تقدم كبير في تطوير هذه الصناعات في أكثر البلدان العربية. ويعزى هذا، والى درجة كبيرة، الى أن قلة من البلدان العربية قادرة، على انفراد، على تطوير هذه الصناعات؛ ولكن يمكنها، من مدخل التعاون الجماعي، أن توفر المعطيات الأساسية اللازمة، لجهة سعة السوق، وتوفير الموارد المالية البشرية والتقنيات، بحيث تتمكن من تطوير قاعدة صناعية متوازنة وصلبة في هذا

المجال. بالإضافة الى ذلك، إن العديد من هذه الصناعات قابل للتوزيع الجهوي/ الجغرافي، أي أنها مرشحة كمجال للتعاون الإقليمي؛ إذ إن عمليات الإنتاج في العديد من هذه الصناعات قابلة تقنياً واقتصادياً للتفكيك، وهذا يشمل بعض الصناعات الهندسية والصناعات البتروكيمياوية والتي يمكن توزيع عمليات الإنتاج فيها على العديد من الدول والمناطق.

كلمة أخيرة أود أن أضيفها. إن مناهج التعاون والآليات الملازمة لها لم تعر في الماضي الاهتمام الكافي للقطاع الخاص، وإنه يجب أخذ دور هذا القطاع في ضوء الدور الدينامي الجديد المنوط به في عملية التنمية في المستقبل.

المناقشات

١ ـ خالد تحسين علي

يرجى من الباحث والمعقب أن يفيدانا بشأن المجهودات السابقة المتعلقة بالتعاون والتنسيق والتكامل الصناعي العربي.

في العقود السابقة، قام عدد من المؤسسات الدولية والعربية الإقليمية ذات العلاقة بالصناعة بمجهودات باتجاه التنسيق والتكامل الصناعي، منها منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التنمية الصناعية العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث إن اتفاقات هذه المنظمات تشير الى مهامها التنسيقية التكاملية. وأشير، بوجه خاص، الى برنامج التنسيق والتكامل الصناعي الذي أعده مجلس الوحدة الاقتصادية والذي استخدم فيه المجلس عدداً كبيراً من خبراء الصناعة والاقتصاديين والقانونيين.

٢ ـ خالد المنوبي

الصناعة التحويلية بالذات، على الأقل ترجع الى معيار مهم، ولعله المحك الأول في حالة البلدان العربية، وهذا المعيار إنما هو القدرة على التصدير.

بطبيعة الحال، إن أوضاع البلاد تختلف بحسب قدم صناعتها وحجم هيكلها، ولكن التصدير الصناعي يعني القدرة على صناعة منتوج مقبول عالمياً من حيث الجودة والكلفة معاً، فهنالك فرق كيفي بين من يصدر ومن لا يصدر، وهناك تفاضل كمي على الأقل بين من يصدر أكثر ومن يصدر أقل، سواء في المطلق أو بإرجاع ذلك التصدير الى الفرد. أما البلاد القادرة على التصدير والمتحفزة للشراكة مع الأوروبيين والأمريكيين والآسيويين، فإنني لا أرى سبباً وجيهاً لرفض الشراكة الصناعية في صورة إتمام السلام. والسؤال الوحيد المطروح عندئذ هو: هل لإسرائيل مصلحة في ذلك، وفي صورة انتفاء تلك المصلحة، ما العمل لجعلها تفرض نفسها على غير اسرائيل وعلى اسرائيل نفسها؟ هذا هو على كل حال كلام المنطق والعلم، بصرف النظر عن أي منطق آخر.

٣ ـ سلطان أبو علي

أشار الباحث إلى غياب دور القطاع الخاص من التكامل الصناعي العربي، وذكر أن

له دوراً، وأنا أشاركه هذا في الرأي، غير أنني أود أن أشركه في همومي في هذا الصدد. فقد اتفق عدد من المستثمرين العرب على إنشاء اتحاد المستثمرين العرب، وذلك من أجل جذب الأموال العربية الى البلدان العربية، وتشجيع الاستثمار المشترك الذي يؤدي الى نمو التجارة البينية العربية. ولكنه ما زال غير فعال إلى الآن نتيجة للأهداف الشخصية، وغلبة النزعة الفردية، وعدم التحمس الكافي للاستثمار المشترك. وهذا أمر نأمل أن ينمو، ويكون له تعاون أكبر.

٤ ـ عاطف قبرصي

يعود تضاؤل التصدير العربي الى إشكالية الريعية التي تسيطر على اقتصادات النفط والاقتصادات غير النفطية التي فضلت تصدير منتجيها على تصدير إنتاجها. إن الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية لتمويل التنمية أضعف عملية التنمية نفسها، وقد قصرت عن تنويع إنتاجها وتشجيع الصادرات المنتجة.

حبذا لو تطرق د. طارق الى دور الصناعات الجديدة في تكوين هياكل إنتاج عربي جديد، وبخاصة أن معظم الاقتصادات النامية يولي هذه الصناعات وهذه المرافق الحيوية اهتماماً بالغاً.

لقد اعتمد العرب على الصناعات التحويلية القديمة، والمطلوب الدخول الى الصناعات الجديدة ذات النسب العالية للقيمة المضافة، وهذا يتأتى عن استراتيجيات واضحة وتصميم فعال على نقلة نوعية للصناعة العربية، وهو مربوط بعمل عربي مشترك.

٥ ـ عزام محجوب

لو حللنا بعجالة مشروعات التكامل البديلة المطروحة على الساحة العربية لوجدنا في آخر المطاف أن هناك التقاءً مركزياً حول مبدأ تحرير التجارة الخارجية بين الدول المعنية (رفع كل الحواجز الجمركية واللاجمركية) التي تعوق حركة التجارة، أو بعبارة أخرى، هناك التقاء حول مبدأ المنافسة الحرة بين الأطراف المعنية، لكن هيكل التجارة الخارجية (قطرياً أو قومياً) يعكس هيكل المنظومة الإنتاجية، وبالتالي يجسم مجالات التخصص في الأنشطة التي تكسب مزايا مقارنة (مزايا تنافسية) مؤكدة ترشحه وتؤهله الى المنافسة في نطاق دولي أو إقليمي (في حالة منطقة تجارة حرة).

السؤال هنا: في مستوى الوطن العربي (كأقطار وككل)، هل الصناعة التحويلية، وأي صناعة، تمثل الآن مزايا تنافسية مؤكدة، ثم على ماذا تنبني هذه المزايا؟

معطى طبيعي: (وفرة النفط والفوسفات مثلاً في النشاطات البتروكيماوية وتحويل الفوسفات).

ومعطى بشري اجتماعي: (وفرة اليد العاملة رخيصة التكلفة)، هذه المزايا تعكس موقعنا الهش في التقسيم الدولي للعمل.

الآن يصبح السؤال: ما هي التأثيرات المحتملة من قيام المشروعات البديلة المطروحة (أو في حالة رفضها) أو من الامتثال الى منظومة الغات، أو كذلك من تغيير المنوال الإنتاجي الجديد (الثورة التقانية والنظامية) في «تدهور، تقلص أو تثبيت وتدعيم» هذه المزايا؟

الجواب تدهور، تقلص، علماً بأن النظريات الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية تفيد بأن المزايا التنافسية ليست ثابتة وجامدة، بل متحركة. والمزايا تبنى، وهناك معطى إرادي لإنشاء وتصميم مزايا تنافسية مع مراعاة الجدوى الاقتصادية حتى تضمن القوة التنافسية في مستوى دولي.

هناك بعض الاستنتاجات:

في حالة قبول مبدأ إنشاء منطقة تجارة حرة، لا بد من التوصل إلى مدة زمنية انتقالية متوسطة المدى (١٠ ـ ١٥) سنة حتى نضمن إمكانية تصميم سياسات ترمي الى تدعيم تجديد مجالات تخصصنا، تأخذ بعين الاعتبار أن الركيزة الأساسية للمزايا التنافسية الجديدة هي **الكفاءة ـ المهارة المهنية مقرونة ببنية اتصالية ناجعة**. ومن هناك تطرح من جديد ضرورة التعاون ـ التكامل العربي في مجال «تكوين المهارات» المتحكمة في التقنيات وبناء شبكة اتصالات ناجعة حتى نكون مؤهلين لقبول مبدأ المنافسة مع إسرائيل والبلدان الأوروبية من موقع ينقص من ظاهرة اللاتكافؤ الحالية بصفة ملموسة.

٦ ـ علي خليفة الكواري

أولاً: أود أن أؤكد أن ضعف التكامل العربي يعود الى غياب الاهتمام الحقيقي بالتنمية القطرية. ولذلك أعتقد أنه ليس لدينا الكثير لنضيفه الى ما سبق قوله حول أهمية وإمكانية التكامل العربي ودوره في التنمية القومية والقطرية.

فالتكامل العربي يحتاج اليوم الى الإرادة والتنفيذ في المقام الأول، ولذلك علينا أن نركز عملنا على تنمية إرادة مجتمعية في كل بلد عربي في إطار التكامل العربي بدلاً من الانجرار الى مشروعات التكامل البديلة. وعلينا من أجل ذلك أن ننذر أقطارنا بسوء عاقبة استمرار المسار الحاضر للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى ضياع فرص التنمية في البلدان العربية بشكل عام، وفي بعضها، خصوصاً التي أدت الى سيادة نمط من تنمية الضياع.

ولعل بروز ظاهرة تآكل ريع النفط في البلدان المعتمدة على عائدات النفط، وتأثير ذلك في عدد كبير من البلدان العربية غير النفطية أيضاً، يتيح مجالاً للدفع بإرادة التنمية من أجل تلبية احتياجات البلدان العربية لفرص العمل وتلبية احتياجاتها الى الاستثمارات الوطنية بدلاً من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. وهنا يبرز دور مهم للتنمية الصناعية ـ الى جانب تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ـ من أجل توفير فرص العمل. كما يبرز دور رائد للقطاع الخاص من أجل القيام بالاستثمار في النشاطات الاقتصادية محلياً في ضوء عجز الدولة عن القيام بالاستثمارات. وهذا الدور الممكن يتطلب

إصلاحات يتعدى نطاقها الجانب الاقتصادي من أجل توفير شروط موضوعية لعودة الأموال المهاجرة الى البلدان العربية وتأمينها ضد التصرفات العشوائية، وكذلك يتطلب سيادة حكم القانون الذي يطمئن اليه المستثمر، بل يطمئن إليه المواطن في المقام الأول. ودور القطاع الخاص لا يلغي مسؤولية القطاع العام ودور الدولة في الاستثمار وإقامة المشروعات الإنتاجية ذات الأهمية الرائدة والاستراتيجية.

ثانياً: تتعلق ملاحظتي الثانية بوجود فرصة عظيمة وميزة نسبية يمكن للبلدان العربية أن تستفيد منها في التنمية والتكامل. وتتمثل هذه الفرصة في الغاز الطبيعي غير المصاحب. فالغاز الطبيعي غير المصاحب موجود بوفرة في عدد من البلدان العربية، منها قطر وعمان واليمن التي تستعد اليوم ـ مع الأسف ـ لتصديره في شكل غاز مسال. هذا إضافة إلى توفر الغاز الطبيعي في عدد من البلدان العربية الأخرى. ومما يؤسف له أن البلدان المشار إليها تركز تفكيرها ـ بشكل رئيسي ـ على تصدير الغاز المسال من دون أن تجري دراسات تبين الاستخدامات البديلة المتاحة لها. وقد تورط بعض البلدان العربية في مشروعات تصدير الغاز المسال باستثمارات تصل الى مليار ونصف دولار لكل مليون طن سنوياً من دون أن تكون هناك دراسة مقارنة لجدوى مشروعات السيل ومعرفة بالفرص البديلة المتاحة لاستخدامات الغاز الطبيعي.

وجدير بالذكر أن تكاليف تصدير الغاز المسال من الخليج الى أسواق الشرق الأقصى تبلغ حوالى ٤,٢٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية في حالة احتساب ثمن الغاز في باطن الأرض، وحوالى ٣,٥٠ دولار في حالة تنازل الدولة عن حقوقها في الإتاوة والضرائب. هذا، بينما نجد أن أعلى سعر متاح للغاز المسال في الشرق الأقصى لا يتعدى ٣,٥ دولار للمليون وحدة حرارية، أما سعر الغاز الجزائري المسال المصدر الى أوروبا فإنه في عام ١٩٩٤ كان حوالى دولارين فقط.

ولعل هذه الحقائق الاقتصادية تؤكد إن الغاز الطبيعي ليس مصدراً للريع، ولن يكون بديلاً من ريع الزيت الذي تحلم به البلدان العربية، ولن يزود الميزانيات العامة بأية إيرادات يعتمد عليها في تحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مثلما كانت الحال مع ريع النفط. ويعود ذلك الى صعوبة نقل الغاز الطبيعي الى أسواق الاستهلاك الرئيسية في الشرق الأقصى وفي أوروبا، حيث ان الغاز الطبيعي الذي يسلم لمصنع التسييل تكلف مليون وحدة حرارية منه ٥٠ سنتاً، هذا بينما يحتاج الى تكاليف إضافية تصل الى ٣,٥٠ دولار حتى يصل أخيراً إلى المستهلك في الشرق الأقصى. وهذا المبلغ يتكون من ١,٥٠ دولار تكاليف معمل السيل، و١,٢٥ دولار تكاليف النقل البحري، و٢٥ سنتاً تكاليف الشحن والتفريغ، و٥٠ سنتاً تكاليف إعادة الغاز المسال الى الحالة الغازية حتى يتم استخدامه في محطات الكهرباء ومصانع صهر المعادن والصناعات البتروكيماوية.

ومن هنا يكتسب البلد المنتج للغاز ميزات نسبية في الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي محلياً كمادة خام أو مصدر رئيسي للطاقة وتوليد الكهرباء. فالصناعات المقامة في البلد المنتج للغاز يمكن أن تحصل على الغاز الطبيعي بتكلفة ٥٠ سنتاً لكل مليون وحدة

حرارية مقارنة بأربعة دولارات في الدول المستوردة للغاز في الشرق الأقصى، على سبيل المثال. وبالتالي، فإن دمج الغاز الطبيعي في الاقتصاد المحلي للبلد المنتج وفي الاقتصاد الإقليمي العربي يمكن أن يتيح فرصة نادرة للتنمية القطرية والتكامل العربي بسبب وجود الميزة النسبية. فهل يمكننا ـ كاقتصاديين ـ أن نوضح تلك الخصائص لمجتمعاتنا ونبين أخطاء الاتجاهات الداعية الى تصدير الغاز المسال، وندعو الى الاستفادة من الغاز الطبيعي محلياً، وذلك قبل أن تستنزف امتيازات تصدير الغاز الطبيعي من قطر وعمان واليمن إمكانيات تلك الدول على الاستثمار وتستنفد قدرتها على الافتراض، وتضع مواردها من الغاز الطبيعي في قبضة أيدي شركات الطاقة، من دون أن يكون هناك للبلدان المنتجة عائد مالي أو مردود يتعدى عائداً بسيطاً على الاستثمار، قد لا يكفي لدفع فوائد القروض اللازمة لتمويل حصة الدولة في الاستثمارات، هذا إضافة الى ضياع فرصة تاريخية للتنمية الصناعية والتكامل الاقتصادي العربي في حالة دمج الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني، وتوظيفه من أجل التكامل العربي.

٧ ـ معتصم سليمان

هناك سمتان بارزتان لقطاع الصناعة التحويلية للبلدان العربية:

١ ـ تركز الصناعة التحويلية في قطاع صناعة السلع الاستهلاكية (الأغذية والنسيج... الخ).

٢ ـ إن نسبة المكون الاستيرادي في التكوين الإجمالي للآلات والمعدات تصل الى ٩٠ بالمئة في البلدان العربية، وتصل في عدد منها الى ١٠٠ بالمئة.

في ضوء هذا الواقع تبرز أمامنا الإشكالية التالية:

إن دخول البلدان العربية في منطقة تبادل حر عربية سيؤدي الى خلق وفورات حجم ناتجة من توسيع السوق، ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، لكن ارتفاع نسبة المكون الاستيرادي سيؤدي الى تحويل وفورات الحجم لصالح صناعة السلع الرأسمالية في الدول الصناعية، فكيف يمكن معالجة هذه الإشكالية؟

٨ ـ يوسف صايغ

كان هناك تكامل بين الباحث والمعقب في بحث الصناعة التحويلية. وكانت هناك ثغرة في دراسة د. الخضيري، ولكنه ليس مسؤولاً عنها، وهي عدم الإشارة الوافية الى علاقة التقانة العضوية بموضوع التصنيع. والمسؤولية ليست عليه، لأننا نحن في مجلس إدارة الجمعية لم نوفق في إيجاد باحث يكتب في الموضوع ويلتزم.

كنت أتمنى أن يشار بمزيد من التحديد إلى الاستراتيجيا الصناعية العربية، وكيف تتلاءم أو تتناقض مع التصور الشرق أوسطي لموضوع الصناعة والتصنيع. وهذه الملاحظة تمتد الى كل القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية. كان يحسن عند إرسال الدعوات إلى الأشخاص المكلفين بإعداد الدراسات أن نذكرهم بأن هناك تصورات واستراتيجيات عربية

لموضوع الزراعة والصناعة والنقل... الخ، حتى يعيروها اهتماماً، لأننا عندما نتكلم على بدائل فإننا نقصد بدائل عربية. فإذن ما هي التصورات العربية لمثل هذه البدائل، وكيف تقيّم هذه البدائل؟

٩ ـ طارق الخضيري (يردّ)

أبدأ بتعليق د. سلطان على موضوع اتحاد المستثمرين العرب والقطاع الخاص واهتماماته وعدم انكماشه بالاستثمار، وهذا شيء طبيعي. كنا دائماً نعاني تردد القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي لأسباب عديدة، منها ضعف الإمكانيات المادية التي لديه، ومنها التخوف من المخاطرة في الصناعة وغيرها. وأهم من هذا أنه كان دائماً هناك تخوف القطاع الخاص من هيمنة القطاع العام في بعض الدول. وفي الواقع، السبب أن القطاع الخاص كان دائماً يستثمر في الصناعة بمعزل عن القطاع العام، وأنا أتمنى أن يحضر الينا د. سلطان في يوم من الأيام، ليرى شركات صناعية يمكن أن يساهم فيها حتى القطاع العام. ولأن القطاع الخاص بمفرده لن يتمكن من العمل.

تعليق د. صايغ كان على موضوع البدائل العربية، وهذا شيء مهم جداً، وأحب أن أبدأ به قبل التعليق الذي تفضل به د. خالد تحسين. حالياً، تكلمنا على البدائل العربية في ما يخص الصناعة التحويلية بحكم الظروف التي نمر بها خلال الـ ٥ سنوات الأخيرة؛ لا توجد هناك أية اجتماعات أو أية مفاوضات عن موضوع البدائل المطروحة، سواء بسبب العلاقة بموضوع الشرق الأوسط أو بموضوع التعاون العربي. في السابق كان كثير من الاجتماعات على مستويات متعددة: مستويات إقليمية وحتى عالمية بشأن الاستثمار في المشاريع الصناعية العربية، وقدمت دراسات. والدراسات، كما تفضل د. خالد تحسين، كانت تقوم بها مؤسسات إقليمية، مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومنظمة الأوابك، ومنظمة الشركة العربية للاستثمارات النفطية، وحتى الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، التي تأسست من قبل ثلاث جهات، وكذلك ما قدمته الإسكوا واليونيدو، في هذا المضمار. فقد تحددت دراسات تفصيلية حتى في بعض المشاريع الصناعية. أما الصناعات التي ركزت عليها هذه الدراسات فكانت كلها صناعات أساسية، سميت أساسية أو صناعات محورية، منها البتروكيماويات بالدرجة الأولى، ومنها ما يتعلق بصناعة الحديد والصلب، وبعضها كان يتعلق حتى بصناعة الآلات وقطع الغيار وغيرها. وكان المفروض أنه من خلال اجتماعات التشاور التي عقدت واجتماعات الاستثمار أن تتبنى البلدان العربية بعض هذه المشاريع، ولكن، في تقديري، كان لغياب القطاع الخاص عن هذه العملية أثر في عدم القيام أو في إفشال هذه المشاريع أو بعضها، كما أن بعض الدول المهمة ذات قدرات التمويل كانت أيضاً مترددة في الدخول في مشاريع مشابهة.

أما هل نجح بعضها؟ نعم بعضها ناجح. هناك، مثلاً، الشركة العربية للمنظفات الكيماوية التي أسست مصنعاً كبيراً في بغداد في العراق. في هذه الشركة طبعاً المساهمون

فيها أعضاء في الأوابك. وهناك الشركة الخليجية، وشركة الخليج للاستثمارات للصناعات البتروكيماوية، ولديها مصنع كبير للأسمدة الكيماوية في البحرين وتساهم فيه ثلاث دول. هذه الشركات كانت دائماً تدعم من قبل الدول نفسها، ولم يدخل فيها القطاع الخاص طرفاً في هذا الموضوع. أما حالياً، فهناك طروحات معينة في هذا المضمار. وأنا شخصياً، في تقديري، يجب أن يكون هناك تشاور جديد بأسس جديدة حول شركات أو حول الاستثمار المشترك في الصناعات العالمية. أهم الصناعات هي طبعاً، في تقديري، الصناعات المعتمدة على النفط والغاز، لأنها صناعات لها مجال التنافس لمنتجاتها في الأسواق العالمية، وأثبتت هذا دراسات كثيرة قامت بها اليونيدو والإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، وحتى الأوابك. وكانت هذه المؤسسات تجتمع أحياناً للقيام بالعمل نفسه أو القيام بالواجب نفسه وتصدر نتيجة لذلك تقارير خاصة بها، وحتى دراسات متكاملة. وفي تقديري أن الصناعات البتروكيماوية تأتي في المقدمة، هي وصناعة الحديد والصلب، على أن يكون العمل منصباً ليس فقط على المنتجات الأولية كما نسميها من هذه الصناعات، سواء حديد وصلب أو سواء منتجات الأولفين الذي هو ترويج للبلاستيك، وغيرها، وإنما لإكمال سلسلة الإنتاج باتجاه منتجات المصب، سواء أكانت في الصناعات الرأسمالية والهندسية، أو في الصناعات الكيماوية وصناعات سلع الاستهلاك المعمرة، فهناك مجال كبير. ولا أعرف إذا كان هناك مجال لطرح مثل هذه التوجهات على أولي الشأن، لأنه لا بد من ترويج مثل هذه الصناعات، لأنها المستند الكبير في مجابهة أي جهات خارجية أو داخلية، عن طريق البرنامج الشرق أوسطي أو غيره. كذلك لدي اقتراح بشأن الصناعات التي قد يكون هناك نوع من المحاذير أن نتكلم عليها، وهي الصناعات العسكرية. هناك دول عديدة تهتم حالياً بالصناعة العسكرية، ولكنها في مجملها أو الأغلبية، تهتم بالصناعات العسكرية وتعتبرها لا زالت في أدوارها الأولى كصناعة تجميعية. ولكن الاستثناء هو العراق ومصر، إذ يبدو أن كلاً منهما تقدم في موضوع التقانة العسكرية، ولا بد من الإفادة من هذا، ليس فقط بإنتاج السلع العسكرية لغايات عسكرية، وإنما لغايات تصديرية أيضاً، وحتى لإدخال هذه الصناعات وإدماجها في الصناعات المدنية، وفي ما يوجد بينهما من ترابط. أخص، على سبيل المثال، أن الحديث أصبح على موضوع التقنيات الحديثة. فالتقنيات الحديثة التي صارت عند كل من مصر والعراق تشمل التقنيات التي تستعمل في الرادار وغيرها، أو في الحاسبات التي تقدر على توجيه الصواريخ وغيرها. إذاً هناك مجال، كما أن هناك بدائل كثيرة من هذا النوع.

أما الموضوع الذي تفضل به د. عزام والخاص بتحرير التجارة، فأنا لدي بعض المحاذير من الاندماج في هذا الموضوع أو التطرق الى موضوع تحرير التجارة في الوطن العربي إذا ما وقع ما بين الدول الكبرى.

القسم الرابع

محور المشاريع البديلة

الفصل الحادي عشر

مشروع السوق الشرق أوسطية

سلطان أبو علي(*)

خطة البحث

بدأت مفاوضات السلام في منطقة الشرق الأوسط. وعقدت اتفاقات بين كل من مصر والأردن وفلسطين من ناحية، واسرائيل من ناحية أخرى. ولا زالت بقية البلدان العربية في طور المفاوضات مع اسرائيل. ولترسيخ السلام في المنطقة تجري محاولات لتطبيع العلاقات بين البلدان العربية واسرائيل. ويوجد حديث عن انشاء سوق شرق أوسطية. ولم تتحدد بعد الصيغة المقصودة بهذه السوق. وسوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على ما قد تعنيه الأطراف المختلفة بذلك.

ونبدأ بعرض نبذة تاريخية موجزة عن التكتلات الاقتصادية، ننتقل بعدها إلى القسم الأول، ويتضمن تحديد ماهية السوق الشرق أوسطية حيث نعرّف المقصود بالشرق الأوسط والرؤى المختلفة المتعلقة بالسوق الشرق أوسطية.

وفي القسم الثاني نتناول التكامل الاقليمي بعرض صوره المختلفة والمقارنة بين الاقليمية والتعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ثم نفاضل بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ونبين اسباب إخفاق التكتلات الاقتصادية للدول النامية. ونختتم هذا القسم ببيان موقف الغات من التكامل الاقليمي.

أما القسم الثالث، فنحاول فيه استخلاص الأغراض التي ترمي الأطراف المعنية بترتيبات الشرق الأوسط بلوغها واحتمالات تحقيقها، مع عرض السيناريوهات المختلفة للمستقبل القريب.

وننهي الدراسة بالخاتمة.

(*) أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، مصر.

نبذة تاريخية

لقد أيد الفكر الاقتصادي قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول استناداً إلى أنها تؤدي إلى الانتفاع بالتخصص وتقسيم العمل، ومن ثم التمتع بمزايا الانتاج الكبير وانخفاض التكاليف بما يتوقع معه زيادة رفاهية المجتمع، وكذلك زيادة الكفاءة الاقتصادية. كما توقع الاقتصاديون أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات نمو الأطراف المنضمة إلى التكتل الاقتصادي عن تلك التي تستطيع تحقيقها بمفردها.

وفي معرض الحديث عن آثار التكتل الاقليمي في التجارة الدولية، ميز الاقتصاديون منذ فترة طويلة بين خلق التجارة (Trade Creation) وتحويلها. وتحدث الأولى عندما يؤدي التكتل الاقليمي إلى تحويل مصدر الواردات من دولة ذات تكلفة عالية إلى دولة ذات تكلفة منخفضة. أما تحويل التجارة فيحدث عندما تتحول الواردات من مصدر ذي تكلفة منخفضة إلى آخر ذي تكلفة أعلى. ولذلك يسود الاعتقاد بأن خلق التجارة يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، أما تحويلها فيحدث آثاراً سالبة الرفاهية.

وأظهرت التجارب العملية نجاح التكتل الاقليمي بين الدول الصناعية المتقدمة، في حين أن نظيره بين الدول النامية قد مني بالفشل، ولم يحقق النتائج التي كانت متوقعة منه نظرياً.

وفي المنطقة العربية طرحت صيغ عديدة للتعاون الاقتصادي الاقليمي من السوق العربية المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية، ثم بعض المشروعات المشتركة، إلى مجالس التعاون الاقليمي (بين بلدان الخليج، وبلدان المغرب العربي وبعض بلدان المشرق العربي). وقد انفرط عقد مجلس التعاون العربي (الذي عقد بين مصر والعراق والأردن واليمن)، ولم تحقق المجالس الاخرى التعاون المنتظر منها، وما زالت التجارة البينية بين الدول الاعضاء لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من اجمالي التجارة الخارجية لكل الدول. وليست المنطقة العربية منفردة بهذه النتيجة المخفقة، بل إنها عامة في الدول النامية. فقد ألغيت السوق المشتركة لشرق أفريقيا (اوغندا، وكينيا، وتنزانيا) بعدما كانت لها مؤسسات وأنشطة متطورة. والاتحادات الاقليمية الافريقية الاخرى ما زالت حبراً على ورق (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، واتحاد نهر المانو (MRU)، ومنطقة التجارة التفاضلية لدول شرق افريقيا وجنوبها (PTA) والاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا (SACU) وغيرها). وما زالت المعاهدة الخاصة بانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية التي وقعها رؤساء الدول الافريقية من دون تنفيذ يذكر.

أولاً: ماهية سوق شرق أوسطية

نتناول في هذا القسم تحديد المقصود بـ «الشرق الأوسط»، ثم بيان نوع الترتيبات التي يطلق عليها في كثير من الدوائر اسم «سوق» شرق أوسطية. ولقد تعمدنا أن تكون

التسمية غير معرفة نظراً لعدم وجود تحديد واضح المعالم لهذه السوق.

١ ـ تعريف الشرق الأوسط

توجد تعريفات عدة للدول التي تكوّن منطقة الشرق الأسط منذ فترة طويلة من الزمن. وفي إطار الحديث عن مباحثات السلام الجارية حالياً وضعت تقسيمات عدة للدول اختلفت في ما بينها في من يدخل ضمن التعريف أو يخرج منه. فيمتد تعريف الشرق الاوسط جغرافياً ليشمل البلقان وتركيا شمالاً والسودان جنوباً من أفغانستان وباكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً. ويعرّف ستانلي فيشر الشرق الأوسط بأنه مجموعة من ١٥ دولة هي: البحرين ومصر وايران والعراق، واسرائيل والاردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان، وقطر والعربية السعودية وسوريا والامارات العربية المتحدة واليمن[١]. ويلاحظ أن هذا التعريف لا يدخل تركيا أو باكستان في الحسبان. وقد استبعد تركيا على أساس أن توجهاتها في المقام الاول تجاه الاتحاد الاوروبي. كما أنه يستبعد جزءاً ملموساً من الدول العربية، وهي أساساً المغرب العربي والسودان، وفي هذا تجزئة للوطن العربي غير مبررة. ويلاحظ أن تعريفاً آخر هو تعريف ووتربيري[٢] يدخل هذه الدول ضمن تعريف الشرق الاوسط، ولا يدخل اسرائيل. ويلاحظ أيضاً أن تعريف فيشر لا يدخل فلسطين (أو ما يسمى بالاراضي المحتلة) ضمن دول المنطقة في حين أن السلام العادل والدائم لا بد من أن يعطي للفلسطينيين حق تكوين دولتهم، ولا يجوز أن يعتد بصغر حجم السكان، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كي تستبعد كدولة طرف أصيل في الترتيبات الشرق أوسطية. ان أحد الأسباب الرئيسية للحديث عن شرق أوسطية هو تكامل إسرائيل داخل المنطقة. ولا يجوز أن يكون ذلك على حساب الشعب الفلسطيني[٣].

وإذا كان الهدف الأساسي للترتيبات الشرق أوسطية بعد أن يسود السلام في المنطقة طبقاً لمبدأ «الارض مقابل السلام» أن يتم قبول اسرائيل بطريقة معتادة في المنطقة، فربما يكون من الافضل التكلم على الشرق أوسطية على أنها الدول العربية مضافاً إليها اسرائيل.

---

(١) Stanley Fischer, «Prospects for Integration in the Middle East,» paper presented at: World Bank and CEPR Conference on New Dimensions in Regional Integration, April 1992. (Memo).

(٢) John Waterbury, «The Middle East and the New World Economic Order,» in: John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Well-Head to Well-Being?*, introduction by Catherine Gwin, 1980s Project/Council on Foreign Relations (New York: McGraw-Hill, 1978).

(٣) لمناقشة هذه الاتجاهات، انظر: محمد ابراهيم منصور، «الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٤.

وإذا أضفنا إليها الجوار المباشر بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية فيمكن أن نضم إليها ايران وتركيا.

وإذا حدث هذا فيجب أن يضم أيضاً افغانستان وباكستان. وهذا يقرب من مفهوم الشرق الأدنى الذي كان سائداً في أواسط هذا القرن. إلا أن هذا المفهوم سوف يوسع نطاق الدول المندرجة تحت هذا التعريف ويزيد من الفروقات الاقليمية بينها، وربما يجعل من العسير التوصل إلى أية ترتيبات مشتركة بصورة عملية.

ومن أجل الترتيبات الاقتصادية والسياسية أيضاً ربما يكون التعريف العملي للشرق أوسطية هو البلدان العربية جميعها كما هي ممثلة في جامعة الدول العربية مضافاً إليها إسرائيل.

٢ ـ رؤى لسوق شرق أوسطية

صيغت عدة رؤى لفكرة سوق شرق أوسطية نعرض لأهمها:

أ ـ الرؤية المصرية

طرحت مصر رؤيتها بالنسبة للشرق الأوسط على أساس أنها تقوم على أربع دعائم هي[(٤)]:

(١) **التسوية السياسية**: كي يحدث الاستقرار في الشرق الأوسط ترى مصر ضرورة أن يحل السلام في المنطقة وأن يكون سلاماً عادلاً وشاملاً على أساس قراري الأمم المتحدة رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨) بما فيها موضوع القدس.

(٢) **الأمن الاقليمي والتحكم في التسليح**: أي ضرورة إعادة النظر في ترتيبات الأمن الاقليمي وتقييد السلاح بطريقة شاملة وعادلة لا تحقق غلبة لأي طرف على آخر.

(٣) **التنمية الاقليمية**: ترى أن التنمية الاقليمية الناجحة لا تقوم إلا على النمو المتوازن والعادل للمنطقة، ويجب أن تأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف، وأن تعمل التنمية الاقليمية للشرق الأوسط على نمو وتوسيع التجارة البينية والاستثمار والتقانة والسياحة.

(٤) **التعاون الاقليمي**: إن التعاون الاقليمي له متطلبات أساسية، كما أن هناك مهام صعبة يجب إنجازها أولاً. فيجب أن يؤدي التعاون الاقليمي إلى إقلال التباين الاقتصادي القائم بين دول المنطقة وأن يتصف هذا التعاون بالشفافية ويزيد من رقعة مساهمة القطاع الخاص، وينمي تكامل المنطقة في الأسواق العالمية.

---

(٤) «Egypt's Perspective: Regional Economic Development and Cooperation,» paper presented at: The Middle East/North Africa Economic Summit, Casablanca, 30 October-1 November 1994.

ثم تقترح وجهة النظر المصرية المشروعات الاقليمية التي تراها ضرورية في مجالات التجارة البينية الأساسية (النقل والمواصلات والطاقة والاتصالات) والتنمية الصناعية والزراعية والسياحية والتطوير التقاني وحماية البيئة والمعلوماتية.

ويتضح من هذا أن المشروع المصري يؤيد التعاون الاقليمي المعتاد بين دول تعيش في سلام من دون أن يطرح صيغة محددة وان كان يرمي إلى التكامل في الاقتصاد العالمي بما يتفق مع التوجه السائد حالياً في العالم. ويستشف من الرؤية المصرية التركيز على الاعتبارات السياسية للاستقرار في المنطقة كمتطلب سابق للتعاون الاقليمي، وكذلك عدالة توزيع المكاسب مع إعطاء ميزة أكبر للدول الأقل تقدماً.

ب ـ الرؤية الاسرائيلية

لا يوجد تصور اسرائيلي واحد لمفهوم الشرق أوسطية. ونعرض هنا لتصور شمعون بيريس على انه يمثل الرؤية الاسرائيلية. ففي كتابه **الشرق الاوسط الجديد**[٥] كتب يقول «ان مفهوم الاقتصاد الاقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لاقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية». ولكي يصل إلى ذلك يقسم مراحل الشرق الأوسط إلى ثلاث مراحل هي[٦]:

المرحلة الأولى: وتمثل تعاوناً في مجالات محددة مثل معهد أبحاث مشترك لادارة الصحراء ومشروعات تحلية مياه البحر ومشروعات مشتركة في مجال الزراعة باستخدام التقانة الاسرائيلية.

المرحلة الثانية: تتضمن كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال هائلة باشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة علاوة على أطراف أخرى لها مصلحة في مشروعات مثل: قناة البحر الأحمر/ البحر الميت وما يتبعها من مشروعات لتطوير السياحة والتجارة الحرة، وميناء مشترك اسرائيلي/ أردني/ سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه وتطوير صناعات البحر الميت.

المرحلة الثالثة: تشمل سياسة الجماعة الاقليمية مع تطوير تدريجي للمؤسسات الرسمية للجماعة. ونظراً لاختلاف مستويات معيشة الفرد في دول المنطقة وما يمكن أن ينشأ عنها من نزاع وتنافر، يقترح ضرورة أن تشد المنطقة بأربعة أحزمة اقتصادية وسياسية هي: **الحزام الأول** يقوم على تقليص الانفاق على السلاح من مستواه الحالي (٦٠ مليار دولار سنوياً) إلى نصف ذلك المستوى. **والحزام الثاني**، عبارة عن مشروعات المياه والتقانة الحيوية والحرب على الصحراء. أما **الحزام الثالث** فهو الهياكل الارتكازية للنقل

---

(٥) شمعون بيريس، **الشرق الاوسط الجديد**، تعريب محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: دار الجليل للدراسات الفلسطينية؛ المطبعة الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

والمواصلات. والحزام الرابع والاخير هو الانشطة السياحية.

أي أن بيريس يرى أن المرحلة الاولى هي توطيد العلاقات بين دول المنطقة، ثم اقامة صناعات اقليمية بالتعاون مع الهيئات الدولية، وأخيراً توحيد الشرق الاوسط في «سوق مشتركة» يمكن أن تضم الدول التالية: ايران والاردن واسرائيل والكويت وليبيا ومصر وسوريا والعربية السعودية والعراق وعُمان واليمن.

ويلاحظ أن مقترحات بيريس لم تحدد طول الفترة الزمنية لكل مرحلة من المراحل الثلاث. وكذلك فانه قد استبعد العديد من الدول العربية من دون بيان أساس ذلك. فإذا كان الاساس هو الجوار؛ فنجد أنه قد أدرج دولاً ليس لها حدود جغرافية مع اسرائيل (مثل عُمان واليمن) واستبعد دولاً لها جوار مع اسرائيل (مثل لبنان). كما أنه لم يدرج المغرب العربي ضمن دول المنطقة. وفي هذا تجزئة غير مقبولة للوطن العربي.

ج - تصورات البنك الدولي

وضع البنك الدولي دراسة عن التعاون الاقليمي في إطار مباحثات السلام في الشرق الأوسط[٧]. وقد أوجزت هذه الدراسة خيارات الشرق الاوسط في احدى الصور الثلاث التالية:

(١) البنلوكس، أي تجمع ثلاثي محدود يشتمل على الاردن واسرائيل وفلسطين. ويلاحظ أن مزايا هذا التجمع هي قلة عدد الدول المشاركة فيه بالاضافة إلى الجوار الجغرافي، مما ييسر التوصل إلى الاتفاق في ما بينها. إلا أن هذا الخيار يؤخذ عليه أنه سوف تكون الغلبة الواضحة فيه لاسرائيل من ناحية، وكذلك فانه في حالة قيامه فانه لا يرسخ عملية السلام واستقرارها في المنطقة، حيث إنه من الممكن أن يزيد من عمق الفروقات الاقليمية ولا يؤدي إلى زيادة التكامل في منطقة الشرق الاوسط من ناحية أخرى. ولذلك لا نعتقد أن هذا الخيار يؤدي إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين من التعاون الاقليمي، وهما الاستقرار والتنمية، ومن ثم لا نرى جدوى السير في اتجاهه.

(٢) تجمع اقليمي في صورة منطقة تجارة حرة تضم بلداناً عربية شرق أوسطية، بالاضافة إلى اسرائيل وبعض دول الجوار مثل تركيا وايران وقبرص. وسوف نناقش جدوى مثل هذا التجمع وامكان اقامته في بند تالٍ.

(٣) مجموعة من المشروعات الاقليمية التي تتوافر فيها المعايير التالية:

- أن تنطوي على تعاون بين دولتين أو أكثر.

- أن تكون لها مبررات مالية واقتصادية قوية تقوم على أساس التكامل بين الموارد

---

(٧) World Bank, «Mid-East Peace Talks: Regional Cooperation and Economic Development: A Note in Priority Regional Projects,» (September 1993).

ووفورات الحجم الكبير أو يقتضي حسن إدارة الموارد تعاوناً اقليمياً بين عدد من الدول.

ـ أن تكون مفيدة لجميع الأطراف الداخلة فيها.

ـ أن تدعم مساهمة القطاع الخاص في التعاون عن طريق غير مباشر. ومن أمثلة ذلك مشروعات البنية الأساسية التي تسهل إقامة مشروعات القطاع الخاص.

ـ أن يكون لها فرص نجاح مبكر بحيث تعطي دفعة لتعاون أكبر في المستقبل.

ويبدو أن هذه الصورة الأخيرة هي الأكثر واقعية في المرحلة الأولى من التعاون[٨].

د ـ إعلان قمة الدار البيضاء

عقد مؤتمر الدار البيضاء (كازابلانكا) في نهاية عام ١٩٩٤ بغرض الاتفاق على تصورات شرق أوسطية. وقد تضمن إعلان قمة الدار البيضاء المحاور الرئيسية التالية[٩]:

(١) الاعلان عن تشكيل اقليمي جديد يضم «شمال أفريقيا والشرق الاوسط» يرتكز على الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي.

(٢) الدعوة إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل في أسرع وقت ممكن باعتبارها عقبة أمام التفاعل الاقتصادي والتجارة والاستثمار، والاسراع بعملية تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

(٣) الاعلان عن قيام مشاركة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال لتدعيم السلام بين العرب والاسرائيليين.

(٤) دعوة المجموعة الدولية إلى إيلاء اهتمام خاص بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل مساندة إعلان المبادىء والاتفاقيات التنفيذية التابعة له، وإيلاء اهتمام مماثل للمشروعات الأردنية ـ الاسرائيلية المشتركة.

(٥) الإعلان عن أطر وآليات لترجمة توجهات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي. ومن ذلك:

ـ قمة عمّان الاقتصادية.

ـ وضع الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا هدفها الوصول في مرحلة معينة إلى تحرير تدفق السلع ورأس المال والعمل بين دول المنطقة.

ـ إنشاء لجنة تسيير من ممثلي الحكومات لمتابعة القضايا التي أثيرت في قمة الدار البيضاء.

---

(٨) Fischer, «Prospects for Integration in the Middle East,» p. 5.

(٩) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، «ماذا بعد قمة الدار البيضاء؟» (ورقة عمل، القاهرة، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٤ وما بعدها.

ـ تكليف مجلس العلاقات الخارجية الامريكي بتكوين فريق استراتيجي من القطاع الخاص مهمته التقدم بمقترحات إلى لجنة التسيير حول استراتيجيات التعاون الاقتصادي الاقليمي.

ـ انشاء سكرتارية تنفيذية مقرها في المغرب.

ـ دراسة البدائل المختلفة لآليات التمويل والاقتراض الاقليمي تتضمن انشاء بنك تنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ـ إنشاء مجلس إقليمي للسياحة.

ـ دعم إنشاء غرفة اقليمية ومجلس أعمال لتسهيل التبادل التجاري البيني وتعزيزه.

ويلاحظ أن هذه الرؤية تضم الدول العربية في المغرب وهي بذلك أكثر شمولاً، إلا أنها لم تسفر عن ترتيبات اقليمية محددة، وان كان يستنبط منها إنشاء منطقة تجارة حرة في المستقبل.

ثانياً: التكامل الاقليمي

١ ـ التكامل الاقليمي

نظرياً توجد صيغ عدة للتكامل الاقليمي لعل أهمها:

أ ـ اتفاقية تجارة تفضيلية ((Preferential Trade Agreement (PTA)) وتعني الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها فرض رسوم جمركية مخفضة على الواردات التي يكون منبعها الدول الأطراف في الاتفاقية مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها من دول غير منضمة إلى اتفاقية التجارة التفضيلية[١٠].

ب ـ منطقة التجارة الحرة ((Free Trade Area (FTA)): وهي عبارة عن إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة التي تتم بين الشركاء في المنطقة، ولكن يفرض كل شريك الرسوم التي يراها على الواردات من خارج دول المنطقة.

وتسمح الصيغتان السابقتان بأن تقوم الأطراف المختلفة بفرض رسوم جمركية بمعدلات مختلفة على الواردات من خارج منطقة الاتفاق.

ج ـ الاتحاد الجمركي ((Customs Union (CU)): وهو عبارة عن منطقة حرة (البند اعلاه) مضافاً إليها توحيد التعرفة الجمركية التي تفرضها الدول الأطراف في الاتحاد

---

(١٠) Ali M. El-Agraa, «The Theory of Economic Integration: The Customs Union Aspects,» in: Ali M. El-Agraa, ed., *Britain Within European Community: The Way Forward* (London: Macmillan, 1983).

على الواردات من الدول الأخرى.

د ـ الأسواق المشتركة ((Common Markets (CM)): ويقصد بها اتحاد جمركي مضافاً إليه السماح بحرية حركة العمل ورأس المال والمنشآت والخدمات داخل منطقة السوق[11].

هـ ـ تحرير التجارة المنفرد ((Unilateral Trade Liberalization (UTL)): ويحدث هذا عندما تقوم دولة بارادتها المنفردة، ومن دون توقع المعاملة بالمثل، بتخفيض العوائق التي تواجه التجارة على أساس غير تمييزي لجميع الدول الأخرى بحيث تتكامل في الاقتصاد العالمي.

و ـ الاتحاد الاقتصادي ((Economic Union (EU)): وهو عبارة عن سوق مشتركة بالاضافة إلى أن رسم السياسة الاقتصادية وإدارتها يتم عن طريق سلطة مركزية علوية، وليس عن طريق كل دولة عضو فيه.

٢ ـ التكامل الاقليمي أم التجارة المتعددة الأطراف

يشيع الاعتقاد بأن الاقليمية تفضل التجارة المتعددة الأطراف على اعتبار أنها أسرع في التنفيذ وأنها أكثر كفاءة وأن تحقيقها لتحرير التجارة مؤكد. فهل هذه الاعتبارات مؤكدة[12]؟

أ ـ افترض أنصار الاقليمية أنها سوف تؤدي إلى تحرير التجارة في ما بينها بصورة أسرع من الترتيبات المتعددة الأطراف. وقام هذا الافتراض على أساس أن عدد الدول الداخلة في التكتل الاقليمي يكون أقل، ومن ثم ييسر الوصول إلى اتفاقات تحرير التجارة في ما بينها مقارنة بكبر الاعداد في ظل التعددية. وبالرغم من الوجاهة النظرية لهذه الحجة إلا ان التجارب العملية أبرزت عكس ذلك. ففي حين أخفق العديد من التكتلات الاقليمية نجد أن «الغات» قد استمرت اتفاقاتها ونمت إلى أن وصلت أخيراً إلى مرحلة منظمة التجارة العالمية التي تشرف على حسن سير السياسات التجارية الدولية، ومن ثم فهناك فرق بين مجرد الاعلان عن قيام الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة وبين ما يؤول إليه في التطبيق.

---

(١١) Dennis Swann, *The Economics of the Common Market*, Penguin Economics, 7th ed. (Harmondsworth, Middlesex, England: Penguin Books; New York: Viking Penguin 1988).

والمرجع الكلاسيكي في هذا الموضوع هو: Jacob Viner, *The Customs Union Issue* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950).

(١٢) J. Bhagwati, «Regionalism and Multilateralism: An Overview,» paper presented at: World Bank and CEPR Conference on New Dimensions in Regional Integration, April 1992.

ب ـ افترض أنصار الاقليمية أن التكتل الاقليمي أكثر كفاءة من التعددية. غير أنه من المتصور عملياً أن توافق الدول الضعيفة في التكتل الاقليمي على مطالب محددة للدول الأقوى، ليس لأنها تمثل الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، ولكن نتيجة للفروق القائمة بين قوة أطراف دول التكتل الاقليمي. ومن ثم يتم تشويه النتائج التي يمكن التوصل إليها في ظل ترتيبات التجارة المتعددة الأطراف. ومن ثم لا تكون الاقليمية بالضرورة أكثر كفاءة من التعددية.

ج ـ الحجة الثالثة التي يذكرها أنصار التكتل الاقليمي هي أن الاقليمية تؤدي إلى جعل تحرير التجارة مؤكداً وغير قابل للرجوع فيه. وقد أظهرت التجارب أيضاً أن هذا ليس بالضرورة صحيحاً. كما أن الترتيبات المتعددة الاطراف مثل «الغات» يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا أيضاً.

وعلى ذلك، لا يوجد من الناحية الاقتصادية أو العملية أية مبررات تجعل التكتل الاقليمي أكثر كفاءة في زيادة تحرير التجارة وتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول. وإذا كانت تجربة الاتحاد الأوروبي ـ كنموذج للاقليمية ـ ناجحة فان تجارب أخرى عديدة للاقليمية قد فشلت فشلاً ذريعاً، وبخاصة بين الدول النامية. وقد كانت هناك أسباب موضوعية لهذا الفشل نتناولها في بند قادم. أما بالنسبة لأثر التكامل الاقليمي في الرفاهية الاقتصادية فانه قد يكون ايجابياً إذا توافرت فيه الشروط التالية[١٣]:

(١) ان يكون هناك مجال واسع لتخصص أطراف التكامل الاقليمي وتقسيم العمل في ما بينها.

(٢) ان يؤدي التكامل الاقليمي إلى تخفيض كبير في الرسوم الجمركية والموانع غير التعريفية القائمة.

(٣) ان يكون مستوى التعرفة الجمركية والموانع غير الجمركية بين الأعضاء والدول الأخرى أقل من مستواها الذي كان سائداً قبل تكوين التكامل الاقليمي.

(٤) أن تسمح الترتيبات التكاملية بانضمام أية دولة تريد ذلك بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

(٥) أن تشجع ترتيبات التجارة المتفق عليها الدول الأعضاء على تطبيق اجراءات تحريرية منفردة وان تتوسع فيها.

(٦) يجب أن تقيد اتفاقيات التجارة استخدام السياسات التجارية غير العادلة، وأن تقلل من الآثار الحمائية لقواعد المنشأ، وأية سياسات قد تعمل على إقلال المنافسة في مجال التجارة الدولية.

---

(١٣) اعتمدنا في ذلك على: J. Nogues, «The Role of Trade Arrangements in the Formation of Developing Countries' Trade Policies,» *Journal of World Trade* (1991).

أي باختصار يعمل التكامل الاقليمي على تحسين رفاهية الاعضاء إذا أدى إلى مزيد من تحرير التجارة في ما بين الاعضاء من جهة، وبينهم وبين الدول الاخرى من جهة ثانية. وهذا لا يتحقق بالضرورة في ظل التكامل الاقليمي، بل يمكن أن يميل هذا التكامل إلى زيادة العوائق التجارية، ومن ثم يؤدي إلى إقلال الرفاهية الاقتصادية عما يمكن أن يتحقق في ظل تحرير التجارة المتعددة الاطراف.

والجانب الآخر الذي يثار في إطار مقارنة الاقليمية بالتعددية هي أن الاقليمية قد تؤدي إلى نشأة إطار مؤسسي مؤات لعملية تحرير التجارة. ونعتقد أن ذلك من الممكن أن يتحقق أيضاً في ظل التعددية.

والخلاصة هي أنه لا توجد خاصية تنفرد بها الاقليمية بحيث تجعلها أفضل من التعددية سواء بالنسبة إلى النمو أو الكفاءة أو الرفاهية أو خلق الاطار المؤسسي المؤاتي لزيادة التبادل التجاري بين الدول. وقد تكون الاقليمية أفضل في بعض الحالات، كما قد تكون التعددية أفضل في حالات أخرى. ولا يتوقف هذا على اعتبارات اقتصادية فقط، بل تدخل فيه أيضاً الاعتبارات السياسية.

٣ ـ منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي

إن للتكامل الاقليمي آثاراً يتم على أساسها تقييم جدواه ومزاياه. وهذه الآثار ترتبط بجوانب الكفاءة والنمو والرفاهية والمؤسسات. والصيغة الأقرب احتمالاً للشرق أوسطية هي إما منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي. والمفروض أن اقتراح احدى هاتين الصيغتين ينبع من أنها أفضل على أسس اقتصادية من العلاقات الاقتصادية العادية بين دول المنطقة. وقد رأينا أنه لا يوجد مبرر نظري قوي لتفضيل الاقليمية على التعددية. ولكن على فرض أن توجهات الاطراف المختلفة قد فضلت الاقليمية، فأيهما تختار منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي؟

لا يوجد إجماع في الرأي على أيهما يفضل الآخر، المنطقة الحرة أم الاتحاد الجمركي[١٤]. والأسباب التي وردت في شأن تفضيل منطقة التجارة الحرة تتلخص في:

أ ـ ان منطقة التجارة الحرة لا تتسبب في زيادة للتعرفة الجمركية التي تفرضها الدول أعضاء المنطقة في حين أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى رفع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة ذات الرسوم الجمركية المنخفضة قبل دخولها في الاتحاد.

ب ـ إن منطقة التجارة الحرة تعطي الدول الأعضاء حرية أكبر في إصلاح سياستها

---

(١٤) انظر: Jaime de Melo, A Panagariya and O. Rodrik, «The New Regionalism: A Country Perspective,» paper presented at: World Bank and CEPR Conference on New Dimensions in Regional Integration, April 1992.

التجارية في حين لا يتوافر ذلك بالنسبة للاتحاد الجمركي.

ج - يوجد في ظل المنطقة الحرة عمليات ديناميكية تدفع نحو تخفيض الرسوم الجمركية وفي هذا تنمية للتجارة العالمية وحسن تخصيص الموارد الدولية.

غير أن هذه الأسباب يمكن قلبها رأساً على عقب، إذ يمكن أن تجبر الدولة العضو في اتحاد جمركي والتي لها أقل الرسوم الجمركية الدول ذات الرسوم الجمركية المرتفعة على خفض رسومها الجمركية، وكذلك فان الاتحاد الجمركي لا يشتمل على قواعد مشددة للمنشأ في حين أن منطقة التجارة الحرة تنطوي على ذلك مما قد يقيد تدفق التجارة. وأخيراً إذا كانت المجموعة الضاغطة من أجل مزيد من الحماية نشطة فان فاعليتها سوف تقل في ظل الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة؛ إذ يتطلب الأول اتفاقاً عاماً بين دول الاتحاد، وهو أكثر صعوبة في التوصل إليه من حالة منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تفرض فيها الحماية في كل دولة منفردة. وعلى ذلك لا توجد أسباب مسبقة يمكن الاستناد إليها في تفضيل منطقة التجارة الحرة على الاتحاد الجمركي أو العكس.

٤ - أسباب إخفاق التكتلات الاقتصادية للدول النامية

ان تجارب الدول النامية في تحرير تجارتها البينية عن طريق التكتلات الاقتصادية قد أخفقت جميعها. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها[(١٥)]:

أ - **سياسات الانتاج الذي يحل محل الواردات**: أسهمت هذه السياسات في إحداث اختلالات بالعلاقات الماكرو - اقتصادية، أدت بطريق غير مباشر إلى الاحتفاظ بموانع التجارة داخل دول التكتل. كما أدت سياسات الانتاج الذي يحل محل الواردات في كثير من الاحيان إلى إقامة صناعات غير كفوءة استلزمت بالضرورة فرض الحماية، والمحافظة على سعر صرف للعملة الوطنية مقوم بأعلى من قيمته بغرض تخفيض القيمة المقابلة بالعملة المحلية للسلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج المستوردة. وتدهورت الأوضاع أكثر باستمرار معارضة تخفيض قيمة العملة على الرغم من الشواهد التي تبرر ذلك (عجز ميزان المدفوعات المزمن، وتآكل الاحتياطيات، وزيادة المديونية الخارجية. . .الخ).

ب - **متطلبات الايرادات العامة**: حيث إن جانباً من الايرادات العامة التي تتحصل عليها الدول النامية مصدره الرسوم الجمركية، فان تحرير التجارة بين دول التكامل الاقليمي لا يكون مرتفعاً على سلم أولويات دول التكامل.

ج - **تغليب الاعتبارات السياسية**: تعطي الدول النامية بصفة عامة أهمية أولى

(١٥) انظر على سبيل المثال: Faezeh Foroutan, «Regional Integration in Sub-Saharan Africa: Past Experience and Future Prospects,» paper presented at: World Bank and CEPR Conference on New Dimensions in Regional Integration, April 1992.

للاعتبارات السياسية وتغلبها على الاعتبارات الاقتصادية. فعلى الرغم من إمكانية تحقيق التكتل الاقليمي لمكاسب اقتصادية إلا أنها غير مستعدة للتنازل عن استقلال قراراتها من الناحية السياسية.

ومن ثم لا توجد سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الاقليمية التي تظل حبراً على ورق إن لم يتم إلغاؤها.

د ـ **عدم وضع برامج تدريجية للتكتل**: كانت معظم صور التكتل الاقليمي بين الدول النامية طموحة من دون أن تنتقل في مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي، كما حدث في أوروبا من اتحاد الصلب والفحم إلى السوق المشتركة... الخ، وكذلك لم تضع لها برامج تنفيذية يمكن متابعتها، فضلاً عن عدم قيام مؤسسات اقليمية تنفيذية. ومن ثم لم تحقق نجاحاً في مجال تحرير تجارتها الاقليمية.

هـ ـ **عدم عدالة توزيع المكاسب**: إذا فرض وقام التكتل الاقليمي، فان من المتطلبات الأساسية لنجاحه هو عدالة توزيع منافع وتكاليف التكتل بين الأطراف الداخلة فيه، أو أن يكون هناك آليات عملية تؤدي إلى قيام المستفيدين بتعويض المتضررين من التكتل. وفي أغلب حالات التكتل الاقليمي بين الدول النامية لم توجد هذه الترتيبات أو تلك، مما أدى إلى عدم استمرارها (اتحاد شرق أفريقيا وغيره).

وتنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على التكتلات الاقتصادية التي تمت في المنطقة العربية والشرق الأوسط. فهل هناك من الأسباب والمبررات التي قد تجعل تجربة سوق شرق أوسطية ـ أياً كانت صورتها وصيغتها ـ أحسن حظاً؟

٥ ـ «الغات» والتكامل الاقليمي

قد يبدو للوهلة الأولى أن سماح اتفاقية «الغات» ١٩٤٧ باقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة يتعارض مع المبادىء الأساسية التي قامت عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي معاملة الدولة الأولى بالرعاية وإلغاء التمييز في المعاملة التجارية بين الدول. فهل هذا الأمر صحيح؟ وإذا أنشىء تكامل اقليمي شرق أوسطي، فهل هذا يتضارب مع اتفاقات «الغات»؟

كي نجيب عن ذلك يجب أن نحلل أحكام المادة (٢٤) من اتفاقية «الغات» عام ١٩٤٧ والاحكام الخاصة بالترتيبات الاقليمية، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة[١٦]. فقد نصت هذه المادة في الفقرة رقم (٤) على أن الأطراف المتعاقدة تقر بأن زيادة تحرير التجارة أمر مرغوب فيه، وذلك عن طريق تنمية تكامل أوثق

---

(١٦) *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: Legal Texts* (Geneva: GATT Secretariat, 1994), pp. 522- 525.

باتفاقيات طوعية بين اقتصادات الدول الداخلة في هذه الاتفاقيات. كما تقر بأن الهدف من إقامة المنطقة الحرة أو الاتحاد الجمركي يجب أن يكون تسهيل التجارة بين الأراضي المعنية وليس إقامة العوائق أمام تدفق تجارة الأطراف المتعاقدة الأخرى مع هذه الأراضي.

وكذلك نصت الفقرة رقم (٥) من المادة ذاتها على عدم اعتراض الأطراف المتعاقدة في «الغات» على إقامة مثل هذه التكتلات على أن:

أ ـ بالنسبة إلى الاتحاد الجمركي ـ أو أية اتفاقات مرحلية تؤدي إلى إنشائه ـ فان الرسوم الجمركية أو أية تنظيمات أخرى للتجارة التي سوف تفرض مع نشأة الاتحاد بينه وبين الأطراف المتعاقدة غير الأعضاء في هذا الاتحاد أو الاتفاقيات لن تكون ـ بصورة إجمالية ـ أعلى أو أشد تقييداً من وقع الرسوم الجمركية أو تنظيم التجارة المطبق في الأراضي المنشئة للاتحاد قبل تكوينه.

ب ـ أما بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة ـ أو أية اتفاقات تؤدي إلى تكوينها ـ فان الرسوم الجمركية أو أية تنظيمات للتجارة التي سيتم الاحتفاظ بها في كل اقليم عند تكوين منطقة التجارة الحرة لن تكون أعلى أو أشد تقييداً من تلك التي كانت سائدة من قبل.

ومن أجل الحفاظ على مصالح الأطراف المتعاقدة غير الداخلة في مثل هذه التكتلات فقد تطلبت اتفاقيات «الغات» من الدول الداخلة في التكتلات الاقليمية أن تخطر الأطراف المتعاقدة بخطة التكتل وبرنامجه بحيث تقوم بدراستها وإصدار التوصيات المناسبة بشأنها. وتتعهد دول التكتل الاقليمي بعدم دخول هذه الخطة أو البرنامج في حيز النفاذ إلا إذا عدلت الاتفاقية بما يتفق مع هذه التوصيات. كما اشترطت أن تقوم باخطارها بأية تعديلات جوهرية سوف تدخل على الخطة أو البرنامج.

وقد أثارت المادة (٢٤) كثيراً من الجدل من زاوية انها تفتح الباب أمام تقييد التجارة الدولية، إلا أن التفسير الذي لقي قبولاً أكبر هو أن التكتلات الاقليمية تعتبر استثناءً من القواعد العامة لـ«الغات» الخاصة بعدم التمييز، ولكنها لا تكسر القاعدة الخاصة بتخفيض القيود التي تعوق تدفق التجارة. وفي ضوء هذا الجدل وضعت اتفاقيات «الغات» عام ١٩٩٤ تفاهماً بين الأطراف المتعاقدة على بعض المفاهيم التي وردت في المادة (٢٤) من اتفاقية «الغات» عام ١٩٤٧، بحيث تؤكد على أن التكتلات الاقليمية لن تؤدي إلى الحد من تحرير التجارة، وبخاصة البنود ٥ و٦ و٧ و١٢ من المادة (٢٤)[(١٧)].

وعلى ذلك إذا تم الاتفاق على إقامة تكامل اقليمي شرق أوسطي، فان هذا التكامل لا يتعارض مع اتفاقيات «الغات» ١٩٩٤ شريطة أن يراعي الضوابط التي وردت في هذه الاتفاقات بشأن الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٤.

ثالثاً: اغراض سوق شرق أوسطية واحتمالاتها

لا شك في أن نجاح أية ترتيبات اقليمية يعتمد إلى حد كبير على تقارب وجهات نظر الأطراف الداخلة فيها وحسن نواياها، بالاضافة إلى المزايا التي يحصل عليها كل طرف. وكلما تنافرت أغراض الأطراف المختلفة أدى ذلك إلى صعوبة الوصول إلى ترتيبات مشتركة من ناحية، وإلى عدم استقرار أية اتفاقات يتم التوصل إليها من ناحية أخرى. ومستقبل الشرق الأوسط لا يعني فقط دول المنطقة، بل يحظى أيضاً باهتمام أطراف أخرى كثيرة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا راعيا محادثات سلام الشرق الأوسط. ولذلك يجب التعرف إلى أغراض الأطراف المختلفة واستراتيجيتها، وذلك كي نتبين ما إذا كان هناك استراتيجيا مشتركة يمكن التوصل إليها مرحلياً ثم تتطور عبر الزمن.

١ ـ الأغراض

نورد في ما يلي الأغراض التي يمكن استقراؤها لكل طرف من الأطراف المختلفة في ما يتعلق بما يريد تحقيقه من وراء الشرق أوسطية.

أ ـ الأغراض العربية

إن الأغراض المعلنة للجانب العربي في مباحثات الشرق الأوسط هي «الأرض مقابل السلام طبقاً لقرارات الأمم المتحدة»، ومؤدى ذلك أن تسترد البلدان العربية الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وفي مقابل ذلك تقبل إسرائيل كدولة عادية في المنطقة، ويتم التعامل الاقتصادي معها كما يتم مع الدول الأخرى في المنطقة وغيرها. ولا بأس من قيام مشروعات اقليمية ثنائية أو جماعية كما ورد في الوثيقة المصرية، أو كما تم الاتفاق عليه بين الاردن واسرائيل.

ب ـ الأغراض الاسرائيلية

إن الاغراض المعلنة لاسرائيل هي ان تتكامل في منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً. وتعتمد في ذلك على دعامات النفط العربي، والعمالة المصرية، والمياه التركية والتقانة الاسرائيلية. كما أنها تود أن توسع نطاق السوق التي تبيع فيها بعد إلغاء المقاطعة العربية في ظل السلام. كما تريد اسرائيل الحصول على مصادر تمويل إضافية جديدة، وذلك عن طريق اقتراح انشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية. وفي معرض تبريره لإنشاء هذا البنك عبر شمعون بيريس عن ذلك بقوله: «إن اسرائيل ليست ضمن الدول المخولة باستلام معونة من البنك الدولي (وذلك لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي)»[١٨]. كما يرى رافيه وآخرون أن عملية السلام، بالاضافة «إلى انتهاء الحرب الباردة واعلان

---

(١٨) بيريس، **الشرق الاوسط الجديد**، ص ١٢٨ (الاقواس مضافة).

المبادىء بين اسرائيل وفلسطين والبرامج المشتركة بين اسرائيل والأردن، كل ذلك يؤدي إلى تطور إيجابي على طريق تحقيق حلم اسرائيل في أن تصبح سويسرا أو سنغافورة الشرق الأوسط»[١٩].

ج ـ أغراض راعيي السلام

يرمي راعيا السلام إلى قيام علاقات بين دول المنطقة، وإنهاء حالة الحرب وسيادة السلام في المنطقة، وأن يتم قبول اسرائيل ضمن دول المنطقة. وربما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد ترتيبات تستطيع اسرائيل في ظلها الحصول على مصادر تمويل وتوسيع رقعة السوق، بحيث تتمكن من تخفيض المعونة إليها في ضوء التوجهات الأمريكية لتحقيق التوازن في ميزانيتها عن طريق تخفيض المعونات الخارجية بصفة عامة. ومن الناحية الأخرى تود أن تضمن لها التفوق في المنطقة بحيث يكون لها قوة الردع العسكري والاقتصادي إذا لزم الأمر، وآية ذلك عدم انضمام اسرائيل إلى اتفاقات نزع السلاح النووي وامتلاكها للأسلحة النووية.

٢ ـ الاحتمالات

في ظل الأغراض والأهداف المتباينة للأطراف المعنية بالترتيبات الشرق أوسطية، ما هي الاحتمالات أو السيناريوهات الممكن حدوثها في المستقبل القريب؟ ونعني بالمستقبل القريب هنا فترة خمس إلى سبع سنوات تقريباً. أما المستقبل البعيد، أي لفترات أطول من ذلك، فان هذا يعتمد على تطوير العلاقات خلال الفترة القريبة. ويمكن بناء سيناريوهات عدة لها، ولكنها تخرج عن نطاق بحثنا الحالي. وقد رأينا أنه من الناحية النظرية لا توجد أسباب تجعل التكامل الاقليمي أفضل من التعددية التجارية أو العكس. وكذلك ليس الاتحاد الجمركي أفضل من منطقة التجارة الحرة في ظل التكامل الاقليمي. وسوف نأخذ هذا في الحسبان عند تقييم احتمالات تفضيل سيناريو على آخر من السيناريوهات الواردة هنا.

أ ـ السيناريو الأول: السيادة لاسرائيل

يفترض السيناريو الأول أن الأغراض الاسرائيلية هي التي سوف تسفر عنها مفاوضات السلام. واذا حدث هذا فانه «يؤدي إلى إيقاع الدول العربية في فخ التبعية التي تتمثل في أن الدور العربي يكون ممثلاً في تقديم المواد الخام والعمالة الرخيصة التي تدعم مستويات الاستهلاك المرتفعة»[٢٠]. وإذا حدث هذا فان غالبية منافع التكامل الاقليمي

---

(١٩) Y. Raveh [et al.], *Free Trade with U.S.A. and the European Community and EFTA via Israel*, International Edition ([n. p.: n. pb.] 1993), p. 5.

(٢٠) Nemat Shafik, «Learning from Doers: Lessons on Regional Integration for the Middle East,»

ورقة قدّمت إلى: مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٤.

سوف تحصل عليها اسرائيل. ومن المحتمل أن عدم العدالة هذه سوف تؤدي إلى توقف علاقات التعاون وتهدد عملية السلام في المنطقة وتجهض الغرض الرئيسي من الترتيبات الشرق أوسطية. ومن ثم فان هذا السيناريو غير مقبول وغير محبذ من وجهة نظر الحريصين على الحد الأدنى المطلوب للمنطقة وهو السلام العادل والدائم والشامل.

ب ـ السيناريو الثاني: السيادة للعرب

حيث إن التفوق بين الأمم يقوم في الوقت الحالي على التقدم التقاني وارتفاع مستويات الانتاجية، فان الافتراض أن البلدان العربية سوف يكون لها السيادة الاقتصادية في المنطقة في الأمد القريب احتمال غير واقعي، حيث إنها أقل تقدماً من اسرائيل في هذه المجالات. ومن ثم فان هذا السيناريو ضعيف الاحتمال.

ج ـ السيناريو الثالث: تكامل اقليمي

يفترض هذا السيناريو قيام تكامل اقليمي بين دول المنطقة سواء في صورة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي. وكما سبق ورأينا فان تجارب التكامل الاقليمي بصورها المختلفة في المنطقة العربية لم تحقق نجاحاً يذكر، بل لم تر النور في التطبيق. فما هي الأسباب التي قد تجعل التكامل الاقتصادي الشرق أوسطي أكثر حظاً في النجاح؟ لا نعتقد أن هذا أمر ممكن في الأمد القريب(٢١). وفضلاً عن ذلك فانه في ضوء عدم وجود مزايا واضحة من ناحية النمو أو الرفاهية للتكتلات الاقليمية مقارنة بتحرير التجارة المتعددة الاطراف ـ المتزايد تطبيقه في العالم حالياً ـ لا يكون هناك مصلحة في الضغط نحو إقامة هذا التكامل الاقليمي، بل ربما يؤدي إلى عدم استقرار العلاقات بين دول المنطقة واسرائيل. ومن زاوية أخرى فان نماذج الجاذبية تظهر أن الدول الاقل نمواً في المنطقة سوف تظل كذلك في حالة قيام التكامل الاقليمي(٢٢).

د ـ السيناريو الرابع: التعاون المتعدد الأطراف

في ضوء ما سبق فان الحد الأدنى الذي يوفر مناطق التقاطع المشترك لرغبات الأطراف المعنية في الشرق الاوسط (البلدان العربية، اسرائيل، وراعيا محادثات السلام) هو التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف بين بعضها وبعضها الآخر، وبينها وبين دول العالم الأخرى(٢٣). ومما يشجع هذا التعاون أن يتم تنفيذ مشروعات البنية الأساسية

---

(٢١) استبعد ستانلي فيشر احتمالات حدوث هذا السيناريو أيضاً في ضوء العداوات الراهنة وتاريخ الفشل السابق. انظر: Fischer, «Prospects for Integration in the Middle East,» p. 26.

(٢٢) Shafik, Ibid., p. 19.

(٢٣) يرى اسحق ديوان وميشيل والتن أن تحرير السوق الاقليمية في الاجل الطويل يتوقف على ثلاثة عوامل. **أولها** أن الدول ذات النظم التجارية المغلقة والهياكل الاقتصادية غير التنافسية سوف تعترض على تحرير التجارة إلى أن تتقدم في تنفيذ برامج إصلاحها الاقتصادي. **وثانيها** أن قوى الاصلاح سوف تقيد حركتها بعدم الاستقرار العام، وسوف يتزايد الاصلاح مع تقدم عملية السلام. **وثالثها** أنه من غير المحتمل =

الاقليمية التي تيسر تدفق التجارة البينية. وأن يتم تمويل هذه المشروعات بموارد مالية إضافية للمنطقة. ومما يدعم السلام بصورة متزايدة أن يذهب الجزء الأكبر من المنافع ووفر السلام إلى الاقل نمواً في المنطقة، بحيث تتقارب مستويات معيشة الأفراد في مختلف دول المنطقة.

خاتمة

إن حلول السلام في منطقة الشرق الأوسط هدف لا يختلف عليه أحد. وكي يتدعم هذا السلام لا بد من أن يكون عادلاً وشاملاً. ولا شك في أن تحسن الأحوال الاقتصادية للدول ذات الدخل المنخفض في المنطقة، وتقاربها مع مستويات معيشة الدول ذات الدخل المرتفع يدفعان إلى مزيد من السلام والاستقرار. ومن ثم فان تنمية المنطقة وتقديم الدعم المالي للدول الأقل تقدماً يعتبران حيويين. ولقد تبين عدم وجود مزايا واضحة لأية تكتلات اقليمية على التجارة المتعددة الاطراف. كما لا يوجد تصور واحد للمقصود بالسوق الشرق أوسطية. وفي المستقبل القريب تصبح أفضل صيغ التعاون تلك التي تقوم على العلاقات التجارية المتعددة. أما في الأجل الطويل فان تطور التعاون الاقليمي إلى صيغ تكتل اقليمي بالمعنى المعروف نظرياً وعملياً، فيعتمد على تحسين العلاقات السياسية، وعدالة اقتسام وفورات السلام (Peace Dividends) واثبات حسن النيات وممارسة حسن الجوار من دون انشاء علاقات تبعية أو وجود سيد ومسود.

= أن ترغب الاقطار العربية في زيادة انكشاف تجارتها مع إسرائيل قبل ترسخ عملية السلام. وفي ضوء ذلك يتوقع أن يظل سوق المنطقة مجزأً في الاجل القصير. انظر: Ishac Diwan and Michael Walton, «Palestine between Israel and Jordan: The Economics of an Uneasy Triangle,» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٤، ص ٢٨.

تعقيب

ابراهيم العيسوي (*)

اشتملت الدراسة التي أعدها د. سلطان أبو علي على معالجة عدد من القضايا المهمة في تفهم قضية السوق الشرق أوسطية، وقضية التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي بصفة عامة.

أ ـ فقد تناولت الدراسة قضية تعريف الشرق الأوسط والسوق الشرق أوسطية، وانتهت إلى غياب تعريف أو تصور واضح لأي منهما، حيث توجد تعريفات وتصورات متعددة ليس فقط من جانب الأطراف المختلفة في المنطقة، بل ومن جانب الطرف نفسه في بعض الاحيان. وهذا صحيح، وفي ضوء اعتبارات عملية رأت الدراسة تعريف الشرق الأوسط بأنه يشتمل على البلدان العربية واسرائيل.

ب ـ كما تناولت الدراسة قضية المزايا المحتملة للتكتل الاقليمي مقارنة بالمزايا المحتملة للتجارة المتعددة الأطراف على النحو الذي تغطيه «الغات» الجديدة مثلاً. وقد انتهت الدراسة إلى عدم وجود مزايا واضحة للتكتل الاقليمي على الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف. وكذلك عدم وجود أسباب قوية للقول بتميز منطقة التجارة الحرة من الاتحاد الجمركي أو العكس. وهذا الكلام يثير إشكالات سوف أناقشها في ما بعد.

ج ـ واستعرضت الدراسة عدداً من الصور المطروحة للتعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط، وانتهت إلى أن قيام تكتل إقليمي كمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة هو أمر مستبعد في المدى القريب (٥ ـ ٧ سنوات)، وأن الصيغة العملية للتعاون الاقليمي التي تحقق حداً أدنى من المصالح المشتركة لجميع الاطراف هي تلك التي تقوم على العلاقات التجارية المتعددة الأطراف. وبالاضافة إلى ذلك ترى الدراسة أن تنمية فرص التعاون الاقليمي سوف تتعزز في الشرق الأوسط بتنفيذ عدد من مشروعات البنية

(*) الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

الأساسية الاقليمية التي تساعد على تدفق التجارة، وبخاصة إذا تم تمويل هذه المشروعات بموارد مالية إضافية.

وإذا لم أكن مخطئاً في فهم الدراسة، فان الموقف الذي اتخذته من قضية التكامل الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط هو موقف عام من القضية الاقليمية في مقابل التجارة المتعددة الأطراف، ومن ثم فهو يمكن ان ينسحب على أي تكتل اقليمي بما في ذلك تكتل البلدان العربية وحدها. وما خصوصيات العلاقة بين البلدان العربية واسرائيل إلا من قبيل الأسباب الثانوية التي استندت إليها الدراسة في القول بأن التكامل الاقليمي الشرق أوسطي ليس له حظ من النجاح في الأمد القريب، بل إنه ربما يؤدي إلى عدم استقرار العلاقات بين دول المنطقة واسرائيل، وكذلك إلى إبقاء الدول الأقل نمواً في الاقليم على حالها في الوقت الذي تحرز فيه الأطراف الأكثر تقدماً المزيد من التقدم.

وفي تقديري أن النتيجة العامة التي توصلت إليها الدراسة بشأن غياب إمكانية حقيقية لقيام تكامل اقتصادي إقليمي على صعيد الشرق الأوسط بتعريفه الضيق من جهة، والأكثر عملية من جهة أخرى (البلدان العربية + اسرائيل) في المدى القريب هي نتيجة سليمة تماماً. ومع ذلك فانني أود ان أسجل اختلافي مع بعض الأمور التي اعتمدت عليها الدراسة في الوصول إلى هذه النتيجة. وسوف أركز هنا على قضيتين رئيسيتين هما: قضية التكامل الاقليمي وحرية التجارة، والهدف من الترتيبات الاقليمية الجديدة.

أولاً: التكامل الاقليمي وحرية التجارة

في معالجة الدراسة لقضية التكامل الاقليمي جعلت أساس المفاضلة بين التكتل الاقليمي والتجارة المتعددة الأطراف هو القدرة على تحقيق تقدم أسرع، وغير قابل للارتداد في تحرير التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد فان الدراسة تنطلق من النظرة النيوكلاسيكية التي ترى التجارة محركاً للنمو الاقتصادي، وترى أن تحرير التجارة يفضي إلى المزيد من النمو الاقتصادي. والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة بشأن عدم وجود مزايا واضحة للتكتل التجاري الاقليمي على التجارة المتعددة الأطراف تحتاج إلى المزيد من التمحيص، وبخاصة من جانب الدول النامية.

والملاحظ، من جهة أولى، أن هذه النتيجة لا تساعدنا على تفسير الاندفاع الكبير، وبخاصة من جانب الدول الصناعية المتقدمة نحو تكوين تكتلات اقتصادية أو ترتيبات تجارية اقليمية. فما الذي يدفعها إلى ذلك إذا لم تكن لها مصلحة أكيدة من وراء قيام هذه التكتلات. ومن الثابت طبعاً للاحصاءات الدولية أن عدد الترتيبات التجارية الاقليمية قد تزايد بمعدلات متسارعة حتى وصل إلى ٨٥ ترتيباً إقليمياً في عام ١٩٩٣، وحوالى الثلث منها أنشىء في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، أي في آخر سنتين من عمر جولة الأوروغواي.

ويلاحظ، من جهة ثانية، أن العلاقة بين التجارة والنمو لم تزل مثار جدل مستمر

في الفكر الاقتصادي. وفي تقديري أنه لم يثبت بشكل قطعي من الدراسات الكمية التطبيقية وجود علاقة سببية بين التجارة والنمو الاقتصادي، وأن العلاقة المشاهدة لا تخرج عن كونها علاقة ارتباط أو اقتران قد تعني أيضاً أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى توسع التجارة الخارجية، لا العكس. أضف إلى ذلك أنه من الثابت تاريخياً أن إطلاق قوى التنمية في الكثير من دول العالم قد ارتبط بتدخل الدولة لإدارة التجارة الخارجية وحماية الصناعات الوطنية ودعم الصادرات أكثر مما ارتبط بتحرير التجارة. وفي الغالب أنه كلما صعدت الدولة في مدارج النمو الاقتصادي، تمكنت من تحرير تجارتها، وازدادت رغبتها في فتح أسواق الآخرين أمامها. أما تحرير التجارة قبل تحقيق درجة معقولة من النمو الاقتصادي وبناء درجة معقولة من القدرة التنافسية، فانه غالباً ما يعني الدخول في علاقات تجارية غير متكافئة تزيد المتقدم تقدماً، والمتخلف تخلفاً.

ومن جهة ثالثة، فان معيار المفاضلة بين التكتل الاقليمي والتجارة المتعددة الأطراف على أساس قدرة كل منهما على تحرير التجارة قد لا يكون هو المعيار السليم عند النظر في قيام تكتل اقتصادي بين مجموعة دول نامية كالدول العربية تريد أن تكسر حواجز التخلف وتنطلق على طريق التنمية. ذلك أن الغرض من إقامة التكتل الاقليمي في هذه الحالة هو خلق إطار اقتصادي واسع يمكن الاقتصادات الصغيرة من ان تجد فرصاً أفضل لتطوير قدراتها الانتاجية. فالاطار الاقليمي الأوسع يتيح فرصاً أكبر لبناء قاعدة علمية وتقانية قوية، ومن ثم تحقيق انجازات تقانية مهمة تحسن المزايا النسبية والقدرات التنافسية لدول الاقليم. كما أن الاطار الاقليمي الأوسع يوفر فرصاً أفضل لقيام صناعات ذات نطاق اقتصادي معقول، ويمكن دول الاقليم من التمتع بقدرات تفاوضية أكبر يمكن الاعتداد بها عند التعامل مع الشركات المتعدية الجنسية ومع الدول الكبرى، ومع التكتلات الاقليمية للدول الصناعية المتقدمة.

فمدار الأمر في التوجه نحو الاقليمية في حالة الدول النامية هو إتاحة بيئة أكثر ملاءمة للتنمية، وتوفير فرص جيدة للتنسيق والتخطيط المشترك لإعادة تقسيم العمل بين دول الاقليم، ولتحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي، وهو ما لا يستلزم بالضرورة تحرير المبادلات التجارية في كل الأحوال.

ومن هنا يتعزز النمو الاقتصادي وتتحسن رفاهية دول الاقليم من خلال العمل الانمائي التكاملي ذاته أو التنمية التكاملية ذاتها، وليس من خلال تحرير المبادلات التجارية بين دول الاقليم على غرار ما يتم في الدول الصناعية المتقدمة. ولا يقلل من أهمية هذا المنظور التنموي للتكامل اخفاق الكثير من محاولات التكامل الاقليمي بين الدول النامية. لقد أوردت الدراسة عدداً من الأسباب لتفسير هذا الاخفاق، وهي أسباب وجيهة ولا جدال في صحتها. ولكنها مع ذلك لا تقوم دليلاً على عدم جدوى التكتل الاقليمي بين الدول النامية مقارنةً بالتجارة المتعددة الأطراف، بقدر ما تقوم دليلاً على عدم جدوى تقليد الدول النامية لمناهج التكامل التي اتبعتها الدول المتقدمة والتي تنطلق من تحرير التجارة.

ثانياً: الهدف من الترتيبات الاقليمية الشرق أوسطية

تقبل الدراسة ـ في ما أرى ـ مقولة أن الهدف الأساسي من الترتيبات الاقليمية المطروحة تحت شعار النظام الشرق أوسطي هو أنه يتم قبول اسرائيل بطريقة معتادة (أي كدولة عادية) في المنطقة. وهذه المقولة تحتاج إلى شيء من المناقشة في ضوء الحقيقة التالية:

إن فكرة النظام الشرق أوسطي هي فكرة اسرائيلية أمريكية. ولو نفضت أمريكا يدها من الفكرة لماتت في الحال. ولو أخرجت اسرائيل من تعريف الشرق الأوسط لانتهى كل حديث عن الشرق الأوسط سواء من جانب العرب أم من جانب غير العرب. والهدف الأمريكي ـ الاسرائيلي هو إقامة تجمع اقليمي بديل للتجمع الاقليمي العربي ينفي فكرة القومية العربية، وبحيث تندمج اسرائيل في هذا التجمع لا كدولة عادية، بل كدولة منتصرة ومتميزة. ان اسرائيل ـ ومن ورائها أمريكا ـ تصر على أن يكون لها وضع متميز ومتفوق، وان تحظى بمعاملة غير عادية حتى قبل أن يحل السلام على المنطقة، بل وحتى قبل أن تنتهي المحادثات المتعلقة بالتسوية السياسية بين اسرائيل وباقي الأطراف العربية.

إن اسرائيل تصر على انتزاع عائد اقتصادي للتسوية السياسية مقدماً في صورة ارتباطات تعاقدية طويلة المدى ومشروعات محددة للتعاون الاقتصادي الاقليمي، وليس فقط الحصول على عربون في صورة تعبير الأطراف العربية عن حسن النيات وتعهدها بالتعاون. وفي الوقت نفسه فإن اسرائيل لا تقدم بادرة واحدة على حسن نيتها بشأن العلاقات المستقبلية مع العرب، بل هي تصر على احتلال موقع الطرف الأقوى في المعادلة باصرارها على أن تكون القوة النووية الوحيدة في المنطقة، وبتمسكها بان تكون قوتها العسكرية أكبر من مجموع القوة العسكرية للعرب أجمعين، وبمخالفتها الصريحة للاتفاقات حول المستوطنات وحول وضع القدس.

ومن أسف أن سلوك البلدان العربية المشاركة في المباحثات والمؤتمرات حول التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط لا يكشف عن أية مقاومة حقيقية لهذا التوجه الامريكي ـ الإسرائيلي، بقدر ما يكشف عن استعداد للتنازل عن ورقة الضغط الوحيدة المتبقية في أيديهم للوصول إلى تسويات سياسية أقل اجحافاً، وهي ورقة التطبيع والتعاون الاقتصادي مع اسرائيل.

ليس من السهل إذاً القبول بأن الغرض من الترتيبات الاقليمية الشرق أوسطية هو ان تندمج اسرائيل كدولة عادية في المنطقة. ذلك ان كل الدلائل تشير إلى أن الغرض الحقيقي هو أن تقوم إسرائيل بدور القوة الاقليمية العظمى في المنطقة، وان تستمر في القيام بدور الوكيل المعتمد لتنفيذ الاستراتيجيا الأمريكية فيها.

والخلاصة هي أن الاطار الشرق أوسطي، حتى عندما يضيق تعريفه ليشمل البلدان العربية واسرائيل، يظل كما رأت الدراسة إطاراً غير صالح لقيام تعاون اقتصادي اقليمي

يتخذ أحد الأشكال المعروفة كمنطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة. ولكن هذه النتيجة ـ خلافاً لما ذهبت إليه الدراسة ـ لا ترجع إلى عدم وجود مزايا قوية أو واضحة للتكتلات الاقليمية على التجارة المتعددة الأطراف، بل يجب ردها إلى أمرين: **أولهما** أن اقليم الشرق الأوسط، وبخاصة كلما اتسع تعريفه، لا تتوافر فيه سمات أو مقومات الاقليم التكاملي. فهو يحتوي على فروق وتمايزات كبيرة في مستوى التقدم الاقتصادي والثروة، وذلك فضلاً عن غياب سمات ثقافية أو حضارية مشتركة بين دول الاقليم، وكذلك غياب مصالح مشتركة لهذه الدول على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفي ما عدا المجموعة العربية، لا يمكن الزعم بوجود مثل هذه السمات والخصائص والمصالح المشتركة. ولا يعني ذلك ان البلدان العربية جاهزة حالاً للتكامل الاقتصادي؛ فهناك أيضاً خلافات وفروقات مهمة. ولكن ما يهون من حدة هذه الخلافات والفروقات بعض الشيء وجود السمات والخصائص والمصالح المشتركة بين الأقطار العربية. كما ان هذه الخلافات والفروقات لا تقوم دليلاً على عدم جدوى التعاون الاقليمي بين البلدان العربية، بقدر ما ينبغي النظر إليها كأجراس إنذار لعدم حرق المراحل وضرورة التأني على مسار التكامل، وأهمية الابتكار في صور وأشكال التعاون الاقليمي العربي.

أما الأمر **الثاني** الذي يستوجب رفض الاطار الشرق أوسطي كإطار للتعاون الاقتصادي الاقليمي فهو يتمثل في أن بعض الأطراف الداخلة في تعريف الاقليم أو المعضدة لهذا الاطار (تحديداً إسرائيل والولايات المتحدة) لا تهدف من وراء قيام التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي إلى قيام علاقات تعاون من منطلق الندية والمساواة والتكافؤ، بل إنها ترمي إلى تثبيت وضع اسرائيل كطرف متفوق متميز من كل الأقطار العربية مجتمعة.

وفي الجملة فان قيام تعاون شرق أوسطي على النحو الذي أرسيت قواعده المفاهيمية والمؤسسية في الدار البيضاء (١٩٩٤) وفي عمان (١٩٩٥) لن يكون له من نتيجة سوى تكريس التفوق الاسرائيلي على الأطراف العربية، وإعطاء اسرائيل الفرصة كي تحقق بوسائل الاقتصاد ما كانت تسعى إلى تحقيقه بقوة السلاح من أطماع في التوسع والهيمنة.

المناقشات

١ ـ أحمد هنّي

يسود تخوف مبني على اليقين بان أي تفتح خارجي يؤدي إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية علينا، وبالتالي يؤدي إلى ضياع مكاسب السيادة الاقتصادية والفوائد التنموية المرتبطة بوجود قطاع عام في بعض البلدان العربية. وسأقوم بملاحظتين:

أ ـ تبين جميع الدراسات أن رؤوس الأموال الدولية تتوجه منذ ثلاثين سنة نحو بلدان معينة، وهي سبعة عشر، ومهما قدمت البلدان الأخرى من تنازلات سيادية لم تستطع حتى الآن جذب هذه الأموال.

ب ـ لذلك علينا الاّ نقع في وهم الاعتقاد أن هناك طابوراً من المستثمرين (غير السماسرة) ينتظرون إشارة البلدان العربية للتدفق إليها.

وهذا يدعم ضرورة التفكير في التكامل العربي.

٢ ـ إسماعيل صبري عبد الله

أصاب د. سلطان أبو علي كبد الحقيقة حين جعل من مفهوم التكامل الاقليمي موقعاً مركزياً في تحليله. فاتفاقية «الغات» ١٩٩٤ تستثني من تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية الدول المنخرطة في تكامل اقليمي بالفعل أو التي في سبيلها إلى تحقيق ذلك، كما أوردت معايير محددة للاعتراف بوجود تكامل، واسرائيل لا تريد التطبيع بمعنى التزام كل الاطراف بالغات لأنها تخشى في هذه الحالة من منافسة دول جنوبي آسيا في أسواق البلدان العربية، ومن ثم كان الاصرار على التكامل لتنفرد بمزاياه. ما تريده اسرائيل واضح كالشمس لخصة مناحيم بيغن في رده على خطاب السادات أمام الكنيست (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧) بقوله «إذا اجتمع المال العربي والعقل اليهودي سيتغير وجه هذه المنطقة».

ويبقى بعد ذلك أن نسأل الأطراف العربية: ماذا تريد البلدان العربية في جهودها التنموية، ولا يمكنها الحصول عليه من أي قطر إلا من اسرائيل؟

٣ ـ جلال أمين

إني أعرف اننا جمعية علمية، ولكني قد فقدت القدرة منذ زمن طويل على التمييز بين العلم والايديولوجيا، لأني اكتشف أكثر فأكثر إلى أي حد تدخل الايديولوجيا في صياغة التقريرات التي تدعي العلمية والحياد والموضوعية.

على أي حال، فاني أظن أن من بين مهام الجمعيات العلمية كشف الحالات التي يستخدم فيها التظاهر بالعلمية والحياد لتهريب ايديولوجيا سيئة.

إن د. سلطان أبو علي يستخدم ألفاظاً مهمة استخداماً غير نقدي، كألفاظ السلام والشرق أوسطية. . . الخ، وكأن فهم المعنى الحقيقي لهذه الألفاظ لا يحتاج إلا إلى مراجعة بعض القواميس، من دون حاجة إلى معرفة الغرض المستهدف من استخدام هذه الألفاظ بالذات، وبمعان محددة تخدم مصالح معينة. أهم من ذلك أن د. سلطان يثير في الحقيقة، طوال الدراسة، دخاناً علمياً، أوله مظهر العلم، لكي تختفي فيه تحيزات وتفضيلات مرفوضة.

لقد بدأ الباحث عرضه الشفهي بقوله «إنه لا يعلم ما هي الشرق أوسطية» كمحاولة لتبرير عدم الخوض في تقييمها. فهل يجوز هذا في الوقت الذي تخطط فيه اسرائيل لأدق التفاصيل ولمدة طويلة في المستقبل، بما في ذلك السلع التي تريد أن يتخصص فيها كل بلد من البلدان العربية والسلع التي تستوردها؟ فهل يجوز لنا نحن العرب ان نعتذر بعدم توافر معلومات كافية حتى يتم القضاء علينا تماماً؟

لقد كنا نتمنى، ما دامت دراسة د. سلطان أبو علي هي الأساسية في مناقشة مشروع الشرق أوسطية، أن تحاول الاجابة عن بعض الاسئلة التي نتوق إلى معرفة الاجابة عنها، مثل مصدر فكرة الشرق أوسطية أصلاً، وكيف نبتت؟ وما الدوافع الحقيقية وراءها؟ وما الأخطار الأساسية منها؟ وما الذي يجب ان يكون عليه موقف العرب منها؟. . الخ.

كان طرح مثل هذه الاسئلة واجباً طالما ان الباحث وجد الوقت الكافي لشرح أمور مدرسية مثل الفرق بين خلق التجارة وتحويل التجارة، ومثل التمييز الذي يعرفه أي طالب مبتدىء للاقتصاد بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة.

هل يهمنا حقاً، في هذا المؤتمر بالذات، السؤال الذي يطرح في الدراسة عن أسباب إخفاق التكتلات الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة، من دون أن يركز على البلدان العربية، ومن دون ان يعطي، على أي حال، السبب الصحيح والاساسي لهذا الاخفاق، وهو نوع العلاقة بين الدول النامية والدول الصناعية؟

ثم يتكلم الباحث عما يسميه بالأغراض الاسرائيلية «المعلنة»، فهل توصل إلى اقتناع ان أغراض اسرائيل المعلنة هي الجديرة بالنقاش؟ وانه لا داعي، بناء على ذلك، للبحث

في أغراضها غير المعلنة، ومع ذلك فحتى في ما يتعلق باغراض اسرائيل المعلنة هناك ما لا يذكره الباحث كلما وجد ذلك بالغ الاحراج. ثم تكلم على أغراض «راعيي السلام»، فهل هذا هو أنسب اسم يمكن ان يطلقه باحث عربي على الأغراض الامريكية (والروسية)؟ هل امريكا هي راعية السلام حقاً أم أنها ترعى شيئاً آخر؟ وهو على كل حال لا يتعرض لأية أغراض تتعلق بمصالح أمريكية خاصة لا تدور حول اسرائيل، ويذكر فقط ان امريكا تهدف إلى سيادة السلام في المنطقة، (أي نوع من السلام؟) وقبول اسرائيل كدولة معتادة (معتادة حقاً أم مهيمنة؟) ضمن دول المنطقة.

ثم يقول الباحث إنه «من الناحية النظرية لا توجد أسباب تجعل التكامل أفضل من التعددية التجارية»، فهل هذا صحيح؟ هل صحيح أن الاعتبارات النظرية تدين التكامل الاقليمي، إذا ما أخذنا في الاعتبار الآثار البعيدة المدى وليس فقط آثار المدى القصير، وإذا كان اهتمامنا بمصالح مجموعة من البلدان العربية، بدلاً من النظر إلى العالم ككل؟

وما الذي يغري الباحث بهذه النتيجة المشكوك فيها (ان التعددية التجارية أفضل من التكامل الاقليمي)؟ اغلب الظن ان الذي يغريه بذلك هو أنه لا يريد ان يصوت في صالح التكامل الاقتصادي العربي ولا ان يصوت ضده، كما انه لا يريد ان يصوت في صالح السوق الشرق أوسطية ولا أن يصوت ضدها، فوجد ان الذي يمكن ان يخرجه من هذه الورطة هو القول بان التجارة المتعددة الأطراف أفضل من التكامل الاقليمي.

مثل هذا هو الذي أدى به أيضاً، في ما أظن، إلى الاصرار على القول بان تجارب التكامل بين الدول النامية لا بد من أن يخفق، إذ وجد من الصعب أن يقول إنه مع التكامل مع اسرائيل، ووجد من الصعب أيضاً أن يقول انه ضد ذلك، فوجد الحل في أن يقول ان هذا التكامل لن ينجح.

ملاحظة أخيرة شكلية ولكنها في نظري مهمة، لأنها مثل على ظاهرة تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم للأسف. في آخر جملة من البحث يقول الباحث: ان تطور التعاون الاقليمي يعتمد على بضعة أشياء منها عدالة اقتسام وفورات السلام، ثم يذكر إلى جانب ذلك الكلمتين الانكليزيتين (Peace Dividend)، وفضلاً عن ان عبارة وفورات السلام ترجمة سيئة للغاية للفظ الانكليزي، أحب أن أتساءل: ما هي بالضبط ضرورة اللفظ الانكليزي هنا، هل «ثمار السلام» لفظ لا يفي بالغرض وبشكل أوضح حتى من اللفظ الانكليزي؟ ما هو هذا الميل الغريب إلى إقحام ألفاظ أجنبية في البحوث حتى عندما لا تكون ثمة أية حاجة إلى ذلك؟ هل هذا هو مدى احترامنا للغتنا القومية؟ أولا ينسجم هذا مع موقف الباحث نفسه من مشروع التكامل مع اسرائيل المسمى بالشرق أوسطية؟

٤ ـ جودة عبد الخالق

الملاحظة الاولى: تتصل بمفهوم السلام الذي تتبناه الدراسة، فهي تناقش مستقبل العلاقات الاقتصادية في منطقة سادها صراع دموي على مدى ما يقرب من نصف قرن،

ولم ينته بعد. وبما ان هناك طرفاً هو اسرائيل لا زال يحتل ارض طرف آخر هو عدة بلدان عربية، فإن من الضروري تحديد مفهوم السلام الذي ستقوم في إطاره العلاقات الاقتصادية في المنطقة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بصورة التكامل الاقليمي. تحدث الباحث عن ست صور للتكامل، والصورة الخامسة أسماها تحرير التجارة المنفرد (UTL). وهذه ليست في الواقع إحدى صور التكامل، لأنها لا تتضمن التزامات متبادلة تحكمها علاقة تعاقدية بين الأطراف، لذلك اقترح إسقاط هذه الصورة كما وردت في الدراسة.

الملاحظة الثالثة: حول العلاقة بين التكامل الاقليمي والمزايا التي يمكن ان تنتج عنه. الباحث يؤكد «عدم وجود مزايا واضحة من ناحية النمو أو الرفاهية للتكتلات الاقليمية بالمقارنة بتحرير التجارة المتعددة الأطراف»، ثم هو يعود فيؤكد المقولة نفسها في الخاتمة. هذا التقرير القاطع كان يحتاج من الباحث إلى مزيد من التعمق والايضاح والتوثيق.

فإخفاق تجارب التكامل في الدول النامية لا يعني بحد ذاته عدم وجود مزايا للتكامل، بدليل النزعة الراهنة لاقامة التكتلات الاقليمية. من ناحية أخرى، فإن على الباحث ان يراعي ان المشكلة قد لا تكمن في طبيعة نتائج التكتلات الاقليمية (أي وجود أو عدم وجود مزايا) بقدر ما تكمن في الاطار النظري الذي يستخدم لتحديد هذه الآثار وقياسها، فهذا الاطار هو الاطار الكلاسيكي الجديد، وهو إطار استاتيكي مقارن في حين ان التكتلات الاقليمية تفجر مجموعة من التطورات الديناميكية، ولذلك فإن الاطار النظري غير مناسب للتعامل مع المشكلة، وهذه مسألة مقررة في الأدب الاقتصادي، ولعلنا نتذكر المناقشات والبحوث التي كانت موضوع المؤتمر العلمي الأول لهذه الجمعية في موضوع التكامل الاقتصادي. الباحث يتجاهل كل ذلك ويقرر بشكل قاطع أنه لا توجد مزايا للتكامل. لذلك أدعوه إلى مراجعة معالجته لهذه النقلة؛ فلقد كان هذا هو جوهر مضمون نظرية ثاني أحسن البدائل (Theory of Second Best) في مجال التكتلات الاقليمية في صورة اتحاد جمركي.

ولقد وقع الباحث في تناقض مع نفسه في نهاية البحث حينما قرر ان تطور التعاون الاقليمي في المدى الطويل إلى صيغ تكتل اقليمي يعتمد على تحسين العلاقات السياسية وعدالة اقتسام وفورات السلام (Peace Dividend) واثبات حسن النيات وممارسة حسن الجوار.

وأنا اسأل الباحث، إذا لم تكن هناك مزايا اقتصادية للتكتل الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فكيف يقوم التكتل ويستمر من دون وجود هذه المزايا؟

الملاحظة الرابعة: بخصوص السيناريوهات، تحدث الباحث عن أربعة سيناريوهات. والحقيقة ان السيناريو الرابع الذي أسماه التعاون المتعدد الأطراف هو في جوهره السيناريو

الأول الذي أسماه السيادة لاسرائيل، وهو في الحقيقة تطبيع العلاقات مع اسرائيل. في رأيي أن هناك ثلاثة سيناريوهات وليس أربعة، فالتعاون المتعدد الاطراف في ظروف المنطقة لا بد من أن يقود إلى سيادة اسرائيل بحكم التفوق العلمي التقاني الذي يميزها من الأطراف العربية.

٥ ـ كريمة كريم

هناك بديلان مطروحان عن السوق الشرق الأوسطية: تكون أو لا تكون. فالمكاسب التي تتصور اسرائيل أنها ستحققها من خلال السوق الشرق اوسطية وانفتاح الأسواق العربية أمامها هي أحد الدوافع الأساسية التي تدفعها إلى استكمال عملية السلام، وهذا ما تعلمه جيداً بعض البلدان العربية وتستخدم هذه الورقة في المفاوضات بذكاء.

اما بديل قبول السوق الشرق أوسطية، فليس من الضروري ان يؤدي إلى سيادة اسرائيل على المنطقة، وانما دور اسرائيل يتوقف على مدى نجاح البلدان العربية في اخذ المبادرة في قيام هذه السوق، لذلك يلزم على البلدان العربية القيام بشيئين:

اولاً: تستعد من الآن لدراسة موضوع السوق الشرق أوسطية والدور الذي يجب ان تلعبه البلدان العربية لتعظيم المنافع من هذه السوق، ولا تكتفي بأن تظل ساكنة بعيدة عن هذا الموضوع بحجة رفضها له، وبناءً عليه يصبح دورها هو مجرد «رد فعل» للدور الذي سيفرض عليها ان تلعبه في هذه السوق بناءً على الدراسات العربية ـ الاسرائيلية.

ثانياً: أن تستعد بإحداث حد أدنى من التنسيق الاقتصادي والسياسي بين البلدان العربية آخذة في الاعتبار الانظمة السياسية المركبة لحكومات البلدان العربية. ويكون ذلك بطرح بدائل اقتصادية وسياسية مرنة تسمح بوجود هذا الحد الادنى من التنسيق الاقتصادي والسياسي بين البلدان العربية، على الرغم من اختلاف الانظمة السياسية في هذه البلدان.

٦ ـ طه عبد العليم طه

في تناول «مشروع السوق الشرق أوسطية» يقدم الباحث مساهمة مهمة بتقدمه صوب تحديد أهداف الأطراف الاقليمية والعالمية لعملية السلام العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وعرض تصوراته لما سوف تقود إليه مفاوضات السلام العربي ـ الإسرائيلي من احتمالات وسيناريوهات في المستقبل القريب (٥ ـ ٧ سنوات كما يرى الباحث)، من جهة أخرى.

وأسجل بداية اختلافي مع الباحث باحتمال وقوع البلدان العربية في «فخ التبعية» لاسرائيل، وان اتفقت معه في أن بناء علاقات اقتصادية غير متكافئة بين إسرائيل والبلدان العربية، وما تحمله من غياب العدالة وعدم تبادل المنافع، سوف يكون تهديداً للسلام.

وإذا كان استنتاج الباحث ـ صائباً في رأيي ـ بصدد عدم توقع نجاح التكامل الاقتصادي الشرق أوسطي، للأسباب ذاتها التي أدت إلى إخفاق تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، فإن الحقائق الرئيسية ـ حتى في المستقبل القريب ـ لغياب تكامل اقتصادي اسرائيلي - عربي، يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة اسرائيل باعتبارها «دولة يهودية» تحرص على بقاء طبيعتها هذه بالذات، كما سأشير أدناه.

وبعد هذا، أود أن أوجز ملاحظات ثلاث:

الأولى: إن الترتيبات الشرق أوسطية لم تعد تستند إلى مبدأ الارض مقابل السلام، وانما تتحقق التسوية العربية ـ الاسرائيلية، أو الترتيبات الشرق أوسطية «طبقاً لمعادلة الأرض (شاملة الدولة الفلسطينية) مقابل الأمن والسلام والتطبيع والسوق». وباختصار، فان الأمر لم يعد ـ كما شدد العرب عقب هزيمة ١٩٦٧ في مؤتمر الخرطوم ـ مجرد انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عقب عدوانها في حزيران/يونيو ١٩٦٧ مقابل كل ضمانات الأمن والاعتراف الفعلي بحدودها الآمنة ولكن مع غياب اللاءات الثلاث: «لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح»، فقد بدأت التسوية السلمية الجارية ـ بغض النظر عن المحاكمة القيمية لما جرى ـ على أساس قبول عربي بالتفاوض المباشر والاعتراف القانوني ـ الرسمي، والصلح في إطار «معاهدات سلام ثنائي»، من جهة، وقبول تطبيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وغيرها، من جهة ثانية، فضلاً عن ترتيبات لأمن اسرائيل، من جهة ثالثة، وكانت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصري ـ الاسرائيلي، هي تدشين هذا السبيل الذي سارت عليه، وسوف تسير عليه، التسويات السلمية العربية ـ الاسرائيلية على المسارات الثنائية (الفلسطينية والأردنية ثم لاحقاً كما نتوقع السورية واللبنانية).

لكن التسوية السلمية الجارية قد تسارعت وشهدت تحولات نوعية بعد اتفاق أوسلو أو «اعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي». ويتلخص جوهر التحول النوعي، ليس فقط بتجاوز «السلام البارد والتطبيع المقيد وغير ذلك مما اتسم به السلام المصري الاقتصادي الاقليمي أو ما يسمى بـ «السوق الشرق أوسطية».

الملاحظة الثانية: إن قبول العرب التسوية السلمية كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي يترتب عليه منطقياً دفع ثمن الانسحاب الاسرائيلي سلمياً تجنباً لدفع ثمن آخر، نراه أفدح وغير ممكن عملياً، بل وغير مرغوب فيه من زاوية المصلحة العربية وتحديد التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي، وهو التأخر الصناعي، والتقاني، نقصد ثمن الحرب لتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وذلك باستبعاد إمكانية تفريط العرب في أراضيهم المحتلة بالطبع.

أما ثمن الانسحاب الاسرائيلي، فهو إنهاء المقاطعة الاقتصادية الرسمية العربية لاسرائيل بدرجاتها المختلفة، وتوطيد السلام بتطوير مشروعات التعاون الاقتصادي التي تحقق منافع مؤكدة لا بديل لها من المنظور العربي، بيد أن الأهم، هو إقامة علاقات طبيعية لا تعني التعاون فقط، بل تسمح بالتنافس والتناقض والصراع، تعظيماً للمكاسب

وتخليصاً للخسائر ومنعاً للمخاطر وتجنباً للفرض، من المنظور العربي.

الملاحظة الثالثة: تتصل بسيناريوهات «السوق الشرق أوسطية» حيث نرى ثلاثة سيناريوهات لهذه السوق:

أولها: السوق المقيدة (Districted Market) المرتبطة بالمقاطعة الاقتصادية الرسمية والتطبيع المقيد رسمياً، أو المتمثلة في الحماية المفرطة في مجال التجارة أو التقيد المانع في تدفق الاستثمار. وهو سيناريو تستبعده ليس فقط ترتيبات السلام وعلاقات السلام من جهة، والتحولات العالمية والقطرية نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار، من جهة ثانية.

ثانيها: السوق المشتركة (Common Market) والتي تعني ليس فقط تحرير تدفق السلع والخدمات، وانما تتضمن ـ وهذا هو الأهم ـ حرية انتقال إقامة قوة العمل وحرية انتقال وتوظيف رؤوس الأموال. وهو سيناريو محتمل في العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية في غالبية العلاقات الاقتصادية الاقليمية في الاقاليم، وبخاصة ذات الهوية الثقافية الواحدة أو الهويات الثقافية المتقاربة. لكن هذا السيناريو مستبعد في التفاعلات الاقتصادية العربية ـ الاسرائيلية لأنه يتعارض مع طبيعة اسرائيل باعتبارها «دولة يهودية» اللهم إلا إذا استبعد جوهر السوق المشتركة، أي حرية انتقال وإقامة العمالة (بخاصة الفلسطينية) وحرية توظيف الأموال العربية في شراء الأصول والعقارات الاسرائيلية.

ثالثها: السوق المفتوحة (Open Market)، وهو السيناريو المتوقع، سواء بسبب إنهاء المقاطعة وتطبيع العلاقات، أو بسبب ما تدفع به هذه السوق نحو اتفاقيات الغات واتفاقيات الشراكة وبرامج التصحيح الهيكلي وغير ذلك من التحولات الاقتصادية العالمية والقطرية العربية.

٧ ـ عاطف قبرصي

اعتمد د. سلطان أبو علي على النظرية الكلاسيكية الجديدة لتبيان مشاهده المستقبلية للمترتبات التجارية وغيرها للسوق الشرق أوسطية. غير أن النظريات الجديدة والحديثة، وبخاصة نظرية التفاوض (Bargaining Theory) تقول إن الفريق الذي له بدائل يفرض مصالحه على الفريق الذي ليس له بدائل، وهذا مغاير للنتائج التي تترتب على النظرية الكلاسيكية القائلة بان الدول الصغيرة والفقيرة هي أكثر استفادة من الاندماج بالاقتصادات الكبيرة، فكل الوقائع والدراسات الوضعية تشير إلى صحة استقراءات نظرية التفوق وبطلان استقراءات النظرية الكلاسيكية: فالبلدان العربية بمفردها غير قادرة على ان تخلق بدائل كافية لتكون على مستوى ما لدى إسرائيل، وأمريكا من خلفها، كما ان نظرية بول كروغمان (Paul Krugman) في مجلة «*JPE, 1991*» ترى ان الفريق الذي له قواعد اقتصادية متقدمة وأكلاف النقل بينه وبين الفرقاء الآخرين منخفضة يستفيد من انفتاحه على الخارج الذي يؤدي إلى خلق ديناميات تجذب إليها القدرات والمنافع ويخسر الفريق الآخر قواه وحيويته.

هذا، ولم يتعرض د. سلطان ابو علي إلى نيات اسرائيل وأغراضها من السوق الشرق أوسطية بالقدر الكافي، فاسرائيل تبغي أولاً ان تلغي المقاطعة العربية وتستهوي المستثمرين الخارجيين إليها دون غيرها. وهي تبغي الحصول على قيمة كبيرة من هذا الاستثمار ليعوض من اعتمادها المفرط على المعونات الخارجية التي أصبحت غير مستقرة. وهي تعرف كل المعرفة ان الاستثمار الأجنبي لن يقدم إلى اسرائيل قبل ان توفر السوق العربية لها وحدها دون غيرها.

٨ ـ عبد السلام دمق

يجب ان نحاول معرفة الخفايا والنيات المسبّقة لهذه السوق لكي تتضح لنا أهدافها الأساسية.

إن اسرائيل قوة عسكرية فرضت وجودها بالقوة في المنطقة، وذلك باعانة كبيرة هي أمريكية، وقد استمرت هذه الاعانة العسكرية والمالية منذ عام ١٩٧٣، لكن بحكم الأزمة الدولية الاقتصادية، أصبحت امريكا تبدي امتعاضاً متزايداً تجاه المعونات إلى البلدان النامية وإلى اسرائيل ايضاً، فتيقنت اسرائيل من أمرين:

أ ـ لا يمكن ان تعول على المدى الطويل على إعانة مستمرة ومتواصلة من امريكا ومن الدول الغربية بعامة.

ب ـ لا يمكن ان تبني قوة عسكرية وسياسية على المدى الطويل على الشحاذة (Mendicité)، بل على اقتصاد قوي، وهو لا يمكن ان يكون قوياً إلا إذا اندمجت اقتصادياً في المنطقة.

من هنا جاء اتفاق اوسلو ومفاوضات السلام وانعكاساتها الاقتصادية (السوق الشرق أوسطية) والمقصود منها هو استعمال أموال عربية وأمريكية (شركات متعددة الجنسية من أصل أمريكي للاستثمار في المنطقة) مستعملة في عملياتها الانتاجية اليد العاملة العربية والتي كسبت مهارة حقيقية طوال السنوات العشر الأخيرة، وتقوم على قاعدة تسويق محلية واسعة. ومن هنا جاءت فكرة ضم المغرب العربي إلى هذه السوق باسمه الجغرافي وهو شمال افريقيا، وهذا ما يفسر إقامة أول عمل تأسيسي في هذا المجال في الدار البيضاء في المغرب الاقصى، لأن السوق الشمال إفريقية هي أوسع، خصوصاً من ناحية الطاقة الشرائية، من السوق الشرق أوسطية بالمعنى الضيق.

ج ـ بالنسبة إلى بلدان المغرب العربي، فليس لهذه البلدان ناقة ولا جمل لأنها معنية أساساً بعلاقتها الاقتصادية المكثفة مع أوروبا في منطقة تبادل حر متوسطية.

د ـ هذا لا يعني أنه لا يمكن للبلدان العربية ان تدخل في هذه السوق من مدخل صراع اقتصادي وتستعملها كمعركة اقتصادية مثلما فعلت اليابان، ولهذا ومن الآن، يجب الاستثمار في البنية التحتية والتكوين المهني حتى تجلب إلى الأقطار العربية الاستثمار الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية، والاستفادة من تجاربها واستيعابها لكسب ورقة الانتاج التنافسي، وخصوصاً سببها الاساسي ألا وهو التقانة.

٩ ـ عبد الفتاح الجبالي

أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد تصور اسرائيلي واحد لمفهوم الشرق أوسطية، وهذا الرأي يجانبه الصواب، فالكتابات الاسرائيلية كافة اجمعت على تصور محدد سواء تمثل ذلك في كتاب شمعون بيريس **الشرق الاوسط الجديد** أو دراسات جامعة تل ابيب، أو صندوق هامر، فضلاً عن الكتاب المقدم لمؤتمري الدار البيضاء وعمان. وهذا التصور يرتكز على محاور رئيسية عدة هي:

أولاً: إنشاء السوق الاقليمية على ثلاث مراحل كما جاء في كتاب شمعون بيريس.

ـ إن العلاقات الاقتصادية لا ينبغي لها ان تؤجل ولا ان ترتبط بالعلاقات السياسية، وبالتالي فانها تسبقها.

ـ تقسيم أعمال المنطقة على النحو التالي:

مصر: المنسوجات الرخيصة والحديد والايدي العاملة.

الأردن: الأدوية والاسمدة.

لبنان: الصناعات الخفيفة.

الخليج: البتروكيماويات.

اسرائيل: بضائع استهلاكية والتقانة المتقدمة.

وهنا نلحظ ان الدراسة اقتصرت على طرح الرؤى المصرية والاسرائيلية ورؤية البنك الدولي، ولم تتعرض للرؤى الأخرى الخاصة بالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: هل هناك فرق بين التعاون المتعدد الأطراف وسيناريو السيادة لاسرائيل في ضوء طبيعة التعاون المطروح على المنطقة والذي يعكس رغبة اسرائيلية محددة.

ثالثاً: مدى حقيقة الزعم بأن العملية سوف تؤدي إلى مزايا عديدة كخفض الإنفاق العسكري مثلاً، وهي مقولة يعوزها الاثبات العلمي في ضوء الطبيعة الخاصة لاسرائيل كدولة استيطانية عنصرية لليهود، وهنا مدى إمكانية تحويل اسرائيل إلى دولة طبيعية أو دولة جوار عادية؟

١٠ ـ رضا قويعة

اسمحوا لي بالتعبير عن بعض الخواطر أو الملاحظات التي أوحتها لي قراءة دراسة الأخ سلطان أبو علي والاستماع إليها.

أ ـ أهمية المجهود التعريفي ـ (تعريف السوق الشرق الأوسطية، الاتحاد الجمركي...).

ب ـ التداخل الموجود بين البعد النظري الاقتصادي للمحلّل والواقع المعاش.

ج ـ كذلك موافقتي لأهمية النتائج التي توصل إليها د. سلطان أبو علي، وبخاصة

منها قوله وتأكيده على صعوبة تحقيق مثل هذا التكامل والسوق الشرق الأوسطية. فبالطبع مثل هذه القرارات وإنجاحها تبقى ليس فقط رهينة الارادة السياسية، وإنما أيضاً رهينة شعور متكامل، واقتناع جماهيري لكل الأطراف المعنية بالتكامل والتعامل. فالسؤال هنا: هل هذه العناصر موجودة الآن في فترة خرجت فيها كل الأطراف لهذه السوق من حرب وعداء مع اسرائيل، وحتى في ما بينها هي نفسها كأطراف عربية؟

هناك **سؤال** للأخ سلطان: حيث يقول إن قيام التكتلات الإقتصادية تؤدي إلى الانتفاع بالتخصص وتقييم العمل، ومن ثمّ التمتّع بمزايا الانتاج الكبير وانخفاض التكاليف بما يتوقع معه زيادة رفاهية المجتمع. فبحسب رأيي هناك عنصر آخر يمكن ان يوفّره التكتل الاقتصادي، وهو دفع وخلق دينامية (أو ديناميكية) جديدة في الجهاز الاقتصادي والدفع بقوى الانتاج إلى الأمام. وهذا ما خلقه التكامل الأوروبي وما زال يخلقه اتحاد اوروبا. فهناك عمليّة تغيير في هيكلة الإقتصادات، وهو عنصر مهم بحسب رأيي لا بد من التذكير به دائماً والتعمق فيه.

سؤال آخر: هل يمكن أن نرى فوارق (واختلافاً) بين تسمية السوق الشرق أوسطية والمفاهيم التي أعطاها الاخ سلطان أبو علي وهو يعرض رؤية إسرائيل للسوق الشرق أوسطية ورؤية مصر، وكذلك رؤية البنك الدولي. فبحسب هذه الرؤى نرى أنها تتجاوز السوق. فهي رؤى عامة وتتجاوز السوق الحرة أو الاتحاد الجمركي، أي أنها تصوّر أوسع وتداخل (Interférence) أعمق بين اقتصادات البلدان المزمع إدخالها في بوتقة السوق الشرق أوسطية، ولا يمكن بحسب رأيي مساندتها إقتصادياً لما تخفيه في الحقيقة هذه الرؤى من أبعاد سياسية، وما تتضمّنه من أبعاد اجتماعية واقتصادية يصعب تحديدها في مثل هذه الفترة التاريخية للبلدان العربية، وكما قالت الاخت كريمة لا بد من أن نكون صانعي القرار لا مطبقي القرار.

١١ ـ معتصم سليمان

هناك ملاحظات أساسية عدة:

أ ـ إن التجمعات الاقليمية هي استثناء من مبدأ حكم الدولة الأولى بالرعاية في إطار اتفاقيات الغات، وليس على مبدأ المعاملة الوطنية كما جاء في الدراسة.

ب ـ أهمية التمييز بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، فالتعاون يحكمه القرار السياسي ويرتبط بالسياسة الخارجية للدولة، أما التكامل الاقتصادي فهو يخضع للسيادة الاقتصادية، أي تتنازل الدولة عن جزء من السيادة لصالح التكتل الاقتصادي.

ج ـ إن السوق الشرق أوسطية تقوم على منهج ان بناء القاعدة الاقتصادية يؤدي إلى شكل البناء السياسي للمنطقة، وهو عكس المفهوم السائد على المستوى العربي الذي يرى ان البناء السياسي هو الذي يحدد الشكل الاقتصادي المستقبلي للمنطقة.

د ـ المستهدف من مفهوم السوق الشرق أوسطية هو منطقة تبادل حر لعدة أسباب منها:

(١) إن منطقة التبادل الحر تعطي ميزة مكتسبة للدولة الأكثر تطوراً، وهنا نجد أن اسرائيل هي الأكثر تطوراً، ومن ثم ستجني معظم المكاسب.

(٢) إن منطقة التبادل الحر تتيح للدولة المتطورة اقتصادياً الاحتفاظ بهذه المكاسب من دون أن تكون ملزمة باعادة توزيعها على الأطراف الأخرى في التكامل.

(٣) تتيح منطقة التبادل الحر المجال لتحقيق المقولة بأن إسرائيل بوابة منطقة الشرق الأوسط، وان التعامل مع المنطقة سيتم من خلالها.

هـ ـ ان التخوف من السوق الشرق أوسطية له ما يبرره نظراً إلى التفوق التقاني لاسرائيل ولفاعلية القوى الخارجية التي تقف خلف اسرائيل.

١٢ ـ سلطان أبو علي (يرد)

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى د. ابراهيم العيسوي على تعقيبه، وإلى حضراتكم على ما أثرتموه من نقاط. ولا شك في أنه في البداية أحب أن أقول ان أي بحث يجتزىء جزئية معينة لكي يبحثها لأنه لا يتناول الموضوعات كلها، فالأمر لا يكون بهذا الشكل. وبالتالي إذا استكملت التعقيبات أشياء أخرى فمن الممكن أن يكون هناك وجهات نظر، ونحن نحترم وجهات النظر الأخرى هذه. أما وقد قلت هذا، فإني أود أن أرد في عجالة على د. إبراهيم العيسوي. الحقيقة، هو أثار سؤالاً يقول إن الإقليم لا توجد فيه مقوّمات الإقليم التكاملي، ولعل د. ابراهيم يقول لنا ما هي مقومات الإقليم التكاملي، وهل هناك أقاليم تصلح للتكامل وأقاليم لا تصلح للتكامل؟ أنا شخصياً لا أعلم. وأيضاً أكرر أني لا أعلم على الرغم من الذي قاله د. جلال، ولا أعتقد أن فيه نظرياً ما يحدد اقليماً يصلح للتكامل، وإقليماً لا يصلح للتكامل، بمعنى أن هذه القضية لا تزال تحتاج إلى بحث.

النقطة التي أثارها أيضاً د. العيسوي، وهي أن بعض الأطراف الداخلة مثل إسرائيل، والأطراف التي تدفع باتجاه هذا الأمر، تثير موضوعات عديدة، أعتقد أنها تحتاج منا إلى وجهات نظر متعددة. وأود أن أذكر أن د. هني أشار إلى أن رأس المال الأجنبي المباشر يتدفق في الوقت الحالي على ١٧ دولة، ولا يتدفق على غيرها. والرد هو لا. رأس المال الأجنبي المباشر يتدفق حيث تكون له مصلحة، وهذه المصالح تكون متغيرة، وإذا تغيرت الظروف في إقليم لم يكن يتدفق إليه، فمن الممكن أن يتدفق إليه طالما أن هذا يحقق مصلحته.

بالنسبة إلى د. رضا قويعة، فنشير إلى أن مزايا التكتل، هي التخصص وتقسيم العمل الدولي، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج وتوسيع نطاق السوق؛ هناك عناصر ديناميكية جديدة في الجهاز الاقتصادي ليته يذكرها لنا.

د. معتصم سليمان، يميز أو يرى ضرورة التمييز، ما بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي. وأنا شخصياً أرى أن التعاون الاقتصادي له صيغ متعددة ودرجات

متفاوتة، منها التكامل، والتكامل له درجات متفاوتة وليس بدائل يمكن أن نتحدث عنها.

د. جلال أمين، طبعاً لا يبارى في الظرف الذي يعرض فيه تعقيباته والحماس الذي يعرض به هذا الأمر، ولا أعتقد أنني أستطيع أن أجاريه في ذلك. إنما أود أن أقول له ما يلي: **النقطة الأولى**، أنه يقول إنني لم أتخذ موقفاً نقدياً من السلام والسوق الشرق أوسطي. طبعا لا بد من أن د. جلال يدرك أنه طُلب مني أن أكتب دراسة عن مشروع سوق شرق أوسطي، ولم يطلب مني ان أكتب في ما هو السلام وما هو كنهه وما هو الموقف منه. ربما هذا أيضاً يكون رداً على ما أثاره د. جودة عبد الخالق في هذا الصدد. **النقطة الثانية**، لا أعلم ما هو الشرق الأوسط. أنا ذكرت أنني لا أعلم على وجه التحديد، وأزعم أن لا أحد يعلم ما هو الشرق الأوسط على وجه التحديد. وإذا كان لدى د. جلال تحديد قاطع أكيد ولديه علم بهذا الأمر، أتمنى أن يخبرنا به. وفي ما يتعلق باخفاق التكتلات الاقتصادية، فهناك أسباب أخرى نرحب بذكرها.

الحقيقة النقطة التي أثارها د. جودة أيضاً، وهي ما يتعلق بأن السيناريو الرابع هو التطبيع مع إسرائيل، لا؛ ليس بالضرورة، لأن ما بين مصر وإسرائيل هو أنه قد حصل اتفاق ومعاهدة وعلاقات، لكن لم يحدث التطبيع الذي يتكلم عليه بعضهم. ليس بالضرورة أن يحدث، إنما تظل دولة عادية، ولا توجد حالة حروب، أياً كان تعريف حالة الحرب الموجودة. أنا أود أن أقول أيضاً للدكتور جلال: أنا لا أخجل من أن أذكر موقفي من الشرق الأوسط، ولا موقفي من السوق الشرق أوسطية، ولكن ليس هذا هو الموضوع. أنا أكتب بحثاً علمياً، وأنا ملتزم بالبحث العلمي، وإذا كان يرغب في معرفة رأيي فسوف أخبره به في وقت لاحق إن شاء الله.

النقطة الأخيرة، هي ما ذكرته د. كريمة كريم من أنه يجب أن يكون في أيدينا المبادرة وحد أدنى من التنسيق العربي، وهذا هو الأمر الأساسي في واقع الأمر، أننا أخفقنا في إحداث التنمية، ويفسر هذا الإخفاق في إحداث التنمية بمعنى أن يكون وضعنا النسبي مقارناً أو أفضل من الدول الأخرى التي حققت نمواً سريعاً. ولن نتكلم على النمور الآسيوية الأربعة، بل من أتى بعدها مثل تايلاند وإندونيسيا.. الخ. نحن قد فشلنا في هذا الأمر ولا بد من أن نبحث عن سبب الاخفاق. ولا شك في أن تحقيقاً للتنمية وإصلاحاً للبيت من الداخل مع أخذ المبادرة هي أمور أكيدة. ولكن هل نمتلك في أوضاعنا الحالية هذه المقومات؟ لا بد من أن نجيب عن هذه الأسئلة، وشكراً.

١٣ ـ يوسف صايغ

شكراً جزيلاً على إسهامك في العرض وفي التعقيب. ولكنك أثرت تساؤلاً حول مفهوم التكامل ومعاييره، وأنا أحب أن أقول كلمة: «إقليم تكاملي».

الفصل الثاني عشر

١ ــ حول النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية في فلسطين والأردن

طاهر حمدي كنعان(*)

مغاني الشِّعْبِ طيباً في المغاني — بمنزلة الربيع من الزمانِ
طَبَتْ فرسانَنا والخيلَ حتى — خشيتُ وإن كرُمن من الحِرانِ
وألقى الشرقُ منها في ثيابي — دنانيراً تفرُّ من البنانِ
ولكنّ الفتى العربي فيها — غريب الوجه واليد واللسانِ

(المتنبي)

سبق وأن وصفنا اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي الانتقالي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالزلزال، وأن من شأن هذا الزلزال لشدته أن يغير من تضاريس الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية تغييراً وأن يحدث فيها أحداثاً. ولقد توالت التغييرات والأحداث منذ ذلك الحين بالتسارع المتوقع أو أكثر، وزخر الجو بالغناء والمتغنين بالعهد الجديد الذي سيكون كمغاني «شِعب بَوّان»، أي «بمنزلة الربيع من الزمان». ولا نشك في أن العهد الجديد سيحمل الكثير الكثير من الطيب لغير العرب، ولكننا في أشد الخشية ان يصبح العربي كفتى المتنبي في ذلك المكان والزمان «غريب الوجه واليد واللسان»! وان يكون نصيب العربي من ذلك الطيب نصيب الزائر العابر!

أولاً: فلسطين: التحديات الاقتصادية الراهنة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني في القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة عدداً من التحديات بعضها استمرار لتحديات ما برحت قائمة منذ بداية الاحتلال، وبعضها الآخر ناشئ مع دخول هذا الاقتصاد في مرحلة الحكم الذاتي، ومع الشروع في تكوين

(*) مستشار اقتصادي، ووزير تخطيط سابق في الاردن.

مؤسسات هذا الحكم ابتداء بتأسيس المجلس الفلسطيني للإعمار والتنمية (بكدار) وعبوراً بتكوين الوزارات التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتولي هذه السلطة الحكومة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ثم في المدن والقرى التي شملتها الاتفاقية الانتقالية الاسرائيلية - الفلسطينية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

أما التحديات التي ما برحت قائمة منذ الماضي فأهمها التحدي السياسي - الكياني المتمثل في استمرار تآكل السيطرة الفلسطينية على الأرض، ولا سيما أراضي القرى والريف الفلسطيني بعامة، والأراضي والعقارات العربية في مدينة القدس بخاصة. فعلى الرغم من التأكيدات «التي أعطيت للفلسطينيين في خطابات وزير الخارجية الأمريكي بيكر ومؤتمر مدريد من تجميد عملية الاستيطان وجميع الاجراءات التي قد تنتج تأثيراً متحيزاً في مفاوضات «الوضع النهائي»، لم يتوقف بناء المستعمرات الاسرائيلية في الضفة ولا في القدس العربية. ويتمكن أي زائر للضفة الغربية والقدس أنى ذهب من مشاهدة الأمثلة صارخة مما استحدثه الاسرائيليون بعد مؤتمر مدريد من استيلاء على عقارات عربية في بلدة القدس القديمة ومن المستعمرات الجديدة التي بنيت في أحياء القدس العربية خارج أسوار البلدة القديمة، وتلك التي أقيمت عبر تلال وجبال الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك توسيع شبكة الطرق التي تربط المستعمرات في الضفة الغربية في ما بينها، وفي ما يربطها مع اسرائيل بصورة تضمن انسياب حركة المرور والنقل بين اسرائيل والمستعمرات من دون المرور بالمدن والتجمعات السكانية العربية، كما تتيح عزل المناطق العربية الرئيسة في الضفة الغربية بعضها عن بعضها الآخر وعزلها جميعها عن مدينة القدس كلما أراد الاسرائيليون ذلك. ولقد مضت حتى الآن أشهر عديدة وقرارات الاغلاق المتتالية توقع هذه العقوبة الجماعية على غزة والقدس الشرقية فتحول غزة الى معتقل كبير وتقلص تعامله التجاري من تصدير واستيراد الى حدود دنيا تهدد العديد من مؤسسات الاعمال بالافلاس. وتتضمن قرارات الاغلاق في أبعادها التطبيقية أضراراً وسلبيات ليست دائماً ظاهرة للعيان. فمنع دخول القدس ينطبق ظاهرياً على مواطني الضفة الغربية. ولكن لما كان تعريف «مواطني الضفة الغربية» يشمل جميع القرى العربية على تخوم مدينة القدس، فإن مثل هذا المنع يؤدي إلى حرمان المدينة المقدسة من دخول من يعملون فيها من مواطني تلك القرى، كما يحرمها ممن يرغب منهم في أن يسوق أو يتسوق فيها. كما يحول ذلك المنع دون وصول العمال من تلك القرى إلى مدينة بيت لحم وقضائها إذا كان عليهم عبور مدينة القدس من أجل الوصول الى بيت لحم ومنطقتها.

ويتصل باستمرار سياسة الاستيطان استمرار استنزاف الموارد المائية التي هي من صميم حقوق المواطنين العرب واحتياجاتهم الحضرية والزراعية لمصلحة المستعمرات التي تضخ لها المياه بسخاء من الآبار المحفورة في الوديان المختلفة الى مواقعها مهما نأت على قمم الجبال، في حين يعتبر من أصعب الأمور حصول المواطنين العرب على رخص لحفر آبار للحصول على الحد الأدنى من حقوقهم في المياه.

أما التحديات ذات الطبيعة الاقتصادية المحضة فتتمثل في الاختلالات العميقة التي لحقت بالبنية الهيكلية للاقتصاد نتيجة عقود الاحتلال الاقتلاعي الطويلة. وأهم تلك الاختلالات ما يلي:

١ ـ الاختلال في هيكل الانتاج وسوق العمل

يظهر هذا الاختلال بصورته الصارخة في أرقام نمو القوة العاملة وقنوات استيعابها في القطاعات الانتاجية في الأراضي المحتلة واسرائيل كما يبينها الجدول رقم (١٢ ـ ١). تفيد هذه الارقام ان حجم القوة العاملة الفلسطينية قد تضاعف تقريباً خلال العقدين ونيف بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢ من ١٨١ ألفاً إلى ٣٣٣ ألفاً، أي بزيادة ١٥٢ ألفاً دخلوا سوق العمل خلال تلك المدة. فاذا قارنا هذه الزيادة بما استطاع هيكل الانتاج المحلي توفيره من فرص العمل نجد أن عدد من تم استيعابهم في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز ٥١ ألفاً، أي ما لا يزيد على ثلث طالبي العمل الجدد خلال ٢٢ عاماً! أما الثلثان الباقيان، فقد تراوح مصيرهم بين البطالة والعمل في اسرائيل (ولا يدخل في ذلك الرقم من يعملون متعاقدين لحساب الأنشطة الاسرائيلية دون الانتقال من أماكن إقامتهم، كما لا يدخل في أرقام قوة العمل من نزحوا للعمل في الدول المجاورة).

فاذا انتقلنا من الصورة الاجمالية للعمالة الى صورتها القطاعية نجدها تعبر عن اختلالات أكثر عمقاً! ففي القطاع الزراعي الفلسطيني نجد العمالة تتدنى من ٧٢ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٥٠ ألفاً عام ١٩٩٢، أي ليس فقط غياب أي نمو في فرص العمل الزراعي، بل التلاشي الفعلي لـ ١٢ ألف فرصة عمل كان يوفرها هذا القطاع قبل عقدين! في الوقت ذاته نجد عدد العاملين من فلسطينيي الأراضي المحتلة في القطاع الزراعي الاسرائيلي يتراوح بين ١٠ آلاف و١٦ ألفاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية! وفي قطاع الانشاء نجد نمواً متصلاً لعدد العاملين الفلسطينيين في البناء والتشييد لاسرائيل من ١١ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٣٥ ألفاً عام ١٩٨٠، الى ٥٠ ألفاً عام ١٩٨٧، واخيراً الى ٨٦ ألفاً عام ١٩٩٢! اما في قطاع الصناعة فتشير الأرقام خلال معظم المدة الى ان عاملين من كل خمسة عمال في هذا القطاع كانا يعملان في اسرائيل. كما تشير الى غياب أي نمو في فرص العمل الصناعي في الاراضي المحتلة طيلة تلك المدة، حيث قدر عدد هذه الفرص في السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨٧ و١٩٩٢ بما مجموعه ٢٧ ألفاً و٣٤ ألفاً و٣٤ ألفاً و٣٠ ألفاً في تلك السنوات على التوالي.

الجدول رقم (١٢ ـ ١)

تطور قوة العمل والعمالة الكلية والقطاعية

(ألوف العاملين)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٩٢
مجموع قوة العمل	١٨١	٢١٩	٢٨٤	٣٣٣
البطالة	٨	٣	٦	١٤
العمالة الكلية	١٧٣	٢١٦	٢٧٨	٣١٩
في الأراضي المحتلة	١٥٣	١٤١	١٦٩	٢٠٤
في إسرائيل	٢٠	٧٥	١٠٩	١١٥
العمالة القطاعية				
الانشاء والبناء				
في الأراضي المحتلة	١٧	١٨	٢١	٢١
في إسرائيل	١١	٣٥	٥٠	٨٦
الزراعة				
في الأراضي المحتلة	٧٤	٥٢	٤٢	٥٠
في إسرائيل	٥	١٠	١٦	١١
الصناعة				
في الأراضي المحتلة	٢٧	٣٤	٣٤	٣٠
في إسرائيل	٢	١٦	٢٠	٧
القطاعات الأخرى				
في الأراضي المحتلة	٣٥	٣٧	٧٢	١٠٣
في إسرائيل	٢	١٤	٢٣	١٢

المصدر: إحصاءات إسرائيلية رسمية.

وخلاصة القول أن الهيكل الانتاجي تحت الاحتلال كان راكداً معاقاً غير قادر على توفير فرص العمل لجزء مرموق من التزايد الحتمي في القوة العاملة. وهذا الفشل الذريع يبدو أكثر خطورة إذا تنبهنا الى ان الارقام السالفة الذكر انما تخص القوة العاملة التي مكثت على أرض الوطن ولم تنزح عنه. فمن الجدير بالذكر ان عدداً كبيراً من سكان الأراضي المحتلة نزح إلى الخارج منذ عام ١٩٦٧. فمنهم من نزح خلال الاضطراب الناشئ عن الاحتلال خلال ذلك العام، ويقدر عدد هؤلاء بـ ٢٥٠ ألف نسمة. لكن العدد الاكبر نزح بالتدريج تحت ضغط الظروف المعاشية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٧، ويقدر عدد هؤلاء بـ ٢٧٠ ألف نسمة. فاذا حسبت الزيادة الطبيعية لهؤلاء يكون تقدير حجم النازحين الكلي نتيجة للاحتلال حوالى ٨٨٠ ألفاً، وتقدير عدد القوة العاملة من

هؤلاء حوالى ١٧٥ ألفاً، أي ما يعادل أكثر من نصف القوة العاملة المقيمة حالياً في الأراضي المحتلة. بالمقارنة، لم يوفر الهيكل الانتاجي في غزة والضفة الغربية في أفضل السنوات فرصاً للعمل لأكثر من ١٧٠ ألفاً من العاملين!

٢ ـ الاختلال في بنية التجارة والمدفوعات الخارجية

وهذا هو المظهر الثاني الصارخ للاختلال في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، حيث فرضت سلطة الاحتلال على الأراضي المحتلة ما يمكن وصفه بـ«اتحاد اقتصادي انتقائي وغير متوازن» بحيث تحول الاقتصاد الفلسطيني الى جانب كونه مورداً للأيدي العاملة الرخيصة الى سوق أسير للمنتجات الاسرائيلية مهما كان حظها من الملاءمة والجودة. في المقابل استمرت المنتجات الفلسطينية التي تنشد الوصول الى السوق الاسرائيلي خاضعة لشتى القيود. ولم يقتصر إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الاسرائيلية على حجب المزاحمة من قبل السلع الاجنبية، بل اشتمل أيضاً على مزاحمة غير متكافئة للمنتجات الفلسطينية المحلية من صناعية وزراعية بسبب الدعم السخي الذي تغدقه الحكومة الاسرائيلية على المزارعين والمصدرين. وتوضح الأرقام مدى الاختلال الناجم عن تلك الاوضاع، إذ بلغ مجموع العجز التجاري للأراضي المحتلة الخاص بالسلع فقط دون الخدمات لصالح اسرائيل عام ١٩٩٢ ما قيمته ٨٥٥ مليون دولار امريكي ناشئ عن صادرات سلعية من اسرائيل بقيمة تتعدى الألف مليون دولار أو ما يعادل أكثر من ١٠ بالمئة من مجمل الصادرات الاسرائيلية، وبذلك تكون سوق الاراضي المحتلة على صغرها أكثر منافذ الصادرات الاسرائيلية أهمية بعد سوق الولايات المتحدة على كبرها. في المقابل لم تزد صادرات السلع من الأراضي المحتلة الى اسرائيل في السنة ذاتها على ٢٤٩ مليون دولار.

٣ ـ الاختلال في أنساق التربية والتأهيل للقوة البشرية

لقد عانت جملة البنى التحتية في الأرض المحتلة الاهمال وأصابها التآكل والتردي، وتخلفت في المستوى عن الأقطار المجاورة بعد ان كانت متقدمة عليها. والى ان يتم استدراك هذا النقص بالاستثمار السريع والكثيف في تكوين هذه البنى، فإن مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على المنافسة ومجابهة تحديات المرحلة الجديدة ستكون قاصرة. لكن أخطر جانب من البنى التحتية يتعين الاهتمام به هو البنية الخاصة بتربية القوة البشرية وتأهيلها. فحيث تشح الموارد الطبيعية في فلسطين تبقى القوة البشرية هي عماد الثروة ومادة التنمية. ولقد تسبب الاحتلال في انتكاس هذه الثروة نتيجة لتخلف النمو في هيكل الانتاج، كما سبق ذكره، ففقدت هذه الثروة جانباً مهماً منها بسبب الهجرة الى الخارج سعياً وراء الرزق، كما أن الاستثمار المباشر في التربية والتعليم عانى إهمال السلطة المحتلة ما تسبب في انحدار مستوى النظام التربوي في ظل الاحتلال الى درجة معيبة بعد ان كان في مقدمة الأنظمة التربوية في الأقطار العربية. ولقد وصفت بعثة البنك الدولي التي زارت الاراضي المحتلة عام ١٩٩٣ بعض مظاهر هذا الاختلال بملاحظتها ان المناهج

التربوية والكتب والمواد المدرسية المعمول بها والتي لم يجرَ عليها أي تحديث وتطوير منذ أن حل الاحتلال عام ١٩٦٧، هي مناهج ومواد عقيمة لأنها تركز على الحفظ وحشو المعلومات ولا تلتفت الى تربية المدارك الذهنية والقدرات على التحليل والتركيب والتعامل مع المشكلات. ولاحظت البعثة ضعفاً جسيماً في مؤهلات المربين والمعلمين في جميع المراحل الدراسية، كما أن الابنية والصفوف المدرسية في حالة مزرية نتيجة إهمال الاصلاح والصيانة، فضلاً عن النقص الكبير في كفايتها للأعداد المتزايدة من الطلاب.

ومن الواضح ان معايير التقييم لآثار التسوية السلمية ونتائجها الاقتصادية انما تعتمد أساساً ـ الأثر والنتائج ـ على تلك الاختلالات وطبيعة الاستجابة لتلك التحديات. فيكون الأثر طيباً والنتائج ايجابية اذا أمكن للسلطة الفلسطينية في ظل اتفاقات التسوية السلمية ان تشرع في تنفيذ عدد من المهمات الأساسية للسياسة التنموية، وعلى رأسها ما يلي:

أ ـ إصلاح الهيكل الانتاجي وتطويره وإعادة تكوينه بما يقلص أو على الاقل يحد من الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي كمنفذ للعمالة أو كسوق للصادرات أو كمصدر للمستوردات. وتتضمن هذه المهمة خلق فرص للعمل في الاقتصاد المحلي ليس لاستعادة كامل العمالة الفلسطينية في اسرائيل، فذلك مطلب بعيد المنال، وإنما لاستيعاب أكبر جزء ممكن من الزيادة السنوية الجديدة في قوة العمل إضافة الى استيعاب الأعداد الكبيرة من العائدين. وبمعنى من المعاني، تكون المهمة استبدال تصدير الاشخاص للعمل المباشر في اسرائيل والدول الأخرى بتصدير هذا العمل مجسداً في منتجات جيدة النوعية وقادرة على المزاحمة في اسرائيل والدول الأخرى.

ب ـ إعادة تكوين نسق العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني قيد التكوين، بحيث تتقلص العلاقة ذات البعد الواحد مع اسرائيل وتستبدل بعلاقة متعددة الأبعاد مع البلدان العربية والأجنبية كما مع اسرائيل.

ج ـ تغيير العقيدة التربوية واصلاح البنى المؤسسية للتربية والتعليم وتطويرها. وتتضمن هذه المهمة تطوير تلك البنى من خلال تغيير جذري في العقيدة التربوية، بحيث تستبدل المناهج المعتمدة على الحفظ وحشو المعلومات لتحل محلها المناهج القائمة على تربية القدرات الذهنية الخلاقة وتدريب ملكات الطالب على التحليل والتركيب والتعامل مع المشكلات.

إن إنجاز تلك المهمات يعتمد على شرطين متلازمين: **الاول**، ان اتفاقيات التسوية السلمية تتيح المجال لإنجاز كل من تلك المهمات؛ **والثاني**، ان تتبنى القيادة الفلسطينية تلك المهمات كأولويات لقيامها بواجباتها ونهوضها بمسؤوليات الحكم، وتعبئ لها، بناء على ذلك، أقصى الامكانات من الموارد المالية ومن الكفاءات الادارية والتنفيذية.

اما الشرط الاول، فكما رأينا، لا يزال تحقيقه محفوفاً بالمشكلات وعلى رأسها

محدودية سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض والموارد، ولكن هذا ينبغي ألا يُستخدم عذراً في غير محله لتبرير تقصير السلطة في الوفاء بمتطلبات الشرط الثاني.

بيد ان ما يهمنا في إطار موضوع هذا المؤتمر هو الموقف في ما يخص المهمة الثانية (ب ـ) السابقة الذكر والمتعلقة بإعادة تكوين نسق العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني قيد التكوين، بحيث تتقلص العلاقة ذات البعد الواحد مع اسرائيل وتستبدل بعلاقة متعددة الأبعاد مع البلدان العربية والاجنبية كما مع اسرائيل.

ثانياً: اتفاقيات التسوية ونسق العلاقات الاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني

إن الاطار الحاسم والمحدد لإمكانيات مقاربة تلك المهمة، بله أدائها، هو البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني ـ الإسرائيلي (بروتوكول باريس) الذي أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية المرحلية للحكم الذاتي التي أبرمت مؤخراً في طابا. ويضع هذا البروتوكول «صيغة العلاقة التعاقدية التي سوف تحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة إبان المرحلة الانتقالية». وبموجبه يؤلف الطرفان «اللجنة الاقتصادية المشتركة» لمتابعة تنفيذه والبتّ في أية مشاكل قد تنشأ منه من حين إلى آخر. وقد عالجت مواد الاتفاق العلاقات الاقتصادية المقبلة بين اسرائيل والكيان الفلسطيني ضمن العناوين التالية:

١ ـ الضرائب على المستوردات وسياسة الاستيراد؛ ٢ ـ الشؤون النقدية والمالية؛ ٣ ـ الضرائب المباشرة؛ ٤ ـ الضرائب غير المباشرة على الانتاج المحلي؛ ٥ ـ العمل والعمال؛ ٦ ـ الزراعة؛ ٧ ـ الصناعة؛ ٨ ـ السياحة؛ ٩ ـ التأمين.

ولعل أهم المؤثرات في مواد الاتفاق في نسق العلاقات الاقتصادية الخارجية لفلسطين هو ما يمكن حصره في موضوعين رئيسيين: **الأول**، نظام التجارة الخارجية؛ **والثاني**، النظام النقدي. لذلك نوجز في الفقرات التالية مطالعة موجزة لكل من هذين الموضوعين:

١ ـ نظام التجارة الخارجية

لعل الوصف الأكثر دقة للنسق الراهن للتبادل بين اسرائيل من جهة، والضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين) من الجهة الأخرى، هو أنه «اتحاد اقتصادي انتقائي وغير متوازن لمصلحة اسرائيل»، إذ يتصف هذا الاتحاد بما يلي:

أ ـ حرية انتقال البضائع والخدمات من اسرائيل الى الضفة والقطاع (فلسطين)، ونسق انتقائي في انتقال البضائع والخدمات في الاتجاه المعاكس. فتسويق البضائع الاسرائيلية في فلسطين يجري من دون أية قيود، في حين يخضع التصدير من فلسطين إلى

اسرائيل لشتى القيود. فالصادرات الزراعية مثلاً محظورة ما عدا بعض الاستثناءات التي تحتاج الى أذون خاصة يتطلب الحصول عليها وقتاً طويلاً واجراءات معقدة. وحتى حين تعطى هذه الأذون تكون مقيدة بشدة من حيث التحديد الدقيق للمادة المصرح بتصديرها وكميتها وتاريخ تنفيذ عملية التصدير وتاجر الجملة المصدرة اليه... الخ. في المقابل ليس ثمة اية قيود على الصادرات الاسرائيلية زراعية أو غير زراعية، مع العلم ان هذه الصادرات تتمتع بمزايا تنافسية عالية بسبب الدعم السخي الذي تمنحه الحكومة الاسرائيلية من مثل دعمها للمزارعين بمعونات لتشجيع انتاج سلع معينة، وبرامج لتثبيت تقلبات الأسعار، وتوفير التمويل الميسر للصادرات... الخ.

ب - حرية انتقال ومقدار كبير من حرية الاقامة والعمل للأشخاص من اسرائيل الى الضفة والقطاع، ونسق انتقائي لانتقال الاشخاص للعمل المؤقت من دون الاقامة في الاتجاه المعاكس.

ج - اتحاد جمركي تعفى بموجبه البضائع المنتجة محلياً والمتبادلة بين اسرائيل والضفة والقطاع من أية ضرائب ورسوم جمركية، وتخضع البضائع الواردة من الخارج لنسق الضريبة الجمركية الاسرائيلية بالكامل.

تمثل الترتيبات المنصوص عليها في البروتوكول تطويراً للوضع الراهن المتقدم ذكره في اتجاه اكتمال حرية انتقال البضائع والخدمات بين اسرائيل وفلسطين في الاتجاهين، وتطوير نظام الايرادات المالية من الجمارك وأية رسوم مماثلة على المستوردات، بحيث يتم دفع حصيلة الايرادات المتحققة على البضائع المستوردة للضفة والقطاع الى ضرائب خزينة السلطة الفلسطينية (بعد خصم تكلفة إدارة الجباية).

ولهذه الترتيبات، ولا شك، ايجابيات مهمة بالمقارنة مع الوضع الراهن، كما ان لها سلبيات تبعدها عن ان تكون الخيار الأمثل من وجهة نظر المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

أهم الايجابيات، إذا تم تطبيق الترتيبات المتفق عليها بصورة أمينة وكاملة، انها تؤدي الى فتح السوق الاسرائيلية للانتاج المحلي من فلسطين بسهولة أكبر من ذي قبل، كما أنها تتيح لهذا الانتاج إمكانية الوصول إلى أسواق الدول او التجمعات الدولية التي تقوم بينها وبين اسرائيل اتفاقيات للتجارة الحرة.

وبموجب تلك الترتيبات يستطيع المنتجون الفلسطينيون ان يسوقوا انتاجهم الزراعي والصناعي في الأسواق الخارجية من دون وساطة مؤسسات التسويق او الوكلاء الاسرائيليين، كذلك يستطيعون تسويق أية مقادير من ذلك الانتاج في اسرائيل شريطة الالتزام بمعايير النوعية، على ان تستثنى مؤقتاً من حرية التسويق المتبادل منتجات زراعية معينة هي البندورة والخيار والبطيخ والبطاطا والدواجن والبيض، وعلى ان يزول هذا الاستثناء بالتدريج ويسمح بتسويق كميات متزايدة من هذه المنتجات حددها البروتوكول في جدول معين ينتهي بإطلاق تسويقها دون حدود مع حلول عام ١٩٩٨.

أما السلبيات في هذا الخيار فتتعلق بواقع ان هيكل الجمارك الاسرائيلية مبني على اعتبارات المصلحة الاسرائيلية سواء في ما يتعلق بجباية الايرادات المالية، أو في ما يتعلق بحماية أو تشجيع الانتاج الاسرائيلي. وبالنظر للاختلاف الكبير في هيكل الانتاج، ولا سيما الانتاج الصناعي، بين اسرائيل والضفة والقطاع، فانه من المتوقع ان يستمر الوضع الراهن من حيث تغريم المستهلك الفلسطيني غرامات باهظة من خلال ما يدفعه من ضرائب جمركية حمائية من دون ان يكون في هيكل انتاجه أية صناعات تستفيد من هذه الحماية، بل تستفيد منها الصناعة الاسرائيلية. على سبيل المثال، تبلغ نسبة الضريبة الجمركية على السلع الاستهلاكية المعمرة (تلفزيون، ثلاجة...الخ) ٧٠ بالمئة، وتستفيد من وجودها الصناعات الاسرائيلية لهذه السلع التي تشكل ٢٠ بالمئة من الانتاج الصناعي الاسرائيلي، في حين ليس ثمة وجود يذكر لمثل هذه الصناعة في الضفة والقطاع.

كذلك سوف يتعين على الصناعات الفلسطينية التي تستخدم المواد الخام والوسيطة المستوردة ان تتحمل كلفة الجمارك عليها، مما يضعف من قدرتها على المنافسة في أسواق التصدير.

هنا نلاحظ ان المفاوض الفلسطيني قد حصل على قدر من التصحيح او التخفيف من تلك السلبيات من خلال قوائم السلع المستثناة من الجدار الجمركي الاسرائيلي، والتي يمكن للسلطة الفلسطينية ان تستوردها ضمن حدود حاجة السوق المحلي الفلسطيني، وان تعفيها من الضرائب او تطبق عليها ضرائب أدنى من تلك المطبقة في اسرائيل، وتضم تلك القوائم مجموعة من المواد الغذائية الأساسية، هي السكر والأرز والفول والذرة الصفراء والتمور والكشك والأغنام واللحوم والعدس والكاكاو والدقيق والحنطة والحبوب والشوفان والزيوت النباتية والشاي والقهوة والحليب المجفف وبذور السمسم... الخ. كذلك تتضمن تلك القوائم عدداً من المواد الوسيطة التي تستخدم في البناء والانشاء، مثل الاسمنت والألمنيوم وحديد التسليح والتجهيزات الصحية، كما تتضمن المشتقات النفطية والأسمدة، الى جانب بعض سلع الاستهلاك المعمرة كالافران والمدافئ والسجاد والغسالات والثلاجات...الخ.

هذا في ما يتعلق بالأمور التفصيلية على أساس ان الممكن هو تطوير الواقع الراهن في اتجاه ايجابي. الا انه من حيث المبدأ والوضع المثالي، لا يعتبر واقع الاندماج بالاقتصاد الاسرائيلي الخيار الأفضل المعبر عن الاستقلال الوطني الفلسطيني.

فمن منطلق الاستقلال والوضع المثالي، فإن من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ان ينشئ نظامه الجمركي الخاص المتناسب مع متطلبات تشجيع الانتاج الفلسطيني وتنويع علاقاته التجارية الخارجية الى أبعد الحدود، بحيث يحصل على مصادر لمستورداته تكون أرخص من المصادر الاسرائيلية وعلى أسواق لصادراته تكون اكثر مردوداً. وقد يكون من مصلحته بخاصة ان يضع حواجز حمائية تجاه اسرائيل بالذات، لأن تسويق البضائع الاسرائيلية في السوق الفلسطينية من دون قيود قد يكون معوقاً كبيراً لنشوء صناعة

فلسطينية يعتد بها. كذلك وبالنظر للحجم الهائل للمستوردات من اسرائيل، فإن فرض ضرائب جمركية عليها، ولو بمستوى معتدل، يؤدي بالتأكيد الى تحقيق حجم كبير من الإيراد للخزينة الفلسطينية ويساعد في تخفيف العجز التجاري الهائل مع الاقتصاد الاسرائيلي.

لكن لا بد من أن للظروف التي حكمت المفاوضات قيودها ومحدداتها. ولا تظهر هذه القيود والمحددات في ما اشرنا إليه من بعد الشقة عن منطق الاستقلال الحقيقي فقط، ولكنها تظهر في غياب المعالجة لموضوع الدعم والمعونات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية لإنتاجها الزراعي بخاصة، وفي تأثير ذلك في تكافؤ حرية التبادل التجاري في هذه المنتجات بين السوقين الاسرائيلي والفلسطيني.

ولا يفسر غياب هذه المعالجة بتجنب البروتوكول الدخول في التفاصيل. فحين يتعلق الأمر بالمصلحة الاسرائيلية نجد مواد البروتوكول لا تتردد في معالجة أدق التفاصيل. فالمادة الثامنة الخاصة بالزراعة، مثلاً، والتي تستغرق أربع صفحات وتتكون من خمس عشرة مادة، نجد ما لا يقل عن ثماني مواد منها تتعلق بتفاصيل الشروط الصحية والبيطرية لتجارة المواشي واللحوم والألبان والتي تستهدف حماية القطاع الزراعي الاسرائيلي في المقام الاول، ومادتين فقط تعالجان ما يعتبر تطويراً للواقع الراهن في اتجاه ذي فائدة مباشرة للقطاع الزراعي الفلسطيني.

٢ ـ النظام النقدي

لقد اتخذ موضوع الاستقلال النقدي وإصدار العملة الفلسطينية أهمية كبيرة باعتبارهما رمزاً من رموز السيادة والاستقلال. والظاهر أن الجانب الاسرائيلي قد تجاوب مع هذا الاعتبار بالموافقة على قيام «السلطة النقدية الفلسطينية» وإعطائها ملامح البنك المركزي وصلاحياته الاساسية، وبخاصة ما يلي:

- صفة الوكيل المالي الوحيد للقطاع الحكومي.

- صفة المقرض النهائي للنظام المصرفي.

- صلاحية الرقابة على البنوك، والترخيص لها بالعمل، بما في ذلك إعادة الترخيص لخمسة فروع للبنوك الاسرائيلية العاملة في منطقة الحكم الذاتي، واشتراط ان افتتاح اي فرع إضافي يعطي الحق للبنوك الفلسطينية فتح فرع مقابل في اسرائيل.

- صلاحية إنشاء نافذة للخصم (التسليف) للبنوك وتقديم التمويل المؤقت لها.

- صلاحية التنظيم والرقابة على النشاطات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال، بما في ذلك الترخيص لمؤسسات الأسواق المالية وشركات التمويل وصناديق الاستثمار.

بالاضافة الى ذلك، ومع الاتفاق على استمرار اعتبار الشيكل والعملات المتداولة

الاخرى (الدينار) وسائل قانونية للمدفوعات النقدية، يشير الاتفاق الى استمرار المباحثات بين الجانبين في امكانية ادخال عملة فلسطينية يتفق على ترتيباتها.

وتنص المواد المتعلقة بالنظام النقدي أيضاً على وجوب قبول البنوك العاملة في منطقة الحكم الذاتي للودائع بالشيكل، وعلى ان تحتفظ السلطة النقدية بنسبة سيولة من هذه الودائع لا تقل عن ٤ بالمئة الى ٨ بالمئة.

كل ذلك يعتبر إيجابياً في ما يتعلق بالتوجه نحو استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني. لكن ما نود التحذير منه والنصح بخلافه هو ألا تذهب الأمور الى حد الانفصال عن النظام النقدي الاردني وفك الاتحاد النقدي القائم بين الضفتين والذي يبلغ عمره الآن ٦٨ سنة ابتداء من تأسيس مجلس النقد الفلسطيني عام ١٩٢٦.

ان الاتجاه بالنزعة الاستقلالية المبررة الى ان تتحول الى نزعة انعزالية تذهب بالأمور الى درجة فك الاتحاد النقدي بين الضفتين يتجاهل المزايا الكبيرة التي يحققها ذلك الاتحاد للاقتصاديين المشاركين فيه، تلك المزايا التي جعلت دول المجموعة الاوروبية تعتبر الوصول الى الاتحاد النقدي بمثابة التتويج النهائي لعقود من المسيرة الشاقة نحو التوحيد الاقتصادي في أوروبا، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

أ ـ يحقق الاتحاد النقدي بين قطرين أو أكثر جميع المزايا التي يوفرها ثبات سعر الصرف بين عملات تلك الأقطار، بما في ذلك استقرار توقعات رجال الأعمال في ما يتعلق بظروف الكلفة والتسويق، الأمر الذي ينشط التبادل التجاري بين تلك الاقطار.

ب ـ يساهم الاتحاد النقدي في التحقيق الكامل لمزايا الاتحاد الجمركي في توسيع الأسواق واستثمار اقتصادات الحجم الكبير وايصال السلع والخدمات إلى المستهلك بأدنى الاسعار، وكذلك في الاستفادة من مزايا السوق المشتركة بما تتيحه من سهولة انتقال رؤوس الأموال داخل اقطار السوق وتحقيق التساوي في العوائد الحدية لاستثمار رؤوس الاموال في كل مكان.

ج ـ يؤدي الاتحاد النقدي الى توفير كلفة التحويل بين العملات. كما ان توسيع القاعدة الجغرافية ـ الاقتصادية التي تُستخدم فيها عملة معينة يزيد من احتمالات الاحتفاظ بها لدى المتعاملين مع القاعدة الأوسع.

د ـ إن توحيد مخزون الاحتياطي من العملات الصعبة لدى قطرين أو أكثر، كما هو الحال في الاتحاد النقدي، يجعل حجم الاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به لأغراض معينة اقل من مجموع الاحتياطي المطلوب للأغراض ذاتها في كل قطر على حدة.

هـ ـ إن الاتحاد النقدي يرفع من كفاءة ونجاعة السياسات الاقتصادية بصورة عامة، كما أنه يسهل تطبيق سياسات مالية ترفع من مستوى الاقاليم الاقل حظاً الى المستوى العام لأعضاء الاتحاد.

في مقابل تلك المزايا يتنازل القطر العضو في الاتحاد للسلطة النقدية المركزية عن امكانية الاستخدام المستقل للسياسة النقدية كأداة للتأثير أو التحكم في مستوى النشاط الاقتصادي على المستوى القطري. ولذلك يقتضي الاتحاد النقدي الناجح ان يشارك جميع الأعضاء مشاركة متكافئة في قرارات السياسة الاقتصادية الكلية (Macro-policy) حتى تأخذ هذه السياسة مصلحة وظروف كل عضو في الاعتبار.

في الجانب الفلسطيني هناك ميل الى اعتبار الاستقلال النقدي من رموز الدولة والهوية الوطنية والتي ينبغي ان تصبح في حوزة اليد قبل التفكير في التنازل عنها من أجل مصلحة أعلى. وفي الجانب الأردني هناك أنفة من موضوع المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي بعد ان كان هذا القرار يفرض تلقائياً على التابع من المتبوع! اما المصلحة القومية، بل الوطنية، لكل من الطرفين، فتقضي بالمواءمة بين القيمة الرمزية لإصدار عملة فلسطينية، وهو امر ممكن وسهل التنفيذ ضمن نظام الوحدة النقدية (إما بإصدار دينار اتحادي أو دينار فلسطيني متماهٍ في القيمة مع الدينار الاردني)، وبين المتطلبات الاكثر جوهرية لتحوير الاتحاد النقدي الراهن، وهو عملياً «إلحاق نقدي»، الى «اتحاد» بالمعنى الدقيق الذي يجعله وسيلة مشتركة لخدمة الطرفين بصورة متكافئة، ويستتبع ذلك الاتفاق على آلية مؤسسية للمشاركة المتكافئة في صنع القرار الاقتصادي لما فيه مصلحة الطرفين، ويبدأ بناء الثقة في هذا المجال بمبادرة الأردن بتخصيص ما يعادل ١ بالمئة من الناتج الوطني، اي حوالى ٥٠ مليون دولار في السنة الحالية تدفع للسلطة الوطنية الفلسطينية مقابل الفوائد التي يجنيها البنك المركزي الأردني من تعامل الفلسطينيين بالدينار وإقراضهم الخزينة الاردنية من دون استيفاء فائدة موارد حقيقية معادلة لقيمة الاوراق النقدية التي يحتفظون بها، وهي الفوائد المعروفة باستحقاقات السلطنة (Seigniorage Dues).

تكراراً، ان الاتجاه بالنزعة الاستقلالية المبررة الى نزعة انعزالية يقود على الأرجح الى التضحية بالمزايا الكبيرة التي يحققها الاتحاد النقدي للمشاركين فيه، كما لا يغيب عن البال أهمية استمرار هذا الاتحاد (مع التعديل المقترح بوضعه تحت ادارة مشتركة) بالنظر الى التداخل الكبير الراهن في النظام المصرفي المتمثل في البنوك ذات التابعية الاردنية والملكية الفلسطينية. إن هذا التداخل يجعل من الادارة المشتركة للسياسة النقدية في الاردن وفلسطين ضرورة ملحة لكفاءة عمل النظام التمويلي في الجهتين، ويجعل انفكاك الاتحاد النقدي خطوة عالية الكلفة للجانبين.

ثالثاً: نتائج الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني على الاقتصاد الاردني

كانت العلاقة الاقتصادية بين الاردن من جهة، والضفة الغربية وغزة من جهة أخرى، أحادية الجانب: يفتح الاردن أبوابه للمنتجات الفلسطينية معفاة من أية ضرائب جمركية ومن دون قيود باستثناء قيدين بعينهما: الالتزام بقوانين المقاطعة العربية، وعدم مزاحمة الانتاج المحلي الاردني. فاقتصرت الصادرات الفلسطينية عملياً على المنتجات الزراعية ضمن حدود في الكميات و في التوقيت. في المقابل منعت اسرائيل استيراد أية

منتجات أردنية أو غير أردنية عبر الحدود مع الأردن، ولم يكد يعبر تلك الحدود أي من تلك المنتجات، وعبرها باستثناء خامات الزيوت النباتية غير الاردنية المنشأ لتصنيعها في مصنع الزيوت النباتية في نابلس. ولذلك بقي اقتصاد الضفة الغربية وغزة في حالة فائض تجاري مستمر مع الاردن طيلة سنوات الاحتلال، وبلغ عام ١٩٩٢ حوالى ٢٨ مليون دولار. اما في ظل اتفاقية المرحلة الانتقالية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (طابا)، معززة بمعاهدة السلام الاسرائيلية ـ الاردنية، فثمة فرصة كبرى لانفراج اقتصادي واسع في اتجاه الغرب ملامحه الرئيسة كالآتي:

١ ـ منفذ إلى البحر الابيض المتوسط يعطي الانتاج الاردني الزراعي والصناعي طريقاً مباشراً وسريعاً للوصول الى الاسواق الاوروبية. فهذا الانتاج متركز في وسط البلاد وشمالها والأغوار في مواقع لا يبعد أغلبها عن غزة اكثر من ١٥٠ إلى ٢٥٠ كيلومتراً، فيتجنب عن هذا الطريق قطع ضعف هذه المسافة الى العقبة ثم الدوران حول شبه جزيرة سيناء لعبور قناة السويس، أو يتجنب اكثر من ضعف تلك المسافة للوصول الى ثغور الساحل اللبناني عابراً الحدود الدولية مرتين، او يتجنب ثلاثة اضعاف تلك المسافة للوصول الى ثغور الساحل السوري. يضاف الى ذلك امكانية ان يتم تشييد ميناء غزة كمشروع فلسطيني ـ أردني مشترك.

٢ ـ فتح السوق الفلسطيني للصادرات الاردنية مع إمكانية تطبيق حرية تجارية كاملة على عدد كبير من المنتجات. ولا ننسى ان حجم هذا السوق حالياً للبضائع فقط من دون الخدمات يتجاوز الالف مليون دولار. كما لا ننسى ان صادرات الاردن (الضفة الشرقية) الى الضفة الغربية عام ١٩٦٦ (آخر سنة قبل الاحتلال) شكلت حوالى ١٨ بالمئة من جملة مستوردات الضفة الغربية. وعليه، نستطيع التخمين ان هذه النسبة هي الحد الادنى لحصة الاردن من السوق الفلسطيني خلال السنوات القليلة القادمة. ويزيد من كفاءة التبادل التجاري بين الضفتين ويعظم مردوده الاتحاد النقدي وحرية حركة رؤوس الاموال والتداخل في ملكية الشركات.

رابعاً: نتائج معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية على الاقتصاد الاردني

لم ينشأ عن معاهدة السلام الاردنية ـ الاسرائيلية حتى الآن أية مزايا اقتصادية أكثر من التي تترتب على العلاقات الطبيعية بين أقطار متجاورة. كما ان «اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي» المنبثقة عن المعاهدة والتي تم توقيعها في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي لا تفعل من الناحية العملية، من خلال المادة الثانية فيها، سوى انهاء كل اشكال المقاطعة وتبادل منح «المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي لكل منهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية» في كل الامور المتعلقة بتلك المنتجات، كما يمنح كل طرف هذه المنتجات «معاملة غير تمييزية» ولا سيما في ما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وانظمة العملة الاجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة. لكن من

المهم ملاحظة ان الاتفاقية تحرص على النص ان هذه الشروط لا تنطبق على اي من المنافع:

١ - الناشئة عن المشاركة في اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او منطقة اقتصادية اقليمية التي يكون أي من الطرفين عضواً فيها مستقبلاً.

٢ - الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والاعفاءات الممنوحة او التي ستمنح من قبل الاردن للدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية او لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

٣ - التي منحها أي من الطرفين او يمكن ان يمنحها لأي دولة وفقاً للاتفاقيات الدولية.

إلا أن المادة الثالثة من الاتفاقية تجيز للطرفين ان يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم من السلع في اطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد السلع لكل طرف التي ستعفى من الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً.

في ضوء ذلك تكون نتائج هذه الاتفاقية على الاقتصاد الأردني شبيهة من بعض النواحي لنتائج الاتفاق الاقتصادي الاسرائيلي الفلسطيني من حيث امكانية الوصول الى ساحل البحر الابيض المتوسط. لكن ما يضاف إلى ذلك هو الوصول الى السوق الاسرائيلية وفتحها للصادرات الأردنية. وقد بلغ حجم هذه السوق عام ١٩٩٣ مقيساً بقيمة المستوردات المدنية (غير العسكرية) ما قيمته ١٨٣٠٠ مليون دولار من البضائع و ٨٦٠٠ مليون دولار من الخدمات! لكن مطالعة للبنك الدولي في هذا الموضوع تشير إلى محدودية استيعاب السوق الاسرائيلية للسلع الاستهلاكية المنتجة في الاردن بسبب طبيعة النمط الاستهلاكي الاسرائيلي القريب من نمط الأقطار الصناعية، وذلك باستثناء بعض السلع الزراعية التي تنتج في الاردن بكلفة متدنية. لكن المطالعة ذاتها تشير الى امكانيات التسويق في اسرائيل لخامات ومنتجات أردنية وسيطة يصار الى تصنيعها في اسرائيل وتصديرها إلى سائر العالم. ويعود ذلك على الأردن بفوائد جمة في رأي هذه المطالعة[1].

- فمن هذه الفوائد تكثيف التخصص وجني ثمار المدى الواسع في انتاج تلك السلع الوسيطة.

- ومنها الارتقاء التقاني بالتدرب على انتاج السلع بمواصفات راقية، وكنتيجة للحوار والتفاعل مع المنتجين الاسرائيليين.

- ولكن على رأس هذه الفوائد الاستفادة من شبكة التسويق التصديري الكفوءة الواسعة للإقتصاد الاسرائيلي. فيركز المنتجون الاردنيون (كما فعل الفلسطينيون قبلهم) على انتاج سلع وسيطة واحياناً سلع نهائية لحساب الشركات الصناعية والتصديرية الاسرائيلية كما يفعل المنتجون في الصين مع الشركات في هونغ كونغ وتايوان، لتقوم تلك الشركات

---

(١) World Bank, *Peace and the Jordanian Economy* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 27-29.

بإكمال وتصدير المنتج النهائي، وبهذه الطريقة يتسع مجال ومردود الصادرات الاردنية. وفي رأي مطالعة البنك الدولي هذه ان التطوير الذاتي في الاردن لمثل تلك الشبكة للتسويق التصديري هو عملية بطيئة ومكلفة، وان استخدام وسطاء للتسويق من أقطار أخرى، أوروبية او امريكية مثلاً، لا يحقق المزايا التي يتمتع بها الوسيط الاسرائيلي. فمؤسسات التسويق الاسرائيلية هي مؤسسات متوسطة الحجم (٥٠٠ عامل أو أقل) تستطيع ان تتفاهم مع المؤسسات الاردنية الصغيرة الحجم أيضاً، في حين ان الشركات الاوروبية والأمريكية لا تميل الى التعامل الا بمستويات كبيرة الحجم واكبر من المستويات الاردنية بكثير.

في المقابل، وما لم تتطور العلاقات الى مزيد من التوثيق بموجب المادة الثالثة فيها، فإن أثرها في الصادرات الاسرائيلية الى الاردن سيكون محدوداً بصغر السوق الاردنية ومزاحمة المنتجات من سائر اقطار العالم، والتي لا تختلف مستويات اسعارها عن الاسعار الاسرائيلية.

نستخلص مما تقدم ان النتائج الاقتصادية للاتفاقيات المنبثقة عن التسوية هي حتى الآن ايجابية في مجملها، وسلبياتها لا تتعلق بتفاصيلها الاقتصادية بل بمنطلقاتها ومضامينها السياسية التي أعطت الضوء الأخضر للأقطار العربية والاسلامية ودول العالم الثالث وعدم الانحياز وبعض الدول الصناعية لرفع الحظر المادي والمعنوي الجسيم على التعامل الاقتصادي مع اسرائيل. فحتى في حالة بعض الدول التي كانت حريصة على علاقات سياسية طبيعية، بل جيدة، مع اسرائيل، كانت شركاتها ومؤسساتها حذرة جداً في التعدي على أحكام المقاطعة من باب حرصها على علاقاتها العربية والاسلامية.

لكن الضغط يستمر ويشتد لإعادة تركيب النظام الاقتصادي للمنطقة العربية بجعل اسرائيل ركن الزاوية فيه، وجعل الثالوث المكون من اسرائيل وفلسطين والاردن مرتكزه الرئيسي.

خامساً: التصورات الفكرية
لثالوث الاتحاد الاقتصادي: اسرائيل - فلسطين - الاردن

من اول من بشر بهذا الثالوث وروج له وجعل من توصيفه وهندسته مشروعاً للمشاركة الفكرية بين اقتصاديين اسرائيليين وفلسطينيين واردنيين وعرب آخرين، الاقتصادي المعروف ستانلي فيشر مع مجموعة من كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفرد. ولقد شارك البنك الدولي في مساندة مبادرات مماثلة بصورة مباشرة من خلال عمل موظفيه وبصورة غير مباشرة من خلال دعمه لمجهودات علمية على أمل ان تصب في التيار ذاته.

دراسة هارفرد

تقترح دراسة هارفرد[٢] ان يكون الهدف الطويل الأمد لأقطار الثالوث هو الاتحاد الجمركي الكامل على ان يكون الوصول اليه بالتدريج. وتبدأ المسيرة نحو هذا الهدف باتخاذ الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي ينشئ اتحاداً جمركياً شبه كامل بين الاقتصادين، ركناً اساسياً لبرنامج مرحلي على خمس سنوات لبناء منطقة تجارة حرة بين الأردن وكيان الحكم الذاتي الفلسطيني. وطبقاً لهذا البرنامج تقوم كل من اسرائيل والسلطة الفلسطينية خلال مدة البرنامج بإلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع الاردنية. في المقابل، وبالمثل، تفتح الاردن أسواقها وتمتنع عن اقامة اية حواجز جمركية أو غير جمركية امام اية منتجات فلسطينية، بينما تمنح لمنتجات اسرائيلية منتقاة تخفيضات تفضيلية في الرسوم الجمركية المطبقة على المستوردات. ولكي يسري مفعول تمتع الاردن بحرية الدخول لكل من السوق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وللسوق الاسرائيلية، يشترط ان تطبق بدقة سياسة الباب المفتوح تجاه المنتجات الفلسطينية المصدرة الى الأردن. وبنهاية برنامج الخمس سنوات المرحلي تكون التجارة قد تحررت تماماً بين الاردن وفلسطين في الاتجاهين، وبين الاردن واسرائيل في اتجاه واحد (الاردن ـ اسرائيل) حيث تبدأ مرحلة توسيع نطاق التخفيض الانتقائي في الرسوم الجمركية المطبقة من قبل الاردن على مستورداته من اسرائيل بصورة تدريجية الى ان تتلاشى هذه الرسوم تماماً مع العام ٢٠١٠.

خلال الخمس عشرة سنة ابتداءً من انطلاق برنامج السنوات الخمس تقوم الاردن على مراحل متدرجة بتأهيل اقتصادها للاتحاد الجمركي الكامل مع فلسطين واسرائيل. ففي الخمس سنوات الاولى تقوم بترشيد أنظمة الرقابة على المستوردات، وبتبسيط هيكل الحماية للانتاج المحلي بتحويل كافة الحواجز التجارية غير الجمركية الى جمركية وتخفيض التباين في اسعار التعرفة، وبإلغاء اجراءات الترخيص للاستيراد والتصدير، مع الاحتفاظ بمعدل حماية في حدود ٢٥ بالمئة يطبق فقط على المستوردات من غير الدول الاعضاء في الثالوث.

في المرحلة الثانية يقوم الاردن بتخفيض واسع في أسعار تعرفته الجمركية الى معدلات مماثلة لمعدلات «الدولة الاكثر رعاية» التي ما زالت مطبقة في اسرائيل على منتجات الأقطار التي ليس بينها وبين اسرائيل اتفاقيات تجارة حرة، وتبلغ هذه المعدلات حالياً ١٢ بالمئة على المنتجات الجاهزة و٨ بالمئة على المنتجات الوسيطة.

كذلك يتخلص الأردن في هذه المرحلة من التجارة الجارية بموجب البروتوكولات مع بعض البلدان العربية، ويفضل ان يتم ذلك بإقناع الاقطار المشاركة في هذه

---

(٢) Harvard University, Kennedy School of Government, «Towards Free Trade in the Middle East: The Triad and beyond,» (June 1995).

البروتوكولات باستبدال تعرفات جمركية منخفضة على المنتجات الاردنية بأنظمة الكوتا الكمية المعمول بها حالياً.

في نهاية المطاف في العام ٢٠١٠ يكتمل تكوين الاتحاد الجمركي الثلاثي، ويساعد في انجاز ذلك موافقة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على الدخول مع الاردن في اتفاقيات مماثلة لتلك المبرمة مع اسرائيل وفلسطين، بحيث يكون الاتحاد الجمركي الثالوثي مشاركاً في منطقة تجارة حرة مع الاقطار الصناعية وممارساً لدرجة منخفضة من الحماية تجاه سائر أقطار العالم. ولا يبين تقرير هارفرد الفوائد التي تعود على الثالوث من هذا التمييز بل يعاملها كتحصيل حاصل.

وتحرص الدراسة على تأكيد ان الاتحاد الجمركي الثالوثي ينبغي ان يكون مفتوحاً لانضمام اقطار اخرى على اسس مشروطة يتم التفاوض بشأنها. ولهذه الاقطار ان تتدرج في علاقاتها مع الثالوث من اتفاقيات تجارة حرة الى الانضمام الكامل إلى الاتحاد الجمركي.

٢ ــ السلام ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي

طاهر حمدي كنعان

تعاملت الامبريالية الغربية والصهيونية العالمية مع الوطن العربي على اساس انه متحد جغرافي ـ سياسي مؤهل لإخراج كتل سياسية واقتصادية كبيرة المساحة والوزن، ان لم يكن بكبر الحجم الكامل لهذا العالم، فبكبر قطاعات اقليمية رئيسية فيه، من مثل:

- المغرب الكبير أو الشمال الأفريقي غرب وادي النيل.
- وادي النيل مع بر الشام.
- وادي النهرين (العراق) مع بر الشام (الهلال الخصيب).
- الهلال الخصيب مع الجزيرة العربية.

ويستمد ذلك المتحد الجغرافي السياسي مؤهلاته التوحيدية المشار إليها من التجانس العميق اللغوي والثقافي الذي ساد ويسود امتداده الجغرافي المتصل، والذي هيأ تاريخياً لنشوء كتل سياسية كبرى متطابقة الى حد كبير مع قطاع اقليمي او اكثر من القطاعات الاقليمية المدرجة آنفاً، وذلك في صورة دولة أو امبراطورية كبرى كان منها الدول البابلية والمصرية في العصور القديمة، والدولة الأموية والدولة العباسية في العصور الوسطى، والدولة العثمانية ومشروع دولة مصر محمد علي وابراهيم باشا في العصر الحديث.

لكن التعامل الأوروبي والصهيوني مع قوى الجذب الجغرافي السياسي اللغوي الثقافي المتجذرة في ارجاء الوطن العربي لم يكن بالطبع تعامل المتعاطف المتعاون، بل تعامل المنكر الرافض لأية توجهات اتحادية تضغط تلك القوى في اتجاهها. فحين حاول ابراهيم باشا تلبية ذلك النزوع للتكتل الاقليمي في القرن التاسع عشر، وحين حاولت الجمعيات القومية العربية ربط الثورة على الأتراك بإنشاء مملكة عربية تغطي الجزيرة

والهلال الخصيب في أوائل هذا القرن، طبقت القوى الأوروبية على تلك المشاريع ما أطلقنا عليه في مناسبات سابقة اسم «عقيدة بالمرستون» التي حظر بموجبها رئيس الوزراء البريطاني المذكور نشوء أية قوة سياسية يعتد بها في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو تطلب هذا الحظر المد الاصطناعي في اجل الامبراطورية العثمانية او «الرجل المريض» كما كان وصفها آنذاك.

ولقد تم ترسيم عقيدة بالمرستون (أي جعلها رسمية) في اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قطعت أوصال الهلال الخصيب، وكذلك في انتدابات عصبة الأمم بما فيها الانتداب على فلسطين الذي تولى مهمة تأسيس كيان يهودي حليف لبريطانيا على الضفة الشرقية لقناة السويس. وبمنطق تلك العقيدة كانت محاربة عبد الناصر والناصرية، وكان إشعال حرب السويس وحرب ١٩٦٧ والمساهمة في تأجيج حرب الخليج الاولى وحرب الخليج الثانية، وكان دفع مصر الى الخروج من حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي باتفاقية كامب ديفيد، ثم دفع منظمة التحرير الفلسطينية وأقطار الطوق العربي الى عملية السلام الجارية، وبمعنى من المعاني، يمكن القول إن الدول الغربية واسرائيل كانت حتى الآن الأطراف الأكثر إيماناً بالقومية العربية ووعودها من أهل هذه القومية انفسهم. فلقد بنت تلك الدول واسرائيل استراتيجياتها وسياساتها على افتراض قوة القومية العربية وأهليتها لتأسيس دولة عربية متحدة تهدد مصالحها في المواصلات الاقليمية أو في ديمومة انسياب النفط بالأسعار المناسبة.

ولذلك كان حجم القوة والموارد التي استمرت اسرائيل في حشدها للمواجهة مع الاقطار العربية مكافئاً، بل متفوقاً على قدرات هذه الأقطار مجتمعة. ولذلك أيضاً كان إصرار اسرائيل في عملية السلام على ألا تتفاوض إلا مع الوفد القطري لكل دولة على حدة، هذا الاصرار الذي بلغ مستويات عبثية خلال بعض مراحل التفاوض.

لكن الاحداث أثبتت ان «ايمان» اسرائيل والغرب بالقومية العربية أو احتسابهم لإمكانياتها هي أمور مبالغ فيها، وأنه الى جانب قوى الجذب القومي في المنطقة العربية هناك قوى لا تقل عنها فعالية تضغط في اتجاه البعثرة والتشتت.

وفي اعقاب حرب الخليج الثانية انفلتت قوى الطرد والبعثرة هذه من كل عقال وأخذت تطغى في كل اتجاه، الأمر الذي انتهى بشيوع حكمة جديدة مؤداها ان القومية العربية ما هي الا اسطورة ابتدعها بعض المستشرقين، اما الآن مع رواج النضوج السياسي والواقعية السياسية المنبثقة عنه، فقد تم التحرر من هذه الاسطورة وتحققت الصحوة من هذا الحلم الطفولي! وأصبح على كل قطر عربي ان يمارس سياسة مستقلة وتحالفات منتقاة من وحي مصلحته القطرية، تحالفات لا تقيدها اعتبارات الجوار الجغرافي ـ ناهيك عن اعتبارات الانتماء القومي ـ وانما تتجاوز ذلك وتدور حوله للارتباط بقوى يركن اليها مثل الولايات المتحدة أو حتى اسرائيل.

اذاً، فان تراجع قوى الجذب الاقليمي التي عبرت عن نفسها بالحركة القومية العربية هي على رأس المقدمات التي أعطت السلام قوة الاندفاع التي نشاهد. وفي سياق هذا التراجع، وفي ظل النظام الدولي الراهن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية، لا نرى امكانية للعودة عن انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل ودخول البلدان العربية معها في علاقات سلام على تفاوت في درجات حرارة هذا السلام مع اختلاف الحالات والأحيان.

أما عن احتمالات تكيف اسرائيل لتصبح دولة «عادية» في المنطقة، فهي بمعنى من المعاني احتمالات بالغة الأرجحية، وهذا المعنى هو تصرف اسرائيل كما كانت تتصرف كل دولة في المنطقة آنست في نفسها انها اكبر وأقوى من غيرها، كما حدث وكان تصرف كل من مصر والعراق والسعودية وسوريا في الحقب المختلفة، ومع التفاوت في الشدة وسعة النطاق في المبادرات الاقليمية التي مارستها هذه الاقطار.

وبما ان اسرائيل في الاقليم الجغرافي الذي تقطنه وتحتل فيه بقعة مركزية هي الدولة الاقوى عسكرياً واقتصادياً، فمن طبيعة ومنطق الجغرافيا السياسية ان تطمح هذه الدولة الى تبوّء المركز القيادي والضابط لمسلكية وحدود الطموح لكل دولة في المنطقة. ولا يستبعد ان تتوسل الى بلوغ مطامحها وسيلة تزعم محاور اقليمية وتحالفات مناسبة.

ومن المفارقة، في ما نرى، ان الفكر الصهيوني التقليدي والمتطرف سوف لا يكون عاملاً مساعداً في الدفع نحو الهيمنة الاقليمية بل سيكون ـ إذا ما اعتلى اصحابه الحكم ـ عقبة كبرى في طريق تلك الهيمنة.

فالفكر الصهيوني إذا تحجر في انعزاليته، وانغلق في إصراره على النقاء اليهودي من جهة، وعلى التوسع في الأرض من جهة أخرى، وأمعن من خلال كل ذلك في الاصرار على إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنشاء دولتهم المستقلة على الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فسوف تكون لكل ذلك ردود فعل سلبية قد تؤدي على أقل تقدير إلى صب الماء البارد على علاقات اسرائيل مع البلدان العربية المتصالحة وتجميد أو إبطاء عملية التطبيع، وقد تؤدي بتقديرات اخرى الى ردود فعل أكثر عنفاً وأشد في المسعى إلى ايقاف عملية السلام وإعادة تأسيس القطيعة والحصار العربي على اسرائيل حيثما أمكن، وعلى المستوى الشعبي اذا لم يمكن تأسيسها على المستوى الرسمي!

وعلى النقيض مما تقدم، فإن فرص انتشار النفوذ الاسرائيلي المتناسب مع حجم اسرائيل العسكري والاقتصادي ستكون اكثر وابعد مدى كلما تعاملت اسرائيل مع عملية السلام بحسن نية وانفتاح وتحسس ايجابي للحقوق والطموحات الوطنية الفلسطينية، أي كلما تخلت عن المطامع الصهيونية وتصرفت كدولة عادية سوية في المنطقة.

لكن السلوك الاسرائيلي، مع احتمالات بدائله المختلفة، لا يعدو كونه العامل الخارجي في معادلة التأثير في مستقبل العرب والمنطقة العربية. اما العامل الاكثر حسماً

في تحديد مدى الهيمنة الاسرائيلية المحتملة، فهو العامل الذاتي الخاص بالفريق العربي أو الفرقاء العرب. فاذا تكرس الميل الراهن نحو البعثرة وتأصل التشرذم القطري، فالارجح ان يستتب الأمر لاسرائيل باعتبارها القطر الأقوى والأغنى في المنطقة. أما اذا حدث وتراجعت عوامل التشرذم وعادت قوى الجذب الاقليمي إلى سابق عنفوانها، فإن صورة المستقبل ستتشكل بملامح أخرى أكثر إشراقاً وبقسمات أكثر جمالاً.

ونحن نمتنع في هذا المجال عن محاولة التنبؤ، ونكتفي بالتحليل، ليقيننا ان الظواهر والعمليات الاجتماعية ليست خاضعة لقوانين حتمية كظواهر الطبيعة الفيزيائية، بل هي ظواهر مرتبطة بالإرادة الانسانية ذات الحرية والقدرة على المبادرة والفعل الخلاق المنشئ! ولذلك فإن إعادة تجسيد الحركة القومية العربية والعمل على استعادتها من عالم الاسطورة والحلم الى عالم الحركة السياسية الواقعية هو امر يخص الارادة الانسانية للشعوب كما تعبر عنها وتعمل لبلورتها طلائع قيادية ثورية حين يئين الأوان وينضج الحمل للمخاض ثم الولادة لموجة جديدة من مد النهضة العربية التي انبلج صبحها في أوائل هذا القرن ثم تم إجهاضها بتأثير ظروف مختلفة منذ منتصفه.

ولسنا في موقف ندعي معه معرفة مقومات موجة النهوض الجديدة كافة، لكننا نزعم أن في مقدمة تلك المقومات ثلاثة بعينها: احدها في مجال الاجتماع السياسي، والثاني في مجال الاقتصاد السياسي، والثالث في مجال الفكر والثقافة.

ففي مجال الاجتماع السياسي، تقتضي النهضة انتقال المجتمعات العربية من المرحلة العشائرية والقبلية الى مرحلة المجتمع المدني الذي يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات وتقوم فيه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية على قاعدة تلك المساواة وتعمل بموجبها.

وفي مجال الاقتصاد السياسي، فإنّ أهم مقومات النهضة هو انحسار دور الدخل الريعي في كسب المواطنين للرزق واتساع دور العمل الانساني والكدح البشري في توليد الدخل ورفع مستوى المعيشة، وبحيث يبنى حكم الاقتصاد وأطره التشريعية ومؤسساته وتنظيم الأسواق فيه على أساس استنزاف المداخيل الريعية لمصلحة الخزينة العامة، وعلى أساس حماية وتشجيع العمل والكدح بما في ذلك المبادرات الفردية من خلال اسواق يسودها التنافس والمزاحمة الحرة وحماية الدولة لحرية الاسواق ضد الاحتكار والاستئثار.

ولإيضاح الأمر لغير المختصين، نقصد بالدخل الريعي الدخل المتأتي من غير العمل البشري، كذلك الناتج عن ايرادات النفط وعمولات الصفقات خارج التنافس السوقي، كالارباح المتأتية عن ارتفاع أسعار الأراضي والموجودات الرأسمالية من دون جهد او استثمار في المقابل.

وفي مجال القيم والثقافة، فإن أهم مقومات النهضة هي التصالح والتوفيق بين قيم

العصر والحداثة وقيم الاصالة والتراث الديني. ويتصل بذلك فهم الاسلام فهماً تاريخياً خارج النصوص الجامدة. فإذا كان الاساس للسنّة الحقيقية هو ان **﴿ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾**[1]، فإن أهم ما أتى به الرسول هو الثورة على الوضع الجاهلي والمجتمع القبلي المبتلى بالقيم الجاهلية مثل التطفيف: **﴿ويل للمطففين. الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾**[2]؛ ومثل اساءة الأمانة: **﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾**[3]؛ ومثل اداء طقوس الصلاة بدوافع ونفسية النفاق والسهو عن القيم والاخلاق المقصودة بالصلاة: **﴿فويل للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون. الذين هم يراؤون. ويمنعون الماعون﴾**[4]؛ واخيراً مثل العصبية: «ليس منا من دعا الى عصبية»، والتي يعالجها الاسلام ببناء مجتمع المؤمنين المتكافل على أنقاض المجتمع القبلي والعشائري: **﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾**[5]، **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله﴾**[6]. فالمصالحة بين المجتمع العصري والاسلام هي اعتبار ان سنة الرسول في جوهرها هي الثورة على المجتمع الفاسد غير المتوازن وبناء المجتمع العادل المتآخي، مع التمييز والفرز بين ما هو نسبي في الاسلام وهو المعاملات والأحكام التي تتغير بتغير الازمان وتتبع مصالح الناس المرسلة، وبين ما هو خالد ومطلق، وهو القيم الاخلاقية وعلى رأسها الايمان مع العمل الصالح: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**[7].

ان تجديد النهضة القومية العربية بالمقومات السالفة الذكر من شأنه ان يحقق احتواء المجتمع اليهودي وإغراق ثقافته البائدة ولغته البدائية في خضم ثقافة أغنى ولغة أرقى.

كذلك في المجال الاقتصادي، إن تجديد فكرة التكتل الاقتصادي بين الأقطار العربية المتجاورة كبديل من الاندماج المستقل لكل قطر عربي في الاقتصاد العالمي، من شأنه ان يرفع من مستوى المناعة في الاقتصادات العربية ضد اية اختراقات خارجية. ونذكر هنا الاختراقات الخارجية على إطلاقها لأن الاختراق الاسرائيلي ليس هو بالضرورة الاختراق الوحيد ذا الخطر. فالاندماج القطري بالاقتصاد العالمي هو تكريس تبعية الاقتصادات العربية القطرية المتشرذمة لمركز او آخر من المراكز الصناعية الغربية. والتحدي الذي نتبينه

---

(١) **القرآن الكريم،** «سورة الحشر،» الآية ٧.
(٢) المصدر نفسه، «سورة المطففين،» الآيات ١ ـ ٣.
(٣) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٨.
(٤) المصدر نفسه، «سورة الماعون،» الآيات ٤ ـ ٧.
(٥) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٠.
(٦) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ٩.
(٧) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٦٩.

في هذا المجال انما يتمثل في احتمال تبني اسرائيل لسياسة اقتصادية «واقعية» لا تتنكر لعوامل الجذب الاقتصادي الاقليمية، بل تسعى الى ركوب موجتها وتأسيس تكتل اقليمي مدار وموجه بزعامتها.

وتكراراً، ان العامل الحاسم في إحباط الخطط المعادية هو العامل الذاتي الداخلي لدى الفريق العربي او الفرقاء العرب. والشرط اللازم هو وعي هؤلاء الفرقاء ان المواجهة في زمن السلم ينبغي ان تكون كما توقع لها الأعداء، أي مواجهة «عربية» ضد المطامع غير العربية، وان زوال الأسوار والجدران بين العرب يجب ان يسبق ويتفوق على زوالها بين اقطارهم المفردة واسرائيل أو أي قطر في سائر العالم.

تعقيب

عاطف قبرصي(*)

يدعي دعاة السلام مع اسرائيل أن سلامهم سيوفر للمنطقة العربية بعامة، وللفلسطينيين بخاصة، فيضاً من المساعدات الخارجية، وسيساعد على إنشاء مؤسسات إقليمية (شرق أوسطية) ومحلية ترعى عملية التنمية في المنطقة، وتعطي الفلسطينيين منافذ مضمونة الى السوق الاسرائيلية وعبرها إلى الأسواق الأوروبية والدولية، وتزيد من قدرة الفلسطينيين على التحكم بمواردهم الطبيعية، وتعطيهم حصة متزايدة من الطفرة السياحية التي ستتأتى حتماً عن السلام وستمكنهم من تخفيض النفقات العامة على الآلة العسكرية وعلى الحصول على حصة كبيرة من تدفق رؤوس الاموال الأجنبية على المنطقة بعد إحلال الوفاق والسلام والاستمرار في المنطقة.

هذه ادعاءات كبيرة لا بد من درسها والتأكد من صحتها وتقييمها على ضوء الوقائع الحسية والمعرفة الاقتصادية وممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة وما ترتب من تغيرات على العلاقات الاسرائيلية ـ العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد.

ولا بد من اعتبار تجربة الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي والاجراءات الاقتصادية التي واكبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢ كتجارة حية وخاصة ومخبرية لتقييم الدور الاقتصادي لاسرائيل استقراء لنياتها الاقتصادية في المنطقة بعد السلام.

لقد كان الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع مكلفاً للفلسطينيين، وتجلت هذه الأكلاف بخسارة قدرتهم على التحكم بموارد المياه والأراضي الخصبة، وسلخهم عن أسواقهم الطبيعية والتاريخية، وأدت إلى تدهور القطاع الصناعي المحلي، والى تراجع المؤسسات العلمية والتعليمية، وحل مؤسسات القطاع العام الوطني الذي كان بمقدوره حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة المفتوحة من اسرائيل، والى لجم الاقتصاد المحلي بوضعه

(*) أستاذ في جامعة ماك ماستر، كندا.

تحت النظام الضرائبي والجمركي الاسرائيلي، وتحويل الفائض الاجتماعي الفلسطيني الى السلطات المحتلة، وإلى تصدير المنتج المحلي إلى اسرائيل أو الخليج، وإلى ممارسات عنفية سلطوية ضعضعت المجتمع الفلسطيني وزعزعت قدراته الاقتصادية والاجتماعية وحولته عن التنمية إلى حماية وجوده وسلامة أبنائه.

أما الاسرائيليون فحصلوا على منافع كبيرة من هذا الاحتلال فاقت بأضعاف أكلافه لهم.

فاسرائيل ضمنت سوقاً أسيراً لها وأعداداً كبيرة من العمال زهيدي الأجر، وحيث تصرف مداخيلهم على شراء البضائع الاسرائيلية، في عملية مصادرة أراضيهم الخصبة واستعمال مياههم الجوفية، وعلى جباية ضرائب باهظة دفع عبرها الفلسطيني أكلاف قهره واستعباده.

فقبل السلام والحديث عن منافعه، علينا حصر هذه الأكلاف من دون إغفال، وإكلاف اغتصاب فلسطين وقد حصرناها وليس هناك من يطالب بها (دراسة مع سامي هداوي، ودراستي عن أكلاف الاحتلال في كتاب **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات معسكر داود**).

لقد ترتب على الاحتلال دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وهو دمج اقتصاد متفكك صغير الحجم ضعيف وذي كثافة سكانية عمالية عالية باقتصاد غني، منظم، متقدم، وذي كثافة رأسمالية عالية ومركزية حارقة. فكانت النتيجة واضحة والمترتبات كبيرة والمضاعفات جسيمة. فمن دون المياه وتحت أعباء السيطرة الكاملة للمحتلين وبسلخه عن محيطه القومي الطبيعي تدهورت الزراعة وهي العماد الأساسي للاقتصاد المحلي والموظف الأكبر للعمالة المحلية، فأدى هذا إلى نزع المنتج عن أرضه وتحويله إلى بروليتاريا متنقلة استقطبه الاقتصاد الاسرائيلي ليعمل بأدنى الأجور. فبينما لم تشكل العمالة العربية في اسرائيل اكثر من ٧ بالمئة من العمالة الكلية هناك، باتت تمثل ٣٠ بالمئة من العمالة الفلسطينية ومثلت مداخيلها ٢٥ بالمئة من الدخل المحلي في الضفة، ٤٠ بالمئة من الدخل المحلي في القطاع. فهجرة العمالة أدت إلى ارتفاع أجورها المحلية، فضرب الانتاج الصناعي المحلي في الصميم وتحولت المناطق المحتلة إلى سوق استهلاكي كبير للمنتجات الاسرائيلية، إذ بلغ ما تصدره اسرائيل إلى المناطق المحتلة اليوم أكثر من مليار دولار أمريكي سنوياً، وهذا يمثل اكثر من ١٠ بالمئة من مجموع صادراتها.

كان بمقدور الاسرائيليين تحويل استثماراتهم إلى المناطق الفلسطينية الفقيرة ذات الأجور المنخفضة والعمالة المتوفرة. غير أن ذلك لم يحصل قط. كان هنالك بعض التحويلات الصغيرة لاستغلال أيدي النساء بتوظيفات وسيطة بأكلاف متدنية.

وتجلى الاحتلال الاسرائيلي بتخطيط للإفقار الفلسطيني الجماعي وضرب ارتباط حياة هذا الشعب بأرضه ومصادره الطبيعية وهم طامعون بها.

وهنا تتجلى المقولة الاولى لهذه الدراسة بأنه على رغم حاجات الاقتصاد الفلسطيني الكبيرة لإعادة الاعمار والتأهيل، تبقى هذه الاحتياجات ثانوية ومن دون قيمة فعالة ما لم تعد إلى الفلسطيني أرضه ومياهه، لأن الاعتماد على المصادر المالية الخارجية من دون الحصول على الموارد الطبيعية يبقي الاقتصاد الفلسطيني على تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي، بل يزيد ويعمق من هذه التبعية.

فكل المساعدات الخارجية اليوم ستفيد أصلاً اسرائيل، فلا سبيل للتنمية والتطور من دون مياه وأرض وقدرة واسعة واستقلالية واضحة لصاحب القرار الفلسطيني باستعمال مصادره وطاقاته بحرية وبوضوح.

ونستند بوصولنا إلى هذا القرار بتجربة العرب الصعبة عقب الطفرة النفطية. إن معدلات النمو في المنطقة العربية ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ كانت سالبة وتدنت هذه الوتائر عن جميع مثيلاتها في المناطق العالمية الأخرى حتى الأفريقية منها.

ويعود سبب هذا التدهور الاقتصادي العربي، برأيي، إلى ظاهرة الريعية التي تحولت إلى المرض العربي أسوة بالمرض الهولاندي الذي أصاب هولاندا في الاربعينيات بعد ارتفاع أسعار الغاز، وأدى إلى ارتفاع سعر صرف الغيلدر وضرب القواعد الصناعية فيها. غير ان هولاندا نجحت، وتجنبت بسرعة هذا المرض العضال الذي نزل بها، ولها مناعة خاصة بوجود أراضٍ خصبة ومياه فائقة ورأسمال بشري متقدم وارتباط بعجلة السوق الأوروبي. أما المرضُ العربي فكان أكثر استعصاءً والمناعة العربية أقل قدرة على محاربته فارتفعت أسعار الصرف للعملات العربية، وتدفقت الاستيرادات بزخم هائل وفككت علائق الانتاج بالاستهلاك، والدخل بالمنتج، والاستثمار بمردوده، وحجم القطاع العام بمسؤولياته وخدماته والمرافق العامة بالانتاج القطاعي. ولم يقتصر هذا المرض على البلدان العربية النفطية وحدها، بل انتقلت عدواه إلى البلدان العربية الاخرى التي فضلت تصدير منتجيها على تصدير انتاجها، والاعتماد على تحويلات عمالها بالخارج على خلق البدائل التمويلية. فالوطن العربي بأجمعه يعاني اليوم فقراً فادحاً في تصدير المنتجات الصناعية، وتدني الاستثمار الممول داخلياً، ومديونية خارجية فائقة، وبيروقراطيات أساس دخلها خارج عن ارادة شعبها وانتاجه. وأدى هذا إلى ضعف القوى الديمقراطية وارتباط الحاكم بشعبه عبر التمثيل المبني على التمويل (No Taxation Without Representation).

فقبل ان يتهافت إخواننا الفلسطينيون على المساعدات الخارجية وبناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد على المصادر الخارجية، عليهم ان ينظروا بجدية إلى المخاطر الجسيمة التي ترتبت على هذا الاعتماد المفرط في الوطن العربي، وأسفرت عن النتائج السلبية لهذا الاعتماد المخزي. فقد دخل إلى المنطقة ٢ تريليون دولار ولو كان معدل معامل رأس المال إلى الانتاج ١/٥ لكان يجدر بنا ان يكون الدخل القومي العربي أكثر من ٥٠٠ مليار دولار من هذا المصدر وحده، وهو اليوم يقل بإجماله عن ٢٠٠ مليار دولار.

١ ـ قضية المياه العربية

خلت الاتفاقيات المبرمة حتى الآن من إعطاء الفلسطينيين حقهم الكامل والمشروع بمياههم، وما أعطي حتى الآن يمثل جزءاً ضئيلاً جداً من حقوقهم، فالجميع يعرفون أن المياه المتجمعة تحت هضاب الضفة والقطاع والبالغ قدرها حوالى ٨٠٠ م^{3} يستغل الفلسطينيون أقل من ١٤٠ مليون م^{3} منها، وتستعمل اسرائيل الباقي. فهذه المياه تمثل أكثر من ثلث ما تستهلكه اسرائيل وهي تشكل اليوم اكثر من ٤٠ بالمئة من مياه شرب اسرائيل، و٥٠ بالمئة من مياهها الزراعية. كما يستهلك المستعمر في المستعمرات الاسرائيلية حوالى ٦٠ مليون م^{3}، ويروي أكثر من ٧٠ بالمئة من الأراضي التي اغتصبها، بينما تروي هذه المياه أقل من ٦ بالمئة من أراضي الفلسطينيين.

لقد برزت أخيراً على بساط البحث العلمي قضية فصل حقوق الملكية عن حق الاستعمال وتسعير المياه المتنازع عليها بأسعار الظل والتي قيست عبر نموذج طور في هارفرد (Harvard). صحيح ان الاستعمال المشترك يؤول إلى مردود اقتصادي أكبر من الاستعمال المنفرد، غير أن هذا المردود لا يعني شيئاً إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق على تحديد الملكية والقبول بالحصص التي على أساسها يوزع المردود. كما أن الفصل بين الملكية والإدارة ليس خارجاً عن قدرة الفريقين على ضمان المراقبة والقرار الفاصل، والأهم من ذلك أن المردود الاقتصادي ليس خارجاً ومنعزلاً عن القدرة الاقتصادية لكل من الفريقين، فالفريق الأقوى والأثرى يحصل على منافع تفوق قدرة الانتفاع للفريق الأفقر.

فنظرية «Coase Theorem»، التي نال صاحبها بموجبها جائزة نوبل الاقتصادية، تؤيد فصل الاستعمال عن الملكية، ولكنها تبدأ بتحديد واضح للملكية التي على أساسها توزع الحصص المتزايدة من الاستعمال المشترك. كما أن ناتج الاستعمال المشترك لا ينفصم عن ثروة وقدرة الفرقاء المشتركين إلا في حالة خاصة لدالة المنفعة، وهي حالة كونها «Homothetic Utility»، أي أن الاستعمال الأمثل للسلع والخدمات ينفصم عن مستوى الدخل. وفي حال خروج هذه الدالة عن حالتها الخاصة أصبح توزيع الحصص والأسعار والاستعمال خاضعاً للفريق الأقوى والأثرى، وهذا أقرب إلى الواقع.

٢ ـ اتفاقيات باريس

كان من المفترض أن يؤول الاستقلال السياسي الفلسطيني إلى استقلال اقتصادي، غير أن إسرائيل سارعت إلى إبرام اتفاقيات سريعة مع الفلسطينيين ربطتهم من جديد بإطار قانوني إلى عجلة الاقتصاد الاسرائيلي. فاتفاقيات باريس (Paris Protocol) تدرج الاقتصاد الفلسطيني ضمن النظام الجمركي والضرائبي الاسرائيلي. وحجة اسرائيل أن الاتحاد الجمركي والضرائبي ضروري لضمان دخول البضائع الفلسطينية إلى اسرائيل بينما يضمن لها عدم تحول فلسطين إلى منطقة تهريب إلى اسرائيل أو ملاذ للاسرائيلي الهارب من الضرائب.

غير أن إدراج الاقتصاد الفلسطيني ضمن النظام الضرائبي والجمركي الاسرائيلي يعطي لاسرائيل مراحاً واسعاً لبضائعها ويضمن لها سيطرة كاملة على هذا السوق ويربطه بها، وهذه الأنظمة نتجت ضمن ظروف موضوعية وتاريخية لخدمة مصالح اسرائيل. فتكون بذلك قد نجحت بإعطاء الصفة القانونية والشرعية لدمجها الاقتصاد الفلسطيني ابان الاحتلال. والخسارة الفلسطينية كبيرة وجسيمة، إذ يبقى السوق الفلسطيني مشرع الأبواب أمام البضائع والخدمات الاسرائيلية، وسوف يصعب على الفلسطيني ان ينافس المنتج الاسرائيلي المدعوم من قبل دولته وآليات الاستثمار الخارجي. حتى وان تسنى للفلسطينيين خلق فرص جديدة للتبادل التجاري مع اسرائيل، فهذه ستبقى مرتبطة بحصول الفلسطينيين على مياههم وأرضهم وهذا يبدو صعباً وغير وارد. والأهم من ذلك كله ان الاقتصاد الفلسطيني بارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي سيخرج عن دائرته الطبيعية وعن عمقه الاقتصادي في الوطن العربي. وكلما ازداد ارتباط الفلسطينيين بالاسرائيليين قل ارتباطهم بمحيطهم الطبيعي العربي.

فخلق التجارة (Trade Creation) يقابله تحويل للتجارة (Trade Diversion) يفوق الأول ويضمر دور الفلسطينيين في الاقتصاد العربي.

ولو كان صحيحاً ان اندماج الاقتصادات الضعيفة والصغيرة بالاقتصادات القوية والكبيرة يعطي الاقتصادات الضعيفة فرصاً ثمينة لتحسين أوضاعها واللحاق بالاقتصادات الثرية، فكيف نفسر بقاء «Apalachia» على وضعها الضعيف في أمريكا ونيوفوندلاند في كندا وصقلية في ايطاليا. . . الخ).

ان النظريات الاقتصادية الحديثة والجديدة وحتى القديمة منها التي لم تخضع لسيطرة النظرية النيوكلاسيكية وسطوتها تشير بوضوح إلى ان الاقتصادات الثرية تأكل الاقتصادات الضعيفة، وبخاصة كلما قربت المسافة بينهما، وكلما ضعف القطاع الأولي في هذه الاقتصادات.

٣ ـ الاستثمار الأجنبي إلى أين؟

هنالك آمال معقودة على تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية على المنطقة بعد إحلال الوفاق والسلام، لكن في ذلك مغالاة وسوءاً لفهم الدوافع والحوافز التي تحرك هذا الاستثمار.

ان معظم الاستثمارات الخارجية اليوم هي من نوع تحييد التعرفة الجمركية (Tariff Jumping)، وهي في الأساس استثمار غربي في الغرب، أو استثمار ياباني في أسواق الدول الصناعية المتقدمة أو الواعدة. وتجهد اسرائيل لاستقطاب الحصة الكبرى من هذه الرساميل، وهي تعرف ان قدرتها على تحصيل حصة الأسد تتأتى عن قدرتها على إلغاء المقاطعة العربية والدخول في سوق شرق أوسطية تقفل بوجه غيرها وبخاصة اليابان ودول الشرق الاقصى، وايجاد الاقنية الضامنة إلى دخول الاسواق العربية. ولذلك سارعت قبل

حلول السلام بطلب إلغاء المقاطعة العربية التي كلفتها في الماضي بحسب ارقامهم ٤٠ مليار دولار وبحساباتي الخاصة ٧٠ مليار دولار، والترويج لسوق شرق أوسطية واتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة وتشييد الطرق والمواصلات. تعرف اسرائيل حق المعرفة ان اعتمادها المفرط على المعونات الخارجية، وبخاصة الأمريكية، يعرضها الآن إلى إشكاليات عدم استقرار، فتقليص عجز الميزانية الأمريكية سيؤول في نهاية المطاف إلى تقليص المعونات الأمريكية السخية. قد لا يأتي هذا التقليص قريباً ولكنه حاصل لا محالة. لذلك تحاول اسرائيل جاهدة أن تحول اعتمادها على المعونات إلى تدفق رؤوس أموال أجنبية بالقيمة نفسها، أي أن اسرائيل تخطط لحصولها على ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنوياً من رؤوس الأموال.

في الماضي لم تحصل اسرائيل على أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، غير ان هذه السنة حصلت في أول ستة أشهر على حوالى ٧٦٣ مليار دولار. ويترقب العارفون ان تصل هذه القيمة إلى ١,٥ مليار دولار سنوياً، وهذا عندما لم تلغ المقاطعة كاملاً ولم تقم السوق الشرق أوسطية. أنا متأكد أن هذه الأموال ستأتي إلى اسرائيل بمجملها لأسباب عديدة:

أولاً: التركيز الاسرائيلي عليها ورصد وزير لهذا الغرض.

ثانياً: ضغط أمريكي أوروبي حكومي على الشركات المتعددة الجنسيات لتوسيع أعمالها في اسرائيل («INTEL, Motorola» و«Cable and Wireless» و «Shamroch» و«Volks Wagen»).

هذه لائحة صغيرة وقصيرة ملخصة للوائح طويلة.

ثالثاً: وجود الأطر المؤاتية والبناء التحتي الفعال في اسرائيل وعدم وجوده في الاقطار العربية.

رابعاً: الشبكة اليهودية العالمية وسيطرتها على القمم الحاكمة في معظم الدول الصناعية.

خامساً: دمجها للاقتصاد الفلسطيني الذي يعطي اسرائيل مداخل مهمة إلى الأسواق العربية عبره، كما يعطي اسرائيل عمقاً بشرياً عالياً بأجور رخيصة.

سادساً: التحولات الكبيرة في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية والتشديد على القابلية للتحويل والانفتاح والتحرير الاقتصادي (Liberalization) في السنوات الأخيرة، مما يدل على التحضير لجذب هذه الرساميل.

سابعاً: التطورات التقنية الكبيرة التي تشدد عليها اسرائيل، ووجود سوق عمالية ذات كفاءة عالية جداً، وبخاصة في المجالات الحيوية للاقتصاد المعرفاتي والمعلوماتي الجديد.

ثامناً: كون اسرائيل قد نجحت بتحقيق اتفاقيات للتجارة الحرة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واليوم مع كندا.

ولعل أهم محصلة للتحضيرات الاسرائيلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها أنها بالقدر الذي تحصل اسرائيل على هذه الأموال يخسر العرب هذه الرساميل وما يتأتى عنها من ارتباط المصالح ونقل التقانة وخلق فرص العمل.

هذا، وتخطط اسرائيل لاستقبال تدفقات كبيرة من السياح. فاليونان يستقطب سنوياً أكثر من ١٢ مليون سائح، واستقرار المنطقة سيرفع من التدفق الحالي الذي لا يتجاوز مليوني سائح. السؤال هنا: كم من هؤلاء سيزور الأقطار العربية؟ واسرائيل تسعى جاهدة لتكون القطب الاساسي في هذا المجال، وهي ستكون في موقع يعطيها وحدها حرية القرار في وجه السائح ومدة زيارته وكم يصرف ومن يزور وما يزور.

فمحصلة السلام اليوم منافع كبيرة، حتمية وفعلية لاسرائيل، ومنافع وهمية وصغيرة للعرب، مع تمركز الأكلاف في المنطقة العربية.

المناقشات

١ ـ جلال أمين

لا أدري مدى الأهمية النسبية التي يعلقها د. طاهر كنعان على الدراسة الثانية، حيث انه قدم لنا دراستين. لا توجد لدي أية ملاحظة على دراسته الممتازة الأولى، ولكن لدي اعتراضات كثيرة على الدراسة الثانية. وما دام قد قام بتوزيعها علينا فسأسمح لنفسي بالتطرق إليها، وسأقتصر، كما ذكر د. طاهر، على الأخطاء، التي ارتكبها بالفعل وليس بالامتناع.

الملاحظة الأولى: هناك عبارات كثيرة لا أرتاح إليها وأحب ان ألفت نظر الباحث إليها. فحينما يقول: «أما عن احتمالات تكيف اسرائيل لتصبح دولة «عادية» في المنطقة، فهي بمعنى من المعاني احتمالات بالغة الأرجحية». أنا الحقيقة لا أستطيع ان اوافقه على ذلك، فاحتمالات ان تصبح اسرائيل دولة عادية في المنطقة غير مرجحة على الإطلاق في نظري. وأعتقد ان في هذا ظلماً بالغاً للحقيقة، إلا إذا كان د. طاهر يعرّف دولة عادية تعريفاً خاصاً جداً. وفي الفقرة نفسها يضع مركز اسرائيل النسبي وكأنه يشبه مركز مصر في الماضي أو العراق في مرحلة سابقة أو العربية السعودية وسوريا في حقب مختلفة، وأعتقد أن في هذا ظلماً فادحاً للحقيقة.

الملاحظة الثانية: في الفقرة التالية يقول: «وكأن من طبيعة ومنطق الجغرافيا السياسية ان تطمح هذه الدولة (إسرائيل) إلى ان تتبوأ المركز القيادي في المنطقة». هذا تعبير رحيم أكثر مما ينبغي، أن تصف طموحات اسرائيل أنها من طبيعة ومنطق الجغرافيا السياسية، فأنا أفضل ان أسميها بأسماء أخرى.

الملاحظة الثالثة: في الصفحة نفسها يقول: «الفكر الصهيوني التقليدي والمتطرف سوف لا يكون عاملاً مساعداً في الدفع نحو الهيمنة الاقليمية». وفي ظني ان العكس هو الصحيح، وتفسير د. طاهر أنه كلما زاد الفكر الصهيوني إمعاناً في تطرفه ولد توترات ومقاومة. ولكن على رغم أن الفكر الصهيوني ما زال يمارس تطرفه منذ ٥٠ سنة، إلا أنني لا أرى ان الهيمنة قلت، إذ العكس هو الصحيح. فتاريخ المقاومة العربية للفكر الصهيوني كان من الضعف لدرجة ان الفكر الصهيوني كلما زاد تطرفاً زادت مكاسبه.

الملاحظة الرابعة: يلي ذلك مباشرة قوله بأن «فرص انتشار النفوذ الاسرائيلي ستكون أكثر وأبعد مدى كلما تعاملت اسرائيل بحسن نية وانفتاح اكثر». سألت نفسي؟ هل لو كانت فرنسا مثلاً عاملت الجزائر بحسن نية وانفتاح اكثر، هل كانت فرص النفوذ الفرنسي في الجزائر اكثر؟ هل كانت فرص إنقاذ اللغة العربية في الجزائر أقل؟ في تصوري أنه كلما لانت اسرائيل قلّ نفوذها في المنطقة.

الملاحظة الخامسة: في الصفحة التالية، ولا أريد ان أعاتب الأخ طاهر على هذه الحكاية اكثر: «الاختراق الاسرائيلي ليس هو بالضرورة الاختراق الوحيد للخطر». هذا صحيح طبعاً، فالأخطار كثيرة، إنما لا أجيء الآن لأقول إن الخطر الاسرائيلي ليس هو الخطر الوحيد. فهذا أحضر في ذهني صورة ان فرداً دخل ليقتل فرداً آخر، فنقول للرجل المعرض للقتل: «على العموم هذا الذي يريد قتلك ليس هو الوحيد الذي يريد ذلك». فلكل مقام مقال، فالجملة طبعاً صحيحة وإنما قولها في هذا المقام غير صحيح.

الملاحظة الأخيرة: وهذه أهميتها أنها تكررت بصور أخرى خلال هذا المؤتمر وخارج المؤتمر. فحينما نناقش الخطر الاسرائيلي، يأتي شخص ليقول إن العامل الحاسم هو العامل الذاتي، وان سبب الازمة الحالية هو ضعفك، وصلّح امورك أولاً. هذه الرسالة تكررت بصور أخرى، وانا بصراحة ايضاً لا ارتاح إليها ليس لأنها خطأ، فطبعاً أوجه الضعف في الوطن العربي كثيرة جداً، إنما أيضاً لكل مقام مقال. فلا أجيء الآن لأقول إن الوطن العربي هو المسؤول، فالخطر حال وعاجل. وقد تكرر هذا بصور مختلفة، فالدكتور شفيق الأخرس بالأمس ذكر لنا «أننا المسؤولون» وأننا يجب ان نواجه انفسنا أولاً ثم نواجه اسرائيل موحدين، وهو يعلم أننا غير قادرين حالياً على الوحدة، إلى غيرها من تلك العبارات التي تكررت. أعتقد ان هذا غير مناسب الآن، فخطورته انه يستخدم وكأنه وسيلة لإخفاء نوع من القبول للخطر القادم والذي يتهددنا.

٢ ـ شفيق الأخرس

مداخلتي غرضها الاشارة إلى طريقة زميلنا د. جلال امين في قراءة ما يكتبه زملاؤه ويقولونه، متمنياً عليه ان يبذل جهداً في حسن هذه القراءة. وأذكر، على سبيل المثال، ما نقله من دراستي بأنني كتبت أو قلت بأن «ننجز اتحادنا ـ نحن العرب ـ **وبعد ذلك** نعالج مشاكلنا مع اسرائيل»، وهو نقل ظالم وخاطئ أو على الاقل غير دقيق، لأن القول هو ان نسير في طريق موازية ذات خطين: **اولهما** تحقيق تعاوننا، **والثاني**، وفي الوقت نفسه الحذر من عدو شرس واستمرار الكفاح ضده، وذلك عن طريق تحقيق العمل العربي المشترك، وهو الوسيلة الفعالة لمجابهة مشاريع اسرائيل التي يجب ان نستمر بها في الوقت نفسه.

٣ ـ عبدالإله بلقزيز

لدي ثلاث ملاحظات سريعة:

تتعلق **الأولى** بموقف الاقتصاديين العرب من عملية التسوية والتطبيع. نظرياً، يخيل

إلى ان هذا القسم من النخبة المثقفة العربية مرشح اليوم لتقديم معرفة أدق عن المخاطر والأضرار التي ستنجم عن دخول البلدان العربية عملية التطبيع، أفضل من اية معرفة قد يقدمها قسم آخر من الانتلجنسيا العربية. على ان نقطة القوة هذه تبدو لي اليوم نقطة ضعف ـ وأرجو ان اكون على خطأ ـ ذلك ان الاقتصاديين العرب يتصرفون ـ في قسم عظيم منهم ـ وكأنهم أكثر من يؤسس لشرعية التطبيع! وهم حين يمارسون حقهم في الاعتراض على عملية التطبيع، يحصرون هذا الاعتراض في حدود إبداء الخشية من عدم قدرة الاقتصاد العربي على ممارسة منافسة ناجحة مع الاقتصاد الاسرائيلي!

وتتعلق الثانية بشكّي في أن يسمح الاتحاد الجمركي بين اسرائيل والضفة والقطاع والاردن بإقرار حرية انتقال البضائع والأشخاص وإقرار حق الاقامة، ذلك ان من شأن ذلك ان ينقض رفض اسرائيل لحق العودة.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بما أورده د. جلال امين حول الفكر الصهيوني ومسألة الهيمنة، وهو ما أثني عليه: إذ ليس صحيحاً ان الفكر الصهيوني البراغماتي الجديد، الذي يمثله حزب العمل وشمعون بيريس بالذات أقل تطلعاً إلى الهيمنة من الفكر الصهيوني الديني التقليدي، بل هو أعلى شأناً في الخطورة منه، ذلك ان جغرافية الهيمنة لدى الفكر الصهيوني الديني محصورة في إطار «أرض الميعاد» (فلسطين) بحسب الهلوسات التوراتية التلمودية، اما جغرافية الهيمنة لدى الفكر الصهيوني البراغماتي الجديد فهي تطال «أرض ميعاد» أخرى هي منطقة «الشرق الأوسط»!

٤ ـ عبد الرحمن صبري

إن الحديث عن الكونفدرالية بين دولة فلسطين والاردن واسرائيل «على غرار البنلوكس» حديث ليس بجديد قائم، فهو يكرس وضعاً ثلاثياً قائماً بالفعل. فالضفة الغربية كانت ملحقة بالاردن قبل حرب سنة ١٩٦٧، وحتى بعد ذلك التاريخ فقد ربطت الضفة بالاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي فإن الحديث عن اتحاد جمركي بين اسرائيل والاردن والدولة الفلسطينية الوليدة (بعد قيامها) لا يثير اية مشكلات. وسوف أركز هنا على مجالي العمل ورأس المال.

فالأراضي الفلسطينية المحتلة لم تعرف اي نوع من الاستثمارات الاسرائيلية أو الاجنبية بعد حرب سنة ١٩٦٧ واحتلالها من قبل اسرائيل. وأصبحت اقتصادات هذه الأراضي مشوهة وتعتمد في مواردها على السياسات الاقتصادية الاسرائيلية تجاهها. أما من حيث العمل، فالاردن بلد مصدر ومستورد للعمالة في الوقت نفسه، واسرائيل بلد مستورد للعمالة نصف الماهرة والتي كانت تعوض من العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. ويبلغ حجم هذه العمالة التي تذهب إلى العمل في اسرائيل قبل قيام الانتفاضة في الفترات السابقة ما يقرب من ١٠٥ آلاف عامل، وبالتالي تشكل أجور هذه العمالة مورداً أساسياً للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية.

ونظراً إلى أن اسرائيل بلد مستورد لرأس المال، وكذلك الأردن، فإن امكانات زيادة

الموارد المالية الخارجية من اسرائيل للدولة الفلسطينية الوليدة هو أمر محل نظر، وكذلك سوف تتأثر دولة فلسطين بالسياسات الاسرائيلية تجاه العمالة الفلسطينية.

مجمل القول أن هذه الكونفدرالية لن تفعل إلا ان تكرس أوضاعاً قائمة بالفعل لن تستفيد منها الاردن أو دولة فلسطين الوليدة.

حتى على الرغم من كل ما يقال عن الرواج والانتعاش المصاحب لعملية السلام، ستبقى الاختلالات على ما هي عليه، وفي المقابل حصلت اسرائيل على مطلبها الخاص بإنهاء المقاطعة وحصلت على العمالة الفلسطينية الرخيصة، وحصلت على استثمارات أجنبية مباشرة إليها.

٥ ـ عبد الفتاح الجبالي

أولاً: لقد اعتمد الباحث في دراسته معيار التقييم لآثار التسوية في الاقتصاد الفلسطيني والأردني على منهج قراءة الاختلالات القائمة وتأثير الاتفاقية الجديدة فيها، وهو منهج صحيح تماماً. ومع أنه قد أشار إلى أن هناك اختلالاً في بنية التجارة لصالح اسرائيل، إلا أنه عند تحليله للنتائج أشار إلى أن إحدى النتائج الايجابية هي فتح السوق الاسرائيلي للانتاج الفلسطيني. وهنا نتساءل: أليس هذا تعميقاً للخلل المشار إليه، وكيف نعتبره عنصراً ايجابياً، وفي الوقت نفسه أحد الاختلالات القائمة؟

ثم يعود ويشير إلى ان الاتفاقية في جوانبها السلبية سوف تحد من قدرة الصناعة الفلسطينية على المنافسة في أسواق التصدير، وهنا نتساءل: ألا يوجد تناقض بين هذه المسألة والموضوع المشار إليه من قبل؟

ثانياً: عرض الباحث بالتفصيل لمزايا «الاتحاد النقدي» بين الأقطار من دون أن يوضح ما هي شروط تحقيق هذه العملية؟ وهل هذه الشروط قائمة في الواقع الحالي بين دول الثالوث المشار إليها في الدراسة، أم أنها غير ذلك؟ تلك أمور تتطلب الدراسة الدقيقة والمتأنية لهذه المسألة، وبخاصة في ضوء الخبرة الأوروبية التي تعاني العديد من المشكلات والخلافات بسبب الشروط المطلوبة لهذه العملية؟

ثالثاً: يشير الباحث إلى ان معاهدة السلام «الاردنية الإسرائيلية» لم تحقق أية مزايا اقتصادية سوى إنهاء كل أشكال المقاطعة وكأنها ليست ميزة للاقتصاد الاسرائيلي ولا تعني شيئاً بالنسبة له، وهذا الكلام غير دقيق، إذ إن رفع المقاطعة العربية ظل شرطاً أساسياً وهاجساً لدى اسرائيل، بل ويمكننا القول، من دون أدنى تجاوز للحقيقة، إن مفهوم السلام لدى اسرائيل يتجاوز إنهاء حالة الحرب من جانب العرب، بل وحتى الاعتراف بها، ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات في ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات، وهو يحقق لها مزايا عديدة، بسبب الخسائر التي نجمت عن المقاطعة والمنافع التي ضاعت، سواء على الاقتصاد الاسرائيلي أو الشركات التي تعاملت معها بسبب هذه المسألة.

٦ ـ هزام محجوب

تحدث د. طاهر كنعان في آخر كلمته عن السوق الشرق الأوسطية قائلاً إنها ليست بالمشروع البديل، انما هي ترسيخ للبعثرة، وان توحيد المنطقة ولو تحت الهيمنة الاسرائيلية شيء ممنوع. أريد توضيحاً حول هذا الموضوع العام الذي هو في جوهر اهتمامات المؤتمر. هل للدكتور كنعان دراسات معمقة حول هذا الموضوع؟

٧ ـ مهدي الحافظ

أحب أن أهنىء د. طاهر على هذا التحليل العام لمشكلة لم يجرِ، في رأيي، تناولها بصورة كافية حتى الآن في مؤتمرات المثقفين العرب. فقيمة هذه الدراسة تكمن في تقديم رؤية استراتيجية للصراع العربي ـ الاسرائيلي في زمن السلام. وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها ولا بد من تناولها بصورة واقعية وحية. واعتقد ان التناول الذي قدمه الباحث هو بادرة خير بالنسبة لنا جميعاً لأننا نستطيع عند ذاك ان نفكر بطريقة تساعدنا على تفجير تناقضات العدو، وهذه مسألة موضوعية وليست مفتعلة أو ملفقة.

لا يمكن ان نتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالطريقة التقليدية التي سبق وأن جرت في السابق لأن هناك أوضاعاً ومتغيرات جديدة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. هذه الدراسة تذكرني ـ وأنا سعيد جداً ـ بالدراسات المهمة التي قدمها د. اسماعيل صبري عبد الله حول مستلزمات النهضة، وأهم دراسة صدرت مؤخراً له الكتاب الريادي المعروف حول الوحدة العربية والمستقبل.

إن أهم نقطة في اعتقادي في هذا البحث هي التنبؤ بما يجري على ارض الواقع من تناقضات داخل اسرائيل. وهو بذلك يتعامل مع هذه الظاهرة على أنها ظاهرة غير متجانسة. وفي تقديري هذا تصور علمي حقيقي. فهناك عملية صراع ويجب ان نتصدى لها من خلال هذا المنظور وليس من خلال تصور هذه الظاهرة على انها ظاهرة مستقرة وساكنة وخالية من التناقضات.

النقطة الثانية، يقترح الباحث جملة من المستلزمات وهي مستلزمات النهضة، وحدد لها ثلاثة أركان. وانا اعتقد أن هذا هو الطريق لتكوين عامل ذاتي عربي حقيقي لحسم الصراع مع الصهيونية لصالح العرب.

والنقطة الاخرى المهمة في هذه الاستراتيجيا، وانا أختلف مع د. جلال امين، عندما يشير إلى العدو الآخر، فهناك اختراق آخر وهو الاختراق الاكبر وهو التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، فاسرائيل امتداد لهذا الخطر، وبالتالي فإن التبعية هي مهيمنة وشاملة للأنظمة العربية في كل مجالات الحياة. وما لم يجرِ التحرر من هذه التبعية، فلا يمكن للعرب أن ينهضوا كقوة واحدة ومتحدة في مواجهة اسرائيل. وانا سعيد ان الباحث تناول أيضاً موضوع التبعية بشكل واضح على أنه أحد معالم الواقع السيئ للوطن العربي.

هذا التحليل، في الحقيقة، ينبغي ان تجري مواصلته، لأنه إذا ما جرى تناول

ظاهرة الشرق أوسطية وقضية اسرائيل والاتفاقات العربية الاسرائيلية وكأنها بين أسود وأبيض، فعند ذاك لن نصل إلى نتيجة. نحن لسنا في وضع نقدم فيه فقط جواباً بالرفض، فمطلوب منا ان نضع استراتيجيا تأخذ بنظر الاعتبار قوانين الصراع في زمن السلام.

٨ ـ طاهر كنعان (يردّ)

الأستاذ عزام محجوب يتساءل عن الحظر الموضوع على المنطقة حتى لا تتوحد، وأرجوه أن يعيد قراءة الجزء الثاني من الدراسة التي بين أيديكم عن خلفيات قوى الجذب وقوى البعثرة في المنطقة، وخلفيات **عقيدة بالمرستون**، رئيس وزراء بريطانيا الذي صرح في القرن الماضي أنه ممنوع أن تنشأ في هذه المنطقة قوة سياسية تعرقل، وتكون عقبة، في الطريق إلى الإمبراطورية البريطانية في الهند. بقيت هذه العقيدة حتى الآن هي محور السياسة الغربية تجاه هذه المنطقة، وهذا يقودنا إلى ما أزعج د. جلال أمين، والذي كنت أرجوه أن يقرأ الثلاث أو الأربع صفحات في روحياتها ومجملها، وليس في تفاصيل المفردات. أنا نظرتي أنه حدث ما حدث، وهناك ٤ ملايين يهودي يعيشون في فلسطين. أعتقد أن هناك مسارين واحتمالين لهذا المجتمع البشري الذي دخل الآن في علاقات متطورة مع محيطه. إما أن يفك ارتباطه مع القوة العالمية التي أنشأته ويصبح جزءاً متعايشاً مع المنطقة، وهذا يتطلب إعادة نظر ومراجعة شاملة للعقيدة التي انطلق منها. وهذا حصل في التاريخ: عندما ذهب المستعمرون الإنكليز إلى القارة الأمريكية كانوا تابعين وتحت رؤوس رماح الاستعمار البريطاني أو الاستعمار الإسباني. ولكن في دينامية وجودهم في القارة الجديدة وصلوا إلى ثورة مسلحة كاملة ضد الجزء الذي انطلقوا منه. فاستمرار الفكر الصهيوني وفكر التسلط بتطرفه المعهود هو أكبر عقبة في هيمنة دولة اسرائيل على المنطقة، وإن ديناميكية معاكسة لها حظ أكبر. والمثال تبعه حزب العمل، وبالذات في بدء مراجعة للفكر الذي تتعامل به اسرائيل مع محيطها. الانتقاد على إبراز العامل الذاتي هذا، أعتذر لمن فهمني هكذا، أنه ليس هناك سوى العامل الذاتي، وأنا أقول إن موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو موضوع القضية الفلسطينية كان عذراً كبيراً لكثير من الفساد واستمرار الفساد، لأنه لو تصورنا عدم وجود إسرائيل في المنطقة إطلاقاً، هل كنا نصبح بخير؟ أنا أقول إننا لسنا بخير أبداً، ونحن مختَرَقون؛ ولأننا مخترقون نجد أنفسنا في هذا الوضع، وليس لأن اسرائيل قوة مُذلة لنا. نحن تحت الحذاء الأمريكي، ليس لأن اسرائيل موجودة في المنطقة. لو كانت اسرائيل غير موجودة في المنطقة، كنا نقع أيضاً مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية تحت الحذاء الأمريكي. والحذاء الأمريكي سيضغط علينا، ولكن الفلسطينيين هم الذين في المأساة. بقية العرب ليست اسرائيل هي التي دهستهم؛ بقية العرب ليسوا تحت حذاء اسرائيل ولكن تحت حذاء أمريكا. وشكراً.

الفصل الثالث عشر

آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي

الشاذلي العياري(*)

مقدمة

تمثل سنة ١٩٩٤ منعرجاً مهماً في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية. ففي دورته الأخيرة التي انعقدت في مدينة إسن (Essen) بألمانيا في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، صادق المجلس الأوروبي ـ وهو أعلى سلطة في نظام جماعة بروكسل ـ على الأسس الكبرى التي من المفروض أن تقوم عليها الشراكة الجديدة المزمع إحداثها بين دول معاهدة ماستريخت وما يسمى بالبلدان المتوسطية الثالثة (Mediterranean Third Countries). وعلى الرغم من أن فضاء البلدان المتوسطية الثالثة تلك لم يزل ضبابياً، إلا أن الاتحاد الأوروبي يبدو وكأنه أقر ولأول مرة باستراتيجية البحر المتوسط، وبخاصة ضفته الجنوبية، وذلك من منظورين مهمين، **أولاً**: إن البحر المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن في أوروبا ذاتها؛ **ثانياً**: ان البحر المتوسط عمق من أعماق خطة أوروبا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصادياً وتقانياً وسياسياً وثقافياً. ولعل الحاجة إلى تحقيق هذين الهدفين: هدف الأمن الداخلي وهدف التحول إلى قوة كونية، زادت إلحاحاً تحت تأثير مستجدات خطيرة على صعد ثلاثة: متوسطية وأوروبية وعالمية.

فعلى **الصعيد المتوسطي**، نلتقي بالرؤى الأوروبية، بخاصة ما يدور على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المغرب والمشرق العربيين على وجه

(*) أستاذ الاقتصاد والمالية الدولية في جامعة نيس ومرسيليا، فرنسا.

الخصوص، وكذلك في تركيا ويوغسلافيا سابقاً. جاء عن المجلس الأوروبي الذي انعقد في مدينة لشبونة في حزيران/يونيو ١٩٩٢ ما يلي: «إن الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط وكذلك الشرق الأوسط منطقتان ذواتا أهمية قصوى للجماعة الأوروبية من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعي».

كما ورد في تقرير صدر أخيراً عن لجنة بروكسل ما يلي: «إن البنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية لعديد من تلك الأقطار [المغرب والمشرق بالخصوص] تعد مصدراً لعدم الاستقرار وبالتالي سبباً لهجرات اليد العاملة المكثفة وللتطرف الأصولي وللإرهاب ولتجارة المخدرات وللإجرام المنظم الذي له أسوأ الآثار على المنطقة (جنوب المتوسط) والجماعة (الأوروبية)».

كما يضيف التقرير نفسه قائلاً: «أما فيما يخص الأقطار المتوسطية حيث مخاطر الفوضى الاقتصادية والهزات الاجتماعية مرشحة للتفاقم في السنوات القادمة...».

إن مثل هذا التقييم التشاؤمي للأوضاع في تلكم الربوع المتوسطية لا يمكن له إلا أن يزداد قتامة وسوءاً بحكم ما ينتاب العديد من البلدان المتوسطية الثالثة من أزمات اقتصادية متواصلة وغموض سياسي متفاقم وهشاشة اجتماعية منذرة بالانفجار، وكذلك بحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في أوروبا ذاتها.

وهكذا فإن استقرار الأمن في جنوب المتوسط يصبح عنصراً أساسياً من عناصر الاستقرار الأمني في ربوع البلاد الأوروبية.

أما على **الصعيد الأوروبي** ذاته، فإن الحدث المتميز في سياسات جماعة ماستريخت يتمثل في ضمها تدريجياً ما يسمى ببلدان أوروبا الوسطى والشرقية. إن هذا التوجه الجديد في خطة الجماعة والذي ينسجم مع هدفي الأمن والارتقاء المذكورين إلى مكانة كونية إنما يتم عن طريق استراتيجيا «متوازنة» يسعى الاتحاد الأوروبي من وراءها إلى أن يشد إليها، وإن بطرق متباينة، جناحيه أو عمقيه الشرقي والجنوبي.

وأخيراً، وعلى **الصعيد العالمي**، فإن عولمة النظم التجارية والإنتاجية ضمن ما يعرف بمناطق التبادل الحر التي أصبحت حقيقة لا تراجع فيها منذ التوقيع على ما ينعت باتفاقيات مراكش في نيسان/ابريل الماضي حول «المنظمة العالمية للتجارة»، إن تلك العولمة وتحرير التجارة الدولية فرضا على الاتحاد الأوروبي، إقحام البلدان المتوسطية الثالثة ضمن خطته الاستراتيجية العامة. فإن أمست الجماعة الأوروبية تتحدث اليوم عما تسميه **الفضاء الأوروبي المتوسطي** بدلاً من «السياسة المتوسطية المتجددة» كما كان الأمر حتى سنة ١٩٨٩، وتتحدث كذلك عن «الشراكة» بدلاً من «التعاون» والمساعدة في علاقاتها مع جيرانها المتوسطيين، فهذا هو بالذات المنعرج الاستراتيجي التاريخي الذي أشرنا إليه سابقاً. إلا أن السؤال الأساسي الذي نود إثارته قبل أي تعمق في البحث يبقى مطروحاً: إن كانت هنالك استراتيجيا جديدة، فهل هي أوروبية بحتة أم هي أوروبية ـ متوسطية مشتركة؟ فمثل هذا التساؤل يبدو لنا مصيرياً وخطيراً إلى حد كبير. فإن كانت الفلسفة

والمبادئ والأطر والبرامج وكذلك التطورات المستقبلية التي ترتكز عليها الشراكة المقترحة من تدبير المجلس الأوروبي وصنعه وحده، فإن مثل هذا التحول في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية لا يعدو أن يكون ضرباً آخر من ضروب «التعاون الممنوح» والفروض الذي يتكيف بحسب الأوزان الاستراتيجية المتفاوتة للبلدان المتوسطية الثالثة لا بحسب حاجاتها التنموية الحقيقية قطراً قطراً.

وبمعنى آخر، هل يمكن تصور مستقبل وآفاق أوروبية متوسطية مشتركة من دون أن يكونا ملحقين أو ذيلين لخطة أوروبية بحتة أو لخطة أوروبية عالمية أشمل؟

ولعله يجدر بنا أن نتساءل كذلك: هل ان كل الأطراف المعنية الأوروبية منها والمتوسطية الجنوبية تقيس الشراكة المعروضة بالمقاييس نفسها، وتقوّم جدياً ما تنطوي عليه من رهانات وتحديات عاجلة وآجلة؟ كما يجدر بنا أن نعرف: هل ان القوى الجاذبة الأوروبية المتوسطية التي تتحدى الطرفين اليوم من شأنها أن تضعف، بل أن تهز، حتى أركان التجمعات التي تنتسب إليها الأقطار الأوروبية أو الأقطار المتوسطية؟ والقوى الجاذبة تلك ليست بالوهمية، فمنها ما يهدد مسار الوحدة داخل الاتحاد الأوروبي ذاته مثل الخيار التجاري الحر المطلق على المستوى العالمي، والذي يعني إلغاء كل التعاملات ذات الصيغة التمييزية أو التفضيلية بين البلدان الأوروبية الموقعة على ميثاق ماستريخت، كما تدعو إلى ذلك المملكة المتحدة مثلاً، ومنها ما يهدد الفضاء المتوسطي الجنوبي ذاته، مثل المحاولات الأخيرة لجعله جزءاً من مجموعة جديدة أطلق عليها اسم «شمال أفريقيا والشرق الأوسط»، كما حدث أثناء انعقاد قمة دار البيضاء الاقتصادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر الماضيين. إن هذه القوى الجاذبة تعني بالنسبة إلى أوروبا التي لم تزل تبني كيانها الوحدوي عولمة نظمها التجارية والإنتاجية بطريقة لا تخلو من الضرر على اقتصادها ولا تخدم بالضرورة طموحاتها في أن تصبح قطباً من الأقطاب الكونية. كما أن شرقاً وسطه جزء مهم من الجنوب المتوسطي العربي وإعادة ترتيبه جغراسياسياً ضمن ما سمي بمنطقة «شمال أفريقيا والشرق الأوسط» لن يحولا دون تهميشه وشرذمته. وحتى نعي أكثر مفهوم ومدلول وتحديات الملف الأوروبي المتوسطي المطروح على التفاوض الآن، رأينا من المناسب أن نبوّب محتوى هذه الدراسة إلى بابين:

ـ نظرة تاريخية سريعة إلى علاقات التعاون الأوروبي المتوسطي في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤).

ـ تحليل نقدي لمحاور الخطة الأوروبية من أجل قيام شراكة جديدة مع البلدان المتوسطية الثالثة.

أولاً: نظرة تاريخية سريعة إلى علاقات التعاون الأوروبي ـ المتوسطي في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤)

دأب الاتحاد الأوروبي، كلما جدّت الفرصة، في الإشارة إلى أن تعاونه مع بلدان البحر المتوسط ليس أمراً حديثاً، بل هو راجع إلى الستينيات. إن التنوع والتطور اللذين

يميزان هذا التعاون لهما دليل على أن الحس المتوسطي لدى الجماعة الأوروبية ليس بالظرفي ولا بالانتهازي، بل هو ركن دائم من أركان سياسة الجماعة الخارجية، وإن كان التعاون الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين لا يخلو من الانتقائية ولا حتى من التمييز، وذلك على أساس توفر الصفة الأوروبية أم لا، أو على أساس الممارسة الديمقراطية أم لا، أو على أساس الانتماء إلى الحضارة اليهو ـ مسيحية أم لا، أو على أساس التقدم الصناعي أم لا، في البلدان المعنية. فالواقع هو أن البحر المتوسط ما فتئ طوال ما يزيد على ثلاثين سنة تربطه بالجماعة الأوروبية علاقات تعاون تمتاز بالتنوع والتطور، أجاء هذا التنوع وهذا التطور نتيجة لنضج متواصل في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، أو نتيجة لإقرار بنقص في برامج التعاون المتلاحقة، أو نتيجة لمستجدات غير منتظرة على الساحة الأوروبية ـ المتوسطية أو الساحة الدولية.

١ ـ النظامان الأساسيان المعتمدان في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأقطار البحر المتوسط

يمكن تصنيف العلاقات التي تربط بين الاتحاد الأوروبي وأقطار البحر المتوسط إلى صنفين رئيسيين:

- نظام العضوية التأسيسية للاتحاد الأوروبي.
- نظام التعاون التمييزي.

أ ـ نظام العضوية التأسيسية للاتحاد الأوروبي

لقد شمل نظام العضوية التأسيسية للاتحاد الأوروبي بلدين متوسطيين فقط، هما فرنسا وإيطاليا الموقعان بجانب ألمانيا الغربية والبنلوكس على ميثاق روما الذي أنشأ سنة ١٩٥٦ ما كان معروفاً بالسوق الأوروبية المشتركة. لقد كانت فرنسا وإيطاليا آنذاك القطرين المتوسطيين الوحيدين اللذين يجمعان بين صفات أربع في آن واحد: الانتماء جغرافياً إلى القارة الأوروبية والممارسة الديمقراطية والتقدم الصناعي والعضوية في الحلف الأطلسي. وهكذا كانت فرنسا وإيطاليا بمثابة الجزء الصالح أو الهلال الخصب في البحر المتوسط، الأمر الذي جعل منهما المؤهلين الوحيدين ليكونا ضمن المؤسسين الرواد لأول جماعة أوروبية.

ب ـ نظام التعاون التمييزي

باستثناء نظام العضوية التأسيسية المشار إليه أعلاه، اعتمدت أوروبا منذ الستينيات نظاماً ثانياً يرتكز على ضروب من التعاون التمييزي ذي الأبعاد المتنوعة، وإن اقتصر في البداية هذا التعاون التمييزي بأصنافه على تبادل تجاري أساسه الحرية في ما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، ومنح بعض الأفضليات في ما يتعلق ببعض المنتوجات الزراعية. إلا أن اتفاقيات التعاون تلك تطورت في ما بعد شيئاً فشيئاً لتشمل منذ السبعينيات

مساعدات اقتصادية ومالية وفنية متواضعة. ويمكن تصنيف ضروب التعاون التمييزي تلك إلى صنفين أساسيين:

(١) اتفاقيات التعاون المرحلي المؤدي إلى العضوية ضمن الجماعة الأوروبية

لقد شمل هذا النوع من التعاون الأقطار التالية:

اليونان: الذي أصبح عضواً سنة ١٩٨١، ثم **إسبانيا والبرتغال** اللذان أصبحا عضوين سنة ١٩٨٦. وإن كانت هذه الأقطار الثلاثة أوروبية الأصل وأطلسية الانتساب، فإنها لم تعتبر قبل ذينك التاريخين من لدن مؤسسي الجماعة على أنها أهل لتكون ضمن الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة. ويرجع ذلك إلى فقدانها الممارسة الديمقراطية وإلى تخلفها الصناعي، الأمر الذي حتم عليها المرور بفترة تربص وترقب ريثما تتأهل سياسياً واقتصادياً لعضوية السوق الأوروبية. وحين حلت الحريات هناك محل القهر وانتهاك حقوق الإنسان وأخرج الزرع الصناعي شطأه فاستغلظ، فقام على سوقه، وذلك بفضل ما قدمته الجماعة الأوروبية من معونات سخية لتلك الأقطار الثلاثة مثل البرتغال، فتح لها باب العضوية الأوروبية بكل ما تحمله من التزامات، ومن مزايا كذلك.

قبرص ومالطا: وهما جزيرتان أوروبيتان مرشحتان لتلتحقا بعضوية الجماعة بعد إتمام مرحلة سابقة، وهي مرحلة «الاتحاد الجمركي» مع أوروبا الماستريختية بدءاً من ١/١/١٩٩٦.

تركيا: ذلك القطر المخضرم الأوروبي ـ الآسيوي المنبت، المنتسب إلى الحلف الأطلسي والذي لا تربطه بالجماعة إلا علاقات تعاون تقليدية لن تتعدى مرحلة الاتحاد الجمركي المزمع تنفيذها في سنة ١٩٩٦ من دون أمل في أي انتساب عضوي إلى الجماعة الأوروبية. إن كانت تركيا ضحية خضرمتها الجغرافية أو عجزها الديمقراطي أو عدائها لليونان أو عمرانها المتفاقم أو دينها الإسلامي، فالواقع هو أن علاقات هذا البلد المسلم بالجماعة الأوروبية ما فتئت تتسم بكثير من الغموض والتردد.

(٢) اتفاقيات تعاون تقليدية بحتة

هذا الضرب من ضروب التعاون التقليدي الذي لا ينطوي على عضوية داخل الجماعة الأوروبية، ولا حتى على إنشاء اتحاد جمركي، هو الأكثر ممارسة في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية. ويهم هذا التعاون تونس والمغرب والجزائر ومصر والأردن ويوغسلافيا سابقاً. ومن المعلوم أن هذا التعاون لا يتعدى منح بعض الامتيازات التجارية في حدود وبشروط معينة مع إضافة شيء من المعونات المالية والتقنية.

(٣) إسرائيل التي ارتبطت في البداية بعلاقات تعاون تقليدية مع الجماعة ثم دخلت منذ عام ١٩٨٩ عصر التبادل الحر مع الجماعة نفسها

وهكذا امتاز نمط علاقات التعاون الأوروبي ـ المتوسطي خلال الثلاثين سنة الماضية بظاهرتين أساسيتين:

- ظاهرة التنوع، وذلك بحسب مقاييس واعتبارات جغرافية وسياسية واقتصادية وحتى ديمغرافية ودينية.

- وظاهرة الإقصاء، كما يتبين من مواقف الجماعة الأوروبية من ليبيا وسوريا وألبانيا مثلاً.

٢ ـ حصيلة سياسة التعاون الأوروبية مع البلدان المتوسطية الثالثة

أ ـ الحصيلة في ضوء تقييم لجنة بروكسل

إن النقد الذاتي الذي أوردته لجنة بروكسل في أحد تقاريرها الأخيرة، بخاصة سياساتها المتوسطية، لهو ذو دلالة. فباعتمادها سنة ١٩٨٩ ما سمته بـ «السياسة المتوسطية المتجددة» أو المؤزرة بدلاً مما كان يعرف بـ «السياسة المتوسطية الشاملة»، كانت الجماعة الأوروبية تهدف إلى إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع البلدان المتوسطية الثالثة وذلك عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وكذلك دفع عجلة التحديث ومؤازرة التوجه الانفتاحي فيها. كانت السياسة المتجددة تلك بمثابة التوطئة لسن عهد جديد في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية: **عهد الشراكة**، ويتضح ذلك من خلال حث عدد من بلدان المغرب العربي مثل تونس، والمشرق مثل مصر، وكذلك إسرائيل، على الدخول منذ بداية التسعينيات في مفاوضات تمهيدية ـ استكشافية بقصد إبرام اتفاقيات شراكة جديدة تحل محل برامج التعاون التقليدي الراهن.

إلا أن الحصيلة المرقمة لسياسات التعاون المتوسطي التي نفذتها الجماعة الأوروبية قبل عام ١٩٨٩ وبعده تبقى حصيلة رمادية أكثر منها وردية.

(١) التبادل التجاري

بخصوص التبادل التجاري، جاء في التقييم الأوروبي ما يلي:

«فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصادات البلدان المتوسطية الثالثة حيث ارتفعت صادرات تلكم البلدان للاتحاد الأوروبي من ٢٨ بالمئة إلى ٥٤ بالمئة من مجموع المبيعات. ولعل مثل هذه الأرقام تخفي حقائق مهمة، من بينها ما أنجزته بعض البلاد المغاربية مثل تونس والمغرب الأقصى في هذا الصدد حيث نجح المغرب مثلاً في رفع صادراته الصناعية من ٤٠ بالمئة إلى ٧٧ بالمئة، كما توفقت تونس إلى تعزيز مبيعاتها الصناعية التي زادت من ٢٤ بالمئة إلى ٦٦ بالمئة من جملة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، كذلك حققت تركيا وإسرائيل ومالطة وقبرص نسباً عالية فاقت ٧٠ بالمئة، غير أن الحمائية التي لم تزل تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة وكذلك النقص في تصنيف وتنويع الصادرات أديا إلى عجز بنيوي متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الثالثة. ومن الملاحظ أن تطبيق الإجراءات الخاصة بتقييد صادرات منتوجات النسيج والملابس لم يشكل عائقاً كبيراً

بالنسبة إلى البلدان المتوسطية الثالثة المصدرة، حيث إن المرونة التي اتسم بها تنفيذ تلك الإجراءات، وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات أديا حتى إلى زيادة في حصص السوق لصالح هؤلاء المصدرين مقارنة بالأقطار النامية الأخرى التي تمتثل إلى شروط ما هو معروف باتفاقية الألياف المتعددة (Multi-Fiber Agreement).

«أما بخصوص المنتوجات الزراعية، فمن المعلوم أن نفاذها إلى السوق الأوروبية تحسن كثيراً خلال العقدين الماضيين، وهكذا فإن أهم الصادرات الزراعية للبلدان المتوسطية الثالثة انتفعت بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية (Tariff Quotas) إضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

«لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع. فلم تزد عن نسبة ١٥ بالمئة إلا في تركيا والمغرب الأقصى. إلا أن مثل هذا الوضع لا يمثل إشكالاً، بل على العكس، لأن القطاع الزراعي لا يتسم بدينامية فائقة مثل القطاع الصناعي. ومع هذا فإن التبادل الزراعي من منظور إيرادات البلدان المتوسطية الثالثة يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية ـ الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي. وهكذا فإن تبعية تلكم الأقطار المتوسطية النامية إزاء صادرات الجماعة الأوروبية تبقى مهمة».

(٢) التعاون المالي والتقني

«إن إجمالي المساعدات المالية الرسمية المقدمة من الجماعة الأوروبية إلى البلدان المتوسطية الثالثة حتى الآن لم يزد على نسبة ٠,١ بالمئة من الناتج القومي الخام الأوروبي، كما أن مجموع القروض الممنوحة لتلكم البلدان من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لم يفق ٠,٣ بالمئة من الناتج القومي الأوروبي نفسه وإن كانت هذه المساعدات المالية الرسمية والقروض قد استجابت لحاجات قطاعية مهمة (التكوين المهني والتنمية الريفية... الخ)، إلا أن أثرها الاقتصادي والتنموي العام لم يكن ذا دلالة، كما أن تفعيلها لاقى ظروفاً سياسية غير مؤاتية وعراقيل إدارية محبطة في غير قطر من الأقطار المعنية.

«هذا، ومن المعلوم أن العون المقدم من الجماعة الأوروبية بأصنافه، بخاصة عن طريق السياسة المتوسطية المتجددة، قد تحسن كثيراً حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي التي تفترض السرعة في صرف الاعتمادات ودعم المؤسسات الإنتاجية. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي عن طريق ما يسمى بـ «الموارد بدون مقابل». غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكون لها دور فاعل في تنمية البلدان المعنية. لكنه وعلى الرغم من كل هذا، فإن بعض البلدان المتوسطية الثالثة سجلت تقدماً مهماً منذ الثمانينيات نتيجة لاعتمادها برامج الإصلاح

الهيكلي المنبثقة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثل المغرب الأقصى وتونس والأردن وتركيا. غير أن الحمائية التي تهيمن على اقتصادات تلك الأقطار لم تزل مهمة. وبالتالي فعليها أن تكرس المزيد من الجهد من أجل إنجاح مسيرتها التحريرية. أما فيما يخص الأقطار المتوسطية النامية الأخرى فإن طريق الإصلاح ما زال طويلاً حيث إنها لم تنتهج الإصلاح الاقتصادي إلا في زمن مؤخر ـ الأمر الذي سيعقد مهمتها بخاصة إذا زادت مشاكلها تفاقماً.

«لقد سعت الجماعة الأوروبية بدعمها لبرامج الإصلاح الهيكلي (٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية) إلى مساندة مسار التصحيح الاقتصادي في البلدان المتوسطية المعنية، إلا أن ندرة الموارد المتاحة لم تمكن من تفعيل المعونات المقدمة.

«وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي تتمثل في برامج التعاون اللامركزي التي تنفد إلى المجتمع المدني مثل التجمعات المحلية والجامعات والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشاشة الأوضاع السياسية تحول دون تنمية التعاون اللامركزي علماً بأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي بدأت تظهر نتيجة لتطور مسار السلام في الشرق الأوسط.

«هذا وعلى الرغم من تطور آليات التعاون الأوروبي ـ المتوسطي فإن إجمالي المساعدات الرسمية الأوروبية لا تمثل إلا نسبة ٣ بالمئة من مجموع العون الذي تدفق إلى البلاد المتوسطية الثالثة من كل جهات العالم فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢.

«وفي الختام فإن حصيلة برامج العون الإنمائي للاتحاد الأوروبي على الرغم من تطوره منذ ١٩٨٩ تبقى رمادية. كما أن التحديات التي تواجه شركاءنا في السنوات القادمة في ضوء الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوروبية ذاتها تستحق رعاية خاصة وسنداً مالياً أكبر يرقى إلى مستوى التحديات المستقبلية».

ب ـ حصيلة التعاون على ضوء ترقبات الأطراف

في حقيقة الأمر تبرز صورة التعاون الأوروبي ـ المتوسطي بأكثر قتامة مما يتبين من الأرقام السالفة. فلا التبادل التجاري ولا تدفق رؤوس الأموال الصافية ولا التحويلات التقانية كانت في مستوى حاجات التنمية المؤزرة والثابتة في العالم الثالث المتوسطي. فمن حيث التبادل التجاري، ما فتئت بلادنا في المغرب وفي المشرق تواجه شتى أنواع العراقيل والحواجز التعريفية وغير التعريفية في تعاملها مع الجماعة الأوروبية، وبخاصة في ميدان تصدير المنتوجات الزراعية، فضلاً على ما يترتب على تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية من آثار سيئة على اقتصادات بلادنا، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجوزات التجارية والجارية في موازين البلاد المتوسطية النامية من دون أن يقابل ذلك تدفقات رأسمالية كافية ـ أكان ذلك من حيث الكم أو من حيث الكيف أو من حيث الشروط. كما أن مأساة

هجرة اليد العاملة العربية والتركية على وجه الخصوص إلى بلاد الاتحاد الأوروبي، والتي لم يذكرها تقييم لجنة بروكسل، تشكل هي الأخرى إحدى الإخفاقات الكبرى في سياسة التعاون الأوروبي المتوسطي ـ أكان ذلك باعتبار أحجام اليد العاملة المهاجرة أو ظروف عيشها المتردية في أوروبا.

إن تقييم برامج التعاون من قبل الأطراف المتعاونة لا يخضع لمقاييس واحدة ولا لاعتبارات واحدة، بخاصة إذا كانت تلكم الأطراف لا تنعم نفسها بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية نفسها، كما هو الشأن بالنسبة للجماعة الأوروبية والبلدان المتوسطية الثالثة. فالتقييم الحقيقي إنما يرتكز أساساً على ما نسميه بـ«ترقبات» الأطراف المتباينة أكثر منه على الأرقام الحسابية للمشاريع المنجزة بعد وللمشاريع المخطط لها أو على النيات الطيبة لهذا الطرف أو ذاك. فما هي يا ترى تلكم الترقبات؟ إن الأقطار المتوسطية الثالثة لا تشترك حتماً في الرؤية نفسها وفي المفهوم نفسه فيما يخص تعاونها مع أوروبا لا لشيء إلا لأنها أقطار متباينة تبايناً كبيراً جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحتى دينياً.

فلا يمكن إذاً لترقبات تلكم الأقطار إزاء الجماعة الأوروبية أن يكون بعضها مماثلاً لبعضها الآخر. وهنا تأتي مسألة ما يمكن أن نسميه «القرابة أو التقاربية» (Proximity) الأوروبية لذلك القطر أو لذاك. ففي بلاد المغرب وبلاد المشرق ـ بما في ذلك إسرائيل ـ ليس لتلك القرابة الأوروبية مفهوم واحد ولا ثقل واحد. وحيث إن التاريخ الأوروبي ـ المتوسطي القديم والحديث الاستعماري وما بعد الاستعماري بإفرازاته الثقافية والاقتصادية قد نسج قرابات متينة وعميقة ومتأصلة تكوّن الترقبات إزاء التعاون مع أوروبا قوية وطموحة جداً، بل مفرطة حتى، فمن الحاجة إلى توفير المزيد من فرص التصدير إلى الأسواق الأوروبية إلى فتح آفاق أرحب لهجرة اليد العاملة، إلى دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنواعها، إلى التحويلات المالية والتقانية يكون ترقب المتوسطيين من تعاونهم مع أوروبا عالياً وعالياً جداً. فكيف لنا أن نفهم الخيار الأوروبي في تونس أو في المغرب الأقصى مثلاً ـ ذينك القطرين المتعاونين مع جماعة بروكسل منذ أحقاب، والمستعدين اليوم لتوثيق مستقبليهما بالقاطرة الأوروبية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وحتى حضارياً ـ إذا لم نعِ خصوصية قرابتيهما الأوروبية؟ إننا لا نجد في أية بقعة أخرى من بقاع المتوسط العربي ـ باستثناء ربما وإلى حد ما الجزائر ومصر ـ مثل الترقبات إزاء التعامل مع أوروبا التي تميز العلاقات الأوروبية ـ التونسية والأوروبية ـ المغربية.

وعلى كل، ومهما ينتابنا من ارتياح أو من حسرة حيال التعاون الأوروبي ـ المتوسطي خلال الثلاثين سنة الماضية، فنحن نتوجه اليوم إلى المستقبل متسائلين: إلى أي مدى سيحل أم لا عهد الشراكة الحقيقية في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية بدلاً من ذلك التعاون التقليدي «الأفضلي» الذي بيّن عدم جدواه. ولذلك يتوجب علينا أن نعرض محتوى الخطة الأوروبية الجديدة ـ خطة الشراكة ـ على الفحص الدقيق لنجيب عن مثل هذا التساؤل.

ثانياً: تحليل نقدي لخطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الجديدة

وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة، فقد أعطى المجلس الأوروبي أثناء دورته الأخيرة في مدينة إسن في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي الضوء الأخضر لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأسس للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الجديدة، معلناً بذلك عن فتح عهد ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة.

١ ـ إن خطة الشراكة تلك مهما كان محتواها ستكون خاضعة حتماً لعدد من القيود والضغوطات. ما هي هذه القيود وهذه الضغوطات؟

٢ ـ لخطة الشراكة المقترحة أهداف محددة. ما هي هذه الأهداف؟

٣ ـ تعتمد خطة الشراكة عدداً من الآليات. ما هي هذه الآليات؟

١ ـ القيود والضغوطات

تخضع، في نظرنا، خطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية المزمع إنجازها بداية من عام ١٩٩٥/١٩٩٦ لقيود وضغوطات ثلاثة:

ـ ضرورة مواءمة أية خطة شراكة جديدة لمنطوق ومفهوم معاهدة ماستريخت، وبخاصة ما هو معروف بالسياسة الزراعية المشتركة وبـ «شروط الالتقاء» (Convergence Conditions).

ـ ضرورة مواءمة أية خطة شراكة جديدة للالتزامات الأوروبية الدولية الأخرى، وبخاصة ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

ـ مراعاة التوازن في تعامل الجماعة الأوروبية مع البلدان المتوسطية الثالثة من جهة، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية من جهة أخرى.

أ ـ خطة الشراكة الجديدة ومعاهدة ماستريخت

تعتبر معاهدة ماستريخت بمثابة الدستور المؤسس لما هو معروف الآن بالاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. ومن المعلوم أن هذه المعاهدة جاءت نتيجة لإرادة أوروبية وحدوية، إلا أن توثيق تلك الإرادة في معاهدة مشتركة أفرز داخل الأسرة الأوروبية ذاتها صراعات عميقة وعنيفة لم تزل قائمة إلى الآن.

إن ما يهمنا هنا في معاهدة ماستريخت هو ما تتضمنه من بنود والتزامات وإجراءات تحد من حرية أوروبا في الدخول مع أطراف ثالثة في معاهدات أخرى واتفاقيات جديدة. ومن بين القيود التي تفرضها معاهدة ماستريخت على الدول الأوروبية الأعضاء الامتثال إلى الالتزامات الناتجة من تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة، وكذلك ما يسمى بشروط الالتقاء. ويعني التقيد بالسياسة الزراعية المشتركة منع الاتحاد الأوروبي من منح أي تمييز من جانبه من دون مقابل لأي طرف ثالث كان، بما في ذلك الأطراف المتوسطية في ميدان التبادل

الزراعي. كما يعني تواصل الصراع بين المنتجين المتوسطيين الأوروبيين مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال، والمنتجين المتوسطيين غير الأوروبيين مثل تونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا وإسرائيل وتركيا. ويشمل هذا الصراع وهذا التناقض العديد من المنتوجات الزراعية والغذائية كزيت الزيتون والحوامض وبعض الغلال والفواكه والصيد البحري... الخ، وهي كلها مواد يتنافس في إنتاجها وتصديرها ـ وإن في ظروف وبإمكانات متباينة ـ أقطار عديدة من المغرب والمشرق، وكذلك من جنوب القارة الأوروبية.

ثم إن ما يعرف بـ «شروط الالتقاء» يشكل هو الآخر قيداً مهماً بالنسبة إلى حرية التحرك الأوروبي خارج معاهدة ماستريخت. وتعني شروط الالتقاء تلك تقيد الاقتصادات الأوروبية المعنية بضوابط اقتصادية ومالية وتضخمية مرقمة ومبرمجة تهدف إلى تمكين البلدان الأوروبية المعنية من الاندماج ضمن وحدة اقتصادية ونقدية مكتملة، الأمر الذي يحد من الموارد المالية الرسمية الأوروبية المتاحة لتغذية برامج التعاون الجديدة المزمع إحداثها مستقبلاً.

ب ـ خطة الشراكة الجديدة والتزامات أوروبا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

أما القيد الثاني المخيم على خطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية فيتمثل في ضرورة مواءمة أي نظام تعاون دولي اقتصادي جديد لاتفاقيات ما يعرف الآن بالمنظمة العالمية للتجارة الموقع عليها في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٤ في مدينة مراكش من قبل ما يزيد على ١٢٠ دولة من بينها الجماعة الأوروبية والعديد من البلدان المتوسطية الثالثة والتي أصبحت نافذة بداية من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

ومن المعلوم أن الاتفاقيات التجارية تلك تلزم كل الأطراف الموقعة على احترام نظم التبادل التجاري الدولية الجديدة، بما في ذلك الخضوع لسلطتي التحكيم والجزر الموكلتين إلى المنظمة الجديدة. ومن المعلوم كذلك أن النظام التجاري الجديد المبني أساساً على حرية التبادل يستثني التعامل التمييزي التفضيلي بين الأطراف مهما تباينت مستوياتها التنموية، حتى وإن كان ذلك على مراحل. لهذا السبب بالذات، لم يعد ممكناً لا للاتحاد الأوروبي ولا للبلدان المتوسطية الثالثة اعتماد أي نظام تجاري خارج عما يسمى بمناطق التبادل الحر.

ج ـ مراعاة التوازن في تعامل الجماعة الأوروبية مع البلدان المتوسطية الثالثة من جهة، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية من جهة أخرى

القيد أو الضغط الثالث الذي يحلق فوق رأس خطة الشراكة الجديدة ـ إن صح هذا التعبير ـ هو ذو صبغة أوروبية بحتة، وهو يتمثل في حاجة الجماعة الأوروبية إلى إدماج ما يسمى بأقطار أوروبا الوسطى والشرقية (الشيوعية ـ الاشتراكية سابقاً) ضمن معاهدة

ماستريخت، وكذلك في التعامل للتوازن مع هذه الأقطار من جهة، ومجموعة البلدان المتوسطية الثالثة من جهة ثانية. ولعل تجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذا التعامل المتوازن مفقود في سياسات الجماعة الأوروبية الراهنة، أكان ذلك على مستوى التدفقات المالية، أو على مستوى المبادلات التجارية، أو على مستوى آفاق تطوّر التعاون ذاته، كما أشرنا سابقاً.

٢ ـ أهداف خطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الجديدة

أ ـ رموز التعاون الأربعة

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الجديدة في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، وبخاصة في جزأيها المغاربي والمشرقي، كان دوماً مبعثاً للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى الجماعة الأوروبية كما تبينه السياسات القمعية المعتمدة إزاء المهاجرين المغاربة والأتراك، وتبينه كذلك المساعدات المالية والعسكرية والأمنية التي توفرها دول الجماعة الأوروبية للأنظمة المتوسطية التي تعاني توترات ذات منشأ ديني ـ اجتماعي مثل الجزائر اليوم. وان يبقى الاستقرار في أوروبا غير مهدد في حقيقة الأمر مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي، إلا أن الأمن في أوروبا (ولا نقول أمن أوروبا ككل) بمفهوم مقاومة الجرائم «المستوردة» يبقى هو الآخر متأثراً بما ينشأ من التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي من هزّات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة. وما من شك في أن هذا الميدان بالذات، أي ميدان الأمن، هو الذي يؤكد أكثر من غيره من ميادين التعاون تشابك المصالح الأوروبية ـ المتوسطية وتداخلها والحاجة الملحة من أجل القيام بعمل مشترك ومخطط من قبل كل الأطراف المعنية.

إلا أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي يكمن في الدفاع عن الحريات واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي كعنصرين رئيسين في خطة الشراكة المعروضة، وخصوصاً الدفاع عن الحريات وانتهاج الديمقراطية في ممارسة السلطة. ويمكن القول بأننا أمام منعرج تاريخي في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، إذ لم يعلن الاتحاد الأوروبي بعد عن موقف مثل هذا منذ بداية تعاونه مع جيرانه جنوب البحر المتوسط. إلا أنه سبق للاتحاد الأوروبي أن جعل من احترام حقوق الإنسان عنصراً إن لم نقل شرطاً أساسياً من عناصر وشروط تعاونه مع ما يسمى بمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية والباسيفية (ACP) وذلك في إطار ما هو معروف باتفاقيات «لومي». ولقد وضحت التجربة والممارسة بشأن هذه المسألة بالذات أن الواقع السياسي أو ما يسمى «ريل ـ بولتيك» (Real-Politik) لا يسمح بتنفيذ مثل هذا الشرط ـ نعني احترام حقوق

الإنسان ـ تنفيذاً جدياً بحكم ما تثيره قضية الحريات والديمقراطية من حساسيات وجدل يمس بسيادة الدول المعنية إن لم نقل بقيم شعوبها التقليدية. فالسؤال المطروح هنا هو إلى أي مدى سيتسنى للاتحاد الأوروبي أن يفرض على أنظمة البلدان المتوسطية الثالثة المغاربية منها والمشرقية احترام الحريات وممارسة الديمقراطية كما يراها الغرب، وذلك في أقطار ومجتمعات حيث مبدأ الديمقراطية ذاته محل صراع وتباين عميقين، أكان ذلك على المستوى السياسي أو الايديولوجي أو الديني. هذا وستبين الأيام إلى أي مدى سيشكل موضوع الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية ركناً حقيقياً من أركان «الحوار السياسي» الذي يعتزم الاتحاد الأوروبي إقامته مع بلدان جنوب البحر المتوسط ضمن خطة الشراكة الجديدة.

أما في ما يتعلق بعنصر «التنمية المؤزرة والسريعة» الذي تشير إليه الخطة، فإنه يبدو وكأنه التزام أوروبي صريح يحدث لأوّل مرة في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية.

ب ـ رموز متكاملة أم بديلة؟

يبقى سؤال أساسي، في نظرنا، هو: إلى أي مدى تبرز تلكم الرموز الأربعة المذكورة أعلاه، والتي تشكل أركان خطة الشراكة الجديدة كرموز متكاملة أو كرموز بديلة؟ والمسألة هنا ليست مسألة سيمنتية (Semantic) ولا اجتهاداً منا في الكشف عن النيات الأوروبية المعلنة أو الدفينة، بل هي مسألة جد أساسية. فإذا كانت تلك الرموز وتلك الأركان الأربعة لخطة الشراكة حقاً يكمل بعضها بعضها الآخر، فهذا يعني أن لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية. ويعني كذلك ـ وهذا هو الأهم في نظرنا ـ أن المساهمة الأوروبية في تنمية ورفاهة شعوب العالم المتوسطي النامي مساهمة فعالة هي أساس ذاك التكامل بين العناصر الأربعة لخطة الشراكة المزمع تنفيذها. ويتضح هذا التكامل أكثر عندما نلقي على أنفسنا السؤال الآخر. فإذا ما كانت المساهمات والالتزامات الأوروبية مبنية على أساس:

- الثقل الاستراتيجي النسبي لكل قطر من أقطار البلاد المتوسطية الثالثة،
- والمزيد من الأمن الذي يوفره كل قطر من تلكم الأقطار للاتحاد الأوروبي،

فذلك يعني أن الاستقرار والأمن والحريات والتنمية تصبح عناصر بديلة يمكن مقايضتها بعضها ببعضها الآخر. وهذا تصوّر آخر، بل رؤية خطيرة وسلبية لما يسمى بالشراكة التي من المفروض أن تفتح عقداً وعهداً جديدين في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية.

٣ ـ الآليات الأربع في خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية

تهدف خطة الشراكة الجديدة إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي ـ متوسطي يقوم على آليات أربع:

- إحداث منطقة تبادل حر بنهاية سنة ٢٠١٠.

- دعم التعاون المالي.

- تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي.

- سن حوار سياسي بين الأطراف المعنية.

أ - إنشاء منطقة تبادل حر بنهاية سنة ٢٠١٠

إن تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية الثالثة من جهة أخرى، يعتبر العمود الفقري لخطة الشراكة الجديدة، بل أولوية من الأولويات المؤكدة، حيث من المتوقع أن يتم إنجازها في مدة لا تتعدى سنة ٢٠١٠. إن نهج التبادل الحر هو في حقيقة الأمر النهج التجاري الوحيد المتاح اليوم وغداً لا على المستوى الأوروبي - المتوسطي فحسب، بل كذلك على المستوى العالمي ككل، كما بينا سابقاً.

فمن جهة الاتحاد الأوروبي، لم تعد التزاماته الدولية، أكان ذلك ضمن معاهدة المنظمة العالمية للتجارة النافذة بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أو ضمن الفضاء الاقتصادي الأوروبي المحدث أخيراً، أو ضمن العلاقات التجارية التي تربطه بشمال أمريكا وجنوبها - وكذلك بآسيا - لم تعد تسمح له بإبرام أية اتفاقيات تجارية جديدة كانت خارج إطار ما يسمى بمناطق التبادل الحر.

كذلك ومن جهة البلدان المتوسطية الثالثة، فإن بلداناً عديدة منها، مثل تونس والمغرب وإسرائيل، حققت بعداً من التقدم الاقتصادي ومن التفتح على الاقتصاد الدولي ما يجعل اليوم تعاونها التقليدي الراهن مع الاتحاد الأوروبي غير صالح وغير مجد. فبالنسبة إلى أقطار مثل تلك، والتي تمتاز بتنوّع منتوجاتها وبحاجاتها إلى المزيد من التصدير وباعتماد أكثر فأكثر على اقتصاد السوق، أصبح التعاون مع الجماعة الأوروبية، على الرغم من محتوياته التفضيلية، عرقلة في طريق نمائها الاقتصادي والتجاري. وهكذا فإن البلدان المتوسطية الثالثة الموقعة في معظمها على اتفاقيات مراكش المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ليس أمامها اليوم إلا نهج تجاري واحد - نهج التبادل الحر.

فما هو محتوى منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها ضمن خطة الشراكة الأوروبية - المتوسطية الجديدة؟ فبالنسبة إلى المنتوجات الصناعية المعملية، سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة المنصوص عليه في اتفاقيات مراكش، بما في ذلك تحرير تجارة الغزل والنسيج والملابس تحريراً كلياً في مدة زمنية لن تتعدى سنة ٢٠٠٥. أما في ما يتعلق بالمنتوجات الزراعية والغذائية، فإن خطة الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل (Reciprocal Concessions)، وبمعنى آخر، لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في ميدان المنتوجات الزراعية والغذائية، وذلك نتيجة لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود على الدول الأعضاء في جماعة بروكسل، ونتيجة لذلك الصراع المصلحي بين

المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

وفي ميدان الخدمات، سيخضع النظام المتعامل به في خطة الشراكة للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش، وهي إجراءات ذات صبغة حمائية يصعب تحريرها تحريراً كاملاً في مدة زمنية قصيرة وحتى متوسطة. كما ينص مشروع الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ، بين شتى المشاركين في منطقة التبادل الحر الأوروبية ـ المتوسطية المزمع إحداثها.

ومن المتوقع أن تشمل منطقة التبادل الحر تلك ٣٠ إلى ٤٠ دولة يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون نسمة. فباستثناء بعض التجمعات التجارية الصينية ـ الآسيوية ـ الباسيفية، التي لم تزل في مرحلة التصوّر أكثر منها في مرحلة المشروع، فإن منطقة التبادل الحر الأوروبية ـ المتوسطية ستكون، بلا منازع، أكبر تجمع تجاري في العالم. إلا أن أسباب هذه العملقة هي أساساً أوروبية لا متوسطية جنوبية حيث إن عدد الأقطار المتوسطية الجنوبية التي من المحتمل أن تنتسب إلى المنطقة لن يفوق الخمسة عشر تقريباً. بيد أن عدد الأقطار الأوروبية الأعضاء في تلكم منطقة التبادل الحر يزيد على الخمسة والعشرين بلداً، وهي جلها، إن لم نقل كلها، من فصيلة الاقتصادات المتقدمة صناعياً وتقانياً، وهذه ميزة أخرى تجعل من الفضاء التجاري الأوروبي ـ المتوسطي فضاء فريداً من نوعه، حيث أقلية جنوبية معوزة تواجه أغلبية شمالية أكثر عدداً وعدة، وإن كان مثل هذا الوضع شبيهاً بما يسمى بمنطقة التبادل الحر التي تربط بين المكسيك من جهة، والولايات المتحدة وكندا من جهة ثانية (ألينا «ALENA»)، غير أن تلك مقبلة على ضم أقطار أمريكية ـ جنوبية أخرى مثل تشيلي وغيرها.

إن مسألة حرية التبادل التجاري الدولي من أخطر إشكاليات العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة وأكثرها جدلاً وصراعاً. إن الساحة الأمريكية والساحة الفرنسية على حد سواء دليلان حيان على ما ينطوي عليه الجدل التجاري المعاصر من تناقض في المصالح والأفكار والنيات المعلنة والمبيتة، أكان ذلك على مستوى الأسر الاقتصادية ذاتها (مصنعين ومزارعين وتجاراً) أو على مستوى الحساسيات السياسية المتناحرة اليمينية منها واليسارية، أو على مستوى المدارس الفكرية بأصنافها. ففي إطار التقييم الصحيح لمنطقة التبادل الحر ضمن خطة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية ينبغي أن نتجنّب موقفين متطرفين: **أولهما** هو اعتبار أن تحرير التجارة يمثل في حد ذاته النهج الوحيد للتقدم والرفاهة والنماء بالنسبة لكل البلدان والشعوب الميسورة منها والمعوزة. وهذه هي لغة الليبراليين الأنغلو ـ ساكسونيين والجرمانيين والآسيويين والتكنوقراطيين ذوي التأثير الواسع في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي العديد من بلاد المغرب والمشرق النامية. **وثانيهما** هو اعتبار أن التبادل الحر ضرر على المصالح والسيادة الوطنية، وهذه لغة القوميين المعارضين للمنظمة العالمية للتجارة ولمعاهدة ماستريخت، فإن كان قيام منطقة تبادل حر أوروبية ـ متوسطية أداة ضرورية لإنشاء فضاء اقتصادي مشترك ولا مجرد سوق تهيمن فيها «نواة

صلبة» أوروبية على «هامش» متوسطي جنوبي، فيعني هذا أن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون متسقاً كماً ونوعاً وشروطاً مع الهدف الأسمى الذي من المفروض أن تنبني عليه خطة الشراكة، ألا وهو التنمية المؤزرة والسليمة والسريعة لكل الأطراف المتعاونة، وبخاصة الأقطار النامية منها. فإلى أي حد تستجيب منطقة التبادل الحر الأوروبية ـ المتوسطية المزمع إنشاؤها إلى حاجات التنمية تلك باعتبار ما تتضمنه من إجراءات تخص مدة الفترة الانتقالية وتمويل برامجها؟ وماذا لو أصبحت منطقة التبادل الحر تلك هدفاً وغاية في حد ذاتها لا آلة ووسيلة تنموية كما ذكرنا سابقاً؟ ففي هذه الحال سينقلب الفضاء الاقتصادي المشترك المنشود إلى مجرد فضاء تجاري حر حيث يهيمن القوي على الضعيف، والاحتكار على التنافس الشريف، والشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات الأوروبية والعالمية على المؤسسات الإنتاجية والتجارية ذات الأحجام الصغيرة والمتواضعة. فالقضية المطروحة هنا لا تتعلق، في نظرنا، **بمبدأ** تحرير التبادل التجاري ذاته بقدر ما تكمن في غايته وأهدافه، وبالتالي في تنظيمه وتكييفه. فأين هي الأطراف المتوسطية النامية من هذه الرؤى المتباينة؟ ففي ضوء ما نعلمه بخصوص مسار المفاوضات الراهنة بين تونس والمغرب من جهة، ولجنة بروكسل من جهة ثانية، نقول إن مثل هذا التساؤل وارد، ووارد جداً.

ب ـ دعم التعاون المالي

إن التعاون المالي ـ أو بالأحرى المساعدة المالية ـ يمثل ما يطلق عليه بالفرنسية بـ «البطن الرخو» في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، وذلك إشارة إلى ضعفه ووهنه. لقد تعرضنا سابقاً لبعض المعطيات المرقمة في هذا الصدد، لكننا نود هنا أن نضيف بعض الشيء على ما كتبناه آنفاً.

لقد احتسبنا أنه بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٦ لم يزد إجمالي المعونات المالية الرسمية ـ الهبات، المقدمة من الجماعة الأوروبية إلى البلدان المتوسطية الثالثة، على ٣,٥ مليار وحدة حسابية أوروبية، أي بما يساوي ١١٣ مليون وحدة حسابية، سنوياً. وإذا أضفنا الـ ١٨٦ مليون وحدة حسابية أوروبية الممنوحة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، يصبح معدل المعونات المالية في حدود ١١٩ مليون وحدة حسابية أوروبية سنوياً. وإذا ما قارنا هذه المساعدات بمثيلاتها لصالح دول أوروبا الوسطى والشرقية، نجد أن الفارق هو من ١ إلى ٥.

حتى وإن اعتبرنا الـ ٥,٣ مليار وحدة حسابية أوروبية التي صرفت للبلدان المتوسطية الثالثة في شكل قروض مصرفية عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٤)، فهذا لا يغير كثيراً من الصورة التي رسمناها سابقاً، حيث إن هذه التحويلات المالية ما هي إلا قروض تجارية يستوجب استردادها في مدد زمنية قصيرة نسبياً وبالعملات الصعبة، فضلاً عن أن قيمتها الجملية تمثل تقريباً ربع القروض المقدمة إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية في الفترة نفسها.

واعتباراً لهذا الخلل وعدم المساواة في التعامل المالي اقترحت لجنة بروكسل على المجلس الأوروبي رفع المساعدات المالية الرسمية لصالح البلدان المتوسطية الثالثة في حدود ٥,٥ مليار وحدة حسابية أوروبية للخمس سنوات القادمة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١)، أي بما يعادل ١ مليار وحدة حسابية أوروبية سنوياً. وعلى الرغم من أن هذا القدر يفوق بكثير ما قدمته الجماعة الأوروبية من مساعدات مالية سابقاً فإنه يبقى متواضعاً وزهيداً بالنظر إلى حاجات البلاد المتوسطية التمويلية. لكن وعلى الرغم من ضآلتها لم تحظ مقترحات لجنة بروكسل تلك بموافقة المجلس الأوروبي إلى الآن، الأمر الذي جعل بعض المعلقين يتساءلون عن جدية الطرف الأوروبي في إقامة شراكة ذات مفعول. كما يجدر هنا التذكير بأن لجنة بروكسل ذاتها كانت اقترحت في الوقت نفسه وللفترة الزمنية نفسها مساعدات مالية رسمية في حدود ٧ مليارات وحدة حسابية أوروبية لصالح أقطار أوروبا الوسطى والشرقية. وهكذا يتضح أن سياسة جماعة بروكسل لا تستهدف تحقيق التوازن ولا حتى المساواة في تعاونها المالي مع جاريها المتوسطي ـ الجنوبي والأوروبي ـ الاشتراكي سابقاً، وذلك بسبب تباين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما ترمي إلى تقليص جزئي للفارق الذي يميز تعامل الجماعة الأوروبية مع شريكيها. هذا ومن المتوقع أن توظف المساعدات المالية تلك لخدمة أولويات ثلاث:

- مساندة مسيرة التحديث وإعاد الهيكلة الاقتصادية في البلدان المتوسطية الراغبة في فتح أسواقها على الخارج.

- تمويل المشاريع اللامركزية، وبخاصة في ميدان حماية البيئة والمؤسسات الإنتاجية ومراكز البحوث وتنمية الأقاليم المتخلفة والمدن والتجمعات المحلية ووسائل الإعلام والمنظمات الأهلية... الخ.

- دعم مسار السلم في الشرق الأوسط.

وحتى تعطي الجماعة الأوروبية مساعداتها تلك أكبر قدر من الفاعلية، تقترح خطة الشراكة المزمع إنجازها تنسيقاً أفضل بين الآليات المالية الأوروبية وبرامج العون المقدمة من قبل مؤسسات دولية أخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما.

ج ـ تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي

إن تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ضمن مشروع الشراكة المقترحة هو الذي يضفي مبدئياً على الفضاء الأوروبي المتوسطي المزمع إنشاؤه صبغته التنموية ويسمو به عن مجرد منطقة تبادل تجاري حر، وإذا أضفنا إلى بند التعاون هذا ركناً مهماً آخر من أركان الشراكة، ونعني بذلك الحوار السياسي بين الأطراف، تكون العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية قد دخلت ولأوّل مرة في تاريخها عهد «التفاعل والترابط والشراكة» بحسب ما نقرأه في بعض وثائق لجنة بروكسل، بخاصة إذا علمنا أن التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي المنشود سيشمل كل مظاهر التنمية في البلاد المتوسطية.

(١) ففي ميدان الصناعة، سيمتد العون الأوروبي إلى قطاعات عدة، من بينها التحويلات التقانية والتكوين المهني والمؤسسات الإنتاجية المشتركة. . . الخ.

(٢) وفي ميدان الطاقة سيهتم العمل المشترك بمرافق متنوّعة، من بينها مسألة استهلاك الطاقة وطرق توفيرها، وكذلك قضية الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية. . . الخ.

(٣) وفي ميدان حماية البيئة، تساهم الجماعة الأوروبية في نشاطات مهمة مثل حماية الموارد القابلة للتجديد، ومقاومة التلوّث، والإدارة المندمجة للموارد المائية، والتهيئة العمرانية. . . الخ.

(٤) وفي ميدان التجارة والاستثمارات سيشمل التعاون قضايا متنوّعة كالسياسات الضريبية، والإجراءات الجمركية، وتحرير رؤوس الأموال، والخدمات المصرفية والسياحية، . . . الخ.

(٥) وفي ميدان الإعلام والاتصالات، تعتزم الجماعة الأوروبية المساهمة في تطوير نواحٍ عديدة، من بينها التنظيمات الإجرائية والتقنيات الحديثة.

(٦) وفي ميدان الشؤون الاجتماعية، يشير مشروع الشراكة إلى مواطن متنوعة ومهمة للعمل المشترك، مثل تطوير قوانين العمل، والحماية الاجتماعية، ومقاومة الهجرة السرية والإرهاب والجرائم وتجارة المخدرات. . . الخ.

(٧) وأخيراً، وفي ميدان التقدم العلمي، يؤكد مشروع الشراكة ضرورة تعميق التعاون في شتى المرافق والنشاطات.

إن هذا، لعمري، برنامج فخم وفخم جداً وعلى غرار ما يسمى ببرنامج «Phare» الذي يؤطر التعاون بين جماعة بروكسل ودول أوروبا الوسطى والشرقية. وسيوضع برنامج إطاري مماثل ـ برنامج (MED) ضمن مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، إلا أن برنامج (MED) هذا لن يحظى بالتمويلات نفسها ولا بالرعاية نفسها التي يتمتع بها برنامج «Phare»، وذلك على الرغم من أن اقتصادات بلدان جنوب المتوسط تحتاج إلى دعم سخي ومتواصل كي تحقق لمسيرتها التحويلية، ما يعبر عنه صندوق النقد الدولي بـ ««Process of Systemic Transformation»»، كل أسباب النجاح. وتجدر الإشار هنا إلى ما كانت قدمته الجماعة الأوروبية إلى البرتغال مثلاً قبل أن يلتحق بالجماعة كعضو كامل الشروط سنة ١٩٨٦.

ففي خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) حظي البرتغال بمفرده بمساعدات مالية أوروبية في حدود ٥٥٠ مليون وحدة حسابية أوروبية. وإن صح القول، فإن البرتغال بدخوله جماعة بروكسل أصبح مقيداً بما تفرضه عليه معاهدتا روما وماستريخت من التزامات اقتصادية ومالية وتجارية، غير أن البرتغال أصبح كذلك ينعم بكل التمييزات والتسهيلات التي توفرها هاتان المعاهدتان لأعضائهما، والدليل على ذلك هو أن هذا البلد الإيبيري

تحصل على ما يزيد على الـ ١٠ مليارات وحدة حسابية أوروبية في ما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، كل ذلك فضلاً عن الحرية الكاملة لتنقل الأشخاص التي أصبح يتمتع بها البرتغال داخل الفضاء الأوروبي كله.

د ـ سن حوار سياسي بين الأطراف المعنية

إن كان هناك ابتداع جديد في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، فهو بلا شك في سن «حوار سياسي» بين الأطراف المتعاونة. إن خطورة الرهانات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ضمن الفضاء الأوروبي ـ المتوسطي بلغت حداً يجعل من الحوار السياسي الشامل والمعمق بين الأطراف المعنية ضرورة قصوى وأولوية ملحة للغاية.

وعلاوة على ما يحتاج إليه مشروع إنشاء منطقة تبادل حر وتنفيذ برامج تعاون مالي واقتصادي طموحة من تدبير مشترك في أعلى مستويات أخذ القرار، فإن للحوار السياسي المنصوص عليه ضمن الشراكة المقترحة جدول أعمال مفعماً بالقضايا المهمة والخطيرة، من بينها:

ـ تعزيز أواصر الجوار.

ـ صيانة حقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية ودولة القانون.

ـ الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (النووية).

ـ حل الصراعات داخل الفضاء الأوروبي ـ المتوسطي، وحتى التعرف إليها مبكراً قبل اندلاعها.

ولهذه الأغراض كلها، ارتأى الاتحاد الأوروبي ما يلي:

ـ تنظيم قمة أوروبية ـ متوسطية خلال النصف الأوّل من سنة ١٩٩٥.

ـ إعداد ميثاق أوروبي ـ متوسطي.

ـ إعداد قانون لحل النزاعات المتوسطية.

ـ الاستنجاد بما يسمى بـ «اتحاد أوروبا الغربية»، وهو التنظيم العسكري للجماعة الأوروبية من أجل الكشف المبكر لمصادر الصراع داخل البحر المتوسط، بما في ذلك اعتماد «إجراءات أخرى ذات صبغة سياسية وعسكرية بقصد إعادة الثقة».

ولعله يجدر بنا هنا أن نتساءل: هل أن كل هذه الإجراءات والتنظيمات من شأنها أن تشكل قاعدة مؤسسية فعالة لإدارة واستيعاب وتوجيه، وكذلك تطوير، كل ما ينطوي عليه مشروع الشراكة المقترح من روابط والتزامات وتحديات ورؤى مستقبلية مشتركة أم لا؟ نحن لا نعتقد ذلك، وإن كان وضع ميثاق أوروبي ـ متوسطي مشترك كفيلاً بأن يركز التعاون على أسس سياسية متينة، إلا أن المسألة تبقى رهينة محتوى الميثاق ذاته. ففي كل الحالات سيبقى مثل هذا الميثاق خاضعاً لمواثيق ومعاهدات أخرى تلزم الأطراف

الأوروبية، مثل اتفاقيات مراكش التجارية ودستور المجلس من أجل الأمن والتعاون في أوروبا. ومن ناحية ثانية، حتى وإن افترضنا أن القمة الأوروبية ـ المتوسطية المشار إليها ستنعقد فعلاً في غضون سنة ١٩٩٥ وأنها ستكون قمة مؤسسة لميثاق الفضاء الاقتصادي الأوروبي المتوسطي المنشود، فهل هناك ما يضمن انعقاد دورات قمة أخرى في غياب هيكل سياسي وأمانة فنية وتنفيذية مشتركة دائمة؟

نحن نعلم أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد ولجت باب الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب ريثما يتفق على عضويتها الكاملة ضمن جماعة بروكسل، وذلك بعد عام ١٩٩٦، أي بعد مراجعة معاهدة ماستريخت كما هو مخطط لها. لقد دعي بالفعل رؤساء دول وحكومات أوروبا الوسطى والشرقية للحضور إلى المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة إسن في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، الأمر الذي شكل منعرجاً سياسياً مهماً في العلاقات الأوروبية الغربية والشرقية. هذه بادرة ستتبعها أخرى لا على مستوى المجلس الأوروبي فحسب، بل كذلك على مستوى مجالس وزراء جماعة بروكسل (وزراء خارجية ووزراء فنية. . . الخ).

إننا نعتقد أنه في غياب أرضية مؤسسية قارة ومدعمة لن يجد الحوار السياسي الأوروبي ـ المتوسطي في جدول أعماله سوى القضايا الأمنية، مثل مقاومة الهجرة الفوضوية والأصولية، «المستوردة» من بلاد الغرب وبلاد الشرق العربي ـ الإسلامي. ففي مثل هذا الحال هل يمكن الحديث عن حوار سياسي بأتم معنى الكلمة؟

خلاصة

«مبدأ ثري بالحركة والإبداع والتقدم على غرار الأميرة الرحالة التي أعطتها اسمها اليوناني. . . أوروبا اليوم هي كذلك عنف وحقد لا يغتفر وبلاوي قاسية. فقارتنا أخطبوط أديان، وكيانات سياسية ومصالح اقتصادية تشبه دهاليز كريت. إن أوروبا ـ الأسطورة تحثنا على ألا نفكر كمواليد الأمس وألا نقتنع بأن العاطفية الأخلاقية والحذق الاجتماعي قادران على إطفاء جذوة المغامرة في قارة مفاجئة يحتاج فهم كنهها إلى مزيد من العقل ومن الذكاء ومن الخيال التاريخي»، هكذا كتب، مارك فومارولي (Marc Fumaroli) استاذ بـ Collège de France في مقال نشر في جريدة لوفيغارو «Le *Figaro*» الفرنسية بتاريخ ٤/١/١٩٩٥.

أوروبا تلك. . . حفيدة «Thesée» وخيط «Ariane» ودهاليز كريت وال «Minotaure». أوروبا اليوم. . . صنيعة ماستريخت عقد الوحدة التي لم تعرفها وأمل المستقبل الذي لم تحلم به. . . واليوم مع الوحدة وأمل المستقبل نحن نقول «العقل». ذاك العقل الذي يسمو على إرادة الهيمنة وعلى ضجيج القومية ليصبح رؤى وعطاء وانفتاحاً على الوطن ـ الأم: البحر المتوسط. أوروبا عرفت بالأمس ولم تزل تعرف أن العنف واللاتسامح، بل الإجرام، إنما يولده الإحباط والأمل المخدوع والطموح المقهور. إن

اللعنة لا تعرف وطناً، فهي حيث ينهار المجتمع وتتقهقر الرفاهة ويزدهر الظلم.

إن بلاد أوروبا الوسطى والشرقية، باستثناء حدث الجغرافيا، ليست أحق من نظائرها في جنوب المتوسط في أن تبني مع أوروبا ـ المعرفة أوروبا ـ التقدم مشروعاً حضارياً يرقى بها إلى مصاف الشعوب المزدهرة.

هناك صدف جغرافية... وهنا أزليات تاريخية. تلك التي جعلت من البحر المتوسط أصل أوروبا ذاتها «قبل حتى الفينيقيين وعبقريتهم التجارية ومؤلفاتهم ها نحن نرى في خواتم الميلاد المأسوي للمدينة اليونانية... نرى في أوروبا تلك المحمولة من إله يعبر الأمواج... نرى الحكمة القدسية تلتقي في مصر واليونان معاً» (مارك فومارولي).

نحن معشر المتوسط لم نكن يوماً يتامى «أوروبيتنا» المفقودة، بل نحن يتامى حاضر وغد، نبنيهما مع أسرتنا الطبيعية ـ الأسرة الأوروبية... حاضر وغد يرقيان إلى التحدي البشري الذي سيصنع المصير أو يفجر ذلك الفضاء المتوسطي الأزلي الذي شيده التاريخ الحلو والمر وربطت بين أطرافه المحن والأحلام.

إن مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الذي تدوّي به قاعات التفاوض في بروكسل، أين هو اليوم من كل هذا؟ مما نقرأه ونسمع عنه، يحق لنا أن نتساءل.

تعقيب

أحمد هني (*)

شرفني مكتب تحضير المؤتمر العلمي الثالث بالتعقيب على دراسة الأستاذ الفاضل الشاذلي العياري. وكما تعلمون، تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل آفاق التكامل المتوسطي والتعاون مع المجموعة الأوروبية.

كان الخطاب في السبعينيات يتكلم على تكامل عربي وحوار أوروبي - عربي. وفي الثمانينيات، وبعد أزمة المديونية برز في الساحة التصنيف الخاص بالصندوق والبنك الدوليين، وأصبح الخطاب الاقتصادي يتداول اللهجة الإدارية لهاتين المنظمتين، ويتكلم على منطقة «مينا» (Mena)، أي شرق أوسط وشمال أفريقيا، وهي المنطقة التي تتضمن البلدان العربية المتوسطية وإسرائيل وتركيا. وهذا اعتباراً لما يتشابه فيها من مشاكل اقتصادية ويميزها من البلدان العربية «السمراء» التي تلتحق بالإدراك السائد في المنطقة الإفريقية جنوب الصحراء.

نتيجة ذلك هي التخلي عن إدراك ذاتي لهوية البلدان، وترك الإدراك الذاتي لمنطقة انتمائها، والتخلي عن أية منهجية ذاتية لتحقيق التكامل الجهوي، وإبدال كل هذا بمقاييس للهوية والانتماء والتكامل مستوردة من الخارج، وربما مفروضة من قبله.

وتدعّم مفهوم «مينا» بسقوط جدار برلين وحرب الخليج الثانية وإبرام اتفاقيات السلام في ما بين منظمة التحرير وإسرائيل، ثم بين الأردن وإسرائيل، وأصبح العرب يتبنون هذا الإدراك الجديد لانتمائهم الاقتصادي، وأصبحوا متوسطيين هم كذلك آملين نيل مساعدات مالية تعفيهم من أعباء ومشقة النمو الذاتي وبنيان الهوية. وصاروا يبحثون عن تقارب اقتصادي مع المجموعة الأوروبية.

ويذكّر هذا المنهج بالخطة التي قامت بها تركيا بعد الحرب العالمية الأولى مفضلة ترك

(*) رئيس المجلس العلمي لمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

انتمائها الجنوبي وآملة الاندماج في أوروبا. وهذا ما فعله المكسيك كذلك بعد أزمته المالية، حيث ترك انتماءه الجنوبي وتعاقد مع شماله. وإذا نجح المكسيك بخطته مع الولايات المتحدة وكندا، فلا زالت تركيا تطرق أبواب المجموعة الأوروبية، ولم تفلح حتى الآن في تحقيق ولو وحدة جمركية مع أوروبا. لذلك تكون دراسة الأستاذ العياري منبهة وداعية الى عدم التسرع في هذا الميدان.

ولكن على رغم ذلك، نرى أن العلاقات مع أوروبا قد تكون ربما عاملاً مفيداً قد يساهم في الحفاظ على شكل من أشكال الهوية العربية، وذلك لأن أوروبا لا ترفض مبدئياً التعامل مع مجموعات جهوية، بل أصبحت في بعض الأحيان تشجع التكامل الجهوي. ويميزها هذا الموقف من المبدأ الأمريكي الذي يفضل التعامل مع البلدان فرداً فرداً.

لكن وبالنسبة إلى منطقة «مينا»، لم يظهر حتى الآن موقف أوروبي موحد ووحيد. فهناك موقفان:

١ ـ موقف البلدان مثل ألمانيا وهو يتمثل في تحصين المجموعة الأوروبية من مخاطر جنوبها المتوسطي، وترك بلدان الضفة الجنوبية لمصيرها، واقتصار اتفاقات التكامل على تركيا فقط. أما البلدان الأخرى فلا تستحق إلا ما تحتاج اليه من إعانة تقر السكان بها.

٢ ـ موقف البلدان المعمرة سابقاً (فرنسا وإنكلترا) والبلدان المجاورة للضفة الجنوبية (إيطاليا وإسبانيا)، وهو يتمثل في دفع البلدان الجنوبية إلى إنشاء تكامل اقتصادي في ما بينها، وذلك قصد تحقيق أدنى تطور مادي يقر السكان به، وبصفة متوازية لتحقيق هذا التكامل، وإبرام اتفاقات تجارية مع المجموعة لتدعيم التطور المادي المطلوب.

وكما أشار الاستاذ العياري، فقد وافق المجلس الأوروبي المنعقد في «إسن» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على ما يسمى ببرنامج السياسة المتوسطية الجديدة. ويشمل هذا البرنامج خمس نقاط:

١ ـ تجديد الاتفاقات القائمة مع المغرب الأقصى وتونس.

٢ ـ تعميق العلاقات مع إسرائيل.

٣ ـ تمهيد لإعادة الاتفاق مع الجزائر ومصر والأردن.

٤ ـ مبدأ الاتحاد الجمركي مع تركيا.

٥ ـ تمهيد للعضوية الكاملة لقبرص ومالطا.

وتدعيماً لهذا البرنامج الاقتصادي، ستقوم المجموعة بمبادرة سياسية تهدف إلى جمع البلدان المتوسطية في ندوة شاملة في برشلونة (إسبانيا) قصد تحقيق تقارب لوجهات النظر في ميدان السياسة الخارجية والأمن.

وقررت القمة الأوروبية الأخيرة في كان (فرنسا) في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥ منح إعانة للمنطقة قدرها ٤,٧ مليار إيكو (وحدة نقدية أوروبية).

ويندرج هذا القرار ضمن التوصيات التي قدمتها اللجنة الأوروبية في بروكسل، والتي تهدف إلى رفع المستوى النسبي للمساعدة تجاه بلدان «مينا».

واعتماداً على الأرقام المتوافرة لدى اللجنة، نلاحظ أن المجموعة ستضاعف مساعداتها للمنطقة في الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٩).

الإعانة الخارجية للمجموعة الأوروبية (Ecu 10^6)

	تجاه أوروبا الشرقية	تجاه بلدان «مينا»
١٩٩٣	٩٨٦	٤٠٧
١٩٩٤	٩٨٥	٤٢٧
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	٧,٠٧٢	٥,٥٠٠

الإعانة الأوروبية نسبة للفرد الواحد ايكو

	تجاه أوروبا الشرقية	تجاه بلدان «مينا»
١٩٩٣	٩,١	٢,٠
١٩٩٤	٩,١	٢,٠
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	١٢,٩	٤,٨

الإعانة الأوروبية نسبة لمجموع الإعانة الأوروبية للبلدان غير الأوروبية (نسبة مئوية)

	تجاه أوروبا الشرقية	تجاه بلدان «مينا»
١٩٩٣	٢٤	١٠
١٩٩٤	٢٢,٩	٩,٩
١٩٩٥ ـ ١٩٩٩	٢٥,٤	١٩,٨

وتقول اللجنة إن هدف رفع هذه الإعانة هو تغطية التكاليف التي ستنجم عن الانفتاح التجاري نحو أوروبا. وتضيف اللجنة أن فعالية الاتفاقات المحتملة قد تكون مرتبطة بإجراءات إصلاح اقتصادي داخلي تقوم بها البلدان المتوسطية.

وتلاحظ اللجنة أن تحرير التجارة الخارجية لا يكفي، كما لا تكفي الإصلاحات الكلية الهيكلية. فلا بد من رفع طاقة استيعاب رؤوس الأموال الخارجية، وذلك بالتخلي

عن أنماط الضبط الاقتصادي الخاضعة للدولة، وبالتالي تغيير قواعد النشاط الداخلي على قاعدة أكثر حرية.

الاستثمار الخارجي نسبة للناتج الكلي (نسبة مئوية)

	المغرب العربي	المشرق	«مينا»
١٩٧٠	٠,٤٨	٠,٠٠	٠,٤٦
١٩٨٠	٠,٦٤	١,٤٠	٠,٧٥
١٩٩٠	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٢٧

وترى اللجنة في مسألة طاقة استيعاب رؤوس الأموال النقطة الحساسة والجوهرية، ولا تظن اللجنة أن الاتفاقات مع أوروبا أو مساعدتها كافية لانطلاقة جديدة للنمو المادي في المنطقة. ويتضح بالتالي أن مشكلة نجاعة التكامل والتعاون تطرح بدورها، وفي نهايتها، مسألة تعبئة رؤوس الأموال المحلية نفسها.

ويبدو لي أن واقع الأمر هو هذا، ويتحتم علينا كاقتصاديين ألا نغطي الشمس بالغربال. وتصبح مشكلة التكامل والتعاون ثانوية إذا علمنا أن رؤوس الأموال المحلية تفضل التوظيف خارج المنطقة، وقد يصل اليوم مبلغ رؤوس الأموال المحلية الموظفة في أوروبا وأمريكا الى مستوى ٣٥٠ مليار دولار، أي اكثر مما يستلزم النمو المحلي لو وظفت هذه الأموال محلياً.

وهكذا، وبعدما كانت منطقتنا في عام ١٩٨٥ في الدرجة الثانية نسبة الى معدل نمو مداخيلها، أصبحت في عام ١٩٩٥ تحتل آخر درجة في العالم، ويسودها أعلى معدل للبطالة، ويعد فيها أكثر من ١٢ مليون نسمة (٥ بالمئة) تعيش بأقل من دولار واحد في اليوم.

وإذا كان مشروعاً أن ننبه لبعض مخاطر الإدراك المتوسطي الجديد، فهل هناك خطر أكبر من حركة التفقير هذه؟ وهل الحماية الاقتصادية لم تكن إلا حماية الفقر والاستبداد؟

ويبدو لي أن مسألة ذوبان الهوية العربية في مجموعة مثل الـ «مينا» أو مخاطر الانفتاح التجاري تجاه الخارج بعامة، وأوروبا بخاصة، يبدو لي أن هذه المسائل فرصة سانحة للعلماء، إذ تلزمهم إعادة نظر في ما هو الصالح الوطني والوطنية بعامة.

وأظن أن الصالح العام أصبح اليوم يتمثل في التخلي عن حماية أو تبرير الأوضاع التي تزيدنا فقراً، وتبرير السلوكيات التي تخاطبنا بالوطنية وتتعاطى للسمسرة. فاتضح اليوم أن حلم البرجوازية الوطنية ما كان إلا وهماً. فلا بد من كسر الاحتكارات التي أدت إلى إثراء أفراد وتفقير شعوب. لا بد من رفع القيود التي تعرقل داخل بلداننا

التعامل التحتي ما بين الأفراد من دون إستثناء، ولا بد من إقامة التساوي في النشاط حتى يأخذ جيل جديد مكان برجوازيتنا الوطنية التي ألفت الإثراء في ظل القطاع العام وحماية الدولة. وأصبح ضرورياً اليوم القيام بأي انفتاح خارجي حتى تعيش شعوبنا عصرها ويتعامل بعضها مع بعضها الآخر على مستوى الأفراد لا على مستوى الحكومات فقط. وستتكرس الهوية العربية بالاحتكاك الفردي، والاحتكاك مع الحضارات الأخرى، والاحتكاك مع العصر.

وإذا كانت «مينا» وهماً، أو كان التقارب مع المجموعة الأوروبية ذا مخاطر، فإنهما يكوّنان في الوقت نفسه فرصة لخروج الشخص العربي من القفص الذي صنعناه بمفاهيم الاحتكار والحماية الاقتصادية.

لذلك يجب تحقيق التساوي للأحوال المدنية حتى يستطيع شباب المغرب الأقصى أن يتعامل مباشرة مع أخيه في الخليج، ونخرج من وضعية لا يصل فيها التعامل ما بين العرب مستوى ١ بالمئة فقط من تعاملهم مع الأجانب.

لم يسمع العرب في عام ١٤٩٢ باكتشاف أمريكا. الخطر هو ألا نسمع اليوم ضجيج التغيرات الحضارية، ونتخلى عن بنيان مواطنية حقيقية ونبقى متمسكين بأوهام نماذج للنمو الوطني أسجنت شعوبنا عوض أن تحررها.

المناقشات

١ ـ عبد الرحمن صبري

أود أن أبدي بعض ملاحظات:

أولاً: تقول لنا الوثيقة الأوروبية عن المشاركة إنه بعد توقيع معاهدات بين الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) والبلدان العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط فرادى، فإن دول الاتحاد الأوروبي ستعمل على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط. فيا ترى، ما هو هدف الاتحاد الأوروبي من إقامة هذا التجمع بعد سنة ٢٠١٠؟

ثانياً: إن هناك شبه اتفاق بين الاتحاد الأوروبي على أن تقليل حدة التوترات الاجتماعية في الدول المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط سيؤدي إلى تقليل انتقال آثار هذه التوترات إلى الدول الأوروبية، وبالتالي فإن مساعدة البلدان العربية على التنمية الشاملة قد تكون عاملاً ملطفاً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط، وهو أمر كفيل بتنشيط شهية هذه الأسواق للاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

ثالثاً: إن قيام الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط بالقضاء على مشكلة الأصولية الدينية المسلحة بمساعدة دول الاتحاد الأوروبي هو شرط أساسي للتعاون بين هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبي، وستقوم دول الاتحاد الأوروبي بتقديم كل مساعدة ممكنة لمواجهة هذه المشكلة.

رابعاً: يقول د. الشاذلي العياري بأن «التعاون يرجع إلى الستينيات»، ولعل سيادته يذكر أن الحوار العربي ـ الأوروبي بدأ سنة ١٩٧٤ وانتهى فعلياً سنة ١٩٧٩.

فما هي يا ترى الأسباب التي دفعت الحوار العربي ـ الأوروبي إلى هذه النتيجة

المؤسفة سنة ١٩٧٩، وبخاصة في ظل مقولة الباحث إن الدول الأوروبية كانت حريصة على هذا التعاون؟

خامساً: إن موضوع المشاركة يتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة وكل بلد عربي متوسطي على حدة، وحتى بعد اكتمال المناطق الحرة سنة ٢٠١٠. فلن تدخل البلدان العربية جميعاً ككتلة واحدة في مشاركة أوروبية. وهذا يقسم فعلياً الوطن العربي إلى بلدان لها منطقة تجارة حرة أوروبية، وبلدان لا تتمتع بهذه الميزة. وفي هذا تمزيق للوطن العربي، وعدم التعامل معه كوحدة واحدة.

الفصل الرابع عشر

مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي

عزام محجوب(*)

مقدمة

الهدف من هذه المساهمة المتواضعة محاولة تسليط بعض الأضواء على المشروع المطروح حالياً على البلدان المغاربية، والمتمثل في إنشاء منطقة تجاريّة حرّة مع الاتحاد الأوروبي. وعلينا في البداية أن نقرّ بمحدوديّة هذه الدراسة لأنها:

أولاً: اقتصرت الدراسة على تونس والمغرب الأقصى باعتبارهما البلدين الوحيدين اللذين قطعا حالياً شوطاً كبيراً في المفاوضات الجارية مع المجموعة الأوروبية بهدف إبرام اتفاقية تعاون جديدة خلال سنة ١٩٩٥ تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرّة في غضون الـ ١٢ أو الـ ١٥ سنة المقبلة. إن استثناء البلدان المغاربية الأخرى، وبخاصة الجزائر في هذا الظرف، هو في حد ذاته إشكال، ونحن على وعي تام بذلك.

إذاً، فعندما نتحدث عن البلدان المغاربية، فنحن نقصد تونس والمغرب الأقصى.

ثانياً: توخينا في هذه الدراسة منهجية يمكن أن نسميها: واقعية نقدية (Critical Realism أو Réalisme critique)، حيث إن الواقع المتمثل في قرب إبرام اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة يقتضي تجنب العموميات والفرضيات، والتركيز على ما يجري فعلياً على الساحة المغاربية، مع محاولة تقويمه بصفة نقديّة لكي لا نستسلم للواقع «المسلّط» من دون إبراز مخاطره ومساوئه، وهو ما يوفر لنا إمكانية بلورة هامش من الاختيار؟ (والمناورة؟).

(*) اقتصادي من تونس.

ثالثاً: لم نتمكّن في نطاق هذه الدراسة الموجزة من التطرق إلى موضوع مهم، هو استشراف الآثار المحتملة لتكوين هذه المنطقة للتبادل الحرّ بين تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي ـ على المسار التكاملي المغاربي [بناء الاتحاد المغاربي]، بخاصة، وعلى المسار التكاملي العربي بعامة. هذا الموضوع الخطير في حدّ ذاته يتطلب مجهوداً جباراً، لاحقاً، لن نبخل عنه.

وعلى رغم هذه النواقص، فقد حاولنا في هذه الدراسة القيام بـ:

ـ تقييم موجز للعلاقات الاقتصادية بين تونس والمغرب والاتحاد الأوروبي.

ـ القيام بمسح تاريخي سريع للإطار القانوني والمؤسساتي للعلاقات المغاربيّة ـ الأوروبية.

ـ تحديد الأسباب الدافعة لتكوين منطقة تبادل حر بين أوروبا والمغرب العربي.

ـ إبراز المساوئ والأضرار المحتملة لهذا المشروع.

ـ تسليط الأضواء على محتوى المبادرة الأوروبية لانطلاق المفاوضات حول إنشاء منطقة التبادل الحرّ مع تونس والمغرب، وذلك بهدف استخلاص بعض الاستنتاجات المهمة حول النيات الأوروبية والمطالب المغاربية.

ـ اختتام الدراسة بعرض بعض المبادئ والتصورات العامة المستوحاة من هذه التجربة التي هي بصدد الإنجاز.

أولاً: تقييم موجز للعلاقات الاقتصادية بين تونس والمغرب وأوروبا

لو حاولنا في البداية، وباختصار، تقييم العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب مع المجموعة الأوروبية لتوصلنا إلى:

١ ـ عدم التوازن أو التناظر أو التكافؤ: حيث إن الفارق شاسع جدّاً بين الطرفين عند مقارنة مقياس الدخل الفردي من ١ إلى ١١.

ـ إنّ حصة تونس والمغرب معاً في التجارة الخارجية للمجموعة الأوروبية لا تفوق ١ بالمئة، في حين أن المجموعة الأوروبية تحتكر بين نصف وثلث صادرات وواردات بلدان المغرب.

٢ ـ تبعية قوية تتميّز:

ـ بوجود عجز تجاري مزمن ومتصاعد وتدهور حقيقي في نسب التبادل أو شروط في التجارة الخارجية (Terms of Trade) خلال العشرية الماضية.

ـ بوجود عراقيل شتّى تحول دون دفع الصادرات المغاربيّة دفعاً مطرداً من جهة، مع عدم التوصل إلى التحكم في نسق الواردات من جهة أخرى، مما يفسر وضع العجز

التجاري الدائم. أمّا التركيبة الهيكلية للتجارة الخارجية المغاربية مع أوروبا، **فهي لم تشهد** تغييرات ملموسة. ففي حين أن الواردات متنوعة، **فإنّ الصادرات تتمركز على بعض** المتوجات:

- النفط والغاز (الجزائر، ونوعاً ما تونس).

- الفوسفات ومشتقاته (المغرب، تونس).

- المنتوجات النسيجية (Délocalisation) (تونس، المغرب).

- المنتوجات الزراعية (زيوت، بقول، قوارص، تمور) والصيد البحري (أسماك).

إنّ قلّة التنويع في الصادرات تعبير عن عدم التكافؤ في تقسيم العمل بين أوروبا وبلدان المغرب، ممّا يكسب المجموعة الأوروبية مزايا لا يستهان بها على حساب المغرب: ٢ مليار إيكو تقريباً. وبالإضافة إلى هذا الفائض لصالح أوروبا، فإن السوق المغاربية تمثل بالنسبة إليها سوقاً «مضمونة» وفي نموّ مطّرد. كما أنها مقرونة بامتيازات ثقافية نتيجة اعتماد البلدان المغاربية على البنية الثقافية الأوروبية.

ثانياً: الإطار المؤسساتي والقانوني للعلاقات بين تونس والمغرب والمجموعة الأوروبية

١ ـ اتفاقية ١٩٦٩: ذات صبغة تجارية بحتة متجهة نحو تكوين منطقة تجارة حرة. اعتمدت الاتفاقية على مبدأ **التعامل بالمثل**، وهو الأمر الذي مكّن المجموعة الأوروبية ـ نظراً لتقدّمها الصناعي ـ من كسب امتيازات تجاريّة كبيرة، في حين أن الامتيازات التي منحت للبلدان المغاربيّة في المجال الصناعي كانت بلا جدوى نظراً لانعدام الصناعة التحويليّة آنذاك، كما كانت المنتوجات الزراعيّة خاضعة لقيود عدة.

٢ ـ اتفاقية ١٩٧٦: منحت المجموعة الأوروبية بند «الدولة الأكثر رعاية» واحتوت على جانب مالي ذي مردود متواضع. أمّا الجانب الاجتماعي (الهجرة بخاصة)، فلم يشهد أيّ تطبيق على الإطلاق. وفي المجال التجاري، منحت البلدان المغاربية امتيازات تفضيليّة باستثناء:

- المنتوجات النسيجيّة: منظومة الحصص المتفق عليها.

- المنتوجات الزراعيّة الخاضعة للإطار الحمائي للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة (Politique Agricole Commune - Common Agricultural Policy).

٣ ـ أثر انضمام إسبانيا والبرتغال، تمّ سنة ١٩٨٧ تنقيح جزئي لاتفاقيّة سنة ١٩٧٦ للحدّ نسبيّاً من الأثر السلبي للتوسّع الأوروبي إلى بلدان متوسطية منافسة في المجال

الزراعي، والهدف من هذا البروتوكول الإضافي هو بخاصة السعي إلى محافظة البلدان المغاربية على قدراتها التسويقية في الزراعة.

لو حاولنا تقييم أثر اتفاقية ١٩٧٦ في تنسيق المبادلات التجاريّة المغاربيّة لتوصلنا إلى إبراز:

- أثر إيجابي ملموس.
- تدهور هذا المردود الإيجابي خلال السنوات الأخيرة.

لقد اعتمدنا في التقييم الكمّي لهذا الأثر على قياس النسب أو المعدّلات التالية:

$$r_1 = \frac{\text{الصادرات المغاربيّة نحو المجموعة الأوروبية}}{\text{صادرات كل البلدان النامية نحو المجموعة الأوروبية}}$$

$$r_2 = \frac{\text{الصادرات المغاربيّة إلى العالم باستثناء أوروبا}}{\text{صادرات كل البلدان النامية إلى العالم باستثناء أوروبا}}$$

في حالة تطوّر r_1 بنسبة تفوق r_2 ($r_1 > r_2$)، يمكن أن نستنتج أنّ هناك مردوداً إيجابياً للاتفاقية. طبّقنا هذا الاختبار على تونس باختيار فترتين: (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) ثمّ (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠)، فتحصّلنا على النتائج التالية:

$\frac{r_1}{r_2} = 2,053 > 1$ (١٩٨١ ـ ١٩٧٦)

$\frac{r_1}{r_2} = 1,253 > 1$ (١٩٩٠ ـ ١٩٨٧)

في كلتا الحالتين، نجد أنّ $r_1 > r_2$، غير أنّ هناك تقلّصاً ملموساً يؤكّد تدهور الأثر الإيجابي لاتفاقية ١٩٧٦.

فما هي أسباب هذا التدهور؟

أ ـ إنّ تعميم مبدأ المزايا التفاضليّة (المنظومة الأوروبية) على البلدان النامية كافة تقريباً قد حدّ من مفعول الاتفاقيّة. وهنا يجب التأكيد أنّ البلدان التي اكتسبت القدر الأوفر من المزايا التفاضليّة هي تلك المسمّاة بالبلدان المصنّعة الجديدة (آسيا الشرق جنوبيّة وبخاصّة «NIC»).

ب ـ في إطار السياسة المتوسطيّة للمجموعة الأوروبية عقدت اتفاقيات تعاون مماثلة عدة (لبنان والأردن ومصر وسوريا) واتفاقيات أخرى مع إسرائيل وتركيا ومالطا وقبرص. منحت هذه البلدان بمقتضاها مزايا أوفر تهدف إلى إنشاء وحدة جمركيّة تدمجها تدريجياً في المجموعة الأوروبيّة.

ج ـ إنّ تشدّد السياسات الحمائيّة في إطار «C.A.P.» أو «P.A.C.» في المجال الزراعي، وفي إطار «A.M.F.» في مجال المنتوجات النسيجيّة، قد عمل على الحدّ من الآثار الإيجابيّة للمزايا التفاضليّة المنصوص عليها في اتفاقيّة ١٩٧٦ وفي بروتوكول ١٩٨٧.

ثالثاً: ما هي الأسباب الدافعة لتجديد اتفاقية ١٩٧٦ ولتكوين منطقة تجارة حرّة بين أوروبا والمغرب العربي؟

الأسباب في نظرنا أربعة:

١ ـ يجب أن نقرّ بأنّ اتفاقيّة التعاون لسنة ١٩٧٦ المندرجة في إطار ما سميّ بالسياسة المتوسطيّة المجدّدة قد اتّضح ـ بمرور السنوات ـ طابعها المنقوص، وفاعليتها المحدودة. إنّ تدهور مردود المزايا التفاضليّة في المجال التجاري وضعف الإعانة الماليّة، وانعدام التعاون في مجال الهجرة المغاربيّة قد أدّت إلى حتميّة إعادة النظر في مفهوم التعاون حتى يكون متماشياً مع التحدّيات الجديدة.

٢ ـ إن هذه التحديات الجديدة تعكس التغيّرات الكبيرة في المناخ الدولي، حيث لا بدّ من التذكير بأن هذه التحوّلات تمثلت في انهيار المعسكر السوفياتي ونهاية الاستقطاب الثنائي، ثمّ تقلّص «الدور المهيمن» دولياً للولايات المتحدة والانتقال إلى منظومة عالميّة متعدّدة الأقطاب، هذا مع تألق بلدان المحيط الهادي في آسيا وتراجع كلّ بلدان «الجنوب» الأخرى. في هذا العالم المتغيّر برزت ظاهرة اقتصادية جديدة يجب التركيز عليها لما لها من صلة مباشرة بموضوعنا والمتمثلة في الامتداد القوي والمفاجئ للتكتلات الاقتصادية الإقليميّة.

بعجالة، يمكن القول إن عقد الثمانينيات عرف منعطفاً في مجال العلاقات التجاريّة الدوليّة، حيث تقلّصت النزعة السائدة منذ الحرب العالميّة الثانية نحو المفاوضات المتعدّدة الأطراف في إطار الغات (GATT). ويرجع ذلك إلى التعثّر وبطء النسق في تحقيق تقدّم ملموس في مجال تحرير التجارة الدوليّة منذ جولة طوكيو، وكذلك إلى إخفاق الغات في مجابهة النزعة الحمائيّة الجديدة (العراقيل غير الجمركيّة)، ممّا دفع بالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبيّة إلى تفضيل الاتفاقيات الإقليمية واللجوء إلى إنشاء مناطق تبادل حرّة كبرى تحقّق مكاسب ومزايا بنسق سريع يصعب أو يستحيل حدوثه في نطاق المفاوضات والاتفاقيات المتعدّدة الأطراف.

أصبحت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية اليوم تعطي الأولويّة للإقليميّة (Régionalisme) في مجال العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة. ولا بدّ من الاعتراف بأن المبادرة الأوروبية لإنشاء منطقة تجارة حرّة مع البلدان المغاربيّة تندرج في هذا المنهج الجديد.

٣ ـ إن المنطقة الأوروبيّة المتوسطيّة قد عرفت بدورها تحوّلات كبرى.

ـ اتّساع الفضاء الأوروبي المشترك إلى شمال القارة الأوروبيّة مع إنشاء فضاء اقتصادي يمثّل ٤٠ بالمئة من التجارة الدوليّة، وذلك بعد إبرام الاتّفاق بين المجموعة الأوروبيّة (ECC) ومجموعة بلدان «(FTEA)» أو («AELE)».

وسيشهد الاتحاد الأوروبي بدوره إتّساعاً كبيراً:

- سنة ١٩٩٥: انضمام النمسا وفنلندا والنرويج والسويد وسويسرا وليشتنشتاين.

- حوالى سنة ٢٠٠٠: احتمال متأكد لانضمام المجر وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا.

- بعد سنة ٢٠٠٠: احتمال انضمام ألبانيا وبلغاريا وكرواتيا وإستونيا وليتوانيا وبولونيا ورومانيا وسلوفينيا، مع تساؤلات حول انضمام تركيا ومالطا وايسلاندا وقبرص.

في حدود سنة ٢٠٠٠ سيجمع الاتحاد الأوروبي ٢٠ دولة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن كل انضمام جديد يغير من ميزان القوى داخل الاتحاد. والتغييرات المحتملة تميل نحو إعادة تمركز ميزان القوى لصالح الشمال الشرقي للقارة الأوروبية. إنّ مركز الثقل في الاتحاد الأوروبي الذي وقع تعديله لصالح البلدان الأوروبية الجنوبية في عقد الثمانينيات، بعد انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال سينتقل حتماً لصالح شمال شرق أوروبا مع منعرج القرن الحادي والعشرين. لذلك، ومن هذا المنظور الجيوستراتيجي، فإن من مصلحة أوروبا الجنوبيّة أن تعمل على توطيد الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة مع بلدان جنوب البحر المتوسط ومع بلدان المغرب بالخصوص، وذلك حتى تتمكّن من التصدّي للنزعة المحتملة لتهميشها النسبي بعد تحوّل مركز الثقل إلى شمال شرق أوروبا. إن ضرورة تعديل ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي تقضي بربط المغرب العربي بالفضاء الأوروبي بصفة أمتن وأنجع.

- على المدى القصير، فإنّ إبرام اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكلّ من المجر وبولونيا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا بهدف تكوين منطقة تجارة حرة بصفة تدريجيّة، إنّ ذلك يحتم على البلدان المغاربيّة إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على تصوّر استراتيجيات ملائمة، وبخاصة أنّ التخوّف الشرعي من تحول الاهتمام الأوروبي إلى أوروبا الشرقيّة يرافقه تخوّف من التطوّر في العلاقات الأوروبيّة مع بلدان متوسّطة منافسة (تركيا وإسرائيل ومالطا وقبرص)، والمتمثّل في النسق السريع لإنشاء منطقة تجارة حرّة ووحدة جمركيّة بين هذه البلدان والاتحاد الأوروبي.

٤ - أخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حرب الخليج، وكذلك المدّ الذي عرفته الحركة الإسلاميّة الأصوليّة، قد أدخلا اعتبارات جديدة في مفاهيم الأمن والاستقرار في المنطقة الأورومتوسّطية، حيث بات من الضروري التركيز على الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعية لتحديد مقاربة جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي.

علاوة على كلّ هذه الاعتبارات الجديدة، لا بدّ من الوقوف عند التطوّرات الحاصلة في كلّ من تونس والمغرب. فكلا البلدين قد انطلق في حركات إصلاحيّة هيكليّة (١٩٨٣ في المغرب و١٩٨٦ في تونس) تقضي بتحرير الاقتصاد وتقليص تدخل الدولة المباشر مع الخصخصة وتحرير التجارة الخارجيّة والعمل بخطى حثيثة للوصول إلى فاعليّة تبديل وتحويل النقود المغاربيّة، وكذلك الاعتماد على الاستثمار الخارجي. . .

إنّ هذا التوجّه الهيكلي قد أصبح معطى قوياً «لا رجعة فيه»، وهو يعني الاندماج المطّرد في السوق الدوليّة. ومن هذا المنظور، فإن التوجّه نحو الاندماج أكثر في الفضاء الأوروبي يعدّ وسيلة للاندماج الأكبر في الاقتصاد الدولي، حيث إن التوجّه الأوروبي وآفاق تكوين منطقة تجارة حرّة، يندرج بالنسبة إلى أصحاب القرار في كلّ من تونس والمغرب، ضمن منطق متجدّد لمفهوم التكيّف الهيكلي (Structural Adjustment) مع الاقتصاد الدولي. ويعتبر هذا الاختيار وكأنه فرصة تاريخيّة جديدة لتدعيم التوجّه الليبرالي وتأكيده، فتكوين منطقة تجارة حرّة يشكّل دفعاً إيجابياً لحركة التنمية. والارتباط الأوثق مع شريك أكثر تقدّماً وتصنيعاً من جهة والاحتكاك به (المنافسة) من جهة أخرى، سيؤدّيان إلى وضع يحقّق تحديث (تعصير) جهاز الإنتاج والرفع من مستوى مردوديّته، حتى يقبل المنافسة بقدرات أكثر نجاعة. فالتوجّه نحو إنشاء منطقة حرّة ليس محلّ جدل بالنسبة إلى أصحاب القرار في تونس والمغرب، وهناك بالتالي اعتقاد راسخ بأن المزايا والمنافع المحتملة ستكون أنجع ردّ عملي على تدهور المزايا التفاضليّة لاتفاقيات ١٩٧٦، وعلى التأثيرات السلبيّة لتحوّل اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقيّة والبلدان المتوسطيّة المنافسة.

رابعاً: ما هي المساوئ والأضرار المحتملة؟

إنّ المراهنة على الآثار الإيجابية المنتظرة من «ترسيخ التكامل» بين الاقتصادات المغاربية والاتحاد الأوروبي في إطار منطقة تجارة حرّة قد تعدّ مجازفة إذا لم نأخذ بعين الاعتبار المساوئ والأضرار المحتملة، ولم نضبط ميزان تقييمي (Balance Sheet - Bilan) أكثر موضوعيّة وجديّة.

١ ـ من البديهي أن نذكر أن منطقة تجارة حرّة تعني أن كلّ بلد شريك في هذا الفضاء ملزم بتعديل نظامه الحمائيّ، وذلك برفع الحواجز الجمركيّة (التعريفات الجمركيّة والقيود الكميّة) التي تحول دون الحركة التجاريّة مع البلدان الشريكة. مع العلم أنّ كل قطر يحتفظ بنظامه الحمائي بالنسبة إلى البلدان الخارجة عن المنطقة.

ومنطقة التجارة الحرّة تعدّ مرحلة أولى في مسار الاندماج الاقتصادي تتبعها الوحدة الجمركيّة ـ السوق المشتركة ـ الوحدة الاقتصاديّة. والمهمّ هنا أن الأنموذج التكاملي المطروح يعني منطقة التبادل الحرّ، وهو يخصّ بلداناً متفاوتة النمو بصفة كبيرة حيث، كما أكّدنا سالفاً، إن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للاتحاد الأوروبي يمثّل ٦١ مرّة ناتج بلدان المغرب، في حين أن عدد السكان في الاتحاد الأوروبي يفوق بـ ٥,٨ مرات عدد سكان المغرب، وبالتالي فالناتج المحلي للفرد في أوروبا يساوي ما يقارب ١١ مرّة الناتج المحلي للفرد في المغرب. وكنتيجة لذلك، يتبيّن أن مثل هذه الفوارق التي تعكس تبايناً كبيراً في الأرضية الإنتاجيّة (صناعات تحويليّة، تقانة...) والكفاءة والقدرة التنافسيّة تقضي بأن من أهمّ الأضرار اللاحقة بالنسبة إلى البلدان المغاربيّة (الأقل نموّاً) التخلي عن (أو إزالة/ أو خسارة) العديد من القطاعات (النشاطات) الاقتصاديّة التي هي غير مؤهلّة للمنافسة، بعد رفع الحواجز الجمركيّة الحامية لها وإزالتها قبل ذلك. وتفيد بعض الدراسات الأوليّة حول

تونس والمغرب أن القطاعات والأنشطة المهدّدة في أجل متوسط قد تمثّل ما لا يقلّ عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي!

٢ ـ كما يتولّد من إنشاء منطقة التبادل الحرّ بالنسبة إلى بلدان المغرب خسارة جبائيّة لا يستهان بها، وهي ناجمة عن إزالة الرسوم الجمركيّة، وبالتالي تقلّص الإيرادات الجمركيّة. فمثلاً، بالنسبة لتونس، قد يهبط مجموع الإيرادات في ميزانيّة الدولة بنسبة ١٣ بالمئة تقريباً.

٣ ـ تحويل مجرى المسالك التجاريّة الخارجيّة، وهي التي قد تمثّل منفذاً واعداً لتصريف البضائع المغاربيّة. إنّ إبرام اتفاقيّة لإنشاء منطقة تبادل حرّة مع الاتحاد الأوروبي يعني إنشاء فضاء تنافسي غير متكافىء بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة الأخرى في المجال التجاري الخارجي، ممّا سيؤدي إلى جرّ بعض هذه البلدان الشريكة (المصادقة على اتفاقيات الغات) إلى أن تطالب بتعميم المعاملة الجبائيّة (إزالة الحواجز...)، ولهذا التعميم كذلك آثار سلبيّة متوقّعة.

إنّ المساوئ والأضرار المحتملة متأتية من الوضع اللامتكافىء بين بلدان المغرب والاتحاد الأوروبي، فبلدان المغرب الأقل نموّاً مطالبة، في حقيقة الأمر، بأن تقوّض جهازها الحمائي. وهذا اللاتكافؤ يحتّم تعويضاً مالياً يهدف إلى دعم سياسة اقتصاديّة تكيّف الاقتصادات المغاربيّة مع منطق التبادل الحرّ. وإن هذا المعطى جوهريّ إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن الهدف المنشود من هذا النمط التكاملي هو خلق حركيّة جديدة تدفع بالمسار التنموي المشترك في اتجاه يحدّ من الفارق الكبير والمتصاعد بين الجانبين. حينئذ، لا يمكن فصل الجانب التجاري (إزالة الحماية لتحرير التبادل) عن إعادة ضبط سياسة تعاون جديدة في المجال المالي، وذلك لأن الدراسات الجاهزة تبيّن أنّ التكيّف مع مستلزمات منطقة التبادل الحرّ ثابتة ومحقّقة، في حين أن المكاسب الاحتماليّة المتوقعة غير ثابتة وغير مؤكّدة لأنها متوقفة على التمويلات الخارجيّة الضروريّة لتعويض الخسارة في الإنتاج والإيرادات الجبائيّة من جهة، وعلى تنفيذ استراتيجيا للنهوض بجهاز الإنتاج من جهة أخرى، وذلك حتى يبلغ مستوى يؤهّله للمنافسة في ظروف مقبولة. لا بد إذاً، من ضبط تصوّر مندمج يربط الجانب التجاري بالجانب المالي، يربط التنازلات الجمركيّة المغاربيّة بالتعويضات الماليّة الأوروبيّة، ويربط التعاون المالي بإعادة بناء وتحديث الجهاز الإنتاجي المغاربي.

خامساً: كيف انطلقت المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين تونس والمغرب والاتحاد الأوروبي؟ ما هي المقترحات الأوروبية الأولية؟ وماذا يمكن استنتاجه حالياً؟

في أواخر سنة ١٩٩٣، اعتمدت المبادرة الأوروبية تجاه تونس والمغرب على مبدأ التبادل الحرّ (إعفاء من كل الأداءات الجمركية) بالنسبة إلى المنتوجات الصناعيّة باستثناء

سلعتين نسيجيّتين: المنسوجات القطنية والبنطلونات.

أما في ما يتعلّق بالمنتوجات الزراعيّة، فقد تشبثت أوروبا بالسياسة الزراعيّة المشتركة القاضية بالمحافظة على الجهاز الحمائي، وبعزل الصادرات المغاربيّة عموماً عن منطقة التبادل الحرّ.

١ ـ تونس

تنصّ المبادرة الأوروبيّة على تعهّد تونس بإنشاء منطقة تجارة حرّة طوال مدّة انتقاليّة محدّدة بـ ١٢ سنة، وذلك بالنسبة إلى كل المنتوجات الصناعيّة والفلاحيّة.

ويقضي التعهّد المطلوب برفع الحواجز الجمركيّة بصفة تدريجيّة بالنسبة إلى المنتوجات الصناعيّة بحسب مرحلتين:

ـ مرحلة أولى تمتدّ إلى ٦ سنوات وتشمل حذف الترتيبات الحمائيّة على ما يقل عن ٥٤ بالمئة من المنتوجات الموزّدة من أوروبا.

ـ مرحلة ثانية تمتدّ إلى ٩ سنوات يتمّ فيها التخلي عن كلّ العراقيل الحمائيّة لكلّ المنتوجات الموزّدة من أوروبا. وتعتبر هذه المرحلة شديدة الحساسيّة لأنها ستشمل المنتوجات الموزّدة من أوروبا، والتي تُصنع كذلك في تونس ولها مثيل محليّ. ويشمل برنامج حذف التراتيب الحمائيّة ليس الرسوم الجمركيّة فحسب، بل القيود الكمية على المبادلات التجاريّة كلها (كما هو بصدد التنفيذ في نطاق سياسة التعديل (أو التكييف) الهيكلي بحسب التعهّدات المقدّمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي). كما تنصّ المبادرة الأوروبية على أنه في إمكان الشريك التونسي، خلال، أو حتّى بعد الفترة الانتقاليّة، اللجوء إلى اتخاذ إجراءات استثنائيّة في ظروف معيّنة ولمدّة محدّدة بهدف حماية أو دعم قطاعات اقتصاديّة ناشئة أو مجابهة لصعوبات هيكليّة.

لا بدّ هنا من أن نوضّح أن كلّ اتفاقيّة لإنشاء منطقة تجارة حرّة تضبط شروطاً للتخلّص من الالتزامات بصفة مؤقتة وفي ظروف معيّنة، وذلك حتّى تمكّن الشريك (بخاصة الأقل نموّاً) من حماية قطاعاته الناشئة أو المهدّدة بالمنافسة، غير أننا إذا ما تمعّنا في المبادرة الأوروبيّة التي تأخذ بعين الاعتبار مفهوم لزوم الحماية المؤقتة للصناعة الناشئة، فسنجد أنّها في الحقيقة تضع قيوداً وشروطاً تتّسم بالصرامة وقلّة المرونة.

ـ فالمدّة مثلاً لا تفوق ٥ سنوات.

ـ الرسوم الجمركيّة لا تفوق نسبة ٢٥ بالمئة.

ـ مجموع المنتوجات التي قد تشملها الترتيبات الاستثنائية لحمايتها لا يفوق ١٥ بالمئة من مجموع الواردات من أوروبا.

ـ التخلي عن الترتيبات الاستثنائية يبدأ بعد سنتين من وضعها. ولا يمكن الاحتفاظ

بها في نهاية مدّة قصوى بـ ١٢ سنة.

ولو اطّلعنا على بعض التجارب العالميّة الأخرى ـ مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصاديّة في تونس مقارنة بالشريك الأوروبي ـ لاستنتجنا أنّ الشروط الأوروبيّة مقيّدة، وأنه لا بدّ من العمل على تغييرها في اتّجاه المرونة اللازمة لحماية الصناعة الناشئة ودعمها، إذ لا يمكن لبلد مثل تونس أن يتقيّد في إطار هذا «المشروع التكاملي مع أوروبا» بشروط تعمل على تجميد بنيته الصناعيّة وعلى تحجيم الظروف والإمكانات للدخول في صناعات تحويليّة مستقبليّة قد لا يكسب منها حالياً مزايا نسبيّة كافية. فهل أنّ الارتباط بالسوق الأوروبيّة في إطار منطقة تجارة حرّة يعني تبنّي استراتيجيا استسلاميّة تغلق الباب بصفة نهائيّة، أو تكاد، على احتمال تغير تقسيم العمل في اتّجاه إيجابي؟ فما هو المكسب إذاً إذا كان مشروع منطقة التجارة الحرّة يقضي بتجميد تقسيم العمل الحالي أو صياغة تقسيم عمل أقلّ تكافؤاً. في هذه الحالة، يصبح من الضروري التخلي عن الشروط المقيّدة لحماية الصناعة الناشئة، كما يجب اتّخاذ كل الاحتياطات العمليّة للحيلولة دون الوقوع، على المدى المتوسط، في وضع يعرقل حركيّة تغيير إيجابيّة للبنية الصناعيّة والاختصاص في مجالات جديدة وواعدة.

إنّنا نعتقد أن المبادئ الأوروبيّة في تصوّرها الأوّلي منقوصة، وقد يؤدّي ذلك إلى خلق نزعة صعبة للتغيير، مضادة لاستراتيجيا تهدف إلى تنويع أشكال التخصّص (Spécialisation) الدولي وتطويرها. من جهة أخرى، وكما أوردنا سابقاً، فإن المبادرة الأوروبيّة تقضي بعدم عدول الجانب الأوروبي إلى وسائله الحمائيّة في مجال مهم بالنسبة إلى تونس، هو المنسوجات القطنيّة والبنطلونات، وكذلك المنتوجات الزراعيّة.

في ما يتعلّق بالمنتوجات النسيجيّة[1]، لا نعتقد أنّ منطقة التجارة الحرّة ستكون حافزاً لدفع الصادرات التونسيّة، بل إن المزايا التفاضليّة التي تتمتّع بها تونس إلى الآن قد تشهد تقلّصاً. ومن الضروري التأكيد في هذا المستوى على أن التحدّي المطروح بالنسبة إلى تونس هو في الحقيقة صناعي وليس تجارياً. وهو كامن في توصّل تونس إلى المحافظة على مزاياها النسبيّة ودعمها بالنسبة لمنافسيها. وهذا يعني سلوك سياسة ديناميّة فاعلة وثابتة للرفع من مستوى الكفاءة والمنافسة.

أمّا في المجال الزراعي، فيمكن القول إنّ المبادرة الأوروبيّة في صيغتها الأولى لا تمثّل تقدّماً ملموساً. فقد اقتصرت على بعض التعديلات في ما يخصّ الخضر والغلال والبقول (رفع مستوى الحصص المعفاة من الأداءات الجمركيّة ـ حذف الرسوم الجمركيّة

(١) في ما يخص الصادرات من البنطلونات، تحقق تونس حالياً ١٠٠ بالمئة من الحصة (quota) المخصصة لها. في حين أنها لا تحقق سوى ٥٠ بالمئة من الحصة المخصصة لمنسوجات القطن. فبالإمكان رفع حصة تونس في هذا المجال الأخير.

في نطاق الحصص المخصّصة للمنتوجات التي لا تتمتّع بالنظام التفاضلي الحالي).

أما ما يتعلّق بأهم المنتوجات الفلاحيّة: الزيت والخمور والتمور والأسماك، فلا تنصّ المبادرة الأوروبيّة على شيء حوله. وهذا عائق كبير، وبخاصة لو أضفنا إلى ذلك ما نعتقده من احتمال مرور الصادرات الزراعيّة بفترة أصعب، نظراً إلى شروع الاتحاد الأوروبي في ضبط سياسة أسعار جديدة بعد اتفاقيّة الغات (GATT).

ومن دون الخوض في الجزئيّات الفنيّة، فإن الدراسات المتوفرة تدلّ على غموض هذه السياسة. فكيف سيتمّ ضبط أسعار الدخول في السوق الأوروبيّة؟ وما هي العقوبات المتأتيّة عن عدم الامتثال لهذه الأسعار؟ إن السياسة الزراعيّة الأوروبيّة غير واضحة، وهي تعبّر عن قلق وحيرة كبيرتين تجاه المنتوجات الزراعيّة المتوسطية: وهذا ما يجعلنا لا نتفاءل في مستقبل الزراعة المغاربيّة. فهل الحفاظ على الوضع الراهن (Status quo) أقلّ سوءاً؟

أخيراً، فإن المبادرة الأوروبيّة، في جانبها المالي، غير دقيقة، ولا تمثل تحوّلاً نوعياً ذا اعتبار... وهذا عائق كبير ثانٍ. فالجانب التونسي ضبط حاجياته في مرحلة أولى (نصف مليار دولار في المرحلة الأولى: ٦ سنوات) لتعويض الإيرادات الجبائيّة، ولتمويل برنامج إعادة هيكلة قطاعاته الصناعيّة (٢٠٠٠ مليون دولار في التصوّر الأوّلي).

٢ ـ المغرب

إنّ نصّ المبادرة الأوّلي للاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرّة مع المغرب، يكاد يتشابه كليّاً مع النص الخاص بتونس. ولو حاولنا أن نتناول هذا النصّ بصفة نقديّة من وجهة نظر المغرب، لتبينّ لنا أن أهمّ إشكالية تخصّ القطاع الزراعي والصيد البحري، حيث إنه إذا تعهّد المغرب برفع نظامه الحمائي على الواردات الزراعيّة الأوروبيّة خلال الفترة الانتقاليّة (١٢ سنة)، فمن حقّه أن يطالب الشريك الأوروبي ـ استناداً لمبدأ التعامل بالمثل ـ بأن يرفع تدريجياً العراقيل الحمائيّة المباشرة وغير المباشرة (الرسوم الجمركيّة، ومنظومة الحصص المقيّدة، وروزنامة فترات التصدير نحو أوروبا، ونظم منظومة الأسعار المرجعيّة). لكن، وكما أوردنا، فإن المبادرة الأوروبيّة قد استثنت المبادلات الزراعيّة من منطقة التجارة الحرّة، ما عدا بعض التعديلات المتواضعة. ولا بدّ هنا من التذكير بأنه بوسع المغرب، بمقتضى المعاملة المتكافئة، أن يتوخى سياسة واضحة في ما يخص تفكيك جهازه الحمائي. فبما أن ما يسمى الدعم الأوروبي للزراعة يمثّل ٢٥ بالمئة (جميع التراتيب المؤديّة لحماية ودعم الزراعة MGS: Mesure générale de soutien) من الناتج الزراعي، في حين أنها لا تمثّل سوى ٣ بالمئة بالنسبة إلى المغرب، فالفارق ٢٣ بالمئة يمثّل الحدّ المعقول لمستوى الحاجز الحمائي الذي بإمكان المغرب وضعه. هذا، ويمكن في الملف المغربي، إضافة الاحتياطيات نفسها التي يجب توخيها لحماية الاقتصاد المغربي في حالة وجود صعوبات ماليّة في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات ولحماية الصناعات الناشئة، وكذلك ضرورة خلق جهاز تمويلي لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصاديّة المهدّدة وتدعيم

البنية التحتيّة لتسهيل الارتباط بأوروبا وتعزيزه. وتبقى قضيّة التمويلات الخارجيّة - استثمارات خاصة وإعانات حكوميّة - جوهريّة كذلك بالنسبة إلى المغرب.

خلاصة

في ضوء هذا العرض السريع والموجز لأهم معطيات المبادرة الأوروبيّة، بمقدورنا استخلاص بعض النتائج التي قد تكون مؤقّتة نظراً إلى أن الإشكالات لا تزال مطروحة، وأن المفاوضات جارية للوصول إلى اتفاقيّة خلال سنة ١٩٩٥.

١ - يعتزم الاتحاد الأوروبي إنشاء نظام تبادل حرّ مع البلدان المغاربيّة، لكن هذا النظام الجديد لا يمثّل قفزة نوعيّة ذات اعتبار بالنسبة إلى الوضع الراهن. إن استثناء القطاع الزراعي والصيد البحري الذي يشكّل قطاعاً حيوياً بمزايا مقارنة ملموسة، يعتبر نقطة ضعف كبيرة. فالبلدان المغاربيّة مطالبة برفع كلّ الحواجز أمام السوق الأوروبيّة، في حين أن هذه الأخيرة تظلّ صعبة العبور.

٢ - إنّ محتوى التعاون المالي يظلّ، بحسب علمنا، هزيلاً نسبياً ولا يمثّل تغييرات إيجابيّة ملموسة ومناسبة كمّاً وكيفاً، مستجيبة لمتطلّبات إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي المغاربي ولتعويض هبوط إيراداتها الجمركيّة.

٣ - إنّ منطقة التجارة الحرّة ستؤدي إلى إلغاء الحماية عن الاقتصادات المغاربيّة، وهذا يعني، كما قلنا، خسارة في مجال الإنتاج (سقوط ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي) وفي عائدات ميزانيّة الدولة.

إنّ عدم التكافؤ في التفاوض حول هذا المشروع البديل واضح وضوحاً جليّاً. ففي حين أن الاتّحاد الأوروبي - باستثناء بعض المواد الزراعيّة وبعض المواد النسيجيّة - مفتوح للمنتوجات المغاربيّة، فإن بلدان المغرب الأقل نموّاً (والتي لا زالت تبني صناعاتها الناشئة وتدعمها) مطالبة بفتح سوقها (والعدول عن نظامها الحمائي) أمام عملاق قطع شوطاً تاريخياً كبيراً في مجال المنافسة.

إنّ بلدان المغرب مطالبة بالالتزام بهذا الإجراء الأحاديّ الجانب، وهذا أمر يطرح إشكالاً جوهرياً. . . لا يمكن رفعه إلا بشرط تعديل الوضعيّة غير المتكافئة، وذلك بتعويض مالي ذي بعد استراتيجي. فإذا كان الهدف من مشروع تكاملي مع الاتحاد الأوروبي، هو، في نهاية الأمر، دفعاً جديداً لحركة تنمية مشتركة تفضي من الناحية الاستراتيجيّة البعيدة الأمد إلى الحدّ والتقليص التدريجي للهوّة بين الضفتين في مجال التنمية - إذا كان ذلك هو الهدف، فلا بدّ من استراتيجيا مشتركة تنبني على دعم مالي جبار لتقويم الاقتصادات المغاربيّة من أجل التبادل الحرّ، لأن الخسارة أو التكلفة التي ستتحمّلها البلدان المغاربيّة، كما أسلفنا، ليست هيّنة، كما أنّه ليس هناك من ريب في وقوعها، في حين أنّ المزايا المنتظرة موكولة إلى تدفّق رؤوس الأموال الخارجيّة الضروريّة لتعويض

الخسارة الجمركيّة ولتنفيذ استراتيجيات جريئة لتحديث جهاز الإنتاج ورفع مستواه حتى يكون مؤهّلاً للمنافسة.

إن الدراسات كلها التي أنجزت حول تونس والمغرب، من منظور تكوين منطقة التجارة الحرّة مع أوروبا، تقرّ بصفة واضحة وجليّة أن الرهان الأساسي في هذا المشروع هو حركة رؤوس الأموال (قروض حكوميّة واستثمارات خاصة).

إذا كان الهدف والرهان هو ما قدّمناه وأوردناه، فستكون خلاصة التقييم أنه لا بدّ من تحوّل جذري في مفهوم العلاقات بين بلدان المغرب والاتحاد الأوروبي. فلا بدّ من تصوّر استراتيجي مشترك يرمي إلى دفع حركيّة جديدة لها غاية محدّدة تهدف، مثلاً، إلى بلوغ مستوى الدخل الفردي لكلّ بلد مغاربي نسبة الدخل للبلدان الأوروبيّة الأقل نمواً (اليونان والبرتغال) وذلك إثر الفترة الانتقاليّة.

وهذا الهدف الطموح يستوجب دعماً ماليّاً قويّاً... فهل أن الشريك الأوروبي في حالة استعداد لإنجاز هذه القفزة... التي هي في مستوى التحدّيات الكبرى التي تجابهها البلدان المغاربيّة؟

لكن - وهذا استدراك أساسي - هل أنّ هذا التوجّه القاضي بانضمام البلدان المغاربيّة قطراً قطراً في منطقة تجارة حرّة مع البلدان الأوروبيّة يعني نهاية المغرب العربي الكبير... وبالتالي نهاية التكامل العربي؟

لا بدّ من أن نقرّ بأن الظرف التراجعي الذي تعيشه أقطارنا يعني احتمال تجميد التوجّه التكاملي بين بلدان المغرب العربي والبلدان العربيّة عموماً...

فهل بإمكاننا، كمفكرين واقتصاديين مغاربيين وعرب، تقييم هذا التوجه نحو منطقة التجارة الحرّة ووضع شروطه، حتى لا يكون عائقاً قوياً يستحيل في ما بعد رفعه أمام إعادة بناء البيت المغاربي والعربي عموماً؟

تعقيب

الياس غنطوس(*)

إنه لمن دواعي السرور المشاركة في هذا المؤتمر، والتعقيب على دراسة د. عزام محجوب حول مشروع إقامة منطقة تجارة حرة بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. وأود بداية أن أشير إلى أن المؤتمر يأتي في وقت تمر فيه المنطقة العربية بظروف حرجة تحتاج إلى الكثير من التفكير والوعي لما يمكن أن تكون عليه الأمور في المستقبل، خصوصاً في إطار عملية السلام الجارية حالياً. فالمطروح الآن على صعيد التنظير والبحث مستقبل البلدان العربية ككتلة اقتصادية لها وزنها من حيث الموارد الاقتصادية المتاحة فيها، ومن حيث حجمها كسوق واسعة تتمتع بميزات مهمة تتيح لها الاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الواسع النطاق.

لقد أجاد الباحث في عرضه لواقع العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي (تونس والمغرب)، وقدم لنا تحليلاً علمياً للآثار المحتملة لقيام منطقة حرة للتبادل التجاري بين الجانبين. وخلاصة هذا التحليل هو أنه لبس هناك تكافؤ بين الجانبين، سواء من حيث الإنتاج الذي يشكل أساساً لتبادل السلع، أو من حيث القوة التفاوضية التي لها شأن أساسي في تحديد شروط التبادل التجاري. فالاتحاد الأوروبي يستهدف أساساً توسيع نطاق صادراته إلى الخارج عن طريق عقد اتفاقيات تجارية وإقامة علاقات في إطار مناطق حرة للتبادل التجاري، مدركاً أن القدرة التنافسية ستبقى له على حساب الأطراف الأخرى، مما يؤدي إلى التخفيف من إمكانات تطوير الإنتاج والتصدير في الدول المعنية بهذه المناطق الحرة. ويشير د. عزام محجوب تحديداً إلى أن منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى إلغاء الحماية للاقتصادات المغاربية بمقدار كبير قد يبلغ ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي في تلك البلدان، وكذلك خسارة في عائدات خزينة الدولة.

(*) الأمين العام المساعد لاتحاد الغرف العربية.

وفي اعتقادنا أن إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان المغاربية والاتحاد الأوروبي لا تحمل في طياتها بذور الاستمرارية، باعتبار أن المصلحة من مثل هذه المنطقة تعود عبر الزمن وبدرجات متزايدة إلى الاتحاد الأوروبي. فمن أهم أسس استمرارية المشاريع التكاملية بين البلدان ونجاحها هو تأمين توزيع عادل ومقبول للمنافع والأعباء الناجمة عن التكامل بين الأطراف المعنية. ومن البديهي أن إقامة منطقة حرة للتجارة بين البلدان المغاربية والاتحاد الأوروبي لا تؤمن مثل هذا الوضع، وبالتالي فإن الجانب المغاربي سيكون الطرف الأقل حظاً في هذا المشروع. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية التكامل الاقتصادي تقول بدينامية عملية التكامل، وهذا ما أشار إليه د. محجوب بصورة خاطفة. فعملية التكامل وإن بدأت بمنطقة تجارة حرة لا بد من أن تظهر في إطارها ضغوط لتحويلها إلى اتحاد جمركي، ومن ثم إلى سوق مشتركة وصولاً إلى وحدة اقتصادية. أو بعبارة أخرى، إن عملية التكامل لها دينامية ذاتية تعبر عن نفسها بمراحل مختلفة، وإلا تراجعت هذه العملية إلى الوراء، أي إلى وضع «لاتكاملي» بين الأطراف المعنية. وفي اعتقادنا أن الاتحاد الأوروبي، وفق ما نراه الآن، لن يكون على استعداد بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة مع البلدان المغاربية، أي بعد فترة تتراوح بين ١٢ و١٥ سنة ـ وهي فترة طويلة لمثل هذا المشروع ـ لن يكون مستعداً للارتقاء بعملية التكامل إلى مرتبة أعلى، أي إلى اتحاد جمركي. وحينذاك، إما أن تتراجع عملية التكامل المنجزة في إطار منطقة تجارة حرة، أو تصبح الأسواق المغاربية في وضع قد لا يكون في مصلحتها.

وليس خافياً أن التكوين الصناعي في البلدان المغاربية لا يتناسب مع ذلك الموجود في دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن أية مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ستؤدي إلى حدوث تراجع صناعي بفعل المنافسة القوية من الصناعات الأوروبية. على أن د. محجوب عزام يوضح أن الرهان الأساسي في مشروع منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي هو حركة رؤوس الأموال، من قروض حكومية واستثمارات خاصة، إلا أن هذا الأمر قد يصعب من الآن التأكد منه، إذ إن المتغيرات قد تكون كثيرة في غضون المرحلة المقبلة.

لقد وفق الباحث في خلاصة دراسته حين أشار إلى أن التكامل الاقتصادي العربي يبقى أملاً يحتذى بالرغم من الوضع الذي نشهده اليوم. إن مؤتمرنا معني بالمشاريع التكاملية البديلة للمشروع العربي، أي السوق العربية المشتركة. فإلى جانب الشرق أوسطية هناك المتوسطية، ولكل منهما غايات سياسية تتبناها قوى خارجية بعيدة عن المصلحة العربية المشتركة، لا بل إنها مغلفة باعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية تغيب فيها المصلحة العربية. إن أي مشروع تكاملي يحتاج إلى توافر عنصر خارجي يعمل على دعمه وترقيته، فمثلاً بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مشروع مارشال العنصر المحرك لقيام هذه السوق في سبيل خدمة مصالح الغرب أمام الوجود السوفياتي، إلى جانب أمور أخرى. ويمكن القول بأن مشروع السوق العربية المشتركة لم يتمكن من الانطلاق عربياً، كما لم يكن له من يدعمه من الخارج. والأمل بأن

تستطيع البلدان العربية أن توفر الشروط اللازمة لقيام هذا المشروع العربي، ولو أن ذلك قد يكون صعباً في المرحلة الراهنة، إلا أنه يبدو لنا البديل الوحيد الذي يعطي البلدان العربية دفعة قوية لتعزيز وجودها ودعم قوتها التفاوضية إقليمياً ودولياً.

إن هذا الاستنتاج يجب ألا يعني أن على البلدان العربية أن تكون، في أي مشروع عربي تختاره، منغلقة على نفسها. فالزمن الذي نعيش فيه الآن هو زمن انفتاح وتبادل خبرات وتجارب بين الشعوب، ومد جسور للتعاون، خصوصاً في المجال الاقتصادي. ومع أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) لها بعض المساوئ بالنسبة للدول التي ما زالت في طور النمو، إلا أنها تفسح المجال أمام عولمة التجارة وترشيد الموارد وصولاً إلى تعزيز المبادلات وتحقيق الاستفادة من التجارة. فهذه الاتفاقية هي إحدى ركائز النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ومع أن البلدان العربية لم تكوّن بعد رأياً موحداً إزاءها، على الرغم من أن بعضها انضم إليها بالفعل، فإن الاتفاقية تشكل تحدياً من حيث إنها تقضي بتعميم أية منافع أو مزايا جمركية تعطيها إحدى الدول المنضمة إليها، على الدول الأعضاء كافة، وهذا الأمر يعني بداهة أن على البلدان العربية أن تتخلى عن ارتباطاتها بالاتفاقات التجارية التفضيلية العربية، وبالتالي التخلي عنها لمصلحة اتفاقية الغات.

على أن اتفاقية الغات تتضمن أحكاماً تتيح لأية مجموعة من الدول إقامة تكتل إقليمي خاص بها يعطيها قدراً من حرية التصرف في جانبي الحماية ومواجهة المستقبل.

وفي رأينا أن وضع تصميم لتكتل إقليمي عربي أصبح الآن أسهل لأن جميع العقبات التي كانت تقف دونه قد أزالتها تقريباً اتفاقية الغات، وأن المبادئ التي وضعتها هذه الاتفاقية للتجارة وللتكتل الاقليمي تتجاوز عملية التفاوض والتعقيد، وتحدد المعالم تحديداً كاملاً وواضحاً.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية اتخذ في دورته السادسة والخمسين المنعقدة في القاهرة خلال ٩ ـ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ قراراً بتشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وممثلين عن اتحاد الغرف العربية لدراسة كيفية تفعيل «اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية» التي عقدت عام ١٩٨١، وإعداد المقترحات اللازمة بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم البلدان العربية كافة، وتتماشى مع أوضاع واحتياجات البلدان العربية جميعها، كما تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

فهل نستطيع من خلال هذا المؤتمر أن نبلور مثل هذا التوجه؟

المناقشات

١ ـ جلال أمين

أعتقد أن الدراسة البديعة التي قدمها د. عزام محجوب على الرغم من صغر حجمها، تقدم لنا صورة واضحة تمام الوضوح للعلاقة بين تونس والمغرب من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى: صورة تاريخية وتحليلية وتقييمية ومستقبلية في الوقت نفسه.

ملاحظة وحيدة أرجو منه توضيحها: يبدو من الدراسة وكأن كاتبها يعتقد أن المساوئ التي يمكن أن تنتج لتونس والمغرب عن الدخول في منطقة تجارة حرة مع أوروبا يمكن تصحيحها إذا حصلت الدولتان على دعم مالي ضخم أو جبار (على حد تعبيره) من أوروبا، وأن المسألة تتوقف على حجم هذا الدعم. لكن السؤال هو: هل يمكن أن يوجه هذا الدعم المالي نحو تنويع الاقتصاد المغاربي على النحو الذي نرجوه للدولتين ما دامت الدولتان المغربيتان قد حرمتا من فرص التسويق؟ وإذا أعطي الدعم المالي للقطاعات التقليدية التي لا تعاني صعوبات التسويق، كالتعدين مثلاً أو بعض السلع الأولية التي يمكن تصريفها في أوروبا بسهولة، ألا يعني ذلك استمرار نمط تقسيم العمل الدولي الذي يشكو منه د. عزام؟

٢ ـ جودة عبد الخالق

أبدأ بتوجيه التحية للباحث لتجاوزه الحاجز الثقافي الذي فرضه الاستعمار على المغرب العربي، فقدم لنا دراسة رصينة بلغة عربية سليمة. ولدي أربع ملاحظات على دراسته القيمة.

الملاحظة الأولى: عبارة عن اقتراح ترجمة مغايرة لكلمة الفضاء الأوروبي (European Space) والترجمة التي اقترحها هي الحيز الأوروبي، حيث إن المقصود ليس الفضاء بالمعنى الشائع، وإنما مجال النشاط الاقتصادي.

الملاحظة الثانية: هناك تعارض في جزء من البحث، حيث يذكر الباحث في الفقرة

الثانية أن هناك استثناءات من تحرير التجارة بين تونس والاتحاد الأوروبي تشمل سلعتين صناعيتين بالإضافة إلى المنتجات الفلاحية. وفي الفقرة الثالثة يذكر أن المبادرة الأوروبية تنص على تعهد تونس بتحرير التجارة بالنسبة إلى كل المنتجات الصناعية والفلاحية.

الملاحظة الثالثة: استخدم الباحث النسبة (r_1/r_2) لتحديد أثر اتفاقية ١٩٧٦. والمقدار r_1 هو نصيب الصادرات المغاربية من الصادرات إلى المجموعة الأوروبية، والمقدار r_2 هو نصيب البلدان المغاربية في صادرات باقي العالم. والفكرة هي أن وجود قيمة للنسبة (r_1/r_2) تفوق الواحد يعني أن هناك أثراً إيجابياً للاتفاق. ولكن هذا صحيح فقط مع ثبات العوامل الأخرى التي تميز بين بلدان المغرب العربي وغيرها في علاقتها مع المجموعة الأوروبية. وهنا نشير إلى عاملين يمكن أن يجعلا النسبة تفوق الواحد، وهما القرب الجغرافي والماضي الاستعماري. وتبقى قضية إثبات أثر اتفاقية ١٩٧٦ بحاجة إلى تدقيق أكثر.

الملاحظة الرابعة: أشار الباحث إلى أن منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي تنطوي على عدم تكافؤ، وقد بني ذلك على أساس اختلاف مراحل النمو بين الطرفين. وأعتقد أن من الضروري أيضاً الإشارة إلى عامل مهم يؤدي إلى عدم التكافؤ بين الطرفين. فالاتحاد الأوروبي يصر على التعامل كطرف واحد مع دول البحر المتوسط فرادى، وهذا لا بد من أن يؤدي إلى عدم تكافؤ. والمفروض هو أن تسعى بعض دول البحر المتوسط، كبلدان الاتحاد المغاربي، للدخول بصورة جماعية في اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتقليل احتمالات عدم التكافؤ وزيادة القوة التفاوضية.

٣ ـ عبد السلام دمق

المشروعان الأوروبي والأمريكي ـ الإسرائيلي للمنطقة مختلفان للأسباب التالية:

أ ـ المشروع الأوروبي جاء كبديل من المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي.

ب ـ إن لأمريكا نظرة تكاملية بالنسبة إلى المغرب العربي مختلفة عن النظرة الأوروبية. وراء هذه النظرة إيجاد طرق ناجعة لاستغلال غاز المنطقة الذي سيكون أكبر مصدر للطاقة في القرن الحادي والعشرين، وهذا ما يفسر وجود معهد بحث أمريكي للتكامل المغاربي في تونس.

ج ـ لقد أظهرت أوروبا معارضتها لإنشاء مؤسسات شرق أوسطية في قمة عمان، ومعارضتها لإنشاء بنك شرق أوسطي. وهي الآن بصدد إقناع البلدان العربية المعنية بالسوق بأن هذا البنك سيخدم صالح إسرائيل لأنه سيعمل بقواعد السوق المالية والنقدية في العالم وليس بقواعد تفاضلية.

إن التجمعات الموجودة لها أطراف تستعملها تجارياً كمنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، لها سوق أمريكا اللاتينية والمجموعة الآسيوية الجنوبية، لها السوق الصينية

والهندية وسوق الخليج والمجموعة الأوروبية، لها البلاد المتوسطية، لذلك تعتبرها منطقة لها وحدها ولا تقبل أن يكون لها خصم في هذه المنطقة، خصوصاً أنها جغرافيا مُشَكّلة بثلاث مناطق حيوية اقتصادية: منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين، ثم المنطقة الافريقية. وهذا يكمن في أهمية البحر الأبيض المتوسط كمنطقة وسط العالم، وكمنطقة حضارية شهدت الحضارات الإنسانية التي شهدها العالم، كالحضارة المسيحية والإسلامية واليهودية، علاوة على الحضارة الفرعونية وبلاد ما بين النهرين التي كانت أساس الحضارة الإنسانية باكتشاف الحبوب لتغذية الإنسان والحيوان. ومن هنا، كما هو معروف بدأت عملية التراكم المادي والحضري للانسانية.

٤ ـ عبد الفتاح الجبالي

أعتقد أن قراءة الاتفاق الموقع مع بلدان الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى دراسة الاتفاقات الشبيهة، ونقصد بها تحديداً الاتفاقية الموقعة من قبل الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل أو مع بعض البلدان العربية الأخرى، وذلك لمعرفة هل هناك صيغة محددة تطبق على بلدان جنوب المتوسط، أم أن كل دولة تخضع لشروط مختلفة، أو ما هي علاقة هذه الاتفاقية بالمشروع الشرق أوسطي، هل هناك تنافر بين هذه المشروعات أم تكامل؟

وهذا يدفعنا **أولاً** للتساؤل عن الدوافع والأهداف الأوروبية وراء هذه الدعوة، فهل تعود إلى الرغبة في الإقليمية لاعتبارها تمثل الأولوية القصوى لأوروبا في علاقاتها؟ أم أن الأمر يعود إلى أمور أخرى تتعلق برغبة أوروبا في البحث عن «فضاء اقتصادي» يسمح لها بالمنافسة مع القوى الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي الجديد، ونقصد بها تحديداً الولايات المتحدة واليابان؟

وكيف يمكن الحديث عن تعثر تحرير التجارة في إطار الغات على رغم الدخول عملياً في منطقة التجارة العالمية والنتائج المترتبة على اتفاقات الغات؟

ثانياً: ما هو مستقبل هذه الاتفاقية، سواء في ظل التغيرات داخل الاتحاد الأوروبي والتعديلات المتوقعة على اتفاقية ماستريخت، أو انضمام العديد من بلدان أوروبا الشرقية إلى داخل الاتحاد؟

ثالثاً: من هو الفاعل الرئيسي الآن في النظام الاقتصادي الراهن، هل هي الدول الكبرى، أم الشركات المتعددة الجنسية التي تنتج حوالى ٣٠ بالمئة من الناتج العالمي؟

رابعاً: هل هناك مفهوم محدد لحماية الصناعة الخاصة بالصناعة الوطنية، أم أنها متروكة بشكل عام؟ وهل هناك فترة زمنية معينة لتجاوز الواقع المختلف، فيصبح قادراً على التعرض للمنافسة أم لا؟

وماذا عن اتفاقيات الغات في هذه المسألة؟

خامساً: ما هو البديل المطروح على المنطقة في ظل العلاقات الاقتصادية المكثفة مع بلدان الاتحاد الأوروبي؟ هل يمكن استبدال هذه العلاقات بأخرى؟ وما هي؟ وما هي آليات تحقيق ذلك؟

٥ ـ كريمة كريم

هناك ملاحظتان:

الأولى: هي قول الباحث إن التكلفة المؤكدة لاتفاقية الشراكة مع أوروبا هي تخفيض الناتج القومي بمقدار ٣٠ بالمئة، بينما أن المكسب المحتمل (وليس المؤكد) هو زيادة تدفق رأس المال التونسي.

وسؤالي هنا: إذا كان الوضع كذلك، لماذا تقبل تونس الدخول في اتفاقية شراكة مع أوروبا؟ لأنه مهما زاد تدفق رأس المال الأجنبي لن يستطيع تعويض ٣٠ بالمئة تخفيضاً في الناتج القومي. ويرجع ذلك إلى أننا إذا أخذنا المعامل الحدي لرأس المال/الناتج على أساس أنه يساوي ٣ (وهو تقدير متواضع)، فمعنى ذلك أن تونس تحتاج إلى تدفق رأسمالي يبلغ ٩٠ بالمئة من الناتج القومي حتى يمكن أن يعوض ٣٠ بالمئة فاقداً من هذا الناتج. وهذا بالطبع أمر مستحيل عملياً. ولذلك ما كان يجب حسابه هو الآتي: ماذا كان يمكن أن يحدث للناتج القومي التونسي (من خسارة ومكسب) إذا لم تقم اتفاقية الشراكة مع أوروبا، ومع تطبيق اتفاقية الغات؟ فيجب أن تحسب المكسب والخسارة إذاً في ضوء الفرق بين ما كان يمكن أن يحدث إذا لم تقم اتفاقية الشراكة، وما سيحدث بالفعل عند قيام هذه الاتفاقية. فالمكسب والخسارة يجب أن يحسبا هكذا وليس ـ كما فعل الباحث ـ الفارق بين ما سيحدث بعد اتفاقية الشراكة مقارنةً بالوضع القائم حالياً.

أما الملاحظة **الثانية** فهي أن توقع انخفاض الناتج القومي بمقدار ٣٠ بالمئة مبني على أساس تحليل استاتيكي. فاتفاقية الشراكة وتدفق رأس المال الأجنبي والتحدي الصناعي الذي سيترتب على ذلك قد تؤدي إلى رفع كفاءة الصناعة التونسية بما يمكنها من التنافس مع الانتاج الأجنبي المماثل، وبالتالي قد يقل التخفيض في الناتج القومي عن ٣٠ بالمئة، بل قد يزداد الناتج الصناعي ككل. فالعبرة هنا هي دراسة الإمكانيات «الكامنة» للصناعة التونسية في حالة قيام الشراكة الأوروبية وليس الإمكانيات القائمة فعلاً لهذه الصناعة في ظل الوضع الحالي.

٦ ـ محمد العوض جلال الدين

بدلاً من الاعتماد على افتراضات من الباحث، كان من الممكن الحصول على تفاصيل المشروع الأوروبي الذي يعتبر شاملاً جامعاً لكل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويذكر أن هذا المشروع يتضمن بالنسبة إلى مصر ٨٩ بنداً وعدداً من الملاحق والبروتوكولات، ويشمل جميع القطاعات الزراعية والخدمية والصناعية.

وفي ما يتعلق بالآثار المحتملة، يمكن إرجاء تحليل كمي للمكاسب والخسائر، وذلك من خلال معرفة تأثير خفض التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية في الصادرات والواردات من السلع الزراعية والصناعية، وما يتبع ذلك من تأثير في النمو الاقتصادي والتشغيل والهجرة وتوزيع الدخول. وكذلك تأثير الاتفاقية في قطاع الخدمات وهجرة الكفاءات، وبخاصة أن الاتفاقية الخاصة بالخدمات شأنها شأن اتفاقية الغات قد تسمح بهجرة ١٠ بالمئة من الكفاءات الإدارية والفنية، مما سيؤدي إلى المزيد من نزيف هذه الكفاءات.

ولا بد كذلك من بحث المزايا النسبية لكلا الطرفين أخذاً في الاعتبار تكلفة العمالة وإنتاجية العمل، ومن المستفيد: هل هم عمال ومزارعو أوروبا فقط، أو يشمل ذلك العاملين في المغرب، أو ستتوقف المكاسب في الدول الأخيرة على رجال الصناعة والأعمال فقط، بينما يتضرر العاملون ويصبحون من دون حماية؟

ولا بد من أن أشير هنا إلى أن المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية كان عن مقاربات نظرية للتكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل وتطبيقاتها.

أليس في الإمكان الاستفادة من تلك المقاربات النظرية وإغناؤها من خلال متابعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع؟ وقد كانت كبيرة وغزيرة خلال السنوات القليلة الماضية وتتضمن حسابات الكسب والخسائر لكثير من الدول المنضمة إلى اتفاقيات الغات، أو الاتفاقيات الإقليمية التي تنامت بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة.

٧ ـ معتصم سليمان

هناك ثلاثة أسئلة:

ـ السؤال **الأول**: وهو في الجانب الاقتصادي: ماذا أضافت اتفاقية الشراكة من امتيازات جديدة على ما كان موجوداً في اتفاقيات التعاون السابقة عليها، خصوصاً أن نسبة المبادلات التجارية التونسية مع المجموعة الأوروبية أعلى من نسبة المبادلات التجارية داخل المجموعة الأوروبية ذاتها؟

ـ السؤال **الثاني**: ما تأثير الغات في فاعلية اتفاقيات الشراكة، وبخاصة أن البلدان العربية التي وقعت حتى الآن هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية وستشكل منطقة تبادل حر قبل عام ٢٠١٠، وتكاد تكون بشكل متزامن مع المنطقة الحرة المقترحة من الطرف الأوروبي؟

ـ السؤال **الثالث**: ماذا بشأن الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية (بما فيها حقوق الإنسان) في اتفاقات الشراكة؟

٨ ـ محمد محمود الإمام

بعد المداخلات التي استمعنا إليها، لا يسعني إلا أن أضيف بعض الملاحظات في

شكل رؤوس أقلام. أولاً، نحن نعيش فترة جديدة من حياة الاتحاد الأوروبي. والعلاقات والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي قديمة، وكانت هناك اتفاقيات منذ ١٩٧٦ أو ١٩٧٧ مع معظم دول المنطقة المتوسطية، فضلاً عن أن بعضها الآخر، مثل موريتانيا، كان عضواً في إتفاقية عامة هي اتفاقية لومي. غير أن نوع الاتفاقيات التي كانت تعقد في الماضي يختلف أشد الاختلاف عما يطرح الآن. فما يطرح حالياً يطرح من مفهوم اتحاد أوروبي وليس جماعة أوروبية، والاختلافات كبيرة ندركها جميعاً، وأكتفي بهذه الإشارة. هذا يقودنا إلى أن الاتحاد وهو يتعامل كدولة كبرى مقابل دول كبرى أخرى، على رأسها الولايات المتحدة، وإلى حد ما اليابان في الناحية الاقتصادية، فإنه في الواقع يمارس عملية كان يمارسها الاستعمار القديم الذي كان يقسم العالم إلى مناطق تابعة له، وكانت المطالبات بحرية التجارة تنصب على أن تقوم الدول المستعمرة بفتح حدود مستعمراتها أمام المستعمرين الآخرين. فنحن نعيش ظاهرة يقوم بها الاستعمار الحديث مماثلة لما كان يجري في عهد الاستعمار القديم عندما يغلق حدوده على مستعمراته.

من جهة أخرى، فإن في طرح المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي اختلافاً كبيراً في طبيعة العلاقات. والتساؤل عما إذا كانت لنا مساحة مناورة مستمرة من إمكانية التنافس بينهما يستتبع التساؤل عن موضوع هذا التنافس: هل هو في تحسين شروط أي منهما أم في الأداء المستقل عند تطبيقهما، أي في تسيير كل منهما؟ لأنه إذا أعملنا المنافسة في الشروط فإن معنى هذا أننا نريد المشروع الشرق أوسطي، ولكننا نرغب في تحسينه بعض الشيء، وإننا نريد المشروع المتوسطي ونحاول تحسينه نوعاً. ولكن بمجرد الارتباط بأي من المشروعين، نصبح داخل منطقة محددة وعلينا أن نطبق آلياتها. هذه الآليات تعمل في ظل آليات دولية تطور بعضها، وأصبح مرسى في السبعينيات والثمانينيات، واحدة منها الأسواق المالية. فهذه الأسواق، كما نعلم، موضوع تحكم كبير، فهي لم تعد حرة، بل هي أسواق مدارة من جانب القوى الاقتصادية الكبرى، وبالشروط التي تضعها هي والتي لا تحقق حرية تدفق الموارد. إذاً نحن هنا أمام عملية جديدة وليست مرتبطة بالشراكة وعدم الشراكة، لذلك فإن كل الملاحظات التي أبديت حول ماذا لو سارت الأمور من دون الشراكة أعتقد أنها واردة. ولكن القضية هي أنه قبل الشراكة كانت دولة مثل المغرب عندها اكتفاء ذاتي وتصدير للأغذية. ولكنها حينما ربطت اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي وتحولت إلى الموالح، وتغيرت بعد ذلك أوضاع السوق الأوروبية، أصبحت تشكو من عجز في ميزان المدفوعات. ولو حاولت اليوم إعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة صادراتها الجديدة إلى أوروبا، فإنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. إذاً عملية الالتحام باقتصاد أقوى يسيّر الاقتصاد الوطني معناها في الواقع عملية استثمارية ضخمة لأنها تمثل إعادة هيكلة وليست فقط تطويراً لصناعات قائمة. هنا تأتي عملية تدفق رأس المال. فعندما تأتي رؤوس الأموال لن تعيد الهيكلة لصالح الدولة المعنية، وإنما لصالح المنطقة الأوروبية، أي أن هنا آلية سوف تستخدم نتيجة الوضع الجديد. هناك أيضاً المعونات وينطبق عليها الأمر نفسه. هل ستساعد على تخفيف حدة الارتباط؟ أعتقد أنها

لن تكون عقلانية إلا إذا ساهمت في زيادة الارتباط، فمن غير المعقول أن يساعدونا على الفكاك من قبضتهم.

وكما ذكر د. معتصم، هناك شروط سياسية مضمنة في الاتفاقيات، وهي الأهم، وهنا جوهر الموضوع. وهي ليست موضوعة للزينة. فعندما ينص على الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد يقول قائل: هل الأفضل أن ينص على عدم الديمقراطية مثلاً؟ القضية ليست كذلك، لأن أي نص في الاتفاقية يوضع كي يشهر في وقت من الأوقات في التعامل معنا.

هناك أيضاً قضية قاعدة المنشأ التي تجعل من كل دولة تشارك الطرف الأوروبي شريكاً بذاته لا تدرج وارداته من شركاء آخرين (عرب بوجه الخصوص) ضمن المنشأ الإقليمي، بعكس الحال بالنسبة إلى دول الاتحاد الخمس عشرة، مع فارق الحجم والقوة.

والسؤال هنا: ما هو مصير الاتحاد المغاربي؟ ثم ما هو مصير بلدان التعاون الخليجي؟ وأخيراً، ما هو مصير العراق الذي سقط من هذا وذاك وذلك؟

٩ ـ عزام محجوب (يرد)

أولاً، يوجد لبس ربما في الترجمة من الفرنسية إلى العربية. فنحن نقصد بالناتج الداخلي ليس الناتج المحلي ككل، لكن الناتج الصناعي المحلي (National Industrial Output)، وهو ٣٠ بالمئة من الناتج العام، أو أقل بقليل، فهو من حوالى ٣٠ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة إلى منطقة التبادل، المخاطر التي تثيرها تأثيرها الأساسي هو في الإنتاج، وبالطبع تؤثر كذلك في الميزانية العمومية بتقلص موارد الرسوم الجمركية. إذاً المسألة هي ليست الإبقاء والترفيع في الإنتاج، فلا بد من ترفيع في حجم الاستثمار. ولمحدودية الادخار والتراكم الداخلي، يمكن اللجوء إلى التدفقات المالية الخارجية. والتدفقات المالية الخارجية محدودة كذلك بطاقة المديونية للاقتصاد، ولذلك يمكن اللجوء إلى الاستثمار الخارجي المباشر. والاستثمار الخارجي المباشر هو في القطاعات والنشاطات التنافسية، وهذه النشاطات هي المراد تنميتها بالنسبة لحوافز الاستثمار الخارجي المباشر. يعني منذ التوجه الليبرالي في أوائل السبعينيات، فإن الاستثمار الخارجي المباشر اهتم بالسوق الداخلية التونسية، ورفع الحماية عن السوق الداخلية التونسية أو عدم رفعها ليس حلاً أساسياً للسوق الداخلية التونسية. بل إلى جانب السوق التونسية لا بد من التمتع بموقع تفاضلي في البلدان الأخرى. الاقتصاد التونسي هو اقتصاد صغير الحجم، ولكنه اقتصاد منفتح لدرجة كبيرة على المحيط الاقتصادي الدائري، ونسبة الانفتاح والتفتح للاقتصاد التونسي تزداد وتفوق ٧٠ بالمئة. فتونس تمثل سوقاً صغيرة جداً، فيها ٩ ملايين نسمة. أما أوروبا ففيها ١٥٠ مليون نسمة، لكنهم ١٥٠ مليون يتمتعون بقدرة شرائية تساوي ١٠ مرات القدرة الشرائية التونسية، أي بالنسبة إلينا، السوق الأوروبية ١,٥ مليار تونسي

بحساب القدرة الشرائية التي يمتلكونها. ولذلك فالاهتمام بالاستثمار الخارجي المباشر في البلاد التونسية ليس من أجل السوق الداخلية التي هي أقل من ٩ ملايين نسمة، بل ما أهتم به هو التصدير إلى السوق الأوروبية.

يوجد ملحوظة صغيرة جداً، وتتعلق بالحل الانفرادي. هو في الحقيقة ليس اختياراً أوروبياً. الحل الانفرادي هو اختيار بلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي حولت الدفة إلى أرضية معينة، لتقوية قوة منافستها في الاتحاد الأوروبي. في الواقع هرولت هذه البلدان للتفاوض مع الشريك الأوروبي. فلا يجب أن نعيب إذاً على أوروبا أنها تحاول تشتيت صفوف الحوض الجنوبي، بل الحوض الجنوبي مشتت بطبيعته، واختيارهم للحل الانفرادي نابع تلقائياً منه ومن التناحرات الموجودة بينهم.

الكلمة الختامية إلى د. هني. كثير من الأسئلة وكل الأسئلة التي وجهت مركزة وموجهة وحقيقية. النقاش راقٍ يليق بمستوى الاقتصاديين العرب، كما كنت أتوقع، لأنكم في الصميم. الأسئلة التي وجهت لا يمكنني أن أجيب عنها جميعاً في ظرف خمس دقائق. لكن الشيء الذي أريد قوله هو أن اهتمامي بهذا الموضوع ناتج لصدفة، حيث عُينت في لجنة كلفت بدراسة معمقة، بمعنى أنها طُلبت من قبل السياسيين حول الآثار المحتملة في الاقتصاد التونسي كلياً وقطعياً، وكذلك جدولة الفترة الانتقالية ١٢ سنة، وضبط جدولة التخفيض الجمركي على مدى ١٢ سنة. والدراسة فيها تقريباً ٢٠٠٠ صفحة، وفيها كل المعطيات الكمية. والتجأنا بالطبع أولاً وبالذات إلى الوثائق الأوروبية، أي أننا انطلقنا من أول المسودة الأولى التي بعثت إلى تونس والمغرب، وهي بالشكل نفسه، ولكن مع الأسف، لم أحصل على المسودة التي تخص إسرائيل. ثم الآن لدي الاتفاق الذي أبرم بين تونس وأوروبا في ما يخص الشراكة، وهو يعني كل المعطيات التي يمكن استعمالها، من ناحية الوثائق الأوروبية. ثم قمنا بكل التحاليل بما فيها استعمال نموذج توازن عام (General Equilibrium Model)، ومعطيات كمية كافية أدت إلى نتائج. والشيء الذي أقوله في الوقت نفسه إنه أصبحت هناك دراسات في المغرب معدة من جهات عدة من ضمنها البنك الدولي. وفي الغالب توصلنا إلى النتائج الكمية نفسها من ناحية التأثيرات المحتملة. وقد طلب مني الأخوة الفلسطينيون في تونس أن نستخلص بعض الدروس حول التأثيرات المحتملة في هذا، وأعطينا بعض التفاصيل المدققة، ولكنها لم ترد في تلك الدراسة. لو اختصرت الخيارات بالنسبة إلى تونس، كمثال، هناك ثلاثة:

الخيار **الأول** هو ما يسمى بالاعتماد على الذات التكاملي، بمعنى اعتماد العرب على أنفسهم من خلال مسار تكاملي. لكن ما ينقصنا في هذا المجال، بحسب معرفتي لهذا الموضوع، دراسة علمية اقتصادية لما يسمى بالتكامل (Integration)، في حين أن هناك في أوروبا دراسة سبقت التوسع الأوروبي نحو البرتغال وبلدان الجنوب بمدة ١٠ سنوات، وفيها منهجية ومنطق واستنتاجات. مثل هذه الدراسة تبين ما هي التكلفة في مستوى منطقة كالمنطقة العربية أدنى حجماً، أو إقليم أصغر كالمغرب العربي، المترتبة على

عدم التكامل وعدم الاندماج. قد يكون هناك مثل هذه الدراسة، ولكنني لا أعلم إذا كان بعض الزملاء قد قاموا بهذه البحوث. إن من جملة التوصيات التي نقترحها هي القيام بدراسة مركزة حول هذا الموضوع، فهذا ينقصنا حتى نتمكن من المقارنة.

الخيار الثاني هو قضية مناطق التبادل الحر. الآن لدينا فرصة، ويمكن أن تنظم مثل هذه الدراسة. لا يمكن أن نتحدث في التقنيات في إطار ٥٠ أو ٦٠ زميلاً، وعلينا الآن أن نقوم بدراسة من أجل ضبط الكلفة بطريقة مدققة. هناك دراسات عن المكسيك، وهناك دراسات عن المغرب وتونس يمكن الاستفادة منها، وفيها منهجيات. وأشير في الوقت نفسه إلى الاستنتاج الذي وصلنا إليه، كما قلت، أن التكلفة يمكن أن تضبط، وأن في تونس مثلاً ٣٠ بالمئة من الإنتاج الصناعي مهدد بالانحلال أو بالتآكل نظراً إلى رفع الحماية، وهنا دورنا كاقتصاديين في هذه الدراسة، وكذلك في دراسات أخرى عدة. والآن التحدي في الوقت الحاضر هو إعادة هيكلة الهيكل الإنتاجي في تونس، وكذلك في المغرب، وهو وارد كذلك بالنسبة للإخوة الجزائريين، وهو ما نسميه بعملية تأهيل الاقتصاد، يعني كيف يتم على مدى ١٠ أو ١٢ سنة إعادة هيكلة المنظومة الإنتاجية كلها. بمعنى، في البداية يمكن أن نرفع الحماية الجمركية على السلع التي ليس لها بديل داخل البلاد، ثم نأخذ بعين الاعتبار الصناعات التي لها قدرة تنافسية في الأسواق، وكيف يمكن ضغط النفقات، يعني عملية آلية ضبط الصناعات التي فيها مثل تلك المزايا. ثم نضع في خلال ٦ أو ٧ أو ٨ سنوات من تأهيل الصناعات التي هي اليوم مهددة بالتآكل ما يمكنه أن يحولها إلى شيء آخر، أو أن يرقيها إلى مزايا أخرى. فالمهم في الوقت الحاضر هو قضية تأهيل المؤسسات، وبخاصة تأهيل الموارد البشرية. بهذا المنطق يمكن أن تبين الدراسات أن هناك إمكانيات للنجاح وإمكانيات للفشل، وهي مرتبطة أساساً بطبيعة السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تتوخاها الحكومات. وقد تبين في الدراسة أن هناك ضوابط وشروطاً للسياسة الداخلية الكلية. وفي الوقت نفسه تبين أن قضية الاستثمار قضية جوهرية، فقضية تدفق رؤوس الأموال تبدو كأنها ذات موقع مركزي، ولكن في الوقت نفسه لو أخذنا كمثال بلد كتونس وقارناه بالبرتغال، وهما لديهما الحجم الديمغرافي نفسه، فإننا باختصار، نعتبر برتغال السبعينيات هي تونس التسعينيات. في سنة ١٩٩٠ بلغ الاستثمار المباشر في الصناعات التحويلية في تونس ١ مليون دولار وفي الوقت نفسه في البرتغال ١ مليار دولار، نسبة من ١ إلى ١٠٠٠، بحيث لا بد من قفزة عملاقة، لكن من الممكن ألا تحدث. نحن في الوقت نفسه ننبه صاحب القرار ونعطيه سابق إنذار. يتحدث أخي يوسف صايغ عن قضية الاستثمار كقضية جوهرية، ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية الكلية (الماكرو)، وفي الوقت نفسه بالنجاح في سياسة التأهيل ورفع مستوى الصناعات.

والنقطة الأخيرة هي الخيار الثالث، ويتناول قضية تعددية الأطراف في التجارة. وقد كان من جملة التوصيات التي أرفعها، أنني إلى الآن، وقد سمعت وقرأت الدراسات المقدمة كلها، أشعر بأنه ليس لدينا معايير، أو دراسات تبين ما إذا كانت هناك مكاسب

أكثر من مكاسب قضية الإقليمية، بحيث يجب أن نصمم حتى نقارن بين الاختيارات ونحسب كلفة الاتحاد (The Cost of Union). فنحن كاقتصاديين يمكن أن نوجه توصيات، لكن يجب أن تبنى على الحجة. إلى الآن، طُلب منا فقط ألا نتساءل عن هذه الاختيارات بالنسبة لأصحاب القرار في تونس وفي المغرب. فالاتجاه هو إلى منطقة التجارة الحرة لسبب وحيد، إذ يعتبرون أن اتفاقية ١٩٧٦ صارت اليوم متناقضة مع الغات، وبالتالي لا يمكن تصور بقائها. وفي الحقيقة هو تراجع بالنسبة لنا لو حبذنا بقاء اتفاقية ١٩٧٦، على رغم التدهور في المزايا التفاضلية. لكن كانت هناك اتفاقية تربط بين أوروبا والبلدان المغاربية، وكان فيها تحرير للتجارة، ومع ذلك خسرت فيها البلدان المغاربية. الآن تقول حرية تجارة ليس كخيار، بل هو في الحقيقة إلزام، يعني ليس لكم خيار: عليكم أن تدخلوا في هذه المنطقة. نحن نقول إذا دخلنا في إنشاء هذه المنطقة، الخسارة، كما قلت، تكون مؤكدة. كيف نتفاوض؟ نقول هناك قضية تعويض، يعني أنتم تلزمون باتفاقية جديدة فيها تراجع عن المزايا التي كنا عليها، فمن الضروري التعويض حتى نمكّن بلداننا من الارتقاء، ومعالجة بعض الأخطار. هذه ملاحظات حول المنهجيات وحول القضايا السياسية والدراسات التي يجب أن نقوم بها، وشكراً.

الفصل الخامس عشر

البديل العربي

إبراهيم سعد الدين عبد الله(*)

البديل العربي للمشروع الصهيوني الأمريكي لتكوين نظام شرق أوسطي جديد يصفي فكرة القومية العربية بالاستناد إلى سوق شرق أوسطية تلعب فيها إسرائيل دوراً قيادياً إن لم يكن مهيمناً، هو إحياء المشروع الذي تبنته حركة النضال العربية منذ نشأتها، والذي طرحته وسعت إلى تحقيقه القوى الوطنية والقومية والتقدمية العربية بعد أن حصلت البلدان العربية على استقلالها واستعادت السيطرة على مواردها. ونعني بذلك السعي لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند إلى اعتماد جماعي على النفس، وتستهدف تحقيق الأمن العربي من خلال تنمية بشرية عربية مطردة وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربي الانتاجية والخدمية ولإنتاجية العمل فيه، بما يؤدي إلى تحسين مستمر في نوعية الحياة لمجمل الشعوب العربية في كل أقطار الوطن العربي في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

وإذا كانت حركة النضال العربي قد أخفقت حتى هذه اللحظة، ورغم ظروف مؤاتية في بعض الأحيان في تحقيق أهدافها أو حتى في تحقيق الشروط الضرورية للنجاح في تحقيق هذه الأهداف، فإن ذلك يجب ألا يؤدي إلى التنكر لهذه الغايات، والقبول بما يراد لنا وما يفرض علينا من أنظمة وتنظيمات تستهدف إخضاعنا واستغلال مواردنا. وإن كان تمسكنا بهذه الغايات والأهداف يفرض علينا إعادة نظر شاملة في وسائلنا التي اتبعناها، وإعادة تحديد أولوياتنا، ورسم خطواتنا ومسارنا على ضوء التغيرات العالمية والاقليمية، بل والداخلية (العربية) ذات التأثير البالغ في توازنات القوى وفي تحديد الفرص المتاحة للاختيار والحركة، فإن التمسك بالأهداف وإعادة النظر في الوسائل والآليات ينبعثان من:

(*) مدير منتدى العالم الثالث، القاهرة، ومنسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة.

١ - الرفض الكامل لمشروع النظام الشرق أوسطي ومحاولات بناء سوق شرق أوسطية، لما يرتبط بهذا المشروع وما يترتب عليه من فقدان لحرية الإرادة واستمرار للتبعية ونهب للموارد وإفقار للشعوب العربية.

٢ - ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادي والعمل التنموي العربي المشترك لإنجاح التنمية العربية وتأمين اطّرادها على كل من المستويين القطري والقومي في عالم يتصف بالاتجاه إلى العولمة وبناء تكتلات اقتصادية كبرى، وتفرض فيه سيطرة الدول الصناعية الكبرى بالاستعانة بالمؤسسات الدولية للائتمان والنقد والتجارة.

٣ - الاستفادة من دروس الاخفاق في الماضي وأخذ التغييرات العالمية والاقليمية والداخلية في الاعتبار لرسم المسار المستقبلي. وهو ما سنحاول أن تركز عليه هذه الدراسة.

أولاً: الرفض الكامل للنظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية: لماذا؟

يتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل بواسطة باحثين آخرين في هذا المؤتمر، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى أية إطالة لشرح طبيعة المشروع وتفصيلاته وتاريخه، أو لبيان المساعي الحثيثة لوضعه موضع التطبيق ولفرضه على البلدان العربية بوسائل الاغراء من ناحية، والضغط والتهديد من جهة أخرى. ونكتفي هنا بالتركيز على نقاط محدودة:

١ - إن التناقض الكامل بين المشروع الأمريكي الصهيوني من جانب، والمشروع العربي الذي تناضل القوى القومية والتقدمية والوطنية من أجل تحقيقه من جانب آخر، ينبع من أن المشروع الصهيوني الأمريكي هو في الأساس مشروع للاخضاع. أما التنمية العربية المستقلة والمتكاملة فإنها مشروع تحرري في الأساس، يستهدف تدعيم سيطرة العرب على مواردهم وتحرير إرادتهم وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، وتحرر الإنسان العربي وتنمية قدراته ومهاراته ومعارفه ليكون قادراً على العطاء والأخذ والتعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة.

ويرفض العرب من هذا المنطلق أي موقف استعلائي أو تمييزي ينظر إليهم باعتبارهم قوة عمل قابلة للاستغلال، وبخاصة في الأنشطة التي لا تحتاج إلى مهارة عالية، أو يعتبر أوطانهم مجرد مصدر لمواد خام مطلوبة أو لمصادر الطاقة اللازمة للغير، أو مجرد سوق للسلع الاستهلاكية المنتجة في الخارج.

كما يرفض العرب أي موقف إلحاقي بأي من التكتلات الاقتصادية الكبرى، سواء في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي. إن الالتحاق بالتكتلات الاقتصادية بواسطة البلدان النامية كفيل بأن يزيد من ظاهرة تركز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأكثر تقدماً، وزيادة حدة النمو غير المتساوي بما يؤدي إلى زيادة حدة الفروق بين

المناطق الأكثر والأقل تقدماً، ما لم تلتزم الدول أو المناطق الأكثر تطوراً ببرنامج فعال لتسريع التنمية في المناطق الأقل نمواً وللحد من الفجوة بين مستويات التطور والتقدم في مختلف مناطق السوق.

إن مثل هذه السياسة قد اتبعت في إطار دول الاتحاد الأوروبي لتسريع نمو دول مثل إيرلندا والبرتغال واليونان لتكون أكثر جدارة بعضوية الاتحاد. وقد صار ذلك ممكناً في حالة الاتحاد الأوروبي لأن الدول الأكثر تقدماً قد قبلت تحمل عبء مساعدة الدول الأقل نمواً لتتمكن من توسيع الاتحاد الأوروبي خطوة بعد خطوة ليضم في الأجل الطويل مجموع الدول الأوروبية حتى يستطيع أن يطاول التكتلات الدولية الاقتصادية الأخرى التي تكونت بالفعل أو التي يجري السعي لتكوينها، وعلى رأسها منطقة النافتا التي تضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومنطقة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادي والتي تشمل، بالإضافة إلى دول أمريكا الجنوبية المطلة على المحيط الهادي، دول شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا.

أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن أي تكتل اقتصادي يضم إسرائيل والبلدان العربية سيكون بالضرورة بين دول تختلف في مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تمايز ثقافاتها واختلافها. وسيضم في إطاره دولاً متقدمة صناعياً وتقانياً جنباً إلى جنب مع دول متخلفة تقانياً وصناعياً وزراعياً. وسيكون بين أرجائه دول ترتبط بعلاقات خاصة ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية (كالعلاقة الاستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والارتباط باتفاقية تجارة حرة بين الدولتين، وعلاقة تركيا بالسوق الأوروبية المشتركة) جنباً إلى جنب مع دول صغيرة منعزلة لا تشملها أية رابطة تعاون بعضها مع بعضها الآخر.

ويلاحظ في حالة الشرق الأوسط أن أي أعباء مطلوبة لتسريع التنمية في المناطق الأقل نمواً (كاليمن)، أو التي عانت طويلاً نتيجة للاحتلال الاسرائيلي (كما في الضفة الغربية وقطاع غزة)، أو في البلدان التي تعرضت لحروب أهلية طويلة تتطلب إعادة إعمارها (كما في حالة لبنان) إن حدثت، سوف تتحملها البلدان النفطية العربية دون غيرها من دول المنطقة، من دون أن يترتب على عملية التسريع تلك أية آثار لمضاعفة النمو أو تسريع النشاط الاقتصادي في البلدان المانحة للمعونات، بينما تفتح عملية تسريع النمو الأسواق أمام الدول الأكثر تقدماً صناعياً في المنطقة وعلى رأسها إسرائيل.

ويزيد من قدرة إسرائيل على تحقيق نمو سريع فيها، وتركيز جزء مهم من النشاط الصناعي والخدمي المتقدم في إطارها، قدرة إسرائيل على جذب أنشطة الشركات متعدية الجنسيات للتوطن فيها بالاعتماد على صلاتها الدولية والطبيعة العابرة للقارات للرأسمالية اليهودية، هذا فضلاً عن ارتفاع مستوى المهارة والانتاجية في إسرائيل، وان إسرائيل تعتبر ثقافياً جزءاً لا يتجزأ من مراكز الحضارة الغربية التي تمت زراعتها في قلب الوطن العربي، ولأن الدول والشعوب الغربية بصفة خاصة تعتبر اليهودية أحد مصادر حضارتها وتعتبر

إسرائيل مركزاً متقدماً من مراكزها في الشرق الأوسط الذي يضم شعوباً ذات ثقافة عربية وإسلامية تنظر إليها الدول الغربية بعامة، والدول الأوروبية بخاصة، نظرة عداء.

وعلى عكس ما يروّج له من أن السوق الشرق أوسطية ستفتح باباً واسعاً للرفاهية لكل شعوب المنطقة، فإن الأرجح أن يؤدي تكوين مثل هذه السوق إلى نفاذ إسرائيل إلى كل المنطقة العربية في إطار يحميها من المنافسة الدولية، وإلى حقن الاقتصاد الإسرائيلي بعناصر قوة جديدة تمكن إسرائيل من استيعاب المهاجرين الجدد إليها، ومن الحد من معدلات البطالة فيها، ومن أن تصبح مركزاً قيادياً مهيمناً داخل السوق بما يسمح بارتفاع معدلات النمو فيها مقارنة بباقي أجزاء السوق، مع ما يترتب على ذلك من زيادة الفروق الداخلية بينها وبين باقي دول المنطقة بما في ذلك الدول المجاورة لها.

إن إسرائيل ستتحول إذ ذاك إلى قاعدة ورأس جسر للشركات متعدية الجنسية، وبخاصة الأمريكية الأصل، تلحق بها المنطقة العربية بما تحويه من نفط ومن مصادر بشرية في وضع تابع.

إن ملاحظة السلوك الإسرائيلي مع الدول المجاورة التي دخلت معها في علاقات سلام بما فيها مصر، ومنطقة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، تعطي مؤشراً واضحاً للسلوك الاستعلائي الإسرائيلي، ولاستخدامها لقوتها وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة لفرض سلام غير متكافئ على المنطقة العربية، سلام يعطي الأولوية للأمن المطلق لإسرائيل وإن على حساب أمن الدول المجاورة الأخرى. فإسرائيل تبقى مصممة على أن تبقى بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية أقوى عسكرياً من كل البلدان العربية مجتمعة، وترفض الخضوع للقواعد الخاصة بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل نفسها التي يطلب أن تفرض على كل دول الشرق الأوسط الأخرى. وهي تهدد وتعمل بالفعل على استخدام نفوذها الخاص في الولايات المتحدة لعقاب مصر ما دامت قد تجرأت على المطالبة بتطبيق القواعد الدولية نفسها على كل من إسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى. وقد شنت إسرائيل هجوماً لا هوادة فيه على اجتماع ثلاثة من الزعماء العرب في الإسكندرية للتنسيق بين دولهم للدفاع عن المصالح العربية. كما تشن هجوماً حاداً على الدبلوماسية المصرية لإصرارها على أن يعتبر تحقيق السلام الشامل والكامل كل البلدان العربية كلها شرطاً سابقاً لأي خطوات للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل. وتستخدم إسرائيل في هذا الهجوم تهمة العداء لإسرائيل لإرهاب مصر والعرب وإخضاعهم لإرادتها.

وتستمر إسرائيل في عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة وحول القدس بالذات وترفض أن تضع موضع التطبيق ما تضمنه اتفاق المبادئ الإسرائيلي ـ الفلسطيني من بنود حول إعادة نشر القوات الإسرائيلية وانسحابها من مناطق التركز السكاني في الضفة الغربية، وعطلت طويلاً عملية الانتخابات لإنشاء مجلس فلسطيني يكون مسؤولاً عن الحكم الذاتي للضفة والقطاع.

وتمارس إسرائيل في الوقت نفسه ضغوطها لمنع تقديم أي معونات مالية سبق أن

وعدت بها سلطة الحكم الذاتي في الضفة وأريحا للمساعدة في إعادة تعمير هذه المناطق وللحد من معدلات البطالة فيها. بينما تفرض إسرائيل عقاب تجويع جماعي يفرض الحصار على مدن الضفة والقطاع وحرمان العمال العرب من بيع قوة عملهم في إسرائيل والاستغناء عنهم باستيراد قوة عاملة بديلة من خارج الأراضي الفلسطينية.

وقد فرضت إسرائيل بمعاونة الولايات المتحدة بذلك على العرب الذين قبلوا السلام معها أن يشتركوا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في نوع من التحالف لمواجهة ما يسمى بقوة التطرف المعادية للسلام من دون أن تقدم إسرائيل أي تنازل عن أهدافها التوسعية والإخضاعية.

وتمارس إسرائيل سياسة الاستعلاء نفسها في مفاوضاتها مع الجانب السوري واللبناني، حيث ترفض أن تنسحب من كل الجولان والأراضي اللبنانية المحتلة وإن كان ذلك مقابل سلام كامل وتطبيع للعلاقات مع إسرائيل. وتطالب إسرائيل بوضع قيود على القوة العسكرية السورية من دون إخضاع إسرائيل لقيود مشابهة.

إن أي نظام شرق أوسطي تتمتع فيه إسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية وتستمر فيه إسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إلا أن يكون نظاماً للإخضاع وللإلحاق وللتفرقة بين البلدان والشعوب العربية، ولاستخدام العرب ضد العرب لحراسة المصالح الإسرائيلية والأمريكية. وهو ما يفرض على القوى الوطنية والقومية والتقدمية ضرورة رفضه والكفاح ضد أية محاولات مباشرة أو غير مباشرة لوضعه موضع التطبيق.

ثانياً: ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادي والعمل التنموي العربي المشترك لتحقيق التنمية قطرياً وقومياً

عند منتصف الثمانينيات وبعد عقد من النمو السريع الذي ترتب على ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات تصف دراسة مشروع استشراف المستقبل العربي عن التنمية العربية البنية القائمة إذ ذاك للاقتصاد العربي ذاكرة «أن المتأمل لبنية الاقتصاد العربي عند منتصف الثمانينيات يلحظ مدى ضعف التشابكات الأفقية بين الأقطار العربية المختلفة، وكذلك ضعف التشابكات الرأسية في ما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد. وعلى رغم وجود العديد من المشروعات العربية المشتركة، فإنها لم ترقَ إلى مستوى خلق حالة من الإنماء التكاملي بين الأقطار العربية المختلفة، بل إن هناك العديد من المؤشرات التي تشهد على ضعف التنسيق الصناعي في ما بين البلدان العربية، الأمر الذي نتج منه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد». وتضيف الدراسة بعد ذلك أن العديد من التشابكات الاقتصادية التي كانت قائمة إذ ذاك في ما بين البلدان العربية، مثل انتقال الأيدي العاملة والتدفقات المالية عبر الأقطار العربية، إنما هي تعبير عن عوامل ظرفية ولا تعود لأسباب هيكلية ضاربة بجذورها في أعماق الواقع الاقتصادي العربي.

وتستطرد الدراسة بعد ذلك لتوضح أنه على الرغم من الحجم الهائل للعائدات النفطية الذي هبط على المنطقة العربية خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥)، فإن تطور قوى الإنتاج ومعدلات التراكم في الإطار الإنتاجي كانت تسير بمعدلات ووتائر بطيئة لا تتناسب مع حجم الآمال التي علقت على الحقبة النفطية باعتبارها حقبة «الدفعة الكبرى» المرجوة في مجال تطوير قوى الإنتاج في المجتمع العربي.

وتشير الدراسة أيضاً إلى نكوص وتراجع معدلات نمو القطاعات السلعية وانفجار معدلات نمو قطاع الخدمات في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وانتقال معظم البلدان العربية من بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول الزراعة والري والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية إلى بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول أنشطة الخدمات من دون المرور بمرحلة النضج الصناعي، حيث استمر نصيب الصناعة التحويلية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان العربية نصيباً متواضعاً بصفة عامة لا يتجاوز ١٥ بالمئة من جملة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء حالات الجزائر ومصر والمغرب.

كما تشير الدراسة إلى أن نمط تخصيص الموارد الذي ساد خلال الفترة المشار إليها قد أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي للمنطقة العربية من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من السلع التموينية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية إلى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، مما أدى إلى تصاعد العجز في أرصدة موازين مدفوعات أغلب البلدان. وكان من أهم أسباب العجز في موازين المدفوعات أن المنطقة العربية قد شهدت منذ منتصف السبعينيات نوعاً من الانفجار الاستهلاكي الممول نفطياً، ولا سيما في مجال السلع المعمرة والسلع الترفية التي لا تتوافق مع البنية الاجتماعية للاقتصاد العربي. وانعكس ذلك الانفجار الاستهلاكي والنمو غير المتوازن في الاقتصاد العربي في شكل ارتفاع في حجم الواردات من الحبوب التي أصبحت تشكل ما بين ٢١ إلى ٢٦ بالمئة من مجمل الواردات السلعية حتى في البلدان الزراعية كالسودان واليمن العربية والأردن والجزائر.

وفي الوقت نفسه أدى السلوك الاستهلاكي المفرط إلى معدلات سالبة لنمو الادخار وتصاعد حجم الدين الخارجي وحجم مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من حصيلة صادرات السلع والخدمات ومن الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية في منتصف الثمانينيات.

وأشارت مشاهد المستقبل المقدمة في إطار مشروع الاستشراف إلى أنه في إطار مشهد التجزئة، فإن الاقتصاد العربي سوف يستمر يعاني كل الاختلالات التي سادت في المرحلة النفطية التي يحتمل أن تعمق نتيجة لميل أسعار النفط إلى الانخفاض ولاتجاه الصادرات النفطية للانخفاض أيضاً، مع ما للنفط من تأثير في الاقتصاد العربي في كل من الدول النفطية وغير النفطية. وركزت الدراسة على أهمية التكيف في حقبة ما بعد النفط بالحد من الإنفاق الحكومي الجاري وحجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتقليص

فاتورة الواردات، وبينت أن أهم الصعوبات التي تواجه عمليات التكيف في البلدان العربية النفطية وغير النفطية ستكون هي عدم مرونة الاستهلاك الخاص والنشاط الاستيرادي في اتجاه التخفيض نتيجة للسلوكيات والعادات التي استشرت في سنوات الوفرة المالية والتي تستعصي على التكيف مع أوضاع العسر وتراجع العائدات النفطية.

والواقع أن العقد الذي مر منذ إتمام هذه الدراسة ونشرها لم يشهد فحسب استمرار التجزئة وتراجع العائدات النفطية، بل شهد إلى جانب ذلك تدهور الأوضاع العربية بشكل عام وانتقال العرب من التصدي للصهيونية والامبريالية إلى محاربة أنفسهم وعدوان بعضهم على بعضهم الآخر، والاستمرار في خوض حروب غير مبررة مع دول مجاورة في الخليج، فضلاً عن الحروب الأهلية في الصومال واليمن والسودان وموريتانيا. وكان من نتائج السياسات التي اتبعت حدوث أكبر هدر في الموارد العربية البشرية والمادية.

لقد تم تبديد جزء مهم من الفوائض العربية في شراء أسلحة وأنظمة تسلح لم ولن تستخدم في الدفاع عن أي مصالح قومية أو حتى قطرية. إلا أن الهدر الأكبر في الموارد هو ذلك الذي نتج من حرب الخليج الأولى والثانية. لقد استمرت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران لأكثر من ثماني سنوات لأن القوى الدولية المسيطرة لم تجد مبرراً لتدخلها أو لوساطتها لإيقاف الحرب التي استنزفت أكبر قوتين في منطقة الخليج، ولأنها وجدت في الحرب مجالاً متسعاً لبيع أسلحتها التي تقادمت. وقد أدت الحرب إلى تحمل كل من العراق وإيران خسائر بشرية كبيرة، وقدرت تكاليف ما تحمله العراق من خسائر بما يصل إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار، وهو ما يتجاوز ما حصل عليه العراق من إيرادات نفطية منذ بدأ استخراج النفط فيه. وتحملت بلدان الخليج الأخرى نحو ٣٥ مليار دولار قدمت كقروض للعراق لتمويل المجهود الحربي.

أما التبديد الأكبر فهو ما نتج من غزو العراق للكويت واحتلاله أراضيها في عام ١٩٩٠، وما تبع ذلك من تدخل أمريكي في سياق حرب الخليج الثانية.

وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تحالفت معها من خارج الوطن العربي أخطاء القيادة العراقية لتشن حملة عسكرية على العراق استهدفت، إلى جانب طرد القوات العراقية من الكويت، تدمير الآلة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً، وإحداث أوسع تخريب في البنية الأساسية للاقتصاد العراقي، وتدمير الصناعات العسكرية، وضمان إخضاع العراق للهيمنة الأجنبية.

وقد أدت الحرب، إلى جانب ذلك، إلى تدمير آبار النفط الكويتية ومنشآت صناعة النفط في الكويت وتخريبها. وأنزلت عملية التخريب تلك أكبر كارثة بيئية بمنطقة الخليج العربي.

وقد تحملت السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى التكلفة الكاملة للحرب. وكان من الضروري لذلك أن تقدما على تصفية قدر كبير من فوائضها النفطية. وتحولت

جل أقطار الوطن العربي التي خاضت الحرب أو التي وقع على عاتقها تمويلها وتمويل إعادة تعمير ما خربته الحرب من بلاد فائض إلى بلاد عجز.

وتشير التقديرات التي أوردها د. الإمام عن خسائر البلدان العربية من كارثة الخليج إلى أنها تصل إلى ما بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل ضعف إيرادات النفط للسنوات ما بين ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠[1].

ويلاحظ أن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الإضافية التي تحملتها البلدان الخليجية لتمويل التحرك والحشد الأمريكي لمواجهة ما قيل عن حشد العراق لجيوشه قرب الحدود الكويتية في عام ١٩٩٤، كما لا تشمل خسائر العراق الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي استمر مفروضاً عليه منذ بداية غزو الكويت والذي لا يعرف متى يحتمل أن ينتهي.

وقد أثر انخفاض الإيرادات النفطية ثم الحرب وتداعياتها تأثيراً سلبياً في باقي الاقتصادات العربية. لقد كان من نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، ثم تحول البلدان الخليجية المصدرة للنفط من بلدان فائض إلى بلدان عجز، تقلص استثمارات أو قروض البلدان العربية والمؤسسات المالية العربية للبلدان العربية الأخرى. وقد صاحب ذلك في الوقت نفسه اتجاه إلى تقليص المعونات والمساعدات الخارجية من الدول المتقدمة واتجاه إلى خروج الادخارات العربية واستثمارها خارج الوطن العربي، وقد أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض شديد في معدلات النمو في كل أقطار الوطن العربي، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة في البلدان العربية الكثيفة السكان.

وتبين دراسة للبنك الدولي حدوث انخفاض حاد في معدلات النمو في أقطار المغرب العربي (المغرب، والجزائر، وتونس) وفي كل من مصر والأردن في الفترة التي بدأت منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، كما يتبين من الأرقام في الجدول رقم (١٥ ـ ١).

وتبين الدراسة نفسها أن حجم البطالة في البلدان العربية المشار إليها تعدى عشرة ملايين عامل في عام ١٩٩٠. وتقدر أن حجم الادخارات الهاربة من بلدان المغرب الثلاثة قد بلغ خلال فترة الثمانينيات نحو ١,٦ مليار دولار سنوياً، أما الادخارات الهاربة من بلدان المشرق فقد قدرت بنحو ٤,٥ مليار دولار سنوياً خلال الفترة نفسها، وقد قدر الحجم الكلي للادخارات العربية في الخارج من الدول الست المشار إليها سابقاً بنحو ١٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠.

---

(١) محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣).

الجدول رقم (١٥ ـ ١)

معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

لعدد من البلدان العربية

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الجزائر	٥,١٨	٦,٢٠	٥,٢٥	٠,٠٦	ـ ١,٤٦	١,١٩
المغرب	٤,٧	٦,٤٥	٣,٢٥	٤,٣٤	٤,٠٤	٤,٨٣
تونس	٨,٧٢	٦,٣٣	٤,٢٢	٣,٢٨	٧,٦٤	٣,٨٠
مصر	٥,١٤	١٠,٩٤	٦,٩٩	٢,٩٢	٢,٥٤	٢,٢٧
الأردن	٥,٨٤	١٤,٠٥	ـ ١٤,٠٦	ـ ١١,٠٦	ـ ١١,٧١	ـ ٢٠,٧٦
سوريا	١٣,٢٩	٦,٤٩	٢,٨٩	٣,٣٩	١٤,٠٤	٨,٢٠

المصدر: إسحاق ديوان ولين سكوير، «التنمية الاقتصادية والتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» سلسلة أوراق لمناقشة البنك الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣).

إن هذا الهدر والتبديد الواسع، وإن كان في جزء منه هو نتيجة لسلوك الدول الصناعية المسيطرة، بضغوطها أو إغراءاتها أو حتى خداعها، كما أنه نتيجة للسياسات التي تتبعها هذه الدول، فإن المسؤولية الكبرى عنه تقع على عاتق أنظمة الحكم الاستبدادية العائلية والفردية التي تتسلط على جل أقطار الوطن العربي[٢]، والتي تعمل لتحقيق صالح فئات محدودة في قمة السلطة داخل الأقطار العربية المختلفة مستخدمة أجهزة القهر والاعلام لإدامة تسلطها ولمنع أية محاولات لإصلاح ديمقراطي حقيقي يمكن الشعوب من المشاركة في تحديد سياسات أقطارهم واختيار السبل الكفيلة بتقدمهم وتطورهم.

كما تشارك في المسؤولية القوى السياسية التي أخفقت في تعبئة القوى الشعبية لإحداث تغيير في أقطارها ونشر الوعي بأن السبيل الأساسي لتقدمها هو إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية مطردة تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لكافة المواطنين العرب في إطار من العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وكما أن الأنظمة التسلطية القائمة هي المسؤولة عن هدر الموارد العربية، فإنها مسؤولة بالدرجة نفسها أيضاً عن عدم التقدم على طريق التكامل العربي وبناء السوق العربية الموحدة التي طالما أعلن استهدافها. فحتى وإن كان التكامل يواجه عقبات موضوعية تتعلق باختلاف هياكل الإنتاج، ومحدودية الإنتاج القابل للتبادل وتشوه البنية الأساسية وغير ذلك، فإن التعثر في بناء وتوفير الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات الضرورية للتقدم في طريق التكامل العربي يعود، بدرجة أو بأخرى، إلى إخضاع تنفيذ

(٢) أفاض محمد محمود الإمام، في دراسته المشار إليها في الهامش رقم (١)، في شرح وتوضيح دور سياسات الدول الصناعية في هدر وضياع الموارد العربية. وعلى رغم التسليم بما أورده الإمام، فإن المسؤولية الأولى تبقى دائماً على عاتق الأنظمة العربية.

القرارات الاقتصادية، وبخاصة المتعلقة بالعلاقات العربية ـ العربية، لأهواء قيادات سياسية تستبدل نفسها بالأمة وتحكم مشاعرها الخاصة في قراراتها من دون التفات إلى مصالح قومية أو حتى قطرية.

إن الخروج من حالة الهوان والتردي التي تتعرض لها الأمة العربية لن يكون ممكناً من دون استرجاع الشعوب العربية سيطرتها على أقدارها، ومن دون مشاركة حقيقية في حكم نفسها، وفي رسم طريق مستقبلها والنضال من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ.

والأمر هنا ليس أمر التخلص من أنظمة استبدادية فاسدة قائمة يكاد يكون زوال الكثير منها أمراً لا مناص منه، ولكن القضية الأساسية هي كيف تتمكن الأقطار العربية والأمة العربية في مجموعها من ضمان أن يتم التغيير لصالح أنظمة ديمقراطية وطنية تفتح الطريق لنهضة عربية شاملة تحقق التقدم الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعي بما يمكن العرب من ضمان استقلالهم وتصفية تبعيتهم وضمان أمن كل أقطارهم على حدة وأمن الوطن العربي في مجموعه، وتتيح مشاركتهم في التقدم الذي يتم في العالم على أساس من التكافؤ والمساواة معطين وآخذين في الوقت نفسه.

إن نقطة البدء في مثل هذا الطريق ليست هي مجرد فضح الأنظمة وبيان سوءاتها التي أصبحت ظاهرة للعيان، ولا هي استثارة حماس العرب لمجد سابق، ولا هي انتظار بروز أو ظهور زعيم جديد ملهم يلم شمل الأمة ويقود حركتها ونضالها، خصوصاً ضد أعدائها الخارجيين.

ولكن نقطة البدء الصحيحة والمبتغاة هي امتلاك القوى الديمقراطية والوطنية العربية لرؤية مستقبلية طويلة المدى تجسد حلماً عربياً قابلاً للتحقيق في مدى زمني منظور يتيح لشباب اليوم أن يجنوا ثمار نضالهم وكفاحهم من أجله في أثناء حياتهم، وأن تناضل هذه القوى للإقناع بهذه الرؤية ونشرها والدعوة للكفاح من أجل تحقيقها، لكي لا يكون المجال الوحيد للاختيار هو بين بقاء نظم فاسدة أو الانتماء لدعوة سلفية لا تقدم حلولاً لمشاكلنا وقضايانا المعاصرة، أو انتظار مغامرات غير مأمونة العاقبة من هذا المصدر أو ذاك.

ومن نافلة القول أن نؤكد أن مثل هذا الحلم لا بد من أن يستند إلى دراسة الواقع وإدراك التطورات العالمية المعاصرة والمحتملة وتأثيرها في الوطن العربي وفي فرصه واختياراته الممكنة، وفي إدراك نقاط القوة والضعف في أوضاعنا من دون مبالغة في هذا الاتجاه أو ذاك، وهي مبالغات تؤدي إما إلى التثبيط أو إلى التعلق بأوهام غير قابلة للتحقق.

لقد كان المستقبل العربي موضع اهتمام أكثر من دراسة لعناصر وطنية وديمقراطية

بعد حرب الخليج وبعد التدهور والتردي في الأوضاع العربية. ونشير بوجه خاص إلى ثلاث دراسات أساسية:

١ ـ **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس**[٣].

٢ ـ **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**[٤].

٣ ـ **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة**[٥].

وتتفق الدراسات الثلاث، على رغم اختلاف التفاصيل، على عدد من الأمور الأساسية تتعلق بأسباب ونواحي القصور والاخفاق العربي حتى الآن، وسبل الخروج من التردي الحالي وكيفية توفير الشروط الضرورية لتحقيق تنمية قومية وقطرية شاملة، وتجديد شباب الحضارة العربية، وبناء بديل عربي يحقق آمال المواطن العربي للعيش في وطن مستقل تتحسن فيه باطراد أوضاع المعيشة ويتوفر فيه العدل الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية.

ونستعرض في ما يلي نقاط الارتكاز الأساسية المتفق بشأنها في الدراسات الثلاث، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها تكون نظرة عربية علمية مشتركة ذات طابع مستقبلي حول كيفية بناء بديل عربي من المشروع الصهيوني الإلحاقي على رغم عدم تطرقها المباشر للموضوع.

وتستند الدراسات الثلاث إلى الثقة بالشعوب العربية وبقدرتها على صناعة مستقبلها وتحقيق رفاهية مواطنيها في إطار عالم متغير يأخذ العرب تغيراته وتطوراته السريعة في الحسبان، ويبذلون الجهد للمشاركة الفعالة في رسم طريق المستقبل في إطار من التكافؤ والأخذ والعطاء المتبادل من دون اضطرار إلى خنوع أو استسلام أمام معطيات خارجية يحسبها بعضهم قدراً لا يمكن الفرار منه.

أ ـ تركز الدراسات الثلاث على أن المخرج الوحيد من سوء حال الأمة العربية ومن استمرار التردي والتدهور واحتمالات التفكك والتهميش هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة ومطردة في كل أقطار الوطن العربي وعلى المستوى القومي، في إطار يصفي الصراعات القطرية، ويقرب بين الأقطار العربية، ويزيد التعاون في ما بينها.

وتمتد التنمية من وجهة نظر هذه الدراسات لتشمل ما هو أبعد من مجرد النمو أو

---

(٣) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٤) الإمام، المصدر نفسه.

(٥) إسماعيل صبري عبد الله، **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥).

التنمية الاقتصادية، حيث تفهم التنمية بأنها شاملة لكل جوانب المجتمع، بما في ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعي لتغيير قواعد السلوك الاجتماعي في اتجاه يزيل العوائق ويزيد الدافعية للعمل المنتج ولزيادة إنتاجية العمل.

وتستهدف مثل هذه التنمية إشباع الحاجات الأساسية المتزايدة والمتعاظمة دوماً للمواطنين. وتشمل هذه الحاجات الحاجات المادية والتي تشمل الغذاء والكساء والمأوى، والحراك والتعلم والصحة. كما تشمل الحاجات غير المادية والتي تتضمن كفالة حقوق الإنسان الأساسية، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين، وإفساح المجال لمشاركتهم في صنع القرار وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإشباع حاجتهم إلى الانتماء في الوقت نفسه.

إن تنمية من هذا النوع لا تتم إلا بحشد كل جهود المجتمع وبالدأب والصبر خلال فترة زمنية طويلة يخوض فيها الوطن والمواطنون العديد من المعارك ضد المعوقات الداخلية والخارجية.

ب ـ لا يمكن لمثل هذه التنمية أن تتم إلا بالاستناد إلى أبناء الوطن دون غيرهم، وبالاعتماد على الذات أولاً وأخيراً، من دون أن يعني ذلك انكفاء على النفس وتجميد العلاقات مع العالم الخارجي، خصوصاً بعد أن أصبح هذا التجميد مستحيلاً في عالم يتجه إلى عولمة النشاط الاقتصادي والثقافي.

إن الاعتماد على النفس يعني في هذه الحالة الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الوطنية لإحداث التنمية، وتنمية هذه الموارد نفسها بصفة مستمرة، والنظر إلى أي موارد أجنبية كمكمل أو إضافة فقط للموارد التي يجري تعبئتها داخلياً، بما يتيح للوطن أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وحرية القرار.

وتتضمن تعبئة الموارد وتنميتها زيادة حجم الادخار المحلي ليكون قادراً على تمويل الاستثمار الضروري للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عيني يزيد القدرات الإنتاجية في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة، بما يتيح توظيفاً منتجاً للعنصر البشري الذي يجري باستمرار زيادة حصيلته المعرفية وقدراته ومهاراته، بما يسمح برفع معدلات الإنتاجية في مجالات العمل كافة، ويرفع من القدرة التنافسية للوطن، حيث أصبحت القدرة التنافسية ضرورية لا من أجل زيادة القدرة على التصدير للأسواق العالمية فقط، بل حتى من أجل احتفاظ المنتجين المحليين بأسواقهم الداخلية أو بنصيب مناسب في هذه الأسواق.

ويعني الاعتماد على النفس أيضاً بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتقانة لتتمكن الأقطار العربية والوطن العربي في مجموعه من المشاركة في تحقيق التقدم العلمي والتقاني ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ.

كما يعني الاعتماد على النفس توفير خدمات صحية مناسبة للمواطنين، وإتاحة فرص التعليم لكل مواطن، وتصفية الأمية بين من فاتتهم فرص التعليم في ما سبق،

وتوفير إمكانيات إكساب العاملين ومن يخرجون إلى سوق العمل لأول مرة مهارات تمكنهم من التعامل مع التقانة المعاصرة وحسن استخدامها بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لأقطار الوطن العربي المختلفة.

وبمعنى آخر، يستلزم الاعتماد على النفس تحقيق تنمية بشرية مطردة، خصوصاً وقد أصبح العنصر البشري المؤهل، والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم في تحقيق التنمية الشاملة وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

من ناحية ثانية، فإن الاعتماد على النفس يتطلب اتباع سياسات فعالة للمحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها، وللمحافظة على البيئة والامتناع عن تلوثها. ويأتي في مقدمة الموارد التي لا بد من المحافظة عليها وحسن استخدامها الموارد المائية التي تتزايد ندرتها النسبية والتي تتركز مصادرها الأساسية خارج أقطار الوطن العربي.

ويتلو الموارد المائية في الأهمية الأرض القابلة للزراعة، والتي يختلف مقدار ندرتها النسبية أو وفرتها باختلاف الأقطار العربية، حيث تزيد الندرة النسبية للأراضي القابلة للزراعة بشدة في مناطق التركز السكاني.

أما بالنسبة إلى الموارد المعدنية، فالبلدان العربية في مجموعها فقيرة في مصادر الثروة المعدنية باستثناء النفط والغاز الذي لم يزل الجزء الأكبر منه ينتج بواسطة البلاد الأقل سكاناً التي حولت جزءاً كبيراً من ثروتها المدفونة إلى ثروة مالية تبدد الجزء الأكبر منها.

وقد فقدت البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط القدرة على التحكم في إنتاجها وأسواقها بعد اتباع الدول الصناعية الرئيسية لسياسات الحد من استهلاك الطاقة، وبعد اتجاه الدول الصناعية إلى أنواع جديدة من الصناعات الأكثر اعتماداً على التراكم المعرفي والأقل استخداماً للطاقة. وقد أدى ذلك إلى تحول سوق النفط من سوق يتحكم فيه المنتجون والبائعون إلى سوق يتحكم فيه المشترون. وقد أدى تحول البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط من بلدان دائنة إلى بلدان مدينة، كما أدى تدني أسعار النفط، وبقاء أنماط الاستهلاك المسرفة في هذه البلدان إلى فقدها أية قدرة على التحكم في السياسة النفطية، واضطرارها إلى اتباع السياسات النفطية التي تمليها الدول الصناعية الكبرى.

إن تحقيق اعتماد البلدان العربية على الذات يتطلب ضمن ما يتطلبه، المحافظة على مصادر الطاقة القابلة للنفاد لأطول فترة ممكنة، وبخاصة في البلدان ذات الاحتياطيات المحدودة والكثافة السكانية الكبيرة، كمصر وسوريا وتونس. كما يتطلب الأمر في الوقت نفسه امتناع الأقطار ذات الاحتياطيات الأكبر وذات العدد السكاني المحدود عن الإسراف في تحويل ثروتها المخزونة، والتي لا تتحمل أية تكلفة لاستمرار خزنها، والتي يحتمل أن تزيد قيمتها في المستقبل، إلى ثروة مالية تتعرض قيمتها للتآكل المستمر.

ج ـ تتفق الدراسات الثلاث على أن التنمية لا تحدث تلقائياً بالاستناد إلى آليات السوق، وأن التنمية عمل إرادي تعبأ من أجله كل جهود المجتمع الذي يتطلب تحقيق

تحرره سلسلة من المعارك المتتالية خلال فترة قد تطول.

كما تؤكد أن التنمية المعتمدة على الذات تتطلب في حالة البلدان العربية وجود قطاع عام كبير يتصف بالدينامية لينشط في المجالات التي يتردد القطاع الخاص في دخولها أو في تحمل مخاطرها، وذلك مع ضمان كفاءة القطاع العام وتحرره من سيطرة البيروقراطية في إطار نظام فعال للحوافز يربط بين الكفاءة والعائد في محيط اقتصادي تسوده المنافسة ويمتنع فيه الاحتكار.

من ناحية أخرى، فإن تعبئة كل الموارد التي يمكن إتاحتها تتطلب أيضاً توفير حرية النشاط للقطاع الخاص والتعاوني، مع تشجيعهما على الاستثمار العيني في قطاعات الانتاج والخدمات ذات الأهمية لخدمة الاقتصاد الوطني والقومي، مع السعي لتوفير الشروط الضرورية لإكسابها الوعي بمسؤوليتهما الاجتماعية، وذلك بتوفير حرية النشاط النقابي وتنشيط جمعيات الدفاع عن المستهلكين وجمعيات المحافظة على البيئة، وغيرها من الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي تنشط للدفاع عن المجتمع.

وتتطلب التنمية المعتمدة على الذات أيضاً وجود سلطة حكومية ذات توجه قومي وإنمائي، تعمل على تحديث الإدارة الحكومية لتكون قادرة على أداء دورها بكفاءة. ويشمل دورها بالإضافة إلى توفير وبناء القاعدة الأساسية المادية، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية وضمان توزيعها العادل بين مختلف مناطق البلاد، اختيار استراتيجية التنمية وتحديد أولوياتها وتبني السياسات الكفيلة بتنفيذ هذه الاستراتيجيا بكفاءة ووضع البرامج التنفيذية ومتابعة ومراقبة ما يترتب على ذلك من نتائج.

ويشمل دور الحكومة أيضاً توفير المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الكفيل بتنشيط قطاع الأعمال وزيادة فعاليته وكفاءته. وتستخدم الحكومة لذلك حزمة مناسبة من السياسات النقدية والمالية والتجارية، وسياسات الاستخدام، وسياسات خاصة بإعادة التوزيع ومعالجة البطالة، وغير ذلك. وتلعب الحكومة دورها في هذه المجالات باستخدام حوافز وكوابح اقتصادية مع الابتعاد بقدر الإمكان عن أساليب التدخل الإداري وإصدار الأوامر والقرارات الواجبة التنفيذ.

وتلعب الحكومة لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات دوراً إيجابياً ومحابياً لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية، مع الابتعاد بقدر الإمكان عن التدخل البيروقراطي أو القيام بأدوار تنفيذية في مجالات يستطيع القطاع الخاص أو التعاوني القيام بها بكفاءة أكبر.

وتتطلب التغييرات المتسارعة في المجال الدولي والإقليمي، وحتى المحلي، قدرة الأجهزة الحكومية على المتابعة والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية، وقدرتها على اختبار تأثير التغيير المحتمل في الاستراتيجيات أو السياسات على أداء الأنشطة المختلفة المترابطة والمتفاعلة في إطار النسق الاقتصادي الاجتماعي السائد.

ويتطلب قيام السلطة الحكومية بأنواع جديدة من الواجبات، أو استخدامها لأساليب

جديدة، إعادة النظر في أساليب التخطيط وأساليب الإدارة، وإجراء تغييرات أساسية في وظائف الأجهزة الإدارية، وإعادة تنظيمها وتدريب أو إعادة تدريب العاملين فيها لتصبح أكثر تواؤماً مع ظروف العمل الجديدة وأكثر قدرة على اتباع سياسات إيجابية فعالة على ضوء التغيرات المتتابعة في الأوضاع العالمية والإقليمية والداخلية ذات الأثر الكبير في جملة الظروف التي تتم في إطار السعي للتنمية.

د ـ تتفق الدراسات الثلاث على أن الأبعاد المتعددة لعملية التنمية، وبخاصة التنمية المعتمدة على الذات، تتجاوز قدرات أي من الأقطار العربية منفردة، وان تنمية حقيقية بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه تشترط وتفترض تعاوناً فعالاً يربط جهود التنمية في البلدان العربية بعضها ببعضها الآخر، ويهيئ الظروف والشروط الضرورية لتحقيق قدر واسع من التكامل يكون هو نفسه أحد العناصر المساعدة لحدوث التنمية قطرياً وعلى نطاق الوطن العربي. وتزيد أهمية السعي للتكامل وضرورة العمل على توفير شروطه نتيجة للتطورات المعاصرة في المجالات الاقتصادية والتقانية.

إن الاتجاه المتزايد لتدويل الاقتصاد، والاعتماد الشديد في المنافسة على نجاح جهود التطوير والتجديد في السلع وفي وسائل وطرق الانتاج، مع ما يترتب على ذلك من سرعة التقادم وضرورة استعادة ما أنفق في البحث والتطوير وفي الإعداد لإنتاج منتجات جديدة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، يتطلب أن تملك وحدات الإنتاج القدرة على الوصول إلى أوسع الأسواق، وأن يكون لها ميزة تنافسية فيها تمكنها من جني ثمار جهودها في وقت مناسب.

إن تكوين التراكم المعرفي والتقني المطلوب لاكتساب ميزة تنافسية للمنتجات العربية يصبح لذلك أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، في إطار قطر عربي واحد مهما اتسع سوقه، أو توفرت فيه العناصر العلمية اللازمة.

ويلاحظ في هذا الإطار أن نجاح جهود التطوير والتحسين لا يعتمد وحسب على توفر الطاقات البحثية والعناصر العلمية الضرورية، وإنما يرتبط أيضاً بوجود طلب اجتماعي فعال محلي أو إقليمي على الخدمات التي يمكن توفيرها محلياً أو إقليمياً. وهو ما يتطلب اتساع دائرة الأنشطة التي يمكن أن تستخدم هذه الطاقات.

من ناحية ثانية، فإن نجاح جهود التطوير والتحسين يتطلب إنفاقاً تراكمياً لفترة قد تطول، وهو ما ينوء به أكثر الأقطار العربية، وبخاصة تلك التي تملك العناصر البشرية المؤهلة، وتعوزها القدرة على الانفاق البحثي الطويل الأجل.

وإذا كان التعاون والتكامل الاقتصاديين عنصرين ضروريين لتحقيق التنمية العربية المطردة المعتمدة على الذات من ناحية، فإن تكوين سوق عربي موحد، وهو غاية هذا الجهد، يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة القدرة التفاوضية للبلدان العربية في علاقاتها مع العالم الخارجي.

إن عالماً عربياً متعدد الأنشطة المترابطة والمتشابكة، سوف يزداد حجم تجارته الدولية ومبادلاته مع العالم الخارجي، في الوقت نفسه الذي تتسع فيه التجارة البينية بين البلدان العربية، وسيكون سوقاً متسعة تسعى الدول الصناعية المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية المختلفة إلى زيادة نصيبها فيها على أسس أكثر تكافؤاً.

هـ ـ وبالنظر إلى أهمية التكامل لتحقيق التنمية، فقد أفردت الدراسات الثلاث جانباً كبيراً منها لمتابعة تطور أساليب التعاون والتكامل العربي في المجال الاقتصادي، وتتبعت الدراسات محاولات بناء سوق عربية موحدة تنفيذاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت في عام ١٩٥٧ في أثناء صعود المد الوحدوي. وعلى رغم ذلك فقد تجاوزت مرحلة الانضمام إليها والتصديق على الاتفاقية بواسطة أغلب الدول بنحو خمسة عشر عاماً.

وقد تم إبراز المناهج المختلفة التي اتبعت لتحقيق الغايات التي استهدفتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وما انتهت إليه هذه المحاولات من نتائج محدودة. كما أعطي انتباه خاص للجهود التي بذلت لوضع استراتيجيا عربية اقتصادية مشتركة ولوضع خطة للتنمية الاقتصادية العربية المشتركة أقرها مجلس قمة عربي في عمان في عام ١٩٨٠.

كما جرى بحث الأسباب التي أدت إلى التحول من السعي لبناء سوق عربية موحدة إلى الاكتفاء بإنشاء مشروعات عربية مشتركة لم يكتب لها نجاح يذكر. ولم يكن لها كبير أثر في دفع وإحداث التنمية والتكامل المطلوبين.

وتم تتبع الأسباب التي أدت إلى التحول من السعي لتكامل عربي شامل إلى التركيز على محاولات تكامل إقليمي لم يكتب لأي منها أي نجاح يذكر، بل وتعرض بعضها للانهيار. وكما يتضح من هذه الدراسات وغيرها، فإن الفشل في تحقيق تكامل اقتصادي عربي ليس ظاهرة شاذة تقتصر على بلدان الوطن العربي دون غيرها. إن دراسة تجارب التكامل ومحاولات توحيد الأسواق في دول العالم الثالث تبين فشل أغلب هذه المحاولات. ويرجع ذلك إلى أنها سعت لتقليد مناهج التكامل التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة من دون أن تكون مؤهلة لاستخدام الأساليب التي اتبعت ونجحت هناك.

إن الدول الصناعية المتقدمة تتصف باتساع النشاط الإنتاجي في إطار كل منها وبتشابك واسع بين القطاعات الاقتصادية فيها. كما يوجد بين هذه الدول درجة واسعة من التبادل التجاري والعلاقات المتشابكة. ومن هنا، فإن الحد من القيود التجارية وتحرير التجارة بين هذه الدول والاتجاه إلى توحيد الأسواق فيها كفيل بإتاحة مجال أوسع للفعاليات الاقتصادية للتفاعل والتعاون والتنسيق في ما بينها في إطار منطقة التجارة الأوسع.

والأمر مختلف بالنسبة لأغلب دول العالم الثالث. إن اقتصادات هذه الدول ترتبط ارتباطاً شديداً بالسوق في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تتجه الدول النامية إلى استيراد

الآلات والمعدات والمعرفة التقانية والخبرة الأجنبية، فضلاً عن سلع الاستهلاك الترفية، والأسلحة ونظم الدفاع من الدول الصناعية المتقدمة. وتكون هذه الدول نفسها هي المستوعبة لأكثر صادراتها، خصوصاً إذا كان قطاع الصناعات التحويلية لم يزل محدوداً، وتكون أغلب الصادرات سلعاً أولية أو منتجات منجمية أو مصدراً للطاقة، أو ما شابه ذلك.

إن تحرير التجارة بين عدد من الدول المتجاورة من الدول النامية لا يؤدي إلى زيادة تذكر في التجارة البينية فيها، حيث تبقى وحدات الأعمال على ارتباط بمصادر الاستيراد وأسواق التصدير التي يوجد الجزء الأكبر منها خارج نطاق السوق.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن تحقيق تكامل فعال يرسي الأساس لخطوات تالية في اتجاه بناء سوق موحدة، يتطلب البدء بعملية التنمية التي تطور القدرات الانتاجية للدول التي تسعى للمشاركة في السوق، بما يؤدي إلى نشوء واتساع قاعدة للانتاج والتبادل الذي يزداد اتساعاً مع الوقت بين دول السوق.

وتتطلب سرعة التنمية في هذه الحالة، والاستفادة من قاعدة الموارد المتاحة والقابلة للنمو، أن تتجه جهود التنمية منذ البداية اتجاهاً تكاملياً، بحيث يكون الانماء تكاملياً وفقاً لتعبير د. الإمام، أو أن تكون التنمية تكاملية وفق تعبير د. إسماعيل صبري. وبمعنى آخر، فإن زيادة القدرات الانتاجية لا تحرير التجارة تكون هي نقطة البداية.

وإذا كانت كل تجارب التكامل أو التوحيد في العالم الثالث قد جوبهت بصعوبات للأسباب التي سبق ذكرها، فإن عدداً من الأسباب جعل هذه المحاولات تتعثر بدرجة أكبر في حالة البلدان العربية.

إن أحد أهم هذه الأسباب هو الخلاف الشديد في درجة الثراء بين البلدان العربية الذي برز وازداد بشكل حاد بعد ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات وفي بداية الثمانينيات.

فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ثراء عدد محدود من البلدان العربية القليلة السكان المنتجة والمصدرة للنفط، وزيادة التباين في الدخل الفردي بينها وبين باقي البلدان العربية. وقد نتج من هذا التباين نمو تدريجي لشعور بالاستغناء والتباعد لدى الدول الثرية عن باقي بلدان الوطن العربي، وإلى تزايد الاتجاه لتكوين رابطة خاصة للبلدان النفطية الثرية في الخليج للدفاع عن مصالحها الخاصة.

وقد اتجهت هذه البلدان خلال مجلسها، وبصورة منفردة، إلى تعزيز علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة وإنشاء علاقات خاصة بها والتنسيق معها خارج الإطار القومي العربي، على رغم أن نضال الحركة الوطنية والقومية العربية لعب دوراً رئيسياً في حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي أولاً، وفي تمكينها من استعادة قدر من السيطرة على مواردها النفطية في ما بعد.

وأدى تراكم فوائض مالية كبيرة لدى هذه البلدان، وحرصها على استخدام هذه الفوائض في المجالات الأكثر أمناً والمدرة لأكبر الأرباح، مع الاحتفاظ بقدر عالٍ من سيولة الأموال في الوقت نفسه، إلى تحويل الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى الأسواق المالية في الدول الصناعية المتقدمة التي قامت بإعادة تدوير الأموال وفقاً لما تراه المؤسسات المالية صالحاً لها.

ومع أن هذه الدول قد قدمت قدراً من المساعدات والقروض الميسرة لعدد من البلدان العربية والإسلامية ولدول أخرى في العالم الثالث، إلا أن هذه المساعدات والقروض لم تشكل إلا جانباً بسيطاً من الأموال القابلة للاستثمار التي توفرت لدى الدول الثرية.

وارتبطت بذلك مصالح الدول الموظفة للأموال والدول التي تم فيها التوظيف ارتباطاً شديداً، حيث أصبح أي اهتزاز في الأوضاع الاقتصادية أو المالية في الدول التي وظفت فيها الأموال لها آثارها العكسية في الدول المالكة لهذه الفوائض.

ولم يمنع هذا الترابط في المصالح الدول الغربية من السعي الحثيث لاستعادة سيطرتها على سوق النفط، والعمل على تصفية هذه الفوائض بأقصى سرعة ممكنة عن طريق التشجيع على الانفاق الترفي، والانفاق على مشروعات استثمارية مظهرية، وعن طريق الانفاق على التسلح وعلى أنظمة دفاعية غير ذات جدوى في الوقت نفسه.

وعلى رغم أن ضغوط القوى الوطنية والقومية قد نجحت في ظل الوفرة المالية، بتحريك الجامعة العربية ومجلسها الاقتصادي والاجتماعي وتحريك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اتجاه وضع استراتيجيا للتنمية العربية ووضع خطة للعمل العربي المشترك، فإن هذه الاستراتيجيا والخطة اللتين أقرتا في مؤتمر القمة في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ سرعان ما تم التخلص منهما في خطوات متتالية قادها وزراء الدول الثرية ليتم إيقاف العمل بالاستراتيجيا والخطة في مدة لم تتجاوز ثلاث سنوات.

واتجهت البلدان العربية بقيادة البلدان نفسها إلى إعطاء اهتمام أكبر للمشروعات العربية المشتركة، خصوصاً بعد أن سقط كل التزام بالاستراتيجيا والخطة. وقد عزي لهذا النهج عدد من المزايا بواسطة مؤيديه والداعين إليه. فالمشروعات المشتركة لا تتعارض في هذا الرأي مع السيادة الوطنية، ولا تتأثر بتباين الأنشطة السياسية، كما أن قيامها وانتشارها، وبخاصة في ميادين الانتاج يرسيان قاعدة صلبة لمزيد من خطوات التعاون والتكامل، ويسمحان بأداة مرنة لتجميع كل من رأس المال والعمل واستخدامهما في زيادة الانتاج.

وعلى رغم ما أسند للمشروعات المشتركة من مزايا فإن تأثيرها كان محدوداً في كل من التنمية والتكامل. فعلى رغم تكوين عدد كبير من المشروعات المشتركة في مجالات متعددة، فإن جملة استثمارات الشركات المشتركة بأنواعها كافة خلال فترة الوفرة المالية

(١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)، وهي الفترة التي أنشئت فيها أغلب الشركات، كانت في حدود تقل عن ١٠ بالمئة من جملة الاستثمارات التي تمت في بلدان الوطن العربي خلال هذه الفترة. وقد حظي قطاع التمويل بأكثر من ٣٨ بالمئة من رؤوس الأموال المشتركة العربية كلها. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة كبيرة من الشركات المشتركة التي نشأت في هذه الفترة كانت ذات طابع عربي ـ دولي، أي أنها تشمل طرفاً دولياً أو أكثر إلى جانب الأطراف العربية، وقد بلغ هذا النوع من الشركات ٥١,٦ بالمئة من العدد الكلي للشركات المشتركة التي تملك نحو ٤٠,٦ بالمئة من جملة رؤوس أموالها. وكان النشاط الأكبر لهذه الشركات هو أيضاً في قطاع التمويل، حيث ركزت على التمويل قصير الأجل والتمويل للتجارة الخارجية من دون اهتمام يذكر بتمويل التنمية، أو بدفع عمليات التكامل.

وحتى بالنسبة إلى الشركات المشتركة في ميادين الصناعة الاستخراجية والتحويلية، فإن عدداً من الشركات الكبرى في هذا المجال، وبخاصة تلك التي نشأت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، قد اتخذت شكل الشركات القابضة التي تسعى للاستثمار في مجال نشاطها في مختلف البلدان العربية. وقد كان توزيع الاستثمار ومجالاته يتم إذ ذاك تحت ضغوط ممثلي الدول المختلفة في المشروع المشترك الذي يسعى من خلاله كل منهم لزيادة حصة دولته في استثمارات الشركة من دون وجود مخطط عام ذي طابع تكاملي لعمل هذه الشركات.

وتميزت الشركات المشتركة التي أنشأها القطاع الخاص بأنها كانت صغيرة في الحجم نسبياً، وأن نشاطها الفعلي كان يتم في إطار قطر بعينه، وأن المشاركة هنا لم تكن تزيد على مشاركة في التمويل بواسطة عناصر عربية من أكثر من قطر.

وقد أظهرت البيانات المتاحة عن المشروعات العربية المشتركة التي أمكن حصرها حتى سنة ١٩٩١ استمرار المظاهر السابقة نفسها.

إن أحد نقاط ضعف الشركات العربية المشتركة هي نظرة البلدان الأقل ثراء إلى البلدان الثرية كمجرد مصدر تمويل أو كمجرد مستخدم لعمالة خارجية. إن الترجمة العملية لمثل هذا الموقف هي بقاء التنمية قطرية حتى وإن تدفق رأس مال عربي لتمويلها، أو تدفقت عمالة عربية للاستخدام في أنشطة قطرية بطبيعتها.

إن البلدان الأكثر ثراء في الوطن العربي لم تملك في وقت من الأوقات، ولا يحتمل أن تملك في أجل منظور، نظرة شاملة لمتطلبات التنمية والتكامل والتقدم العربي. ومن الطبيعي في إطار الظروف العربية أن تسعى هذه الأقطار لتعظيم مصالحها الخاصة وتحقيق أكبر أمان لمدخراتها. ومن هنا، فإن مسؤولية توفير مناخ ملائم للتنمية المتكاملة تقع أساساً على البلدان التي تملك مهارات إدارية أفضل، والتي تملك تراكماً معرفياً وتقنياً أوسع يمكنها من دراسة وطرح مشروعات عربية تزيد الترابط الانتاجي بين البلدان العربية وتوطن الانتاج في الأماكن أو الأقاليم الأكثر ملاءة للنشاط في إطار يبعد عن أية نظرة قطرية ضيقة.

والواقع أن مثل هذه النظرة لم تزل مفقودة في الوطن العربي في مجموعه. إن نظرة المخططين وقطاع الأعمال العام في أي من البلدان العربية هي نظرة قطرية بحتة تسعى في أحسن الأحوال لتعظيم العائد المجتمعي للقطر الذي تتوطن فيه الأنشطة. وينطبق الأمر نفسه على القطاع الخاص الذي ما زال ذا طابع عائلي وأفق محدود في أغلب الأحوال. ويؤدي هذا الطابع العائلي والفردي للنشاط الخاص، كما تؤدي محدودية النشاط الترويجي وقصور أنشطة المؤسسات المالية عن استيعاب المدخرات العائلية وإعادة تشغيلها إلى تفضيل القطاع العائلي في البلدان الثرية وغير الثرية، بل وتفضيل القطاع العام والحكومي أيضاً وتوظيف ما يملكه من مدخرات في أسواق مالية يتسع في إطارها نطاق الاختيار، وتتوفر فيها الشفافية، وتتداول فيها المعلومات وتذاع بسرعة، ويمكن فيها الدخول إلى الأسواق والخروج منها من دون عوائق. ويؤدي ذلك كله إلى تفضيل أصحاب المدخرات عموماً، سواء كانوا في البلدان الثرية أو الفقيرة توطين مدخراتهم خارج الأقطار العربية. وهو ما يدل عليه الحجم الكبير للمدخرات العربية من مختلف الأقطار المستثمرة خارج الوطن العربي.

وقد بينت الدراسات، كما بينت حوارات مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وغرف التجارة والصناعة العربية، أن قيام المستثمرين العرب بدور فعال في التنمية الاقتصادية العربية وفي إنجاح التكامل الاقتصادي العربي، يتطلب التغلب على معوقات الاستثمار التي لخصت في ما يلي[٦]:

- عدم وضوح الاستراتيجيا الانمائية الطويلة الأمد، وعدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية.

- قصور دراسات الجدوى الاقتصادية.

- تخلف البنى الأساسية.

- البيروقراطية والتعقيدات في الأجهزة الإدارية.

- وجود قدر من عدم الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في معدلات النمو وأسعار الصرف والقوانين والتشريعات.

- وجود تجارب استثمارية متفاوتة الحظوظ من النجاح لأسباب عديدة، من أهمها افتقاد الإدارة العلمية الحديثة والمتخصصة.

وقدمت مؤتمرات رجال الأعمال لذلك التوصيات التالية لتذليل هذه المعوقات:

١ - إزالة ما يعترض المشروعات المشتركة من معوقات تمويلية أو تسويقية، ومعاملة

---

(٦) وردت في: الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

منتجاتها وخدماتها عين معاملة مثيلاتها الوطنية، حرصاً على إنجاح المشروعات القائمة والاستفادة من طاقاتها الإنتاجية كاملة، وحفز إقامة مشروعات جديدة. ونظراً إلى أهمية مشاريع الأمن الغذائي، جرى تأكيد قيام الدول المضيفة للمشاريع الزراعية الانمائية بمعالجة العقبات التي تحول دون انسياب الأموال إليها، ولا سيما عدم استقرار أسعار الصرف، وفرض تسعيرة محددة للإنتاج، وعدم استقرار السماح بالتصدير، وصعوبات أنظمة العمل.

٢ ـ فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية بتوفير شروط أفضل لها في مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية، وإزالة ما يعترض انتقالها من عقبات مع توفير التمويل الميسر والضمانات اللازمة لتنمية حجم التجارة البينية العربية وتوسيعها. وجرى تأكيد أهمية برنامج تمويل التجارة العربية البينية لدى صندوق النقد العربي، وبرامج البنك الإسلامي لتمويل التجارة، وهي برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات (الأطول أجلاً) ومحفظة البنوك الإسلامية، ودعوة رجال الأعمال والمستثمرين العرب للتعرف إلى هذه البرامج والاستفادة منها. كذلك اقترحت حلقة الصناعات الهندسية في المؤتمر الثالث عقد ندوة حول معالجة المشاكل التي تحدّ من توجه رجال الأعمال العرب إلى الاستثمار العربي، والتغلب على عدم فتح الأسواق العربية أمام منتجاتهم، والنظر في تحديد دور المنظمات العربية المتخصصة والعلاقة بين هذه المنظمات والشركات العربية المشتركة من جهة، ورجال الأعمال والمستثمرين العرب من جهة أخرى. وأوصت حلقة الصناعات الكيماوية في المؤتمر نفسه، في معرض التأكيد على أهمية الأسواق العربية، بتطوير فكرة السوق المشتركة وإجراء الدراسات حولها انطلاقاً من الأوضاع الراهنة في الأقطار العربية.

٣ ـ تأكيد أهمية تطوير وربط أسواق الأوراق المالية العربية لكي تلعب دوراً أكثر فاعلية في جذب الاستثمارات العربية إلى المنطقة العربية وتشجيعها، والتوصية بدعم ومؤازرة استراتيجية وبرنامج عمل صندوق النقد العربي لتطوير الأسواق المالية العربية.

٤ ـ تعزيز دور المؤسسات المالية العربية ومدها بموارد جديدة تمكنها من المساهمة في تشجيع وتنمية الاستثمارات وتوظيفها داخل الوطن العربي وفقاً لمعايير السيولة والربحية والسلامة، والقيام بدور الأمين على الأموال العربية المستثمرة في الخارج من مخاطر التآكل التي تتعرض لها، نتيجة التقلبات في أسعار الصرف والفوائد والأسهم والمعادن، ومخاطر المصادرة والتجميد التي قد تتعرض لها، ودعوة المصارف الإسلامية والتقليدية إلى تعزيز إمكانيات التعاون في ما بينها وابتكار السبل والوسائل والأدوات الكفيلة بتوسيع وتعميق هذا التعاون، وقيام البنوك التجارية بتقوية أجهزتها الفنية وأجهزة المتابعة للتأكد من استعمال الائتمان في وجهته الصحيحة بناء على أهلية المشروع وليس هوية طالبه أو صاحب المشروع، وتعزيز دور المصارف المركزية والسلطات النقدية في مساندة البنوك في الظروف الصعبة، وتطوير أدوات وأساليب الضبط ومراقبة الائتمان.

٥ ـ تأكيد أهمية وجود «إطار قومي للمشروعات المشتركة»، الذي رؤي أن يتضمن

العناصر التالية:

- وجود الصيغة القانونية التي يجب أن تتخذها المشروعات المشتركة.

- توفير وضوح بالنسبة لاستراتيجيات التنمية وسياساتها في البلدان العربية، وهو ما يجب أن تتولاه المنظمات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية العربية التي عليها أن تبنيها على أساس الخطة القومية الإنمائية التي تضعها الجامعة العربية (المجلس الاقتصادي).

- قيام المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك بالمساعدة في إعداد دراسات الجدوى.

- إيجاد النظم الكفيلة بتدعيم الروابط بين المشروعات المشتركة وبعضها بعضاً (مثلاً قيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية) والتنسيق والتعاون في ما بينها في مجال التسويق أو البحوث والدراسات.

- قيام المشروعات المشتركة بالتفاعل مع البيئة المحيطة بها، بالمساهمة في النشاطات المتصلة بالتنمية، كالبرامج التدريبية واستيعاب التقانة.

ثالثاً: من أجل مستقبل أفضل

إن الدعوة إلى العمل الجاد من أجل تحقيق تنمية مطردة تعتمد على الذات على المستوى القطري والقومي، والتنادي لأن تكون هذه التنمية تكاملية لترسي الأسس لاتحاد عربي ونهضة عربية تمكن الأمة من الدفاع عن استقلالها، والمحافظة على أمنها، ورفع قدراتها العلمية والتقنية، وتزيد من ميزاتها التنافسية في عالم يتنامى فيه الاتجاه نحو العولمة، وتطور نوعية الحياة فيها في إطار من الديمقراطية والمحافظة على العدل الاجتماعي، هذه الدعوة تظل دعوة مثالية ما لم تتوافر لها الشروط الضرورية لتحقيق هذه الغايات، وما لم يتبنّها مواطنو الأمة العربية ويناضلوا من أجل تحقيقها، وما لم تترجم هذه الدعوات إلى برامج عمل وخطوات تنفيذ تحدد أولوياتها ويسعى لتطبيقها في خطوات متصاعدة ودؤوبة تكون كل خطوة منها هي قاعدة انطلاق لخطوات تالية في الدرب الطويل الذي سيكون على الأمة أن تجتازه لتحقيق أهدافها.

ويبين استعراض الموقف العربي المعاصر استشراء حالة من الإحباط والاستسلام والاحساس بعدم جدوى النضال القومي أو الوطني أو الاجتماعي في الأقطار العربية كافة، وأنه يسود يأس من إصلاح النظم المتسلطة القائمة أو إزاحتها.

وتميل أنظمة السلطة القائمة إلى الاستسلام والخنوع للمخططات الخارجية. وتسعى هذه الأنظمة، بصفة عامة، إلى التوافق مع ما يحدث من متغيرات خارجية ترى أنها معطيات لا قبل لأي قطر عربي أو لمجموع الأقطار العربية بالتصدي لها.

وفضلاً عن ذلك، فإن جل هذه الأنظمة يرتبط ارتباط مصلحة مع القوى الدولية

المسيطرة التي تظلله بحمايتها، أو أنها في أحسن الأحوال مستسلمة لوهم أن أي تنمية أو تقدم عربي هو رهن بتدفق استثمارات خارجية إلى أقطار الوطن العربي وباستجلاب التقانة الخارجية والاستفادة منها.

من ناحية أخرى، فإن أغلب الأنظمة العربية القائمة، سواء منها المانحة للمساعدات أو القروض، أو الأنظمة المتلقية للأموال، لها تجاربها المرة مع بعض أقطار الوطن الأخرى، والتي وصلت إلى درك أسفل في حالة الغزو العراقي للكويت، والذي لم تزل آثاره المادية والنفسية مستمرة حتى الآن.

ومن ثم، فإن أياً من أنظمة الحكم القائمة لا يتخيل حتى ضرورة السعي لتحقيق تنمية تعتمد على الذات، أو العمل لتحقيق تكامل عربي فعال، أو استهداف توحد عربي في أجل قريب أو بعيد على رغم ما قد يعلن في بعض الأحيان على خلاف ذلك.

وإذا كان هذا هو الأمر في شأن سلطة الحكم والنخبة المسيطرة، فإن قوى المعارضة تكاد تكتفي أيضاً بالاعتراض السلبي على خطوات الحكم وتوجهاته ومجرد الرفض لمخططات القوى الدولية المسيطرة ومحاولاتها لاخضاع الوطن العربي وتدجينه. وترفع في هذا السبيل شعارات ماضوية أو مستقبلية ذات طابع ايديولوجي خالية من أي مضمون محدد ينطلق من الأوضاع الحاضرة ويعمل على تغييرها عن طريق النضال الجماهيري.

وعلى رغم أن بعض الأحزاب ترفع شعارات التنمية المستقلة أو النهضة الحضارية، عربية كانت أو إسلامية، فإن هذه الشعارات لا تجد ترجمة لها في شكل استراتيجيا مستقرة واضحة تتحدد فيها الأهداف والأولويات والتتابع الزمني، وطبيعة القوى الاجتماعية التي يمكن تعبئتها قطرياً وقومياً، وسبل هذه التعبئة، ونوعية المؤسسات القطرية والقومية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، ونوعية الإصلاح اللازم في هذه المؤسسات نفسها لتؤدي دورها المطلوب.

وإذا كنا نجد العديد من اللبنات التي يمكن أن يستند إليها في بناء مثل هذه الاستراتيجيا في كتابات المثقفين القوميين والوطنيين، فإننا نلاحظ غياب أية استفادة من هذه الأدبيات في برامج الأحزاب الوطنية أو القومية في أي من الأقطار العربية. كما نلاحظ غياب أي مشروع طويل الأجل تسعى هذه الأحزاب لتحقيقه في أقطارها أو في الوطن العربي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين الذي بات على الأبواب.

وإذا كان الخيار الصهيوني الاستعماري هو في مرحلة الإعداد الفعلي للتنفيذ بعد أوسع حملة إعلامية وضغوط سياسية لبث اليأس في نفوس العرب من أي تعاون مشترك، ولإغرائهم بالمن والسلوى الذي يمكن أن يتدفق على منطقة الشرق الأوسط في إطار تعاون دولي يشمل إسرائيل، فإن العرب بما فيهم أنظمتهم الحاكمة وأحزابهم السياسية ومنظماتهم الجماهيرية لا يزالون في مرحلة رد الفعل قبولاً أو رفضاً لاقتراحات يقدمها الآخرون، أو لاستكمال هذه المقترحات بمقترحات إضافية في هذه الجزئية أو تلك، من

دون أن يكون هناك أي نظرة عربية مستقبلية أو مشروع عربي متكامل بديل يسعى العرب لوضعه موضع التنفيذ.

والحقيقة التي يجب أن تدرك أن البديل العربي ليس خياراً متاحاً وجاهزاً يمكن اختياره أو اللجوء لاختيار بديل. فالبديل العربي يجب أن يبنى، وهو لا يبنى إلا بنضال متصل وطويل. ولكنه نضال يبدأ بإدراك النتائج السلبية التي تترتب على أية تنمية مشوهة تابعة تتم في إطار ينفي العروبة، ويقيم أنظمة إقليمية بديلة لها تلتحق البلدان العربية بها فرادى من موقف ضعف وتخلف يفرض عليها استغلال مواردها البشرية والمادية وتوفير ميزات لشركائها، وإن كان ذلك على حساب نفسها.

وبناء البديل العربي يتطلب إعادة التثقيف الاجتماعي والوطني لتأكيد ما يلي[٧]:

١ ـ إن العرب أمة واحدة تستند إلى حضارة وقيم ولغة مشتركة، تعيش في منطقة جغرافية متلاصقة ومتجاورة من المحيط الأطلسي إلى بحر العرب والخليج، وتمتد من خط الاستواء إلى البحر الأبيض المتوسط.

٢ ـ إن الوطن العربي في جملته فقير ومتخلف، وإنه باستثناء أربعة بلدان عربية تقع في مجموعتي الدول الأعلى دخلاً والدول ذات الدخل المتوسط العالي، ويقل سكانها عن ١٠ بالمئة من مجموع سكان البلدان العربية، فإن باقي سكان الوطن العربي يعيشون في أقطار ذات دخل منخفض أو ذات دخل متوسط أدنى.

ومن ناحية ثانية، فإن الوطن العربي على رغم انتشار التعليم فيه، يفتقر إلى تراكم معرفي وتقني يمكنه من حسن استخدام ما يملكه من موارد قليلة ويساعده على تحقيق إنتاجية تسمح له بميزات تنافسية في الأسواق التي يتعامل معها.

وتتجه البنية الأساسية في الوطن العربي إلى خدمة العلاقات العربية الدولية بأكثر مما تتجه إلى تسهيل تكوين السوق العربي الواحد، وتيسير انتقال السلع بين أرجاء الوطن العربي عبر الأقطار العربية.

٣ ـ إدراك أهمية التنمية العربية الشاملة والمطردة من أجل إخراج كل الأقطار العربية من دائرة الفقر، وتحسين نوعية الحياة لأبناء الوطن العربي في مجموعه.

٤ ـ تنمية الوعي بأن التنمية العربية لكي تحقق الاستقلال والأمن القومي وتطوير نوعية الحياة تستلزم توجهاً عربياً نحو التوحد، وأن تشمل التنمية جهوداً قطرية وقومية متناسقة ويدعم بعضها بعضها الآخر. كما أن التنمية لتتحقق تحتاج إلى سلطة سياسية واقتصادية قادرة وفعالة على المستويين القومي والقطري لتوجه وتساند وتعبئ الجهود من أجل التنمية.

---

(٧) انظر: عبد الله، المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ١٠٢.

وتستند التنمية إلى جهود كل من قطاعات الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص الذي تتاح له فرص الاستثمار، ويحفز على بناء قدرات إنتاجية جديدة تتنافس على أساس المساواة في ما بينها في السوق الداخلي، وتستهدف تحقيق كفاءة تمكنها من التنافس الدولي في إطار الأسواق الداخلية وأسواق التصدير.

٥ ـ القبول بحقيقة أن التوحد لا يمكن أن يتم إلا خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لما بعدها، وترسي الأساسي لها من دون انتكاس أو انحراف عن الهدف المبتغى، والتعلم من دروس الماضي، ورفض تكرار الاندفاع لتجاوز مراحل تمهيدية ضرورية للبناء على ما تحقق فيها من نجاحات.

ومن ثم، فإن العمل العربي لا بد من أن يبدأ، كما يدعو د. إسماعيل صبري، بالتقارب لينتقل إلى التعاون فالتكامل تمهيداً للتوحد، وذلك مع التأكيد على أن التوحد هو الهدف الذي يسعى إليه العرب، والذي يقاس به وتقيّم على أساسه كل الخطوات التمهيدية المتعاقبة في الطريق إليه.

٦ ـ توضيح أن التنمية المعتمدة على الذات وأن التوحد العربي لا يتمان بجهود الحكومات وحدها، وأن مشاركة شعبية نشيطة مطلوبة في كل مراحل العملية التنموية والتوحيدية بما في ذلك مرحلة تحديد الأهداف، واختيار التنظيم الاجتماعي المناسب، ومناقشة استراتيجيات التنمية والتوحد وأولويات العمل في إطارها وفي النضال من أجل وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ.

إن التعلم من دروس الماضي يؤكد عدم صحة التضحية بالديمقراطية أو تأجيلها باسم أهداف وطنية أو قومية أو اجتماعية. وإن الديمقراطية هي الضمان الحقيقي لتعبئة جماهيرية واسعة لخوض معارك التنمية والتوحد ولاستمرار ومواصلة الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف.

ومن المهم في هذا الإطار إدراك أن التنظيمات المجتمعية العربية، بدءاً من العائلة إلى المدرسة ووحدات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات المهنية، وجمعيات الخدمة العامة، والمنظمات الجماهيرية، والأحزاب السياسية.. الخ، لا تتصف بسيادة العلاقات الديمقراطية في داخلها، ولا في العلاقات في ما بينها، وان ترسيخ الديمقراطية يتطلب لذلك عملاً متصلاً على أكثر من جهة، لتأكيد حق الاختلاف وتشجيع طرح الآراء المخالفة وللحوار حولها، مع احترام الرأي الآخر والاستعداد لتقبل ما يبدو سليماً منه. كما يتطلب احترام الشرعية القانونية والدستورية وفرض التساوي أمام القانون، وضمان حق المساءلة لكل من تولى سلطة أو مسؤولية عما أنيط به من مسؤوليات وعن كيفية استخدام ما تم منحه من سلطات، وإيجاد التنظيمات والوسائل الكفيلة بتغيير السلطة سلمياً عن طريق الاقتراع العام.

إن التقارب والتعاون لا يعتمدان على فعل الحكومات ونشاطها فحسب، بل يمكن

ويجب أن يبدأ ويتزايد بين رجال الأعمال الذين يمارسون الانتاج والتوزيع وينمون مصالح مشتركة بينهم. كما يمكن العمل على زيادة الوشائج العربية خلال نشاط المنظمات العربية، والنقابات والاتحادات المهنية، والاتحادات الصناعية والتجارية، من دون انتظار لمبادرات حكومية من هذا القطر أو ذاك. إن زيادة الترابط والتفاعل داخل هذه المؤسسات، وبين المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها المنظمات الشبابية ومنظمات النساء، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، هو الذي يبني القاعدة العريضة للعمل العربي المشترك، وهو الذي يكوّن رأياً عاماً عربياً يتبنى العمل من أجل التوحد العربي ويضغط في سبيل تحقيقه على أسس نفعية ومصلحية مستقبلية تبني قاعدة أصلب للتكامل والتوحد.

وعلى رغم أن التكامل يكون أكثر جدوى إذا كان شاملاً للوطن العربي في مجموعه، فإن الجهود للتعاون والتكامل ليس من الضروري أن تتم بالسرعة نفسها بين جميع الأقطار. إن تعاوناً أوثق قد يبدأ بين من هم على استعداد للسير بسرعة أكبر على طريق التعاون والتكامل والتوحد من دون أن تحول هذه الخطوات البلدان العربية إلى مجموعات مقفلة تتخذ كل منها سبلاً مختلفة وسياسات متباينة.

ومن المفيد في مثل هذه الحالة أن يسعى أكثر من قطر للحلول في أكثر من تجمع عربي لتكوين نواة التقاء بين المجموعات العربية ولتمهيد الطريق لالتقاء الجماعات المختلفة لبناء تكامل عربي أشمل. ومن هذا المنطلق فإن محاولة مصر للانضمام لاتحاد المغرب العربي لا تتناقض بالضرورة مع ما يمكن أن يبذل من جهود لبناء تعاون أوثق مع الدول المشرقية الأكثر استعداداً للتعاون مثل سوريا أو حتى الأردن، ولا مع وجودها ضمن اتفاقية دمشق إذا ما استخدم هذا الوجود لبناء جسور بين الجماعات العربية.

ومن المهم لانجاح التوجه نحو التوحد أن تتم إعادة الثقة بين الأقطار العربية والشعوب العربية تدريجياً. كما يجب الحرص أيضاً على أن يكون النجاح حليف أي خطوة تخطوها لتنمو الثقة في إمكان اتخاذ خطوات أبعد.

إن جامعة الدول العربية هي المنظمة الأكثر تأهيلاً للقيام بهذه المهمة، إذا ما عولجت الأمور بدأب وصبر بهدف تصفية الجو العربي من الخلافات غير المبدئية التي تسوده، وإذا ما تمت الإصلاحات المؤسسية التي تمكن الجامعة من لعب دور فعال في حل الخلافات بين أعضائها وفي التصدي لأي اعتدا من طرف عربي على آخر، وإذا ما أعيد تنظيمها لتلعب دوراً أساسياً في التنمية العربية وبناء التعاون العربي(٨).

ومن المتصور في إطار الأوضاع الحالية أن تضغط القوى الوطنية والقومية من أجل

---

(٨) انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «نحو جماعة عربية: بحث في العلاقات الاقتصادية العربية،» في: المصدر نفسه، تذييل رقم (٢)، ص ١٣٩ ـ ١٥٩.

تعظيم التعاون الاقتصادي بين مصر وسوريا وليبيا تمهيداً لنوع من التكامل في ما بينها يبنى على أساس تنمية تعتمد على الذات في الأقطار الثلاثة، وذلك مع استمرار الارتباط بالاتحاد المغاربي، ومع استمرار التعاون والتنسيق مع الاتحاد الخليجي.

إن مثل هذا الجهد في حالة نجاحه يمكن أن يكون أكثر جذباً للأردن، ولبنان، وللعراق في ما بعد في حالة تهيؤ الظروف لعودته إلى إطار العمل المشترك. كما يكون قادراً على جذب السودان إذا ذللت العوائق التي تحول بينه وبين التعاون مع مصر وليبيا وغيرهما من دول شمال أفريقيا العربية.

وفي ظننا أنه من دون انتظار لتغيرات سياسية تفتح الطريق لتغيير في التوجهات الاقتصادية القائمة، فإن القوى السياسية الوطنية والقومية في البلدان الثلاث وفي غيرها مطالبة بأن تناقش وتطرح وتناضل من أجل إحداث تنمية تكاملية تعتمد على الذات في الأقطار العربية المهيأة لذلك، وأن تكسب الجماهير والمثقفين ورجال الأعمال مثل هذا الطرح، وأن تستفيد في طرحها وبرامجها بما تضمنته الأدبيات الوطنية والقومية من أفكار واقتراحات[٩]، وما تبنته مؤتمرات رجال الأعمال العرب من توجيهات.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أهمية المحافظة على الطابع العربي للمؤسسات العربية، والعمل على الاستفادة القصوى بمؤسسات العمل القائمة بعد تطويرها إذا كانت ثمة حاجة إلى ذلك.

ونؤكد بوجه خاص أن ما يستطيع الصندوق العربي للانماء وصندوق النقد العربي أن يقدماه من خدمات للبلدان العربية ينفي الحاجة إلى إنشاء مؤسسات شرق أوسطية بديلة، وبخاصة وقد أصبح في استطاعة الصندوق العربي أن يتحول بالفعل إلى بنك للتنمية العربية بعد أن سمح له بزيادة قدراته الائتمانية باللجوء إلى الأسواق المالية العربية وغيرها.

(٩) نوجه النظر هنا بوجه خاص إلى الأطروحات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها، وإلى ما ورد من طرح حول أولويات العمل في مسار التنمية العربية بالاعتماد على النفس، في: صايغ: **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس**، ص ١٤٤ ـ ٢٥٨.

تعقيب

عبد المحسن زلزلة(*)

لعل مما يحمل البشارة للمستمعين المرهقين، هو أنني سأكون آخر المتحدثين في هذه الندوة، وأن أدلي بشهادة الجيل الذي عايش حلم التنمية العربية المتكاملة، وشهد مؤامرة اغتيال ذلك الحلم وتناثر حطامه، وربما يؤهلني لهذه الشهادة أنني أمضيت أربعة عشر عاماً من أواخر عمري في الجامعة العربية، وعشت آمالها وإحباطاتها، وكم أشعر بالحرج اليوم وأنا أدعى إلى أداء دور الشاهد والمدعي، والمتهم والمحامي، والقاضي والجلاد!

ويا لبؤس هذا الوطن. . . ويا لمرارة ظلم الزمن، وهو يشهد التحول في الموقف العربي، من النقيض إلى النقيض، في انحداره من قمة عمان الاقتصادية الأولى إلى مهاوي قمة الدار البيضاء، وشتّان ما بين القمتين وبين الزمنين.

ففي غمرة هذه النشوة الجماعية، تراكضت فلول القبائل العربية، المنهزمة والمنقسمة، والمسؤولة عن إفشال مشروعها القومي، لتبحث عن شريك أجنبي جديد يحل محل شقيقها العربي، ويكون وسيطها لتحقيق صفقة تكاملية جديدة تقتسم من خلالها معه الأسلاب والمغانم ووعود السلام والرخاء. ولم تدرِ أنه حالما ستذهب السكرة وتحل الصحوة ستجد أن كل ما كسبته هو الأوهام والسراب، وليس إلا قبض الريح.

وتأتي هذه الدراسة القيمة والجريئة لتقدم وثيقة اتهام وإدانة، تكشف الواقع العربي المرير، والتخلي عن الأهداف القومية، من خلال انحرافات أنظمة قطرية، وسلبية معارضة هامشية، واستكانة جماهيرها الشعبية.

وتبدأ الدراسة بالحديث عن البديل العربي للمشروع الصهيوني، واعترافها بفشل حركة النضال العربي في تحقيق أهدافها في التنمية المستقلة الشاملة المتكاملة، في إطار الاعتماد الجماعي على الذات، وفي إطار الديمقراطية والعدل الاجتماعي. وهي تدعو إلى إحياء هذا المشروع وعدم التنكر لأهدافه بعد إعادة النظر في وسائله وأولوياته في ظل

(*) مستشار اقتصادي، ووزير سابق.

المتغيرات المستجدة. ومن هنا تنطلق الدراسة في تحديد مستلزماتها: ١ ـ رفض كامل للمشروع الصهيوني؛ ٢ ـ ضرورة تعاون وتكتل وعمل تنموي عربي مشترك؛ ٣ ـ محاولة رسم المسار المستقبلي والاستفادة من تجارب الماضي.

أولاً: اتفق مع الباحث بشأن الأسباب التي أوردها في القسم الأول من البحث، والتي استدعت رفضه المشروع الصهيوني، وأستأذنه في إكمال تلك الرؤى:

١ ـ إن المشروع الصهيوني يتجاوز هدف إقامة السوق الشرق أوسطية، فهو يتضمن إقامة نظام إقليمي جديد في مواجهة النظام العربي. وهو يحاول القفز على الثوابت الجغرافية والقومية، و«التعكز» على العامل الاقتصادي في تقديم مشروع استراتيجي عملي، يحمل دلالة سياسية، بهدف اختراق الجسم العربي، ليصل إلى قلبه، وليكون هو القطب الجاذب والمهيمن، بحكم تمتعه بالغلبة التقانية والعسكرية. فقد استثمر بيريس ظروف التردي العربي، والمتغيرات الدولية والإقليمية، ليقدم مشروعه الذي يحقق لإسرائيل وظيفتها القيادية نفسها، من خلال المدخل الاقتصادي، ونقل مركز الصراع إلى هذه الحلبة.

٢ ـ إن المشروع الإسرائيلي نشأ في رحم الحضارة الغربية، وتمتع هو وعدوانه بحمايتها. ولقد ظلت إسرائيل أمينة على ممارسة دورها في تسهيل عملية النمو الرأسمالي في المنطقة، وتعميق اندماجها في السوق الدولية، من خلال سياسة الحدود المفتوحة وآلية السوق الحرة. وتحظى إسرائيل بمكافأتها على خدماتها بتوفير التمويل الميسر لمشاريع مخططها الإقليمي، بما ينشط دورها في محيطها، ويكرسها قاعدةً ورأس جسر للمصالح الغربية.

٣ ـ لقد جاءت قرارات قمة الدار البيضاء لتظهر حقيقة الأسس والمفاهيم الجديدة، التي طرحت من خلال صيغة خارجية، تهدف إلى فرض شراكة غير متكافئة بين اقتصادات متفاوتة التطور، وخلق قواعد مادية لتغيير أولويات المنطقة، وإعادة تشكيل خارطتها وعلاقاتها، وإحلال الهوية الجغرافية محل الهوية القومية.

ثانياً: يحتل القسم الثاني من الدراسة مركز الثقل فيها:

١ ـ كان المفروض أن يبدأ الباحث باستعراض المسيرة الرسمية للتعاون والتكامل، إلا أنه آثر التوقف عند بعض المحطات الأكثر أهمية متخطياً التسلسل الزمني. وقد بدأ بالمرحلتين النفطيتين، مرحلة الدفع الكبرى ومرحلة التبديد والهدر. وإنني أجد نفسي متفقاً تماماً مع ما أورده الباحث من تحليل صائب للأوضاع الاقتصادية العربية خلالهما، ونقده الموضوعي لأحداثهما، كما أؤيد استنتاجه، أن العبء الأكبر من المسؤولية عن الهدر، وإجهاض العمل التكاملي، يقعان على عاتق الأنظمة العربية، وأهواء قياداتها السياسية، التي تنفرد باتخاذ القرارات وإعلانها باسم الشعب.

ثم ما لبث الباحث أن عاد بنا القهقرى إلى عام ١٩٥٧، تاريخ إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وإلى عام ١٩٦٤، تاريخ دخولها حيز التنفيذ (١٣ قطراً)، وقرار إقامة السوق العربية المشتركة في العام نفسه (٧ أقطار). ولقد فات الباحث أن يشير إلى حقيقة قرار

السوق، فلقد تركت هذه التسمية السائدة إعلامياً، في أذهان العديدين، أنها سوق حقيقية، ألا أن الأمر ليس كذلك، فلم تكن إلا منطقة تجارية حرة ولم ترقَ إلى مرحلة الاتحاد الجمركي اللاحقة أو تصل إلى مرحلة السوق.

٢ ـ ظل **أسلوب التعاون** هو السائد بين الأقطار العربية، وفق ميثاق الجامعة الذي يؤكد صفته الطوعية والاختيارية. . . إلا أن الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة العربية خلال الخمسينيات، وإبان المد الوحدوي، أدت إلى تجاوز الميثاق عملياً. ويمثل المدخل التبادلي السلعي أول مدخل تعاوني نقلته البلدان العربية عن تجارب الدول المتقدمة، من دون أن تدرك أن اقتصاداتها تتصف بتخلف هيكلها الإنتاجي وضيق قاعدته.

ومثل هذا الهيكل لا يسمح بتوفير فائض إنتاجي متنوع لأغراض التبادل، ولعل هذا يؤكد صحة التشخيص بأن مشكلة البلدان العربية مشكلة تنموية، وأن المطلوب هو البدء بتعزيز التنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها.

٣ ـ استخدم الكاتب عشرة عناوين لوصف العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، يختلط معناها السياسي بالاقتصادي، وتتداخل مفاهيمها، على رغم أن المشروع هو تنموي تكاملي. وتمتد إشكالية المفاهيم لتشمل المشروعات المشتركة. فيبدو أن المعايير التي استخدمها الباحث لتحديد طبيعة المشروع هي من الضيق بحيث تستبعد العديد من المشروعات المشتركة التي تلبي الحاجات القومية أو تحقق الترابط بين الاقتصادات والقطاعات الإنتاجية العربية أو الاستغلال المشترك للموارد في المناطق الحدودية.

٤ ـ وبالنسبة إلى **عقبات التكامل**، فقد ركز الباحث على عقبتين رئيسيتين هما المدخل التبادلي وتفاوت درجة الثراء بين الأقطار، وفاته أن يشير إلى العديد من العقبات الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية ويعزى لها إخفاق التجارب التكاملية، كالعقبات الهيكلية وأنماط تنمية التبعية، وتخلف الإرادة السياسية، وتخلف آليات التكامل.

٥ ـ **البديلان العربي والصهيوني**، حيث يتحدث الباحث عن البديل العربي في مقدمة دراسته. فهو يتحدث عن مشروع قائم، سعت لتحقيقه القوى الوطنية والقومية والديمقراطية العربية، ولكنها لم تنجح بتحقيق أهدافه. ومن منطلق تمسكه بتلك الأهداف، فهو يطالب بإحياء المشروع وإعادة النظر الشاملة في وسائله وأولوياته لينسجم مع المتغيرات الدولية الإقليمية. ولكن **عن أي بديل عربي. . . يتحدث الباحث؟** أهو يتحدث عن مشروع السوق العربية، أم مشروع الاستراتيجيا القومية، أم عن بديل آخر؟ أهو يتحدث عن مجهول أم معلوم؟ ومن الذي أعد مشروعهما؟ ومتى؟ وكيف؟ ومن تولى مهمة تحقيق أهداف المشروعين؟

لقد اكتفى الباحث بتبيان الملامح العامة، وترك للمستمع عبء الاجتهاد لتخمين المقصود، حيث إن الحديث عن تنمية عربية مستقلة تكاملية شمولية يظل حديثاً عائماً يصدق على محتوى كل من البديلين الرسمي والمستقل. ولنبدأ بالأول منهما.

٦ - **المشروع الرسمي**: تردد الحديث عن أن السوق العربية المشتركة كانت خلال الستينيات والسبعينيات هي البديل العربي الجزئي في مواجهة الخطر الصهيوني. ولكنه كان بديلاً محدود الأثر بحكم ارتباطه بتحرير انتقال السلع وحدها بين الأقطار المنضمة إلى السوق، منطلقاً من فرضية معروفة بأن مجرد رفع القيود الجمركية والإدارية كفيل بتدفق السلع عبر الحدود، وهذه الفرضية تغفل جوهر المشكلة وهي ضيق القاعدة الإنتاجية التي تقيد حجم التبادل.

فماذا بشأن المشروع الرسمي الشمولي؟ لقد كانت الساحة العربية خالية من وجود مشروع رسمي شمولي متكامل حتى عام ١٩٨٠، حين عقدت خلاله أول قمة عربية اقتصادية في عمان، وصادقت على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠، والميثاق القومي الاقتصادي، وتأسيس عقد التنمية العربية.

وعلى رغم إضفاء الصفة الرسمية على المشروع، فإنه كان حصيلة جهود فكرية لنخبة من كبار الاقتصاديين العرب في إطار الجامعة العربية ولجنة العشرين، واللجنة الثلاثية. كما كان ثمرة النقاش الحر اللاحق لعشرات من الأكاديميين والمختصين ورؤساء المنظمات والاتحادات المهنية، في أول مؤتمر شعبي عقد في بغداد عام ١٩٧٨. لقد استغرق إعداد الدراسات ومناقشتها وبلورة المشروع سنوات عدة في تزاوج رائع بين الجهدين الرسمي والشعبي. وتعكس وثائق الاستراتيجيا حصيلة الأفكار المتنوعة والمناهج الايديولوجية المختلفة، في ضوء الواقع العربي، والحاجة إلى قاسم مشترك يوفق بين الاجتهادات والمواقف المتفاوتة لـ ٢٢ قطراً عربياً، لتصاغ في مشروع قومي واحد.

إذاً، **فنحن أمام أول مشروع قومي متكامل**، لا يفقد قيمته وشرعية أهدافه، وحيوية أفكاره بمجرد تراجع بعض الحكومات العربية النفطية والمؤثرة عن التزاماتها القومية المؤكدة فيه.

لقد وصف الزميل د. الإمام هذه الوثيقة بأنها «هي أول وثيقة قومية في تاريخ العمل العربي المشترك التي تضع هذا العمل على أسس منظمة، وتوضح أهدافه، وترسم مساراته، ضمن منظور بعيد المدى... وهي بذلك تشكل نقطة بارزة، وتنتقل بهذا العمل من الجزئيات المتناثرة إلى إطار مترابط ومتكامل، يوضح المسارات، ويثبت المنطلقات والأهداف، التي تلتقي عندها جميع الأجهزة المنشغلة بالعمل العربي المشترك، وتتفق عليها الأقطار العربية كافة».

انطلقت الاستراتيجيا من إدراك عميق للتحديات التي تواجهها الأمة العربية، وعلى رأسها الخطر الصهيوني المتفاقم، الذي قد يكون أخطرها شأناً وأكثرها إلحاحاً وأبعدها تأثيراً، وتوصلت إلى أن العمل المشترك يمثل الوسيلة الملائمة لمجابهتها كلها. وقد دعت إلى بناء اقتصاد عربي متين وموحد، يمكن أن يحقق أهداف الأمن والإنماء والانتماء، من خلال العمل التنموي التكاملي، والاعتماد على الذات، بما يمكن من الخروج من شراك التخلف والتبعية، وتوفير الحصانة والمناعة للاقتصاد العربي ضد الاختراقات الخارجية،

والتقليص التدريجي من اندماجه في السوق الدولية.

وفي ظل ظروف استعادة العرب ثقتهم بأنفسهم، إثر نصر تشرين الأول/ أكتوبر، واستعادة السيطرة على ثرواتهم النفطية، وبدء الفورة النفطية، والتدفق الكبير لمواردها، تولدت في قلوب المشاركين الآمال في اتباع نهج تنموي جديد، يمثل ركنيه المدخلان التكامليان، مدخل الإنماء التكاملي الذي يربط بين التنمية والتكامل، والمدخل التخطيطي القومي الذي يبدأ بالقطاع المشترك، وينتهي بخطة قومية شاملة.

ومن خلال الالتزام بالتكافل والتكامل القومي، تحددت مسؤوليات أطراف المشروع، وتوزيع ثماره، والاهتمام بتضييق الفجوة التنموية والدخلية الواسعة بين الأقطار العربية. لقد جرى التأكيد على توسيع رقعة العمل العربي المشترك وأنه يعمل لمصلحة جميع أطرافه، وأن هذا العمل ليس منافساً للعمل القطري، بل مساند ومكمل له، وأنه يوفر الجهد والمال العربي الذي يهدر نتيجة استمرار التوجهات القطرية المنعزلة، والازدواجية، وتنافس المشروعات المتماثلة.

لقد تحقق العديد من التنبؤات التي تضمنتها وثائق الاستراتيجيا. فقد حذرت من احتمال انهيار السوق النفطية الدولية، إذا استمرت الحكومات على نهجها نفسه في الاستنزاف السريع للثروة النفطية، تحت إلحاح الحاجة إلى المال، وإغراءات الإنفاق الاستهلاكي المفرط وغير المبرر، ولم يمضِ عامان إلا وقد حصل الانهيار، ونجح المخطط الغربي بزعزعة استقرار السوق النفطي مع استمرار البلدان النفطية على سلوكها السابق نفسه.

وحل الركود، وانتشرت آثاره في جميع الوطن العربي، وانكب كل قطر عربي يعالج أوضاعه بمفرده، وتذرعت البلدان بهذا الكساد للتخلي عن التزاماتها المالية في قمة عمان. وتم وأد عقد التنمية، وجمدت الخطة، وتوقف العمل بالاستراتيجيا نفسها.

وفي محاولة لحفظ ماء الوجه، تحول الاهتمام اللفظي إلى المشروعات المشتركة، ولا سيما مشاريع الأمن الغذائي العربي. وشكلت له اللجان الفنية. ثم ما لبثت المؤسسات المالية أن انسحبت من اجتماعاتها بحجة عدم جدواها. واكتفى المجلس الاقتصادي بمناشدة الأطراف لبذل جهد أكبر... لعل... وعسى...

هكذا بدأت مسيرة التراجع.... ليبدأ معها أسلوب جديد في التعامل بين البلدان العربية باستخدام «**الفيتو المالي**» على القرارات والمشاريع التي تقدمها الأمانة العامة للجامعة، حين لا تنسجم مع مصالح التجمع النفطي. وتمت محاصرة جهود الجامعة في متابعة القرارات، وطرح مشروعات بديلة، كلما أغلق بوجهها أحد أبوابها، ومحاولتها فتح قنوات شعبية، لممارسة الضغط الأدبي على صانعي القرار، في محاولة لاقناعهم بجدوى استمرار العمل المشترك... وأفلحت سياسة «**تأديب المتمردين**» بخفض الاعتمادات المالية للبرامج والنشاطات، وتأخير سداد المساهمات في ميزانية المؤسسات القومية، وتم إلغاء

ودمج بعض المنظمات المتخصصة بحجة التطوير ووقف التبذير... وما زال المسلسل مستمراً لخضد شوكة العمل القومي، ولم يقترب من نهايته بعد، ووصلت الاستهانة به حداً حين تجرأ رئيس وفد رسمي لمجلس الجامعة... ليتساءل... (أين هي الجامعة التي يجري الحديث عنها وباسمها؟!). أهو صدى لمطلب إسرائيلي ملح بأن على الجامعة أن تتخذ قرارين: **أولهما** إلغاء المقاطعة، **وثانيهما** حل نفسها.

هذه هي **حكاية المشروع القومي**، الذي تنطح الكثيرون لتبنيه عند نجاحه، وكأنه يراد إلغاؤه من ذاكرة التاريخ العربي وإتلاف سجلاته. هذا المشروع المذبوح، المفترى عليه، وعلى فرسانه الملتزمين أهدافه.

إنني لأشعر بالدهشة والأسى لأن الدراسة المعروضة علينا تبدو وكأنها قد أغفلت هذا المشروع القومي، بل وربما أسقطته من حسابها، فلم يحظ مشروع الاستراتيجيا إلا بخمسة سطور من صفحاتها الاثنتين والعشرين. كان ثلاثة منها لإعلان نعي المشروع، ومسؤولية البلدان الثرية عن اغتياله... **ويا للمفارقة** أن يتنكر أحد أبرز الاقتصاديين العرب، كالباحث الكريم، لهذا الجهد الفكري، الذي شارك فيه جنود مجهولون كثيرون، وعلى رأسهم شيخ الاقتصاديين د. يوسف صايغ الذي أعد وحرر الوثائق الرئيسية للمشروع بالتعاون مع زملائه، ود. إسماعيل صبري عبد الله الذي كان فارس المناقشات الفكرية، والمعارض المخلص للنهج التجريبي في المشروع الأولي، ود. الإمام الذي كان اللولب المحرك للعديد من دراساته والمكلف رسمياً بإعداد مشروع الخطة القومية.

هل تسرعت بهذا الحكم؟ ربما... ولكنني أعود فأحاول أن أجد للأخ الباحث المعاذير. فكم تعللت باحتمال إشارته إلى هذا المشروع القومي المغيب بالذات حين تحدث في مقدمة دراسته عن البديل العربي الذي أخفق... وربما لم يشأ أن يذكر اسم هذا المشروع صراحة. فالمشاريع المخفقة يتبرأ منها عادة حتى آباؤها الشرعيون... بل أكبرت توجهه في محاولة التكفير عن هذا الإغفال ورجوعه إلى الاستعانة بالجهود الفكرية الجديدة لفرسان الاستراتيجيا الثلاثة، ليستنبط منها المفاهيم لمشروعه المستقل.

معذرة، فلم أشأ من هذا النقد الانتقاص من الجهد المتميز للأستاذ الباحث، ولكن عذري أنني حريص على وضع الأمور في نصابها، وقد عودنا الزميل على الجرأة في ما يراه حقاً... حتى لو كان بعض النقد مؤلماً.

٧ ـ **المشروع المستقل**، ماذا عن هذا المشروع؟ وما هي قواعده المنهجية؟ لقد لخص الباحث العناصر المشتركة في الدراسات الثلاث التي يرتكز عليها مشروعه المستقل. فقد أكدت جميعها أن المخرج الوحيد من حالة التردي العربي هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة مطردة لإشباع الحاجات الأساسية، والتأكيد على أن هذه التنمية لا تتم إلا بالاعتماد الجماعي على الذات، وأنها لا يمكن أن تحدث تلقائياً، بالاستناد إلى آلية السوق. فهي عمل إرادي تشارك فيه الدولة، والقطاع العام والخاص والتعاوني. وهي تدعو إلى إعادة النظر في أساليب التخطيط، وإجراء تغييرات أساسية في الجهاز الإداري

والتقني ورفع كفاءته، وتنطلق من حقيقة أن التنمية تتجاوز قدرات أي من الأقطار العربية منفردة، بحكم حقائق التدويل في الحياة الاقتصادية، وتراكم التطورات التقنية، والتنافس الحاد في السوق الدولية، مما يستدعي تكامل الجهود والموارد العربية واحكام الترابط بين جهود التنمية من أجل كسب رهان التطور.

وإنني أود التساؤل عما إذا كانت هذه المبادئ تختلف كثيراً عما ورد في وثائق الاستراتيجيا من أهداف ومنطلقات؟

٨ ـ يتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات التي تلقي ظلالاً من الشك على إمكانية إقامة البديل المستقل وتنفيذه.

أ ـ فهو يرى، في **موقع أول** من دراسته، أن البديل العربي ليس خياراً متاحاً، وجاهزاً يمكن، اختياره، أو اللجوء إلى اختيار بديل، وإن البديل يجب أن يبنى، ولكن البناء يتطلب النضال الطويل، وهو يبدأ بإدراك النتائج السلبية المترتبة على تنمية مشوهة تابعة، تتم في إطار ينفي العروبة، ويقيم أنظمة تلتحق بها البلدان العربية فرادى، من موقف الضعف. كما يستلزم كذلك إعادة التثقيف الاجتماعي والوطني بطبيعة المشروع ومصاعبه ومتطلباته، ومخاطر بديلة.

ب ـ ثم يعود الباحث في **موقع ثانٍ** ليزرع الشك في النفوس، حين يتهم الدعوة إلى تحقيق التنمية المطلوبة بأنها **دعوة مثالية**، ما لم تتوفر لها الشروط الضرورية لتحقيق غاياتها، وما لم يتم تبنيها من مواطني البلدان العربية، ويناضلوا من أجلها ومن أجل ترجمتها إلى برامج عمل معدة للتنفيذ.

ج ـ وفي **موقع ثالث**، يصف الموقف العربي بأنه تستشري فيه حالة الإحباط والإحساس بعدم جدوى النضال القومي والاجتماعي، يسوده اليأس من إصلاح الأنظمة، التي يصفها بأنها تسلطية وترتبط مصالحها مع الخارج، وخاضعة للمخططات الأجنبية، وهي لا تتخيل حتى ضرورة السعي لتحقيق التنمية المطلوبة، في أجل قريب أو بعيد. أما قوى المعارضة فيراها مكتفية بالاعتراض السلبي على خطوات الحكم، ومجرد الرفض للمخطط الأجنبي، ورفع شعارات ايديولوجية، تخلو من مضمون محدد، من دون ترجمتها إلى استراتيجيا واضحة.

د ـ وفي **موقع رابع** يقول إن البلدان العربية بمجموعها لا تملك، في أي وقت من الأوقات، نظرة شاملة لمتطلبات التنمية والتكامل، ولا يحتمل تملكها إياها في الأمد المنظور، وهذا يصدق بالنسبة إلى القطاع العام والخاص اللذين ينطلقان من نظرة قطرية بحتة، وتحقيق مصالح ذاتية خاصة لا مصالح قومية.

هـ ـ وفي **موقع خامس** يتوصل الباحث إلى الاستنتاج بأن الخروج من مرحلة التردي والهوان لن يكون ممكناً حتى **تسترد الشعوب سيطرتها** على أقدارها، وتشارك في حكم نفسها، وأن الأمر لا يتوقف عند مجرد التخلص من أنظمة فاسدة قائمة، بل يجب ضمان

أن يتم التغيير لصالح أنظمة ديمقراطية وطنية... وأن تمتلك القوى الوطنية رؤية مستقبلية تجسد حلماً عربياً، يستند إلى الواقع، وينسجم مع المتغيرات، وأن تناضل هذه القوى من أجل تحقيق الرؤية والكفاح من أجلها، وإلا فإن الخيار الوحيد هو إما بقاء نظم فاسدة، أو الانتماء إلى دعوة سلفية، لا تقدم حلولاً لمشاكلنا المعاصرة، أو انتظار مغامرات غير مأمونة العاقبة.

و ـ هل ثمة مشاريع لقوى أخرى؟

إذا كان من حق القوى الديمقراطية والوطنية أن يكون لها مشروعها الخاص، كما وأنها المرشحة لتولي السلطة عند حصول أي تبديل، فلماذا لا تكون للقوى الأخرى في الساحة العربية مثل هذا الحق كذلك، ولا سيما أن الكاتب يضع للخيار الديمقراطي شروطاً لتحقيق عناصر مشروعه البديل، وأنه يؤمن بحرية الرأي وحق الاختلاف؟ وما لو أن التيار الإسلامي قد طرح مشروعه ليخوض على ضوئه الانتخابات؟ ولنفترض جدلاً أنه قبل بقواعد اللعبة الديمقراطية واحتكم إلى صناديق الاقتراع، وحصل على الأكثرية التي تؤهله لتسلم مقاليد الحكم. هل تحترم القوى الديمقراطية نتائج الاقتراع، وتعايش هذا الواقع، أم تمارس سياسة تتعارض مع شعار الديمقراطية للجميع؟

ثالثاً: من أجل مستقبل أفضل:

١ ـ إذا أدركنا صعوبة تحقيق الاجماع العربي الشامل على المشروع المستقل، فهل يمكن اللجوء إلى صيغة التجمعات الفرعيةِ لمجموعة من الأقطار التي تتشابه ظروفها وسياساتها، لتحقيق تعاون أوثق وأسرع؟ ولم لا... إلا أن عنصر الضعف الرئيسي في هذا الاقتراح هو معرفتنا بأن معظم تلك الأنَظمة لا يتمتع بالشرعية الدستورية التي أصر الباحث عليها. فهل يمكن التخفيف من الالتزام بهذا الشرط الضروري واتباع التدرج في بلوغ غايات المشروع؟

وعلى كل حال، فإن قبول صيغة التكامل الفرعي من منطلق المصالح المتبادلة يجب أن يصحبه الالتزام بانفتاح عضويته وعدم خروجه على الأهداف القومية المشتركة.

٢ ـ إن إعادة الحياة إلى المشروع القومي الرسمي وتطويره يستلزم ابتداء إعادة الثقة بين الأقطار العربية، ومعالجة أسباب الخلافات في ما بينها، ولا بد من أن يكون ذلك موضوع دراسة متأنية لمصادر الخلاف، وتصدع العلاقات، وتنامي الشكوك، والتعرف إلى مكامن تفاقمها وأسبابها، ولماذا تهدأ الصراعات ثم تعود إلى الانفجار؟ وكيف لا تستطيع التحديات الخارجية أن تكون دافعاً لتناسي الخلافات؟ يبدو أن سلوك الأنظمة العربية الحاكمة هو المسؤول عن تأجيج معظم الصراعات بحكم المطامع الفردية لزعاماتها. ولهذا لا بد من التفكير في صيغة للتعايش السلمي بين النظم السياسية، تمهد الطريق لتطوير العلاقات في ميادين أخرى.

وتستطيع الجامعة العربية، بعد تعزيز قدرتها، أن تلعب دوراً حيوياً في هذا الميدان.

٣ ـ إن مدخل الاعتماد الجماعي على الذات يستوجب أن يقترن بدعوة إلى الحساب مع النفس، ودعوة مماثلة إلى الاعتراف بالأخطاء المتبادلة. إن البلدان النفطية متهمة بالتراجع عن التزاماتها القومية وخروجها على أهداف الميثاق القومي الاقتصادي والمبادئ الواردة في وثائق الاستراتيجيا، وإنها متهمة باستخدامها الڤيتو المالي في أي مشروع لا ينسجم مع مصالحها القطرية.

ولكن ألم تكن ثمة مسؤولية مقابلة تقع على عاتق الأطراف الأخرى الفاعلة... والأغلبية الصامتة...؟ ما هي الجهود الجادة التي بذلتها من أجل التبصير بالمنافع المتبادلة للعمل التكاملي، والمشاريع المشتركة، وإبراز مخاطر التوجهات القطرية بعيداً عن التكامل القومي؟ ولماذا آثر بعضها الانحراف، بعقده صفقات ثنائية عربية، من خلال قبول العون الثنائي خارج إطار العمل الجماعي، بل وعلى حسابه؟ ولماذا آثر بعضها السكوت خشية إثارة غضب أباطرة المال؟ ولماذا لم تبذل الأقطار الراغبة في جذب الاستثمار العربي إلى مشاريعها جهوداً ملموسة لإصلاح نظمها وإجراءاتها وأجهزتها الفنية والإدارية، وتقديم خطط ودراسات جدوى أولية لمشاريعها للتعريف بها، وتوفير مناخ استثماري صحي، ومعالجة العناصر المعوقة للاستثمار؟ وأخيراً، فهل تم التزام هذه الأقطار نفسها بتقديم المصلحة القومية العليا على مصالحها القطرية؟

خاتمة

تتركنا الدراسة في نفق طويل مظلم... يبدو وكأنه لا نهاية له... بل ولا ثمة بصيص نور في آخره. فهل هناك صورة أكثر قتامة من الاستنتاجات التشاؤمية التي وردت في هذه الدراسة؟ وهي تبدو في ظل الشروط الثقيلة للمشروع واستدراكاته العديدة التي يحملها، وكأنها هي الحلم المستحيل.

لقد تركنا الباحث في خاتمة المطاف أمام الوصفة السحرية الديمقراطية وكأنها خشبة الخلاص في هذا البحر المتلاطم.

وإنه لتحول فكري مهم أن يستعيد الخيار الديمقراطي موقع الأولوية على الأهداف الأخرى للمشروع البديل، وأن يكون شرطاً أساسياً لتحقيقها...

ولكنني أتساءل: كيف يصمد هذا الخيار في وجه مقاومة الأنظمة الحاكمة التي تستقتل من أجل بقائها، وتستخدم مواردها لتعزيز أجهزتها القمعية، وكسب الأنصار، وترويض الخصوم، والاستغناء عن إرادة الشعب؟

وإلى حين استرداد الشعب سيطرته على مصيره، لا بد من البحث بإلحاح عن كيفية الخروج من المأزق العربي.

أخشى أن يكون عامل الزمن هو الذي يراهن عليه المشروع الصهيوني الأمريكي في تمرير مخططاته. إنه يراهن على تآكل قاعدة الالتزام بالتكامل التنموي القومي وإضعاف

الإيمان به، بمرور الوقت وبمساعدة مجموعة من العوامل. فهناك، أولاً، سعيه الدائب لتكريس علاقات التبعية لكل قطر عربي وحده مع السوق الدولية، وخلق مصالح وثيقة متبادلة بين أطرافها، تقاوم العودة إلى المشروع التكاملي أو إعادة بنائه. وهناك، ثانياً، محاولة المشروع لإقامة تجمع إقليمي يكون بديلاً من التجمع العربي، ويكرس من خلاله دور إسرائيل كالطرف الأقوى والمهيمن والمتميز، بل ويذهب المخطط إلى أبعد من ذلك، إذ يفرض إسرائيل طرفاً أساسياً في أية علاقة ثنائية مع كل قطر عربي، بحيث لا تمر العلاقة التكاملية إلا من خلالها. وأخيراً، فإن الطرف الأمريكي يُحكم شباكه على الأطراف العربية لزعزعة ثقتها بأمنها القومي، واستهانته بالمظلة العربية القومية، وتأكيده التزامه بالاتفاقيات الثنائية المعقودة معه، بتوفير الحماية لها، واستجابته لدعوتها بمرابطة قواته في قواعدها العسكرية المقامة على ترابها، وتحمل الجانب العربي كلفة ذلك.

إن الاعتراف العربي بتعثر المشروع العربي يستوجب مراجعة جادة للأهداف والوسائل، ودراسة متأنية لأسباب التعثر الحقيقية وكيفية معالجتها، في ضوء الواقع العربي ومستجداته، ومن منطلق التأكد من توفر القناعات الذاتية بأهدافه.

إن الانطلاق من الواقع العربي يستوجب إدراك التباينات بين مجموعات أقطاره، والتفاوت التنموي والإقليمي، والميراث الثقيل من الشكوك وعدم الثقة وسبل معالجتها. ولا بد من استنباط أنماط جديدة للعلاقات العربية، مثل تأكيد التعاون الانمائي التكاملي بدلاً من العون المالي المباشر.

إن هذا الواقع العربي يجب ألا يغفل وجود مجموعة من الأقطار التي كانت حتى الأمس القريب مؤهلة لقيادة التنمية العربية، وتحقيق الأمن القومي، بحكم تنوع مواردها وضخامة ثرواتها الطبيعية والبشرية، حيث يستمر إشغالها بتفجير بؤر الفتن في داخلها، وإحكام حصار التجويع على شعوبها. والسؤال هو: كيف يمكن تخفيف معاناة تلك الشعوب واستعادة عافيتها ودورها الحيوي لتزيد من فاعلية العمل القومي؟

وأخيراً وليس آخراً، فلا بد من دراسة ظاهرة تآكل دور النفط العربي، واستنزاف موارده، وتنامي المديونيات الخارجية، لتقييم آثارها وإمكانية استثمار عناصرها لتكون عامل دفع إيجابي لصالح التكامل التنموي.

ترى، هل تصلح هذه التساؤلات لأن تكون بداية التفكير الجاد لتطوير المشروع القومي في مواجهة المشروع الصهيوني ولزراعة بعض بذور الأمل في النفوس؟

إنني لأخشى أن يصيب الإعياء المناضلين، الذي يحملون تراكمات الفقر والمرض والجهل والقهر على كواهلهم، وهم تائهون في مسارات الخيارات العصية. وحين يطول الانتظار، فقد يدفعهم اليأس إلى التعلق حتى بالغيبيات، ومن يلومهم؟ وهم يحدقون يومياً إلى آفاق السماء بانتظار المنقذ القادم من أعماق المجهول... يحمل لهم معه الحلم الكبير.

المناقشات

١ ـ جلال أمين

هل التنمية المستقلة التي يقصدها معظم رافعي هذا الشعار هي تنمية مستقلة حقاً؟

إنها مستقلة في الوسائل وليس في الغايات، وأنا أميل إلى الاعتقاد بأننا إذا لم نقنع الناس بالتنمية الاقتصادية حقاً في الغايات أيضاً كما في الوسائل، فلا يمكن أن ننجح بمقاومة مشروعات بشكل الشرق أوسطية.

أقصد أن الذين يدعون إلى التنمية المستقلة عادة يقصدون الاستقلال في تعبئة رأس المال، أو في التقانة المطبقة، أو في المهارات والقوى العاملة، أو الاستثمارات في أسواقنا ومواردنا الطبيعية... الخ. ولكن ماذا عن الاستقلال في الهدف؟ نحن للأسف لا نزال نريد الأشياء نفسها التي يريدها غيرنا، ونفهم التنمية بالمعنى نفسه الذي يفهمونه، وهو أنها المزيد ثم المزيد من الاستهلاك، ونقيسها بالمقياس نفسه، وهو ارتفاع متوسط الدخل، ونفهم الانتاجية والكفاءة بالمفهوم الغربي نفسه. نحن للأسف نريد الأشياء نفسها: تلفزيونات أكثر، وسيارات أكبر وأكثر، وأدوات تجميل أكثر، ومسلسلات تلفزيونية أكثر... الخ. نحن نزعم أنه باستطاعتنا تحقيق تنمية مستقلة من دون أن نتخلى عن الهدف نفسه الذي يستهدفه النموذج الغربي في النمو والتقدم، وأنا أميل أكثر فأكثر إلى الاعتقاد بأن هذا قد يكون مستحيلاً، وأننا ما لم نتخل عن هذه الأهداف، فلا بد من أن نهزم أيضاً أمام مشروعات السوق الشرق أوسطية وأمام إسرائيل عموماً. وأظن أن التجربة السوفياتية وسقوطها يدعمان هذا الرأي، فقد أرادت تنمية مستقلة في الوسائل مع الاحتفاظ بهدف اللحاق بالغرب فانتهت إلى السقوط في يد هذا الغرب.

٢ ـ طه عبد العليم طه

سأطرح عدداً من التساؤلات:

الأول حول تحديد الخطر الحقيقي الذي يتهدد الاقتصادات العربية، هل هو خطر التبعية أم خطر التهميش؟ أنا أعتقد أن الثورة الصناعية التقانية ومجمل المتغيرات العالمية

تهدد الاقتصادات العربية بخطر التهميش بأكثر مما تتهدد هذه الاقتصادات بأخطار التبعية. ينطبق هذا على البلدان النفطية، كما رأينا في بحث د. فاضل الجلبي حول أثر الفجوة التقانية والتقدم التقاني الغربي في تحول السوق من سوق بائعين إلى سوق مشترين، انتهاء بالبلدان المهمشة بالفعل في جنوب الوطن العربي مروراً بالبلدان التي تمر بأزمات وحالة انتقال وحالة حصار. . . الخ. أعتقد أن هذا يفرق كثيراً إذا حددنا طبيعة التهديد الرئيسي الذي يهدد هذه الاقتصادات.

الثاني يتعلق بمسألة التنمية المستقلة. أنا أعتقد أن هذا المفهوم ما زال غامضاً وغير واضح على رغم كل الجهد الممتاز الذي أبرزه د. إبراهيم سعد الدين وأبرزه أيضاً في الكتابات والإسهامات الخلاقة لعدد من المفكرين الرواد الذين يحاولون إعادة النظر في التقليدي في الفكر الاقتصادي العربي، وبخاصة بتركيزهم على قضايا مثل التهميش والتنافسية والعولمة والتنمية كسبيل للتكامل. . . الخ. ولكن مفهوم التنمية المستقلة، كما ذكرت، يظل غامضاً، وفي تقديري أن مسألة الاستقلال الاقتصادي، عموماً، مسألة نسبية، فلا أمريكا مستقلة بشكل كامل ولا اليابان ولا الدانمارك ولا لوكسمبورغ.

الثالث خاص بالحديث عن التكامل الإقليمي وموضوع إسرائيل. وقد ذكرت رأيي من قبل، أنه لا توجد سوق مشتركة ولا تكامل اقتصادي بيننا وبين إسرائيل، وقلت أسبابي ومبرراتي. ولكن حتى بالنسبة إلى الاقتصادات العربية، اليوم لسنا إزاء اقتصادات عربية من نوع واحد، لا في أهدافها ولا في أوضاعها ولا في مصالحها. وصعب أن نأتي سنة ١٩٩٥ ونتناول المسألة كما لو كنا نتناولها سنة ١٩٥٥. ينبغي أن نرى حقائق التناقض بين المصالح والأهداف والأوضاع الاقتصادية العربية.

الرابع يتعلق بالسلام. عندما نتحدث عن مسألة السلام والبعد الاقتصادي للسلام، سواء كان تطبيعاً أو سوقاً أو. . . الخ. فإن هناك نقطتين نتجاهلهما: **الأولى هي** تكلفة الخيار البديل، فعندما أقول إنني سآخذ الأرض بلا مقابل، إذاً سأحارب، هل أستطيع أن أحارب؟ وهذا الخيار يجب أن نحسبه من زاوية تكلفته، ومن زاوية إمكاناته من حيث علاقات القوة، ومن زاوية توصيفنا وتحديدنا للتهديد الرئيسي. **النقطة الثانية هي** أننا عندما ندخل عملية السلام ـ في رأيي الشخصي ـ ندخل نوعاً من المخاطرة المحسوبة ومن دون تحقيق كامل شروط السلام فهو سلام قابل للانهيار. ومن هنا حتى هناك، أحاول تقليل خسارتي من خلال ما أسميته بإدارة علاقات عدم التكافؤ.

التساؤل **الأخير** خاص بالكلام المهم الذي ذكره الباحث، وبشكل عام، درس سقوط الاتحاد السوفياتي ودرس إخفاق تجارب التنمية المستقلة. في رأيي الشخصي، هذا التساؤل يقودني على الأقل إلى أمرين أساسيين: **الأول** هو تبني ما أسميه بمفهوم التقدم الشامل، بمعنى أن التقدم كل لا تتجزأ، فيه الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتطور الديمقراطي والأمن القومي والهوية الثقافية بوجه حضاري إنساني. وأي إخلال بأي ركن من هذه الأركان يعني في الحقيقة عرقلة وعدم تقدم في الاتجاه الصائب. الأمر

الثاني أنه لا توجد وينبغي ألا نتوقع وجود وصفة جاهزة لتحقيق هذا التقدم.

أخيراً القطاع العام، هذا الصنم الذي ظللنا نعبده كثيراً، ينبغي أن نكف عن عبادته بالشكل نفسه الذي يجب أن نكف فيه عن عبادة آليات السوق.

٣ ـ عزام محجوب

محور الخلاف بيننا هو: هل أن التسوية السلمية خيار لا بد منه؟

أ ـ إذا أجبنا بلا: ما هو المنطق؟ التسوية مع من؟ إسرائيل: عدو دخيل أبدي لا ولن يتغير ـ خطر أبدي يهددنا ـ وبالتالي يجب الرجوع إلى المشروع العربي التكاملي الأصيل. وإذا أخفق المشروع فلا مبرر لمشروعات بديلة، وبالتالي التعاون الاقتصادي مع إسرائيل غير وارد.

هذا يجسم موقف الرفض ـ لكن هذا التصور وربما هو صائب، هل يأخذ عنصر السباق مع الزمان بعين الاعتبار (نسق إعادة ترتيب البيت العربي ونسق إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على الاستقطاب الإقليمي الثلاثي) ـ ثم لا بد من التحذير من الانزلاق في منطق فريدمان (Friedman) الذي يقر بالتالي: إذا انحرف أنموذجي النظري عن الواقع... فلا مر لي بالواقع.

ب ـ إذا اعتبرنا أن التسوية السلمية خيار لا بد منه كمفكرين اقتصاديين مستقلين، علينا أن نجد الشروط الضرورية اللازمة الكافية. لذلك أن نتصور مشروعاً عربياً بديلاً من السلام بما فيه الجانب الاقتصادي المركزي، فهذا يعني أن نطرح من منظور جديد الترابط العربي، وكذلك أسلوب ومحتوى التعامل الاقتصادي مع إسرائيل، وتركيا...

هذا هو موقف التفاعل الإيجابي مع الواقع المتغير، فلعله مصيب؟

٤ ـ كريمة كريم

البديل العربي لا بد من أن يراعي الفرضيات الثلاث الآتية:

أ ـ قبول السلام يعني قبول التعامل مع إسرائيل. والسلام لا بد من أن يأتي، وذلك لسبب بسيط أن إسرائيل لن تجني الثمار التي تتطلع إليها وهي فتح الأسواق العربية أمامها إلا إذا تحقق السلام في البلدان العربية كافة، ولذلك لا بد من أنها ستسعى بكل السبل لتحقيق هذا السلام. فالعملية بالنسبة إليها هي تكلفة وعائد، وما حققته إسرائيل ـ على الأقل من وجهة نظرها ـ هو أنها دفعت أكثر مما حققت من عائد، ولن يتحقق هذا العائد إلا بتحقيق السلام الشامل. والسؤال، من وجهة نظري، ليس هو: هل سيتحقق السلام الشامل أم لا، وإنما متى يتحقق هذا السلام؟ فقد يكون بعد عام واحد أو اثنين أو خمسة؟

ب ـ إذا انتظرنا المساعدة من الخارج لتوفير الأموال للبلدان العربية نكون واهمين. فالمساعدة لن تأتي إلا من داخلنا نحن كبلدان عربية، وليس من الخارج مهما تعددت الوعود لذلك.

ج ـ يجب أن نقبل حقيقة وجود اختلافات كبيرة بين الأنظمة السياسية القائمة حالياً. ومهما كان تصنيفنا لهذه الأنظمة، ومهما كانت الاتهامات الموجهة لبعضها من إهدار للأموال العربية وخلافه، إلا أن وجودها واقع لا بد من قبوله وأخذه في الاعتبار عند وضع البديل العربي.

في ظل هذه الفرضيات الثلاث، لا بد من أن نبدأ العمل من الآن لتوفير هذا البديل العربي. وما أعنيه بهذا البديل هو توفير بديل يتوفر فيه حد أدنى من التعاون والاتفاق بين البلدان العربية مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية. وهذا يتطلب أن يبدأ الباحثون العرب والمؤسسات العربية ـ وتتقدمهم الجامعة العربية ـ من وضع البدائل المختلفة لما يمكن أن يمثل بديلاً عربياً تتفق عليه أنظمة البلدان العربية القائمة، أو على أقل تقدير الغالبية العظمى من هذه النظم. وفق تصوري، هذا ممكن إذا ما قمنا بتعبئة العقول العربية والمؤسسات العربية تحت مظلة الجامعة العربية لتحقيق هذا الهدف.

٥ ـ كمال حمدان

بإيجاز وسرعة، أوافق على معظم ما جاء في بحث د. إبراهيم سعد الدين. وأطرح بعض القضايا للنقاش.

أولاها: مسألة العلاقة مع الخارج. أعتقد أنه لم يعد مناسباً ولم يكن مناسباً استمرار التعامل معها كمتغير متبقى (Residual Factor). ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من توجهنا إلى صياغة ملامح نسق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات.

ثانيتها: بالنسبة إلى العلاقة مع إسرائيل، أكرر بشكل من الإيجاز ما سبق وقلته: علينا أن نضع خطة دفاعية للتدرج في التعامل مع الوقائع الجديدة تكون متزامنة مع تطور عملية السلام. فنبدأ بالارتقاء شيئاً فشيئاً من التبادل التجاري البسيط إلى أشكال أرقى بمقدار تطور هذه العملية وفق ما نعتبره سلاماً أكثر عدالة.

ثالثتها: لا أرى أنه من الملائم المفاضلة الحادة بين رأس المال والموارد البشرية. بالطبع النظريات الجديدة كلها تتجه نحو إعطاء ثقل أهم للعامل البشري، بما في ذلك كل ما يرد في أدبيات النظام الدولي الآن في تقارير التنمية البشرية. ولكن في اعتقادي أننا ينبغي ألا ننسى أن العملية الانتاجية في النهاية هي حصيلة توليفات مختلفة بين عوامل الانتاج، أي بين العمل ورأس المال. والخيار الوحيد المطروح أمامنا للحصول على الموارد المالية ليس فقط عائداتنا النفطية أو المساعدات التي ترد إلينا، بل تهيئة الظروف السياسية والمناخ المؤاتي السياسي والاقتصادي والثقافي والديمقراطي في بلداننا كي نحفز الموارد غير

المحدودة للقطاع الخاص المعطلة الآن والتي يكون معظمها موجوداً خارج أسواقنا.

المسألة الأخيرة: والتي كنت أرغب في الإطالة حولها تتعلق بما له علاقة بالتنمية البشرية. أعتقد أن علينا أن ننكب على تقييم نظم التعليم في بلداننا. هناك اختلالات في التوظيفات الرأسمالية في قطاع التعليم. المتوسطات التي أشار إليها د. يوسف صايغ في المحاضرة الأولى حول موقعنا المتميز نسبياً عن باقي كتل البلدان النامية، تخفي اختلالات كبيرة بحسب البلدان. هناك خلل بين التوظيفات المادية الفيزيقية والتوظيفات في الإنسان، في المناهج، في عمليات الإعداد، في رأس المال؛ هناك عدم صيانة لهذه التوظيفات بمجرد أن تنشأ نتوقف عن صيانتها. ثم أعتقد أن هناك اختلالاً كبيراً بين ما ينفق على الحجر وما ينفق على البشر من هذه التوظيفات. ثم هناك بالنسبة إلى هذه النظم اختلالات كبيرة في عائدات نظم التربية. ما يصدر عنا يعكس غلبة التعليم العام على المهني، وغلبة الاختصاصات الأدبية على التعليم العام، وغلبة الاختصاصات المهنية البسيطة والخدمية على التعليم المهني. أما مردود هذه التوظيفات وتلك العائدات فكلنا نشهده في سوق العمل: بطالة صريحة وبطالة مقنعة وضعف الانتاجية ومستويات الأجور تقل بشكل عام عما نعتبره حدود خطوط فقر في بلداننا، أي أننا نعمل في مؤسسات هي نظرياً مفلسة كلها ولكن تستمر فقط بفعل هذه المستويات المتدنية من الأجور التي تدفعها.

٦ ـ محمد محمود الإمام

كنت أتمنى أن تغنيني المناقشات السابقة عن المداخلة، لكن أشعر بضرورة التحدث عن البديل العربي. هناك واقع لا بد من أن نأخذه بعين الاعتبار. فهناك اتفاقيات تعقد، والقضية ليست هل السلام مقبول أم غير مقبول، بل إن هناك واقعاً يحدث في المنطقة، فلا بد من أن نضع لا ما يسمى البديل وإنما منهاجاً للعمل خلال المرحلة المقبلة. هذا المنهج لا بد من أن يأخذ في اعتباره أشياء عدة، نذكرها بسرعة:

أولاً: واقع تطورات السلام، وهذا لا نملكه نحن هنا، ولكن له منهجاً وله تداعيات. علينا أن نتابع ما يحدث بصورة مستمرة وفقاً لمجموعة من الأهداف نتفق عليها.

ثانياً: إن هناك اتفاقيات سارية فعلاً في الوطن العربي. أحدها اتفاقية تيسير التبادل التجاري. وفي المادة (٢٤) من الغات لا تعتبر هذه الاتفاقية تكاملية، لأن الغات فرضت علينا مفهوماً معيناً للتكامل الذي تعترف به، إما منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي. لم تعترف بغير ذلك باعتبارها تتعلق بالتجارة، فهي لا تعطي مزايا إلا لهاتين الصفتين. أما صيغة تيسير التبادل التجاري، فهي صيغة انتقائية وهي غير مدرجة ما لم نغيرها. إذاً، لا بد من إعادة النظر في هذا. يعني على رغم مضي خمسة عشر عاماً على عقدها لم تتحرر سوى ٢٠ مجموعة سلعية من بين ٥٢ مجموعة كانت قد اختيرت كخطوة أولى. فنحن

أمامنا أداة يجب أن نتعامل معها. هناك أيضاً اتفاقية انتقال رؤوس الأموال، وهناك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ثم هناك استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولها أجل زمني ينتهي سنة ٢٠٠٠. فلماذا لا نجلس مرة أخرى ونقول إنه بمناسبة قرب انتهاء أجل الاستراتيجيا الأولى نجلس ونعيد النظر في الاستراتيجيا ونضع استراتيجية عمل اقتصادي عربي جديدة؟ وفيها نأخذ في الاعتبار قضية منطقة التجارة الحرة التي حلت، كما ذكرت، عن طريق الشراكة، فهي سوف تأتي بها. لكنها ستكون قاصرة على عدد من البلدان العربية مع آخرين، وهذا واقع يجب أن نتعامل معه ونقول: كيف نكمل هذه المنطقة الحرة عربياً؟ وهنا يعرض مجلس الوحدة ـ وأعتقد المجلس الاقتصادي العربي أيضاً ـ فكرة المبادرة بإنشاء منطقة تجارة حرة للبلدان العربية. علينا هنا أن نقول: هل نتفق مع هذا؟ وما هي متطلبات أن يكون لهذه المنطقة دور فاعل مقابل انضمام الأعضاء إلى منطقة في الشرق الأوسط، ومنطقة مع أوروبا ومنطقة مع أفريقيا، لأن أفريقيا تسير أيضاً في الطريق نفسه.

هل يكفي هذا؟ قيل التنمية التكاملية. ما هي متطلباتها؟ أعتقد أن هذه هي الإضافة الحقيقية التي يجب أن تضاف لأن التنمية التكاملية عوملت على أنها مشروعات مشتركة. وأنا أقول إن هذه المشروعات كانت سبباً في نقد العمل العربي المشترك لأنها كانت مصايد للأموال العربية وليست تكاملاً حقيقياً. فالصيغة التي تمت بها المشروعات المشتركة يجب أن تعدل.

بقيت الصيغة الأخيرة، سيدي الرئيس، وهي الصيغة التي طرحها د. إبراهيم سعد الدين. فهو قد اقترح منهجاً يعتمد على تكامل إقليمي جزئي له منظور عربي. وكان مأمولاً أن مجلس التعاون العربي يقوم بهذا الدور لو كانت النيات بشأنه صادقة. لكن علينا أن نلاحظ اختيار د. إبراهيم للدول، فهو أقرب إطار للشرق الأوسط والذي يكون أو يمكن أن يكون متحرراً تجاه المشروع الشرق أوسطي، لأننا لا نريد أن نترك سوريا لأن تضطر إلى قبول ما هو مفروض علينا. ثم أيضاً يجب أن نأخذ في الاعتبار العراق لأنه، كما سبق أن ذكرت، مستبعد من كل هذه المشروعات. فإذا أردنا أن نتحرك على مستوى إقليمي جزئي، فإن علينا أن نضع له آلية وتصوراً زمنياً.

٧ ـ معتصم سليمان

أثني على الدراسة القيّمة للدكتور إبراهيم سعد الدين، وتعقيب د. عبد الحسن زلزلة الذي أثرى نواقص الدراسة. ولي ملاحظتان:

الأولى: أتفق مع الباحث على رفض المشروع الشرق أوسطي، فأنا من المجموعة (أ)، لكن أختلف معه في المنطلق. هل تخلي إسرائيل عن قوتها النووية ـ وهذا وارد بعد مرحلة معينة نتيجة تغيرات في محددات مفهوم القوة ذاته ـ يجعلها كياناً مقبولاً للتعاون والتعامل معه. أنا أعتقد أن إسرائيل هي تجسيد للمشروع الاستعماري سواء كان قوياً أو

ضعيفاً. ويترتب على اختلاف المنطلق اختلاف في شكل البديل العربي ومضمونه والتسارع الزمني المطلوب لتحقيقه.

الثانية: تتعلق بموضوع التكوين الاجتماعي. وما طرحته الدراسة هو تغيير اجتماعي، وبالتالي هل يمكن صياغة تكوين اجتماعي يشمل ديمقراطية سياسية ولا ديمقراطية اقتصادية مثلما طرحته دراسة أستاذنا د. إبراهيم سعد الدين. أي هل يمكن بناء تكوين اجتماعي يجمع بين نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصادي غير ديمقراطي؟ وهذا يقودني إلى نقطة الانطلاق، ما هو شكل التكوين الاجتماعي الذي تعيشه البلدان العربية حالياً، وبالتالي ما هو شكل التكوين الاجتماعي الذي يسعى المشروع العربي البديل للوصول إليه؟

٨ ـ إبراهيم سعد الدين عبد الله (يرد)

لن أحاول أن أجيب عن أغلب الملاحظات، وخصوصاً أن كثيراً منها أنا متفق معه. أبدأ بالدكتور زلزلة عندما تحدث عن نسيان الاستراتيجيا العربية. وفي رأيي أنا لم أنسَ ولم أهمل، ولكنني وجدت أن آخذ بعض الدراسات التي تمت بعد التغيرات العالمية الكبيرة في التسعينيات. وأنا أعلم أن الاستراتيجيا العربية كانت موجودة، وكما يعلم د. زلزلة، وللأسباب التي قالها قد أهدرت. ولكنني لم أرد أن أتوقف عندها كثيراً، لأنني في الواقع أردت أن أتحدث عن: ماذا بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت؟ وهنا عرضت للأعمال الثلاثة هذه، وتعرضت لها بالذات لأنها تمت بعد التسعينيات، وفي ضوء ما حدث في التسعينيات. ومن هنا فموقفي ليس إهمالاً وليس تنصلاً وليس استبعاداً أو عدم ارتباط بها.

الأمر الثاني الذي أتكلم عليه هو مشكلة قبول السلام أو عدم قبول السلام، وكما لو كان أن الأمر يتطلب إما أن نقبل السلام وإما أن نحارب. وهنا أيضاً سأعود إلى د. طه لأن رسالته واضحة جداً وقالها أكثر من مرة، وهي أن هناك شرطاً إسرائيلياً للسلام، لم يعد الأرض مقابل السلام وإنما الأرض والسوق والاستقرار مقابل السلام. وعليكم إذا كنتم تريدون الأرض أن تدفعوا الثمن لأن ليس لديكم خيار ثانٍ. هذا بالضبط على وجه التحديد الموضوع: ما هو الثمن؟ ومن هو المستعد لدفعه؟ ومن الذي سيحصل عليه؟ هل سنسترد الأرض؟ بئس الأرض التي يُدفع فيها هذا الثمن، وبئس الوضع في فلسطين الذي يُدفع فيه هذا الثمن ما لم يكن هذا هدفاً من الأهداف العربية. فهنا التكلفة والعائد يجعلاننا نقف أمام هذا الأمر، إلى متى وأية شروط وكيف تفرض ومن الذي يفرضها؟ وهنا نقول القضية ليست هل نقبل التسوية السلمية ويترتب على ذلك أشياء، إنما نحن نسعى للتسوية السلمية على أساس التكافؤ. وليس معنى التسوية السلمية على أساس التكافؤ هو أن نقبل بما يلقى إلينا ثم نتحدث عن شريك راحل (رابين)، لأنه لا شراكة ولا اشتراك دائماً، وإنما هو فرض وإملاء. فالقضية هنا ليست إما... أو... وإنما

كيف نتعامل مع هذا الأمر.

الموضوع الثاني هو، في الحقيقة، أننا حين نتكلم على مفهومين للتنمية أحدهما يستبعد الآخر، إنما نتحدث عن نقاط تركيز مختلفة حيث يوجد مفهوم يطرح علينا، وهو لكي ننمو يجب أن يكون لدينا المال. وهذا الكلام يقال من مصادر متعددة ومنذ عشرين سنة أو أكثر حيث إن الأموال لا تتدفق علينا لسبب بسيط للغاية هو أن المستثمرين لا يرون ما يمكن أن يجذبهم في منطقتنا. وهنا أوضحت في الورقة ـ وإن لم أقله شفاهة ـ أنه في إطار سوق مفتوح فإن لإسرائيل أفضلية. هذه الأفضلية ليست ناتجة فقط من نوعية العمالة الموجودة فيها... الخ، إنما أيضاً من حقيقة أن إسرائيل هي امتداد للعالم الغربي في الوطن العربي، وأن هذا العالم له نظرة معادية للعرب وللمسلمين. ومن ثم فإن هذا سيكون له تأثيره الشديد في إقبال الشركات الدولية النشاط على تركيز نشاطها. وأود أن أذكّر إخواننا المصريين بأننا عندما كنا ندرس التوطن الاقتصادي للمشروعات في مصر، كنا نجد أن كثيراً من المشروعات توطن، مثلاً، في مكان مثل الإسكندرية، ولم يكن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الأفضلية الاقتصادية للإسكندرية فقط، إنما لسكنى الأجانب في هذه المنطقة، مما يجعل فيها عامل جذب لهذه المشروعات. إن إسرائيل في الوطن العربي هي امتداد للأوروبيين والأمريكيين، والتعامل معها لن يتم على أساس المساواة. وهنا، على وجه التحديد، فإن إسرائيل أيضاً تقدم الخدمات كحارس ومؤد لوظيفة السيطرة والتهيئة لصالح الشركات الدولية.

وبالنسبة إلى البحث الذي ذكره في النهاية د. الإمام، أنا في واقع الأمر لا أختلف حول ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيا، وإنما عندما تحدثت فقط عن موضوع الخطوات الجزئية كان الهدف، كما قلت، هو تماسك الجبهات الموجودة، بمعنى جعلها أكثر صلابة. نحن اليوم أمام هجوم حقيقي على سوريا، والهجوم ليس معناه هجوماً عسكرياً وإنما ضغوط. إن مد اليد للتعاون مع سوريا مفيد للغاية، كما قلت في كثير من مناقشات هذا المؤتمر. فعندما تحدثنا عن الطرق وأهميتها في تكوين السوق، لم يثر في ذهننا أنه يوجد إمكانية لخط عبارات دائم بين موانئ سوريا ودمياط، مما يمكّن من سريان التجارة في هذا الطريق من دون المرور بإسرائيل بالضرورة. وأيضاً للتساؤل حول: إذا ما تغيرت إسرائيل، فهل يعني ذلك قبولها؟ وهنا أستعين بإجابة د. عصمت عبد المجيد عندما سأله شمعون بيريس في الدار البيضاء: متى تقبلوننا عضواً في الجامعة العربية، فأجاب د. عصمت: عندما تكون لغتكم هي العربية، لأنه إذا زالت حقيقة إسرائيل العدوانية، فليست هناك مشكلة في التعامل والتعاون معها. فإذا توصلنا إلى تسوية سلمية، فإننا مضطرون ـ على أساس الغات أو اتفاقية منظمة التجارة المتعددة ـ إلى أن نتعامل مع إسرائيل على قدم المساواة. ولكن ما أحذّر منه ليس التعامل مع إسرائيل على قدم المساواة، وإنما هو إعطاء أفضلية لإسرائيل، والتعاون معها على أساس أنها شريك متساوٍ، وهو شريك يفرض نفسه ليس فقط بقدرته، بل باستناده أيضاً إلى الولايات المتحدة وكونغرس الولايات المتحدة. وأدعو د. الإمام إلى إعادة النظر في الاستراتيجيا

العربية على ضوء الواقع، بحيث تنتهي إلى برنامج عمل له أولويات وله إمكانية للتطبيق.

أخيراً، الحديث حول أن التنمية المستقلة هي أمر غامض، وقد تكون المسألة في حاجة إلى تحديد أوسع، ولذلك في الحقيقة استخدمت الاعتماد على الذات. لم أقل التنمية المستقلة حتى نتحدث عن مدى استقلال إنكلترا والولايات المتحدة، إنما قلت التنمية المعتمدة على الذات، والتي تعني هنا التعبئة الكاملة لكافة الموارد العربية والقطرية كبداية، وليس الاعتماد على الأموال التي يمكن أن تأتي من العالم الخارجي.

وأقول، في النهاية، إنه منذ حوالى خمسة عشر يوماً، جاءت إلى د. إسماعيل صبري عبد الله مجلة **أوبزيرفير** (*Observer*) التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وكان فيها دراسة مهمة علينا أن نتدبرها. هذه الدراسة هي دراسة عن اتجاهات الادخار في دول الـ (OECD)، وقالت هذه الدراسة إن الاتجاه هو نحو الانخفاض في الادخار في هذه الدول كنتيجة للتغير الديمغرافي، الذي سيجعل في هذه البلاد عام ٢٠١٠ أكثر من ٢٠ بالمئة من السكان فوق سن الستين عاماً. وتقول هذه الدراسة، بناء على ذلك، إنه سيكون من الضروري الحصول على ادخارات من العالم الخارجي لاستمرار الاستثمار والرفاهية في تلك الدول، وليس العكس.

كلمة ختامية

يوسف صايغ

لي الشرف الكبير لإلقاء كلمة ختام هذا المؤتمر، وبودي أن أشكر جميع من تدخل أو ساهم في النقاش الثري الذي ساد أعمالنا.

وإذا سمحتم، سأدلي برأي شخصي حول أعمالنا.

يبدو لي أن المناقشات قد درات حول مشكلة تحديد خطة تقوم بها البلدان العربية سواء تكميلية أو بديلة.

وأتساءل حول سلامة هذه المنهجية. فنحن نتكلم منذ عشرات السنين حول ما يجب أن تفعله البلدان العربية، لمواجهة مسائل التنمية أو مسائل السياسة الخارجية، ولا سيما تجاه إسرائيل. ولا زال الخطاب العام يتداول لهجة الدولة «البونبارتية»، ويصرف النظر ـ كما قال د. حسيب ـ عن وسائل المراقبة الشعبية لما تقوم به الدول.

ويبدو لي أنه أصبح بديهياً اليوم أن نقول إن السلوك البونبارتي أدى ببلداننا إلى تبني استراتيجيات فردية والتخلي عن كل خطة تكميلية فعلية.

وقد تكون المراقبة ربما، من أهم العوامل التي تدفع دولنا إلى أن تكون أكثر فعالية في ميدان التكامل العربي.

وإذا أدت البونبارتية إلى فردانية البلدان العربية، فقد أدت كذلك إلى قطيعة متفاوتة بين الحكام والمحكومين، مما دفع إلى فقدان أية طاقة في تعبئة القوى الانتاجية الداخلية من جهة، وإلى دفع الأشخاص إلى إيجاد حلول فردية لمشاكلهم من جهة أخرى.

ولم يتطرق المتداخلون إلى هذه المسألة التي تعتبر، في نظري، من أخطر المسائل.

فعلى أية أسس عقلانية وشرعية يكون لنا حق منع المواطنين العرب من أن يتبنوا حلولاً فردية من دون الاهتمام بالمسائل الماكرواجتماعية؟

أخذ الملل الشخص العربي، وهو اليوم يطمح في شغل وحياة عائلية وسلم. وربما

ما لم تفعله الحكومات مع إسرائيل سيفعله الأفراد، مثلما قام به الأخوة الفلسطينيون الذين أمام عجز البلدان العربية صاروا يشتغلون فرداً فرداً في النشاطات الإسرائيلية. ومن له الحق في أن يمنعهم من ذلك؟

وكل خطوة تجاه تحقيق حرية انتقال الأفراد والأموال مع إسرائيل أو أوروبا ستعزز دور الأفراد، وربما ما سيحققه الأفراد سيناقض يوماً ما الاقتصادات القطرية، وحتى الثقافة والهوية، وما ترفضه البلدان ستحققه فردانية الأشخاص.

نحن في ظرف تاريخي فاصل، وما لم يتحقق من فوق بفضل الدولة البونبارتية سيطمح الأشخاص في تحقيقه على المستوى الفردي من دون اعتبار حالة الجار. فالكل يطمح في أدنى مقومات العيش اليومي من استهلاك أو تربية لأطفاله... الخ. ولا يهتم الشخص العربي اليوم بمسألة ميزان مدفوعات بلاده إذا حصل هو كفرد على سيارة مستوردة أو تفاح.

وينبغي أن نركز النظر ـ كما يقول ماركس ـ على ذلك النبات الطالع الذي أصبح يفاجئنا يوماً بعد يوم، والذي أخذته شهوة الحياة الفورية بعنف وأدت به إلى تبني كاريكاتور الفردانية الغربية.

فالبديل إذاً، هل هو المتوسطية وبناء مواطنية تسمح بتدعيم العلاقات الفردية ما بين الأشخاص العرب حتى لا تكون هذه العلاقات الفردية متجهة فقط نحو البلدان التي تمارس حرية التنقل وحرية القيام بالأعمال؟

ليست المتوسطية مشكلاً أو حاجزاً أمام التكامل. فأكبر حاجز أمام التكامل هو عدم حرية الأفراد.

وبالنسبة إلى أشخاص مثلنا فالتساؤل هو: هل نستطيع قبول وفاة الخطابات المرجعية التي أسست الوطنية العربية من قبل، وهل نحن مستعدون لنعيها؟

في نهاية مؤتمرنا، أريد باسم رئيس الجمعية أن أثني بالشكر على الجميع لما بذلوه من جهد وانضباط في المساهمة الايجابية في إثراء النقاش العلمي البناء. نعم لقد حصلت لنا فرصة ثمينة تناولنا فيها إشكالات مصيرية تهم شعوبنا ومنطقتنا العربية بخاصة، على ضوء المتغيرات الخطيرة دولياً وإقليمياً. المهم في آخر المطاف مهما اختلفت آراؤنا أن نكون كمفكرين اقتصاديين قد حاولنا بكل صدق علمي أن نبرز ماهية المشروعات البديلة للتكامل العربي وأبعادها (شرق أوسطية أو متوسطية) وآثارها المحتملة، مع التركيز على كيفية تجديد مفهوم المشروع العربي للتكامل وآلياته.

أريد كذلك أن أثني بالشكر على كل من ساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في إنجاح مؤتمرنا... فأقول لكم إلى لقائنا المتجدد في المؤتمر الرابع لجمعيتنا، والسلام.

برنامج المؤتمر

الثلاثاء: ١٤/ ١١/ ١٩٩٥

٨ ـ ٠٠/ ٩	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين
جلسة الافتتاح	
٠٠/ ٩ ـ ٠٠/ ١٠	**كلمة الدكتور يوسف صايغ رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** **كلمة دولة الرئيس الدكتور سليم الحص**
الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة:** د. محمد محمود الإمام
٠٠/ ١٠ ـ ٠٠/ ١١	**الورقة التمهيدية العامة: «موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة»** الباحث: د. يوسف صايغ المعقبان: د. سعاد الصباح د. كمال حمدان **مناقشة عامة**
٠٠/ ١١ ـ ١٥/ ١١	استراحة
١٥/ ١١ ـ ١٥/ ١٢	**مشروع السوق الشرق أوسطية** الباحث: د. سلطان أبو علي المعقب: د. إبراهيم العيسوي **مناقشة عامة**
١٥/ ١٢ ـ ١٥/ ١٣	**واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة** الباحث: د. فاضل الجلبي المعقب: د. إسماعيل صبري عبد الله **مناقشة عامة**

١٣/١٥ ـ ١٥/١٥ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر رئيس الجلسة: د. شفيق الأخرس

١٥/١٥ ـ ١٦/١٥ **مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي**

الباحث: د. عزام محجوب

المعقب: د. الياس غنطوس

مناقشات عامة

١٦/١٥ ـ ١٧/١٥ **آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي**

الباحث: د. الشاذلي العياري

المعقب: د. أحمد هني

مناقشة عامة

١٧/١٥ ـ ١٨/١٥ **منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي: عناصر تحليلية للمثال التونسي الأوروبي**

الباحث: د. حافظ زعفران

المعقب: د. عبد الفتاح العموص

مناقشة عامة

١٩/٠٠ ـ ٢١/٠٠ **حفلة استقبال أقامها الدكتور يوسف صايغ رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في نادي خريجي الجامعة الأميركية ـ بيروت، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في المؤتمر**

الأربعاء: ١٥/ ١١/ ١٩٩٥

الجلسة الصباحية رئيس الجلسة: د. عبد المنعم السيد علي

٩/٠٠ ـ ١٠/٠٠ **المبادلات التجارية الفلاحية بين المغرب والمجموعة الأوروبية: حواجز وآفاق**

الباحث د. إدريس خروز

المعقب: د. عبد السلام دمق

مناقشة عامة

١٠/٠٠ ـ ١١/٠٠ **قطاع النقل والاتصالات في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**

الباحث: د. أحمد فرحات

	المعقب: د. مرفت بدوي
	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
١١/٣٠ ـ ١٢/٣٠	**قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**
	الباحث: د. طارق الخضيري
	المعقب: د. ربحي أبو الحاج
	مناقشة عامة
١٢/٣٠ ـ ١٥/٠٠	غداء وراحة
جلسة بعد الظهر	رئيس الجلسة: د. ربحي أبو الحاج
١٥/٠٠ ـ ١٧/٣٠	**حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة**
	الباحث: د. شفيق الأخرس
	المعقب: د. سليمان المنذري
	مناقشة عامة
١٧/٣٠ ـ ١٩/٠٠	**مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**
	الباحث: د. نجيب عيسى
	المعقب: د. محمد سمير مصطفى
	مناقشة عامة
٢١/٠٠	**حفلة عشاء أقامها الدكتور هشام البساط، المدير الاقليمي للبنك العربي في لبنان، تكريماً للأعضاء المشاركين في المؤتمر، في مطعم AL DENTE ـ الأشرفية.**

الخميس: ١٩٩٥/١١/١٦

الجلسة الصباحية	رئيس الجلسة: د. هشام البساط
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	**أفكار حول النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية بين إسرائيل وكل من فلسطين والأردن**
	الباحث: د. طاهر كنعان
	المعقب: د. عاطف قبرصي

	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١٢/٣٠	**الشرق أوسطية والتكامل الثقافي للعولمة المستأنفة**
	الباحث: د. عزيز العظمة
	المعقب: د. فواز طرابلسي
	مناقشة عامة
١٢/٣٠ ـ ١٣/٠٠	**استراحة**
١٣/٠٠ ـ ١٤/٠٠	**البديل العربي**
	الباحث: د. إبراهيم سعد الدين عبد الله
	المعقب: د. عبد الحسن زلزلة
	مناقشة عامة
١٤/٠٠ ـ ١٥/٠٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر

١٥/٠٠ ـ ١٥/١٥	**إعلان الجمعية العمومية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**
١٥/١٥ ـ ١٦/١٥	**قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**
	الباحث: د. أحمد حسن إبراهيم
	المعقب: د. خالد تحسين علي
	مناقشة عامة
١٦/١٥ ـ ١٦/٣٠	**اختتام المؤتمر**
١٦/٣٠ ـ ١٩/٠٠	**عقد الجمعية العمومية**
٢٠/٣٠	**حفلة عشاء أقامها الأستاذ رفعت صدقي النمر رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيروت للتجارة، تكريماً للأعضاء المشاركين في المؤتمر، في فندق المديترانيه (لامب هاوس، الروشة).**

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول مشروعات التكامل العربية البديلة، من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: محور عام، ومحور الموارد، ومحور قطاعي، وذلك في إطار عام يشمل ما تعرضت له البيئتان العالمية والإقليمية من تغيرات.

لقد سلط الكتاب الضوء على المشروعات الإقليمية المطروحة كالشرق أوسطية والمتوسطية التي تستهدف القفز فوق المشروع العربي. وكان الهمّ الاساسي لأعضاء المؤتمر هو تبيّن أسباب تعثر المشروع العربي ومواجهة حالة التردي والهوان في الأوضاع العربية الراهنة بإحياء المشروع الذي طرحته القوى القومية والتقدمية العربية بعد الاستقلال واستعادة السيطرة على الموارد، وهو السعي لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند الى اعتماد جماعي على النفس، وتستهدف تحقيق الأمن العربي من خلال تنمية بشرية مطردة، وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربي الانتاجية والخدمية بما يؤدي الى تحسين مستمر لنوعية الحياة للمواطن العربي في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

الثمن: دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)